## الفتار المجال المجال المناسبة

للعالم العلامة والبحر الفهامة

ابن تحراكم المراقي المنوني

عَفَا الله عنه وجعل مقره الجنة آمين

المجروالت إبي

وبهامشه باقى فتاوى العلامة شمس الدين محمد بن العلامة شهاب الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الرملى المولود سلخ جمادى الاولى سنة ٩١٩ المتوفى بمصر يوم الاحد ثالث عشر جمادى الاولى سنة ١٠٠٤ رحمه الله تعالى آمين

(ترجمة الشيخ ان حجر)

هو الحافظ شيخ الاسلام الامام أخد شهاب الدين ن محمد بدر الدن بن محمد شمس الدين بن على نور الدين بن حجر الهيتمي الشافعي المسكى المولود بمحلة أبي الهيتم في أواخر سنة ٥٠٩ المتوفى ضحوة يوم الاثنين ثالث عشر شهر رجب سنة ٩٧٤ ودفن بمكة المشرفة وقبره بالمعلاة رحمه الله ونفعنا به آمين

تنبيه ــ الهيتمى بالمثناة الفوقية نسبة إلى محلة أبى الهيتم قرية فى أقليم الغربية من أقاليم مصر خلافاً لما اشتهرمن قراءته بالمثلثة كما ذكره الفربية من أقاليم الفاكمى فى ترجمته

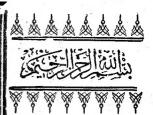
ملززالعلبّع وَالنَّيْسِرُ. عَلِدُ لَمِيْسِلِ جَمِسْ حِنْفِي

جشّاع المشهدالمسين رفم - ١٨ اَلمُؤَاكَسِلَاتُ : مصسور صندُوق يُوثِيتَة الغِوُدَيْ وج ١٢٧



﴿ ماب الجنائز ﴾

﴿ وَسَمَّلُ ﴾ رضى الله عنه وأفاض علينا من مدده ما قولَكُم فيما أفتى به شيخناالو الدمن أنه لا يؤخر تَجَهِزالميتُ لاجل تحصيل الـكافرر زمنا لا يتغير فيه الميت قبلة فانه وقع عندى فىذلك شي. بمسئلة نقل الميت ﴿ فاجاب ﴾ نفعنا الله به وبعلومه بان الذي يتجه أن الافضل تاخير الميت تاخيرا يسيرا لا يخشي منه تغير بوجه لاجل تحصيل الـكافور لانكلامهم في باب الجنائز ناطقبانالاولى فعل الافضل به وإن أدى رعاية ذلك الافضل الى تاخير ألاترى أن أقل الغسل يحصل بافاضة الماء على جميع البدن ومع ذلك قالواً الاولى وعامة أكمل الفسل مع أن الاكمل الذيذكروه يستدعى زمناً طويلا ولم ينظروا لذلك وكذلك قالوا الاولى افراد كل ميت بالصلاة عليه ولم ينظروا الى جمع الموتى فيصلاة واحدة وكذلك قالوا نختار نقل الميت الى نحو مكة ان لم يتغبر قبلهولم يراعواطول زمن تاخير دفنه لتلك المصلحة العائدة عليه ونظائر ذلك كثيرة في كلامهم علىأن لناقولا أووجها قواه بعضهم أنالكافور واجب وحينئذ فيتاكد رعاية تحصيله وان أدى الى تاخيركمامر خروجامن خلاف من قال بوجربه و الله أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ كيف توضع يد الميت في اللحد ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله لم أر لائمتنا كلاما في كيفية وضع بدى الميت في اللحد وظاهر سكوتهم عنه أنه لا َسنة في وضعها ولا يقاس بناء على الاحتجاج بفعل الصحابي على ما في سنن أبيي داود أن فاطمة الزهر امرضي الله عنها لما احتضرت استقبلت القبلة وتوسدت بمينها لان توسد اليمين ثم لا يعارضه سنة أخرىو توسدها هنا يعارضه أن السنة هنا في الخدالا بمن أن يفضي به الى الآرض فلو قلنا بندب تو سداليمين لفاتت تلك السنة وحينتذ فالاسهل في كيفية وضعها أن تكون البمني بحذاء خده الايمن واليسرى على جانبه الايسر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه هل تلقين الميت بعد صب الترابأو قبلهوإذامات طفل بعدموت أبويه أو أحدهما كيف الدعاء في الصلاة عليه ﴿ فَاجَابِ ﴾ رضي



(سئل) عما لو أنفرد أربعونفى الجمعةعن الامام بانفضاضهم عنه وبقى دونهم وقلتم بانهم يتمونها ظهر او عاد المنفضون هل يصلون الجمعة أم لالما فيه من انشاء جمعة بعد أخرى وهل إذا بطلت صلاة الامام وهومن الاربعين وقاتم يتمونها ظهرا يعيد الإمام والذن أتموا الظهر جمعة أملاو هل يشترطان لايقصد الخطيب الاخمار باركان الخطبة أملاو هل بجوز الاستخلاف في الخطبة من غير عذر أم بعذر اغماء او جنون قياسا على الاستخلاف محدث أم يفرق بين الحدث وغيره (فاجاب) بانه إذا عاد المنفضون لزمهم الاحرام بالجمعة إذا كانو أمن أهل وجوبها إذ لاتصحظهر منانزمته الجمعة مع امكانادراكهاوليس فيه انشاء جمعة بعد أخرى لبطلان الاولى وكذا يلزمهم الاحرام بالجمعة فيمسئلة بطلان صلاة الامام حيث يتم به الاربعون و لايشترط عدم قصد الخطب الاخمار باركان الخطبة ولابجوز الاستخلاف فياثناء الخطبة

من غيرعدر و بجوز بعدر الحدث وأمأ الإغاء والجنون فيمتنع الاستخلاف فيهما وبجب استثناف الخطبة (سئل) عن بلدين بينهما نهر أقل من ثلاثمائة ذراعوتقام فىكل منهما الجمعة فاقتدى جماعة من بلدهم عن يصلي الجمعة في البلد الآخر فهل تصح جمعتهم أم لا (فاجاب) بانه ان وجدت شروط الاقتداء وكاب موقف المقتدين معدودا من خطة أبنية بلدالجمعة بحيث لايقصر المسافر منها الصلاة صحت جمعتهم والا فلا تصح اعدم كونها من خطة أبنية أوطان المجمعين وان لم يزد مايينهما على ثلاثائة ذراع ( سئل) عمن رعف في صلاة الجعة مم أتمها مع الامام فقال له شخص بطلت صلاتك وبجب عليك فعل الظهر وقالآخر انهاصحيحة وأن دم الشخص يعفي عن قليله وكشره وان اختلط بغيره وانالمشايخ يقررون ذلك واماةول المنهاجولورعف الامام المسافرو استخلف متما فمبنى على ضعيف فا المعتمد منهما (فلجاب) بأن المعتمد ماقاله الاول وماذكر والثاني قاله يغض المتاخرين (سئل) عن خليفة الجمعة هل يجب عليه نية الامامة إم لا (فاجاب) بانه ان أدرك معامامه ركعة منهالمتجب عليه والاوجيت اذنيتها

الله عنه بقوله لا يسن التلقين قبل اهالة البراب بل بعده كما اعتمده بعض المتأخرين وجزمت به في شرح الارشاد واناختار ابن الصلاح أنه يكون قبل الاهالة قال الاسنوى وسواء فيما قالوه فىالدعاء في الصلاة على الطفل مات في حياة أبويه أم لا لكن خالفه الوركشي فقال ان كان أبواه ميتين أو أحدهما أتى بما يقتضيه الحال والدميري فقال إن كان أبواه ميتين لم يدع لهما والذي قاله الزركشي الاوصاف كلها لائقة بآلميت والحي فليائت بها سواء كانا حيين أمميتين أما السلف والذخر فواضح وأما الفرط فهوالسابق المهيمملصالحهما فىالآخرة وليس المراد السبق بالموت بل السبق بتهيئةالمصالح ولا شك أن الميت محتاج إلى من يسبقه الى الجنة أو الموقف ليهي، له المصالح و ولده الطفل كذلك واما ألعظة فتختص بالحى فيقول وعظة للحىمنأ بويه نانمانا حذف هذه اللفظة وكذلك الاعتبار والشفيع عام للحي والمنيت فيا تني به فيهما وتثقيل الموازين كذلك بخلاف أفرغ الصبر والحاصل أنه يا تني بالالفاظ كلماسواء كإناحيين أم ميتين الا قوله عظة واعتبارا وأفرغ الصبرفانه لايا تيها إلا إذاكاما حيين أو أحدهما فان كانا حيين فواضح أو أحدهما فقط ذكره فقال وعظةو اعتبارا للحيءمهماو أفرغ الصبر على قلب الحي منهما والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه عن قول شيخ الاسلام زكريا في شرح الروضالروح جسم لطيف وهو بأق لا يفني عند أهل السنة وقال في الاضواء البهجة في ابراز دقائق المنفرجة حقيقة الروح لم يشكلم عليها النبي صلى الله عليه وسلم فنمسك ولا نعبر عنها بأكثر من موجود كما قال الجنيد وذكر أن أهل الكلام اختلفوا فيها فما الراجح المعتمد في ذلك ﴿ فاجابٍ ﴾ بقوله ماقاله شيخنا سنى الله عهده في شرح المنفرجة هوطريقة المحتاطين كالجنيد وعليه كشرون من أئمة التفسير كالثعلبي وابنءطية وعليــــــه حملوا قوله تعالى قل الروح من أمر ربى ولم يبينه لهم ومثى فى شرح الروض على ما عليهجمهور المتكلمين من أهلالسنة من أنها جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الاخضر قال النووىفي شرح مسلم وهذا هو الاصح عند أصحابناوذهب كثيرمنهم الى أنه عرض وانه هو الحياة التيصار البدن بوجودها حياً وقال كشر من الصوفية تبعا للفلاسفة ليست بجسم ولا عرض بل جوهر مجرد قائم بنفسه غير متحيز وله تعلَّى خاص بالبدن للتدبيروالتحريك غير داخلفي البدن ولا خارج عنه قال السهروردي ويدل للاول الاخبار الدالة على أنه جسم لما ورد عنه من الهبوط والعروج والتردد في البرزخ والعرض لايوصف بذلك وقد تكلم عليها متأخره الصوفية فنقل الامساك عنهم المرادمهم متقدموهم وأجاب الخائضون فيها عن الآية بان سببها أن اليهود لما أرادوا سؤاله صلى الله عليه وسلم عنها قالوا أن أجاب عنها فليس بنبي وإن لم يجب فهو صادق فلم يجب لان الله لم يأذن له فيه تأكيدا لمعجزته وتصديقا لما تقدم من وصفه في كتبهم لا لانه لايمكن الكلام فيه وأيضا فسؤالهمكان تعجبزا وتغليظا لان الروح اسم مشترك لروح الانسان وجبريل وملك آخر يقال لهالروح وصنف من الملائكة والقرآن وعيسي فقصدوا أنهم إإذا أجابهم بواحد مما ذكر قالوا ليس هذا فجاء الجواب شاملا لكل بمن ذكر والحاصل أنه صح أن اليهود سا لوه عنها بمكة وصحما يصرح بأنهم سا لوه عنها بالمدينة ايضا والجواب عنذلك انالسؤال تكرر وكذلك النزول تكرر وانما سكت صلىاللهعليه وسلم في مرة المدينة مع أنه كان نزل عليه الجواب بمكه لتوقع مزيد بيان فلم يبين لهشيء زائد على الجواب الاول وأنزلت عليه تلك الآية مرة ثانية وأنهم اختلفوا في المراد بالروح المسؤل عنه والراجح كما قاله القرطى والفخر الرازى أنهم سالوه عن روح الانسان الذى هو سبب الحياةوأن الجواب وقع على أحسن الوجوه وبيانه أن السؤال عن الروح يحتمل عن ماهيته وهل هي متحيزة

وأجبة على امام الجمعة (سئل)عن أحرم بالجمة ناو ماالجمعةان كان وقتها باقيآ والا فالظهر فبان بقاؤه هل تصبح جمعته (فاجاب)بانه تصمحمعته لان الاصل بقاء وقتها وقد قالوا يغتفر الترددفي النية اذا استندالتعايق الى أصل مستصحب (سئل) عن خطب ببدأ بقوله الحديثه والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصيكم غبأد الله وإياى بتقوى الله ثم بخطب فاعترضه جماعة ببطلان صلاته فهل تبطل صلاته أم لا (فاجاب) بان خطبته معتد ساوصلاته صحيحة لانهان أتى به في الثانة او في الاولى ولم يطل الفصل عرفا بينها وبينماأتي به أولااعتد يه و أن طال الفصل بينهمافي المسئلة الثانية لغا ماأتي به أولا واعتد بما أي به ثانيا بعده (سئل) حل المرادبقولهم لوكان بمنخفض لايسمع النداء ولواستوت لسمعه لزمته الجمعة أن تبسط هذه المسافة او أن يطالع فوق الارض مسامتا لماهو فيه (فاجاب)بان المفهوم من قولهم المذكور هو الاحتمال الثاني ( سئل) هل تحرم الصلاة و الامام بخطب يوم الجمعة وهل تنعقدأو لاو هل يفرق بين النافلة والفائتة وهليفرق ابين أن تفو ته بغير عدر أملا

أم لا وهل هي حالة في متحيز أم لا وهل هي قديمة أو حادثة وهل تبقي بعد انفصالها من الجسد أو تفي وما حقيقة تعذيبها وتنعيمها وغير ذلك من متعلقاتها وليس في السؤال ما يخصص أحدهذه المعانى الاأن الاظهر أنهم سألوه عن ماهيتها وهل هي قديمة أو حادثة والجواب بدل علىأنهاشيء موجود مغاير للطبائع ولاخلاطها ولتركيبها فهي بسيطة مجردة ولاتحدث إلا بمحدث هوقوله تعالى كن فكا نه قال في الجواب هي موجودة محدثة بأمر الله وتكوينه ولها تا ثير في إفادة الحياةللجسد ولا يلزم من عدم العلم بكيفيتها المخصوصة نفيه ويحتمل أن المراد بالامر فىالاية الفعل نحووماأمر فرعون برشيد أي فعله فيكون الجواب أنها حادثة وقال ابن بطال معرفة حقيقة الروح بما استا ثر الله بعلمه بدليل هذا الخبر والحكمة في اجامهاختبار الخلق ليعرفهم عجزهم عن علم مالايدركونه حتى يضطرهم الى رد العلم اليه وقال القرطي الحكمة في ذلك أظهار عجز المرء لانه أذالم يعلم حقيقة نفسه مع القطع يوجوده كان عجزه عن إدراك حقيقة الحقاولي وقال بعضهم ليس في الآية دليل على أنه تعالى لم يطلح نبيه على حقيقتها بليحتمل أن يكون اطلعه ولم يأمره أن يطلعهم وقدقالوا في علم الساعة نحو هذا وهو أنه صلى الله عليه وسلم اطلع عليها وأمر بكتمها والله سبحانه وتعالىأعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه مات منتجب عليه الصلاة بقرية فدفن بغيرصلاة مم خرجرجل ممن وجبت عَلَيْهِم مَنْهَا الى أخرى فصلى فيها على الميت ثم رجع الى قريته فهل يسقط الفرض عنهوعن أهل قريته أم لا وإذا كان يشتغل بالصلاة على أموات أهل قريته عن حوائجه لكون أهل قريته لايبالون بترك الصلاة على الميت بلولا بترك الفرض المعين فهل له أن يصلى عليه في منز له صلاة غائب أم لا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله في فروع ابن القطان أن الصلاة على الغائب جائزة غير أنه لا تسقط الفرض وإنمَا نتكلم على أنه بجوز هذا لفظه وهوكالصريح في أن الصلاة على الغائب لاتسقط الفرضعن أهل بلده مطلقا لكن تعقبه بعض المتا خرين فقال ولك أن تقول المخاطب بفروض الكفاية جميع الامة عند الجمهور فينبغيمأن يسقط الفرض بذلك اه وجرىعلى هذا الزركشي أيضا فقال والاقرب سقوط الفرض عنهم أي عن أهل بلده لحصول الفرض اه وكذلك جرى عليهشيخنا شيخ الاسلام زكريا ستى الله عهده فقال والاوجه حمل ماذكره ابن القطان على ما اذا لم يعلم أهل موضعه بصلاة الغيبة فان علمو ا سقط الفرض عنهم لان فرض الكفاية اذا قام به بعض سقط الفرض عن الباقين اه ويذلك علم أن المعتمد سقوط الصلاة عن أهل البلد بصلاة الغائب سواء أكان منهم أم من غيرهم لكن اثمهم بتاخير الصلاة عليه الى أن صلى عنه لا مسقط له كما هو ظاهر لان الفرض يتوجه اليهم أولا فاذا تباطؤا عنه أثموا بهذا التباطيء وان قام بالفرض غيرهم ولا يجوز أن يصلي على غائب في البلد مطلقا سواءكان له حواثج تشغله أم لاقالوا لتيسر الحضور قالفي الخادم وقضيتهأنالمعذور لمرض أو زمانة أو حبس له الصلاة وقال المحب الطبرى يتجه الجواز لاسيما اذا اتسعت خطة البلد حتى صارما بين طرفيها مسافة تصر اه وأخذه من كلام شيخه الاذرعي لكن تعةب ذلك شيخه بان الاقرب الى كلامهم المنع وكذا قال غيره واطلاقهم صريح في المنع من ذلك اه وهو كما قالوه فني شرح المهذب وغيره لاتجوز على من في البلد للاتباع ولتيسر الحضور كبرت البلد أم صغرت وشبهوه بالقضاء على من بالبلد لامكان حضوره اه وإذا كانكلامهم صريحا في المنع حتى لنحو المريض والمحبوس فما بالك بمن يشتغل بالصلاة عن حوائجه على أنا لو قلناً بما يحثه جمع من الجواز لنحو المريض والمحبوس فالذى يتجه أنا لانقولاللمشتغل المذكور لان مانعأولئك أضطرارىومانع هدا اختياري ولان المشقة هنا ليست كالمشقة والله سبحانه وتعالى أعلم بآلصواب ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه عن قول الارشاد ولاينجي سابق لاولى الالذكورة فلوكان الاولى نبيا كعيسي علية السلام فهل

وهل التحريم من حين صعود المنبر أومن حين شروعه في الخطبة (فاجاب) بانه بحرمأن يصلى غير التحية ونقل الماوردي وغبره الاجماع على التحريم ولاتنعقد ولو فأثتة بغير عذر لان الوقت بسبب النهى ليس لها و كالصلاة فىالاوقات الخسة المكروهة ولنفصيلهم هناك بيزدات السببغير المتاخروغبرها بخلاف ماهنا بلاطلاقهم ومنعهم من الراتبة معقيام سبها يقتضيانه لوتذكر هنا فرضا لایاتی به و آنه لو أتى بهلم ينعقد و تعبير جماعة بالنافلة جرى على الغااب والتحريم منحين جلوس الامام على المنبر (سئل)اذاقيل بصحةاعادة الجمعةحيث جاز تعددها كا فى المهات وفى كلام الرافعي اشارة اليه هل يختص بالمأموم كما أفتى به بعضهم معللامان الخطبة الثانية غيرمشروعة لمعيدها فالصلاة المترتبة علبها ماطلة أملاويكون الامام في اعادته للخطبة والصلاة كصبي زائدعلى الاربعين (فاجاب) بانه تسن اعادتها خلافا لبعض المتاخرين ولافرق فيها بين الماموم والامام أعادها فىبلدهاوبلدآخر لان الامام متى سن له اعادتها سن له خطبتها لتوقفها عليها فما علمل به بعضهم ممنوع (سئل) عن

ينحىالسابق لهأملا ﴿ فَاجَابِ ﴾ رضىالله عنه بقوله ظاهر اطلاقهم هنا آنه لاينحى السابق للمسبوق ولونبيا لكنهم صرحوً افى إب الاطعمة بانه يلزم مالك طعام اضطراليه بذله لني مضطر اليه أيضا لان بقاءنفس الني اولى من بقاء نفس غيره فيحتمل قياس ذلك هذا فيقدم النبي على غيره مطلقا ويحتمل الفرق بأن فوات نفس النبي لآخاف له ففيه مفسدة لايمكن تداركما لوقدم المالك عليه واماتقدم السابق فلامفسدة فيه وانماغايته انه اوثر بفضيلة استحقاقها بسبقه وهيالقربمن الامام وهذه لايحتاج اليها الاغير النبى وأما النبي فهوغنىعنها اذلايحصلله بذلكالابجردقرب من الامام وهو بالنسبة لعلىمقامه ليس فيه كبير أمر فلميفوث على السابق لانه يتشرف بهدون النبي المسبوق كاتقرر ولعل هذا اقرّب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ﴿ وسُمُّلُ ﴾ رضى الله عنه فيمن مات وعليه ديون لاقوام متفرقة فوضعوا تركته في حاصل وختم القاضي عليها فجاء ولده فقال لهم مكنوني مُن التركة ولا تعرفوا المال الامنى وأوفيكم جميع الديون الى الزمن الفلاني فمكنوه من ذلك وكتبوا عليه الديون في ذمته عند القاضي على الوجه المـذكور ثم وضع بده على التركة فتصرف فيها فاعطاهم لاعلى نسبة ديونهم ثم هرب وبقيت لهم فضلات من ديونهم ومن الديانين شخص كان غائبًا حين الموت وتمكين الولد من التركة وموافقتهم على ماذكروا واعطائه لهم ماذكر أيضا فهل يسرى جميع ما فعلوه على هذا الغائب ويحرم من اخذ ما يخص دينه من التركة او ان كل ما فعلوه باطل بالنسبة لحصته فيرجع بقدرها على من خصه شيءمن التركة من الغرماء ام لاأ فتو نا ماجورين﴿ فاجَابٍ ﴾ بقوله الذي نص عليه الشافعي والاصحابان وارث الميت اذا سال غرماءه أن محتالوا عليه ليصيرالدين فيذمته وتبرأ ذمة الميت جاز وعبارة الشافعي رضي الله عنه في الام ان كَان الدين يستاخره سال اى وليه غرماءه ان يحللوه ويحتالو ابه عليه وأرضاهم منه فاي وجهكان انتهت قال النووى في المجموع ظاهره انه بمجرد تراضيهم على مصيره في ذمة الولى يبرأ الميت مم استشكله بانه ليس على قواعد الحوالة والضمان ثم أجاب بانه يحتمل ان الشافعي والاصحاب رأوا هذه الحوالة جائزة مبرأة للبيت فىالحال للحاجة والمصلحة اله وهو جواب حسن واضح ومن ثم اعتمده غير واحد من المتاخرين وفي الخادم ان كلامهم مصرح بان هذه الحوالة مبرئة للذمة ثم رد على من نازع فيه بانه اغتفر ذلك مصلحة للميت اى كامر عن المجموع إذا تقرر ذلك علم منه انالوارث المذكور لما سالهم في ان يمكنوه من التركة وان لا يعرفو االمال الا منه فاجابوه الي ذلك ورضوا بذمته برئت ذمة الميت فىالحال وصارت ديونهم متعلقة بذمة الوارث ويازم من براءة ذمة الميت من ديونهم انفكاك التركمة عن كونها مرهونة بديونهم كما صرح به الاصحاب في باب الرهن وحينئذفلاحق للغرماء الراضين بذمة الوارث فيشيء من التركة بل جميعها باق على رهنيته بدين العَائب فيرجع على كل من أخذ منها شيئا به حتى يستوفى جميع دينه انكان مساويا لها أوناقصاعنها ولا حق لهم فى شيء منها حتى يستوفى جميع دينه فان فرض أنهم لم يرضوا بذمة الوارث فالتركة مرهونة بحقوقهم وحق الغائب فاذا اقتسموها في غيبته رجع على كل منهم فيشاركه بالحصة فيما أخذه ان بقى والا فنى بدله فان أعسر بعضهم جعلكانه معدوم وشارك غيره ثم اذا أيسر هذا المعسر طالبه كل منهم بالحصة ولو انتقلت اعيان التركة منهم الى غيرهم ببيع ونحوه رجع على من انتقلت اليه بالحصة التي يستحقها بنسبة دينه لان تصرفم في حصته من كل من الاعيان باطل وهم لوضع يدهم عليها بغير حق غاصبون او كالغاصبين لها فان شاء رجع عليهم وان شاء رجع على من ترتبت يده على ايديهم وكذلك يقال في الحالة الاولى اذا لم يستحقوا شيئا من التركة ووضعوا أيديهم عليها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل)رضى الله عنه هل يلزم الزوج تكفين زوجته

بجديد كالكسوة ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله أفتى بعضهم بذلك واعتمده غيره وبعضهم بأنه يجوز باللبيس ككَّفارة اليمين واعتمده ابنكين والذي يتجه الاول لاعتبارهم ذلك بحال الحياة وليس الملحظ هنا كالكفارة لان العبرة فيها بما يسمى كسوة وهنا بماكانت تستحقه حال الحياة بدليل وجوب تجهيزها عليه وانكانت غنيمة وعدم وجوبها إذاكانت ناشزة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (سئلت) في الترمذي أنه ملى الله عليه وسلم قال من كتب هذا الدعاء وجعله بين صدر الميت وكفنه في رقعة لم ينله عذاب القبر ولا برى منكراً ونكبراً وهو هذا لا اله إلاالله والله أكبر لا إله الا الله وحده لاشريك له لاإله إلاالله لهالملك وله الحمد لاإله إلاالله ولا حول ولاقوة إلابالله العليم العظيم قال بعضهم ومثلذلك مايكتب من التسبيح الذي قيل فيه إنه مشهور الفضل والبركة من كتبه وجعله بين صدر الميت وكفنه لايناله عذاب القبر ولايناله منكر ونكبر وله شرح عظم وهو ادعاء الأنس سبحان من هوبالجلال موحد وبالتوحيد معروف وبالمعارف موصوف وبالصفة على لسان كل قائل رب بالربوبية للمالم قاهر وبالقهر للعالم جبار وبالجبروت عايم حليم وبالحلم والعلم رؤف رحيم سبحانه كما يقولون وسبحانه كماهم يقولون تسبيحا تخشع له السموات والارض ومنعليهم ويحمدني من حول عرشي اسمى الله وأنا أسرع الحاسبين وقال ابن عجيل إذا كتب هذا الدعا. وجعـل مـع الميت فى قبره وقاءالله فتنة القبر وعذا به وهوهذا اللهم فاطرالسموات والارض عالم الغيب والشهادة انى أعهد اليكفي هذه الحياة الدنيا انى أشهد أن لاإله إلا أنت وحدك لاشريك لك وأن محمدا عبدك ورسولك وانك ان تكلَّى إلى نفسي تقربني من الشر وتباعدني من الخير واني لاأثق إلا برحمتك فاجعلهلي عندائ عهدا تؤتنيه يوم القيامة انك لاتخلف الميعاد وقال أيضا منكتب هذالدعاءفي كفن الميت رفع الله عنه العذاب إلى يوم ينفخ في الصور وهو هذا اللهم اني أسألك ياعالم السر ياعظيم الخطر ياخالق البشر ياموقع الظفر يامعروف الاثر ياذا الطول والمن ياكاشف الضر والمحن ياإله الاولين والآخرين قرج عني همومي واكشف عني غمومي وصل اللهم على سيدنا محمد وسلم اه ماقاله ابن عجيل فهل ما نقله صحيح معتمد وهل يفرق بين أن يكتب ويحفظ عن الصديد وأن لا يحفظ عنه ﴿ فَاحِبَ ﴾ بِقُولَى ليس ذلك بصحيح والامعتمد فقدا في الامام ان الصلاح با نه لا يجوزكنا بة شيء من القرآن على الكفن صيانة له عن صديد الموتى ومثل ذلك الكتاب الذي يسمونه كتاب العهدة ينبغي ان لايجوز واقر ابن الصلاح على ذلك الائمة بعده ومو ظاهر المعنى جدا فان القرآن وكل اسم معظم كاسم الله أواسم نبي له يجب احترامه وتوقيره وتعظيمه ولاشك أن كتابته وجعله في كفن الميت فيه غاية الاهانة له إذلااهانة كالاهانة بالتنجيس ونحن نعلم بالضرورة أن مافى كفن الميت لابد وأن يصيبه بعض دمه أوصديده أوغيرهمامن الاعيان النجسة التي بجوفه فكان تحريم وضع ماكتب فيه اسم معظم في كـفن الميت بمـا لاينبغي التوقف فيه وأما مافي الترمذيفيتوقف الاحتجاج بهعلى صحة سنده بل لو فرض صحة سنده لم يعمل به لان الائمة نصواعلى خلاف مقتضاه فيكون اعراضهم عنه انما هو لعلة فيه كيف وهو مخالف لهذه القاعدة المعلومة التي لانزاع فيها وهيأن تنجيس اسم الله ونحوه فيه اهانة له واهانته محرمة فيكون السبب الى ذلك محرما نعمان فرض أن ذلك المكتوب جعل في محل من القبر بحيث أمن عليه يقينا أنه لايصيبه شيء من الصديدونحو ملم يبعدالقول بالجواز حينئذ لانتفاء علة التحريم السابقة على أنه حينئذ لايجدى شيئا لان الشرطكما ذكر عن الترمذي وغيره أن يوضع في كفن الميت فوضعه خارج الكفن لايفيد شيئافالحاصل أنه انوضع في الكفن كان فيه تسبب الى تنجيس اسم الله تعالى وقد تقرر و مان وظهر حرمةذلك وازوضع خارج الكفن لم يفد شيئالان ذلك الثواب الذي قيل فيه مشروط بوضعه في الكفن فالصواب عدم كتابة ذلك وعدم

جامع منفصل عن بلد مائة و ثلاثين ذراعافهل تصح جمعة أهل ذلك البلد فيه أملا (فاجاب) ما نه لا تصح جمعة أهل ذلك البلد في ذلك الجامع لانفصاله عنه إذالمسافرمنه يترخص قبل وصوله إلى الجامع المذكور ففي الروضة وأصلها فاما الموضع الخارج عن البلد الذي إذا انتهى اليه الخارج إلى السفر قصر فلا تجوز آقامة الجمعة فيه اه وقال القاضى أبو الطيب قال أصحابنا لوبي أهل البلد مسجدهمخارجها لمبحزلهم اقامة الجمعة فيه لانفصاله عنالبنيان اله ولافرق فما ذكر بين أن يبني الجامع منفصلا عن البلد وأن يطرأا نفصاله عنهالخراب ما بينهما خلافا لما أفتى مه بعضالمتاخرين منالصحةفي الشق الثاني حيثقال أنه إذاكانالبلدكير اوخرب ماحو الى المسجدلم يزلحكم الوصلة عنه نيجوز اقامة الجمعة فيه ولوكان بينهما فراسخ ( سئل ) عما أذا أحرم بالجمعة من لا تنعقد به قبل استكمال احرام الاربعين هل تصح أولا (فاجاب) مانه تصم جمعته كااقتضاه اطلاق الاصحاب ورجحهجماعةمن المتاخرين كالبلقيني والزركشي بل صويه بدليل صحة الجعة خلفالصي والعبدوالمسافرأ إذاتم العدد بغيره قال البلقيني

لعل ماقالهالقاضيأي ومن

تبعه منعدم الصحة مبي على الوجه الذي قال انه القياس وهو أنه لاتصح الجمعةخلفالصبي والعبد والمسافراذاتم العدد بغيره فانقبل تقدم احرام الامام ضرورى فاغتفر فيهمالا يغتفر فيغيره قلنا لاضرورة الىاقامته فيها وأيضا تعظم المشقة على من لا تنعقد به فى تكليفه بمعرفة تقدم احرام أربعين من أهل الكمال على احرامه (سال) عن امام جمعة فارقه العدد بعدقيامه الى الثانية ثم اقتدى به واحد اواکثر ناویا الجمعة وصلىمعه هل يتمهأ جمعة لادراكهمع الامام ركعةاو ظهراوهل يفرق بينالامام الاصلى والخليفة (فاجاب)بانه يتم المقتدى الظهر لعدم ادراكه الركعة الاولى مع العدد المعتبرلان الركعة الاولى يشترط فيها الجماعة والعدد والثانية يشترط فيها العدد فقطولافرق فبما ذكرته بين الامام الاصلى والخايفة (سئل) عما اذا ادرك المأ.وم ركوع الامام في ثانية الجمعة هل يشترط لحصولها استمراره معهالي ان يسلم او بحوزله مفارقته بعدسجد تيها حتى لو بطلت صلاة امامه بعد ذلك لم يضره (فاجاب) بانه تجوز لهمفارقته بعدسجدتها وقول بعضهم قام بعد سلام امامه جرى

وضعه في القبر مطلقا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب(وسئل) أعادالله علينا من ركانه عما يذبح من النعم ومحمل مع ملح خلف الميت الى المقدرة ويتصدق مه على الحفارين فقطوعما يعمل يوم ثالث موته من تهيئة أكل واطعامه للفقراء وغيرهم وعما يعمل يوم السابع كذلكوعما يعمل يوم تمام الشهر من الكعك ويداريه على بيوت النساء اللاتى حضرن الجنازة وَلَّم يقصدو ابذلك الا مُقتضى عادة أهل البلد حتى أن من لم يفعل ذلكصار ممقوتا عندهم خسيسالا يعبأون به وهل اذا قصدوا بذلك العادة والتصدق غيرالاخيرةأومجردالعادةماذا يكون الحكم جوازاوغيره وهل يوزع ماصرف على أنصباء الورثة عند قسمة التركة وان لم يرض به بعضهموعن المبيت عند أهل الميت الى مضى شهر من موته لان ذلك عندهم كالفرض ما حكمه (فاجاب) بقوله جميع مايفعل بما ذكر في السؤال من البدع المذمومة لـكن لاحرمة فيه الاان فعل شيء منه لنحو نائحة أورثا. ومن قصد بفعل شيءمنه دفع ألسنة الجهال وخوضهم في عرضه بسبب الترك يرجي أن يكتب له ثو أب ذلك أخذا من أمره صلى الله عليه وسلم من أحدث في الصلاة بوضع يده على أنفه وعللوه بصون عرضه عن خوض الناسفيه لوانصرف على غير هذه الكيفية ولايجوز أن يفعل شيءمن ذلكمن التركة حيث كان فيها محجور عليه مطلقا أوكانو آكلهم رشداء لكن لم برض بعضهم بل من فعله من ماله لم يرجع به على غده ومن فعله منالتركة غرم حصة غده الذي لم ياذن فيه اذناصحيحا واذاكان في المبيت عند أهلَّ الميت تسلية لهم أو جبر لخواطرهم لمَّ يكن به باس لانهمن الصلات المحمودة التي رغب الشارع فيها والكلام فيمبيت لايتسبب عنه مكروه ولا محرم والا أعطى حكم ماترتب عليـه اذ للوسائل حكم المقاصد والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسح الله تعالى في مدته عن قولهم في الجنائز يجعل قليل كافور لانه يشد البدن وقالوا يجعل على منافذ بدنه قطن لنـــلا يدخله الهوام ماالحكمة في جميع ذلك وجميع بدن الميت وأجزائه صائرة الى البلي (فاجاب) بان الحكمة فىذلكماهو مقرر عند أهل السنة من أن البدن ينعم بانواع النعيم كالروح وحيثما بقى اتصــل به النعيم وباتصال النعيم به يزيد سرور الروح وانبساطها فانالبدن بينه وبينهاغايةالارتباط والمناسبة فجميع مامحصلله محصل لها وعكسه فلذلك حافظوا علىطلب ابقائه لنزداد بذلك نعيمه فى البرزخ والنَّعيم قيه مقصودأي مقصود والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل)رضي الله عنه عما آذاً كان قبر رجلمن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى القبر قبـة وأراد رجل أن يكون قبره بجنبه فضاق الموضع الابنقض شيء قليل منالقبة فهل يجوزله نقضه فانقلتم نعم فذاك وان قلتم لانمع علمكم أن الشافعي رضي الله عنه قال رأيت الولاة بمكه يامرون بهدم مابني منها ولم ارالفقهاء يعيبون ذلك عليهم (فاجاب)بقوله انكانت تلكالقبة مبنية ً في مقبرة مسبلة وهي التي اعتاد اهل البلد الدفن فيها فهي مستحقة الهدم فلكل احد هدمها وان كانت على ذلك القبر وحده ولم تكن في مُقبرة مسبلة لم بجز لاحدهدمها لمثل ماذكره السائل من الدفن بجانب القبر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل)رضي الله عنه عن الميث هل يسئل في قبره جالسااو راقدا (فاجاب) بقوله الذي في البخاري انه يسئل قاعداوكذافي ابن ماجه وفيه أن الصالح يجلس غير فزع والسيء يجلس فزعا والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب(وسئل)نفع الله به اذا سُئل الميت هل تلبس روحه الجثة كماكان في الدنيا (فاجاب)بقوله ورد في حديث البراء كماذكره القرطبي انه تعاد اليه روحه تم يسئل (وسئل)نفع الله به أين تكون الروح مقيمة بعد السؤ ال(فاجاب) بقوله ذكر ابن رجب أن الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين تـكون أرواحهم في أعلى عليينويؤيدهاللهم الرفيق الاعلى واكثر العلماء ان ارواج الشهداء في الجنة في أجواف طيور خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح في رياض

صلاة الامام وهوز اندعلي الاربعين لم يؤثر في جمعة المامومين (سئل) عن قول الدميري فاذاأ قيمت لايجوزالانصراف مطلقا هل هذا التعميم مسلم ( فاجاب ) مان محله في حقُّ المريض ونحوه دون المرأة والعبدونحوها فأنهم إنما يحرم علمم الخروج منها ( سئل ) عما اذا أحرم بالجعة تمانون منهمأر بعون قاصرون فانفض الكاملون قبلركوع الاولىأو بعده ثم بلع القاصرون فى الصلاة فهل الجمعة صحيحة أم لا (فاجاب)ىانهم ان بلغوا فهاقيل انفضاض الكاملين صحت الجمعة والأفلا تصح (سئل) عما اذا أقيمت الجمعة في أبنية القرية وامتدت الصفوف بمينا وشمالاووراءمعالاتصال المعتبر حتى خرجت الى خارج القرية فهل تصح جمعة الخارجين عن الابنية في الجهات الثلاث تبعا لمن في الابنية كما تفقيه الإذرعيوالزركشي وأفتي بهجمع من المتأخرين أملا (فاجاب) مانهان كارف الخارجون بمكان لايقصر فيهمن سافر من تلك اللدة صحت جمعتهم وعليه محمل ماتفقه الاذرعي والزركشي والافلايصح ليكونهافي غير

خطة أبنية أوطانهم

وكلام الاصحاب كالصريح

الجنة حيث شاءت كما في مسلم وغيره وروى ابن المبارك عن كعب قالجنةالمأوىجنة فيها طبرخضر ترعى فيها أرواح الشهداء على مارّق نهر بباب الجنة في قبة خضراء يخرجعليهم رزقهم من الجنّة بكرة وعشيا قال ابن رجب ولعل هذا في عوام الشهداء والذين هم في القناديل تحت العرش خراصهم والعل هذا في شهداء الآخرة كالغريق ونحوه وأما بقية المؤمنين فنص الشافعي رضي الله عنه على أن من لم يبلغ التكليف منهم في الجنة وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن أرواح ولدان المؤمنين في أجواف عصافير تسرح في الجنة حيث شاءوا فتأوى الى قناديل معلقة بالعرش أخرجه ابنأبي حاتم ويؤيده مافي مسلم أن له أي أبراهيم ولد الني صلى الله عليه وسلم لظائرين يكملان رضاعه في الجنة وأما أهل التكليف فقد اختلف فيهم قد مما وحديثاً قال أحد أرواحهم في الجنة قال روى عنه صلى الله عليه وسلم نسمة المؤمن اذا مات طّائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله تعالى الىجسده-دين يبعثه وعن وهب أنها في داريقال لها البيضاء في السهاء السابعة وعن مجاهد أنها تكون على القبور سبعة أيام من يوم دفن لاتفارقه قال وأما السلام على القبور فلايدل على استقرار أرواحهم على أفنية قبورهم فأنه يسلم على قبور الانبياء والشهداء وأرواحهم فيأعلى علين ولكن لهامع ذلك اتصال سريع بالجسدو لايعرف كمنه ذلك الاالله تعالى ويشهدلذلك الاحاديث المرفوعة والموقوفة على الصحابة كاكن الدرداء وعبد الله بن عمر وأخرج ابن أبي الدنيا عن مالك بلغني أن الروح مرسلة تذهب حيث شاءت وعن عبد الله بن عمر ونحوه ويجمعهذه الاقوال ماذكره الامام العارف ابن ترجمان في شرح أسماء الله الحسني حيث قال والنفس مبرأة من باطن ماخلق منه الجسم وهي روح الجسم وأوجدتبارك وتعالى الروح من باطن ما برأ منه النفسوهي للنفس بمنزلة النفس للجسم والنفس حجابه والروح توصف بالحياة وبأحياء الله عزوجل لهوموتهأىالروح خمودالاماشاءالله يوم خمودالارواح والجسم يوصف بالموت حتى يجيء بالروح وموته مفارقة الروح إياه وإذا فارق هذا العبدالروحاني الجسم صعد به فان كان مؤمنا فتحت له أبوآب الساء حتى يصعد اتى ربه عز وجل فيؤمر بالسجود فيسجد ثم يجعل حقيقته النفسانية تعم السفل من قدره الى حيث شاء الله من الجو وحقيقته الروحانية تعمالعلو من السهاء الدنيا الى السابعة في سرور ونعيم ولذلك لقى رسول الله صلى الله عليه وسلم موسى قائمًا في قبره يصلي وابراهم تحت الشجرة قبل صعوده الى السهاء الدنيا ولقيهما في السموات العلى فتلك أرواجهما وهذه نفوسهما وأجسادهما في قبورهما وإن كان شقيا لم يفتح له فيرمى من علو إلى الارض وهذا قول حسن من هذا الرجلالكبديزولبه ما للقرطي على ذلك من الاعتراضات من جملتها حديث ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فسلم عليه الاعرفه ورد عليه السلام فانه يدل على أن الروح على القبر وكذلك حديث الجريدتين والجواب أخذا بما مر أن الذي في القبر إنما هو حقيقته النفسانية المتصلة بالروح قال القرطي وقد قيل أنها تزور قبورهاكل جمعة على الدوام ولذلك سن زيارة القبور ليلة الجمعة ويومها وبكرة السبتاه قال ابن رجبورجح ابن عبد البر أن أرواح الشهداء في الجنة وأرواح غيرهم في أفنية القبور تسرح حيثشاءت وقالت فرقة تجتمع الارواح بموضع من الارضكما روى عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بسعرقال ان أرواح المؤمنين تجتمع بالجابية وأماأر واحالكفار فتجتمع بسبخة حضر موت يقال لهابرهوت وعنابن عباس رضى الله عنهما انرسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعض بقعة في الارض واد بحضرموت يقال له برهوت فيه ارواح الكفار وفيه بئر ماء يرى بالنهار أسودكانه قيح يأوى اليها الهوامقال سفيان وسالنا الحضرميين فقالوا لايستطيع احد ان يبيت فيه بالليل قال ابن قتيبة وذكر الاصمعي عن رجل من أهل برهوت يعني البلد الذي فيه هذا البئر قال نجد الرائحة المنتنة الفظيعةجدا تم تمكث

فهاقلته (سئل) هل يلزم المحبوس الاستئذان للجمعة (فأجاب) بأنه لإيلزمه الا اذاغلبعلى ظنه اجابته اليه (سئل) عن رجل ساكن بزوجة في مصر مثلا وبزوجة فى الخانكاه مثلا وله زراعة بينهما والحال انهمقيم بالزراعة غالب النهار ويبيت عند كل منهما ليلة في غالب الإجوال هل يصدقعليه أنه متوطن فيهماحتي بحرم عليه سفره نوم الجمعة بعد الفجر لمكَّان تفوت به الالخوف ضرر أو لأ يصدق عليه التوطن ( فأجاب) مانة يصدق عليه أنه متوطن في كل منهما فيترتب عليه ما ذكر (سش) على المراد بعسر الاجتماع في الجنعة جميع من تصح منه وان بحضرهاأو من تحضرها فقط وهليكني حصوله في بعض الاوقات أولًا لَدْ مُنَّهُ فَي جمعها فأجاب بان المراد عسراجتماع حاضرتهاولا مد منه في صلاتها في كل الاوقات فإوجد فيهمنها جاز التعدد فيه محسب الحاجة ومالافلا (سئل) عن التشهد الاخبر وجلوسه والصلاة على الذي صلى الله عليه وسلم فيه والسلام هل ذلك من مسمى الركعة التي يعقبها ألمذكورات كالاخترةمن ذوات العدد وأقل الوتر حتى لاتتم تلكالركعة الا

حينا فيأتى الخبريان عظيما من عظاء الكفار قد مات فنرى أن تلك الرائحة منه ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه هل يعرف الميت من يزوره ويفرح بذاك ﴿ وَأَجَابٍ ﴾ بقوله ذكر ابن رَجب حديثًا أخرجه العقيلي فيه أنهم يسمعون السلام ولا يستطيعون رده ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته عن الميت هل يزى النبي صلى الله عليه وسلم ويقال له ماتقول في هذا الرجل وهذا اشارة الى الحضور وقد موت في الوقت الواحـد خلق كثير ويقال ذلك لـكل واحـد مهم فكيف هذا ﴿ فأجاب ﴾ بقوله قال الامام العارف ان أى جمرة إن هذا الرجل المراد به ذات ألنبي صلى الله عليه وسلم ورؤيتها بالمين وفي هذا دليل على عظم قدرة الله أذ الناس بموتون في الزمان الفرد في أقطار الارض على اختلافها بعداوقرياكلهم يراه قريباً منه لان لفظه هذا لا يستعمل الا في القريب وفيه رد على من أنبكر رؤيته صلى الله عليه وسلم فىالاقطار فى زمن واحد بصور مختلفة ودليله عقلا أنهم جعلوا ذاية الشريفة كالمرآة كل يرىفية صورته على ما هي عليه من حسن أو قبح والمرآة على حالها من الحسن لم تتبدل والذي قاله المحققون من الصوفية أن الامر في عالم البرزخ والآخرة على خلافعالم الدنيا فينحصر الإنسان في صورة واحدة الا الاولياء كما نقل عن قضيب البان وغيره أنه رؤى في صور مختلفة والسر فيذلك أنزوحانيتهم عُلبت على جسانيتهم فجاز أن يظهر في صُوركـثرةوحملوا علية قوله صلى الله عليه وسلم لانى بكر الصيديق رضى الله عنه لما قال وهل يدخل أحـد من تلك الابواب كلها قال نعم وأرجو أن تكون منهم وقالوا إن الروح آذا كانت كلية كروح نبينا صلى الله عليه وسلم ربما تظهر في سبعين الف صورة اله وهم أصحاب كشف واطلاع فيسلم لهم ماقالوه ﴿ وَسُمُلُ ﴾ فسح الله في مدته هل عذاب القبر على الروح والجسدام على أحدهما ﴿ فَأَجَابُ ﴾ بقوله ذَهُبُ أَهِلَ السُّنَّةِ إِلَىٰ أَنْ الله يحيى المسكلف في قبره ويجعل له من العقل مثل ماعاش عليه ليعقل مايستل عنه ويجيب عنه وما يقهم بعما آتاه من ربه وماأعد له في قبره من كرامة وهوأن وجذا نطقت الاخبار والاصح أن العذاب على الروح والجسد ﴿ وَسَئُلُ ﴾ أعاد الله علينا من بركاته هل يغرس الرئحان و نحوه على منزل القبر أوقافية اللحد ﴿ فَأَجَابُ ﴾ بقوله استنبط العلماء من غرس البحريدتين على القبر غرس الاشجار والرياحين على القبر ولم يبينوا كيفيته لكن في الصحيح أنه غرس في كل قبر واحدة فشمل القبركله فيحصل المقصود بأى محل منه نعمّاً خرج عبدب حميد في مسنده أنه صلى الله عليه وسلم وضع الجريدة على القبر عند رأس الميت ﴿ وَسَمَّلُ ﴾ نفع الله به كيف مدري الميت يوصول الثوابله وهل الانفع الصدقة اوالقراءة او تسبيل الماء او الاكل ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله المشهور من مذهبنا عدم وصول القراءة إلى الميت الا ان قرىء على القبر أو بعيداً عنه بنيته ودعا عقبها وكيفية الوصول لم يثبت فيها شيء لكن ذكر القرطى منامات تدل على وصول نور وغيره والتفاضل بين الصدقة والقراءة على القول يوصولها لم يثبت فيه شيء أيضا وينبغي أن تكون الصدقة أفضل اذ لاخلاف في وصولها مخلاف القراءة والافضل منها مادعت الحاجة اليه في المحل المتصدق فيه اكثرو تارة يكون إلماء و تارة يكون الخنز و تارة يكون غيرهما ﴿ وُسُمُلُ ﴾ فسح الله تعالى في مدته عما إذا نقل الجسد من القبر هل تنتقل معه الروح وهل الاول تراب الميت او الثاني ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله تنتقل معه لانها تابعة له لاللقبر والثاني لم نر فيه شيأ ولا يبعد ان كلا ترابه لكن الاول كان مغيا يوقت ﴿ وِسَالَ ﴾ نفع الله به عما إذا دفنت الرقبة في مكان أو الجثة في آخر فأن تكون الروح ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بَقُولُهُ لَمْ نَرَ فَيهُ شَيَّا وَلَكُنَ أَنْ قَانَا فِي الْجَبَّةِ فَظَاهِرَ وَعَلَى القَبْرِ فَهِي مَتَّعَلَقَةً بجميعًا لجسد وأن تفرقت أجزاؤه تمرأيت بعض المحققين أفتى بذلك فقال الروح وانالم تكن داخلة جسدالميت لكن لها به وبكل جرء منه أتصال مستمر فأذا فرق بين الجسد والرأس أتصلت الروح بكل منهما

ولو فرض تعدد تفريق أعضاء الميت فكذلك ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عن الملكين اللذين بجلسان على القبر يستغفران للبيت هل مما الكاتبان أو السائق والشهيد ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله ذكر القرطبي فى تفسير وجاءت كل نفس حديثا طويلا أخرجه أبو نعيم وهو يدل على أن الكاتبين هما السائق والشهيد وهما اللذان يجلسان على القبر للاستغفار الى يوم القيامة ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته هل أعادة الاجساد تكون على صفتها الاولى حتى في الحشر أو لا فتكون العينان في الرأس ويحشرونجردا مرداكما ورد ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ بقوله ذكر القرّطي في تفسير واستمع يوم يناد المنادي والحليمي ماله تعلق بما نحن فيه وفي تذكرته فيحديث بحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا أي غير مختونين مايدل على أنهم محشرون بجميع أجزائهم التيكانت فىالدنيا من لحم ودم وعظم وشعر ولهذا استحبوا دفن ماينفصل منه معه وحينتذ فالتغير آنما يكون عند دخول الجنة وكون العينين فى الرأس قال بعضهم لم نر أحدا من المفسر بن و لامن العلماء بعد الكشف قال به لكن قال شيخ الاسلام ابن حجر انه ورد ومع ذلك فظاهر جوابه صلى الله عليه وسلم لاستعظام أم المؤمنين كشف العورات بان لكل منهم يومئذ شأن يغنيه أنهافى الوجهونى تذكرة القرطى حديث فيه انه تنشق عنهم الارض شبابا أبناء ثلاث وثلاثين سنة ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به هل يعرف الناس بعضهم بعضا في المحشر ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ بقوله نعم في مواطن منها أربَابِ الحقوق كما يدل عليه أحاديث الصحيحين ومنها إذا كان الرجل رأسا في الخير يدعواليه ويأمر به يدعى باسمه حتى اذا نجايقال له انطلق الى أصحابك فبشرهم واخبرهم أن لكلّ انسان منهم مثل هذا وكذا اذاكان رأسا فى الشر ومنها فى موطن الشفاعة فقد اخرج الطحاوى انه صلى الله عليه وسلم قال اذاكان نوم القيامة جمع الله تعالى اهل الجنة صفوفا واهل النارصفوفا فينظر الرجل من صفوف اهل النار اتى الرجل من صفوف اهل الجنة فيقول له يافلان اتذكريوم اصطنعتك معروفا فيقول اللهم هذا اصطنع لى فى الدنيا معروفا فيقا ل له خذبيده و ادخله الجنة ﴿ وَسُئُلُ ﴾ رضى الله عنه هل بميت الله العصاة من هذه الامة اذاد خلواالنار اما ته حقيقية وما معنى لاندوقون فيها الموت ﴿ فأجاب ﴾ بقوله روى مسلم حديثا طويلا فيه التصريح بانهم يموتون ثم يحملون ضبَّائر فيبثون على بابَ الجنة الحديث قال النووى والاماتة حقيقية ثم يخرجون موتى قد صاروا فيا فيحملون ضبائر كاتحمل الامتعة مم يلقون على بأب الجنة ثم نقل عن القاضي عياض أن المراد بها آنه يغيب عنهم احساسهم بالاكلام واختار مامر وكلام القرطى يقتضى انهم منحين يدخلونها بموتون وصبائر بفتح المعجمة جمع صبارة بكسرهاوهي الجماعةوالضمير فيفيهافيالا يتراجعالي الجنة والاستثناء فيها منقطع اذالموتة الاولى في الدنيا اوالا بمعنى بعد او سوى ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه عن قولهم يكره اللغط في الجنازة فهل تنتهي الكراهة بهاذا اي الانصراف عن المقدرة أم تتقيد بها دام الميت في النعش اذالجنازة اسم للبيت في النعش ﴿ فأجاب ﴾ بقوله يحتمل اويقال تنتهي بتمام طم القبرُ وإن يقال بسد اللحد فقط وهذاهو الاقرب وأما الاحتمالان المذكوران في السؤال فبعيدان جذَّاويرد الاول بأنه يلزم عليه كراهة اللغط في المقبرة وأن لم يكن مع جنازة ولم يقولوا به وانكان لذلك وجه والثاني بانه من الواضح البين انه ليس المراد بالجنازة في مثل هذا الموضع ماذكر في السؤ الوان كانهذا هو اصل وضعها آذكيف يتخيل ذلك مع تعبيرهم بفي في قولهم في الجنازة وانا المراد بها الجماعة التابعون لها اوتكون في السببية ا يكره اللغط بسبب الجنارة على تابعها وحينتذ فإدام يصدق عليه أنه تابعها كرمله ومالا فلا ومعلوم مما قالوه فيحصول القيراطين أن تبعيتها تنقطع بسد اللحد وان لم يطم القبر بدليل انه لو رجع حينتذ حصل له تهام القيراطين فاتضح بذلك مارجعته من أنتها الكراهة بسد اللحد ﴿ وَسُئُلُ ﴾ فسح الله تعالى في مدته عن امرأة أوصت بانها تكفن من مالها

بالسلام كا ادعاه بعضهم وببى عليه عدم حصول الجعة لمن أدرك ركوع النانية مع الامام ثم فارقه بعد سجدتها مستدلا بقول الامام الشافعي رضيالله عنه في مختصر المزني أقل ما بحزى من عمل الصلاة أن يحرم ويقرأ مام القرآن يبتدىء ببسم الله الرحن الرحم الأحسنها ويركع حتى يطمئن ويرفع حتى يعتدل قائها ويسجد حتى يطمئن ساجدا على الجبهة ثهمير فعحتي يعتدلجالسا ثم يسجدالاخرىكاوصفت شميقوم حتى يفعل ذلكفي كلركعة ومجلس فىالرابعة ويتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلمو يسلم وتسليمه يقولالسلام عليكم واذافعلذلكأجزأتهصلاته وبقولهأ يضاو الجلسة الثانية مِن الصبح كالجلسة الرابعة من غبرها و بقول البغوى فىشر ح السنة أركان الصلاة سبعة عشرفى الركعة الاولى النية في أولها والتكسرة الاولى والقيام الىأنقال وفي الركعة الثانية أربعة عشر ركنا هذه الاركان سوىالنية والتكبرة وفي الجلوس للتشهد الاخبر اربعة أركان القعودوقرآءة التشهد والصلاة على النبي متطابع والتسليمة الاولى فكل صلاة مي ذات ركعتين فيها أربعة وثلاثون ركنا وفي المغرب

مَمَانِيةُ وَأَرْبِعُونَ وَقُدُواتِ الاربع اثنان وستون هذا مذهب الشافعي وبقول الشيخ تتي الدين بن دقيق العيدفي شرح العمدة في اب صلاة الخوف وقد يتعلق بلفظ الراوى من ري أن السلامليس من الصلاة من حيث انهقال فصلى بهم الركعة التي بقيت فجعلهم مصلين معه ما يسمى وكمة ثم أتي بلفظ تمم يثبت جالساوأ تموا لانفسهم ثمسلم بهم فعل السلام متراخياعن مسمي الركعة الاأنه ظاهر ضعيف وأقوىمنه في الدلالة مادل علىأن السلام من الصلاة والعمل ناقوي الدليلين متعين وبقول الجلال المحل فيشرح المنهاج ثبعا لقضية كلام مؤلفه كغنره في قوله من أدرك ركوع الثانية أدرك الجمةالمعنز عنه في المحرركفيره بمن أدركمع الامام ركعة حيث قال مقيداكه واستمرالي أن يسلم ويقول صاحب الضوابط الفقهية الصلاة عبادة مركبة من تكبر وثية مقرونة بكلمة وقيام بفاتحته فركوغ فاعتدال فسجود فقعود فسجود فجلوس فتشهد فصلاةعلى النبي صلى الله عليه و سلم فسلام بشروطه بطمأ نينتها وطهر من خدث الى أن قال في ركعتي فرض بقدرة وأمن

وياتفاق الفقياء على أنَّ

فهل يسقط عن الزوج ولو كفنها الوصى من اله هل يرجع ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله أن ماتت غير ناشزة والزوج موسر كان ايصاؤها بمؤنة تجهزها من ما لها وصيَّة لوَّارث فلا تنفذالا انأجاز بقيَّة الورثة وشرط رجوع الوصى اذن القاطى ان تيسر والا فاشهاد عدلين أنه أنفق بئية الرجوع ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه بما صووته الميت قد يلطخ بدنه أو بعض كفنه بزعفران فهل يجوز أولا ﴿ فَاجَابُ ﴾ بقوله في الحديث الصحيح النهي عن التزعفر للرجال وفي شرح البخاري لان الملقن وُغيره أن الشافعي وأبا حنيقة رضي الله عنها قالا لايجوز ذلك للرجال وأجازه مالك رضي الله عنه وغيره في الثياب دون البدن اه وهو صريح في أن مذهب الشانعي رضي الله عنه تحـريم ذلك لكن قضية قولهم يكره الخلوق للرجال وهو طيب مخلوط يزعفران وغيره عدم التحريم الاأن يحمل هذا على ما إذا استهلك الزعفران بحيث صار لايظهر له أثر محسوس على أن المراد بالخلوق هو تلطيخ قليل من البدن أو الثوب وحينتذ فلا منافاة أصلا ويؤخذ من كراهة الخلوق أن تلطيخ قليل من كفن الميت بالزعفران مكروه لاحرام ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته عن امرأة كفنت من ما لها وزوجها غائب موسر فهل يرجع الورثة عليه بالكفن ﴿ فَاجَابَ ﴾ بقوله قال الجلال البلقيني لايستقر في ذمته وهو صريح في أنهم لايرجعون عليه قال وظَهْر لي أن الكفن امتاع لاتمليك لان التمليك بعد الموت لايمكن وتمليك الورثة لايجب فتعين الامتاع اه فان قلنا امتاع اتضح ما ذكره لانه بموتها لم يترتب عليه في ذمته شيء وإن قلنا تمليك رجعوا عليه بقيمته لانها ملكته أوقيمته بموتها والاوجه ما ذكره من أنه امتاع ثم رأيت الريمي أفتى فيمن أوصت بأن تجهز من مالها بأنها ان قالت أوصيت باسقاط ذلك عن الزوج كان وصية لو ارث أو اجعلوا تجهيزي من مالي صرف عليهامن ما لها ويبقى البكفن ومؤنة التجهيز في ذمة الزوج لان ما لها قد يكون أحل من مال الزوج ويبقى ما عليه في ذمته كما لوكان لها دين فأوصت بأن تَكْفَن من مالها الحاص لايكون ذلك اسقاطا لشيء من الدين قال فان قيل هذا وجب على الزوج بالموت مخلافالدين فانه وجب من قبل قلنا والكفن واجب من قبل الموت لان مأخذه وجوب الكسوة فيحال الحياة ولهذا لو ماتتوهي ناشزة سقط ابجاب الكفن فعلمتا أن وجوبه متقدم كالدىن اه وكلامهصريحنى مخالفة الجلال البلقينيوأنالورثة يرجعون عليه وأن الكفن تمليك لاامتاع وقد رجح الاذرعي مارجحه الجلال وقاسه على مالوكان معسراً وكفنت من مالها أو غيره فانه لايبقى ديناً عليه جزما والأوجه أنها حيث أوصت بأنها تجهز من مالها كانت وصية لوارث سواء أطلقت أو عينت نوعا منه وأنها حيث كفنت من مالها أو غيره لم يرجع به على الزوج وان كان المستبد بذلك انما فعله على ظن صحة الوصية ﴿ وَسَمَّلُ ﴾ فسح الله في مدته بما صورتهاذا كان الزوج معسرا وجبت مؤنةالتجبيز في مال الزوجة كيُّف يتصور أعساره مع فرض مال للزوجة فانه يوث منها حصة يصير بها موسرا ﴿ فاجابٍ ﴾ بقوله لاشك أنه لايرث أي يستقر أرثه الابعد انقضاء ما تعلق بعين التركة وبما يتعلق بعينها مؤن التجهيز فهي مقدمة على ارثه بالمعنى المذكور فهو حال وجوبها موصوف بالاعسار الى الآن ﴿ وَسُتُلُ ﴾ رضي الله عنه اذا أوصى الميتأن يصلى عليه رجل فهل يقدم على الاولياء أولا ﴿ فَاجَابٌ ﴾ بقوله أفتى بعض علماء اليمن بأنه لايتقدم عليهم لان الحق لهم فلا تنفذ وصيته لكنَ الأولى لهم أذا كان أصلح أن يقدموه ﴿ وستل ﴾ فسح الله في مدتهمل اذاجعل مكان للدفن فوق الارض وأحكم بحيث انه بمنع الرائحة والسبح ووضع فيه شخص فهل يكفّى الدفن أو يلزم أن نفتحه قبل أن يبلي فيحفر له فيه ويدفن فيه أويعتمد قول البغوى بالاكتفاء بالدفن فيه ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بِقُولُهُ الذِّي فِي الروضة واعتمده المَا عُرُونَ أَنَّهُ لَا يَكُفَّى الدَّفْنَ فَيُهَا فَيَجِبُ أَنْ يَحِفْرَ لَهُ قَبَلَ بِلائَهُ حَفْرَةٌ تَمْنَحُ الرائحة والسبع ويدفن

صبلاة الصبح ركيتان اللا من وللخارف حطرا ورسفرا وبغلى أن صلاة المغرب ثلاث كذلك وعلى أن كلامن الظيروالعصر والعشاءللا منحضراأربع أزبع وعلى أنأقل الوتر ركعة والنظر الصحيح يفيد أنالحكوم عليه بالركعات موالماصدقات فلا يكون المحكوم عليه وهوالصلوات أعم من المحكوم به وهوالركمات وعاذكره السكى استنباطًا له من فرق ذكره في قول المنهاج وألافتم لمردونه في الاصلح أو ليسماذكر من مسمى الركعة المذكورة كإبدل عليه كلام كثير من الإصحاب حتى بجوز للنسبوق في مُشَمَّلةِ الجمعة الله كؤرة أن يفارق إمامه قيل سلامه بعد تمامسجدتي رَفْسُنه كَا صَرَحَ بَهُ بَعْضِهُمْ ودل عليه كلام البعض حتى المنهاج ( فأجاب ) يانه ليس التشمد الاخر فرجلوسه والصلاة على الني بصللي الله عليه اوستلم فأيه والسلامين مسبى زكعة المسوق المذكورة لان مايدركةأول صلاته فكيف يتخيل أنها من مسمى ركعته الآولى من الجعة وليس في جميع مااستدل به القائل مانهامنها مايخالف مأقلته وأماماذكر والجلال ألحلى فانما هوتوطئة لقول المصنف فيصلى بعد سلام الامام ركعة وقدخرج كل

فيها وما اقتضاه كلام البغوى مما يخالف ذلك ضعيف ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن كراهة الكتابة تعلى القبَوْرِ هَلَ بَعْمَ أَسَمَاءَ اللَّهِ والقِرْآنُ وَاسْمَ المَيْتُ وَغَيْرٌ ذَلِكَ أَوْ تَغْضُ شَيْئًا مَن ذَلِكَ يَشُوهُ مَا فَيْهِ ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بقوله أطلق الاصحاب كراهة الكتابة على القبر لورود النهي عن ذلك رواه الترمذي وقَالَ حسن صحيح واعترضه أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المحدث بأن العمل ليس عليه فان أثمة المسلمين من الشرق إلى الغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذ به الخلف عن السلف رضىالله عنهم وما اعترض به انما يتجه أن لو فعله أئمة عصر كلهم أو علموه ولم ينكروه وأى انكار أعظم من تصريح أصحابنا بالكراهة مستدلين بالحديث هذا وبحث السبكي والاذرعي تقييد ذلك بالقدر الزائد عما محصل به الاعلام بالميت وعبارة السبكي وسيأتي قريبا أن وضع شيء يعرف به الةبَر مستحب فأذا كانت الكتابة طريقافيه فينبغي أن لاتكره اذاكتب بقدر الحاجة الي الاعلام وعبارة الاذرعي وأماالكتابة فمكروهة سواءكان المكتوب اسمالميت على لوح عند رأسه أو غيره هكذا أطلقُوهُ والقياسُ الظَّاهِرِ تحريم كتابة القرآن سُواءً في ذلك جَمَيع جوانبه لما فيه من تعريضه للاذي بالدوس والنجاسة والتلويث يصديد الموتى عند تكرار النبش في المقبرة المسبلة وأما غيره من النظم والنثر فيجتمل الكراهة والتحريم للنهى وأماكتانة اسم الميت فقد قالوا انوضع مايعرف به القَبور مستحب فاذا كان ذلك طريقاً في ذلك فيظهر استحبابه بقدر الحاجة إلى الاعلام بلا كراهة ولاسمًا قبور الاولياء والصَّالَحين فانها لا تعرف الا بذلك عند تطَّاول السنين ثم ذكر مامر عن الحاكم وقال عقبة فانأراد كتابة أسم الميت للتعريف فظاهر ويحمل ألنهي على مأقصد به المياهاة وَالرَيْنَةُ وَالصَّفَاتِ السَّكَاذَبَةِ أُوكِتَابَةَ القُرآنَ وَغَيْرٌ ذَلِكُ أَمْ وَمَا يُحْتُهُ السَّكِي مَن عِدُمُ السَّكُواهَةُ في كتابة اسم الميت للتغريف والاذرعي مناشة حبامها ظاهران تعذر تمييره الابهالوكان عالما أوصالحا وَخَدْي مَنْ طُولَ السَّنينَ اللَّذِرَاسُ قَبْرِه وَالجَهْلِ بَهُ لِولَم ۚ يَكَتُّبُ اسْمَهُ عَلَى قَبْرَهُ وَيَحْبُلُ ۚ ٱلنَّهِي عَلَى غَيْر ذلك لانه يجوزُ أن يُستنبط من النص معنى تخصصه وهو هنا الحاجة الى التميّن قبو بالقياس على ندبُّ وَضَعَ شيء أَيْعَرَفَ بِذَالْقِيرِ بِلَهُو دَاخِلُ فَيهِ أَوْ الْيَ بِقَاءَ ذَكَرَ هَذَا الْعَالَمُ أو الصَّالَحَ ليكُنُّرُ الْتَرْحَمُ عَلَيْهِ أُوعُوْد بركته على من زاره وما ذكره الإذرعي من تجريم كتابة القرآن قريب وإن كان الدوس وَالنَّجَاسَةُ غَيْرٌ مُحْقَقَينَ لَانْهُمَا وَانْ لَمْ يَكُونَا مُحْقَيْنَ فَي الحالُّ هَا مُحْقَقَانَ في الاستقبال بمُقتضى العَادة المطردة من تبش تلك المقدة والدراس هذا القد ويلحق بالقرآن في ذلك كل اسم مُعظم بخلاف غيره من النظم وَالنَّهُ فَانْهُ مَكُرُوهُ لَا حَرَّامُ وَانْ تُردد فَيْهُ وقولِهِ وَعَمَلَ النَّهِي أَلَخ قد عَلَمت أَنَّهُ تَارَةٌ مُعْمَل على الكراهة وتارة محمل على الحرمة وهو ما لو كتب القرآن أو اسها معظها دون غيرهما وان قُصدُ المباهاة والزينة ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه عن كتابة العهد على الكفن وهو لااله الاالله والله أكر لاالهالاآللة وحدَّه لاشريك له له المالمك وله الحَمَّدُ لإالهُ اللَّا الله ولاحول ولاقوة الا بالله العلى العظم وْقَيْلَ أَنَّهُ اللَّهِمْ فَاطْرُ السَّمُواتُ وَالْأَرْضُ عَالْمُ الْغَيْبُ وَٱلشَّهَادُةُ ۚ الْرَحْنُ الرَّحِيمُ الْيَاكِ فَهِذَهُ النَّحِيَّاةُ الدُّنيَّا أَنِي أَشَهُدَ أَنْكَ أَنتَ أَلِمَهُ لَا الهَ الأَ أَنتَ وَحَدَّكَ لأشرينُك لكِ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبَدَكُ ورسولك صلى الله عليه وَسَلُّم ۚ فَلا تَكَلَّنَى إلى تَفْسَىٰ فَاتْكَ أَنْ تَكُلِّنَى إلى نَفْسَى تَقْرَبْتِي مَنْ الشّر و تبعدني من الخبر وأنالا أثق الابر حُمَّتك فأجعل لي عهد اعتدك تو قنيه يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد هل يجوز ولذلك أصل ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقُولُه عَمَلُ بعضهم عَنْ تَوَادُو الاصول للترمدي ما يقتصي أو هذا الدَّعَاءُ له أصل وأن الففيه ان عجيل كيان يَا مِن به شم أُ فتى بُجُو إن كتابته قياسا على كِتابة إلله في نعم الزكاة واقره بعضهم بأنهقيل يطلب فعله الغرض بحييج فقيصؤر فأبيح وان علمانه يصيبه تحايسة ويفيه نظر وقد افتى ابن الصلاح بأنه لا يجوز إن يكتب على الكفن بس والكيف و يجوهما خوفا أيهن

منها مخرج الغالب وقد دل على ماذكرته كلام الشافعي وأصحابه وأثنة اللغة أقال الشافعي ومن أدرك ركعة من الجعة بني غليهار كعة أخرى وأجزأته الجمعة وادراك الركعة بأن يدرك الرجل قبل ان يرفع رأسه من الركوع فمر فعرمعه ويسجد وقال أيضا فن ادرك منهم مع الامام ركعة بسجدتين آضاف اليها اخرى وكانت لهجمعة وقال ایضافی میلاة الخوف و لو فرقهم أربع فرق فصلي بفرقة ركعة وثبت قاثا واتموا ثم بفرقة ركمة وثبت جالسا وأتمواثيم بفرقة ركمة وثبت قائاوا تمواثم بفرقة ركعةوثبت جالساواتموا كان فيەقولان الخوذ كر اضحابه مثله وقال أيضاو انذا صلت الطائفة الثانية معه ركعته الباقية عليه فهل تجلس معهلتشهده اوتقومللاتهام الخ وقال النووى اذا صلى مع الامامركعة من الجمعة تم فارقه بعدر أبر بغنره وقلنالا تطل صلاته بالمفارقة اتمها جمعة كما لو أحدث الامام أوهذا لاخلاف فيه وقال أيضا قال صاخبالعدة وشرع فى الظهر فتشهد بعد الركعة

الرابعة ثم قام قبل السلام

وشرعف العصر النع وقال

أيضا قال الاز هرى وكل

بُقُوْمِةِ \* يَتْلُوهِا \* , الرُّسُوعِ

و السُّجُد تان من الصلوات

صديد الميت وسيلان مافيه وقياسه على ما في نعم الصدقة نمنوع لان القصد نمم التمييز لاالتبرك وهنا القصُّد التبرُّكُ فالاسْبَأَءُ المعظمة باقية على حالها فلا يجوز تعريضها للنجاسة والقول بأنه قيل يطلب أفعله الخ مردودلان مثل ذلك لايحتجبه وانماكانت تظهر الحجة لوصح عن الني صلى الله عليه وسلم طُلُب ذَلَكَ وَلِيسَ كَذَلِكَ ﴿ وَسَئُلَ ﴾ فسح الله في مدته عنأقل الكفن الشرعي المجزيء ماهو وماهو الافضل وما الزائد على الأفضل وهل تحرم الاسراف فيه وكيف يكون وهل الفقير والغني فيهسواء وَهُلَ بَحُورَ دَفَنَ اثْنَينَ في قبر واحد لغير ضرورة واذا قلتم لا فهل هذه الفساقي التي تعمل ويدفن فيها الاقارب قبل البلي جائزة وبجزىء الدفن فيها أم لا وما هي الضرورة المجوزة لجمع اثنين في قبر وهل أذا حفر قدر ووجد فيـه عظم هل بجوز فيه الدفن أم لا ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بقوله أقل الكفن ثوب يستر جميع البدن فان اقتصر على سائر العورة وهي ما بين سرة الرجل وركبته وغير وجه المرأة وكفيها ولو أمة لزوال الرق بالموتأجراً من حيث سقوط الحرج عن الائمة وإن أثم الورثة بنقص الميت عنحقه اذحقه ستركل بدنه حيث خلف مالا ولم يوص بترك الزائدة على العورة هذا هو المعتمد مِن اضطراب طويل لايليق ذكره مذا المحل ويجزى. الكفن من أي نوع كان لكن بجرم الحرير ونحوه من مزعفر وكذًا معصفِر على الخالاف فيه حيث كان هناك غيره على الذكر ٱلبالغ العاقل خلافًا للأذرعيومُثلُهُ الخني تعم المتجه كما قاله الاستوى وغيره وصربه الجرجاني أنه لايجوز الطين مُعُ وجُودُغُبُرٌ مُ ولو حشيشاً وَإِنْ جَازَدُلِكَ للحَي فَي الصلاةُ لمَا فِيهِ مِن الْارْدِراء بالميت ولا يجزىء أيضا مُتَنْجُسُ مَا لَايْعُنِي عَنْهِ مَعْ وَجُودُ طَاهِرَ غَيْرَ حَرِيرَ أَمَا الْحَرِيرِ فَيَقَدَمُ عَلَى الْمُنْجُسِ والافضل للرجل اللاثة أبوابوكو مالفا ف ومتساوية رالمرأة والحنى خَسَة إزار ثم قميص ثم مار ثم تلف في لفانتين وَلَا يَجُوزُ الزَّيَادَةُ عَلَى ثُوْبٌ يَسْتَزُكُلُ الْبِدِنَ إِنْ كَفْنَ مِن بِيتَ الْمَالُ أَوْ مَمَا وَقَفَ عَلَى الْاكْفَانُ كَمَا أَفَتِيْ بِهَا بِنَ الصَّلَاحُ وَيُحتَّمُلُ أَنْ يَلَحَقُّ بِهِ مَاوِقَفِ عَلَى تَجَهِرُ الْمُوتَى وَعَتَّمَلُ خَلَافَهُ لَآنَ التَجَهَّرُ يُشتّمَلُ الوَّأُجُبُ وَالْمُسْدُوبُ وَالْاقْرَبُ الْاوَلُ وَأَنْ التَّجُورُ لَا يَنْصَرُفُ الْا الى ما يَجْبُ مِنَ الكفَّقُ والدفن وَتَحُوهُما أُو كَانَ عَلِيهُ دَنْ مُسْتَقُرِق ولم يرضُ الغَرْثُمُ بَالزَّائِدُ عَلَى الثوبُ ولايعتبر رضاء بما يستر كُلُّ البِّدِنَ وَانْ كَانِلُهِ المُنْعُ مِنَ المُستَحِبُ لِتَأْكُدُ أُمْرُ هَذَا أَى بِالاختلافِ في وَجوبِهِ وعلى تسليمُ هذه العلة فيؤخذ منها تخصيص عموم قولهم له المنع من المستحبِّ بغير ما اختلف في وجوبه وليس للوَّارَثُ المناخ مِنَ الثَّلَالَة ولو اتَّفْق الورثَّة على تُوب أو قال بعضهم يكفن بثلاثة وبعضهم بثوب ولم موصُّ الْمُيْتُ بِهِ فَيْهِمَا كُفْنَ بِثَلَاثَةً وَالرَّبَادَةً عَلَى الثَّلاثَةُ فَي الرَّجَالُ خَلَافَ الأولى وعلى الخمسة فيه في المرأة مكروهة لانه سرف كذا قالة الاصحاب وهوالمذهب وان قال في المجموع ولوقيل بتحريمها لم يُبَعِدُ وَبِهِ قَالَ أَبَنَ يُونَسُ وَقَالَ الاَذَرَعَى أَنَّهُ الاَصْحَ المُخْتَارُوَحَيْثُ قَلْنَا بُجُوارُ آلزيادة على الثلاثة أُو الخَمْسَة. فَيْنِغِي أَنَّ يَقَيدُ مَا يَأْتِي عَن الاَذْرَعَى فَي المَعَالاَةُ فَيهُ وَمَا يَقْرَرُ يَعْلَم أَنَ المَذْهِبُ أَنْ الاسراف فالكفن مكروه لاحرام ولذلك قانوا تمكر والمعالاة فيه وتكفين المرأة أى وتحوها بالحرير تحلافًا للاذرعي لانذلك سرف لأيليق بالحالُ قال الأذرعي والظاهر أنه لو كان الوارث محجورًا عليه أُوغَائِبًا أَوْكَانَالَمُسِ مُفْلِسًا حَرَّمَتُ الْمَعَالَاةَ فِيهُ مِنَ ٱلنَّرِكَةُ اللهِ ويجرى مَا قَالَهُ مَنَ الحَرَمَةُ فَي الصَّورَ ٱلْثُلَاثُ فِي تَكَفِّينُ الْمُرَاةُ وَنُحُومًا بَالْخُرِيرُ وَقَدْ عَلَمْ ثِمَا ذَكُرَتُهُ جَوَّابٍ قَوْلُ السَّائِلُ وَكُيفَ يَكُونَ الكُفن فان أراد السؤال عن صفته فالسنة أن يكون أبيض ومغسولًا قال البغوي وثوب القطَّلُ أُولِي مَنْ غِيرَه قَالَ فِي الرَّوْضَةُ وَيَعْتَبُرُ فِي الْكَفِّنِ الْمُبَاحَ خَالَ النَّبِيثُ فَيكُفَن المؤسِّر مَن بَجِيادَ الثياب وْ الْمُتُوسَطُ مِن أَو سُطُّهَا وَالْمُعْشَرُ مِنْ خَشْمُهَا آلِهُ ۖ وَاعْتَبَالَ ۖ مَاذَ كُو ۚ مِنْ الْاحْوَال الثلاثة سنة وقالغني وَ الفَقيرُ لَيسَاسُواءً فَيُ الكَفُن إلا كُمَلُ وَأَمَا في أَقُلُ مَا يَجْزَئُ فَهَا لَفِهُ سَوَاءً وَلاَعْبَرَةُ بِالسَرافَةُ وتقتيرُهُ

كلها فهى وكعة فتثبت بذلك ان الاركان الاربعة ليست من مسبى الركعة المذكورة وبما تقروعلمأنه لوأدرك الامام في ركوع ثانية الجعة واستمر الى فراغه من السجدتين مم فارقه بعذرأو غيره وضم اليهاركعة أخرى صحت جمعته کم جزم به الاسنوي وغيره وأما ما استنبطه السكى بقوله ومن هذا الفرق تستفيد أن من أدرك من أول الكعة الثانية الى بعد السجودو أحدث الامامق التشيد أنه لايدرك الجعة وانشرط ادراكابركوع الثانية أن يستمر الامام الى السلام فمردودما قدمته ويتقدير كون الاركان الأربعة من مسمى الركعة الاخبرة لايشترط فيوقوع ذلك جمعة الاستمرارالي سلام الامام بدليل قوله مرابع من أدرك ركمة من الجمعة فقد أدرك الجمعة حبثقال ركعة ولم يقلركعة الامام الاخرة (سيئل) عن استخلفه أمام الجمعة في ثانيتهاولم يدوك أولاها ممه فانه التماظير اهل يشترطكونه زائدًا على «الاربعين كا ذكره الفتى تلبيذ صاحب الروض في حاشيته حيث قال لم يشترط هو ولا في الروضة كونه زائدا على الاربعين ولا بخني أنه الإبد منه فاستحضره بشترط

قبل موته نعم إن كان عليه دين مستغرق اعتبر تقتيره على الاوجه أخذا بما قالوه في المفلس والفرق بينهما لايجديكا يعرف بتأمله وأما دفن اثنين في قبر واحد فان اتحد نوعهما كرجلين أو امرأتين واحتيج اليه بأن كنر الموتى وعسر الافراد فعل وان لم يحتج اليه ندب تركه كما فىالروضة وأصلها وقال آلما وردى يكره والسرخسي يحرم قال السبكي والآصح الكراهة أو نفي الاستحباب وأما الحرمة فلا دليل عليها وأماجمع امرأة ورجل فى لحد واحد فلا يجوز الا اناشتدت الحاجة اشتدادا حثيثاكاتن لم يوجد أولم يتمكن إلا من دلك أوركان بينهما محرمية أو زوجية أو أحدهما صغيرًا لم يبلغ حد الشهوة والخنثي مع الانثي أو غيره كالانثى مع الذكر وحيث جمع متحدى النوع أو مختلفيه جعل بينهما حاجز تراب اونحوه وهو مندوب علىالاوجهوفافاللاذرعي ويحتملوجومه ان تعدى بجمع متحدى النوع لغيرضرورةوأما الدفن في الفساقي فالكلام عليه يستدعى الكلام على أقل القبر وهو حفرة تمنع الرائحة والسبع قال الرافعي والغرضمنذكرهما انكاما متلازمين بيان فائدة الدفن والآفبيان وجوب رعايتهمآ ولا يكفي احدهما اه قال غره وظاهرانهماغىر متلازمين وهو كذلك وعليه فالفساقي الى لاتكتم الرائحة وتمنعالسبع لايكفي الدفن فيهاومن ثم قال السبكي في الاكتفاء بالفساقي نظر لانها ليست معدة لكتم الرآئحة لانها ليست على هيئة الدفن المعبود شرعاً قال وقد أطلقوا تحريم ادخالميت علىميت لمافيه من هتك حرمةالاول وظهور رائحته فيجب انكار ذلك اله وبتأمَّل آخر كلامه تعلُّم أنه حيث حفر قبراما تعديا وأمامع ظنانه بلىولم يبق فيه عظم فوجد فيه عظم رد النراب عليه وجوبا ولايجوز الدفن فيهقبلالبلي وفىالروضة وغيرها يحرم نبش قر الميت ودفن غره فيعقبل بلائه عند اهلاالخبرة بتلك الارض فان حفر فوجد فيه شيء من عظم الميت قبل تمام الحفر وجب ردترابه عليه وان وجدها بعدتمام الحفرجعلها في جانب من القسر وجاز لمشقة استثناف قبر دفن الاخر معه ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به قالوا يسقط فرض صلاة الجنازة بصبي مميز ولو مع وجود رجل فهل هو موافق لقضية قول الشيخين انما تصح بمن كان من أهل فرضها وقت الموت أو لما صوبه الاسنوي من أن الشرط أن يكون من أهل صحة الصلاة حيننذ ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقوله المعتمد ماذكره الاسنوي ولاينافيه كلام الشيخين وغيرهما لان مرادهم باهلية الفرض أهلية صحة فعله فيوافق كلام الاسنوى وقوله ان قضية كلامهم انها لو كانت حائضًا عند الموت وطهرت بعد الفسل ونحو ذلك لا تصح صلاتها بمنوع لان كلامهم هنا خرج مخرج الغالب كما يدلله تصريحهم عا ذكره السائل من سقوط فرضها بفعل المدر مع وجود الرجال ( وسئل ) نفع ألله به قالوا الاولى بغسل الرجل من الرجال أولاهم بالصلاةعليه فيقدم المعتق وعصبته على ذوي الارحام وقدموا في المرأة ذوات الارحام كبنت العمو بنت العمة وبنت الحال وبنت الحالة على ذوات الولاء فما الفرق ﴿ فَأَجَابُ ﴾ بقوله قديفرق بأن الملحظ فيالتقديم مع الذكورة الاحق بالتقديم في الصلاة والمعتق أحق من ذوى الارحام والملحظ فىالتقديم مع الانو تة القرب و ذو ات الازحام أقرب من ذوات الولاء وانما كان المعتق أحق بالصلاة من القريب منذوى الارحام لان له عصوبة أقتضت قِوة ارثه والمدار فيالتقديم في الصلاة على قوة الارث وبما تقرر يعلم أنه ينبغي أن يكون السلطان مقدمًا هنا في الغَسِل على ذوى الارحام ومتأخر عن المعتق أخذًا بما قالوه في نظيره في الصلاة ويحتمل الفرق بأن في الصلاة من الشرف مالا ينبو عن رتبة السلطان بخلاف الغسل الاان بحاب بان مذاحق ثبت له فله مباشرته بنفسه و تفويضه الى غيره ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته بمالفظه استثنى بعضهم الغريب العاصي بغربته كالابق والناشزة والغريق العاصي بركوبه البحر كمن ركبه لشرب الحن أو ليسرق ورده الزركشيفقال والظاهر أن هذا لاعنع الشهادة مم قالوأما الميت

وماالمعتمد في ذلك وهل السئلة في كلام غده أوفي

كلامهم مايؤخذ موافقته أو مخالفته (فأجاب) بأن ماقالهالفتىو اضحمذكور في المطولات والمختصرات إذلو لم تعتبرز بادة الخليفة حيث لزمه إتمامها ظهرا على الاربعين لزم صحة الجمعة بتسعةو ثلاثين وقد قالوا انمنشروط الجمعة العدد وهو أربعون في جميعها وقد قالوا لو سلم بعض المأمومين في الجمعة . التسليمة الاولى خارج وقت الظهر وباقيهم فيه فان كان المسلمون فيه أربعين صحت جعتهم وإلا فلا تصنح لأن المسلين خارجه لزمهم إتمامها ظهرا وقدقالوا لونقص عدد الاربعين فيها بطلت ويتموتما ظهرا لان الغدد شرط في ابتدائها ، فيكون إ شرطا في جميع أجزائها كَالُوقِت وقد قالوا لو انفضوا فيها الا تسعة وثلاثين بالامام وكانول أربعين بخنثي فان اقتدى به بعد انفضاضهم لم تصبح جمعتهم للشك في تمام العدد المعتبر والاصحت لانا حكمنا بانعقادها وصحتها وشككنا في نقص العدد بتقديز أنوثته والاصل صحة الصلاة فلا نبطلها بالشك اهفأر ادالفتي بقوله المذكور التصريح بعين المسئلة (سئل)عن خطيب حال خطبته مسك حرف

عشقا فشرطه العفة والكتمان وينبغي أن براد به من يتصور اباحة نكاحه لهاشرعا ويتعذر الوصول اليهاكزوجة الملك والافعشقه الامرد معصيةفكيف تحصلهادرجة الشهادة قال ويستثني من الميتة بالطلق الحامل بزناها فكيف الجرم بين أطراف كلامه المشتمل على تناقض في الظاهر ﴿ فأجاب ﴾ بقوله بجاب بأن الجهة في الغربة والغرق منفكة اذ المحصل للمعصية ليس هو المحصل للزهوق بل المحصل لهسبب آخر غير الغربة وغير ركوب البحر كعروض ريح ونحوه بما ليس ناشئا عن ذينك في العادة وبه فارق ما يأتي في الحمل من الزنا وأما في مسئلة العشق والطلق فالمحصل للزهوق هو مابه المعصية لا غير اذ ليس هناك سبب غير العشق والحل مع الطلق اللازم له الذي لا يتصور انفكاكه عنه حتى يحال عليه الهلاك فلم يمكن أن ما يكون مآبه المعصية محصلا للشهادة مع أتحاد الجهة نعم لو رأى أمرد رؤية مباحة كاول نظرة فنشأ منها عشقه فعف فكتم فات لم يبعد أن يقال هنا أنه شهيد اذلامعصية ﴿ وَسُتُلَ ﴾ فسح الله في مدته بماصورته فرض الكفَّاية وسُننها مهم يقصد حصوله من غير نظر بالذَات إلى فاعله وإذا فعله واحد سقط الحرج عن الباقين ويلزم عليه أن لا يصح فعل وأحد منهما بعد صدوره من آخر لسقوط الخطاب به مع تصريحهم في صلاة الجنازة بخلافه فما الذي يظهر في الجواب عن ذلك ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقوله الذي يظهر أن في كل من فرض الكفاية وسننها خطابين أحدهما يقصد به حصول الفعل لدفعالاتم فيالاول أو خلاف الاولى أوالكرامة في الثاني وهذا هو الذي يسقط بالواحد والثاني يقصد به تخصيل الفعل لاجل مصلحة حصول الثواب وهذا هو الذي يسقط بالواحد بل لابد من الاتيان به من كل قرد قرد بعيته فان قلت يلزم على ذلك أن تكون سنة الكفاية متضمنة لسنة العبن قلت لك أن تلتزمه لكن سنة العبن التي تضمنتها سنة الكفامة ليست كسنة العن المطلوبة يخصوصها لان هذه ليس في تركها كراهة ولا تخلاف أولى مخلاف تلك وللكأن تمنعه بأن هذا المتضمن لايسمى سنةعين أصلا لان سنةالعين هي التي طلبت مع النظر لفاعلما بالذات وهذه ليست كذلك ولا يلزم من ترتب الثواب على حصولها كونها تسمى سنة عين كما لايخفى ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته قالو الابد في التكبيرة الثالثة من الدعاء للبيت بخصوصة كاغفر له أوارحمه فهل يشمل ذلك الطفل وهل اللهم اجعله فرطا لابويه كاف عن ذلك ﴿ فَأَجَابُ ﴾ بقوله لافرق بين الطفلوغيره كالقتضاه اطلاقهم وهوصريح واضح وكونه مغفورا له لايمنع الدعاء له بذلك لان ذلك بحصل له به زيادة في رفع درجته والدعاء بجعله فرطا لابويه الخ القصد به والداه بالذات وإن كان يلزم منه كونه مغفورا له إذ الفرط السابق المهيء لمصالحهما واللوازم لا يكتفي بها في مثل هذا المقام المطلوب فيه التنصيص على ماينفع الميت هذا مايظهر ويحتمل أنه يكفي اكتفاء باللازم المذكور ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به بما لفظه وقع الوباء في بلاد فهل يكره لاحد من أهل تلك البلاد الدخول في بلد أخرى ولا يحرم الحروج حينتذ أولا ﴿ فأجاب ﴾ بقوله اذا عم الوباء قطرا من الاقطار فظاهر أنه لايحرم حينتذ الحروح من بلد إلى بلد أخرى منهولا دخولها لفوات المعنى المعلل به حرمة الخروج وكراهة الدخول حيثند قد نقل ما يوافق ذلك عن ابن بنت الاعز من المتاخرين فان قلت الغرباء أسرع تأثرا أيام الوباء من أهل البلد فينبغي كراهة الدخول وان عم قلت هو كذلك ان تباعدت البلدان تباعدا فاحشا بحيث يقضي أهل الخبرة باختــلاف هوائهما لان الداخل حينتذ للبلد البعيدة يكون بدنه أسرع انفعالا وتاثرا بهواء تلك البلد وإن كان الوباء في بلده أيضا فان قلت لعل هـ ذا مبنى على ما عليه الاطباء مر. أن الطاعون إنما ينشأ عن فساد الهواء والذي ثبت في الحديث الصحيح أنه من الجن قلت ليسمينيا على ذلك إذ لا مانع من أن النَّجَن يَكُونَ لَمْمَ مَزِيد تسلط عَلَى الغَرِياء أَ كَثُر وَعَلَى هـذا فلا فرق بن البلد البَّعيـــدة

منزكير ثابت كالجدار وفي جانب ذلك الحرف عاج بعيد عنه فهل تصح خطبته أملا كقابض طرف شي. على نجس لم يتحر ك عركته فان ملاته لاتصح (فاجاب) باله تصح خطبته كم تصح صِلاة مَنْصَلِي على سرتر قوائمه في نجس أو على حصير مفروشعا نجس أو "بيده جبل مشدود في سفينة فيهانجاسة وهي كبرة لاتنجر بجره لانها كالدار أما إذا كانت صعُـدة تنجر بجره قان صلاته لا تصنح قال الأسنوي في المهات و صورة مسئلة السفينة كافي الكفاية أنتكون في البحر فأن كأنت في الدلم تبطل قطعا صغيرة كأنت أو كبرة أم وإنما بطلت صلاة القابض المذكرر في السؤ المحملة ماهو متصل بنجاسة ولا يتخيل في مسئلتنا أنه خامل للنش (سُئل ) عن قول المنهاج ثم أنأدرك الاولى تمت جعتهم هلالمراد ادراكها تامةمع الامامأملا لقول الشرآح اشواء أحدث الأمام في الأولى أم في الثانية (فاجاب) بأن المراد ادراك ركوعهامع الامام يقلُ مُمَانَ كان أدرك مع الامام الاولى (سئل) عن شخص خطب وأم يومأ لجمعة وأتىباركان الخطبة وشروطها

واركان الصلاة وشروطها

والقريبة وعلى تسليم كونه مبنيا عليه فلا مانع من اجتماع السببين من فساد الهواء وطعن الجن ألا ترى إلى قول فقياتنا أن الوصية أيام الوباء ولو من الصحيح تكون من الثلث وليس ذلك إلا لأن الهواء قد فسد فالأبدان كلها مشرفة على التغير والفساد وان لم تحس بذلك وكلامهم هذا صريح في أن فِساد الهواء له دخل وان كان طعن الجن له دخل أيضا ولاماتع من أن الله تعالى يجعل لتسلط الجن على الطعن أمارة وهي فساد الهواء ﴿ وسَلُّ ﴾ رضي الله عنه مَا صُورته ما تقولون في مسئلة وقع فيها جوابان مختلفان صورتها صحرًا و اسعةً يسيل ماؤلها إذا أتى المطر في بستان جماعة وفي الصحراء المذكورة مقبرة جرت العادة ان من أراد الدفن فيها فلا مانع له وليست موقوفة فدفن فيها رجل من أهل العلم والصلاح فهل يجوز البناء عليه مدرسة أو قبة أو تربة ونحو ذلك لينتفع الحي والميث بالقراءة فيها وليتميز لها عن غيره ويكثرزواره والتبركيه اولا أجاب الاول فقال يكره البناء في المقبرة المسبلة بل لايجوز لمافيه من التضييق على الناس وقد قال الامام شهاب الدين الاذرعي الوجه في البناء على القبور مااقتصاه اطلاق ان كج من التحريم من غير فَرق بين ملـكُمْ وغيره للنهي العام ولمــا فيه من الابتداع بالقبيح وأضاعة المال والسرف والمباهاة ومضاهاة الجبابرة والكفار والتحريم يثبت بدون ذلك اله جواب الاول وأجاب الثاني فقال يجوز البناء في الصحراء المذكورة لامور أحدها أن هذهالصحرا. حكمها حكم المواث وقد قال الامام ان العاد أن كانت أي المقبرة مواتاً لم يحرم البناء فيها وان كانت مملوءة جاز البناءفيها باذن المالك الامر الثانى أن الامام بدر الدين الزركشي نقل في الحادم عن الشيخ الامام شرف الدن الانصاري كلاما طويلاً في الكلام على القرافة ذكر في أثنائه ان السلف رضي الله عنهم شاهدوا هذه القرافة الكبري والصغري من الزمان المتقدم وبني فيها الترب والدور ولم ينكره أحد من علماء الاعصار لا بقول ولافعل قال وقد بنوا فيه قبة الامام الشافعي رضي الله عنه ومدرستهو مكذا سأثر المزارات الى آخركلام الشرف الانصاري قال بعض المتأخرين واقتضى كلامه عدم تحريم البناء في المسلة قال واذا لم يحرم في مسبلة لم بحرم في موات وعلوك باذن مالك من باب أولى قال وهو مخالف لما تقدم عن الاذرعي الثالث أن الحاكم قال في مستدركه أثر تصحيح أحاديث النهي عن البناء والكتب على القبؤر ليس العمل عليها فانأتمة المسلمين شرقاوغربا البناء على قبورهم وهو أمر أخذه الخلف عن السلف قال البرزلى فيكون اجماعا الامر الرابع أن ماقاله الامام الاذرعي فيه نظر فقد ذكر هو في الوصايا عن الشيخين من غير اعتراض عليها جواز الوصية لعارة قبور الاولياء والصالحين لما فيها من احياء الزيارةوالتبرك ما وقال أعنى الامام الاذرعي في الوقف بعد نقله هذا الكلام قلت وقضيته جُواز الوقف على عمارة هذا النوع ويختص المنع بغيره وعلى جواز الوقف على قبور أهل الخبر العمل لله المقصود من كلام الامام الاذرعي وقد ذكر هو أيضا في الوصايا ان الوصية والوقف انما يجوزان فيا يكون قربة عند الموضى أو الواقف ألامر الخامس أن بعض علماً. اثمتنا المتأخر بن ذكركلاماحسنا يؤيد جواز البناء فقال قلت ذكروا صحة الوصية لبناء المسجد الاقصى وقبور الآنبياء عليهم الصلاة والسلام وألحق الشيخ أنو مجمد ما قبور العلماء والصالحين لما فيها من الاحياء بالزيارة وقد ذكر الغزالي رضي الله عنه في الوسيط والاحياء كلاما بدل على جواز البناءعلى قبور علماء الدين ومشايخ الاسلام وسائر الصلحاء ولا يبعد جواز ذلك حملا على الاكرام قال وفي شرح التنبيه للامام ان الرفعة ما يدل على جواز البناء كما في الوسيط والاحياء بلعلى استحبابه ولاشك في ذلك لوجوده في جميع أمصّار الاسلام قديما وحديثا قال ولم ينقل عن أحد من العلماء والصلحاء وولاة أمور الدين انكار فيه بقول ولا فعل مع عدم الشك في تمكنهم منه والله تعالى أعلم اله السؤال فما المرجم

هل تُصح خطبته و امامته وصلاته أم لا رفاجاب) بان كلامن خطبته و صلاته مححة اذالم يقصد بفرض من فر و ضهأ نفلا و هنتاهو الراجح وأن خالف فيه بعضهم (سئل) هل يكفي في الخطبة قول الخطب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ام لا بدأن يفول كما في التشهد اللهم صَلَاعلي محمد (فاجاب) بانه یکنی اللفظ المذكور في الصلاة في الخطة وفي الصلاة في التشهد لانه يسمى صلاة و قدقال النَّاشري في كلامه على قول الحاوى في الخطبة ثم لفظ الصلاة على الني صلى الله عليه و سلم لا تتعين صيغتها بليجوز انيقول أصلي على رسول الله او نصلي ولايتعان لفظ النبي كاتوهمه عبارة المصنف بل بجوزأن يقول على البشاب او النـذير اله وْقال في كلامه على الصلاة في التشهد وظاهره أنه لايتعين لفظ محمد بل لوقال والصلاة على احمد فالاصح في التحقيق أنه لابجزى يخلاف الصلاة على رَسُولُ الله أو النبي فأن الاصح الاجزاء فيهما (سئل) عن الاربعين الذن تنعقد مهم الجمعة أذا كان فيهم قوة السماع بحيث لوأصغىكل منهم سمع الخطبة هل يكفى أو لامد من سَمَاعهم بالفعل (فأجاب)

المعتمد منالجوابين وما قولكم رضي الله عنكم إذاكانت الصحراء التي فيها المقبرة المذكورة غير موقوفة وكانت صَّفتها علىماذكرنا أولا فهل ياشيخ الاسلام حكم هذه الصحراء حكم المسبلة لكون منأراد الدفن فيها فلا مانع له أم حكمها حكم الارض المملوكة لكون مائها إذا أتى المطر يسيل في بستان جماعة ام حكمها حكم الارض الموات كما قال بعض المفتن من علماء العصر فان قلتم حكمها حكم المسبلة فاذا كانت الصحراء واسعة فهل يجوز البناء فيها اذا لم يحصل التضييق لسعة البقعة سما أنهم عللواكراهة البناء لما فيه من التضييق بل هذا التعليل في جواب الاول وان قلتم حكمها حَكُم الأرض المملوكة جاز البناء فيها باذن المالك كما تقدم عن الامام ان العماد وان قلتم حكمها حكم الموات 5 قال بعض المفتين من علماء العصر فمن أحياها أو قطعة منها ملكها وصارت ملكا له من املاكه يتصرف فيها كيف يشاءكما قال هذا المفتى بل كلام من جوز البناء محمول على مااذاكان البناء في موات او ملك أوضحوا لنا القول في ذلك بجواب شاف يحصل به المقصود وما قولكم رضى الله عنكم في قول من قال يكره البناء على القبر والكتابة وأن يعلم بعلامة زائدة وقيل لا يكره البناء إذا كان الميت من المشايخ والعلماء والسادات نقل من جامع الفتاوى هل الكراهة للتنزيه وقوله وقيل لايكره البناء الخ هلُّ رأيتم ما يعضده غير ماذكرنا فىالسؤال الاول وماقولكم فسحالته فيمدتكم وأعاد علينا من بركتكم في قول الشيخين في الجنائز يكره البناء على القبر وقالا في الوصية تجوز الوصية لعارة قبور العلماء والصالحين لما في ذلك من الاحياء بالزيارة والتبرك بمها هل هذا تناقض مع علمكم أن الوصية لاتنفذ بالمكروه فان قلتم هو تناقض فما الراجح وانقلتم لافما الجمع بينالكلامين ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بقوله المنقول المعتمدكما جزم به النووى فى شرح المهذب حرمة البناء في المقبرة المسبلة فان َبني فيها هدم و لافرق في ذلك بين قبور الصالحين والعلماء وغيرهم وما في الخادم ما يخالفذلك ضعيف لايلتفت اليه وكم أنكر العلماء على بانى قبة الامآم الشافعي رضى الله عنه وغيرها وكفي بتصريحهم فى كتبهم انكارا والمراد بالمسبلة كما قاله الاسنوى وغيره الني اعتاد أهل البلد الدفن فيها اماالموقوفة والمملوكة بغىر اذن مالكها فيحرم البناء فيهما مطلقا قطعا اذاتقرر ذلك فالمقبرة التي ذكرها السائل بحرم البناء فيها ويهدم ما بني فيها وانكان على صالح أو عالم فاعتمد ذلك ولا تغير بما يخالفه وأما المسئلة الثانية فقد علم جوابها مما تقرر وهو انه حيث اعتيد الدفن في محل من الصحراء حرم البناء فيها وهدم وان لم يحصل به تضييق في الحال لانه يحصل به ذلك في الاستقبال ولان من شأن البناء أن يضيق وكون ماثها إذا أتى المطر يسيل إلى بستان جماعة لا يخرجها عن كونها مسبلة ويلحقها بالموات خلافاً لما نقل عن بعض المفتن نعم ان اتخذ أصحاب البستان في ذلك المحل الذي اعتيد الدفن فيه مجارى للماء حتى يصل إلى بستانهم وكان ذلك الاتخاذ قبل ان يصد ذلك المحل مسبلا ملكوا تلك المجارى وحربمها ولم بجز الدفن فيها وأما المسئلة الثالثة فالحاصل من اضطراب وقع للشيخين فيها أن قولها في الجنائر يكَّره البناء على القبر مرادهما بناء في ملك الشخص أو غبره بآذنه فان أراد المسبلة أوالموقوفة كان مرادهاكراهة التحريم وماذكراه فيالوصايا محمول علىغسر البناء في المسبلة لما تقرراك أولا وكراهة الكتابة وما بعدها للتنزيه لا للتحريم ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به ماحكم الاذان والاقامة عند سدفتح اللحد ﴿ فَاجَابَ ﴾ بقوله هو بدعة اذ لم يصح فيه شيء و ما نقل عن بعضهم فيه غير معول عليه ثم رأيت الاصبحى أفتى بما ذكرته فانه سئل هل ورد فيهما خبر عند ذلك فاجاب بقوله لاأعلم فيذاك خبرا ولاأثرا الاشيأ محكى عن بعض المتأخرين انه قال لعله مقيس على استحباب الاذان والاقامة في أذن المولود وكأنه يقوُّل الولادة أول الخروَّج الى الدنيا وهذا آخرالخروج منها وفيه ضعف فان مثل هذا لا يثبت الا بتوقيف اعنى تخصيص الاذان والاقامة

بان الواجب رفع الصوت مجيث يسمع العدد الذي تنعقد به الجعة فالسماع مالفعل لايشترط والاكأن الانصات وأجاو قدصرحوا باستحبابه فيكتفى برفع الصوت وامكان الساع (سئل) عنساعة الاجابة فيوم الجمعة وقللها صلى الله عليه وسلم وقدقيل انهابين خطبة الامام واحرامه بالصلاة فهل هي ساعة معينة فى وقت مخصوص لا تحصل في غيره فاذا كان في اللد جمع متعددة استغرقت جميع وقت الظهر أو اختلفت الصلوات فيأقطار الارض فانقيل لكلجمعة ساعة لزم تعددها والوارد واحدة وان قيل انها ممتدة انتفى التقليل ( فاجاب ) مانهم اختلفوا فيها على أقوال كثرة وأرجاها منوقت جَلُوسِ الخطيبِعلِي المنس آلىآخرالعملاة وليسالمراد أنها مستغرقة للوقت المذكور بلالمسراد أنها لاتخرج عنه لانها لحظة لطيفة وقال شيخ الاسلام الشهاب ابن حجر فيشرحه للبخاري فان قيل ظاهر الحديث حصول الاجابة الكل داع بشرطه مع اختلافالرمان باختلاف البلاد والمصلين فيتقدم بعض على بعض وساعـــة الاجابة متعلقة بالوقت فكيف تتفق مع

الاختلاف وأجيب

باحتمال أن تكون ساعة

والا فذكر الله تعالى محبوب على كل حال الا فى وقت قضاء الحاجة ا هكلامه رحمه الله وبه يعلم انه موافق كما ذكرته من أنذلك مدعة وما أشار اليه من ضعف القياس المذكور ظاهر جلى يعلم دفعه بادني توجه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وَسَتُلَ ﴾ رضى الله عنه ماحكم بناءالقبورقدرُ مدماكين فقطوهل يجوز أخذ حجارة القبور السدفتح لحدأ ولبناء قرر فأجاب ، بقوله لا بحوز على المعتمد بناء القير في المقبرة المسبلة سواء اظهر ببنيانه تضييق في الحال أم لًا وهي التي اعتاد أهل البلد الدفن فيها وان لم يعرف لها مسبل والحق بها الاذرعي الموات لأن فيه تضييقا على المسلمين بما لا مصلحة ولاغرض شرعي فيه بخلاف الاحياء وهوأوجه من قول غيره بحوز وبهدم بلاخلاف كافي المجموع وان قلنا الكراهة للتنزيه ويظهر ان الذي يهدمه هو الحاكم إلا الآحاد أخذا من كلامهم في باب الصلح لما يخشى فيه من الفتنة وسواء فيما ذكر البنا. في حريم القبر وخارجه خلافا لبعضهم ومن المسيلة الموقوفة بل أولى قال الزركشي والبناء في المقابر أمر قدعت به البلوي وطم ولقد تضاعف البناء حتى انتقل للمباهاة والشهرة وسلطت المراحيض على اموات المسلمين والاشراف والاولياء وغيرهم فلاحول ولاقوة الابالله اه وليس هذاخاصا بترب مصر بل انتقل نظـىر ذلك وأفحشمنه الى تربتي المعلاة والبقيع حتى صار يقع فيهما من المفاسد ما لا يقع في غيرهما وسبه ولاة السوء وقضاه الجور ثم ظاهر اطلاقهم آنه لافرق بين البناء القليل والكثير لان علة الحرمة أنه يتأبد بالجص واحكام البناء فيمنع عن الدفن هناك بعد البلي والانمحاق وهذا بجرى في البناء القليل فهو حرام كالكثير والله سبحانه و تعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ أدام الله النفع به ماحكم المراثي وهل أحد قال فيها من العلماء المشهورين ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ بقوله عبارة شرحي للعباب ويحرم الندب مع البكاء كما حكاه في الاذكار وجزم به في المجمَّوع وصوبه الاسنوى قال و الا لدخل المؤرخ و البادح لكنه في الروضة تبع الرافعي في حذف التقييد بالبكاء واعتمده الزركشي وغيره كما يعلم من كلامه آلاتي وهو تعديد محاسن البيت كواكهاه واجبلاه واسنداه واكريماه وذلك لما يأتى بل في المجموع عن جمع الاجماع عليه قال فيه وجاء في الاناحة مايشبهالندب وليس منه وهوخير البخارىعن أنس رضي الله عنه قال لما ثقل النبي صلى الله عليه وسلم جعل يتغشاه الكرب فقالت فاطمة وا أبتاه فقال ليس على أبيك كرب بعد اليوم فلما مات قالت و أأبتاه جنة الفردوسمأواه يا أبتاه الىجبريل ننعاه ثم قلت في الشرح المذكور ويكره ترثية الميت كما ذكره المتولى والروياني في البحر للنهي عن المراثي وفسروها بأنها عد محاسنه أي بنبر صيغة الندب السابقة لئلا يلزم اتحادها معها وقد أطلقها االجوهري على عد محاسنه مع البكّا. وعلى نغم الشعر اليه فيكره كل منهما لعموم النهي عن ذلك قال جمع متأخرون منهم الاذرعي في توسطه وأطال في ذلك ولعله أي ماذكر من كراهة الترثية اذابعثت على النوح وتجديد الحزن او ظهر منها تبرم او فعلت مع الاجتماع لها او اكثر منها لكن خالف الإذرعي في بعض ذلك ان بعثت على ذلك اى النوح ونحوه مما ذكر كما يصنعه الشعراء في فخطماء الدنيا وينشد في المجافل عقب الموت فهي نياحة محرمة بلا شك اله ويؤيده قول ابن عبدالسلام بعض المراثي حرام كالنوح لما فيه منالتبرم بالقضاء الااذا ذكر مناقب عالم ورع اوصالح للحث على سلوك طريقته وحسن الظن به بل هي حينئذ بالطاعة والموعظة اشبه لما ينشأ عنها من البر والخيرومن ثم مازال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونها على ممر الاعصار منغير انكار وقدقالت فأطمة بنت رسولالله صلىالله عليهوسلم فيه ماذا على من شم تربة احدا انلايشم مدىالزمان غواليا صبت على مصائب لو انها صبت على الايام عدن لياليا

الاجابة متعلقة بفعل كل مصل كاقيل نظيره في ساعة الكراهة ولعل مذافائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وان كانت مى خفيفة (سئل )عنقضاء الفريضة والخطيب يخطب هل يحرم سواءكان قضاؤهافوريآ ولاتنعقد أم يجوزمطلقا أم يجوز في القضاء الفوري أم لار فاجاب)بانه بحرم عليه بعد جلوسهقضاؤها وان كان فوريا ولا تنعقد (سئل)عالاعمى إذا كان محسن المثي بالعصا بلاقائد هل بجب عليه المشي الى الجمعة كما ذكرهالقاضي حسين أملا (فجاب) بأن الراجح عدم وجوب الجمعة على الاغمى المذكور لمشقته وقد أشعركلام الشيخين بتضميف كلام القاضي لمخالفته لاطلاق الأكثرين وضعفه الشاشىوالنووي فىنكته وان قواه الاذرغي وغده حلاللاطلاق على الغالب نعم ان حمل كلام القاضيعلى من اعتاد المثى وحدهاليموضع الجماعة وغبره بلامشقة فهوظاهر (سئل)هل تنعقد بأربعين من الجن (فأجاب) بأ مهقد دهب بعضهم الى انعقادها بهم اذا تصوروا بصورة الآدميين(سئل)عمالوسلم شخص على الخطيب و هو يخطب هل بجب عليه رد السلام اولا (فاجاب) بأنه

لابحب على الخطيب رد

وقد رثاه صلى الله عليه وسلم كـثيرون من أصحابه كا بى بكر وعثمان وعلى وحسان وصفية عمته وغيرهم رضى الله عنهم والله سبحاً نه وتعالى اعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ أدام الله النفع بعلومه أن يتفضل بذكر شيء فيموت الاولادمن الاحاديث والآثار لأنه عم في هذا العام موتالصغار بالطاعون فلعل آباءهم يتصبرون بسبب ذلك ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بقولهأما مطلق الصبر فله فضائل كثيرة وفيها أحاديث شهرة منها قوله ﷺ الصبر نصَف الايمان واليقبن الايمان كله وقوله صلى الله عليه وسلم الصبر من الأيمان بمنزلة الرأس من الجسد وقوله صلى الله عليه وسلم ما رزق عبد خيرًا لهولاأوسع من الصبر وقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الايمان الصبر والسماحة وقوله صلى الله عليه وسلم نَعم سلاح المؤمن الصبر والدعاء وقوله صلى الله عليه وسلم النصر مع الصبروالفرج مع الكربوان مع العسر يسرا وقوله صلى الله عليه وسلم انتظار الفرج بالصير عبادة ومن رضي بْاَلْقْلِيلْ رَضَى الله تَعَالَىٰعُنَّهُ بِالْقَلْيْلُ مِن العمل وقوله صلى الله عليه وسلم انَّ الصبر عند الصدمةالاولى وقوله صلى الله عليهوسلمالصابر الصابر عند الصدمة الاولى وقوله صلى الله عليه وسلم الصبر ثلاثة صبر على المصيبة وصبر على الطاعةوصبر عن المعصية فمن صبر على المصيبة حتى بردها بحسن عزائمها كتب الله له ثلا ممائة درجة ما بين الدرجتين كما بين السماء والارض ومن صبر على الطاعة كتب له ستمائة درجة ما بين الدرجتين كما بين تخوم الارض الىمنتهى الارضين ومن صبر عن المعصية كـتب الله له تسعمائة درجة ما بين الدرجتين كما بين تخوم الارض الى منتهى العرشمرتين وأما الصبر على موت الاولاد ففيه فضائل أكثر منأن تحصى وفيه أحاديث أعظممنأن تستقصى منها قوله صلى الله عليه وسلم اذا مأت ولد العبد قال الله تعالى لملائكته قبضتم ولد عبدى فيقولون نعم فيقولون أقبضتم نمرة فؤاده فيقولون نعم فيقول ماذا قالعبدى فيقولون حدكواسترجع فيقول الله تعالى ابنوا لعبدى بيتا في الجنة وسموه بيت الحمدومنها قوله صلى الله عليه وسلم مامن مسلمين يموت لهما ثلاثة من الولد لم يبلغوا حنثا الا أدخلهما الله الجنة بفضل رحمته اياهم وقوله صلى الله عليه وسلم من دفن ثلاثة من الولد حرم الله عليه النار وقوله صلى لله عليه وسلم مامن مسلم يموت له ثلاثةمن الولد لم يبلغوا الحنث الاتلقوه من أبواب الجنة الثمانية من أيها شاء دخل وقولهصلي الله عليه وسلم قَال الله تعالى اذا وجهت الى عبد من عبيدى مصيبة فى بدنه أو فى ولده ،و فى ماله فاستقبلها بصبر جميل استجيبت يوم القيامة أن انصب له ميراناأوأنشر له ديواناوقوله صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى لا يرضى لعبده المؤمن أذا ذهب بصفية منأهل الارض فصبرواحتسب بثواب له دون الجنة وقوله صلى الله عليه وسلم يقول الله مالعبدى المؤمن عندى جزاً. أذا قبضت صفيه من أهل الدنيا مم احتبسه الا الجنة وقوله صلى الله عليهوسلم مامن الناس من مسلم يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث الاأدخلهالله الجنة بفضل رحته اياهم وقوله صلى الله عليه وسلم مامن مسلمين يموت بينهما ثلاثة أولاد لم يبلغوا الحنث الا ادخلهما الله بفضلرحته اياهم الجنةفيقال لهمادخلو الجنةفيقولون حتى يدخل آباؤنا فيقال لهم ادخلوا الجنة أننم وآباؤكم وقوله صلى الله عليه وسلم ما منكن امرأة تقدم بين يديها ثلاثة من ولدها الاكانوا لها حجابا من النار قالت امرأة واثنين قال واثنين وقوله صلى الله عليه وسلم من احتسب ثلاثة من صلبه دخل الجنة قالت امرأة واثنان قال واثنان وقوله صلى الله عليه وسلممن قدمله ثلاثة لم يبلغوا الحنث كانوا له حصنا حصينا من إلنار واثنين وواحد ولكن ذلك في أول صدمة وقوله صلى الله عليه وسلم لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار الانحلة القسموقوله صلى اللهعليه وسلم لابموت لاحداكن ثلاثة منالولد فتحتسبهم الا دخلت الجنة واثنان وقوله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده ان السقط ليجرأمه بسرره الى الجنة اذا

الملام اذامارعليه (سيل) عمانقل عن ابن الملقنفي شرح التنبه في استحباب تتف الابط ماصورته فرع كا يستحب نتف الابط ستحب نتف الانفأيضا كذافي الكفاية من غبر عزو لاحد هلهو معتمدأمما فأحكام المحب الطبرى ما نصه استحباب قص شعر الإنف وكراهة نتفه ثم روی عن عبدالله ن بشیر المازنى رضي الله عنه موقوفا لاتنتفوا الشعر الذي في الأفعافانه يورث الاكلة فالكن قضو فقصار واه أبو .نعيم في الطب اله كلامه (فأجاب) بإن المعتمدما في أحكام المحب الطبرى استل) عن مستخلف استخلفه الامام لحدث حدث وكان المستخلف بمقتديا بالامام قبل حدثه رولم يدرك الاولى فصار اماما رفي الثانية فيل اذا صلى بالقومز كعة ضارت أولى والمامومين مثانية فبعد تشهده بهم يتم جمعة أم ظهراء (فاجاب) بانهيتم صلاته ظهرالاجمعة ففي المنياج بمان ادرك الاولى يهيتأ جعتهم والافتتم لهم ردو نه في الاضح وإن أو هم كلام الروضة وأصاما خلافه (بييل)عمااذاصعدالخطيب وأراد أن يلتفت ويقبل على الناس يلتفت على غينه أوعلى ساره (فاجاب) بانه يلتفت على يمينه (سئل)

احتسبته وقوله صلى الله عليه وسلم لسقط أقدمه بين يدى احب الى من نارس أخلفه خلفي وقوله صلى الله عليه وسلم ان أبغض العباد الى الله العفريت النفريت الذي لم يرزأ أي يصب في مال ولا ولدوقوله صلىالله عليه وسلم بخ بخ ماأثقلهن فىالميزان لااله الاالله والحمد لله والله أكبر والولد الصالح يتوفى للمرء المسلم فيحتسبه وقوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل من أمتى ليدخل الجنة فيشفع لاكثر منمضروانالرجل منأمتي ليعظم للنارحتي يكون أحدزواباها ومامن مسلمين يقدمانأربعة من ولديها الا ادخلهما الله الجنة بفضل رحمته قالوا أو ثلاثة قال أو ثلاثة أو اثنين قال أواثنين وقوله صلى الله عليه وسلم تعسرنزع الصي تمحيص للوالدين وقوله صلى الله عليه وسلم لامرأة قالت يارسول الله قدمت ثلاثة من الولد فقال لها صلى الله عليه وسلم لقد احتظرت بحظارة شديدة من النار وقوله صلىالله عليه وسلم مامن امرأين مسلمين هلك بينهما ولدان أو ثلاثة فاحتسبا وصبرا فسريان النار أبدا وقوله صلى الله عليه وسلم مامن مسلمين بموت لهما ثلاثة من أو لادهما لميبلغوا آلحنث الاكانوا لها حصنا حصينا من النار قالوايارسول الله وانكانا اثنينقال وانكانااثنين قالوا وآن كان واحدا قال وانكان واحدا ولكن انماذاك عند الصدمةالاولى وقوله صلىالله عليهوسلم منأصيب لهولدانأو ثلاثة لم يبلغوا الحنث فاحتسبهم كانوا له سترامن النار وقوله صلى الله عليه وسلم مندفن ثلاية منالولد فصبر عليهم واحتسبهم وجبتاله الجنةومن دفناثنين فصبرعليهما واحتسبهما وجبت لهالجنة ومن دفن واحدافصرواحتسب كانت لهالجنة وقوله صلىاللهعليه وسلم منقدم ثلاثة لم يبلغوا الحنث كانواله حصنا حصينا من النارقال أبو ذر قدمت اثنين يارسول الله قال واثنى قال أبي أبن كعب قدمت واحدا يارسول الله قالوواحداً ولكن ذاك في أولَّ صدمة وقوله صلى الله عليه وسلم منقدم شيأ من ولده صابرا محتسبا حجبوه باذنالله من النار وقوله صلى الله عليه وسلم من كانله فرطان من أمتى أدخلهالله الجنةقالت عائشة فمن كان له فرط قال ومن كان له فرط ياموفقة قالت ومن لم يكن له فرط قال فانا فرط أمتى لم يصابوا عملي وقوله صلى الله عليه وسلم من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث لم يرد النار الاعابر سبيل يعني الجواز على الصراط وقوله صلى ألله عليه وسلم ماعثمان أما ترضى بان للجنة ممانية أبواب وللنار سبعة لا تنتهى الى بأب من ابواب الجنة الا وجَّدت ابنك قائمًا عنده آخذ بحجزتك يشفع لك عند ربك قالوا يارسول اللهولنافي فرطنا ما لعثمان بن مظعون قال نعم لمن صبر واحتسب وقوله صلى الله عليه وسلم لأن أقدمسقطا أحب إلى من مائة مستتم وأما الصبر على المصائب مطلقا ففيه أحاديث كثيرة أيضامنها قوله صلى الله عليه وسلم إذا أصيب أحدكم بمصية فليذكر مصيته بي فانها مـن أعظم المصائب وقوله صـلى الله عليه وسلم مامن أحدأصيب بمصيبة فاسترجع الا استوجب من الله ثلاث خصال كل خصلة خيرمن الدنيا وما فيها قال أبو عبيدة يعنى أولئك عليهم صلوات منربهم ورحمة وأولئكهم المهتدون وقوله صلى الله عليه وسلم ما من امرى تصيبه مصيبة تحزنه فيرجع فيقول انا لله وانا اليه راجعون الاقال الله عز وجل أوجعت قلب عبدى فصبر واحتسب اجعلوا ثوابه منها الجنة وما ذكر مصيبته فرجع الأجدد الله له أجرها وقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبد يصاب بمصيبة فيقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم عندك احتسبت مصيبتي فأجرنى فيها واعقبني منها خيرا الاأعطاه الله ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبديصاب بمصيبة فيفزع الىما امر الله به من قوله انالله وانااليه واجعون اللهم آجرني فيمصيبتي هذه وعضني منها خيرا الا آجره الله في كل مصيبة وكان قمنا أي حقيقًا مَن أن يعوضه الله منها خيرا وقوله صلى الله عليه وسلم ليسترجع أحدكم فى كل شيء حتى فى شسع نعله فأنها مِن المصائب وقوله صلى الله عليه وسلم من استرجع عند المصيبة جبر الله مصيبته وأحسن

عن امام محدث أحرم بصلاة الجمعة ساهيا ثم تذكرقيها انه محدث هل بجوز له أن يستخلف شخصا آخرعقبه أم لا(فاجاب) بانه يجوز له الاستخلاف المذكورولا يخالف ماذكرته في قول المنهاجو لايستخلف للجمعة الامقتدياقبل حدثه لانقوله قبل حدثه جرى على الغالب (سئل) عن قول المنهاج وانكان سلم فاتت الجعة هل الحكم كذلك فيما اذاوقعسلام الامامورقع المآموم من السجود معا أولارفاجاب)بانصورتها أن امامه سلم قبل تمام سجوده (سئل) عن حلق الشاربهلهو سنة أولا أوهلااصلاح اللحية سنةاولا (فاجاب) بان السنة قص الشارب يحيث يظهر طرف الشفة ولا بحفيه من اصله وليس اصلاحاللحية سنة (سئل)عن الحديث الذي يورده المرقى يوم الجمعة بأين يدى الخطيب من قوله اذا قلت لصاحبك الخ هل هو صحيح اولاو اذاقلتم بصحته فهل كانوا يوردونه في زمنه صلىالله وسلماو لاواذاقلتم بهفهلكانوا يوردونه بهذه الصيغةالمعهودةالان أملا وهل الاذان الذي يوذنه المرقى بين يدى الخطيب له اصل ام لا (فاجاب) بان الحديث صحيح والاذان المذكور هو الذي كان في

عقباً، وجعل له خلفاً. صالحاً وقو صلى الله عليه وسلم من أصابته مصيبة فقال اذاذكرها انا للهوانا اليه راجعون حدد الله له من أجرها مثل ما كان له يوم اصابته وقوله صلى الله عليه وسلم أعطيت أمتى شيأ لم يعطه أحد من الامم أن يقولوا عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون وقوله صلى الله عليه وسلم أيها الناس من أصيب منكم بمصيبة من بعدى فليتعز بمصيبته بي عن مصيبته التي تصيبه فان ان يصاب أحد من أمتى من بعدى بمثل مصيبته بى وقوله صلى الله عليه وسلم المصيبة تبيض وجه صاحبها يوم تسود الوجوه وقوله صلى الله عليه وسلم المصائب والاحزان فىالدنيا جزاء وقوله صلى الله عليه وسلم ٧ اذا أصابته مصيبة احتسب وصبر واذا أصابه خير حمد الله وشكر انالمسلم يؤجر في كلشي حتى في اللقمة يرفعها الى فيه وقوله صلى الله عليه وسلم عظم الاجر عند عظم المصيبة واذا أحب الله قوما ابتلاهم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أحب الله العبد الصق به البلاء وقوله صلى الله عليه وسلم إن الله اذا أحب قوماًا بتلاهم فمن صبرفله الصبر ومنجزع فله الجزع وقوله صلىالله عليه وسلمما يزال البلاء بالمؤمن والمؤمنة في نفسه وولده ومالهجتي يلقى الله وما عليه خطيئةوقوله صلىاللهعليهوسلم أشد الناس بلاء الانبياء ثم الامثل فالامثل يبثلي الرجل على حسب دينه فان كانفى دينه صلبا اشتد بلاؤه وان كان في دينه رقة ابتلي على قدر دينه فإ يبرح البلاء بالعبد حتى يتركه يمشي على الارض وما عليه خطيئة وقوله صلى الله عليه وسلم اشد الناس بلاء فىالدنيا نى اوصفى وقوله صلىاللهعليه وسلم اشد الناس بلاء الانبياء ثممالصالحونثم الامثل فالامثلوقوله صلى الله عليه وسلم اشدالناس بلاء الانبياء مم الصالحون وقد كان احدهم يبتلى بالفقر حتى مايجد الا العباءة بحويها فيلبسها فيبتلى بالقمل حتى يقتله ولاحدهم كان اشد فرحا بالبلاء من أحدكم بالعطالم وقوله صلى الله عليه وسلم اشد الناس بلاء الانبياء ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وقوله صلى الله عليهوسلم اشد الناس بلاء الانبياء ثم الامثل فالامثل يبتلي الناس على قدر دينهم فمن أيخن دينه اشتد بلاؤه ومن ضعفدينه ضعف بلاؤه وان الرجل ليصيبه البلاء حتى يمثى فى الناس ما عليه خطيئة وقوله صلىالله عليهوسلم انا معاشر الانبياء يضاعف علينا البلاء وقوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل يكون لهالمنزلةعندالله فها يبلغها بعمل فلا يزال الله يبتليه بما يكره حتى يبلغه اياها وقوله صلى الله عليه وسلم اذاكثرت ذُنوبِ العبد فلم يكن له من العملما يـكمفرها ابتلاء الله بألحزن ليكفرها وقوله صلى الله عليه وسلم اذا قصر العبد فى العمل ابتلا مالله بالهم وقوله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمن كمثل الزرع لاتزال الريح تفيه اى تميله ولايزال المؤمن يصيبه البلاء ومثل المنافق كمثل شجرة الارزلانهتز حتى تستحصدوقوله يسالته إنا الله إذا أراد بعبده الخير عجل له العقوبة في الدنيا و إذا ارادالله بعبده الشرامسك عنه بذنبه حتى يوافي به يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم مامن مسلم يصيبه اذى شوكة فإفوقها الاحط الله تعالى مه سيآته كما تحط الشجرةورقهاوقولهصلى الله عليه وسلممامن مسلم يشاك شوكة فمافوقها الاكتب لهبها درجة ومحيت عنه بها خطيئة وقوله صلى الله عليه وسلم ان الصالحين ليشد دعليهم فانه لايصيب مؤمنا نكبة من شوكة فما فوق ذلك الا حطت عنه بهاخطيئة ورفع له بهادر جة و قو له صلى الله عليه و سلم قار بو او ساددو ا ففى كل ما يصاب به المسلم كفارة حتى النكبة ينكبهاأ والشوكة يشاكهاوقو لهصلي الله عليه وسلم ما يصيب المؤمن من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتىالشوكة يشاكها الاكفر الله بهامن خطاياهوقوله صلىالله عليه وسلم أن الله يتعاهدعبده المؤمن بالبلاء كما يتعاهدالوالدولده بالخبر وأن الله ليحمى عبده المؤمن من الدنياكما محمى المريض اهله الطعام وقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبد ابتلى ببليه في الدنيا الا يذنب والله إكرم واعظم عفوا من ان يسأله عن ذلك الذنب يُوم القيامة وقوله صلى الله عليه

زمن رسول الله ﷺ وأبيبكر وعمر رضي الله عنهارستل)عماإذا تعددت الجمعة في البلد لغير حاجة ولم تعلم السابقة وتعذرت اعادتها جمعة كماهو معلوم من استنكار العامة ذلك وعدم انقيادهم لهفهل تجب صلاة الظهر أم لاوهل تسن راتبة الجمعة المؤخرة في هذه الحالهأملا وهليجمع بين صلاة الجمعة وهذه الظهر بتيمم واحدأم لا وهل بجمع بينالفرض واعادته أملا (فأجاب) بأنه انعلم الصل أنجعته فعلت قبل انتهاءعددالجع المحتاج اليها فى ذلك البلدلم بحب عليه فعل الظهر والاوجب والراتبة المتأخرة حينئذ للظهرو بجوز أن بجمع بين صلاةالظهر والجمعة بتيمم واحد وكذلك الفرض و اعادته (سئل)عن شخص لميدرك امام الجمة الافى التشهد ونوى الجمعة وصلاها ظهرآ ثم أدرك الجمعة ثانيا تقام قهل بجب عليه اعادتها مع الجماعة (فأجاب) بأنه بجب عليه صُلاة الجمعة ان كان عن تلزمه الجمعة والااستحب له فعلما (سئل) عن العذر المرخص في ترك الجمعة والجاعة مثل الرائحة الكرممة اذا اجتمعوا كلهم بصفة واحدة فهل يكره الممالحضور أملا فأجاب بأنه بجب عليهم حضور

وسلم ان الله ليبتلي المؤمن ومايبتليه إلا لكرامته عليه وقوله ﷺ ليس بمؤمن مستكمل الايمان من لم يعد البلاء نعمة والرخاء مصيبة جعلنا الله من هؤلاء المؤمَّنين وألحقنا بأحبابنا من الصديَّقين والصالحين في داركرامته مع دوام رضاه وغالة نعمته انه الجوادالكريم الرؤفالرحيم ﴿ وَسُلُّ ﴾ نفع الله به عن معنى حسن الظن مالله تعالى هل المراد به أن يظن العبد أن الله تعالى يعطيه الخير ويوفقه له أو يحصل مراده في الدنيا والآخرة أو مجرد أن الله برحمه فلو ظن لمارأي أحواله متفرقة غير منتظمة انه لايفعل بي إلاكذا وكذا فهل هذا من عدم حسن الظن مالله تعالى أم لاو مامؤاده الحقيقي إذا أطلق ﴿ فأجاب ﴾ بقوله ذكرت في كتابي الزواجر عن اقتراف الكبائر ما يعلم به الجواب عن ذلك وُعبارته الكبيرة الحادية والثانية والاربعون سوء الظن بالله تعالى والقنوط من رحمته أخرج الديلمي وابن مردويه في تفسيره أنه صلى الله عليه وسلم قال أكبر الكبائر سوءالظن بالله عزوجلّ وقال تعالى عز قائلا ومن يقنط من رحمة ربه إلا الصالون ﴿ تنبيه ﴾عد هذين كبيرتين مغاير تين لليأس من رحمة الله هوماوقع للجلال البلقيني وغيره وكانهم لم ينظروا الى ما بين الثلاثة من التلازم ومن ثم قال أبوزرعة وفي معنى الآيس القنوط والظاهر أنه أبلغ منه للترقى اليه في قوله تعالى وان مسه الشرفيؤس قنوط اه والظاهر أيضا أن سوء الظن أبلغ منهماً لانه يأس وقنوط وزيادة التجويز على الله تعالى أشياء لاتليق بكرمه وجوده وفى تفسير ابن المنذر عن على كرم الله وجهه قال أكبر الكبائر الامن من مكر الله واليأس من روح الله والقنوط من رحمة الله وفي تفسير أبن جرير عن أبي سعيد نحوه وقلت قبل ذلك الكبيرة الآربعون اليأس من رحمة الله تعالى قال تعالى انه لايياً س من روح الله الا القوم الكافرون وقال الله تعالى ان الله لايغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشآء وقال تعالى ياعبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم وقال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفي الحديث ان لله تعالى مائة رحمة كل رحمة منها طباق ما بين السهاء والارض أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والانس والبائم فها يتعاطفون وبها يتراحمون وبها تعطف الطير والوحوش على أولادها وأخر تسعة وتسعين رحمة يرحم بها عباده وأم القيامة وأخرج الترمذي وحسنه عن أنس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول قال الله تعالى باان آدم انك مادعوتني ورجوتني غفرت لك على ماكان منك ولا أبالي يا ان آدم لو بلغت ذنو بك عنان السهاء ثم استغفر تني غفرت لك يا ابن آدم لو أتيتني بقراب الارض أي بضم القاف وبجور كسرها أي قريب ملئها خطايا ثم لقيتني لاتشرك بي شيأً لاتيتك بقرابها مغفرة وعن أنس بسند حسن انه صلى الله عليه وسلم دخل على شاب وهو في الموت فقال كيف تجدك قال ارجو الله يارسول الله وانى الخاف ذنوبى فقال صلى الله عليه وسلم لابجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن الا اعطاه الله مايرجو وأمنه بما يخاف واخرج احمد انه صلى الله عليه وسلم قال ان شئتم انبأتكم ما اول مايقول الله عزوجل للمؤمنين يوم القيامة ومااول مايقولون له قلنا نعم يارسول الله قال ان الله عزوجل يقول للمؤمنين هلَّ احببتم لقائى فيقولون نعم ياربنا فيقول لم فيقولون رجونا عفوك ومغفرتك فيقول الله قد وجبت لكممغفرتى والشيخان قال الله عز وجل انا عند ظن عبدى بى وانا معه حيث يذكرنى الحديث وابو داودوابن حبان في صحيحه انه صلى الله عليه وسلم قال حسن الظن من حسن العبادة والترمذي والحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال من حسن الظن يالله من حسنالعبادة ومسلم وغيره عنجابر أنه سمع الني صلى الله عليه وسلم قبل موته بثلاثة ايام يقول لايموتن احدكمالاوهو يحسن الظن بالله عزوجلو احمد وابن حبان في صحيحه والبيهتي انه ﷺ قال قال الله جل وعلا أنا عند ظن عبـدى بي

الجمعة إذلابجو زلهم تعطيل الجمعة في بلدهم أو قريتهم ومعلوم أنهلاكر اهة فيه (سئل) عن امام سيا عن السجدة الثانية من الركعة الاولى من الجعة فقام وقرأ وذكروه فلم يتذكر فهل لهم متابعته على ظنه أم ينتظرونه بين السجدتين ومحتمل التطويل أو منتظرونه سجودا (فأجاب) بانه لابحوز لهم متابعته ولا انتظاره بين السجدتين لما فيه من تطويل الركن القصس فيسجدون وينتظرونه فیه وان ذهب بعض المتأخرين الىأنهم ينتظرونه في الجلوس بين السجدتين (سئل) عن قراءة الآية فيالخطة منغبر قصدلها كان يقرأ قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي باأبها الذين آمنوا صلو أعليه الاستو انالله يأمر بالعدل والاحسان الابة بلا قصد الابة وغيرها من الفرائض بل فيأثناءالوعظ والتذكيرهل بحصل ما فريضة الابة أولاو الحال أنه لم يقصد شيئا (فاجاب) بأنه لم محصل مهافريضة الاية (سئل)عن قراءة الخطبة من غد تذكر مو اضع الفروض بالفرضية مان لم يتعبز عنده أركان الخطبة وقت القراءة مع كونها معلومة عند محققة اذاتذكرفهل تصح خطبته

ان ظن خيرًا فله وأن ظن شرا فله والبيهقي أنه صلى الله عليه وسلم قال أمرالله عزوجل بعبد الى النار فلما وقف على شفتها التفت فقال أما والله يارب ان كان ظنى بك لحسن فقال الله عز وجل ردوه أنا عند حسن ظن عبدى بي﴿ تنبيه ﴾ عد هذا كبيرة هو ماأطبقوا عليه وهو ظاهر لمـا فيه من الوعيد الشديد الذي علمته بما ذكرَ بل في التصريح الذي مر آنفا أنه من الكبائر بل جاء عن ان مسعود أنه أكبر الكبائر انتهى مافى الزواجر وبه يعلم أنسوء الظن قد يراد بهاليأس من رحمة الله وفسر الفقهاء خبر مسلم السابق لايموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى بان المراد به أن يظن أنه يرحمه ويعفو عنه واحسان الظن مالله تعالى مندوب قالوا ويندب للحاضرين أن يحسنوا ظنالمحتضر ويطمعوه فىرحمة الله تعالى وبحث الاذرعى وجوبه عليهم اذا رأوا منه أمارات اليأس والقنوط أخذا من قاعدة النصيحة الواجبة وعبارة شرحى للارشاد بعد ذكر ذلك قيل والاولى للصحيح تغليب خوفه على رجائه والاظهر فى المجموع استواؤهما لان الغالب فى القرآن ذكر الترغيب والترهيب معا وقال الغزاليان أمن داء القنوط فالرجاء أوليأو أمنالمكر فالخوف أولى أى وانلم يلغب واحد منهما استويا وينبغي حمل كلام المجموع على هذه الحالة وقضية كلامه اىالارشاد كاصله والروضة والمنهاج انالمريض الذيليس يمحتضر كالصحيح والاوجه مادل عليه كلام المجموع من ان المريض غير آلمحتضر مثله في ذلك وعبارته اتفق الآصحاب وغيرهم على أنه يسن للمريض ومن حضرته أسباب الموت ومقدماته أن يكون حسن الظن بالله تعالى انتهت عبارة شرح الارشاد وبها معماسبق عن الزواجر يعلم ان الكلام فيمقامين احدهما شخص بجوز وقوع الرحمة له والعذاب فهذاهو الذي تعرض له الفقهاء فان كان مريضًا ندب له تغليب جانب الرجاء وان كان صحيحا اختلفوا فيه كما رأيت ثانيهما في شخص آيس من وقوع شيء من انواع الرحمة له معاسلامهوهذا هو الذيكلام الزواجرفيه فهذا اليأس كسبرة اتفاقا لانه يستلزم تكذيب النصوص القطعية التي اشرنا اليها ثم هذا اليأس قد تنضم اليه حالة اشد منه فيالتصميم على عدم وقوع الرحمة لهوهوالقنوط بحسب مادل عليه سياق فهو يؤس قنوط و تارةينضم اليه أنه مع عدم رحمته له يشدد عذابه كالكفار وهذاهو المراد بسوء الظن هنا فتأمل ذلك فانه مهم وقد علم مماقدمته عن الفقهاء انالمراد باحسان الظن المندوب انهيظن انالله يرحمه ومن الرحمة ان الله يوفقه للخير وان يعطيه مايسأل منه بما يتعلق بالدنيا والاخرة أوانالانسان اذارأىأحواله غير جَارية علىسنن الاستقامة فاشتد الخوف عنده بسبب ذلك وخشى أن يعاقب على قبائحه مع تجويزه انالله تعالى قد يعفو عنه ويغفر له لم يكن هذا منسوءالظن بلهو من الحالات الكاملة والاحوال الفاضلة فقد قال صلى الله عليه وسلم أنا أعلمكم بالله وأخوفكم منه وورد عن الخلفاء الراشدين وبقية أئمة السلف من أنواع الخوف مايفتت الكبد وبذيب الجلد ولذلك جرى جماعة اجلاء علىترجيح جانب الخوف علجانب الرجاء مطلقا لانه ماداًم ترجيحه باقياكان حاملا على اجتناب المعاصي وغبرها من سائر مالاينىغى بخلاف ترجيح جانب الرجاء فانه غالبا محمل صاحبه على اقتراف النقائص خلصنا اللهمنها وو فقنا لطاعته بمنه وكرمه وأدام علينا رضاه في هذه الدار الى ان نلقاه آمين ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به بما لفظه احتبج لسد فتح لحدالقبر ولم وجد الا لين لغائب ومسجدفها الذي يؤخذ ﴿ فَاجَابُ ﴾ بقوله متى توقف الدفن الواجب عليه جاز اخذه من مال الغائب لان الميت لم يكن له مال كان هذا المال من جملة ما تعلق به فرض الكفاية الذي يعم جميع الموسرين و انكان له مال كان كـأكل المضطرطعام الغائب ويضمنه ويومئذ من كلامهم في المضطر اذا وجدُّ مأكولًا لغائب ولحم ميتة او صيد وهو محرم ماقلناه هنا منانه بجب تقديم مال الغائب ولايجوز الاخذ من جدار المسجد وانكان خرابا

فى هذه الحالة أم لا (فاجاب) نعم تصح خطبته خلافا لبعضهم (سئل) عما إذا نسى الخطيب الآمة في الحطة الاولى وجلس للفصل بين الخطبتين فلما قام تذكر فقرأ الآمة ثمم فصل بينهما بالجلوس فهل يقطع الجلوس الاول الولا. بينها أملا (فاجاب) بانه إلا يقطع الجلوس الاول فيها الولاء (سئل) عن الصلاة على النبي وللسابق اذا قرأ الخطب أن الله وملائكته يصلون على النبي هل هيمستحبة اوجائزة وهليرفع المستمع بذلك صوته حينئذ املاوفىغير ُهٰذُهُ الآية في الخطبة اذا جری ذکر النبی صلی الله عليه وسلم هل يستحب الصلاة عليه أولا ولم يتعرض لذلك في الروضة وغبرها وهلصرح بذلك أحد فىهذا الموضع أملا (فاجاب) بانه تستحب الصلاة المذكورة ولايرفع بهاصوته ومتى ذكر النبي عَلَيْتُهُ استحبت الصلاة عَلَيْهُ والنصوص الدالة على استحباب الصلاة عله عند ذكره كشرة صلى الله عليه وسلم (سئل) عن الترضي على الصحابة عند ذكرهم في الخطبة هل هو كالضلاة على الني عَيَالِينَهُ أَم لا (فأجاب) بانه ليسالنرضي المذكور فيها كالصلاة على الني

لانه لايمكن تملك بعضه ومال الغائب قد علمت انه بملك قهرا عليه للمضطر ببدله واذا قدم الغائب ووجد للميت تركه فله مطالبة الوارث برد لبنه فيجب نبشالقبرواعطاؤه لبنه اوشراء غيره انوجد والادفع له قيمته وواضح أن اللبن المختلط بزبل بحيث لايمكن تطهيره لايمكن تقويمه اذ لايصح بيعه فلاتجبفيه قيمة وان وجبرده كغير المتمول ﴿ وَسَئُلُ ﴾ أعاد الله علينا من بركاته و بركات علومه في الدنيا والآخرة عن قبر والده أو أمه عند صالح فهل الأولى البدَّاءة بزيارة الاصل أو الصالح ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله الذي يتجه فيذلك أنه أن مر بقبر الصالح قبل بدأ به و آلا بدر بابيه أو أمه وهذا أولى من اطلاق بعضهم انه يبدأ بوالده لان الله تعالى أمر بير الوالدين والاحسان اليهما ومن ذلك الوقوف عند قبرهما والدعاء لهما و تلاوة القرآن على قبرهما ﴿ وسَسُلُ ﴾ رضى الله عنــه عن زيارة قبور الاولياء في زمن معين مع الرحلة اليها هل يجوز مع انه َ يجتمع عنــد تلك القبور مفاسد كثيرة كاختلاط النساء بالرجالواسرآجالسرج الكثيرة وغير ذلك ﴿ فَآجَابِ ﴾ بقوله زيارة قبورالاولياء قربة مستحبة وكذا الرحلة اليها وقول الشيخ ألى محمد لا تستحبُّ الرحلةُ الا لزيارَته صلى الله عليــه وسلمرده الغزالى بانه قاس ذلك على منع الرحلة أغير المساجد الثلاثة مع وضوح الفرق فان ماعدا تلك المساجد الثلاثة مستوية في الفضل فلآفائدة في الرحلة اليها وأما الاولياء فانهم متفاوتون في القرب منالله تعالى ونفع الزائرين بحسب معارفهم وأسرارهم فكان للرحلة اليهم فائدة أى فائدة فمن ثم سنت الرحلة اليهم للرجال فقط بقصد ذلك وانعقد نذرها كما بسطت الكلام علىذلك فىشرح العباب بما لامزيد علىحسنه وتحريره وما أشاراليه السائل من تلك البدع أو المحرمات فالقربات لاتترك لمثل ذلك بل على الانسان فعلما وانكار البدع بل وازالتها ان أمكنه وقد ذكر الفقهاء في الطواف المندوب فضلا عن الواجب أنه يفعل ولو مع وجود النساء وكذا الرمل لكن أمروه بالبعد عنهن فكذا الزيارة يفعلها لكن يبعد عنهن وينهى عما يراه محرما بل ويزيله ان قدركما مر هذا ان لم تتيسر له الزيارة الا مع وجود تلك المفاسد فان تيسرت مع عدم المفاسد فتارة يقدر على|زالة كلما أو بعضها فيتأكد له الزيارة مع وجود تلك المفاسد ليزيل منها ماقدرعليه وتارة لا يقدر على ازالة شيءمنها فالاولىله الزيارة في غير زمن تلك المفاسد بل لوقيل يمنع منها حينتذ لم يبعد ومن اطلق المنع منالزيارة خوف ذلك الاختلاط يلزمه اطلاق منع نحو الطوآف والرمل بل والوقوف بعرفة أو مزدلفة والرمى اذا خشى الاختلاط أو نحوه فلما لم يمنع الآثمة شيأ من ذلك مع ان فيه اختلاطا أي اختلاط وانما منعوا نفس الاختلاط لاغير فكذلك هنا ولاتغتر بخلاف من أنكر الزيارة خشية الاختلاط فانه يتعين حمل كلامه على ما فصلناه وقررناه والا لم يكن لهوجه وزعم أنزيارة الاولياء بدعة لم تكن في زمن السلف بمنوع وبتقدير تسليمه فليسكل بدعة ينهى عنها بل قد تكون البدعة واجبة فضلا عن كونها مندوبة كما صرحوا به ﴿ وسـشل ﴾ نفع الله به عمن مر بمقدرة فقرأ الفاتحة وأهداها لهم فهل تقسم بينهم أو يصل لكل منهَم مثل ثوابها كاملا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله أفتى جمع بالثاني وهو اللائق بسعة الفضل ﴿ وسئل ﴾ نفع ألله به بما لفظه ما حَكُم الاذان والافامة عند سد فتح اللحد ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله هو بدَّعة ومن زعم انه سنة عند نزول القبر قياسًا على ندبهما في المولود الحاقا لخاتمة الامر بابتدائه فلم يصب واى جامع بين الامرين ومجرد انذاك فىالابتداء وهذا فى الانتهاء لايقتضي لحوقه به ﴿ وسئل﴾ اعاد الله علينا من بركانه عن حكم بناء القبور قدر مد ماكين فقط ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله يحرمُ بناء القبر في المقبرة المسبلة وهي التي اعتاد اهل البلد الدفن فيها ومثلها الموقوفة لذلك سواءكان مدماكا ام مدماكين لان الكل يسمى بناء ولوجود علة تحريم الساء في ذلك وهي تحجير الارض على من يدفن بعد بلاء الميت اذ الغالب ان البناء بمكث الى ما بعد البلى

صلى الله عليه وسلم (سيل) عَن ذَكُرُ الْخُلْفَاءُ الْرِياشَدِينَ والسنة الناقين والسطين والعمين رضي البراعنهم أجعان في آخر الخطية والترضي عنهم مرسل السامعان على له أصل من السلف أولاً وعلى الاولى مَا لَحُوالُونُ وَالْمُوالُونُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ ا اولالترك الوافهة غتران عنه وسيطيه الوذ كريهم أناهم مع بقيقا الاثني اعظر امامار فأجاب بيان لماذيكر و اصلموا الاقتداء والبقلها وليس الاولى تركك (مثلة) ﴿ عَن اهل الله تحد اعللهم الجمعة فهل اذا تفؤ قراعيها وسكنوا البولدي عاملي فرسخ أو فرسانين عن بلدتهم مغ إتهم المجتمعوان اليها للجمعة والعيليظلم تنعقد بهم الجمد في شلك البلدة اذا لم يكمل العدد الا بهم أولا والخال أللم لابحيونهاالالجاجةالويثمة اوغيد وهل يجليه ليلهم الحضور العا الأجل اجمه التلا " تتعطل جمعة داعلها (فأجاب) بانه لا تنعقد الجعة من ذكر والابجاب يخطئور تلك البلدة الاجل الجلمة حيث لم يتوطنها عدد أنن تنعقد بهم الجعة والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿ اب صلاة الخوف ﴾ (سئل) عن شخص خطف إنعل انسان وجوفى الصلاة هل بجوزله ان بجرى خلقه

وأن الناس يها بون فتح القبر المبنى فكان في البناء تضييق للقبرة. ومنع الناس من الانتفاع سها فحرم وجب على ولاة الامر هدم الابنة التي في المقابر المسلة ولقد أفتي جماعة من عظاء الشافعية بهدم قبة الامام السافعي رضي الله عنه وان صرف عليها ألوف من الدنانير لكونها في المقدة المسبلة وهذا أعنى البناء فى المقابر المسبلة ما عم وطم ولم يتوقه كبيرولاصغيرفا ناته وانااليه راجعون ﴿ وَسُنُّلُ ﴾ رضى الله عنه هل بجوز لاحد الآخذ من حجارة القبور لسد فتح لحد ولبناء قبر أملا ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقوله انعلم مالك تلك الإحجار فواضح أنه لا يجوز الاخذ منها الابرضاه ان كان رشيدا وانجهل فانرجي ظهوره لم يجز أخذ شيء منها وان أيس من ظهوره فهي من جملة أموال بيت المال فلمن له فيه حق الاخذ منها بقدر حقه وقد نقل الشيخان وأقراه في احياء الموات أن المال الضائع امره إلى الامام ان راى حَفظه حتى يظهر مالكه او بيعه وحفظ ثمنه عمل وله ان يقرضه أى الثمن على بيت المال ومحل حفظه إلى ظهور مالكه كما فى الحادم عن ان عبد السلام مااذا توقع ظهوره وهومتعين ومن شمجزم به انسراقة فانأيس من ظهور مالكه صارمصروفاالي مصارف بيت المال وأخذ من هذا جماعة أن الأموال التي يأخذها المكاسون وتختلط وتنبهم ملاكها تصير من اموال بيت المال ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به وفسح في مدته عما اذا حضر المسلم الحروب الواقعة بين الكفار الحربيين ككفرة مليبار فان من يشاهد الحرب كافرا كان أو مسلما يقصد معاركهم الى نحو فرسخين ويعدون لذلك مآكل ويقوم عند معركتهم ويتفرج على القتل وألضرب فيها بينهم فهل يائم المسلم بمشاهدته وحضوره لما فينه من تكثير جمعهم مع انه لا ضرورة له الى ذلك و تقبيح طائفة وتحسين أخرى والحث على الهجوم على الآخرين ووجود الخطر فرتما تصل اليه سهامهم وربما يجرح وربما يقتل أولاائم في ذَلك واذا أعان المسلمون احدى طَائفتَّى الكفرة في حروبهم وقاتلوا الآخرين معهم من غير ضرورة ولاحاجة حتى يقتلوا أو يقتلوا في الحروب فهل يجوزذلك أولا وهل يؤجر المسلم بذلك لقتله الكافر أو لكونه مقتوله وهل يعامل معاملة الشهيدفى عدم الغسل والصلاة عليه وقديكون خروج المسلم لاعانتهم لطلب ملوك بلادهم الكفرة منه أن يخرج معهم لذلك فكيف يكون الحكم في ذلك وهل فرق بين ما إذا خرج بطلب ملوكهم أولا ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله حضور المسلم لحرب الحربيين فيما بينهم بقصد تعلمه الشجاعة وكيفية القتال وقوة ألنفس عنَّذ مشاهدته أو بقصد فرحه بمن مات من الحربيين لتعلو كلمة الله تعالى بضعف شوكتهم وقلة عددهمأو بقصد شيء غبر ذلك من المقاصد الصحيحة جائز لامحذور فيه بوجه سواء بعد محل الحرب أوقرب وليس فيذلك تكثير لجمهم فان التكثير انما يتصور فيحق الموالي والمناصر وأما الحاضرراجيا لزوالهم وفنائهم عنآخرهم ومنتظرا وقوع دائرة عليهم فينتقم منهم فغير مكثر لجمعهم بَل هُو منجملة المحاربين لهم باطنا وكذا لامحذور ايضا في اغراء بعضهم على بعض لان التوصل إلى قتل الحربي جائز بل محبوب بأى طريق كان هذا كله ان ظن سلامته أو قتله بعد انسكائهم أما لو غلب على ظنه انجرد حضوره يؤدى الىقتله او نحوه من غير ان يلحقهم منه نكاية بوجه فحضووه حينتذ في غاية الذم والتقصير فليمسك عنه واذا أعان مسلم أو أكثر احدى الطائفتين فقتله في الحرب أحد الحربين فهو شهيد لا يغسل ولا يصلي عليه وله ثواب أي ثواب ان قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ولا فرق في ذلك كله بين من خرج بنفسه ومن خرج بطلب ملكهم له حيث لااجبار﴿ وسئل﴾ نفعالله به عما إذا التقيمسلم وكافر في طريقڧالامن فتسابا في شيء من الامور فوقع الاختلاف بينهما حتى قتل المسلم فهل هو شهيد حتى لايغسل ولايصلي عليه أولا ولو وقع بين الكَفرة من غيرارادة حرب فأرادوا قتله فهرب منهم فقتلوه هل هوشهيد فلا يغسل ولايصلي عليمه

ويصلي إلى القبلة وغيرها كحالةالقتال ولايضرالمشي على النجاسة كشدة الخوف املا وهل تلزمه الإعادة لوظه النجاسة أولا وهل صرح بالمسئلة احد من الاصلب غير ان العاداولا (غاجاب) مأنه تجوز صلاة شدة للغوف إذاخاف ضياعه ولاحضره وطؤه النجاسة كامل بدلاحه المتلطخ الدم للحاجة ويلزمه فعلما ثانيا على المعتمدو المسئلة مأخوذة من قوطم اله تجوزله صلاة شلبة المخوف للخوفعلي حاله بل صرحاللجر جاتي ما نه يعليا الزف انطاعه عن وققته ومن تعليلهم عدم جو ازها لمن خاف فوت المعمو عانه لم يخف فوت ماهوحاصل وقول الدميري الوشردت فيرسه فتبها إلى سوب القائشيا كثيرا أو للى عسرها بطلت مطلقا محول على ماأذا لم عف حنياعها (سيل) عل تجوز منلاقذات الزقاع فيا إذا كان العدو في جة القلة والاحائل بينهم اولاوهل يحتاج الامام في صلاة ذات الرقاع إذااقتدت والفرقة الثانةالي نة الامامة لحصا مضل الجماعة أولاوهل إذا كانالاماممنتظرا للفرقة الثانية بحصل له ثواب المعاعة حال انتظاره أولا ﴿ فَاجَابُ ) بِانْهُ لَا تَجُورُ صَلَاةً فات الرقاع لفوات شرطها

اولا ولو سافر جماعة لتجاراتهم فالتقوا بالحربيين في طريقهم فتقالموا من بعيد بالبنادق والسهام فقتل المسلمون بسبب ذلك فهل يغسلون ويصلي عليهم اولا ولو دفن من قتله الكفار الحربيون منغير غسل ولاصلاة بزعم أنه شهيد مع انه ليس كذلك لجهلهم بالحكم فلما علم الحكم حفروا فوجدوه منتفخا او منتنا وتعذر اخراجه وغسله فهل يجب التيمم مع امكانه والحالة هذه اولا ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله اذا تحارب مسلم وكافر فقتل الكافر المسلم ظلماً لكُّونه حربيا أوذميا ولم يتعد المسلم عليه بارادته قتله فالمسلم شهيد لا يغسل ولايصلي عليه وهذا هو المراد بالشهيد حيث أطلق بخلاف مالو أراد مسلم قتل ذمى ظلما فدفعه الذمى عن نفسه بالتدريج الى أن أفضى الدفع الى قتله فان المسلم في هذه ليس شهيدا لتعديه المفضى الى قتله وفي شرحىًالعباب وقيد في البهجَّة الحرب بكونها حلالا احترازا عنمحاربة مسلمين لذميين ظلما فلا يكون مقتولهم شهيدا وهو ظاهر اه وبها يتضح ماقررته ومنهرب منهم فقتلوه فىالصورة المذكورة فىالسؤال غلا شهيد فقد صرحوا بان من اغتاله كافر في غير قتال غير شهيد و مان الشهيد هو الذي قتله كافر مع قيام الحرب وفي شرح العباب وأفهم قوله مع قيام الحرب ان المعركة لو انجلت فولى المشركون فتبعهم المسلمون ليستأصلوهم فكر بعضهم عَلَى مسلم فقتله لا يكون شهيدا لكن استبعده الاذرعي ومن ثم رجح الزركشي انه شهيد لان آثار القتال موجودة لم يفصل بينهما شيء اه وبهذا الاخبر يفرق على كلام الزركشي بين هذه ومسئلتنا بان آثار القتال لما بقيت هنا كان القتال كانه موجود وأما في مسئلة السؤال فليس فيها آثار قتال ألبتة فلا مقتضى فيها للشهادة وفيه أيضا ان الشهيد هو الذى قتله كافر مع قيام الحرب أومات بسبب الحرب كان رمحته دابة له او لغيره او عاد اليه سلاحه او سلاح مسلم خطأ وبه يعلم انالمسلمين المقتولين فىقول السائل نفع الله بعلومه وبركته ولو سافر جماعة لتجاراتهم الخ شهداء لايغسلون ولا يصلى عليهم وفيه إيضا لو دفن الميت قبلالغسل اوبدله وهو التيمم نبش له القير وجوبا تداركا للواجب الا ان تغير قال الماوردي بالنتن والرائحة والقاضي أبو الطيب وان الصباغ بالتقطع وهذا أبلغ مما قبله فان التأذى برائحته أبلغ من تقطيعه فيحرم النبش حينئذ لما فيه من هتك حرمته اله وبها يعلم في مسئلة السؤال الاخيرة أنه لا بحوز النبش لما فيــه من هتك حرمة الميت وانه لايجب التيمم بل يحرم النبش له كالغسل بعــد التّغير لما تقرر من ان فيــه هتكا لحرمته فان ظنعدم تغيره فنبش فرأى التغير وجب رد التراب فوراكما هوظاهرو يلزممنوجوب المفورية فيه عدم وجوب الغسل او التيمم بل عدم الجواز وفي شرح العباب أيضا فان دفن من يجب غسله قبل غسله او تيممه كما قاله الاذرعي وغيره نبشله مم بعده يصلي عليه لانه واجبمقدور عليه فوجب فعله مالم يتغير بنحو نتن شديدكما يأتى فحينئذ لايجوز نبشه لهتك حرمته وتردد الاذرعي فىالنبش عند دفنه بلا غسل جهلا أو نسيانا أوخوفا من نحو عدو أو لفقد الطهور ثم أشار الى انه حيث صحت الصلاة عليه بلاغسل لم ينبش والا نبش وهو محتمل ويحتمل الاخذ باطلاقهم من النبش مطلقا حيث لاتغير مبالغة في اكرامه ولعل هذا أقرب اه ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عن قول الاصحاب رضي الله عنهم يسن قراءة يس عند من حضره الموت يعني مقدماً ته لآن الميت لايقرأ عليــه هل لايؤمر بالقراءة عليه لعدم انتفاعه بها للصعود بروحه إلى الحضرة الالهية فلانتفاء انتفاعة بالقراءة حينئذ كما ذاكرنى بذلك بعض ائمتنا أم المراد غير ذلك وما هو ﴿ فاجابٍ ﴾ بقوله قولهم الميت لايقرأ عليه مبني على ماأطلقه المتقدمون من انالقراءة لاتصلالي الميت لانثوابها للقارى.والثواب المترتب على عمل لا ينقل عن عامل ذلك العمل قال تعالى وأن ليس للانسان الا ماسعي ووصول المدعاء والصدقة ورد بهما النص فلا يقاس عليهما اذ لامجال للقياس في لك فاتجه قولهم ان الميت

ولا عتاج الامام إلى نية الامامة إذا اقتدت به الفرقة الثانية ويحصل له فضيلة الجاعة حال انتظاره (سئل) هل ترك الصلاة لمن لم يدرك الحج إلا به واجب (فأجاب) بأنه

﴿ باب اللباس ﴾ (سئل) هل بجوز تطريز العرقية مثلا بالقصة كاقالة بعضهم أملاكا هوظاهر كلامهم (فأجاب): بأنه لابحوز تطريز العرقية مثلا بالفضة للرجل والخنتي أخذأ بعموم كالامهم في تحريم الذهب والقبضة عليها الا مااستئوه (سئل) عن خصب لحبته، بسواد أو حنامبعد شيبيا هل يحرم أولار فأجلب بأنخضاب الشيب مالحرة والصفرة سنة وخضاته بالسوادحرام الاللجاهد في الكفار فلا بأس به (سئل)هل يجوز الجلوس علىاللحاف الحرير لاتهالم يعد للجلوس عليه أم لا لانه يعدمستعملالة و ها اذا جاز الجلوس عليه يجوز التغطى بهعلى قفاه (فأجاب) بأنه لأيجوز الجلوس على اللحاف الحرير الاأنيغوش عليه غره لانه بحلوسه عليه ولا فرش يعد مستعملاله وان لميكن المقصود من اتخاذه ذلك فلوجعل الحرير عامل الارض وجلس على طائنه لمحرم ولايجوز التضاييه

لايقرأ عليه لما ذكرته ولما كان المتأخرون برون وصول القراء للبيت على تفصيل فيه مقرر في محله أخذ ان الرفعة كذيره بظاهر الخبر من أنهًا تقرأ عليه بعد موته وهو مسجى بل في وجه لبعض أصحابنا انها تقرأ علَّيه عند القبر وتبع هؤلاء الزركشي فقال لا يبعد على القول باستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه أنه يندب قراءتها في الموضعين وما نقل في السؤال من التعليل بعدم انتفاعه للصعود بروحه الخ كلام في غامة السقوط والفساد لان صعود الروح للملا الاعلى لا ينافي انتفاعها بما يصل اليها آجماعا من الدُّعاء والصدقة فكذا القراءة لولا ما أشرت اليه من الفرق على أن الحق وصولها ان عقبها دعا. يوصول ثوابها أو مثله لانحذف لفظ مثل وارادة معناهاصحيح كبعتك بما باع به فلان فرسه وأوصيت لك بنصيب ابني وكذا ان لم يعقبها دعا. وكانت على القدر لان الميت حيننذ كالحاضر نرجى لهالرحمة والبركة وبهذا يتضح فسادتلك المذاكرة اذلو نظروا الىصعودروحه بالمعنى الذي فيالسؤال لم يقولوا بذلك فان قلت ينافي قولهم الميت لايقرأ عليهقولالشافعي رضيالله عنه يقرأ عندالقبور ماتيسر من القرآن و مدعو لهم عقبها قلت لاينافيه لان كلامهم في مجرد القراءة عند الميت وكلام الشافعي رضي الله عنه في قراءة عقبها دعاء وهذه يصل ثوابها اليه فلا تنافي بل في بحضرة الميت أو لم يدع عقبها ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عما قالوه في غسل الميت في أنه يغسل أولا رأسه نم لحيته هل المراد تقدمها بغسلة السدر والتنظيف والفرض والتثليث أو بالاولى فقط واستظهر بعضهم أنه يقدم بغسلات السدر رأسه ثم لحيته ثم باقى بدنه ثلاثا بالماء الصرف كذلك هل هو كذلك أم لا ﴿ فأجاب ﴾ بقوله ان الغاسل مخير بين كل مما ذكر فيه كما حققه السبكي وغيره حيث قال لا وجه لتخصّيص السدّر بالاولى منغسلات التنظيف أى الدىيفهمه كلام الروضة وغيرها بل الوجه التكرير به الى أن يحصل النقاء على وفق الخبر والمعنى يقتضيه فاذا حصل النقاء وجب غسلة بالماء الخالص ويسن بعدها ثانية وثالثة كغسل الحي فان استعمل الخالص بعد كل غسلة من غسلات التنظيف كفاء ذلك عن استعاله بعد تمامهاو تكون كل مرة منالتنظيف واستعال الخالص يعد غسلة واحد وكلامه الاخير بيان لـكلامهم وكـذا الاول ومن ثم قال ابنه في التوشيح قد لا بحمل ذلك خلافا ويقال إنما خصت الاولى بالذكر لحصول النقياء بها غالبا أي فالحاصل أن الغاسل يخير بين الكيفيتين وأن مرادهم بالثلاث في قولهم بعد غسلة السدر ممم يصب ما. قراحا من فرقة إلى قدمه ثم يغسله بالماء القراح ثلاثًا أنها ثلاث متوالية في الكيفية الأولى ومتفرقة في الكيفية الثانية فان قلت أي الكيفتين أفضل قلت ظاهر كلام السبكي وغيره أن الأولى هي الافضل لما تقررانها الموافقة للخبر ولانها أبلغ في النظافة مع السهولة ﴿ وَسَتُلَ ﴾ نفع الله به عن قولهم ان أقل الدفن ما يمنع الميت ورائحته هل المراد يمنع رائحته بحيث َلا يدركها القاعد الملاصق للقبر أو المرَّاد أن لا يدركُها بالشم مع تقريب الأنف إلى تراب الفير لامها إذا أدركت بذلك أدركها السبع فيحمله على النبش أوغير ذلك ﴿ فأجاب ﴾ بقوله ظاهر كلامهم أنه لايلزم من منع الرائحة منع السبع وعكسه وهو ظاهر كما قاله جمع متأخرون فلا يكنى أحدهماكما قاله جمع متقدمون ونقله ان الرفعة عن الاصحاب وهو المعتمد وأن نازع فيه الاذرعي ومن تبعه أذا تقرر ذلك فالظاهر أن المراد بمنع الرائحة منعما عن عند القبر بحيث لايتأذى سها تأذيا لا يحتمل عادة لان ملحظ اشتراط منع القبر لهـــا دفع الاذي عن الناس والاذي آنما يتحقق بما ذكرته من أن يفوح منه ريح يؤذي من قرب منه عرفا ايذا. لا يصبر عليه عادة ويؤيد ما ذكرته انه لا أثر لرائحة لا تؤذى كذلك قول الاصحاب يسن أن يعمق القبر قدر قامة وبسطة لابه أبلغ

مطلقا (سيل)عن الابريسم غير (٢٨) المنسوج هل بحل استعاله أملا (فأجاب) بأنجرمة استحال الحرير على الرجل والبخنثي وتتناول غبر المنسوج وأيضا بدليل استشأتهم من الحر مة خيط السبحة وليقة الدواة (سبل) هل العدية سنة أم لا وهل يكرة تركما أملار فأجاب) بأنهابينة وكنذاكونها بين كتفيه إقتداء والمتقل ولإيكره تركا أذايصح في ألنهي عنه شيم (سئل) عن الازرار الجرير عل تحرم على غير المرأة كانقل عن البرزهان البيجوري أم تجل قياسا على التطريف (فأجاب) يأنه تحل قياسا على التطريف بل أولى (سئل) قواللمتمد في كيس الدراهم (فأجاب) بأن المعتمد تحريم كيس الحرير على غير المرأة (سئل) عن ليسالرجل الثوب المعصفر هل هو مکروه او حرام (فأجاب) بأن الراجح انه مكروة لإجرام ( سئل ). هل بجوز الاستصاح بالدهن النجس في المسجد والمستأجرو المعارمعأمن تلى يته أم لا رفاجاب) بأنه يحوفو اللحاجة اليه فقد صرحوا بحواز الاجتجام والفصدفيه فيأثاء وأدخال النعل المتنجسة فيه إذا أمن تَلُوِّيتُهُ بِلْ قَالَ ٱلْأُسِنُوي اطلاقهم يقتطى الجواز

وسبهقلة الدخان أم وأما

في المقصود من منع السبع والرائحة فعلمنا من ذلك انأصل الرائحة لايؤثر وانما المؤثر منه ماتقرر و بما تقرر من عدم التلازم يندفع قول السائل لانها اذا أدركت بذلك أدركها السبع ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته عن قراءة ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سقونًا بالايمان الآبة في ابعة الجنازة هل له أصل معتدر أم يقال لاباس بها للمناسبة وكذلك قراءة الباقيات الصالحات عند المرور على القبر وكونها كفارة لاثم مروره عليه هلله أصل أيضا أملا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله جميع ماذكر فيه لا اصل له بل ينبغي كراهة قراءة الآمة المذكورة في الرابعة كما تُكره القرآءة في غير القيام من بقية الصلوات وقول السائل عند المرور على القبر إن أراد المشي عليه فهو مكروه لا أثم فيه أو بحداثه فلا كراهة ولا اثم فاى اثم في المرور حتى يحتاج لرفعه ﴿ وَسَلَّ ﴾ فسحالة في مدته عن قول الآثمة لو اختلط مسلمونُ بكفار أو ماتت كافرة ولو حربية أو مرتَّدة وفي بطنها جنين مسلم ميت قبروا بين مقابرالمسلمين وعكسه لكنهل تطمس قبورهم اوترفع شبرآ استظهر بعضهم الإول قال لان رفعه يؤدى إلى أن يزار النكافر وعترم فحينتذ يطمس قبرة هل هوكذلك أملًا ﴿ فَأَجَّابُ ﴾ بقوله ما يحث من الطمس محتمل وانكان ماعلل به غير مطرد بلغيرصحيح لاناان نظرنا الى محل الدفن وهو كونه بين مقبرتي المسلمين والكفار أنتفي كونه يزار ويحترم سواء ارفع ام لم يرفع وان نظرنا إلى ان الرفع يستلزم الزيارة والاحترام حرمناه في مقرة الكفار وليسكذلك فالوجه إن يقال لا يسن الرفح لان فيه نوع احترام ولا يقال يسن الطمس لان الاثمة لم يطلبوه الاعند خشيةالنبشلاغير وفرق واضح بين العبارتين فتامله ﴿ وسئسل ﴾ نفع الله به عن كيفية التصدق بثواب القراءة هل يكون ذلك على الترتيب كان يقول اللهم أوصل ثواب ماقرأته وأجر ماتلوته الىروح فلان ثم الىروح فلان وهكذا كافيوقف الترتيب ويقدم الاقرب فالاقرب وبعدهم من شاءاو التشريك كاوصل اللهم ثواب ما ذكر الى روح فلان وفلان اوهما سيان في الحكم بينوا لنا ما في ذلك من نص او قياس ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله ايصالَ عين ثو اب ماقرأه إلى غيره غيرمراد وإثما المراد الدعاء بان الله تعالى يتفضل ويوصل مثله إلى المدعوله فلفظة المثل ان صرح بها فواضح والافهى مرادة وحذف لفظها وارادة معناها شائع في كلامهم في الوصية والبيع وغيرهما وإذا تقرّر أن المراد الدعاء بأيصال مثل ثواب القرَّاءة اتضح أنه لافرق ببن أن ياتي بالمدعو لهم مرتبين أو بحموعين بالعطف بالواو أو بدونه كأوصل ثواب ذلكالَّى المسلمين أو الاشراف اوأهل بلدكداًالاترى أنك لوقلت اللهم اغفر لفلان وفلان أو لفلان تم فلان أو للسِّلة في كنت داعيا ومؤديا لسَّنة الدعاء الخاصُ أو العام في السكل فكذلك فيما نحن فيه نعم في النفس توقف من الاتيان بالترتيب لان فيه نوع تحكم في الدعاء فينبغي انه خلاف الادب اذ اللاحق في الادب أن يفوض وقت اعطاء المطلوب للغير الى مشيئة الله تعالى وأما التنصيص على طلب أن إعطاء فلان قبل فلان وفلان قبل فلان ففيه نوع قلة أدب كما لا يخفى على موفق فانقلت ظاهر قولهم ويقرب زائره منه كقربه منه حيا أنه يعامله بماكان يعامله به لوكان حيا كتقدمه على غده في الزيارة ان كان له عليه ولادة أو مشيخة او محوهماواذا سن ذلك فليسن تقديمه في الدعاء على غِيرهِ قلبت فرق واضح بين المقامين لانالزيارة اكرام ناجر تتفاخر بهالارواح كما ورد ما يدل على ذلك فساغ التقديم فيها لذلك وأما الدعاء فهو طلب افضال من الله تعالى على المدعو له والخيرة في وقت ذلك اليه تعالى فلا دخل للترتيب بوجه بل فيه تحكم وقلة أدب كما تقرر فلم يقل به نعم ينبغي اذا أراد ذكر جماعة كلا على انفرادهأن يقدم في اللفظ معالعطف بالواو لابنحو مُم الافضل فالافضل كماهو ظاهر ﴿ وستــل ﴾ نفع الله به عن صلاة الجنازة هل كانت على من قبلنا ﴿ فَاجَابٍ ﴾ يقوله نعم فقد اخرج أبوداود والطيالسي وابن منيع وعبد الله ن الامام احمد

من صرح بتحريم الاستصباح بالدهن النجس فعلله مان فيه تنجيسه ﴿ باب صلاة العيدين ﴾ (سَنُل )عما لوفاتته صلاة العيد وأراد قضاء هافيل يكسر أم لار فأجاب مانه يكد فيها وعبارة بعضهم وتقضى اذافاتت على صورتها ( سئل ) عمن شرع فی التكيرات قبل الإفتتاح في صلّاة العيد هل يعود للافتتاح أم لا (فأجاب) بانه يعود الى الافتتاح والله تعالى أعلم ﴿ ابصلاه الكسوفين ﴾ ( َسُئُل ) هِلْ يَشْتَرِطُ فِي خطبة غىرالجمعة شروط الجمعة جميعها أملا (فأجاب) بانه لا يشترط شروط خطبة الجمعة الاالساع والاسماع وكون الخطبة عربية (سئل)عما اذانوي صلاة الكسوفينوأطلق هل له الاقتصار فيها على ركعتين كسنة الظهر وأن يصليها بركوعين وقيامين (فأجاب)بانه بحوزله كل من الامرين المذكورين (سئل)هل بحوزفي صلاة الكسوف الزيادة على ركو عين للاحاديك في ذلك وهل بجوز تكريرها لظاهر خبرالنعمان (فاجاب) بأنه لاتجوز الزيادة ولا التكرير وقد أجاب الجمهور بأن أخبار الركوعين أشهر وأصح فوجب تقديما وبجابعن خرالنعمان بانه يحتمل أن ماصلاه بعدالركعتين لمينو

والرويانى وابن عساكر والنسائى والبيهتي وغيرهم ان الملائكة لما قبضوا روح آدم صلى اللهعليه وسلم واولاده ينظرون غسلوه وهم ينظرون وكفنوه وهم ينظرونوصلواعليهتم حفروالهودفنوه ثم أقبلوا عليهم فقالوا يا بني آدم هذه سنتكم في مو تاكم وهذه سبيلكم ﴿ وسئل﴾ فسح الله فمدته بما لفظه الجديث الصحيح مر بجنازة فاثنى عليها خبرا النهمل هو على ظاَهره من أن ثناء الواحـــد يُوجب الجنة وان خالف الاكـثر ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ بقوله هو محمول عند العلماء على ظاهره بشرطكون الثناء من عدل خبير صالح للنزكية وهذا الثناء علامة على ما عند الله للعبد باخبار الصادق صلى الله عليه وسلم وثناء الاثنين كافكافي الخبر (وسئل) نفع اللهبه هل يعلم الاموات بزيارةالاحياء وبما هم فيه﴿ فأجابٍ ﴾ بقوله نعم يعلمون بذلك من غير تقييد بزمان خلافًا لمن قيد كما أفاده حديث ابن أبي الدنياً مامن رجل يزور قبر أخيه ويجلس عليه الا استأنس وردحتي يقوم وصححديث مامن احد بمر بقدر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الاعرفهوردعليه السلام ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدَّته هل يعلم الاموات بأحوال الاحياء وبما هم فيه ﴿ فأجاب ﴾ بقوله نعم لحديث مسند أحد ان أعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من الاموات فان كان خيرا استبشروا وان كان غير ذلك قالوا اللهم لانمتهم حتى تهديهم كما هديتنا وبه يعلم انها انما تعرض على صالحي الاقارب وفى رواية لابى داود الطيالسي وانكان غير ذلك قالوا اللهم ألهمهم أن يعملوا بطاعتك وفى حديث ضعيف ان نفس المؤمن اذا قبضت تلقاها اهل الرحمة من عباد الله كما يلقون البشير منأهل الدنيا فيقولون انظروا صاحبكم ليستريح فانة فىكرب شديد ثمم يسألونهمافعل فلانوفلانة هل تزوجت الحديث وفيه أن أعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم مِن أهل الا خرة فان كان خيرا فرحوا واستبشروا وقالوا اللهم هذا فضلك ورحمتك فاتمم نعمتك عليه وأمته عليها ويعرض عليهم عمل المسىء فيقولون اللهم ألهمه عملا صالحا ترضى بهويقربه اليك وروى الترمذى الحكم حديث تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس على الله وتعرض على الانبياء وعلى الآباء والأمهات الجمعة فيفرحون بحسناتهم وتزداد وجوههم بياضاواشراقا فاتقوا اللهولاتؤذواأمواتكم وفى حديث ابن أبى الدنيا لا تفضحوا موتاكم بسيئات أعمالكم فاثما تعرض على أوليائكم من أهل القبور ﴿ وَسَئُلُ ﴾ فسح الله في مدته هل يسمع الميت كلام الناس ﴿ فأجاب ﴾ بقوله نعم لحديث أحمد وجماعة أن الميت يعرف من يغسله ويحمله ويدليه في قبره واخرج أبن ابي الدنيًّا عن عبد الرحمن بن ابى ليلي قال الروح بيد ملك بمشى به مع الجنازة يقول له اتسمع ما يقال لك فاذا بلغ حفرته دفنه معه ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته مامقر الارواح بعد موت أجسادها ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله صح انه صلى ألله عليه وسلم قال انما نسمة المؤمن اىروحه طائراى علىصورته تعُلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله الى جسده يوم يبعثه وفي حديث سنده حسن تكون النسم طيراً يعلق بالشجر حتى أذاكان يوم القيامة دخلت كل نفس في جسدها وفي حديث مسلم وغيره أرواح الشهدا. عند الله في حواصل طير تسرح في انهار الجنة حيث شاءت ثم تأوى الى قناديل تحت العرش وفي رواية سندها حسن أن ارواحهم في قبة خضراً. على نهر بباب الجنة يخرج اليه منها رزقهم غدوة وعشية ولا تخالف ما قبلها لانهم مراتبوصح حديث أولاد المؤمنين في جبل في الجنة يكفلهم ابراهيم وسارة حتى يردهم الى آبائهم يوم القيامة واخرج جماعة أنه عَلَيْكُمْ قال اتيت بالمعراج الذي تعرج عليه ارواح بني آدم فما ترى الخلائق احسن من المعراج ما رايت الميت حين يشق بصره طامحا الى السماء فانذلك عجبه بالمعراج فصعدت انا وجبريل فاستفتح بابالسماء فَاذَا ۖ إِنَّا بِآدُمُ تَعْرَضُ عَلَيْهِ ارْوَاحَ ذَرْيَتُهُ مِنْ المؤمنين فيقول روحطية ونفسطية اجعلوها في

مه الكسوف فلن وقائع الاحوال اذا تطرق اليَّهَا الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال (سئل) عن قول السكي قدأطلق الاصحاب تقديم الجنازة على الجعةفي أولاالوقت ولم يبينوا هل هوعلى سبيلالوجوب أو الندب وتعليلهم يقتضى الوجوب هل هوكماقال اولا (فأجاب) بأن حكمها مااقتضاه تعليلهم من وجوبه بل لنا وجه انه يقدمها وان خرح وقت الجمعة لان لهابدلا وانرد بأنه لايجوز اخراجهاعن وقتهاعمدا (سئل)عن صلاة الخسوف تفوت بطلوع الشمس لابغروبه خاسفا ولابطلوع الفجر فإفائدة الصلاة والدعاءا ذاغابمع انتيائه فياثناء اللس كالليلة السابعة فهل على عوده حتى يصلى لاجله او لكون الليل موجودا فقط وحينئذ الصلاة لاجل العبادة لا للحاجة (فاجاب) بان سبب فوت الصلاة الخسوف بطلوع الشمس عدم الانتفاع بالقمر حيثذ وسبب عدم فوتها بغروبه خاسفا بقاء سلطانه وهو

(باب صلاة الاستسقاء) (سئل)عن صوم الاستسقاء بأمر الامام أو نائبه هل بحب له تبييت النية و تعيين الفرض وهل يصح صومه

عليين ثم تعرض عليه أرواح ذريته الفجار فيقول روح خبيثة ونفس خبيثة اجعلوها فى سجين وفى حديث عند أبي نعيم الاصبهاني ان أرواح المؤمنين في السماء السابعة ينظرون الى منازلهم في الجنة ولا تنافى بينه وبين ماقبله لان المؤمنين درجات كالشهداء ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به هل تجتمع الارواح و يرى بعضهم بعضا ﴿ فأجاب ﴾ بقوله نعم للخبر انهم بجتمعُون ويتلقون الميتُ ثم يسألونه ما فعلُّ فلان وفلانة الخ وفي حديث ان أبي الدنيا لما مات بشر ن البراء ن معرور وجدت عليه أمه وجدا شديدا فقالت يآرسول الله هل يتعارف الموتى فأرسل الى بشر بالسلام فقال نعم والذى نفسى بيده أنهم ليتعارفونكما يتعارف الطير في رؤس الشجر وفي حديث أحمد أن روحي المؤمنين ليلتقيان على مسيرة يوم وما رأى احدهما صاحبه قط وصح حديث ان المؤمن ينزل به الموت ويعاين مايعاين بودلو خرجت نفسه والله يحب لقاء المؤمن وان المؤمن تصعد روحه الى السماء فتأتيه أرواح المؤمنين يستخبرونه عن معارفه من أهل الارض فاذا قال تركت فلانا في الدنيا أعجبهم ذلكو اذاقال ان فلانا قد مات قالوا ماجيء به الينا وفي رواية فيقولون انا لله وانا اليه راجعون ذهب به الى أمه الهاوية ﴿ وسئل ﴾ فسحالته في مدته هل يسئل الشهيد ﴿ فاجاب ﴾ بقوله لا كماصر به جماعة واستدل له القرطى بخبر مسلم هل يفتن الشهيد قال كفي ببارقة السيوف على رأسه فتنة قال ومعناه ان السؤال في القبر أنما جعل لامتحان المؤمن الصادق في إيمانه من المنافق وثبوته تحت بارقة السيوف ادل دليل على صدقه في ايمانه والا لفر للكفار قال واذاكان الشهيد لايفتن فالصديق أولى لانه أجل قدرًا ووردت احاديث ان المرابط لا يسئل ايضا وكذا المطعون والصابر في بلد الطعن محتسبا ومات بغير الطاعون كما في بذل الماعون لشيخ الاسلام ابن حجر والله تعال اعلم ﴿ وسُــل ﴾ فسح الله في مدته هل يسئل الطقل ﴿ فاجابَ ﴾ بقوله لأكما افاده قول اثمتنا خلافًا كان يُونسُ لايلقن مسى لم يبلغ ومثله مجنون لم يسبق له تـكليف قال الزركشـى لانهم لايستلون وبه أفتى شيخ الاسلام أن حجر والحنابلة والحنفية والمالكية قول ان الطفل يسئل ورجحه جماعة من مؤلاً. واستدل له بما لايصح أنه صلى الله عليه وسلم لقن ابنه ابراهيم ولايؤيد ذلك ماروى عن أبى هريرة أنه كان يقول في صلاته على الطفل اللهم أجره من عذاب القبر لانه ليس المراد بعذاب القبر فيه عقوبته ولاالسؤال بلبجردألم الهم ِ الغمو الوحشة والضغطة التي تعم الاطفال وغيرهم ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته بما لفظه ما قيـل ان الموتى يفتنون فيقبورهم أي يسئلون كما أطبق عليــه العلماء سبعة أيام هلله أصل ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله نعمله اصلأصيل فقد أخرجه جماعة عنطاوس بالسند الصحيحوعبيد ان عمير بسند احتج به ابن عبد البر وهو أكبر من طاوس فىالتابعين بلقيل انه صحابى لانه ولد فى زمنه صلى الله عليه وسلم وكان بعض زمن عمر بمكه ومجاهد وحكم هذه الروايات الثلاث حكم المراسيل المرفوعة لانمالايقال من جهة الرأى إذا جاء عن تابعي يكون فيحكم المرسل المرفوع الى الني صلى الله عليه وسلم كمايينه أئمة الحديث والمرسل حجة عند الائمة الثلاثة وكذا عندنا اذااعتضد وقداعتصدم سلطاه سُ بالمرسلين الآخرين بل اذا قلنا بثبوت صحبة عبيد بن عمير كان متصلا للنبي صلى الله عليه وسلم وبقوله الآتي عن الصحابة كانوا يستحبون الخ لما يأتي أن حكمه حكم المرفوع على الخلاف فيه وفي بعض تلك الروايات زيادة ان المنافق يفتن اربعين صباحا ومن ثم صح عن طاوس أيضا أنهم كانوا يستحبون أن يطعم عن الميت تلك الايام وهذا من باب قول التابع كانوا يفعلون وفيه قولان لاهل الحديث والاصول أحدهما انه أيضا من باب المرفوع وان معناه كان الناس يفعلون ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم به ويقر عليه والثاني أنه من باب العزو ألى الصحابة دون انتهائه الى النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا قيل انه اخبار عن جميع الصحابة

عن القضاء والنذر والكفارة وهل بجب هذا الصوم على الامام حيث أمر مه (فاجاب) بانه بجب التبييت والتعيين بناء على وجوبهكما أفىيه النووىوغىرهو يصحصومه عن القضاء والنذر والكفارة لان المقصودوجودالصوم فىتلك الاماملاتعيينهولا بجب على الاماملانه انما وجب عيي غبره بأمره بذلا لطاعته (سئل) على دعاء الكافر اذاكان مظلوما هل يستجاب منه أم لا (فاجاب) بأنه قد يستجاب دعاؤ هكا استجيب لابليس دعاؤه بالانظار ﴿ باب تارك الصلاة ﴾ (سَتُلْ) هل استثناجة تارك الصلاة واجبة أومستحبه ( فاجاب) بأن استتابته مستحبة على الراجح (سئل) عمااذا ترك الجمعة فبأىشيء تحصل تو بته (فاجاب) بانه تحصل توبته بأن يقضى ظهر يوم تركها ويعزم على عدم تركها (سئل) هل يشترط لاهداردم تارك الصلاة استتابة الحاكم حتى لو استتابه آحادالناس وقتله هو أو غيره قتل به ام لاو اذاقلتم بذلكو استتابة الحاكمولم يتب ولم يامر بقتله وقتله شخص هل يقتل مه أم لا (فاجاب) بانه لايشترط لاهدار دمه استتابة الحاكم اياه والله سبحانه وتعالى أعلم

فيكون نقلا للاجماع وقيل عن بعضهم ورجحه النووى فى شرح مسلم وقال\ارافعىمثل هذا اللفظ يراد به أنه كان مشهورا فىذلك العهد منغير نكير ثم ماذكر فى السؤال عن العلماء من أن المراد بالفتنة سؤال المسلكين صحيح ويؤيده خبر البخارى أوحى الىأنكم تفتنون فى القبور فيقال ماعلمك بهذا الرجل الخ وروى عنأنى الدنيا أنه صلى الله عليه وسلم قاللُّعمر كيف أنت اذا رأيت منكرا ونكيرا قال وَما منكر ونكير قال فتانا القبر الحديث وفىمرسل عند ابى نعيم فتان القبر ثلانة انكوروناكور ورومان وفى حديث مرفوع رواهابن الجوزى فتأنو القبر أربعة منكر ونكير وناكور ورومانواعلمانهليسفىذكرالسبعة الاياممعارضة للاحاديث الصحيحة لانها مطلقة وهذا فيه زيادةعليها فوجب قبولهاكما هو مقرر فىالاصول وقولهفيها نممصالحا لاينافيه السؤال فى يوم ثان وهكذا خلافا لمن وهم فيه ونظير ذلك أنه اطلق السؤال فيها وفى حديث حسن ان السؤال يعاد عليه في الجلس الواحد ثلاث مرات فانهجا في أحاديث ان السائل ملك وفي احاديث انه ملكان و احاديث آنه ثلاثة واحاديث آنه اربعة ولاتنافىلان ذاكر الواحد لميقل ولايأتيه غيره ذكرهالقرطى واعلم ايضا ان السؤال فيما بعد اليوم الاول تأكيد له لحديث أنهم لايسئلون عن شيء سوى ماذكر فىالسؤالاالاول وحكمة التكرير تمحيص الصغائر واظهار شرفه صلى الله عليه وسلم ومزيته على سائرالانبياء فان سؤال القبر انما جعل تعظيما له اذ لم يجعل ذلك لنبي غيره وصح حديث واما فتنة القبر في يفتنون وعنى يستلون وبين الحكيم الترمذي انسؤال القبور خاص بَهذه الامة فان قلت لم كرر الاطعام سبعة أيام دون التلقين قلت لان مصلحة الاطعام متعدية وفائدته للبيت أعلى أذ الاطعام عن الميت صدقة وهي تسن عنه اجماعا والتلقين اكثر العلماء على انه بدعة وأن كان الاصح عندنا خلافه لجيء الحديث به والضعيف يعمل به في الفضائل ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته بمالفظةماميتمات ولم تطلع روحه كماصح به الخبر ﴿ فاجاب ﴾ بقوله المراد بذَلك النطف في الآصلاب سهاها الله أمواتا مع انه لم يكن فيها رُوح فقالَ وكنتم أمواتا فأحياكم ﴿ وسئل ﴾ اعاد الله علينا من بركاته عن ترك العيادة للمرضى يوم السبت هل له اصل ﴿ فاجابُ ﴾ بقوله لا اصل له بل هو بدعة قبيحة اخترعها بعض اليهود لما الزمه المملك بقطع سبته وَالاتيمان لمداواته فتخلص منه بقوله لاينبغي ان يدخـل على مريض يوم السبت فتركه وآما زعم بعضهم ان لذلك اصلا وهـو زيارته صلى الله عليه وسلم القبور يوم السبت قال ففيه تفاؤل على موت المريض فهو في غاية السقوط إذ ليس فيه اشارة لذلك بوجه كاهو واضحفترك ذلك لذلكمن باب التشاؤموالطيرةالمنهى عنهما والمسلمون برآء من ذلك وليس هذا الاكتول بعض العوام لاينبغي أن يزار المريض يوم الاثنين لانه صلى الله عليه وسلم مات فيه وهذا ايضا من باب التشاؤم والطيرة نعمهمنا فائدةدقيقة يبغى التفطن لها وهي انه رسخ في اذهان العوام ان اياما مشؤمة على المريض اذا اعيد فيها فينبغي لمن علم منه اعتقاد ذلك ان لا يعاد في تلك الايام لان ذلك يؤذي المريض ويزيدفي مر ضه لماركز في عقولهم السخيفة من التشاؤم والطيرة فيحصل بذلك ضرركبير وقد قال صلى الله عليه وسلم لاضرر وٰلاضرار وقد تترك السنة لعُوارض قوية فان قلت ينبغي َللعالم ان يفعل ذلك اظهارا للسنةُ واعلاما للناس بها ليتركوا ما في اذهانهم قلت هذا واضحان لميغلب عليهم الجهل والتشاؤم ويرسخ ذلك في اذهانهم حتى يعادوا بسببه العالم ويستسخروآ به ويحصل له منهم اذى شديد اما اذاً نر تب عليه ذلك فتركه اولى لان درء المفاسد اولى من جلب المصالح ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في اجله عما اعتبد من ان من عاد مريضا لابد ان يأتي معه بشيء والاعيب عليه هل له أصل أو هو بدعة ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله لااصل لذلك بل هو بدعة انكان مع اعتقاد توقف العيادة على شيء يصحبه معه

﴿ كتاب الجنائز ﴾ (سئل) عن تقدم على أمامه فىصلاة الجنازة او تقدم على الجنازة هل تصحصلاته اولا (فأجاب) بأنه تبطل صلاته بتقدمه المذكور (سئل) عن أسلم وأبواه وكأفران ثم تردد بعدموتهما في اسلامهما هل يدعى الوالديه بالرحمة املا (فاجاب بانه ان غلب على الظن اسلامهماجاز الدعاءلهما بالمغفرةوالرحمة ونحوهما والافلا بجوزذلك لكن يستحبله أن مدعو بالمغفرة والرحمة لكلمن اسلممن والديهعلى سبيل الأبهام فيدخل ابواه في ذلك ان كانا اسلما ﴿سئل) عما لوماتت ذمية ًوهي حامل عسلم فني اىموضع تدفن فاجاب بانه إذاماتت وفي بطنها جنين مسلم ميت دفنت بين مقابر المسلمين والكفار ويجعل ظهرها للقبلة ليستقبلها الجنين لان وجه الجنين الى ظهر امه (سئل) عمالوماتت مسلمة بعدوضع جنينها فاكترى والده يهوديةلارضاعه ولها ولدفىشكاه فارضعته حولا وماتت ولم يوجدمن بميزبين الولدين بسببغيبة زوج الذمية فاذاحضرالذمي ولم يعرف ابنه كيف يأخذه ولوهلك الولدان ماحكم دفنها وغسلهما والصلاة عليهما وفي اي موضع

يدفنان (فاجاب)بانه ادا

(وسئل ) رضى الله عنه عا صورته تارك الصلاة بشرطه لا يتحتم قتله أذا تاب اتفاقا بخلاف نحو الزانى المحصن فان في تحتم فتله خلافا والاصح تحتمه فها الفرق بينهما (فاجاب) بقوله الفرق ان المقتضى لقتل تارك الصلاة ليس مجرد الترك بل مع الاصرار عليه فاذا لم يصر لا نقول سقط الحد بل من نتحقق موجبه ولا كذلك نحو الزانى المحصن لان الفعل المجعول سببا قد تحقق فاذا وجدت التوبة ثار الخلاف نظرا الى انها هل تجب ما قبلها حتى فى الدنيا أو يختص ذلك بالآخرة ومن زعم تحتم قتل تارك الصلاة فقد غلط غلطا فاحشا (وسئل) فسح الله فى مدته هل يقتل بترك الصلاة المنذورة (فأجاب) بقوله الاوجه من وجهين أنه لا يقتل بتركما وان كانت مقيدة برمان

﴿ كتاب الزكاة ﴾

وسئل فسح الله في مدته ونفع بعلومه عن فقيه يصلى بجاعة لاجل زكاة أموالهم وأبدانهم ويعطونه نصف الزكاة فهل يحل له ذلك أم لا يحل له أخذ النصف وهل له النقل ألى بلده أم لا فا جاب بقوله أن الفقيه المذكور حيث كان من أحدالاصناف الثانية المذكورة في كتاب الله تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء الآية جاز له أن ينقل ما كان اخذه الى بلده لان العبرة بمنهومقيم في بلد الزكاة عند وجوبها وان لم يكن فيه شرط استحقاق الزكاة لم يجز دفعها اليه ولا أخذها فان فعل لم تبرأ ذمة الدافع اليه والله أعلم (وسئل) رضى الله عنهو نفع بعلومه هل قولهم في المعجل عن الزكاة هو كباق في نصابة وان تلف المعجل لكن قالو الو اشتريت المعجلة في أثناء الحول أو كانت معلوفة لم تلزمه أخرى لان النصاب لم يتم فاالفرق (فاجاب) بان ما أشرت اليه في شرح الارشاد وعبارته مع المتن نقص نصابه بتلفه كباق بملك الملك لاحقيقة لنفوذ تصرف المستحق فيه بل (في نصابه ) تنزيلاله منزلة ما لوكان في يده فيضم الى ما عنده وان تلف قبل الحول اذ التعجيل انما كان رفقا بالمستحق فلا يكون مسقطا لحقه وبين بقوله في نصابه ان محل ذلك اذا كان المعجل من النصاب عنلاف ما فلا يكون مسقطا لحقه وبين بقوله في نصابه ان محل ذلك اذا كان المعجل من النصاب وان جاز اخراجه فلا يكون مسقطا مع قوله الذي اشرت اليه آنفا انه لو عجل شاة من اربعين فجاء الحول وهي عن الزكاة فعلم بهذا مع قوله الذي اشرت اليه آنفا انه لو عجل شاة من اربعين فجاء الحول وهي

اشتبهوله الكافر بولد المسلم ولم يعرف المسلم ولده منهما وقف آما الولدين حي يتضمّ الحال ببينة تقوم بمعرفة وألد المسلم أوولدالكافرأؤا بقائف يلحق أحدالو لدنن بالمسام أو يبلغا وينتسبا انتسا المختلفا فلونه يلزمكلا منها أن ينتسب اليمن مال طبعه اليه من المسلم أوغيره فانبلغاو لمتوجد بينة ولاقائف ولا انتسا أى لفقد الميل أو انتسبا الى واحد دام الوقف بالنسة الى النسب ويتلطف مهالعلها يسلاان فان امتنعا من الاسلام لم يكر هاعليه واذا مات الولدان قبل الامتناع من الاسلام وجب غسلها والملاة عليها ويدفنان بين مقابر المسلمين والكفار ويوجيان للقنلة وانماتا بعدالبلوغ والامتناع من الإسلام جَازُ غُسُلُمٍ إ ولاتجوز الصلاة عليهما لانأحدهما سودي والآجر مرتد ( سئل عمالو كان في كفن الميت نجاسة لحفية أوظلهرةهل تصحالصلاة عليهمه أأملاوهل يشتركط في الكفن المفروض طهارته إلى انتهاء الصلاة أم إلى وضعه في القبر ( فأجاب ) يانه لا تصح الصلاة على الميت و في كفنه نجاسة غير معفو عنها ظاهرة أو خفية ويشترط في العكفن طهارته إلى انتهاء الصلاة عليه ( سبل ) عن قول

تالفة أجزأته انوجدت شروط الاجزاء والالم يكملالنصاب عندالحول لبقاء المدفوعة تقديراأو عنمائة فنتجت وكملت المائة واحدى وعشرين لزمه شاة أخرى وأن تلفت الاولى أوصاعا عن فطرته فأكله المستحق أو أتلفه قبل وقتالوجوب ثم دخل والشروط محققة وقع الموقع وانه لو عجل شاة عنأربعين فاستغنى مثلا الفقىر بغىر ماتعجله واستردها أولم يستردها جددالاخراجلوجود المانع من اجزاء المعجلة ولم يستأنف الحوَّل لما تقرر آنها كالباقية تقديرًا فاندفع تصحيح الفارقي عدم الصم والقول بانه أقيس نظرا الى فقد شرط السوم لكونها فى الذمة وأن المعجلة لو تلفت بيد الفقير واسترد المزكي عوضها انقطع الحول لانها صارت دينا على الفقير فلا يكمل به نصاب السائمة تعم اذا دفع مثلها في النقد وجبت زكاته وجدد الاخراج اذ لا مانع كما يأتي وانه لو عجل معلوفة أو اشترى شاة في أثناء الحول وأخرجها ولم يكمل ماعنده نصايا آخر الحول الابالمخرج لم بجب شيء لان المعلوفة لا تدخل في نصاب السائمة وكذا المشتراة في أثناءالحول لاتدخل في نصاب ماكان عنده أول الحول انتهت عبارة الشرح المذكور وبه يعلم انه لا تنافى بين عبارتى الاصحاب المذكورة في السؤال وذلك ظاهر واضح غنى عن التأمل والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وَسَمَّلُ ﴾ منع الله مجياته و فسح في أجله فيمن ملك عرضا للتجارة حولاكاملاأوكان رأس ماله فيها عروضا وقلتم يقومها بنقد البلدوكان نقد البلد من الدراهم المغشوشة فكيفصورةالتقويمهل يقوم بالمغشوش ثم بالخالص وما خالطذلك من الغش بمنزلة العروض يحسب في تقويم العروض كما قال بذلك بعضهم أو يكتني بالتقوىم مرة واحدة بالمغشوش أو الخالص وما هو منها وهل يكتفي في التقويم بعدل و احدكما في الخرص بندب الحاكم أو لابد من عدلين كما نقله الزركشي عن ابن الاستاذ ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بقوله ان الذي اقتضاه اطلاقهم أنه فيالصورة المذكورة في السؤال يقوم بغالب نقدالحلّ الذي تم الحول فيه سواءكان ذلكالنقد خالصا أو مغشوشا فان ساوت قيمته نصاباً منه خالصا وجبت زكاته والا فلا زكاةعليه وأن ساوت قيمته نصابا خالصامن غيرالغالب فعلم أنه لانظر في هذهالصورة ونحوها لغشه هل له قيمة أولا مخلاف مالو اشترىبذهب مثلا فضة مغشوشة بنية التجارة فها فانها هي وغشها يقومانآخر الحول بذلك الذهب فان ساوت قيمتهما نصابا خالصا من ذلك الذهب وجبت زكاتهماوالا فلا فنتجمن ذلك أن التقويم لا يكون الا بالخالصمن ذلك النقد الذي يقوم به وان المقوم نفسه لا يشترط أن يكون خالصًا لأنه في هذا الباب بمنزلة العروض وهي يجب تقو بمهما حتى يخرج ربع عشر قيمتها فكذلك ماهو بمنزلتها وبهذا يعلم أن ماذكر عن بعضهم في السؤال غلط منشأه اشتباه المقوم بالمقوم به وذلك ان المقوم هوالذي يحسب غشه لانه كالعروض كما مر وأما المقوم به ليعلم هل بلغ مال التجارة نصاباأولاوكم كمية أنصبته التي يخرج عليها فلا يكون الا خالصا لما قرروه في باب زكاة النقد ان الزكاة لاتجب الا في الخالص ثم اذاعرف بالتقويم مقدار مال التجارة بالنقـد الخالص وجب الاخراج من النقد الخالص أومن المغشوش المساوى خالصه للنقد الخالص ويكون متطوعا بالغش فان قلت ما المانع فما اذاكان النقد الذي يقوم به كالنقد الغالب مغشوشا من أن يقوم بذلك المغشوش ويخرج منه ولا ضرر حينئذ على المستحقين لان الغش كماحسب في التقويم لهم كـذلك يحسب في المخرج لهم قلت المانع من ذلكإن التقويم في صورة السؤال ونحوها لايكون الابنقد والغشالمخالط للنقدليس نقدا فلا يجوز اعتباره في التقويم ويؤيد ذلك قولهم انما اختص الربا بالذهب والفضة دون الفلوس لانهما قم الاشياء وأيضا فاعتبار الغش في التقويم يؤدى الى الجهالة لان الغشالمخالط للفضة ليس له قيمة مستقرة مضبوطة حتى يعلم ما يقابله بللو علم مايقابله لم يعتبر لانه لايعرف فيه ذلك الااذا قومناه

وجنازة فألمتصوص وقول الاكثرين الهلايستحب القباحظا بإيقال الاكثرون العيكر وكفافي زوائدال وضة اه فلم لايستحب التيام لمعمد الخارى افارأيتم الجائر القومو احتى تخلفكم أو تو صدو الأيكر والجلوس فلأنوضع وقدوردالتهي عنافي محيح الخارى أيضا ﴿ قَاجَابٍ ﴾ يأنه قد صرح المتولى باستحباب القيام لها للاحاديث المحجة يراختار والنووى رحهاته فقرح اللغب ومسلم وأجلب الفافعي والجهور عن الاحاديث بان القيام فيهامنسوخ (سئل) هل تسن منزية الزوج بروجته والعديق بصديقه وهل جرى مسية المالى كالموت وفاجاب انه سن تعربة الورج بروجته الصديق صديته إذالسنة أن مري الشخص كماحن محمل له عليه وجدوادلة النعربة كيديدها مرسلم يعرى أخاه بمصيبة الاكساه القدمن حلل المكراحة يوم القيامة تقلطة التغزية الشخص عصيته هالهم لكن النشاء تكلوا على التعربة الملبت ومثل على القع جننالم بسقيل ولم يبك وكانت مسعبتم لدفى بطنها حين كاناله أرجعة أشهر أوأكثر فل مسالملا فعله مذاك

بالنقد فهو مقوم فلا يتصور أن يكون مقوما به ودعوى آنه لاضرر على المستحقين في التقويم بالمُغْشُوش غير صحيحة على أنها وانسلمتْ فالمانع من التقويم جاء منوجه آخر وهو ماذكرته أولًا فلافرق في امتناع التقويم به بين أن يكون على المستحقين ضور أملا وأما قول السائل نفع الله به وهل يكتني في التقويم المخ فالجواب عنه أن مانقل عن ابن الاستاذ بما ذكر في السؤال صحيح اذعبارته وينبغي للتاجر عند الحول أن يبادر الى تقويم ماله بعدلين ويمتنع واحد كجزاء الصيد ولا يجوز تصرف قبل ذلك اذقد يحصل نقص فلا يدرى ما يخرجه اله وهذا تصريح منه بأنه لايكفي هناعدل واحد قياسا على عدم الا كتفاء به في التقويم في جزاء الصيد اذ لابد ثم من عدلين كما قاله المساوردى وجرئ عليه صاحب التنبيه وغيره فكذلك منا بجامع أنكلا حق لله تعالى متعلق بالفقراء ونحوهم فكها اشترطوا ثم عدلين كذلك يشترطان هنالوضوح الجامع بين البابين كما تقور ويؤيد ذلك قولهم فيهاب القسمة وحيث لمريكن فيالقسمة تقويم اكتفى فيها تواحد بخلاف مااذا كان فيها تغويم فائه لابد فيها من اثنين لاشتراط العدد في المقوم لان ذلك شهادة بالقيمة ويفرق بين ماهنا وماذكروه في الحارص بأن الخارص كالحاكم لان الحرص ينشأ عن اجتهاد وفيه ولاية ومن ثم جاز للخارص باذن الامام أو الساعي أن يضمن المالك نصيب المستحقين حتى اذاقبل انتقل حقهم ألى ذمته وحل له التصرف في الجميع مخلاف التقويم فأنه ليسفيه شائبة ولاية وأنما هو شهادة بالقيمة والشاهد لابد من تعدده ثم ظاهر كلام ان الاستاذ السابق أنه لابد من عدلين وان كَانَ الْمَالِكُ يَمْرُفُ الْغَيْمَةُ وَيُؤْمِدُهُ قُولُهُمْ ويُصْدَقُ الْمَالُكُ فِي قَدْرُ خَالِصَ الْمُغْشُوشُ وَيُحْلَفُ أَيْ نَدْبَا أن أثم فأن قال أجهل قدر الغش وأدى اجتهادي إلى أنه كذا لم يقبل الا بشاهدين من أهل الحبرة بذلك ومن ثم قال المراوزة ونقله الامام عن الائمة ورجعه فيالشرح الصغير ولايعتمد عليه ظنهو انتولى اخراجها بنفسه نعم نقل ان الرقعة عنالماوردى أنهلوانضاف الىقوله قول معتمد من ثقات أهل الحبرة عمل بهوعير غيره بانه لابدمن شاهدين من هل الحبرة وعبارة المجموع قال أصحابنا ومتى ادعى رب المال انقدر الخالص في المغشوش كذا وكذا فالقول قوله فان أتهمه الساعي حلقه استحبابا بلا خلاف لانقوله لايخالف الظاهر قال البندنيجي فان قال رب الماك لاأعلم قدرالغضة علما لكني اجتهدت فادى اجتهادي الى كذا لم يكن للساعي أن يقبل منه حتى يشهد شاهدان من أهل الخبرة بذلك انتهت نعمقد يؤخذ من هذا تفصيل وهو ان المالك انقطع بأن قيعة عاله كذا صدق وحلف ندبا وانقال أظن انقيمته كذا لم يصدق الابقول عدلين خبيرين الا ان يفرق بأن المالك له طريق إلى القطع بأن قدر الخالص كذا وليس له طريق الى القطع بأن القيمة كذا وهذا أوجه فلايصدق فيها الابقول عدلين خبيرين مطلقا فان لم يحد هما فالذي يظهر انه يلزمه الاحتياط أخذا من قولهم فىالمسئلة المذكورة فان لمبجدهما تخير بين أن يسبكه ويؤدى الواجب خالصاً ومؤنة السبك عليه وأن يحتاط ويؤدى ماتيقن أن فيه الواجب خالصا هذاان لم يكن المال لمحجور عليه والا فالذي يظهر أنه بخرج مايتيقن وجويه عليه ويوقف الامرفي المشكوك فيه حتى يتبين أمره والله سبحانه و تعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضي الله عنه و فسح في مدته لوكان لصي هراهم مغشوشة ولم يعلم مقدار الغش الذي فيها إلاً بسبك الجميع والحال أنالسبك يتلف ماليتها أو معظمها فما الطريق الى معرفة الخالص منها ليعلم وجوب الزكآة أو عدمه وهل يكتفى في معرفة ذلك بالامتحان بالماءكما فىالاناءالمختلط وهل تجب الزكاة معالجهل بالغش حيث ظنحصول نصاب أم لا ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ بأن الذي صرحوا به في الاناء المختلط أنه إن شاء احتاط مالم يكن المال لمحجور عليموالاحرم الاحتياظ وبه يعلم أنه لايجوز للولى فىالصورة المذكورة فىالسؤال العمل بالاحتياط

لان تحركه اللذكور المارة الحياة وفاجاب كانفلاتهب الصلاة على السقط الله كور وللانجو زلعدم ظهور الحياة فيه اختلاج بعد القصالة والتحرك المذكوري بطن أمه ليس للعارة لحياته لاجتمال كويه ريطاأو تحوه (سئل) عل تسن تعز مة أهل الليت ليعضهم بعثنا اولا ( فاجاب ) با ته تسن الإن كلامنهم مصاب استلهجن نزل من بطن أحه بعد جيسة اشهر مثلا ميثاحل يصلي عله املا فا الجواب المحديث الخبر بنفخ الروج فيه فيهااذ يقتضي مو ته بعد حاته فيصلى عليه (فاجلي) بانه لا يصلى على السقط المذكور لان المقتضى الملاة على السقط تيمن حياته أو ظهورها جد انفصاله وللما تيقن نفخ الروسفه فاعلمو مقتس لنسله وتكفيته ودفته الا الملاقطيهومني اتحديث المشاراليه إن الملك ينفخ فيعالر وجيعلماتة وعشرين و ما فاذا نر ل السقطاطاتكور ميتلوجب غسله ودهنه والأ يصل عليه للمرفلامظلقة بين ماذكره فقباو تا و بين الحديث المذكور (سئل) عنجناز محضريت في مسجيد قبل أذان العصر ينجو درجتين الراد الماعة الذن معبا تأخيرهالبصل علبالها فرغ من ملاة

Profile 42

لان فيه ضرراً على المولى تهم الذي يظهر أنه أن أمكن معرفة مقدار الغش باخبار عدلين من أهل الخبرة وجب عليه العمل بقولها وكذا إن أمكنه معرفته بالماء بان يجرى فيه نظير ماقالوه في مختلط من ذهب و فضة جهل وزنه بالبكلية وذلك بان يضع في المــــاء الف درهم مثلًا من الفضة ويعملم ارتفاعها ثم يخرجها ثم يضع فيه الفا نحاسا ويعلمها وهذا فوق الاولى لأن النحاس أكبر حجما من الفضة ثم يخرجها ثم يضع فيه المخلوط فإن استوت نسبته اليهافنصفه فضة ونصفه محاس وإن نقص عن علامة الفضة بشعيرتين وعن علامة النجاس بشعيرة فثلثاه نحاس وثلثه فضة أو بالمعكس فبالعكس أو بان يضع المختلط وهو الف مثلا في ماء ويعلم ارتفاعه ثمم يضع من خالصالفضة شيأ فشيـاً حتى يرتفع المساء إلى تلك العلامة ثم يوزن ذلك الخـالص فاذا كان الفا ومائتين وضع من خالص النحاس شيأ فشيأ حتى يصل لتلك العلامة ثم يوزن فاذا كان ستمائة عـلم نصف المختلط فضة وانصفه نحاس لانازانته نصفازنة المجموع فعلم أنه يمكن معرفة قدرالخالص والغش باحدهذه الطرق الثلاث فإن فرض أنه لا مكن معرفته ما ذكر فإن أمكن معرفة مقدار ذلك بسبك قدر يسبر منه لزمه ذلك ويحتمل اللافة للضرورةفي ذلك وإن لم يمكن الا بسبك كلهأو شي. منه لهوقع والسبك ينقص ما ليته نقصاً له وقع فان تيقن فيه نصاباً أو أكثر خالصاً وأنما شك في منتهاه لزمه الاخراج عما تيقنه دوين ما شك قيه لان الاصل عدم اللزوم فيه والاحتياط متعذر عليه كما مر بخلاف المتصرف لنفسه فانه يلزمه في نظير ذلك اما الاحتياط أو السبك كا مر أيضا وكذا الولم يتيقن فيه نصابا خالصا بان شك أن ما فيه من الخالص هل يبلغ نصابا أو لافلا يلزمه شيء لما ذكر وأماقول السائل نفع الله به وهل تجب الزكاة الخ فجوابه يعرف مما ذكرته آخر السؤال الذي قبل هذا عِن المِرلُورَة وغيرهم من أنه لايعتمد عَلَبة ظنه الا مع شهادة عدلين من أهل الحنرة فان لم يجدهما تخير بين أن يسبكه ويؤدي الواجب خالصا ومؤنة السبك عليه وأن بحتاط ويؤدي ما يتيقبن ان فى بلد ليس فيها أحد يعرف بالديانة الشرعية بل انهم لايقسمون ميراثا ومع ذلك متخدون فقهاء يغيرون احكام الله ليسوا بفقهاء شرع بل فقهاء الحرث ومع ذلك ياخذون صدقات تلك الناحية فيدخرونها في بيوتهم حتى يجمعوا من ذلك شيأكثيرا ويشترون به الضياع فاذا جاءهممن أهل هذه الناحية رجل يريدون أن يتحاكموا لليه أخذ منهم عطاء على إن يعلمهم الحيل فيل ينفذ حكمه اذا عرف بذلك وهل اذا اجتمع هو وجماعة علىشيء منالعقودوشرىلصاحبه أعنىالذي جعل لدالدراهم هل يتهمون بالتدليس على البائع اذا كان البائع امرأة بحيث الهم ذكروا لها أن هذه البلدة أخذها ابوك في كذا وكذا اشرفياً فباعيت بمقدار عشرة أشرفية ولم تقبض من الثمن شيأ والارض التي حصل عليها العقد تساوى ماثتين اشرفيا فهل يصح هذا البيع فاذا قلتم يصح وقلتمان الغبن الفاحش لا يوجب الرد فكيف بهؤلا. الذين ذكروا في السؤال من أنهم لايورثون النساء وكان والدهذه المرأة المذكورة أعلاه قد خلف ارضا فبسطوا أيديهم عليها ولم يقتسموا قسمة صحيحة أعنى وهم العصبة والتي حصل معها هذا العقد وأيديهم على مال أبيها فاراد العصبة إن يخرجوها من مال أبيها وقد كان وقف عليها هذا الشقص الذي وقع عليه هذا العقد ومعها شاهد على اناباها حين قاربه الموت وقفه عليها فهل تثبت دعواهم لذاكئر الشهود معهم مثلا يوم العقد المتقدم ذكره أوتسمع بينتها وهو الشاهد المذكور اذاكان عدلا مع يمينها وتبطل دعواهم وقول صاحب الروض لو الشترى زجاجة بالف ظاناانها جوهرة فهل هذه المسئلة كذه المسئلة اذا باعت ولم تسكن لهما معرفة بشن للمثل ام لا ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بأنه لايجوز إعطا. هؤلاء الفقهاء المذكورين شيأ من

العصر (فأجاب) بانه لا تصح الصلاة لكن محله اذالم بقصديرا بتأجرها الإ إيقاعها وقيتا اكراهة (السلل) عن رجل مرت عليه جنازة فنوى وصلى علينا وجي سائرة مستقيل العناة فهل تبطل صلاته أولا كامام مشي به سريره آور شارت به سفينته أو بيتي المسئلة بن فيرق ( فأجأب) نعم تصم الصلاة المدكورة بشريط إن لايزيد مابين المصل والجنازة على ثلاثمائة ذراع تقريباني غيرا لسجد فلا فوق اين المقوس والمقيس عليه الله المقيس أولى بالصحة فأن الامام مصل لفريضة فرون وشرطها للاستقرار علاف الميت ريدل عن ملى على بجنائن صلاة الواجدة وقال في دعلته فيهل اللهم أن مدا عدك بتوحيد المعاف والبيم الإشارة فبلتصح صلاته لعبرم المضاف وطعيحة الاشارة بهذا الى الفويق ونحوه (فأجاب) نعم تصبح الصلاة المذكورة ا ذلا يختلال في ضيغة الدعاء أيعا انهم الاشارة فلقؤل أثمة التحاة انه قديشار يما للواحدالي الجعكقول and the stand ولقد سمت من الحياة وطولها يبينان وسنؤال هذا الناس كيف يُل قال الفقهاء لو ذكر

ضّائر الانثى على ارادة الشخص أو أنث ضائر

الركاة الا أن وجدت فيهم صفة من الصفات الثمانية التي ذكرها الله في كـتابه العزيز بقوله عز من قائل أنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فاذا أخذوا شيأ من الزكاة وليس فيهم صفة من صفات الاستحقاق الثمانية كانوا عضاة فسقة بجب على ولى الامر تعزيرهم على ذلك وزجرَهم عنه التعزير والزجر الشديدن ولا تجوز المحاكمة اليهم ولا استفتاؤهم وأخذ عطاء على تعليم الحيل فسق أيضا ومن غرف يَّذلك لابجوز افتاؤه ولا ينفذ حكمه وحيث كانت المرأة البائعة المذكورة رتشيدة بأن بلغت صالحة لدينها ومالهاصح بيعها المذكور وان دلس عليها لكن من دلس عليها يأثم ويقسق بسبب ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم فىالحديث الصحيح من غش فليس مناومن زعم أن البنات لأير ثن من أيهن أو نحوه نسبا فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم فيستتاب فأن اب والا ضربت عنقه ولايثبت الوقف بشاهد و تمين بل لابد منشاهدين عدلين والله سيحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ أعاد الله علينا من بركاته عن الجبابرة والرماة للبندق ونحوهم المتصفين بصفات أهل الزكاة هل يعطون منها وهل يعطون مع ترك الحرفة اللائقة أم لا ﴿ فَأَجَابُ ﴾ بآن النوِّوي وغيره صرحوا بأنه يجوز اعطاء الزكاة للفسقة كـتاركي الصلاة ان وجدُّه يهم شرطُ استحقاقها لكن من بلغ منهم غير مصلح لدينه وماله لايجوز اعطاؤها له بل لوليه مم تركهم الحرف اللائقة بهم أن كان لاستغنائهم بما هو أهم كقتال الكفار اعطوا من الفيء والغنيمة لامن الزكاة أو كفتال البغي جاز اعطاؤهم من الزكاة وإن كان لغير ذلك كاستغنائهم بالمعاصى ومحاربة المسلمين فضلا عن المباحات فلا يجوز اعطاؤهم شيأ من الزكآة ومن أعطاهم منها شيأ لم تعرأ به ذمته وبجب على كلَّذي قدرة منعه ورَّجْرَه عنِّ ذلك بيده ثم لسانه والله سَبْحَانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وَسَمُّلُ ﴾ أَفَاضَ الله علينا مَن فيض مُدَّده بَأَنَ رَوْجَة العبد الحَرَّة 'هَلْ تَعْطَى مَن الرَّكَاة أُمْلًا ﴿ فَاجَابَ ﴾ مَنْعُ الله بحياته بأنهم صرحوا بأن المكفية بنفقة زُوجْهَا ولُورْجَفْيةُلا تعطىومن لم تكتف بمَا يجب لها لكونها أكولة أو مالسكة لرقيق يلزمها مؤنثة أومريضة وقلنا لا يلزمه مداواتها قال القفال فلها أخذ الزكاة قال الامام ويكون من سهم المساكين قال الاذرعي ويشبه أن يقال ان كَانَ مَا يُحِبُ لِمَا يَقِعُ مُوقِّعًا مِن كَفَايَتُهَا ۖ فَالْامْرُكَمَا قَالُهُ الْأَمَامُ أُولًا فتعطى من سهم الفقراء وأن أَلَّمَالَ البَّائِنَ كَالِّي فِي العصمةِ وَانْقَلْنَا انْ النَّفْقَةُ للحملِ أَمْ وَمِذَا عَلَمُ أَنْ زُوجَةُ العبد الحرَّةُ ان كفتها نفقته لم تعط شياً والا أعطيت تمام كفايتها نعم لولم تجب نفقة الزوجة لنشورها وهي مقيمة لمبحز اعطاؤها شيأمن الزكراة لقدرتها على الغي بالطاعة بخلاف مالوسافرت وحدها بلا اذن فأنها تعظى من سهم الفقراء كالفقير العاصى بالسفر لانها لاتقدر علىالعود حالا ومن ثم لوقدرت لم تعط وألله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ﴿ وَسُمُّلَ ﴾ نفع الله به عمن عليه دين وله مال يستغله يخرج ببيعه الى المسكنة هل يعطى من الركاة أم لا ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بانهم صرحوا بان من له عقار يستغمله لمكن ينقص دخله عن كفايته فهو أما فقير أو مُسكين فيعطى تمام كـفايته ولا يلزمه بيعه وبان من ادان النفسه وعجز عن وفاء دينه يعطىوان كـان كسوبا ثم ان لم يكن معه شيء أعطى الـكلوالافان كان محيث لو قضى دينه مما معه تمسكن ترك له مامعه ما يكفيه وأعطى ما يقضى به باقى دينــه فان انتفى ذلك لم يعط هـذا هو المعتمدومن ثم لما قال الرافعي ظاهركلام الاكثرين يقتضي اشتراطكونه فقيرًا لايملك شيأ وربما صرحوا به قال وفي بعض شروح المفتاح أنه لا يعتسر المسكن والملبس والفراش والآنية وكذا الخادم والمركوب اذا اقتضاهما حالهبل يقضىدينه وانملكها ويقرب منه قول بعضالمتأخرين آنا لانعتر الفقر والمسكنة هنابل لوماك قدر كفايته ولوقضي دينه لنقصماله عما يكفيه ترك لهما يكفيه ولا يدخل في الاعتبار وهذا أقرب اهكلامالرافعي قال القموليومعني

الذكرعلي إرادةالنسمة ا لم يضر وامالفظ العبد فلانه مفردمضاف لمعرفة فيعم أفراد من أشير اليه (سئل) عن مؤنة تجهين المبعض هل تجب على مالك بعضه أوفى ماله أوكيف الحال فأجاب بأنه تجب فى ماله وعلى سيده بحسب. الرق الحرية ان لم تكن مها يأة والافعلى من مات في نوبته فان لم يكن للبعض مال فعلى من تلزمه نفقته حيامن أقاربه فان لم يكن فعلى بيت المال فان لم يكن فعلى المسلمين (سئل) عن زوجة توفت فجهزها بعض أقاربهاوزوجها حاضرأو غائب فهل له الرجوع بمؤنة تجهزهاعلى زوجها الموسر ما ام لا (فاجاب) بانه لارجوع لهعليه بشيء منها. (سئل) هل بحب على غاسل الميت سترهمن سرته الى ركبته املا (فاجاب) بجبعليه الستر المذكور (سئل) عن قول شرح المنهج في الجنائز لا بحب في الحاضرة تعيين هل قوله في الحاضرة قيد معتمد حتى لوصلي على غائب وجب تعيينه وذلك منقول عن بعض أهل اليمن أم لا (فاجاب) بان ماذ کرقید معتمد فيخرج به الغائب (سئل) هل يسن تطويل الدعاء والاستغفار للست بعد التكبرة الرابعة كمأ اقتضاه كلام الاسنوى في

هذا الاخير الذيرجحه أنه لوكان في ملكه ما يباع في الدين لكن لو بيع لاحتجنا الى دفعه له في سهم الفقراء أو المساكين لايمنع وجوده أن يصرف اليه من سهم الغارمين لانا لوفعلنا ذلك لصرفنا اليه بدله من الزكاة فلافائدة فيه ومقتضاه أنه لوكان له عقار أو ضياع وعادته استغلالها أو رأس مال يتجر فيه والريع والكسب لايزيدان على كفايته لايمنع ذلك من اعطائه من سهم الغارمين اه وبما تقرر علمأن المال الذي يستغله ان كان ينقص دخله عن كفايته أعطى اما بالفقر أو المسكنة وان كان دخله بقدر كفايته لم يعط بفقر و لا مسكنة بل بكونه مديونا وان كان يزيد دخله على كفايته كلف صرف الزاثد في الدين وأعطى مايقضي به ماقي دينه وفي فتاوي البغوي اذا ملك الرجل مالا وعليه دين هل يجوز صرفسهم الغارمين اليه قال ينظر ان كانماله لايزيد علىقوته وعلى قوت عياله ليومه وليلته نظر ان كان قدراً يفي بنفقته سنة ولو صرف الى الدن قضاه لا بجوز واحد منها أي أن يصرف اليه من سهم الفقراء و لا من سهم الغارمين و ان صرفه الى دينه حينتذ أخذ من سهمالفقراء وان كان يفي بدينة ولايبلغ نفقة سنة تجوز أن يأخذ من سهم الغارمين قدر مايفي بدينه ولا يجوز من سهم الفقراء اه وتعبيره بالسنة مبني على قوله ان الفقىر وآلمسكين آنما يعطيان كفاية سنة والصحيح أنهما يعطيان كفاية العمر الغالب والله سبحانه وتعاتى أعلم بالصواب ﴿ وسئــل ﴾ نفع الله بعلومَه عما لوكانت امرأة مدينة فهل تعطى لاجل دينهـا من الزكاة مع أنهـا تمَلك من ألمصآغ ما نوفيه لكن تحتاجه للتجمل به لنرغب فيها لاجله أولا ويلزمها بيعه ﴿ فَأَجَابِ ﴾ رضى الله عنه بأن الذي يصرح به كلام الرافعي المنقول عن بعض شروح المفتاح وغَيره الذي قدمته قريبا انه تعطى قدر دينها من الزكاة ولا يلزمها بيع حليها المحتاجة لتتجمل به أو لتؤجره لمن يتجمل به وتتقوت بأجرته والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ وسُسُل ﴾ فسح الله في مدته عن رجلين اشتركا فيهذر زَرع هلّ يجوز لإحدهما أعطاء الآخر من زكاة ذلك الزرع أم لا فانقلتم نعم فذاك والا فها الحيلة ﴿ فَاجَابٍ ﴾ رضي الله عنه بانه متى أعطى أحد الشريكين أوكل منها زكاة حصتــه المشتركة من غير المشترك المتحد معه في نحو الحب جنسا ونوعا وصفة اوالاعلى منه اومن حصته المشتركة لكن بعد القسمة حيث جازت فظاهر أنه يجزئه ذلك حيث كان الشريك من مستحقى الزكاة فان أعطاد من حصته المشتركة قبل القسمة كأن قال له ملكتك ثمن حصتي زكاة احتمل أن يقال بعدم الاجزاء للجهل بعينالحصة هنا لانها لاتتمنز الابالقسمة وأحتمل أن يقال بالاجزاء وهذا هو الذي يظهر اعتماده ودعوى الجهل المذكورة ممنوعة اذ يكفي العلم بالحصة بالجزئيـة كنصف هذا الحب أو ثلثه فاذا ملك شريكه المستحق ثلثا عن زكاة حصته اوكل زكاة حصته حيث جاز بان لم يكن فىالبلد مستحق غيره ولم يفضل من الزكاة شىء عن حاجته فلامانع من الاجزاء حينئذ ولاأثر للجهل بالعيناللعلم بالجرئية كما مر وكذا يقال فيها لوكان بينهما خمس من الابل وأرادا أن بخرجا عنهاشاة مشتركة أيضا فيجوز لاحدهما بللكل منهما حيثكانا منالمستحقين أنيعطي صاحبه بعض زكاته اوكلها بالقيد السابق ولا يتخيل ان اشتراكها يمنع من ذلكلانه لاوجه لمنعه منه كما لا يخفى وكذا يقال في عامل القراض مع المالك فانه وكيل ابتداء شريك انتهاء اذا حصل ربح فلكل منهما اعطاء الآخر منزكاته ولو منمال القراضأصلا وربحا لما مر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وَسُئُلُ ﴾ فَسَحَ الله في مدَّنه عما لو اعطيت الزكاة قبل قسمتها بينالاصناف هل يصادف محلا ام لا ﴿ فَاجَابَ ﴾ رضى الله عنه بأنه متى اجتمعت الاصناف التي فيالبلد أي ثلاثة من كل صنف وجد أو أقل من الثلاثة ان لم يوجد تكملتها واعطى جميع زكاته لواحد منهم باذن الباقين او لجميعهم فقد ملكوها وبرثت ذمته بذلك ويصير مشتركا بينهم على حسب استحقاقهم فان تراضوا بقسمتها

القطعة والنووى فيزيادة الروضة وظاهر الحديث الواردفيه وماحدالتطويل (فاجاب) ما نه يسن التطويل وحده أن يكون ما بين التكسرات كاأفاده الحديث الوارد فيه (سئل) عن تلقين الميت هل هو سنة او مكروه وهلهوقبلالدفن او بعده (فاجاب) بان تلقين الميت غير الطفل ونجوه سنة ويكون بعد دفنه وعبارة الشيخ نصر المقدسي إذا فرغ مندفنه يقف عندرأس قسره كانقله النووي في اذكاره واقره وبدل الدخير الصحيحين عن أنسان العيد إذا وضع في قرمو ټولي عنه أصحابه انه يسمع قرع نعالهم فاذا انصرفوا أتاه ملكان الحديث فاذا أخرالتلقين اليما بعدالاهالة كانأقرب الى حالة سؤاله (سئل) عن ولدميتا بعدتمام غالبمدة الجل هل حكمه حكم الكبير في وجوب الغسل والتكفين والصلاة عله امينسل ويكفن ولإيصلي علیه کا أفتی به شیخ الاسلامزكريا وهليشمل هذا قول ان الوردي في سجته فصاعدا او محمل قوله فصاعدا الىستة أشهر كما نقل عنفتاوى الشيخ جلال الدين السيوطيأن السقط منولد دون ستة أشهر وهل للسقط حد يعرف به لغة او لا ( فاجاب )

فذاك والاتولى الحاكم قسمتها بينهم على الوجه الشرعي أما اذا اختل شيء بما ذكر فانه لا يعرأ فقد قالوا إذا فرق المالك بنفسه أو ناثبه وأمكنه استيعاب الاصناف لكونهم محصورين ولم يريدوا على ثلاثة منكل صنف او زادوا عليها ووفى بهم المال لايجوز له الاقتصار على ثلاثة بخلاف ما إذا لم ينحصروا بان لم يسهل ضبطهم عادة فان لهالاقتصار على ثلاثة لا أقل من كل صنف وبحب عليه التسوية بين الاصناف وان تفاوتت حاجتهم لابين آحادهم فله اعطاء بعض آحادالصنفأقلمتمول فان أعطى اثنين من صنف دون الثالث غرم له الاقل المذكور او واحدا فقط غرم لكلٍ من الآخرين الاقل المذكور أيضا اما اذا لم يوجد الثالث فيعطى الكل للاثنين اناحتاجاه ولاينقلباقي السهم الى غيرهما فان لم يحتاجوه رد على الباقين ان احتاجوه والانقل الى غيرهم اذ حصة من فقد من الاصناف أو من آحاد الصنف عحل الزكاة والفاضل عِن كفاية بعضهم لمن بقي فيرد نصيب الصنف كالفاضل علىبقية الاصناف ونصيب المفقود من آحاد الصنف علىبقية ذلك الصنف ولا ينقل شيءً منذلك الىغيرهم اننقص نصيبهم من كفايتهم أو ساواه والانقل الى ذلك الصنف اما لو عدموا كلهم او فضل عنهم شيء فان الكل او الفاضل ينقل إلى جنس مستحقه باقرب بلد الى بلد الزكاة ومتى كانكل صنف أو بعض الاصناف محصورا في ثلاثه فأقل لا أكئر استحقوها في الاولى وما يخص المحصورين في الثانية من وقت الوجوب فلا يضرهم حدوث غني أو غيبة أو موث لاحدهم بل حقهم باق يحاله ولايشاركه قادم ولاغائب عنهم وقت الوجوب ومتى زادوا على الثلاثة كانوا غرمحصورت بالنسبة لعدم الملك وانكانوا محصورت بالنسبة لوجوب استيعابهم ان وفي بهم المال لانه لايلزم من وجوبه الملك لان المدار ثم على السهولة عادة وهي موجودة وهنا على التحديد بالثلاثة لانها أقل مايصدق عليه الجمع في الاّية والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضيالله عنه عن أهل ناحية يزكون ما يحصل لهم من تمر أو زرع قبل أن يكمل النصاب عَلى ظن كماله من تمر اوزرع يحصل اذا حصل المطر فيذلك العام او على غيرذلك الظن فهل يبرؤن بهذا ام لا ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بانهذه المسئلة تحتاج الى مقدمة وهي انهم صرحوا بان شرط جواز تعجيل زكاة النبات ان يقع بعد الصلاح والاشتداد لا قبلها ولو بعد الخروج وعبارة المجموع ومالايتعلق بالحول انواع منها زكاة النبات تجب باشتداد الحب والثمار ببدوالصلاح وليسالمراد انذلك وقت الاخراج بلهووقت ثبوتحق الفقراء وانما يجب الاخراج بعد تنقية الحب وتجفيف النمار قال أصحابنا والاخراج بعد مصيرالرطب تمرا أوالعنب زبيبا ليس تعجيلا بل واجب حينئذ ولايجوزالتعجيل قبل بلوغ الشمرة بلا خلافوفيا بعده أوجة الصحيح عند المصنفوالاصحاب يجوز بعد بدوالصلاح لاقبله واماالزرع فالاخراج عنه بعد التنقية واجب وليس تعجيلاولايجوز التعجيل قبل التسنبل وآنعقاد الحب وبعده فيه ثلاثة أوجه الصحيح جوازه بعد الاشتداد والادراك ومنعه قبله انتهت ملخصة وبه يعلم ان تعجيل زكاة المعشر قبلالوجوب لايجوز لانها آنما تجب بسبب واحدوهوا دراك الثمرة وانعقاد الحبفاذا عجلهقبله قدمه علىسببه فلم بجزكما لوقدم زكاة المال علىالنصاب بخلاف مالوعجله بعده فانه يجوز ان غلب على ظنه حصول نصاب منه وقالوا أيضا لا يضم ثمر عام الى عام آخر لاتمام النصاب وان أطلع قبل جذاذ الاول وبضم ثمر عام وأحد وان اطلع الثانى بعد جذاذ الاول واختلف قدر واجبها ولازرع عام الىزرع آخر ويضم زرعا عام كالذرة انوقع حصادهما فىسنة بان كانبينهما أقل من اثنى عشرشهرا عربية والافلاضم سواءكان زرع الثانى بعد حصدالاول وفى عامه املاولوزرعا معا أوعلىالتواصل المعتاد فادرك احدهما والثانى بقلضم مطلقافلو تواصل بذر الزرعءا دةفهوزرعواحد وان تمادى شهرا او شهرىن وان لم يتواصل ضم ما حصد منه في عام واحد وفي الروضة وأصلها

بأنحكمه حكم الكبير في وجوب غسله وتكفينه والصلاة عليهودفنه وهو داخلفيقولهم بجبغسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنــه واستثنوا منه مااستثنوه والاستثناء معيار العموم ولا يشمل هذا قول ان الوردى كغىرەفى السقط فصاعدا لان هذالايسمى سقطالانه النازل قبل تمام أشهره فقدقال أثمة اللغة السقط الولدالذي يسقط من بطن أمه قبــل تمامه (سئل) عمن نبش قبر ميت بمقبرة مسبلة قبل أن يبلي ودفن فيه آخر وأعاد التراب عليها كما كان هل بجب عليه نبشه واخراج الثانى لانالاولاستحقه أميجوز أمبحرم لانهتك الحرمة قد زال بالطم (فأجاب) بأنه يحرم عليه النبش ثانيالمافيه من هتك حرمة الميتينوهذا داخل فى قولهم بحرم نبش القبر قبل بلاء ميته (سئل) عن قول الجلال الحلَى يقدم في غسل الذكور العصبة ثم ذوو الولاء ثمم ذوو الارحام وفىغسل الاناث العصبة نم ذو ات الارحام ثممالولا فلاي شي جعلوا الولاء وسطا في الذكور وأخروه فى الاناث (فأجاب)بأنه إنما يقدم في غسل الرجالذوو الولاء على ذوى الارحام لانه منحق الميت كالتكفين

لوزرعت ذرة ثم حصدت واستخلفت ثم حصدت فان اشتدت في الاول و استبين بعض حبها فثبتت في السنة وأدرك فهل يصح مطلقا أو بالشرط السابق اىوهو وقوع الحصاد فىسنة طريقان أى أصحهما الثانى كما فى الشرح الصغير وان نبتت والتفت وغطى بعضها بعضها فلما حصدالمغطى أدرك الآخر أو كانت هندية فحصد سنبلها فأخرج سوقها سنبلا آخر ضم مطلقا اه فعلم من عبارة المجموع السابقة وما بعدها منع مايفعله أهل جهتهم من تزكيهم ماحصل لهم من ثمر أو زرع قبل أن يكمل النصاب وان ظنواكاله من ثعرأو زرع آخريحصل بعد ذلك إذا حصل المطر فىذلك العام وسبب عدم الاجزاء أنا لو قلنا ان ماعجلوه بجزيء عن الثاني لـكان فيه تعجيل وهو عتنع ولو قلنا انه يجزي. عن الاول لمكان الاجزاءفيه حينتًذ مع تيقن النقصءن النصاب وهو متنعلماً مَر انشرط التعجيل بعدالوجوب وهو بدو الصلاح في الثمر والاشتداد في الحب أن يظن حصول نصاب منه فان قلت هذا واضح حيث لم يضم الثاني إلى الاول أما لوقلنا بضمه اليه في اكمال النصاب فهو غير واضح لانهها حينئذ بمنزلّة ثمر أو زرع و احد فما المانع حينئذ من التعجيل قلت بل هو واضح مطلقًا وذلك لان فائدةالضم أنا نتبين مه أن الزكاة وجبت في الاول وانه صار مع الثاني كالثمر أو الحبالحاصل من شجر أو ذرع واحد حتى يجب حينتذ زكاتهما وليس من فوائده ان ظن حصول مالو حصل ضم إلى الاول يصبره معه كالمشىء الواحد حتى يعطىالاول حكم النصاب الكاملوتخرج الزكاة منهلان ظنحصول المعدوم لايلحقه بالموجود حتى يعطى أحكامه بخلاف ما إذا حصل المعدوم فانه بعد حصوله صار موجوداً فأعطى حكمه وأيضا فالزكاة لابد فيهامن النيةوالجزم بها لايتصور إلاإنانعقد السبب في حقه بأن وجد أحد سبى مالهسببان أوسبب ماله سبب واحدكالمعشر وأما قبل ذلك كما في الصورة التي يفعلها أهل الجهة المذكورة فى السؤال فلايتصور فيه جزم بالنية لانِ السبب لم ينعقد لتيقن النقص عن النصاب كما مر فاتضح بذلك كما تقرر من أن أهل الجهة لا يبرؤن بما يفعلونه بما ذكر عنهم بل الواجب عليهم عند حصول الثمر أو الحب الثانى زكاته إنكان نصابا مطلقا وكذا انكان دونه ووجد شرط ضعه إلى الاول وحيث وجد الضمحسب التمران أوالحبان ووجب اخراج زكاتهما من الثاني و الله سبحانه و تعالى أعلم بالصواب ﴿ وَسُئُلُ ﴾ فسح الله في مدته عن رجل عنده الف أشر في بنية الاقتناء فهل يجب عليه الزكاة أم لا ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بأنه يلزمه زكاة الالف المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿وسئل﴾ رضى الله عنه عما لوكان رأس مال التجارة نقداً مغشوشا كالسودا. عندنا والكبار عندكم وهو مثلا مائة أشرفي عندكم الاشرفي اثنا عشر ومائة دينار سوداء عندنا وهما دون نصاب فاشترى بذلك عرضا للتجارة وقوم آخر الحول المشترى بالمائة الاشرفي الكبار فأتى مائة وخمسين أشرفيا كذلك وهو دون النصاب أيضا لوصفي من الغش ولكن لوقوم غشه بانفراده لبلغ نصاباً وكذا يقال في السوداء فهل تجب الزكاة والحال ماذكر أم لا وقد ذكر لي عن بعضهم انه لو كانت المائة و الخسون الاشرفي تأتى بمائتي درهم فضة وجبت الزكاة و انكانت لوصفيت انقصت هلهو صحيح أم لا ﴿ فأجاب ﴾ نفعني الله بعلومه وبركته بأن هذه المسئلة تحتاج الى تحرير السؤال فان فيه الماما لكن سأذكر ما يتضح به المقصود منه ان شاء الله تعالى وذلك أن النظّر في مال التجارة آتى بلوغه نصابا خالصا آخر الحول فحينئذ يجب في مالها ونحو ريحه ونتاجه وثمرته ربع عشر قيمته نم أن ملكه بنقد وجب ربع عشر القيمة المذكور من ذلك النقد لانه أصل مافي يده وان ملكه بعرض أو بنحو نكاح او خلع وجب ربع العشر المذكورمن عين نقد البلد الغالب فلو اشترى عرضا للتجارة بمائني درهم أو اقلقوم آخرالحول بالنقدالذي اشترى به فانساوت قيمته نصابا خالصا منذلك النقد زكاه والالم يلزمهز كاةوانكان لوقوم بالذهبالغالب لبلغ نصابا به خالصا او

﴿ وَالدُّفْنُو الصَّلاةُ وَهُمَّ أَحَقَّ به منهم لقوتهم ولهذا مرثونه بالاتفاق ويؤدون ديونه وينفذون وصياه ولاشيءمنهالذوىالارحام مغ وجودهم وقدمت ذوات الارحام على ذوات الولاء في غسل الاناث لانهن أشفق منهن و لضعف الولاء في الاناث ولهذالاترث امرأة بولاء إلا عتيقها أو منتمياً اليه بنسب أو ولاء (سئل)عن المصلى على الجنازة هل يسن نظره الى الميت أو الى جهة القبلة أو الى محل سجو دهلو کان (فأجاب) أنه ينبغي كما قاله بعض المتاخر سأن ينظر الىالميت أسئل )عما أفتى به القفال مُن انْفاقد الطهورين اذا صلى على الميت تم و جدالماء فانه يعبد هل هو معتمد أولا (فأجاب) بأنه هو المعتمد ولكن محل صلاته اذالم بحصل الفرض بغده (سئل)عندفنميتينفقس واحدمن غيرضرورة هل بحرم سواءاتحدالنوع أم أختلف وسواء الصغبر والكبرة أمفيه التفصيل (فأجاب) بأنه يحرم دفن اثنين في الابتداء في قبر واحدمن غبرضرورةوان اتحد النوع كرجلين أو امر أتينأو اختلف وكان بينهما محرميةأو زوجيةاو الملوكية كما جرى عليه النووى في مجموعه تبعا للسرخسي لانه بدعة

بعرض قنية مثلا قوم بغالب نقدالحل الذي تمم به الحول فانساوت قيمته نصابا منهزكاه والافلا زكاة عليه وانساوت قيمته نصابا خالصا من غير الغالب فان كان بالبلد نقدان على السواء وتم بأحدهما نصاباخالصا وجبربع العشرمنه والابأنتم النصاب بكلءنهما تخيرعلى اضطرأب فيهوقيل بجب الانفع للستحقين اذا تقرر ذلك علم انه لواشترى عرضا للتجارة بدون النصاب من الفضة المغشوشة وجب أن يقوم آخر الحول ما فانساوت قيمته نصابا خالصامنها وجبت زكاته والا فلا ولا نظر لغشه في هذهالصورة هللهقيمة أملابخلاف مالو اشترى بذهبمثلا فضة مغشوشة بنية التجارة فيها فانها هى وغشها يقومان آخر الحول بذلك الذهب فان ساوت قيمتها نصابا خالصا من ذلك الذهب وجبت زكاتهما والا فلا فعلم أن التقويم لا يكون الابخالص وان المقوم لايشترط فيه أن يكون خالصا لانه في هذا الباب بمنزلة العروض وهي تجب قيمتها حتى يخرج ربع عشرقيمتها فكذلكماهو بمنزلتها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ نفع الله بعلومه آذاكان السلطان يبعث أوان حصاد الزرع من يقدرعليه قدر العشرتم يسلم اليه حبا صافيا ولم يعلم هل مراده الزكاة أملا هل يجزى دذلك عن الزكاة ﴿ فَأَجَابِ ﴾ متع الله بحياته لبقوله اذا بعث السلطان من ذكر لما ذكر في السؤال لم يجز ذلك عن الزكاة كما أفهمه كلام البغوى وعبارته وأما اخراج المضروب على الماء كبلاد مرو فذلك لايمنع الزكاة فان أخذه السلطان عنه فهو كأخذه القيمة فىالزكاة بالاجتبادوفى سقوطالفرض به وجهآنآى والصحيح المنصوص فى الام وبه قطع الجمهور وصححهالنووى سقوطها اذا نوى به البدلية فافهم قوله فانأخذه السلطان عنه انه لابد أن يتحقق من السلطان انه أخذه عن الزكاة اما اذا علم منه الله لم يأخذه عنها أوشك فلم يدرأ يأخذه عن الزكاة أولا فلا يقع ذلك عن الزكاة وقد قال الكيال الرداد في شرح الارشاد عقب كلام البغوى وخرج بقوله عنه مالو أخذه السلطان في مقابلة الذب عن الرعية ليستعين به على تحصيل الجند كما يعتاد ذلك ولاة بلادنا فلا بجزىء عن الزكاة قطعا ورأيت بعض من لامعرفة له يفتى بالاجزاء ويعمل به وهو خطأ صريح نسأل الله تعالى العصمة والهداية اه وقال فى فتاويه مسئلة اذا أعطى الزراع ومن عليه زكاة آلثمار والنخل والعنب الامام العاشر بنية الزكاة في هذا الوقت هل يجزئهم ذلك عن الزكاة أو لا وما العلة اذا في ذلك أجاب لا يجزى. أبدا و لا يعرأ من الزكاة بلالزكاةواجبةعلىمنوجبت عليهلان الامام ياخذ ذلك عنهم باسم الخراج في مقابلة قيامه بسد الثغور حتى يصرفه فيذلك وفي قمع القطاع والمتلصصين عنهم وعن أموالهم وقد اوقع جمع ممن ينتسب للفقها. وهم باسم الجهل احق آهل الزكرات ورخصوا لهم فيذلك فضلوا وأضلوآ اهوالله سبحانه و تعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه هل بجوز للمالك ان يتصدق على حاضرى الحصاد من الفقراء من سنابل الزَرع الزكوى ﴿ فاجاب ﴾ فسح الله في مدته لا يجوز للمالك أن يسلم الفقراء بما ذكر شيئا سواء أنوى به الزكاة أمها ولو بعد اشتداد الحب في الزرع لانه يجب عليه التنقية وفى وقوع مااعطاه له الموقع تفصيل معروف فىكلام الفقهاء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿وسئل﴾ سيدنا الشيخ العلامة المشار اليه فسح الله في مدته في شخص جدتمرا وصرم حبانحو مائة وسق مثلا وادخره للنفقة ولم يخرج منه حال الجداد والصرام زكاة وملك آيضا نصبا من النقدين نحو الف دينار مثلا وادخره ايضًا بنية الصرف للنفقة وحالت عليه احوال كثيرة ولم يخرج لذلك زكاة هل يحرم عايه في المسئلتين ام في احداهما ام لا يحرم لكونه اعده للصرف والنفقة أعتبارا بنيته للحديث اوضحوا لنا فان غالب الناس واقعون في ذلك ﴿ فَاجَابِ ﴾ متعنا الله بحياته انه يحرم عليه عدم اخراج الزكاة في القسمين وان ادخرهما للنفقة ويفسق لذاك وليست نية النفقة مؤثرة في اسقاط الزكاة لان ملحظ وجوبها في الحب والجداد النمو بالفعل

وخلاف ما درج عليه السلف ولانه يؤدى الى الجمع بينالعر التق والفاجر الشقى وفيه اضرار الصالح بالجار السوء وفي الآم ويفردكل ميت بقدرالي أن قال فان كان الحال صرورة مثا أن تكثر الموتى ويقل من يُتُولَى ذلك فانه بجوز أنبجعل الاثنين والثلاثة في القدر وعبارة الانوار ولا بحوز الجمع بين الرجال والنساء الالضرورة متاكدة اه و دليله ظاهر كأفي الحياة (سئل) عن شخص ماتاً رقيقه ثممات وتركته لاتفي الا بتجهيز أحدهما فهل يقدم به الرقيق أسبق حقه أمسيده (فاجاب) بانه يقدم مهسيده لتيقن عجزه عوته عن تجهيز غيره (سئل) هل يثابعلي اعادة صلاة الجنازة لقولهم آنها تقع نفلاأم لالانهاغير فستحبة (فاجاب) بانه يتأب علما لوقوعها نفلا وقد يكون الشيء غير مطلوب وأذا فعله أثيب عليه كاقتداء المؤدى بالقاضي وعكسه وقد يكون الثيء مندوبا واذافعلهوقعواجبا كمن مسحجيع رأسه فى وضو ته علىآلقو ل به فيهو فى نظائره (سئل)عن الكفن المعصفر للرجل هل هو حرام كاذكرُهُ البيهقي وجرى عليه كثبر منالمتأخرينأومكروه كما ذكر هالشيخان (فاجاب) بانالمعتمدكراهته لاتحريمه

وهو حاصل فى العام الاول سواء أبقاه للنفقة أم لا وفى النقدين ْنموهما بالفعل والقوة وهو حاصل في العام الاول وما بعده فلم يكن لانية دخل في اسقاظ الوجوب لانها لا تعارض سببه المـذكور وتأمل ما قررته تعلم ان التمر والحب اذا مضى علمها أحوال ولم ينو ىادخارهما تجارة بشرطها لا تجب زكاتهما الا في الحول الاول واما فيما بعده فلا تجب فيهما زكاة بخلاف النقدين فانه تجب زكاتهما في كل حول مضى عليهما سواء أعداً للتجارة بهما أم للنفقة لما علمت أنهما صالحان للمنهاء فهما ناميان بالقوة أو الفعل فلذلك تكررت زكاتهما بتكرر الاحوال والله اعلم ﴿ وسئل ﴾ نفعالله بعلومه وبركته عن قول الائمة اذا اشترىعرضا للتجارةبعرض قنية ونقد قومِما غَابلالنقد بهوقوم ما قابل العرض بغالب نقد البلداء ولم يزيدوا على ذلك والذي يظهر أن معرفة التقسيط لكل من النقد والعرض متوقفة على معرفة تقويمها يوم الشراء بغالب نقد البلد ليعرف نسبة كل منهما من الآخر مثاله اشترى عرضا للتجارة بمآئة درهم وغالب نقد البلد دنانير وبعبد قنية فتقوم الدراهم بغالب نقد البلديوم الشراء ويقوم العبد به فان استوى قيمتهما قوم نصف عرض مال التجارة آخر حوله بالدراهم ونصفه الآخر بغالب نقد البلد يوم التقويم وان اختلفت قيمة العبد والدراهم بأن ساوت الدراهم ثلث نصاب من غالب نقد البلد وساوىالعبد الثلثين قوم ثلث عرض مال التجارة آخر الحول بالدراهم وثلثاه بغالب نقد البلديوم التقويم وهذاكله فما اذاكانغالب نقد البلد يوم التقويمغير جنس المشتري به أما اذاكان من جنسه فلا يحتاج إلى التقويم واختلاف صفة النقد كاختلاف جنسه في رعاية التقسيط هذا ما ظهرالمملوك فهل هوكذلكأم لا ﴿ فاجاب ﴾ فسح الله في مدته بقوله ما ذكر من تقويم الثمن المشتمل على النوعين المذكورين بغالبٌ نقد البَّلد أىما يتعاملبه فيه ولو عرضا كماصرحوا به في نظائر ذلك ظاهر مفهوم من كلامهم في مواضع منها تعبيرهم هنا بالمقابلة اذلا تعرف الا بالتقويم في كل من ذينك النوعين والتقويم انما يكون بالغالب المذكوركما هو معروف ومن ثم لم يحتاجوا الى التصريح بذلك هنا ومنها قولهم فى قاعدة مدعجوة وفيها اذا اشترى شقصا مشفوعا وسيفا مائة مثلا ان أحد طرفي العقد اذا اشتمل على مالين مختلَّفين وزع ما في الجانب الآخر عليهما باعتبار القيمة أي ليعطي كل منهما حكمه ولايعرف هذا التوزيع باعتبار القيمة الا اذا قوما بالغالب المذكور ومنها قولهم فيمن اشترى دارا فيها صفائح فضة بذهب أو بالعكس اشترط قبض الدار ومقابل الصفائح من الثمن في المجلس حذرامن الرباآى ولا تعرف تلك المقابلة الابالتقويم بالغالب كماتقررو لظهورهذا اذهومن المقررات المعروفة من مجموع كلامهم لم يتعرضوا له في أكثر المواضع اتـكالا على ذلك فظهر أن ما ذكر في صورة السؤال من تقويم النوعين المذكورين بالغالب المذكور هو المفهوم من كلامهم عند من له أدنى مسكة بقواعدهم وإلمام باطراف كلامهم نعم يتردد نظر الفقيه فبالو اختلف الغالب وقت الشراء وآخر الحول فهل يعتبر الثاني لانه المعتبر في زكاة التجارة أو الاول لان هذا التقويم لا يتعلق بالزكاة بطريق القصد بل بالتبع اذ الفرض منه معرفة ما يخص كلا من العرض والنقد لاختلاف حكمهما واما أمر الزكاة فشيء مترقب قد يحصل وقد لاللنظر في ذلك مجال والذي ينقدح الناني لما أشرت اليه آنفا أن اختلاف أحد طرفى العقد يقتضى توزيع طرفه الا آخر عليهما وان ذلك التوزيع لايعرف الا بالتقويم بالغالب فكان التقويم به من مقتضيات العقد فلم نعتبر فيه غير الغالب وقته وعليه فاذا اشترى بعبد ودينار عرض تجارة وغالب المتعامل به حينئذ الفضة مثلاً فقومًا بها وكان العبد ثلاثة أرباع جانبه والدينار ربع جانبه ثم عند آخر الحول صار الغالب الحنطة ولوفرض تقويمهما بها الآتن لكان العبد ثلثي جَّانبه والدينار ثلث جانبه اعتبر

الاولدون الثاني لما قررته من ان هذا التوزيع من أحكام العقد فكان اعتبار وقته متعينا والله سبحانه و تعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه ما حكم أخذ الفريك و هو الحب في أول اشتداده من زرع یجیء منه نصاب ﴿ فاجاب ﴾ متع الله بحیاته أخذ شیء من الزرع الزكوی بعد ما تعلقت به الزكاة بأن اشتد حبه لاً يجوز ومن أحد منه شيأ عزر عليه تعزيرًا شديدًا فأن اكله غرم مثل حصة مستحق الزكاة لهم سواء في ذلك المالك وغيره واللهسيحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته عن درهم الاسلام كم قدره من الحلقة الكبار وكم درهم الاسلام قَيرَاطًا وكم القيراط بالخروبة أو الشعيرة وكم مثقال الذهب قيراطًا ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله أما المثقال فهو لم يختلف لاجآهلية ولا اسلاما فهو اثنانوسبعون حبة وهي شَعيرة مُعتدلة لم تَقشر وقطع منطرفيها مادق وطال واما الدرهمفهو مختلف جاهليةواسلاما والمرادبه حيث اطلق الاسلاميوهوخمسون حبة شعير معتدلة وخمسا حبة كذلك فهو ستة دوانيق اذ الدانق ثمان حبات وخمساً حبة ومَّى زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا ومتى نقص عن المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما فحكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان واما القيراط فهو في مصطلح أهل مصر والشاموالحجاز ونحوها جزء من أربعةوعشرين جزأ من الواحد لانه ثلث ثمنه والحبة ثلث القيراط وهي جزء من اثنين وسبعين جزأ من واحد لانه ثمن تسعه والدانق هنا نصف الحبةوسدس القيراط فهو جزء من مائةوأربعة وأربعينجزأ من الواحدلانه نصف ثمن تسعه والله سبحانه و تعالى اعلم ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن رجل معه بعض كفاية عياله من زرع وله معه اشجار عنب وارض ويأخذ من زكوات الاموال ويحفظه في بيته ويأكله ويشترى به الضياع والمواشى وغيرها هل يملكها اى الزكوات مع جهالة صارفها اليه أم تكون مضمونة عليه فانه لا يعطى الفقراء ولا المساكين ولا ابن السبيل شيأ منها وكذا زكاة الابدان في يوم عيدالفطرومع ذلك هو قاطع لصلاة الجماعة وإذا كان القادر يقدر على الكسب يحل له أن يأخذ هذه الزكوات وهل تبرأ ذمَّة منأعطاه ﴿ فاجاب ﴾ بقوله متى كان لهذا الشخص المذكورمن زرع أو غيره او كان له كسب وكان ذلك يفَى بنفقته ونفقة عياله لم يحل له أخذ شيء من الزكوات سواءزكاةالفطر والمال وسواء أعلم الدافع اليه بحاله أم لا ولا بملك ما أخذه ولا تبرأ به ذمة الدافع اليه وبجب على حاكم المسلمين منعه من آخذ الزكاة ومنع الناس من اعطائه واما اذاكان دخله لا يفي بخرجه فانه يجوز له ان يأخذ تمام كفايته وكفاية عياله الذين تلزمه مؤنتهم والله سيحانهو تعالى أعلم بالصواب ﴿ وَسَئُلُ ﴾ فسح الله في مدته عمن تحت يده وديعة أو مال قراض أوثمن مبيع أوأمانة فحال عليه الَحول فهل له اخراج زكاة ذلك بغيراذن المالكأم لا ﴿ فاجاب ﴾ نفع الله بهبأنه ليس لو اضع يده على مال غيره باذنه او تعديااخراج زكاته الا باذن المالكَ والله تعالى أعلم ﴿ وسئل ﴾ نفع الله بهعن شخص أخرج الزكاة قبل وجوبها فهل تسقط عنه وما شروط التعجيل وهل يجوز نقلها الىبالدلعلمه باحتياج اهل تلك البلد اكثر وهل يجوز صرفها بطول السنة نقدا وعروضا وتمرا وخنزا وينوى عند الاخراج ﴿ فاجاب ﴾ بقوله يجوز تمجيل الزكاة بعد تمام النصاب في غير التجارة وقبل تمام الحول عنعام لاًاكثر وزكاة الفطر في رمضان لا قبلهوتجوز بعدبدو الصلاح فيالتمر والاشتداد في الحب لا قبله ولا يجوز تقديم زكاة معدن وركاز قبل الحصول وشرط اجزاءالمعجل شيآن الاول ان يكون القابض في آخر الحول مستحقا و لا يضرغناؤه بالمدفوع وحدهاو مع غيره معجلاكان ايضا او غيره بخلافغنائه بغيره وحده ويؤخذ مناشتراط استحقاقه آخر الحوَّل ماصرح به بعض شراح الوسيط من انالفقير المجتاز ببلد الزكاة اذاأخذمن الزكاة المعجلةوجاءوقت الوجوب وليس

لانالراجح جوازلبسهحا ( سئل ) عمن استشهد في ثياب حرير لبسها لضرورة كدفع قمل فهل يجوز تكفينه فيها معوجودغىرهاأم لا (فاجآب) انه بحوز تكفينه فيها اذالسنة تكفينه في ثيامه التي استشهد فيها لأسما اذا تلطخت مدمه (سُمُلُ)عن أوصى باسقاط الزائد على ستر العور في تكفينه هل تنفذو صيته به (فاجاب) بانها لا تنفذوصيته مهلانفيه حقالله تعالى وقد أنقلهالنووي في مجموعه عن جماعة وأقره ومايتوهممن أأنه تفريع على مرجوح مردود (سئل) عمن مات رَقِيقه هل يعزى فيه كما يعزى المسلم في قريبه المسلم اذأكان الرقيق مسلما ويعزى فيه بتعزية الكافر اذا كانالرقيقكافراأ ملاوهل يعزى الرقيق في سيده كذلك أم لا (فاجاب) مانه يعرى السيدفي رقيقه المسلم عايعزى يەفى قريبه المسلم وفى رقيقه الكافر بمــا يعزى به في قريبه الكافر و يعزى الرقيق في سيده كذلك (سئل) عن قول الشارح المحلى فىقول المنهاج وينكرهالكفن المعصفرقال ملن لايكره له في الحياة و هو المرأة هل هوللرجل مكروه أيضا أمحرام (فاجاب) مان الرجل كالمرأة ان أيحنا لدلبسه في الحياة كانص عليه الشافعي وانحرمناه عليه

كالمزعفر وهو ماصوبه

البيهتي عملا بالحديث الصحيح فالكفن كذلك (سئل)عن قولهم لوسبقه الامام بتكسرة بطلت صلاته مل المراد أن الامام يكبر الثالثة والمأموم فىالاولى أو أن الامام يكس الثانيةو المأموم فىالاولى (فاجاب) بانه متى تخلفٍ المأموم بتكبيرة فليم يكبرها حتىشرع امامهني الاخرى بلا عذر بطلت صلاته (سئل)عن الغريب إذا مات هليكونشهيدا املا (فاجاب) بانه شهيد (سئل)عنرجل أييح له لبس الحرير لحكة او قمل مثلا ثم أن السبب المبيح له ذلك استمر الي الموتفهل بجوز تكفينه فيه استصحابالماكان قبل الموت املايجوز لزوال العارض الموت (فاجاب) بانه لايجوز لهم تكفينه في الحرير (سئل) عن القعو دعند تلقين الميت هل يستحب للملقنوالحاضر او لاحدهما او يستحب القيام (فاجاب) بانه يستجب القعود للملقن دونغيره لانهأقرباليسماع الميت التلقين (سئل) عمن نطق من صبيان الكفار بالشهادتين وصلي وصام وقرأ القرآن بعدمااشتراه مسلم هل يصلى عليه اذامات أو لافانقاتم لافأىفرق حصل بين هذاو بين غبر ه من صبيان الكرفيار وهل

هو ببلد المال ان ذلك المعجل لا يقع مجزئا بناء على المذهب من منع نقل الزكاة اه وذلك لان المستحق آخر الحولهم فقراء بلد المال الموجودون فىذلك الوقت مع مااشترط فيهم وليس هذا ببلد المال وقتالوجوبوالقبضالسابق آنما يقععن وقتالوجوب ولاينافي ذلك مانقلهالاسنوىوغيره عن فتاوى الحناطي وأقروه من أنه اذا غاب المسكين عند الحول ولا يدرى حاله منحياته وموته وفقره وغناه فالظاهر استمرار فقره وحياته قال الاسنوى وذكر فىالبحر نحوه فقال لوشككناهل مات القابض قبل الحول أو بعده أجزأ في أقرب الوجهين ووجه عدم المنافاة أن كلام شارح الوسيط محمول على من علم عدم استحقاقه عند الوجوب لغيبته المتيقنة عن بلد المال وكلام الحناطي على غيبته عن موضع الصرف وقت الوجوب وجهل حاله من الغنى والفقر والغيبة عن ٰبلد المال وقت الوجوب فلم يدر هل كان حاضرا ثم أذ ذاك أو لا لان الاصل عدم غيبته في ذلك الوقت كما أن الاصل حياته وفقره الشرط الثاني ان يكون المالك أهلا للوجوب الى آخر الحول فان مات أو تلف المال او نقص عن النصاب أو باعه قبل آخر الحول أو عنده لم يكن زكاة و لا يحسب من زكاة الوارث ومتىوجدت الاصناف كلهم أوبعضهم واحتاجوا لردالباقي عليهم حرم على المالك والعامل المأذون له في الاخذ والتفرقة بخلاف الامام والعامل المأذون له في النقل أو الاخذ فقط نقل الزكاة عنهم الى بلد آخر وان كان فقراؤه أحوج والعبرة بموضع المال حال الوجوب وبموضع المؤدى عنه في زكاة الفطر لا المؤدى فيصرف العشر لمستحق بلد الارض التي حصل منها المعشر وزكاة النقدين والمواشى والتجارة الى مستحقى البلد الذى تم فيه حولهاواذا حال الحول وجب أداء الزكاةعلى الفور ان تمكن منه وذلك بحضور المال والمستحق أو الامام أو نائبه وعدم شغله بمهم ديني أو دنيوي فان أخر بلا عذر أثم وضمن ولو أخر لطلب الافضل فان وجد أهل السهمان وأخر ليدفع الى الامام أو لانتظار قريب أو أحوج جاز لكن لو تلف ضمن فلو تضرر الحاضرون بالجوع لم يجز له انتظار قريب ونحوه ولو تردد في استحقاقهم فله التأخير ولايجوزعندنا اخراج العروض والخبز بللايجوزالا اخراج النقدأوالتمروالحبوب في المعشرات (وسئل) نفع اللهبه عماآذا كانالمال عروضا للتجارة واستمر مدة لم يتغير عنه فهل فيه زكماة ولو تكرر بيعه بعروض واذا بيع بالنقد واستمر نقدا ثم اشترى به عروضا قبل أن يحول الحول علىالبال تلزمه زكاته ام لا وهل عند بيعالعروض بالنقد تحب عليه زكاة واحدة أو بعدة السنين وهل يلزم فيه الركماة عند البيع أو بعد أن يحول الحول على النقد و اذا كان المال غائبًا فيه زكَّاة في البلد التي هو فيها أو التي فيها آلمالك لسنة أو بعدة السنين وآذا كـان المال دينا في ذمة جماعة حكمه حكم الغائب أملا (فاجاب) بقوله اذا استمرت عروض التجارة في يده سنين لم تخرج عن ملكه أو تكرر بيعها بعروض أخرى لزمته الزكاة بعددتلك السنين والمعتبر في النصاب في مالالتجارة هو آخر الحول ان لم ينض وان ظهر فيه النقص عن النصاب قبل ذلك أو نض بعد الحول أو فيه وهو تام النصاب أو ناقصه ولم ينض بنقد يقوم به بل بنقد آخر أما اذا نض في الحول ناقصا عن النصاب بما يقوم به فلا يعتبر آخر الحولوان تم فيه النصاب بل يبتدىء الحول من وقت الشراء به للنقص الحسى اذا تقرر هذا فبيعه بالنقد المذكور في السؤال ان كان النقد الذي بيع به ناقصا عن النصاب بما يقوم به انقطع الحول الاول وابتدى. الحول من وقت الشراء به وان لم يكن النقد كذلك وجب عليه أن يزكي من ابتداء الحول الاول ولا نظر لهذا البيع سواءكان متكررا في السنةأم لا فان لم يشتر بالنقد شيئا وبقي عنده لا على نية التجارة فيه زكاه أزكاة النقود لا التجارات واذا ضل المال أوسرق أوغصب أو وقع في بحر فان قبضه بعد ذلك وجبت عليه الزكاة لجميع الاعوام الماضية والغائب انلم يقدرعليه فكالمغصوب فلا يلزمه

يقال لا يليق عحاسن الشريعة ان لا يصلي عليه وبجعل كغبرهؤ اذالم نحكم باسلام هذا الصي فما الفائدة في عرض الني صلى الله عليه وسلم الاسلام على غلام يهؤدي يخدمه وهلاالغلام يشمل البالغ أم لا وفي كلام بغضتهم ما ما لله على أنه لايكون الاغدر بالغ وما مرادالبخارى فى ترجمته باب اذاأسار الصي مل يصلى عليه وهل يعرض على الصي الإسلام بينوالنابيا ناشافيا (فاجاب) بانه لاتجوز الصلاة علية أذا ماتلانه محكوم بكفرة كغيره من صبيان الكفأر والغلام المذكور كان بالغا وترجمة الامام البخارى مفادها الاستفهام فقط (سئل) عن معنى قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها ماضرك لومت قيل الخ وقولها لو استقبلت من أمرى مااستدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وشلم الإنساؤه (فاجاب) بانمعنى الاولى انه صلى الله وعلية وسلم لايغسل عائشة لانهالم تمت قبله لان لوحرف امتناع لامتناع ومعنى الثانية أن ما ظهر لها حال قولها المذكور لوظهرلها حال غسله صلى الله عليــه وسلم ماغسله الانساؤه الصلحتين بقيامين سذا الفرض العظيم ولان جميع بيريه يحل لهن نظره حال حاله (سئل) عن شخص

زكاته الا ان قدر عليه فان قدر عليه وجب اخراج الزكاة عنه في الحال في بلد المال فان أخرجها في غيره مع وجود المستحقين ببلد المال لم يجز والدين ان كان ماشية أوغير لازم كمال الكتابة فلا زكاة فيه أونقدا أو عرضا فانكان حالاً وتيسر أخذه زكاه في الحال وان لم يقبضه وان تعــذر لاعسار أو مطل أو غيبة فكمغصوب ﴿ وسئل ﴾ فسح الله تعالى في مدته عمن عجل زكاته ثم عنـــد انتهــاء الحول لم يكن الفقير أو المالك أو ماله بالبلد التي عجل فيها فهل بجزئه اولا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله من المقرر انه لايجوز نقل الزكاة وحينئذ فلا يجزئه ما عجله في المسئلتين كما مشي علَّيه ان المقرى وغيره في الاولى وأقتضاه كلام الاذرعي في الثانية وما نقله الاسنوى عن الحناطي بما يُقتضي الاجزاء في الاولى لعله مبنى على جواز نقل الزكاة وفرق بعضهم بين الصورتين هو الى الوهم أقرب ﴿ وَسُئُلُ ﴾ فسح الله في مدته عن نحو زرع مشترك بين اثنين فاقتسما غلته بعد بدو صلاحه وتنقيته ثم أخذ أحدها نصابه فهل له التصرف في حصته أولا لتعلق الزكاة بالعين ﴿ فأجاب ﴾ بقوله أفتى بعضهم بان له التصرف لتصريحهم بصحة القسمة ولو بخرص الثمر على الشَجَر وشركة المستحقين لا تمنع صحتها وان قلنا تتعلق الزكاة بالعين وحينئذ فليس للساعي التسلط على المخرج وقولهم للساعي الاخذ من مال من شاء من الشريكين محله فيها قبل القسمة ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته بما صورته حكم أحد الشريكين عدلين يخرصان عليه ويضمنانه واجبه في التمر المشترك فهل يصح ويجوز له التصرف ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله الظاهرأ نه لا يجوزله التصرف بعد الحرص بشرطه الابعد القسمة سواء اذن شريكه أمَلا لتعلق الزكاة بعين حصة شريكه التي لم تخرص وهي غير متميزة عن حصته التي خرصت ﴿ وسئل ﴾ أعاد الله علينا من بركاته عمنأراد التصرف في ثمره ولاخارص من جهة الحاكم فهل له أن يحكم عدلًا أو عدلين ليخرصا عليه ويتصرف في الجميع ﴿ فأجاب ﴾ بقوله له ذلك لـكن لابد من خارصين لانه تقويم وانما يكني خارص من جهة الامآم لأنه نائبه وقوله وحده كاف في التقويم فكذلك نائب فاذاضمناه وقبلنفذتصرفه فىالكلوانحال بينه وبين الثمرة غاصبأو لميقبضه لاناشتراط القبض لصحة التصرف انما هو فيما بيد الغير ومضمون عليه بالعقد وهذا ليسكذلك ﴿وسئل ﴾ رضى الله عنه عن شخص وقف تخيلا على من يؤذن بمسجد كذا فهل على المؤذن زكاة ﴿ فَاجَابُ ﴾ بقوله الاوجه انه لازكاة عليه كالموقوفعلي جهة عامة وقول بعضهم ان أذن مدة يستحق بها الغلة وبدا الصلاح فيملكه وجبت عليه الزكاة والا فلا لانه غير مالك عند الصلاح ولا متعين للاستحقاق فيه نظر ﴿ وَسَالَ ﴾ رضى الله عنه بما صورته أودع نصاب نقد أو وكله بحفظ ما يحصل من غلته فحصل منها نصَّاب وَلَمْ يَنْصُ الْمَالُكُ عَلَى اخْرَاجِهُ لَلزِّكَاةُ فَهُلَ لَهُ اخْرَاجِهَا ﴿ فَاجَابَ ﴾ بقوله انما بجوز ذلك للامام او نائبه لانه حق وجب على المالك وقد عجز عن القيام به وَلا يلتفتُ لاحتمال موتَّه أو بيعه النصاب قبلالحول أونحو ذلك لان الاصل بقاء المال على ملكه وبقاء حياته وعدم اخراج المالك من غيره ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه هل للحاكم اخراج الزكاة عن الغائبين ﴿ فاجاب ﴾ بقوله ليس له ذاك لاحتمال عدم تمكنهم من الاداء أو بيعهم للمال أو نحو ذلك ﴿ وسئلُ ﴾ نفع الله به عمن باع بعض المال الزكوى فهو كبيع كله فيطل البيع في قدر الزكاة أم لا ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقوله الذي في أصل الروضة انه ان لم يبق قدر الزكاة فكما لو باع الجميع وانأبقاه امَابنية صرفه اليها أو بغيرها فان فرعنا على قول الشركة ففي صحة البيع وجهان قال آن الصباغ أقيسهما البطلان اي في قدر حصة الزكاة وها مبنيان على كيفية ثبوت الشركة وفيها وجهان أحدها أن الركاة شائعة في الجميع متعلقة بكل واحدة من الشياه بالقسط والثانى ان محل الاستحقاق قدر الواجب ويتعين بالآخراج اله ومقتضى كلامهما اعتماد كلام ابن الصباغ المبنى على الوجه الاول فيكون هو المعتمد

يمكث نهاره بموضع يصلي على كلجنازة حضرت لذلك فهل يكون محصلا للقداط الذىعينه صلى الله علية وسلم لمن صلى عليها وشيع بقدره أم يكون أقل منه لكونه مأكثا املاواذا قصد بمكثه بالموضع المذكور تحصيلأجركل صلاة محيث لوشيعجنازة فاتته جنائز هل یکون

الموضع المعين للصلاة عليها محصلا لقداط من صلى وشيع بقدره عملا مآنواه املآوهل يتعدد ألقىراط للمصلي المشيع بتعدد الجنائز معية وترتيباأملا وما الحكمة في تمثيله صلى الله عليه وسلم بجبل أحد دون غيره من الجبال (فاجاب) مان القيراط الحاصل لمنصلى عليها على الوجه المذكور اقل من القر اطالحاصل لمن شهدها من مكانها حتى صلى عليها بل قال بعض المتأخرين ألقراط الحاصل ليسقلي الصلاة فقط بلهو مشروط بشهودها من مكمانها حتى يصلى عليها ويتعددالقيراط بتعددالجنائز وانانحدت الصلاة عليها لانالشارع ربطالقراطبو صفوهو حاصلفكلميت فلافرق بين ان بحصل دفعـــة او دفعات وآلحكمة في تمثيله عَلَيْتُهُ بِحِبل أحد دون وغدره من الجال كره وعظمه وكون المخاطبين يعرفونه

وهو كذلك خلافًا لمن توهم أن المعتمد الثاني وأطال فيه بما لايجدي ورتب عليه مالا وجه له عند من تأمله التأمل الصادق وكلام الرافعي كالصريح في اعتماد كلام ان الصباغ وما تفرع عليــه وكذا كلام السبكي اذا علم ذلك فيبطل البيع بنسبة قسط الزكاة في كل شأة و لا يؤثر في ذلك ابقاؤ وقدر الزكاة في يده جريا على قاعدة الشركة الحقيقية فهو كما لو باع عبدا مشتركا وكذا يقال في المعشرات بلأولى لان نسبة العشر تقتضي الاشاعة اتفافا ولا فرق بين ان يعزل نصيب الفقراء ويبيع الباقي أولا كما صرح به ابن الرفعة وعلله بأن قدر الزكاة انما يتعين بالدفع لا بالعزل وخص الخلاف بما إذا لم يقل بعتك تسعَّة أعشار هذه الثمرة مشاعاً والاصح قطعاً ويجرى ذلك فما لو تصرف المالك قبــلُ الخرص في مقدار معين غير شائع من الثمار سواء بتي في يده قدر الزكاة الهلا فيبطل ايضا وقول ابن الرفعة وهل يجوز في تسعة أعشاره وهوماعدا قدر الزكاة المذهب نعم محمول علىالصورة السابقة التي خصصبها محل الخلاف و الاتناقض كلامه ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به هل ٰيحرم التصرف فىالتمر والعنب قبل الخرص في الجميع أو فيما عدا قدر الزكاّة ﴿ فَاجابَ ﴾ بقوله المعتمد الاول وان توهم بعضهم خلافه اذ الشركة شآئعة في كُل جزء منه فكيف يحل له التصرف فيالبعض ولهم فيه حصة ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به بما لفظه أى طريق للورع فيمن اشترى نصابا زكويا بمن لا فزكى ﴿ فَاجَابُ ﴾ بقوله طريقه أن يستأذنه في اخراجها عنه من المبيع ويتبرع بمقابله فان تعذَّر فالسَّاعي فان تعــذر فالقاضي بناء على شمول توليته للنظر في الزكاة وهو مانقله الشيخان عن الهروي هـذا أن لم يعلم موت المالك والا استقل بالاخراج اذ للاجنى أداء زكاة الميت بغير اذن الوارث لكن بأدائه يتبين الملك في قدر الزكاة أن تحقق أن البائع لم نخرجها للورثة فيجب تسليمه اليـه ﴿ وســثلُ ﴾ رضى الله عنه عمن اشترى نصابا زكوياً ثم تحقق ان البائع لم مخرج زكاته فهل له الاستقلال بتمييز قدر الزكاة في المثلى وصرفه على المستحقين ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقولة الذَّى يظهر انه لا يجوز له ذلك لان للمالك أن يخرج من غير هذا النصاب نعم ان تعذرت مراجعة البائع جاز له الاستقلال بذلك أخذا مما في المجموع من انه لواجتمع حلال له بحرام جاز له الاستقلال بتمييز قدر نصيبه لكن لابجوز له صرفه للستحقين الا باذن الساعي فان تعذر فالقاضي ثم رأيت بعضهم قال ومن اشترى طعاماً لم يزكه البائع لم بجز له أكل شيء منه قبل تأدية زكاته ثم ظاهر كلام الاصحاب بل صريحه أن ولايةٌ صرفها بأقيَّة للبائع وليس للمشترى الاستقلال بها وفي المهات في الشرط الخامس من شروط البيع عن الماوردي والروياني ما يوهم استقلاله بذلك والظاهر مع التمكن من البائع أو الساعي خلافه ثم نقل عن بعضهم أن المخلُّص للمشترى من هذه العهدة تفريعا على بقاء تعلق الزكاة جريان القسمة بينه وبين البائع في قدر الزكاة اذ البطلان خاص به فيسلمه للبائع أو الساعي وله ان يستأذن البائع في اخراجه فأن لرب المال أن يوكله في اخراج الزكاة عنه اما من ماله أو من مال الموكل كما صرح به الشيخان اله ﴿ وسئل ﴾ نقع الله به عمن باع النصاب وقلنا بالراجح وهو بطلان البيع في قدر الزكاة فقط فاذا رد المشترى على البائع قدر الزكاة فهل ينقطع تسلط الساعي على ما بقي في يده أو لا ﴿ فأجاب ﴾ بقوله الذي يظهر انه أن منز ذلك باذن البائع لم يكن للساعي مطَّالبته لآن للبالك أن يُعين قدر ألزكاة من النصاب في واحدة وليس للساعي طلَّب غيرها ولاشك انتميزه أو تميز المشترى باذنه عثابة تعيينه فبه ينحصر حقالساعي فما عينه فليس لهمطالبة المشترى بشيء وان منزه بغير اذن البائع فالتمييز فاسد فلاينقطع به تعلق حق الساعي وانقبضه البائع اذ رضاه به بعد وقوعه فاسدا لايقلبه صحيحا ولاينافي ذلك مايحته السبكي من انه لو أجرأرضه لآخر فررعها فالزكاة على الزارع فأذا أخذ المؤجر أجرته من المغل قبل اخراج ركاته فكما لوابتاعها منه

﴿ كتاب الزكاة ﴾ ﴿ مَابِ زِكَاةِ الحيوانِ ﴾ (سَتُل) عن قولهم والخيأر فى الشاتين و الدر أهم لدا فعها وقولهم وعلى العامل العمل بالمصلحة للستحقين في دفعه الجران وأخذه هل بينهم تنأف لان رعابة المصلحة ينافيها تخيير المالك أو مرادهمرعايتها اذاخره المالك فأجاب) يأنه لا تنافي بينها لان وجوب رعابة المصلحة عليه محله اذا كان دافعا للجر انأو آخذاله وخده المالك في الاخذ (سئلُ ) عن المتولد بين زكويين كابل وبقر هل تجب فيه الزكاة أولا فان قلتم نوجوبها فيه فهل يلحق باخفها في النصاب أو بأ تقلمها ( فأجاب ) بأنه "بجب الزكاه فيه ويلحق بأخفها في النصاب كما صرحوا به (سئل) عما استنداليه من قال بوجوب الزكاة في المعلوفة أيضا الذي لايتم استدلال أئمة الشافعية على نفى وجوب زكاتها بمفهوم حديث السأئمة الابدفعهوهوأن المقررفي الاصول أن القيد اذا خرج مخرج الغالب لامفهوم له والتقييد بالسائمة في الحديث خرج مخرح الغالب فلا مفهوم له (فأجاب) ما نه قد ثبت في الاحاديث الصحيحة تقسدو جو بزكاة الماشية بكونهاسا ثمة ومفهومه عدم

فللفقراء مطالبته مها مما قبضه لما سبق من أن للساعي نزعها من يد المشترى على كل قول قال وهذه المسئلة يجب اشهارها فان كشيراً بمن يؤجر الاراضي يستولى على جميع المغل في أجرته أو على أكثره محيث يغلب على الظن أن الزارع لا يخرج شيئًا فلا يحل له ما قبضه بل يجب أن يخرج منه قدر الزكاة وما بقى من الاجرة ان أيسر الزارع طولب والا بقى فى ذمته وطريق براءة الذمة أن يستأذنالزارع فىالاخراج أويعلم الامام ليأخذها فان تعذر ذلك فالذى ينبغى أنبجب عليه ايصالها للستحقين اله وقوله فللفقراء مطالبته ما أي بقدر نسبتها فيطالب بعشر ما بيده لبطلان التصرف فيه وأماأخذ جميع الزكاة مماييدهالتي أوهمته عبارته فمحمول علىمالو استغرقتالاجرة الزرعجميعه والالم يتأت على قول الشركة الاصح وقوله لما سبق الخ يشمل مالوكان المبيعكل النصاب او بعضه وان أبقىقدر الزكاة وهوظاهر أما في الاولى فواضح واما في الثانية فلبطلان التصرف في قدر الوكاة وان ابقى بيده قدرها ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته عمن باع النصاب قبل الحول فتم في زمن الخيار وهو في ملكه أو مُلك المشترى أو موقوف فها حكمه ﴿ فَأْجَابِ ﴾ بقوله ان كَان الخيار للبائع فملك المبيع له فتجب زكاته فان تم البيع فهو كبيعه بعد الحُول وان كمان للمشترى فلا زكاة على آحد وكذا أن قلنا موقوف مالم ينفسخ العقد فالزكاة على البائع ولو لزم البيع فامتنع البائع من اخراج الزكاة الا من المبيع قال المـاوردي فانكان معسرًا لم يمكن أوموسراً فإن كان نصاب تجارة فهذا يجب أن تؤخذ ركاته من مال بائعه لتعلق حق المشترى بالعين والزكاة بالقيمة وما تعلق بالعين أقوى و ان كان مماتجب الركاة من عينه فانقلنا بالشركة أخذت من المبيع اه و فيه نظر والاوجه عندىأنه لافرق بين الموسر والمعسر لانه انراعي حقالمشتري فمراعاة حق المستحقين أولي ولانظر لتجدد وجوبالزكاة عليه بعد البيع لانأحدهماكان متمكنا منالفسخ عند وجوبها وتماذكره في مسئلة التجارة محتمل ﴿ وسئل ﴾ نفع آلله به هل تجب زكاة في الارض الخراجية وماهي وهل لو أخذالامام الخراج بنية الزُّكاة تسقط ﴿ فاجاب ﴾ بقوله تجب الزكاة في الارض الخراجية مع الخراج كما في البلاد التي أُخذناها من أيدي الكَفار أوأقرهم الامام عليها بخراج وكـذا التي أسلم أهلها عليها فهي ملكهم فاذا اكتراها شخص منهم وجب عليه العشر مع أجرتها ولا يقوم الخراج المأخوذ ظلما أو نحوه مقام العشر فاذا أخذه الامام بنية ذلك صح وانكان من غير الجنس اذ هو كاخذ القيمة بالاجتهاد وهو يسقط به العشر ﴿ وسئل ﴾ نفع آلله به بما لفظه أتلف أجنى النصاب بعد الوجوب فهل يأخذ المالك قدر قيمةقدر الزكاة ولدفعه للستحقين أويشتري باشاة ولدفعها ﴿ فاجاب ﴾ بقوله متتضى كلام الشيخين أنه لايجب شراء وأجب الزكاة من جنس المال الزكوى وتسليمه اليهم وهو ظاهر وان توهم بعضهم خلافه ثم رأيت ابن الرفعة قال ألا ترى أن من وجب عليه شاةمن ربعين فاتلف الاربعين لزمه شاة ولو أتلفها أجنى وجب للفقراء القيمة وهو نص فيها ذكرته ﴿ وَسَتُلَ ﴾ فسح الله في مدته بما صورته اذا قلنا تتعلق الزكاة تعلق شركة فهل تتعلق بما تحدث بعد الوجوب من لبن وصوف وغيرهما ﴿ فاجاب ﴾ بقوله مقتضى كلام ابن الرفعة والسبكي أنها لا تتعلق بذلك وعبارة الاول نقلا عن الاصحاب وان قلنا تجب في العين فملك الفقراء كلا ملك فان ثمرة الملك ثابتة لرب المال وملكهم غير مستقر بدليل أن لرب المال اسقاطه باخراج المال من غيره وعبارة الثانى فىشرج المنهاج ان القائلين بانها تتعلق تعلق شركة اعتذروا عن جواز الاخراج من موضع آخر وعن عدم الاستحقاق الفقراء لما يحدث من النتاج وينفصل من الصوف واللبن بعد الحول وقبل الاخراج بان هذه الشركة تثبت بغير رضا الشريكين وأيضا فانها غير مستقرة فاشبهت الغنيمة في انتفاء ملك الشريك بغير رضاه اله قيل وصرح بنحو ذلك الاذرعيوهذابمالاخلافيه

وجومها فى المعلوفة قال النووى وهذاالمفهوم الذي في التقسد بالسائمة حجة عندنا اهولا نسلمأن التقييد بالسائمة خرج مخرج الغالب اذ الغالب في المآشة كونها معلوفة عكس ما زعمه ذلك القائل ولئنسلمنا أنهخرج مخرج الغالب فانما يلغي ألقيد به اذا لم يظهر فرق بينهو ببن المسكوت عنه من جهــة المعنى فىحكمه وما نحن فيه ليسكذلك فانمفهوم القيد اعتضد بأمرن أحدهما البراءة الاصلمة فان الاصل عدم الوجوب فيهاثا نيهماأن علةوجوب الوكاة فى السائمة توفر مؤنتها برعيها في كلاً مباح وهذه منفية في المعلوفة ﴿ بِأَبِ مِن تَلْزُ مِهِ الرِّكَاةُ وَمَا تجب فيه ﴾

(سئل )عن سقوط الزكاة عن دىن معاملة له على مكاتبه اذفه تناقضما المعتمد فيه ( فاجاب) بأن المعتمد سقوطها لعدم لزوم الدىن المذكورلان الراجح سقوطه بتعجيز المكاتب نفسه (سئل) عمن ادخرمائة دينارمثلا ومضى على ذلك ثلاثون سنة مثلا فكيف بخرج منها قدر الزكاة بالحساب وهل لهقاعدة مطردة من غير البسط فىكل ما يقع على مثل هذه الصور (فأجاب) بانه بجب عليه عند تمام السنة الاولى ديناران

في المذهب بل صرح ابن مفلح بأنه محل وفاق بين الآئمة الاربعة ﴿ وسُتُلُ ﴾رضي الله عنه هل يجوز أكل الفريك أولا ﴿ فأجاب ﴾ بقوله نعم مالم يتحقق أنه من مال زكُوى فحينئذ لايجوزاً كله وان أطال كشر في الاستدَلال للجوازله واستدل بعضهم لذلك بما في الطيراني الصغير برجال الصحيح كانرسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتى بالباكورة وضعها على عينه مم قال اللهم كما أطعمتنا أوله فاطعمنا آخره نم يأمر بها للمولود من أهله وفي رواية قبلها ثم قال اللهم بارك لنا ويرد بأن هذه واقعة حال محتملة ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه بما لفظه تعدى المالك قبل الخرص فقطع الثمرة بعــد أن تعلقت بها الزكاة وكان بما بحيء منه تمر لو لم يقطعها وأراد الدفع للمستحقين بما قطعه فهل هو كقطعها للعطش أوكاتلافها ﴿ قَاجَابِ ﴾ رضى الله عنه بقوله الظاهركما قاله بعضهم الثاني فيخرج على ماقالوه في اتلافه الثمر فأذًا قلنا الواجب التمر انقطع تعلق الشركة في ذلك الرطب ويصح تصرف المآلك فيه وكذا ان قلنا الواجب قيمة الرطب وكذآ يقال في الفريك اذا تعدى المالك بقطعه ومقتضى كلام المجموع انهحيث تعدى المالك بالقطع من غير عطش ونحوه ضمن حصة المستحقين تمرا والا بأنَّ احتيج آلى القطع قبل أوان الجذاذ ولم يمكن تجفيفه ضمنها رطبا وان سبق خرص وتضمين ﴿ وسئل ﴾ أعاد الله علينا من بركاته عن أجنى أتلف الثمار بعد الخرص والتضمين فهل على المالك َ الزكاة ﴿ فاجاب ﴾ يقوله قال الدارميان حصلتاللبالك قيمة لزمته والا فلا بليطالب الغاصب فانكان بعد الخرص وقبل التضمين فلا ضمان عليه وطولب الغاصب وقبل الخرصكبعده من غير تضمين اذا كان بعد بدوالصلاح ﴿ وسئل ﴾ فسح الله تعالى في مدته هل الضبط في الخاتم الفضة بالمثقال كاوردبه الحديثأوبغيره ﴿ فَاجَابَ ﴾ بقُوله روى أبو داود أنه صلىالله عليه وسلم قال لرجلوجده لابس خاتم حديد مآلي أرى عليك حلية أهل النار فطرحه فتمال يارسول اللهمن أي شيء أتخذه فقال من ورق ولاتبلغه مثقالا لكن ضعفه النووى في شرحي المهذب ومسلم ومن ثم أبيح بلاكراهة لبس خاتم حديد ورصاصونحاس وكان الاولىالضبط بما لايعداسرافافىالعرفكما اقتضاه كلامهم وصرح به الخوارزمي وغيره في الخلخال ولايناني ذلكقول ابن الرفعة ينبغي نقص النحاتم عن مثقال للخبر المذكور ثم على اعتبار العرف لو اختلف أهله كأن تعارف أهل بلداوصنعة مثلاً وزناً و تعارف آخرون خلافه فهل يعتبر عرف كلفيحكم على اللابسبالحرمة ان تعارف اهل بلده أوصنعته كبره أولا لأن الاصل الاباحة حتى يتحققموجب الحرمةأويفرق احتمالات لمارها وقد يرجح أن الاعتبار بعرف أهل البلدة أو الصنعة التي هوبها وان لم يكن من أهلها ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عن شافعي قلد الحنفي في مسئلة في الزكاة وهي جواز اعطاء البضاعة عن النقد وجواز الاقتصارعلى صنف أوصنفين مع وجودالاصناف فهل يجوز لهذلك أم لاوفى أى كتاب هو ﴿ فاجاب ﴾ بقوله نعم يجوز لهذلك كما صرحوا به في المختصرات فضلاعن المطولات ﴿ وسئل ﴾ رضيًا لله عنه عن فقيه فىقريتين وهو واحدولهفى احدى القريتين مزارع وبساتين وهو مستغن عن الزكاة والعشر هل يجوزلهأخذ زكاة هاتين القريتين المذكورتين مع وجود من هو احقمنه ام لا ﴿ فاجاب ﴾ بانه حيثكان للـفقيه المذكور من غلة مزارعه وبساتينه ما يكفيه ويكفي عياله ألذىن تلزمه مؤنتهم حرم عليه اخذ شيء من الزكاة وان قل ويجب عليه ان يرد ما اخذه قبل ذلك آلي ملاكه وحيث لم يكن ثمما يكفيه ويكفى عياله المذكورين جاز له ان يأخذبقدر كفايته بشرطان لا يأخذ شيأمن حق بقية المستحقين الذين في بلد المال فان المالك يجب عليه ان يفرق زكانه على من في بلده منالستحقين فاذاكان فيها فقراء ومساكينوابناء سبيل وهم المسافرون واما العازمون على السفر وغارمونوهم الذين عليهمدينوليس فيها غير هؤلاء من بقية الاصناف المذكورين في الآية

ونصف دينار وعند تمام السنة الثانية تلزمهز كاة باقى المال ومكذا الى آخر السنين ﴿ باب زكاة النابت ﴾ (سَتُل)هل المعتمدماذكره فى تنقيح اللباب وتبعه المختصرفي التحريرفي باب زكاة النابت من اشتراط كون الزرع من زارع ليخرج مانبت بنفسه معتمد أم لاكما يقتضيه اطلاقهم وصرح به في المجموع (فأجاب) بأنه تجب الزكاة فيما نبت بنفسه فقد قال النووى في مجموعه قال اصحابنا وقوله بماينيته الآدميون ليس المراد به أن تقصد زراعته وانما المراد أن يكون منجنس ما يزرعونه حتى لوسقط الحب من يد مالكه عند حملالغلةأووقعت العصافس على السنابل فتناثر الحب ونبت وجبت الزكاة اذا بلغ نصاما بلا خلاف اتقق عليه الاصحاب وقد ذكره المصنف في ماب صدقة المواشى في مسائل الماشة المغصوبة (سئل) عمن عليهزكاة أرز شعير فضرب ذلك الواجب حتى صار أبيض فحصل منه نصف أصله مثلا ثمأخر جهعن الارزالشعس هُلُ يَجِزُ تُهُ أُو لَا ﴿ فَأَجَابُ ﴾ بانه لا يجزئه ماً أخرجه . عن وأجبه

( بابزكاة النقد ) (سئل)عن زنة الحاتم من الفضة للرجل وهل يجوز

لزمه أن يعطى كل صنف من هؤلاء الاربعة ربع زكاته ويفرق ربعه على كل صنف على كل ثلاثة منه فأكثر فانفضلمن زكانه عن حاجاتهم نقلهالى المستحقين بأقرب بلد اليه ﴿ وَسَمَّلُ ﴾ فسح الله في مدته عما اذا أخذ الامام مال انسان غصبا أو تعديا فنوى به الاخذمنالزكاةً فهل بحزَّتُهُ أُمْ لا ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقوله الـكلام في هذه المسئلة التي لانقل فيهامتوقفعلىأنقبض الامام الزكاة هلهو بمحض الولايةاذ لا يشترط توكيل المستحقين أوبحالة بينها وبين الوكالة وله نظرعلىالمستحقين دون نظر ولى اليتيم وفوق مرتبة الوكيل أشار اليه السبكي في شرح المنهاج وعليه فالظاهر في المسئلة المسؤل عنها التفصيل كاقاله بعض المتأخرين وهو أنه اذا لم يعلم الامام بما نواه لم بحزئه لانه فيهذه الحالة كآحاد الناس وانما اجزأ قبض الجائر لانه لاينعزل بجوره وعدم الدفع اليه يؤدى لفتنة واذا لم يؤد ما ائتمنه الشرع عليه أثم لعلمه بأنه لجهة الزكاة ولاكذلك هذه الصورة وعدم اشتراط علم المدفوع اليه بحبة الزكماة أنما هو اذاكان المستحق لبلوغ الحق محله وأما الامام فلابدف الاجزاء من علمه بحبة ماله عليه ولاية ثم بعد ذلك يسقط الحرج عن المالك وأما اذا لم يبين المالك الحال فهو مقصروانعلم بنيته احتملءدم الاجزاءأيضا لأنه فىالغصب كالا حادوفعل الجائرانمايصحان طابق الشرع ويحتمل الاجزاء وهو الظاهر اذ قصد الامام المذموم شرعا لايصلح أن يكون مانعامن الاجزا. ﴿ وَسَمُّلُ ﴾ نفع أنله به عن أخذ السلطان الجائر العشور المعبودة في هذا الزمن باسم الزكاة و نوى به المأخوذمنهاازكاة فهل يسقط عنه به الفرض أولا﴿ فأجاب ﴾ بقوله نعم يسقط بأخذه على الوجه المذكور فرض الزكاة عنالمأخوذمنه لان الامام الجآئر كالعادل فىالزكاة وغيرها ويقع لبعض التجار الذين ليسلهم كبيرتقوى ويغلب عليهم البخل والخزى أنهم يكثرون الاسئلة عمآ يأخذه منهم أعوان السلاطين من الكوس هل يقع عنهم من الزكاة اذا نووها فنجيبهم بما هو المعروف المقرر وبسط الكلام فيه بعض شراح الارشاد من أن ذلك لايحسب من زكواتهم لأن الامام لم يأخذه باسم الزكماة بل باسم الذب عنهم وعن أموالهم فهو وأعوانه يعتقدون أن ذلك حق له في أموال التجار يستحق أخذه قهرا عليهم ولو سمع هو أو بعض أعوانه عن بعضالتجار أنه يدفع لهم ذلك باسم الزكاة لما قبلوا منه ذلك وأخذوه قهراعليه على غيرهذاالوجه بل ربما أذوه وسبوه والدفع الامام أو نائبه العام انما يجزى. عن الزكاة حيث لم يمتنع الامام أو نائبه من أخذه على هذا الوجه أو يأخذه بقصد مغاير له فحينئذ لايمكن حسبان ما أخذه عن الزكاة وبقى مانعآخر منذلك وهو أن الدفع الى السلطان غير ممكن وآنما يقع الدفع لنائبه العام اوالخاص والدفع للنائب العام وهو الوزير الاعظم أو نحوه متعسر أيضا وانمآ الواقع والمتيسر الدفع الى النائب الحاص وهذا النائب الخاص لا يولونه على اخذ زكماة بوجه وانا يولونه على أخذ العشور ومرادهم بها الماكوس كماهو معلوم من أحوالهم وعباراتهم وعاداتهم فمن أراد الدفع اليهم باسم الزكاة لم يدفعها لامام ولالنائبه فيها فكيف تجزىء عنه فليتأمل ذلك ويشاع لهم فان بعض فسقة المتفقهة والتجار ربما حسبوا جميع ما يؤخذ منهممن المكوس من الزكوآت الواجبة عليهم وما درواانه يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم وتقول لهم ملائكة العذاب هذا ما كنزتم لانفسكم فذوقوا ماكنتم تكنزون أعاذنا الله من ذلك وأمثاله بمنه وكرمه ﴿ وسئل ﴾ أعاد الله علينا من بركماته بما لفظه قد تقرر أن الصلاة على الآل والصحابة رضوان الله عليهم تكره استقلالا ولا تكره تبعا فهل قول الانسان اللهم صل على سيدنا محمد وصل على أبي بكرمثلا من الشق الاول أومن الشق الثاني فيا الذي يظهر لـكم أو تفهمونه من كلام الأئمة في ذلك ﴿ فأجاب ﴾ بتوله ذكرت في كتابي في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ما يصرح بأن ذلك لا يُكره وأنه ليسمن

ذكر في شرحي البهجة والروض وضعفه في شرح أالهذب ومسلم وحسنه أن حجروماذكره اللقيني في فتاويه والاذرعيوغيره أغدوه معللا مدليله (فأجاب) بأنه لم يةمرض الاصحاب لمقدار الخاتم المباح اكتفاء بالعرف فالمرجع فىزنته اليه كما اقتضاّه کلامهم و صرح به الخوارزمي وغيره فما خرج عنه كان اسرافا كما قالوه في الخلخال للمرأة وانقال ابن الرفعة ينبغي أنينقص عن مثقال لخس أبى داود أنه مَيْنَالِيَّةٍ قال لرجل وجده لابس خاتم حديدمالي أرى عليك حلية هل النار فطرحه فقال بارسول الله من أى شيء أتخذه قالمن ورق ولا تتمه مثقالااه وهذاالخبر ضعفه في شرحي المهذب ومسلم وقال النسائي أنه منكر واستغربه الترمذي وانصححه اسحبان وحسه ان حجر وعلى تقدير الاحتجاج به فهو محمول على بيان الافضل ويجوز تعدده اتخاذا ولبسا أما اتخاذه فني المحرر وغيره بجوز آلتختم بالفضة للرجال وفي الروضة وأصلها ولو اتخذ الرجل خواتيم كثيرة ليلبس الواحد منها بعد الواحد جاز وأما لبسه فقد قال الاسنوى انهالصو اب فقد صرح به الدارمي في الاستذكار فقال

الاستقلال وذلك أنهم ألحقوا السلام على غائب بالصلاة في الكراهة فاستشكل ذلك بما في انتشهد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهذا سلام وقع استقلالا ولم يكره فأجبت بمنع أن هذا وقع استقلالا وانماوقع تبعا لانهم لايريدون بالاستقلال الاماوقع منفردا غير تابع لغيره بالكلية لانهم علمواكراهةذلك بأنه منشعار أهل البدعة وقد نهينا عن شعارهم والمعروف من شعارهم إنما هو الاستقلال بالمعنى المذكور نم لما نظرت في الجواب عما في هذا السؤال توقفت فيأن ذلك استقلال من حيث تمثيلهم للتبعية بقولهم اللهم صل على محمد وعلى آل فاقتضى ظاهر هذا التمثيل أنه متى كرر العامل خرج عن التبعية تمرأيت فى كلام الاصحاب مايصرح بالاولويمنع ذلك التوقف ومااقتضاه ظاهر ذلك التمثيل وهو أن الاصحاب عبروا بعبارتين أحداهما مفسرة للاخرى وهي أنهم كإعبروا بالاستقلال عبروا بالابتداء فقالوا تكره الصلاة عليهم ابتداءوعبارةالنووىفي مجموعهقال المصنف يستحب ان يقول اللهم صل على آل فلان و تابعه صاحب البيان وقال صاحب الحاوى ان قال اللهم صل عليهم فلا بأس وماقالاه خلاف المذهب وخلاف ما قطع به الاكثرون أنه تكره الصلاة على غير الأنبياء صلوات الله عليهم ابتدا. في هذا الموضع وغيره وقالالمتولى لاتجوزالصلاة علىغير الانبياء ابتداء ومقتضى عبارته التحريم والمشهور الكرَّاهة اه المقصَّود من عبارته وعبارة القَّاضي حسين في تعليقه لايجوز لاحد أن يصلي على احد غير الانبياء ابتداء وانها تجوز على التبعية انتهت فاستفدنا من ذلك أن من عبر من الاصحاب بالاستقلال أراد به الابتداء واستفدنا من عبارة الجموع أن الا كثرين إنها عبروا بالابتداء دون الاستقلال وحينئذ اتضح أنمافىالتشهد ليس من الاستقلالكما قدمته وان مافى السؤال كذلك فيكون غبر مكروه لانه لم يقع مبتدأ به وانها وقع بعد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولاعبرة باعادة العامل لانهمع ذلك يسمى تأبعا لما قبله سواءاً كان هناك عاطف كما في السؤال أم لاكاللهم صل على محمد اللهم صل على أنى بكر مثلاً وكصلى الله على محمد صلى الله علىأ لى بكر مثلا ووجهه مأقدمته من ان الابتداء بالصلاة على غير الانبياء هو من شعار المبتدعة الذي نهينا عنه فلم يكره غير الابتداء لانه ليس من شعارهم مع كونه وقع تابعا في اللفظ للصلاة على النبي لامستقلا بنفسه الله سبحانه و تعالى أعلم بالصواب ﴿ وَسُئُلُ ﴾ رضي الله عنه عمن أكرى مزرعًا لاحد على أن له شيئا معلوماً من الغلة كل سنة فهل يجبَ عليه إذا أخذ تلك الاجرةأن يؤدى زكاتها إذا بلغت نصاما أولا وإذا كانت الاجرة درها أو دينارا ماذا حكمها ﴿ فاجاب ﴾ بقوله لايلزمهز كاة الاجرة إذا كانت حبا إلا إذا كان للتجارة ووجدت فيه شروطها أو نقدًا إلا أن مضى عليه حول من حين ملكها وهي نصاب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه بما لفظه ذكر الشبيخ زكريا فى شرح الروض ماحاصله انه لولزمه بنتمخاص فلم يجدهاولاان لبنون فى ماله ولا بالثمن فانه مدفع قيمتها ونبه في المهمات على ان قضية ذلك ان الانتقال حينتذ إلى بنت اللبون غير واجب بل يجوز ان يعطى القيمة وعلى ان ذلك يجزى. في سائر اسنان الزكاة اه فهل هذا السكلام صحيح أم لا فانه كالصريح في انه لايحبالصعود والنزولوفي شرح المنهاج لابن شهبة مايخالف ذلك حيث قال في الكلام على قول المنهاج فان عدم بنت المخاض فابن لبون وقضية كلام المصنف انه لابجب الصعود والنزول وليسكذلك لكن رأيت بعد تسطير السؤال لبعض الائمة ما لفظه ينبغى ان يكون محل ما في المبهات إذا تعذر الصعود والنزول مع الجبران لتعين القيمة حينئذ طريقا الى براءة الذمة ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله ماقاله الاسنوى صحيح وتقييده المنقول عن بعض الاثمة غير صحيح كما صرحت بها فيشرح العباب في محلين وعبارته في اولها ولو فقد الواجب وبدله المذكور في ماله وفقده بالثمن بان لم يجده بالشراء دفع القيمة وانكان عنده بنت لبون أورجاحصول الواجب على

يكره للرجل لبس فوق خاتمين وقال الخوارزمي ان الرجلاذا لبسزوجا من خاتىم فى بدأو فردا فى كل بد أوزوجًا في يد وفردا في أخرى بجوزفان لبسفكل واحدةزوجاقالالصيدلانى في الفتاوي لابجوز اه والضابط فه أيضا أن لا يعد اسرافا وقال ان العاد الماعد الشيخان عما مر لانها تكابان في الحلى الذى لاتجب فيه زكاة أمااذا اتخذخواتيم ليلبس اثنين منهاأو أكثر دفعة فتجبفيها الزكاة لوجوبها فالحلى المكروم ﴿ بابزكاة التجارة ﴾ (سَئل) عما لو اشتري زند منعمر وسلعة في مصر بثمن فى ذمته ثم باعهاز يد بالشام بأكثرمن نصابثم اشترى بثمنها عروضائهم خليبين تلكالعروض وبنن عمرو المذكور لماله فى ذمته فوضع عمروالمذكوريدهعلى تلك العروض في مصر في حول زيد المذكور وأخذها عوضا عن الثمن المذكور من غير تقليب و تعويض شرعيين ثم باع بعضها في حولزيدالمذكور وباقيها بعده وقبص ثمنها وتصرف فيه لنفسه ورضى بذلك زيد المذكورولم يعلما قدر مابيعفىحولزيد المذكور ومآبيع بعده فهل تجب على زيد المذكور زكاة العروض

بعض

قربكما اقتضاهكلام الشيخين وغيرهما وذلك لضرورة الفقدالمعتبر عند الاداء لا غيركما يأتى وسيأتى لدلك مزيد في أول أحوال المائتين الآتية وان وجده أي الواجب أو بدله بالثمن فهل يطااب بتحصيل الواجب وهو بنت المخاض لانها الاصل فان دفع ابن لمون قبل منه أو بأحدهما مان مخس بينها وبين ابن اللبون لانه يخير فى الاخراج وجهان نقلهمآ الشيخان والمجموع عن المــاوردى ولم يرجحاهما ولا غيرهما منهما شيأ فبها علمت والذى يتجهترجيحه منهما الاول أخذا مما مر فىأنا اذا جعلنا الشاة في خمس من الابل اصلًا أجبرناءعلى أدائها فان أدى البعير قبل منه ثم وأيت بعضهم رجح التخيير والاذرعي قال يحتملأن يقال له أد زكاتك وواجب مالكاذ لوخير ربما دفعالادنى أو نص له على بنت المحاض ظن تعينها عليه فيتكلفها اهوبه يعلم أنه كان ينبغي للمصنف التعبير بنت المخاض لانه الذي يقول به الوجه الاول لابالو اجب لابه الذي محمه الاذرعي والحاصل أنه ان طولب بالواجب ونحوه فلا اشكال والا فهل ينص له على بنت المخاض او يخير وفيه مامر وعلى الوجهن له كما في الكفاية الصعود إلى فرض أعلى من الواجب وبدله ويأخذ الجيران ونظر فيه الزركشي بأنه لايجوز لمن بملكه ٧ ان لبون اخراجه عن بنت اللبون ويأخذ جبرانا ثم فرق بأنه هنا فاقد لكل منهما بخلافه مم انتهت وعبارته في ثانيهما ﴿ فَانَ لَمْ يُوجِدُ شَقْصَ لَقَلْتُهَ اخْدَمُنَّهُ النَّقَدُ للضرورة ﴾ هذا لا يلائم ما قدمه من أنه مخبر بن النقد والشَّقص ألا بنوع تعسف والمجموعوان عبر بنظير ذاك لكنه غاير الاسلوب كما يعلم بتأمل عبارته فالاولى أن يقول تعين النقد كما عبرت به فما مر ويحذف التعليل لما مر انه يجوز أخذ النقد ولو مع تيسر شراء الشقص وعالوه بأنه انما جاز دفعه مع كونه من غير جنس الواجب وتمكنه من شراً. جزئه لدفع ضرر المشاركةو لانه قد يعدل الى غير آلجنس للضرورة كفاقدشاة فىخمس من الابل وكفاقدبنت مخاص وابن لبون فانه يدفعالقيمة كمامر على ان الغرض جبران الواجب كدراهم الجبران واليه أشاروا بتعبيرهم بالجبر ونبه في المهمات على انَّ قضية ذلك ان الانتقال عند فقد بيت المخاض. إبن اللبون في خمسٌ وعُشرين الى بنت اللبونغيرُ واجب بل بجوز ان يعطى القيمة وعلىأنذلك بجرى في سائر اسنان الركاة اي معتى فقد الفرض في مالهولم بجده بالثمن جازاخراج قيمته وجازله الصعودوالنزول بالجبران وعدمه بشرطه وبمن اعتمد ذلك الزركشي وغيره وأخذوه من قضية اطلاق الشيخين اخراج القيمة في مسئلة فقد بنت المخاض وابن اللبون المذكورة وبذلك مع مامر عن الكفاية مع تتظير الزركشي فيه وجوابه يرد على من قال يحتمل ان محله حيث لم يمكنه الصعود ولا النزول بالجبران انتهت وبتأمل العبارتين لا سما ما في الاولى عن الكفاية وتنظير الزركشي مع جوابه عنه وما في الثانية من انه قد يعدل لغير الجنس للضرورة اتعنج لك صحة ما قالهالاسنوى وانة لاغبار عليه وانتقييده بعدم امكانالصعودوالنزول غير صحيح لمنابذته لما مرعن الكفايةوللمعني لانفقد الواجبخيره بينبذل القيمةوالصعود والنزول بشرطه وقد جريتعلى ذلك في شرح المنهاج أيضا وعبارته في شرح ﴿ فَأَنْ عَدَّم بِنْتَ الْمُحَاضُ فَأَبِّن لبون ﴾ ومرانه اذا لم يجدها ولا ابن لبون فرق قيمتها ومحله ان لم يكن بماله سن يجزى. وامكن الصعوداليهمع الجبرا نوالاوجبت عليه على ما يحثه شارح وأيده غيره بان ابن اللبون بدل وقد ألزموه تحصيله فكذاهنا اهوفيكل من البحث والتاييد نظر ظاهر اما البحث فلانه مخالف للمنقول في الكفاية وجرىعليه الاسنوى والزركشي وغيرهما انه مخيربين اخراج القيمةوالصعود بشرطه كما حررته فى شرح العباب ويجرى ذلك فى سائر اسنان الزكاة فاذا فقد الواجب خير الدافع بين اخراج قيمته أو الصعود والنزول بشرطهوأما التاييدفلوضوح الفرق بينالبدلوالاصل فكيف يقاس احدهما بالآخر حتى يقال اذا ألزم بتحصيل البدل فكيف يلزم بتحصيل اصل آخر انتهت

المذكورة أم زكاتها كلها أم لاز كاةعلىه أصلالاخذ عمروالعروض المذكورة وتصرفه فسها كاذكرو لأن الأصل براءة ذمة زيد المذكورفان قلتم بوجوب الزكاة فى الجميع فنى أى البلدين تخرج (فاجاب) بأنه بجب على زيد زكاة جميع عروض التجازة لبقاتهاعلى ملكه كالمغصوبة أذبيع عمر ولهاغير صحيح فهي في حكم المغصوبة وتخرج زكأتها في البلد التي هي فيه عندتمام حولها (سشل) عمالوحال الحول وقيمة عروض التجارة ثمانون دينارا فيأعبا محاياة قبل اخر اجالزكاة عازماً على واخراجها دينارتن فهل ألبيع بأطل سواءً أفرز قدر الزُّكاة أملاكا تفهمه عبارة المنهج وشرحه ( فأجاب) بأنه يبطل البيع فيها قيمته قدر الزكاء من المحاماة وان أفرز قدرها (سئل) عمن اشترى جلودا واشترى دىاغا مدبغها مهويبعما فحال عليه الحول والدياع بساوی نصاباً فهل تجب فيه الزكاة كال التجارة أملا وإذالمتكن الجلودملك بل يدبغها بالاجرة هل بجب عليه زكاتهاو هل من يصبغ بالاجرة كذلك أملا ( فأجاب مُ بأنه متيُ اشترى الدباغ ليدبغ به جلوده تم يبيعها لم يصرمال تجارة فلا تلزمه زكاته وان مضي عليه حول وأكثر

عبارة شرح المنهاج والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وَسَالَ ﴾ نفع الله بعلومه بما لفظه قال الآثمة فی زکاة النقدین لایجزی.اخراج مکسر عٰن صحیح ویجزّی. عکسه قاله بعض أثمتنا محل ذلك فیالنقد الحالص كما يحمل عليه الاطلاق أما المغشوش كالسود فيجزى. المكسر عن الصحيح وعكسه ولو راج أحدها فهل هو كذلك أم لا﴿ فأجاب ﴾ بقوله الذي يظهر كما جريت عليه في شرح العباب أن محل قولهم لايجزىءالمكسر عن الصَّحيح إذا نقصت قيمة المكسركما هو الغالب فان فرض استواؤهما اتجه الأجزاء ويؤيده جعل بعضهم عدم الاجزاء هنا معلوما من قولهم لايجزى. الادني عنالاعلى فأفهم هذا أنسببعدم اجزاء المكسر نقص قيمته لاغير وإذا تقرر ذلك اتضح فساد التقييد بالنقد الخالص وبيائه أن المكسر والصحيح إذاكانا مغشوشين اشترط أن يبلغ خالص المغشوش منهما نصابا يقينا وأن يخرج عنهما خالصا أو مغشوشا خالصه بقدر الواجب يقينا وحينتذ يكون متطوعا بالنحاس سواء في ذلك حالة الرواج وحالة عدمه وإذاكان هذا هو الواجب فلم تبق العلة في عدم اجزاء المكسرعن الصحيح الا ماذكرته من نقص قيمة المكسر فان نقصت لم يجز عن الصحيح سواء كمانا منشوشين أم خالصين أمأحدهما صحيحا والآخر خالصا وان لم ينقص أجزأ كذلك فلا مدخل للغش والخلوص فرذلك بوجه فتأمله ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عمن كمان له دين في ذمة انسان وحال عليه الحول وهو في بلد والغريم في بلدَ آخر هل يجب اخراجالز كاة في بلد الدائن أم المدين ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ بقوله العبرة في هذا ببلد المدين على الاوجه وقال بعضهم يتخير في اخراجها بأي محل شاء ويينت ما فيه في شرح المنهاج ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عمن عليه دين 'وأعطى من الزكاة من حصة الغارمين وأخرجه في غير الدينَ هل تبرأ دُمَّة المالك أم لا ﴿ فأجاب ﴾ بقوله ان اكتسب ما يفي بدينه لم يتعين عليه صرف ما أخذه فيه والا تعين كما حررته في شرح المنهاج هذا بالنسبة للآخذ وأماالمأخوذ منه فيبرأ بقبضالغارم وأنالم يصرفه فيدينه على احتمال فيه ذكرته ثم

﴿ بابزكاة الفطر ﴾ ﴿ وسئل ) رضى الله عنه عن قولهم في الفطرة انَّ الاب يقدم على آلام عكس النفقة و فرقوا هناك بأن الفطرة هُنَّا لَتَظُّهُمْرُ الْخُرَجِ وتشريفه وألاب أحق بهذا قالوا وهذا الفرق منقوض بتقديمهم الولد الصغير على الابون وهما أشرف منه فما يكون توجيه هذا الفرق ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ بقوله انى أجبت عنالاشكال المذكور في الشرح السابق ذكره وعبارته ثم أباه وان علاً ولو من قبل الام مم أمه كذلك عكس النفقة قالفي المجموع لانها للحاجة والام أحوج وأما الفطرة فللتطهير والشرف والاب أولى بهذا فانه منسوب اليه ويشرف بشرفه ومرادهم بأنها كالنفقة في أصل الترتيب لا كيفيته اله وأبطل الاسنوى هذا الفرق بالولد الصغير فانه يقدم هنا على الابوتن وها أشرف منه فدل على اعتبارهم الحاجة في البابين اه وبرد بأنا لا نعتبر الشرف مرجحًا الامَّع الاستواء في السبب الموجبكا في الاب والام اذ هو فيهما الولادة وهما مستويان فيها مخلاف الصغير فانه غير مستو معهما في ذلك بل هو مقدم عليها لانه احوج فلا نظر الى الشرف وعدمه حيننذ فجزمالاسعادوغده بماقاله الاسنوى فيه نظر ثم رأيت الشارح اى الجوجرى رد عليه بنحو ما ذكرته انتهت عبَّارة الشرح المذكور وهي صريحة في الجواب عماذكر في السؤال نعم قد يردعلي فرق المجموع مامر من أن آلاب للام مقدم على الام مع أنه ليس منسوبا اليه ولا يشرف "بشرفه كما يعلم من كلامهم في مواضع الا إن يجاب بان الأب للام اتحدت جهتهما وكل جهة اتحدت ذكورها أشرف من أنائها فأبو الام اشرف منها فقدم عليها فمطلق الشرف هنا هو الذي عليه المدار وقول المجموع فانه منسوب اليه ويشرف بشرفة خاص بالاب حقيقة ففي فرقة قصور عن افادة وجه تقدم أبي الام

وإن اشتراه ليدبغ له للناس بالعوضصار مال تجارة فتلزمه زكاته بعد مضي حوله وهكذا حكم من اشترى صباغا ليصبغ يەلهم(سئل) عمالووجبت الزكاة في دين حال تعسر أخذه ومضى عليه سنون ممأبرأهصاحب الدنمنه فهل تسقط عنهزكاته كالو تلف المغصوب قبل التمكن فان قلتم لاتسقط فما الفرق (ٰ فأجاب ) بأنه لايصح أبراوه من قدر الزكاة لأن المستحقين شركاؤه فالزكاة لازمة له لم تسقط فيقبض ذلك القدر ويصرفة لمستحقه (سئل)عمالو أفرز المالك قُدر الزكاة من ماله و نوى أبهزكاة فأخذها كافرأو صى ودفعها لمستحقها أو أخذها المستحق بنفسه ثم علم المالك بذلك أولم يعلم فهل سرأ ذمته من الزكاة وهل عملكها المستحق بذلك فانقلتملا ولا فلاى شىء ( فأجاب ) بأنه تدرأ ذمة المالك من الزكاة لوجود النةمن المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وبملكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه اخراجها ( سئل ) عمالو أفرزقدرالزكاة ونوىانه زكاة هل يتعين لها سواء كانت زكاة نقد أم تجارة أم فطرة أم غيرها ويمتنع عليه أن يصرفه في غبرها قبل أن يقبضه المستحق أم لايتعين لها إلا بقبض فارن المستحق

عليها مع كونها أقرب منه وأحوج وقد علمت وجه تقديمه مماقررتهواللهسبحانهوتعالىأعلمبالصواب ﴿ وَسَنَّلَ ﴾ فسحالته في مدته في نيَّة زكاة الفطر هل يكفَّى فيها أن يقتصر على نويت هذه أفطرتي أو فطَرة من تلزِ منى فطرته مثلاً فقط من غير أن يضيفها إلى فرضية أو وجوب أم لا ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بقو له الذي يتجه أخذاً من كلامهم إجزاء نية هذه فطرتى لانها لا تحتمل غير الواجب آلخاص فهي أولى بالاجزاء منهذه زكانى لان هذه إذا أجزأت مع شمولها لزكاة المالوالبدن فأولى أن يجزى هذه فطرتى لانهالاتشمل غير المخرج عن البدن عند انقضاء رمضان إذ هيموضوعة لذلك شرعافلا ابهام فيها بوجه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به هل يجب فطرة العبد الموة وف ﴿ فأجابُ ﴾ بقوله لاتجب وانوقف على معينُ لانه غير مالك له ﴿وَسَمُّل ﴾ نفع الله به قالوا في كاة الفطرَ يقدم أباه ثمأمهوعكسوا فىالنفقات وفرقفىالجموع بأن النفقة إنما وجبت للحاجة والام أحوج والفطرة إنما وجبت للتطبير والشرفوالاب أولى بذلك لانبشرفه يشرف الابن ونقضه الاسنوى بتقديم الابن الصغىرعلى الآب فهل يمكن الجواب عنه اولا ﴿ فأجاب ﴾ بقوله يمكن ان يقال في الجواب عنه أنما نظروا لذلك بين الابوالامدون الان الصغير والاب لأن كلا من الاولين مع عجزه محتاج الى التطهير لكن احتياجالاب اليهأشدلماذكرفي السؤال فقدم على الام وأما الولد الصغير فلم يشارك الاب في الاحتياج للتطهير الذي هومن جنس ما عتاج اليه الاب بل شاركه في العجز فقط ولكنه محتاح اليه أكثر فقدم على الاب لذلك كما يُدِّل له تعليلَ الاصحاب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن رجلين بينهما طعام مشترك وهو ثمانية امداًدَ أواً كَثَرَ يَجزىء في الفطرة فَنُوياه فطرة وفرقاه من غير أن يفرزكل منهما ما يخصه هل يجزئهما ذلك فىالفطرة او لا ﴿ فأجاب ﴾ بقوله نعم يجزئهما ذلك كما يصرح، له كلامهم في زكاة المال والفطرة في فروع منها مالوكاًن لثلاثة ثلاثة أعبد وفي قسمة الزكوات في جمع جماعة لفطرتهم وقسمتها على المستحقين وفى الكفارة فيما لودفع الستين صاعا مشاعا الىستين مسكينا وقال ملكتكم هذا وأطلق أو قال بالسوية فقبلوه ونَّى الاضحية فيما لو اشترك السبعة في بدنة أو بقرة فان قلت صرحوا بأنه لا يجوز اشتراك اثنين في شاتين ليقع عن كل نصفها قلت ذاك انما خرج عما نحن فيه لمعنى هو ان القصد من التضحية فداء النفس والشارع في الشاة لم يجعلالفداء الاكاملا فلوجازت الشركة فيهاكما ذكر لم يقع عن كل الانصف من كل فلم تقع عنه شاة كاملة ولا اراقة دم مستقل فامتنع لمخالفته للمقصود من التضحية بالشاة بخلاف التضحية بالبدنة او البقرة فان الشارع جعل كل سبعقائها مقامشاةمستقلة وهو لا يكون الامشاعا فان قلت الاشاعة ضرورية هنا اذ لايمكن خلافها كَاتَهْرِر فلذا جازت بخلافها في مسئلة الزكاة فالها ليست ضرورية قلت لانسلم انها ضرورية كيف وقصر الجوازعلى التضحية بالبدنة أو البقرة عن واحد فقط لامحذور فيه ولا نوع مشقة على انه لامشقة مع تجويز الاقتصار على الشاة فعلمنا أن الملحظ ليس هو ضرورةالاشاعة بل عدم محذور في الاشاعة واذا لميكن فيها محذور هنا فكذا فيمسئلة السؤال ﴿ باب صدقة التطوع ﴾

(وسئل) نفع الله بعلومه عمن تصدَّق على سائل ملح فى سؤاله مع انه لو ترك الحاحه لماأعطاه وكان يرجو خلاصه منه ونوى عند التصدق وجه الله تعالى هل يكون له ثواب أو لا ولو تصدق على فقير لفقره أو لقصده اياه دون غيره من غير احضار نية وجه الله تعالى هل يكون له فى ذلك أجر أو لا فأجاب بقوله الذى حررته فى حاشيتى على مناسك النووى رحمه الله الكبرى عند الكلام على قول الشافعى رضى الله عنه وأصحابه رحمهم الله كانقله النووى رحمه الله فى مجموعه لوحج بنية الحج والتجارة كان له ثواب دون ثواب التخلى عن التجارة ان الذى دل عليه قوله تعالى فمن يعمل

قلنم لافها الفرق بينه وبين الشاة المعينة للتضحية (فاجاب) ما نه لا يتعين ذلك القدر المفرز للزكاة سواء أكانت زكاة مال أم مدن الا بقبض المستحقله والفرق بين مسئلتنا وبين الشاة المعينة للتضخية أن المستحقين للزكاة شركاء للمالك بقدرها فلاتنقطع شركتهم الابقبض معتبر (سئل) هل تحرم الصدقات على الانبياء غير نبينا أملا وهل يصح الاستدلأل على جوازها بقول اخوة تؤسف وتصدق علناأو لا (فاجاب) مانهاتحرمعليهم أيضا كا ذهب اليه سعيد انجبروالسدى والحسن البصرى وغبرهم ورجحه جماعة منهم الزمخشري والقرطى لتشريفهم ولقوله صلىاللهعليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أوساخ الناس اه ولانها تنيء عن ذل الآخذوعز المأخوذ منه ومعنى قوله تعالى و تصدق علينا اى بر د أخينا إلىأبيه أوبالمسامحة وقبول المزجاة وقيل يالزيادة على حقنا قاله سفيان بن عينة وقالى مجاهد ولمتحرم الصدقة الاعلى نبيناقالان عطية وهذا ضعيف يرده قوله صلى الله عليه وسلم انا معاشر الانبياء لاتحالنا الصدقة قالت فرقة كانت الصدقة محرمة عليهم ولكن

قالوه استعطافا منهم في

اجتماع نية الطهر ونحو التبرد من أن كل منعملطاعة وشرك معها مباحا لم يكنذلك التشريك محبطا لثوابها منأصله بلله ثواب بقدر قصده الطاعة لكنه دون ثواب من لم يشرك وقوله صلى الله عليه وسلم عنالته تعالى منعمل عملا أشرك فيه غمري فانا منه برى. هوللذي أشرك بحمل ليوافق الآية على من راءى بعمله والرياء محبط للعمل اجماعاً لانه فعل مفسق لصاحبه يخرج العمّل عن كونه طاعّة وقرية من أصله لمنافاته لها من كل وجه فلم يمكن مجامعة الثواب له وأما ضم قصد مباح إلى العمل فهو لاينافيه فأثيب على قصده الطاعة بقدر قصده وان ضعف لان قِصده اياها قربة ولم ينضم اليها مايقتضي اسقاطها فلم يحرم ثوابها اذا تقرر ذلك فمتى قصد المتصدق باعطائه الفقير وجه الله ومنعه منالالحاح المضر للناس فهذا لاشك فيئوابه أتم الثواب وأكمله لانه قصد طاعتين وصول بر اليه ومنعهمن معصية الابذاء اوالاضرار وان قصد مع الاول منعه من الالحاح المضرله يخصوصه كما ذكره السائل فكذلك لان ذلك لاينافي القربة والصدقة لكن ثوامه دون ثواب الاول لان العوض فيالاول تعود منفعته علىالغير وفي الثاني على النفس فريما يقصد حظها والظاهر إثابته أيضا في المسئلة الاخبرة لان الشرط عدم الصارف لانية القربة كما دل عليه قول السبكي والزركشي وغبرهما أخذا من كلام النووى رحمه الله وغيره فيحد الاصحاب الصدقة بانها تمليك محتاج على وجه القربة لانعتبر الحاجة قيدا بل كونها لمحتاج هو أظهر أنواعها الغالب منه فلا مفهوم له قالوا وتمليك المحتاج لامع استحضار الثواب صدقة أيضا فالشرط إما الحاجة أوقصد الثواب وتمليك الغني لابقصد القربة والثواب إماهية أو هدية ﴿ كتاب الصوم ﴾

﴿ وَسَتُلَ ﴾ رضى الله عنه قال في طهارة القلوب لعلامَ الغيوب شهر رجب شهر الحرث فاتجروا رُحمكم الله في رجب فانه موسم التجارة وأعمروا أوقاتكم فيه فهو أوان العارة روى انه من صام من رجب سبعة أيام أغلقت عنه أبواب جهنم ومن صام منه عشرة أيام لم يسأل الله شيأ الا أعطاه وان في الجنة قصرًا الدنيا فيه كمفحص القطاة لا يدخله الاصوام رجب وقال وهب بن منبه جميع أنهار الجنة تزور زمزم في رجب تعظما لهذا الشهر قال وقرأت في بعض كتب إلله تعمالي من استففرالله تعالى فى رجب الغداة والعشى يرفع يديه ويقول اللهم اغفر لى وارحمني وتب على سبعين مرة لم تمس النار جلده أبدا ثم قال بعد ذلك بأوراق كثيرة وفىالحديث من فاته ورده فصلاه قبل الظهر فكأنما صلاه في وقته اه وقد ورد علينا جوابكم الشريف في هذه المسئلة وهو جواب شاف وقد حصل به النفع لى ولمن سمعه لكن الفقيه الذي ذكرت لكم في السؤال ينهي الناس عنصومه ويقول احاديث صوم رجب موضوعة وقد قال النووى الحديث الموضوع لا يعمل به وقد اتفق الحفاظ على أنه موضوع اله فالمسؤل منكم زجر هذا التاهي حتى يترك النهي ويفتى بالحقواذكروا لنا مايحضركم منكلام الاثمة أثابكمالله الجنة ﴿ فَاجَابٍ ﴾ رضىالله عنه بأنى قدمت لكم في ذلك ما فيه كفاية وأما استمرار هذا الفقيه على نهى الناس عن صوم رجب فهو جهل منه وجزافعلىهذه الشريعة المطهرة فان لم يرجع عنذلك والاوجبعلىحكام الشريعة المطهرة زجره وتعزيره التعزير البليغ المانع له ولامثاله من المجازفة في دين الله تعالى وكأن هذا الجاهل يغتر بماروى منأنجهم تسعر من الحول إلىالحول لصوام رجب ومادرى هذا الجاهل المغرور انهذا حديث باطل كذب لا تحل روايته كما ذكره الشيخ ابو عمر وبن الصلاح و ناهيك به حفظا للسنة وجلالة فىالعلوم ويوافقه افتاء العز ىن عبد السلام فأنه سئل عما نقل عن بعض المحدثين من منع صوم رجب وتعظيم حرمته وهل يصح نذر صوم جميعه فقال فيجوابه نذرصومه صحيح لازم يتقرب الى

الله تعالى ممثله والذي نهى عن صومه جاهل بمأخذ أحكام الشرع وكيف يكون منهيا عنــه مع أن العلماء الذين دونوا الشريعة لم يذكر أحد منهم اندراجه فيما يكره صومه بل يكون صومه قرية إلى الله تعالى لما جا. في الاحاديث الصحيحة من الترغيب في الصوم مثل قوله صلى الله عليه وسلم يقول الله كل عمل ان آدم له الاالصوم وقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب عندالله من ريح المسك وقوله أن أفضل الصام صام أخي داودكان يصوم يوما ويفطر يوما وكانداود يصوم من غير تقييد بما عدا رجب من الشهور ومن عظم رجب بحمة غير ماكانت ألجاهلية يعظمونه به فليس مقتديا بهم وليس كل ما فعلوه منهيا عنفعله الا اذا نهت الشريعة عنه أو دلت القواعد على تركه ولايترك الحق لكون اهل الباطل فعلوه والذي ينهي عن صومه جاهل معروف بالجهل ولا يحل لمسلم ان يقلده في دينه اذ لايجوز التقليد الالمن اشتهر بالمعرفة باحكام الله تعالى وبمأخذها والذي يضاف اليه ذلك بعيـد عن معرفة دن الله تعالى فلا يقلد فيـه ومن قلده غر بدينه اه جوابه فتأمل كلام هذا الامام تجده مطابقا لهذا الجاهل الذى ينهى أهل ناحيتكم عنصوم رجبومنطبقا عليه على أن هذا أحقر من أن يذكر فلا يقصد بمثل كلام ابن عبد السلام لانه انما عنى بذلك بعض المنسوبين إلى العلم بمن زل قلمه وطغى فهمه فقصد هو وان الصلاح الرد عليـه وأشار إلى انه يكني في فضل صوم رجب ما ورد من الاحاديث الدالة على فضل مطلق الصوم وخصوصه في الأشهر الحرم أي كحديث أبي داود وابن ماجه وغيرهما عن الباهلي أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت مارسول الله أنا الرجل الذي أتيتك عام الاول قال فإلى أرى جسمك ناحلا قال بارسول الله ما أكلت طعاما بالنبار ما أكلته الا بالليل قال من أمرك أن تعذب نفسك قلت يارسول أنه انى أقوى قال صم شهر الصبر وثلاثة أيام بعده وصم الاشهر الحرم وفى رواية صم شهرالصبر وبوما من كل شهر قال زدنى فان لى قوة قال صم يومين قال زدنى فان لى قوة قال صم ثلاثة ايام بعده وضم منالحرم واترك صم من الحرم واترك وقالبأصبعه الثلاث يضمها ثم يرسلها قالاالعلماء وانما أمره بالترك لانه كان يشق عليه اكثار الصوم كما ذكره في أول الحديث فاما من لايشق عله فصوم جمعها فضلة فتأمل أمره صلى الله عليه وسلم بصوم الاشهر الحرم فىالرواية الاولى وبالصوم منها فيالرواية الثانية تجده نصاً في الامر بصوم رجب او بالصوم منه لانه من الاشهر الحرم بل هو من أفضلها فقول هذا الجاهل ان أحاديث صوم رجب موضوعة انأراد به مايشمل الاحاديث الدالة على صومه عموما وخصوصا فكذب منه وبهتان فليتب عن ذلك والاعزر عليـه التعزير البليغ نعم روى فى فضل صومه أحاديث كثيرة موضوعة وأثمتنا وغيرهم لم يغولوا فى ندب صومه عليها حاشاهم من ذلك وانها عولوا على ماقدمته وغيره ومنه مارواه البيهق فىالشعب عنأنس يرفعه ان في الجنة نهرا يقال له رجب أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل منصام منرجب وما سقاه الله من ذلك النهر وروى عن عبد الله ن سعيد عن أبيه برفعه من صام يوما من رجب كان كصيام سنة ومن صام سبعة أيام غلقت عنه أبواب جهنم ومن صام ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب الجنة ومنصام عشرة أيام لم يسأل الله شيأ الا أعطاه اياه ومنصام خمسة عشرىوما نادى مناد منالسها. قد غفر لك ماسلف فاستأنف العمل وقد بدلت سيآتك حسنات ومنزادزادهالله ثم نقل عن شيخه الحاكم ان الحديث الاول موقوف على أبي قلابة وهو من التابعين فمثله لايقوله الاعن. بلاغ عمن قوله بما يأتيه الوحى ثم روى عن أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصم بعـــد رمضان الارجب وشعبان ثم قال اسناده ضعيف اه وقد تقرر ان الحديث الضعيف والمرسل والمنقطع والمعضل والموقوف يعمل بها فىفضائل الاعال اجماعا ولاشك ان صوم رجب من فضائل

المبالغة كاتقول لمن تساومه فيسلعة هبني من ثمنها كذا اوخذ منى كذا ولم تقصد ان مبك و انماحسنت معه المقال لبرجع إلى سومك والله تعالى أعلم ﴿ باب زكاة الفطر ﴾ (ستُل) هل الراجح منع الدىن وجوب زكاة الفطر ام لارفاجاب) بان الراجح عَدَمِمنعه وجوبها كزكاة المال وقد ذكر السخان ماحاصله ترجيح تقديمها ونسباه للنص وفىالشرح الصغيرا نهالاشهوقال اس العادانيه الفتوى وجزم مه ابن المقرى (سئل) عن رجل لا ملك ليلة عيد الفطر ويومه شيأ لكن استحقاله معلوم في وقف في مقابلة قراءة قداستحق قبضه قبل ليلة العبدالمذكورة وماطله الناظر اوالمباشرفهلتجب عليه زكاةالفطرام لاواذا قلتم لابجب عليه اخراجها اذذاك فبل تستقر فيذمته حتى يقبضه املا (فاجاب) بانهلا تجب عليه زكاة الفطر ولاتستقرفى ذمته لاعساره وقبت وجوبها اذ المعسر فيها من لم يفضل عن قوته وقوت،عونه ليلة العيدو يومه وعندستو ثوب يليقهم وعنمسكنه ورقيقه المحتاج له لخدمته ما بخرجه فی الفطرة ولااعتبار بيساره بعدوقت الوجوب (سئل) عن زكاة الفطر الواجبة اذا لم:يعجلها الشخص مثلا

وكان من أهل القاهرة فرج لبعض مصالحه حارج باب الشعرية فغربت عليه الشمس هناك فهل بجب عليه اخراجها هناك لان خارج ماب الشعرية غير معدو دمن القاهرة كما قيل مه في القصر أو لاو هل يشكل على ذلك قول صاحب الوافى غيره فىالصلاة على الغائب مامعناهان خارج السوران كانأهله يستعبر بعضهم من بعض فلا تجوز الصلاة على من هو داخل السورللخارجولا العكس صلاة غيبة أملاوهل اذا لم يجد المر. قمحا فقلد مذهب الامام الاعظم النعانرضياللهعنه وأخرج دراهم يجوز له ذلك ثُمَّم انەيعد ذلكلايجوزلە ان يخالف مذهبه في العبادات أولا(فأجاب)أما المسئلة الاولى فيحب فيهاعلى الشخصالمذكرر اخراج فطرته فی مکان وقت وجوبها فقد قال الشيخ أبو حامد لا يجوز لمنفى البلد أن يدفع ذكاته لمن هو خارج عنالسورلانه نقل للزكآة أى فيلزم منه دفعها لغير مستحقها ولا يشكل عليه قول صاحب الوافي غيره المذكورلان مخله اذا تيسر لهذها مهاليه فقدعللوا منعصلاة ألغيبة على من في بلد المصلى بدسر ذهامه اليه وأما الثانية فيجوز فها للمرءالمذكور تقليد الامام أبى حنيفة

الاعمال فيكتفىفيه بالاحاديث الضعيفة ونحوها ولاينكر ذلك الاجاهل مغرور وروى الازدى في الضعفاء من حديثُ السنن منصام ثلاثة أيام منشهر حرام الخيس والجمعة والسبت كـتب الله له عبادة سبعائة عام وللحليمي في صوم رجب كلام محتمل فلا تغتر به فان الاصحاب على خلاف ماقد يوهمه كلامه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ نفعاللهبه عن مسئلة سئلعنها بعض المفتين من أكابر المتأخرين عن أهل بجيلة يشهد بعضهم لبعض برؤية هلال رمضان فمنهم من يصوم بتلك الشهادة ومنهم من يصوم بالاستفاضة فقط ومنهم من لايصوم حتى يرى الهلال بنفسه أو يستكمل شعبان ثلاثين يومًا فما يكون الحكم فيهم حيثهم يكن فيالبلد قاض نعم اذا رؤى الهلال مكة المشرفة ولم ير بأرض بجيلة فما يكون الحكم فيذلك فاجابذلك المفتى بأن الذن يصومون بتلك الشهادة لا يصح صومهم لقول الائمة رضى الله عنهم يشترط فىالشهادة برؤية هلال رمضان أن تكون عند القاضي لانالصحيح المنصوص عليه المعتمد في المذهب أنه شهادة فلا تثبت في حق عموم الناس مالم تتصل بالحاكم قال الشيخ الامام جلال الدين المحلى في شرح المنهاج ولا بد في الوجوب على من لم يره من ثبوت رؤيته عند القاضي اه قال الامام شهاب الدين الاذرعي وتعتبر العدالة الباطنة بالاستزكاء اه قال الشافعي ومالك رضي الله عنهما ولا يكتفيّ القاضي بالعدالة الظاهرة حتى يعرف العدالة الباطنة وفي الروضة وغيرها أن القاضي يعسر عليها معرفتها قال الامام ابن الرفعة وغيره والقاضي لا يشق عليه البحث عنها قال الامام زين الدين أبو الحسين المدنى والبحث عنحال الشهود حق لله تعالى قال الشيخان واذا لم يعرف القاضي من الشهود عدالة ولا فسقا لايجوز له قبول شهادتهم الا بعد الاستزكاء والتعديل بل الاذرعي سواء في ذلك الشهادة بالمال وغيره لان تزكية الشهود الى الخاكم دون غيره نعم اطلاقهم يشمل القرى والبوادى التي ليس فيها قاض واطلاق الائمة اذا شمل بعض الاحكام ولم يصرحوا به وخالف بعض الائمة فصرح مخلاف ماشمله اطلاقهم فالصحيح المعتمد ما شمله اطلاقهم كافىمواضع من شرح المهذبو المهمات وأفتى بذلك الجلال البلقيني والولى ألعراقي ولهذا قال بعض المفتينمن آلمتأخرين لآأثر للشهادة برؤية هلال رمضانعندغير الحاكم المنصوبلذلك ولايترتب عليها حكم صحيح وذلك مايقتضيه نصوص المذهب ومفاهيمه فان كان في هذه الشاغرة عن الحكام من يسمع كلَّامه ويرجع اليه في الحل والعقد ونصبفي البلد عارفا بالاحكام فقيها نفذ حكمه وسهاعه اداء الشهادات بما يقتضيه الشرع الشريفكما ذكره في العزيز والروضة والانوار وغيرها من كتب المذهبوان لم يكن فيهامنهو كذاك يتعين على أهل الحل والعقد تولية من يصلح لذلك بحسب الامكان فان فعلواذلك وجبعلى من ولوه سماع البينة والحكم بما يقتضيه الشرع الشريف في ذلك وغيره اله نمم ورد هذا الجواب على بعض الفقها. فكتب تحته هذا الجواب صحيح اه وقد ذكر الما وردى في الحاوى انه اذا خلا البلَّد عن قاض وخلا العصر عن امام فقلد أهلَّ الاختيار او بعضهم برضا الباقين واحداو امكنهم نصرته على تنفيذ أحكامه وتقوية يده جاز تقليده ولو انتغى شيء من ذلك لم يجز تقليده حتى لوقلد بعضهم وأنكر البعضالم يصح اهكذا قاله الامام ابن الرفعة وغيره ونقلهالنهارتى اليمني فيكفايته عن الروياني من غير اعتراض عليه وقد سئل الاصبحىعمااذا عدم في قطر ذوشوكة وحاكم فهل لجماعة من اهل الحل والعقد نصب فقيه يتعاطى الاحكام فاجاب نعم اذا لم يكن لهم رئيس يرجع الامر اليه اجتمع ثلاثة من أهل الحل والعقد ونصبوا قاضيا صفته صفة القضاة ويشترط في الثلاثة صفة الكمَّالكافي نصب الامام اه والحاصل من هذا أن الشهادة برؤية هلال رمضان اذالم تكن عند مندوب حيث لم يكن في البلد قاض انها لا تقبل كاسبق بل قال الغزالي والجمال اليمني اذا

رضي الله عنه في اخر اج مدل الزكاة دراهم ولايلزمه أن يقلده في غدر ذلك والله أعلم ﴿ كتاب الصوَّم ﴾ (سئل) عن قول الشيخ محي الدن رحمه الله في الروضة نفريعاعلى اختياره ابجاب الصوم على أهل بلد لميرواالهلال اذاكان قد رزی ببلد یوافقه فی المطلع فلو شكفى اختلاف المطلع لم يحب الصوم على الذين لم يروا الهلال لان الأصل عدم الوجوباه فهل الحكم بعدم الوجوب ثابت ولوكان بين البلدين دون فرسخ مثلا أو ألاختلاف في المطع لا يكون في أقل من اربعة وعشرين فرسخا كما نقله الدميرى فىشرح المنهاج والجوجرى عن الشيخ تاج الدين التبريزي او كلامه محمول على المواسم دونالجبال او الاختيار' عند الشك في اختلاف المطالع فرجح الرافعي ان الاعتبار بمسافة القصر كا قد علق مها الشرع كثيرا منالاحكام ورجحهالنووى ایضافی شرح مسلم فاجاب بان الاعتبار فيأختلاف المطالع ان يتباعد البلدان بحيث لورۋىفىأجدهما لم يرفىالاخرىغالباوقدحرر ذلك الشيخ تاج الدين التريزي رحمه الله مان ما دون أربعة وعشرين فرسخالا تختلف فيه المطالع فكلام النووى رحمه الله

تُحدث الناس برؤيته ولم يثبت عند قاض فهو يوم شك وأما الذين يصومون بالاستفاضة فلايضخ صومهمأ يضا لانالهلال لايثبت بالاستفاضة بل هويوم شكففي العزيزوالروضةوفي شرح المهذب أنه اذا وقع في الالسن أنه رؤى الهلال ولم يقل عدل أنا رأيته اوقاله ولم يقبل الواحد او قالهعدد من النساء آو العبيد او الفساق فظن صدقهم فهو يوم شك اه وعبارة الولى العراقي اذا شهد عدد من من الفساق أو ظن صدقهم فهو يوم شك وقوله اثنان فأ كثر يتناول الجمع الكثير أى وهو يوم شك قلت صوم يوم الشك من رمضان حرام كانقله النووي في شرحمسلم عن مذهب مالكوالشافعي والجمهوروالاحاديث دليل لذلك ونقل الامام الاذرعي الاتفاق عليه وعدم صحته عن رمضان ونقل عن القاضي ان كبح أن ذلك مراد الامام الشافعي رضي الله عنه و نقل ان الرفعة وغيره عن البندنيجي أنه لابجوزصوم يوم الشك احتياطا لرمضان قالالاسنوى والدميرى فيشرحي المنهاج وهذا لاخلاف فيه أمَّ قال الأمَّام مالك رحمه الله تعالى وسمعت أهل العلم ينهون عن صوم ذلك اليوم وقد أمر بعض الصحابة رجلا صام يوم الشك أن يفطر بعدالظهر وقال بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم من صام يوم الشك فقد عصى الله ورسوله عَلَيْنَا وقد سئل بعضهم عن اليوم الذي يقول الناس انه من رمضان فقال لا تصوّم الا مع الامام وعن ان عباس رضى الله عنها انه قال اني لاعجب منهؤلاء الذين يصومون قبل رمضان إيما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم الهلال فصوموا واذا رأيتموه فافطروا نان غم عايكم فعدوا ثلاثين فعلى هـذا لما ثبت تحريم صوم يوم الشك من رمضان بنص صاحب الشرع ميكالله وامام المذهب رضى الله عنه تعين الآخذ به وطرح ماعداه وقد سئل بعض المتأخرين عما اذا رأى هلال رمضان رجل او رجال كثيرون في طرف بلدة ولم بره ياقي البلاد دون مسَّافة القضر وصاح عليه من رآه منهم وأهل قريتهم ثمم صاح قرية لقرية حتى صاحت قرى كثيرة بعضها لبعض وهذا الصياح سالف لاهل هذه البلدة ويصومون في عرفهم وعادتهم فهل يصحصيام من لم ره بسماع صياحهم أم لا يصح فأجاب نفع الله بعلومه قال صياح هذا لايفيد ولو كانسالفهم الصياح للصيام فلايصحصياممن لمره بسماع صياحهم والله سبحانه وتعالى أعلم وأماالذىن لايصومون حتى يروا الهلال أو يستكملوا شعبان فهم على الصواب لما سبق ولقول الشيخ الصير في بالديار المصرية اذالم يشهد الراؤن بالرؤية عند حاكم شرعي ولم يثبت لم يلزم من من لم ر والعمل بقول من رآه منهم و لو كثر و او له الفطر الى استكمال شعبان ثلاثين وكذا بالنسبة الى آخر يوم منه وأول يوم من شوال له استكمال رمضان الثلاثين ان لم بره ليلة الثلاثين من رمضان قال وقد أطلقالرافعي النقل عن الامام وان الصباغ فما اذا أخبر به من يوثق أي ولم يثبت عند حاكم انه لايلزم المخبر بفتح الباء العمل بقول المخبر بكسرها الااذا بنينا علىأنه من باب الروايةوهو ضعيف أمااذا بنينا على أنه من بابالشهادة وهو المعتمدفي المذهب فلا يلزم المخبر العمل بقول المخبر ثمم نقل الامام انعبدان ومنوافقه القول بوجوب العمل بقولالخبر مطلقا ولمرجح شيأ منهمالكن قضية كلامه في النقل عن الامام وابن الصَّباغ وتفريعه على ذلك وبناؤه على الوجهين في أنه من باب الرواية أو الشهادة كما ذكر تقتضي ترجيح ماقالاه أي في ان طريقه الشهادة دون الاخبار لقوله عليه الصلاة والسلام فان شهد ذو عدل فصوموا وافطروا فثبت انها شهادة ولانه حكم شرعى فتعلق برؤية الهلال قال ويلزم من ذلك بناء على المعتمد عدم لزوم العمل بقول المخبرحيث لم يثبت عند حاكم شرعيكما تقدم وذلك موافق لما ذكره الاذرعي في التوسط حيث قال ولا أحسب أحداً ينازع في ان الحاكم لو أخبر رعيته انه رأى الهلال او الامام العادل انه لا يلزمهم الصوم الا أن يشهد به عند قاض آخر بلفظ الشهادة انتهى جواب الامام الصيرفي ويؤيده ايضا قول

محمول على هذاو هو المعتمد فالشكفي اختلاف المطالع لايتأتى في أقلمن أربعة وعشرين فرسخا لأن المطالع لاتختلف فيه (سئل) عما لورأى الهلال بعض أهل البلدان المتفقة المطالع أو ثبت عند قاضيهم وَلَم بره الآخرون فارسل نواب بلدالرؤية الىأهل البلدالذين لمروه يعلمونهم برؤيته أوثبوتهأو برؤية هُلال شوال أو بثبوت رؤيته فهل بجب عليهم الصوم والفطرأم لايجوز وإذا لم يعلمهم بذلكأحد ولكن رأوا العلامات المعتادة لدخول شهر رمضان أو شوال من ايقاد النار على الجبال أو سمعواضرب الطبول ونحوهاما يعتادون فعله لذلك واستمرت العادة به وحصل به الاعتقاد الجازم فهل بجب عليهم عند ذلك الصوم والفطر أم بحوز أم بحرم (فأجاب) بأنه اذا ارسلنواب بلد الرؤية إلىأهل بلدموافق لەفى المطلع ما ثبت بەالرۇية . عندبعض الحكام المرسل اليهموجب عليهالصوم في رؤية هلالرمضان والفطر فى رؤية هلال شوال وان لم يثبت بهالرؤية عند أحد منهم فمناعتقد صدقالخبر بذلك لزمهالصوموالفطر ومن لافلا ومنحصل له ... بالاعتقاد الجازم بدخول رمضان من العلامات المعتادة

بعض المتأخرين ان قول الرائين في الصوم والفطر ليس بحجة على الغير الا اذا أدى عند قاض أومحكم من جهة أهل البلد كلهم وقد قال الامام شهاب الدين بن العاد في توقيف الحكام لو أخبره عدل برؤية الهلال يوم الثلاثين من شعبان لم يلزم الصوم على الصوم تفريعا على أنه يسلك به مسلك الشهادة وهو الصحيح لان ذلك يختص بمجلس الحكم اه فحينتذ الحاصل مما سبق أن الشهود برؤية الهـــلال عند رؤية القــاضي او المنصوب او المحــكم من جهة أهل البلد لا تقبل كشهادة بحيلة بعضهم عند بعض واذا لم تقبل حرم صومه عن رمضان بشهادتهم لمن لم ير الهلال بنفسه وامامن رآه فنقل الامام الاذرعي عن الامام سليم الرازى انه اذا لم يثبت لم يجزئه صومه ومقتضى كلام غيره من الائمة أنه يجب عليه صومه و يجزئه والله تعالى اعلمٌ وأما قول السائل أذا رؤى الهلال بمكة المشرفة ولم ير بارض بجيلة فما يكون الحكم فيذلك فأعلم ان المطالع قد تختلف فيلزم من رؤيته في الشرقي رؤيته في ألغربي ولاينعكس وذلك ان الليل يدخل في آلبلاد الشرقية قبل دخوله في البلاد الغربية وعلى ذلك حديث كريب فان الشام غربية بالنسبة إلى المدينة فلا يلزم من رؤيته بالشام رؤيته بالمدينة كذا قال الامام جمال الدين الاسنوى فعلىهذا قال القاضي برهان الدين ابراهيم بن ظهيرة قاضي مكة المشرفة في بعض أجوبته بجيلة شرقي مكةفيلزم من الرؤية ببجيلة الرؤية بمكة المشرفة ولاعكس اه قال/الامام ابن الرفعة وغيره وحيثقلنالايتعدى الحكم فسار شخص من موضع رؤى فيه إلى حيث لم ير واستكمل ثلاثين ولم ير فى البلد الثانى فالاصح أنه يلزمه أن يصوم معهم لان ابن عباس أمركريبا بذلك حين قال استهل على رمضان وأنا بالشام فقالابن عباس متى رأيتم الهلال فقلت ليلة الجمعة قال انت رأيت الهلال قلت نعمورآه الناس وصاْموا وصام معاوية فقال لكنا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى يكمل ثلاثين أو نراه فقلت ألا تكتنى برؤية معاوية والناس فقال لا هكذا امرنا رسول آلله صلى الله عليه وسلم وقياسًا على أوقات الصَّلَاة فان لـكل بلدة حكمها من الطوالع والغوارب كطلوع الشمس وغروبها كما قالهالماوردى وغيره وجزم به فى الكفاية ايضا قال الشيخ المقرى فى التمشية فان الشمس قد تطلع على قوم فيفوتهم الصبح وغيرهم حينئذ في ليل يمكنهم اداء العشاء فيه كما صرح به الاصحاب فكذلك ينبغىأن يعتبروقت الصوم بمطالع الفجر انتهى كلام التمشية قال الامام الآذرعي وحديث كريب رواه مسلم وابو داود والترمذي وذكره القفال ومن تبعه واعتمدوه وعليه العمل عند اكثر أهل العلم وهو حسن تقوم به الحجة وهو قول صحابي كبير لا مخالف له من الصحابةرضي الله عنهم وقول فقهاء التابعين اه قال الامام الاسنوى فى شرح المنهاج ولاشك أن مورد النص وهو حديث كريب السابق فى الشام والحجاز وقد وجد فيه مسآفة القصّر واختلاف الاقليم واختلاف المطالع واحتمال عدم الرؤية فاستندكل طائفة الى واحدة منها وايد به اه وقول الامام نجم الدين ابن آلرافعة وحيث قلنا لايتعدى الحكم قال الامام الاذرعي هو المشهور عندنا وصححه الجمهور من أن احكل بلد رؤيتهم وصححه أيضا الرافعي والنووى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب انتهى جواب هذا المفتى فهٰل ياشيخ الاسلام جوابكم كذلك ام لا ﴿ فاجاب ﴾ رضىالله عنه ومتع المسلمين بحياته ونفعهم بمعلوماته بقوله اما ما ذكره المفتى المذكور فى القسم الاول ففيه نظر من وجوه احدها ان قوله فلا يصح صومهم لقول الائمة الخ لا مطابقة فيه بين ألعلة والمعلل لان قول الائمة المذكور أنها هو بالنسبة لعموم الناس بدليل أنهم اختلفوا فيمن أخبره من يثق به بأنه رآه هل يلزمه الصوم اولا وسيأتى مافيه فدل على ان كلامهم هذا فى ثبوت رمضان بالنسبة لعموم الناس ثانيها ان قوله قال الاذرعي وتعتبر العدالة الباطنة الخ ضعيف والمعتمد مافى المجموع وان

لذلك وجب عليه الصوم ومنحصل لهذلك الاعتقادا بدخول شوال من العلامات المذكورة لزمه الفطر عملا بالاعتقاد الجازم فيهما (سئل)عن كثرة الوقودفي المساجد في هذا الشهر بقدر زائد على الحاجة خصوصا الجامع الازهر فانالو قودكثير فيه جدا منافسة بين أهل الاسباع فهل ذلك حرام لانه اسراف و تضييع مال أم لا (فاجاب) مان الوقودجائز اذاحصل بالزائدنفع وتبرع يدالرشيد من ماله أو كان من ربع وقف ذلك المسجد ونص واقفه على ذلك القدر أو جرت به العادة في زمنه و الا فَهُو حَرَامُ ( سئل ) عَن قو لالسكى لو شهدت بينة برؤية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر وقال الحساب بعدم امكان الرؤية تلك الليلة عمل بقول أهل الحساب لأن الحساب قطعي والشهادة ظنية وأطال الكلام في ذلك فهل يعمل عاقاله أم لاو فعااذا رؤى الملال نهارا قبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر وشهدت بينة برؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان هل. تقبل الشهادة أم لا لان إلحلال اذا كان الشهر كاملا يغيب ليلتين أوناقصا يغيب ليلةوغاب الهلال الليلة الثالثة قبل

نازع فيه جمع من أن المستور هنا يقبل اذا شهد برؤية الهلال فلا تشترط العدالة الباطنة وهي التي يرجع فيها الى قول المزكين وبه يعلم أنه ليس محض شهادة بل فيه شائبة بل شوائب من الرواية منها ثبوته بواحد وعدم احتياجه الى دعوى وعدم تصور الحكم به لانه الزام لمعين وإنما يثبت القاضي الشهر فقط والثبوت ليس محكم وقبول قول الشاهد أشهد اني رأيت الهلال علىالمعتمدعند الرافعي وغيره وثالثها أن قوله نعم اطلاقهم الخ ليس في محله لان ذاك ذكروه في باب القضاءوهو مخصوص بغير رمضان لما ذكروه فيه في بأبه مما ذكر رابعها أن قوله ولهذا قال بعض المفتيين من المتأخرين الخ غير صحيح أما او لا فلانه لايناسب ما قبله حتى بجعله علة له وأما ثانيافلان محله حيث لامحكم أمّا اذا حكموا من يسمع الشهادة برمضان فانه يجوزكما ذكره الزركشي حيث قال ماحاصله ولا يحكم القاضي بكون الليلة من رمضان لان الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لانه الزام بمعين وهو هنا غير مقصود لعموم الامر فيه والظاهر انه آنما يثبت الشهر من غير حكم والثبوت ليس محكم نعماذا ترتب عليه حق آدمي ودعت حاجة الى الحكم به حكم، بشروطه مستندا الى تلك الثبوت والظاهر أيضا أن رمضان يثبت بالتحكيم سيما بموضع لا حاكم فيه حتى اذا جاءً الى رَجِل وحكماه بشرطه لزمهما ولزم الناس صومه وأن كان الشاهد واحدا اه نعم ما ذكره أعني الزركشي من الزام الناس بالصوم أذا حكم به المحكم مع أنه لم يرض بتحكيمه ألا اثنان فيه نظر والذي يتجه أن الصوم لا يازم الا من رضي بحكمه وما ذكره الزركشي أيضا من أن الحكم الزام بمعين أراد به الغالب والا فقد لا يكون فيه الزام لذلك كما بينه العلائى فى قواعده على ان ما ذكره مما لا الزام فيه معين مكن أن يوجه بان فيه الزاما معين فلا يكون التقييد بذلك لازماكما يعلم ذلك لمن أمعن النظر فيه في محـاله من القواعـد المـذكورة وخامسها أن قوله فحينئذ الحاصـل الـخ ليس على اطلاقه كما علم مما تقرر وما نقله عن الغزالي ومن تبعه لايشهد له على ان تخصيصه بهذين مع أنه في كتب المذهب المشهورة وغيرها يشعر بانفرادها به وليس كذلك واذ قد فرغنا من الكلام على ما فى عبارته من هذا القسم فلنذكر المعتمد فيه وهو ان من أخبره ثقة برؤية هلال رمضان وغلب على ظنه صدقه لزمه الصوم كما قاله جمع متقدمون منهم البغوى واعتمده جمع متأخرون وماذكره عَن الصيرفي ضعيف و ان جرىعليه غيره كان العاد وغيره وقوله ان ذلك لا يلزم الااذا فرعناعليّ انه من باب الرواية وهو ضعيف يرد بما قدمته من ان هذا ليس محض شهادة بل فيه شوائب من الرواية احتياطا للصوم فيكون ما نحن فيه من شوائب الرواية كذلك فلزم المخبر بفتح الباء اذا اعتقد صدق المخبر الصوم احتياطا له بل الازوم حيئنذ أولى منه اذا ثبت بواحد عند القاضى ووقعت الريبة والشك فى صدقه فى شهادته فانهم صرحوا بانه يجب الصوم بخبر الواحد اذاشهد به عند القاضي ولو على من بقي عنده بعد الحكم ريبة في تلك الشهَّادة وليس ذلك الاحتياط للصوم فاللزوم في مسئلتنا هذه للاحتياط أولى لانه معتقد الصدقولا ربية عنده فيوجودالهلال فهوكمن رأى الهلال وان كان العلم الذي عند الرائي أقوى وقولالصيرفي ولوكثروا ليس في محله كما يأتى من اللزوم بالخبر المتواتر وقوله عن الاذرعي ولا أحسب احدا ينازع في ان الحاكم الخ لايشهد له أما أولا فلان قضية كلامالدارمي خلافماقالهالاذرعيواماثانيافلانمراد الاذرعي اللزوم على العموم وكلامنا هنا فى خصوص منصدق المخبرواذا جوزوا للمنجم والعارف بمنازل القمرأن يعمل بحساب نفسهمع أنه لايفيده الامجرد الظنفلان بجوز بل يلزم العمل باخبار الثقة المعتمد للاعتقاد أو غلبة الظن بالاولى بل الذي يتجه أن من اخبره فاسق وصدقه ان له الصوم لان الظن الذي استفاده من تصديق مخبره يساوى الظن الذي يستفيده الحاسب من حسابه واذا قلنا أن لهذا ومن

دخول وقت العشاء لانه

صلى الله عليه وسلم كان يصلى العشاء لسقوط القمر لثالثة هل يعمل بالشهادة أملا (فأجاب) بأن المعمول به في المسأئل الثلاث ما شهدت به البينة لان الشهادة نزلهاالشارع منزلة اليقين ومافاله السكي مردودرده عليهجماعةمن المتأخرين وليسفىالعمل بالبينة مخالفة الصلائه عَلَيْنَةً ووجه ماقلناه ان الشارع لم يعتبد الحسابيل ألغاه بالكلة بقوله نحنأمة أمية لانكتب ولانحسب الشهر مكذا وهكذا وقال ان دقيق العيد الحساب لايجوز الاعتادعليه في الصيام اه والاحتمالات التيذكرها السبكي بقو له و لان الشاهد قديشتبه عليهالخلا أثرلها شرعالامكان وجودهافي غيرها من الشهادات (سئل)عن صي نوى صوم غد من رمضان فبلغ ليلا هل يجب عليه تجديد النية لان تلك النة كانت منصرفة للنفل ام لا ( فأجاب ) بأنه لا بجب عليه تجديدها لانهاكافية فى وقوع صومه فرضا بناء على الراجح من ان نية الفرضية غبر واجبة على البالغ ( سئل ) ما الفرق بين عدم لزوم الحامل والمرضعالفدية اذا خافتا على انفسهاولو مع الخوف

ألحقنا به الصوم فهل بجزئه قال فى الروضة وأصلها والمجموع فى موضع نعم ونقله فى الكفاية عن الاصحاب وصححه وصوبه السبكي والاسنوى والزركشي وغيرهم وردوآ ما وقر فيالمجموع في موضع آخر من أن له ذلك ولا بحز ته اذا بان أن اليوم الذي صامه من رمضان على أنماوقع فيه ليس نصا في تصحيح ذلك كما بينته في حاشية العباب و إذا كأن هذا في الاجزاء في نحو الحاسب فالآجزاء في الرائمي الذي ردت شهادته بالاولى على أن الخلاف في هذا لاوجه له فانه مستند الى تعين الرؤية ويلزم العمل برؤيته نفسه وان ردت شهادته فكيف يسوغ حينئذ أن محكى في الاجزاء في حقه خلاف لان وجه أَلْحَلَاف في نحو الحاسب عدم الجزم بالنية وليس ذلك موجودا في الرائي فالوجه القطع بالاجزاء في حقه وأن ماوقع في قول المجيب وأما من رآه فنقل الامام الاذرعي النخ فهو بالتحريف والغلط أشبه وأما ماذكره المفتىالمذكورفيالقسم النانى فني اطلاقه نظر لانالاستفاضة تارة تقوىحتى تصل الى حد التواتر وتارة لا فان وصلت للتواتر وجبُّ الصوم على منتواتر عنده الخبر بالرؤية بان أخيره بها عن المعاينة جمع كثيرون لا يمكن تواطؤهم على الكذب وانكانوا فسقة أو نحوهم لان الخبر المتواتر يفيد العلم ولو من نحو فساق وان لم تُصل للتواتر ففيها كلام ظاهره التنافي وذلك انالشيخين وغيرهما قالوا أول باب الصوم ولو أخبره موثوق به برؤيته ولم يذكره عند القاضي فقطعت طائفة بوجوب الصوم مطلقا وطائفة بوجوبه ان قلنا هو رواية وقالوا في الـكلام على النية لابد من الجزم بها فلو نوى ليلة ثلاثين من شعبان صوم غد ان كان من رمضان فكان منــه لم يقع عنه وان جزم بالنية الا ان اعتقد كونه منه بقول من يثق به من حر أو عبـد أو امرأة أو صبيان رشداء أو حساب منجم حيث يجوز اه والمراد بالرشد هنآ الاختيار بالصدق لا المعنىالمراد في قولهم شرط العاقد الرشد قاله الاسنوى وغيره ووقع في الروضة وغيرها جمع نحوالعبيد وليس بمعتبر كما يدل عليـه كلام المجموع وصرح به جمع متقدمون وألحق الجرجاني بمن ذكر الفاسق الذي سكنت نفسه اليه قاله ابن كم وكذا الكافر لكن جزم الدارمي بخلافه وقالوا في يوم الشك الذي محرم صومه آنه وم الثلاثين منشعبان اذا تحدث الناس برؤيته او شهد مها صيان او عبيـد أوفسقة اه والمراد تحدث الناس برؤيته محيث يقرب من الاستفاضة وان لم يسمع بمن يظن صدقه منهم انه رأى الهلال كما أفهمه كلام المنهاج وأشار بعض شارحيه الاهذا الاخير ولا بد من العدد هنا فيمن ذكر بان يكون اثنينأو أكثر فانظر الىمابين هذه المواضع الثلاثة من الاختلاف وقد اشار السبكي وغيره الى الجمع بينها ملخصه انه انها اعتبرنا العدد هنا يخلافه فيها مر في صحة النيـة احتياطا للعبادة فيهما وأنما لم يصح صوم يوم الشك حينتذ عن رمضان لأنه لم يتبين كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال أنه رآه بمن ذكر يصح صومه بل يجب عليه كما مر أول الباب والذي تقدم في الكلام على النينة من صحة نينة معتقد ذلك ووقوع الصوم عن رمضان محله إذا تبين كونه منه فحينتذ لاتنافي بين المواضع الثلاثة اذ كلامهم في صحة النية محمول على ما اذا تبين كونه من رمضان وكلامهم هنا محمول على مااذا لم يتبين شيء فليس الاعتباد على مرب ذكر في الصوم بل في النية فقط إذا نوى اعتمادا على قولهم ثم بان كون غد من رمضان لم يحتج الى تجديد نيــة أخرى سواء بان ذلك قبل الفجر أم بعده وان لم يتبين ذلك بل استمر الحال على ما هو عليـه فهو ومالشك واجيب عن عدم التنافي بأجوبة أخرى منها انه بجوز أن يكون الكلام في وم الشكُّ في عموم الناس دون أفرادهم فيكون شكا بالنسبة لمن لم يظن صدقهم وهم أكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم لوثوقه بهم ومنها ان المراد ثم أذا حصل بقوَّلهم ظن وهنا اذا حصل به شك ويرده تقييد الرافعي هنا بما إذا ظن صدقهم ومنها ان المراد مجمالاعتقادوهنا

على ولدمها ولزومها عند خوفهها على ولدمهما فقط (فاجاب) بان الفرق انهما في الحالة الاولى أشبها المريض الدي يرجى برؤه وهو لا تلزمه الفدية وفي الثانسة أفطرا بسبب غرهما فلزمتهما الفدية لقوله نعالى وعلى الذن يطيقو نهفدية قال ان عياس انها منسوخة الأفي حق الحامل والمرضعإذا خافتا أفطرتا وأطعمتامكانكل يوم مسكينا رواه البيهق (سئل)عن صوم الاستسقاء اذا امر به الامام وقلنا بوجوبه ففات هل يجب قضاؤ وكغيره من الواجبات املا قياساً على صلاته أذ سبيه فات (فاجاب) مانه لابجب قضاؤ هلان وجوبه ليس لعينه بل لعار ضوهو امرالامام به والقصدمنه الفعل في الوقت لا مطلقاً فالراجح ان القضاء بأمرجديد وانكأنت صلاته لاتفوت بالسقيا بل تفعل شكرا (سئل) هل يكره اكتحال الصائم للخلاف فيـه (فاجاب) بانه لا يكر ه (سئل) هل المعتمد حرمة الصوم بلا سبباذا انتصف شعان ولميصله بماقبله كاصححه في المجموع وغيره واقتصر عليه الشيخ زكريا فيشرح البهجة والتحرير والمنهج وكافى العمدة لان النقب وشرحها اوبحرم الصوم آلمذكور سوا. وصله بما

الظن ويرده أن جمعًا عبروا بالظن ثمموضع الاعتقاد ومنها وهو أجودها وأحسنها أن اخبار من لايقبل خبره اما أن يفيد مجرد ظن الصدق وهو ماهنا أو ظن الحكم المترتب عليه بان لم يعارض ظنه معارض وهو مافىالنية اوينضم إلىذلك تصديقه بان قامت قرينة عليه وهو مامر اول الباب فعــلم مما تقرر أن ما أطلقه المفتى المذكور فى القسم الثاني غير صحيح على اطلاقه وأما ما ذكر عن بعض المفتين في صياح العرب بعضهم على بعض اعلاماً برمضان فغير صحيح على اطلاقه أيضا فقد ذكر الاذرعي وغيره ان رؤية القناديل موقودة على المناير ليلة ثلاثين من شعبان كرؤية الهلال لانها علامة مطردة فكانت كحير الواحد ويه يعلم أن الصياح لوكان علامة مطردة عند اهل تلك البلاد على دخول رمضان جاز لكل من سمعه بل وجب عليه اعتماده في الصوم وان غدا من رمضان وامّاً ما ذكره المفتى المذكور في جواب قول السائل اذا رۋى الهلال بمكة ولم ير بأرض بجيلة فهو صحيح والحاصل فى ذلك أنالعبرة باتحاد المطالع واختلافها لا بمسافة القصر قال فىالانوار والمراد باختلافها أن تتباعد البلدان محيث لو رؤى فى أحدهما لم ير فى الآخر غالبا اه قالالشيخ تاج الدين التبريزي ورؤية الهلال في بلد توجب ثبوت حكمها إلى اربعة وعشرت فرسخا لانها في أقل من ذلك لاتختلف وقال السبكي والاسنوى قد تختلف وتكون رؤيته في أحدها مستلزمة لرؤيته في الاخرى من غبر عكس اذ الليلة تدخل في البلاد الشرقيـة قبل دخولها في الغربية وحينتذ فيلزم عند اختلاف آلمطالع من رؤيته في الشرقي رؤيته في الغربي من غير عكس وأما عنــد اتحادها فيلزم من رؤيته في أحدها رؤيته في الآخر وقد أفتى جماعة بانه لو مات في يوم واحد وقت الزوال اخوان أحدها بالمشرق والآخر بالمغرب ورث المغربي المشرقي لتقدم موته والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه ونفع بعلومه وبركته لو شاعت رؤية هلال رمضان ببلد مثلاً ولم يتحقق لنَّا رؤيته أو أخسر بذلك من لايقبل خده أومن بقبل خدره وقلتم لايجب الصوم الاعلى من وقع في قلبه صدقه فهل على ولى الامر اصلحه الله تعالى بالبلد التي بعدت عن بلد الرؤية ندب من يحقق الخبر له لزوما أو ندبا قربت المسافة أم بعدت أولا يجب شيء من ذلك وهل يثبت رمضان بالاستفاضة أوالتواتر أولا وهلالاشاعةوالاستفاضة بمعنى واحد امرلا ولوبلغ الحنبر اهل بلد بان قطاع الطريق اخذوا مالا لمسلم ورجوا استنقاذه منهم فهل لهم الفطر من رمضان ان توقف استنقاذهم عليه مع أنهم لم يروهم أى القطاع ولاعلموا عددهم ولاأين ذهبوا أو يختص الجواز بمن رآهم وحقق الاستنقاذ منهم بظن مؤكد وهل خوف المشقة التيعيل معها الصدر تبيح الفطر ام لابد من وجوب محذور التيممولو وقع البذر او الحصاد او تنقية الزرع في رمضان ولا يطاق الصوم معه فهل يجوز الفطر لمن لحقه بذلك مشقة شديدة كما ذكره الاذرعى بالنسبة للحصاد فان قلتم بذلك فما المرّاد بالمشقة فىكلامه هلهىخشية محذورالتيمم او غير ذلك وماهو وهل يشترط لذلك خبر عارف من نفسه أو غيره كما في التيمم فان قيل به فهل بجرى في جميع مسوغات الفطر أو يختص ببعضها ﴿ فأجاب ﴾ رضي الله عنـه بقوله الظاهر أن ولى الامر لآيلزمه في الصورة المذكُّورة ارسالمن يحقق الخبر اخذا من قولهم ان تحصيل سبب الوجوب لا بجب وهذا أعنى الارسال المذكور تحصيل لسبب الوجوب وهوالعلم بدخول رمضان الموجب للصوم وقد صرحوا بعدم وجوب تحصيل سبب الوجوب كما علمت فلايجب ذلك على ان لك ان تقولهذا يعلم عدم وجوبه من ذلك بالاولى لانهم انها نفوا وجوب تحصيل السبب المحققالذىاذا حصلازم منه الوجوب كالاحرام بالحج بالنسبة لنحو المتمتع المعسر المريد للصوم وفىمسئلتناالسبب ليس محققا لانهم شاكون هل صام أهل بلد متحد مع بلدهم في المطلع برؤية الهلال في بلدهم

قبله أم لا كااقتصر عليه في القطعة وصححه في بسط الانوار ناقلين لهعن زوائد الروضة وقد فتشنا جميع كتاب الصوم فلمنجد فيه هذه المسئلة ففي أي مابهي (فاجاب)بأن المعتمد جواز الصوماذاا نتصف شعبان ان وصله بما قبل نصفه والا فحرمته وما نقله الاسنوىوتبعه الاشموني عنزوائد الررضة محمول على هذاالتفصيلوقد وقع لهذلك في بعض النسخ ولايضره عدم اطلاعنا عليه ( سئل) عمن يصوم يوما ويفطر بوما فوافق يوم فطره نوم الاثنين أو الخيسهل فطره أفضل أوصومهولايخرج بذلك عنصوم نوم وفطر يوم ( فأجاب ) بأن الافضل صومه ولا يخرج به عما ذكر (سئل)عمن صام في نصف شعبان الثاني متصلا عا قبل النصف ثم أ فطر مم صام فيه غير متصل مذلك الصيام هل يحرم أولا(فأجاب) بأنه يحرم صومه المنفصل (سئل) عن قوله عليه في صيام وم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده ما مَا المُراد بالسنتين ان قلتم ان الماضية منأول محرم هذه السنة التي هو فيها فهی لم تتموانقلتمآخرها يوم عرفة وأول السنة التي بعده يوم العيد و تتم من العام القابل الى مثل ذلك فكيف يكفرعنه

فيلزمهم الصوم تبعا لهم أو ليسوا بصائمين أصلا أوصاموا برؤية بلد متحدة معهم فىالمطلع وليست متحدة مع البلد المرسل منها كذلك فليس على ثقة من أنهم اذا أرسلوا الى تلك البلد يلزمهم الصوم فلا يجب الارسالهنا جزما لانه ليسوا سببامحققا للوجوب بخلاف الاحرام بالحج فانه سببمحقق للوجوب فلذلك اختلفوا فىوجوب تحصيله والراجح أنهلابجب تحصيله بخلاف الارسال هنافانه لابجب تحصيله جزما لما علمت سواء أقربت المسافة أم بعدت نعم لوقيل يندب له ذلك لم يكن بعيدا لان فيه احتياطا للصوم وهو اذا لم يجب يكون مندوبا ومن ثم تأكدللامام أو نائبه أن يقيم من يثق به ليبحث عن الاهلة سما رمضان وشوال والحجة لتعلقها بأمور دينية يعم الاحتياج اليها دون غيرها على أن تراثى الاهلة من فروض الكفايات كما قيل فعليه اذا فرض أن الناس تركوه لزم الامام أن يحشهم على القيام به وقول السائل نفعني الله به وهل يثيت رمضان الخ جوابه أنهم صرحوا بأن من أخبره ثقة برؤية هلاله واعتقد صدقه لزمه الصوم وبه يعلم كما ذكرته في حاشية العباب أن من تواترت عنده رؤيته لزمه الصوم قياسا على ذلك بالاولى اه والاستفاضة كالتواتر بخلاف الاشاعة ومن ثمم قال أصحابنا لو شاع بين الناس أن الهلال رؤى ولم يشهد بالرؤية أحدكان ذلك اليوم يوم شك حتى يحرم صومه ولا ينافى ما ذكرته من أن الاستفاضة كالتواتر قول السبكي لم أرهم ذكروا الشهادة برؤية الهلال بالاستفاضة والذي أميل اليه عـدم جواز ذلك اه لانه ينبغي حمله على ما اذا لم محصل لمن بلغته اعتقاد صدق المخدرين أما اذا اعتقد صدقهم فيلزمه الصُّوم كمن اعتقد صـدُق ثقة أخبره والفرق بين التواتر والاستفاضة والاشاعة يعلم من تعريفي المتواتر والمستفيض فالمتواتر معنى أو لفظا هو خبر جمع يمتنع عادة توافقهم على الكُـذب عن امر محسوس لامعقول كـخبر الفلاسفة بقدم العالم فان اتفق الجمع المذكورلفظاومعني فلفظى وان اختلفوا فيهما مع وجود معنى كلى فمعنوى كـخبر واحد عن حاتم بأنه اعطى دينارا وآخر بانه أعطى فرسا وآخر بانه اعطى بعدرا وهكذا فقدا تفقوا على معنى كلىوهوالاعطاء ولا يكفى في عدد الجمع المذكور الاربعة لاحتياجهم للتزكية فيما لو شهدوا بالزنا بخلاف ما لو زادوا عليها فانه يصلح لانه يكفي في ذلك وليس له عدد معين ومنعين له عددا كعشرة او اثني عشر او عشرىن أو اربعيناو سبعين او ثلثمائة وبضعة عشر فقد تحكم ولايشترط فيهم اسلام ولاعـدالة ولا عدماحتوا. بلد عليهم خلافا لمن قال بذلك والحاصل انه متى حصل منخبر بمضمونه كان علامة على اجتماع شرائط التواتر فيه وهي كما علم من تعريفه كونه خبر جمع وكونهم بحيث يمتنع توافقهم على الكذب وكونه عن محسوس مهم العلم الحاصل بالمتواتر ضروري بمعنى انه يحصل منسماعهمن غير احتياج الى نظر واستدلال وتوقفه على مقدمات وهي الشروط الثلاثة السابقة لا ينافى كونه ضرورياويقابل المتواتر مظنون الصدق ومنهخبر الواحد والمراد به مالم ينته الى المتواترسواء كان رواية واحد او اكثر أفاد العلم بالقرائن المنفصلةعنه ام لاومن خبرالواحدالمستفيض وهوالشائع بين الناس عن اصل بخلاف الشائع لاعن اصل وقد يسمى المستفيض مشهورا فهما بمعى وقيل المشهور بمعى المتواتر وقيل قدم الث غير المتواتر والآحاد وعند المحدثين هو اعم من المتواتر واقل عدد المستفيض اثنان وهو قُول الفقهاء وقيل مازاد على ثلاثة وهو قول الاصوليين وقيل ثلاثة وهو قول المحدثين وبما تقرر عرف الفرق بين التواتر والاستفاضة وبين خصوص الاستفاضة ومطلق الاشاعة فالاستفاضة اخص من الاشاعة ومن ثم قال الفقهاء يشترط في الاستفاضة ان يسمع الشاهد من جمع كثيرين يقع في نفسه صدقهم ويؤمن توافقهم على الكذب فلا يكفيسهاعه من عدلين لميشهداه على انفسهما ولا يشترط عدالتهم وحريتهم وذكورتهم كالايشترط في المتواتر

مالم يأته ولم يقعمنهوماالمراد (

اه وقول السائلولوبلغ الخبر الخ جوابه ان الذي يتجه أنه لايجوز لهمالفطر المتوقف عليه استنقاذ المال المحترم الا ان غلب على ظنهم حصول الاستنقاذ منهم لو أفطروا بل عبــارة الانوار تقتضى انه لا بد من التحقق فانه قال لورأى حيوانا محترما أشرف على الهلاك واحتاج الى الفطر لتخليصه وجب الفطر والفدية ولو رأى غير الحيوان جاز له الفطر ويكفى القضاء ولا فدية اه فتعبيره بالرؤية قد يفهم أنه لابد في حل الفطر أو وجوبه من تحقق الاستنقاذ لكن الذي يتجه أنه يكفي فيذلك الظن وان تعبيره بالرؤية انما هو للغالب اذ لو أخبره عدل بذلك وجب الفطر أوجاز كما هو ظاهر وانما لم يجز الفطر فيما ذكر بمجرد التموهم أو الشـك لان صوم الفرض الذي تلبسوا به مانع محقق من الافطار فلا يجوز الخروج منه الاان تحقق المقتضى أو ظن وقولهوهل خوف المشقة الخ جوابه أن الذي دل عليـه كلام الروضه وغيرها أنه لا يكفي خوف المشقـة المذكورة حتى تخشى منها مبيح تيمم كما يدل عليه قول النووى من غلبه الجوع أو العطش فخاف الهلاك فله الفطّر وفي التوسط في قول النووي ثم شرط كون المرض مبيحا أن يجهده الصوم معه فيلحقه ضرر يشق احتماله على ما ذكرناه منوجوه المضار في التيمم ان قوله فيلحقه بالفاء أحسن من قول الرافعي فىالشرحين ويلحقه بالواو فانه يفهم اعتبار الامرسٰ فىاباحة الفطروالمدار انماهو على الثانى ومن ثمماعترض الاسنوى أيضاكلام الرافعي بأنقضيته أن الضرر المذكور لايبيح وحده بل لا بد معه من كون الصوم يجهده فلو وصف له دواء ان لم يفطر به والا حصل له الضرر لم يكن له الفطر وكذلك بالعكس وهذا لايتأتى القول به وقداعتبر في المحرر أحد الامرين وهوالصواب فان قلت قضية كلام الاسنوى هذا الاكتفاء بغلبة الجوع وان لم يخش منه مبيح تيمم قلت قضيته بل صريحه ذلك لكنه اما ضعيف أومؤول كعبارات لبعض الاصحاب توافقهومن ثمم قلت في حاشية العباب أى بأن يشق عليه الصوم معه أوخاف بسببه نحو زيادة مرض أو بطء برء أو غيرهما مما يبيح التيممأخذا من قولاالشيخين وحكاه في المجموع عن الاصحاب أن يجهده الصوم معــه ويلحقه أو فيلَّحقه ضرر يشق احتماله على ما ذكرنا من وجوه المضار في التيمم وعـلى ذلك يحمـل قولهم المبيح الضرر الظاهر وقول الآمام والغزالي هو ما يمنع التصرف مع الصوم وقول المهــذب هو خوف الزيادة بالصوم أو رجاء الزوال بفقـده وقول التهذيب هو أن يجهده ويلحقه به ضرر يشق احبماله وقول غيره رجاء خفة المرض بالفطر أو وقوفه ومااقتضاه كلام المحرر وصوبه الاسنوى من انه متى صعب عليه الصوم به أو ناله ضرر شديد جاز لهالفطر ومأشابه ذلك من العبارات فكلها ينبغي حملها على أن المراد منها مبيح التيمم اه ما ذكرته فيها وهو متعين لا محيص عنه لان العدول عن الماء اذا اشترطوا فيهذلك مع أنه عدول الى بدل فأولى ان يشترط ذلك في العدول عن الصوم لانه غير بدل ووجوب القضاء آنما هو بأمر جديد على ان المشقةالمذكورة في السؤال يخشى منها غالبا مبيح تيمم لانه اذا عيل معها الصبر ولم تطفأ حرارتها الا بالاكل اوالشرب يتولدعنها غالبا مبيح تيمم و بماقررته في ضبط المشقة الشديدة في كلامهم بها يخشى منه مبيح التيمم اندفع استشكال العز بن عبد السلام لذلك بقوله في قواعده من المشكل ضبط المشقة المقتضية للتخفيف كالمرض في الصوم فانه ان ضبط بالمشقة فالمشقة نفسها غير مضبوطة وان ضبط بها يساوى مشقة الاسفار فذلكغير محدودوكذلك مشقةالاعذار المبيحة لكشفالعورة ومن ضبطذلك بأقل ماينطلقعليه الاسم كا هل الظاهر خلص من هذا الاشكال اه واذا انضبطت المشقة الشديده بها قلناه اخذا من كلامهم في التيميم بالاولى كما علمت زال الاشكال ولذلك يزاول ايضا استشكال بعضهم للمشقة الشديدة التي ضبطوا بها جواز الفطر للشيخ الهرموليس المراد بها فيحقه كما قاله الشيخ ابو حامد

بالمكفرهل هوآلكبائر والصغائرأ والصغائر خاصة (فأجاب) بأن المراد بالنسبة التي قبل يوم عرفة السنة التي تتم بفر اغ شهر مو بالسنة التي بعدهالسنة التي او لها المحرم الذي يلي الشهر المذكور اذ الخطاب الشرعي محمول على عرف الشرع وعرفه فيها ما ذكرنا مولكون السنة التي قلهلم تتماذبعضها مستقبل كالسنة التي بعده اتى مع المضارع بأن المصدرية التى تخلصه للاستقبال والا فلو تمت الاولى كان المناسب التعبس فيها بلفظ الماضي وليسفى الحديث المذكور والاخبار تكفيرالذنوب قبل وقوعها بل بعدمو المكفر مه صغائر الذنوب فان لم یکن لصائمه صغائر پرجی التخفيف عنه من كبائره فان لم يكن له كبائر رفعت له درجات وقیل ان الله يعصمه في السنتين عن المعصية (سئل) عمن فأته شيءمن رمضان بعذرو مات من غرر قضائه بعد تمكنه منههل يموت بهعاصيا اولا وما المنقول في ذلك مبسوطا معزوا لقائله (فأجاب ) بانه يموت عاصيا وعصيانه من آخر زمن الامكان وعبارةجمعالجوامع ومن اخرمع ظن السلامة فالصحيح لايعصى بخلاف ما وقته العمركالحجوقالالعراقيف شرحها اما الموسع بمدة

العمركالحج وقضاءالفائتة بعدزمانة يعصى نميه بالموت على الصحيحو إن لم يغلب على ظنه قبل ذلك الموت وقيل لاوقيل يعصى الشيخ دون الشاب وقال الكوراني في شرحهـا بخلافماوقته العمر كإلحج وقضاء الواجبات لآنه بالموت تبين اخراج الواجب عن الوقت بخلافالموقت بغيرالعمر اه وأيضالو قيل تجوز له التأخرأمدآ وإذامات قبل الفعل لم يعص لم يتحقق الوجوب وقال البرماوي فى شرح ألفيته ماكان آخره آخر العمر كالحج إن قلنا بالمرجح أنه على التراخي لاالفوروكقضاء العبادة التي فاتت بعذر من صلاة أو صيام اذا أخر مع ظن السلامة و مات قبل ألفعل ماتعاصيالانه لمالم يعلم الآخر كان جواز التأخير لهمشروطا بسلامة العاقبة بخلاف الموسع المعلوم الطرفين (سئل)عمن قضى بوما من رمضان في شوال أو يوم عرفة فهل يحصل له ثواب الفرض

والنفل فيهها أو في نوم

عرفة دون شوال لان

مقصود الشارع بصومستة

منشو ال بعد كالرمضان لتعليله ذلك بأن صوم

رمضان بعشرة أشهرو صوم

الستة بعده بشهرين قال فذاك صيام السنة فيحصل له في شو الثواب الفرض أن يكون محيث لايمكنه الامساك عن الطعام والشراب قال لانه مامن أحد الاو يمكنه هذا وانما المراد أن تلحقه المشقة الشديدة اه وبذلك أيضاً يندفع قول بعضهم انما تضبط المشقة في ذلك بالمحسوس ومن توقف حصاده لزرعه و تحوه على فطره ولم يتيسر له فعله ليلا جاز له الفطركما اقتضاه كلامهم السابق نقله عن الانوار في جواز الفطّر لاستنقأذ المال المحترماذا توقفعلى الفطر من الصوّمو المراد بالتوقف هنا أنه متى لم يفطر عجز عن نحو حصادهو خشي عليه التلف فعلم أنه لا يشترط هنا خشية مبيح تيممدائها لانهلميفُطر لامر قام بذاتهوانما فطره لاستنقاذ مال محترم يخشى عليهالضياع ولو لم يفطر بصومه لايلحقه مهضرر من حيث الصوم بل منحيث انه يضطر الى العمل المذكور ولو صام معه حصل له مبيح التيم من حيث انضهام العمل الى الصوم فجاز له الفطر لالخشية الضرر فقط بل لانهلوصام ولم يعمل فأت المالوان صأم وعمل حصل له مبيح التيممولا فرق في ذلك الزرع بين أن يكونله أولغيره ولابين أن يعمل فيهمتبرعا أو بأجرة أخذاً بما قالوه فى المرضعة اذا أفطرت خوفا علىنفسها أوالولد واذاأفطر لاجل ذلكازمه القضاءولا فدية عليه كما علم من عبارة الانوار السابقة وحيثأ نيط الفطر بمبيح التيمم يأنى فيه ماقالوه فىالتيمم منأ نهلابد من أخبار عدل ولوعدل رواية عارف بالطب ان الم يكن هو عارفا به والا لم يحتج لاخبار أحدومعرفته لخوف الضررمه بالتجربة كافية على المعتمد في التيمم فلتكف هنا قياسا عليه و بمَّا تقرر علم أن ذلك يجرى في مسوعًات الفطر التي أناطوها بمبيح التيمم لافي كل مسوغ له لانذاك لايتأتى فيه كاهوجلي والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ وسئل ﴾ فسح آله في مدته و متع محياته فيمن طارت ذبابة على أنفه و هوصامم حتى بلغت حد الباطن فاُستنثرهاعامداًعالمامختاراًحتىخرجت فهل يفطر بذلك لانه في معنى التقيؤ أم لا لان النص ورد في التي. وغيره ليس في معناه مع انه وقع في ظنى الفطر بما دخل لا بما خرج أفتونا أثابكم الله الجنة بفضله ومنه آمين ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقوله الذي يتجه عدم الفطر أُخذامنقول المجموعوغبرهلو اقتلع نخامة من باطنه وافظها لمَ يفطر على المذهب و به قطع الحناطي وكثيرون وحكى الشيخ أبو محمدالجويني فيه وجهين أصحهما لايفطر لانه ماتدعو الحاجة اليها والثاني يفطر كالتيء اه فتأمل تعليله عدم الفطر الاصح بأنه مما تدعو الحاجة اليه ومقابله الضعيف بالقياس على التيء تجد الذبابة يجرى فيها هذان الوجهان بعلتيهما لما هو واضح ان اخراجها محتاج اليه لان ابقاءها في الباطن يورث ضررا في الغالبوحينتذ فهو أولى بعدم الافطار من النخامة لان تركها ليس فيه من الضرر مافى ترك الذبابة فعلم أن الوجه أن تعمد اخراجها لايفطر ويدل لذلك أيضا قول الجموع واستدل أصحابنا اى على الفطر بوصول عين الى الحلق وان لم تؤكل عادة بما رواه البيهتي بسند حسن أو صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال انما الوضوء بما يخرج وليس بما يدخل وانها الفطر مها دخل وليس مها خرج اه لكن ليس ذلكعلى إطلاقه في قوله ليس مآخرج لما ذكروا فيمن أصبح وقد ابتلع طرف خيط ليلا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضىالله عنه عن مسئلة الذباب ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بخلاف ماذكر حيث قال الذي دُل عليه عموم كلامهم في القيء انه يفطر بتعمد اخراجها بعد وصولها للجوف وان احتاج اليه ويؤيده قولهم لو أكل لغلبة الجوع وخشية الهـلاك منه أو تناول مفطرا لمُرض لا يطيق معه الصوم لخشيته منه على نفسه افطر وقد تردد الزركشي وغيره فيما لو تعارض واجبان الامساك والقيء في حق من شرب خمرا ليلا والذي رجحته في شرح العبَّاب انه يلزمه رعاية واجب الامساك فلا يتقيأ والا افطر لان واجب الامساك متفق عليه وواجب التقيؤ على شارب الخمر مختلففيه وقاعدة تعارض الواجبين انه يقدم اقواهما وقد تقرران واجب الامساك هنا اقوى فمن ثم افظر بالتقيُّو فاذا افطر به حينئذ مع وجوبه في الجلة فأولى اخراج الذبابة لعدم

ولاعصلاه أواب النفل إلابيوم آخر أم لا (فأجاب) بأنه بحصل له ثواب الفرض والنفلفاليومين المذكورين لان المقصود وجود صوم فيهما ومع ذلك لا عصل له ثواب صيام السنة أي فرضهــا لعدم صومهجميع رمضان (سئل )هل تجوز الشهادة برؤية هلال رمضان اعتمادآ على الاستفاضة ( فأجاب ) بأنه لا بحوز اعتبادها فيها (سئل) هل يكفى قول الشاهدأ شيدان غدامن رمضان أم لابدمن التصريح برؤية الهلال ( فأجاب ) بأنه يكفي الشهادة بكلمنها (سئل) عمن اعتاد صوم يوم فو افق يوم الشكهل تثبت عادته يرةأولا (فأجاب) بأنها تثبت بمرةولو كانت آخر النصف الاول (سئل) عمن اعتاد صوم يوم الاثنين فوافق يوم الشك فنوى صومه عن رمضان إن كان منه والا فتطوع فبانمنه فهل يصح وبجزئه أولا(فأجاب) بأنه لا يصح لان من شروط النية الجزم متعلقها والاصل عدم دخول رمضان وقد صام شاكاولم يعتمد شيئا (سئل) هل يسن قضاء يوم الاثنين والخيس اذافاتا ولم يكن شرعفي صومها (فأجاب) نعریسن قضاؤهما (سئل ) عمنٰ أخبره فاسقَ برؤية ملال مضان للة الثلاثين

وجوبه لذاته مطلقا ولا ينافى جميع ماتقرر عدم الافطار باقتلاع النخامة ولو منالصدر للحاجة الى ذلك كما صرحوا به ومعناه أن الحاجة لذلك عامة لـكل أحد وغالبة اذ لا يخلو أحد من الاحتياج الى مجها في صومه لئلا تضربه فلذلك عفي عنها لعموم وقوعها وغلبته ولم يلحق بها مسئلة الذبابة لانها نادرة جدا وغير عامة فأفطر اخراجها على انهم صرحوا بأن القياس في النخامة الفطر ومن القواعد أن ماخرج عن القياس لا يقاس عليه فاتضح ما ذكرته من الافطار باخراج الذبابة من الجوف وان احتاج لذلك فان علم من بقائها ضررا أخرجها وانأفطر بذلك كما في مريص يضره الصوم وقد كانسبق مني افتاء بأن اخراجها غير مفطر والاوجهماذكرته الآن والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ نفع الله بعلومه عن غبار السرجين اذا دخل في أنف الصائم أو فمه هل يفطر ببلع ريقه أو يوصول الغبار ماء هل يبطل العفو وتجب ازالته وماالحكم لو انتقل المعفو عنه في الفم الى يد أونحوه ﴿ فأجاب ﴾ رضى الله عنه بأن الذي يتجه انه لايفطر ببلع ريقه المختلط بالغبار النجس وأنه لووصل الغَبار المذكور ماء لم ينجس وبمايصرح بذلك مافى المجموع وغيره من أنه لو أصاب عضوه المبتل غبار نجس لاينجس قأل الرافعي ومثل العضو فيذلك الماء وآلثياب ونقله الشيخ أنو حامد عن الاصحاب لكن قيده الاذرعيوالزركشي بمااذا لم يكثر ذلك بحيث يجمع منه في دفعات ما ينجس اه فعلم بذلك أن الغبار لاينجس ما وصل اليه من الريق أو غيره واذاً لم يتنجس به الريق فلا فطر بابتلاعه لانه باق على طهارته يخلاف مالو تنجس فمه مم صفا ريقه فانه يفطر بابتلاعه وان قلنا بالعفو عنه لانه متنجس وابتلاع المتنجس يفطر وان قيل بالعفو عنه كما اقتضاه اطلاقهم واذاانتقل المعفوعنه من بعض بدنه الى بعضه الآخر فان كان نحو دم أو قيح عفي عن قليل المنتقل فقط أخذا مما قاله الاذرعي من أن قولهم يعفي عن قليل الاجنبي من نحو الدم والقيح من غير مغلظ شامل لما انفصل من بدنه ثم أصابه أي فيعفي عن الذي أصابه ان كان قليلا لانه بأنفصاله عن بدنه صار أجنييا فعوده ألى البدن لايلحقه بما لم ينفصل عنه حتى يعفى عن قليله وكثيره ان كان دم نحو فصد من نفسه أو كان نحو دمل أوقيحه وما في التحقيق والمجموع تبعا للجمهور من أن الثاني كدم الاجنى فلا يعفي إلا عن قليله ينبغي حمله كما ذكرته في شرح آلارشاد وغده على ما اذا جَاوز محل نحو القصد وهو المنسوب اليه عادة بأن يندر عند أهلها تلوث ذلك المحلُّ به وحمل بعضهم له على خلاف ذلك رددته ثم وان كانأثر استنجاء عفي عنه ان لم يلق رطبا آخر من ماء أو غيره كما بحثه الجلال البلقيني فيعفى عنه لعسر تجنبه ومحل ذلك اذا لم يجاوز الصفحة أو الحشفة أمااذا جاوز أحدهما فلايعفى عن المجاوز لندرته قال الزركشي وغره ولو تلوثت نعله بطين الشارع المتيقن نجاسته ثم عرقت وسال العرق منها عفي عنه أيضاً اه وعليه فينبغي أخذا من العلة السابقة قريبا أنه يضر سيلانه بمحل يندر السيلان اليه واعلم أن محل العفو في الدم قال الزركشي ومثله طين الشارع بالنسبة للصلاة فلو وقع الثوب الذي به نحو دم في ماء قليل تنجس كما قاله المتولى قال والعفو جار ولوكان البدن رطباً وقال الشيخ أبو على لابد أن يكون جافا فلو لبس الثوب وبدنه رطب لم يجز لانه لاضرورة الى تلوث بدنه وبه جزم المحب الطبرى تفقها ومن علته يؤخذ انه لاأثر للرطوية الحاصلة من نحو ماء الوضوء والغسل وحلق الرأس وعُمر ذلك لمشقة الاحترازكما لوكانت بالعرق ولا نظر لقول ان العاد يمكن تنشيف البدن قبل لبس الثوب ولا يمكن دفع العرق لان ذلك عا يعسر والله سبحاًنه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه ما الحكمة فى كراهة افراد صوم يوم الجمعة والسبت والاحدوني قيامً ليلة الجمعة وفي تحريم صوم أيام العيدين والتشريق ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ رضىالله عنه بقوله يكره افرادصوم يوم الجمعة للحديث المتفق على صحته وهوقوله صلى الله

هل يلزمه الصوم كأ قاله البغوى فيطائفة ام بجوز له و بحز نه ان تين أمن رمضان وما وجه كلام البغوى ومن تيمه (فاجاب) بان المعتمد لزوم الصوم لن اعتقدصدق المخبرالمذكور كما اقتضىكلام النووى في بحوعه ترجيحه وجرىعليه جماعة من المتأخرين ووجهه أن التَّكَايُفُ بالمسائل الفقهية منوطة بغلبة الظن والاعتقاد في مُسْتَلَتْنَا أَقُوىمِنْهَا (سَتُلُ) عن المرجح من جو ازعمل الحاسب بحسابه فىالصوم هل محله اذا قطع يوجوده وبامتناعرؤيته أوبوجوده وان لم بجوز رؤيته فان أثمتهم قد ذكروا للبلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطعفنها يوجوده وبرؤيته وحالة يقظع فيها يوجودهاويجوزونرؤيته (فاجاب) مانعمل الحاسب شامل للحالات الثلاث (سئل) عن نوى صَوْم رمضان اعتادا على القاد القناديل ثممازيلت وعلمها من نوى ثم تبين نهار اأ نهمان رمضان فهل بجز ته صومه عن رمضان ام لايد من قضائه (فاجاب) ما نەپكىفيەصومە عن رمضان لجزمه بالنية ل اعتماداعلى الامارة المذكورة لظنه آنه من رمضان حال نيته وللظن في هذا حكم

عليه وسلم لايضم أجدكم يؤم الجعةالاأن يصوم قبله أو يصوم بعده وفي رواية يوم الجعة نوم عيد فلاتجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم الا أن تصوّموا قبلة أو بعدة وتقدُّه وان كان في سندها بجمول لكن لها شاهد في الصحيحين واستفيد من الحديث الاول والثاني كراهة صومه لـكل احد إدواء أكان صومه يضعفه عنصلاة الجمعة امملا وهو الأصحوقيلانا يكره لمنأضعفه وانتصرله الاذرعيوغده ونقلوه عن النص وقيل لا يكره وقيل يحرم وبما بدل للاصح الاحاديث الكثيرة الصحيحة المطلقة كحديث الصحيحين من أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على جويرية بنت الحارث يوم الجمعة وهي صائمة فقال صمت أمس فقالت لإقال تربدن أن تصومي غدا قالت لا قال فافطري والقول بانه يحتمل انه علم من حالها الضعف فنهاها عن الآفراد فيه نظر لان هذه واقعة حال قولية يعمها الاحتمال فيفيد أنه لافرق بين من يضعفه الصوم وغيره على ان المرأة لا جمعة عليها فليس الاضعاف في حقها مقصوداً أصلاً فدل ذلك على انه لا نظر آليه في الكراجة واستفيد من الحديث الثاني أعني قوله فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم إن علة الكراهة أنه يوم. غيد وطعام فاشه صوم العبدين في مطلق النهى وأن أفترقا في أن النهي فيهما للتحريم وهنا للتنزيه لان هـذا ليسعيدا حقيقة وكون العـلة ذلك هو ماذكره الحليمي وأشار اليه المقاضي حسين وقيل العلة أن لايبالغ في تعظيمه كاليهود في السبت وقيل لئلا يعتقد وجوبه وقال النووي الصحيح أنعلة الكراهة أنه يضعف عن القيام بالوظائف الدينية المشروعة فيه أي من صلاة الجمعة وسوآبقها ولواحقها ومنالاجتهاد فيالدعاء يومه ليصادف ساعة الاجابة فيه ومراده ان الصوم مظنة للاضعاف عن ذلك فلاينافي مامر انه لافرق فىالكراهة بين من يضعفه وغيره نظير صوم عرفة للحاج ومحل الكراهة حيث لم يصنم قبله يوما او يعده يوما للحديث السابق ولانه تبين أنه لم يقصد أضعاف نفسه فيموم الجمعة عن مقاصد الجمعية وأيما قصد الصوم لاغير ومحلها أيضاً في غِيرُ الفرض فصومه عن الفرض لاكراهة فيه كما قاله الاسنوي وغيره ومحلها ايضا حيث لميؤا فقعادةله فمن عادته صوم يوم وفطر يوم اذا جاء يوم الجعة قبله فطر وبعده فطر لاكراهة في صومه يوم الجمعة خينئذ خلافا لان عبد السلام لخبر مسلم ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام الا أن يكون في صوم يصومه أحدكم وقياسا على ماقالوه في صيام يوم الشك بل لان الكراهة ثم التحريم وهنا للتنزيه فاذا منع ذلك الاعتياد الحرمةفلان يمنع الكراهة أولى ونازع الاذرعي وغيره في انعقاد صومه حيُّث كره بان قياس الصلاة في الاوقات المكربوهة يقتضي عدم الانعقاد هناكما هناك ويرد بان الكراهة ثم ذاتية وهي يستحيل معها الانعقاد وان قلنا ان الكراهة للتنزيه كما بيئته في شرح العباب وأما هنا فليست كذلك بل لامر خارج غنذات الصوم وهو ما مرعلي الخلاف فيه فانعقد صومه بل وينعقد نذر صومه كما صرحوا به في باب النذر فالتوقف فيه غفلة عن كلامهم ثم وفي الام ومن نذر أن يضوم نوم الجعة فوافق نوم فطر أفطر وقضي قال الاذرعي وهو مشكل على إطلاق الجهور كراهة افراده بالصوم اذ لوكرهه لما حكم بانعقاد نذره فيما يظهر اه ويرد بان الكراهة المنافية للانعقادهي الكراهة الذاتية وأما الكراهة العرضية فها هو مطلوب لذاته فلاتنافي انعقاد النذر قال النووي في تعليقه على التنبية رولو أراد اعتكاف يوم الجمعة وجده ولم يضم قبله ولا عزم على الصوم بعِده فيختمل ان يقال يكره له صومه للإفراد ويحتمل أن يقال يستحب لاجل الاعتكاف وليصح اعتكافه بالاجماع فانءأبا حنيفة رحمه ابته شرط فيه الصوم اله قال الاذرعي وقد يقال يكره تخصيصه بالاعتكاف كالصوم وقيام ليلته اله وفيه نظر والوجه عدم كراهة اعتكافه لانه لااضعاف فيه البتة تخلاف صومه وقيام ليلتهوالذي يتجه ترجيحه من احتمالي النووى اولهما وما علل به الاحتمال الثانى لايقتضى منع الكراهة كما هو ظاهر ويكره ايضا

القنن فصحت نيته المنة عليه فلا يلزمه قضاؤ مفان نوى عند الاز الة تركه لزمه قضاؤه (سئل )عن شخص عليه صوم من رمضان وقضاه فىشو الهل يحصلله قضاء رمضانوثو ابستةأىاممن شوال وهل في ذلك نقل (فاجاب)بانه يحصل بصومه قضاء رمضان وان نوى به غده و محصل له ثواب ستة من شو الوقدذ كر المسئلة جماعة من المتأخرين (سئل) عما لو نذر صوم شهر فشهد برؤيته عدل ففيموجهان ماالاصح منهيا (خاجاب) بان أصحها في البحرثبوته بشهادته وهو قضية ما في المجموع من أنفه الخلاف فيرمضان وتعليلهم بثبوت رمضان سابالاحتياط للصوموجزم مه ان المقرى في مختصر الروضة وهو المعتمد (سئل) عن قول الروياني عين لو أخبره عدل بغروب الشمس لايعتمده بللابد من عداين كالشهادة على هلال شو ال فل هو المعتمد املا (فاجاب) با نهضعیف فانالاصحجواز فطرهآخر النبار بالآجتهاد ولاشك اناخبارالعدل اقوى منه (سئل) عن قام ليلة القدر هل يتوقف حصول ثوابه المذكور في الحديث على علمهما كاقالهالنووىاملا (فأجاب) مانه قدقال شيخ الاسلام الشهاب ان حجر

افراد يوم السبت لقوله صلىاللهعليه وسلم لاتصوموا يوم السبت الافيها افترض عليكم رواه أصحاب السنن الاربعة واحمد وصححه ان حبان وحسنه الترمذي قال اغني الترمذي ومعنى النهي ان يختصه الرجل بالصيام لان اليهود يعظمونه وأما قول أبى داود ان الحديث منسوخ ومالكرضيالله عنه انه كذب فمردود ومن ثم قال النووي ليسكما قالاً وقد صححه الاثمة قال آلحا كموصحيح على شرط البخارى والصواب على الجلة كراهة افراده اذا لم يوافقعادة له اه واعترضه الأذرعىوغيره يما فيه نظر بلماصويه ظاهر وان جلت مرتبة مالك فضلا عن أبي داود ولا ينافي ذلك الحديث الصحيح انه صلىالله عليه وسلم كان أكثر مايصوم من الايام يوم السبت والاحد وكان يقول انهما يوما عيد للشركين فاحب انأخالفهم لان صومهما لاافراد فيه فلا مشابة فيه لفعل الكفار اذ تعظيمها معا لم يقل به احد منهم فاندفع استدلال الاذرعي بذلك على انه لا يكره افراد احدها الصوم قال الحليمي في منهاجه وكان المعنى في كراهـة يوم السبت أن الصوم امساك وتخصيصه بالامساك عن الاشغال من عوائد اليهود وتبعه تليذه الامام البيهق فقال كان هذا النهى ان صح أىوقد صح يًا مر انما هو لافراده بالصوم تعظمًا له فيكون فيه تشبيه باليهود وقضية هذا المعنى كما قاله غير واحدكراهة افراد الاحد أيضا لأن النصارى تعظمه فنيافراده تشبه بهموبهصرجابن يونس فيشرح التنبيه وصاحب الشامل الصغير وجزم مه البلقيني وغيره ومر أنهلا يكره صومهمامعا لان المجموع لم يعظمه احد من بقية الملل وحمل عليــه النووى وغيره خبر انه صلى الله عليه وسلم كان أكثر مايصوم من الايام يوم السبت والاحد وكان يقول انهما يوما عيد للمشركين وأحب أن أخالفهم وكذلك خبر الترمذي انه صلى الله عليه وسلم قلماكان يفطريوم الجمعة محمولكماقالهاس عبد البر وغيره على انه كان يصله بيوم الخيس وذكر الروياني فيالبحرانه لا يكره افرادعيدمن اعياد اهل الملل بالصوم كفصح النصارى وفطير اليهود ويوم النيروز والمهرجان اه وفيه نظر بل قياس ما مر في صوم السبت والاحد الكراهة لان في صومها تعظيما لها ويؤيده قول ابن العربي المالكي في شرح الترمذي وانهاكره افراد الجمعة بالصوم لانه عيدنا أهل الاسلام وأهل الكتاب يصومون في عيدهم فيكره التشبه بهم وقال الاذرعي ان صح ماذكره عنهم أي من أنهم يصومون يوم عيدهم فالوجه كراهة افراد ايام اعيادهم بالصوم عكس ماقاله صاحب البحر لما فيه من موافقتهم آه وفيه نظريل الاوجه كراهة صومها وانكانوا لايصومونها الإترى الى كراهة افراد السبت مع انهم لايصومونه وكذا الاحد لما مرعن الحليمي انالصوم امساك وتخصيصه بالامساك عن الاشعال من عوائد اليهود وكذا في بقية أعيادهم فقال بالكراهة لان الصوم امساك وتخصيص هذه الايام بالامساك عن الاشغال من عوائد الـكفرة فـكره التشبه بهم في ذلك سواء كانوايصومونها أم لا ويكره ادامة قيام كل الليل كما صرح به في الروضة وغيرها تبعا للمذب لنبيه صلى الله عليـه وسلم عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن ذلك لآنه يضر بالعين وسائر البدن كما في الحديث وفرق في شرح المهذب بينه وبين عدم كراهة صيام الدهر بان ذاك مضر دون هذا وبانَ من صام الدهر يمكنه أن يستوفى بالليل مافاته من أكل النهار ومصلى الليل لا يمكنه نوم النهار لما فيــه من تفويت مصالح دينه ودنياه اه ونازعه الاذرعي في هذا الفرق بها فيه نظر ودعواه انه ينبغي استواؤها يردها تصريح الحديث بان قيامكل الليلمضر ولميصرح بنظيره فيصوم الدهروحكمته مامر وان من قام كل اللَّيل لايحتاج لنوم غالب النهار بل يكفيه سأعة منه يردها انالحس بخلافها وان منقامه كله كمن هجم منه هجمةً فلا يكره للاول قيامه كالثاني يردها الحس أيضا اذ نوم بعضه وان قل وزيل ضرره بخلاف سهركله والكلام فيالقوى القادر الفارغ عنالشو اغل المتلذذ بمناجاة

اختلفو اهل بحصل آلثو اب المترتب عليهالمن اتفق أنه قامها وانلميظهرلهشيءاو بتوقفذلكعلىكشفها والى الاولذهبالطبرى والمهلب وابن المقرى وجماعة والي الثانى ذهب الاكثرويدل لهماوقع عندمسلم فىحديث أبى هررة بافظمن يقمليلة القدرفيو افقهاوفي حديث عبادة عند أحمد من قامها أيمانا واحتساباتهم وفقتله قال النووىمعنى يوافقها أن يعلم أنها ليلة القدر ويحتمل أنيكون المراديوافقهافى نفسالامروانلم يعلم هو ذلكقال انحجر وتفسير الموافقة بالعلمهاهو الذى يترجح في نظري و لا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لا بتغاء ليلة القدر و أن لم يعلم مهاو انماالكلام على حصول الثواب المعين الموعوديهاه والراجحمن حيث المعنى الأول فقدقال المتولى يستحب التعبدفيكل ليالى العشرحتى يحوز الفضيلة يبقيناهو يمكن الجمع بينهمآ عمل الاول على حصول ذلكالغفران والثاني على زيادة حصول الثواب. الموعوديه ونحوه (سئل) عن شخص نوی صوم الفرض ليلاثم ارتد واسلم قبلالفجرهل تلزمه اعادة النية أملا (فاجاب) بانه تلزمه اعادتها لبطلان نيته بالردة(سئل) عمالو أراد

الحبيب المنعم بها ثمم استحسن قول صاحب الانتصاريكره قيام الليلكله لمن يضعفه ذلك عن الفرائض وقول الحب الطبرى قيام كله فعل جماعة من السلف والحديث محمول على الرفق بالامة وانما يقال ذلك فيمن يجد به مشقة يخشى منها محذورا والا فيستحب لهلاسها بمناجاة به ومن يشق عليه ولم يخف ضرراً لم يكره له ورفقه بنفسه أولى اه والمعتمد اطلاق الكّراهه لان ذلك منشأنه أنه يضر فلا فرق بين من يجد منه ضررا أو لا لان من لم يجد منه لا بد أن يجده ولو بعد مدة فكانالمعتمد ما أطلقه النووى وصاحب المهذب وقال السيدالسمهودي كلام شرح المهذب ظاهر التقييد بالاضرار وجميع ما ذكر يحرم له فهو المعول عليه اه فان أراد الأضرار بالفعل فلا نسلم أن كلام شرح المذب ظاهر في ذلك وان أراد مظنة الاضرار فهو ما قلناه وكلام شرح المهذب والروضة والمنهاج دال عليه قال في المهمات وهو الاصح والتقييد بقيام الليل كله ظاهره آنتفاء الكراهة لترك ما بين المغرب والعشا. وفيه نظر والمتجه اسقاط التقييد و تكون الكراهة متعلقة بالمقدار الذي يضر سواءكان هو الجميع أم لا وكلام شرح المهذب يقتضيه وذكر الطبرى قريبا منه وساق ما مرعنه واعترض بان ما بَيْن العشاءين ليس من وقت النوم المعتاد وأيضا فعلة الكراهة ما ينشأ من الضرر بترك النوم فان لم يقم بينهما ولم ينم فالعلة موجودة لخلوكل الليل عن النوم الذي هو مظنة الضرر وان نام فقد ارتكب كراهة النوم قبل العشاءوهي أشداه واحترزوا بقولهم دائما عن احياء بعض الليالى فانه لا يكره لانه صلى الله عليه وسلم كان يحيى ليالى العشر الاخير من رمضان ويسن احياء ليلني العيد باتفاق أصحابنا ويكره ايضا تخصيص ليلة آلجمعة بالقيام أي الصلاة سواء ليلةالرغائب وغيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لانخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالى رواه مسلم واما مافي الآحياء من استحباب احيائها فمحمول على ما اذا قام الليلة التي قبلها أو الليلة التي بعدها كما قالوا في صوم يومهاكذلك ومنه يؤخذ أن علة الكراهة هنا أن قيامها يؤدي الى الاضعاف في يومها عن الوظائفُ الدينية الطلوبة فيه فـكان كصيام يومها ومن ثم لا يكره قيام ليلة غرها على مَا اقتضاه تقييدهم الكراهة بليلتها وبذلك جزم بعض شراح المنهاج وللاذرعي احتمال بالكراهة لانه بدعة ومال أليه العزى فقال والظاهر أنه أذا نهى عن هذه الليلة فغيرها بالمنع أولى لان التخصيص بدعة اه وقد علمت بما قدمته في سبب الكراهة ان غيرها ليس مساويًا لها في ذلك فضلاً عن كونه أولى وأما كون تخصيص غيرها بالقيام بدعة فلا شك فيه لكن يبقى النظر في ان هذه بدعة مكروهة او مباحة ولا دليل على الكراهة لما علمت من منع القياس على ليلة الجمعة ويحرم صوم العيدين وايام النشريق وحكمة ذلك ما فيه من الاعراض عن ضيافة الله تعالى لعباده والله اعلم بالصواب اهكلامه ﴿ وسئل ﴾فسح الله في مدته عن فقيه يحدث ان صوم يوم الاثنين والخيس مستحب وان صوم رجبُ مستحبُ وصُوم باقي الاشهر الحرم ايضا مستحبُوانه الشهور في الكتب فحدث فقيه آخر ان صوم الاثنين والخميس ورجب غير مستحب ونهيي الناس عن صومه فمن الناس من ترك الصوم لاجل نهيه ومن الناس من يصوم الاثنين والخميس من رجب والناهي عن الصوممستدل بما ذكره الحليمي في منهاجه من الصوم المكروه اعتياد يوم بعينه كالاثنين والخميس وذكر عن أن عباس انه سئل عن صومها فقال أكره ان توقت عليك يوما تصومه وعن عمران بن الحصين لاتجعل عليك يوما حتما وعن انس اياك ان تكون اثنينيا او خميسيا او رجبيا قال وكان مجاهد يصومهما ثمم تركه ووجه الكراهة ان تخصيص يوم او شهر بالصوم دائما تشييه برمضان ولاينبغي ان يشبه به ما لم يشبهه الله به اه قال الاذرعي في التوسط وما قاله الحليمي غريب اه فما الصحيح غندكم بينوه لنا واضحا وابسطوا لنا الجوابعنذلكفالحاجةداعيةالي ذلك ﴿ فَاجَابِ ﴾رضي الله

الاعتكاف يومالجمعة فهل يكره صومه أو يستحب ليصح اعتكافه بالإجاع فيه احتمالان حكاهما ألنووىفى نكته ماالمعتمد منها (فاجاب) بان المعتمد كراهته لوجو دغلتها على كُل قول فيها فانهم اختلفوا فيها فقيل لئلا يضعفه عن العبادة وتصحمه النووى وأتازالت الكراهه بصوئم يؤم معه لانه بحر ما حصل من أأنقص وقيل لئلإيبالغ في تعظيمه كاليهود في السبت وقيل لئلا يعتقد وجوبه وقيللانه بومعيد وطعام قال الاذرعى وقد يقال يكره تخصيصه بالاعتكاف كَالْصُومُ وقيامُ لَيلتُهُ (سِبُل) عن قول الدميري فيمن ا فطر في جميع رمضان او بعضه وقضاهها بتأتى له تدارك ذلك ام لاما المعتمد (فأجاب) بانه يستحبله بعد قضائه مأفاته من ومضانأن يصوم ستدابام لانه يستحب قضاء الصوم الرّاتب (سئل) تجنن رأى ليلة الثلاثين من شعبان القناديل موقودة على بعض منارات النواحي هُلَ بحون له اعتمادها في صومه و تبيته إلنية إم لا (فلحاب) بانه متى حصل له ألاعتقاد الجآزم بدخول شَهْرِ رمضان برُوْية القناديل المذكورة جازله اعتادها فى الصوم و تبييت الثية بل القياس ولجوب ضومة (سئل) عمااذا ثبت ملال

عنه بأنالصواب مع القائل باستحباب صوم يوم الاثنين والخيس ورجب وباقي الاشهر الحرم ومُن قَالَ إِنْ ذَلِكَ غَيْرِ مُسْتَحْبِ وَنَهُى النَّاسُ عَنْ صُومُهُ فِئُورِ مَخْطَىٰءً بِيلٌ وَآثُمُ لِلْانْ غَالْمُ أَمْرُهُ أَنَّهُ عَالَمَى والعامي لايجوزله تقليد الإقوال الضعيفة والاخذ بقضيتها وقد انفق أثمتنا علىضعف مقالة الحليمي المذكورة في السؤال بل على غرابتها وشذو ذها وانها ينابذة للسنة الصحيحة كايعلم من بسطأحواله صلى الله عليه وسلم في صيامه وخلاصته أن صيامه صلى الله عليه وسلم في السينة والشهر على أنواع ولم يكن صلى الله علية وسلم يصوم الدهر ولايقوم الليل كله وان كان له قدرة على ذلك لئلاً يقتدى به فيشق على أمته وانماكان يسلك الوسط ويصوم حتى يظنانه لايفطر ويفطر حتى يظنانه لايصوم ويقوم حتى يظن أنه لاينام وينام حتى يظن أنه لا يقوم النوع الاول أنه صلى ألله عليه وسلم كان يصوم عاشوزاء وهو عاشر المحرم وفي قول ضعيف إنه تاسعه وكان صيامه له على أربعة أحوال أولها إنه كان يصومه بمكة ولا يأمر الناس بصيامه ودليله حديث الشيخين وغيرهما عن عائشة كان يوم عاشورا. تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليـه وسلم يصومه في الجاهلية أي قبل نزول الوحي موافقة لهم فليا قدم اللدينية صامه وأمر الناس بصيامه فلما فرض رمضان ترك عاشورا. أي وجوبه على القول بانه كان واجبا أو تأكد طلب على القول مانه لم يزل سنة ويؤيده إن ابن عجر كان لا يصوبه إلا إن يوانق صومه ويستفاد من هذا الحديث تعيين وقت الامر بصومه وهو أول قدوم المدينة وكان افي ربيع الاول فيكون الامر به انى أول السنة الثانية من الهجرة وفيها فرض رمضان فلم يقع الامريبه اللا في سنة واحدة. ثم بعد فرنض رمضان فرض صومه له أى التطوع فعلى تقدير أنه كان واجباً يكون نسخ بذلك ثانيها. أنه صلى الله عليــه وسللم لماقدم المدينة ورأى صويم أهل الكتاب وتعظيمهم له وكان يحب موافقتهم فنما لمينه عنهصامه وأمر الناس بصيامه أكد الامر بصيامه والحث عليه حتى كانوا يصومونه أطفالهم وصيامه صلى الله عليه وسلم له بالمدينة لم يكن اغتمادا على جُرَّد أخبار آخادهُم بَلْ كان بوحي أو تواتن أواجتهادوقيل استئلافا لهم لااقتداء بهم فانه كان يصومه قبلذلك ثم لما زال الاستئلاف بفتح مكة احب مخالفتهم فقال لنن بقيت الى قابل لاصومن التاسع فلم يأت العام القابل حتى توفى عليه ثالثها انه لما فرئس رمضان. ترك صيام عاشوراء وقال انه يومن أيام الله فمن شاء صامهومن شاء تركدرا بعياً أنه عزم في آخر عره على ضم التاسع اليه مخالفة لاهل الكتاب في صيامه كما مر فمراتب صومه ثلاثة أدناها صومه وحده ثم مع التاسع ثم معه ومع الحادى عشر فهذا أكملها وصح أنَّصُّوم عاشوراً يَكُفُرُ سَنَّةً وَصُومٌ عَرَفَةً يَكُفُرُ سُلَتَيْنَ فَصُومَةً أَفْضَلُ مَن صُومٌ عَاشُورًا. لأنه يومُ الحج الأكبر عند جماعة ولانه افضل عشر ذي الحجة وسيأتي ان العمل فيها افضل منه فيساتر السنةوقيل لانه مُلسوب لنبينا وعاشوراء منسوب لمؤسى صلىاته عليها وسلموورد من طرق صحح بعضها بعض الحفاظ خلافا لمَنْ زَعْمَ أَنْهَا مُوصَوعَة مَنْ وَسَعَ عَلَى عَيَالُهُ يَوْمَ عَاشُورِاءَ وَسَعَ اللَّهُ عَلَيْهِ السَّنَة كَلَّهَا النوع الثانى أنه صْلَى الله عَلَيه وَسُلم كَانَ يَصُوْمَ شَعْبَانَ رَوَى الشَيْخَانَ أَنه صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم لم يَصْم شهراً أَكُبُن من شعبان فانه كان يصومه كله وفي روايات كان يُصومه الاقليلا وبها يعلم أن المراد بالكل الاكثر اوكان مرة يصومه جميعة ومرة يصوم معظمه لئلا يتوهم وجوبة وحكمة اكثار الصوم فيه مع نصه على أن أفضل الصيام مايقع في المحرم فقد روى مسلم أفضل الصّيام بعدر مضان ضوم المحرم انه يحتملُ إنه لم يعلم ذلك الا آخر عمرَه فلم يتمكن من كثرة الصّومُ في المحرمُ أو اتفقُّلُهُ من الاعداركالسفرُ مامنعه من كثرة الصوم فيه أو كان يشتغل عن صوم الثلاثة التي من كل شهر فيقضيها في شعبان كما ورد منطريق ضعيف بل فيها ان أبي ليلي وقد رؤى بوضع الحديث اوليعظم ومطان كما في

دًى الحجة يوم الجعة شم

تحدث الناس برؤيته ليلة الخيس وظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم ومالسبت لكونه ومعرفة على تقدير كال ذي القعدة أميحرم لاحتمالكونه يؤم العيدَ (فأجابَ) بانه يحرم لأن دفع مفسدة الحرام مقادمة على تحصيل مصلحة المندوب (سئل)عن مس فرجا مبانا أوفرج بهيمة بشهوة فأنزل وهو صائم فهل يبطل ضومه أولا ( فأجاب ) بأنه لا يبطل صومه في مسه فرج البيمة ويبظلف انزاله عسفرج المرأة المبان ان بتي اسمه حينئذ كالومسذكرامبانأ و إلافلا يبطل (سئل) عن الحكمة في جمع الامام النووى الذباب وافراد العوضة في قوله ولو وصل الذباب أو بعوضة أو غبار الطريق وغربلة الدقيق لم يفطر (فأجاب) بأنه و لا يخفى أن العوضة أصغر جرما من الذبابة والبعوضة أسرع دخولافي الحلق من الذبابة واذا كان الذباب مع ندرة دخوله وكبر جرمه لايضر فدخول البعوض مع سرعة دخوله وصغر جرمه بطريق الاولى (سئل)عنصائم في فيهقر ح سائل يعسر الاحتراز عن وصول مايسيل منه الى الجوف هل يعفى عنه في الصلاة والصوم أم لا (فأجاب)

حديث ضعيف أيضاً أو لانه ينفل كافي حديث صححه ان خزيمة عن أسامة قلت بارسول الله لم أرك تصوم شهرا من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذلك شهر تعفل الناس عنه بين رجب ورمضان فهو شهر ترفع فيه الاعمال الى ريب العالمين فاحب أن يرفع عملي واناصائم فاشارصليالله عليه وسلم الى أنه لما آكشفه شهران عظيمان الشهر الحرام ورمضان اشتغل الناس بهما فغفلوا عنه ولذا ذهب كثيرون الى أن صوم رجب أفضل منه ومن فوائد احياء الوقت المغفول عنه بالطاعة أنها فيه اخفاء واخفاؤهاسها بالصوم الذي هو سر بين العبد وربه أولى وانها فيه أشق لتأسى النفوس بما تشاهد من أحوال أمثالها ولهذا سهلت الطاعات عند مزيد يقظة الناس وشقت عند بعد ذلك أمو لانه تنسخ فيه الآجال كا في حديث ضعيف عنعائشة قلت يارسول الله أن أكثر صيامك في شعبان قال أن هذا الشهر يكتب فيه لملك الموت من يقبض فأنا أحب أن لا ينسخ اسمى الا وأنا صائم ولانه يتمرن بصومه على صوم رمضان فلا يأتى الا وقد اعتاد الصوم وسهل عليه فلا ياتىرمضان الا وهو على غاية من النشاط وأما شهر رجب فقد قال بعض أئمتنا انه أفضل من سائر الشهور لكنيا مقالة ضعيفة بل لم يصح أنه عليالله صامه بل روى ان ماجه عن ان عباس أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صيامه لكن الصحيح وقفه عن ابن عباس وحينتذ فلا شاهه في ذلك لكراهة صوم رجب خلافًا لما ورد عُليهُ بل روى أبو داود أنه صلى الله عُليه وسلم ندبُ الطُّوم في الاشهر الحرم ورجب أحدها وروى أبوداود وغيره عن عروة أنه قال لعبد الله من عمر هل كان رسول الله عَيْنَالِيَّهِ يَصُومُ فَي رَجِبُ قال نعم ويشرفه قالها ثلاثا وقد قال أبو قلابة أن في الجنة قصر الصوائم رجب قال البيهق أبو قلابة من كبار التابعين لا يقوله الاعن بلاغ فثبت ندب صومه وانه ليس مكروها وأن القول بالبكراهة فاسدابل غلط بلوقدغلمت فضل صوم شعبان ومعذلك صومرجب أفضل منه اذ المعتمد أن أفضل الشهور بعد رمضان المحرم فهم بقية آلحرم ثم شعبان النوع الثالث أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم عشر ذى الحجة التسع الاول منها روى أبو داود عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصومها وعن عائشة عن مسلم مارأيته والله عليه صائمًا قط نفى وغيره اثبات فقدم عليه لانها نفت رؤية نفسها وروى البخاري مامن أيام العمل الصالح فيها أفضل منه في هذه يعني العشر الاولى من ذي الحجة وفي رواية ما من عمل أزكي عند الله ولا أعظم أجرًا من خير يعمله في عشر الاضحى قيل ومنه يؤخذ أن هذا العشق افضل من العشر الاوالحر من رمضان قال بعضهم وهو كذلك بالنسبة لايامه لان فيها يوم عرفة الذي لم يُر الشيطان احقر والا أذل ولا أغيظ منه فيه يكفر سنتين وفيها يوم النحر وهو أعظم الايام حرمة عند الله سماه يوم الحج الأكبر امابالنسبة لليالي فلياليءشر رمضان الاخير افضل لان فيها ليلة القدر وفضلها معلوم مشهور وذُليل هذا التفضيل تغبير الخنز بايام دوَّن مَا مَن عشر ونحوه النوع الرابع انه صلى الله عليه وسلم كان يصوم في بعض أيام الأسبوع والأيام البيض والحاصل ان صيامه صلى الله عليته وسلمفالشهرعلي اوجه احدها انه كان يصوم أول اثنين ثم الخيس ثم الخيس الذي بينه رواه العسامي ثانيهاانه كان يضوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والاربعاء والخيس رواه الترمذي وفيه أنزل على رواية مسلم وقال تعرض الإعمال على الله يوم الاثنين والخيس فاحب لن يعرض عملي وانا صائم وزوى النسائي عن اسامةقلت يارسول الله انك تصوم حتى لا تبكاد تفطن و بفطر حتى لا تبكاد إصوم الا يومين ان دخلا في صيامك و الاصمتها قال اي يومين قلت يوم الإثنين والخيس قال ذلك يومان تعريض فيهما الاعمال على رب العالمين فاحبان يعرض عملي وأنا صائم وهذا عرض خاص في هذين اليومين واما العرض للدائم فهوكل يوم بكرة

بأنه يعفي عنه في صلاته وصومه لعذره فقد قالوا اندائم الحدث كالمستحاضة إذا تطهر واحتاط صحت صلاته وصومه وقالوا لايفطر المبسور بخروج مقعدته وردها وقالوا لو سبق الماء إلى جو فه في غسل النجاسة لميفطر وإن بالغ إلاإذا لمعتب إلى المبالغة ولونزلت النخامة منفمه أوأنفهو وصلت إلى جوفه وهوعاجزعن مجهالم يفطر وقال الاذرعي لايبعد ان يقال من عمت بلواه بدم لته محیث بحری دانا أوغالباانه يتسامح بمايشق ألاحتراز عنه ويعفىعن أثره والاسبيل إلى تكليفه غسله جميع نهاره اذالفرض أنه يجرى دائماأو يترشح ورىماإذاغسلەزادجريانه أه وماتفقهه ظاهر اذمن القواعد أنالمشقة تجلب التيسير (سئل ) عمن فاته رمضان وأخرقضاءه بغير عذرحتي مضي عليه رمضان ثان وأعسر بفدية التأخير وقت وجوبهاهل تسقط عنهأولاوإذاقلتم بسقوطها ماعساره فإضا بطه (فاجاب) بأنه لاتسقط باعسارهبل تبق في ذمته كالكفارة وكالقضاء فيحق المريض والمسافروانقالالنووى ينبغي أن يكون الاصح سقوطها كزكاة الفطر لانه عاجز حال التكليف ما وليست في مقابلة جنأية

وعشيا ولايعارض مامر من صوم يومالسبت والاحد صحة النهى عن صوم السبت لانه محمول على افراده ثالثها أيام البيض ثالث عشر ورابع عشر وخامس عشر روى النسائى كان صلى الله عليـــه وسلم لايفطر أيام البيض فيحضر ولا سفر وفي حديث مسلم عنعائشة انه لم يكن يبالىمن أيايام الشهركان يصوم الثلاثة ولعله ترك تعيينها فىبعض الاوقات لئلا يظن وجوبه رابعها ثلاثة كما مر عند مسلم خامسها ثلاثة أول كل شهر روى أصحاب السنن وصححه ان خزيمة كان عَيْنَا لَيْهُ يُصوم ثلاثة أيام غرة كل شهر ويسن أيضا صوم السابع والعشرين وتالبيمه وتسمى الايام السود والله سبحانه و تعالى أعلم بالصواب ﴿ وسُمَـل ﴾ رضى الله عنه عن مسئلة وقع عنهاجوا بان مختلفان صورتها إذا أخبر الثقة برؤية هلال رمضًان فهل يجب الصوم على من أخبره حيث اعتقـد صـدقه وان لم يذكره عند قاض أم لايجب الصوم على المخبر الا أذا ذكره عند قاض أجاب الاول فقال بجب الصوم على من أخبره الثقة وان لم يذكره عند قاض حيث اعتقد صدقه كما ذكره ابن عبدان والغزالي والبغوى والخوارزمي وابن دقيق العيد وغيرهم وأجاب الثاني فقال لايجب الصوم على من أخبره الثقة اذا لم يذكره عند قاض وان اعتقد صَدَّقهُ لامورأحدها أن الشَّافْعَى رضى الله عَنَّـه نص في المختصرعلى انه لايجب الصوم الابشهادة عدلين لان الصحيح المنصوص المتفق عليه المعتمد فى المذهب أنه شهادة لقوله صلى الله عليه وسلم فانشهد ذوا عدل فصوموا وافطروا فثبت أنه شهادة بنص صاحبالشرع وامامالمذهب فتعيز الاخذبه واطراحماعداه وقدقال الشافعي رضي الله عنه اذاصح الحديث فهومذهبي الامر الثاني أنالشيخ الامام الصيرفي نائب الشرع الشريف بمصر المحروسة أجاب بأن الراثين اذالم يشهدوا عند حاكم شرعى ولم يثبت لم يلزم من لم يره العمل بقول من رآه ولو كثروا ولهالفطر الىاستكمال شعبان ثلاثين وكذا بالنسبةالىآخر يوممنه وأول يوم من شوال له استكمال رمضان ثلاثين ان لم يره ليلة الثلاثين من رمضان وقد أطلق الامام الراقعي رحمه الله النقل عن الامام وان الصباغ فيما أذًا أخبر به من يوثق به أي ولم يثبت عند قاض انه لايلزم المخبر بفتح الباء العمل بقول المخبر بكسرها الااذا بنيناعلي انها منباب الرواية وهو ضعيف أما اذا بنينا علىاته من باب الشهادة وهو المعتمد والمذهب فلايلزم المخبر العمل بقول المخبر ثم نقلالي الرافعي عن الامام ابن عبدان ومن وافقه القول بوجوب العمل بقول الخبر مطلقا ولم رجح شيئا منهما لكن قضية تقديمه النقل عن الامام وابن الصباغ وتفريعه على ذلك وبنائه على الوجهين فى أنه مر. باب الرواية أو الشهادة كما ذكر يقتضي ترجيح ماقالاه اىفىأن طريقه الشهادة دون الاخبار لقوله عليه الصلاة والسلام فان شهد ذوا عدل فصوموا وافطروا فثبت آنها شهادة ولانه حكم شرعى فتعلق برؤية الهلال ويلزم منذلك بناءعلى المعتمد انه شهادة عدم لزوم العمل بقول المخبر حيث لم يثبت عندحاكم شرعيكما تقدم وذلك موافق لما ذكره الامام الاذرعي فىالتوسط حيث قال ولا احسب أحدا ينازع في انه لو أخبر الحاكم رعيته انه رأى الهلال او الامام العادل انه لايلزمهم الصوم الا أن يشهد به عند قاض آخر بلفظ الشهادة اله جواب الصيرفىرحمه الله تعالى ويؤيده قول الشيخ الامام ابن ناصر في شرح البهجة أن كلام الناظم افهم انه اذا أخبره بالرؤية من يعتقد صدقه ولم يتصل بالحاكم أنه لااثر له اه وقد صرح الجلال المحلى في شرح المنهاج بانه لابد في الوجوب على من لم يره من ثبوت رؤيته عند القاضي اه وعبارة غيره اذا تُبتت الشهادة عند الامام لزم الناس كلهم الصيام اه ومقتضاه انه اذا لم تثبت الشهادة عند الامام لايلزم الناس الصيام واجاب بنحو جواب الصيرفي ايضا بعض المتأخرين من علماء التمن حيث قال لا اثر للشهادة عندغير القاضي ولا يترتب عليها حكم صحيح وذلك ما تقتضيم نصوص المذهب ومفاهيمه فان كان في هذه

القاضي وهو مردود بان حق الله المآلى إذا عجزعنه العبد وقت وجوبه يثبت فىذمتهوان لميكنعلي جهة البدل اذا كان بسببمنه وهوهنا كذلك لانسبيه فطره بخلاف زكاة الفطر ( سئل) عن قول بعضهم ان المطالع لاتختلف الافي أربعةوعشر ن فرسخاهل هومعتمد وهل هوتحديد وهل يشترطحكم الحاكم بشهادة العدل رؤية هلال رمضان وكذلك حكم الحاكم بشهادة العدلين برؤية هلال غير رمضان أم لا (فأجاب) مان القول المذكور معتمد وظاهر كلامه أنه تحديدحيثقال رؤية الهلال توجب ثبوت حكمها الىأربعةوعشرىن فرسخالانهافي قلمن ذلك لاتختلف ويشترط لثبوت حكم الرؤية لاهل ذلك المطلع حكم الجاكم بالشهادة في رَوْية رمضان وغيره (سئل)منقول المنهاجولو بتي طعام بينأسنانه فجرى بهريقه لم يفطر انعجزعن تمييزهومجه هلمراده بالعجز عن التمييز والمج في حالة جريه فقطحتي لوقدرعلي اخراجه من بين آسنانه فلم يفعل لا يفطر أو مراده أعممن أن يكون بين الاسنان أوحالة الجرى (فأجاب) بأن مراده بالعجز عن التمين والمج فى حالة جريه وان

الشاغرة عن الحكام من يسمع كلامه ويرجع اليه في الحل والعقد ونصب في البلد عارفا بالاحكام فقيها نفذ حكمه وسمأعه أداء آلشهادات بمآيقتضيه الشرع الشريف كما ذكره فى العزيز والروضة والانواروغيرهامن كتب المذهب وان لم يكن فيهامن هوكذلك فلا اه ثم سئل أيضا عن بلادليس فيها سلطان ولا قاض وفيها رجل يظن أنه يعرف شيأمن العلم فيأتيه عدل واحد يشهد عنده برؤية هلال رمضان فيمتنع من قبول شهادته لكونه غير قاض فهل امتناعهمن ذلك هوالصواب فأجاب يان امتناعه من ذلك هو الصواب لان سماع الشهآدة من هذا الرجل وأمثاله والحكم بها لا يصلح لذلك لكونه غير قاض لكن يتعين على أهل الحل والعقد تولية من يصلح لذلك محسب الامكان واعانته فانفعلوا والاأثموالاخلالهم بفرض الكفاية وبجب تنبيههم على ذلك واعلامهم وزجرهم يحسب الطاقة فان فعلوا ذلك وجب على من ولوه سهاع آلبينةوالحكم بما يقتضيه الشرع الشريف فىذلك وغيره والله تعالى أعلم اه جوابه ثم أجاب بنحو جوابهما أيضا بعض علما. مكة المشرفة فتمال اذا لَم ير الانسان شهر رمضان عند نقصان شعبان فلا يلزم الصوم وصوم الغبر ليس بحجة على الغبر وأمَّا جواز صومه اذا لم يكن يوم شك فهو جائزوان رأى هلال الفطرلا يجَّوزله الصوم ٧ الا آذا ادعى عندقاض أومحكم من جهة اهل البلد كلهم اه جوابه ويؤيد هذه الاجوبة ما أجاب به الشيخ الامام ان ناصر حيثقال لابد من صيغة الشهادة ويختص بمجلس القضاء قال لكن هذا حيث كآن في البلَّد قاض كما هو الغالب أما المكان االذي لاقاضي فيه فيجب ان ينصبو ا محكما يسمع الشهادة اه و بنحوه أجاب الشريف السمهودي رحمه الله ومقتضي هذا وما سبق من الاجوبة انَّه لابجب الصوم الا بالشهادة عند قاض أو محكم منصوب وذكر الامام العماد الاقفهسي في توقيف الحكام أن الاصحاب ذكروا وجهين فنها لو أخبر برؤية هلال رمضان عدلواحد أو عدول هل يحب الصوم ان قلنا انه رواية وجب وان قلنا أنه شهادة فوجهان أحدهما لا بجب لان الشهادة تختص بمجلس الحكم وهذاهوالاصح عند صاحب الشامل اه وفي موضع آخر من توقيف الحكمام انه لوأخبره عدلان برؤيته يوم الثلاثين من شعبان لم يلزم الصوم على الصحيح تفريعاعلي انهيسلك به مسلك الشهادة وهو الصحيح لان ذلك يختص بمجلس الحكم اله فيفرض ألَّـكلام في أن طريقه طريق الشهادة دون الاخبار لما سبق في قوله ﷺ فان شهددوا عـدل فصوموا فثبت أنها شهادة ولانه حكم شرعى فتعلق برؤية الهلال فوجب أن يكون حكم الاخبار به حكم الشهادات قال الشيخ ابن ناصر وقول الناظم كمثل ان ينوى صوم الغـد عن فريضة الشهر بجزم أو بظنأن الظن اما برؤيته أو ثبوته لدى القاضي اه قال الشيخان رحهما الله تعالى في الـكلام على النية اذا حكم القاضى بشهادة أو واحد اذا جوزناه وجب الصوم اه ومقتضاه انه لا يجب الصوم الا اذا حَكُمُ القَاضَى بِذَلِكَ كُمَاسِبَقَ و يؤمده قول النووى في شرح المهذب قال أصحابنا فان شرطنا عدلين فلا مدخل للنساء والعبيد في هـذه الشهادة ويشترط لفظ الشهادة وتختص عجلس القاضي اه وأطلق ان الرفعة وغيره في النقل عن الامام اشتراط الشهادة به عند القاضيوذكره أيضا البارزي والاسنوى والاذرعي وغيرهم الامر الرابع سبق أن الامام وابن الصباغ ذكرا أن ما اختاره ان عبدانومن وافقه مفرععلي ان قبول قول الواحد بطريق الرواية اهفعلي هـذالايجوز تقليدهم فيمن لمبلغ رتبةالاجتهاد فيرجح عندهذاك فقد قالالشيخ محى الدين النووى رحمه الله في شرح المهذب الذي هو عمدة المذهب عن الامام تقى الدين بن الصلاح من غير اعتراض عليه ان حكم من لم يكن أهلا للتخريج أن لايتبع شيأ من اختياراتهم لانه مقلد للامَّام الشافعي رحمه الله دون غيره اه وظاهره أن مقلد الامام الشافعي رضي الله عنه لا بجوز لهأن يتبع شيأ من اختياراتهم اذا لم

قدرو لوثمًا رُاعلَ آخر أَجُهُ من بين أسنانه فلم يفعل (سئل) عن قولهم يحرم التطوع بصوم في نصف شعبان الثاني الاأن يصله عاقبل نصفه أوكائت عادته ولو قدعة أو بعادته صومه هِلِ العِرْةُ بِعَادَتِهِ فِي السِّنَّةِ التي قبلها ( فا جاب) بأن العسرة بعادته في السنة التي قبلها (ستل) عن هلال رمضان أذاتو قف ثبوته على الحكم في الراثي إذا أخسرو المخسر أخبرو هلمجر امع العدالة خصوصا الاهلو ألمخدرات هل يتوقف صومهم على الثبوت أو يكنئ ما تقدم (فأجاب) بانه قد اعتر حكم الحاكم لوجوب الصوم على العموم والا فمن أخبره مو ثوق بالرؤية واعتقدصدقه لزمه الصوم (سئل)عن مضمضة الصامم قبل فطره والقاء الماءمن فيه هل مج الماء والحالة هذه مكروه أو لا وأذا قلتم بالكراهة فما الفرق بين هذه الحالة وبين المضمضة للوضوء فيبقية النَّهَارِ اذاكانت العلة في الكراهة قبلالفطرزوال الخلوف مع أن ألخلوف يزول أيضا بالمضمضة للوضوء وهل يقدم طلب ابقاء الخلوف على طلب المضمضمة أو العكس أوَ تكون المضمضة للصائم في اليوم الواحد مطلوبة في وقت دون وقت كالسواك لأنالسو الككانمأمورانه

1 . 10

يبلغ دراجة الإجتماد بل عليه أن يتبع نص الشافعي رضي الله عنه كمسئاتنا المسؤل عنها فان من لم يبلغ رتبة الاجتهاد المطلق وبهو مقلد للامام المجتهد المطلق لايجوز للبقلد للامام الشافعي رضي الله عنه أن يترك مذهب امامه ويعمل بما قاله المجتهد المقلد كذا أفتى. به الامام الكازروني شيخ الحرم النبوي وهو أيضا نص في مسئلتناوقال النووي أيضاً لا يجوز لمفت على مذهب الامام الشافعي رضي الله عَنهُ أَنْ يَقَتَّى بَصِنْفُ أَوْ مَصْنَفَينَ وَنَحُوهُمَا مَنْ كَتَبِأُصَّابِنَا لَكُثْرَةَالَاخْتَلَافْ فَيَأْجُرُمُوالنَّرْجِيح وقد يجزم نحو عشرة من المصنفين بشيء وهو مخالف للمنصوص وما عليه الجمهور اه وهذا أيضًا. مثل ما سبق من اختيار انعبدان ومن وافقه وقال الامأمُ الازرقي لو وجد من ليس أهلاللترجيح اختلافا للاصحاب في الاصح من القولين والوجهين اعتمد تصحيحالاكثر اله وفي مقدمة المهماتأن الرآفعي والنووي لم يخالفا نص الشاُّفعي في مواضع كثيرة جدا فأجاباه بما وجداً، لبعض الاصحاب. الا ذهولًا عن النص قال وكَثَيْرًا ما يخالف الاصحاب النص لا عن قصد و لكن لعدم اطلاعهم عُليه كما قَاله البندنيجي في تعليقه أه وهذا قال الامام الاصبحيواذا وجد للشافعي نصوالتصحيح بخلافه فالاعتماد عَلَى نصُّه أذ القُتوى في هذا الزمان أنما هي على الاصح على طريق التقليد له رضي ألله عنه وتقليدٍه أولى من تقليد غيره فقد كان شيوخ المذهب لايفتون الا به وان كان عندهم بخلافه فانْ الشيخُ أيا حامد الاسْفَر ايني كان كثيرا مايقولَ في تعليقه كنت أذهب الي كذا وكذا حتى رأيت نص الشافعي على كذا وكذا ثم آجد بالنص وأترك ماكنت عليه إهكلام الاصبحي وقال الامام الاسنوى لا اعتبار مع نصصاحبنا بمخالفةغيره بل يجب المصير الى النص ولوكان المخالفون لهأ كثر فان تساووا رجحنا بنص صاحب المذهب لان الترجيح تارة يكون ببيان نص الشافعي فانه اعظم الترجيجات مقدارا وأعلاهامنارا وتارة بمواقفه الأكثرين فانه يجب الإخذبهكما صرح بهفىالروضةثم قال في المهمات كيف يدوغ الفتّوى بها يخالف نص الشافعي رضي الله عنه وكلام الاكثرين ولا معول على تصحيح يخالف ذلك بلهو ضعيف ثم قال ولا شكأن صاحب المذهب اذا كان له في المسئلة نُص وَجَبٌ عَلَى اصحابهُ إلرجوع اليه فيها فانهُمْ مَعُ الشافعي كالشافعي ونحوه من المجتهدين مع نصوص الشارع والإيسوغ الاجتهاد عند القدرة على النص ثم قال هو والإذرعي لاعذر لآحد في مخالفة نص الشافعي رضي الله عنهزاد الإذرعي ومتى وجدالشافعي نصفى المسئلة طاح ماخالفه الامن الخامس أن الائمة رضي الله عنهم إذا امتنعوا من مخالفة نص الشافعي وهم بلغوا درجة الاجتهاد فالامتناع لمنه يبلغها أولى فحينئذ الحاصل من هذه النقول الصحيحة والنصوص الصريحة أنهلابجب الصوم لما سبق عن ان عبدان ومن وافقه اذا لم يذكره عند القاضي لمخالفتهم ما سبق من النقول والنصوص ولعدم جواز تقليدهم فيهلن لم يُبلغ درجة الاجتهاد كما سبق عن النووى نقله عن ابنُ الصلاح الامر السادس انه اذا لم يثبت عند قاض حرم صومه عن رمضان لمن لم ير الهلال بنفسه وأما من رآه فنقل الاذرعي عن سليم الرازي أنه اذا لم يثبت لم يجزئه صومه ومقتضى كلام غيره من الائمة أنه يجب عليه صومه وبجزئه أه وفي الحديث الاجماع على أنه لايشترط في تكليف كلواحد بالصوم رؤية نفيه بل يكتفي برؤية من تثبت به الرؤية كذا قال الكيكلدي في قواً عده وظاهره وأنه لا يُكفى برؤيَّةً من لا تثبت به الزؤية بل قال الغز الى وغيره أذا لم يتحدث الناس برُّو يته و لم يثبت عند قَاضَ فَهُوَ يُوم شك قال الشَيْخانُ في العزيز والروضة وشرح المهذَّب اذ وقع في الألسن أنه رؤى ولم يقل عدل أنا رأيته أو قال ولم يقبل الواحداو قاله عدد من النساء والعبيد والفساق وظن صَدَقَهُمْ فَهُوَ يُوْمُ شُكَ وَعَبَازُاتُهُ الولَىٰ الْعَرَاقَىٰ أَذَا شَهْدٍ عَدُدُ مَنَ الفَشَاقَ وظُنَ صَدُقَهُم فَهُو يُومَ شُك والله سبحانة وتعالى أعلم أه جواب الثاني فاالراجع عندكم من الجوابين أبقاكم الله تعالى

قبل الصوم في كل وقت والمضمضة مطلونة فيه فى أوقات الوضوء فقطو متعتم الصائم من الاستياك بعد الزوال لاجل ابقاء الخلوف ولم تمنعوهمن المضمضةمع أنكلامنهما يزيل الخلوف فهاالفرق بينهماو مهل تزول كراهة السواك بالغروب اولا(فأجاب) ان مضمضة الصائم سنة ولو بعدالزوال ومج ألماءمن فيه مطلوب لئلا يسق شيء منه الي الباطن بلقيلانه مطلوب لغرالصائمأيضا والخلوف لا يزول بمضمضة الصائم لحصولها توضول الماءالي فه وان لم يدره فيه وعلى تقدير زواله أنمأ تحصل بالمبالغةفيهاوهي مكروهة للصائم وهي بان يبلغآلماء الى أقصى الحنك ووجهى الاسنان واللثات معامرار الاصبع على ذلكُ وعَلَى تقدير تشليمز والالخلوف بالمضمضة من غير مبالغة تسن أيضا لشمول الادلة الطالبة لها المضمضة الصائم بعد الزوال ألا ترى أنه لو تغير فمه بعد الزوال يسببآخركنوم فاستاك لذلك لم يكره وأن زال به الخلوف وتزول كراهة السواك بالغروب(ستل) هل العشر الآخر من رمضان أفضل منعشرذي الحجة أولا (فأجاب) بان عشر رمضان أفضل من عشر ذى الحجة لان رمضان سيد

للمسلمين ﴿ فأجاب ﴾ نفع الله به بقوله قد رفعتم الى من قديم هذا السؤال بعينه واجبتكم عنمه بجواب مبسوط مستوف لرد جميع ماقاله الجيب الثانى لفظة بلفظة وعلى فرض أن بين جوابيه تخالفا في بعض الالفاظ فالحكم لايختلف بذلك ولاجل ذلك لاحاجة بنا الى بسط الكلام عليه ثانيا بل نكتفي بما قدمناه ونشير لكّم هنا الى خلاصة المعتمد في المسئلة وهو أن من أخبره مرؤية هلال رمضان عدل موثوق به ووقع في قلبه صدقه لزمه الصوم على المنقول المعتمد سواء قُلنا ان ثبوت رمضان من باب الرواية ،م من باب الشهادة لان ذلك الخلاف انما هو بالنسبة لوجوب الصوم على عموم الناس واما بالنسبة لوجوبه على الراثي ومن أخبره موثوق به ووقع في قلبه صدقه فلا يتفرع على ذلك بل يكتفى به ويجب به الصوم وعلى هذا التفصيل الذى ذكَّرته يحمل اختلاف الاصحاب فمن قال لايجب الصوم الا أن تثبت الرؤية عند القاضي أي أو المحكم فمراده لا يجب على عموم الناس ومن قال بحب الصوم على منأخبره عدل موثوق به أراد أنه يجب على خصوص الخبر الذى أخبره موثوق به ووقع فى قلبه صدقهوحينئذ فلا تخالف بينكلام الاصحاب ولاتناقض كما ظنه المجيب الثانى ومن اغتر به من قائلي تلك الاجوبة إلتي ذكرها وبهـذا التفصيل ان تأملته يظهر لك اندفاع جميع ماقاله وماقاله غيره بمن نقل عنه ماعخالف ظاهره ما قلناه ويظهر لك أيضا أن ما ذكره من وجوب اتباع الاكثرّن وما فرعه على ذلك بما أطال به ليس كله في محله لما تقرر لك أنه لا مخالفة في الحقيقة بين الـكلامين في هذه المسئلة التي نتكلم فيها و أن كلامن الرأبين له محمل صحيح والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن شخص ادخل فى الليل من رمضان قطنة في احليله احتيطا للبول ثم نزعها بعد أن اصبح فهل هذه كمسئلة الخيط اوبينهما فرق (فأجاب) بقوله افتى بعض المتاخرين بانهلايفطربنزعهاقالوليست.هذه كمسئلة الخيط لاناخراجــه عمدا استقاءة ويتضح بأمرين احدهما انهم لم يجعلوا الامساكءن مثله داخلا في حقيقة الصومكما يقتضيه تفسيرهم بانه الامساك عن نحو الجماع من ادخال عين الى مايسمي جوفا الثاني ان الفطر بالاستقاءة ثابت بالنصوالمعتمد عند الاصحآب في التعليل آنها مفطرة لعينها كالانزال بالاستمنا .وقوقا مع ظاهر الحديثوقيل برجوع شيء الى الجوف وان قللقول ابن عباس رضي الله عنهما الفطريما دخل وليس بما خرج والفريقان متفقون على عدم استنباط معنى يعود بالتعميم وهو الالحاق قياسا اذ لم يقل احد منهم ان العلة فىالاستقاءة كونها خروج خارج من جوف كما زعمه من ألحق اخراج القطنة منالاحليل بالاستقاءة قياسا اما المعللون بالعين فوقوفا منهم مع ظاهر الحديث كما هومصرح به عنهم واما المعللون بالثانى فتعليلهم نافلذلك صريحاكما لايخفى ويشهد لذلك ايضا انه لو قبل آمرأة أوتاذذ بها فامذى لم يفطر اتفاقاً ولم ياحقوه بالاستمناء بجامعخروج خارج من الذكر بمباشرة نظرا الىان الاستمناء مفطر بعينه وفى فتاوى ابن الصلاح امرأة ظنت ايقاع الحيض ليلا فتحملت قطنةونوت الصوم ثمم أخرجتها بعد الفجر ولم ترأثرا فهل يضرهذا الاخراج واذا أدخلت أصبعها لباطن الفرج للاستنجاء هل يضرأ يضا أجاب ينبغي ان يكون مخرجا على الخلاف في ان ابتلاع النخامة منالباطن هليلتحق بالقيء في الافطاروالاولىأنه لايضر وادخال أصبعها الى باطن الفرج مفطر كما في مثله من المعدة ووجه تردده وان صحح مايوافق مامر استلزام اخراج القطنة من المرأة لادخال أصبعها غالبا وتخريجه على ما ذكر وجهه أن الحاجة تدعوالى كل منهما فاحتملأن يقال ان المنافي يغتفر فيهما لاجل ذلك ﴿ وسئل ﴾فسحالته في مدته عن المسك في رمضان هل يكره لهالسو الدبعدالزوال كالصائم ﴿ فأجاب ﴾ بقوله ظاهر الخبر تخصيص ذلك بالصائم وهو متجه ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه عن قضاء يوم ثلاثين شعبان اذا ثبت كونه من رمضان وليس يوم شك لكونه لم يتحدث

الشهور ﴿ سُئُلُ ﴾ عن قول المنهاج من فاته شيء من رمضان فماتقبل امكان القضاءفلا تداركله ولااثم هل قوله فلا تدارك يعني وجوياا ويستحب اويجوز اولا وجوبارغده وقوله منأخر رمضان معامكانه الخ هل المراد بالامكان عدم العذر فاذا كان مريضا اومسافرافلافديةعليه سذا التأخير كما نقله عن الاسنوىهلهو معتمداولا ( فأجاب ) بانه لا يجب التدارك ولايستحب لان صورتها انه فاته بعذر والمرادبا لامكان عدم العذر فماذكرهالاسنوىمعتمد وليس النسيان او الجهل عدرا هنا (سئل) هل يلزم الشيخ الهرم اذا عجز عن الصومواخرجالفدىةالنية املاوما كيفيتهاوما كيفية اخراج الفدية هل يتعين اخراج فدية كل يوم فيه او يجوز اخراج فدية جميع رمضان دفعة سواء كان في اوله او فی وسطه اولا (فأجاب)بأنه تلزمه النية لان الفدية عبادة مالية كالزكاة والكفارة فينوى بها الفدية لفطره ويتخير في اخراحها بين تأخير هاوبين اخراج فدية كل يوم فيه اوبعد فراغه ولا يجوز تعجيل شيء منهالما فيهمن تقدىمهاعلى وجوبهلانه فطرة (سئل) عما لوكرر النظر الىمن محل له وطؤها في

الناس برؤيته هل بجب قضاؤه فوراكاقيل مه في يومالشك أم لابجب﴿ فأجاب ﴾ بقو له ملحظ وجوب الفوريَّة في ذلك أنما هو تقصيرهم بعدم الاعتناء بترائي الهلال مَّع أنه مُوجود بدليل ثبوت وجوده ولا عبرة بوجود نحو غيممانع لندرته فخصوص ليلة رمضان واذاتقر رأنهذاهوملحظ وجوبالفورية الذي لامحيص عن اعتباره في ايجابهمالفورية اتجه أن المراد بيوم الشكهنا هويوم ثلاثين شعبان سواء تحدث الناس برؤيته أملالان التحدث بذلك لامدخل لههنا فيابجاب الفوريةوانماموجها ماقررته واطلاق يوم الشك على مامر شائع ومن مم كان اشتراط التحدث في تسميته شكا انما يأتى على الضعيف انه لايحرم صوم مابعد نصف شعبان أو لتكون الحرمة بسببكونه بعد النصف وكونه بعد الشك ﴿ وَسَمَّل ﴾ فسح الله في مدته عن الصائم اذا دخل الماء في أذنيه لغسل ماظهر منهما عن جنابة أو لنحو جمعة فسبقه الماء الى باطنهما فهل يفطر أولا﴿ فأجاب﴾ بقوله لايفطر بذلك كما ذكره بعضهم وان بالغ لاستيفاء الغسلكما لو سبق الماء مع المبالغة كغسل نجاسة الفم وانما أفطر بالمبالغة في المضمضة لحصول السنة بمجرد وضع الماء في الفم فالمبالغة تقصير وهنا لايحصل مطلوبه من غسل الصماخ الاىالمبالغة غالبًا فلا تقصير ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته بما صورته رأى هلال رمضان أو غيره بعض بلدان متفقة المطالع وثبتت عند قاضيهم فأرسل نوابه لبقية البلاد أو رأوا نحوالقناديل الموقودة على المنابر بما أطردت العادة بكونه علامة على دخول رمضان فهل بجب الصوم أو يجوز ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بقوله أما في الاولى فأفتى شيخنا شيخ الاسلام زكريا وغيره بالوجوب فيها وهوظاهر وأمافىالثانية فأفتى شيخنا المذكور فيها بالجواز وخالفه البرهان بنابى شريف وغيره فأفتوا فيها بالوجوب وقد يجمع محمل الاول على علامة قد يتفق وجودها فىغبر رمضان والثانى علىءلامة اطرد وجودها فى أولهدون غيره ﴿ وسئل ﴾ فسح الله فى مدته بما صورته التقطير فى باطن الاحليل،مفطر وهواما مخرجالبولكا فىالصحاح أومجراءكما فى المجموع وأما رأس الذَّكركما فى لغات الروضة وظاهر هذاأن ما يبدُّومنه عند تحريك طرفه يفطر بوصول العيناليه وفيه مشقة سيما على المستجمر فانه لا يكاد يحترز منه وأيضا الغالب عند الاستنجاء انفتاحه ووصول الماء اليه فما الحكم فيه وهل كما قاله السبكي في حلقة الدبر ﴿ فأجابٍ ﴿ بقوله أولى تفاسيره المذكورة مافى المجموع فهو من المثانة الى رأسه والمفطر انما هو وُصول الَّعين لباطنه وذكر الباطن مع قولهم انه مجرى البول يومىء الى ان المجرى المذكورفي السؤال ظاهرفلا يضر وصول شيءاليه فَهُوكَمَا يبدو من فرج المرأة عند قعودها وكهاذكره السبكي فيحلقة الدبر عن القاضي وملخص عبارته ينبغي للصائم حفظ أصبعه حال الاستنجاء من مسربته فانه لو دخل فيه أدني شيء من رأس أعلته بطل صومه قال السبكي وهوظاهر ان وصل للمكان المجوف أما أول المسربة المنطبق فانه لايسمى جوفا فلافطر بالوصول اليه اه وهو بيان لمراد القاضي لاتضعیف له وما ذكره السائل أولى بأن لایسمیجوفا نما ذكره السبكی ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن عبد لزمه قضاء رمضان فأخره بلا عذر الىما بعد رمضان آخر فهل تلزمه فدية وما هي ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقوله الاوجه أخذا منكلام الرافعي في نظير هذه المسئلة انه لافدية عليه لانها فدية مالية وهو ليس من أهلها فان عتق فهل تجب عليه كالهرم اذا عجز وقلنا تلزمه وكان معسرا فأيسر أولا وفارق الهرم المذكور بأنهكان مخاطبا بالفدية حال افطاره بخلاف العبدالاو جهالثاني ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن امرأة صائمة تبخرت فدخل دخان البخور فرجها فهل تفطر سواءقلنا المنفصل عين او أثر ﴿ فأجاب ﴾ بقرله صرحوا بانه لو فتح فاه عمدا حتى دخل الغبار لم يفطرو دخان البخور اولى من حتى دخلالدخانالى جوفه فهل يفطر او لا فان قلتم نعم فما الفرق بين هذه المسئلة ومسئله ما اذا

رمضان هل يحرم أولا ( فأجاب ) بأنه لا يحرم تكريره مطلقا الااذاكان بشهوةً (سئل)عمالو واصل في الصوم هل يكره له السواك بعدالغروب أولا ( فأجاب ) بأنه لا يكره (ُ سئــل ) عن وجه عدم التنافىفقو لالجلال المحلي فى الصوم فى الكلام على بوم الشك فلاتنافي بين المواضع الثلاثة وما الراجح تمآ أجيب به عن التنافي هل الراجح كلام السبكي أم الاذرعيأم الولى العراقي (فاجاب) بان وجه عدم التنافى بين المواضع الثلاثة ان محل عدم صخة صوم يوم الشك اذا صامه من لم يعتقد صدق من أخره بكو نه من رمضان أما أذا اعتقد صدقه فانه بجبعليه التبييت وصومه وماذكره الجلال المحلي منالجع المذكو ركالاذرعي أقعد عما ذكره العراثى أخذا من كلام السبكي ( سئــل ) عن قول شيخ الاسلام زكريا فيشروحه للروض والمنهج والبهجة في الـكلامعلى نوم الشك فىالصومواعتدوا العدد هنا بخلافه فيها مرفى صحة النية احتياطا للعبادة فيهما اهماوجهالاحتياطفيوم الشك هل وجهه عدم ثبوت ومالشك واحداد لو ثبت بهلادی الیحرمة صومه فان قيل اذا انتصف شمان وحرم على الشخص

مااذافتح فاهانبار الطريق ونحوه ﴿ فاجاب ﴾ بقوله المفطر هو وصول العين بشرطه كما صرحوا به قالوا وآحترزنا به عن وصول الاثر كوصول الريح أوالرائحة بالشم الىدماغهووصول الطعم بالذوق الىحلقه وقد صرح فىالمجموع وتبعه صاحب الجواهر وغيره بانه لاأثر لتغير بطعم الريق أو ريحه بالعلك وعالمه بان ذلك لمجاورة الريق له وهذا كله كما ترى كالصريح في أنه لأيضر 'وصول الدخان وان تعمده ويؤيد ذلك ماصرح به ان الرفعة وان النقيب من أن الاصم انه لوفتح فاه لنحو غبار الطريق قصدا لم يفطر وكذا النسائي في المنتني حيث قال فان تعمد فتحه للغبار فالأصح في التهذيب العفو وكلام الشيخين دال على ذلك أيضا فما وقع في العباب عا يخالف ذلك أخذا من كلام الحادم ضعيف أومؤولكما بسطته فيحاشيته علىأن الدخان منأفرادالغبار فقد صرح الامام بانهأجزاءمن رماد المحترق يتصاعد منه بواسطة النار وهذا بناء على نجاسة دخان النجاسة والقائل بعدم نجاسته لايجعله منفصلا من الجرم وانما يقول انه شيء يخلق عند التقاء النار ونحو الحطب فالحاصل انه اما غبارأوليس بغبار وكلءنهما لايفطر واماأخذ الريميمن ذلك ان الماء المبخر ان تغبر ريحه بالبخور لميضر اوطعمهولونهضر فمبنى علىضعيف والمعتمد انهلايضرمطلقا لانا ان جعلناه عيناكان مجاورا وهو لايضر مطلقا أو ليس بعين كانالتغير به تروحا وهو لايضر كذلك ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عما فى الخادم فيمن ابتلع خيطا و بق طرفه خارجا ئم أصبح صائبا فان نزعه أَفْطَرُ و ان تَركه لم تصحصلاته قال فطريقه أن يجبره الحاكم على نزعه ولا يفطر لانه كالمكره قال بل لو قيل لا يفطر بالنزع باختياره لم يبعد تنزيلا لايجاب الشرع منزلة الاكراه كما لو حلف أن يطأ هذه الليلة فوجدها حائضاً لايحنث هلماذكرهالزركشي آخرا صحيح أولا﴿ فأجاب﴾ بقوله ماذكره مناف لكلامهم ولاحجة له فما قاس عليه لامكان الفرق وذلك لان المدار في الايمان والتعاليق على العرف المطرد حيث لغة لامطردة فالحالف علىالوطء تشمل يمينه حالة الحيض والطهر وهذا مقتضي اللغة لكنالعرف المطرد اقتضي خروج حالة الحيض مناليمين فحيث ترك لاجله لايحنث عملا بذلك ولعذره بمنع الشارع لهوأما في مسئلتنا فتعارض فيها واجبان مراعاة الصوم وهي تقتضي البقاء ومراعاة الصلاة وهي تقتضي النزع فحيث راعى الصلاة فقد اختار ابطال صومه وانكانت تلك المراعاة واجبة عليه فبطل صومه آذ لامدخل للعرف فيه ويشهد لذلك مالو طرأ له مرض وخاف من الهلاك لو لم يفطر فانه يجب عليه تعاطى المفطر ويفطر به وان كان واجبا عليه ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته عمن نوى صوم يوم عرفة مع فرض أو كان نحو يوم الاثنين و نوى صومه عن عرفة وكونه يوم الاثنين فهل تحصل له سنة صومه ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله الذي يقتضيه كلامهم أن القصد اشغال ذلك الزمان بصومكما ان القصد بالنحية أشغال البقعة بصَّلاة وحينئذ فان نواهما حصلا أو نوى احدهما سقط طلب الآخر ولا يحصل ثوابه وفارق غسل الجمعة والجنابة بانكلا منهما مقصود وأيضا فليس القصد من غسل الجمعة النظافة فقط بدليل التيمم له فان قلت مقتضى حصول سنة غسل الجمعة بغسل العيد اذا اتحد يومها أن يقال بمثله هنا قلت نعم وقدمر لكن ينبغي أن يكون مرادهم بحصول مالم ينومنهما سقوط الطلب بفعله لاحصول ثوابه كما قررناه ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به بمالفظه لوشهد برؤية هلال رمضان عبيد أو نساء او فسقة وظن صدقهم كان ذلك اليوم يوم الشك فيحرم صومه الالسبب وهذا ينافيه قول البغوى وغيره لو اعتقد صدق من قال انه رآه بمن ذكر صح صومه بل وجب عليه وينافيه ايضا ماقالوه من صحة نية معتقد ذلك ووقوع الصوم عن رمضان أذا تبين كونه منه فها الجمع بين هذه المواضع الثلاثة ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله قال شيخنا في شرح الروض ان بعضهم زعم عدم التنافي و انه اجيبعماز عمه ايضا بأُجوبة آخرى فيهانظر وانه ذكر بعضها في شرح البهجة ولم أر شيئا منها والذي يظهر في الجواب

صومه بشرطه فاذار لايفترق الحال فيحقهذا الشخصيين أن يثبت وم الشكأولافيل لقائل أن يقول حرمة كونه نوم بُشك غير تلك الحريمة وينظر ذلك عاأجاب مهاس الرفعة عن قول الاضحاب لو اشترى أمة ولم عض زمن الاستبراء حلت حيث اعترض بأن الحلمتوقف ع الاستراء بأنالحرمة المستبتدة إلى ملك الغبر زالت وإن وجد حرمة شوقف زوالها على الاستبراءاه بالمعنى أولا ( فأجاب ) بان وجه . الاحتياط انهم اكتفوا من المعتقد أن غدا من رمضان فيصحة نيته وصومه عنه باخبار واحدو اعتبروا في بطلان صومه من غبر المعتقد اخبار عدد أولا بعدأن يكون لتحرتم نوم الشك سببان على أنه قد يكون ذلك الشخص وصل صومه بما قبل نصف شعبان واستمر صاثما الى و مالشك فلا يكون صومه أياه حراما الالكونه يوم الشك (سئل) عن الصائم اذا تعمد بفتح فمه دخول الَّذْبابِ أو غَبارِ الطريق و دخلشي ، هل يفطر أو لا ( فأجاب ) بأنه لا يفطر بذلك (سئل) عن الصائم أذا أدخل عينا في داخلُ قصبة عظم ساقه في غير مخه هل هي جوف يفطر الصائم بذلك أذاكان عامداً عالما (فأجاب) بأن لحم الساق

عن ذلك أنه يكتفي في كون اليوم يوم شك أن يكون الذن شهدوا من نحو النساء يظن صدقهم أي من شأنهم ذلك من غير نظر الى ظان مخصوصه فحيث كانوا كذلك صار اليوم يوم شك بالنسبة الى عموم الناس ثم ينظر الى كل فرد فرد بالخصوص فمن اعتقد الصدق وجب عليه الصوم ومن لاحرم عليه ولاجل هذا الدىذكرته لم يكتف بصى ولاامرأة ولافاسق وحده بل اشترط الجمع منكل ليصيرذلك آكدفى ظن الصدق واحتياطا للتحريم وأما مامر عن البغوى فشرطه أن يقع الظن من ظان بعينه حتى يخاطب مالوجوب فاذا أخبره موثوق به بمن ذكرواعتقد صدقه وجب عليه صومه فاماأن يفرق ما ذكر و أماأن يفرق بأن شرط الوجوب الاعتقاد وهو أقوى من الظن ولذا اكتفى فىالوجوب بواحد علىماأفهمه اطلاقالبغوى وغيره لوجود الاعتقاد الاقوى ولميكتف في التحريم الابجمع ليتقوىهم الظن الاضعف ولامدع أن يكون اليوميوم شك مالنسبة الى العموم ويكون مالنسبة الىخصوص بعض الناس بجب صومه و لاينافي هذىن صحة نية معتقد ذلك لان الصحة لاتنافي الوجوب وأيضا فاذانوي بعدأنأخبره واحديمنذكروظ صدقه صحتنيته ثمم ينظر فانتبين كونه منرمضان قبل الفجر لم بحب استثناف النية و الاحرم الامساك لكون اليوم يوم شك ﴿ وستل ﴾ فسح الله في مدته بمالفظه يحرم الصوم بعد نصف شعبان ان لم يعتده أو يصله بما قبله ماضاً بط العادة هناو يوم الشك ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بقوله الذي يظهر انه يكتفي في العادة بمرة أن لم يتخلل فطر مثل ذلك أليوم الذي اعتاده فاذا اعتادصوم الاثنين في أكثر أسابيعه جاز له صومه بعد النصف ويوم الشك وان كان أفطر مقبل ذلك لان هذا يصدق عليه عرفاانه معتاده وان تخلل بين عادته وصومة بعد النصف فطره وأما اذا اعتاده مرة قبل النصف ثم أفطره من الاسبوع الذي بعده ثم دخل النصف فالظاهر انه لا يجوز له صومه لان العادة حينتذ بطلت بفطر اليوم الثانى مخلاف مااذا صام الاثنين الذي قبل النصف ثم دخل النصف من غير تخلل يوم أثنين آخر بينهما فأنه بجوز صوم الاثنين الواقع بعد النصف لانه اعتاده ولم يتخلل ما يبطل العادة فاذاصامه ثم افطره من أسبوع ثان ثم صادف آلاثنين الثالث يوم الشك فالظاهر انه بجوز له صومه ولا يضر حينئذ تخلل فطره لانه سبق له صومه بعد النصف وَذَٰلُكَ كَافَ هَذَا مَاظَهِرُ الْآنَ وَلَعَلْنَا نَزْدَادَ فَيِهِ عَلَمَا أَوْ نَشْهِدُ نَقَلًا ﴿ وَسَئُلُ ﴾ نفع الله بما صورته عبر في المجموع بأن الوصال أن يصوم يومين فأ كثر ولا يتناولَ بالليل مطعومًا عمدًا بلا عذر وقضيته ان نحو الجماع لايمنع الوصال فان المأمور بالامساك كتارك النية لا يكون امتناعه ليلا من تعاطى المفطر وصالًا لانه ليس بين يومن فهل هو كذلك ﴿ فأجاب ﴾ بقوله أما القضية الاولى فاعتمدها الاسنوى قال لانتحريم الوصال للضعفأى عن الصيام والصَّلاة وسائر الطاعات وترك الجماع ونحوه لايضعف بليقوى لكن فىالبحرهو أن يستديم جميع أوصافالصائمين وذكر الجرجانى وابن الصلاح ونحوه وأما القضية الثانية فلم يعتمدها بلان الظاهر ان التعبير بصوم يومين جرى على الغالب ولك أن تقول العلة في النهي عن الوصال يصح ان تكون ما ذكَّر من الضَّعَفُّ ويصح ان يكون النهى عنه للزجر عن التشبيه بخصوصياته صلى الله عليه وسلم واعتقاد انله من القوةعلى الصعر على الطعام ماكان له صلى الله عليـه وسلم وهذا هو الاظهر اذ التعليـل بالضعف المذكور ينتقض بان يخرج ريقه ثم يبتلعه أو بانابتلع حصاة اوسمسمة فان الوصال ينتفي بذلك مع وجود الضعف فالاوجه التعليل ُ مَا ذكرته وعليـة فالوجه ما اقتضاه كلام البحر من أنه استدامة جميع اوصاف الصائمين وتعبير المجموع بالمطعوم جرى على الغالب والاوجه أيضا ان نحو تارك النية لا يكون امتناعة ليلا من تعاطى المفطر وصالا لانه لا تشبيه فيـه حينتذ وان وجد فيه الضعف المذكور ﴿ وسئـــل ﴾ فسح الله في مدته عن صوم كل شعبــان او اكثره هل هو مكروه ام سنــة

الصائم بادخاله المذكور (سئل) عنقولهم لورۋى الهلال يوم الثلاثين من شعبان آنه يكون لليــلة الآتية هل معناه ان الليلة الآتية أولرمضانويلزم صوم صبيحتها ويكون موجب الصوم اتمام شعبان ثلاثين لاالرؤية المذكورة أويكون معناه أنها أول رمضان 'ویکون موجب الصومالرؤية المذكورة والحال انه لم يرليلا وهل يصح أن يقال أنه اليلة الآتية حقيقة باعتبار أنها أولاالشهر والليلة الماضية باعتبار انسحاب حكم الشهر السابق على يوم الرؤيةو مامعني قولاالشيخ فى شرح الروض فى هذه المسئلةوالمراديماذكردفع ماقيل انرؤيته ومالثلاثين تكون لليلة الماضية وما المراد منها وفيها لورؤى الهلال اليوم التاسع والعشرين من شعبان ولم ر ليلة الثّلاثين منه بجبُ صوم يوم الثلاثين منه اعتبارا بالرؤية المذكوة نهارا في اليوم المذكور املاو اذارؤى البلال أيضا يوم التاسع والعشرىنمن رمضانوكم ليلةالثلاثين منه بجب علينا أن نصبح معيدىن أولاو مامعني قول المنهجكالارشادلاأثر لروءيته نهار اهل هو مخصوص بما اذا وقعت الرؤية يوم الثلاثين من شعبان او من

لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه صام أكثره والاكثرية تحصل بزيادة يوم على النصف ام لا ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله صوم كله سنة وكذا صوم أكثره بشرط أن لا يقع منه صوم بعد النصف غير متَّصل بيوْمه لان الصوم بعد نصف شعبان أذا لم يتصل بيوم النصف ولاوافق عادة له او نحونذَّر او قضاء حرام كما قاله النووى في شرح المهذب وورد فيه حديث صحيح ويحصل أصل الاكثرية بزيادة صوم يوم على النصف ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته عن الصائم اذا بقي بين أسنانه طعام وعجز عن تمييزه وبجه وجرى به رَيقه الى باطنة وقلتم لايبطل صومه فهل ذلك مطلقا سوا. جرى به ناسيا أو عالما فان قلتم نعم فذاك وان قلتم عدم البطلان مختص بحالة النسيان فينبغي أن لا يكون فرق بینقدرته علی تمییزه وعدمها الا اذا قلتم آنه اذا قدر علی تمییزه ومجه و لم یمجه وجری به ریقه الى باطنه أووضع فى فيه ماء عبثا أو لسكون العطش فسبق منه شيء الى باطنه انه يفطر ولوكان ناسيا وهو غير ظاهر وقد يقال ان هذه المسئلة داخلة فى قولهم ان الصائم لايفطر بالاكل ونحوه ناسيا وأيضا هلالمراد تمييزه من بين أسنانه أو تمييز ماجرى مع الريق ﴿ فاجابٍ ﴾ بأنه اذا بتي بيناسنان الصائم طعام جرىبه ريقه وعجز عن تمييزه ومجه لم يفطر بابتلاع رُيقه المخلوط به وان تعمدا بتلاعه لعذره ولوكلفناه عدم بلعريقه لشق فسومح له فىذلك ولوسبق ماء الىجوفه منغسل تبردأولكونه جعله في فمه أو أنفه لا لغرض أفطر به لانه مقصر بذلك نعم لو وضع شيأ في فيه عامدا وابتلعه ناسياً لم يفطركما في الانوار وغيره والمراد تمييز الطعام السابق من بين أسنانه فمتىأمكنه تمييزه من بينها فلم يفعل وابتلع ريقه المخلوط به أفطر وكذا لو خرج من بين اسنانه إلى فضاء فمه فابتلعشيأ منه معريقه اووحده لتقصيره و بما تقرر يعلم الجواب عن قول السائل وهو غيرظاهروقوله وأيضاً هلالمراد الخ والله أعلم ﴿وسئل﴾ زكى الله أعماله فى الكتابة على تصنيف لبعض أهل زبيد فى مسئلة وقع فيها اختلاف طُويل بين مفتيهم وكتابات متعددة من الجانبين وحاصلها ان من اخبره يوم ثلاثين رمضان عدلان بالهلال واعتقد صدقهما هل يجوز له الفطر فقال جماعة يجوزله ذلك سرا ويخفيه لئلا يتعرض لعقوبته الحاكم كما لو انفرد برؤية الهلال ومن هؤلاء مؤلَّف الكتاب المذكور وشيخه وغيرهما واستدلوا على ذلك بأمور كثىرة وقال آخرون لا يجوز ذلك لا ظاهرا ولا باطنا واستدل عُليه بعضهم بما زعم انه ظاهر نص في الام وليسكما زعم وبمن كتب لكن باختصارعلىالتأليف المذكور شيخ مؤلفه وغيره فلما سئلشيخنا فسح الله فىمدته فىذلك﴿ أجاب﴾ بقوله حدا لك اللهم مشرق شموس الاراء السديدة بسياء الافكار السعيدة ومغدق انهارَ الاجادة بانواء الافادة ان نصبت على كواهل الفضائل اعلام أهل الحق ورفعت بأبدىالمحامد ألويةالثناء على منهوبهم ألصق حمدا يستمرىء أخلاق التحقيق عزىده ويستغرقافرادا الآبالعبيده وصلاة وسلاما على من أرسل بالحجة القاطعة لغوائل العناد والمحجة الساطعة للعباد والشريعة البيضاء والشرعة الغراء دائمين أمد سرمدا وعلى آله ذوى الجد السعيد والسعد الجديد وصحبه ذوى القد الحييـد والحمد العديد ماقام بنصرة الحق لله ناصر وذب عنهأهلالعناد بكل صارم باتر أمابعد فانهلماكانت اندية التحقيق بأعيان الافاضل لم تزل حافله ومغانيها بغوانى الفضائل آهله كان الرجوع الى الحق خبرا منالتمادى في الباطل والتحلي بحلية اهل الصدق خيرا من التحلي بكل وصف زائل وجدال ليس تحته من طائل وتفيهق بما لا بحدى من التلفيقات وتمشدق بما لا يصح من العبارات فلذلك أجبت مع أن لى أشغالا سها الآن تحجزني عن بلوغ مغزى هؤلاء الائمة الذين أوضحوا الحق في هذه المدلهمة أعنى مؤلف هذا الكتاب المعلن فيه بالصواب من تحقق بالعلوم الشرعية ونال لطائفها وتحلى بتيجان الفنون الدينية وحاز شرائفها وعقدت له ألوبة التحقيق فوق العلا ذوائبها

رمضاناوعام فىكلشهر بحيث اته لورؤى نهار او لم ير ليلالا يعتدبتلك الرؤيةوكا ينسب الهلال لللة الماضة ولا الآتية (فاجاب) بان معنى قولهمُ ان الليـلة الآتية أو لر مضان لا كال شعبان ثلاثين ويلزم صوم صبيحتها لاللرؤ بةالمذكورة واشارشيخنا بقولهالمذكور إلى ردماقاله بعض الأثمة انه اذارة يقل الزوال يكون لليلة الماضيةوامااذارؤى يومالتاسع والعشرين ولم يرليلا فلاقائل بانه يترتب علىرؤيته أثرها فبان انه لاأثرلرۋيته نهارا(سئل) عن رجل صائم وعليه جنابة فاغتسل لها فسبقه ماء الغسل من أذنيه إلى جوفه فهل يفطر اولا (فاجاب) مانه لايفطر به لوصوله بغيراختياره من غسل مشروع (سـثل) عنصوم العشر الاول من المحرم هل هو مستحب كتاسع ذى الحجة اولاوطوائف مناهل الهند لا يتركون صومه ويرونه كصوم الفرض ولانواظبون على صوم غىرەمن المستحبات ان قلتم باستحبابه كافي الاحياء والعوارف فلملم بذكرها فىالروضةوالانواروالعباب وغرها من الكتب الفقية وهل تكون صحة الاحاديث فىصوم المحرم دليلا على استحماب العشر الاولمنه بخصوصه اولا (فاجاب)

ورفعت له منازل الصدق فى سماء القربكواكبها وشيخه المذكور واضح الحجة والسنن وبالغ الغاية التي لاترتقي في هذا الزمن كيف وقد انكشفت له علوم المجتهدين حتى أوضحها أبلغ إيضاح وأحسن تبيين حين اطلع على خفايا مكامن مكنوناتها وشاهد مجاري الآفكار في تصاريف ابجاداتها واخترع الاحكام من معادنها وأظهر التحقيقات الكثيرة من مكامنها قد ضرب مع الاقدمين بسهم وأفر والغدر يضرب في حديد بارد ومن بعدها بلغه الله شأوها وفهما يقصر عن ادراك مداهم وبعد مغزاهم ان أظهر الحق الذي أمرنا باظهاره ولمنأخذل الباطل الذي أمرنا بخذلانه وسدوعر مضاره امتثالا لقوله تعالى ولاتقولوا لماتصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهمذا حرام الآية وتذكيرا بقوله تعالى ولو ردوه إلى الرسول والى أولى الامر منهم لعلمه الذن يستنبطونه منهم فمن ثم نظرت في هذاالتاليف البديع الكامل المنبع حتى علمت أن مؤلفه جزاه الله خبرا وأذهب به وعنه ضبرااظهر في مخضه زبدة من قواه واحتاط في ضبط معاقده محكما فيها ابراد ما عن نشره طواه طالبا نشر ذلك الطي متحديا به من سواه محتذيا عوالي الهمم لاستفتاح ما استغلقه في صريحه وفحواه مع افادة لطائف تلوح من ذرى ذوى التحقيق واشادة ايحاث لا تصدر الا عن خلفاء التوفيق وأن ماذكره فيه أشهر منالشمس فىرابعة النهار لايخفى الاعلى بعيد الحس عديم الابصار مع مامنحهالله به من ايضاح الحق بدلائله التي لايقرع هضبتها فارع ولا يقرع بابها قارع الا من ينحو نحوه في الصواب وتجرى رخاء رمحه فيه حيث أصاب جاء بها مستفتحا افادتها حتى كتأنها صدقة قدمها بين مدىنجواه خالية عنشوبُ الرياء والسمعة كما أشعربه فحواه فاستجلها أوان كشفالقناع عنصباحة وَجهها تجد فىنفسك انأنصفت منها الخضوع لملقيها ، والفضل لزارع التحقيق فيها ، فحذار من تلقى اللواحظ غرة فالسحر بين جفونه مكنون هذا ولما استفتيت عما فيهذاالمؤلف بادرت بالجواب بمافيه قبلأن يحيط فكرىونظرى بقوادمه وخوافيه وظننت أنه لايخالف فىذلك الاخامد الروية مقتصر على الظوّ اهر ليس له تسريح نظر في المنازل الخفية ثم بلغني انّ بعض المفتين خالف في ذلك فامعنت النظر فيما هنالك فلم يسمج الايما صمم عليه أو لا ورأى ان ذلك ليس عن القواعد محولا ثم نظرت في هذا التَّاليف فرأيته جاء بالحق الصراح وبالجد الخالي عن المزاح فشكرت إلى الله صنع منمقه وصدق محققه فلاعدم المسلمون امثاله ولازَّالت الفضلاء يتفيؤن ظلاله ولولا شغل البال لاطلت في هذه المسئلة المقال لكن سيمن الله انشاء بالتوفيق إلى ذلك وازالة وعرهذه المسالك ودفع ماأورد عليها منشبه اذا تؤملت كالنت كالهباء المنثور ومن تطويلات لاتروج الاعلى غمر مغمور ثم رأيت مايصرح بذلك غيرمامر فىهذا التصنيف وهومايصرح بهكلام الراقمي منان الخلاف الذىفي المنجم بجرى في صومه وفطره وقضية تنجيمه وصحح النووى في المجموع اناله أن يعمل بذلك دون غيره ومن ثم صرح بعض مختصرى الروضة بذلك فقال ما لفظه ولايجوز لغيره أىالمنجم أومن عرف منازل القمر تقليده في صوم او فطر وهل بجوز لهما ان يعملا به وجهان قلت الاصح نعم ولكن لابجزئهما أى الصوم عن الغرض قاله في المجموع اه واذا جاز الفطر بذلك معانه ليس صالحا لانيكون حجة شرعا ولوذكر للحاكم لم يلتفت اليه فلان بجوز باخبار عدلين بل أو عدل بالاولى لانذلك يصلح أن يكون حجة شرعا في ذلك أو نظيره ومها يُؤيد ذلك ماقاله السبكي وابنه الشيخ تاج الدىن والاذرعي والزركشي وغيرهم من فحول المتأخرين من جواز الفطر آخر النهار باخبار عدل معانه ممكنه اليقين من غير مشقة فليجز هنا بالاولى وتمحل فرق بينهما لا بجدى ومن أهمها الفرق بانهم سامحوا فيآخر النهار مالم يسامحوا به آخر رمضان بدليل جواز الاجتهاد ثمم لاهنا وبرد بان الاجتهاد انما جاز ثم لان عليه علامة بل علامات وأما آخر رمضان فلا علامة له فامتناعه ليس

بانه يستحب صوم العشر الاولمن المحرم بل يسن صوم الاشهر الحرم جميعها كاذكره في الروضة (سئل) عن صوم منتصف شعبان كمارواهانماجه عن النبي صلىالله غليه وسلم أنه قال اذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلما وصوموا نهارها هل هو ستحباو لاوهل الحديث صحيح أولاو انكان ضعيفا فنن ضعفه (فاجاب) بانه يسن صوم نصف شعبان بليسن صوم ثالث عشره ورابع غشره وخامس عشره والحديث المذكور بحتجبه ﴿ باب الاعتكاف ﴾ (سئل) مالمراد برحة المسجد التي قالوا حكمها حكم المسجد ( فأجاب ) مان المراد مها ماكان خارجه محجراعليه لاجله كا صرح بهالشيخ عزالدن ابن عبد السلام وغره و صححه النووى وان خالف فيها ابن الصلاح حيث قال انها صحنه (سئل) عمن خرجمن اعتكافه المطلق لقضاء الحاجة بعدعز مهعلى العود هل يحتاج الى تجديد النية اولاً وأن طالت غبته (فأجاب) بأنه لا محتاج الي تجديدها وانطالت غيبته (سئل) عن المراد بسقاية المسجد في هذا البابهل المرادبها طهارة المسجد او الفساقى التي تعمل في داخل بعض المساجد

لكونه آخر رمضان بل لفقد العلامة المشترطة في الاجتهاد على أنه مر في المنجم مايقتضي أن له العمل باجتهادهآخر رمضان أيضا ثم رأيت ما يصرح بما ذكر وهو ماأفتي به الشيخالحققالشمس الجوجرى شارح الارشاد وكاشفالقناع عن مخبآته بما لم يسبق اليه فيما سئل عنه وهو أنهم لو رأوا يوم ثلاثين رمضان عند الفجر قناديل بلد اخرى أيجب عليهم الفطر فاجاب بقوله اذا كثرت القناديل التي توقد يوم العيد وحصل برؤيتها العلم وجبالفطر ثم انما يحصلالعلم بذاك اذاكثرت كثرة لا يحتمل معهّا النسيان بوجه والاحوط أن لا يفطروا حتى يرسلوا من يأتيهم بخبر البلد التي بها القناديل وكلامه مصرح بان مراده بالعلم غلبة الظن فتأمله ووافقه على ذلك المحقق ان قاضي عجلون فقال والقناديل المذُّ كُورة علامة مغلَّبة على الظن فيعتمد في الفطر عليها اذا جرت العادة بايقادها يوم فجر شوال فيكون ذلك اليوم يوم عيد في حق من رآها اه وأما افتاء شيخنا خاتمة المتآخرين شيخ الاسلام زكريا الانصارى ستى الله عهده صيب الرحمة والرضوان بانها لا تعتمد فيحمل على ما اذا لم تفد أولم تطرد بها العادة لانه لايغلب على الظن حينئذ أن ذلك اليوم يوم عيد ومن ثم خالف اطلاقه أجل جماعته مجقق أهل عصره باتفاق اهل مصر شيخان شهاب الدين الرملي الانصاري متع الله بحياته المسلمين فأفتى بما هو أعم من ذلك وأصرح فى هذه المسئلة من جميع ما هنالك لما سئل عما لو رأوا علامة معتادة لرمضان أو شوالكرؤية نآر أوساع طبلوحصل به آءتقادجازم فهل يجب عليهم العمل بمقتضى ذلك واذا أرسل من ثبتت عنده الرؤية الى بلدموافق مطلعها يجب العمل بذلك أيضا فاجاب بما لفظه من حصل له اعتقاد جازم بدخول رمضان من العلامات المعتادة وجب علبه الصوم ومن حصل له ذلك الاعتقاد بدخول شوال من العلامات المذكورة لزمه الفطر عملا باعتقاده الجازم منها واذا أرسل نواب بلد الرؤية الى أهل بلد مرافق له فى المطلع ما تثبت به الرؤية عند حكام المرسل اليهم وجب عليهم الصوم لرمضانوالفطر لشوال وان لم تثبت بهالرؤية عند أحد منهم فمن اعتقد صدق المخبر بذلك لزمه الصوم والفطر ومن لا فلا اه فليتأمل كلامه الاخس فانه نص في مسئلتنا وما قبله فانه يقتضي ان العمل في مسئلتنا مخسر العدل فضلا عن العدلين اذا اعتقد صدقه وبما بدل على أن مراد شيخنا زكريا ما قدمناه افتاؤه هو وأثمة عصره تبعا لجماعة من انه لو ثبت الصوم أو الفطر عند الحاكم لم يلزمه الصوم ولم يجب الفطر لمن شك في صحة الحكم لتهور القاضي أو لمعرفته لما يقدح في الشهود فاذا اداروا الحكم هنا على ما في ظنه ولم ينظروا لحكم الحاكم بل جعلوه لغوا فقياسه في مسئلتنا ان لا ينظر لحكم الحاكم وان المدار انما هو على الاعتقاد الجازم وذلك ظاهر بأدنى نظر وتأمل ولكن الهداية بيد الله سبحانه و تعالى و هو اعلم بالصواب ﴿ و سئل ﴾ نفع الله به عن صوم العشر الاول من المحرم هل هو مستحب كالتسع الاول من ذي الحجة أولاً وطوائف من اهل الهند لا يتركون صومها ولا يو اظبون على صوم مثل مو اظبتهم على صومها ﴿ فاجاب ﴾ بقوله نعم ما فعل هؤلاء فان صوم العشر الاول من المحرم سنة مؤكدة بل صوم الشهركله سنة كما دلت عليه الاحاديث فمن ذلك خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال افضل الصيَّام بعد شهر رمضان شهر الله الذي تدعو نه المحرم و افضل الصلاة بعد الفريضة قيام الايل وهو صريح في ان افضل ما تطوع به من الصيام بعد رمضان صوم محرم وحمل على انه افضل شهر تطوع بصومه كله لا مطلقا فانصوم تسع ذي الحجة أفضل من صوم عشر المحرم أخرج أحمد والترمذي بسند فيه مقال أن رجلا آتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله أخبرني بشهر اصومه بعدشهر رمضان فقال صلى الله عليه وسلم ان كنت صائما شهر العدر مضان فصم المحرم فانه شهر الله وفيه يوم تاب الله فيه على قوم ويتوب على آخرين واخرج النسائي أن ابا ذر سأل الني

 $(\wedge \cdot)$ صلى الله عليه وسلم أى الاشهر أفضل فقال شهر الله الذي تدعونه المحرم والمراد انهأ فضلها بعدر مضان لما مروقد أخذبقضيته جماعة كالحسن وغيره فقالوا ان المحرم أفضل الاشهر الحرم ورحجه جماعة من المتاخرىنوجاء أن السلف رضيالله عنهم كانوا يعظمون ثلاثءشرات عشر رمضاناالاخميروعشر ذى الحجة الاول وعشر المحرم الاول وروى هذا حديثًا ﴿ وسئل ﴾ نفعالله به عن صوم منتصف شعبان هل يستحب على مارواه ابن ماجه ان النبي صلى الله عَليه وسلَّم قال اذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها فان الله ينزل فيها لغروب الشمس إلى ساء الدنيا أولا يستحب وهل هذا الحديث صحيح أولا وان قلتم باستحبابه فلم لم يذكره الفقهاء وما المراد بقيام ليلها أهو صلاة البراءة أم لا ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بأن الذي صرح بهالنوويرحمهالله في المجموع ان صلاة الرغائب وهي ثنتا عشرة ركعةً بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة من شهر رجب وصلاة ليلة النصف من شعبان مائة ركعة بدعتان قبيحتان مذمومتان ولا يغتر بذكرها في كتاب قوت القلوب وفي احياء علوم الدين و لا بالحديث المذكور فهما فانكل ذلك باطل و لا بيعضمن اشتبه عليه حكمهما من الائمة فصنف ورقات في استحبابهما فأنه غالط فيذلك وقدصنف ان عبد السلام كتابا نفيسا في ابطالحها فأحسن فيه وأجاد اله وأطال النووى أيضا في فتاويه في ذمهما وتقبيحهما وانكارها واختلفت فتاوى ان الصلاح فيهما وقال فى الآخر ها وأن كأنا بدعتين لا يمنع منهما لدخولها تحت الامر الوارد بمطلق الصلاة ورده السبكي بان مالم يردفيه الا مطلق طلبالصلاةوانها خير موضوع فلا يطلب منه شيء بخصوصه فمتى خص شيأ منه بزمان أو مكان أونحو ذلك دخل في قسم البدعة وأنها المطلوب منه عمومه فيفعل لما فيه من العموم لا لكونه مطلوبا بالخصوص أه وحينتذ فالمنع منهما جماعةأو انفرادا خلافالمن وهم فيه متعين ازالة لما وقع فى أذهان العامة وبعض المتفقهة والمتعبدين من تأكد سنهما وأنهما مطلوبتان بخصوصهما مع مآيقترن بذلك من القبائح الكثيرة هذا ما يتعلق بحكم صلاة ليلة نصف شعبان وأما صوم يومها فهو سنة من حيثكونه من جملة الايام البيض لامن حيث خصوصه والحديث المذكور عناسماجهضعيفقال بعض الحفاظ وجاً. في هذه الليلة أحاديث متعددة وقد اختلف فيها فضعفها الاكثرون وصحح ان ماجه بعضها وخرجه في محيحه ومن أمثابا حديث عائشة قالت فقدت النبي صلى الله عليه وسلم فخرجت فاذا هو بَالبَقْيع رافع رأسه الى السهاء فقال أكنت تخافين أن يحيف الله عليك ورسوله فقلت يارسول الله ظَننت أَنك أتيت بعض نسائك فقال ان الله تبارك وتعالى ينزل ليلة النصف من شعبان الى الساء الدنيا فيغفر لاكثر من عدد شعر غنم كلب خرجه احمد والترمذي وابن ماجه لكن ذكر الترمذي عن البخاري انهضعفه وفي حديثُ لابن ماجه ان الله ليطلع الى خلقه ليلة النصف من شعبان فيغفر لجميع خلقه الالمشرك اومشاحن وفى حديث عنداحمد وخرجه ابن حبان فى صحيحه ان الله ليطلع الى خلقه ليلة النصف من شعبان فيغفر لعباده الا اثنين مشاحن او قاتل نفس وبقيت احاديث اخركلها ضعيفة والحاصل ان لهذه الليلة فضلا وانه يقع فيها مغفرة مخصوصة واستجابة مخصوصة ومن ثم قال الشافعي رضي الله عنه ان الدعاء يستجاب فيها وانها النزاع في الصلاة المخصوصة ليلتها وقد علمت انها بدعة قبيحة مذمومة بمنع منها فاعلها وان جاء ان التآبعين من أهل الشام كمكحول وخالد بن معدان ولقيان وغيرهم يعظمونها ويجتهدون فيها بالعبادة وعنهم اخذ الناس ما ابتدعوه فيها ولم يستندوا في ذلك لدليل صحيح ومن ثم قيل انهم انا استندوا بآثار اسرائيلية ومن ثم انكر ذلك عليهماكثر علماء الحجاز كعطّاء وان ابى مليكةوفقهاء المدينةوهوقول اصحاب الشافعي ومالك وغيرهم قالوا وذلك كالهبدعة اذلم يثبت فيها شيء عن الذي صلى الله عليه

( فأجاب ) مان حقيقة السقاية المكان المعد لشرب الناس منه ﴿ كتاب الحج ﴾ (سئل)عمن قال من وقف بعرفةصححجه وانلميأت بغيرهمن أعمال الحج لقوله صلىالله عليه وسلم الحبج عرفة هل هو مصيب أولا (فأجاب) ان ماقاله هذا القائل غىر صحيح لمخالفته الاجماع وخرقه حرام فقد ذكر الائمة ان أركان الحج خسة منها ثلاثة أجمع علما الاثمة وهي الآحرام والوقوف بعرفة وطواف الافاضةو الرابعالسعيبين الصفاو المروةوخالف فيه الامامأ بوحنيفة والخامس الحلق على المعتمد من مذهب الامامالشافعي وأما قوله صلى ألله عليه وسلم الحج عرفه فصرح الائمة بأن معناه معظم الحجء فةفهو مجازمن تسمية الجزءباسم الكلكافىقوله تعالى بجعلون أصابعهم في آذانهم أي أناملهم (سئل) عنرجل مريد للنسك وهو غير مستطيع فهل لوالديه منعه عن الحّج لعدم الوّجوب عليهمعأ بهيسقطعنه حجة الاسلام بذلك وأيضا اذا مات والداه أو أحدها وهما غير مستطيعين فاراد بعض الورثة الحج لها بالتبرع فهل يصح احر امه لها مذلك ويسقط عنها بذلك فرض الحج أو لا يصح ( فأجاب / بأنه ليسالو الدين

اذآت كلف ذلكوان لم يجب عليه لعدم إستطاعته ويصح احرامه لهابذلك ويسقط عنها به فرض الحج (سئل) عن رجل خرج من بلده مريداً للنسكمع نسة الاقامة ببندر جدة شهرا او نحوه للبيع والشراءفهل يباحله مجاوزة الميقات منغراحر املتحل نة الاقامة بحدة أم لاتباح له المجاوزة (فاجاب)بان من بلغ ميقا تامريد انسكالم تبجز مجاوزته بغدراحرام وانقصدا لاقامة ببندريعد الميقات شهرا مثلا للبيع ونحوه الاان يقصد الإقامة بالبندر المذكور قيل الاحرام (سئل) عن قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الحج خرِج من ذنوبه كؤم ولدته أمه هل المرادية ففرانكل الذنوب حتى التبعات إمغار ذلك أفتو نافى ذلك باقوال العلماء معزوة وهل مافىفتاوى الشيخ زكر مافى ذلك معتند ام لا (فاجاب) مان المزاد غفران الذنوب صغائرها وكاثرها حتىالتيعات فين خبررواه الطبراني في الكبر والنزار وان حان في صحيحه عن إن عمروأما وقوفك عشية حرفة فان الله تعالى يهبط إلى سماء الدنيافياهي بكم الملائكة فقول عبادي جاؤني شعثا غبر امن كل فج عميق يرجون

وسلم ولا عن أحد من أصحابه ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به بما صورته اذا غم هلال شعبان فأكملنا العدة ثلاثين فجاء جماعة من محل بعيد مختلف مطلعه مع مطلع البلدة التي غم فيها هلال شعبان وشهدوا برؤية الهلال ليلة الثلاثين فأثبت حاكم حننى الهلال بشهادتهم فهل يلزم الشافعي بقضاء اليوم الذي أفطره على ظن منه انه من شعبان اعتمادا على أن الثبوت الواقع لدى الحاكم الحنفي رافع للخلاف ويفطر يوم ثلاثين رمضان لو لم ير الهلال ليلة الثلاثين لاكمال العدة ممقتضى الشوَّت المذكور أولا يلزم بقضاء اليوم المذكور لان العبرة في نحو ذلك بعقيدته واعتقاده انه لا عبرة برؤية الهلال بمحل مختلف مطلعه مع مطلع البلد التي غم فيها الهلال فيجب عليه امساك يوم ثلاثين رمضان لولم ير الهلال ليلة الثلاثين وما ألحكم فيها لوثبت الهلال لدى حاكم يرى ثبوته ما لم يرهالشافعي من قبول عبيد وامرأة فهل يلزم الشافعي العمل بما ثبت لديه وان كان خلاف عقيدته أولا يلزمه لانه يعتقد خلافه بينوا لنا ذلك عا فيـه بسط أثابكم الله الجنة بمنه وكرمه ﴿ فاجاب ﴾ بقوله حكم الحنفي في ذلك معتبر فيدار الامر عليه ويجب على ألناس العمل بقضيته كما دُلَ علىذَلْكَ كلام أثمتنا في مواضع منها قول المجموع ومحل الخلاف فيقبول شهادة الواحد ما لم يحكم بشهادته حاكم يراه والآوجب الصوم ولم ينقض الحكم اجماعا اه فايحاب الصوم هنا على العموم وعدم نقض الحكم بالاجماع صريح في أن حكم الحنفي في صورة السؤال كذلك حتى بحب على الشافعية وغبرهم العمل بقضيته صوما وفطرا وقضاء ومنها قول الزركشي وغبره خلافا لان ابي الدم والسبكيّ لايكفي قول الشاهد أشهد ان غدا من رمضان لاحتمال انه اعتمدّ الحساب أوكان حنبليا يرى ايجاب الصوم صبيحة ليلة الغيم قال فى الخادم لانه قد يعتقد دخوله بسبب لا يوافقه عليه المشهود عنده بان يكون أخذه من حساب منازل القمر أو يكون حنبليا يرى ابجاب الصوم ليلة الغيم او غير ذلك اه فافهم قولهم لا يوافقه عليه المشهود عنــده أنه لو وَّافقه الحاكم على ذلك ٰ بان كَان قضية مذهبه اعتد بالشهادة المستندة إلى الحساب او الغيم وبالحكم المرتب عليها مع أن ذلك خلاف مذهبنا وحينئذ يستفاد من ذلك أن العبرة بعقيدّة الحاكم مطلقا فمتى أثبت آلملال حاكم يراه ولاينقض حكمه بان لم مخالف نصا صريحا لا يقبل التأويل اعتد محكمه ووجب على كافة من في حكمه العمل بقضية حكمه ومنها ما أقتضاه كلام الدارميواعتمده الزركشي من أنرمضان يثبت أيضا أي علىالكافة بعلم القاضي ومعلوم انالقضاء بالعلم منعه بعض المجتهدين ومع ذلك يلزم مقلديه العمل محكم القاضي به كما اقتضاه صريح كلامهم هنا وكلام المجموع السآبق ومنها قولهم لا عبرة بريبة تنبتى بعد حكم الحاكم قال الزكشي وهو ظاهر فيمن جهل حال الشاهد اما العالم بفسقه وكذبه فالظاهر انه لايلزمه الصوم اذ لايتصورمنه الجزم بالنية بل لا يحور لهاه فأفهم انا حيث لم نعلم استناد الحاكم إلى باطل في اعتقاده لزمنا الجرى على مقتضي حكمه وأن بقيت عندنا رببة فيـه لحصول الظن بالاستناد الى الحكم بخلاف مااذاعلىناه استند فيه إلى باطل عنده فانه لغو منه فلا ظن فلم بجزالصوم حينئذ والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عنقول أم سلمة رضىالله تعالى عنها مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين الاشعبان ورمضان وقول عائشة رضي الله عنها مارأيته في شهر قط اكثر منه صيامًا في شعبان كان يصوم شعبان الا قليلا وفي رواية بلكان يصوم شعبان كله فقد صرحت هذه الاحاديث بصيامه كله أو أكثره وأن ذلك مندوب فما معناها وكيف الجمع بينها وبين قوله صلى الله عليـه وسلم اذا انتصف شعبان فلا تصوموا ومن ثمم أخذ منه أئمتنا تحريم صوم مابعد نصفه ﴿ فأجاب ﴾ بقوله يعلم جواب ذلك مما ذكرته فى كتابى اتحاف أهل الاسلام

﴿ رَحْمَىٰ فَلُوْكَانِتُ ذُنُوبِهِمْ محمد دالرمل أوكقطر المطر أوكزيد الحر لغفرتها أفيضوا مغفورا لكروأما رّرمك الجارفاك بكارحصاة زرميتها تكفير كبرة من الموبقات وأما طوافك أبالبيت فأن تطوف ولاذنب المعلك بأتى ملك فيضع مديه أسين كتفك فقول أعمل فها فيستغبل فقدغفر لك فهامضي ورور الطراق فالأوسط مَنْ حُدِيْثُ عِبَادة بنالصامت بلفظ وأماوقوفك بعرفة فأنالله عزوجسل يقول اللاتكنة بالملائكتي ماجاء بعبادي قالوا جاؤك يلتمسون وضوائك والجنة و فيقُول الله عن وجل فاني أشهد نفسي خلقي آئي قد عفرت لهم ولوكانت دُنوبهم عدد أيام الدهر وعددرملءالج ورواءأبو القاسم الاصبهائي بلفط وأماؤقوفك بعرفات فان الله تعالى يطلع على أهل عرفات فيقول عبادى أتونى شعثاغيرا أتونيمن کل فج عمیق فیاهی بکم الملائكة فلوكان علك من الذنوب مثل رمل عالج ونجومالسهاء وقطر البحر والمطرلغفر الله للكوقال الزركشي والدمامني بعد ذلك الحديث هذا يقتضي أنه تغفر الصغائر والكبائر وقالشيخالاسلاما نرحجر وقوله رجع كيوم ولدته أمه أى بغير ذنب وظاهره

بخصوصيات الصيام وحاصل عبارته ومنها صوم شهر شعبان عن عائشة رضي الله عنها مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الاشهر رمضان وما رأيته في شهر أكثر منه صياما فيشعبان رواهالبخاري ومسلم وفي أخرى لها لميكن يصوم شهرا أكثر من شعبان فانه كان يصومهكله ولمسلم فىرواية كان يصوم شعبان كله الاقليلا وللترمذى كان يصومه الاقليلاكان يصومه كله ولابى داودكان أحب الشهور الىرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصومه شعبان ثم يصله رمضان وللنسائيكان يصوم شعبان أوعامة شعبان وله أيضاكان يصوم شعبان الاقليلا وله أيضاكان أحب الشهور الىرسول الله صلىالله عليه وسلم ان يصوم شعبان كان يصله برمضان وله أيضا كان يصوم كلموالمراد بكلهمعظمه فقد نقل الترمذىعن ابن المبارك أنه قالجائزفىكلام العرب اذاصامأكثر الشهر أنيقول صامه كله ويقال قام فلان ليلته أجمع ولعلهقد تعشى واشتغل ببعض أمره قال الترمذي وكأن ابنالمبارك جمع بينا لحديثين بذلك اه وهو جمع حسن لضرورة الجمع به بين الحديثين وان شنع بعض المحققين علىأبى عبيدة فىقوله انكلا تأتى بمعنىالاكثروكأن بعضهم الجذمن ذلكقوله اتيآن كل بمعنى الاكثر مجاز قليل الاستعال اه وعليه فقرينة المجاز الخبر الصحيح عن عائشة رضي الله عنها ماعليته أي النبي صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان وفي رواية عنها صحيحة أيضا مارأيته صام شهراكاملا منذ قدم المدينة الارمضان وجمع بعضهم بجمع آخر حسن أيضا وهو أنه صلىالله عليه وسلم كان تارة يصومه كله و تارة يصوم أكثره لثلا يتوهم وجوب كله وقد أشار الىهذين الجمعين ابن المنير بقوله يحمل قولهاكل على المبالغة والمراد الاكثر أو قولها الثاني متأخرعن الاول فاخبرت عن أول أمره بأنه كان يصوم اكثره ثم عن آخر أمره بانه كان يصومه كله اه نعم مااشار إليه الثاني بقوله تارة هذا وتارة هذا اولى اذ لا دليل على الترتيب الذي ذكره ابن المنبر واختلف فيحكمةا كثاره صلى الله عليه وسلم منصوم شعبان معانصوم المحرم افضل منه فقيلً كان يُشتَغُلُ عن سوم الثلاثة أيام منكل شهر بسفر او غيره فيقضيها في شعبان لخبر فيه لكنه ضعيف بل قيل موضوع واستشكل بما فى خبر مسلم عن عائشة رضى الله عنها انها لم تعلمه افطر شهراكله حتى توفى ولا اشكال فانه يصدق بان يصوم من بعض الشهور دون ثلاثةً فما بتى يقضيه فيشعبان لانعمله صلى الله عليه وسلم كان ديمة وكان اذا فاته شيء من زافله قضاء كما في سنن الصلاة وقيام الليل فكذا كان اذا دخل عليه شعبان وعليه بقية من صوم تطوع قضاه فيه وكانت عائشة رضي الله عنها تقضي معه آيام حيضها لانها فيما عداه مشتغلة به والمرأة لاتصوم وزوجها حاضر الا باذنهسواء في ذلك النفل والفرض الموسع كـقضاء رمضان بالنسبة لمن أفطره لعذر وقيلكان يصنع ذلك تعظيما لرمصان لخبر الترمذي به لكنه غريب ويعارضه خبر مسلم افضل الصوم بعدر مضان صوم المحرم ولعل عدم صومه لاكثره اوكله كشعبان انه كان يعرض له فيه اعذار تمنعه عنذلك مخلاف شعبان إو ان الناس يغفلون عن شعبان كما يأتي ولذلك قال أثمتنا صومالمحرم افضل الشهور بعدرمضان والاولى في حكمة ذلك مااشار اليه الخبر الصحيح عن اسامة قلت يارسول الله لم ارك تصوم شهرا من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الاعهال الىربالعالمين فأحب ان يرفع عملي وأنا صائم وبقى له حكمة اخرى وكلام مبسوط فيها وفيما يتعلق بها بسطته فى الكتاب المذكور ثم هذه الاحاديث لاتنافي الحديث المحرم لصوم ما بعد النصف من شعبان لان محل الحرمة فيمن صام بعد النصف ولم يصله و محل الجواز بل الندب فيمن صام قبل النصف و ترك بعد النصف او استمر لكن وصل صومه بصوم يوم النصف اولم يصله وصام لنحوقضاء اونذر اوورد والخبر الذىرواه احمد وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه اذا انتصف شعبان فلا تصوموا حتى يكون رمضان

غفران الصغائر والكاثن والتبعات وهو من أقوى الشو اهدلحديث انعباس ان مرداس المصر حبذلك وله شاهد من حديث ان عر في تفسر الطري أه وحديث عباس س مردواس أخرجه عبدالله ان أحمد ن حنيل وفي زوائد المسندأن رسول الله والله دعا عشية عرفة لامته المغفرة والرجمة فأكثر الدعاء فأجا بهانقهعزوجل انقدفعلت وغفرت لامتك الامن ظلم بعضهم بعضا فقال يارب إنك قادر أن تغفر المظالم وتثيب المظلوم خبراً من مظلمته فلم يكن تلك العشية فلما كان من الغد دعاه غداة المزدلفة فعاديدعو لامتهفلم يلبث الني عَيْظِيدٍ أن تبسم فقال بعض أصحابه بارسول إلله بأبي أنت وأمي ضحكت في ساعة لم تكن تضحك فيا فإ أضحكك أضحك الله سنكقال تبسمت منعدو الله ابليس حين علم أن الله عزوجل قداستجاب لي في أمتى وغفر المظالم اهو مدعو بالثبور والويل وبحثو التراب على رأسه فتبسمت مما يصنع من جزعه و أخرجه الطبرآني في المعجم الكبر والبيبق فىالسنن الكبرى وأخرجه ان عدى وقمه انك قادر أن تثيب المظلوم وتغفر لهذا الظالم فأجابه الله عروجل إن قد

صريح فىذلكو استشكل السبكي تعليل حرمة صوم مابعد نصف شعبان بالضعف بأنه يلزمه تحريم صوم شعبان كله لانالضعف يكون به أكثر وأجبت عنه في الكتاب المذكور وغيره بأن صيام الشهر جميعه أو أكثره يورث قوة على رمضان لان الصوم حينئذ يصير مألوها للنفس وخلقا لها فلا يشق عليها تعاطيه وهذا من بعص حكم صومه صلى الله عليـه وسلم شعبان كله او أكثره وبالله التوفيق﴿ وسُمُّلُ ﴾ رضى الله عنه عن هلال رمضان هل يثبت بمستور العدالة أم لا﴿ فأجاب ﴾ بان المعتمد كأفىالجموع واننازع فيهجم أنه يكفىالمستور وهوكما يعلممن كلامهم فىالنكأح منلايعرف له مفسق من صلاح ظاهره ﴿ وستل ﴾ رضي ألله عنه بما لفظه أذا شرطنا التعيين في الصوم الراتب كرواتب الصلاة ووقع الخطأ في التعيين كان صام تاسوعاً. بالتعيين فبان بثبوت رؤية الهلال حيننذ أنه عاشوراء أو صام نامن ذي الحجة فبان أنه التاسع فهل يقوم ماصامه بالتعيين عن عاشوراء او عن تاسع الحجة وهل المعتمد وجوب التعيين في ذلك أم لا ﴿ فَأَجَابُ ﴾ بقوله عبارتي في شرح العباب وقضية قول المصنف ويكفى فىنفل الصوم مطلق نيتهأن النَّفل الذيلة سبب كصوم الاستسقاء بغير امر الامام والمؤقت كصوم الاثنين وعرفة لايجب تعيينه أى تعيين نيته في الصوم لكن بحث في المهات في الاول وفي المجموع في الثاني أنه لابد من تعيينه كما في الصلاة وأجيب عن الثاني بأن الصوم في الايام المتأ كدصومهـ أ منصرف اليها بل لو نوى به غيرها حصلت أيضاً كتحية المسجد لان المقصود وجود صوم فيها ومن ثم أفتى البارزي بأنه لو صام فيـه قضاء او نحوه حصلاً نواه معه أم لاوذكر غيره أن مثل ذلك ذلك مالو أتفق فيوم رأتبان كعرفة يوم الخيس وفي المجموع لو نوى قبل الزوال قضاء أونذرا فان كان في رمضان لم ينعقد لهصوم اصلا والا انبني انعقاده نفلا على نية الظهر قبلوقته وقضيته آنه يقع نفلا من الجاهل فقط انتهت عبارة الشرح المذكور وبها يعلم أن التعين في راتبِ الصوم ليس شرطا لصحته من حيث وقوع مطلق الصوم لما تقرر أن القصد في الايامُ المندوب صومها وجود صوم فيها واحياؤها بهذه العبادة الفاضلة فهو نظير تحية المسجد لان القصد منها تعظيم المسجد باشغاله بالصلاة وإنما هوشرط في الكمال ووقوع الصوم المخصوص كما أن التعيين في التحيّة أنما هو شرط لكمالها لالصحتها فحينتذ من نوى في نحو يوم عرفة أوعاشورا. أو الاثنين مثلا صوم بوم عرفة أو عاشوراء او الاثنين حصل له كمال الصوم والفضيلة وكذا ان نوى ذلك والقضاء مثلًا بخلاف مألو اقتصر على نية غيرها كالقضاء فانه يحصل له مانواه ويسقط عنه الطلب بالنسبة لخصوص الصوم المطلوب في ذلك الزمن نظير ما قررته في تحيية المسجد وعلى أحد شتى هذا التفصيل يحمل مامر عن المجموع من اشتراط التعيين إذا تقرر ذلك فحيث عن في نية صوم النفل شيأ وأخطأ فيه سوا. شرطنا التعين أم لا خلافا لمّا يوهمه كلام السائل نفع الله به من اختصاص ذلك ما اذا شرطنا التمين فان عذر في خطئه كما في الصورتين المذكورتين في السؤال صح الصوم ووقع له نفلا مطلقا لتعذر وقوع مانواه من تاسوعاءيوم عاشوراءومن ثامن الحجة في اليوم التاسع منهـ أ وكان قضيـة ذلك بطلان النيـة من أصلها لكن لما عذر في غلطه اقتضي عذره بطلان خصوص صومه المعنن لاعموم صومه نظير ماذكروه فيمن احرم بالظهر او سنته مثلاً قبل الوقت ظانا دخوله وهو لم يدخل في نفس الامر فيبطل خصوص المعنن وتقع الصلاة له نافلة مطلقة حتى يثاب عليهـا مخلاف مالو نوى تاسوعاً. يوم عاشوراً. مثلاً متعمداً فان نيته باطلة من اصلها لتلاعبه كنية الظهر او سنته قبل الوقت عالما بذلك ﴿ وَمَثَّلُ ﴾ رضى الله عنه عن نوى في الليل صوم القضاء وبعد الفجر التطوع فهل بحصل بذلك التطوع ان لم يكن عليه قضاء ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله أن ظن حال نية القضاء أنه عليه صحت نيته له بفرُض كونه عليه وكذا

فعلت وأخرجه أبوذاود في النَّهٰن وسكت عليه فهو صالح عنده وأخرجه ضياء الدن المقدى في الاحاديث الحتارة عاليس في الصحيحين من طرق وقال البيهقي هذا الحديث لهشو اهدكشرةقد ذكرناها في كتاب البعث اله وجاء أيضاعن عبادة بن الصامت وأنس بن مالك وعبدالله نعربن الخطاب وأبي هريرة وزيدجد عبد إلى حمن عد الله من زمد وقال الكرماني بعد ذلك الحديث فانقلت هل هو عام فيجميع الذنوب قلت هو عام في جميع ما يتعلق محق الله تعالى لان مظالم الناس تحتاج الى استرضاء الخصوماء وتمكن رجوعه الى ماقدمناه بمعنى أن حقوق الناس لا تسقط مه بل يعوضهم اللهعز وجل من الجنة وقال شيخنا شيخ الاسلام زكرنافي فتاويه ظاهر الجديث انهيغفرله بذلك الصغائر والكبائر وقدجاء مصرحا مهفى بعض الاحاديث لكنالاوجه حمله على غير الكبائر المتعلقة يالآدمي اهوقال الزركشي فىقواعدهو أما ماوردمن اطلاق غفران الذنوب جيعها على فعل بعض الطاعات من قدر توية كحديث الوضوء يكفر الذبوب وحديث منصام رمضان ابمانا واحتسابا غفر لهما تقدم من ذنبه و من

لوشك ونواه احتياطا نظير ماصرحوابه فىوضو. الاحتياط من صحته بفرضأن عليه حدثامالم يتبين الحال فان لم يظن أنعليه قضاء ولا شك فيه فنية القضاء باطلة فاذا نوى بعد الفجر التطوع مع علمه ببطلان نيته الاولى صح له التطوع وأما نيته التطوع بعد نية القضاء وظنه صحتها فهو كالتلاعب منه فلا يصح له التطوع وان بان أن لاقضاء عليه لفساد نيته التطوع وعدم جزمه بها وهذاكله ظاهر من كلامهم وقد صرحوا بانه لونوى آخر شعبان صوم غدعن رمضان ولم تصح نيته عن رمضان لعدم اعتمادها علىظن دخوله وبان أن اليوم منشعبان وقع له نفلا مطلقا ولا يعارض مامر لانهمنا عازم على صوم الغد جازم بهوانا هومتردد في أنه من رمضان أولا فلم يقع عن رمضان لعدم جزمه يخصوصه ووقععن النفل لانه لامنافى للنفلحال النية فتأمله ﴿ وسئل ﴾ نفع آلله بعلومه عن حديث أنأيام البيض سميت بذلك لان آدم صلى الله على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين وسلم لما هبط من الجنة اسودجلده فأمر بصيامها ففي اليوم الاول ابيض ثلث جلده وفي الثاني ثلثهوفي الثالث بقيته ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ بأنه موضوع كما قاله ابنالجوزىوان خرجه جماعة ﴿ سُئُلُ ﴾ نفع الله به عمنأ كل نهارا فى رمضًان عمدًا ولم يفطر كيف صورته ﴿ فأجابٍ ﴾ بقوله النهار اسمَ لفرخ القطا وولد الحبارى كما أن الليل ولد الكروان والله أعلم ﴿ وسُمِّلَ ﴾ نفع الله به عمن صام تسعة وعشرين يوما من شهر رمضان ثم أفطر ثم بُلغه أنه أفطر يُوما من رمضان وان الشهر ثلاثون فهل يلزمه قضاء اليوم أولا ﴿ فَأَجَابُ ﴾ بقوله اذا ثبت أن أهل بلده أو البلد القريبة منه مطلعًا رأوا الهلال ليلة ثلاثينشعبان لرَّمه قضاء يوم على الفور وكذا لو أفطر يوم ثلاثين رمضان بالنسبة لرؤية أهل بلده ومن قرب مطلعهم من مطلعهم فيلزمه قضاء يوم لكن لا فورا والله اعلم ﴿ وســــُل ﴾ نفعالله به بما صورته ما تقولون فيما رجحوه من اشتراط العدالة الباطنة في هلال رمضان هل ذلك في صورةالشوت الذي يتعلق الوجوّب العام به واما الحكم بالجواز والصحة فى حق الاحاد فلا يشترط فيه العدالة الباطنة ولاالظاهرة كما اجاب بذلك بعض المتأخرين وقدقالوا انه يجب الصوم على من اخبره فاسق برؤية الهلال واعتقد صدقة هل هذا بالنسبة الى الحكم بالجواز والصحة في حق الاحاد كما تقدم ام المراد انه يجب ولا يجزى. الاان ثبت قبل الفجر انهمن رمضان برؤية عدل شهادة او حكم حاكم بناء على اشتراط العدالة الباطنة فيه كما تقدم ﴿ فأجاب ﴾ بقوله الصواب ان اشتراط العدالة انها هو بالنَّسبة للثبوت الذي يتعلق به الوجوب العَام اما ما يتعلق بالخاص فلا يشترط فيه الااعتقاد الصدق اوظنه على مايأتى فحينئذ يصح منه ويجزئه سواء حكم قبل الفجر ان غدا من رمضان ام لا وعبارة شرح العباب لكن له اى كل منهما أى المنجم والحاسب اعتماده أى اعتماد معرفة نفسه كالصلاة ونقل ابن الصلاح عن الجهور خلاف ذلك ضعيف ويجزئه كمافى الروضة واصلها وكذا في المجموع في الكلام على ما اذا اعتقد أن غدا من رمضان بقول من يثق به اجزأه فانه قالومن ثم اناستناد الاعتقاد إلىالحساب حيث جوزناه كذلكونقله فىالكفاية عن الاصحاب وصححه وصوبه الاسنوى والزركشي وغيرهما كالسكي لكن صحح فيالمجموع هنا ان لهاى الحاسب ذلك وانه لا بحزئه عن فرضه كذا قيل وكلام المجموع ليس نصا في تصحيح ذلك وانها هوظاهر فيه فانه اخذ ذلك من كلام الرافعي وسكت عليه وكانه أنا لم يعترضه لما سيصرح به في الكلام على النية من انه يجزئه كما مر عنه ( ومن اخبره ثقة برؤيته) وان لم يذكره عنـد القاضي ( وظن صـدقه ) عبارة غيره واعتقد صدقه وبينهما تغاير وستأتى الاشارة اليه في صوم يوم الشك ويؤيد الثاني تعبير البغوى هنا بقوله ولو عقد بقلبه من غير شك ان غدا من رمضان و نوى فان سمع من ثقة الخ فانه صريح في انه لابد هنا من الاعتقاد الجازم وانه لايكني الظن ولا غلبته (لزمه صيامه )كما قطع

صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من

نفسه غفرله ما تقدم من ذنبه ومنحج ولمير فشولم يفسق خرج من ذنو به كيوم ولدته امه ونحوه فحملوه على الصغائر فان الكبائر لايغفرهاغرالتوية ونازع في ذلك صاحب الذخآئر وقال فضل اللهاوسع وكذلك قالءان المنذرفي الاشراف في كتاب الاعتكاف فىقولە صلىاللە عليه وسلم من قام ليلة القدر اعاناً واحتسابا غفرله ماتقدم منذنبه قال يغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبرها وحكاءانعبدالبرفيالتمهيد عن بعض المعاصرين له يريد به أبا محمد الأصيلي المحدث إن الكبائر والصغائر تكفرها الطهارة والصلاة لظاهرالاحاديث قالوهو جهل بين وموافقة للمرجئة فى قولهم ولوكان كما زعموا. لم يكن للامر بالتوبة معنى وقد اجمع المسلمون على أنمأ فرض والفروض لايصحشيء منها الابقصد ولقوله صلىاللهعليهوسلم كفارات لما بينهن مااجتنبت الكبائر اه وحاصله ان الراجح أن المكفر بهذه إلامور الصغائر دون الكبائر وهو وان كان عاما فيها مخصوص بغير الحج المذكور لما تقدم فيه من الادلة او أنه حكم على مجموعها فلا ينافي ماقررناه من تكفير الحجالمذكور لجميع الذئوب

به طائفة منهم ان عبدان والبغوى والغزالى وأقرهم فى المجموع وغيره وعلم من ذلك ان من تواترت عنده رؤية رمضان أو شوال ولو من نحو فسقة أوكفار لزمه الصوم فيالاولى قياسا على ذلك بلاولىلانالتواتر يفيد اليقين فهو اولى من البينة والفطر فى الثانية وخرج بالثقة ما لو اخبره غير الثقة واعتقد صدقه فلا يلزمه بل يجوز له أخذا مما مر قريبا بل ظاهر قول جمع لو أخمره من يعتقد صدقه لزمه الصوم انه لا فرق في اللزوم عند اعتقاد الصدق بين الثقة وغيره ثم رأيت في كلام ان الصباغ ماهو ظاهر في الجواز دون الوجوب وسيأتي صحة الاعتماد في النيـة على قول فاسق سكنت نفسه اليـه انتهت عبارة شرح العباب واستفيد منها انه حيث لزمه الصوم لاعتقاده الصدق وكون المخبر ثقة ولانزاع فيه وحيث جاز له لاعتقاده الصدق وكون الخبرغيرثقة يأتي فيالاجزاء ماتقرر منكلام الروضة وغيره ومن يقول باللزوم في هذه أيضا يقول بالاجزاء ثم ماتقرر هنا ينافيه كلامهم فى مبحث النيــة ومبحث صوم يوم الشــك وجمع المتأخرون بين هذه المواضع الثلاثة نوجوه سبعة ذكرتها مع بيان ما في كل منها من نقد ورد في الشرح المذكور وتركت سوقها هنـا لطولها وحاصل ما يتعلق بما في السؤال منها ما تضمنه قولنا في الشرح المذكور وانما لم يصح صوم يوم الشك عن رمضان اى مع انه معتمد فيه على قول من لا تقبل روايته وظنصدقه لانه لم يتبين كونه منه نعم من اعتقِد ليلاً صدق منقالانه رآه بمن ذكر يصح منه صومه بل يلزمه كما مر اول الباب وتقدم في الكلام على النيـة صحة نيـة معتقد ذلك ووقو ع الصوم عن رمضان اذا تبين كونه منه قيـل فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة أي كما أشار اليـه السبكي وغيره وحاصله حمل كلامهم في صحة النية على من ذكر على ما إذا تبين كونه من رمضان وهنا على مااذا لم يتبين شيء فليس الاعتباد على من ذكر أي من نحو الصبيان في الصوم بل فى النية فقط فاذا نوى اعتمادا على قولهم ثم بان كون غد من رمضان لم يحتج ليـــلا الى تجديد نية أخرى ومن ثم لم يذكروا هذا فما يثبت به الشهر وانما ذكروه فما يعتمد عليـه في النيـة وحينتذ فيعتمد في تصحيح النية على أخبار من يثق به ثمم ان استمر آلحال على ذلك فهو يوم شك فيحرم صومه ولا يجزئه وان بان من رمضان والا بان ثبت انه من رمضان قبل الفجر او بعده لزمه الصوم وصح وإن لم يكن جدد نيـة لان النية لما استندت إلى اخبار من يوثق به صحت ووقعت موقعها ونازع الاذرعي وغيره في هذا الجواب بما فيـه نظر للمتأمل اه الغرض بما في الشرح المذكور ﴿ وسَتُلَ ﴾ نفع الله بعلومه عن حدباطن الاذن الذي يفطر الصائم بوصول العين اليه أهو مالايري وما يري في حكم الظاهر ﴿ فأجاب ﴾ بقوله ليم أر أحدا حدده بشيء لكنهم ذكروا في نظيره مايعلم منه حده وذلك أن ابنَ الرفعة وغيره نقلوا عن القاضي أنه متى دخلأدني شيء من أصبعه فيمسربته أفطر قال السبكي وهذا ظاهر اذا وصل الى المكان المجوف وأما أول المسربة المنطبق فلا يسمى جوفا فينبغي ان لا يفطر بالوصول اليه اه وجزم به في الخادم وجريت على نظير ذلك فيشرح العباب فقلت عقبقوله وباطن أذنه وينبغي حده بما يأتى في المسربة انه لابد منالوصول الىالمجوف دون أول المنطبق اه ويقاس بذلك باطن الذكر أيضا وقد ذكروا انه لايشترط مجاوزة باطن الحشفة والحلمة وعبارة الكفاية والجواهر يفطر بادخال ميل الى باطن حشفته فأن قلت ينبغي ضبط باطن الاذن بما ضبطوا به باطن الفرج وهو مالا بجب غسله فحيث جاوز مابحب غسله وهوأول المنطبق أفطر نظير ماقالوه في باطن الفرج وكأن هذا هو الذي نظر اليـه السائل فيالضبط بالرؤية وعدمه قلت فرق واضح بينهما لآن القياس ان مايجاوز المنطبق من الشفرين باطن لكن لماكان يظهر عند الجلوس على القدمين ألحقوه بالظاهر ولم يحكموا بالفطر

صغائرها وكمائرها حثي التبعات (سئل) عمن استؤجر ليحجعن غيرههل لانويه منعه من ذلك كما يمنعا نهمن حج التطوع أمملا (فاجاب) بآنه ان زادت الاجرة المسهاة على مؤنة سفره فليس لها منعه كما لا بمنعانه من سفر ه للتجارة وآلافلهما ولاحدهما منعه (سئل) هل الافضل لمصلى الصبح تمكة المكث ذاكراحي يصلى ركعتين أم الطواف ( فاجاب ) بان الافضل الطواف (شل)عنطاف وبعض ملبوسه فوق الشآذروان هليصحأولا (فاجاب) نعم يصح (سئل) عنسعي معترضا أومشي قهقری أو منكوسا هل يصح (فاجاب) نعم يصح (سئل) هل ضبط عرض المسعى (فاجاب) لم أرمن ضبطهو سكوتهم عنه لعدم الاحتياج اليه فان الواجب استيعاب المسافة التي بين الصفاو المروة كلمرة بان ياصق عقبه ما بذهب منه ورؤس أصَّابِعُ رَجَلِيهُ بِمَا تذهب اليه والراكب يلصقحافردابته ( سئل ) هل تسن النية في السعى (فاجاب) بانه تسن بل قيل أنها شرط (سئل) عن قول النووى في المجموع هل يفوت طواف القدوم بالتأخبر وجبان حكاهما امام الحرمين ماالمعتمد منهما ( فأجاب ) المعتمد منها

الاعند مجاوزة هذا الظاهر فلا ضابط هنا غبره وأما الآذن فما قبل المنطبق ظاهر حسا وقياساكما قبل المسربة فناسب ان يلحق بها في ان ما جاوز أول المنطبق الى المجوف جوف ومالا فلا فتأمله ﴿ وَسَتُلَ ﴾ نفع الله به عن حديث ان في الجنة نهرا يقال له رجب ماؤه أشد بياضا من اللهن وأحلى من العسل من صام يوما من رجب سقاه الله من ذلك النهر وحديث من صام من كلشهر الخيس والجمعة والسبت كتب له عبادة سبعائة سنة وحديث من صام نوما من رجب كان كصيام شهرومن صام منه سبعة أيام اغلقت عنه أبواب جهنم السبعة ومنصام منه ثمانية أيام فتحت لهأبواب الجنة النمانية ومن صام منه عشرة أمام مدلت سيآنه حسنات هل هي موضوعة أم لا ﴿ فَاجَابُ ﴾ بقوله ليست موضوعة بل ضعيفة فتجوز روايتها والعمل بها في الفضائل قال الحافظ ابن حجر في الاول ليس في اسناده من ينظر في حاله سوى منصور الاسدى وقد روى عنه جماعة لكن لم أر فيه تعديلا وقد ذكره الذهبي وضعفه سهذا الحديث وقال في الثاني له طرق بلفظ عبادة ستين سنة وهو أشبه ومخرجه أحسن واسناده أشد من الضعيف قريب من الحسن والثالث له طرق وشواهد ضعیفة یرتقی بها عن کونه موضوعاً والله أعلم ﴿ وسئل ﴾ رضی الله تعالی عنه عمن عید فی قریة ثم وصل لقرية أخرى قريبة وأخبر أهلها بذلك فهلّ يقبل خبره او يوقف الى اخبار من يحصل به التواتر او من تحصل به الشهادة ولو صام في قرية فوصل لقرية أخرى فهل يجب الصوم على اهـل القرية بخـمر واحـد او اثنين او لا حتى تحصل الشهـادة وهـل يفرق بـين ما اذا كان البلَّد الذي عيد او صَّام فيه من المدن والامصار والقرى واذا ارسل قاضي بلد رقعة الى قاضي بلد بشبوت رؤية الهلال عنده فهل يجوز الصوم اعتمادا على الرقعة او لابد من شاهدين معها ﴿ فاجاب ﴾ بقوله قد وقع من منذّ سنين في زٰبيد حرسها ألله تعالى الافطار من رمضانٌ باخبار عدل فاختلف علماؤهاهل هو جائز بل واجب او هوحرام وطال اختلافهم وكثرت فتاويهم وتصانيفهم فيها نفيا واثباتا حتى ارسلوا يستفتون منا عن ذلك مكة وكان مجاورا اذ ذاك شيخنا الامام ابو الحسن البكرى رضى الله عنه وارضاه وجعل جنات المعارف متقلبه ومثواه فاختلف جوابي وجوابه ولما عرض عليه ذلكقال لازالت المشايخ وتلامذتهم يختلفون ولاعتب في ذلك ألا ترى الى ما وقع للاسنوىمع تلامذته والبلقيني مع تلامذته وغيرهما وقد بسطت حاصل مااجبت به فى شرحى الكبيرعلىالارشادوحاصل عبارته وبحث الاذرعي انه يكتفي بالعلامة الظاهرة الدالة كرؤية اهل القرى القريبة من البلد الكبير القناديل المعلقة ليلة اول رمضان بالمناير كما هو العادة واعتمده من بعده وقياسه الاكتفاء برقُّ به قناديل المقدة فجسر يوم العيد ثم رايت الشارح أي الشمس الجوجرى وابن قاضي عجلون افتيا بذلك وقيده الشارح بمااذا كثرت القناديل بلكثرة لايحتمل معها النسيان بوجه وهوظاهر وشيخنا زكرما سقى الله عهده افتى بانه لايجوز الفطر مذلك قال لان الاصل بقاء رمضان وشغل الذمة بالصوم حتى يثبّت خلافه شرعا اه ويتعين حمله على مااذا لم يحصل للراثى بذلك اعتقاد جازم والافالوجه وجوبالفطر ومنثم خالف الشيخ بعض اكابراصحابه فأفتى بانمن حصل له اعتقاد جازم بدخول رمضان من العلامات المعتادة لذلك وجب عليه الصوم ومن حصل ذلك الاعتقاد يدخول شوال من العلامات المذكورة لزمه الفطرعملا بالاعتقاد الجازم فيهما اه وبما تقرر يعلم ان اخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطروهو ظاهر وقول الروياني لا بجوز الاعتباد في الفطر آخر النهار على اخبار العدل ضعيف ولا يفرق بان آخر النهار يجوز الفطر فيه بالاجتهاد مخلاف آخر رمضان لان الاجتهاد يمكن في الاول دون الثاني اذمن شرطه العلامة وهي موجودة في ذاك لا هذا وحيثقلنا بجوازالفطرأو وجوبه ولم يثبتعندالحاكم

عدم فواته بهوقضيته أنه لايفوت بالتأخير ولذاقالوا انمن حضر المسجد وعليه فائتة أو وجدالناس في مكتوبة أوخاف فوت فريضة أوسنة مؤكدة قدم ذلك على الطواف بل لو أقيمت الصلاة في أثنا ته قدم الصلاةو يندبالمرأة الجيلة أوالشريفة والخنثى تأخسه الى الليلومنلهعذر يبدأ بازالته (سئل) هل له أن يطوفأسبوعين أوأكثر بنية واحدة في النفل (فأجاب) بأن مطلق النية انما يكفى لاسبوع واحد(سئل)هل يسن تقبيل اليد عند الاشارة الىالركن اليمانى إذاعجز عن استلامه (فأجاب) نعم يسن (سئل) هليسن الغسل للوقوف بعرفةقبل الزوالأم بعده (فأجاب) مانه يسن ولوقبل الزوال ولهذا قال في التنبيه فاذا طلعت الشمس على ثبر سار الىالموقف واغتسل للوقوف وأقام بنمرة فاذا زالت الشمس خطبوقول ان الوردى في مجته وللوقوف في عشى عرفة لا مخالف هذالانقولهفيعشي عرفة متعلق بقوله للوقوف (سئل) هل تمتد أيام التشريق لمن وقفاليومالعاشر غلطاأو يكون ومالنحرفي أحكامه هو ثاني يو مه (فأجاب) بأن مقتضى كلامهم أن يوم النحر الحادىعشرو أنأيام

وجب اخفاؤه لئلايتعرض لمخالفته وعقوبته ثم رأيت النووىرحمه الله وغيره ذكروا عن القفال واعتمدوه أن لزوجة المفقود اذ أخبرها عدل بموته أن تتزوج فيما بينها وبين الله تعالى وهـذا صريح فيما تقرر من جواز الفطر لمن أخبره عدل بدخول شوآل بل هذا أولى لان ذاكحق آدمي ويتعلق بألابضاع المختصة بمزيد احتياط وقاطع للعصمة التىالاصل بقاؤها ومع ذلك أثر خبر العدل فيه فما نحن فيه اولى ولانظر لما توهم من أنه انما اثرثم لئلا يطول ضررها وأنتظارها لان الموت قديعسر اثباته لان اطلاقهم بتأثيره يدل على عدم نظرهم لخصوص ذلك وزعم انذلك باعتبار مامن شأنه غير صحيح أمافي الموت فواضح اذليس من شأنه انه يعسر اثباته واما التضرر فيما ذكر فلم يعولوا عليه فيمسائل كـثيرة كافيانقطاع الدم لعارض والغيبة مع جهل يساره واعسارهفانهلايجوز لها حينئذ الفسخ مع تضررها بما لايطاق ولا نظر أيضا لاتهام الرائي فياخباره بذلك لجرهجوازه الفطر لنفسه لآنه لآعبرة بهذا الجران سلم والافلا جر لانه بالنسبة لنفسه يلزمه الفطر سواءقلنا يعمل نخبره أم لافلا تهمة أصلا فافتاء بعضمن تقدممن اهل اليمن باطلاق انه لايجوز الفطر الا بشهادة عدلين نظرا لذلك غبر صحيح لما تقرر وبما يؤيد ماقدمته مادل عليه صريح عبارة الروضة وأصلها من أن للحاسب وآلمنجم العمل بحسابهما فيالصوم والفطر فاذا جاز لها العمل به في الفطر فلاً نُ يجوز بل يجب العمل باخبار العدل لما مر بالاولى وتخصيص بعضهم جواز العمل لهما بالصوم يرده عبارة الشيخينكما يعلم بنظرها وتصريح الاصحاب كاالشافعي رضيالله عنه بأن شوالالايثبت الا بعدلين وان ذلك من باب الشهادة لا الرواية مفروض كما يعلم ذلك من مجموع كلامهم في ثبوته بالنسبة لعموم الناس وليس الـكلام فيه انتهت عبارة شرح الارشاد وبها يعلم ان المدار فى الصوم والفطر بالنسبة لسائر الناس على العموم بالثبوت عند الحاكم وهو بعدل في الصوم وبعد لين في الفطر او بعدد التواتر وبالنسبة لبعض الناس على الرؤية او الاعتقاد الجازم بأخبار عدل اوفاسق وقع في القلب صدقه او بقرينة لا تتخلف عادة كالقناديل السابق ذكرها وكر قعة القاضي المذكورة آخر السؤال اذا استحال عادة تزويرها او نحوه ﴿ وسئل ﴾ نفعالله به عمن عليه عشرة ايام من رمضان وصام عنها خمسة وافطر في كل يوم متعـدياً هل يتضيق صوم الخسة كلها او يوم واحد ﴿ فأجاب ﴾ بقوله الظاهر ان مراد السائل بما ذكره انه شرع في القضاء ففي اول يوم منشروعه فيه افطر ثم في تاني يوم افطر ايضا وهكذ وحينئذ فالوجه انه ان نوى بكل يوم شرع فيه مم افسده انه عن يوم معسين بما عليه الوسه الفور في الخسة لان كلا منها وقع قضاء مستقلا عن يوم مغاير لغيره وان نوى ان الثاني قضاء عـن الاول الذي افسده وهكذاً لم يلزمه الفور الا في يومواحد أخذا ما ذكروه في الحج انه لوتكرر افساده للقضاء المتعدد لم يلزمه الاقضاء واحدوان اطلقفظاهر كـلامهم فيمن عليه صلوات واطلق قضاءواحدانه يقع عن أول مقضية عليه أنه لا يلزمه الفور الا في قضاء وأحد أيضًا لأن كل يومشرع فيهو أفسده من غير نية كونه قضاء عن يوم مخصوص لاينصرف الا للاول فهو لم يتكرر منه فساد لأقضية متعددة بل لقضاء واحد ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه ما معنى حديث البيهتي من فطر صائما كان له أجر من عمله ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بقوله المشهور في لفظ الحديث ان اجر مضاف لمن الموصولة وأما تنوينه وجعل من جارة فقد افسده الجلال السيوطى بانها اما بعضية والضمير للصائم وهو مناف للاخبار الآتية ان المفطر له مثلأجر الصائم لا بعضه أو والضمير للتفطير المفهوم من فطر ففساده ظاهروا ماسبية والضمير للصائمووجه فسادهان الانسان لايؤجر بسبب عمل غيرهوانما يؤجر بسبب عمل نفسه اوللمفطر لم يصح اعتلاق ما بعده به في رواية اخرىعند البيهقي ايضاً وهو قوله من غبر

التشريق ثلاثة بعده فقد قال المتولى ان وقوفهم في العاشر يقع أداء لاقضاء لانهلامدخله القضاءاصلا وقد قالوا ليسوم الفطر اولشوال مطلقابل يوم فطرالناس وكذايو مالنحر يوم يضحى الناس ويوم عرفةاليومالذى يظهرانه لهم يوم عرفة سواء التاسع والعاشر لخبر الفطريوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحي الناس رواه الترمذى وصححه وفى رواية الشأفعي وعرفة يوم يعرفون لكن قال بعض المتأخرين هل يتعين الوقوف بعد الزوال أم يجوز في جميع النهار وفي ب جوازه قبل الزوال نظر . وهِل متد إلى طلوع الفجر فىاليوم الحادىء شروهل يفوت رمي جمرة العقبة واذا أراد ان يضحي في اليومالزائدهل بحوزواذا ارادان يضحي في العاشر هُلَ يمتنع لانه محسوب عليهم يومعرفة أو يجوز نظر اانأنه في نفس الامر يوم أضحية ثم قال رأيت في الاستذكار للدارمي أنهماذاو قفو االعاشر غلطا حسبت أيام النشريق على الحقيقة لا على حساب وقوفهم وانوقفواالثامن وذبح يومالتاسع ثمم بان ذلك لمجب اعادة التضحية وعلى هذا فلا يقيمون عني الاثلاثة أيام خاصة (سئل) هل يفهم من قول النووى في مناسكة

أنينقص من أجرالصائم شيئا اه وفيه نظر وما المانع من أنها للبعضية والضمير للصائم والماثلة منحيثأصلالثواب دونالمضاعفة لئلا يلزم تساوى الصّائم ومفطره في فوائد الصوم وثوابه وهو بعيد أوللسببية والضمير للتفطير والتقدير كان له اجر من أجل تقطيره له او للصائم والتقدير كان له أجرمن اجل وجودعمل للصّائم وهو صومه الذي يثاب عليه ويستفاد من هذا التقدير فائدة جليلة هي أن الصائم لولم يحصل له ثواب على صومه لارتكابه فيه ما يبطل الثواب كالغيبة وقول الزوركما صح في الخبر لم يحصّل للمفطر ثو اب كااقتضاه ما يأتى في الإحاديث كانله مثل اجره فحيث لاأجرله لائو ابلفطره ويحتمل انالمراد لهمثل اجر عملهلو فرض لهأجر فيؤجر المفطر وان لم يؤجر الصائم ثم اذا قلنا بالمشهور في ضبط الحديث فمعناه كان له اجر من عمل الصوم أي مثل أجره للاحاديث المصرحة بذلك ويستفادمن هذا تأييد لذلك الاحتمال الذي ذكرته لان عدوله عن قوله كان له اجر عمله اى الصائم الذي فطر الى من عمله الاعم منه لا بدله من فائدة هي حصول ثواب مثل أجر الصوم للمفطر سواء كان للصائم الذي فطره ثواب ام لا ويصح أن يكون المعنى كان للمفطر اجر من عمل التفطير مقتديابه فىذلك للخبر الصحيح منسنسنة حسنةفله أجرها واجر منعمل مها الى يوم القيامة ﴿ وَسَئُلَ ﴾ رَّضَى الله عنه بما لفظه قد يفترض رمضان وسط جمادى ﴿ فاجاب ﴾ بقوله جمادى عند العرب الشتاء كله ﴿ وسئل ﴾ نفع الله بعلومه عن صوم ثالث عشر الحَجة لمن يعتَّاد صوم ايام البيض هل يسقط بفقد يومَه او يصوم السادسعشر عنه كما قاله بعض المتاخرين فهل هو احتياط او قضاء أُونيابِة وكيف يقوم عنهاذا فات محله﴿ فاجاب ﴾ يقوله ممن صرح بانة يصوم السادس عشرعوضا عن الثالث عشر في شهر الحجة العز بن عبد السلام و تبعوه قالوا لان صوم ثالث عشره حرام فكان السادس عشر عوضا عنه ووجه ذلك ان بعض البيض فاتبعذر فشرع تداركه توسعة في حصول ثوابه لتاكدصومها بلقيل انهاكانت واجبة أول الاسلام ثم نسخ وجوبها بصوم رمضان وبتي ندبها متاكدا وهذا باعتبار الكمال والافقد صرحوا بانه يحصلأصل السنة بصوم ثلاثة من الشهر غرها والحديثالصحيح عن عائشة رضي الله عنها ماكان رسول اللهصلي الله عليه وسلم يبالي من أي أنام الشهريصومها صريح فيما قلناه فحينئذ اندفع استبعاد السائل لذلك بقوله وكيف ألخ ﴿ وسئل ﴾ تفع الله به عن رؤية الهلال إذا قلنا أن القرب والبعد باختلاف المطالع واتحادها هل يلزم منه أن يظهر تفاوت بل أهل البلدان الشرقية والغربية في اول الشهر وآخره وَلَّم يشتهر من اهل البلدان الثانيـة الا الاتفاق ماالسبب في ذلك هل هو كون الاختلاف لايظهر في الربع المعمور بكثير أولا فان قلتم بالاول فلاى شيء الاختـلاف بين الائمة في ترجيح اختـلاف المطالع واتحادها ومسافة القصر ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله نعم يلزم منهذلك فقدصرحالسبكي والاسنوى بأن المطالع اذااختلفت فقد يلزم من رؤيته في بلد رؤيته في الآخر من غيرعكس اذ الليل بدخل في البلاد الشرقية قبل دخوله في الغربية وحينئذ فيلزم عند اختلافها من رؤيته في الشرقي رؤيته في الغربي من غير عكس وأما عند اتحادها فيلزممنرؤيته في احدهما رؤيته فيالآخر ومن ثم افتي جمع بأنه لو مات آخوان في نوم واحد وقت زواله وأحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب ورث المغربي المشرقي لتقدم موته واذا ثبت هذا في الاوقات لزم مثله في الاهلة وأيضا فالهلال قد يكون في الشرق قريب الشمس فيستره شعاعها فاذا تاخر غرومها في المغرب بعد عنها فبرى والاختلاف بين الائمة في هذه المسئلة منتشر يجمعه ستة آراء أحدها اذا رؤى ببلد لزم جميع آهل الارض فمن علم برؤيته بمحل قبل رؤية محله لزمه القضاء اي وينبغي ندبه له على الاصح خروجا من الخلاف ثانيها يلزم اهل اقلم بلد الرؤية ثالثها من وافقهم في المطلع رابعها يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض خامسها يلزم من على

الوقوف فىالعاشر لطائفة يسيرة لاللحجيج العام لم بجزئهم أنه بجزىء جميع الحجيج وانقل اذا وقع الغلط لجيعهم اولا يدمن كثرتهم مطلقاكا هومقتضي عارة المنهاج (فأجاب) بأنه لايجزى وقوف الحجيجي العاشر الاانكثرواعلى وقق العادة وعبارة المناسك المذكورة تفيد ماذكرناه اذقوله لاللحجيج العام اي الكثير فهى كعبآرة المنهاح وغيره (سئل)هل المعتمد فبمن نفر النفرا لاول قبل رمي يومه ثم عادعدم اجرائه مطلقاام التفصيل فيجزئه ان رمي قبل غروب شميس يومهوالافلاام بجزئه مالم تخرج ايام التشريق (وَأَجَابِ) بِأَنْ المُعْتَمُدُ اجْزُاء رميه قبل غروب شمس يومه (سئل) هل المعتمد جوازاانفرالاول قبلرمي يومه (فأجاب) بأن المعتمد عدمه (سئل) مامعي قولم بجب الترتيب بين اليوم آلاول والثانىفيين ترك رمي يومالخمعانه لوقصد يومه انصرف الى اليوم الذي قىلە (فأجاب)

بياض مالأصل (سئل) هل ينعقد احرام منقالان كانزيد محرما الآن فقد احرمت أحراما مطلقا ام لاينعقد التعليق كمالوقال انكان محرما فقد احرمت فلم یکن محرنما (فأجاب) بأن المذكور

دون مسافة القصر سادسها يازم بلد للرؤية فقط واستدل القائلون بالاول المنقول عنأكثر العلماء بان الارض مسطحة مبسوطة فعدم الرؤية فىالبعيد لعارض لالعدم الهلال ورد بان من المعلوم أن اليلاد مختلفة الطلوع والغروب للشمس والقمر فقد محصلان فيمحل دون آخر فنيط كل محل برؤية. أهله كماعلق طلوع الفجر والشمس وغروبها بالمطالع ولا يضر مايلزم على ذلك من الرجوع لقول الحاسب والمنجم لانه فيأس تابع خاص والتوابع والامور الخاصة ينتفر فيهما مالايغتفر فيالاصول والامور العامة قال فى الانوار والمراد باختلافها أن يتباعد البلذان بحيث لورؤى فى أحدها لم ير فىالآخر غالبًا اه وفيه شيء بينته فيشرح العباب قال التاج التبريزي ورؤيته في بلد توجب ثبوت حكمها الى اربِّعة وعشرين فرسخا لآنها فى أقل من ذلك لأتختلف قال أبو شكيل وعدن وزبيد وماوالاها منبرعجممنحدة المطالع وعدن وصنعاء وماوالاهما منالجبالوتعز مختلفة اه ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عمن نوى احتياطا في الليل الصوم عن قضاء رمضان ان كان عليه قضاء رمضان و الا فعن الفدية فاذا لم يكن عليه قضاء فهل يكون عن الفدية أو لا واذا كان عليه قضاء في الحقيقة فهل يحصل القضاء مع هذا التردد وعدم الجزم أولاوهل الافضل للبتطوع بالصيام أن ينوى القضاء احتياطا أوالتطوع فاذا نوى القضاء فهل يحصل التطوع ان لم يكن عليه قضاء أم لا واذا نوى صوم القضاء فىالاثانين والخيس مثلاً فهل تحصل له السنة "يضا أملا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله ذكر النووى رحمه الله في بحموعه الهلوعلم أن عليه صوما وجهل سببه منكونه قضاءً عن رمضان أو نذرا أوكفارة كفاه أن ينوى الصوم الواجب عليه للضرور كمن نسى صلاة من الخس لايعرف عينها فانه يصلى الخس وتجزئه عماعايه ويعذر فىعدم جزمه بالنية للضرورة وانما لم يلزمه هنا صوم ثلاثة أيام ينوى يوما عن القضاء ويوما عن النذر ويوما عنالكفارةلانالذمة هنَّا لم تشتغل بالثلاث والاصل بعد الاتيان بصوم يوم بنية الصوم الواجب براءة ذمته عما زاد مخلافه فيمن نسى صلاة من الخس فان ذمته اشتغلت بجميعهن يقينا والاصل بقاءكل منها أشار اليه السبكي وتبعه الزركشي وغيره وقضيته أنهلو فرض هنا أنذمتهاشتغلت بصوم الثلاث وأتى باثنين منها ونسى الثالثانرمه الثلاثة وهومتجه وانما لميكتفوا ثم بنية الصلاة الواجبة كماهنا لان ماهنا أوسع ألا ترى أنه لايشترط هنا نية الفرضية ولا مقارنة النية للصوم ولايخرج منه بنية تركمه بخلاف الصلاة نعم لوعلم أنعليه صلاةواجبةولم يدر هل هي مكتوبة أو منذورة كفاه نية صلاة واجبة كما بحثه بعضهم قياسًا على ماتقررفي الصوم أذا تقرر ذلك علم منه أن مر علم أن عليه صوما واجبا وشك هل هو قضاءأوكفارة جازله أن ينوى الصومالواجب وانلم يعينه للضرورة واذاجاز لههذا الابهام جازله أن ينوى القضاء انكان والا ماله الغائب انكان باقيا والافعن الحاضر صح ووقعت عن الحاضر انِ بان الغائب تالفاقالوا ولا نظر للتردد فيءين المـال بعدالجزم بكونه زكاة ماله وهذا بعينه يأتى في مسئلتنا فيقال أولا لإنظر للتردد فى عين الصوم بعد الجزم بكون أحدهما واجبا عليه وثانيا لو علم ان عليه الفدية وانمــا الشك فىالقضاء كماهو ظاهر السؤال ان بان أن عليه القضاء وقع عنه والا وقع عن الفدية فان قلت ماالفرق بينهذا ومالو نوىالوضوء للتلاوة انصح الوضوء لها والافللصلاة فان الاوجه عدم صحة هذه النية كما بينته في شرح العباب وبين هذا وقولهم لو نوى فرض الوقت ان دخــل والا فالفائت لمبصح قلت أما الاول فالفرق بين مانحن فيه وبينه أنه فيما نحن فيه تردد بين شيئين يحتاجكل منهها لنية بخلافه فىصورة الوضوء فان التلاوة لاتحتاج لنية بل لايصح الوضوء لهافاشتمل أحد جزأى نيته على نية باطلة فلغت من أصلها على انه لاضرورة هناللتردد بوجه بخلافه فى مسئلتنا

تعليق لأصل الاحرام فان كان زيدمحرمافهذا المعاق مر ماو الافلا كالو غال ان كان محرما فقد احرمت (سئل) هل يحزيه الطواف وهومطروح علىبطنه أو مستلق على ظهره والبيت الله عن ساره رفاجاب بانه بجزئه طوافه لاسما ان كاڻمعذور أوان قال بعض المتأخر سان المتجه خلافه ال سئل ) هل بجب على الناثب في الرمي أن برمي عن نفسه الجرات الثلاث أُوْيِكُنِي أَنْ يَرْمَيْ جَرَّةٌ عَنْ ر نفسه نم برمیهاعن مستنیه ومكذارفاجاب بانهجب عليه أن يبدأ بنفسه فيرمى عنها الجمرات الثلاث ممعن مستنيبه بعد (سئل) مل يلحق بألحائض في ترك طواف الوداع من به جراحة نضاحة كما ألحقوه مافي حرمة ءوره المسجد واذا قلم به فیأتی فیه التفصيل بين أن ينقطع عنه قبل مفارقة سور مكة أو بعده (فاجاب) بانه يلحق بالحائض في حكمها النفساء والمستحاضة اذا تفرت فی نوم حیضها ونحوهما بمن يخشى تلويث المسجد كذى الجراحة النضاحة (سئل) عن قولهم فىركعتى الطواف ولاتفوتأن الابموتهمل هومحمول على من لم يصلشياً من فرض و لا غيره بعد طوافه (فاجاب) بانهلايتمين حمل قولهم على

ماذكر فقد صرجوا بان

أكما مر وأما الثانى فالفرق فيه بذلك أيضا أعنى عدم الضرورة وبان الصلاة يحتاط لها مالايحتاط لغيرها ومما هو صريح أي صريح فيها ذكرته من الصحة في مسئلة الصوم قول المجموع عن البغوي وأره لوتيقن الحدث وشك فىالطهارة فنوى رفعهإن كانعليهوالا فالوضوء المجددصحوضوءه وان يُّذَكُرُ انه كان محدثًا لاستناده لاصل بقاء الحدث عليه فليس وضوء احتياط وانكانُ مترددا عنده لمنع الصلاة بدونه وقوله والا فتجديد تصريح بالواقع على تقدير ان لاحدث وبهذا يفرق بينهذا ومامر في مسئلة المجموع المنقولة عن الروياني وبتأمل هذا يعلم أن مسئلة الصوم أولىبالاجزاء منها لان فيها ضرورة حقيقية وهنا لاضرورة لانه يمكنهأن يحدث فيرتفع التردد فاذاجازت نيته تلك مع امكان دفعه التردد فاولى أن يجوز نظيرها في مسئلة الصوم لانه لا تمكنه دفع التردد لما تقرر أنه يعلم ان عليه أحد الصومين ولايعلم عينه واذانوى ذلك تأدى به ما عليه من القضاء أو الكفارة ويوخذ من مسئلة الوضوء هذه انه لو شك ان عليه قضاءمثلا فنواه ان كان والا فتطوع صحت نيته أيضا وحصل له القضاء بتقدير وجوده بل وان بان أنه عليه والاحصل له التطوع كما يحصل له في مسئلة الوضوء وضوء التجديد بفرض أن لاحدث عليه بل هذا أولى بالاجزاء لإن الوضوء نم واجبولم يؤثر فيه ذلك التردد لعدم الاحتياج اليه فاولى ان لايؤثر في مسئلة الصوم للاحتياج اليه و مهذا يعلم أن الافضل لمريد التطوع بالصوم أن ينوى الواجب أن كان عليه والا فالتطوع ليخصل له ماعليه ان كان فان قلت ينافى ذلك كله قول المجموع لو قال أصوم عن القضاء أو تطوعاً لم يجزئه عن القضاء قطعا ويصح نفلا في غير رمضان ا ه قلت لاينافي ذلك ماقلناه بوجه لانه مفروض فيمن عليه قضاء بيقين فلا موجب لاغتفار التردد فيه مخلاف ماقدمناه فان قلت لوقال آخر شعبان وقد ظن دخول رمضان يخبر نحو فاسق نويت صوم غد عن رمضان ان كان منه والافتطوع فبان منه لم يجزئه عنه قلت عدم الاجزاء هووان كان معتمدالشيخين فقد أطال كثيرون من المتاخرين في رده كما بينتة لكن مع جوابه في شرحالعباب وعلى كلامهما فهو لاينافي ماقدمته أيضا لانه لاضرورة به الى هذا البَّردد لآنه لو اقتصر على قوله نويت صوم غد أجزأه كما بينته ثم أيضا مع الفرق بينهما وأما فيها نحن فيه فانه مضطر الى التردد فاغتفرله للضرورة والمعتمدكما بينته فى شرح العبابأن من نوى صوم القضاء يوم الاثنين مثلا فان نوى سنة صوم الاثنين مع ذلك حصلا وأثيب عليهماوالا لم يثب على الثاني لكن يسقط طلبه كما لو نوى فرض الظهر وتحية المسجد بحامع ان القصد ثم شغل البقعة بصلاة وهنا شغل هذا الزمن بصوم

\*( كتاب الاعتكاف )\*

(وسئل) فسح الله فى مدته لو تصور ان شخصا يمكنه أن يقف على أصبعه فاعتكف واقفا على أصبعه معتمدا عليه فقط فهل يصح اعتكافه أولا واذا قلتم بصحته فهل يشترط ان يكون جميع جسده فى المسجد أو يكفى كون بعضه فى المسجد و بعضه خارجه واذا قلتم يكفى كون بعضه فى المسجد فهل يشترط ان يكون بعضه الذى فى المسجد أكثر من بعضه الذى هو خارجه او يكفى ولو كان الخارج أكثر (فاجاب) بقوله حيث تصور اعتباد البدن على جزء منه وان صغر جدا وكان ذلك الجزء فى المسجد صح الاعتكاف كايصرح به كلامهم فى بالاعتكاف والايمان ومحرمات الاحرام وذكرهم الرجل واليد ايما هو جرى على الغالب ولافرق حيت اعتمد على ماذكر بين ان يخرج اكثر بدنه عن المسجد اولا (وسئل) فسح الله فى مدته عن قولهم لايصح اعتكاف نحو الجنب لحرمة المكث فى المسجد عليه واورد على ذلك شيخ الاسلام فى شرح الروض مالو اعتكف فى مسجد وقف على غيره دونه فانه يحرم عليه لبثه فيه مع صحة اعتكافه فيه كالتيمم بتراب

الاحتياط أن يصليهما بعد الفريضة ( سئل ) عما لو نوى ركعتيُّ الطواف ليلا مع سنة أخرى كسنة العشاء وتحية المسجد هل يسن له الجهر مراعاة لهاأو السرمر اعاة للسنة الاخرى (فأجاب) مانه يتوسط بين الاسرار والجير مراعاة الصلاتين (سئل) هل المعتمد في ترك حصاة من حصى الجركا قال انعجيل المد ان اختار الدموان اختار الصوم فيوم أو الاطعام فصاع قياسا على الشعرة الواحدة اولا ينتقل عن الصوم الاعند العجز (فأجاب) مان المعتمد الاول ( سئل ) هل بجب عليه أعادة طواف الوداع أذا أطال بعده في الدعاء عند الملتزمأولا لابه مطلوب منه (فأجاب) بالهلاتجب الاعادة (سئل) عمالي اعتمر شخص منأو ل النهار الى آخر مو آخر طاف كذلك فهل ما أتى به الاول أفضل كاجزم به السبكي أو ما اتى به الثاني حتى قال مالك و المزني لابجوز الاعتمار في السنة الامرة وأحدة رفأجاب بآن ماأتىبه الاولأفضل فقد قال على العمرة الى العمرة كَفَارة لما بينهاو قال على المائة معملان هماأ فضلُ الْآعَالَ الامن عمل تمثلهما حجةمنرورة أوعمرة مبرورة وقال متوالله

مغصوب ثم قال وقس على هذا مايشبهه فما الجواب عن ذلك ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بقوله يجاب عن ذلك بأن حرمة مكث نحو الجنب انما هي من حيث كو نه مسجدا المشترطَ في الاعتكاف فلم يمكن تصحيحه حينئذ بخلاف حرمة المكث في المسئلة التي أوردت فانها لامر خارجوهوكونه ليس من الموقوف عليهم لالاجل كونه مسجدا ونظير ذلك عدم أجزاء المسح على الخف الذي لبسه المحرم بخلاف الخف الذي من فضة أو ذهب لان الأول حرام منحيث اللبس الذي لايتحتق المسح على الحف الابه بخلاف الثاني فان حرمته للاستعمال الاعم لحصوله باللبس وغيره ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عن قولهم لايصح الاعتكاف فيها وقف جزؤه شائعا مسجدا ويحرم المكث فيهعلي الجنبواذا دخله متطهر سن له صلاة التحية فما الفرق ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقوله قد يفرق بعد تسليم سن التحية له وهو المتجه بأن المدار في حرمةمكث الجنب على مُمَا سته لجَزء من المسجد لما فيه من الإخلال محرمته حينئذ وقد حصل ذلك فحرموا المكث فمَّا ذكركما أفتى به ابن الصلاح وهل الاوجه خلافًا للبارزىوفي صحة الاعتكاف على خلوص المسجد لانه من خصائصه ولم يوجمد ذلك فلم يصح وأيضا فاختصاص الاعتكاف بالمسجد انما هو لمزيد تعظيمه وحيث صح معمماسة غيره كان فيه اخلال بذلك التعظيم فروعي الاخلال بالحرمة ثمم وآلاخلال بالتعظيم هناويفرق بينعدم صحة الاعتكاف فيبه وندب التحية لداخله بانه قد ماس جزأ من المسجد فيسن له تحية ذلك الجزء الذي ماسه مبالغة في تعظيمه واشارة الى أن مماسةغيره لاتؤثر فيها طلبلهمن مزيدالتعظيم ولوقلنا بصحة الاعتكاف فيه لكان معتكفا في جزء غير مسجد وفيه من الاخلال بالتعظيم مامرولا يمكن أن يقال فما اذا صلى التحية انه صلاها لجزءغر المسجد لان الاعتكاف أمر حسى فلا مكن تخصيصه بالمسجد مع مماسة بدنه لغيره بخلاف الصَّلَاة فانه بمكن تخصيصها بالجزء الذي هو مسجددون غيره ويؤيد مَّا ذكرته فيما مر أنه لوأخرج المعتكف احدَى رجليه من المسجد واعتمد عليهما ضر على الاوجه وان نظر فيـــه الاسنوى ﴿ وَسُئُلُ ﴾ أعاد الله علينا من بركاته بما لفظه رأيت في بعض التعاليق منسوبا للامام البلقيني أنه قال لووَقف جذعا للاعتكاف حرم المكث عليه وكذ السجادة اهكلامه هل قوله صحيح مؤمد بكلامهم أم لا ﴿ فاجاب ﴾ بقويه ما نقل عن البلقيني كلام مظلم اذ لم يبين كيفية وقف الجذع للاعتكاف ولا مُحل ذلك الجذع وقول المعلق وكذا السجادة يوهم أنه من كلام البلقيني وكلُّ ذلك تأباه جلالة البلقيني وانما مسئلة السجادة كانت نقلت عن شيخنا شيخالاسلام زكريا رحمه الله أنه وقف سجادته مسجد! فكان ينوى الاعتكاف عليها في سفره للحج تقليدا لوجه ضعيف يرى صحة وقف المنقول مسجدا هـذا مانقلءنالشيخ وقد تتبعناه فلم نرهصحعنه أصلا وانما هوشي. يلتي بين بعضالطلبة لاستغرابه وكل ذلك لاحقيقة لهفى المذهب ولا يعول عليه فلا بجوز لاحد العمل به ولا الاعتماد على مافي التعاليق التي لا يعلم حالكاتبها أو يعلم حاله وأنه غير موصوف بالعلم أو العدالة وكم من تعاليق يقع فيها غرائب يراها بعض من لايعرف القواعد فيزل بها قدمه ويطغى بنقلها قلمه نعم غاية الامر أن الانسان لو بني في ملكه مـطبة اوأثبت فيه خشبا جاز له وقفه مسجدا على مانقل عن بعض المتأخرين لانه الآن مثبت فهو في حكم وقف العلودون السفل مسجداوهو صحيح ﴿ كتاب الحج ﴾

(وسئل ﴾ رضى الله عنه ومتع بحياته عن شخص جوعل على ان يحج ويعتمر عن فلان الفلاني بكذا فاخبر البحميل بانه أحرم بالحج عن الشخص المذكور الذى جوعل لاجله وأخبر أنه وقع عنه بعرفة فهل يجب عليه الاشهاد يحضوره في عرفة في وقت الوقوف في مسئلة الجعالة دون الاجارة كما أقي به بعض أكابر فقهاء اليمن بالنسبة للجعالة دون الاجارة فارقا بين الاجارة والجعالة بفروق أم يجب

وسلمعمرة فيرمضان تعدل حجة معي وقدقال الشافعي رضى الله عنه ومن قال لا بعتمر في السنة الامرة و أحدة خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فه أغمرعا شة فيسنة واحدة م آین و اعتمر ان عمر اعو اما مر تاین فی کل عام قال الشافعي في الاملاءة استحب للرجل الاياتي عليه شهر الأاعتمر فيه وأن قدر أن يعتُّمر في الشهر المرتين أو الثلاث احبت له ذلك (السُّلُ ) عن خار خرج هو وأصحابه مبلين ينتظرون القضاء أي نزول الوحي فأمر من لاهدى معه أن بجعل احرامه عمرة ومن معه مدى إن بجعله حجا اه فان معناه اشكل علينا من حيث إن المناسب العكس (فاجَابٌ) بان المناسبة فيه ظاهرة وهوأن الحبرأكمل النسكين ومنساق الهدى تقربا اكمل حالا عن لم يسقه فناسب ان يكوناه أكمل النسكين وأماكون ظاهر الخبر ان الاهداء عنع الاعتمار فغير مراد اجماعا (سئل) هل المعتمد انه بحب المكثفيميت مردلفة كا قاله فيشرح المنهج املاكا قاله في غيره (فاجاب) بان المعتمدانه يكفى المرور كوفوف عرفة كاصرح به جماعة وقال الاذرعي والاظهر حصولة بالحضور فيها أساعة من النصف الثاني نص

الاشهاد فيهما فان قلتم لا يجبالاشهاد فذاك وان قلتم بوجوبه فيهما أو فى أحدها فهل يكفيه الاشهاد عليه انه حضر في ارض عرفة في وقت الوقوف وان لم يشهد ان وقوفه عن فلان الفلاني بل اذا أخبر بعد ذلك أن وقوفه كان عن فلان المذكور يقبل منه لان ذاك لايعلم الا منه أولا يقبل منه ذلك لانه كان يمكنه الاشهاد حالة الوقوف مثلا أن وقوفه مثلاكان عن فلان ولم يفعل وكذا سائر أركان الحج غير النية وهل جميع ماذكر يأتى في العمرة ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ رضي الله عنه بأن المعتمد الذي ذكرته في حاشية الايضاح انه يقبل بلايمين قول الاجير َحججت مألم يثبت انه كان يوم الوقوف ببغداد مثلا بخلاف مالو قالله آخران حججت عنأبي فلك كذا فانه لايقبل دعواه الحج الا ببينة ويكون حلف المنكر على نفي العلمكذا ذكره الزبيلي ومراده بالبينة انه كانحاضرا بتلك المواقف في السنة المعينة لاانه حج عن فلان لان ذلك لايعلم الا منه ويؤيده ما ذكر في الجعالة من قولهم في بابها لو اختلفا بعد فراغ العمل في الرد فقال العامل رددته وقال المالك جاء بنفسه صدق المالك اه فافهم أنه لايقبل دعوى العامل أنه أتى بالعمل المجاعل عليه بل لابد من بمينه أنه أتى به ويفرق بينه و بين الا جارة بانالاجير ملك الاجرة بالعقد وان كان ملكه غير مستقرفاذا ادعى مستأجره انه لم يأت بالعملكان مدعيا عليه خيانة والاصل عدمها فصدق الاخير في نفيها بيمينه غالبًا وأما العمل في الجعالة فلم يملك الجعل بل ولا يثبت له فيه شائبة حتى الا بعد ماشرط عليه من العمل كرد الآبق فاذا ادعى انه ردكان مدعيا على المالك ما لم يتحقق سببه فصدق المالك في نفي دعواه بيمينه على قياس سائر الدعاوى التي هذا شأنها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وَسُئُلُ ﴾ فَسَحَ الله في مدته فيمن أوصى بحجة وزيارة بالقدم بان ياتي بهما النائب بنفسه فجاعله الوَصي كَذَلك فَحج ولم يزر بل استناب من يزور عنالوصي لعذر أودونه هل يستحقجميع الموصي به أو قسط الحج فقط أويفرق بين أن يكون معذورا بنحو مرض حال الجعالة فيستحقجميع المسمى وبين أن يطرأ العذر فلا يستحق الافسط الحج كما في نظيره من الوكاله فلوأذن له الوصى في الاستنابة في الزيارة والحالة هذه هل يجوز ام لاوعليه هل يغرم أم لا وما تقولون فمايسمي بالملزمة وذلك يان يوصى الشخص بقدر قليل لمن يحج عنه والحال انه لايوجد من يعتني بالمسير بمثل ذلك من بلد الموصى هل يصح ذلك او تبطل الوصية على ان الوصى قد يقول لشخص يعتني بالحج إذا خرجت حاجاً أو استنبت من يحج عن الموصى المذكور فلك كذا أو يقول لك في تركته كذا أو يقول عنـدى او على او يطلق هل يصح ويلزم الموصى دفع المسمى من التركة او يلزم ذلك مرب ماله أولا يستحق شيأ أصلا أو يستحق في بعض الصور دون بعض على أن من المعلوم المشاهد أن أرباب الملازم أي السائرين بها يستنيبون هناك من لا يقوم بواجبها بقدر قليل من الاصل الذي هو قليـل ويأخذون الباقى لانفسهم هل يحل لهم ما اخذوه ام هو من اكل المـال بالباطل يفسق متعاطيه مع علمه بالتحريم وهل يأثم ألوصى بذلك أيضا وينعزل ام لا ولو عاقد بينهما فقيه مع العلم بالحال هليأثم وهل بجب عليه شيء ويقدم غرمه على الوصى والموصى أم لا وهل يشترط في الاستنابة في الحج والعمرة والزيارة ان يكون النائب عدلاكما نقل عن الاذرعي أمملاكما افتى به بعض المتاخر بن ابسطوا القول في ذلك ﴿ فاجاب ﴾ رضي الله عنه بان الموصى متى شرط في وصيته صريحاً أن من يحج أو يزور عنه يأتى بذلك بنفسه وكذلك لوشرط ذلك لزوما بانقال بالقدموعرفه المطرَّد التعبير بْدَلْكَ عن الزام النائب بان يأتى بذلك بنفسه وجب على الوصى في هاتين الصورتين أن يستأجر من يحج ويزور عنه اجارة عين او ان بجاعل من يفعل ذلك ويشترط عليه عدم الاستنابة فيه فان العامل في الجعالة بجوز له ان يوكل من يحصل العمل لكن لامطلقا بل فيما يعجز عنــه او

عليه في الام و نص في الاملاء والقديمانه بحصل بساعة بين نصف الليل وطلوع الشمس وعلى القولين يكفي المروركعرفة اهزادفي قوته قوله وفي النفسمنه شيء ولعلهذا هوالسبب فىقول الدميرى والمراد يمكثون فيبقعةمنهاعلىأى حالة كانتاه و لعله مستند شیخنا رحمه الله فی شرح منهجه فانه حمل المكث في كلامهماعلى مايشمل المرور بتجوز فلا مخالفة (سئل) عمالوحجحجة الاسلامهم نذر الحجى العام الثالث هل له أن يحج في الثاني تطوعاأوعن غبره قيل نعم وقيل له الحج عن نفسه دو نُ غبره ماالمعتمد (فأجاب) بأن المعتمد منهماأ ولحم العدم (سئل) هل بحوز للاجبر اجارة عين اذاعجز عن الرمي الاستنامة فيه أم لا (فاجاب) بانه بجوزله للضرورة (سئل) عن حاج ترك طواف الافاضة وجاء الى مصر مثلاثم صار معضوبا بشرطه فهل بحوزله أن يستنيب في هذاالطواف أوفى غرهمن ركن أوواجب (فأجاب) ىانەبجوز لەذلكبل بجب عليه لان الانابة اذا أجزأت في جمع النسك ففي بعضه أولى لا يقال النسك عبادة مدنية فلا يبني فيه فعل شخص على فعل غبره لان محله

عند موته أو قدرته

لايليق به ما لم يشترط عليه أن يتولى ذلك بنفسه فحينئذ لابجوز له التوكيل فيه مطلقا كما هو ظاهر ولايقالهذا شرط مخالف للعقد لانا نقول ليس مخالفا له لانالعقد لايقتضي جوازالتوكيل بقيده المذكور الاعند الاطلاق وأما عند النص على أنه يفعل ذلك بنفسه فلا يقتضي جواز التوكيل لان الغرض يختلف باختلاف أعيان العاملين فحيث شرط على العامل أن يتولى العمل بنفســـه اتبع شرطه ألا ترى ان الوكيل لا يجوز له التوكيل الا ان عجز أو لم يلق به ما وكل فيه فهو كالعامل ولو شرط عليه الموكل أن يتولى ما وكل فيه بنفسه لم يجز له التوكيل كما دل عليــه كلامهم في الوكالة فقياسه أن العامل كذلك اذا تقررذلك فمتى استؤجرت عين انسان أوجوعل على عيزوشرط عليه عدم الاستنابة مطلقا فاستناب من يزور عن الموصى لم يستحق هو ولا نائبه شيئا في مقابل الزيارة وأنما الذي يستحقه الحاج قسط الحجة فقط سواء فيذلك استناب لعذر أو لغيره وسواء كان معذورا حال الجعالة أملا وانما يستحق قسط الحجة مطلقالوقوعها للمحجوج عنه اجزاء وثو ابافهو نظيرماذكره الشيخان في مسئلة الصبي يموت في أثناء التعليم ومن ثم اعتمد جم متأخرون قول ان الصباغ لو جاعله على خياطة ثوب فخاط نصفه ثم سلَّه للمالك فأحترق في يده استحق نصف المشروط فقولهم لا يستحق عامل الجعالة الجعل ٧ بالفراغ أو وقوع العمل مسلما لا ينا في ماذكر لوقوع العمل فيه مسلما في البعض فاستحق بقسطه ولم يرمدوا بذلك وقوعه جميعه بدليل مسئلتي الصبي والثوب المذكورتين وانما احترزوا بذلك عن اختلال يقع في الاثناء بمنعمنوقوع العمل من أصله مسلما وربماً تقرر علم أنه لا يجوز للوصى أن يأذن له في الاستنابة فآن أذن له فيها كان لغوا ولا غرم عليه فيما يظهر لان الزيارة وقعت للمباشر ولم تقع للموصى ولا للوصى ومّن لا يقع العمل مسلما له لا غرم عليه كما دل عليه كلا مهم في باب الجعالة هذا ان كان الاجمر أوالعامل عالما بفساد الاجارة أو الجعالة والا فالذي ينبغي أن له أجرة المثل على الوصى أخذا من قولهم اذا لم نجوز الاستئجار للتطوع وقع عن الاجير ولم يستحق المسمىبل أجرة المثل وقد استشكل السبكي بهذا قول الشيخان فيمن استأجر عن معضوب فبرىء لاأجرة لهووقع الحبج له لاللعضوب وأجبت في حاشية العبابعن ذلك بانهلاتقصير فيمسئلة المعضوب من المستاجر لان الاستئجار واجب عليه والبرء لم بحصل باختياره فاقتضى عذره عدم وجوبشيءعليه لانهلم بحصل منه تغر برللاجبر بخلاف المستاجر فى قولهم المذكور فانه غير مضطر للاستئجار بل يحرم عليه ذلك ان علم آمتناعه للتطوع فلم يعارض تغريره للاجير شيء فوجب عليهمقابل ماأتلفه منمنافعه منغيرعذر وهوأجرة المثلومحل استحقاق الاجير أجرة المثل في قولهم المذكور ما اذا جهل الاجير الحال وظنالصحة اه وبه يعلم التفصيل الذي ذكرته في الوصى ولوجاعل الوصى من يحج ويزور ولم يشرط عليه أن ياتي بذلك بنفسه فالذي يظهر صحة الجعالة وانقلنا انه بجب عليه أن يشرط على العامل الاتيان بذلك بنفسه لان ابجاب ذلك كيس لتوقف صحة المجاعلة منه عليه بل لان فيه مراعاة لغرض الموصى واحتياطا في امر العامل حتى لايوكل في ذلكواما اذالم يشرط الموصى على من يحج ويزورعنه ان ياتى بذلك بنفسه فان استناب من جاعله الوصىمن يزور عن الميت لعجزه عن الزيّارة بنفسه استحق اجرة الزيارة ايضاسوا. كان عاجزًا عند الجعالة ام طرأ عجزه بعدها وسواء أعمل النائب له تبرعا ام بعوضو امااذا استناب مع قدرته على الزيارة بنفسه فانه لايستحق شيئا من قسطها مطلقا واذا اوصى الشخص لمن محج عنه وعلن اجرة قليلة فانوجد اجير يرضي لزم الوصى استثجاره وان لم يوجد احديرضي بها بطلت الوصية ورجع المال المعين للورثة هذا ان لم يكن على الموصىحجةفرضّو الالزم الورثة الزيادة على ماعينه والاستئجار عنه باجرة المثل ثم اذا وجد من يرضى ماعينه واستأجره الوصى به فان قال ولك في

على تمامه وأما عند العجر عنه فيبني فقدقالو اان الحاج لووقف بعرفة مجنوناوقع حجه نفلا واستشكل يوقوف المغمى عليه فأجيب يان الجنون لاينافي الوقوع نفلا يخلاف المغمى عليه وقالوا ان للولى أن محرم عن المجنون ابتداء ففي الدواء أولى ان يتم حجه ويقع نفلا مخلاف المغمى عليه وقالو اأن للولى أن يحرم عن الصي الممز وغىر المميز وألمجنون ويفعل ماعجز كل منهما عنه ففي هاتين المسئلتين تم النسك النفل مالانامة معأنهلاائم علىمنوقعله بترك اتمامه مخلاف مسئلتنا لقوله عِلَيْكُلِيَّةِ اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه مأ استطعتم ولان الميسور لايسقط بالمعسور وقالوا انمن عجزعن الرمىوقته وجبعليه أن يستنيب فيه وعللوه بان الاستنباية فى الحج جائزة وكذلك في أبعاضه فنزلوا فعل مأذونه منزلة فعله فاذا كان هذا في الواجب الذي بجبر تركه ولومع القدرة عليه مدم فكيف بركن النسك وإنما امتنع أتمام نسك من مات في أثنائه لخروجه عن الاهلية بالكلية (سئل )عمالو حج الاجير عن غيره ثم اعتمر عن غيره ثم حج لنفسه من مكة لزمه الدم لان

تركته كذا أو ولككذا أوأطلق ونحو ذلك صحت الاجارة بذلك المعين ولا شيء حينئذ على الوصى وان قال ولك على كذا أو عندى كذا فانها تصح إن كان الحج على الميت فرضا ويلزم الوصى من ماله ماعينه ويقع الحج عن الميت وتبطل الوصية ويعود ماعينه للورثة نعم لو قال في صورة ولك عندى كذا انما أردتمعين الموصى وعبرت بعندى لانه تحت يدى فالذى يظهر أنه يصدق في هذه الدعوى بخلاف مالو قال ذلك في على احتمال لى وعليه يفرق بان شمول عندى للوديعة ونحوها أظهر من شمول على لذلك لانه لايشمله الا بتأويل كعلى حفظها بخلاف عندى فانها تشمل ذلك من غير تأويلكما يدل على ذلك كلامهم في باب الاقرار ويحتمل أنه يقبل قوله بيمينه حتى في على لانه يصلح لان ريدبه على دفعه من التركة لاجل كونى وصيا عليها ولعل هذا أقرب وبجب على الوصى أن لا يستأجر او يجاعل الاعدلا على المعتمد لانه متصرف عن الغير وكل متصرف عن الغير يلزمه الاحتياط وغير الثقة لايوثق منه بان يحج عن الميت وان شوهد لانالمدار على النية وهي أمر قلى لااطلاع لاحدعليها ويه يعلم انه لافرق بين من استؤجر أوجوعل لاداء فرض أو تطوع كنقل حج أوصىبه أوزيارة أوصى مها لانذلك وان كان تطوعا فىالاصل الاأنه بالوصية صار واجب الاداء وماوجبأداؤه لايخرجعن عهدته بفعلالفاسقلهلانه غيرأمينومشاهدةافعالهلاتمنعخيانته لارتباطها بالنية ولا مطلع لاحد عليها كما تقرر لكن الذي يظهر أن المراد بالعدالة هنا العدالة الظاهرة دون الباطنة نعم انعين الموصى الحاجعنه وكان فاسقا فانكان مععلمه بفسقه فلاكلام انه بجب استئجاره ويصح حجه عنه وان كان مع جهله بحاله أو شككنا هل علم فسقه أو لا احتمل أن يقال يستأجر أيضآ نظرا للتعيين ويحتمل آنيقال لايستاجر لانه خلاف الاحتياط وما كان مخالفا للاحتياط فىأمرالميت لابجوز فعله الاان نصعليه الميت صريحاللنظر فىذلك مجال وأماأر باب الملازم المذكورون فى السؤال فان أريد بهم المستاجرون كان فيهم تفصيل وهو ان الوصى ان استأجر بعضهم اجارة عين كان قاللهاستاجرتك ولايحتاج أن يقول استأجرت عينك لم يحز له ان يستنيب مطلقافان استناب لم يصح لانه قام به أجنبي ولنائبه عليه أجرة المثل ان استأجره عنميت لانه لم يعمل مجانا وعلى مستنيبه رد الاجرة لانه لم يعمل بنفسه قاله الجلال البلقيني وان استأجر اجارة ذمة جاز للاجس أن يستنيب ولو بشيء قليل دون الذي استؤجر هوبه ويجوز له حينئذ أكل الزائد نعم يلزمه أن لايستاجر الاعدلا وان أريد بهم انهم وكلاء الاوصياء في الاستئجار لزمهم أن يستأجروا بجميع المال المدفوع اليهم وأن لا يُستأجر الاعدلا ولا يحل لهم أخذ شيء من ذلك المال ومتىأخذوا منهشيًّا فسقوا وكانوا من الذين ياكلون أموال الناس بالباطل ووجب على الحاكم أصلحه الله اذا ثبت عليهم ذلك أن يعزرهم عليه التعزير البليغ الشديد الزاجر لهم ولامثالهم عن هذه القبائح الشنيعة وأن يمنعهم من تعاطى ذلك وحيث علم الوصى باحوالهم هذه القبيحة ووكلهم أو استأجرهم مع ذلك ذلك فسق ايضا وانعزل وعزر ايضا التعزير الشديدوكذلك الفقيه العاقد بينهما اذا علم ذلك لانه اعانهم على المنكر والله سبحانه وتعالى اعلمُ بالصوَّاب ﴿ وسئل ﴾ اعاد الله علينا من بركاته عما اذا حج الصبي مع احد الاولياء الاب أو الجد او الاَم واوقفه المواقف وما قدر على تحصيله من العبادة هل يسقط ام لابد اذا بلغ ان ياتي بالحج ﴿ فاجاب ﴾ بقوله متى لم يلبغ الصبي قبل مفارقة موقف عرفة لم بجزه حجه عن حجة الاسلام بل بجب عليه بعد البلوغ ان يحج حجة الاسلام ان وجدت فيه شروط الاستطاعة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عما لو اوصى آ فاقى بحجة هل يصح ان يستاجر عنه غير آ فاقى كحاضر ﴿ فَأَجَابَ ﴾ نفع الله به بان كلام الشافعي والاصحاب ظاهر في آنه يصح ان يستاجر عن الآفاقي غير الآفاقي وعكسه ثم

هرىداللنسك بغيراخرام قاله القاضي أنو الطيب وعزاه البغوىإلى القديم الحكم وان لم يعن له أن يعتمر الا بعد فراغه من الحبرعن الغبروقال القاضي حسين القياس أن لابجب الدم ما المعتمد (فأجاب) بأن المعتمد عدمً وجوبه (سئل)عمااذاأحرمالآفاقي فىأشهر الحج بالعمرة فقرن عنعامه هلعليه دمكاافتي بهالسبكي أم لا كافي تجريد المحاملي عن المزنى فى المنثور ( فأجاب ) بأن الراجح

وزادالبندنيجيفقالوكذا وجوب دمين دم للتمتع وآخر للقران (سئل)عما اذاأ فسدالحجور عليه بسفه حجه بحماع لزمه المضي فيه وينفق الولى عليه فيه فهل يعطيه نفقة القضاء فيله وجهان فىالبحرماألاصح منهما (فأجاب) بان أصحهما انه ينفق عليه فيه لانه فرض كالاداء (سئل) هل الافضل السعى بعدطواف القدوم او بعد طواف الافاضة (فأجاب) بان الافضل كونه بعدطواف الافاضة فانلناوجهاقائلا بان من سعى بعدطواف القدوم تستحبله اعادته بعد طواف الافاضة (سيل) هلالرده في اثناء الطُواف تبطل منه ما قبلها او ما بعدها ويبنى فما اذا كانالطواف بغير نسكوما الفرق بينهما وبينالحدث

رأيتني ذكرت في بعض الفتاوى مسئلة أوصى لمن يزور عنه قبر النبي صلى الله عليـه وسلم بكذا فهل يجوز تفويض ذلك لبعض أهل المدينة الشريفة وهل مثله من أوصى بحج وهوآ فاقى فهل يجوز ان يحجعنه أحد من أهل مكة الجواب نعم يجوز على ما افتى بهبعضهم لكنَّ أطال غده في الاستدلال لآمتناع ذلكلانهمناف لغرضالموصى ويمكن حلهعلى مااذا اطرد عرف بلد الموصى بأن ذلك وانما ينصرف لمن بحج عنه من بلده اهو الله سبحانه و تعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن أن الحمام الحرمي هل بجوز تطييره منالمسجدالحرام اذاعرف تنجيسهالهُ بالذرقُ أم لايجوز وهل ذلك يكون من بابحفظ المسجد من النجاسة أم لا فان قلتم لا لان الحمام غير مكلف فهل يمكن أن يقال ان الحاموان كان كذلك لكن صيانة المسجد عن النجاسة واجب والواجب يسعى الى فعله بكل ما أمكن وهليشهد لذلكوجوب منع الصبيان والبهائم اذا خيف تنجيسهم من المسجد أم لا واذا قلتم ان ذرقه غير منجس له فهل ممكن أن يقال و ان كان غير منجس لكنه مقذر له و القذر بجب صون المسجد عنه أو يقال بجوز الدفع من جهة دفع الصائل من الحيوان فان الحمام صائل بالتنجيس وهل هذا يعدصائلافاذا قاتم بذلكجازالتطير ﴿ فاجاب ﴾ رضىالله عنه بانه لايجوز تنفير الحمام المذكور لنهيه صلى الله عليه وسلم عن تنفير صيدٌ مكةً أي كلُّ الحرم والحمام منصيد الحرم وكلام اصحابنا صريح فىذلكفانهم أطلقوا حرمةذلك ولميقيدوه بالمسجد ولاغدره فدلءلى أنه لافرق فى حرمة ذلك بين المسجدوغير، على أنذرقه في ارض المسجد معفوعنه فلا ضرورة الى تنفيره وكون صيانة المسجد عن النجاسة واتجبة انماهو فيحق المكلف أو منهو من جنسه كالمجنون وآلصبي والسكران وماهوتحت مدالمكلفكالبهيمةوالحمام ليس واحدا مِنهذه الثلاثة فهل بجب تنفيره من سائر المساجد بل يحرم تنفيره من المسجد الحرام للنهى الصحيح عنه مع عدم الضرّورة اليّه كما تقرر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ﴿ وسـئل ﴾ رضى الله عنـه عن شخص مجاور بالمدينة الشريفة مثلا وهو يريد الحج لكنه مترج من يستأجره أو يجاعله للحج فلما تقاربت عليه أيام الحج ولم يجز له مجاوزة الميقات بلا احرآم نوى الاحرام مطلقا وشرط التحلل بكل عدر يعرض له سواء اكان العدر دينيا أو دنيويا أو نوى الاحرام بشرط. التحلل ان وجد من يستأجره قبل يوم التروية أو قبل عشر ذى الحجة فهل يصح الشرط في هذه الصور كلها أو شيء منها ويتحلل عند وجوده أمملا فانكلامهم فىالحج ربما يفهم آلصحة حيث قالوا ولايتحلل المحرم لمرض وفقد نفقة واضلال طريق ونحوه من الاعذار الا اذا شرطه فله التحلل بذلك وكلامهم يشير إلى عدم الفرق بين الاعذار كلها حيث قالوانله التحلل بذلك كما أن له الخروج من الصوم المنذور فيما لو نذره بشرط. أن يخرج منــه بعذر وقد قال الاصحاب فى كتابالاعتكاف لوشرط الخروج لشغل ونحوه كجوع وتضييقفىصوم اوصلاة نذرها اوقال فينذر الصدقة ذلك كما في الاحرام المشروط او لا يصحفي شيء من ذلك فان قلتم بعدمالصحة فهلله سبيلالي مجاوزة الميقات بلااحرام معارادتهالنسك بلاتحريمأم لافلونوىالاحرام مطلقا فلما وجد من يجاعله على حجه قدم الحج هذه السنة قبل الوقوف لمن جعل له كذا هل يصح ذلك أملا فان قيل بالصحة فهلله صرف إحرامه المطلق الى ماشاء منأوجه النسك ام لاوهل قول الارشاد كغيرهانه ينصرف احرام الاجير والمتطوع الىحج نذره قبلاالوقوف مخصوص بماإذانذر الحج لنفسه ام هو مطلق وهل قولهم انه يحرم مجاوزة الميقات بلا احرام على مرىدالنسكهلذلك لمنأراده فىسننه التى قدم فيها أو المراد أنه يحرم مجاوزة الميقات بلااحرام علىمريّد الدخول بنسك فلو دخل بلا نسك فلا تحريم كما ذكروه بالنسبة الى لزوم الدم الذى هو فرع التحريم ﴿ قاجابٍ ﴾ رضىالله عنه بقوله نعم يصح الاحرام المطلق أو المعين وأن اقترن بشرط النحلل منه ويصح أيضا

اذاقاتم يبطلانه وماالفرق بينهو بينالوضو . ( فاجاب) بان الردة فيأثناء طوافه لاتبطل ماقبلها فقد قالوا لو أحدث فيأثنائه تطير وبني علىطوافه ولوتعمد ذلك مخلاف الصلاة اذ يحتمل فمه مالا محتمل فيها ككشر الفعل والكلام . سو اءأ طال الفصل أم قصر العدم اشتراط الموالاةفيه كارضوء لان كلا منهما عبادة بجوز أن يتخــللما ماليس منها مخلاف الصلاة ا م وقد قالوا انالردة في أثناءالو ضؤء لاتبطل مافعله قبلها (سئل) عما اذا بدأ بغيرالججرالاسودلم تحسب تلك الطوفة فاذأ انتهى اليه ابتدأ منه هل يشترط ان يكون مستحضرا للنة أو يشترط عدم الصارف (فاجاب) بانه لايشةرط أن يكون مستحضرا للنيةحين انتهائه الى الحجر الاسود (سئل) هل بجو زلفاقد الطبورين طوافُ الركنأولا(فاجاب) بانه لابجوز له لوجوب الاعادة عليه فلافائدة في فعله وانما فعل الصلاة المكتوبة كذلك لحرمة وقتهاوالطواف لا آخر لوقته ويؤيدهانهاذاصلي ثم قدر على التيمم بعد الوقت لايعيد الصلاة في : الحضر لعدم الفائدةمعأنحرمة الصلاة

أعظم من حرمته (سئل)

هل يكرم رفع الصوت

اشتراط مريده وقت الدخول فيه التحلل منه بكل مايطرأ له من عذر مباحكما اقتضاه اطلاقهم في باب الحج وصرح به الاذرعي وكلامهم في الاعتكاف صريح فيه ومن العذر المباح وجود من يستأجره كما هو ظاهر ثم ان شرطه بلا هدى كان تحلله بالنية فقط وان شرطه مهدى لزمه ولاسبيل الى مجاوزة الميقات بلا أحرام حيثكان مريدا للنسك ولمينو العوداليه أوالى مثل مسافته نعمشرط التحريم ان يقصد الاحرام بالنسك في تلك السنة فلو قصد مكة لا للنسك في هذه السنة بل في السنة بعدهاً لم يلزمه الاحرام من الميقات في ايظهر أخذا من قولهم شرط لزوم الدم أن يحرم في تلك السنة فلو أحرم في سنة أخرى فلا دم لان احرام هذهااسنة لايصلح لاحرام غيرها اه والتحريم والدم متلازمان غالبا فاذا انتفى أحدهما فالاصل أنتفاء الآخر الالدليلوايضا فعدم صلاحية احرام سنة لاحرام غيرهاصيره كقاصد مكة لغير نسك ومن قصدها لغيرنسكلا اثم عليه كالادم عليه لما تقرر ويؤخذ من ذلك أعنى تعليلهم بان أحرام هذه السنة لايصلح لاحرام غيرها ان الكلام فىالحجلان الاحرام به في سنة هو الذي لايصلح لاحرام غيرها مخلاف العمرة فان الاحرام بها في سنة يصلح لاحرام غيرها لاستواء الازمان فيهآ فمن قصد مكة للعمرة ولو بعد سنين ينبغي أن حرم عليه مجاوزة الميقات بلا احرام فان فعل لزمه الدم ان لم يعد اليه أو الى مثل مسافته والذى صرح به الشيخان وغيرهما انه لو احرم شخص بحج تطوع ثم نذر حجا قبل الوقوف انصرف الحج آتى النذر لتقدم الفرض على النفل وانه لو أحرم أجير عن مستأجره بحج فرض أو تطوع ثم نذر حجا قبل الوقوف انصرف الّحج الى النذر أيضا لتقدم فرض الشخص على غيره أه وقضية العلة الاولى أن النذر المذكور في السؤال اذا وجدت شروط صحته المذكورة في بابه يصح في هذه الصورة ويقع الحجلن جعل له كذلك لانه لما ان نذره للغير وصحناه صار واجبا عليه وقد صرحواكما علمت بأن الواجب مقدم على التطوع وقضية العلة الثانية ان النذر المذكور لغولان الحج عن الغير انما انصرف الى الاجير لتقدم فرض الشخص علىفرض غيره فاذا نوى الحج لنفسه ثم نذره للغير لاينصرف لهلان الاحرام لاينصرف عن الجهة المنوية الالاقوى منهاكما أفهمه تعليلهم الانصراف في الاول بتقدم الفرض على النفل وفي الثانية بتقدم فرض الشخص على فرض غيره فلم يقولوا بانصرافه الالجية اقوى من الجهة المنوية بخلاف من أحرم عن نفسه ثم اراد صرفه عنه بنذره لغيره فان وقوعه للغمر جهة أضعف من وقوعه لنفسه فلا ينصرف عن نفسه بذلك النذر بل يكون لغوالانه عارضه مآهو اقوىمنه وهووقوع الاحرام لنفسه ولعلهذا اقرببذلك أن ويلتز مالعلة الاولى لاتقتضى صحة النذر المذكور ووجهه مأتقرر من أنه وقع لغوا لمعارضته لما هو أفوى منه واذا وقع لغوا لم يكن هناك شي. واجب عليه حتى يقدم على التطوع الذي احرم به هذا أعنى عدم صحة هذا النذر هو الذي يطهر الآن مما تقرر ولعلنا نزداد في المسئلة علما أو نظفر فيها بنقل بخصوصها يزيل التوقف فيها والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن رجل استقر عليه الحج ثم افتقر فلم يقدر على الاهبة أو استقر عليه لكونه لم يكن له زوجة ولا أولاد ثم تزوج وجاء له أولادهل يكلف على الحج أولابدمنالاستطاعة ﴿ فَاجَابُ ﴾ نفع الله بعلومه من استطاع الحج ثم افتقر استقر الوجوب في ذمته فيلزمه الحج ولو ماشيا أنّ قدر عليه نعم أن كان لهمن تلزمه نفقته لم يلزمه الحج الاان وجد مايكفيهم ذهابه وآيابه وكذلك لابد أن يجد ماينفقه على نفسه ذهابا وايابا أيضا لكن في الاحياءلو استطاع الحج ثم أخره حتى أفلس لزمه كسب مؤنته أوسؤ الهامن زكاة أوصدقة ليحجو الامات عاصيا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به أجيرالحج والزياده هلُّ لهأجرفيهما كغير الاجير ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله من استؤجر للَحج أو غيره فان كان الباعث له على بحو الحج الاجرة ولولاها

بالصلاة علىاانبىصلىالله عليهوسلمعندزيارتهاولا

(فاجاب) بان رفع الصوت بها حينئذ مكروه لمنافاته للادب بحضرته صلى الله عليه وسلم فقدقال النووي في بحموعه ويقف ناظرا الى اسفل ما يستقبله من جدار القبر غاض البصر فيمقام الهيبة والاجلال فارغ القلب من علائق الدنياً مستحضراً في قابه جلالةموقفه ومنزلةمنهو بحضرتهثم يسلمولايرفع صوته بليقتصد فيقول السلامعليك يارسولالله اه وذكرمثله في ايضاحه وتبعه عليه جماعة منهم القمولى والنشائي والدمبري وقال القاضي عياض ان حرمة النبي صلى الله عليه وسلم بعدموته وتوقده وتعظيمه لازمكاكانحال حياته وذلك عند ذكره عليهالسلام وذكر حديثه وسنته وسماع اسمهو سبرته وقال إبراهم النجيبي وأتجب على كلمسّلم ومؤمن متى ذکره او ذکر عنده ان نخضع وبخشع ويتوقر ويسكن من حركته وياخذ فى هيبته واجلاله بماكان ياخذ به نفسه لو كان بين يديه ويتادب ماادبنا الله عزوجل به وقّال مالك رضى الله عنه لأمبر المؤمنين ابىجعفر ياامىر المؤمنين لاترفع صوتكفي هذا المسجد فان الله عز

لم يحج لم يكن له ثواب وإلا فله الثواب بقدر باعث الآخرة وأصل ذلك مسئلة الغزالى والعز بن عبد السلام المشهورة ومافى شرح المهذب فى باب الحج من أن من حج تاجراً نقص ثو ابه وكان له ثواب دون واب الحاج متخليا عن التجارة يؤيد ماذكرته أولا من التفصيل وفي ذلك مزيد بسطته في حاشية مناسك النووى الكبرى بمالامزيد عليه فىالتحقيق معأنىلم أرمنسبقنىاليه وورد مايقتضى أنمن حج عن غيره تطوعاكان أفضل ممن حج عن نفسه زيادة على واجبه وهو ظاهره اذ الغالب ان العمل المتعدى أفضل من العمل القاصر وآلله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه فىشخص جاوز الميقات الشرعى وهو فى حال مجاوزته الميقات مرىد للحج وكانت مجاوزته للبيقات مع ارادته الحج في غير أشهر الحج فهل يجب عليه الدم للمجاوزة لآنه جاوز الميقات مريداً للنسك أولاً لانه لايمكنه الاتيان بما أراده فيهذا الوقت لانه لو أحرم بالحج في هذا الوقت صار عمرة وفاته تحصيل فضيلة تقديم الحجعلي العمرة ولانه يلزم من أمره بالأحرام الزامه بنسك لم برده ويلزم علىذلك أن محل قول الاصحاب أن الشخص مخير بين الافراد والقران والتمتع والاطلاق مَّاإذا حاذى الميقات فيأشهر الحجو إلافلا يتصورمنه الافراد الااذاجاوزه غيرمحرم فان قلتم يلزمه الدم فذاك وانقلتم لايلزمه فلوانه حال مجاوزته الميقات مريدا للحج كان مريداللعمرة الا انه لم يردها الابعدالاتيان بالحج فهل يلزمهالدم بهذه الارادة أملالانالدم انما يلزمه اذاجاوز وهومريدللنسك في حالة المجاوزة أفتوناما جورين ﴿ فأجاب ﴾ فسحالته في مدته ظاهر كلامهم بل صريحه كما يأتي لزوم الدم ان حج من عامه ففي المجمُّوعَ عن الدَّارمي في كافر مر بالميقات مريدا للنسك مم أسلم انكان حين مربالميقات أرادحج تلك السنة ثم حج بعدها فلادم اتفاقا لانه انما يلزم تارك ميقات حج من سنته وان كان حال مروره نوى حج السنة الثأنية ثم حج فيها ففىوجوب الدموجهان قال فيه أيضا ولو مر مسلم بالميقات مريدا للحج في السنة الثانية ففعله من مكة في السنة الثانية ففي وجوب الدم الوجهان كالكافر اهوالذي رجحه في الـكافر انه يلزمه الدمفظاهره انه يلزمه في مسئلة المرور المشبهة بمسئلة الكافر ويؤيده قولهم لو جاوز مربدا للنسك غير محرم ثم لم يحرم أصلا لم يلزمه دم لانالزومها نما هولنقص النسك لابدل منه فافهم قولهم ولم يحرم أصلا انه متى أحرم بما نواه ولو فى سنة ثانية لزمه دم ويفهم ذلك أيضًا تعليلهم المذكور لانه اذا أحرم في السنة الثانية بالحج من مكة نقص نسكه اذ كان من حقه أن بحرم من ميقاته لان الفرض انه آ فاقي فاتضح ان أرجح الوجهين لزوم الدم في مسئلة المجموع المذَّكورة وصورة السؤال مثلها بلا ريب بل أوَّلي لانه في مسئلة المجموع نواه في السنة الثانية وهو في صورة السؤال نواه في سنته فاذا لزمه في تلك مع سبق النية بسنتين فلان يلزمه مع سبق النية بدون ذلك بالاولى بل صورة السؤال غير مسئلة المجموع اذ ذكر السنة الثانية للتمثيل لا للتقييد فالمدار على أن يكون الذي أتى به من مكة الذي كان قاصده عند الميقات وحينئذ مكة ليست ميقاته فاذا لم يحرم به ولا بما مخلفه وهو العمرة من الميقات كان فى نسكه نقص أى نقص فلزمه دم جبرا له فانقلت قد ينافى ذلك آنه لوجاوزمريدا للحج ثم أحرم به فى سنة أخرى لم يلزمه دم كما صرح به الذارمي وأقره في المجموع والقاضي والبغوى وأقرهما في الكفايةوالمتولى والخوارزمي وأقرهما في المهات قال وفي كلام الرافعي في حج الصبي مايدل له لأن احرام هذه السنة لايصلح? حرام غرها وبه فارق العمرة فانه يلزمه الدم فيها مطلقاً لانها لا تتأقت موقت قلت لامنافاة بين هذا وماقدمته من ترجيح احد الوجهين في مسئلة المجموع واجرائه في مسئلتنــا لانه هنا لما نوى عند الميقات الحج فى هذه السنة ثم لم يحج فيها بل حج فيما بعدها كان حجه فيما بعدها غير مانواه لما تقرر ان احرام سنة لا يصلح لاحرام ما بعدها اذا أتى بغير ما نواه لا دم عليه

وجل ادب قوما فقال لاترفعوا اصواتكم فوق صوت الني الآية ومدح قوما فقال أن الذين يغضون اصواتهم الاتية وذم قوما فقال ان الذين ينادونك الآنة وان حرمته ميتا كرمته حيا فاستكان لها ابو جعفر اه و قال القرطي قدكره بعض العداء رفع الصوت عند قدره صلى ألله عليهوسلم وقال ابو بكرين العربى حرمة الني صلى الله عليه وسلمميتاكحرمته حا (سئل) هٰل حج النبي صلي ألله عليه وسلم بعد بعثته غير حجةالوداع أولاوهل ثبت انه حج قبل مع ثه أو لاو اذا ثبت أنه حجرقبل بعثته فهل كانالحج أركانوواجبات وجبرانو محظورات كالآن ام لا (فاجاب) مانه لم يحج صلى الله عليه وسلم بعد هجرته للدينة الأحجة الوداعسنة عشرولم يثبت أنهصلى الله عليه وسلم حج قبل بعثته وحج قبل هجرته ولم يسمعدد حجاته حينئذ (سئل ) هل تصح ركعتا الطواف أربعآ كتحية المسجدأو لاكركعتى الفجر وهلتحية البيت الطواف للمقم وغدهأ ولاويصلي المقيم تحية المسجد كا قاله صاحب اليان وهل له سلف في ذلك أو لاو هل اذا نقل الحجر الاسو دالي ركن آخر هل ابتداء الطواف والاستلام لحلهأولهوكذا

وأما في مسئلتنا فاتى بما نواه في سنته وفي مسئلة المجموع نواه في سنة وأتى به فيها من غير ميقاته فدخل عليه النقصفيه فجبره بالدم وجواباكهامروقول السائللانه لايمكنه الاتيان بمأأراده الخجوابه أن ذلك غير مؤثر لانه لا مكنه الاتبان عمله من حيث رعاية حرمة المقات وهو العمرة أو بعينه بان يخرج عند ارادة الحج فى أشهره الى ميقاته ويحرم منه فاذا ترك ذلك كله كان مقصرا ومدخلا للنقص على نسكه فلزمه دم وبهذا اندفع قوله ولانه يلزم من أمره بالاحرام الزامه بنسك لم يرده وقوله وفاته الخ غير صحيح لان تقديم العمرة في غير أشهر الحج على الحج في أشهره لايمنع فُوات فضيلة الاحرام آذا أتى بعمرة أخرى بعد حجه بلقيل ان هذه الصورةأفضل صور الافراد وبهذا اندفع قول السائل ويلزم على ذلك ان محل قول الاصحاب الخووجه اندفاع ماتقرر ان تقدم العمرة على أشهر الحج لا يمنع الافراد وقوله فلوانه حال مجاوزته الميقات الخ جوابه أنه يلزمه الدم في هذه الصورة أيضاكما علم بالاولى من الصورة التي قبلها ولا نظر لنية تأخس العمرة عن الحج لانه يلزم عليه لو ترك الاحرام من الميقات أصلا ادخال النقص على حجه كمامر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن قولهم وأهمل بعضهم شرطا خامسا للحج وهو سعة الوقت لتمكنه من السَّمرما المراد بهذاالوقت هل هو مدَّة السنة بأن يبقى منهاقدرما يصل به الى مكة المشرفة فيشكل على من بينه وبين مكة فوق سنة أو فوقالسنة فالوقت واسع بينوا لنا حقيقة ذلك وقال بعضهم أن يبقى من الزمان عند وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السر بان لايحتاجأن يقطع فى كل يوم أكثر من مرحلة ما المراد لهذا الزمان ولا يخفى الاشكال السابق أفتونا مأجورين ﴿ فَاجَّابُ ﴾ بقوله المرادمن هذا الشرط أنه يعتبر في لزوَّم الحج له لافي استقرار معليه ان يتمكن بان يجد الزاد والراحلة وقد بقى زمن يسع الوصول فيه الى مكة بالسِّسر المعتاد غالبا يحيث لايقطع في موم أكثر من مرحلة فلوكان بين بلده ومكة سنة مثلا اشترط أن يقدر على نحو الزاد والراحلة نلك السنة جميعها فمتى مضت له سنة بان بمضي ما يمكن ذهاب الحجاج فيه ورجوعهم الى بلده وهو قادر على ما مر بازلزوم الحج لهفاذامات أو افتقر بعد ذلكفالحج باق في ذمته لانه استطاعه وتركمومتي مات أو افتقر قبل وصولهم لمكة أو بعد وصولهم وقبل الحبِّج بانانه لم يلزمه حجوكذالو افتقر بعدحجهم وقبل وصولهم لبلده فعلمنا أنه لا بد أن يمضى عليه وهو قادر مدة يمكن فيها الذهاب الى مكة بالسهر المعتاد وادراك الحج فيها ووصوله الى بلده بالنسبة للفقردون الموت لانه مان به أنه كان مستغنياعن الرجوع فاذا مات بعد امكان حج الناس وقبل رجوعهم بان انه مات وهو مستطيع ومع هذا التقدير فلا اشكال فيما ذكروه فانا لا نعتبر سنة ولا دونها ولا أكثر منها دا ثما وانما المعتبر المدة التي يمكنه الوصول فيها الى مكة والرجوع منها مالسىر المعتاد على ما تقرر حتى لوكان بينه و بين مكة اربعة ايام مثلا اعتبرت قدرته تلك الاربعة مع العود ايضا فى غير الموت او سنتان اعتبرت قدرته مدتهما مع العودكما ذكر ولابدان يوجد نحو الزاد والراحلة في الوقت فمن بينه وبين مكة شهران مثلاً لو استطاع شعبان ورمضان لم يؤثر ذلك في الوجوب عليه بل لابد من استطاعته في اشهر الحج حتى لو استطاع الشهر من قبل اشهره ثم افتقر قبل اشهره لم يعتد بتلك الاستطاعة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه فى امرأة حاضت قبل طواف الافاضة وكانت تتضرر بانتظار انقطاعه لتَطوف ماالحكم في ذلك ﴿ فاجاب ﴾ بقوله من حاضت قبل طواف الافاصة وتضررت بانقطاعها جاز لها السفر ويبقى الطواف فى ذمتها مالم تقلد أبا حنيفة رضى اللهعنه واذا لم تقلده فهى باقية على احرامها فلايحل للزوج قربانها الا اذا وصلت الى مسافة يتعذر عليهاالرجوع منها الى مكة فلها حينئذ التحلل كتحلل المحصرو تقصر وتذبح بنيةالتحلل ويحلوطؤهاحينئذولليافعي

المقام هل الصلاة كركعي الطواف في كونها أفضل خلفه أوخلف محله وهل اذا كانت تحسة اليت الطواف وصلى تحية المسجد هل تنعقدأ ولالانها صلاة لاسبب لها وهل اذاقصد النسك في العام القابل ودخل مكة بهذا القصــد بجب عليه أن يحرم بنسك للدخولأولاومامعني قول شرح الروض بدل عن الغسل بخلاف الحجو العمرة ذكره فىأولكتابالحج (فا جاب) في الأولى مأنه يصح ركعتا الطواف نمآ ذكر لحصول المقصود منهما بكل صلاة فريضة كانتأوراتبة كمافي التخية فقدقال النووى في مجموعه قال أصحابنا اذا قلنا ركعتا الطواف سنة فصلي فريضة بعدالطواف أجزأته عنهما كتحية المسجد مكذا نصعليه الشافعي في القدىم وحكاهعنا نغمر ولم يذكر خلافه وصرخ به جماهر الاصحاب منهم الصيدلاني والقاضي حسين والبغوى وصاحب العدة والبيانوالرافعيوآخرون والمنذهب ما نص عليه ونقله الاصحابوقدقال أصحابنا انه بحوز فعل التحية مائة ركعة بتسليمة وأجاب فيالثانية بانهمقالوا ان تحيـة البيت الطواف فشمل المقهم وغيره وعبارة العباب ولا يبدأ بتحية المسجد اذ تحصل بركعتي

رحمه الله تعالى هنا اعتراض شنيع على البارزي ادعى فيه أن البارزي خالف في تجويز السفر بلا طواف الكتاب والسنة وقد رددت عليه اعتراضه هذا في حاشية الايضاح وبسطت فيها الكلام على هذه المسئلة بسطا شافيا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عن مطلق الحج المبرور هل يكفر الكبائر كالاسلام ﴿ فَأَجَأْبُ ﴾الحج المُبرور يكفر ما عدا تبعات الآدميين كما حكى بعضهم الاجماع على هذا الاستثناء وألحديث المقتضى لتكفير التبعات أيضا ضعيف فقول بعضهم بقضيته وهم وتُكَّفهر ذلك لاينافي وجوب التوبة منه لان التَّكفير من الامور الاخروية التي لأنظهر فائدتها الا في الآخرة مخلاف التوبة فانها من الأمور الدُّنيوية التي تظهر فائدتها في الدنياكرفع الفسق ونحوه فهذا لادخل للحج وغيره فيه بللا يفيد فيه الا التوبة بشروطها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ أدام الله النفع بعلومه كيف صيغتا الاجارة والجعالة المختصرتان المعتبرتان لتحصيل الحبج والعمرة والزيارة ﴿ فأجابٍ ﴾ بقوله صيغة الاولى استأجرت ذمتك أو عينك بكذا لتحج وتعتمر افرادا مثلاوتدعو تجاه قبر النبي ﷺ عن ميتي أو عني في المعضوب وصيغة الثانية حج واعتمر وادع تجاه قبر النبي صلىالله عليه وسلم لميتىأولى ولك كـذاوالله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه شخص أوصى بحجة على يد انسان ثم مات ثم جاعل الوصى شخصاً علىأنْ يحج عن الميت المذكور ثم أحرمولد الميت مثلاً عن والده قبل احرام الجعيل بغير اذن الوصى طمعا في المعلوم هل يستحقه بالوصية كما لو أوصى لمن حج عنه بكذا لانه أتى بالمأمور به ووقع عنالميت ولان الوصى مقصر بتأخير الجعالة وكان حقه أنّ يبادر لان الميت قد تضيق عليه الحجوهل يستحق الجعيل شيأ لان للوسائل حكم المقاصد فيعطى أجرة مسمره أم لاكسائر الجعالات فان قلتم يعطى هل يكون من تركة الميت أومن مال الوصى لانه هو الذي أوقع الجعيل فىمشقةالسفروالاحرام كالولى اذا أذن للصىفى الاحرامواتي بشيءمنالمحظورات فانه يغرم الفدية ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ رضى الله عنه بقوله يقع حجالولْد عن والده تبرعا فلا يستحقشينًا في مقابلته وليست هذه الصُّورة نظير الصورة ألتى ذكرها السائل لانه ثم أوصى لمنحجعنه فيشمل الوارث وغيره وهنا قيد بمن يحج على بد فلان ولم يحجالولدعلىبده فلم يوجد فيهالشرط الذي ذكره فكان حجه تطوعا محضا ولم ينظر لطمعه لانه مبنى علىظن بانخطؤه وهولاعبرة به سوا. أفرض من الوصى تقصير أم لالان تقصيره ان لم يقتض انعزاله فظاهر والاقام الوصى مقامه لا الوارث والذي يتجه ان الجعيل لاأجرة لهعلىأحد لانتقدم احرام الولد على احرامه يوجب وقوع احرامه لنفسه فيكون مالقيه من المشاق في مقابلة الثواب الحاصل لهفهو كما لو برىء المعضوب بعد حج الاجير عنه يقع الحج للاجير ولا أجرة له لان المعضوب لم يحصل له من فعله فائدة ثواب ولا غيره ويفرق بينهما وبين حضور المعضوب مع اجيره عرفة فان الحج فيهذه وانوقع للاجير لابمنع استحقاقه للاجرة بأن الاجارة هناوقعت صحيحة ظاهرا وباطنا ولكن لما تسكلف المعضوب وحضرتعينوقوعفعله بنفسهدون نعلغده عنه فالوقوع عنه لحضوره ولزوم الاجرة لهلتقصده بالحضور مع بذل الاجير منافعه في اجارة صّحيحة بخلافه في تينك الصورة ين فان الاجارة فيهما صحيحة ظاهر افقط لتبين بطلانها منأصلها بالبرء وبالحج عن الميت فلم يستحق الاجير شيأ في مقابلة فعله فان قلت ينافي ذلك قولهم اذا لم يجوز الاستئجار للتطوع وقع الحج عن الاجير ولم يستحق المسمى بل اجرة المثل قلت لا ينافيه لانه في تينك لاتقصرمن المستأجر لآن الاستئجار وأجب عليه ظاهر أوالد. وحجالولد لم يحصل باختياره فاقتضى عذره عدم وجوبشيء عليه لانه لم يحصلمنه تغرير للاجير بحلاف المستأجر للنفل فانه غير مضطر للاستنجار بل بحرم عليه ذلك ان علم امتناعه للنفل فلم يعارض تغريره شي.

الطواف فان لم ممكنه الطواف لنحوزحام صلي النحية وهي مندوبة لمقيم دخل المسجد اله فكلامه في المقيم جرى على الغالب فىأنه يكنر دخوله المسجد ولايطوف واجاب في فىالثالثة مانالاعتبار فيها بمحلكل منهيها واجاب فى الرابعة بانه متى طاف فيها بالبيت ثرصلي تحية المسجدلم تنعقد لماذكر وأجاب في الخامسة بان الداخل فيهاإلى مكة بالقصد المذكور يستحب له ان محرم بنسك على الاصح وبجب عليه على مقابله وأجاب في السادسة بان معنى قول شرح الروض فيها ان الوضوء بدل عن الغسل أن الغسل في حق المحدثهو الاصلوا نماحط عنه الى الاعضاء الاربعة تخفيفا (سئل) عمن جاوز المقات مربدا للنسك بلا احرامهل يكفيه العودالي مثل الاول مسافة اولايكفيه بللا من العود اليه او الى ميقات مثله مسافة كما هو ظاهر شرحالمنهج وغبره ويفرق بينه وبين المتمتع حث كفاه العودالي مكان مثل الميقات مسافة و أن لم مكن ذلك المكان مقاتا بان هذاقضاء لما فوته باساءته (فاجاب) بانه لا يكفيه في سقو طالدم عنه الاالعود الىالمقات الذي هو جاوزه مر مداللنسك او الى ميقات مثلة مسافة هذا هو المنقول

فلزمه مقابلة ماأتلفه منمنافع الاجير من غيرعذر وهو اجرة المثل على المستاجر لافى التركة كما قاله القمولي نعم لوقصر الاجير بان علم امتناع الاستئجار للتطوع لم يستحق شيئا لان المستاجر حيثند لم يغرره ولمانظر الاسنوى والاذرعي الى ماذكرته من الاشكال صوبا أن الاجبر لايستحق شيئا مُطلقاً وغفلاعما قررته من الجواب والفرق بما ذكرته بينه وبين نظائره والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسُتُل ﴾ رضي الله عنه في رجل حج عن امرأة باجرة معلومة فاحرم عنها من الميقات الشرعي ودخُل الى مكة وطاف طواف القدوم ثم حصل لهمرض ووقف بجبل عرفات وهومريض ثم نزل الى منى ورمى جمرة العقبة وحلق رأسه ثم مات قبل طوافه للحج والسعى فما حكم الله فى حُجه الذي حجّه عن المرأة الميتة هل هو صحيح اولاً فان قلتم انه صحيح فلا باس وان قلتم انه غير صحيح ولا يسقط الدج عن المرأة الميتة فهـل يستحق الاجرة كلهـا أو يستحق منهـا شيئا وترجع ورثة الميتة على تركة آلميت بشيء من الاجرة ﴿ فاجاب ﴾ الحج باق فىذمةالمرأة ولكن لها ثواب ما فعله الاجبر ولاجل ذلك استحق ما يخص المفعول من المسمى لو قسط و يعتبر من ابتداء السبر ثم ان كان الاجرر اجر عين انفسخت الاجارة بمو ته فيستنيب عنها الوصى او الوارث من محج عنها من تركتها اواجبرذمة والم مكنهالحجالكاملءنهافيءام موتها تخبر الوصي اوالوارث بين بقاءالاجارة فاذا حج الآجمر عنها في السنة القابلة استحق بقية المسمى وبين فسخها واعطائه ماخصه بالتوزيع السابق ويستاجر وارثها او وصيها من محج عنها السنة الآتية من تركتها ومنها ما بقى من مسمى الاجارة الاولى والله اعلم ﴿ وسئل ﴾ رضَّى الله عنه اوصى بان يستاجر عنه من يحج حجة الاسلام فهل للوصى ان يستاجر بغير أذن الوارث ﴿ فَاجَابِ ﴾ فسح الله في مدته ليس له ذلك فتبطل الاجارة لانحجةالاسلام كقضاء الدىن وللوارث قضائره من أله نعم وليسللوصي قضاؤه من غير مراجعة الوارث نعم ان عين الموصى عينا للاستئجار بها لم يحتج لاذن الوارث-ينئذلانه لوأراد أبدالها من ماله لم يمكن والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضىالله عنه عن مسئلة وهيأنهم جوزوا الحلق في الحج والعمره لبعض الرأس فالحنفية جَوزوا الربع والشافعية جوزوا الاكتفاء بثلاث شعرات قياسًا على مسئلة المسح والحال ان القياس مع الفارق لعدم اتحاد الفعلين وعدم القرينة على عدم ارادة الكل هنا بخلافه في ذلك الموضع حيث تدل الباء على ان المراد ليس مسح الكل كما بين كلُّ واحد من الفريقين في محله فكيف يراد البعض قياسًا على تلك المسئلة مع انه لا مانع هنا من ارادة حاق الكل كما هو حق العبارة لان معنى حلقت رأسي أى حلقت شعر رأسي وحقيقته ازالة شعركل الرأس وارادة البعض هنا مجاز حيث يصح أن يقال\ازال ثلاث شعرات منرأسهأوأزال شعر ربع رأسه ولم يحلق رأسه وهذا من علامات المجاز والآية المستدل بها محلقين رؤسكم ومقصرين أفتونا جزاكم الله خيرا ولقد أجاب عن ذلك بعضهم بقوله في الآية قرينة ظاهرة تدل على ان حلق الجميع ليس بلازم حيث قال محلقين رؤسكم ومقصرين يعنى بعضكم محلقين وبعضكم مقصرين فجواز التقصير يدل علىانازالة شعر الكل ليست بلازمة اذالتقصير ليسازالة الكل فهذا يدل على ان المراد ليس ازالة الجميع فصار كآية المسح حيث كان هناك قرينة وهي الباء تدل على عدم ارادة مسح الجميع فظهران الحقيقة ليست بمرادة فلابد من ارادةالمعنىالمجازى فاراد الحنفية الربع اذ قد يكون الربع قائما مقام الكل يما ذكروا في كثير من الاحكام ومنها في باب الجنابة فان حلق الربع يقوم مقام الكلُّ وقد وقع في الآية اسم للكل فلا بد من ارادة أ مر يقوم مقامه وكذلك النصف وأكثر منه لكن الاحتياط اقتضى أعتبار الربع ولهذا أرادوا فيهاب المسح الربع حيث نظروا إلى نفس المحل وهو الرأس أوأرادوا مقدار ثلاث اصابع حيث نظروا الى ان

والفرق بيئه وبين المتمئع ماذكر في السؤال (سئل) عن قول الجلال المحلى في الكلام على تدارك رمى الجمار فيتدارك الاولف الثاني أو الثالث كيف يكون تدارك الاول في الثالث معرأنه إذا رمى في الثانى ولم يكن رمى في الاول وقع عن الاول فيكون الرمى الواقع في الثالث عن الثاني لاعن الاول فانقيل ماذكرهالجلال المذكور صورته أن يكون ترك الاول والثاني فهل يقال يلزم منهذا أن يكون فما ذكره بعدذلك تكراروهو قوله أو الاولين فيالثالث (فاجاب) بأنه قد مثل الشارحالمحلىلقو لالمصنف واذا تركرمييوم بقوله فيتدارك الاول فيالثاني أو الاول والثاني في الثالث ومثللقولهأوىومين بقوله أوالاولينالثالث اه فمثل لقوله رمى يوم بمثالين ولتركء مين مثال واحد وقول آلسائل مع أنه اذا رمى الخ ممنوع وقدذكر الشارح بعده أنه يجب الترتيب بينه وبين رمي يوم بالتدارك ﴿ بابجرمات الاحرام ﴾ (َسُتُل)عن المحرم أذا ورث صيداهل يصح بيعه أولا (فأجاب) بانه يصم بيع ألمحرم صيدا ورثه لحلال لالمحرم ( سئل ) هل على المحرم فىالشعرة مدوفي

الشعرتين مدان سواء

المحلى هنا شبيه بالآلة وأكثر آلةالمسح ثلاث أصابع فيصح أن يعبر عنه باسم الكلكما أشار اليه شمس الائمة وهذا معنى قولهم قياسا على مسئلة المسح ولا يخفى هذا على المتفطن المتأمل وأراد الشافعية ثلاث شعرات لا أقل منها إذ أقل منهـا غير معتد به ولهذا لم يثبتوا عليه الجناية ووجهارادة هذا المعنى أنه اذا حلق رأسه فلاشك أنه حلق ثلاث شعراتمنه فازالةثلاث شعرات جزء منازالة المحل وكذلك ازالة الربع أوالخس أونحوذلك لكنهم أخذوا احتياطا أيضا ماهو أقل مرتبة في مراتب الاحتمالات فيصبح اسناد ازالة شعر الرأس آذا أزال ثلاث شعرات لان هذه جزء منالاولى فالحاصل انالشافعي رحمه الله جعل هذا من قبيل المجاز العقلي وهو المجاز في النسبة وأبوحنيفة جعله منقبيل المجاز فىالطرف لكن ماذهب اليه أبو حنيفةهنا أولى لانالمجازفي الطرفُأ كثر وأشهر حتى أن بعض أرباب العربية استنكر المجاز العقلي هذا ماظهر لي في تحقيق هذه المسئلة ﴿ وَأَجَابَ ﴾ رضى الله عنه وُنفع بعاومه وبركته بما صورته أمَّا قول السائل قياسا على مسئلة المسح فممنوع بالنسبة للشافعية لانهم يفرقون بين البابين نوجوه وكذلك المالكية والحنابلة وبيان ذلك أناقل الواجب في الحلق ٧ عندنا ثلاث شعرات وعند مالك لامد من مسح الجميع واما احمد فالواجب فيالمسح عنده الجميع وفي الحلق الاكثر واما الوحنيفة فمشي في البابين علىمنوال واحد ولخفاء ذلك خآلفه صاحبه الامام ابو يوسف فقال لابد فى الحلق من النصف واحتج احمد وغيره بأنه صلى الله عليه وسلم حلق جميع رأسه وصح عنه انه قال لتأخذوا عنى جميع مناسككم قالوا ولانه لايسمى حالقا بدون اكثره واحتج أصحابنا بقوله تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين والمراد شعر رؤسكم والشعر اسم جنس اقله ثلاث شعرات ولانه يسمى حلقا يقال حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات منه فجاز الاقتصار على مايسمي حلق شعر واما حلق النبي صلى الله عليه وسلم جميع رأسه فقد اجمعنا على انه للاستحباب وآنه لابجب الاستيعاب واما قولهم لايسمى حلقا بدوناكثره فقال النووى فىالمجموع انه باطل لانه انكار للحس واللغة والعرف آه وبه يعلم ان التقدير بالربع هنا لم يظهر دليله ولعله قياس ماهنا على هناك لان الملحظ في البابين متحد عند ابي حنيفة رحمه الله ويدلعليه انه يوجب على من لا شعر برأسه ان يمر الموسى عليه ويحتج بأنه حكم تعلق بالرأس فاذا فقد الشعر انتقل الوجوب الى نفس الرأس كالمسح فى الوضوء وبأنها عبادة تجب الكفاره بافسادها فوجب التشبيه في افعالها كالصوم فيها اذا قامت بينة في اثناء يوم الشك برؤية الهلالواحتج اصحابنا بأنه فرض تعلق بجزء من الآدمي فسقط بفوات الجزء كاليدفي الوضوء فان غسلها يسقط بقطعها لايقال الفرضهناك متعلق باليدوةد سقطتوهنا متعلق بالرأس وهوباق لانا نقول بلالفرض هنا متعلق بالشعر فقط ولهذا لوكان على بعض راسه شعر دون بعض لزمه الحلق في الشعر ولايكفيه الاقتصار على امرار الموسى على مالا شعر عليه ولو تعلق الفرض به لاجزأوالجواب عنقياس ماهنا على المسح في الوضوء من وجهين احدهما ان الفرض هناك تعلق بالرأس قال تعالى وامسحوا برؤسكم وهنا تعلق بالشعر بدليل مامر من الآية الاخرى وما بعدها المذكورنى قوانا لانا نقول الخ والثانى انه اذا مسح بشرة الرأس يسمى ماسحا فيلزمه واذا أمرالموسي لا يكون حالقا والجواب عن القياس على الصوم انه مأمور بامساك جميع النهارفبقية بعض ماتناوله وهنا انما هو مأمور بازالة الشعر ولم يبق شيء منه وعلم بما تقرر فرق الشافعية وغيرهم بين البابين وبيانه انآية المسح انما تعلقت بالبشرة اصالة لانها حقيقة الرأس المذكور فىالا من اختلفوا في ذلك التعلق فقال مالك واحمد بأنه شامل لجميع البشرة ويعضده الاجماع منا ومهم على جوب التعميم في التعميم مع استوء آيته وآية مسح الرأس في لفظ الفعل

أختار دماأو لم يختره كما اقتضاء اطلاق الشيخين والانوار والمجةوالارشاد وغيرها ونسب الشيخان الإطلاق المذكور للشافعي أم بجبعليه فيالشعرةمد وفي الشعر تين مدان ان اختار دماكما قيده بذلك الشيخ زكريا في المنهج وانإختار صوما وجب عليه يوم ويومان أواطعام فصاع وصاعان كما حكاه الاسنوى عن العمراني وغيره وقال انه متعين ونقل حكاية الاسنوى المذكورة الشيخ زكريا فىشرح البهجة وهل المعتمد في الفتيا والعمل اطلاق الشيخين المذكور أم التقييد المذكور (فأجاب) بان المعتمد في الفتياو العمل اطلاق الشىخىن المذكورين وقد بسطالكلام علىرد التقييد المذكور جمع من المتأخرين كالبلقيني وابن العاد (سئل) عن المحرمة مل بحب عليها كشف اليدنأو يستحب فاجاب مانه لابجب عليها كشف کفیها بل یستحب(سئل) هل يشترط في دهن الشعر أن يكون ثلاث شعر ات أو بحصل بالواحدة أو بعضها كماهو قضية كلامهم(فأجاب) بان التحريم منوط بميا يصدق عليه التزيين فأنهم عللوه بما فيه من التزيين المنافى لحال المحرم فان الحاجأشعث أغبركماورد

والجارواجاب أصحابنا بالموصح أنهصليالله عليه وسلمتوضأ فمسح بناصيته وعلى عمامته وهذان دالان صريحًا على الاكتفاء بمسح البعض لأن الاصل عدم العذر فلا يجوز ادعاءًاحتماله ولان أحدا بمن يعتديه لم يقل بخصوص النَّاصية التي هي ما بين النزعتين والاكتفاء يمنع وجوب الاستيعاب الذي قال به مالك واحمد ووجوب الربع الذي قال به أبو حنيفة لانها دون ربع الرأس بل قيل دون نصف ربعه ويعضده أن الباء الدآخلة في حيز فعل متعد بنفسـه كما هنا تكون للتبعيض أي حتى تفيد معنى لايستفاد مع عدمها والا نزم أن يكون الاتيان بها لغوالان الفعل لايحتاج اليها والمعنى المستفاد معها مستفاد مع عدمها فلزم أن تكون بمعنى لايوجد مع حذفها وهو ماقلناه واما الباء الداخلة في حيز قاصر فانها تكرن لمجرد التعدية والالصاق كما في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت وانما وجب التعميم في التيمممع استواء آيتيهما كما تقرر لثبوته بالسنة واجريانه على حكم مبدله ولم يجب في الحلق للاجماع ولانه لم يفسده وأما آية الحلق فلا يمكن ان تتعلق بالبشرة لماتقرر منان امرار الموسى عليهما لآيسمي حلقا فوجب اضار شعرفيكون من باب الاضار لا المجاز ويحتمل أن يكون منه ويحتمل أن يكون من النقل وان يكون من الاشتراك لكن الجاز والنقل والاضار أولى من الاشتراكوالاضار والمجاز سيان لاحتياج كل منهما الى قرينة والاضمار والمجاز أولى من النقل لسلامتهما من نسخ المعنى الاول اذا تقرر ذلك فنعود حينئذ الى الـكلام على ما فى السؤال وان كان قد علم بما تقرُّر الجواب عما فيه فنقول أما قول السائل والحال الح فممنوع بما مر من أنه لاقياس عندنا وعند مالك واحد مخلافه عند أبى حنيفة فلايتوجه أبدا وآن سلمت صحته فالاشكـال على أبي حنيفة لاعلى غيره وقوله مع أنه لا مانع هنا من ارادة حلق الكـل الخ ممنوع أيضًا لما مر من الاجماع على أنَّه لايجب التَّعميم هنا وقوله وحقيقته ازالة شعركل الرأس الخ قد مر عن المجموع أنه باطل وانه مخالف للغة والعرف وقوله ولقد أجاب عن ذلك بعضهم الخ يقال عليه ليس هذا الاشكال بصحيح كما تقرر حتى يحتاج للجواب عنه وعلى التنزل فالقرينة المذكورة لاتحتاج اليها لما تقرر من الاجماع على عدم وجوب التعميم على أن هذه القرينة مع قطع النظر عن الاجماع قابلة للنع بأن يقال ليس في الآية دليل على أن من اراد الحلق بجزئه حلق البعض ولايقاس على التقصير لوضوح الفرق بينهما وانها القرينة الصحيحة مامر من أنهناك شعرا مضمرا وهو اسم جنس أقله ثلاث شعرات وقوله اذقد يكون الربع قائما مقام الكل الخ يقال عليه ان أردتم أنه قائم مقام الكدل عند المخالف أيضا فغير صحيح أوعندكم فانكان لشيءاستحسنتموه كما هنا فالقياس غير صحيحواناردتممانه بدايل آخرغير الاستحسان فبينوه حتى نتكلم فيه وقوله الاحتياط اقتضى الربع ممنوع بل ان اريد الاستناد لمجرد الاحتياط فهو مع احمد القائل بوجوب حلق الاكثر او مع أنى يوسف القائل بوجوب حلق النصف واما الربع فلا أحتياط فيه يصلح مرجحا له على النصف والأكثر وقولهولهذا أرادوا في باب المسح الربع النحويقال عليه لااحتياط في ذلك ايضاً وأنماالاحتياط مع القائل بمسح الكل فنتج ان الاحتياط لايصلح سببا لتخصيص الربع بالاعتبارفي وأحد من البابين وإذا لم يصلح سببا لذلك فأولى أن لايصلح سببالاعتبار ثلاث اصابع المذكور بقول السائل او ارادوا الخ المعطوفعلى ارادوا الاول المعلل بالاحتياطني قوله ولهذا على انه يقال عليه إن نظر للمحل اعتد الربع او الى الآلة اعتبر ثلاثة اصابع وكل محتمل فما المرجح الراجح من اعتبار الربع غير ان الاحتياط فيه اكثر اوانه أعتبر استحسانا في احكام اخر عندكم وكل من هذين لايكون مرجعًا لما تقرر قريبًا على أن في تشبيه المحل بالآلة حتى ترتب عليه ماذكر من اعتبار الاعتبار الاغلب وذلك غير مخصص كما يعلم من كلام الاصوليين ثم ظاهر كلام السائل ان نظىر هذه

مه الحدر وعبارة الروضة وأصلبا والمحرر والاماج والانواروغيرهادهن شعر الرأس أو اللحيــة اه وظاهرها شمول الجميع وبتقديرعدمه فالشعرجمع وأفله ثلاث وعبارة كثيرتن وبحرم عليهأن بدهن شعر رأسه أولحيته (سئل)هل ماشملهكلامهم منوجوب الفدية بالقبلة لذكرأو لمحرم معتمداً ملا (فأجاب) مانه تجب الفدية سما اذا كانت بشهوة وقد شملها تعبيرهم مقدمات الوطء بشہوۃ ( سئل )هل بحرم على المحرم دهن بقية شعور الوجهكالحاجبوالشارب والعنفقة والعذار كاللحية كا قال المحب الطبرى وقال الاسنوى انهالقياس أم لا (فأجاب)نعم يحرم عليه دهنها ( سئل ) هل يتوقف الاخذ للدواء ونحوه علىوجود سببهأم يجوز أخذه ليستعمله عند وجوده ( فأجاب ) بأن مقتضي كلامهم عدم التوقف قال الاسنوى وهو المتجه فهو المعتمد وان خالف فيه بعضهم (سئل)عن الاذخر الحرمي هل يجوز بيعـه أم لا (فاجاب) ما نەقدىقال بجوز بيعه لخبرالصحيحين ولا يختلى خلاه فقال العماس بارسول الله الا الاذخر فانه لقينهم وبيوتهم فقال الا الاذخر فشمل الاستثناءمن أخذه لينتفع بثمنه وقدقالوا

المقالة في المسح يأتي في الحلق للعلة التي ذكرها وهو ان صح منقولا عند الحنفية غير جلي المعنى لما هو واضح انَّ علة مسح مقدار ثلاث أصابع لايأتي فيحلق مقدارها وقولهوهذا معنى قولهم قياسا الخ وقوله ولا يخفي على هذا الخ يقال عليه قد بان انه خفي غير صحيح وقوله ولهذا لم يثبتوا عليه الجنابة ان أراد أنه لاحرمة في ازالة دون ثلات شعرات فغيّر صحيح أولاكفارة فكذلك لان في الواحدة كفارة عندهم وآنما تختلف كفارة الثلاث وما دونها وليس ذلك لمعنىمناسب لمافى الحلق لانهم اتفقوا على أنازالة ثلات شعرات لا يحصل به التحلل واتفقوا أيضا أن ازالة مادونها فيه الكفارة فالملحظ فىالمحلين مختلفخلافا لما يوهمه صريح كلام السائل وقوله ووجه ارادة هذا المعنى الخ لا محتاج اليه مع ما قدمته في توجيه اكتفاء الشَّافعية بثلاث شبعرات بل هذا التوجيــه لايرضام الشَّافعية لما فيه من التعب الخارج عن قوانين الادلة الشرعية وقوله فالحاصل الخ يقال عليه هذا الحاصل مبنى على غبر أساس لما تقرر من هـدم جميع ما قبله المبنى هو عليــه ثم على تسلم الجازين اللذن ذكرهما وأن الثاني أكثر يقال عليه لا يكون أولى هنا من الاول الا لو كان التجوُّز فيه خاصاً بالربع أو بالثلاث أصابع ولا قائل بذلك من حيث التجوز أما اذا كان غير مختص بذلك فلا يكونأولى منالاول بلالآول أولى منه لانه يلزم من اضهار شعر أوالتجوز عنه بالرأس الاكتفاء بثلاث شعرات لان اسم الجنس لا يصدق على أقل منها اتفاقا وان صدق على أكثر منها فهي متيقنة وغيرها مشكوك فيه وأما المجاز الثانى فيصدق على الربع وأقل منه وأكثرمنه اتفاقا فلاوجه للتخصيص بالربع منحيث هذا المجاز فلاأولوية فيه على الاول بلاالاول أولى منه هنا لماتقرر والله سبحانه وتعالَى اعلم بالصواب اه ما اجاب به شيخنا فسح الله في مدته وادام النفع بعلومه وبركته ثمرأيت السائل لما أطلع على الجواب كتب ورقة اخرى صورة مافيها اماقوله وآلمراد شعررؤسكم وجعله منباب الاضآراو الحذف فليس كذلك اذ الاضاراوالحذف لا يكون الااذا لم يكن لاسنادالفعل او شبهه الى ذلك الامر المذكور معنى محصل كما في قوله تعالى وأسـأل القرية قال احمـد بن فارس اذا اسـندت لم يكن لها فائدة فههنا اضاركقوله تعالى لندخلنهم في الصالحين اي في زمرة الصالحين وما نحن فيه ليس من هذا القبيل لانه اذا قيل حلقت رأسي يصح ويفيد من غير التقدير بل التقدير فيه قبيح لانءمني الحلق ازالة الشعرلا الازالة المطلقة ولهذا لايصح أن يقال حلَّقت الدنس من بدني فلا يقال في فصيح الـكلام حلقت شعر رأسي ولهذا لم يقم في كلام الفصحاء ولو وقع لـكان مجازا باعتبار التجريد فاذا تعلق هذا الفعل المتعدى بنفســه الى محله لا بد من تعلقه بجميع المحل كما قالوا في آية المسح لو لم تكن الباء موجودة لكان الواجب مُسح الكل بالاتفاق لانه فعل متعد تعلق بمحله على ان التقدير هنا ينافى ما اوجبوه لانالشعر اسم جنس كما قال به القائل فهو يطلق على القليل والكثير حتى على نصف شـعرة اواقل كما ان الماءً يطلق على قطرة أو قطرتين وأما القول بأنه جمع فلم يذهب اليه أحد من أهل العربية يعتمد عليه وأيضا العرف ينافيه فأن أطلاق الشعر على الوآحد والقليل والكثير سواء فالواجب حينئذ حلق شعرة اواقل منها اخذا بالاقل المتيقن فلا يثبت في وجوب حلق الثلاث واما قوله ولانه يسمى حلقاً يقال حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات هذا الكلاملاينفعه اذ الخصم يقول لا يقال بحلق الربع وحلق ثلاث شعرات منه والحق ان استعمال حلق الرأس في حلق الربع او اقل منه وليس النزاع في ان اسناد حلق لا بجوز الى الربع وثلات شعرات منه كانت الجملة الثانية بمنزلة بدل البعض مجاز الاحقيقة ألا ترّى انك اذا قلت حلق رأسه حلق ربعه او ثلاث شعرات منه كانت الجملة الثانية بمنزلة البعض من قبيل قوله تعالى امدكم بأنعام وبنين الآية ولوكان في الثاني

والثالث حقيقة لكانت الجلة الثانية بمنزلة بدل الكل ولم يقلبه أحد من أهلاللسان وأيضا صحة قوله يقال حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات منه يدل على انه ليس من قبيل الاضمار اذ لو كان كذلك لكانالتقدير حلقت شعررأسه وشعر ربعه وشعر ثلاث شعرات منه وفساده ظاهروقولهوا ماقولهم لا يسمى حلقا بدون أكثره باطل لانه انكار للحس واللغة والعرف ليس على ماينبغي بل الامر بالعكس فان معنى قول القائل لا يسمى حلقا أى حلق الرأس واليس معناه انه لايسمى حلقا اصلا كما عرفت وأما قوله فالواجب في الحلق عندنا وعند مالك ثلاث شعرات يأبي عنه كتب المالـكية وفقهاؤها والذى هو مشهور ومعمول به عندهم حلق الكل قالءان الحاجب ولايتم نسك الحلق الا بجميع الرأس ثم قال فان اقتصر على البعض فكالعدم وفي المدونة لان القاسم واذا قصر الرجل فليأخذمن جميع شُعر رأسه وكذا في حق الصبيان وليس على المرأة ألا التقصير ولتاخذ من جميع قرونها ولا يجزيهماان يقصرا بعضا ويبقيا بعضا وكذا عند احمد فان الصحيح المعمول به عنــد أصحابه حلق الكلكما صرح به في بعض كتبهم المعتبرة فمن أين يتأتى الاجماع على عدم كون حلق الكل مرادا من الآية على أنا لو فرضنا اتفاق الائمة الاربعة لا يحصل الاجماع أيضا وعلى تقدير تسليم كونه اجماعا عدم احتياج تبيين القرينة في ارادتهم هذا المعنى من الآية مع كونه خلاف ظاهرها ممنوع اذعلى الفقيه بحث معرفة ماخذ مسائلهم وطرق استنباطهم من الآدلة والايكن محض التقليد ولا يسمى فقيها وأما قوله بان يقال ليس في الآية دليل على ان من اراد حلق الكل يجزئه حلق البعض ولا يقاس على التقصير لوضوح الفرق بمآ لايحصل له لان النسك واحد والمحل واحد ولا معنى بأن يقول حلق الكل واجب بآلنسبة الى البعض وحلق البعض واجب بالنسبة الى بعض آخر والتقصد واجب بالنسبة الى بعض آخر بل الواجب في هذا المقام هو الحلق او التقصير كلا او بعضًا على اختلاف المذاهب الا ترى ان من اراد اولا ان يحلق الكل ثم اكتفى بِالْبعض يجوز عند من ذهب الى وجوب البعص وكذا اذا اراد اولا الحلق ثم قصر بجزئه واما قوله علىمسئلة المسحفممنوع ففيه ان المنع لا يتوجه على الناقل وهو ناقل من كلامهم والذي عليه تصحيح النقل وعلى تقدير تسلم توجه المنع هـذا المنع لا يضر اذ الاشكال باق لان نظيره على ان ارادة هذا المعنى من هذه ألآية خلاف الظاهر سواء اكان بطريق القياس كما بدل عليه عبارات بعضهم او بطريق آخر فان كان بطريق القياس فالقياس لايصح كما ذكره وان كأن بطريق آخر فلابد من بيانه لعدم ظهوره واما الكلام على مسئلة المسح فهو مبين في محله في كتب كل من الاثمة ولا يحتمله المقام واما تجويز النقل والاشتراك في الآية فلا معني له اما الاشتراك فظاهر واما النقل فلان النقل لا مخلو اما ان يكون في حلق او الرأس والاول لايصح لان المنقول لا يكون الا اسما وحلق هنا لمّ ينقل من الفعلية الى الاسمية وكذا الثانى لا يصح لان النقل وضع ثان والقول بان الرأس موضوع لثلاث شعرات منه مها لا قائل به هذا حال اصول مقدماته وفروعها على هذا القياس فالحق والانصاف ان سؤال السائل موجه لا مخلص منه لهذه المقدمات وليس المخلص منه الابما ذكره المجيب وأماوجه ارادة الحنفية الربع فلان الملحظ في البابين عندهم متحد كمالك وبيانه انه في كل من الموضعين تعلق الفعل المتعدى بنفسه بمحله والمحل واحد وهو الرأس ولهذا يوجبان امرار الموسى على الرأس عند عدم الشعركما ان المراد عند مالكرحمه الله في الاول الكل كذلك المراد من الثاني وكما أن المراد عند أبي حنيفة رحمه الله في الاول الربع كذلك في الثاني وكذا عند احمد فانه صرح في بعض كتبهم انه يجب حلق الكل وهو صحيح والاكثر لانه فيحكم الكلكما في المسح فأن عنده فيالمسح أيضا الصحيح مسح الكل وروىعنه

انالاذخرمباحو بحاببانه انما ابيح لحاجة في جهـة خاصةو قدقالو الايجوزبيع شيءمن شجر الحرم والبقيع قال الزركشي وفي معني اشجار الحرماحجارهوترابه (سئل) عن محرم لابس للمخيط منغير عذرتهمأنه لبس فوقه مخيطا آخرهل يعد لبسا ثانيا (فاجاب) بانه لابجبعليه فيهابلبسه المذكور ثانيا شيء (سئل) عماذكر فيالر وضةو اصلبا وفرعها مختصرالحجازي وان المقرى والمنهاج واصله وفرعه وشرحى ألمنهاج للمحلى والدمىرى والانوأر وسبطه وغيرها من ان وقت ذبح الهدى الذي يسوقهالحآجو المعتمر وقت الاضحية زّاد في شرحي الروض والمنهج قوله مالم يعبن غبره فافهمت الزيادة ان ألمعتمر اذا عين له شعبان مثلا وان الحاج اذاعين له آخر ذي الحجة مثلاجاز لكل منهما ذبحه في الوقت الذي عينه وفىوقتالاضحية فهلهذا المفهوم صحيح معمول بهفان قلتم به فماوجههومادليله ومنقال به من العلماء و هل النعين باللسان أوالقلب وهل مختص التعيين بالحرموهل بجوزان يءين وقتاً بعد أن عين غيره (فاجاب) بأنه قد ذكر الزيادة الجمال الاسنوى فقال وما ذكرناه من وجوبذبحه فيوقت الاضحية

محله اذا عين ذلك له و أطلق وقلنا محمل على المعهود شرعا فانعين له وقتا آخر لريتعين له وقت لانه ليس في تعيين اليوم قربة قاله في التتمة فعلم منها ان ذبحه لايتعين له وقت فيجزى في اي وقت كان وهوصحيح معمول بهووجهه انهاناحمل على وقت الاضحية عندعدم تعيينه وقتاله غسره حملا له على المعهود شرعاً فلماعين غبره منع من تعيينه له ومأعينة له لآيلزم فبقي على اطلاقه ولا فرق فيما ذكر بان ان يعينه بلفظ او ينويه وسواءكان في الحرمحال تعيينه امفى غدره (سئل)عن قول الدميري اذاحفر بئرافى ملكه فتلف ماصيدضمنه وهذامشكل على ما سيأتي في الجنامات انه اذا تلف ما انسان لايضمنه وفي الفرق بينهما عسر اه ما الفرق بينهما (فاجاب) بان الفرق بينهما ظاهروهوان علة تضمينه فىهذه المسئلة حرمة الحرم الدال عليها قولهصلي الله عليه وسلمفي خبر الصيحين ولاينفر صيدهوعلة تضمينه فى تلك تعديه بحفرها وهو غبر موجودفيها (سئل) عن قولهم في القارنإذا جامع بين التحللين من انه لاتفسدعمرته تبعاللحجولو لم يأت بشيء من اعمالها كيف يتصوروجو دالتحلل الاولقبل الاتيان بشيءمن

الاكتفاء بالاكثر ووجه إرادة الربع عند الحنفية كما ذكروا أنه لما صارت الباء في صلة المسح ما نعة عن إرادة الكيل بالاكثركما بين في محله صارت الآية بجملة فجعلوهامينة بحديث المغيرة وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على ناصيته وعلى اما لتأكيد الاستيعاب أو زائدة ويؤيده ماروى عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته على مافى جامع الاصول وفعل المسح اذا تعلق بالمحل يقتضي الاستيعاب كما بين في كتب الاصول ثم قد بين في علم الحكمة أن الرأس مركب من أربعة أجزاء الناصية والفؤاد ان والعقب فالناصية وان احتمل أنْ تكون هي صغري بالنسبة الى سائر أجزائه لكن قدروها تخمينا بالربع للاحتياط خوف التنقيص من الاصل ومثل هذا الاعتبار تخمينا أو تقريبا شائع في المسائل الشرعية وأما معني قول الجيب لم يثبتوا عليه الجناية فمراده من الجناية الدم وهو العرف في المناسك ودون الدم يسمونه صدقة والرادها في ماب الجنايات لطاب الاختصار والعلم عنداللهونسأل الله الهدايةوالتوفيق فلما رفعت الورقة المكتوب فيها ذلك لشيخنا فسح الله فى مدته كتب عليهاجوابا صورتهاعلم أن منشأ هذهالردود والاشكالات عدم صدق التأمل مع الاتكال على ما يسبق الى الفهم من غير مراجعة كلام الائمة كما ستعلمه عما سامره وبيان ذلك مع بعض البسط فيه لما أن المقام محوج الى ذلك ان قوله فليس كذلك اذ الاضمار والحذف لآيكون النح بما يتعجب منه فان نصوص الائمة قاضية برده سما نص امامه أبي حنيفة رضى الله عنه لانه آثر الاضار على النقل في قوله تعالى وحرم الربا فقال أي أخذه وهو الزيادة في بيع درهم بدرهمين مثلا فاذا أسقطت صح البيع وارتفع الاثم وعكس الشافعي رضي الله عنه وغيره ذلك فآثروا النقل على الاضار فقالوا نقل الربا شرعا الى العقد فهو فاسد وان أسقطت الزيادة في الصور المذكورة مثلا والاثم فيها باق فانظر كون أبي حنيفة رضي الله عنه اضمر مع صحة المعنى بل ظهوره مع عدم الاضار وأوضح من ذلك قوله أيضا في قوله تعالى فاطعام ستين مسكينا ان فيه اضهارا اى طعام ستين مسكينا وهو ستون مدا فيجوز اعطاؤه المسكين الواحد ستين مدا وقال الشافعي وغيره الآية على ظاهرها فلا يجوز اعطاؤه لاقل من ستين مسكينا لان الآية ظاهرة فيه ومن مم اعترض القول بالاضهار بانه اعتبر فيه ما لم يذكر من المضاف المضمر والغي فيه ما ذكر من عدد المساكين الظاهر قصده بفضل الجماعة وبركتهم وأيضا فقد اختلفالاثمة رضي الله عنهم في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فقدر فيه جماعة مضمرا أي في مشروعيته لان بها محصل الانكفاف عن القتل فيكون الخطاب عاما ولم يقدر ذلك آخرون فقالوا بل في القصاص نفسه حياة لورثة القتيل المقتصين بدفع شر القاتل الذي صار عدوا لهم فيكرن مختصابهم فتأمل صنيع الائمة وتصرفهم في النصوص بالآضار تارة وعدمه أخرى مع صحة المعني بل ظهوره مع عدم الاضار فازدد بذلك تعجبا بما ذكره هذا القائل ومن فراره عن نصوص الائمة هذه وأمثالها الى النقل عمن لا يجديه النقل عنه في مثل هذا الموطن شيأ لانه ليس من أهله اذ أهله المجتهدون ومن داناهم فان قلت أنماسلك الاضهار من ذكر لانه لميا قام الدليل عنده على المعنى الذي ظهر له ولم يصح اللفظ لمقتضى ما ظهر له الاضار كان بالاضار متعينا ولم يصح المعنى حينئذ بدونه فهو مما ذكره المستشكـل فلا يرد كلام الائمة المذكور عليه نقضا قلت بل هو وارد عليه نقضا وردا لان الحامل على الاضار اذاكان باعتبار ما ظهر من الدليل المتوقف هو عليه كان ما سلكناه في الآية من ذلك لان الدليل قام عندنا على انه يكفي ثلاث شعر اثُ فاضمر نا مايدل عليها في الآية ولايقال ما الدليل على أن ذلك يكفي لانا نقول هذا السؤال لا يتوجه لان الفرض أن الحامل على الاضار يفوض الى رأى المجتهد سواء أظهر دليله أم لا كما مر عن أبي حنيفة رضي الله

اعمال العمرة مع ان اعمالها الاحرام والطواف والسعي والحلق والتحلل الاول لايكون الابعد مضى ذلك فما الجوابعن ذلك (فاجاب) بان القارن اعاله أنا هي أعمال الحج وانحصلت بها العمرة أيضا (سئل) عما اذا جازالسيد للرقيق المحرم تحليله فامتنع منه فامره بذبح صيد فذيحه هل محل اولا (فاجاب) بانه لايحل فقدقالو الوذبح المحرم صارميتة على الاصح فيحرم على كل احداً كله وقالوا ان تحليل السيد رقيقه أن يأمره به لاأنه يستقل به اذ غايته ان يستخدمه و بمنعه المضي ويامره بفعل المحظورات اويفعاما بهولا يرتفع احرامه بشيءمن ذلك ولهذآ قال امام الحرمين اطلاق القول بانله تحليله مجاز بلاخلاف فان التحلل لابحصل الامنجية العبد فلوارادالسيدتحصيله دون العبدلم بجداليه سبيلاو أنماله المنع من المضى و استخدامه وآلله تعالىاعلم (ماب الاحصار والفوات) (سُتُل) عما لوكان الزوج طفلالا يتوقع تمتعه بزوجته هل لها ان تحج بلا اذنه و هل لوليه منعها منه (فاجاب) بانه بجوزلهاالحج وليس لو لىزوجهاتحليلة اذلامعنى له (سئل)عن امرأة حاضت قبلطواف الافاضة ولم مكنيا الاقامة مكة حتى

عنه في الآية الثانية على ان الآية التي أضمرنا فيها ليست ما يصح المعنى فيـه مع عدم الاضماركا لايخفي على من أحاط بكلام اللغويين المصرح بان الحلق اذا أطلق لغة يكون لمطلق|لازالة خلافا لما زعمه المستشكل وقوله ولهذا لا يصح ان يقأل حلقت الدنس عن ثوبى يقال عليــه ان اريد انه لا يصح عرفا فمسلم ولايجديه هنا او لغة فليس كذلك والنصوص انما تحمل على عرف الشارع فان تعذر فعلى اللغة فان تعذرت فعلى العرف العام فالخاص كما فى الايمان والاحياء والحرز فى السرقة والقبض فى المبيع مما لم يرد فيه ضابط لغة ولاشرعا واذا تقررذلك فالحلق لايصح تسلطه على الرأس المراد به البشرة فوجب تقدير مايتم المعنى المراد به وهو شعر وحينئذ اندفع قوله ان حلقت رأسي يفيد من غير تقدير وقوله بل التقدير فيه قبيح ومن اين له هذا الاستقباح مع تعليله له بما لم ينقله عن احد من أئمة اللغة و لا من غيرهم بل بما هو محض ادعا. سما مع من ينازعه فيــه ويقول له من اين لك هذا مع قول الائمة ان حلق هنا لا يصح تسلطه على مفعوله اى الذي هو الرأس المراد به البشرة الا بأضار فهل قال أحد من ائمة مذهبه ما زعمه بقوله لان معنى الحلق الى قوله باعتبار التحديد وما يدفع قوله لم يقع فى كلام الفصحاء انه وقع فى الصحاح المبين للحقائق اللغوية وقوله ولو وقع لكَانَ مجازا يرده انه وقع كما تقرر وان الاصل في الاطلاق الحقيقة لايقال ايضا وقع حلق رأسه فها الراجح لانا نقول حلَّق شعره لانزاع في صحته ولا في احتياجه لتقدير يخلاف حلق رأسه فان الائمة صرحواً بأنه لابد فيه من التقدير وقوله كما قالوه في آية المسح الخ قد تقرر غير مرة بطلان قياس ماهنا على المسح لان تعلق المسح ثم بالراس صحيح من غير تقدير اجماعا سواء اربد به البشرة او الشعر فانه يطلق عليهماكها صرحوا به خلافا لها زعمه المستشكل وهنا لايصح تعلق الحلق به والمراد به البشرة الابتقدير واذاكان لابد فيه منالتقدير فذلكالمقدر لا يقتضي العموم فان قلت بل يقتضيه لانه مضاف فيعم قلت من اين لك انا اذ اضمرناه يكون مضافا بليصح تقديره نكرة مقطوعة عن الاضافة اى شعر من رؤسكم واما قوله على ان التقدير هنا ينافى مآ اوجبوه لان الشعر اسم جنس الخ ففيـه تلبيس وتمويه وغفلة شديدة لان اسم الجنس اما جمعي أو افرادي فالاول كشعر وتمرّ في حكم الجمع والثاني كماء وعسل في حكم المفرد وحينئذ فانطر إلى ما في غضون كلامه هذا كمن الايهام والتمويَّه سيما قوله واما القول بأنه جمع الخ قانا لم نقل انه جمع على اناللغويين قائلون بانه جمع وانكان الصحيح ماعليه النحاة والصرفيون وهو ماقلناه من انه اسم جنس أى جمعى واسم الجنس الجمعى فى حكم الجمع كما صرح به الائمة ألا ترى إلىقولهم لو قال لزوجته انت طالق عدد التراب فان قلنا انه اسم جنس افرادى وقعت طلقة واحدة او اسم جنس جمعى لانه سمع ترابة وقع ثلاث وحينئذ بطل قوله فالواجب حينئذ حلق شعرة النح على أن لنا احتمالا بعيدا بل شاذا لايعد من المذهب كما قاله أمام الحرمين أنه يجزىء حاق شعرة تخربجا من لزوم الفدية بحلقها لا لما ذكره هذا القائللان مدارك المجتهدين تنبو عنه وغلط امام الحرَّمين ايضا وغيره أبن القاص وغيره تخريج المسح في الوضوء على الحلق هنا فأوجبوا مسح ثلاث شعرات قياسا على لزوم حلقها ورد أصحابناً عليهم بما قدمناه من ان المطلوب فىالحلق الشعر وتقدير الآية محلقين شعررؤسكم والشعراقله ثلاث شعرات فىالحلق نخلافالمسح فانه غيرمنوط بالشعر ويقع على القليل ومن ثم اتفق الاصحاب على تضعيف هذا التخريج وتزييفه واماقوله هذا الكلام لاينفعه اذ الخصم يقول النح فجوابه ان قول الخصم ذلك هو الذي لا ينفعه لانه وانسلم انه لايقال لحلق الربع وحلق ثلاث شعرات ذلك فلا يضر لأن حلق الرأس المراد به البشرة غير مراد لاستحالته بدون المضمر الذي ذكرناه ويلزم من ذكره بطلان ارادة الكل الذي

محرمة وعدمت النفقةو لم يمكم االوصول الى البيت هل تتحللكالمحرم أملا فاجاب بانها تتحلل كالمحصر فتذبح بنية التحلل ممتحلقاو تقصر بنية التحلل فني المجموع عن صاحب الفروع والروباني والعمرآني وغبرهم فيمن صدعن طريق ووجدآخر أطول انلم يكن معه نفقة تكفه لذلك الطريق فله التحلل ا ه وللمشقة الحاصلة لها عصارتهاللاحرام (سئل) عنامر أةاحرمت بالحجمن مكة ووقفت بالجبلولم تطف ولم نسع لمرض حصل لها فأتت الى هذه البلدة فهل لهاان تتحال و تستأجر من يحج عنها او تستمر على احرامًا إلى أن تفكه الطواف والسعى (فاجاب) بأنها اذاعجزتعن سفرها ألىمكة جازلها التحلل بان تذبحشاةو تنوىمعذيحها الخروجمن الحجو تقصر من شعرهـاو تنوى معه الخروج منالحج ولابحوز أن تستأجر من يحج عنها واللهسبحانه وتعالى أعلم ﴿ كتاب البيع ﴾ (سئل) عن بلد يطلقون الاشرفىوالدينار علىدينار ذهب وعلى خمسة وعشرين نصفا فضة فقال بعتك ذا بأشرفيأو قال بدينار فاشتراه مه ولم يذكر اذهبا و لافضة فهل يصح البيع بدينار

زعمه هذا الخصم وبطلان قوله والحق ان استعمال حلق الرأس في حلق الربع الخ اذ لامجازفي ذلك بل اسناده الى الشعر حقيقةوكذا الى ثلاث شعرات منهاوالاكر وانماالذي يسئل عنه في ذلك سبب التحديد بالثلاث وبالربع فأما الثلاث فقد وجهناه فيما مركانها اقل الجمع ومافى معناه فهي المتيقنة وماعداها مشكوك فيه والاصل عدم الايجاب الابدليل واما الربع فلَّم يبد المستشكل عن الاقتصار عليه معنى يعتد به كما يأتى وقوله ألا ترى الخ مجرد دعوى بلا مستند اليه بل كلامهم صريح في بطلانها ومن ذا الذي صرح بالتلازم بين كون التابع بدل بعض وكونه مجازا المصرح مه كلام المستشكل هذا مما إلا قائل به فعلى من أدعاه بيانه ولانظفر به ومما يبطله تمثيلهم لبدل البعض باكلت الرغيف أكلت ثلثه فهل هذا الثاني مجاز بل هو حقيقة ومن ثمم لو عكس لربما استقام كلامه وان لم ينفعه هنا وذلك لان المقصود الاصلى في البدل هو الثاني وتأمل مافي قولنا الاصلى من الجواب عن الايراد الطويل المقرر في بعض كتب الفن ففي المثال السابق المقصود بالحكم أصالة الاسناد الىالثلث فهو الى الرغيف مجاز باعتبار أنالمراد بعضه كما بينه ذكر البدل فمع هذا الذي هو أظهر من أن يخفي على فاضل كيف يتوهم أن الثاني والثالث في بدل البعض مجازان والاول حقيقة ثم رأيت الرّضي صرح بذلك فقال والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعــد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير في النفس وذلك ان المتكلم تحقق بالثاني بعدالتجوز والمسامحة فىالاول تقول أكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه ا ه المقصود منه و به يعلم صحة ماقلناه دون غيره وأما قولهوأيضا صحة قوله يقال حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات منه مدل على أنه ليس من قبيل الاضار الخ فغير صحيح أيضا لانه بناه على علته التي ذكرها بقوله اذ لوكان كذا لـكان التقدير الخ وهذا التلازم ممنوع لان معني قولنا يقال حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات منه أي ان هذاالآطلاق شائع في المواضَع الثلاث وانكاناثنان منها محتاجان الى اضمار بخلاف الثالث وظن المستشكل ان الاضمار في الثالث أيضا فافسده بقوله وشعر ثلاث شعرات منه وما درى أن الاضمار لايحتاج اليه الا اذا علق بالبشرة التي هي الرأس أو ببعض البشرة واما اذا علقبالشعر فلايحتاج الى اضمار كماصرحنا به فيما سبق فكيفمع ذلك يسوغ لفاضل ان يزعم ان صحة قولنا يقال حلق راسه وربعه وثلاث شعرات منه يستلزم ان التقدير حاق شعر ثلاث شعرات منه هذا تمويه عظيم واما قوله عقب ماحكيناه عن المجموع ليس مما ينبغي بل الامر بالعكس الخ فغير صحيح ايضا وان سلم له ان منى قول القائل لايسمي حلقا اي حلق الراس لمااطبقواعليه من أن المراد لايدفع الايراد اي لخفاء الاول وظهور الثاني على انا وان سلمنا ان هذا مراده فهو غير صحيح ايضا لان قولهم لايسمى حلقا بدون اكثره مندفع لانهم ارادوا نفىالتسمية حقيقة فهمذا لايسمى حلَّق الراس بدون اكثره ولابدون اقله فقولهم بدون اكثره غير صحيح لايهامه انه يسماه بدون اقله وليسكذلك وانأرادوا نفي التسمية بجازا فبطلانه ظاهر فاتضح ان هذاالتاويل لايدفع كلام النووي وان هذا المستشكل لو سكت عنه لكان اولي به واما قوله يأبي عنه كتب المالكيةالخ فجوابه ان المعبر بقوله اجمعنا على انه للاستحبابالنووي في شرح المهذب وهو الثقة العدل الامين فيما ينقله باجماع اهل مذهبه وغيرهم فان صح ماذكرعن مالك واحمد نفسهما تعين تأويل قوله اجمعنا ومابعده على ان المراد به اجماع الاكثر من العلماء واجماع الاكثر قد يكون قرينة وقد يحتج به على الخصم في كثير من المواضع لما قالوه من ان الخطأ الى القليل اقرب منه الى الكثير واوضح من كتب المالكية وغيرهم ان القول عندهم بوجوب التعميم لم يستند الى الاستدلال عليه بالآية وانما استندوا في ذلك الىفعله صلى الله عليه

وغشرن والخمسة وعشرن نصفا فضة مطلقا أوآن أراد ذلك أولا يضح بشيءمنها لقولهم لابدمن علر العاقدين بجنس الثمن وصفته ( أأجاب ) بأنه يصنم البيع في شقها الثاني بدينار ذهبلانه مدلول اللفظالا أن يريدا غيره وأماالاول فلايصح البيع فيه حيث اختلفت قيمتهما (سئل) عن رجل اشترى م كارأى باطنها وظاهرها ماعدًا مَافِي الماء منه فهل يصح البيع بتلك الرؤية أولًا بد ان ينظر جميع ظاهرها حتى الذي ستره الماء منه ولوكان في ذلك مشقة شديدة ( فأجاب ) بأنه لايصح بيع المركب برؤيتها آلمذكورة إذ يشترط فيه رؤية جميع ظاهرها حتى ماستره الماءمنه لاختلاف الغرض مهو هو وإن شقت رؤيته في الماء فليس بقاؤه فيه من مصلحته(سئل)كان لرجل وامرأة على ابيهما مائة وستون دينارا أثلانا للرجل الثلثان ولها الثلث فعوضها عن ذلك جميع المكان الفلاني فهل يصح التعويض المذكور وأن لريعين ماللر جلو ماللرأة منالمكانالمذكوروبحمل على أنه أثلاث كالدن المذكور أم لايصح حتى يعين مالكل منها من المكانالمذكور(فأجاب) بأنه يصح التعويض

وسلم المؤيد بالحديث الصحيح لتأخذوا عني مناسككم وأما الآية فلا دلالة فيها على وجوب التعميم الاان نظروا لماأبداه بعضأئمتنا منأنه مفردمضاف فيعملكن مرالجواب عنه واما قولهعدم احتياج تبيين القرينة الخ فليس في محله وهي عدم دلالتها على ارادة الـكل والربع وظهورها في ارادة اللاث شعرات لما مر غيرمرةمن أنه اسم جنس جمعي وأقله ثلاث فهي المتيقنة وما زاد عليها مشكوك فيه فلم يوجبه فأى قرينة يطلب بيانها مع ذكرنا هذا هنا مختصرا وفيها مر مبسوطا وقوله بما لايحصل له الخ يقال عليه هو كذلك باعتبار عدم فهمك له واحاطتك به وربما أشير اليه لان غاية مافي الآية أن قسما يحلق وقسما يقصر فأى دليل في الآية من حيث لفظها مع قطع النظر عن الامور الخارجة على ان منأراد الحلق الافضل يجوز له الانتقال عنه بعد ارادته لهوعزمه عليه الى التقصير واذا لم يكن في الآية دلالة على ذلك تعين ان جواز التقصير لا يدل على عدم وجوب الاستيعاب بالحلق لمن اراده لانه يحتاط فيالفاضل مالايحتاط فيالمفضول ولان الحلق يشبه العزيمة والتقصير يشبه الرخصة وقياس تلك علىهذه بمنوع فتأمل ذلك تجد ايضاح رد جواب البعض الذي ذكرته منتصراً له بما لاينصره وقوله ففيه أن المنع لا يتوجه على الناقل يقال عليه بل أذاأسندحكما الى كثب قوم وليس فيها قضى عليه بالسهو او التساهل في النقل ومذهبنا لم يجر فيه قول بأن البابين على منوال واحد وقوله اذ الاشكال باق الخ ممنوع لانا وان نظرنا الى الآية لا اشكال فيها نوجه بعد ماقررناه بدلائله السابقة من ان فيها اضارا وانه اسم جنس جمعي وان أقله ثلاث فظأهرها لاينافي ماذهبنا اليه وأنما ينافي ما ذهبتم اليه من التقدير بالربع فاشكالكم لا يتوجه علينا بل عليكم لكن لامن الحيثية التي ذكرتموها بل من الحيثية التي ذكرناها وهي ان التقدير بالربع يحتاج الي دليل لان الشعر المضمر يشمل الثلاث واكثر فقصره على الاكثر من الثلاث وقصر الأكثر منهاعلى الربع يحتاج لدليل والقياس على الجناية في الحج فيه نظر لان التقدير بالربع في الاصل منازع فيه ايضًا اذ لم يذكروا دليله فيها علمت فكيف يتأتى القياس على اصل منازع فيه لم يتفق عليه المعترض والمستدل ولا ظهر دليله وقوله ان تجويز النقل والاشتراك في آلاية لامعني له بمجرد الرأى وغفلة عن كلام الاثمة او عن فهمه على وجهه وذلك لانهم ذكروا من تعارض التخصيص والاشتراك قوله تعالى ولاتنكحوا مانكح آباؤكم من النساءفقال أبوحنيفةاىماوطئوه لانالنكاح حقيقة في الوطء فيحرم على الشخص مزنية ابيه وقال الشافعي اي ماعقدوا عليه فلا يحرم قالوا ويلزُّم الاول الاشتراك لما ثبت من أن النكاح حقيقة في العقد لكثرة استعاله فيه حتى انه لم يرد فىالقرآن لغيره كماقاله الزمخشري ايفي غير محل النزاع نحوحتي تنكح زوجا غيره واشتراط الوطء في هذه علم من السنة ويلزم الثاني التخصيص حيث قال يحل للرجل من النساء من عقد عليها أبوه فاسدا كالصحيح وقيللام فانظر إلى الزام الاول بالاشتراك معانهقائل ان النكاح-قيقة فىالوط. مجازفي العقد لكن لكثرة استعماله في العقد صاركاً نه حقيقة حتى عند القائل بأنه حقيقة في الوط. فالزم بالاشتراك لذلك ومن تعارض الاضار والاشتراك قوله تعالى واسال القرية اى اهلها وقيل القرية حقيقة في الاهل كالابنية المجتمعة لهذه الآية وغيرها ومن تعارض المجاز والنقل قوله تعالى واقيموا الصلاة اىالعبادة المخصوصة فقيل هي مجاز فيها عن الدعاء بخد لاشتهالها عليه وقيل نقل شرعا اليها فتأمل ذلك تجده مؤيدا لها ذكرته من احتمال الاشتراك والنقل اذ لايشترط في احتمالها تحققها كما يصرح به قول الأصولين اذا احتمل لفظ هو حقيقة في بعض أن يكون في آخر حقيقة ومجازا او حقيقة ومنقولا فحمله على المجاز أو المنقول أولى من حمله المؤدى الى الاشتراك فالاول كالنكاح حقيقة في العقد مجاز فيالوط. وقيلالعكسوقيلمشترك بينهمافهوحقيقة

المذكور وان لم يعين ما للرجلوماللىرأةو بملكان المكان المذكور أثملاثا بنسبة دينهما (سئل) عمن بيده خمس سواسي رآها شخص ثم قال له بعتك عشرة سواسي كل سوسية بسبعةوأربعين نصفا فضة وهذه الخس منها فقيال اشتريت مم قبض الحنس ثم قبض ثلاثا أيضاثم طالب البائع بباقيما فهل البيع صحيح فى الخسة المرئية باطل فى غيرها أو ماطل في الجميع (فأجاب) بان البيع باطل في الجميع حتىفي الخس لانه جعلبا من جملة المبيع الباطل بل يكفي في الطلان عطفها على الباطل اذالمعطوف على الباطل باطل كما قالوه فيما لو قال نساء العالمين طُوالق وأنت يازوجتي لاتطلق لعطفها على من لم يطلق ( سئل ) هل تجوز المعاملة بالنقد المغشوش (فأجاب)بأنه تجوزوان لم يعلم العاقدانوزنه لان المقصودرواجهوهورائح (سئل)عن مشترد فع أجرة الدلال له مع عدم تسمية البائع لها فهل يرجع بها عليه أو لا ( فأجاب )بانه لارجوع لهعليه بشيء منها (سئل)هل يصح بيع القطن فى قشر ه بعد نضجه و تفتحه وكذلك المسلم فيه (فأجاب) بأنه يصحالبيع فُيه ولا يصح السلّم فيه ( سئل ) عن رجــل عليه ُ دين ۚ لآخر فغاب

في أحدهما محصل للحقيقة والمجاز في الاخر والثاني كالزكاة حقيقة في النماء أي الزيادة محتمل فيما يخرج من المال لان يكون حقيقة أيضا أى لغوية ومنقولا شرعا فكذلك نقول الرأس حقيقة في البشرة محتمل في الشعر لان يكون حقيقة أيضا أي لغوية أو منقولا شرعيا فتأمل هذا معمامر من القول بأن القرية حقيقة في الابنية المجتمعة يظهر لك مازعمه هذا المستشكل سيها قوله لان النقل وضع ثان والقول بأن الرأس موضوع لثلاث شعرات منهمالا قائل مهلان هذا الذي زعمه مبني على ماتوهمه منأن ادعاء النقل أوالاشتراك يستلزم تحقق وضعهم لذلك المحتمل فى المعنى الثانى حقيقة أو منقولاوليس ذلك مرادا كما علمته وقوله هذا حال أصول مقدماته وفروعها على هذا القياس يقال عليه قدمان أنكل مقدمة منها وان الاعتراض على شيء منها مبني اما على عدم الاحاطة بكلام الاثمة أوعلى الوهم في فهمه واما على مجرد الدعوى كما بان ذلكو اتضح وقوله فالحقو الانصافالخ مبنى علىمازعمه وقديان واتضح بطلان الاشكال والجواب معا فيما سبق وفى هذا الثانى أيضا وأما قوله وجه ارادة الحنفية الربع الخ فيقال عليـه لم يأت فيـه بطائل ينفع فيما نحن فيه والمسح على الناصية لا يشهد له سواء أجعلت على مؤكدة للاستيعاب أوزائدة لان الناصيـة لغة وشرعاً مابين النزعتين وهو دون نصف الربع بكثيركما هو مشاهد فكيف يتأتىالاحتياط الذىذكره وقوله وفعل المسح اذا علق بالمحل يقتضي آلاستيعاب الخ يقال عليه لامنازعة في ذلك انما المنازعة أن استيعاب الناصّية يقتضي التحديد بالربع وهي دون نصفه بكثير وأما استدلاله بكلام الحكماء فغير نافع له بل هو اختراع طريقة لم تؤلف قبله والحامل عليه حب التكثر والتشيع وقد قال صلى الله عليه وســلم المتشيع بمآلم يعط كلابس ثوبي زور وعجيب ظنه ان الاستدلال بكلَّام الحكماء ينفع في هـذا الموطن وغفلته عنانهم لايعول عليهم سيما فى الموضوعات اللغوية والحقائق الشرعية ولوترك ذكر ماقالوه لكان اولى بهذا ومع ذلك كله فلله تعالى اتم الحمد واكمله على أن ابقى في هذه الازمنــة المؤذنة حوادثها بتغير العالم عما كان عليه من اندية للفضل لم تزل بالعلماء عامرة ورياض التحقيق يانعمة اشجارها مثمرة اجلاء يتحادثون ازمة الادلة ويتجاوزون في البحت الاقيسة وما اشتملت عليه من السبب والعلة مع ابداءكل ماعنده من غير كدر بينهم وانسل كلمنهم حده لما انها سيوف لاتسل الا في الجهاد الآكبر لتكون كلمة الله هي العليا تحسب مارأى كل منهم واستظهر وهي وان اختلفت مؤتلفة جحد ذلك من جحده وعرفه من عرفه اسأل الله الكريم الجواد ان يمنحنارضاه فىدارى المعاش والمعاد واللهسبحانهو تعالىاعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ عن مات بعداستقر ارالحج عليه فحج عنه آخر متطوعاً ولم ينو محجه عنه حجة الاسلام بل نوى مهالتنفل عن الميت ظنامنهجواز ذلك فهليقع عن حجة الاسلام على الميت﴿ فأجابَ يُعتمل ان يقال بوقوع الحج للباشر دون المحجوج عنه ويحتمل ان يقال بوقوعه للمحجوج عنه اما الاول فلان نية النفل عنه مع كونه لم يوصهبه باطلة وان كان جاهلاً ويلزم من بطلان نيته عن الغير وقوع الحج لنفسه فان قلت القياس وقوعه عن المحجوج عنه كما ان من نوى عن نفســه النفل وعليه فرض تبطل نيته ويقع حجه عن الفرض قلت هذا وأن كان محتملا وله وجه الا ان الفرق مكن بل ظاهر فان بطلان النية حيث وجـد والانسان حاج عن نفسهو لا يمكن صرف الحج حينئذ لغيره فان الفرضَانه لم ينو ذلك الغير وكان القياس مع بطَّلَان النية أن لايقع الحج عن أحدُّ كما في سأثر العبادات لكن لما كان بينها وبين الحج فرق واضّح هومافيه من شدة التعلق واللزوم جعلوه واقعا عما فى الذمة مسارعة لبراءتها فلم يكن فساد النية موجبا لالغائه بالكلية وانماكان ملغيا لخصوص النفلفحسب ويلزم من الغاء ذلك وحده الوقوع عما استقرفى الذمة كما تقررواما الحجءن الغيرفهوعلى خلاف الاصل فاذا فسدت

فعوض الحاكم مكان المدون لصاحب الدين فيه مم قدم و تصادق هو وزوجته على أنه باعها ذلك المكان قبل غيبته فهــل يعتبر التصادق ويتبين به بطلان بيع الحاكأم يستمر ولا اعتبار بالتصادق (فأجاب) بأنه يقدم بيع المالك ويتبين بطلان تعويض الحاكم ويفارق مالو زوج الحاكم موليه لغائب ثم قدم وقال كنت زوجتها في الغيبة حيث يقدم نكاح الحاكم بأن الحاكم فىالنكاح كولىآخر ولو كان لهاو ليان فزوج أحدهما في غمة الآخرَثْم قدم وادعى سبقه كلف البينة ولو ماع الوكيل ثم ادعى الموكل سبقه فكذلك على الاظهر في النهاية (سئل) عن قول الانوار ويصح بيع الجحش الصغير الذي مآتت امه وأقره عليه الاشموني في بسيطه هل هذا القيد لابد منه وهل سبق اليه أو تبع عليه ولا كما أطلقه أئمة المذهب المتقدمون والمتأخرون (فأجاب) بأن القيد الذي ذكره لابدمنه وهومراد من أطلق لوضوحه فان صورته انه لم يستغن عن اللن فبيعه دون أمه مع حياتها باطل للعجز عن تسليمه شرعا فقد قالوا وحرم التفريق بين البهيمة و و لدها قبل استغنائه عن اللبن بغير الذبح ويبطل

النية فيه لزم وقوعه للاصل وهو الوقوع عن المباشر دون المحجوج عنه لان النية المتعرضة له قد فسدت ولا يمكن ان يقع له شيء بدون نية وشاهد ذلك أن الاجبر للحج مثلا لو نواه للمستأجر مع العمرة لنفسه انصرفا جميعا للاجير ولم يقع للمستأجر منهما شيء لآنه لما ضم الحج للعمرة صار ناويا مالايصح وقوعه وحيثنوى مالايصح وتوعه له انقلب للاجيرو مثل ذلك مالونوى أجير الحجقرانا فقط للستأجر الذي لاعرةعليه أوله ولنفسه أوأحرم بالحجلستأجره ولنفسه فيقع لنفسه في هذه المسائل ولايقع للمستأجر شي الانمالم يأذن فيه لايمكن ان يقع له والنسكان لايفترقان فلزم الوقوع للاجير لانه الاصلكماتقرر فانقلت ينافى ماذكرته في صورة السؤال قولهم لو استأجر معضوب لنذره وعليه حجة الاسلام فنوىالاجير النذروقع لفرضالاسلام قلتأجيرا لمعضوب ناثبعنه فنزل منزلته وأما المباشر فيصورةالسؤال فليس نائباعن الميت وإنما هو متطوع عنه وقدنوي مالا يصح وقوعه له هنا بوجه فانحجالنفل عنالميتالذي عليه حجة الاسلام لايصح مطلقا وكذا لايصح عمن ليس عليه حجة الاسلام إلاإنأوصي بهفلما تعذر وقوع المنوى هنا عنالميت لزم وقوعه للمتطوع ولما لم يتعذر وقوع النذر عن المعضوب مع كون الحاج نآئبه وقع عما على المعضوب وهو حجة الاسلام وأيضا فالنذر منجنس حجة الاسلام فلم تكن نيته مانعة لوقوع حجة الاسلام عن المستأجر لانه لما استأجره للنذر كانه استأجره للواجب الذي عليه الصادق بحجة الاسلام والنذر وحجة الاسلام مقدمة فلغت نية النذر ووقع ماأتى بهعنحجةالاسلام وأماحجة الاسلام وحجة التطوع فمتباينتان فاذا نوى النفل بطلولم يصلح أن يخلف حجة الاسلام لتعذر وقوعه للبيت فوقع للساشر وأما الثانى فلان الحج شديد التشبثواللزوم ومنثم لميفسد بفسادنيته معتطلع الشارع الىإسقاط حجةالاسلام عنالغير ماأمكن فمن ثم لايلزم من بطلان خصوص نية النفلية بطلان عموم النية عن الغير فارم من هذه الحيثية الوقوع عنالغيرلماتقرر أن الشارعمتشوف الىذلك ومن ثمأباح التبرعبه مع انتفاءالاذن والقرابة الحاقاله بالديون وأنتخبير بأن الخطا فيطريق أداء الديون لأيمنع ابرآءها لذمة المؤدى عنه فكذلك الخطأ هنا ولعلهذا أقرب وعليه فيفرق بينه وبين مامرفيمن استؤجر لحج فقرن ونحوه بان الملغي هنا نية النسك فقط دون ذاته وهناكجزؤه لانااذا أوقعناهعن الغبر يلزمنا اما ابطال الاحرام بالعمرة التيضمها الىالحجمن أصلها وهذا متعذر لان الاحرام بالنسك في الوقت القابل له لا يقبل الالغاء واماوقوعهاللمحجوج عنهتبرعا منغيروصية وهومتعذر أيضا فلزم وقوعهما للساشر والغى الاحرام بالحجءنالمحجوج عنه حينئذ لمايلزم عليه مماقررته وأما هنا فلايلزم على الغاء خصوص النفلية وصحة عموم الحبجءن الغبر الاابطال صفة للنسك دون أصله وهذا لامحذور فيه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وَسَالَ ﴾ عَنُ وَكُلُّ فَقَيْهَا بَاجَارَةَالنُّسُكَيْنَ وَلَمْ يَكُنُّ بِاشْرُهُمَا هَلْ يَكُفَّى عَلْمَهُ لَمَّا بِالْمَطَالِعَةُ وَالقَرَّاءَةُ وَكَيْفُ الَحيلة في عقد الاجارة من الوكيـل مع عدم كونه طريقا للطالبـة بالاجرة واذا قرى. على الموكل أعمال النسكين اعنى الواجبات وشيئا من السنن ليعقد لنفسه فعقد ما الحكم وهل يجب على القاضى البحث عمن مات وهومستطيع ولم يحج عنه والزام ورثته بالاحجاج عنه واذا لم يكن له وارث اوكان وهوغائب هل القاضي يتولىذاك وهل يلزمه مراعاة تقليل الاجرة ما أمكن وإذابادر احد الورثة فأجر من يحج عنه او كان حائزا ولم يراجع القاضي ماحكمه ﴿ فاجاب ﴾ بقولهالشرط علم المباشر لعقبد الاجارة بأعمالها فيكفي علم الوكيل بذلك وان جهله الموكل وطريق خلاص الوكيل من المطالبة بالاجرة أن يعقد بأجرة معينة في يد موكله فانها حينئذ اذا بانت مستحقة لايكون الوكيل طريقا فيضأنها واذا بين للموكل اعمال النسك واجباته ومسنوناته وتصورها ثمم عقد وهو متصور لها جاز ولایجب علی القاضی بحث عما ذکر ولا الزام به ففی الروضة وأصلها لو امتنع

ومرادهم ذبح الولد المأكول (سلل)عمن اشترى بناء محتكراولم يعلمماعليه من الحكر هل البيع باطل لجهله بالمقدار أم صحيح (فاجاب) مان البيع صحيح لان الجهل ليس مرجعا للبيع فلا يؤثر (سئل) عن بيع حكم مالكي بُموجبه وصرح بان من موجبه سقوط الغلةاذا ظهرالبيع فاسدا ثمظهر المبيع بملوكا لغبر بائعه فهل للحاكم الشافعي الالزام مالغلة (فأجاب)ليسله الالزام بالغلة وان وقع حكم الحاكمقبلوجود المحكوم به (سئل) هل بحوز شراء النعال مع أن المكاس يأخذالجلودو لدبغهاو يبيعها للاساكفةوكذلكالرؤس والكروش والكبود ونحوها ودهنالاقصاب فقد قيل ان أصله دم أم لا وهل يجوز أكل الخبز الموضوع عجينه في مكان الزبل المحمى به أم لا (فاجاب) بأنه بجوز شراء كُلُّ من النعال والرؤس والمكروش والكبود ونحوها لانها باختلاطها وعدم معرفة من أخذت منه تصبرمن أموال بيت المال وقد باعهامن له ولاية بيعها لانها مال ضائع وقد نقل الشيخان في آحياء المواتءنالامام وأقراه أنالمال الضائع أمرهالي الامامانرأي حفظه حتى يظبه مالكه أوبيعهوحفظ

المعضوب من الاستئجار أو الاذن المطيع لميقم القاضي مقامه فيالاذن ولايلزمه بذلك وانكان محجورا عليه بسفه وان وجب الاستثجاروالاستنابة فورا وهوفىحق منعضب مطلقا فىالاستنابة و بعديساره في الاستثجار خلافا للاذرعي وذلك لان مبني الحج على التراخي ولانه لاحق للغير فيه بخلاف الزكاة وأما ماوقع فىالمجموع منأن الحاكم يلزمه بالآنابة فمنظر فيه بل قال الاسنوى انه لايستقيم ولم أرمن قال به والمدرك فىالاستنابة والاستئجار واحد اه نعم قد يجاب عنالمجموع بأن معنى ازومه بها أنه يأمره بها منباب الامر بالمعروف لامنباب الزامه بذلك والحكم عليه به حتى يباع فيه ماله ويدل علىذلك قول البيان فان استأذن المطيع المطاع فلم يأذن له فان الحاكم يأمره أن يأذن له وآندفع أيضا بما قررته قول بعضهم لايظهر فرق بين آلزامه وأمره ووجهاندفاعه اناازامه يتوقف على مآفيه حقالغير وقد تقررأن الحج لاحق فيه للغير فلم يتأت الزامه به بخلاف الزكاة فان فيها حقاً للغير فتأتىالزآمه بها واما أمره فلا يتوقفعلى ذلك لمـا تقرر آنه من بابالامر بالمعروفوالامربه منالحاكم أوغيره لايتوقفعلي مافيه حقاللغيرفكانالحجقا بلالامره لالارامه فافهمذلك فانه مهم وللقاضي أن يتولى الاحجاج عن ميت بلا وارث بل عليه ذلك ان خلف تركة كما هو ظاهر وعنِ ميتعنوارثغائب بأجرة المثل فأقلوللوارثالاحجاج عنه منالتركةبغيراذن القاضى ﴿ وسَمْلُ ﴾ فسح الله في مدته عمالو وجب على رجل الحج فهلك قبل أن يحج ثم ان وارثه استأجر منيحج عنهوكانت الاجارة فاسدةفهل يستحق الاجير أجرةالمثل أوالمسمى فأن قلنم أجرةالمثل فهل تكون من تركة الهالك او تلزم المستأجر لما انه استأجره اجارة فاسدة ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقُوله لم ارفي هذه المسئلة نقلا وأنما رأيت للقمولي والاذرعي كلاما يؤيد ماسأذكره وكذلك كلامهم في وكيل المرأة في الخلع اذا خالف يؤيد ذلك ايضاو الجامع بين البابين ان لكل من المستاجر هنا و الوكيل ثم ايقاع العقدلنفسه ولغيره لمجواز استبداد الاجنبي بالخلع والحج بنفسه وبغيره عنالغير وحاصل مايتجهفي ذلكان الاجيران ظن فساد الاجارة وانه حينئذ لااجرة له لم يستحق شيئا لانه حيئذ متبرع عن الميت اذلم يدخل طامعا فيشيء وان جهل ذلك فانظن الوارثالفساد لزمته اجرةالمثل لانهمعظن الفساد يخرج عنكونه مستاجرا منالتركة فتجب الاجرة فيماله لامن التركة حتى لوكان على ألميت ديون اخذتالتركة جميعها فيهاوانجهل الفساد وجبت اجرة المثلمن التركة مالم يستأجر منماله اويطلق بانلايتعرض لماله ولا للتركة لعذره حينئذ فلا يناسبه التغريم مخلاف مااذااستأجر من ماله وهوظاهر اواطلق لانفساد العقد يقتضياضافة آثاره الى مباشره الالمانع هذا مايظهر والعلم عتد الله وهوسبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) اعادالله علينا من بركاته عن شخص اوصى ان يحج عنه بمائة مثلا وجعل النظر في ذلك لشخص معين فجاعل الوصى شخصا معينا او اذن له في اذن يحل عنذلك الميت بذلكالقدر ثم أذن لآخر اوجاعله كذلك فهل ينزل الاذن للثانى اوالمجاعلةله منزلة الرجوع غن الاذن للاول علم الاول اوجهل فلوجهل وعمل فهل يستحق المسمى كما صرح به الماوردى والروياني واستحسنه البلقيني اولايستحق في صورة الجهل شيئاكما اقتضاه كلام الشيخين وعليه جرى فىالعباب كالروض ﴿ فاجاب ﴾ بقوله اذاجاعل الوصى آخر ليحجعن الموصى بماعينه جعالة صحيحة فعندى ترددفى انه هل يجوزُله فسخّ تلك الجعالة لاطلاقهم جوازها من الجانبين او لا يجوز اخذا منقول ان الصلاح واقرر ملو استأجر الورثة من يحج عن مورثهم حجة الاسلام الواجبة ولم يكن اوصىبهائم تقايلوامع الاجيرلم تصحالاقالة لوقوع العقد لمورثهم اه اىفالحق فيهعند الاقالة اورثه-م لالهموقوله ولم يكن اوصى بهاليس بقيد بل ليفهم خلاف بالاولى فتأمله ولعل عدم الجوازفي 

ثمنه فعل ولهأن يفرضه أي الثمن على بيت المال و نقل في الخادم عن ان عبد السلام أن محل حفظه الى ظهو رمالكهاذاتو قعوالا صارمصروفاالىمصارف أموال بيت المال ثم قال وهو متعين وجزميه ابن سراقة وبجوز شراء دهن الاقصاب وتعليل منزبيعه يكون أصله دماغىر صحيح ويجوزأكل الخبزالمذكور لأن المشقة تجلب التيسر واذا ضاق الامر اتسع (سئل) هل يكفي رؤية المبيع بمرآةزجاج لضعف البصراونحوه أملا فأجاب بانه لا يكنى رؤية المبيع منوراءمرآةالزجاج لانتفاء تمام معرفته بها (سئل) عما لوباع قدر حمام على أنها عشرون قنطارا فاذا هي ثلاثون قنطارا هل يصح البيع أملاواذا قلتم بصحته فهل له الرجوع بالزيادة أم لا كما أفتى مه المناوي ( فأجاب ) مان البيع صحيح ولا رجوع للبآئع بالريادة ويثبت له الخيار فى فسخالبيعوهذا منقول المذهب (سئل)هل يكفى فى بيع السكر النبات فىقدورەرۇ بةأعلاەدون أسفله ويثبث لمشتربه الخيار اذاظهر أسفلهدونأعلاه ( فأجاب) ما نه تكفي فه الرؤيةالمذكورةحيثكان بقاؤه فيهامن مصلحته ويثبت لمشتربه الخيار ان ظهر

ليصبرها جائزة كالجعالة فاذا امتنعت الاقالة في مسئلة إبن الصلاح لما تقررمنأن العقد للمورث لا للورثة وان كان الوارث خليفة المورث فُكذا ينبغي منع الفسخ في مسئلتنا لان العقد للموصى لاللوصي وأيضا فالوصى بمجاعلة غبره جعالة صحيحة قد فعلمافوض له فليس له نقضه بلا موجب هذا هو الذي يتجه لىالآن فعليه اذَّنه أو مجاعلته للثاني فاسدفلا شيء لهويقع حجه عن نفسه وأما على الاول فقوله للثاني ما ذكر غير فسخ للاول أخذا من قولهم لوقال لواحد رد عبدى ولك كذا مم قال ذلك لثان ثم لثالث فردوه وقصد كل نفسه فلكل منهم ثلث ما شرط لهسواء اتفق ما سماه لكل أم لا فهذا صريح في بقاء الاول على صحته مع قوله بعده للثاني ذلك وفي صحة الثاني أيضا مع قوله بعده للثالث ذلك فيكون صريحا في مسئلتنا ان قوله للثاني جاعلتك أو حج عن فلان بكذا غير فسخ للاولويلزم من بقاء الاول على صحته بطلان الثانى لان الوصى لم يؤذن له الا في عقد واحد وأيضا فتوزيع العمل هنا غبر ممكن مخلافه في الصورة المذكورةفي كلامهم في الجعالة اذا تقرر ذلكعلمانالمستحقالجعل هو الاول على كل تقدير وان الثانى لاشيءله علىكل تقديرواذا تنزلناو فرضنا ان الوصى صرح بفسخ الاول وقلنا بجواز الفسخ له وتفوذه فالذي يتجه ترجيحه ان للعامل الاول إذا جهل عليه المسمى من ماله لانه غره بتوريطه له في العمل مع عدم اعلامه له بالفسخ ولا نظر الى ان الحج يقع للعامل فالثواب له لان تقصير الوصى ألغى النظر إلى ذلك كما في نظائر لذلك منكلامهم كما لايخفي على من أحاط باطرافه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه عمن نوى بطوافه النفل ملازمة غريم له هل له ذلك وكذلك في طواف اَلفرض ه ل له ذلك ام لا ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بانه اذا صرف طوافه النفل أو الفرض إلى ملازمة غريم أو نحوه بطل لأنه يشترط فَيه فقد الصارف نعم ان كانذاكرا لنية الطواف ولم يقصد صرفه بل شرك مع النية غيرها لم يؤثر كاقاله الزركشي و الله أعلم ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به هليتصور انعقاد الحج فاسدا في غير الجماع ﴿ فأجاب ﴾ بقوله نعم فيما إذا أحرم بالعمرة ثم افسدها ثم ادخل الحج عليها فأنه ينعقد فأسداعلى المدَّهب ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به بما صورته قال البغوى وغيره لو اعتمر في أشهر الحج ثم قرن لزمه دمان وخالفه السبكي فما المعتمد وعلى الاول فقياسهانه لموكر رالعمرةفي اشهرالحج تكرر الدم فما المعتمد في ذلك مع بسط فيه ﴿ فأجابُ ﴾ بقوله المعتمدماقاله البغوىواماماقالهالسبكي فمبنى عي وجه ضعيف كما دل عليه كلامه وبينته في حاشيتي على ايضاح النووي وبينت فيها أيضا ان المعتمد عدم تكرر الدم في المسئلة الثانية مع الفرق بين المسئلتين بما حاصله مع إيضاح ان العلة في وجوب الدم على القارنكونه ربح ميقاتاً اذ لو احرم بكل نسك على حدته لااحتاج إلى الاحرام منميقاته وهوميقات بلده والخروج إلى ادنى الحل او العلة ترفهه بكون العملين صارآ عملا واحدا والعلة فىوجوت الدم على المتمتع كونه ربح ميقاتا ايضااو ترفه بمحظورات الاحرام فيما بين النسكين وكلمن العلتين موجود في مسئلة البغوي وذلك لانه لما احرم بالعمرة في أشهر الحلُّ صار متمتعا الآن فلزمه الدم لوجود شرطه وحين احرم بالنسكين معا لزمه دم آخر لانه ربح ميقات العمرة التي قرنها بالحج وترفه باندراج عملها في عمل الحج فوجب الدمان ولم يدخل احدَّهما في الا آخر لاختلا فالموحب كما عرفته مما تقرر واما في المسئلة الثانية فانه لما احرم بالعمرة لزمه الدم اى دخلسببلزومه إذلايتم لزومه إلا بالأحرام بالحجوعلة لزومهمامر من كونهريح ميقات الحج اوترفه بالمحرمات فيما بين العمرة والحج وعمرته الثانية والثالثة وهكذ لم تكن سبباً في ربح ميقات الحجولافي ترفهه فأىموجب للدم فيها وما اظن من قال بوجو به بالتكرر الاوهمكما تبين لك مماقررته ﴿ وَسَئِلَ ﴾ فَسَحَ الله في مدته عن الجاعل والمجعول له إذا اختلفا في الحج فمن المصدق منهما

أسفله دون أعلاه فى الجودة (سئل) هل يصح بيع السلاح منكافر دخل دارنا بأمان أولا كما محثه في المهمات ( فاجاب ) مان بير ومنه ماطل كاعته جمأعة من المتأخر بن لان الحرابة متأصلة والامانءار ض (سئل) هل المعتمد انعقاد البيع مع ان شئت سواء تقدم على الابجاب أم تأخر أملاكاقاله السبكي (فاجاب) بان المعتمد عدم انعقاد البيع مع أن شئت ان تقدم على الآبجاب فقد قال السبكي انه باطل قطعا لانمأخذالصحةأن المعلق تمام البيع لا أصله فالذي منجهة البائع وهو انشاء البع لا يقبل التعليق وتجامه وهوالقبول موقوف على مشيئة المشترى وبه تكمل حقيقة البيع أه والفرق بين هذاو بين قوله انكان ملكي فقد بعتك أن الشرط في هذه اثبته الله في أصل البيع فيكون اشتراطه كتحصل الحاصل اذلايقع عقد البيع له الا في ملسكة ويؤيد ما قاله السبكى ماقاله الماوردي من أنه لو قال وكلتك في طلاق زينب ان شاءت جاز ولوقال انشاءت زينب فقد وكلتك في طلاقها لم يجز (سئل) هل يصح بيع طفل كافر تلفظ بألشهادتين لكافرام لارفاجاب ) بانه يصح يعه لكافر لانه محكوم

فان قلتم الجاعل فبم فارق المستأجر ﴿ فاجاب ﴾ بقوله يصدق الجاعل بيمينه على نفى العلم ان المجمول له لم محج كما حكاه الاذرعي والغزى عن الدييلي وأقراه وفارق المستأجر بانه يروم بدعواه اسقاط أجرة التزمها بعقد الاجارة والاصل عدم السقوط والجاعللم يلزمهشيء بمجرد الجعالةوانماالمجعول له يحاول بدعواه الزام ذلك والاصل عدم لزومه وبان الاجبر قد التزم الحبج بالعقد وهو مضطر الى التخلص ما النزمه ولا طريق له الا قبول قوله اذ لا مطلع للشهود على النية والمجعول له لم يلتزم شيأ وانما يروم اثبات عمل يتوصل به الى استحقاق الجعل والاصل عدمه وعدم الاستحقاق فكلف البينة بما بدعيه قال الاذرعي والغزى ولعل مراد الدبيلي بالبينة هنا أنه رؤىفي مواطن النسك في السنة المعينة لا أنه حج عنه فقد قدم ان تصحيح الحج بالبينة لا بمكن قال الاذرعي وهذا فقه غريب أى فالوجه انه لا تقبل بينه المجعول له أيضًا ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عمن استؤجر لحجة اجارة عين أو ذمة فهل له السفر في البحر بغيرَ اذن أبويه ﴿ فاجاب ﴾ بقوله قضية قولهم أما سـفر التجارة وغيرها فان كان فيه خطر كـركوب البحر أيَّ وان غلبتُ السلامة فلا بد من اذنهما له عدم جواز سفره بلا اذن في اجارة العين اذلا محيص عنه دون اجارة الذمة ان أيسر وأمكنه استئجار غيره عنه باجرة المثل لان له حيننذ مندوحة عن السفر ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته هل يجب اتمام الطواف الواجب ﴿ فاجاب ﴾ بقوله قال جمع متقدمُون يجبُ وغلطهم الشيخ أبو على وبحث البارزي حمل الاول على طواف النسك لانه واجب والذي يتجه عندى عدم حرمة القطع مطلقا الا ترى ان الفاتحة واجبة في الصلاة ولمن شرع فيها أن يقطعها ويأتى بها من أولها والحآصل ان الذي يدل عليه استقراء كلامهم أن محل حرمةٌ قطع الفرض اذا كان الماضي منه يبطل بالقطع كالصلاة والصوم أما اذا كان ما مضى منه لا يبطل بالقطع فلا يحرم كالقراءة والطواف وبدل لذلك ما ذكروه من عدم حرمة الاعراض على من أنس من نفسهالتبحر فى العلوم وعالوه بان كل مسئلة منفصلة عما قبلها لان تعليلهم عدم الحرمة بالانفصال متأت فىنحو القراءة والطواف اذكل جزء منهها منفصل عما قبله ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه هل يكره شراء الجواري للمحرم ولو بقصد التسرى ﴿ فاجابٍ ﴾ بقوله لاً كراهة في ذلك لان الوط. في ملك اليمين عرضي لا ذاتي بخلافه في النكاح ولانُ الوطء لا يدخل وقته بمجرد الشراء اذ لا بد من الاستبراء بخلافه في النكاح فلذلك لم يضر قصده ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته بما صورته هل إذا استطاع انسان الحج ومات ولم يحج وخلف تركة وقلتم يحج عنه من تركته فقالت الورثة لم يجب الحجعليه لزيادة المراحل فهل يقبل قولهم في ذلك ويسقط عنه الحج وان كان الميت لم يعرفُ المسئلة وإذا علم انسان أن الورثة لم يهتدوا للحج عنه لعدم فعل ذلك ببلدهم وعدم إقامة الحكم عليهم بذلك وتحكم العادة فهل له أن يعلمهم بعدم الوجوب ليخف عنهم الاثمم وإذا كان الميت لم يعرف المسئلة وأخر الحج لذير ذلك فهل يكون عاصيا وهل تجرى المسئلة فى المعضوب كذلك أو لا ﴿ فأجاب ﴾ بقوله إذا استطاع انسيان الحجوماتولم يحج وجبالاحجاج عنهمن تركته وزيادة السفرعلي السير المعتاد إنما تمنع الوجوب والعصيان بالموت لاالاستقرار فىالذمة ولا فرق فى ذلك بين أن يموت قادرا أو يعضب قبل موته لكن متى تمكن المعضوب من الاستنابة فاخرها مات عاصيا فاسقا وبهذا التقرير تعلم الجواب عن جميع ما ذكره السائل في هذ المسئلة ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنهو نفع بعلومه بما صورته الطواف تحية للبيت أو للمسجد وإذا طاف ثم دخل البيت يسن له أن يصلى التحبة لانه لرؤية البيت لا لدخوله أو لا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله الذي صرح به الاصحاب كالقاضي أبي الطيب والماوردى والرويانى والمحاملي وأئى حامد أنه تحية للبيت قال أبو الطيب والروياني وإنما

نأمره بعدالطواف بصلاة التحية لاجل المسجد لدخولها في سنة الطواف كما لوصلي مكتوبه ولان القصد أن لابدخل المسجد لاهيا فاذا طاف زال هذا المعنى فان قيل هلا أسقطتم سنة الطواف اذابدأ بالفرض فيهمع جماعة كما تسقط التحية بذلك قلت لان الصلاة والطواف جنسان فلم يتداخلا وركعتا التحية والمكتوبة جنس فتداخلا قال الزركشي وعلى مامر فينبغي أنينوي بركعتي الطواف معه التحية أي ليحصل له ثوابها قال ومقتضى كلامهم فيما مر أنه لو جلس بعد الطواف من غير صلاة فاتت التحية وفيه نظر أه ولاوجه للنظر حيث سلم ماذكروه بما مر قال ولو طاف وصلى ثمدخل الكعبة فهل نقول حصلت تحيتها بالطواف لتعليلهم السابق أمملا بل ذاك تحية رؤيتها فلامد من تحية لدخولها فيه نظر ورجح في قواعده الاول وعلله بأن المساجد المتصلة لها حكم الواحد وقدصلي عن الاول فلا يصلي للثاني قال والقول بانه تحية للرؤية عجيب وانما هو تحية البيت ﴿ وَسَالَ ﴾ رضى الله عنه عن الاجير في الحج هل يجب عليه السعى من بلد المحجوج عنه وهل قال أُحَد ان المكي أو الآفاقي لايصح أن يكونَ أجيرًا في الحج عن ميت غائب عن بلَّد الاجير وهل للآفاقيأن يوكل من يقبل له عقد الاجارة العينية في الحج وهو غائب أو لا ﴿ فَأَجَابُ ﴾ بقوله الاجير اما أن يكون عندالاجارة ببلد المحجوج عنه فقطع المسافة حينئذ الى الميقاَت ضرورى وان كان كافىالنهاية غير مقصود فىنفسه وانما المقصودالحج وهوم ن ضرورياته فهو منعمل الاجبر فلو أساءالاجير فأحرم من مكةلزمه الحط منالاجرة وهوبناء على الاصح من أن الاجرة موزعة على السير واعمالالحج التفاوت بينحجة منبلد الاجارة احرامها مزالميقآتوحجةمنهااحرامهامنمكة فَاذَا كَانْتَأْجُرَةُ الْأُولَى مَاتَةُ وَالثَّانِيَةُ ثَمَانِينَ حَطَّ خَسَ المسمى وَنَظْرُ الزَّركَشي فَمَا اذَاصَرُفَ الاجْس السير إلى مقصد له ثمأ حرم بالحج من الميقات هل بحط من الاجرة ما يقابل آلسير تفريعا على أن الاجرة موزعةعلىالسير والعمل آملاولم يرجح شيئالكن مقتضى كلامهم ترجيح الاول خلافا لمن رجح الثاني وذلك لانهم قالوا لواحرم بالعمرة من اليمقات عن نفسه وبالحج من مكة بعد تحلله عن مستأجره حسب لهفي التوزيع قطع المسافة لجواز أن يكون قصد الحج من الميقات ثم عرض له العمرة اه فظاهر علتهم أنه لو محض قصده لعمرته لم تحسب له المسافة الى الميقات وقياسه في مسئلتنا ماذكرناه وكون السير الى ما قبل الميقات تابعاً لايقتضى عدم النظر اليه بل هو منظور اليه ومن ثم أدخلوه في التوزيع فاشترط أن لا يصرفه الأجير الى غرض غير غرض المستاجر فاتجه ترجيح ما ذكرناه واما أن يكون بالميقات أو بينه وبين بلد المستاجر فالواجب عليه قطع المسافة من محله فقط ولم نعلم قائلاً بما ذكره السائل وآنما الخلاف في تعيين ميقات بلدالمحجوج عنه وحاصل مافىالتتمة انه اذاسلك غيرطريق بلد المحجوج عنه فان كانميقات طريقه ابعد فقد زاد خيرا او اقربالي مكة فلا شيء عليه لان الشرع سوى بين المواقيت قيل وفي شرح المهذب مايوافقه لكن الذى يقتضيه كلامالشيخين فىالروضةو اصلها خلافه وهوالاوجه فعليه لواستؤجر مكي عنآفاقولم يعين لهالمستأجر ميَّقانا فآحرم من مكة اساء ولزمه دم وتوكيل الآفاقي المذكور صحيح في اشهرالحج ان تمكن الموكل منه فيما بقي منها وقبلها ان وقع العقد وقت اعتياد الناس السفر وامكن سير الموكل معهم بان تيسر أعلامه قبل سفرهم اوعين هو ذلك الوقت ليعقد له فيه و يأخذ هوفى التأهب ﴿ وَسُئُلُ ﴾ نفع الله به بما لفظه ورد ينزل على هذا البيت كل يوم وليلة عشرون ومائة رحمة ستون منهًا للطَّائفين بالبيت واربعون للعاكفين حول البيت وعشرون للناظرين إلى البيت اخرجه. الطبرانى وفىروانة ينزل الله تعالى على اهل المسجد مسجد مكة كل يوم ٢ عشرون ومائة الحديث لكن قال فيه وأربعون للبصلين ولم يقل للعاكفين أخرجه الازرقي وغيره فها المراد بالبيت وهل

تكفره لهذالابجدانتزاعه من اهله (سئل) عمالو أقر لفرعه بعين شم باعها هل يصح البيع كاأفتى مه الجلال المحلِّي أم لا كما هو صريح كلامهم (فاجاب) بأن يبعه باطل لييعه ملك غيره بلا ولاية وأمامانسب لافتاء المحقق المحلىمن صحتهان صح عنه فہو محمول علی ماآذا كانفرعه تحتحجره وياعها لحاجته أومصلحته أوكان وهمه تلك العينثم رجع فيها قبل بيعها (سئل) عمن اشترىخرقة تسمى مخرجاً أو ظهراً على أن حواشي الخرقة أوبياض الظهر حريرتم تبين كونه غزلا فهل البيع باطلكا بقله الشيخ أنو حامدعن الاصحاب فيمن اشترى تويا على أنه قطن فيان كتانا لم يصح الشراء لاختلاف الجنس أو صحيح ويثبت الخيار فاجاب بأناليع صحيح ويثبت الخيار فقد قالو اان ثبوت خيار الشرط لايختص بالصفة بل خلف الشرط في القدر مثله حتى لواشترى أرضا على أنها مائة ذزاعفرجبدونها صحالبيع فى الاظهر تنزيلا لخاف الشرط فىالقدر منزلة خلفه في الصفة و لو اشترى حيوانا بشرط كونه حاملا فبان عدمه صح البيع فغ ها تين الصور تين صح البيع مع انتفاء بعض المبيع تحسب الشرط بناء

في الثانية على أن الحل يقابله قسط من الثمن فالصحة في مسئلتنا مع انتفاء جنس بعضه محسب الشرط أولى ومسئلة الشيخ أبيحامد انتفى فها جنس جميع المبيع ويغتفر في الضمن ما لا يغتفرني المستقل لايقال قياسها بطلان البيع في حواشي الخرقة وبياض الظهروصحته فيغسرها لانا نقول عنع منه النقص الحاصل للبيع حينئذ ولغيره بالقطع فيتضرربه المشترى والبائع ولهذا لايصح شراءالحواشيأو بياض الظهر دون الباقي و لاعكسه (سئل)عمن قال اشتريت منك هذا بخمسة وعشرىن دينارا والذى أقبضه لك منها عشرون دينار افقط فقال يعتك فيل يصح البيع بالخسة والعشرين دينارا أو بالعشر بناولا يصحمطلقالما فيهمن معني الشرط الفاسد المنافي لمقتضاه (فأجاب) بأنهان لم يرد بقوله والذي اقبضه لكمنها الخنقص الخسةمن الثمن انعقدالبيع بالخمسة والعشرين دنسارا ولا ينافيـه " قوله للذكور لآحتمالهأن المعنى والذي أقبضه لك منها الآن أوان الذي يقبضه الخمسة وكيل وان أراد نقصها منه وعلم الجيب بارادته

حال ابحامه انعقد

عالجشرين والافلا ينعقد

لجهلة بقدر الثمن

لا ينعقسد

القسمة محسب قلة العمل وكترته وهل المراد المصلين سنةالطواف أو أعما بسطوا الجوابعن ذلك وعن غره ما يفهمة الحديثان أثابكم الله الجنة ﴿ فأجاب ﴾ بقوله يجوز أن يراد بمسجد مكة البيت لانه يسمى مسجدا وبجوز أن يرادبه مسجد الجماعة وهو الاظهركما قاله المحب الطبرى ويكون المراد بالتنزيل على أهل البيت التنزيل على أهل المسجد ولهذا قسمت على أنواع العبادة الكائنة فيه وقوله ستون للطائفين الخ محتمل القسمة بينهم بالسوية حيث أتى كل منهم بمسمى الطواف أو الصلاة أو النظر شرعا من غيرٌ نظر الى قلة العمل أو كثرَّته وما زاد فله ثواب من غير هذا الوجه ويحتمل قسمتها بينهم على قدر العمل والمتجه عندى الاول لان الطائفين مثلاجمع محلي بأل فهو عام ومدلوله كلية أى محكوم فيها على كل فرد فرد فالستون محكوم بها على كل فرد فرد من الطائفين فحيثأتي واحدمنهم بمسمى الطواف شرعا حصل له الستون لكنمن أتى بالاكثر أوقارن عمله كمال خلى عنه عمل الآخر تكون رحمانه أكملويدللذلك أن الخمسة أو السيعة والعشرين درجة المترتبة على صلاة الجماعة تحصل لكل مصل في جماعة قلت أو كثرت لكن درجات الاكبر أكمل وكذا يقاًل فى المصلين والناظر بن ثمم الرحمات يحتمل أن تكون من نوع أو أنواع كالمغفرة والحفظ والرضا والقرب اذ الرحمة العطَّف فتارة تكون باسداء نعمة وتارةتكون بدفع نقمة وكلاهما يتنوعان الى مالانهاية له ويؤبد ماذكرته قول القطب القسطلانى وليس هذا العدد جزأ من الرحمة المبثوثة في الارض المقسومة بين الآنام بل هو غيرها فانه يتجدد بتجدد الليالي والايام تشريفاً لأهل الحرم علىمن سواهم قال ثم ان هذا الثواب هل يتجزأ على كل عامل محسب كثرة العمل وقلته أو يستوى فيه المقل والمكثر فيحصل للطائف ولو أسبوعا ومصل ولو ركعة وناظر ولو لمحة وهل يتكرر العمل في اليوم والليلة على تعاقب الاوقات أم يختص بأول عمل والباقي تابع أو يحمل على طواف النسك والصلوات الخمس أو يختص بالوافدين الذي يظهر واللهسبحانه وتمآلي اعلم أنه يشترك فيه كل عامل منسابقولاحق ومقل ومكثر ومقرن ومفرد فينال كلا منهم ذلك العدد المعين على العمل المعين ومن زاد منهم محصل له ثواب زيادة عمله فان الحسنة بعشر امثالها اله المقصود من كلامه لايقال الحديث يقتضي فضل الطواف على الصلاة لانا نقول ظاهره واناقتضي ذلك واخذبه المحب الطبرى متروك بالاحاديث الكثيرة الدلة على فضل الصلاة والقول بأن الطواف يسمى صلاة فهو داخل فيها يردبأن هذه تسمية مجازيَّة وقعت في الحديث على معنى انه كالصلاة فحذف حرَّف التشبيه مبالغة في المشابهة ومن ثم قال كثير من العلماء كما نقله عنهم المحب الطعرى وجه القسمـة كما ذكر ان الرحمات المائة والعشرين قسمت ستة اجزاء جزأ للناظرين وجزءان للمصلين لان المصلي ناظر غالبا فجزء للنظر وجزء للصلاة والطائف لماكان ناظرا طائفا مصلماكانله ثلاثة اجزاءاه وحنئذ فليس فىالحديث تعرض لفضل شيءمن النظر والصلاة والطواف على شيء ونظر فيه المحب الطبرى بأن الاعمى الطائف والمصلي وكذا المتعمدترك النظر ينالهما ماثبت للطائف والمصلي وان لمينظرا فدل على إن المرادغير ركعتي الطوافوما نظر به مدفوع بقولهم غالبًا فيلحق به ماجاء على خلاف الغالب الحاقا لشاذ الجنس به ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته عالفظه قالواانه صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة يوم الجمعة وقالوا أيضاانه صلى الله عليه وسلم توفى ليلة الاثنين لثنتي عشرة مضت من ربيع الاول وهذا مستحيل اذ لوفرض كال الحجة والمحرم وصفركان ثاني ٣ ربيع الاحد فكيف اذا فرض نقصهااو نقص احدها فهل يمكن الجواب ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بقوله يمكن تصور ذلك بان يفرض اناهل مكترأوا هلالالحجة يوم الخميسواهل المدينة رأوه نوم الجمعة واتفقافي هلال المحرم وصفر وربيع فقولهم وقف يوم الجمعة باعتبار حساب اهل مكة وقولهم ليلة الاثنين لثنتي عشرة باعتبار

إذا اراد تأجيلها (سئل) عن الثوب المصبوغ بنجس لا مكن فصله هل يصح بيعه للسترمه كاتفقهه ان الرفعة أولا(فاجاب) ما نهلا يصح إذ المتنجس الذي لا مكن تطمره بغسله لايصحيعه (سئل)عن رجل اشتری .غلالا ثمزرعها ثم تقايلا فهل يرجع البائع فىالزرع أوفىبدله لاستهلاكهواذا قلتم برجوعه فى الزرع فهل يكون خراج أرضه على المشترى أو على البائع (فاجاب) بالهيرجع البائع في الزرع لانه حدث من عِينَ مَالَهُ أُوهُو عَينَ مَالُهُ اكتسب صفة أخرى ولأ يلزم البائع خراج أرض الزرع لعذم الفعل منه وانما هو على الزارع ( سئل ) عن رجل وهب لولده القاصرعيدا بشرطثم بعد مدة باعه ظانا أنه ملكه لنسيانه التمليك فهل يصح البيع أم لا وهل القول قوله في النسيان بيمينه أم لاواذا قلتم ببطلان البيع فاعتق المشترى العبد المذكور يصحالعتق أمملا (فأجاب) بأنه ان صدقه المشترى فيها ادعاه تبين أن البيع باطل ولا حاجة الى حلف لان الحق لهما لايعدوها وانكذبه فيه فالقول قوله يبمينه لانه مدع صحة العقد والبائع بدعى فساده فادا حلف ألمشترى استمرت سجة

حساب أهل المدينة ﴿ وَسَئُلُ ﴾ رضى الله عنه عن قولهم القراءة في الطواف أفضل من الذكر غير المأثور والمأثور أفضلَ منها ماالمراد بالمأثور﴿ فأجاب﴾ بقوله المرادبه كاقيل ماأثر عنه صلى الله عليه وسلم أو عن أحد من الصحابة أو التابعين لَكُن في كُون المأثور عن صحابي مثلا أفضل من القراءة نظر لايخفي الا أن يجاب بان هذا المحل لما كان بالدعاء ونحوه أليق منه بالقراءة ولذاكرهما بعضهم فيه مطلقا قدموا المائور ولو عنصحابى عليها رعاية لذلكوان كان على خلاف الاصلوالظاهر أن المائور عنه صلىالله عليه وسلم لافرق فيه بينأن يصحسنده أولا لانالحديث الضعيف والمرسل والمنقطع يعمل به في فضائل الاعمال اتفاقا كماني المجموع ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عمن نذر الحج ماشيا فركب لزمه دممع أنه فعل الافضل فهاوجه ذلك وما المراد بالدم هنا ولموجب مع ان مخالفة المنذور في غير ذلك تُقتضى الانم فقط وهل يتكرر الدم بتكرر الركوب قياسًا على اللبس في حق الحرم أو يفرق﴿ فأجاب ﴾ بقوله انما لزمه الدموان فعل الافضل لان المشي فيه مشقة مقصودة للشارع أيضا فوجبتَ رعايتها لان الافضل خلي عنها بل ورد في فضلها مااقتضي ذهاب كثير الى ان المشي أفضل وأيضا فافضلية الركوب ليست لذاته بل لما فيه من التاسي به صلى الله عليه وسلم ولانه أعون على الحضور في الاذكار والعبادات فوجد في كل شيء مقصود ليس في الآخر فلم يجزي. أحدها عن الآخر وإذا تاملت ذلك حق التامل ظهر لك الفرق بين هذا وما لونذر الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلمحيث تجزئه الصلاة فىالمسجد الحراموحاصله أنالافضل هنا اشتمل علىمافىالمفضول وزيادة بخلافه في مسئلة المشي والركوب والمراد بالدم هنا شاة وانما وجب الدم هنا مع ماذكر في السؤال لان المنذور صفة متعلقة بالنسك فاقتضت مخالفتها لزوم الدم والذي يظهر آنه اذا ركب لغير عذر تكرر الدم مطلقاأو لعذر فان استمر العذر لم يتكرر الدم بتكرر الركوب وان زال ثم حدث عذر آخر تكرر بتكرر العذر ويفرق بينه وبين نظيره في مسئلة اللبس بان استدامة اللبس ممكنة غالبا فلاعذر فىتكرره فاقتضى تكرر الدم بشرطه وأمااستدامة الركوب فغير ممكنة فنظرنا للعذر ولم ننظر اليها لاستحالتها غالبا ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه بما لفظه ماقولكم فى حديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مَن استطاع ان يحج ولم يحجمات ان شــا. يهوديا أو نصرانيا اه فهذا الحديث هو صحيح ثابت في الصيحين أوموضوع وهل هو في حق جميع المسلمين البعيد منهم والقريب من غير تفاوت أم لا واذا كان في حق الجميع وكان المكان بعيدا والشخص لم يقدر على المشى الى بيت الله الحرام ولم بجد أحدا بحمله بأجرة المثل وبقىعن الحج الى أن مات فهل يكون له في هذا الحكم أم لا وكذلك اذا كان الطريق مخوفًا وبقى عن الحج الى أن مات فهل يكون له عذر في تركه الحج ويخرج عن هذا الحكم أم لا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله الحديث صحيح عن عمر رضي الله عنه موقوفا عليه ومثله لايقال من قبيل الرأى فله حكم المرفوع علىانه وردمرفوعا من طرق في بعضها مقال وقد أخطأ ابن الجوزي في عده من الموضوعات وهو محمول على المستحل وعام في حق جميع المسلمين لكن بشرط الاستطاعة ومن عدم الاستطاعة العجز عن دابة اذا كان بينـــه وبن مكة مرحلتان وكذا اذاكان الطريق مخوفا فاذا ترك الحج لاجل تلك لم يكن داخلا فيهذآ الوعيد الشديد﴿ وستل ﴾ رضي الله عنه بما لفظه اذا جاعل رجل آخر على ان بحج أو يعتمر عن ميته بمائة مثلاً قَفَعلَ وجاعَله أيضاعلي أن يُرد السلام على النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه وبدعو له عندهم فاستناب غيره في الزيارة فهل يستحق ماسمي له أم لا فان قلتم يستحق فهل فرق بين ان يشرطوا عليه أن يزور بنفسه أويطلقوا واذا قلتم لا يستحق اذا شرطوا عليه أن يزور بنفسه فهل فرق بين أنتمكنه الزيارة أولاتمكنه كان تمرض أويكمل نفقته ونحن ذلك أملا ﴿ فَاجَابُ ﴾ إنانه اذاجوعل

البيع وأما إذا أعثق المشترى العبد فكل من البيعو الاعتاق صحيح وان صدق المشترى البائع فها ادعاه لتعلق حقالله تعاتى في الحرية (سئل) عما لو قال بعتكالعرصة مواثبا هل يصح ويحمل كلام الارشاد على بيع الهواء منفردا ( فاجاب ) بانه لايصح البيع فيها لجعله الهواء المجهول مبيعاً مع المعلوم ودخوله تبعا لايستأزم دخولهفيمسمي اللفظ فصاركالوقال بعتك الدابةوحلها أوبحملها أو معحملها أوولبنها أوبلبنها أومع لبنها (سئل )عن قول العلامةالقمولي لوقال هو مبيعمنك أوأنا مائعه لك لم أر فيه نقلاً وقد يؤخذ منكلام الرافعيرحمه الله في تفسر الملامسة القطع بالجواز حيث قال وآذآ لمسته فهومبيع منك بكذا وجعلوا الفساد من جهة التعليق فيه فقط فدل على أن صيغة مبيع غير مانعة من الصحة وآذا ثبت في اسم المفعول ثبت في اسم الفاعل الم قال البرمان س أبي شريف تغمده الله برحمته ولك أن تقول ان اسم الفاعل الواقع في جواب الشرط ملاحظ فيهترتبه على الشرط حالة وجوده وأماالصحة بمثل أنابائع منك هذابكذاأوهو مبيع منك فدلالته على الاستقبال من مدلوله فاشبه

على الدعاء عند القبر الشريف فلا يخلو اما أن مربط العقد بعينه كجاعلتك أو استاجرتك لتدعو لي أولميتي عند ڤبرالني صلى الله عليه وسلم سواء أقال بنفسك أم لم يقله واما أن يربط بذمته كالزمت ذمتك تحصيل الدعاء المذكور ففي الأول لابد ان يقول هذه السنة أو يطلق فان عين غبر السنة الاولى من سنى امكان الوصول إلى المدينة الشريفة لم يصح العقد كاستنجار الدار للشهر القابل ويشترط في هذا القسم قدرة الاجير على الشروع في العمل بنفسه بان لايكون شممانع لهمن الحروج كحوف أو مرضاونحوهماواتساعالوقت للعمل وآن يوجد العقدحال الخروج فأنالم يشرع في المعقود عليه من الشريفة ودعا له وقع عن المعقود له لانه أمره ان يدعو له وقد فعل لكنه أسا. هذا كله حكم القسم الاولوأماالقسمالثاني فيصحسواءأعين السنةالحاضرةأوسنة مستقبلة فان لم يعينشيثا حمل على الحاضرة فيبطل انضاق الوقت ولآيشترط قدرته علىالسفر بنفسه بلله الاستنابة وان قدر عليه بنفسه ومتى أخر الشروع بنفسه أو نائبه عن العام الذي تعين له تخير المستاجر او المجاعل له على التراخي فان شاء فسخ وان شاء أخر الى العام الثاني ويجب على من استاجر أو جاعل بمال ميت ان يعمل فىالفسخوعدمه بالمصلحة وبما تقرر فيهذين القسمين يعلم الجواب عن ترديدات السائل التيذكرها ﴿ وَسُمُّلَ ﴾ فسح الله فمدته عن أوصى بحجة ثم حج حجة الأسلام هل تنزل وصيته عليها مع الاطلاق فتسقط بفعله املا ﴿ فاجاب ﴾ بان قضية كلام الشيخ العلامة تتى الدين الفتى ان الوصية تنزل على حجة الاسلام فانه أفتى فيمن أوصى بان يحج عنه بعشرة مثلا فحج عنه آخر تبرعا بان الوصيـة تبطلو ترجع الورثة بما اوصى به ويحمل لفظه على الفرض وقد تعذر تنجيزها فلغتوقضية كلامهم فى مبحث الرجوع عن الوصية ان الحِجة الموصى بها باقية وذلك لانهم ذكروا أمثلة للرجوع عن الوصية بالقول أو الفعل وكلها ترجع الى معينييناما زوال الاسماوالاشعار بالاعراض عنالوصية وواضح أن زوال الامم لم يوجد وأما الاشعار بالاعراض فألظاهر انه لم يوجد هنا أيضا لانه لايكونكمااقتضاه فحوى كلامهم الااذا وقع التصرف فيعين الموصى بهوهوهنا لميقعفي عينالموصي به لان اطلاق الحجة يشمل حجة الاسلام وغيرها على انه قد يقع في عين الموصى مبه و لا يؤثر لانه عارضه ماهوأقوى منهومن ثملميؤثر نحو التجفيف والنزويج والايجار والاستعاللانهاما انتفاع أو استصلاح محض وكلاهما ليس قويا فىالاشعار بالاعراض فكذلك حجه هنا ليس قويا فى ذلك لانالناس كَثيرا مايقصدون اكثارالحج وانفاقأموالهم فيه وان حجوا حجةالاسلام ويفرق بين الصورة المسؤّل عنها وما رفتي به الفتي بآن الموصى فيها مات قبل الحج بنفسه وناثبه فوجب حينئذ أنصراف الوصية الىحجةالاسلام لتعينها وعدم جواز غيرهاعنه قبلها فلمأتبر عهنه بهاسقطت عنه وتعذر تنفيذ وصيته بهافالغيت وأمافىمسئلتنا فانهحج بنفسه وآلموصىبه اثما يعتبرعندالموت وهوعندالموت ليسعليه حجةالاسلام فانصرف الموصى به الى غيرها ووجب الاحجاج عنهمن ثلثهمسارعةلغرضه من تحصيل هذه القرية العظيمة ﴿ وسئل ﴾ نفعنا الله به عمن استؤجر للحجمفردا اجارة عينية واشتبه عليه حاله بعدالاحرام فقرن مثلا فهل تبرأ ذمة المستاجر بذلك من النسكين اذا اتى الاجير بالعمرة بعد الفراغ مناعمال الحج اولاتبرأذمة المستاجر ولايستحق الاجير شيئاللشك فيحصول العمل المشروط فىالاجارة ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله الذي صرح به الشافعي رضي الله عنه و الاصحاب ان من استؤجرت عينه ليفرد فقرن فَان كانتُ الاجارة عن حَي انفسخت في النسكين معا لانها لايفترقان لاتحاد الاحرام ولايمكن صرف مالم يامر بهالمستاجر اليه وانكانت عن ميت وقع للبيت اتفاقا لانه يجوز للاجنبي التدع عنه بها من غير وصية ولااذن قال السبكي وهذا صحيح من حيث الوقوع عن الفرض وأما

الضارع وهوغير منعقديه ولذلك قال العزبن عبد السلام رضي الله عنه لا ينعقد بالمشتقات اه فهل ما يحثه العلامة ابن أبي شريف بمكن الجوابعنه أولا على ان مولاناشيخ الاسلام زكر ما تغمده الله برحمته قال في شرحه على البهجة أى هذا مبيعأوأنا باثعه لك أونحوها كما قاله الاسنوىوغيره محثاقياسا على الطلاق خلافا لابن عبد السلام فساق مقالة العز بن عبدالسلام سياق الاوجه الضعيفة وكذلك فدتم فى شرح الزيد (فأجاب) بان المعتمد انعقاد البيع بقوله هذا مبيع منك بكذا أبداه شيخنا البرهان بن أبي شريف ليس بشيء لأقتضائه عكس ما بحثه اذ صحة البيعنى قوله هذا مبيع منك بكذا أو أنا باتعهلك بكذا أولىمنها فيصورةالملامسةلانكلا من إسمالفاعل والمفعول حينئذ حقيقة في الحال بالاتفاق ولانكلا منهما فىصورة الملامسةللاستقبال لترتبه على الذي سيوجد إذ مدلولها تعليق حصول مضمون جملة محصول مضمون جملةأخرىوهو حينتذ بجاز بالاتفاق (سئل) عمن اشترى عقار ابثمن من جملة لهو ة النحاس فلو س جدد لميعلم وزنهاولا عددها وجعله سببالاسقاط الشفعة

كونه عنجهة الاجارة فيظهر أنه كالحي وبين فائدة ذلك وما يناسبه كما ذكرته موجها له في شرح العباب اذا علمت ذلك علمت انمن استؤجرت عينه للافراد فاحرم شمشك هل أحرم بالحجاو بالعمرة أوبهما ثم جعل نفسهقارنا فانكانت الاجارة لميت برىء منالخج لانه المتيقن دون العمرة لاحتمال انه أحرم بالحجأولا فلا تدخل العمرةعليه فاذا أحرم عنه بها بعد فراغ ماهوفيه وقعتالهأيضا وحينتد فهل يستحق الاجرة في هذه الصورة لآنه أتى بما استؤجر له وهو الافراد على احتمالأولا يستحقها لانا لم نتحقق انه أتى بالعمل الذي استؤجر له للنظر في ذلك مجالولعلالاو جه الاوللاناقدتحققنا انعقاد الاجارة ثمم شككنا بعد قرانه هل وجد القران حقيقة بان يكون أحرم بهما اولا اوبالعمرة مم أدخل عليها الحج فتنفسخ الاجارة فيهما منحيثالاجرة لمامر عنالسبكي أم لمروجد بان يكون أحرم بالحج أولا فلا ينفسخ والثاني أقربائان الاصلعدموجودخصوص القران ودوام الاجارة اذ الانفسآخ طارى. علىالعقد والاصل عدم طروه ولان الظاهرأن اجرالعين ابما بحرم بما استؤجر له لا بغيره فهـذا كله يرجح الاستحقاق وان كانت لحي لم يقع له واحد من النسكين ولم يستحق شيامن الاجرة فبإيظهر أيضًا لانا لما لم نتحقق ما أحرم به الاجير كنا بعد قرانه شاكين في أنه أتى بالعمل المستاجرله بان يكون أحرم بالحجأولا فيكون قرانه لغواأولم يات بهبان يكون احرم أولا بالعمرة ثم ادخل عليها الحجفتنفسخ الآجارة ويقعان له والاصل عدم اتيانه بما استؤجر له ولا يعارضه أن الاصل عدم انفساخ الأجارة لأنه لافائدة لهذا الاصلان بقاءها مع عدم تيقن اتيان الاجير بالعمل المستأجر له لايفيد شيأ وفارقت هذه الصورة صورة الميت السابقة بانا هناك تيقنا وقوعٌ النسكين للمستأجر له وشككنا هل عرض ما يمنع استحقاق الاجبر للاجرة وهو الفران والاصل عدم عروضه ولم يعارضهذا الاصل ثم شيء يقاومهوهنا لم يتيقن وقوعهاللستاجربل شككنا هل وقعا له أولا والاصل عدم وقوعها ولم يعارض هذا الاصلمايقاومه فعملنا باقوى الاصلين فيالصورتين هذا ما ظهرليالآن والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه عما إذاشرطالمحرم عند الاحرامالتحلل بنفس المرض فجاذا يصير حلالا بمبيح التيمم أو بمبيح الفطر في رمضان او بما لا مكن الاتيان بشي معه من اعمال النسك ﴿ فاجاب ﴾ رضي الله عنه بقوله قد بينت فى شرحالعباب وغيره ان ضابط المرض المبيح للتيمم والفَطر فىرمَضان واحــد ومثلهما التحللبه لمن شرطه فمتى وجدمبيح التيمم جاز التحلل ومتى لافلا ﴿ وسئل ﴾ رضىالله عنه عن مقالة صدرت من بعض متفقهة الىمن بآن قال أن بقاع الارض لا يفضل بعضَها بعضاً وأن مكة شرفها الله مثل غيرها منسائر بقاع الارض ولم يات بدليل على مقالته فتعين البحث عما هو الحق فهل بقاع الارض يفضل بعضها على بعض ام لاوهل مكة شرفها الله تعالى شرفت لذاتها ام لماذا وهل طيبة شرفت بالنبي عَلَيْنَاتُهُ ام بماذا وهل المدن اي الامصار تفضل علىالقرى ام لا وهل اماكن العلماءوالصالحين مثل المدارس والزوايا والربط تلتحق بالمساجد في الفضل والاحترام أم دونها ام لافضل لها وهل المواضع التي نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم كقباء وبدروسائر الأماكن التي نزلها دائمة الفضل ام ارتفع الفضل والحرمة لها مارتحاله منها وهلإذا شرفت البقعة لاجل العلماء والصالحين ثم ارتحلوا عنها يرتفع فضلها ام لا وهل تعبدنا بالوقوف بعرفة لمزيد فضلها ام لماذا وكذلك سائر اماكن النسك كالمواقيت التي للاحرام ومزدلفة ومنى وغيرها افتونا بما امكن من الدلائل والتعليل فالقضية واقعة ﴿ فاجابٍ ﴾ فسح الله في مدته بقوله ما نسب لذلك القائل قدخالف فيه الاجماع واتصف بسببه باقبح الكذب والابتداع ولمهلاو تفضيل مكة والمدينة على ماعداهما أوضح من الشمس بَل وأظهرواشهر مَن ان يذكر وَ"انها الخلاف في أيهها افضل ومكة هي الافضل عند إمَّامناً الشافعي

ملالبيع مجيح اولالكون بعض الثمن مجهولا اها (فاجاب) بانه متی رأی البائع والمشترى الفلوس كانترؤيتهما كافيةفي العلم بها وجحة البيع فاذا قبضها لميؤ ثرفي الصحة القاؤهافي البحر ويسوغ للقاضى الشافعي الحكم بصجة البيع و بالراءة من الثمن (سئل) هل يصح بيع جلد المصحف المنفصل للكافراو جلدعام منع من شرائهٔ آذا کان منقصلا ام لار فاجاب) بانه يصح بيع الجلد المذكور (سئل) عما اذا اختلفت أصنافألحريررقةوغلظا فهل يشترط فى رؤيته لاجل البيع ماطنه كظاهره املا واذآوجده مختلفارقة وغلظا هل يصح البيع ويثبت الخيار (فاجاب) بانه يشترط رؤية باطن الحرير المذكور واذارآه كذلكثم وجدهمختلفا ثبت لهالخيار (سئل) هل المأخوذ بالبيع الفاسد مع رضاالمتبأيعين حلال املا (فاجاب) بانه لايحل للآخذله التصرف فيه لانه بجب على كل منهما رد ما اخذه على مالـكه (سئل) عن باطن القدمين هل يشترط رؤيته في بيع الرقيق كما اقتضاه قولهم ينظر ماعدا العورة ام لايشترط كاهو العادة في عدم اعتبار رؤيته (فاجاب) بانه لايشترط رؤيته وقولهم المذكورينزل علىما يختلف

رضى الله عنه وأكثر العلماء للاحاديث الصحيحة الضريحة في ذلك التي لا تقبل التأويل عنـــد من ألهم رشده كما صرح به بعض ائمة المالكية منها قوله صلى الله عليه وسلم عند فراقه لمكة والله انك لاحب ارض آلله الى ولولا الى اخرجت منك قهرا ماخرجت ومنها صلاةواحدة بمسجد مكه أفضل منمائة ألف صلاة تمسجد النبي صلى الله عليه وسلم وصلاة واحدة بمسجد النبي صلىالله عليه وسلم افضل من الف صلاة بالمسجد الاقصى وصلاة بالمسجد الاقصى افضل من الف صلاة فماسواء وقد أخذت منذلك ماحررته في حاشية مناسكالنووي من انالصلاة الواحدة بمسجد مكة أفضل من مائة الف الف الف صلاة فيما عدا مسجد المدينة والاقصى و نص كثيرين على انها أفضل من مائة الف استرواح لعدم اطلاعهم على ما ذكرته من الاحاديث فاستفد ذلكَّ فانه مهم نفيس وفيه ابلغ رد على ذلك المعاند برعمه ان البقاع كلها مستوية وفيــه ايضا دليل على ان سبب تفضيل مكة كُثرة مضاعفة الصلاة فيها على غيرها بل وسائر العبادات ففي الحديث الصحيح أوالحسن انحسنة الحرم بمائة الفحسنة اى غير الصلاة لما مر فيها ثمم الخلاف في غير التربة التي ضمت أعضاء الني صلى الله عليه وسلم اما هي فهي افضل من مكة اجماعاً بلُومن السموات والعرشوالكرسينعمقال بعض الائمة العارفين اعنى الشهاب السهروردى صاحب العوارف ان الطوفان موج تلك التربة المكرمة من محل الكعبة حتى أرساها بالمدينة فهى من جملة مكة وتشريف طيبة بل وتحريم حرمها واثبات جميع ماله من الخصوصيات انما هو بسؤاله صلىالله عليه وسلم لربه فى ذلك كما فىالأحاديث الصحيحة وأمامكة فقيل ان تحريم حرمها انما هو بسؤال ابراهيم صلى الله عليه وسلم فى ذلك أيضا والاصح كمابينته فىشرح العباب وغيره انها لمتزلحراما معظمة منءوم خلفالله السموات وألارض والمدن مفضلة على القرى والقرى على البوادى من حيث ظهور الدُّن وتيسر تعليمه وتعلمه وفعل العبادات فى تلك أكثركما صرح به الائمة فى باب اللقيط وأما من حيَّث مضاعفة الصلاة وغيرها فلا لمامر انماعدا مكة والمدينة وبيّت المقدس لاتضاعف فيه الصلاة نعمصح ان ركعتين فيمسّجد قباء بعمرة ولايلحق يالمسجد غيره مما ذكر نعم يتأكد ندب احترام نحو المدارس والربط ومحال العلماء والصلحاء وكل محل علمانه صلى الله عليه وسلم نزله اوصلى فيه فله فضل عظيم على غيره على ممرالدهر فيتأكد الاعتناء بتحرى نزوله والتبرك به كاكان ان عمروغيره رضىالله عنهم يفعلون ذلك بعدوفاته صلى الله عليه وسلموحكمة وجوب الوقوف بعرفة بل وانه الحجكما فى الحديث اىمعظمه ما وقع فيها من اجتماع آدم صلى الله عليه وسلم وحواء وتعارفهما بها أو من تعريف الله تعالى لنبيه ابراهيم ويُطَالِنُهُ المُنَاسِكُ مِهَا فَلُوقُوعَ ذَلِكُ الاجْتَمَاعُ الذي هُو أَصَلُ وَجُودُ هَذَا الْعَنْصِر الانساني أو ذَلْكُ التَّعْريف لتلك العلوم التي هي أصل شرف ذلك النوع أوجب الله تعالى على عباده الخروج من حرمه وأمنه إلىالوقوفبذلكالبابالجليل ليبتهلوا اليه فى امداد أشباحهموأرواحهم بحياته ومعارفه الازلية الابدية التي ماشرف عنصر الانسان حتى على عنصر الملائكة الابا فلمذه الخصوصية العظيمة والموهبة الجسيمة كان الوقوف بمحلها أعظم الاركان للحج وكانكانه كل الحج فمن ثم قال صلى الله عليه وسلم الحج عرفة فينبغي للواقف لما أن يستحضر ذلك الاجتماع وذلك التعريف لعل أن بحصل لهالاجتماع الاكبر على ربه المستلزم لان يمده بعظم مواهبه اللدنية ومعارفه الالهية وقربه الاقدس وكرمه الانفس المشار اليه بقوله عز قائلا لا يزال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فاذا أحببته صرت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشى بها فلئن سألنى لاعطينه ولئن استعاذبي لاعيذنه وأما مبيت مزدلفة ومنى ورمى الجمار فحكمتها احياء محال الانبيا. ومآ ثرهم ألا ترى ان ابراهنم صلى الله عليه وسلم لما أراد ذبح ولده عند محل

الغرض برؤيته لاختلاف المالة به فقدقالو أأنه لأشترط رؤية اللسان والاسنان وداخلالفم منانرؤيتها أسهل من رؤية باطن القدمين بطريق الأولى ولان تعلق الغرض بها أشد من تعلقه باطن القدمين وقدقال الخوارزمي في الكافي الضابط أن ري من المبيع ما يختلف معظم المالية بآختلافه (سئل) عن معنى قول الجلال المحلى الرابع الملك لمن له العقد الواقع (فاجاب)بانهاشار بقوله الواقع الىأن الموقوف على القول القديم ٢ صحة العقدلانهاو اقعةو تتوقف علىالاجازة واللهاعلم ﴿ باب الربا ﴾ (سئل) عمن ماع نصفا فضة باربعين فضة وزنهاوزن الفضة أو قال بعتك هذا الربع وزنه من هذا النصف وفىكلمنهمانحاس لميعلم قدره فهل يصح البيع لاختلاط النحاس بالفضة بحيث صارا كشيء واحد فلا يكون كبيع مدعجوة ودرهم بمدعجوة ودرهم (فاجاب) مان البيع باطل اذ الجمل بالمماثلة كحققة المفاضلة واما الاختلاط بشرطه فانما يقتضي الصحة فىالمكيل لافى الموزون ولو سلمانه يقتضيها فيه ايضا الفمحله إذا عرفت ماثلة عمر ہوی (سئل) لزید علی عمرودىءشرةدنانير ذهبا

الجمرة الاولى ظهر له ابليس اللعين ليثني عزمه عن ذلك فرماه بسبع حصيات حتى غابعنه مم انتقل أبراهيم اليمحل الجمرة الوسطى فيرز له اللعين ورماه بسبع الى ان غاب فيالارض ايضا نممانتقل الى محل جمرة العقبة فبرز له فرماه بسبع حتى غاب في الارض أيضًا كما جاء ذلك كله في حديث فلذا وجب الرمى احياء لتلك المنقبة العظيمة التي وقعت لابينا الراهيم لنتذكره ونحبي معالمه ونتأسي به فىدفع الشيطان بكل مانقدر عليه حتى لو برز لنا لحصبناه كما حصبه ابونا ومن ثم ينبغى للانسان عند الرمي انيتذكر ذلك وظهر بما تقرر حكمة وجوب رمى الحجارة دونغيرها والردعلي منقالان ذلك تعبد ونظيره وجوب الطواف بالبيت اظهارا لتعظيمه ولاحياء شعار الملائكة فانهم طافوا به النيسنة قبل آدم صلىالله عليه وسلموشعارالانبياء فانه مامن نيالاحج البيت خلافا لمناستثني هودا وصالحا صلىالله عليهما وسلم وأماالمواقيت فحكمتها والله أعلم أنه قد جرت العادة في ملوك الدنيا انه إذا وفدعليهم عبيدهم أو عصاة عبيدهم يكونون على غاية من الذلة والخضوع والشعث والغبرة رجاء لرضا ساداتهم اذا رأوهم على ذلك الحال الذي كل من رأى صاحبه رحمه فأوجب الله تعالى على قاصدى الدخول الى حضرته العظمي التي هي أعظم حضرات الدنيا اذ اجتماع الناس بعرفة كاجتماعهم في الموقف ودخولهم الى حرمه وأمنه كدخولهم الى الجنة ان لايأتوها الا وهم غبر شعث عرى على غاية من الخضوع والذلة كما يبعثهم الله في المحشر كذلك ليتحققوا بما ينيلهم خير ما عنده انه عند المنكسرة قلوبهم من أجله وانهاكان ميقاته صلى الله عليـه وسام أبعدها لمزيد فضله وليناسب اكمال الاكبر الذي أوتيه وكانت الجحفة كذلك لانها التي تليه بخلاف بقية المواقيت فلذا استوت وهذا المحل يحتاج إلى مزمد بسط لكن ضاق القرطاس عنــه وقد أشرت الىأصوله مما لم أر منسبقتي اليه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ نفع الله بعلومه عن شخص أحرم احراما مطلقا نم أفسده ومات قبل ان يعين شيأ وأراد الورثة أن يقضوا عنه ماأفسده أيتضون عنه حجا وعمرة ولاتبرأ ذمته بغىر هذا لانه اشتغلت ذمته باحرام وهي محتملة لهما فلايبرأ الابقضائهما كما لوشك منعليه خمسدراهم وشاة هل أخرج أحدها أملا فانه لاتبرأذمته الابقضائهماام يقضون عنه احدها وتبرأ ذمته به لانه اشتغلت ذمته باحرام وهي محتملة لاحدها وإذا فعلوا أحدهاكان الآخر كالمشكوك والمشكوك كالمعدوم كما لو شك هل عليه خمس دراهم أو شاة فقضي أحدها فانه تبرأ ذمته به ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله اما الجواب عن هذا السؤال فيتوقف على مقدمة غفل عنها السائل نفعالله به وهي أنَّ افساداً لاحرام المطلق لايقتضي تعيينه بلهو بعدالافسادباق على اطلاقه فانعينه بعد الافساد لحج كان مفسدا له أو لعمرة كان مفسدا لها أولهما وان الوارث هل يقوم مقام مورثه في التعيين اخذًا بعموم قولهم انه خليفته اولا يقوم مقامه في هذالانه من قبيل النيات وهي لا تقبل النيابة والذي يتجه ترجيحه هو الثاني فقد صرحوا بنظيره في قولهم لو أسلم على أكثر من أربع نسوة ومات قبل اختيار واحدة أو أكثر منهن لم يقم وارثه مقامه فى ذلك وقولهم لو قال لزوجتيه احداكما طالق ولم يقصد معينة منهما ومات قبل التعيين لم يعين وارثه كما صححه في المنهاج وتصحيح التنبيه خلافا لما اقتضاه كلام الروضة وأصلها وتبعه الحاوى من انه يقوم مقامه فيمه كالبيان والفرق علىالاول المعتمدكما جزم به صاحبالارشاد وغده انالبيان اخباريمكنالوقوف عليه بخبر أو قرينة والتعيين اختيار يصدر عنشهوة فلا يخلفه الوارث فيه ويؤمده مامرفيمن اسلم على أكثر من إربع نسوة ووجه المشابهة بين مسئلتنا وهذبن أن التعيين فيهــا اختيار يصدر عن شهوة أيضا لان من أحرم احراما مطلقا يفوض التعيين الى اختياره وشهوتهفمهما عينه منهما لزمه الجرى على احكامه فاذا تقرر ذاك وانالوارث لا يقوم مقام المورث في تعيين ذلك الاحرام

بندقيا فعوضه عمروعنها عشرة دناس ذهبا سليا بابحاب وقبول وتسلم شرعيات فهل يصح مع الجهل بالمماثلة واختلاف القيمتين ولوأعطاهاله بغىر تعويض أوكان له في ذمته عشرة أنصاف غورية أو سليمية بغار تعويض وهمأ ساكتان راضيان أو قال أحدهما هذا بدل مافي الذمة فهل بجوز ذلك ويكون استيفاء تبرأمه ذمتاهما كما ذكره الزركشي في الخادم وبدل للصحة في ذلك ما قالوه منأنه لوصالح من ألف درهم على خمسائةمعينة جاز وكاناستيفاء للبعض المقبوض ويبر أمنالباقي أملا(فاجاب)بانهلابحوز مأذكر والدين باق تحاله وماأخذه صاحب الدين مضمونعليه اذلاتعويض ولا استيفاء لانما أ خذه مخالف لدينه في الصفة والفرق بين هذه وبين مارجحه صاحب التهذيب والكافي والتتمةو غىرهم واقتضاء كلامالشيخينمن صحةالصلح المذكورواضح وهوأن لفظالصلح يقتضي قناعة المستحق بالقليل عن الكثيرو براءة المذبون من غرهوأن الماخو ذفيه بصفة آلدن مخلاف مسئلتنا فيميا (سلل)عا لواستخرج من الهاء الملح ماءعد باهل هو ربوي أم لا (فاجاب) يانهربوي لشمول كلامهم

المطلق لم يتأت ماقاله السائل نفع الله إبه لانهاذا مات قبل التعيين كان مفسدا لاحرام مطلق والاحرام المطلق ألذى لايمكن تعيينه يتعذر به الاتيان فلا يلزم الوارث قضاء في هذه الصورة لتعذره لما تقرر من ان الذي فسد احرام مطلق وانه لابد بعد الافساد من التعيين حتى يقع القضاء لما هيته وان التعيين من الوارث متعذر وانه اذا تعذر التعيين تعذر القضاءلتعذر قضاء الآحرام المطلق هذا كله بناء على الاحتمال الثاني واما على الاول وهو ان الوارث يقوم مقامه في التعيين فلا يتاتى ماذكره السائل أيضا لانا اذافوضنا التعيينالي الوارث فان عينحجالزمه قضاؤهأوعمرة لزمهقضاؤهأوحجا وعمرة لزمهقضاؤهماكما ان المورث المفسد يلزمه قضاء ماعينه دون غبره فليست هذه المسئلة نظيرة ماذكر هالسائل فيمن اشتغلتذمته بخمس دراهم وشاةثممشك فياخرآجأحدهما لتيقن شغل ذمتهفي هذه بشيئين معينين ثم شك في سقوط أحدهما والاصل بقاؤه وأمافي مسئلتنا فذمته لم تشتغل الا باحرام مطلق فان قلنا يتعذر تعيينه على الوارث فواضح انه لايتصور القضاء فيه فلا يجب وان قلنا بعدم تعذره عليه فهو يعين ماشاء ويقضيه ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن شخص أحرم بالحج ثمم ادخل عليه العمرة قال اصحابنا الاظهر انه لايصح هذآ الادخال ولايصىر قارنا مع أنه الواقع من فعل الني صلى الله عليه وسلم في حجته وقال اصحابناًرحمهم الله انه من خصائصه ماالدَّليل على انه من خصائصه ﴿ فاجاب ﴾ نفع الله به بقولهانه صلى الله عليه وسلم أنما أحرم بالعمرة لحاجة هي اعلامه لمنكري العَمرة في أشهر الحج بجوازهافيها فآثر صلى الله عليه وسلم الاحرام بالحج أولا لفضله ثم ظهرت له المصلحة بادخال العمرة عليه ليبين لامته في هذا المجمع العظيم الدي لم يجتمع له نظيره جوازها ردا لماكان عليه الجاهلية من عدها فيها من أفجر الفجور وان كان بينه قبل ذلك ومعلوم ان هذه الحاجة لا توجد في غيره فهذا هو سبب الخصوصية ودليلها فلم يكنفيه حجة لمجيزادخال العمرةعلى الحج لانها واقعة فعلية وهي اذا تطرق اليها الاحتمال سقط الاستدلال بها فما بالك بهذه التيقامت الادلة الصريحة على ان الاحرام بالعمرة انما كان لاجل هذا الغرض فظهر بذلك دليل المذهب وانه لاغبار عليه ﴿ وسنل ﴾ رضي الله عنه وأدام النفع به عمن أحرم وبيده صيد مرهون أو أحرم الولى عن الصيَّ و بملك الصيَّصيد ما الحكم ﴿ فَاجَابُ ﴾ بقوله لا يزول ملَّكُه عن الصيد الذي احرم وهو مرهون كما ذكرته في شرح العباب لتعلّق حج الغير به قال الزركشي ولوكان في ملك الصي صيد فهل يلزم الولى ارساله ويُغرم قيمته كما يغرّم النفقة الزائدة بالسفر فيه احتمالان ا ﴿ وَالذَّى يتجه ترجيحه منهما انه يازمه ذلك لانه الذىورطه فيه واللهسبحانهوتعالىاعلىمبالصواب ﴿ وَسُمُّلُ ﴾ متع الله المسلمين بحياته عمن وكلآخر ليستأجر رجلاليحجءن ميت الموكل فاستأجر رجلا بأجرة معلومة وحبج الاجير ممم طلب أجرته فقال الموكل أنا عزلت الوكيل قبل ان يستاجر ومعه بينة فهل يلزمه تسليم الاجرة لكونه ألجا ً الوكيل الى ذلك ولم يعلمه أولا يلزمه ويلزم الوكيل ﴿ فاجاب ﴾ بقوله اما الوكيل فلا يلزمه شيءاذلاتقصيرمنه ولاتغرير واماالموكلفان لم يقم بينةعادلةعلىالعزل لزمهالسمي في عقد الاجارة وان اقام بينة عادنة انه عزل وكيله قبل الاستئجار بان بطلانالاجارة لكنهقدغر الاجىر ووقع الحبح للميتُ وان فسدت الاجارة فحينتذ ينبغي ان يجب على الموكل للاجيرأجرة المثل قياسا أو لويا على قولهم اذا لم نجوز الاستئجار للتطوع وقعالحج عن الاجيرولم يستحق السمى بل أجرة المثل ويوجه بان الستاءجر غيرمضطر للاستئجار بل يحرم عليه ذلك ان علمامتناعهالتطوع فلم يعارض تغريره للاجير شيء فلزمه له مقابلماأتلفه من منافعه من غيرعذر وهو أجرة المثل فكذا في مسئلتنا الموكل قد غر الاجير ولم يعارض تغريره شيء فيلزمه له مقابل منافعه التي أتلفهـا وهو اجرة المثلءلي أن الحج في مسئلتنا وقع لمورث الموكل وفي صورة الاصحابوقعاللاجير نفسه

له (سئل) هل المعتمدان الفول رسوى ولوكان أكل اليهامم لهأغلب كافىشرح المنهج خلافا لماقاله الماوردي (فأجاب) بأن الفول روى إذهوفى ذاته ليس مايغلب تناول البهائم له ۲ لیس بربوى وصحح الماوردى وغيره أن ماأستووا فيه ربوى وصرح الاصحاب بأنالشعىربما غلب تناول الآدميين له و من المعلوم أن كثرا من البلاد خصوصاالمدن لايتناولون شيئامنه وإنما يعلفونه للبهائم وقدعلمأن المشاحة لشيخنا رحمه الله في كون الفول ماغلب تناول البهائم له فيحمل كلامه على بلاد غلب فيهالئلا بخالف كلام الاصحاب (سئل)عن التخاير قبل القبض يبطل العقد في الربوى كالتفرق أولا وإذا قلتم بالاول فهل هو مقيد عااذًا لم يتقابضا قبل التفرق أولا ( فأجاب ) مان التخابر كالتفرق كما ذكر والتقييد المذكور جمع مه بعض المتأخر س بين القول بالبطلان مهو ألقول بعدمه وهوغير صحيح لابطاله قولهم ان التخاير كالتفرق اذلا أثر للتخاير حينئذ وأن المطل التفرق قبل القبض لا التخاير (سئل) عن شخص له على آخر نصف فضة فاعطاه عنه عثمانين مصالحة عن النصف المذكورهل يكون استىفاء مبرئا للذمة لاتعويضا وهلإذاعوضه

فاذا أوجبواله مرذلك أجرة المثلكما قلنا أو نحوه فاولى أن يوجبوها لههنا في صورة السؤال والله سَبحانه و تعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ أدام الله النفع بعلومه عنقول الدميرىكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يُراجر يحج كرِّ سنة اه ما مراده فان آلحج فرض سنة خمس ولم يحج صلى الله عليه وسلم الا سنة عشرحجة الوداع واعتمر أربعا اكن هل هذه العمر الاربع قبل الفتح او بعده ﴿ فاجاب ﴾ بَقُولُهُ المراد بالحج في هذه المقالة على تقدير ثبوتها صورته التي كأنَّ أهل الجَّاهلية مستمَّر بن عليها الى أن فرض الحج سنة خمس أو ست أو ثمان او تسع أقوال بل مامن سنة من سني الهجرة الاقيل ان الحج فرض فيها وفي سنة نمان اذن صلى الله عليـه وسلم لاهـر مكة عتاب بن أسيد رضي الله عنه في الحج بالناس فحج بهم وفي السنة التَّاسعة أذن صلى ألله عليه لابي بكرُ رضي الله عنه أن يحجبالناس فحج بهم ثم بعث في أثره علياكرم الله وجهه ليؤذن بسورة براءة في الموسم لان العادة عند العرب أن نبذ العهود ونحوه لايبلغه عن الكبر الارجل من أقاربه وجلدته وأهل بيته فهذا هو حكمة بعث على رضى الله عنه ولم يكن لعـلى دخل فى الامارة تلك السنة ثم حج صلى الله عليــه وسلم بنفسه حجة الوداع وكان معه أكثر أصحابه وكانت عدتهم أكثر من ماثة الف في الاشهر وفيها أنزل عليه صلىاللهعليةوسلم وهوواقف وم الجمعة بعرفة بعد العصر قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينــا فاستشعر صلى الله عليه وسام من ذلك قرب أجله اذ الكمال علامة على الزوال فودع أصحابه فى خطبته بنى وقال لهم بلغوا عنى فلعلى لا ألقاكم بعد هذا العام وكان كـذلك ولا زال صلى الله عليه وسلم يشير اليهم الى أن وصل وهو راجع للمدينة الى غدير خم قرب رابغ فامر بجمعهم ثم خطبهم ووصاهم بالاستمساك بالقرآن وباهل بيته وقال في حق على من كنت مولاً، فعلى مولاً، وقال له أنت منى بمنزلة هرون من موسى الا انه لاني بعدى ثم لما وصل المدينة اقام بها شهر الحرم وشهر صفر فوعك في أواخره فرقي المند وخطُّب واعلم الناس ان الله خيره بين الدنيا وبين ماعنده فاختار ماعنده لكن لم يفهم من الصحابة الاشارة الى ذلك الا خليفته الاكبر ابو بكر الصديق رضى الله عنه وكرم وجهه فحينئذ اثنى النبي صلى الله عليه وسلم على الى بكر وأعلمهم بغرر فضائله واشار لهم الى انه الخليفة الحق بعده ثم اكد ذلك فامر بسد الخوخ النافذة للمسجد الاخوخة الىبكر فسدت كلها حتىخوخةعلى كُرم الله وجهه ثم أكد ذلك وزاد في تأكيده إلى أن قرب من التصريح بتقديمه لامامة الصلاة بعد أن حاولته عائشة وحفصة رضي الله عنهها مرارا على تقديم غيره كعمر رضي الله عنه فلم يلتفت صلى الله عليه وسلم لذلك بل زجرهما وعنفها أعنى عائشة وحفصة رضى الله عنهما ثم قال مروا أبا بكر فليصل بالناس ثم بعد وفاته صلى الله عليـه وسلم اجمع الصحابة حتى على وأهل البيت على خلافة أبي بكر رضي الله عنه وأما عمره صلى الله عليه وسلم فهي ست عمرة في رجب واخرى فى شوالُ وأربعة فى ذى القعدة اولاها سنة ست وهى عمرة الحديبية فصد صلى الله عليه وسلم عن البيت للصلح الذي وقع فيها فتحلل ورجع ثم عاد في القعدة وأحرم بالعمرة من ذي الحليفة ومن قال كالرافعي انه أحرم بهذه من الجعرانة فقد غلط ثم جاء ودخل مكة وتسمى عمرة القضاء والقضية ولما قضوا أفعال عمرتهم خرجوا منها بعد ثلاثة ايام ثالثها عمرة الجعرانة سنة ثهان فانه صلى الله عليه وسلم اذن له فى فتح مكة ففتحها الله تعالى علَّيهُ فى رمضان ثم ذهب الى غزوة حنين والطائف فنصره الله عليهم ورجع بغنائمهم الى الجعرانة وأقام بها ثم خرج منها ليلا محرما بالعمرة ورابعها العمرة التي ادخلها على حجه في حجة الوداع وهو من خصوصياته كما تقرر في محله والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئــل ﴾ رضى الله عنه بما لفظه قالوافى باب الحج وأهمــل

ذلك يشترط اتفاقهما في الوزن أملا رفاجاب انه يجعل مستوفيا لحقه إذلا ضرورةالىتقدير المعأوضة واما في الاعتياض فلابد من اتفاقهما في الوزن ( سئل ) هل الريا أعظم اثما من الزنا لڤوله تعالى اتقوا اللهوذروامابقيمن الرياان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فأذنو الحرب من الله ورسوله ولقوله صلى الله عليه وسلمالر باثلاثة وسبعون ماما أيسر دامثلأن ينكح الرَّجل الله و ان أربي الرَّما عرضالرجل المسلم روأه الحاكم وقال على شرط الشيخان وقال ان الدرهم يصبب الرجل من الرمأ أعظم عند الله في الخطيئة من ثلاث و ثلاثان زنية يزنيها الرجل رواه النأبي الدنيا أم الزناأعظم من الربالان فيهالحدومن جملته الرجم ولاحد فيالربا وهل الربا أعظم في الاثم من شرب الخر والغصب والسرقة أم لا (قاجاب) بانكلا من الزناوشرب الخرو الغصب والسرقة أعظم اثما من الربالخر الصحيحيز عنابن عمر رضى الله عنهما قال قال رجل يارسول الله أي الذنب اعظم عند الله قال ان تدعو لله نداو هو خلقك قال شم ای قال ان تقتل ولدكمخافةان يطعممعك قال ثم ای قال ان تزانی حليلة جارك فانزل الله عز

بعضهم شرطا خامسا للحج وهوسعة الوقت لتمكنه من السبر ما المراد بهذاالوقت هل هومدة السنة بأن يبقى منها قدر ما يصل به الى مكه فيشكل بمن بينه وبين مكة فوق سنة أو فوق السنة والوقت واسع وقال بعضهم أن يبقى منالزمان عند وجود الزاد والراحلةما بمكن فيه السيرمان لايحتاج أن يقطع كل يوم أكثر من مرحلة ما المراد بهذا الزمان ولا يخفى الاشكال السابق ﴿ فاجاب ﴾ بأنه لا اشكال في ذلك لوضوح المراد منه وهو أنا نعتبر في وجوب الحجحتي تجب المباشرة ويستقر في الذمة ويقضى عنه بعد موته أن يجد الزاد والراحلة بشروطها وقت خروج قافلة أهل بلده حقيقة أو تقديرا وقد بقى بينهم وبين ادراك وقوف عرفة زمن يصلون فيه لو ساروا السعر المعتاد محيث لا يقطعون أكبر من مرحلة كل يوم فمن بين بلده ومكة مسافة شهر أو سنة أوعشر سنين أو أكثر أو أقل يعتبر في وجوب الحج عليه أن يتمكن منه مان توجد فيهشروطه أول تلك المسافة فاذا كان بينهما ثلاث سنين مثلا وتمكّن فى زمن ثم مضى عليه وهو متمكن ثلاث سنين ثم مات حكمنا بوجوب الحج عليه لانه لو سافر أول ماتمكن ادراكالحجفلماترك الى أنمات ولم بحج علمنا أنه مقصر وحكمنا بَفسقه في هذا المثال من أول أرقات التمكن آلي موته لان الفرض أنه لم يحصل له تمكن قبل ذلك فشمله قولهم يحكم بفسقه من آخر سنى التمكن أى من آخر أوقانه منها والثلاث في مثالنا بمنزلة أواخر شوال بالنسبة لا هل مصر ونحوهم فاتضح الجواب عن جميع مافي السؤال وأنه لا اشكال فيه بوجه ﴿ وسُتُلَ ﴾ نفع الله به عن مكى خرج لزيارة رسول الله صلى الله عليه فزار ممموصلذا الحليفة فهل يلزُّمه الاحرام منها لان من الغالب أن المكي المقيم بمكة يحج كل سنة فكانكقاصد مكة للنسك أولا يلزمه ذلك ﴿ فاجاب ﴾ بقوله في ذلك تفصيل لا بدمنه لانه الذي دل عليه كلام النووي في مجموعه في مو اضع حيث قَال إذا حجواعتمر حجة الاسلام وعمرته ثم أراد دخول مكة لحاجة لا تتكرر كزيارة أو رسالة أوكان مكيا سافر فاراد دخولهاعائدامنسفر ونحو ذلك لم يلزمه الاحرام بحج ولاعمرة وكذا لو أراددخول الحرم دون مكة بلاخلاف كاصرح به جميع الاصحاب اه ملخصا وقال أيضا لو جاوزالميقات مريدا حج السنة الثانية وأقام بمكمة وأحرم منها فَيُها فَفَى وجوب الدم وجهان أو حج الاولى فحج الثانية فلا دَّم لانه انما تجب إذا حَجمن عامه اه وقال أيضا ولومر مسلم بالميقات مريدا للحجنى السنة الثانية ففي وجوبالدم الوجهان كالكافر اهوالمرجح في الـكافر لزوم الدم فيستفاد منه أنَّ الارجح من الوجهين المطلقين في العبارة الثانية لزوم الدم والمساواة فى الخلاف وان لم يلزم منها الاتحاد فى الترجيح لكنها ظاهرة فيهاذا تقرر ذلك فيستفاد منه ان من مر بالميقات مريدانسكا ولو فى سنة آتية يلزمه الاحرام بنسك من الميقات اماحج انكان في وقته أو عمرة وانما لزمه الاحرام بما لم ينوهلانه بارادته للنسكالآتي عند مجاوزةالميقات صار قاصدا الحرم بما وضع له فلزمه أن لا يجاوز حريمه وهو الميقات الا بالتلبس بمانواهانأمكن والا فبنظيره رعاية لتعظيم الحرم الذى وجب الاحرام من الميقات لاجله ما أمكن وبهذا يندفع ما يقال قد لا يفعل النسك الا في الذي نواه فلا يلزمه دم اذ شرط لزومه أن يفعل ما قصده عند المجاوزة ووجهاندفاعه أنهم لاينظرون للميقات الابالنسبة للزوم الدموأما بالنسبة للعصيان بالمجاوزة فلانظر الاالى نيته فحسب كماهو ظاهر من كلامهمو بما تقرر الماخوذ من مجموعي عبارتي المجموع الاخترتين مع ما ذكره في الاولى في المكيمن أنه حيث لم يقصد النسك لا يلزمه الاحرام، العلم بانه سيحج غالبًا يعلم ان الحق في المكي المذكور في السؤال انه انكان عند الميقات قاصدا نسكا حالاً ومستقبلالزمه الاحرام من الميقات بذلكالنسك أو بنظرهوالا أثم ولزمهالدم بشرطه وانكانعند الميقات قاصدا وطنه أو غيره ولم يخطر له قصد مكة لنسك لم يلزمه الاحرام من الميقات بشيء وان كان يعلمأنه اذا

وجل تصديهقا والذن لامدعونمعالله إلها آتحر ولايقتلونالنفسالتي حرم الله بالحق ولا يزنون ألآية ولقوله عليكان لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارقحين يسرقوهو مؤمنولايشرب الخرحين يشربها وهو مؤمن رواه البخارىومسلموأ يو داود والنسائي وزاد النسائيفي رواية فاذافعل ذلكخلع ربقة الاسلام من عنقه ولخبرالصحيحين من اقتطع شرامن الارض ظلماطوقه الله اياه ومالقيامة منسبع ارضين واللفظ لمسلم والأحاديث فيذلك كثيرة واما ما ذكر في ألسؤال من التشديد في الربافخرج مخرج أأزجر والردع والتنفرمنه لماالفومني الجاهلية من تعاطيه وقد قالو أنما البيع مثلالرباولتعلقه بحق الآدمي المبي على المضايقة والمشاحة لافتقاره ولتعلق حق الزنائحق الله تعالى المبنى على الإتساع والمساهلة لكرمه وغناه ﴿ سُئُلُ﴾ عمن عوض عن دن القرض الذهبذهباو فضة هلهو جائز ام لالانهمن قاعدة مد عجوة والمنع فاالجواب عماهو صريح فىالجو از اوكالصريح فيه وهو قوله في شرح الروضعقبال كلام على قاعدةمدعجوة والكلام في ييع المعنن فلايشكـل بما

جاء الحجوهو بمكة حجأوأنه ربما خطرت لهالعمرة وهو بمكة فيفعلها لانه حينتذ ليسقاصدا الحرم بما وضع له من النسك وآنما هو قاصده لامر آخر واحتمال وقوع ذلك منه بعد لا نظر اليه بخلاف ماإذاً قصده عندالجاوزة لنسك حاضر أومستقبل فانه قاصده لما وضع لدفلزمه تعظيمه به أو بنظيره لوجود المعنى الذي وجب الاحرام لاجله من الميقات فيه فتدبر جميع ماذكرته لك في هذه المسئلة فأنه مهم ولقد زل فيه نظر من لم يطلع علىشىء من عبارات المجموع التي ذكرتها فافتى بما ظهر له من غير تأمل ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عما إذا أوصى بحجة من بلده وجاوزوارثه الميقات واستأجر عنه من مكة فَهِل الدمُّ والمحطُّوط من الاجرة على الوارث أو على المستأجر ﴿ فأجاب ﴾ بأن الوارث لما استأجر من مكة فان شرط الاحرام منها أومن دون ميقات الميت الشَرطي أو الْشرعي فسدت الاجارةوليسللاجير الاأجرة المثل والدم على الوارث وإنام يشرط عليهذلك فالدموالحط على الاجد لتقصيره بناء على ماعليه كثيرونأوالاكثرون إنالعبرة بميقات المحجوج عنه لا المباشر وقال آخرون العبرة تميقات المباشر كمكة للمكي فعليه لادم ولاحط مطلقا إلا انءينالموصي في وصيته أنه يحرم عنه منموضع معين قبل مكة فانه يتعين اتفاقا ومتى خالفه الاجيرلزمهالدم والحط ان صحت الآجارة وإلالزمه الدّم وأجرة المثل مالم يشرطالوارثعليه ذلك وإلا فالدم عليه كما تقرر ﴿ وسئل ﴾ عما اذا ماتمن لم تُلزمه حجة الاسلام قبل أن يحج ولم يوص بها لحج عنه وارثه هل يقع عنه أم لا ﴿ فأجاب ﴾ بأن المعتمد انه يقع له كما حررته مع استيعاب ما فيه من كلام الاصحاب في حاشيةً إيضاًح النووي لان هذا ليس محض نسك نفل حتى يقال بامتناعه لان الفرض أنه لم يوص به وإنما هو حج اذا وقع يقع فرضا أذ لا يمكن أن يقع عن الميت ولا عن غيره حج وعليه حجة الاسلام فلما أن كان هذا يقع عن حجة الاسلام خرج عن مشابهته النفل نظرا لهذه الحيثية توسيعا لتحصيل حجة الاسلام لعظم نفعها وان لم يشابه من حيثية عدم وجويه على الوارث وان خلف الميت تركة ﴿ وسئل ﴾ عما لو قال ألزمت ذمتك حجة عن فلان بنفسك هل يصح العقــد أم لا ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بَانَ المُعتمد مَافَى الرَّوضَة وأصلها هنا عن البغوى وغيره من صحة ذلك وأنه لا يستنيب فتكون إجارة عين وقول الامام يبطل ضعيف وان تبعاه في الاجارة ومال اليه السبكي وذلك لان الحج قربة عظيمة يتعين الاحتياط في أدائها ما أمكن وأغراض الناس في عين من يحصل هـذه القربة متفاوتة تفاوتا كشيرا وحيئنذ فلما عقب الزام ذمته بقوله لتحج بنفسك علمنا انه لم يرد حقيقة الاجارة الذمية مطلقا وانها أراد تعلقه بعينه لما علمتمن أنالآغراض تختلف باختلاف الاشخاص وان وجدت العـدالة في الـكل وبـني في ذلك كلام مهم بسطته في شرح العباب ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عمن فاته الوقوف بعرفة وقلتم يلزمه التحلل هل يحتاج الى نية التحلل قياسا على المحصر أم لا يحتاج الى نية وهل في المسئلة نقلُ أم لا فان كان ثم نقل عن أحد فيها فبينوه ﴿ فاجاب ﴾ بقوله عبارة شرحي للعباب كمغيره ويتحلل من فاته الوقوف باعمال العمرة وقضيته أنه لايحتاج لنية العمرة وأنه لا بد من نية التحلل وهوكذلك انتهت ووجهه اتفاق الاصحاب على أن هذه ليست عمرة مستقلة كما حققته فى الشرح المـذكور وبها تقرر علم أن فى المسئلة نقلا وان لذلك وجها واضحا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه بها لفظه لم قلتم بسقوط الدم عن القارن بعوده الى الميقات قياسا على المتمتع مع أن المتمتع لم يربح أحد العملين والقارن ربحه فكان القياس لزوم الدم له مالم يعد للمقيمات ويكرر الاعمال فانه حينئذ لم يربح شيأ فيكون نظير المتمتع ﴿ فأحاب ﴾ بقوله لم يقتصروا في انجاب الدم على القارن بانه من حيث القياس على المتمتع فقط حتى يرد ما ذكروً إنها ضمو األى ذلك الاستدلال بانه صلى الله عليه وسلم ذبح

سيأتيمنأنه لوكان له على غبرهألف درهموخمسون دينارافصالحهمن ذلكعلي ألفي درهم فانه جائز اه وماالفرق بينها فانالصلح المذكور بيعأفيدوا ذلك واضحا ( فأجاب ) مان التعويض المذكور باطل لانه من قاعدة مدعجو قو لا بخالف ماذكرته ماذكروه فهالوصالح عن ألف درهم وخمسين دينارا ديناله على غبره بألني درهم حيث جعلوه مستوفيا لالفاذ لاضرورة إلى تقدير المعاوضة فيه سومعتاضاعن الذهب بالالفالآخر اھ فعلمته أنه لوقال فيمسئلة الصلح المذكور عوضتك هذس الالفينءنالالف درهم وخمسين دينارا لم يصح ولهذا لوكان المصالح عنه معينا لم يصح الصلح لانه اعتياض فكا نه ماع الالف درهموخمسىندينآرا بالني درهم وهو من قاعدة مدعجوة (سئل)عمن اشترى

دينارا بعشرة أنصاف

وسلم البائع خمسة ثم اقترضها منه ثمم ردها اليه

عن الخسة الاخرى هل

هذا عقد صحيح أم لا

(فأجاب) مانه يبطل البيع

في نصف الدينار المقابل

للخمسةالباقية على الاصح

في الروضة لان اقراض

البائع المشترى الخسة اجازة

للبيع منهما وهي كالتفرق

منهما فبطل البيع فيهاوان

عن نسائه البقر وكن قارنات فدل على أن الدم الواحد كافف القران مع الترفه فيه بشيئين تركه الميقات وترك أحد النسكين وحينئذ فكل من هذين اذا وجد غير منظور اليه على انفراده والالم يجبرها دم واحد واذا لم ينظر لكل على انفراده فأما أن ينظر لهما معا أولاقواهما لكنهم آثرواً النظر لاقواهما وهو ربح الميقات لانه العلة الصحيحة في إيجاب دماليمتع فمن ثم جعلوا التمتع أصلا للقران فيهذا كما أنه أصلُّ له فيسقوط دمه اذا كان فاعله من حاضري الحرم على أن قياسَ الدون حجة وهوماكانت العلة فيأصله مظنونة مع احتمال غيرهاكقياس التفاح على البر بجامع الطعم مع أنه يحتمل ان العلة الكيل أوصلاحية الآدخار أوغيرهما وما هناكذلك فانكون العلة في التمتع ربحالميقات مظنونة لاحتمال أنها تمتعه بمحظورات الاحرام كما قيل به ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به هل يشترط فيسقوط الدم بالعود الى الميقات قصد العود لاجل سقوط الدم أو يكفى بمطَّلَق النية ولو لشغل كمافي الوقوف ﴿ فأجاب ﴾ بقوله يكفي هذا الاخير كالوقوف كما صرح بهالقاضي والبغوي حيث قالالوأحرم المكى بالعَمرة من مكةوعادلميقاتها لشغل لالاجل قطع المسافة من الميقات سقطالدم زاد ان الرفعة تخريجه على الوقوف فافهم انه مثله فيأنه لايتأثر بالصارف ووجهه ظاهر وهوأن القصد قطع المسافة محرماً ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عن احرام مصرى مثلا جاوز رابغ مريدا النسك من رابغ ثم عاد من عسفان الى رابغ محرما هل يسقط عنه الدم بذلك أو محتاج بعد عوده من عسفان الى رابغ ثم رجوعه ودخوله مكة الى عوده الى عسفان كما أفتى به بعضهم ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقوله الصواب الاول والافتاء بالثاني لاوجه لهلانالقصد قطع المسافة من الميقات إلى مكة محرمًا وهو حاصل بعوده من عسفان للميقات وإن لم يعد من مكة إلى عسفان﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عمن مر بميقاته مريدا للنسكين بلا إحرام إلىأن دخل إلى مكة مم أحرم بهماً فيها فهل يكفي لاسقاط الدم عوده للميقات مرة او مرتين ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقوله الوجه الاكتفاء بالعودمرة لان عمرة القارن منغمرة في حجه صحة وفسادا وغيرهما كما صرحوا به ﴿ وسئل ﴾ فسحالته في مدته عمن احرم وفي يده صيد مرهونأو احرم الولى عن الصي وفي ملكالصبي صيد مَا الحكم ﴿ فَأَجَابُ ﴾ بقولهالذي رجحته في شرح العباب انه لا يلزمه إرسال صيديملكه لكن تعلق به حق لازَم كالرهن لانه بتعلق الحق بهصار عاجزاً عن ارساله وان ايسر بقيمته ويفرق بين الاحرام والعتق حيث يصحمن الراهن الموسرو تلزمه القيمة بان الشارع متشوف للعتق اكثر من غيره فلا يقاسبه غيره قال الزركشي ولوكان في ملك العسى صيدفهل يَلْزم الولى ارسالهويغرم قيمته كما يغرم النفقة الزائدة بالسفر فيه احتمالان اه والذى يتجه أنه يلزمه ارساله ويغرم قيمته لانه الذى ورطه فيه كما يلزمه جميع الدماء التي ارمت الصي بسبب الاحرام لانه الذي ورطه فيه ﴿ وسئل ﴾ رضى اللهعنه عمن وكل آخر في استئجار من يحج عن ميته فاستاجر الوكيل وسافرالاجير للحج وعاد وطلب أجرته فقال الموكل كنت عزلت وكيلي قبلان يستاجركوأقام بذلك بينة فهل تلزمه الاجرة لالجائه الوكيل لذلك أولا فيلزم الوكيل لالجائه الاجيرلذلك ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله لايلزم واحدا منهما شي. لان الحج يقع للاجيرحينـُذفلم يقعسعيه عبثًا بل حصل لَه فيمقا بلُّته وقوع الحجله وهو فائدة أي فائدة ﴿ وَسَئِلُ ﴾ فسح الله فيمدته عن قول الدميري رحمه الله كان صلى الله عليه وسلم قبل أن يهاجر يحبج كل سنة اه ما مراده فان الحجفرض سنة خمس ولم يحج صلى الله عليه وسلم الا سنة عشر حجة الوداع واعتمر أربعا وهل هذه العمر الاربع قبل الفتح أو بعده ﴿ فاجاب﴾ بقوله ماقاله الدميري مقالة لبعض العلماء والذي صح انه لم يحج صلى الله عليه وسلم قبل|الهجرة الا المرتين اللتين بايع فيهما الانصار عند العقبة واما ما عدا ذلك فهو محتمل ثم المراد انه كان يحضر مع قريش مواسم حجهم الذي كانوا ياتون بصورته

زع كشرمن المتأخرين أن الصواب الصحة وانما صححه فى الروضة تبع فيه نسخ الرافعي السقيمة وأن الثابت فىنسخه المعتمدة تصحيح الصحة وان زعم بعضم أيضا ان محل بطلان البيع بالزامه قبل القبض اذ لم بحصل في مجلسه وما رجحهني موضع من المجموع من عدم بطلان الييع بالزامه قبل القبض مفرع على رأى مرجوح (سئل) عن قول الدمىرى في اب الرباغريبة قال محمد ابن عبدالرحمن الحضرمي الىأنقال لوباع أمة ذات لبن بلبن جاز بخلاف الشاة في ضرعها لين الخ هل ماذكره في الامة من الحكم والفرق بينها وبين الشاة معتمد(فاجاب)بانماذكره من الحكم والفرق معتمد (سئل) عن بيع الكسب بالطحينة وعن بيعها بالشيرج هليصحأملا وفىالقشطة هل هي نوع من اللبن ام جنس برأسها (فاجاب) بانه يصح بيع الكسب بالطحينة ولا يصح بيع واحد منهما بالشبرج والقشطة نوع من اللبن (سـئل) عن واقعة حال وقعت ببلادمكة مناليمن صورتها ماعشخصمنآخر حصة منقرارعين جارية وهذه الحصة قدر هاسدس سهم منأربعة عشر سهما شائعا فيجميع العين لكن عبر عنهافي مكتوب الشراء

وكان يعلن فيهم النداء برسالته والدعاء به الى الله تعالى ووجوب طاعته فتسميته ذلك حجا آنما هو باعتبار الصورة للاجماع على انه لم يفرض قبل الهجرة وأما بعد الهجرة فوقع الخلاف فيه فقيل فرض اولىسنيها وقيل ثآنية سنيها وقيل ثالنتها وقيل رابعتها وقيل خامستها وعليته جماعة من اصحابنا وغبرهم وقيلسادستها وهو المعتمد وقيل سابعتها وقيل ثامنتهاوقيل تاسعتها وقيل عاشرتها والمراد بعمره الاربع التي صحت عنه صلى الله عليه وسلم من غير نزاع عمرة الحديبية وهيالتي احرم بماهو وأصحابه منذىالحليفة ثمملماوصلوا الحديبية صده عنها أهلمكة فتحللصلىاللهعليهوسلمهووأصحابه رضوانالله عليهم أجمعين فىالحديبية قرب الحرم أو بعضها فيه لما وقع الصلح أنهم يرجعون لئلا تعير العرب أهل مكة بدخولهم لها قهرا عليهم ثم يأتون السنة القابلة للقضاء فرجعوا وتركه صلى الله عليه وسلم للقتال حينتذكان تواضعا وتفريضا لامر الله تعالى حتى يمن عليه بالفتح الاكبر الذىهو فتح مكة فكان ذلك الصلح سببا لذلك فانهم نقضوا بعض مافيه من الشروط فعلم صلىالله عليه وسلم حينئذ ان ذلك علامة على آلاذن له في اغزائهم والتمكين منهم فقصدهم صلى الله عليــه وسلم وألتي الرعب فىقلوبهم إلى ان دخل مكة فى غاية من العزة والعظمة له ولاصحابه واهلما فى غاية الخوف والمذلة حتى آمنهم النبي صلى الله عليه وسلم ثم لم يخرج من عندهم وليس فيهم الامن هو مسلم او مسالم وكان ذلك علامة على قرب أجله ﷺ كما فهمه من قوله تعالى اذاجاء نصر الله والفتح الىآخر السورة ولما رجع صلى الله عليه وسلم الى المدينة من الحديبية رجع فى السنة السابعة الى قضاء عمرته فأحرم بالعمرة من ذي الحليفة ايضا ثم دخلوا مكة وتحللوا من نسكهم ثم خرجوامنها بعد ثلاثة ايام كما وقع الشرط عليه في الصلح فهذه هي العمرة الثانية وأما العمرة الثالثة فهي عمرة الجعرانة سنة فتح مكة انه صلىالله عليه وسلم لما فتح مكة في رمضان سنة ثمان خرج منها الى حرب هوازنوالطائف ثمجاء الى الجعرانة لقسم الغنائم فأقام بها اياما فني ليلة ثامن عشر ذى القعدة سنة نما ن خرج صلىالله عليه وسلم هو و بعض واصحابه محرمين بالعمرة حتى دخلوا مكة وتحللوا ثم خرجوا الى ان جاؤًا الجعرانة وأصبح صلى الله عليه وسلم فيهاكبائتولم يعلم بعمرته الاجمع من اصحابه ولذا انكرها بعضهم ثم رجع صلى الله علمه وسلم هو واصحابه الىالمدينةولم يحج تلكالسنة ليعلم الامة انالحج واجب على التراخي وامر في هذه السنة على الحج اميرمكة وهو عتاب بن اسيد رضى الله عنه ثم أمر على الحج في السنة التاسعة أبا بكر رضى الله عنه ثم أرسل بعده عليا رضى الله عنه ليؤذنهووجمع فىالناس فىالموسم بمنى بسورة براءة وحكمته انه جرتعادة العرب انه لا يبلغ عنهم الامن هومنجلدتهم وقرابتهم ثُم في سنة عشر حج بنفسه صلىالله عليه وسلم هو واصحابه فاحرم من ذي الحليفة بالحج بم بالعمرة فكان أولا مفردا ثم صار قارنا فهذه هي عمره الاربع وكلها كانت فىالقعدة وصح عن ابن عمر رضى الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم اعتمر فىرجبوأ نكرت ذلك عليه عائشة رضيالله غنها وغلطته فيه ﴿ وسئل ﴾ نفع الله بعلومه عن قو لهممن شرائط الحج امن الطريق فهل هو موجوداً ولا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله نعم هو موجود فى غالب الجهات كما هو جلى اذ المرادبه الامن ظنا لايقينا أمنا لاثقاً بالسفر لابالحضر على ما يخلفه أو يستصحبه لكن مما يحتاجه لسفره فقط دون نحو خطيرمعه لتجارة او نحوها فلا يشترط الامنعليه لعدم الضرورة الى استصحابهومن ثم لولم مكنه تركه فيالحضر لعدم أمنه اشترط الا من عليه في السفر لاضطراره لاستصحابه حينئذ ﴿ وَسُمُّلَ ﴾ رضى الله عنه عما اذا مات العامل المجاعل على حجة وعمرة وزيارة بعد الاحرام وقبل فرَاغ الأعال فهل يستحق شيأ من الجعل كالاجارة أو لا وهل يسقط الجعل على ما فعل من الاركان والآعمال أولا وكيف صفة التقسيط هل هو كالاجارة أولا ﴿ فأجاب ﴾ بقوله ظاهر كلامهم بل

بمايتعارفه أهل عيون بلدة أليع منالتعبرعن أجزاء السهم منالقرار والماء الجارى به مالساعات وعن السهم من ذلك مالو صية التي هي اثنا عشرساعة كايعس عن مثل ذلك في البلاد الشامية بالاصابع ويسمون ذلك في بلد البيع كله سقية لانه لا يخفى ان الشريك في القرار شريك في الماء النابع مه من أجل مشاركته في القرار فعس كاتب الشراءعن المبيع الذي هو حصة من القرآر بما يستعمل فيهو فباهو تابعله من الما. وملخص عبارة مكتوبالشراء بعدأنأذن الحاكم الشرعى فلان الشافعي لفلان الفلانيفي شراء المبيعالاتى ذكره لنفسه ولبقيةورثة والده من الباتع الا "تى ذكره فيه اذنا صحيحاشرعيا اشترى فلان المأذون له لنفسه ولبقية ورثة والده المشمولين محجر الشرع الشريف من فلان البائع عن نفسه جميع الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار العين الفلانية عا للحصة المذكورةمن حق قرار العين المذكورة ومقرها وعرهاوشعوبها و ذبو لهاو مجارى ما تهاو من مائها الجارى مامن فضل الله تعالى شراء صحيحا شرعيا

مستكملالشرائط الصحة

واللزوم بثمنجملته كـذا

مقبوض بيد البائع من .

صريحه فيباب الجعالة آنه لايستحق شيئا أصلا وذلك لانهم شرطوافيها اذا مات العامل قبل الفراغ انيتمم الوارثقالوا واذاتمهلم يستحق الاقسط ماعملهمورثه دون ماعمله هو لانفساخ الجعالة بموت العامل وقدعلم انالبناء على عمل الغير في النسك متعذر فتتميم الوارث متعذر ويلزم من تعذره عدم استحقاقه لقسط ماعمله مورثه اذ الاستحقاق في الجعالة لكُونها عقدا جائزا من الجانبين أنما هو بفراغ العمل لاببعضه الا ان وقع مسلما للمالك وبهذا الذى قررته اتضح الفرق بين الجعالة و الآجارة و ماأحسن قول القمولي في جواهره ولو مات العامل المعين في اثناء العمل كالومات في طريق الرد فان رده وارثه الىالمالك استحق من الجعل المعين بقدر عمل مورثه دون عمله وانالم يرده اليه لم يستحق شيئا لعمل مورثه على الصحيح شمقال هووغده ماحاصله لايستحق العامل شيئا من الجعلالابالفراغ من العمل نعم لوماتالصبي أثناءالتعليم استحق أجرةماعمل وكذا اذاتلف الثوب الذي خاط بعضه أو الجدار الذي بني بعضه بعد تسليمه للمالك وكذالو منع الصي أبوه من التعليم أي لوقوع العمل مسلما بقبض المالك للثوب والجدار وبتعليم الحر مع عدم تقصير من العامل وبهذا ظهر أيضاح الفرق بين هذه الصورة وصورةالسؤال لان بعضالنسك لميقع مسلما لمنوقعت الجعالة له كما هو وأضح فتأمله ﴿ وسئل ﴾ نفع الله بهعن رجل أحرم بنسك وبه سلّس بول لايستمسك الا بالشد فشد ذكره حرصاً على طهارته المعتبرة شرطا لطوافه وصلاته وصونا لبدنه وازاره عن نجاسته سيما فيما تقدم من عبادته فهل عليه فدية بذلك أملا واذا قلتم لافافيدونا الجواب عما استدل به شَافعي من كلام الاصحاب في افتائه بنفي ذلك في ذلك زاعها ان انتفاءها في ذلك أولى من انتفائها فيما استدل به منكلامهم السابق من ذلك ماجوزوه للمحرم من لبس الخف بشرطه قاصدين بدُّلك حسم الاذي عن القدم كما دلت عليه السنة الشريفة والعبادة بذلك أولى اذ لاجلها خلق المكلف ومنه لبس السروال بشرطه والقصد به سترالعورة بل فيه زائد عليها وبان السروالقصديه الحفظ على فاقد الطهورين دون فاقدالسترة وكها وجب السترخارج الصلاة حرم التضمخ بالنجاسة خارجها وان قلوقوعه على أنهاولم يجد الاساترذكره وجب ولا فدية اذلم يعمل بها في ساتر العورة ففهاذكر أولى أخذا من مزيد الاعتبار المذكور ومنه شد المنطقة والهميان على وسطه والقصد منه تيسر أمر السفر سيرا وحلا وارتحالا ومصلحة الدين أعلى وقد أعطوا بعض العوض حكم كله كما في ستر بعض الرأس بنحوعصامة وكما في حلق بعض شعر الرأس وانما وجب الفدية في البعض المذكور لانهفى محل الاحرام وفي معنى الستر المنهى عنه مع أن الحلق المذكور اتلاف بخلاف ما نحن فيه على أنهم لم يصرحوا بتعين الوسط للهميان وان كانت العادة كذلك بل ذكروه عما محتمل المثال والمثال لايخصص فيصدق بربطه علىالذكر والاحتجاج ممفهوم المجرور مختلف فيهبين العلماء وقد صرح اصحاب مالك رضي الله تعالى عنه وعنهم بانتفاء الفَّديَّة فيها ذكر في السؤال مع احتياطهم في هذا الباب بما لم يحتط الشافعية رضي الله تعالى عنهم ومنه تجويزهم ازالة ماضر من الشعر داخل الجفن مع أنه أثلاف لدفع الضرر المذكور وغيرذلك بما ذكروه في أبواب الفقه بما لايخفي وأذا تحمل مأيخالف ظاهره مأتقرر من نحو كيس اللحية ولفشيء على الساق واليدور بطه منكل ماأحاط بالبدن على وجه الستر عرفا على الاعضاء الظاهرة كما يرشد اليه عد النبي صلى الله عليه وسلم مالا يلبسه المحرم حين سئل عما يلبس وأمثلتهم رضى الله تعالى عنهم دون الباطنة كاللسان والذكر بل لازالة ماكانداخل العين كما مر ولانالشعوثة والغبرة المقصود بهما ترك الترفه المستفاد ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم المحرم أشعث أغير آنما يلاقيان الظاهر فكان الترفه منحيث اللباس خاصا به ولئن سلمنا أن لادلالة في ذلك لذلك فحسبنا جهل السائل يحكم المسئول عنه بدليل استفتائه هذه

المشترى وتسلم البائع الثمن وسلم للمشترى جميع المبيعالمذكور تسلماشرعيا بعـد الرؤية والمعرفة والمعاقدة الشرعية وثبت ذلك عند ألحاكم الشافعي الآذن المذكور وحكم موجبه ومات الحاكم والمتعاقدان والشاهدان فهل هذاالحكم صحيح أملا واذا قلتم هو صحيح فهل يقتضي صحةالتبايع المذكور أم فساده و هل لحاكم شرعي نقض التبايع والحكم مه أم لالاسيامع كون الخاكم الشافعي المذكور منأهل العلمالوافر وكمال النظرفي فروع الفقه وغيره كاهو مشهور بذلكوهل يقتضي صحة مأ تقدم ذكر مقول الامام النووي رضي الله عنهفي روضته ولوياع الماء معقراره نظران كانجاريا فقال بعتكهذه القناة مع مائهاأولميكن جارياوقلنا الماء لاعلك لم يصحاليع في الماء وفي القرار قولًا تفريق الصفقة وقوله بعد ذلك بنحو أربعة أسطرولو باع جزأشا تعامناليتر أو ألقناةجازوما ينبع مشترك بينهما ام لا يقتضي صحة ماذكرواذا قاتمأنقولهفي القرارقو لاتفريق الصفقة يربحح صحة بيع القرار فقطفالصورة المذكورة فهل یکون المشــتری مستحقا للماء النابع لكونه تابعا في ملكَّه كما يؤخذ من المسئلة

عبارة المفتى المذكور افادة مسايرة لجواله عن جميع جزئياته بحيث لايخلو عنه من الجواب لفظة ﴿ فَأَجَابَ ﴾أَفَاضَ الله علينا من مدده بقوله لافدية عليه بالشــد المذكور لامور منها قولهم كل محظور في الاحرام أبيح للحاجة فيهالفدية الانحو السراويل والخفين لانستر العورةووقايةالرجل منالنجاسة مأمور مهما لمصلحة الصلاة وغبرها فخفف فيهما اه ومنها قولي في حاشية الايضاح لو لبس عمامة لضرورة واحتاج لكشف كل رأسه للغسل من الحدث الاكبرأولبعضه لنحو مسحة في الوضوء فالذي يظهر أن الفدية لا تتعدد بذلك وان اختلف الزمان والمكَّانَأُخذا من قولهم لوفقد الازار جاز له لبس السراويل ولا دم عليه ووجهوه بأن الاصل في مباشرة الجائز نني الضمان وأيضافابجاب الكشف عليه يصيره مكرهاعليه شرعا وقدصرحوا بأن الاكراه الشرعي كالاكراه الحسى فكما أنه لو أكره هناحسا على الكشف لا يتعددكما هو ظاهر فكذا اذا اكره عليه شرعا فان قلت قدجوزواله اللبس لنحو حرومرض مع الدم قلتذاك فيه ترفه وحظ للنفس وهذا ليس فيه شيء منهما وانماهو لاجل تحصيل الواجب المتوقف عليهصحة عبادته فهوبستر العورة بالسراويل أشبه اه وهذاكله يأتى في صورة شد السلس كما هو واضح ومنها قول المجموع قال أصحابنا لو كان على المحرم جراحة فشد عليها خرقة فانكانت في غير الرأس فلا فدية وانكانت في الرأس لزمته الفدية لانه تمتنع في الرأس المحيط وغبره اه قال بعضهم والمرادبالشد هناهو مجرد اللف لاالعقد وان كان هو المراد من الشد الواقع في نحو شد الهمان والخيط على الازار اه وفي حاشيتي للايضاح عقبذلكوهو متجه وان لم يحتج للعقد للاستمساك على الجراحة والافالوجه جواز العقدأ يضالكن مع الفدية ثم المراد بالعقد عقد الخرقة نفسها أما لو شد علما في غير الرأس خيطا وربطه فان ذلك لايسمى عقدا فلا يحرم ولا فدية فيه اه وبه يعلم ان المرادُّ بالشدُّ الذي ذكرناه أولا هو عقد الخرقة المتمين لدفع النجاسة بأن لم يجد خيطا يشده عليها أما لو وجد ذلك فلا يجوز له العقــد اذا لاضرورة اليه حيننذ لان دفع النجاسة ممكن بشــد الخيط والفرق بينه وبين العقد أن العقد يصــير المعقود مستمسكا بنفسه فوجد فيه حقيقة الاحاطة الممتنعة ولاكذلك المشدود عليه خيط لانه غسر مستمسك بنفسه فلا يسمى محيطا ويؤمد ذلك قولهم بحرم عليه شــق ازاره واف كل نصـف على ساق ان عقده كما في الروضة واصلها وقول المجموع وشده المراد به عقده لما تقرر منالفرق بين الشد والعقدومن ثم عالوا الحرمة بقولهم لان المعقود يشبه الحيط من حيث أنه مستمسك بنفسه والحاصلانه لا فدية عليه بالشد مطلقا ولا بالعقد المتعين لدفع النجاسة وآنه متى امكنه الشد بنحو خيط او لف الخرقة من غير عقد لم يجز لهالعقد ولزمته به الفدية وفيها استدل به السائل مما لا مرجع اا قلناه مناقشات يضيق عنها القرطاس مع انه لا حاجة اليها بعد تأمل ماقر رناه من كلام الاصحاب وما اخذ منه واللهسبحانه وتعالى اعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن رجل لهولد عاقل بالمغ رشيد فارادالولد التردد الى الفقهاء لقراءةالعلم وأستعارةالكتب ونحوذلك ممالايستغنى عنه طالب العلم وكذا الخروج لقضاء حوائجه اوزيارة الصالحين اونحو ذلك من القرب فمنعه الوالدمن ذلك وأمره بالقعود في آلبيت وعللذلك بأنه يخشى عليه من صحبة الاشرار والولد لايرتاب في حاله انه يكره ذلك ويحترز منه فهل للولد ذلك الملاو اذااراد الولد السفر لطلب العلم لمالايخفي ان معاشرة الاهل و نحو هم تخل به والوالدتشق عليه المفارقة فهل للولدذلك ام لاو اذا ارادالو لدالتقشف والزهد في الدنياوغيرها فكره الوالد ذلك فهل الولد ذلك ام لا واذاامره والده بامر مباح لايتعلق بالوالد فهل يلزم الولد امتثالهواذا امره بما فيه خلاف بين الفقها وكانت عقيدة الولد في ذلك مخالفة لعقيدة والده فهل يازمه امتثاله اعتبارا بعقيدة الوالدام بحرم اعتبارا بعقيدة نفسه فانقلتم يجب فهل

النانية وأيضافهل التعبرفي مكتوب الشراءعلى الحصة المبيعة من القرار قوله الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار العين الفلانية مخل بالتبايع أو بالحكم بهأم غيره مخل بذلك لامكأن تأويلها بما يصححها أم كف الحال فاجاب) بان حكم الشافعي بموجب البيع المذكور غيرصحيح لان آلحكم به يستلزم شيئين وهماأهليةالنصرف وصحة صيغته فيحكم ءوجبها وهو مقتضاها والصيغة المذكورة مختلةلادخالها الماءالجارى بها فىالمبيع بقوله فيهاؤ من مائها الجارى بها والبيح باطل فيه للنهيعن بيع الماءرواه مسلموهو محول على الماء الجاري للجهل بقدره ومتى بطل فيه بطل في قرار وأيضا فقدقالوا لوباع معلوماومجهولا بثمن واحد التوزيع وعبارة ابن المقرى في روضه ولو باع ماء القناة معقرارهو إلماء جار بطلف الجميع للجمالة وفى الروضة خَلَافه إِ ه وعبا رتها لو باع الماءمع قراره نظر انكانجاريا فقال بعتك هذه القناة مع مائهاأ ولم يكنجارنا وقلنا الماء لا يملك لم يصح البيع في الماء وفي القرار قولا تفريق الصفقة والافيصح قال في المهات ماذكراه في

الارض من تخربجها على

يفعله مع اعتقاد خلافه أم يلزمهاعتقاد حل ذلك وماحد الىر والعقوق﴿ فاجاب﴾ بقولهاذا ثبتر شد الولد ألَّذى هوصلاح الدين والمال معا لم يكن للاب منعه من السعى فَمَا ينفعه دينا أودنيا ولاعبرة بريبة يتخيلها الاب مع العلم بصلاح دينولده وكمال عقله نعم ان كان فى البلد فجرة يأخذون من خرج من المرد الى السوق مثلاً قهرا عليهم تأكد على الولد اذا كان كذلك أن لا يخرج حينئذ وحده لنهيه صلى الله عليه وسلم عن الوقوع في مو اطن التهم فامر الوالد له في هذه الحالة بعدم الحروج مع الخوف يعذر فيه فلا يجوز للولد مخالفته اذا تأذى الوالد بذلك تأذيا ليس مالهين ولم يضطر الولد إللخروج ولايجوز للامردكما يعلم مما يأتى في قطع صلاة النفل السفر ولو للعلم الامع نحو محرم ورجاً. حصول تعلم أوزيادة فيه وحينئذ لانظر لكراهة الوالد له حيث لاحامل عليهاالا مجردفراق الولد لان ذلك حمَّق منه وحيث نشأ أمر الوالد أو نهيه عن مجرد الحمَّق لم يلتفت اليه أخذا عاذكره الائمة في امره لولده بطلاق زوجته وكذا يقال فيارادة الولد لنحر الوهد ومنعالوالد لهانذلكان كان لمجرد شفقة الابوة فهو حمق وغباوة فلايلتفت له الولد فىذلك وامره لولده بفعل مباح لامشقة على الولد فيه يتعين على الولد امتثال أمره ان تأذى أذى ليس بالهين ان لم تمثل أمره ومحله أيضا حيث لم يقطع كل عاقل مان ذلك من الاب مجرد حتى وقلة عقل لانى أقيد حل بعض المتاخرين للعقوق پان يَفعل مع والده ما يتأذى به ايذاء ليس بالهـين بما اذا كان.قد يعذر عرفا بتاذيه به أما اذا كان تأذيه به لايعذره احد به لاطباقهم على أنه إنما نشأ عن سوء خلق وحـدة حمق وقلة عقل فلا أثر لذلك التآذىوالا لووجبطلاق زوجته لوأمرهبه ولم يقولوابه فانقلت لو ناداهوهو فى الصلاة اختلفوا فى وجوب اجابته والاصح وجوبها فى نفل ان تاذى التاذى المذكور وتضية هذا انه حيث وجد ذلك التاذي ولو من طلبه للعلم أو زهده أوغير ذلكمن القربازمهاجابتهقلت هذه القضية مقيدة بما ذكرته ان شرط ذلك التاذي أن لايصـدر عن مجرد الحمق ونحوه كما تقرر ولقد شاهدت من بعض الآباء مع أبنائهم أمورا فيها غاية الحمق التي أوجبت لـكل من سمعها أن يعذرالولدويخطىءالوالدفلا يستبعد ذلك وبهذا يعلمأنه لايلزمالولد امتثال امر والدهبالتزام مذهبه لان ذاك حيث لاغرض فيه صحيح مجرد حمق ومع ذلك كله فليحترز الولد من مخالفة والده فلا يقدم عليها اغترارا بظواهر ما ذكرناً بل عليه التحرى التام فى ذلك والرجوع لمن يثق بدينهم وكمال عقلهم فان رأوا للوالد عذرا صحيحاً في الامر أوالنهي وجبت عليه طاعته وان لم يرواله عذراً صحيحاً لم يلزمه طاعته لكنها نتاكد عليه حيث لم يترتب عليها نقص دين الولد وعلمه أو تعلمه والحاصلُ أنمخالفة الوالد خطيرة جدا فلا يقدم عليها الا بعد ايضاح السبب المجوز لها عند ذوى الـكمال وقد علم مما قررته حد الروالعقوق فتاملذلك فانه مهم﴿ وسئل ﴾ رضىالله عنه عمن استأجر من يحج عن ميت فهل يجب على الاجير اذا احرم أن ينوى الأحرام عن المستاجر له أو يكفيه الاطلاق قال بعضهم ان كانت الاجارة فىالذمة فلا بد من النيةللمستاجرله و ان كـانت اجارة عين وقدوقعت صحيحة فى وقتها فلا يشترط بل الشرط أن لايصرف الاحرام لغير المستاجرله وان وقعت الاجارة فاسدة فلا بد من النية ليقع عن المستاجر له قال وقد يشكل على الاول ماذ كروه في خلع الزوجة فيها اذا وكلت الزوجة من مخالع عنها ان الوكيل له ان مخالع عن نفسه فهل ماذكره من قوله الظاهر انه انكانت الاجارة في الذمة فلا بدمنالنية للمستاجر له وانكانت اجارةعينوقد وقعت صحيحة فلا يشترط بل الشرط أن لايصرف الاحرام لغبر المستاجر له و ان وقعت فاسدة الخفيل كلامه هذا كله صحيح أم لا وهل استشكاله على ظاهره أم يكن الفرق بين مسئلةالوكالةومسئلة الاجارة فان قلتم بصحة كلام القائل بذ لك الذي نقله عنه في غنية الفقىر في احكام الاجير فلولم تكن

قرل تفريق الصفقة كيف يستقيم مع انالماء المذكور مجهول وقدسبق في تفريق الصفقة أن مالا بجوزاذاكان مجهولابطل البيع في الجميع بناء على ان ألاجازة بالقسط فانه غير عكن للجهالة اه وأجيب بان الما. الراكد معلوم بالمشاهدة والرؤية تحيطبه ومعرفة عمقه عا بسيل الوقوفعليها واماما نقلهني زَيَّادةالروضةعنْصاحب التلخيص من قوله نهى عن بيع الماء وهو محول على ماآذا افردماء عين او بئر اونهر بالبيع فان باعه من الأرض بان باع أرضا المع شربها من الماء في نهر أأووادمتح ودخلالماءفي اللبيع تبعا فاجيب عنه بان مراده بالشرب الماءالراكد عليها او جميع الماء الذي ﴿ أَعَاطُ بِهِ الوَّادِيُّ أَوَّ النَّهِ ۗ فيجمل مذاعلي مااذاالم يكن ماء النبرجار ما اه فكلام النووى الاول يقتضي ظاهره الصحة في القرار وكلامه الثاني يقتضي ظاهر والصحة فيالماءا يضا وقد علمها فى كلمنهما بما ذكرته (سئل) عن الجع بين قولهم بحوزبيع دهن الورد بدهن البنفسج متفاضلا مع قولهم يمتنع التفاضل في بيع دهن السمسم بعضه ببعض كاهو معلوم والحال انالاول انماهودهن سمسم بمزوج

أجارة بلجعالة فهل الحكم فيهاكما فىالاجارة أفتونا وقد نقل فىالـكتاب المذكمور آنفا ان الماوردى قال بعد ذلك بقليل تعيين من يؤدى عنه النسك شرط في اجزاء الحج دون صحة العقد فان ذكره في العقد لم محتج الى ذكره فما بعد وان لم يذكره فى العقد صح وليس للاجير الاحرام الابعد تعيين المحجوج عنه الخ والمسئلة واقعة لبعض اليمنة ِ إذا قيل بِوَجوب النيةعندالاحرام فنسى فهل يكون النسيان عذرا أملا وهل هذا منخطاب الوضع فلا يؤثر فيه النسيان أو من خطاب التكليف فيؤثر فيه النسيان ﴿ فأجاب ﴾ بقوله ما ذكره بعضهم من التفصيل المذكور اعترضه غدره بانالوجه انه لابدأن ينوى الاحرام عن المستأجر له في الجميع وهواعتراض واضح ويوجه بان الاجير في اجارة العين والذمة الصحيحة والفاسدة لوصرف الحبج لنفسه وقع له فاذا أطلق تعارض اصلوقوعالعبادة منالمباشر وأصلوقوع العمل بعد عقد الاجارة عنالمستأجرله ولامرجح فوجبالتمييزبالنية مطلقا وهذا يعلم أن ما ذكره من الاشكال ليس في محله لان الوكيل في مسئلة الحلم كما له أن مخالع عن نفسه كذلك للاجدر ان يحج عن نفسه كما تقرر فهما على حد واحد وان من قال بان الوكيل في مسئلة الخلع لا محتاج لنية له أن يفرق بين هذا وما نحن فيه بان الوكيل لم يتعارض في حقه أصلان حتى محتاج للتمييز بالنية مخلاف الاجير هذا ما يتعلق بنية الاجبر واما ما يتعلق بمعرفة المحجوج عنــه الذيُّ كلام الماوردي المذكور فيه فقي اشتراط ذلك خلافطويل بينالاصحاب وحاصل المعتمدمنه انه لابد من تمييزه في النية بوجه ما وبهذا يجمع بين من اطلق اشتراط المعرفة ومن اطلق عدم اشتراطها والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به هل تصح النيابة فى الطواف والقراءة ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بقوله لا تصح النيابة في الطُّواف استقلًا لا و لا في القراءة الانمن استؤجر لهما بشرطه ﴿ وَسَئُلُ ﴾ نفع الله به عمن أحرم بالحج تطوعاً ثم مات وقد بقى عليه نحو طواف الركن فهل بحب القضاء من تركته ﴿ فاجاب ﴾ بقوله لانضاءعليه لانموجبه الفوات أو الافساد ولم يوجد واحد منهما هنا وتقصيره بُتَأْخبر نحو الطواف لو فرض ان فيـه تقصيراً لايوجب القضاءكما هوظاهر ﴿ وَسَــتُلُ ﴾ نَفْعُ الله بِهُ بِمَا لَفَظُهُ هُلُ الْأَفْصُلُ لَشْخُصَ صَلَّىصَلَاةَ الصَّبِّحِ فيهذا الحرم الشريف أن مكث مكانه ويشتغل بالذكر إلى أن تطلع الشمس كما في غبر هذا المسجد من سائر المساجد لما عُلَّم من الفضل الحاصل لمن اشتغل بالذكر بعد صلاة الصَّبِّح وهو في مكانه الى ان تطلع الشمس أم الافضلله الاشتغال بالطواف لانه انتقل الى عبادة افضل من العبادة التي هو فيهاوقد قالالفقها. إنالافضل لمن صلى بالتيمم ثم وجد الماء ان الافضل قطع الصلاة بشرطه ليصلى بالوضوء وان من اقيمت صلاة وهو يصلى منفردا ندب تطعها بشرطه ليصليها مع الجماعة وانه لوكان فى السمى او ألطواف وأقيمت صلاة الجاعة ندبله قطع السعى ونحوه وانه لوكان فىطواف نفل وحضرت صلاة الجنازة ندب له قطعه لانها أفضل منه وقضية كلام الفقهاء أن الطواف أفضل من سائر العبادت غر الصلاة بل صرح السيوطي في كتابه الذي جمع فيه علوما كثيرة مختصرة بأن الطواف أفضل من غيره من العبادات وعبارته والصلاة افضل من الطواف وسائر العبادات على الاصم وهو اى الطواف افضل من غيره من العبادات حتى من العمرة وقيل العمرة افضل قال المحب الطبرى في تأليف له على المسئلة وهو خطأ ظاهر وأدل دليل عليه مخالفة السلف فانه لم ينقل تكرارها عنالنبي صلى الله عليه وسام فمن بعده بلكره مالك رضى الله عنه تكرارها في العام الواحدو اجمعوا على استحباب الطواف اله كلامه ونقل عن المجموع أن الاشتغال بالذكر بعد الصبح أفضل من قراءة القرآن هل هو كذاك أم لا وهل ما نقله السيوطي رحمه الله عن المحب الطبرى علىظاهره أم لا ونقل عنعوارف المعارف أن الانتقال منموضع الصلاة بعدصلاة الصبح الىموضع آخرانه

ماوراق كلما ذكر كاهو مقزر وأيماكان فهو دهن سمسم بمثله وبين قولهم بالصحةفهالو باعداوا فيها بئر ماءعذب بأخرى كذلك وعلوه بتبعية الماء مع قولهم بالمنع فيها إذا باع أرضافيها بثرماءمالم ينص على دخول الما. في المبيع وحيننذفيكونالماءمقصودا غبر تاتع ويقابل بجزءمن الثمن فيلزم عليهأن تكون مسئلة الدارين كذلك فتكونمن قاعدة مدعجوة وبين استثنائهم من قول مدعى الصحة بيمينه فما إذا ادعى أحدالمتعاقد سالصحة والآخر الفساد مالوباع ذراعا منأرض معلوبية الذرعان ثم ادعى ارادة ذراع معين ليفسد البيع وإدعى المشترى شيوعه فيصبيق البائع بيمينه ومقتضاه أنة لايصح يعذراع منأرض معلومة الذرعان الالجزا كانشائعادونماإذا كان معينا هُم فرطم بحؤن بيع دراع معين من الأرض مطلقا وبين منعهم فما لو استأجر أمارا المصارة وْرَابُ مَعْيَنُ بِيكُهُ قُبل الْقُصَارَة وبعدهامالموف الإجرة مُعَقُّوهُم فِي الأجارة بحور المِدَالُ مَا يُسِتَوَقِّيبَهُ اللَّهُ مُعَدِّمُ فهلايقال صحة يتم الثوب المذكورويدل عمله (فأجاب) بانه لاتخالب في المسئلة الاولى بين ما ذكر فيها لأن الأدمان المطية

لابأس به إذا كان أجمع لهمه وأصح له هل يمشي هذا على كلامالفقها. أم هو مخصوص بأهل معاملات القلوب ﴿ فَأَجَابِ ﴾ فسح الله في مدته و نفع بعــاومه و بركــته بقوله نقلت في شرح المنهاج عن بعضهم أنه أفنى بأفضلية الاشتغال بالطواف ثم رددته ما هو أصح أنه يستدل على تمايز العبادات بعضها على بعض بما ورد في ثوابها ولا شك أنه ورد في ثواب هذه الجلسة من الثواب ما لم يرد مشـله فيالطواف بل لك أن تقول ان قوله صلى الله عليه وسلم له ثواب حجة وعمرة تامتين تامتين تامتين فيهدليل على أفضليتها على خصوص الطواف لانها اذا ساوت الحجة والعمرة التامتين والطواف بعض أجزائهمالزم زيادتهاعليه وأنها أفضل منه وهذا ظاهر للمتأمل وانماكان الافضل قطع الصلاة فيما ذكر أولا للخروج من خلاف من حرم الاستمرار فيها وليس هـذا بما نحن فيه وثانيا لفوات الجماعة من أصلها والطواف هنا لا يَفوت لامكان فعله بعد طلوع الشمس بل هو أولى لانه لا خلاف حينئذ فيه بخلافه بعد صلاة الصبح وندب قطعه كالسعى للجماعة انما هو لاجل ذلك أيضا أعنى بقاء تداركهما بخلافها وكذا يقال في طواف النفلوصلاة الجنازة وقول السائل نفع الله به وقضية كلام الفقهاء الخ لا ينافي ما ذكرته بفرض تسليمه لان كلامهم في التفضيل من حَيْثُ الْجِنْسُلَابَاعْتِبَارُ الْأَفْرَادُ أَلَّا تَرَى الى تَفْضِيلُهُمُ الصَّلَّاةُ عَلَىالصُّومُ ثُمَّ قالوا المراد الجنس فلا يقال انصلاة ركعتين أفضل من صوم يوم فكذا هنا سلمنا أن الطواف أفضل بما يقال في هذه الجلسة لكن ذلكمن حيث الجنس لالخصوص هذاالفرد لأن في هذه الجلسة من المشقة على النفس وجبسها عليها مالايوجد فىالطواف غالباكما هو مشاهد وزعر أن الطواف أفضل منالعمرة مردود بُلِلاوجه له كيف رهي لا تقع الافرضا مخلافه وشتان ما بين الفرض وغيره وعدم نقل تكررها لايناسب قواعدنا فاستدلال المحب الطابري به ليسفى محله ومأنقل عن المجموع لم محضرني الآن لكنوجهه ظاهر لانكلذكر مخصوص يكون الاشتغال به أفضل من الاشتغال بالقراءة وما نقل عنءوارف المعارف اختيار له وظاهر كلام الآئمة خلافه فيلزم موضعه ثم يكلف نفسه الحضور والاخلاصما أمكنه\$انهذا أشق عليها منالانتقال والمدار في تهذيب أخلاقها انها هو على تجريعها مرارة الصبر على أن تأتى بالمأمورات على وجهها ما أمكنها وحاصل مامر أن من تأمل اجماعهم على طلب هذه الجلسة واختلافهم في طلب الطواف بعد الصبح علم أفضليتها عليـه وان قطع النظر عما قدمناه مما يشهد لفضلها عليه غير ما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عن المرمى في الجمار الثلاث هل هو محيط بالاعلام الثلاثة المنصوبة من جهاتها الاربع حتى يجزىء الرمى فيها كما مدل على ذلك قولهم يسن للرامي أن يستقبل القبلة وبجمل الجمرة عن يمينه أم هو مختص بحهة الجادة لان ذلك هو المحقق اذ هو الموجود في زمنه صلى الله عليه وسلم وما عداه مظنون لاحتمال كون الشاخص موضوعا في منتهي المرمي من جهة مَكَةُ لَافَى وَسَطُّهُ حَتَّى لَايَجْزَىءَ الرَّمِي فَيَمَا إِذَا اسْتَقْبُلُ إلْجُرَّةَ وَاسْتَدْبُرَ القبلة مِثْلًا أَمْ يَفْرِقَ فَي ذَلَّكُ بين جمرة العةبة والجمرتين الاوليين فيكون فيهما محيطا بالشاخصين وفى جمرة العقبة خَاصًّا بْجُهُةً الجادة وهل ضبط المرمى بثلاثة أذرع كماصر حربه الجمال الطبرى معتمد أم يرجم في تحديده الي العرف ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقوله الذي صرحوا به أنَّه يفرق في ذلك بين جمرة العقبة و البجمر تين الا خُرْتَينَ فهى ليسَ لها الاجهة واحدة هي ما بأسفلها على الجادة دون ماعداه من سائر الجوانب وهذامن خصوصياتها واما الجمرتان الاخرتان فيرمى إلى كلّ منهها من سائر الجوانب كايومي. آليه أيس الشافعي رضي الله عنه وغيره وعبارة المجموع عن النص الجمرة مجتمع الحصي لاما سال منه فمن اصاب مجتمعه أجزأه اوسائله فلا والمرادمجتمعه فىزمنه صلى الله عليه وسلم دون ماحولُ عنه ولونحاه

منموضعه الشرعي ورمي الينفس الارض اجزأه لانه رمي فيموضع الرميانتهت ملخصة وعبارة الحب الطبرى عن النص أيضا والعبرة بمجتمع الحصى لاماسال عنه ولا الشاخص ولم يذكروافي المرمى حدا معلوما غير أنكل جمرة عليها علم فينبغي أن يرمى تحته على الارض ولا يبعد عنه احتياطا اهوحد الجال الطبرى مجتمع الحصى بأنه ماكان بينه وبين أصل الجمرة ثلاثة أذرع فقط وهومن تفقهه وكانه قرب به مجتمع الحصي غير السائل والمشاهدة تؤيدهفان مجتمعه غالبا لاينقص عنذلك فعدم تخصيص الشأفعي رضي الله عنه والاصحاب مجتمع الحصي المذكور بجهة مع تخصيصهم له في جمرة العقبة بما بأسفل الوادى صريح في تعميم جهات الاولين وما يصرح به أيضا قوله أعنى الجاللايشترط لصحة الرمى أن يكون الرامي في مُكان مخصوص أي جهة مخصوصة من جهات الاواين وأسفل جرة العقبة وما يصرح به أيضا ماأشار اليه السائل نفع الله به وهو قولهم يسن للرامي أن يستقبل القبلة الخاذ صريحه جوازماعدا ذلك الاستقبال الشامل للرمي من سائر الجهات ثم تحديدالشافعي رضي الله عنه والاصحاب ومن بعدهم اثى زماننا رضي الله عنهم المرمى بمجتمع الحصى صريح أى صريح فأنجم الحصى المعهود الآن بسائر جوانب الجرتين الاوليين وتحت شاخص جمرة العقبة هوآلذي كان فيعهده صلىالله عليه وسلم وليس ببعيد اذالاصل بقاء ماكان على ماكان حتى يعرف خلافه وبهذا يندفع قول السائل لان ذلك هو المحقق الخ وكون الجرة كانت على نحوه لاينتج له هذه الدعوى كما هو واضح وقد حفظ الله تعالى آثار نبيه صلى الله عليه وسلم ومعالم دينهأن يتطرق اليها تغيير عماكانت عليه ومن ثمم قال الازرقى وهو امام الناس وقدوتهم في أمكنة المناسك وما يتعلق سها وكانت الجمرة أي جمرة العقبة زائلة عن محلها ازالها جهال الناس برميهم الحصى وغفل عنها حتى ارتخت من موضعها شيئا يسيرا منهاومن فوقها فردها بعض رسل المتوكل العباسي الىموضعهاالتي لم تزل عليهو بني من ورائها جدارا أعلاه علمها ومسجدا متصلا بذلك الجدار لئلا يصل اليها من يريد الرمى منأعلاها اه و به يعلم ان اطباق الناس على الرمى الى الجمر تينالاوليينوعدم تعرضالملوك لمايمنعهم من ذلك أوضح دُليل علىجواز ذلك وانه الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وهذا ممالامريَّة فيه والله سبحانه وتعالى ولى التوفيق ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه ماحكم أهلمني لو أرادواالنفر الاولحتى يسقط عنهم مبيت الليلة الثالثةورمي يومها ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ رضى الله عنه بقوله الذي يظهر الا أن انهم كغيرهم فى ذلك فلا يسقط عنهم الاان فارقوا منى بنية عدم العود في تلك الليلة الى زوال الثالث فمن خرج بنية ذلك سقط عنهومن لالزمه المبيت ورمى اليوم الثالث فان قلت كيف هذا مع أن فيهم معنى يفارقون بهغيرهم هو أنهم متوطنون فلايسقط كونهم من أهل مني خروجهم ولوبنية ذلك فقياس ذلك انهم يلزمهم مبيت الثالثة ورمي يومها مطلقا لانهم لايقال فيهم انهم بمفارقتهم منى انقطعت عنهم العلائق الذي صرحوا به تعليلا للسقوط قلت هذا واضح المعنى لولاأن سكو تهم عن استثنائهم كالصريح فى انهم فى ذلك كغيرهم ويوجه على مافيه بأن التوطن امر خارج عن اعتبار الرمى والمبيت الا ترى انهم يلزمهم المبيت بالفعلولاعبرة بكونهم متوطنين الذي لونظراليه ناظرلقال ٣ المبيت لان توطنهم بحصل المعني المقصود من وجوب المبيت على غيرهم لكان له وجه عدم ٣ اعتبار التوطن مااشرت اليه أنه اس خارج حَدَمي مستحبو المقصود من المناسكمباشرةالحج وأحرامهوواجباته بالفعل فلايغنى عنه غيره فلذلكوجب المبيت عليهم مع توطنهم وكـذلك رمى التآلث ومبيته حيث لانفر وسقط عنهم النفركغيرهم فتأمل ذلك فانهمهم والله أعلم ﴿ وسئل ﴾ نفع الله بعلومه نما وقع في موسم سنة ثمان وخمسينو تسعائة ضعى يوم النحريين صاحب مكة وامير الحاج من فتنة اقتضت خوف الناس كلهم من أعراب

كدهن الوردو البنفسجكلها مستخرجة من السمسم مم ان ربي-السمسم فيها ثم استخرج دهنه جاز بيع بعضها بيعض متفاضلا بنآء على أنها أجناس كأصولها وان استخرج الدهن ثم طرحت أوزاقهافيه لمبحز بيع بعضها ببعض متفاضلا لانهاجنس واحدكاذكره الماوردى فضره لان أصلبا الشنيرج وأما الثانية فلا تخالف بين ماذكر فيبا أيضالان كلامن المتابعين مقصوده الاصلي منفعة الدارو الماء تابع بالاضافة الى مقصو دالدار لعدم توجه القصد اليه غالبا ولاينافي كونه تابعا نالاضافة كونه . مقصوداً في نفسه حتى يشترط التعرض له في البيع ليدخل فيهوأما الثالثةفلا تخالف بين ماذكر فهاأيضا لاتهاذا اشترى ذراعامعينا من أرض معلومة الدرعان صح شراؤه ونزل على الاشاعة فان اختلفا في المراد مهضدق مدعى الصحة بيمينه وأماالرابعة فلاتخالف بين ماذكر فيها أيضا من وجهين الاول ان الذي نقله الشيخانفيالروضةوأصلبا عن العراقيينو نقلوه عن النصمنع ابدال المستوفى يه وعن الامام والمتولى جوازه ولم يرجحا شيئا وجزم ان المقرى فى الروض بالأول الثاني أنا اذا قلنا بجوازه فلا تجوز له بيع

الثوب الابعدا بداله بغيره والله سبحانهو تعالى اعلم ﴿ باب المناهي ﴾ ( سئلُ ) عفا الله عنه عما أذا تلتي الركبان وباعهم ما يقصدون شراءه من الداد فهل هو كالتلقى للشرا. أملاً ( فاجاب ) نعم هو كالتلقى للشراء (سئل) عن اطعام كافر غيرمضطر في رمضان وفى تبيعه الطعام كذلكاذاتحققأ كلهلهمل يحرم أملافان قلتم نعمفها الفرق بينهو بين الأذن له فىدخولاالمسجدوهو جنب أم لا فما الفرق بينه و بين بيعه العنب بعصير الخر (فاجاب) بان اطعام المسلم المكلف الكافر في شهر رمضانحرام وكذا بيعه طعاماعلمأوظن أنه يأكله فيه لان كلا منها تسبب الىالمعصية واعانة عليها بناء على تكليف الـكافر بفروع الشريعةوهوالراجح والفرق بينهما وبين اذنه له في دخوله المسجد انه يعتقد وجوبالصومعليه ولكنه أخطأ في تعيين محله ولا يعتقد حرمةالمسجد ولهذا كان له أن يدخله ويمكث فيه لانهصلي اللهعليه وسلم قدم عليه و فد ثقيف فا نز لهم في المسجد قبل اسلامهم رواه أ و داو دو روى هو وغير ه أنالكفاركانوا يدخلون مسجده صلى الله عليه و سلم و مكثرن فيه و لاشك أن فيهم الجنب (سئل) عن

البوادي وغيرهم على نفوسهم وأموالهم ان أقاموا بمني المريث أو الرمي ثمم تزايدت واشتد الخوف الى أن رحل أكثر الناس من مني وتركوا المبيت ورمي أيام التشريق وتعذرت الاستنابة ولم يبق بها الا المخاطر بنفسه وماله فكثر سؤال الناس عن حكم تركهم لهذين فها حكم الله فيه ﴿ فاجاب ﴾ بقوله أما ترك المبيت فسقوطه وعدم الدم فيه واضح وانما المشكل حكم الرمى لان كلامهم ظاهر فى وجوب الدم فيه ولو مع هذا العذر العام لانهم جعلوه كـترك الاحرام من الميقات في الاتفاق على وجوبه بخلاف المبيت ولان المبيت تابع له وهو المقصود فلا يلزم من سقوط المبيت بما ذكروٍه سقوط الرمى به لانه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع والذي ينقدح عندي مع أني ذبحت احتياطًا لما ذكرته من ظاهر كلامهم أنه ينبغي في خصوص هذه الصورة عدم وجوب الدم لامور منها انهم شبهوا الرمى بأصلالحج في وجوب الانابة فيه على العاجز عنه وفي اعتبار ظن اليأس عن القدرة عليه في وتته وفي اشتراط كون النائب ليس عليه رميكما يشترط في النائب ثم أن لا يكون عليه حج وفي انه اذا استناب من عليه رمي وقع للنائب نفسه كما لو استناب من عليه حج وقع عن النائب نفسه ولم يفرقوا بينهما الا في أن زوال عذر المستنيب بعد رمي النائب لا يمنع و قوعه عن المستنيب بخلافه ثمم قالوا لان الرمىتابع وتركهقابل للجبر بالدم بخلاف الحج فيهها واذا تقررانه مثل الحج فيما ذكر فليكن مثله فيما ذكره الشافعي رضي الله عنه والاصحاب فيه من أن الخوف اذا عُم مَنعٌ وجوربه لتعذر فعله مع تعذر الاستنابة حينئذ بخلاف ما عدا هذه الصورةفانه وان تعذرفعله لم تتعذر الاستنابة فاذا تركها لزمه الدم لتقصيره وهذا هو السبب في ذكرهم اعذارا كثيرة في المبيت ولم يذكروا نظيرها في الرمي مع كون الخبر سوى بينهما في العذر ومنها قول ان الرفعة وغيره وكلام القاضي حسين صريح فيه ومن عذره كعذر الرعاة أو أهل السقاية جاز لهم ماجازلهم اه وإذا لحقت تلك الاعذارالتي ليس فيها الا مجردمصلحة للنفس أو الغير بالمنصوص في عدم الاثم والدم اى فى المبيت فاولى ان يلحق بذلك هذا العذر العام الذى لم يطق احد الصعر معه على الرمى والمبيت في عدم لزوم الدم كالاثم ومنها ما بحثه الاسنوى وتبعه جمع وجريت عليه في شرح العباب وغده من ان الرميكالمبيت في سقوطه للعذر وعدمه عند عدم العذر بالنسبة للمتعجل وعبارةشرح العبَّاب،معالمتن﴿ فرع من نفر من منى ﴾ النفر الاولالذي هو ﴿ فَيْنَانِي أَيَامَ النَّشْرِيقُ بَعْدَرُمِيهُ ﴾ الواقُّع بعد الزوال﴿ قبل الغروب﴾ ظرف لنفر قصد به الايضاح وآلا فهوقد فهم بما قبله اعني المجرور بفي ﴿ فَانَ كَانَقِدَ بَاتِما ﴾ اى الليلتين اللتين﴿ قبلهورمي ﴾ اليومين اللذين قبله ايضًا ﴿ اوسقط مبيته ﴾ ورميه ﴿ لعذركما رجاز وسقط عنه باقي المبيت والرمى ﴾ فلادم عليه ولا اثم اجماعا انتهت فتأمل قو له سقط مبيته ورُميه لعذر الخ تجده صريحاً فيها مر ان العذر قد يسقط الرمي فان قلت هذا كله مسلم او لاتصريح الاصحاب في باب الاحصار بما يخالفه حيث قال القاضي ابن كج لو وقف بعر فات ثم صدفان كان بعد الرمى قال اصحابنا لا معنى لان يتحللو لكن يمتنع من الوط. فاذا قدر على البيت طاف لانه قدحل لهكل شيء غير النساء و ان كان قد احصر قبل الرمي قال الشافعي رضي الله عنه احببت ان يثبت على احرامه فان فعل اراق دما لترك الجمار وليالى منى فاذا قدر على البيت طاف وسعى ان لم يكن سعىوقداجزأته حجته وان احب ان يتحلل فله ذلك ويكون بمنزلة المحصرين سوا. لا قضاء عليه وعليه دم لاجل التحلل ولوكانت محالها فكان قد احصر قبل الوصول الى منى والرمى فقلناله لك ان تتحلل فلم يفعل حتى خرجت ايام منى فقد حصل متحللا ويكون عليه دم للرمى لانه تركه ويكون بمنزلة من أحصر فيمنع منالوط. الى ان يطوف هذا لفظه اه كذا ذكره الاذرعي وذكر قبله ما لفظه الاحصار الجَوِّز للتحلل هو المنع عن الاركان فلو منع من الرمى والمبيت بمنى لم يجز التحلل لانه متمكن من

قولهم لوسعر الامامأونائبه استحق مخالفه التعزير هل مدخل فيه القاضي أو لا (فأجاب) بأنه لا مدخل فيه حيث جرت عادة ولى الام بتولة وظيفة الحسبة لغسره (سئل)عمن باعرقيقا بشرط اعتاقه ثممات قبل العتق قال في الروضةفية ثلاثة أوجهأصحها يازمه الثمن المسمى فهل هذا الثمن المسمى للبائع ثمن مبيعه أويلزمه أنيشتري بقيمته رقيقا يعتقه أمكيف الحال (فاجاب) بأنه أن كان البائع قبض ثمن الرقيق قبل موته فذاك والافيلزم المشترىبدلهو لاخيار للبائع ولايلزم المشترىأن يشترى رقمقا لمعتقه

﴿ باب الحيار ﴾ (سئل)رحه الله عن اشترى بستانا بقرية بهامتولوهو عالم بالبيع فاأزمه متوليها بأن يكون فلاحا بالقرية فهل يثبت له الخيار و يفسخ البيع أو لا (فأجاب) بأنه اذآالزمهمتوليها بالفلاحة المذكورة ثبت له الحيار في فسخ البيع أن كان ذلك البستان معروفا بأن الوالى يلزم مالكه بالفلاحةوجهل المشترى ذلك والافلا خيارله (سئل) عن جماعة اشتروا ناقة أضحية ولم يتسلموها الاوقت ذبحها فذبحوها في ذلك الوقت فوجدوا فيلحمها نتنامحيث عافته الانفس فهل هذا

التحلل بالطواف والحلق ويقع حجه عن حجة الاسلام ويجبر الرمىوالمبيت بالدم اه وقال غيرهاذلم يتحال حتى فاته الرمى والمبيت بمنى فعليه الدم لفوات الرمى كغير الحصر فيحصل على الاصح بالدم والحلق التحلل الاول ثم يطوف متى أمكنه لبقائه عليه ويسعى أن لم يكن سعى وتم حجه وعليه دم ثان للمبيت بمنى لفواته وظاهر انه ان فاته المبيت بمزدلفة لزمه دم ثالث وفى الحادم يعد قول الرافعي وان لم يتحلل حتى فاته الرمي والمبيت هو فيما يرجع الى وجوب الدم بفواتهما كغير المحصر أي ولا يفيد الاحصارالا عدم الانم فان الامام إذا مضتوجب عليه لاجل ترك الرمي ما يجب عليه لو ترك ذلك بدون الحصر ومأذكره في الرمي ظاهر وأما الدم لترك المبيت قال ابن الرفعة فينبغيأن يكون وجوبه مبنيا على أن من له عذر غير السقاية والرعى هل يلحق ٢-يا إذا قلنا بوجوب المبيت أم لا فان الحقناه بهماً لم يجب هنا شي. و الا وجب اه قلت وحكى ابن كمج عن النص انه قال لوكان أحصر قال الشافعي رضي الله تعالى عنه أحب أن يثبت على احرامه فان فعل أراق دما لترك الجمار وليالى مني فاذا قدر على البيت طاف وسعى الهكلام الخادم وفي المجموع نقل عن الروياني وغيره لو أحصر بعد الوقوف بعرفات ومنع ما سوى الطواف والسعى وتمكن منهما لم يجز له التحلل بالاحصار لتمكنه منه بالطواف والحلق ويلزمه دمالرك الرمى ويجزئه حجه عن حجة الأسلاماه فهذه العبارات كلها صريحه في وجوب الدم في الواقعة المذكورة لان غاية الاس فيها أنهم كالمحصرين وقد تقرر فيهم وجوب الدم في الرمي والمبيت قلت ليس ما نحن فيه من هذا في شيء بدليل قولهم في ترك المبيت لعذر لادم فيه مع قولهم هنا بوجوبه فيه مع أنه معذور فى تركه فعلمنا بذلك أن ملحظ وجوب الدم هنا غير ملحظه في صورتنا فانه ليس فيها الاحصار الذي ذكروه وإنما فيها محرد خوف من الاقامة للرمى والمبيت وبيان الفرق بينهما أن الاحصار فيه صد عن نفس الحج أوبعض أركانه بالقصد لا بطريق اللازم وما نحن فيه ليس فيه ذلك أصلا وأيضا الاحصار مجوز للخروج عن أصل الحج الى بدله وهو الدم فكان ما هو من توابعه الذي هو الرمي والمبيت مثله في ذلك اذا أحصر عنهما فمن ثمم أوجبوا فى المبيت الدم هنا وان أحصر عنه وبهذا يندفع استشكال ابنالرفعة المذكور في المبيت ويعلم أن ملحظما أطبقوا عليههنا من وجوب الدم فيه غيرملحظ ماذكروه تم من عدم وجوبه على الخائف ونحوه اذا تركه فان قلت ما الفرق بينالرمي حيث سقط بهذا الخوف العام على ما ذكرت وبين ترك الاحرام من الميقات فانه يجب فيه الدم وان ترك لذلك قلت قد أشرت للفرق فيها مربان الرمي لما دخلته الانابة دخلته الاعذار وأثرت في سقوطه بالاولى كاصل الحج بخلاف الآحرام من الميقات ونحوه فانه لم تدخله نيابة فلم يؤثر فيه العدر بالسقوط فتأمله والله سبحانه وتعالى أعلم فان قلت هنا صورة تتعذر فيها الانابة ومع ذلك يجب فيها الدم فلتكن مسئلتنا كذلك وتلك الصورة أن يطرأ عليه الاغماء أو الجنون ولم يأذن لغيره في الرمي عنه او اذن له وليس بعاجز آيس اذ لا يصح إذنه الاانكان عاجزا آيــاكأنكان مريضا آيــا فاذن تممجناو اغمى عليه فاذا لم يأذن كما ذكر لم يجزىء عنه الرمى وعليه دم اذا افاق لانه لم يات بالرمى هوو لانائبه وبهذا يندفع عمن تامله ما في الخادم وإذا تقرر الدم في هذه الصورة فصورتنا مثلها بل اولى قلت هذه لا ترد علينا لما قررناه موضحا انهم غلبوافى احكامالرمى مشابهته لاصل الحج ولاشك ان اصل الحج يسقط دواما كما في بعض صور الحصر وابتداء من غير استقرار بالخوف العام بل الحاص على مافيه ولاكذلك الجزون او الاغما. وكانسر ذلك ان الخوف يكثر وقوعه وقد يقع فيه هتك حريم او نفس فوسع فيه بخلاف الجنون او الاغاء ولما فرغ ذلك اخبرنى بعضمسني مُكَّة واصلابهمانه كان وقع نظير هذه المسئلة سنة المساك قيت الرجى المرسول من جهة سلطان مصرالغوري لسلطان

عيب ترديه قهرا الولا الذبح المذكورفانقلتم نعم فهل الواقع مناحدا ثهفى المبيع مايعرف القديم بدو نهحي سقط الرد قهرآ وهل المسئلة مقيسة أم منقولة بعينها (فأجاب )نعم نتن اللحمالمذكورعيب يثبت للشترى الرد قبرا مالم عدث عنده عيب فان حدث عندهعيب كالذبح في مسئلتنا ا متنع الرد قهراً إذ معرفة نتن البهيمة لايتوقف على ذبحها بلولا على جرحها كأصرح به الاصحاب في مسئلة الجلالة (سئل)عمن اشترى جارية بشرط كونها حاملا فادعي المشترى أنها غير حامل ليردها وادعى البائع انها حامل لئلا يردها وآلحال انها لم تحض منذ شهر فها يفعل وجميتيقن الحمل او عدمه (فأجاب) بأنه يعمل بالشهادة بالحمل ويكفى فيهشهادة أربع نسوة وعند انتفاء الشهادة القولقول البائع بيمينه ويتيقن الحمل حالالبيع بانفصال الولد لدون ستة آشهر منه أو لدون اربع سنين منه ولم توطأ وطأ يمكن كونه منه (سئل) عن تلف المبيع في زمن الخيارالمشروط هل يبطل اولا (فأجاب) بأنهانكان الخيار للبائع وحده بطل الخيار لانفساخ عقدالبيع والافلايبطل (سئل)عمن اشترىسلعة بثمنفىذمته

مكة الشريف بركات ن محمد رحمه الله وان علماء مكة ومصر استُفتوا فيها فاختلفوا وان من جملة من أفتى بعدم لرؤم الدم شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله وآخرون فسررت لذلك ان صح والله سبحانه و تعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ فسح الله في مدته بما لفظه ماوجه أفضلية التأخير لثالث منى معأن الآية مخيرة بينه وبينُ التعجيل ﴿ فَأُجَابِ ﴾ بقوله وجه ذلك من الآية والحديث أمّا الآية فلا أن فيها التعبير بالتعجيل المأخوذ من العجلة المذموم جنسها خلق الانسان من عجل فكان فيه نوع اشعار بتقديم الشيء علىوقته الاصلى أو الفاضل وكأن هذا واللهأعلم هو السبب عنالعدولُ عما يقتضيه نظم الآية من التعبير بالتقديم لان المقابل للتأخير المذكور فيها فلماكان التقديم لايفيد ذاك المعنى بل رُبما أفاد ضده من المبادرة للعبادة فيكون افضّل لم يحسن الاتيان به وان اقتضته المقابلة بلىالتعجيل للاشارة الىأنه مفضول وان التأخير أفضل منه وهذاكله ظاهر لمنله أدنى تأمل وان لم أر من تعرض له وأما الحديث فلانه صح عنه صلى الله عليه وسلم انه لم ينفر النفر الاول بل مَكُث في منى الى أن نفر النفر الثاني ومن ثم اخذ أئمتنا انه بجب على متولى أمر الحاج ان ينفر بهم النفرالثانى الا لعذركغلاء وخوف ﴿ وسئل ﴾ فسح الله فيَّ مدته عَمَن قال ان حديث الباذنجان لما كل له اصح من حديث ماء زمزم هل هو مصيب او مخطىء ﴿ فأجاب ﴾ بقوله قال الحفاظ كالبدر الزركشي وغبره هو مخطى. أشد الخطأ وماقاله خطأ قبيح فان حديث الباذنجان كذب باطل موضوع باجماع أئمة الحديث نبه على ذلك ان الجوزى في الموضوعات والذهبي في الميزان وغيرهما وحديث زمزم مختلف فيه قيل صحيح وقد اخرجه ابن ماجه في سننه من حديث جابر باسنادجيد ورواه الخطيب فىتاريخ بغداد بأسناد قال فيه الحافظ شرف الدىن الدمياطى انه على رسم الصحيح وقيل حسن وقيل ضعيف فادنى درجاته الضعف ولم يقل احد انه فى حد الوضع وقد اطال النفس في الـكلام على حديث ما. زمزم الحافظ ابن حجر في تخريج احاديث الاذكار وذكر منجملة منصححه الحافظ المنذرى والحافظ الدمياطي قال والصواب أنه حسن لشواهده ثمماورده منطرق ثم قالوله شواهد أخر مرفوعة وموقوفة تركتها خشيةالاطالة ولمانظر المنذرىوالدمياطي الى كثرة شواهده مع جودة بعض طرقه حكما له بالصحة وورد هذا اللفظ أيضاعن معاوية موقوفا بسند حسن لاعلة فيهو هوفى حكم المرفوع لانه لايقال من قبل الرأى ﴿ وسئل ﴾ نفعالله بةعن خبر من طاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين وشرب من ماء زمزم غفر الله له ذنوبه كلها بالغة مابلغت من رواه وماحكمه ﴿ فأجاب ﴾ بقوله هو حديثضعيف رواه الحميدى فى فضائل مكة شرفهاالله﴿ وسئل﴾ أعاد الله علينا من بركاتُه هل ورد أن الانبياء كلهم حجوا البيت الا هودا وصالحا لتشاغلُها بامر قومها حتى قبضها ومن حلق رأس آدم لما حج ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله الاول رواه عن عروة بن الزبير رضى الله عنهما موقوفا عليه ابن اسحق في المبتدأ وابن عساكر في تاريخه وروى الخطيب في تاريخه من طريق جعفر بن محمد عن آبائه رضي الله عنهم ان جبريل حلق رأس آدم عليهما الصلاة والسلام حين حج بياقوتة من الجنة ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن حديث احمد وابي داود والبيهتي ما من احد يسلم على الارد الله الي وفي رواية على روحي حتى رد عليه السَّلام ما الجواب عنه مع الاجماع على حياة الانبياء كما تواترت به الاخبار وهل على تفسير الروح بالنطق الذي قيل فيه أنَّه احسن الاجوية اعتراض ﴿ فَاجَابُ ﴾ بقوله الجواب عن ذلك مع بيان مافيه ذكرته في كتابي الجوهر المنظم في زيارة القبر المُكرم وكتابي الدر المنضود في الصلآة والسلام على صاحب المقام المحمود وحاصل الاجوبة عن ذلك ان قولهردالله على جملة حالية فيقدر فيها قد على القاعدة في وقوع الماضي حالا فيكون الرد سابقاعلىالسلام الواقع من كل احد وحتى

ثم أداه عنه أجنبي متبرعا ثم فسخ البيع فهل ير دالثمن على المشترى أو الاجنبي (فأجاب) بأنه يرد الثمن على المشترى لاعلى الاجنى (سئل)عن ما تعامة بشرط الخيار لها قال كل أمة لي حرة فهل تعتق الامة المبيعة أم لا(فأجاب)بأنهان فسخ البيع بسبب الخيار المذكور عتقت الامة المذكورة والا فلاتعتق (سئل) عما لوتبايعا متباعدين وفارقا مكانهما قاصدآ كل منهما جيةالآخرأوفارقأحدها مكانه قاصدا جمة الآخر هل يعد ذلك تفرقا فيبطل خيارهما أولا( فأجاب) بأنهمتي فارق أحدهامكانه ووصل إلى موضع لوكان الآخر معه بمجلس العقد عد تفرقا كَأن تفرقا في مسئلتنا فينقطع بهخيارهما خلافا لبعض المتأخرين (سئل)عن الحل فىالبهيمة هلهو عيب كالامةأولا ويكون خالصا بالآدمي كافى باب الخيار من الروضة (فأجاب) بانهليس بعيب فيهااذالم تنقصيه بخلاف الامةلانه بخاف من هلاكها بالوضع وأما البهيمة فالغالب السلامة فساويهذا التفصيل أجاب النووىفي المجموع في كفارة الاحرام والزكاة وعزاه لكلام الاصحاب ( سئل )عما أذا المتبايعان على أتفق رد ترك العيب بعوض

ليست تعليلية بل عاطفة والتقدير مامن أحد يسلم على الاقدرد الله على روحي قبل ذلك وأرد عليه وقدصرح بقد فىرواية البيهق فمراد الحديث الاخبار بان الله تعالى يرد اليهروحه بعد الموت فيصير حيا على الدوام حتى لوسلم عليه أحدرد عليه لوجود الحياة فيه دائما وانما جاء الاشكال من ظن أن حتى تعليلية وجملة رد بمعنىٰ الحال أو الاستقبال الذي يلزم عليه تـكرر الرد عند تـكرر السلام عليه ويلزم من تكرار الرد تكرار المفارقة الموجب لنوع ألم والمخالف للفظ القرآن انهليسالا موتتان أو لفظ الرد ليس للمفارقة بلكناية عن مطلق الصيرورة كما في انعدنا في ملتكم أي صرنا لاستحالة الكفر على الانبياء أو ليس المراد برد الروح عودها بعد مفارقة البدن وانما هو صلى الله عليـــــه وسلم مشغول في البرزخ بأحوال الملكوت مستغرق في شهود ربه فعدر عن افاقته من ذلك بالرد ونظيره جوابهم عما وقع في بعض أحاديث الاسراء فاستيقظت وأنا بالمسجد الحرامفانهليس المراد الاستيقاظ من نوم لان آلاسراء لم يكن مناما بل الافاقة بما خامره من عجائب الملكوت أو الرد يستلزم الاستمرار اذلايخلو من مسلم عليه في أقطار الارض أو المراد بالروح هنا النطق مجازا ولا يلزم من حياته على الدوام نطقه وعلاقة المجاز استلزام النطق للروح وعكسه بالفعل أو القوة فعبر باحد المتلازمين عن الآخر واعترض بان ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم مع كونه حيا يمنع عنه النطق في بعض الاوقات ويرد عليه عند سلام المسلم وهو مخالف للنقل لما في الاخبار أن كلُّ مؤمن في قدم ينطق بما شاء لما ورد أنه لايمنع النطق في قبره الامن مات عن غيروصية وللعقل لان الحصرعن النطق وانقلزمنه نوع حصر وهوصلي الله عليه وسلم مبرأ عنذلكوأجيب بأنالمرادبالرد الاستمرارمن غىرمفارقة فالمجآز فىلفظ الردوالروح فالاول استعارة تبعية والثانى بجازمرسلأ والمراد بالروح السمع الخارقالعادة بحيث يسمع المسلم عليه من غير واسطة وان بعد أو الموافق للعادة ويكون المراد برده افاقته من الاستغراق المُلكوتي أو المراد بالروح الفراغ من الشغل بما هو بصدده في البرزخ من النظر فيأعال أمته والاستغفار لمسيئهم والدعاء بكشف البلاء عنهم والنردد في أقطار الارض محلول البركة فيها أوحضور جنازة صالحي أمته كما وردت بذلك الاحاديث والاخبار فلماكان السلام عليهمن أجل الاعمال خص المسلم عليه بان يفرغ له من أشغاله المهمة لحظة يرد عليه فيها تشريفاله ومجازاة أو المراد بالروحالارتياح أو الرحمة على حد قراءة فروح وريحان بضم الراء أى يحصلله بسلام المسلم عليه ارتياح وفرحة لحبه لذلك من أمته او منه رحمة له فيحمله ذلك على ان يرد عليه ردا مخصوصًا ﴿ تَنْبِيهُ ﴾ رواية على بمعنى الى فانرد يعدى بعلى فى الاهانةو بالىفىالاكرام كمافىالصحاح والنهاية وغيرها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به عن رجل مقيم بمصر نذر لله تعالى أن يحج في عامه هذا فهل بجب عليه الاحرام بالحج من ميقات بلده حتى لو احرم بعمرة من الميقات وفرغ منها ثم احرم بالحج من مكة كانآ ثما لانه النزم حجا معينا قصدمكة لاداء أم يكفيه أن يحرم بالعمرة ويفرغ منها ويحرم بالحج من مكة ولا اثم عليه أفتونا ماجورين وابسطوا الجواب وهَلَ المُسَلَّةُ مَنْقُولَةُ أُولًا فَاخْتَلْفُ فَيهُ عَلَمَاؤُهَا وَاجْلَاؤُهُمْ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الاحرام بالحج من الميقات والا فالائم والدم قال بعضهم للنقص الحاصل فى الحج الذى النزمه بالنذر وقال آخرون المسئلة منقولة في محلها فما الذي ترونه في ذلك ﴿ فاجاب ﴾ بقولة المسئلة منقولة في الروضة وأصاماو المجموع وغيرها لكن لاكما قيل في السؤال بل يحل التمتع والقرآن ولاانهم ولا دم من حيث مخالفة المنذور وعبارة اصل الروضة يخرج الناذر عن حج النذر بالافراد وبالتمتع وبالقران واذا نذر القران فقد التزم النسكين فأن أتى بهما مفردىن فقد اتى بالافضل وخرج عن نذره وأن تمتع فكذلك وان نذر الحج والعمرة مفردين ققرن او تمتع وقلنا بالمذهب ان الافراد افضل فهو كما

يبذله الاجنى هل يجوز كعوض الخلع (فاحاب) بأنه لابجوز بذل العوض في مقابلته لامن الاجنى ولامن البائع لانه خيار فسخ فاشبه خيار النروى فی کونه غیر متقوم (سئل) عما اذأمات البائع وُ المُشْتَرِي فِي مِجلسِ العقد وورث المبيع جماعة نم فارق المجلس أحدهم هل يلزم البيع من جهته ويستمر آلخيار للباقين في قدر حصصهم (فاجاب) بانه لايلزم العقد الابمفارقة المتأخر فراقه منهم مجلسه فيستمر الخيار للباقين في جميع المبيع لانهم لو فسخو ه فى قدر حصصهم انفسخ فى الجميع (سئل) عن قول ٱلْرُوْضَةُ ۗ وَانِ كَانَ لابسا واطلع على عيب بالثوب في الطريق فتوجه للرد ولم َيْنُزع فِهُو مُعَذُورِ هُلُ هُو على اطلاقه أم مختص بما إذا لم يكن على المشترى الا ذلك الثوب فاجاب) مانه يعذر مطلقا لانه لايعتاد نزع الثوب في الطريق لانه قديكشفءورتهاو یخل بهیئته (سئل) عمن اشترى عبدا بشرط اعتاقه وأعتقة اواشتري من يعتق عليه ترعلم به عيباقد مُمَّا مَل

له الارش ام لار فأجاب أنهم

له الأرش (سئل) عما أذا

شرط أحد العاقد ن الحيار

لها اوله ولم يُحبه الآخر

بنفي ولأإثيات بلاستمر

إذا نذرالحج ماشيا وقلنا المشي افضل فحج راكبا انتهت وكان الموقع في ذلك الافتاء ان صاحب الروض حذف من أصله قوله ويخرج عن حج النذر بالافراد والتمتّع والقران ولم ينبه شيخنا في شرحه على اسقاطه لهذا الحكم المهم من أصله فظن من أفتى بما ذكر أن المسئلة غير منقولة وان المسئلة قياس مايأتي في المشي والركوب وليس كما ظنوا في الامرين كما يأتي بــط ذلك وتحقيقه ففرغ ذهنك له فانه مهم وعبارة المجموع قالأصحابنا اذا نذر الحج مطلقًا أجزأهأن محج مفردا أوَ متمتعًا اوقارنا لان الجميع حج صحيح ولو نذر القران كان ملتزما للنسكين فان أتى بهما مفردين أجزأه وهو ألمضل وكذا انتمتع واننذر الحج والعمرة مفردن فقرن أوتمتع وقلنا بالمذهب انالافراد أفضل قيوكما اذا احرم بآلحج ماشيا وقلنا المشي افضل قحج راكبا وآذا نذر القران فافردهما لزمه دم إلهي ان لانه التزمه بالندر فلا يسقط انتهت فعلم من العبارتين انهمامفر وضتان في عين صورة السؤال وهو نذرالحج مطلقا أي من غير ضم نسك آخر اليه وأنهما صريحتان في جواز الاحرام بالعمرة من الميقات على وجه التمتع بل وفي ان ذلك افضل من الاحرام بالحج وحده لا بنية الافراد من الميقات وبان ذلك تصريح ان كلا منهما مصرح بان من نذر القران أجزأه الافراد والتمتع وكان كل منهما افضل ما التزمه بالنذر وهو القران معان في الافراد تأخير العمرة الملنزمة من الميقات عنه وفىالتمتع تأخير الحج الملتزم منه عنه أيضا ولم ينظروا لهذا التأخير لانه مجبور بالزيادة علىماالنزمه الحاصلة في الافراد والتمتع فكذلك لا نظر في مسئلتنا لتأخير الحج الملتزم من الميقات عنه لوجود ٱلزُّيَّادَةُ عليه في كل من التمتع والقران الفاضلين عليه بعين ماقرروه كما هو واضح جلي ووجهه اعني. مَا ذَكُرُوهُ انْ النَّذَرُ مُحُولُ عَلَى وَاجِبُ الشُّرْغُ وَوَاجِبُهُ انْ الْأَفْرَادُ وَالتَّمْتُع كُلَّ مَنهُمَا افْضَلُ مَن القران فكانا في النذر كذلك فان قلت ينافي ذلك قولهم لونذر التصدق بفضة لم يكف الذهب قلت لاينافيه لان الذهب جنس مغاير للفضة ذاتا وصفة وليس وجوه النسكين كذ لك بل جنسهما متتجد وانها الاختلاف بينهما في الكيفية لا غير وإذا علمت انهم مصرحون في النسك بأفضلية غير المنذور المذكور حملا للنذر علىالواجب الاصلىعلمت أنهم مصرحون فيمسئلة السؤال بجوازكل منَّ الْأَفْرَاد والتمتع والقران وأنه في كل منهما أتى بالافضل لتصريحهم بأن كلا من هذه الانواع الثلاثة أفضل مَنْ الْحَجُّ وُحُدُّهُ فَلَرْمُ بِمُقْتَضَى مَا تَقْرُرُ جُوازَكُلُ مِنْهَا وَاجْزَاؤُهُ عَنْهُ وَانْهُ الْأَفْضُلُ فَانْقَلْتَ لَا يَلْزُمُ مِنْ تعبر أصل الروضة بيخرج والمجموع بأجزأ ان ذلك جائز قلت بليلزم ذلك لامرين أحدها ان من سأركتنبهم علم منهم آنهم لايقولون احد هاتين العبارتين اعنىالخروج والاجزاء الافىالجائزو بتسايم أنهم قد يستعملون احدهما فى الحرام كان يلزمهم ان يبينوا حرمته والاكان غشا للسلمين لان الافهام لايتبادر اليها مناطلاق الخروج بشيء عنالواجبواجزائهعنه الاانه جائز ثانيهمامآذكروه من جواز كل منالافراد والتمتع عن القران الملتزم بل افضليته مع ما في كل منهما من تأخبر بعض المتزم من الميقات عنه لكن الجائز اقوى كما قدمته مع بيان ان مسئلتنا وانكان فيها نظير ذلك التاخير الاانه لجائز اقوى ايضا فساوى ماقالوه حرفا تحرف وهذا صريح واضح في ان معني قولهم يخرجُ فىالعبارة الاولى و اجزأ فى الثانية ان ذلك جائز بل افضل هذا ما يتعلق بجواز كل من الثلاثة وامادمالعدول عنالمنذور فهل يجب وان عدل الىالافضل كما لوعدل عزالمشي الملنزم فيiذر النسك إلىالركوب فأنه يلزمه دم وأن كأن الركوب أفضل أولا بجب لامكان الفرق والذي جريت عليــه كشيخنا شيخ الاسلام زكريا سقىالله عهده صيبالرضوان فيشرحالعبابالثانىوعبارتهاونذرقرانا اوتمتعا كما في المجموع وغيره فافرد فهو افضل منكلمنهما قال في المجموع وغيره ويازمه ان افرد دم القرآن او التمتع لا انزامه له بالنذر فلا يسقط بالعدول عنه كما مرنظيره في الحج إهو تبعه عليه القمولي

ساكناعتهمل يصحالعقد والشرط أو يطلان أو يصح العقد دونالشرط (فاجاب) بانه ان كان الشارط آتبا بشق العقد الاول صحالعقدو الشرط لان الجواب سنزل على السؤال أو آنيا بشقه الثانى بطل العقدوالشرط للمخالفة بين شقى العقد (سئل) عما لو حدث بالمبيع عيب بعمد قبضه والخيار للمشترى أولهما فهل له فسخ البيع بالخيار أم تتنع لحـدوث العيب عنده (فاجاب)بانله فسخ البيع بالخيار ورد المبيع على بائعه (سئل) عن قولهم اذا وجد المشترى المسع متغيرا فله الخيارهل للباتع ذلك أذاو جده زائدا أولاً (فاجاب) مانه يثبت للبائع الخيار اذاوجدالمبيع زائدا لانالرؤية السابقة كالشرط في الصفات فاذا بانت زيادتها كانت ممثامة الخلف في الشرط. (سيل) هل يثبت الخيار في أجارة الذمة أولا (فاجاب) مانه لايثبت فيهالأنهاعقد غرر لورودهاعلى المنفعة والخيار غررفلا يضمغرر الىغرر وثبوته فيهاطريقة ضعفة (سئل)هل المعتمد جواز الرد قهرا فيها لاينقص بالتبعيض كافىشرح المنهج أملار فأجاب) مان المعتمد

منع الرد قهر الانالطة فيه

تفريق الصفقة على الراجح

وغيره وظن بعضهم أن هذا من تفرد القمولى فاعترضهان دم القرآن لايجب بمجرد التزامهبل بفعله يردُّ مان هذه دعوى لادليل عليها بل بجب بكل من الأمرين وكلامهم يشعر بأنه لادم عليه للعدول أى عن القران أو التمتع الى الافراد قال شـيخنا زكريا وهو ظاهر اكتفاء بالدم الملتزم معكون الافضل المأتى به من جنس المنذور وسذاكله فارق لزومه بالعدول من المشي الىالركوبويفارق مامرفيها لو جامعقارنا أو متمتعاهم أفرد فانه لايسقط الدم بعدوله الى الافراد بانه ثم تلبس بموجب الدم وهو الاحرام قارنا أومتمتما فلم يفده العدول بخلافه هنا انتهت عبارة شرح العباب فانقلت ظاهر قول الشيخ وهو ظاهر اكتفاء بالدم الملـتزم معكون الافضل الخ وجوب الدم في مسئلتنا للعدول لانه وانكان أفضل أيضا لكنه لم يلتزم دما يغني عنه قات مسئلتنا انتفي فيها دم العدول لمعنى آخر هوان فيها جابرا للعدول وهو النسك المزيد على مانذره كما ان في العدول عن القرانأو التمتع الى الافرادجابرا هو الدم الملتزموالحاصل انالعدول عن الملتزم فيه الدم الا أن يخلفه غيره وهو في مسئلتنا زيادة نسك آخر وفي تلك الدم الملتزم وبهذا يفرق بين مسئلتنا ومسئلة العدولءن المشي الى الركوب لان الركوب وان كان أفضل الا أنه لا جابر فيه بل فيه تفويت مشقةمقصودة من نذرالمشي لعظيم ثو أبه و من ثم فضله على الركوب الائمة الثلاثة فحيننذ جبره الائمة بالدم فلاجامع بينه وبين مسئلتنا فتأمله فان قلت قياس مامر أن من نذر قرانا فتمتع أو عكسه لزمه دمان دم الملتزم وآخر لما فعله فما الفرق بين هذين ومسئلتنا قلت الفرقواضح فانّ في كل من هذين دما ملتزما بالنذر ودماملتزما بالفعلومسئلتنا ليسفيها دم ملتزم بالنذروهذا واضحوأماالفعل فان اقتضىدما كالتمتع أو القرآن وجب دمه والاكالافراد فلا فان قلت صرحوا بان الركوب مع كونه أفضل يأثم به من غير عذرناذر المشىفقياسه فيمسئلة السؤال الاثم بكلمن الافرادوالتمتع والقران وانكانت أفضل قلت قد علمت مما قدمته آنفا ان سبب ذلك فوات المشقة المقصودة في المشي بالركوب لاالي بدل بخلافه في مسئلتنا ويؤيد ذلك ما ذكرته في شرح العباب من استشكال جمع أن الركوب لايلزم بالنذر الا ان قلنا بالمضليته مخلاف المشي يازم بالنذر وان قلنا بمفضوليته والجواب عنه با نالمشي مقصود وافضاية الركوب أنماهي من حيث الاتباع ومافيه من زيادة تحمل المؤنه في العبادة وايضاحه أن يقال لما كانت النفس "بميل للركوب طبعاكان التزامها له وتحمالها لمؤنته محتمل انه لايثار راحته وائه لافضليته فلما تردد الامر بينهما لم يمكن الجزم بلزومه الا ان قيل بأفضايتهوأما المتبي فانها تنفر عنه طبعا أيضا فلم يمكن التزامه الالكسر نفسه وايثار ثوابه فلزم وان قانا بمفضوليته فان قات فلم وجب الدم في المشي البدل عن الركوب قات لما فيه من تفويت الافضاية المقصودة شرعا وان كان اشق فان قلت فهل فيه الهم أيضا قات الفياس نعم نظر الذلك التفويت وهذا كله غير جاز نظيره في مسئلتنا لان كلا من الافرادوالتمتع والقرآن أفضل وأشق من مجرد الحج فجاز كل من تلك الثلاثةواجزاً من غير دم نظرا لما فيهمن زيادة نسك ومشقة على الحج الملنزم ومن الافضلية فايس ذلك نظير مسئلة الركوب والمشىبوجه والحاصل آنه متى فوت بالمعدول الافضلية فالدم والاثم ومتى لم يفوتها بان اتى بالافضل فان فوت مشقة مقصودة فالدم والائم والانموالا فلا ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به يما لفظه قال ابن أبي شريف في شرح الارشاد ولوحل الحلق للمحرم فات قبل أن يفعله فهل يفعل عنه الظاهر أنه مستحب لامكروه لكن في الاسني وقضية كلامهم أنه لايحلق رأسه اذا مات وقد بقي عليه ليأتي يوم القيامة محرما وهو ظاهر لانقطاع تكليفه فلا يطلب منه حلق ولا يقوم غيره به كما لوكانءايهطُوافاوسعي وهو خلافماذكر عن الاسعاد فما المعتمدمن ذلك﴿ فأجاب ﴾ بقوله رضى الله عنه الجواب عن هذا مذكور في شرح العباب وعبارته وقضية كلامهم أنه لو مأت بعد

لاتضرر البائع بالتبعيض (سئل) عما لو اشتری

شيأ ثم باع بعضه لبائعه ثم اطلع على عيبه فهل له ره الباقى عليه كإذكر والقاضي حسينأولا كإذكر البغوى والمتولى وماالمغتمد منهما (فاجاب) بان المعتمد الثاني بناء على أن علة المنع تفريق الصفقة لاضرار الشركة (سئل)عن المرقة و الاماق منالرقيترولوصغيرا ولو تابمنه هل هوعيب يثبت الخياركما في الروض من زمادته أولاكماقال الشارح فيه انه مردود (فاجاب) بانكلا منهما عيب يثبت الخياركما فىالروض تبعا لغیرہ و معناہ و اضح (سئل) عمالو باع الاب أو الجدمال نفسه من طفله أو بالعكس هل بجوز له ان يشرط الخيار لنفسه وللطفل او لنفسه أوالطفلأم لايجوز كالوكيل لابجوزلهأن يشرط الخيار لغرموكله رفاجاب) مانه بجوزله أن يشرط الخيار لنفسهوكذا لفرعهانكان بالغاكما أنه بجوز للوكيل

ان يشرط الخيّار لنفسه أو

لموكله ولابحوز للولى المذكور

ان يشرط الخيار لفرعه

الصغير او المجنون لان عارة

كلمنهما ملغاة فيها يتعلق

بالمعاوضات (سئل)عمالو

وكل الاعمى شخصا فاشترى

له عقارا من بصد بثمن

معلوم ثم تقايل البائع

والاعمى فىالعقار المذكور

التحلل الاولوبق عليه الحلق لم يفعل به ليأتى يوم القيامة محرما وهو مَااعِتَمِده الزركشي ولم يبال بقول شيخه الاذرعي يندب حلقه قال أعني الزركشي لان حكم الاحرام بأق وتبعه الدميري وغيره ومن ثمم استظهره شيخنا لانقطاع تكليفه فلا يطلب منه حلق ولايقوم غيره بهكما لوكان عليه طواف أوسعى انتهت ويؤيد مااستظهره الشيخ أن مبنى أفعال الحج على أنلايفعل عن الغير ومن نمم اطلق الائمة تحريم البناء فيه علىفعل الغبر وهذا فيه بناء فكان حراما بصريح كلامهماذ المسئلة إذا دخلت فىعموم كلام الاصحاب كانت منقولة كما فيالمجموع والله سبحانه وتعالىاعلم بالصواب

﴿ باب البيع ﴾

﴿ وَسَالَ ﴾ رضىالله عنه في شخص باع جمَّلاً بشرط آن يحمل مثلاً ستين صاغاً فهل البيع صحيح كبيع الاًمة بشرط انهاحامل والعبد بشرط انه كاتب أو ليس بصحيح كبيع الشاة بشرط أنتحلب كليوم مثلا رطلين لبنا وإذا قلتم بالصحة فعجز الجل عنحل ذلك فهل للشترى الخيار وهل يكفى في عدم الرد حمله لها ابتداء أو لابد من حمله لها في غالب أحواله ﴿ فأجابٍ ﴾ رضى الله عنه بقوله الذي بدل عليه كلام الروضة والجواهر وغيرهما انكلوصف مقصود منضبط نيه مالية لاختلاف القيم بوجوده وعدمه يصح شرطه في البيع ويتخير المشترى بفواته ولاشك أن كون الدابة تطيق حلمقدارمعين وصف مقصودمنضبطفيه مآلية فيصح شرطه وفارق اشتراط حلبها كليوم كذا بانهذا غيرمنضبطفلايصح شرطه فان قلت هل يشترط في الوصف المشروط هنا ان لايؤدى الى عزة الوجود فلايصح بشرطً حملها لقدر معين الا إذا كان لايؤدى لذلك نظير ماقالوه فىالسلم قلتالقياسغيربعيد الاان الفرق بينهما أقرب وهو أن السلم متعلق بما في الذمة فلو جوزنا فيه اشتراط مايؤدي لعزةالوجود لكنا مضيقين على المسلم اليه طرق التحصيل وذلك يؤدى الى تنازع المتعاقدين فيما لاغاية له والى الحروج عن موضوع السلم بخلافه فيالبيع هنا فانه وارد على عين معينة فاذًا اشترط فيها وصف منضط مقصود صحَّ وأن كان من جنس ما يؤدى لعزة الوجود لانه لاضررفيه هنا على واحدمن المتعــاقدين بوجه لان تلك العين المبيعة انوجد فيهاذلك الوصف مع ندوره فلاحيار للشترى والا تخير ثمرأيت ابن الرفعة قال هنا عقب كلام الرافعي قد يتخيل فرق بين البيع الناجز والسلم قال الزركشي قلت وبهذا قطع بعضهم فىالبيع أى يبع الشاة بشرط أنها لبون بالصحة وحكى القولين في السلم وعبارة المرعشي في ترتيب الاقسام شرط بجوز في البيع إذا كان عينا ولابجوز اذاكان سلما وهو أن يبيع شاة او بقرة على انها لبون يجوز ولوكان مسلّما فقولان اله وهو مؤيد لما فرقت به بن البابين بالنسبة لما يؤدي لعزة الوجود فان قلت قضية ما تقرر صحة بيعها بشرط أنها تحلب رطلين قلت و به نقوللانه إذا اسقطكل يوم فقد أزالمابه عدم الانضباط ويلتزم منازالته الصحة كما يصرح بهعبارة الروضة فانه لم يجعل ملحظ البطلان فيها اذا قال كل يوم الاعدم الانضباط ممماذا علم صحة اشتراط طاقتها لحلقدرمعين فالبيع صحيح ثمم انطاقته بعد البيع ولومرة فلاخيار والاثبث الحياروالله سبحانه وتعالى اعلم بالصوَّاب ﴿ وسئل ﴾ في رجل ادعى على آخر انك أقررت ان ماعاد لى عندك شيء أو أنك صالحتى على كذا أوأنك بعتني ذا بكذا أو أنك أقررت أن لى عندك كذا فقال المدعى عليه بعتك مكرها أوصالحتك مكرها ونحو ذلك ما في السؤال وأقام على الاكراه بينة فهل يجب على الحاكم أو المحكم أن يستفصل الشهود على الاكراه وهل على الشهود أن يبينوا له الاكراه أم لا يجب على الشهود ولا على الحاكم ولاعلى المحكم أن يفصلوا حيث كان كل منهم لايعرف حد الاكراه أوأ كثرهم لايعرف حدالاكراه بينوا لنا ذلك وقول الغزالي في فتاويه إذا قالالشهود نشهدانه باع مكرها هل يلزمهم التعرض لصفة الاكراه التي عليها حالة البيع الجواب ان الرأى للقاضي فيــه فان

نقله أن فداهة الحنبليءن

الشافعي من تعدد الصاع

جوز أن يستبهم الامر فيه على الشهود فله السؤال وإذا سال فعليهم التفصيل فان علم من حال الشهود أنهم عارفون لحد الاكراه ولايشهدون به الاعن تحقيق فله أن لايكافهم التفصيل اله جوامه وقول الاذرعي في التوسط ﴿ فرع ﴾ قال لو ادعى البائع على المشترى بالعيب او تقصيره في الرد فالقول قول المشترى قلت وهذًا ظاهر اذاكان المشترى يُعلمُ مِلْيكون تقصيرا وما لا يكون تقصيرا والافقد يعتقد جهلا مايكون تقصيرا ليس بتقصير فهل نقول أؤا علم القاضى ذلك من حاله انه يستفسره ويكون ذلك من أدب القضاء أو يتوقف على سُؤال البائع للقاضي أن يستفسره اه المقصود فهل ياشيخ الاسلام مانقل عن الغزالي والاذرعي يجرى على مآنقل فىالسؤال املافان قلتملافذاك وان قلتم نعم فاذا لم يستفسر المحكم الشهود فهل ينقض حكمه حيث كان الحال ماذكر أم لا ﴿ فَأَجَابِ ﴾ رضيالله عنه بانه لابد في الشهادة بالاكراه من التفصيل بان بذكرالشهود صورة الواقع حتى ينظر الحاكم أوالحكم فيها هلهي اكراه أولا لان شروط الاكراه كثيرة وفيهاخلافمنتشر بينالعلماء حتى بين أئمة مذهبنا والعامة يعتقدون أشياء كشرة اكراها وغير اكراه والحكم مخلاف مايعتقدون فلذلك وجُبْ عَلَىٰ الشاهد ان يفصل في شهادته بالاكراء فان شهد به واطلق فتارة يثق المشهود عنده بعليه واحاطئة بجميع شروط الاكراه واتقانه لها فلايحتاج حينئذ الىاستفصاله واذااستفصله لم يكن به بأس وَانَ لَمْ يَثُقُّ مُنَّهُ ۚ بَدْ إِكَ لَرْمَهُ اسْتَفْصَالُهُ وَانْ لَمْ يَطْلُبُهُ اللَّهُ عَي سُواء في ذلك الحاكم والمحكم فان لريستفصله في هذه ألحالة وقضى مستندا الى شهادته كان حكمه باطلا و بذلك علم ان ما افتى به الغزالي صيح نقلا وتوجيها وبواقته قول امامه الذي نقله عنه الشيخان في الروضة وأصلها وأقراه حيث قالا الفرع عند أداء الشهادة "ببين جمة التحمل ثم قالا قال الامام وذلك لان الغالب على الناس الجهل بطرق التحمل فان كان ممن يعلم ووثق به القاضي جاز أن يكتفي بقوله أشهد على شهادة فلان بكذا ويستحب للقاضي أن يسأله باي سبب وجب هذا المال وهل أخبرك به الاصل اه نعم قول الغزالي فله السؤال موهم ولو قال لزَّمه السؤَّال لكان اولى لما تقرر من ان الاستفصال عندُ عدم الوثوق بدن الشاهد وعلمه واتقانه واجب وأماماتردد فيه الاذرعي فالاوجه فيه أن القاضي انو ثق بعلم المشترى اكتفى بقوله لم اقصر ويحلفه علىذلك والالزمه استفساره وان لم يطلبه البائع كما مدل عليه قول الاذرعي نفسه بعدقول الروياني لو قال السكران بعد ماطلق انما شربت الخرمكرها أى وثم قرينة صدق بيمينه اه قال الاذرعي وعليه بجب أن يستفسر فان ذكر ما يكون اكراها معتبرًا فذاك والا قضى عليــه بوقوع الطلاق فان أكثر الناس يظن ما ليس باكراه اكراها اله قالشيخنا زكريا رحمه الله وماقاله ظَاهر فيمن لايعرف الاكراه اله فهذا يزيد اتجاه مامر في مسئلة الشهادة وقد ذكر الفقهاء لها نظائر بجب فيها التفصيل منها الشهادة بالردة على خلاف طويل فيــه وبالسرقة وبان نظر الوقف الفلانى لفلان فيجب بيان سببه والشهادة بان هذا وارث فلان فلابد من بيان جهة ارثه من أخوة أو نحوها فيقول هذا أخوه ووارثه ويبن أنهأخ شقيق او لاب اولام والشهادة ببراءة الملةين منالدين المدعى به وباستحقاق الشفعة وبالرشد وبآن العاقد كان يومالعقد زائل العقل وبالجرح وبانقضاء العدة وبالرضاع والنكاح وبالقتلوبانه بلغ بالسن فيبينه لاختلاف العلما. فيه مخلاف الشهادة بانه بالم بالمع من عير تعيين مابلغ به فانها تسمع مطلقة وبان فلانا طلق زوجته لان الخال يختلف بالصريح والكناية والتنجيز والتعليق وبانه اشترى العين التي بيـد خصمه من أجنى فلابئة من التصريح بأنه كان ملكها او منا يقوم مقامه والشهادة بان فلانا وقف داره الفلانية وهو عملكها فلابد من بيان مصرف الوقف تخلاف الشهادة بان فلانا اوصى الى فلان فانها تسمع وان لم يذكر المصرف ولا الموصى به لان الغرض ثبوت ولاية الوصى ﴿ وسئل ﴾ رضىالله عنه

بتعدد المصرأة هل هو المعتمد أم لا (فاجاب) بانه صحيح معتمدوانله سبحانه وتعالى أعلم

وتعالى أعلم ﴿ بابالمبيع قبل قبضه ﴾ ( سُل ) عن مشتر قبض المبيع تعديا ثممأ تلفه باثعه فهل هو كاسترداده أولا وعليه قيمتهوعلى الاول هل ينفسخ البيع أو يتخبر المشترى (فاجاب)نعمهو كاسترداده وينفسخ البيع ( سئل) عن قول آلمنهاج وبيع الدين لغير من عليه باطُّل في الاظهر هل هو معتمد أوصحته كارجحه في الروضة ( فاجاب ) مان المعتمد صحةالبيع فقد قال في زوائد الروضة انه الاظهر وفى الروضة فى الخلع ما وافقه و نقل ان النووى أفتى به (سئل) عن شخص اشتری شیئا شم أبرأه البائع من ثمنه بعد لزومالبيعتم تقايلا البيع فهل يرجع عليه المشترى بيدل الثمن أولا (فاجاب) بانەلار جوعلەعليە بە(سئل) عن تصرف البائع في المبيع وهو فی ید المشتری بعد الفسخ وقبلردالثمن هو صحيمة أولا وهل للشتري حبس المبيع بعد الاقالة أوالردبالعيب لاسترداد الثمن إذا خاف فوته أولم يخفئه (خاجاب) بانة لايصح تصرف البائع فيه بالبيع ونحوه وللشترى حبس المبيع لاستراد الثمن وان لم يخف فوته واتي

عن رجل اشترى من رجل آخر داية ثم بعد مدة تبين ما عيب عند البائع وفسخها المشترى عند الحاكم بذلك العيب فهل لهُا أجرة ويلحق بما إذا تبين فساد البيع فله أجرة المثل أم لا يلحق بذلك والفائت ماله أجرة ﴿ فاجاب ﴾ رضى الله عنه بانه حيث صح البيع ثم استعمل المشترى المبيع أو أجره واخذ اجرته أو أخذ صوفه او لبنه او غير ذلك من زوائده المنفصلة فاز بجميع ذلك ولا شيء عليه في مقابلته لانه لما صح البيع ملكالمبيع فيملك زوائده فان أخذ منه زوائده ثم فسخ البيع باقالة أو عيب او غيرهما لم يرجع عليه البائع يشيء لما تقرر من انه لم ياخذ الا زوائد ملكه ومن ثم لم يكن لهالرجوع على البائع بما أنفقه على المبيع لإنه لم ينفق الا على ملكه اذ الفسخ لأيرفع العقد الأ من حينه بخلاف مااذا لم يصح البيع فانه يكون واضعا يده على المبيع تعديا فلاجل ذلك أجريت عليه أكثر أحكام الغصب من ضمانه إن تلف بأقصى القيم ضمان زوائده سوا. استوفاها أم لم يستوفها بان فاتت في يده ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه اذا قصرٌ المشترى بالرد بالعيب بان لم يرد على الفور فهل يستحق على البائع أرش العيب أم لا ﴿ فاجاب ﴾ بان المشترى متى سقط رده بتقصير صدر منه لم يكن له ارش في مقابله العيب لتقصيره والله أعلم﴿ وسئل ﴾ رحى الله عنه عن أرض اشتراها شخص من مالكها بيع الناس وبالارض أشجار ومزارع فاستمرت تحت يد المشترى مدة مديدة يزرعها وياكل مانخرج من اثهارها فجاء قوم واخربوا الآرض المذكورة فهل للمشترى المذكور الرجوع على البائع بالثمن أملا ﴿ فاجاب ﴾ حيث صح البيع بان اتفق البائع والمشترى على انه يبيعها منه واذا جاءه الثمن رد عليه أرَّضه ثم بأعه له بيعًا صحيحًا بايجاب وقبول شرعيين ولم يشرطا الذي توافقا عليه في صلب العقد ولا في مجلسه لم يكن للشترى الرجوع بالثمن على البائع لما تقرر من أن البيع صحيح واذاكان صحيحا كان الماك في الارض له وانقطعت العلقة بينه وبين البائع فلا رجوع له عليه بشيء وأما اذا لم يصح البيع فالارض باقية على ملكالبائع فللمشترى الرجوع عليه بثمنه والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿ وسئل ﴾ عن رجل تحت يده عين فباعها من رجل آخير ان العين ملكي وانهاكانت تحت يد البَّائع قبلَ البيع رهنا بكذا وأقام بذلك بينة فهل ينفسخ البيع أم لا وحيث لم تكن بينة بل اقر البَّائع انها رهن قبل البيع فهل يغرَّم للراهن قيمة العين ﴿ فَاجَابَ ﴾ بقوله اذا كان له بينة وأقر له البائع بما ذكر غرم له قيمتها كما صرحوا به حيث قالوا ولَو باع عينا لشخص ثم أقر بعد انقضاء خياره أو خيارهماببيعها لآخر أوبعضها منه لِم يبطل بيعه الاول وغرم قيمتها للثانى لانه فوتها عليه بتصرفه واقباضه ولانه استوفى عوضه وقضية العلة الاولى انه لافرق بين قبض الثمن وعدم قبضه وقضية الثانية ان ذلك يتقيد بقبضه يوبالاول صرح القاضي فهو الاوجه وان اقتضيكلام الشيخين الثاني والله أعلم ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه ما المفتى به في التمايك هل يكون ببيما كما هو صريح في بابه أو يجرى به مجرى العادة بكونه هبة كما مشى عليه قضاة بلدنا وهل المفتى به فى شراء الدابة روّ يه باطن الحف لتفاوت الاغراض فى ذلك حتى يثبت الخيار لمن اعتبر بذلك أم لا ﴿ فاجاب ﴾ بان الحاصل فى لفظ التمليك كما ذكرته فى الشرح المذكور بعد بيان مافيه من رد ونقض انه مشترك بين البيع والهيبة فاذا ذكرمعه العوض أو نوى كان بيعا و فيها عدا ذلك يكون هبة واما من بجعله صريحاً او كناية في الرهن فهو مخطى. لان وضعه ينافى وضع الرهن فكيف مدل عليه صريحا أوكناية وقد ابتلي الناس بمن لايفهم موضوعات الالفاظ فضلاعن غبرهاو مع ذلك يتصرف على أهل المذهب بمالوعرض عليهم لياقبلوه ولبالغوا فىزجره و تعنيفه والانتقام منةفانا لله وانا اليه راجعون والنظر الىالعادة مشروط بشروط لوسئل هؤلاءالدن نظروا اليهاعن شرط منها لم يعرفوه فكيف مع ذلك يسوغ لهم ان مخالفوا صريح كلام

اقتضى كلام بعض المتأخر بنضعف ماذكرته فيها (سشل) عن قول الشيخ زكرما في شرح الهجة قال ويستأنس للثاني عا إذاقتل الامام عبدا اشتراه في بد البائع قبل القبضوقد حدثمنه ردة فانقصدقتله عنهاوقع عنها وانفسخ البيع والاجعل قابضا للبيعوتقررعليه الثمن كإحكاه الرافعي قبيل الدبات هل هو معتمد أو لا ( فأجاب ) مان ماذكره عن ان الرفعة عن فتاوي البغوى معتمد ومع ذلك فالفرق بيئمه وبين مااستأنس به له واضح (مىثل) على يشترط في قبض السفينة النقل سواء كانت في البرأم في البحركم اقتضاه صنيعه في شرح الروض كغده أم لاكما قال الكال بن أن شريف فىشرح الأرشأدانمايتجه ذلك في سفينة صغيرة أو كبرة في الماء الذي تسبر يه أما الكبرة في البر فكالعقار في الاكتفاء بالتخلية والاخلاء لعسر النقل اه ( فأجاب ) بأن ماقالهالكال نأبى شريف صحيح معمول بهوالاقتضاء المذكورجرىعلىالغالب (سئل) هل المعتمد فمالو قبض المشترى المبيع إذا قدره بكيلأووزن جزافاأووزن المكيلأوعكسه اوأخده البائع بقدره وصدقه وتلفّ في بده الانفساخ اقتضاه كلامهم

الاصحاب نظرًا لها ماهذه الابلية عظيمة وأما الجواب عن المسئلة الثانية فهو أن الذي صرح به أصحابناانه يشترط في الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمهاورفع السرجوالاكافوالجللاجري الفرس مثلابين يديه حتى يعرف مسيرها ولا رؤية اللسان والاسنان ولو من رقيق اه ومنه يؤخذ انه لايشترط رؤية باطن خفها لانهم اذا لم يشترطوا رؤية اللسان والاسنان مع تفاوت الاغراض باختلاف ألوان الالسنة سما في الرقيق وبالاسنان من حيث دلالتها على صغر السن وكبره غالبا فالاولى أن لا يشترطوا رؤيَّة باطن الخف لانا وإن سلمنا ان الاغراض قد تختلف به لكن ليس كاختلافها برؤية اللسان والاسنان وقد علمت انهلا يشترط رؤيتهما فكذالايشترط رؤيةمادونهما وهو باطن الخف واختلاف الاغراض انما ينظر آليه إذا قوى واطرد والالمينظر اليه وواضح ان اختلافها برؤية باطن الخف ضعيف وغير مطرد فلا ينظر اليه واللهأعلم ﴿ وسئل ﴾ باعشخص دارا وفيها بيت داخل في تربيعها لكنه غير نافذ اليها بل الى الشارع مثلا فهل يَدخل في مُطَّلَق بيعها أولا بدخل لانفصاله عنهاكما في نظائرها في كلامهم في الايمان والمساجد في بابالقدوة ﴿ فَاجَابِ ﴾ بان من الواضح عدم دخول البيت المذكور في بيع الدار المذكورة لانه لما انفرد ببآب مستقل ولم ينفذ الى مادَّخل في تربيعها صار يسمى دارا ثانية وصارت الدار التي دخل في تربيعها لاتشمله لانه لااشتراك بينهما في الاسم و لا في المعنى ودخوله في تربيعها لا يقتضي تناولها له عند الاطلاق وقد صرحوا بان الحد لايدخل الابالتنصيص فلو قال بعتك من هذا الخط الى هذا الخط لم مدخل الخطان مع أن ابتداء الغاية بدخل في غير ذلك نحو له على من درهم الى عشرة اذ يلزمه تسعة أدّخالا لابتداء الغاية فقط فاذا كان الحد نفسه لايدخل الا بالتنصيص مع أنه من جزئيات المبيع فاولى البيت المذكور لانه ليس من جزئيات الدَّار المبيعة كما تقرر والله أعلم﴿ وسئل ﴾ فما لو باع عينا باوقية مثلاً هل يصح العقد بهذا اللفظ من غير ذكر دراهم أو دنانير حيث اطرد العرف بذلك أى بان مقدار الاوقية كذا وكذا دراهم أو لايصح كما لوباغ بعشرة حتى يقول باوقية دراهم أو ذنانير ﴿ فَاجَابِ ﴾ بأن الذي دل عليه كلامهم في بأب البيع أنه حيث أطرد عرف أهل بلد أو ناحية بأنهم يعَرون بألاوقية عن مقدار معين من الدراهم الغالبة في ذلك الحل صح البيع بالاوقية مثلا وإن لم يقل المتبايعان من الدراهم و بدل على ذلك ماصححه النووي في مجموعه ردا على صاحب البيان ومن وتبعه من أنه اذا عبر بالدراهم عن الدنانير صح لانه يعبر بها عنها مجازا كقولك في عشرت درهما مثلاً هذه دينار اذا كان ذلك هو صرفها أي هذه صرف دينار فهو من مجاز الحذف اله و بما تقرر يعلم أنه لو اصطلح أهل بلد على أنهم يعبرون بالدينارعن مقدار مخصوص من الدراهم كما فيجهتكم وقال أحدهم بعتك بدينارصح وانصرفالثمن الىمااصطلحوا عليهوانكانالدينارشرعا لايطلقالا على مثقال من الذهب الخالص لان العبرة في العقود[نما هو بعرف المتعاقدين بخلاف نحو الاقرار ومن تمم صحح الرافعي والنووي في رفع بأب الخلع انه لو غلب في البلددر اهم عدديَّة ناقصة الوزن أوزا ثدته نزل البيع وغيره من المعاملات عليها بخلاف الافرار والتعليق وأما ُقول بعض المتاخرين لو قال بعتك بمائة درهم صرف كل عشرين ديناو لم يصح وان كان صرف البلدكذلك وكذا ماجرت به العادة في البيع بدينار ومرادهم به مقدار معين من الدراهم فضعيف لانه تبع في الاول صاحب البيان وقد علمت أنه ضعيف كما مر وقاس عليه الثاني واذا بطل حكم المقيس عليه بطل حكم المقيس وقد رجح النووي فيالمجموع كاصل الروضة انه لو غلبمن جنسالعروضنوع انصرف الذكر اليه عندالاطلاق في العقد كالنقد قال وصورة المسئلة أن يبيع صاعامن الحنطة بصاع منها أو بشعير في الذمة وتكون الحنطة والشعير الموجودان في البلد صنفا واحدا غالبا فيالبلد لايختلف ثم يحضره بعد

وقال فيشرح الروضانه الاوجه أوعدمه كاصححه المتولى (فأجاب) بان المعتمد انفساخ البيع لبقاء علقة التقدير المذكور في العقد فلم محصل القبض المفيد للتصرف وانحصل القبض المفيدللضمان وقال الزركشي فى خادمه انه الارجح (سئل)عمالو نقل المشترى المبيع الى مكان مغصوب من أجنى أومشترك بين البائع وبين أجنى أو بين البائع والمشترى هل يحصل القبض بذلك أم لا (فأجاب) بانه لا يحصل القبض بنقله الى المشترك بين البائع وبين غره لان يد البائع عليه وعلى ما فيه فتستصحب حتى فى المشترك بينه وبين المشترى لترجحه مان الاصل عدم القبض ولأن العرف لايعده قبضاوقال الاسنوى شمل قول المنهاج لا يختص بالبائع المغضوب من أجني والمشترك بينالبا تعوغره فانه يصدق انه لا اختصاص للبائع بهو فيه نظر (سئل)عمن بآغ ثمرة بعدبدوصلاحها بشرط قطعها ماذا محصل قصها (فأجاب) بانه تحصل قبضها بالتخلية فقدقالوا لو بيع تمر قبل بدو صلاحه أوبعده بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك ضمنه مشتربه لانالتخلية كافية فيجواز التصرف لمكانت كافية في نقل الضهان قياساعلى العقار وقال الشيخان في

العقد ويسلمه في المجلس اه وقياسه ماصر حوا به أيضامن أنه لووقع التعامل في بلد بنوع واحد من الفلوس النحاس العددية أو بأنواع وأحدها غالب انصرف الاطلاق اليه وكذا في الثياب ومن ثم قال ابن الصباغ لوقال بعتك هذا بعشرة أثواب وأطلق وكان لها عرف انصرف اليه كالنقد ن فان قلت قضية كلام البغوى أنه لايصح ماذكر في الاوقية والدينار فانه قال لوقال بعتك يوزن عشرة دراهم نقرة ولم يبين أنها تبر أوالمضروبة لم يصح لتردده ولا محمل على النقد الغالب قلت هذا لاشاهد فيه لأنه ليس نظير تينك الصورتين لأن الفرض فيهما كامر أنااعرفاطرد بالتعبير بهما عما مر وأما فيصورة البغوى فليس فيها أن العرف اطرد بالتعبير بالعشرة الدراهم عن النقرة ولم يبين أنها من التدر ولا من المضروبة فكان فيها ابهاما لانها تتناولكلا منهما وهما مختلفا القيمة ولامرجح فبطلُ البيع وقد أشار البغوى الى ذلك حيث علل البطلان بقوله لتردده فان قلت سلبنا هذا فكلام البغوى في الذي تقوله في قول المطلب لابن الرفعة لو قال بعتك بألف مثقال من النقد وغلب استعاله في الذهب لم يكف حتى يصرح بانه منه أومن الفضة وهذا صريح في البطلان في مسئلة الاوقية والدينار مطلقا قلت الفرق بين ما ذكره ان سلم وما ذكره في الاوقية والدينار أن النقد في صورته يشمل الذهب والفضة ولم يصطلحوا على التعبير به عن أحدهما فقط كما في الصورتين المذكورتين وانها غلب عندهم التعبير به عن الذهب وقد يعبرون به عن الفضة فلا جامع بين المسئلتين وأيضا فالنقد يشمل شيئين مختلني الجنس ولاعبرة بغلبة استعاله في أحدها لان الغلبة لايعتدبها الا إذاكانت فيأحد الأنواع كائن يقول بألف درهم وغلب استعمالها في نوع منالفضة فحينتذ ينصرف الى ذلك النوع بخلاف قوله من النقد لانه يشمل جنسين مختلفين ولا عبرة بغلية استعماله في أحدهما كما تقرر والفرق أن الاغراض تتفاوت باختلاف الجنس تفاو تاكشرا فلم تصلح الغلبة حينئذ مرجحة مع شمول لفظ المتعاقدين لاجناس مختلفة بخلافها بين أنواع الجنسالواحدفانها لاتتفاوت كذلك نصح أن تكون الغلبة مرجحة لاحدها على الباقي ﴿ وسئل ﴾ فيما ادا باعشخص من آخر حصة من قرار عين جارية وهذه الحصة قدرها سدس سهم منَّ أربعة عشر سهامشاعاًمن جميع العين لكن عينها في مكتوب الشراء بما يتعارفه أهل عيون بلدةالبيعمن التعبر عن أجزاء السهم من القرار والماء الجارى به بالساعات وعن السهم من ذلك بالوجبة آلتي هي اثنًا عشر ساعة كما يعبرُ عن مثلذلك في البلاد الشامية بالاصابع ويسمون ذلك في بلد البيع كلهسقية لانه لايخفي أن الشريك فى القرار شريك في الماء النَّابع له من اجل مشاركته في القرار فعبَّر كاتب الشراء عن المبيع الذي هو حصة من القرار بما يستعمل فيه وفيها هو تابع له من الماء وملخص عبارة مكتوب الشرآء بعد ان اذن الحاكمالشرعي فلان الشافعي لَفلان الفَلاني في شراء المبيع الآتيذكره لنفسه ولبقية ورثةوالده من البائع الآتي ذكره بالثمن الاتي ذكره فيه اذنا صحيحاً شرعيا اشترى فلان الفلاني المأذون له ولبقية ورثة والده المشمولين بحجة الشرع الشريفة من فلان الفلانى البائع عن نفسه جميع الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار العين الفلانية بما للحصة المذكورة من حق من حقوق العين المذكورة ومقرهاوبمرها وشعوبها وذبولها ومجارى مائها الجارى بها يومئذ من فضل الله تعـالى اشترا. صحيحا شرعيا مستكملا لشرائط الصحة والازوم بثمنجملته كذا مقبوض بيد البائع من المشترى وتسلم البائع الثمن وتسلم المشترى جميع المبيع المذكور تسلما شرعيا بعد الرؤية والمعرفة والمعاقدة الشرعية و ثبت ذلك عند الحاكم الشاقعي الآذن المذكور وحكم ، وجبه ومات الحاكم والمتعاقدان والشاهدان فهل هذا الحكم صحيح أم لاواذا قلتم صحيح فهل يقتضي صحة التبايع المـذ كور أم فساده وهل لحاكم شرعى الآن نقض التبايع والحكم به أم لا لا سيا مع

معنى العقار الأشجار الثابتة والثمرةالمبيعةعلى الشجر قبل أوان الجذاذ قال الاسنوى وتقييده عا قبل الجذاذ يشعر مأن دخول وقت قطعها يلحقها بالمنقولات وهومتجه اه وقال الاذرعىلميتعرض غير الشيخين لهذا القيد وينبغى أن يلتفتعلى أن مؤنة الجذاذعلي من تكون وقال الباقيني لافرق بين أن يبيعهاقىل أوان الجذاذ أو بعداه خلافالما في الروضة من التقييد بما قبل أوان الجذاذ فانه يلزم على هذا أن الثمرة المبيعة في أوان الجذاذيكون قبضها بالقطع وليسالامركذلك ولوكان كذلك لما قال الشافعي في الجديد أن الجوائح من ضمان المشترى ولا فرق فيه بين أن تبلغ أوان الجداد أم لافدل على أن قبض الثار بالتخلية مطلقا فقيد حكى الرافعي في المسئلة ثلاث طرق أظهرها أنه على قولين والثاني القطع بانها من ضمان المشترى والثالث القطع مانها من صان البائع لانها لماشرط فيها القطع صار قبضها بنقلها اه لكن ما ذكرته مدل على أن التعايل ليس محل و فاق (سئل) عمن اشتری نحلا فىخلىة وكان مرثباو تسلمه بغدر نقل من الجلية هل يكفي ذلك أملاو إذالم يكف فاستمر

كون الحاكم الشافعي المذكور من أهل العلم الوافر وكمال النظر في فروع الفقه وغيره كما هو مشهود بذلك وهل يقتضي صحة ماتقدم ذكره قول الامام النووي رضي الله عنه في روضته والو ياع الماء مع قراره نظران كان جاريا فقال بعتك هذه القناة مع مائها أو لم يكن جاريا وقلنا المـاء لايملك لم يصح البيع في الماء وفي القرارقولا تفريق الصفقة وقوله بعد ذلك بنحو أربعة أسطر ولو باع جزأ شائعا من البئر أو القناة جاز وماينبع مشترك بينهما أم لايقتضى ذلك صحة ماذكر واذا قلتم ان قوله وفي القرار قولا تفريق الصفقة يرجح صحة بيع القرار فقط في الصورة المذكورة فهل يكون المشترى مستحقاً للماء النابع به لكونه نابعاً في ملكة كما يؤخذ من المسئلة الثانية وأيضاً فهل التعبير في مكترب الشراء عن الحصة المبيعة من القرار بقوله الحصة السقية التي قدرها ساعتــان من قرار الدين الفلانية مخل بالتبايع أو بالحكم به أم غير مخلبذلك لا مكان تأويلها بما يصححها ( فأجاب ) رضى الله عنه قد استفى شيخ الاسلام السراج البلقيني عن هذا السؤال بعينه فلم يصرح فيه نفسه بشيء وبيانه ان الجمال بن ظهرة قال في سؤاله له العيون التي بمكة المشرفة وغيرها من بلاد الحجاز لايعرف الذي ينبع منها غالباً وإنما بجرى في مجار الى أن يعرز من الارض ألى يسقى منها ويتبايعونه بالليالى والايام والساعات يشتري الشخص من آخر ساعة من النهار الى الليل بثمن معلوم ويتصرف فيها فهل يصح هذا وبملكه ثم قال السائل بعد أسطر وجرت عادتهم بأنهم يكتبون اشترى فلان من فلان ساعة من قرار كذا فهل ذلك معتبر أم لا فاجاب البلقيني رحمه الله تعالى وأطال ومع ذلك فلم يصرح في جواب السؤال الثاني بشيء يخصه في النسخة التي رأيتها الآن وانها أجاب في الحقيقة عن الاول فقط وعبارته بعد فرضه الـكلام في ملك محل النبع والمجرى وأمَّا شَراء الماء المذكور ساعة من النهار أو الليل فهذا لايصح لجهالة المبيع وبعد فرضه الكلام في ملك الثاني فقط اذا صدر بيع في هذه الصورة على الماءالـكَانَن في الارض فلا يصحلانه غير مملوك لصاحب الارض ثمم قال ومآذكره في السؤال من أنه لا يعرف الاصل الذي ينبع منه غالبًا جوابه أنه لا يصح بيع الماء في هذه الصورة لانه غير مملوكِ والتبايع الواقع بالليالي والايام والساعات كله غير صحيح لانه لم يصادف ملكا للبائع في ذلك ولا يملك المشترى شيأ من ذلك ولو فرعنا على السحيح أن الماء يملك فانه ليس هنا سبب يقتضي ملك الماء اه فهو مطلق لعدم صحة بيع الماء المقدر بساعة مثلا وغير متعرض لخصوص ما إذا بيعت ساعة مثلا من قرار كذا وإنا كد بكل لان تعليله بعدها صريح في ان الفرض ان المبيع هو الهاء من غير تعرض للقدار وهذا الفرض المخصوص فيه تعرض للمقدار والزمان معا فما المعتبر منه اكما اشاراليه السائل فلم بحب عن هذا الخصوص بشي. وانما اجيب بكلام مطلق لا يحتج يه فيمثل ذلك وعلى تسليم شموله له فه متوقف على تقدير مضاف بعد من اى من ماءكذا إذ لايظهر القول ببطلان البيع في هذا الفرض المخصوص الا بتقدير ذلك المضاف وهو غير لازم اذ اللفظ كما يحتمل تقديره فيبطل يحتمل عدم تقديره وارتكابمجاز فيه فيصح بان يراد بالساعة الجزء بدليل قوله من قرار عين كذًّا لان من هنا للتبعيض لاغير كالابخفي ومن التبعيضية صريحة في اتحاد ماقبلها مع مابعدها مفهوما وحقيقة فهر قرينة ظاهرة في أن المرّاد بالساعة الجزء اذ لا يقال ساعة من محلَّ كذا الا بارتـكاب ذلك التجوزوإذا دارالامر بين تصحيح لفظ بتجوز منغير تقدير مضاف محذوفوابطاله بتقدير محذوف كان تصحيحه اولى من ابطاله لوجهين إحدها أن احتمال الصحة مقدم على احتمال البطلان كما يصرح به قاعدة أن القول قول مدعى الصحة غالبًا عملًا بأن الظاهر في العقود الجارية بين المسلمين الصحة وان كانت خلاف الاصل الثاني ان المجاز اولى من الاضمار على قول قال به كثيرون

مدة فيلك النحل بالبردفيل ينفسخ العقد فيه ويرجع المشترى بثمنه والبائع بقيمة النحل كالوقيض ما اشتراه مكايلة جزافاو هل إذاأ تلفه يكون قابضا له ويستقر عليه الثمن وإذا تلف عنده لايستقر كإذكر أولاأو يكون حكم التلف والاتلاف واحدا (فاجاب) مانه يكف ذلك في قبضه اذالر جوع في حقيقته الى العرف والنحل مما لاينقل عادة لعسره فصاركالثمر ةالمبيعة على الشجر وكالسفينة الكبرة في البراذ القبض في كل منها ما لتخلية (سئل) عن الخيار الذي يثبت للمشترى فها اذا عيب المبيع أجنى قبل القبض هل هو على التراخي كما اذا أتلفه الاجنى قبل القبض وإذا قاتم بانه ليس على التراخي فاالفرق (فاجاب) بان خيار المشترى اذآ عيب الاجنبي المبيع على الفور وكذا في اتـــلاف الإجنى قبل القبض على الراجح خلافاللقفال (سل) عن المعتمد فيها لو باع مؤجلاوحل قبل التسايم هلله الحبس أم لا رفاجاب) بان المعتمد عدم جواز الحبس ومانسب للنصرد مانهمن تخريج المزني (سئل) عمالو نفل المبيع بغير أذن البائعوخرجالمبيع مستحقا هل للمالك مطالبته أم

وعلى الاصح منأنها سيان لاحتياج كل منهما الى قرينة فالمجاز هنا أولى عملا بقاعدة أن تصحيح اللفظ حيث أمكن أولى من ابطاله وقد عولوا على ما دلت عليه من التبعيضية في بعض مسائل الصرة ولم ينظروا لاحتمال أنها لابتداء الغابة أو بيان لمفعول محذوف الاعلى بحث لبعض المتأخرين فيده بماأراده فليعول عليها هنا كذلك اذا تقرر ذلك فالذى دل عليه كلامهم أن المتبايعين انأرادا بقولها ساعة أو ساعتين من قرار كذا جزأ معينا من المجرى المملوك صح البيع نظير ما ذكروه فى مسائل منهــــا بيع ذراع من أرض مع ارادة الشيوع أو التعيين ولم ينظروا الى أن الشيوع لا يفهم من مطلق الذراع الا بتأويل ومنها البيع بثلاثة آلاف الا ما يخص الفا أو بدينار الادرهما وأراد الاستثناء من القيمة المعلومة بل مسئلتنا أولى،الصحةمن هذه لانماأراده فيها يدل علمه ظاهر قوطما من قرار عن كذا وما أراده بالاستثناء لا بدل علمه ظاهر اللفظ بل بدل على خلافه وتخيل فرق بين المبيع والثمن بانه غير مقصود لذاته ولذا جاز الاستبدال عنه بخلاف المبيع غير مؤثر لان الارادة لها تأثير في المبيع أيضاكما قالوه في مسائل الدراع والصاع وغيرهما فإناطة الحكم بها لاتنافى قاعدة لذاته وانما لم يكتف بالنية فيما اذاكان فى البلد نقود مختَّلفة القيمة ونويا أحدها لان اللفظ هنا وهو قوله بعشرة مثلا لادلالةله على شيء وضعا ولاقرينة فلوأثرت النية معه لـكان فيه اعمال لها وحدهـا وهو ممتنع فـما ذكره شرط وأما فى مسئلتنا فهو دال على المنوى باعتبار ما قررناه وما سنقرره فليس فيها أعمالً للنية وحدها بل بمادل عليه اللفظ الموافق لها وإن أرادا بذلك مدلوله الحقيقى مع تقدير ما بطل البيع وان لم يريداً شيأ فان اطرد فى عرفهما التعبير بالساعة في مثل هذا التركيب عن الجزء المعين من القرار المملوك صح البيع أيضاكما يصرح به قول ألمجموع رداعلي صاحب البيان ومن تبعه اذا عبر بالدراهم عن الدنانير صح لانه يعبرنها عنها مجازا كقولك في عشرين درهما مثلا هذه دينار اذاكان ذلك هو صرفها أي هذه صرف دينار فهو من مجاز الحذف اه ويؤيده تصريحهم فى الثمن عنداطلاقه بحمله على المتعارف بينهم ولو غبر نقد ومن ثم قال ابن الصباغ لو قال بعتك هذا بعشرة أثواب وأطلق وكان لهما عرف انصرف اليه كالنقدين آهُ واذا ثبت ان للعرف تأثيرًا في تخصيص الطلق فيالبيع به ثبت ما قلناه هنا من الصحة اذا أطلقًا واطرد عرفهما كما ذكر وان أطلقا ولم يطرد لهما بذلك عرف فهذا هومحلالنظروالترددوالقاعدتان السابةتان قاعدة مدعى الصحة وقاعدة ان تصحيحاللفظ أولى من أبطالهما أمكن يرجحان الصحة ايضا ويعضدها قول ااوثق مستكملا لشرائط الصحة واللزوم انكان ممن يعول عليه فىذاك نعمران اطلقا واطردعرفهما بان المراد بذلك معالماء مقدرا بزمن لم يبعد القول بالبطلان حينتذولواحتلف الناويان في الارادة صدق مدعى الفساد نظير ما قالوه في الذراع لكن لايتأتى هذاهنا لحكم الحاكم المستلزم لثبوت موجب الصحة عند ممن حيثالصيغة بناء علىمآقاله السبكىوغيرموالحاصلان حكم الحاكم لا ينقض الا بعدتحقق موجب نقضهواما مععدم تحقق موجبه فلايمكن النول بنقضه كما يصرح به كلامهم وقد ظهر مما قررته ان موجب النقص لم يتحقق وان هذا اللفظ له محتملات بعضها صحيح وبعضها باطل ومع ذلك فلانبطله الااذا تحتقنا ان ذلك الاحتمال الباطل هو المراد ولمنتحققه ولا ينافى ما تقرر قولهما جميع الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار عين كذا لانا اذا فرضنا ان المراد بالساعتين جزء معين منالقرار المملوك اوحلنا اللفظ على ذلك لمامر صح تسمية ذلك الجزءسقية لابه سببها ويدل عليه قول الموثق بما للحصة المذكورة من حق قرار العين المذكورة الخ فان قلت القرار المذكور اولا هو المقر المذكور ثانيا والعبارة تقتضي تغايرهما وان حصة السقية غيرهما قلت لا تقتضي ذلك لان قوله ومقرها وما بعده معطوف على قوله المقراىحق،منحقوق المقروالمر

والمراد بخقهما غيرهماكما هوواضح وغاية مافيهان الموثق تفنن فعبر بالقرار ثم عمر ثانيا عنه بالمقر وأعاده مختلفا لفظه مع اتحاد معناه لبيان شمول البيع لجميع حقوقه وقول الموثق ومن ماثها الجارى بها الخ صريح فىأن المراد بالساعتين جزآن من القراركما قررناه ويدل له التعبير بالسقية اذهى فعيلة بمعنى فاعلة أى ساقية اذ الساقية اسم للقرار لاللماء وما ذكر فىالسؤال عن الروضة لايقتضى صحة البيع فيما ذكرالا بالتقدير الذى ذكرناه وان المراد بالساعة الجزءاو أنها محمولة عليه عندالاطلاق على أن كلام الروضة قد تناقض فى ذلك فى مواضع ثلاثة أو أربعة وقد بينت الجمع بينها فى جواب بعض أسئلةً وردت منحضرموت مع الرد على البلقيني في اعتراضاته عليها في جوابه السابق بعضه وحاصل ماتجتمع به عباراتهاان المملوك انكان محل النبع والقرار الذى يجرى فيه منه الى الاراضى فان وقع البيع عَلَى ذلك كله أو جزء شائع منه معين صحّ وجرى فى دخول المـاء الموجود عند البيع ماقرروه في اب الاصول والثمار وان كان المملوك هو القرار الذي هو القناة دون محل النبع فان ورد البيع على القرار صح أيضا ولكن لايدخل الماء لانه فى هذه الصورة غير بملوك له وآتماً يدخل فى ذلك استحقاق الارض فيه المسمى بالشربومراد الروضة بعدم الصحة فى المــا. فى الصورة التي أجرى فيها خلاف تفريق الصفقة لانه لايصح بطريق الملك الا في الارض دون الماءفانه انما يصح فيه بطريق الاستحقاق ومن ثم صرح فيها قبل تفريق الصفقة بصحة البيع فيهما أى في الارض بطريق القصد والملك وفي الماء بطريق التبع والاستحقاق ولا تناقض بين كـــلاميها خلافا لمن الله نعم المشكل انما هو اجراء خلاف تفريق الصفقة في القرار وقد بجاب عن هذا بأن فائدة اجرائه حتى يبطل في الماء الرجوع بمايقابله من الثمن لانا ان قلنا بالصحّة فيه فهي بطريق التبع والاستحقاق وما كان كـذلك لايقابل بجزء من الثمن فاذا قوبل به اقتضى ذلك بطلان البيم فيه وفي الارض على الضعيف وفيه وحده على الصحيح فاتضح وجه جريان الحلاف في الارض وان أجريناه فيها وقلنا بالبطلان في الماء فانما هو من الحيثية التي قررناها آنفا والكلام كما علم بما تقرر فيمحلقرار الماء المملوك:دون محل نبعهلان ملـكهلايستلزم ملك الماء بل يكون المالك أحق به وأمامحل نبعهمع قراره المملوككل منهما فيصح البيع فيهما فتأمل ذلكفانه مهم ومن ثم اضطربت فيه الانهام وكثرت فيه السقطات والاوهام فانقلت ينافى ما تقرر من الجواب قول جمع ردا لما في الروضة مالا بجوزبيعه اذاكان مجهولا وبيع مع غيره بطل البيع في الجميع بنا. على أن الاجازة بالقسط والقسط غير ممكن للجهالة قلت انما يتضح ردهم ان لو سلمنا لهم دعوى الجهالة بالقسط وهي غير مسلمة فقد قال جمع في نحو الخل و الحنر والشاة والكاب أو الخنزير ان الباطل يقوم عند من يرىله قيمة كاهل الذمة فكذلك الماء هنا يقدر عند من يرى له قيمة ويصح بيعه مطلقا وهم المالكية وعلى المعتمد من ان ذلك يعتبر بما يشابهه كالخل والعتر فكذلك يعتبر الجارى هنا بما يشابه فيقدر راكدا ويوزع الثمن عليه مع الارض فان قلت وماحكم عيون مكة هل هي مملوكة لاربابها قرارا ومنبعا أوقرارا فقطقلت بلقرارا ومنبعا كايصرح بهقولالروضة واصلها لوصادفنا نهراً یسقی منه أرضون ولمندر أنه حفر ای فیکون مملوکا او انخرقای فلا یکون مملوکا حکما بأنه مملوك لانهم اصحاب بد وانتفاع اه على ان مانحن فيه اولى بالملك منصورة الروضة لان صورتها ليس فيها قرينة على الملك غير وضح اليد وهنا مع وضعها قرينة اخرى وهي بناء تلكالعيون الذي هو صريح فيملك الباني لمحلة لكالبناء فان قلت كيف يصح البيع في تلك العيون منبعا وقرارا مع عدمرؤ يتهما قلتأما ماتحت الارض منمجري العننوذيلها فلايشترط رؤية جميعه لتعذره كاساس الجدار كمابحث من عدم اشتراط رؤية المستتر فىذى الوجهين وان سهل بالفتق وانها الذى يشترط

ليس لهمطالبته (فأجاب) مانه متى نقل المشترى المبيع بغير اذن البائع ثمم خرج مستحقاكان لمآلكه مطالبته مەلوضع بدەعليە (سىل) عن ر هن المبيع قبل قبضه هل هو صحيح أم لا (فأجاب) ما فه ماطل قبل قبضه صحيح بعده (سئل)عن قول الشيخولي الدين في شرح البهجة من هذا البابومن بيت لبائع الى ثان أي منه فان نقله اليه بغيراذنه لميجزله التصرف فيه لكن مدخل في ضمانه قال السكى في ماب الغصب ولايكون غاصباقطعاحتي لوخرج مستحقاليس للمالك مطالبته وقالهنا لاينتقل ضان العقد اليه لكنه يدخل في ضمانه حتى يطالب به اذاخر ج. ستحقالوضع يده قال وعبارة البغوى والرافعي غير صريحة في ضهان العقدفي أنه المرادوما صرحت به من أنه المراد لم أرهمنقو لالكن فهمتهمن فقهالياب واطلاق المنهاج ظاهرفيه اه فهل قولاالسكي هناوفي ماب الغصب متناقض أممحمول أفيدوا الجواب مبسوطا (فاجاب) بأن كلام السبكي هناوفي ماب الغصب متناقض بلاشك ولا يمكن الجمع بينهما والمعتمد منهياماذكرههنا (سئل) عن قول ابن الرفعة انالقبض لابجب في القسمة

لانهلدفع الضمان والقسمة لاضمان فيها فلا يجب فيها إفيهاالتحويل مرقول الروضة فيأثناء أحكام المبيع قبل قبضهانه إذاباع نصيبه بعد القسمة وقبل القبض صح اذاكانت القسمة افرازا فان قضية كلام الروضة على أنها اذا كانت بيعا لا يصح البيع قبل القبض وانالرفعة يقول لايشترط التحويلوان قلنا انها بيع على أنهقال في الروضة آخر ابقبض المبيع عنه المتولى وبجابطالب القسمة اليها قبل القبض وكلام ابن الرفعة نقله عن النأشرى فان ظاهره على أن القسمة وان كانت بيعالا تمنع قبل قبض المبيع وهو أيضا بظاهره يعآرضماه رعنها وعن النالرفعة فهلكلام ا نالر فعة في قسمة مشترك غبر مبيع حتى لو وقعت القسمة وصارلكل نصيب نم تلفت الانصاء أو بعضها لاضمان لاحدعلي أحدأم لا واذا قاتم ان صورته هكذاعارضه كلامالروضة في الموضع الاول كما مر وكلامهاأيضا في الموضع الثاني لانه يقتضي اذاكأن المشترك مبيعا انه يصح قسمته قبل القبض وقد یکون پیعا وکیف بصح البيع قبل القبض بينوالنآ صورة كل كالاممن هذه المواضع فانه يتراءى آنها متعارضة ( فاجاب)

رؤيته منها مايختلف به الغرض أخذا من أن البئر لايشترط رؤية جميعها بل مايختلف به الغرض منها عند أهل الخبرة من جدرانها ونحوها وأما القناة الظاهرة فلا بدمن رؤيتها جميعها بأن يحبس الماء عنهاولا يكنىرؤ يتمامن ورائه وانكان صافيا ثم رأيت البلقيني تعرض لما فىالسؤال فقال وماجرت بهالعادة في مكة شرفها الله تعالى من أنهم يكتبون اشترى فلانساعة من قرارعين كذا غير صحيحو لا معتبر وطريقالبيع أن يقع على القرار الذي هو محل النبع اه وهو غير مناف لما ذكرته من وجوه منها أنه أطلق عدم الصحة ولم يبن مدلول ذلك اللفظ ولا مافيه من الاحتمالات ويحن قد فصلنا محتملاته وبيناكل واحد منهاوما يدل له منكلام الآثمة فلاينافي اطلاقه تفصيلنا بليتعين حمل الاطلاق على الوجه الباطل الذي قدمناه وهو ما إذا أرادا أن المبيع الماء مقدرا بزمن أو اطلقاوعر فهما ذلك ومنها انه لم يبين لما ذكره دليلا ونحن قد بينا لما ذكرناه أدلة منكلامهم سيما ماقدمناه عن مجموع النووى وعن ان الصباغ ولا يسع البلقيني أن يقول إذا أرادا بالساعة جزأ معينامن القرار المملوك يبطل البيع لانه حينئذ يكون مخالفًا لصريح كلام أئمته من غير مستندبل لا يسعه أيضا ان يقول بالبطلان آذا اطرد عرفهما بالتعبير بالساعة من القرار عن الجزء المعين من القرار المملوك لمخالفته كصريح كملامهم الذى قدمته عن المجموع وغبره واذ ثبت انه في ها تين الحالتين ملزوم بالقول بالصحة فلا يستدل بكلامه على بطلان حكم الحاكم لما قدمناه أن حكم الحاكم يصان عن النقض ما أمكن وأنه لايصار انقضه الاإذا تحققنا موجب نقضه ولا يتحقق موجب نقضه في هذه الصورة إلا إذا ثبت أنهما أرادا بالساعة من القرار حقيقتها من مائه أومن القرار نفسه وهو غير مملوك واما إذالم يثبت ذلك فلا يمكن القول بنقضه كيف وله محتملات بعضها صحيحو بعضها باطل ولم يثبتوجود ذلكالباطل ومنها أن قول البلقيني وطريق البيع ان يقع على القرار آلذى هو محل النبع صريح في ان سبب البطلان في ساعة من قراركذا ليس هو ذكر الساعة فحسب بل عدم ايراد البيع على غير محل النبع وهذا غير صحيح لتصريحه هو وغيره بصحة بيع الجزء من القرار المملوك وانكان غير محل النبع فان قلت ما وجه صريح قوله وطريق البيع النّح في ان سبب البطلان ما ذكر قلت وجه ذلك انه إذا كان السبب هو ذكر الساعة من قرار عينكذا لم يكن قوله وطريق البيعالخ ملائها لما قبله ولا مرتبطابه فان البيع ان وقع على محل النبع اوغيره هو في ذلك سواء فكيف مع ذلك يقول وطريق البيع ان يقع على القرار الذي هو محل النبع والحاصل ان ما ذكره هنا ينافيه ما قدمه نفسه اول جوابه وهذا بما يضعف كـلامه وبوجبعدم اعتماد اطلاقه البطلان وببين ان الحق ما فصلناه وقلناه وانكنا معترفين بنقص مقامنا عنمقامه الاانالحق أحقانيتبع علىانهالحقرحمه الله كان في اكثر احواله غير متقيد بكلام أئمة مذهبه لوصول مرتبته من مرتبة الاجتهاد بل لاقصاها كما قاله تلميذه الولى ابو زرعة ويؤيد ذلك انه جرى في جوابه هذا على مخالفة الروضة في اماكن كثيرة والحق فيها مافي الروضة كما بينته فيجواب غير هذا واشرت اليه فيما مرومن مخالفته لما فيها قوله بصحة بيع الماء الجاري وهذا ادل دليل على انهلميرد باطلاقه البطلان في ساعة من قراركذا الا اذا كانالمراد الما. وحده وان المراد بالساعة مفهومها الحقيق والله اعلم ﴿ وسَتُلَ ﴾ رضى الله عنه في قضية شرعية وقع لها مستند شرعي ملخص مضمونه بعد أن أذن الحاكم الشرعي لفلان الفلاني في شراء البيم الآتي ذكره فيه لنفسه ولبقية ورثة والده محاجير الشرع الشريف اذنا شرعيا اشترى المأذون له المذكور من فلانة الفلانية جميع الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار العين الفلانية في الوجبة المعروفة بكذا وعدة وَجاب العين المذكورة أربع عشرة وجبة كل وجبة اثنتا عشرة ساعة كل ساعة قيراطان كـبيران بما بجب للحصة المـذكورة من حق من

بانه لامخالفة بينكلام ان الرفعة ومقتضى كلام الروضة فالقسمة لاضان فيهاو انكانت بيعاو مقتضي كلام الروضة أنه ليساله بيع ماصار له فيها من نصب صاحبه قبل قبضه لضعف ملكه ولاملازمة بين عدم الضان وصحة البيع فان بيع مالم يقبض يبطل في مسائل كثيرة مع انتفاءالضان فيها وقد علم عا ذكرته أن كلام ابن الرفعة ليس مقصورا على قسمة مشترك غير مبيع وماوقع في السؤال بقوله وان ابن الرفعة يقول

لايشترط التحويلو انقلنا

انها بيع ليس في عبارته

السابقة مايقتضيه والله

تعالى أعلم ﴿ ماب التولية والاشيراك والحاطة والمرايحة ﴾ (سئل)عمن اشترى بعرض وقال قام على بكذا وقد وليتك العقد بما قام على أوولت المرأة فيصداقها بلفظ القيام أو الرجل في عوض الخلع هل يصح أو لا (فاجاب) نعم تصح التولية اذا أخبر بشرائه بآلدرض وبقيمته معا وبقيامهعليها بكذاوهومهرمثلها وعليه بكذاوهومهرمثل مطلقته (سئل)عنقول ابن المقرى في ماب المرايحةولوادعي علم المشترى حلفه بيمين العلم فان نـكلحلف هو ويثببت للمشترى الخيار

حقوق العين المذكورة ومقرها وممرها وشعوبها وذيولها ومجارى مائها ومن مائها الجارى بها يومئذ من فضل الله تعالى اشترا. صحيحا شرعيا مستكملا لشرائط الصحة والازوم بثمن جملته كـذاو ثبت ذلك لدى الحاكم الآذن المشار اليه وحكم بموجبه فهل البيع المذكور على هذا الوجه صحيح أم لا وهل الحكم بابطاله نقض لحكم الحاكم أم لا وهل حكم الحاكم في هذه المسألة متضمن للحكم بصحة العقد أم لا وهل هذه الصورة مطابقة لما أفتى به الامام البلقيني رحمه الله من بطلان البيع فيه أم لا وهل ينقض حكم حاكم شرعى من أهل العلم والنظر في فروع الفقه وغيره بافتاء عالم مثله أو أعلى منه أم يحمل حكم الحاكم على السدادما أمكن ﴿ فأجاب ﴾ رضى الله عنه المبيع المذكور فيه تفصيل وهو أنه يصح فيا اذا أرأد العاقدان بالساعة جرأ معينا من قرار العين الذي هو محل النبع أو المجرى المملوكأو لم يريداه لكنه عرفها حال العقد ويبطل فيما اذا ارادا بها جزأ من المآء الجارى والحكم بابطال ألبيع مطلقا غير صحيح ونقض حكم الحاكم لايجوز الا ان تعذر حمله على معنى صحيح وأما اذا لم يتعذركما هنا فلا بجور نقضه كما صرح به الائمة منهم التاج الفزارى وجماعة من أئمة عصره ردا على القاضي ابن خلكان لما خالفهم مم رجع اليهم بل نقل الشيخان في الروضة وأصلها عن الغزالي وأقراهان حكم المستقضي للضرورة اذاوافق مذهب الغير لاينقض بناء على ان له ان يقلد من شاء أي من الائمة الاربعة وهو الاصح وحكم الحاكم المذكور متضمن الحكم بصحة العقد كما صرح به السبكي وعبارته الحكم بالموجب صحيح ومعناه الصحة مصونة عن النقض كالحكم بالصحةوانكان أحطرتبة منه فان الحكم بالصحة يستدعى ثلاثة أشياء أهلية التصرف وصحة صيغته وكون التصرف فى محله والحكم بالموجب يستدعى الاولين فقط وهما صحة التصرف وصحة الصيغة انتهت واعتمدها الكمالالسيوطي في جواهره والتنظير فيها انسلم ليس لما يرجع لردماقاله من تضمن الحكم بالموجب لصحة الصيغة كما هوظاهر ولاينا فيها قول غيره في الحكم بالموجب ان صحيحا فصحيح وان فاسدا ففاسدلان معناهان صحالشرط الثالث فصحيح وان فسد لفقده ففاسد وأما الحكم بصحة الصيغة فالحكمان متفقان عليها وعلى تسليم ان بينهما فرقآ فتصرف الحاكم بالاذن وغيره فى قضية رفعت اليه وطلب منه فصلها حكم منه بالصحة فيهاعلى مافيه بما ليس هذا محل بسطه وليست هذه الصورة مطابقة لما افتى به البلقيني من كل وجه لان فيها زيادات منها حكم الحاكم واذنه ففيها قرائن دالة على ان المراد بالساعة الجزء ومنها قوله ومن مائها الجارى بها يومئذ وكل ساعة قىراطان اذ المعنى معه التي قدرها قيراطان من قرار عين كـذا وهذا بما لايتخيل فقيه البطلان فيــه ومنها قول الموثق مستكملا لشرائطالصحةواللزومعلي انكلام البلقيني يتعين حمله على الحالة الثالثة اذ لا يسعه القول بالبطلان في الاوليين اما الاولى فلما تقرر من دلالة اللفظ على ما اراده مع التصريح بنظائرها فى كلامهم واما الثانية فللتصريح بنظيرها فى شرح المهذبوغيره وقاعدةان تصحيح اللفظ اولى من إحماله وان دعوى الصحة مقدمة على دعوى الفساد لان الظاهر في العقبود الجارية بين المسلمين الصحة يؤيد ان ماحملناعليه كـلامه واذا تعارضحكم وافتاء فانكان في صورةعلمحكمهافي المذهب قدم موافقه وان كانت في حادثة مولدة لم يتعرض لها اهل المذهب كصورة السؤال فانا لم نعلم للبلقيني فيها سلفا ولا خلفا موافقا ولامخالفا فانكانكل من المفتى والحاكم فيه اهلية الترجيح والاستنباط لمينقض حكم الحاكم لافتاء المفتى وانكان المفتى اعلم وان تأهل لذلك المفتى وحده تعين على الحاكم الرجوع اليه والا تأتى في نقضه ما مر والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿ مسئلة ﴾ سئل بعض المكين عن سؤال صورته رجل اشترى جميع الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار عين كذا عر الظهران من اعمال مكة المشرفة فهل بصح هذا ام لا كا دل عليهجو ابشيخ الاسلام

هل هو مبئي على ضعيف وهو ثبوت الزيادة عند اقامة الحجة أو تصديق المشترى و ما فائدة قول الشيخين كذا أطلقوه وقضية قولنا أن اليمين الم دودة كالاقرار أن بعود ماذكنا حالة التصديق فأنا ولو قلنا انها كالبينة كان الحكم كذلك لم تثبت الزمادة ويثبت للبائع الخياركمافي شرحالهجة للشيخ زكريا ( فأجاب ) بأنه منني على الضعف المذكور وفائدة قول الشيخين المذكور احالة الحكم فيه على ماذكراه فانهما لم يذكرا حكم أقامة البينة ليحيلا عليه فظهر أن ما بحثاه جار على القولين (سئل) عن رجلأراد ان ياخذ دينا بزيادة فجاء بعرض علك وبأعه بنقد وتقابضا ثهم اشترى العرض بثمن زائد الى أجل معلوم أو باع الدائن عرضا علك كاللدين بثمن معلوم الى أجل معلوم ثم اشتراه منه باقل من الثمن الاولوتسلم المبيع فاذاحل الاجل فعلا مثل ذلك وهكذا فهل يصح ولاربا وان تواطآ على ذلك وهل يسوى فىذلك بينمال اليتبروغيره أملا واذا تبين بطلان البيع الذى وقعت فيه الزيادة بشرط فاسدكعدم الرؤية مثلا ولم يتراضيا بعوضين فهل الزيادة الماخوذة ربا أم لا (فاجاب)

البلقيني فأنه سئل عن مثل هذا وصورة ماسئل عنه قد جرت العادة بمكة أنهم تكتبون اشترى فلان من فلانساعة من قرار عين كذا فهل ذلك معتر أم لا ﴿ فاجاب ﴾ بانه غير صحيح و لامعتد و طريق البيع أن يقع على القرار الذي هو محل النبع وحكم الماء قد سبق اه فهـذا كالصريح في أن البيع في مسئلتنا غير صحيح واذاكانكذلك فآوجه ولوأنمفتيا قالبالصحة فىمسئلتنا نظرا الىأنالمرادبالساعتينجز.متن القرآر على ضرب من الجاز قياساعلى بيع صاع من صبرة مجهولة الصيعان فهل له وجهه مع أن القرار الذي هو محل النبع غير معلوم ولايعرف له أصل كماأشار اليهالقاضي جمال الدين بن ظهرة في سؤاله للبلقيني وماوجه القياس على الصبرة فاجاب بعض المكيين بماصورته افراد الماء الجأرى منهر أو بئر أوعين بالبيع غدصحيح كماصرح مهأ تمتنا للنهى عن بيع الماء وللجهل بقدره والحيلة فيمن أراد شراء ذلك ان يشتري القرار مثلا أوسمها منه فاذاملك ذلك كان أحق بالما. و اذا علم ذلك فالبيع في مسئلنتا غبرصحيح للجهل بعين المبيع لاختلاط الموجود بالحدث ولعدم امكان تسليمه شرعا وقولهم مثلااشترى فلانساعة أوساعتين من قرار عين كذا لابراد منه فيا أعلم في العادة بمكة الابيع الماء مقدرا بزمن ولهذا أفتى شيخ الاسلام البلقيني في صوّرته التي سئل عنها بعدم الصحة ولا ينافي عدم الصحة في مسئلتنا قوله من قرار لانه بيان لمحل المبيع فهوصفة لما قبله متعلق بمحذوف وأما احتمال ان يراد بالساعتين جز آن من القرار وكون من قرار ظرفا لغوا ومنالتبعيض فهو وانأمكن لكن لايخفي أن جعل الزمان الذي هو عرض غير قار جزأ من القرار الذي هو جسم قار مع مابينهما من التنافي بعيد جداً ينبو عنه اللفظ لاسما وصف الحصة بالسقية اذ السقية هي الماء لا الجزآن من القرار بل الوصف المذكور قرينة ظاهرة عند من له أدنى تامل في ان المبيع هوالماء المقدر بساعتين وعلى تسليم ارادة ذلك وقطعالنظر عن استعال اللفظ فيما يراد منه عادة فالبيع غير صحيح أيضا لكون القرآر غير مرتى بل ولا مملوك ولا يعرف له أصَّل كما ذكره عالم الحجاز في زمنه في سؤاله لشيخ الاسلام البلقيني وصاحب البيت أدرى بالذى فيهوأما القياس على بيع الصبرة فلاوجه له فيها ظهرلي آه جواب هذا المكي فهل هو صحيح أو فاسد وما وجه فساده مبيناً مبسوطا ليعظم النفع بذلك ﴿ فاجاب ﴾ والله الموفق للصوآب ذلك الجواب اشتمل على وجوه من الفساد والميل آلى داعية التَّهور والعصبية والعناد وبيان ذلك أن قول هذا المجيب والحيلة فيمن أراد شراء ذلك ان يشترى القرار يناقضه قوله فيما يَاتي أن القرار غير مملوك وهذا تناقض صريح فانه حكم على القرار هنـــا بأنه يشترى وفيها ياتى زعم انه غير مملوك ولعل الموقع له في ذلك الذَّى لا يخفي فساده على صغار المتعلمين فساد النية فان قلت كلامه هنا على مطلق القرار وفيها ياتى على قرار عيون مَكة قلت ان أراد ان مطلق القرار مملوك الاقرار عيون مكة فانها غير مملوكة كانذلكأقبح في الخطأ لانه دعوى باطلة بلا مستند لها بل كلامهم صريح فى ردها وان القرار تارة يكون مملوكا وتارة يكون غير مملوك وانه لا فرق فى ذلك بين عيون مكة وغيرها على أن كلامه هنا صريح فى أن مراده ما يشمل قرار عيونمكة وغيرهاوالالم يصح قولهواذا علم ذلك فالبيعفي مسئلتناغيرصحيح واذاكانكلامه يقضى بان المراد منه ما يشمل عيون مكة جاءالتناقض وكانالحاملله على هذا التناقض غير مامرت الاشارة اليه انه لما لم يتحصل في القرار على شيء من كـلامهم لان فيهشبه تناقض فيالروضةوليس هوبمن له قوة على الجمع بين المتناقضات تـكلم فيه برأيه فبدا له اول الجواب أنه مملوك يشترى وانه الذي تتم به الحيلة في استحقاق الهاء ثمم مدا له آخر الجواب انه غير مملوك ومن هذا حاله ينبغي الاعراض عن كلامه لولا ماوجب من بيان ما اشتمل عليه من الاباطيل التي ستراها ان شاء الله تعالى واضحة بحول الله وقوته وسياتى بيان ان عيون مكة مملوكة عند زعمه عدم ملكها وقوله

بأنماذكر من البيع صحيح ولارما فيه وبجب رد الزيادة المأخوذة إذاتبين فسأدالبيع والله تعالى اعلم ﴿ باب بيع الاصول والثار ﴾ (سئل)عمن ماعشجر سنط بشرط قطعه بعديو مين فلم يقطعه لسنة من الشراء أوسرق منه شجرة وعند قطعه كسر شجر آلليا تع فهل يلزم مشتريه آجرة الارض والستي مطلفا وما تكسر من الشجر ويلزم بائعه ماسرق منه ( فأجاب ) بأنه ان كان البائع طالب المشترى بالقطع فلم يقطع لزمته الاجرة والا فلا ولا يازمهمؤ نةالسق مطلقاوما أنكسر من شَجر البائع بسبب سقوط الشجر المبيع عند قطعه علم فأن علم المشترى انه يسقط عليه ضمنه والا فلا وماسرق من المبيع انفسخ فيه البيع وسقط من الثمن ما يقابله ان كان قبل التخلية والا فلاضمان على البائع بسبيه (سئل) عن قول صاحب الانوار منباع نصيبهمن الثمر اوالزرع الاخضر من شريكه أو من غبره مطلقا أو بشرط القطع بطل ألبيع هل هو معتمد أولار فأجاب) بأن بطلانه مفرع على رأى مرجوح وهو انقسمة المتشامات بيعوالراجح انهاافراز فيصح آلبيع المذكور ﴿ سُئُلُ ﴾

كان أحق بالماء خطأ أيضا لانه ان أراد بالقرار المنبع المملوك بطل قوله كان احق بالماء لتصريحهم بان من يملُّكُ ملك الماء او المنبع غير المملوك بطلُّ قوله أن يشتري القرار وقوله كان أحق بالماء لان المنبع اذا كان غير مملوك لايصح شراؤه ولا يكون أحد أحق بمائه كما صرحوا به أيضا وان أراد بالقرار المجرى تأتى فيه بعض هذا الفساد ومافى قول البلقيني المذكور في السؤال ان يقع على القرار الذي هو محل النبع فتأمل هذا الفساد والتناقض الواقع لهذا المجيب في اقل من سطر على أن قول البلقيني الذي هو محل النبع مؤاخذة قدم في كلامه ما يفهمها كما ستراها ان شاء الله تعالى واضحة في كتابي الذي وضعته في هذه المسئلة وسميته نزهة العيون في حكم بيع العيون واعلم أن الذي عدوامه في الحيلة ان يشتري القناة مثلا أو جزأ منها فيكون احق بالماء وهذا تعبير صحيح ولمالم يظهر للمجيب فرق بينه وبين تعبيره بالقرار عربالقرار معتمدا على تعبير البلقيني به وفاته انه لما آخذبعضكلام من كلامالبلقيني وهو التعبير بالقرار منقرار العيون وبعضهمنكلامهم وهوكونه أحق بالماء وقع فىورطة التناقص والاختلاف وهذا شأنمن يلفق كلامامن عبارات من غيران يتأمل مايترتب علىذلك منالتناقض والتخالف اذ القرار يطلقعلي المجرى وعلى المنبع المملوكينوغيرهما فان أربد به المنبع المملوك كان ملك مستلزما لملك الهاء كما صرح به البلقيني وغيره وان أريد به المجرى المملوك كآن ملك غير مستلزم لملكالها.ولكنه يكونسببالكونه أحق بهولذا لها عبروا بالقنأة ونحوها عبروا بأحقية الياء فلو تبعهم في التعبر بالقناة أو المجرى مثلا لسلم من هذا الورطة التي وقع فيها وقوله واذا علم ذلك فالبيع فيمسئلتنا غير صحيح الخ غيرصحيح لان ماقدمه لايفيد عدمالصحة في مسئلتنا وانما الذي يفيده على زعمه ماسيذكره وقوله لا براد منه فيما أعلم من العادة عكمة الابيع الياء مقدرًا بزمن يقال عليه كَان هذا المجيب لم يطلع على آداب المفتى وقولهم ان الدفتى لا يكتب على ما يعلمه في الواقعة بل على مافي السؤال أو يقول أن كان كذا فحكمه كذا وأن كان كذا فحكمه كذا فعلم أن جزم هذا المفتى بهذه الدعوى وترتيبه بقية جوامه عليه\_ا خطأفاحش حمله عليه مزيد التعصب لصديقه الذي قال هو عنه أمه الزمه بالكتابة على هذا السؤال مع انه لم يسبق له كتابة على سؤال قط لمزيد ديانته اله وبحمد الله أئمة الدين متوفرون قائمون بحفظة وردع من عاند أو تعصب على انه لو فرض له تسليم ماقاله فالاحتجاج به هنا باطل لانه لا عبرة بالعادة الني يعلمها هذا الزاعم وقت كتابته وانما العبرة بالعرف المطرد حال وقوغ البيع المذكورو لايستدل بالعادة التي زعم وجودها الآن على وجودها في ذلك الزمن لانهذا من الاستصحاب المقلوب واظن انه لم بحط به ولابشروطه اولم يستحضرذلك والاكان من الواجب عليهان يبيز وجه تخريج مازعمه هنا على تلك القاعدة وينظر هل تنتج له ماذكره أمملا وبسط الكلام عليها سيملى عليك من كتابى نزهة العيون في بيع العيون وعلى تسلّم ذلك كله وان العادة مطردة بماذكره ففي أي كتاب من كتب الشافعية ان لفظ المتعاقدين اذا احتمل من حيث وضعه أمرين على السواء واقتضى العرف ترجيح احد اللَّفظين ونويا غيره يقدم العرف على ما نوياه سواء أكَّانالَّذي يقتضيه العرف مصححا أو مبطلا فان اتى هذ المجيب بنقل مذلك كان له نوع ما منالعذرو الاكان الخطأ اقبح لانه استدل بما يعلمه من العادة ثم رتب عليه حكماً لامستند له وفي هذا كله من التقول على الدين مانسأل الله الاعادة منه ومما يبطل مازعمه من العادة ماهوغير خاف عنه و لا عن غيره انه لا بوجد من اهل عيون مكة من يملك ماء مجردا عن القرار قط بلكل من ملك الهاء ملك قراره محيّث انذيل العينومجراها او منبعها اذا خرب وتنازع الشركاء في عمارتها عمروها على حسب ملكهم للباء ولو رفعوا الامرالي قاضي مكة او اميرها لحكم بينهم وهذا امر مشهور لا يخفي على احد وبما يبطل ما زعمه من

العادة

عمالو باع الحجارة المدفونة لغبر مشترما الجاهل سا فهل حل المشتري محل البائع فلاتلزمه الاجرةقبل القمض أوتلزمه مطلقالانه اجنى عن المبيع قاله البلقيني (فاجاب) بانه ماقاله مأخوذ من تعليلهم (سئل) عمن باع زريعة نيلة بشرط انها أن نبتت كانت بالمسمى والافلاشيء للبائع والمحوج الى هذا الشرطانه لايتمهز مانبت منزرعها فزرعها وسقاها وأنفق على ذلك مالاولم ينبت فهل البيع ماطل فهاذا يلزم المشترى أوصحيح وهل المسئلة منقولة فآن بعضهم ذكر أن بعض المانيين افتى بانه يلزم البائع جميع ما انفقه من اجرة الحرثو السقىوغيره فهل ذلك معتمدو هل له نظر من كلام الفقياء (فأجاب) بان البيع المذكور باطل ويلزم المشترى مثل الزريعة وهذهالمسئلة داخلةفىقول الاصحاب ان المشترى شراء فاسدا يضمن المبيع المثلي بمثله والمتقوم باقصىقيمه وما أفتى به أحمدالرسول فهااذا اشترى حباعلى انه ينبت فلم بنبت من أنه يجب عُلَى البَّاثُعُ أَجِرَةُ الثَّمَرَانُ الني حرث عليها وجميع الخسارة وثمنالبذرالذي قبضه مردود (سئل) هل

يدخلورق الحناء والنيلةفي

بعشجرهاأولا (فاجاب)

العادة أن بعض عيون مكة الآن خراب لابجرى فيها ماء من منذ سنين كثيرة وقد أخبرني بعض الثقات انه اشترى من هذه العين اجزاء وانّ صورة مشتراها اشترى فلانّ ساعة من قرار عين كذا فانظر الى ايقاعهم لفظ الساعة من القرار على عين لاماء فيها وهذا أدل دليل وأعدل شاهد على بطلان ما زعمه هذا الجيب من ان العادة انه لايراد الا الماء المقدر بزمن وقوله ولهذا افتى شيخ الاسلام الخ يقال عليه يتعين حمل ما أفتى به شيخ الاسلام البلقيني علىمااذا أرادا بالساعة جزأ من الماء اما إذاً أرادا بها جزأ من القرار المملوك أو أطلقا واطرد عرفهما حالة العقد بان المراد ذلك فلايتخيل منله أدنى ذوق وفقه نفسي الاالصحة فيهما أما الثانية فظاهر وقد ذكر لها نظائر في شرح المهذب وغيره وأماالاولى فكذلك وقد ذكر لها نظائر فىكلامهم وستملى عليك تلكالنظائر جميعها في نزهة العيون المشار اليه آنفا ومن نظائر الاولى قولهم لوقال بعتك بدينار الادرهما فان أراد الاستثناء منالملفوظ بطل او من القيمة وعلمت صح ومسئلتنا اولى بالصحة من هذه لانالائمة اذا عولوا علىارادتهما الاستثناء منالقيمة التي ليست بملفوظة ولا فىاللفظ مامدل عليها وصححوا العقد بهذه النية مع مخالفتها لظاهر اللفظ بل لصرمحه فاولى أن يعولوا على ارادتهما بالساعتين جزأ معينا من القرار المملوك ويصححوا العقد بذلك واذا اتضح لك ماذكر من انه يتعين حمل كلام البلقيني علىمامرعلمت خطأ من تمسك باطلاقه البطلان وزعم انه لافرق بنن أن يريدا ذلك أولاولابينأن يطردعرفها بذلك أولا ولكنموجب ذلكالوقوف مع ظواهرالعبارات وعدم الملكة الني يقتدربها الفقيه على تقييدالمطلقات وتبين المجملات وتزييف الهفوات أسأل الله أن بجعلنا أجمعين بمن رزق تلك الملكة وصحبه الخلاص ينجو به منكل هلكة آمن وقوله لانه بيان لمحل المبيع آلخ يقال عليه ليتكلم تتعرض للكلام فىذلكفانه منمتعلقات العلم الذى هوأعظم معلوماتك فاذا خلطت فيهكنت بالتخليط فىغيره أحق وأولى وبيانالتخليط الواقع في ذلك انه ان عني بقوله لانه أي من قراركذا بيان لمحل المبيع ان من للبيان وهذا هو الذي يدل عليه ظاهر التعبير بالبيان مع قطع النظر عما بعده لزم عليه فساد وهو انمابعد منءبن ماقبلها فيكون الماء عينالقراروهذالايقوله عاقل فكيف محمل كلام العقلاء ومن جملتهم المتعاقدان عليه وان عني به أن من يمعني في أي الماء الذي في قراركذا قيلله انما يتأتي هـذا معمافيه منالتجوزواخراج اللفظ عن موضوعه الحقيقي الىمعنى آخر غريبغير مألوف منه الاعند من شذو ندر على ما زعمته من أن المراد بالساعتين جزء من الما. وقد بان فيما مر بطلانه و اذا بطل ذلك بطل حمل من على فى واتضح ما قلمناه من بقائهًا على موضوعها الحقيقي وهو التبعيض وان هذا هو القرينة على استعمال الساعة بمعنى الجزء من القرار وقوله فهو صفة لما قبله يقال عليــه ان أردت أنه صفة لجميع أوللحصة تعن عليك عرفا واصطلاحا ان تعبر بانه حاللاصفة ولايقال الحال وصف في المعنى لان هذا ٣ اعتناءً لا يليق بمن يطلب منه تحرير العبارة والاتيان برا على مصطلح الحققين من أهل فنه وليست أل في الحصة هنا لتعينها مثلها في اللئيم يسبني كما لا يخفي على ذي ذوق وان أردت انه صفة لقدرها أولساعتين نافي قولك انه بيَّ ان لمحل المبيع وقوله متعلق بمحذوف يقال عليه ان قدرته مفردا تعين ما ذكرناه من الحالية او جملة فكذلك أن اردت الجرى على قوانين التحقيق ثمم ليت شعرى ما الداعي الى هذا التكليف باخراج من عن ظاهرها وموضوعها واستعمالها فى معنى آخر غير مالوف عند من مر ٣ و بتعليقها بمحذوف محتمل والاعراض عن ظواهر تلك الالفاظ بأنواع من التكلفات لوكانت على عبارة سيبويه لم تسلم لمتكلفها الا ان ضاق عليه النطاق وبلغت روحه التراق فقال هل من راق تالله ماالداعي لذلك الأمحبة حماية حرمة الصديق ولربما يكونسببا لهوى الهوى به في كل مكان سحيق تاب الله علينا أجمعين آمين وقوله ظرفا لغوا كانه جاء به ليوهم

بانه ىدخل ورقها في ييع شجرهما خلافا لما رجحه بعض المتأخرين منعدم دحولورقالحناءفيه تبعا لجزم الماور دى والروياني به وماجزمابه مفرع على رأى مرجوح (سئل) عن قولااشيخ جلال الدن المحلى وفهم المصنف ان التقييد وحكاية الخلاف لماولياه فقط مامعني ذلك ومانكتته ومرجع الضمير فىولياه (فاجاب) بان معنى ماذكر ان المصنف فهم من قول المحرر وكذا الاجانات والرفوفالمثبتة والسلالم المسمرة والتحتاني منحجري الرحى على اصح الوجهين ان التقييد بالمثبتة راجع الى ماوليه فقط و هي الرفو ف لاالىالاجانات أيضاران قوله على اصح الوجهين راجع الى ماوليه فقط وهي التحتاني منحجريالرحا لاالىقولەوكذاالاجانات الخ (سئل) هل يدخل في بيع الدار القفل الحديدومفتاحهأم لاواذا قلتم بعدم الدخول كما هو المنقول فما الفرق بينهما وبين غلق الباب ومفتاحه (فاجاب) بانعدمدخول القفل الحديد ومفتاحه في بيع الدارظاهر اذالمنقولات لآتدخلفيه وانمادخلفيه الاعلى من حجر الرحى ومفتاح الغلق المثبت لانهها تابعان لشي مثبت (سئل) هل بحصل مدو الصلاح

ان المراد باللغو عدم الاعتداد به والا كان يمكنه أن بجعله ظرفا مستقرأ اذ تسكلفه دون بعض التكلفات التي مرتُّ عنه وانما اطلت معه الكلام في ذَّلك وان كان الغرض ليس متوقفا عليــه تأسيا بالتاج السبكي فانه لما نقل عن القاضي أفضل الدين الخونجي حد التركة المشهور وبحث معه بما زيف له حده قال وهذه صناعات جدلية حملنا على ذكرها على الخونجي حيث أحب أن يستعمل في الفقه صناعته التي هي المنطق فاحببنا معارضته اه المقصود منه وقوله لايخني ان جعل الزمان الذي هوعرض غير قارجزأ من القرار الذي هو جسم قارالخ يقال عليه تعجبا منه سبحانك هذا بهتان عظيم لانه اذا فرض احتمال أن يراد بالساعتين جرأ من القرار فكيف يتوهم مع ذلك ان هذا فيه جعل الزمان جزأ من الجسم لانا اذا استعملنا الساعتين مرادابهما الجزء للقرآئن الى بيناها صار مدلولها الجزء من القرار وحينئذ فأى زمان جعل جزأ من جـم وكـأنه إظن ان هذا التمويه يتم له وما درى أن الحدود الى الآن ولله الحد على غاية من الحفظ. والاستقامة وأنه تعالى لم يخل الأرض من اثمة نقاد يميزون الزيف عن الجيد والخبيث عن الطيب ولا يخافون في الله لومة لائم بل الصديق بل الوالد عندهم في الحق سواء فمن سخط فله السخط ومن رضي فله الرضا وقوله اذ السقية هي الماء باطل صراح وأنما هي لغـة اسم لنبت فان اخذت من حيث مدلولها لفظا كانت فعيلة بمعنى فاعلة أي ساقية وحينئذ تكون صريحة في مدعانا اذ الساقية لغة محل الماء الجارى وعلى كل تقدير فلا أدرى ماالذي حمله على تفسير السقية بما ذكر نعمه حامل عليه أي حامل مرت الاشارة اليه اذا تقرر ذلك علم ان السقية هنا أن اردنا بها معناها اللغوى كان استعمالها في الماء أو في محله مجازا فلا يكون فيها دلالة لاحد الجانبين وان أردنا بها معناها الذي قررناه من حيث النظر للفظ كانت صريحة في مدعانا كما تقرر فان قال السقية عرفاً اسم للماء قلنا عاد النزاع السابق في الساعة ولم يكن فيها دلالة أيضا . لان محل النزاع لا يستدل به فبطل قوله بل الوصف المذكور قرينة ظاهرة الخ وقوله لكون القرار غير مرئى يقال عليه قد ذكرت أولا الحيلة فىشرائه فكيف يشترى وهو غير مرثى فانظر اى التناقضين تختاره وما يبطل قولك ما فى السؤال عن البلقيني من أن طريق البيع أن يقع على القرار الذي هو محل النبع وقد ذكر هو محل النبع وقد ذكر هـذا طريقًا لبيع عيون مكة بالذات لانها هي محط السؤال فعلمنا من صريح كلامه أنه لا يشترط رؤيته ويؤيده ما صرحوا به في البئر وأي فارق بين قعرها وما استتر من جدراً ما اللاء وبين المنع وما استتر من المجرى بالارض بما لايمكن الاطلاع عليـه بل هذا أولى بعدم اشتراط الرؤية لانه لا يمكن رؤيته والبئر يمكن غالبا رؤية قعرها وجدرانها بنزح مائها فاذا لم يشترطوا رؤية ذلك منها فأولى أن لايشترطوه فيمسئلتنا واذا تقرر أنكلام البلقيني صربح في عدم اشتراطالرؤية وكذلك كلامهم فيمسئلة البئر اتضح بطلان قوله لانه غيرمرئي وقوله ولامملوك باطل صراح أيضا ففيالروضة وأصلها لوصادفنا نهرا يستي منه أرضون ولم يدر أنه حفر أىفيكون مملوكا أو انخرق أى فلا يكون مملوكا حكمنا بأنه مملوك لانهم أصحاب يد وانتفاع اله وما نحن فيه أو لى بالماك من صورة الروضة لان صورتها ليس فيها قرينة علىالملك غير وضع آليد وهنا مع وضعها قرينة أخرىأتم منها وهي بناء تلك العيون الذي هو صريح في ملك الباني لمحل ذلك البناء وقد قدمهذا المجيب الحيلة في صحة شراء القراروهذا مستلزم لملكة فرقع فىالتناقض كما مرذلك مبسوطا وقوله ولايعرفله أصل يقال عليه هذا باطل صراح أيضا لها علمته منعبارة الشيخين وانالجهل بأصله لابمنع ملكه وقوله كما ذكره عالم الحجاز الخ يقال عليه هذاكذب فان الجال انما غالبا ومن اين لنا أن ما في مسئلتنا من الغالب على انه يقال له من ذا الذي سوغ لك أو لغيرك ان تأخذ كلام سائل ابرزه في مقام السؤال

ببعض حبه أم لا بد من حبة كامثلوا به (فأجاب) بانه يكفى صلاح البسرة مثلااذ

يصدق بهبد و صلاحها في عبارتهم ﴿ بار التحالف ﴾ ( سئل) عمن اشترى شا وقبضه ثم رهنه وأقبضه للمرتهن ثم ادعى فساد البيع فهل تسمع دعواه أم لا ﴿ فَأَجَابِ ﴾ نعم تسمع دعواه للتحليف وتقبل بينته أن لم يكن قال هو ملكي والالم تسمع (سئل) عمل اذا اختلف المتبايعان فيصفة هل هي عيب هل تثبت بعدل أوعداين (فأجاب) بأنه لا ثثبت الابعدلين سئل)عماتحالف المتمايعان ممم فسخالبيعو ألمبيع تألف وهومثلي فهلاالؤ آجئت مثله أوقيمته (فأجاب) ان الواجب مثله ( سئل)عما إذا قال البائع عند بيعه الرقيق كان به عيب كذا وزال ثم وجد المشترى جنس الغيب المذكوره بعد مدة من وقت القبض فهل محتاج المشرى الى بينة بعدمذلك أويكمتفي بقول البائع عند البيع ما ذكر بناء على أن الأصل بقاؤه وعدم زواله وهل ذكر الفقهاءمدة للاستراء من العسحتي إذاوجد بعدها بالمبيع شيءمن جنس ذلك العيب بحال على أنه جديد ( فأجاب ) مانه بحتاج المشترىإلى بينة تشهدبان

وتجعله حجة على حكم شرعى سما وشيخه البلقيني المسؤ لقدرد عليهما ذكره في سؤاله بكلام الروصة وأصلها الذي قدمته بل لوفرض أن عالم الحجاز هذا صرحني تصنيف أوافتا يخلاف ادل عليه كلام الشيخين صريحًا لم يلتفت اليه و لا يعول عليه و الله سبحانه و تعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه في بيع الناس الآن ماحقيقته على كل من المذاهب الاربعة وهل يلزم ذلك وهليازم بالنذر فىمذهب السادة الشافعية ولايجوز للناذر أن ينقل المبيع ببيع أوغيره وهل يلحقه النذر أم لاإذا نقله أفتونا مأجورين أثابكم الله الجنة ﴿ فأجاب ﴾ رضى الله عنه أن أريد ببيع الناس ما اعتيد من أنهم يتفقون على بيع دين مدون ثمن مثلهاً وإن البائع إذا جاء بالنمن ردوا اليه عينه من غير أن يقع منهم شرط في صلب العقد يفسده فالبيع حينتذ صحيح عند الشافعي رضي الله عنه وإذا جاء البائح بالنمن تخير المشترى بين أن يقيـله وأن لايقيـله لكن يبقى عليه اثم الغش والغرور فان البائع انعلم أنه لايقيله لم يكن يبيعه له مذلك الثمن ومتىنذرالمشترى بعدازوم البيع انهمتى جاءه البائع بقدر الثمن الذي اشترى به فسخ عليه البيع أو أن يقيله متى جاء طالبا للاقالة لم ينعقدالنذر على الاوجه منخلاف طويل وقع من جماعة من متأخرى اليمن لأن ما التزمه ليس بقربة مطلقا أما الفسخ فواضح وأما الاقالة فانها لاتكون سنة الافىالبادم ومن ثم لوعلق النذر بالندمكان قال انندمت في البيع الممذكور وطلبت مني الاقالة فيه فلله على اقالتك فيه فينعقد النذر حينئذ وكذا لوقال إذا نَدَمت فيه وطَّلبت منى الفسخ فيه فعلى فسخه فينعقد النذر أيضًا لانه النزم به قربة فلزمه وبهذا يعلم الجمع بين من أطلق الافتاء بانعقاد النذر نظرا الى ان اقالة النادم سنة ومن أطلق عدم انعقاده محتجا بان الناذر لايستقل بالفسخ وان طلب خصمه اذ العبرة به فاطلاق الانعقاد محمول على ماذكرناه آخرا واطلاق عدمه محمول على ما ذكرناه أولا ومتى علق النذر بصفة ثم باع العين المنذور بهاقبل وجود الصفة صح البيع كما أفتى به الشيخ تقى الدين الفتى وغيره وما فى كلام البغوى عا نخا لفه ضعيف وفي المسئلة كلام طويل ليس هـذا محل بسطه وبما بدل لذلك من المنقول أنه لو قال ان شفى الله مريضي فلله على عتقه ثم قال ان قدم زيد فعلى عتقه ففيه مقالات والراجح انعقاد النذر الثاني بعدالنذر الاول وانه لو وقع أحدها قبل الآخر حكم بعتقه عنــه ولا نوجب للآخر شيأ وإن وقعا معا أقرع بينهما وحينئذ فبيع العين التي تعلق بها النذر صحيح كما صح النذر الثانى ووقع العتقَ عن السابق بجامع بقاء الملك للرقبة فيهما فكما صم التصرف فيها بالنذر الثانى فليصح التصرف فيها بالبيع ونحوه لان مأخذ الصحة بقاء الملك والتصرف فحسب فاندفع ما يتوهم من أن ملخصها ان النذر قربة ويؤيد ذلك أيضا ان المعلق عتقه بصفـة بجوز وقفه ولا يعتق لو وجدت الصفة بعد وقفه بناء على الاصح ان الملك فى الوقوف لله تعالى هذا هو المنقول منكلام الشافعي والاصحاب خلافا للبغوى ومن تبعه واللهأعلم ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه ما حكم عطايا أرباب ولايات زماننا ﴿ فأجاب ﴾ بقوله عطايا الولاة قبلَها قوم من السلف وتورع عنها آخرون فيجوز قبولها مالم يتحقّق فيشي. منها انه محرم كمكس أونحوه فلا يجوزقبولهاوأمامع عدم ذلك التحقق فالقبول جائز وأما قول الغزالي لا بجوز معاملة من اكثر ماله حرام فضعيفكا قاله النووي في شرح المذب بل العتمد جواز معاملته والاكل مما لم يتحقق حرمته من ماله وإذا أكل انسان شيأ فبان أنه ملك لغيره فهل يطالب به في القيامة قال البغوى ان كان ظاهر همطعمه الخبر لم يطالب به الآكلوان كان ظاهره خلاف ذاكأي كاربابالولايات طولب أي لعدم عذره فلا ينبغي الهجوم على أكل أموال الولاة وان جاز بقيده السابق بل ينبغي التنزه عنه حدرا من ان لايكون لهم فيطالببه الا كلفي الاخرة ﴿ وسئل ﴾ اشترى امة ثم رهنها عند آخر ثم تقابل المتبايعان

هذا المعيب كان موجودا قبل قبض المشترى لان لفظ البائع المذكور ليس اءترافابوجودالعيبوقت البيعو الاصللزو مهوعدم تسلط المشتري على رفعه والمرجع في عدم عود العب إلى أهل الخبرة به (سسئل) عما لو اشترى قاشامطويا ثممادعيانه لم يره وادعىالبائع انه رآه فهل القول قول المشترى كما فىقتارىشىخالاسلام زكر ما لان الاصل عدم الرؤية املاواذاقلتم بان القول قول المشترى فهل ذلكعلى مارجحه الشيخان أم على غيره (فاجاب) بان ما افتىبه شيخنا حار على مارججه غىرالشيخيزوقد يقال وجهو جو دالطي الذي الاتتأتى معه الرؤية المعتدرة وولان الاصل عدم نشره فهو نظير مالواختلفا هل وقع الصلح على الاقر ارأو الانكار حيث يصدق مدعى الانكارلانه الغالبوأما مارجحه الشيخان فالقول فيها قولاالبائع بيمينه اذا ادعى انه رآه قبل طيه أو مطويا طاقين وهوبما لايختلف وجهاه ككرياس لآن اقدام المشترى على الشراءاء تراف منه بصحته اذالظاهراناارشيدلايقدم على بذل المال فى مقابلة ما لم ير ه فاقدامه على الشراء مكذب القوله (سئل) عما لو رآه قبل العقد ثم باعه وقال لم

فيها ثم أخذها البائع وانفق عليها مدة ظانا انها ملكه ثم بان فساد الاقالة بمقتضى الرهن السابق فانتزعُها المشترى وأعطاها المرتهن او لم يعطها له بان كأنَّ الرهن آلفك فهل يرجع عليــه البائع بما أنفقه عليها لانه غره بسؤاله الاقالة منه مع رهنه اياها وجهل البائع بذلك أولايرجع عليه بذلك ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ الذي أقتى به البغوي وأقروه ان من اشترى أرضا وعمرها وأدىخراجها أوعبدا وانفق عليه ثم خرج مستحقاكان عليه اجرة المال ولايرجع بالخراج ولا بالنفقة لانه دخل فىالعقد علىان يضمنها ولايرجع باجرة المثل اه فهذا ربما يؤخذ منه انه لارجوع بالنفقة فيصورة السؤال لكن الذي يتجه لى ان ذلك لا يتأتى فيها الا إذا قانا ان الاقالة بيع لمساراتها لتلك حيننذ في علتها السابقة وهي انه دخل في العقد على انه يضمن النفقة و لا يرحع بها أمّا إذا قلنا بالاصح ان الاقالة فسخ فالذي يظهر انه يرجع بالنفقة لانه لم يوجد هنا عقد يقتضي أنه يضمن النفقة ولايرجع بها وانما آلذي هنا انه بالاقالة ظن عودها لملكه الاصلى فانفق عليها بهذا الظن الذي هو معذور فيه فأثر له أن يرجع على المشترى بما أنفق لان المشترى هو الذي ورطه في ذلك بطلبه الافالة منه معفعله للرهن السابق على الاقالة المانع من صححتها ويشهد لما ذكرته من الرجوع بالنفقة في هذه الصورة ومن الفرق بينها وبين صورة البغوى السابقة ما في المهذب في باب الكتابة من انالسيد لو أنفق على قنه ثم بان مايوجب عتقه رجع عليه بها أنفقه عليه لانه أنفق على انه عبده فهذه كمسئلتنا لانه ليس فيها عقد يقتضي انه بدخوله فيه وطن نفسه على النفقة وأنه لايرجع بها وانما الذي فيها أنه أنفق بظن الملك الاصلى ثم بان مايقتضي عدم ذلك الملك الذي ظنه كما قال في المهذب الرجوع في مسئلته كذلك قلنا بالرجوع في مسئلتنا لما علمت من اتحادهما علة وجامعا فان قلت يمكن الفرق بينهما بأنه انما رجع في مسئلة المهنب لانه في باطن الامر أنفق على حر فلزم الحر ماأنفقه عليه لانه بأخذه للنفقة من السيد ملتزم لغرم بدلها له اذا بان انها غير لازمةً له واما في مسئلتنا فانها انفق على جارية الغسر بغير اذنه ونفقة العبد تسقط بمضى الزمان والسيد في باطن الامر لم يأخذها من المنفق حتى نقول انه بالاخذ يكونماتزما لغرم البدل فافترقا قلت لاأثر لهذ الفرق بلهو خيال لاتعويل عليه فقد صرح الاصحاب بما يبطله حيث قالوا تسقطنفقة الحامل المطلقة باثنا لاسكناها بنفىالزوج الحملفان استلحقه رجعت عليه باجرة الارضاع وببدلالانفاق عليها قبل الوضع وعلىولدها وانكآن الانفاق عليه بعدالارضاع لانها أدت ذلك بظن وجو به عليها فاذا بان خلافه رجعت كما لو أدىدينا ظنهعليه فبان خلافه يرجع به وكما لوأنفق على أبيه بظن اعساره فبان موسرا يرجع عليه بخلاف المتبرعولاينافىرجوعها بنفقة الولد كونها لاتصير دينا الابفرض القاضي لتعدى الآب هنا بنفيه ولم يكن لَماطلب في ظاهر الشرع فلما أكذب نفسه رجعت حينتذ اه فتأمل ما اشتمل عليه كلامهم هذا تجده صريحا فى تزييف ذلك الفرق لانهم هنا جوزوا لها الرجوع بالنفقة على الولد مع سقوط نفقته بمضى الزمان وعللوا ذلك بتعدى الاب بالنفي مع عدم الطلب لها في ظاهر الشرع فلما أكذب نفسه رجعت حينئذ فرجوعها لما ذكر صريح في الرجوع في مسئلتنا بجامع أن المشترى متعد بفعل الاقالة مع سبق الرهن منه المقتضى لبطلانها والثاني لاتعدى منه بوجه ولم يكن له حال الانفاق طلب على المشترى في ظاهر الشرع فلما بان تعدى المشترى وعدم تعدى البأئع اقتضى ذلك الرجوع في مسئلتنا ايضا وكما انهم لم ينظرًا في مسئلتهم الىسقوط نفقة القريب بمضى الزمان للملحظ الذي ذكروه من تعدى الزوج وعدم تعدى الزوجة المنفقة كذلك لا ينظر في مسئلتنا الى أن نفقة الرقيق تسقط بمضىالزمان لوجود نظير ملحظهم المذكور في مسئلتنا وهو تعدى المشترى بفعله الاقالة مع ماقدمه من الرهن المقتضى لبطلانالاقالة ولتوريط البائع في الانفاق فعلمنا من كلامهم انسقوطالنفقة بمضى الزمان

أكنذا كرالاوصافه حال العقدهل يصدق بيمينه كالو اشتری تو با مطویاواد می عدم رؤيتهأوادعيوقوع الصلح على الانكارأولا ولو تبين حدوث وصف يزىدفي قيمته قبل البيع فهل يثبت لبائعه الخيار ولو اختلفا فيحدوثه فهل القول قول البائع **أ**و المشترى (فأجاب) مان القول قول البائع بيمينه فيعدم تذكره ويثبت له الخيار فماحدث والقول قول المشترى بيمينه فيعدم حدوثه لان الاصل عدمه وعدم تسلط البائع علىرفع العقد بعد ازومه (سئل) هل بجری التحالف بين المتبا يعين بعد بعد قبض العوض وتلفه أملا وهل هوجارولو في زمن الخيار خلافًا لما في الروض أولا ( فأجاب ) بان التحالف جارفي كريما ذكرواللهأعلم ﴿ ماب تصرفات الرقيق ﴾ ( سئل ) هل الاصل في الناس الحرية كما صرحوا بهفي مسائل كشرة منهاقو لهم لو ادعى رق بالغ عافل فقال أناحر الاصلصدق بيمينه لموافةتهالاصل وهو الحرية وعلى المدعى البينة

اذليس معه أصل يعتضد به

( سئل) هل يتناول اذن

السيد لعبده في التجارة

الاقتراض أم لا (فأجاب)

بانه لا يتناوله ( سئل/ عن

أمر طردى لاتأثير له فىالفرق فلا يجوز النظر اليه ولا التعويل عليه لما يلزم على اعتباره من مخالفة ذلك لصريح كلامهم الذي ذكرته وتأمل أيضا قولهم المذكور لو أنفق على أبيه يظن اعساره فبان يساره رجع عليه فأنه لوكان للسقوط بمضى الزمان دخل في منع الرجوع لم يرجع هنا و ان ظن اعساره لان انفاق الانسان على نفسه يسقط بمضى الزمان أيضا فلو نظرنا لذلك لقانا لا رجوع للمنفق لان المنفق عليه لم يستقر عليه في زمن الانفاق شيء فهو كالذي أنفقه سيده ثم مان حرا سواء بسواء وكالجارية في مسئلتنا لان سيدها لم يستقر عليه شيء مدة زمن الانفاق فلزم على النظر لذلك سقوط الرجوع في المسائل الثلاث ان نظرنا لذلكوهو مخالف لتصريحهم في مسئلتي الاب والحر بالرجوع فلا ينظراليه فيهما واذا لم ينظر اليه فيهما فلا ينظر اليه في مسئلتنا فتأمل ذلك فانه مهم وبهذا الذي قررته تبين لك أن ماقلناه من الرجوع في مسئلة الاقالة لايختص بها بل يجرى ذلك في سائر أسباب الفسخ اذا بأن بطلان الفسخ فاذا عاد المبيع الى بائعه بسبب من أسباب الفسخ فانفق عليه مم بان بطلان الفسخ وانه لم يزل على ملك المشترىرجع البائع عايه بما أنفقه لما قدمته واضحامبسوطا فان قلت اذا رجع بالنفقة هل يرجع المشترى عليه باجرة استخدامه وبغير ذلك من الفوائد قلت يحتملأن يقال يرجع بذلك لانه كآغرم النفقة يغنم الريع ويحتمل أن يقال لا رجوع له ان علم بفساد الفسخ دون آلبائع كافي مسئلة السؤ اللان علىه بفساده و ترك المبيع في يد البائع حينئذ مستلزم لتبرعه عليه باستخدامه ونحوه وهذا أقرب نعم الذى يتجه انه يرجع على البائع بمهر مثالها ان وطثها سواء أعلم بفساد الفسخ أم لا لان ذلك لا يقبل التبرع فام يفد العلم فيه شيئًا بخلاف غيره من الفوائد فانه يقبل التبرع به فاثر فيه العلم فان قلت انها تبرع بالفوائد في مقابلة النفقة فاذا لم تسقط عنه فلاتبرع منه فيرجع قلت هذه مقابلة فاسدة لم يرض بها المنفق حتى نازمه بقضيتها فكان القياس الغاء قصد المشترى لتلك المقابلة وتغريمه النفقة وعدم رجوعه بتلك الفوائد لتعديه بتركه لملك تحت يد غيره مع علمه بذلك والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه فيمن اشترى شاة فذبحها فوجد فى بطنها جنينا فهل هو عيب ﴿ فاجاب﴾ بقوله نعم هو عيب لكنه قضية كلامهم في احداث مالا يمكن معرفة القديم الابه آنه أن أمكنه الأطلاع على حملها بقول أهل الخبرة امتنع ردموالا فلا واللهسبحانه وتعالى أعلم ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن شخص اشترى داراخربة فعمرها وجدد فيها بيوتا وسكنها مدة طويلة تم بعد ذلك جا. بعض ورثة الباثع وادعى أن الحُربة المذكورة وقف فهل اذا ثبت ذلك وأراد الوارث هدم البناء يجاب الى ذلك أم لا واذا قلتم بجاب فهل يلزم المشترى أجرة سكنه فيما عمره أم لاو هل للمشترى أخذ أخشابه وأحجاره أم لا﴿ فَاجَّابِ ﴾ بقوله نعم يجاب الوارث الى هدم البناء المذكوروللمشترى سواء أطلب الوارث ام لا َ اخذ بناَئه اى آلاته من حجروخشب وغيرها واذا اخذ ذلك بطلب الوارث او بغير طلبه ازم البائع ارش نقص تاك الابنية وهو ما بين قيمتها مبنية ومقلوعة ولوكان المشترى زوق بطين او جبس فالوارث تـكليفه نزعه ثم يرجع المشترى بنقصه على البائع فيـؤخذ من تركـته واما لزومه اجرة ماسكـنــه فما عمر ففيه تفصيل ذكره القاضي حسين وهو ان ما بناه في تلك الخربة ان كان من تر ابها اي بأن كانت جميع الآلات منه ازمه اجرة مثل الداركمن غصبعبدا وعلمه صنعة يلزمه اجرته صانعا وإنكان من غير ترابها اىكا ّن حصل الآلات من خارج وعمرها بها لزمه نصف اجرة مثل الدار تغليظا قال القمولى وفي هذا اى ماذكره آخرا من لزوم النصف المذكور نظر قال غيره وهو كماقال وقيد وافقه صاحب الانوار فقال والقياس انه يلزمه اجره مثل العرصة اه وهـذا اقوى من حيث المدركوانكان الاول هو المنقول لخفاء وجهه وظهور وجهالقياس المذكور فانه في الخَتْيَقَةُ أنما استعمل العرصة وأما ماكان يظله وينتفع به من الابنية فهو ملكه فكيف يقوم عليه في الاجرة حتى بجعل فىمقابلته النصف ساقطا ويؤخذ منه نصف أجرة الدار باعتبار مااشتملت عليه من الابنية فهذًا بعيد قياسا وان كان قريبا مذهبا والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ وسئل ﴾ عن شخص باع بيعا وهو منزول به باع مثلاً يوم الاحد ومات ليلة الاثنين ولم يستوف ليَلته ولم يدفع اليه ثمن هل يصح البيع أم لا ﴿ فأجاب ﴾ بقوله حيث كان ذهن البائع المذكور حاصرا بأنكان يفهم مايصدر منه صح بيعه وَان مات فيالحال ولاقبض الثمن ولاأقبض المبيع فيقوم الوارث مقامه في اقباض المبيع وقبض الثمن والله أعلم ﴿ وسئل ﴾ عن شخص باع بقعة بخمسين أو بمثل ما باع به فلان بقعته ولم يعلم بكم باع به فلان بقعته بل هو مجهول فهل يُصح البيع بهذا وقد دخله الشرط. أملا ﴿ فَأَ جَابَ ﴾ بقوله لايصح البيع بخمسين حتى يبين جنسها ونوعها وصفتها ولا البيع بما باع به فلان حَتى يعلمه المشترى والباتع قبل البيع وحينئذ فالبيع المذكور فى السؤال باطل والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ وسئل ﴾ عما اذا ذبح الشخص دابة وجعلها أقساما أوقسم هو شيئاوقسم غيره شيئا آخر منها ويأتي المشَترى فيقول بعني هذا بحسابه من الثمن أو بحسابه فقُط فيقول البَّائع بعتك وهما عَالَمَانَ بِالنَّمَنِ أُو المُشترى عالم أوغير عالم لانالعادة جارية بأنه مايقسم الدابة كلها يفوز ذابحها وهو البائع باشياء منها جرت العادة بأنه 'يأخذها فىمقابلة ذبحه وغيرهأو'لا فىمقابلةشىء بلاحطشىء منالثمن عمن اشترى هذه وقد يأخذ بعضهم فوق العادة ويختلف باختلاف التقوى ماحكم ذلك ﴿ فَاجَابِ ﴾ بان هذه المسئلة تحتاج الى تمهيد وهو انهم قالوا لايصح بيع لحم المذكاةأوجلده أوهما قبل سلخه الا اذاكان يؤكل معه كالشواء المسموط والسخلةالصغيرة والدجاجة المذبوحة فيصحبيعها فيجلدها ولوقبل السمط والشواء لان جلدها منجملة لحمها لانه يؤكل معه ولا بيع المسلوخ من غير الجراد والسمك وزنا قبل تنقية جوفه مخلاف مالو بيع جزافا فانهيصح ومخلاف مالو بيع السمك والجراد وزناأوجزافافانه يصح ولوقبل تنقية مافىجوفه لقلةما فيهوقالو الوباع بعشرة دراهم وعادتهم التعبير بها عن تسعة دوانق صح ولزمه المعتاد وقالوا ماكان معينا من العوضين أوأحدهما يكفى مشاهدته عنالعلم بقدره وصفته وماكان في الذمة منها أو من احدهما لابد فيه من العلم بقدره وجنسه وصفته وصرح البغوى وتبعوهبانه لايصح بيع جزء معين من حي قال بخلاف جزأ معين من مذكاة فانه يصح أى بالتفصيل السابق في يم المذبوحة اذا علمت ذلك فاذا عين له جرأ منها بعد الذبح والسلخ حيث أشترط وباعه له بحسابه وعادتهم التعبير بذلك عن ربع الثمن مثلا وعلما جملة الثمن صح البيع لان المبيع معين بالمشاهدة والثمن معين بالنسبة ولا فرق حينئذ بين استوائها واختلافها ولا أن يأخذ البائع من بعض الاجزاء أولا لكنه يأنم اذا أوهم غيره استواء الاجزاء وانه لم يأخذ منها شيئا لانه عَاشَ له حينئذ وأما اذا قالله بعتك هذا بحسابه ولم يكن عادتهم التعبير بذلك عن شيء معلوم من جملة الثمن أوكان عادتهم ذلك وجهلا أو أحدهما جملة الثمن فان البيع فيهذهالصورة غير صحيح لاختلال بعض شروطه وهوعكم كل منهما بالثمن والمثمن والله سبحانه وتعالىأعلم ﴿ وسئل ﴾ عما لو قال بعني ثمن هذه الدابة بحصته أو بحسابه من الثمن هل يصح أم لا ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بأنهما حيث علما جملة الثمن وارادا بقولهما بحسابه توزيع جملته على أجزائها بالسوية اوَ اطلقا بأن لم يريدا هذا ولاغيره صح البيع وانكاناً لايعرفان ان قضية قولها بحسابه تقسم جلة الثمن على جلة الاجزاء بالسوية لان المدار فى البيوع على الالفاظ ومفهوما تها الصحيحة ومفهوم قولهما هنا بحسابه صحيح معلوم ولولغيرهما فلم يكن فيه جهل ويؤبد ذلك مااقتضاه كلام الشيخين وغيرهما فانهم ذكروا فيمسائل الصبرة وبيع المرابحة ومسائل الدور في تفريق الصفقة مايصرح

رفيق مأذون له في التجارة قال لبعض الناس سيدي يقول لك اقرضه دينارين وهو كاذب في قولة فد فقتها له بناء على صدقه فا تلفهها فهل يتعلقان برقبته أم ينارين برقبته لا يذمنه الدينارين برقبته لا يدمنه الدينارين برقبته لا ينارين برقبته لا يدمنه

﴿ كتأب السلم ﴾ (سَنُلُ) عَمِن أَعْطَى شخصا ر بعن نصفًا فضة فرآها الآخذ وجعلمافي مكانثم قال له المعطى أسلمتها اليك فيكذا من القمح العلاني أو بعتكها نهذآ الدينار الذهب أووهشكما فقبل فىالثلاث وقيض المشترى الدينار المذكور فيالمجلس فهل يصح ذلك اكتفاء بقيض الفضة المذكورة السابق على العقد المذكور لان الفقها، أطلقوا القيض في المسائل الثلاث لملذكورة ولميقيدوا ببعدالعقدأ ولابد في صحة الثلاثة المذكورة من قبض آخر للفضة المذكورة بعد العقد ومن كونه فيالا لييزفي الجلس وهل صرح أحدمن الفقهاء ببعدية القبض أو قبليته (فَأَجَابِ) بأن العقود المذكورة صحيحة ولكن يشترط فيالاوليين كون تلك الانصاف مقدوراعلي قصيا في محلس عقدها ثم ان قبضها فيه استمرت صحتهماوالابطلاولم يطلق الفقياء القبض فيها بل

جداوا القيض الحقيقي في مجلس عقدها من شروط صحته وقد علمانه لايكتفي بالقيض السابق فيها وكذافي الثالثة بل يشترط فيها مضى زمن مكن فيه القبض ومن الاذن فيه وقد صرح الاصحاب بذلك في كتبهم المبسوطة والمختصرة في الهبةو بيع غير الرنوي لمنهوفى بدة فقالوا لوباع الوديعة أو العارية أو نحوهما ممنهي في يده اعتدر لجواز التصرف وانتقال الضان مضى امكان القبض من العقد في الاصح كايتو قف عليه ملك الموهوب في نظير المسئلة (سئل) هل يصح السلم في السكر أم لا (فأجاب) نعم يصح السلم في السكر ونحوه مما ناره مضبوطة وهومرادالنووى بقولهان نار ه لطيفة (سئل) عنأرزالشعبرفي قشرههل يصح السلم فيه كما ذكره النووى في فتاويهوقياسا على بيعه فيه لان بقاءه فيه من مصلحته لانه مكث فيه سنين بلاتغير واذاخرج منه يسرع اليه التغير والدودأولايصحكاذكره فىالروضةو مختصرها ألروض وأقرهمافي شرحه (فأجاب) بانه لا يصح السلم في الارز في قشره الاعلى على الراجح والفرق بينه وبين صحةبيعة أن البيع يعتمد المشاهدة والسلم يعتمدالصفات وهي لا تفيد الغرض في ذلك

بالصحة حيث ذكرا ما يعلم به مقدار الجملة بعد التأمل بالطرائق الحسابية وإن عسر علم ذلك على العاقدين بل وعلى أهل بلدهم كبعتك بخمس ســدس سبع ثمن تسـع عشر دينار والله تعالى أعــلم ﴿ وَسَمَّلُ ﴾ رضى الله عنه عمالوأعهد رجل نخلة بعشر بن ثم باعها المتعهد لآخر بعشرة وفكها المعهد الَاول بعشرة هل تكون العشرة الاخرىواقعة لا في مقابلة شيء أو تبقى فىالنخلةولو باعهاالحصادأو الثانى بثلاثين وفك الاول فهل يأتى فى الزائدولو اختلفا فى وقت شرطالفكاك وانه قبل المتيمود بعده فالقول قول من ﴿ فاجابٍ ﴾ بأن بيع العهدة المذكور لا أعرف حقيقته على التعيين والقول الفصل فيه أن البيع أن أقترن مه شرط فاسد كان يقول له بعتك هذا بعشرة فأذا رددتها اليك رددته الى فيقول الآخر قبلت أو يقول المشترى اشتريته منك بهذا الشرط فيةولله بعتك كان فاسدافلا ينتقل الملك في المبيع عن مالكه ولا في الثمن عن مالكه بل هما باقيان على ماكانا عليه ولو فرض ان قيمة المبيع أو الثمن زادت كانت القيمة وزيادتها لمــالك تلكالا صلى لالمن انتقلت اليه بُذَلِك البيع الفاسد لان البيع الفاسد لا يترتب عليه شيء من أحكام الملك وانما يترتب عليه التغليظ عَلَى كُلُّ مِنْ انتَّمَلَتَ العَنَّ اللَّهِ فَانَهَا لُو تَلْفَتَ عَنْدُهُ ضَمَّنُهَا بَاقْصَى قيمتُها وَلُو أَنْفَقَ عَلَيْهَا نَفْقَاتَ لم يرجع بها والحاصل أنه يعطى أحكام الغاصب في أكثر أحواله وأما اذا لم يقترن به شرط فاسد كان يتفقاً على أنه يبيعه هذه العين بعشرة مثلا فاذا ردها اليه رد العين اليه ثم يعقد البيع بابحاب وقبول صحيحين لكنهما يضمران الوفاء بما توافقا عليه فالبيع حينئذ صحيح عند الشافعي رضي الله عنه يتر تب عايَّه سائر أحكام البيوعات الصحيحة الخالية عن ذلك لكنه مكروه خروجا من خلاف من أبطله من الائمة لانهم يتيمون الشرط المضمر مقام الشرط المأتى به في صلب العقد فيبطلون البيع المقترن به كل منهما والشافعي رضي الله عنه لا يبطل الا المقترن به الشرط الملفوظ دون الشرط المضمر ومذا التقرير يعلم الجواب عن الترديدات التي ذكرها السائل حفظه الله في هذه الصورة وبلغني عن بعض علماء اليمن أنه أفتى بصحة بيع العهدة وبعضهم أفتى ببطلانه واختلافهم عجيب فان القول بالصحة عند اقتران الشرط الفاسد بالعقد وبعدمها عند اضاره قول ساقط لايعول عليه و لا يلتفت اليه بل النقول في مذهب الشافعي رضي عنه من غير خلاف يعتد به في ذلك هو ما قررته فاعتمده ولاتغتر بما سواه والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه عما لو اختلف المعهد والمتعهد في قدر الثمن ونكلا هل يتمر المال في يد ألمتعهد ألى أن يحلف أو يقر أحدهما وعن مال معهد مشتري اشترى آخر ذلك المعهد شراء صحيحا فهل للشريك الفديم الاخذ بالشفعة من المعهد الاول أو من المشترى الثانى ﴿ فاجاب ﴾ بان جواب هاتين المستلتين معلوم ممــا بسطته في السابقة وحاصله أنه حيث صح البيع واخَتلفا في قدر الثمن تحالفا ثمّ ان توافقا والا فسخ العقد فان نكلا أعرض الحاكم عنهما حتى يصطلحا وحيث صح أيضا ثبت للشريك القديم الاخذ بالشفعة عن الشريك الحادث ومن ملك منه وأما جيث فسد فلا اثر لنزاعهما في الثمن ولا يثبت اخذ بشفعة لبقاء ملك البائع على حاله والمشترى علىحاله كماس والله سبحانهوتعالى اعلم ﴿ وسئل ﴾ عمن اشترى عينا بثلاثين اوقية خمس عمرواى بوزن صنجة خمس اواق منسوبة اشخص معين ولم يعام الخس المذكور هل هي على خمس البلد اي صنجة البلد التي هي خمس اواق ام زائدة ام ناقصة فهل يصح البيع فان قلتم بالصحة فهل يوزن الثمن بالخس خمسا خمسا ام الخيرة للبائع ام الشترى ﴿ فَاجَابَ ﴾ رضى الله عنه بأن من عــــين قدرًا فتارة يكون البيع والثمن معينين وتارة يكونُ وها او أحدهما في الذمة وحكم ذلك يعلم من قولهم لوقال بعتك ملء او بملء هذا الكوز او البيت من هذه الصبرة او زنة او بزنةهذه الحصاقمن هذا الذهب صحلامكان الاخذمن

لاختلافالقشرالمذكور خفة ورزابةولان السلم عقدغرر فلايضم اليهغرر آخر بلا حاجة ٰ يخلاف البيع ولذلك يجوز بيع المعجوناتدون السلمفيها (سئل) عن أسلم اليه دراهم فضة في كذا وكذا من القمح الفلانى وكان بعض الدراهم المذكورة مغشوشا نمعلم بهالمتعاقدان أوأحدهما تمرضيا بابداله بجيد فابدل به في مجلس العقد أو بعده فهل يصح السلم في جميع القمح أويبطل في قدر الدراهم المغشوشة (فأجاب)بأنه ٣ يصح السُلم في جميع القمح (سئل)عن الصابون هل هو مثلي أو متقوم (فأجاب) بأنهمثلي (سئل) عَمَن أَسلم في ويبة سمسم وهي ثلاث كيلات بالكيلة المعتادة بذلك البلدو أقرله بالسمسم بالكيلة المعتادة بالناحية وسهأ كيـلة معتادة للسمام وأخرى معتادة للقمح وأخرى معتادة للارزوهي متفاوتة فهليصح السلموالاقرار المذكوران وتحمل الكيلة على المعتادة للسميم للقرينة الدالة عليها المستفادة من العهدالذهني ويحكم القاضي على المقربها ولوقال أردت المعتادة للقمح كما يصح تأجيل السلم بالعيد وجمادىأو بحمل على الاول ويحكم القاضي بهعلى المسلم

المعين قبل تلفه والعلم بالقدر المعين لايشترط مخلاف مالوقال بعتك مل. أو بمل. هذا البيت صدة في ذمتي صفتها كذا وزُنة أو بزنة هذه الصنجة ذهبا في ذمتي صفته كذا وقد جهلا أو أحدهما ذلك فانه لايصح للجهل بالمبيع أو الثمن والمبيع أوالثمن الذي في الذمة لابدمن علمها بقدره وجنسه وصفته هذاماذكره أكثرهم في باب البيع وقالوا في باب السلم لوعين في البيع مكيال أو صنحة أو ميزان أو ذراع فان كان معتادا بأن عرف قدر ما يسع صح العقد ولغا التعبين المذكور كسائر الشروط التي لاغرض فيها ويقوم مثل المعين مقامه فان شرط عدم ابداله بطل العقد ولو اختلفت المسكاييل أوالموازين والذعارن وجب تعيين نوع منها إلا أن يغلب نوع منها فيحمل الاطلاق عليه ولوكان غير مجهول لهما أو لاحدهما ككوز لا يعرف قدر ما يسع والمبيع في الذمة بطل العقد حالاكان أو مؤجلاً لان في ذلك غرراً لانه قد يتلف قبل قبض مافي الذمة فيؤدي إلى التنازع بخلاف بيع مائة من هذه الصبرة فانه يصح لعدم الغرر اه وبهذا مع ما قبله تعلم أن شراء الثلاثين أوقية بخمس عمرواي بصنجته التي هي خمس أواق ان كان والمبيع معين كاشتريت كذا بثلاثين أوقية من هذا الخس عمر وصح وإن جهلا قدر تلك الصنجة أو فىآلذمة وعلما قدر تلك الصنجة صح وان جهلاه أو أحدهما لم يصح لان فيه غررا لانه قد يتلف قبل قبض ما في الذمة وحيث صم بأن علما قدر الصنجة لم يحتج الى أن المشترى يعلم انها قدر صنجة بلده أو أكثر ولم تتعين تلكُّ الصنجة بل يجوز الوزن بها و بمثلها فلايجاب من طلب الوزن بشيء بعينه نعم الذي يتجه أن المشترى لو طلب ألوزنهاأو بمثلهامرة بعدأخرى حتى تكمل الثلاثون وطلب البائع الوزن مرة واحدة بصنجة وزنها ثلاثون وتعادل صنجة عمر و ستمرات أجيب المشترى لان الاغراض تختلف بتكرر الوزن واتحاده كالايخفى ولان ماطلبه المشترى أقرب الىقولهم لاتتعين الصنجة بل يوزن بها أو بمثلها ومعلوم ان صنبة ثلاثين لاتماثل صنجة خمسة حقيقة وانكانت تماثلها باعتبار أنالمتكرر بها ستابماثل الموزون بتلك مرة والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ وسئل ﴾ عن شخصُ ابتاع وجبة مامن عين السلامة مثلا وصرف ببيع عدد واستمرت بحيث ٣ يومين وَفَى أثناء المدة لحق العين عمارة وصرف المبتاع في عمارة الدين مآينوب الوجبة المشتراة من العمارة المذكورة ثمملا أراد بائع الوجبة فحكاكها من مشترمها حسب عليه العارة فقال له البائع العارة عليك لانك الذي استغليت الوجبة وسقيتها في هذه المدّة فنفعها وضررها عليك وهي في مدك الى أن آتيك بالثمن المعلوم فقال المشترى هيفى مدكومالي الا منفعة لاصرفه فهل ماناب الوجبة في زمن العارة في هذه المدة يلزم البالك للمنفعة أم يلزم مالك الرقبة ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ رضيالله عنه بقوله لارجوع للشترى بماصرفه فيالعارة على بائعه لان البيع ان كان صحيحاً بان كانت العدة خارجة عن العقد فقد صرف على ملكه وان كان فاسدا بأن شرطا العدة في صلب العقد كان متدعا بما صرف والله أعلم ﴿ وسئل ﴾ عن اصطلاح بيع الناس في بيع العدة الذي يسمونه بيع الناس وصورته أن يقول البائعَ بعتك هذه الارض بثمن مبلغه كذا وكذا فيقول المشترى اشتريت ثم يكتب بينهم كاتب أو حاكم ٣ يحكم بصورة باع فلان من فلان كنا بثمن مبلغه كنا وكنا بيعا صحيحا شرعيا ولابذكر غبر هذا ومقصودهمانه يكون كالمرهون لكن الكن المشترى يستغل الارض هل يكونّ ذلك رّهنا ويطالب بأجرَّة الارض أم بيعا ولايستر دهاالبائع من المشترى الابعقد صحيح جديداً مهذا اصطلاح اصطلح عليه العلماء وصحفى مذهب الشافعي رضي الله عنه و تكون الارض كالمرهونة والثمرة على سبيل الآباحة ولايطالب بها بينوا لنا مايصح صحح الله آمالكم ﴿ فأجاب ﴾ بقوله بيم الناس المشهور الآن هو ان يتفقا على بيع عين مدون قيمتها وعلى أن البَّائع متى جاءً بالثمن ردُّ المشترى عليه بيعه وأخذ ثمنه ثم يعقدان على

وكمايصح السلمفي ثوب مطلقا وبحمل على الحام لاعلى المقصور وان قال المسلم أردته (فأجاب)بانه يصح السلمو الاقرر المذكوران وتحمل الكيلة على المعتادة للسمسماا ذكرفىالسؤال ولانهالو تعددتفي السمسم حملت على الغالب فيله فكف وقد أتحدت فيه و محكم القاضي على المقر بهآ ولو قالأردت غيرها لان ارادته المذكورة مقتضة لطلان عقدالسلم والاقرارالناشي،عنه (سئل) عمن استولىلغيره على قدر من العجوة وتصرف فيه هل يلزمه مثله أوقيمته (فاجاب) بانه يلزمه قيمته لعدم جواز السام فيها كما صرح به الماوردى وغيره (سئل)عن القشطة اللفاتالجاموسي التي تخلط بالنطرون هل هي مثلية أو متقومة (فاجاب)بانهامثلية لانها المقصود والنطرون من مصالحها كالجبن والاقط وكل منهما مع اللـبن المقصودالملحوالانفحة من مصالحه (سئل)هل يجب تحصيل المسلم فيه بأكثرمن ثمن مثله كاقاله الزركشي أملا كا قاله جمع (فأجاب) مانه لابجبءتي المسلم اليه تحصيل المسلم فيه ماكثر من ثمن مثله كإذكروه في نظائره وانفرق بعضهم بينه وبين نظائره (سئل) هليصح

ذلك من غير ان يشرطا ذلك في صاب العقد وحكمه أنه بيع صحيح يترتب عليه جميع أحكام البيع الصحيح ولايلزم المشترى الوفا. بماوعد به البائع ولايرجع للبائع الا بعقد حديد و مملك المشترى جميع الغلة في زمن ملكه ولايرجع البائع عليه منها بشي. والله تعالى أعلم ﴿ وسئل ﴾ فيمن أراد ان يشترى بئر ماء أو أرضا مع شربها من القناة أو سهمها منها مع جرى الماء َفكيف الطريق الى صحة البيع ومايشترط الرؤية منه من ذلك مع ان مسئلة الماء مذكورة في الروضة قبيل الربا وقبل تفريق الصفقة وفى باب بيـع الاصول وآلثمار واحياء الموات وكلامه فى ذلك مشكلٌ على السائلُ والمسئول من فضلكم ازالة اشكاله بأمثلة مفيدة ﴿ فأجاب ﴾ رضى الله عنه بقوله الـكلام على ذلك يحتاج الى بسطكما اشار اليه السائل وذلك لان الماء اما أن يكون في بئر أو نحو نهر أو قناة وذلك القرار الذي فيه الماء إما أن يكون ينبع منه أو يصل اليه ثم تسنى منه الاراضي فالاول ان ملكه واحد أو جمع كان الماء مملوكا لهم على حسب الشركة في القرّار ويصح بيع الماء الراكد هنا ان قدر بجزء معلوم كالنصف أو بنحو مائة رطل لابنحو ساعة من الليل أوالنهار للجهل بالمبيع ولا ينافيه ذكرهم في قسمة ماء القناة المهيأة بالايام والساعاتِ لان القسمة يتسامح فيها ما لا يتسامح في البيع وان لم يملك محل النبح أحد وانما كان المملوك المحل الذي يصل اليه الماً. فالما. الواصل اليه بنفسه غير مملوك لاحد فاذآ خرح منه كان باقيا على اباحته ثمم اذا صدر بيع فان وقع على محل النبع المملوك أو على جزء منه معلوم صح ولم يدخل الماء الموجود عند البيع الا بالشرط وان وقع على المحل الذي يصلُّ الماء اليـه ومحلُّ النبع ليس مملوكا لاحد وكان محلَّ النبع مجهولًا كما هو العالب في العيون والانهار لم يدخل الماءفيه لانه غير مملوك له ومن ثم لو وقع البيع عليه في هذه الصورة لم يصح وانما الذي يصح ويدخل في ذلك استحقاق الارض فيهالمسمى بالشرب وبما محكم فيه بملك عل ألنبع أو القرار أنَّ يكون عليه يد لانها حينئذ دالةعلى الملك له وللماء النابع منه في الصورة الاولى كمَّا يفهمه قول الروضة كاصلها في احياء الموات لو صادفنا نهرا تستى منه أرَّضون ولم يدر انه حفر أو انخرق حكمنا بانه مملوك لا نهم أصحاب يد وانتفاع وخرج بقولى فيما مر ويصح بيع الماء الراكد الماء الجاري فلا يصح بيعه ولا بيع نصيبه منه للّنهي عن بيع الماء في صحيح مسلم وهو محمول على ذلك وللجهل بقدره ولانالجاري وأن فرض أنه ملوك في الصورة الاولى فلا يمكن تسليمه لاختلاط غير المبيع به فطريقه اذا اراد ان يملحكه أويستحقه ان يشترى محل النبع اوّ القناة او جزأ من ذلك فاذاً ملك الاول ملك الماء واذاملك الثاني كان احق به ذكره جماعة من اصحابنا هذا ملخص مَافى هذه المسألة ولنعـد الآن الى بيان كلام الروضة الذى اشار اليـه السائل فنقول قـد ذكر فيهـا بيـع الماء قبيل الربا وآخر تفريق الصفقة وفي احياء المواتكما بينتذلك في حاشيـة العباب حيث قلت وحاصل عبارتها في الاول وبما تعم به البلوي مااعتيد من بيع نصيبه من الماء الجارى من النهر وهو باطل لوجهين كون المبيع غــــــ معلوم القدر وكون الجارى غير مملوكوفي الثاني قال صاحب التلخيص النهي عن بيع الماء تحمولٌ على ماذا أفرد ماء عين أو بئر أو نهر بالبيع فان باعه مع الارض بأن باع ارضا مع شربها من الما. في نهر او واد صح ودخل الماء في البيع تبعا وكذآ آذاكان الماء في آناء اوحوض مثلا مجتمعا فبيعهصحيح منفردا وتابعا وحاصل عبارتهافي احياء الموات ولايجوز بيع ماء البئر والقناة فيهمالانه محمول ويزيد شيأ فشيأفيختلط فيتعذر التسليم وان باع منه آصعا فانكان جاريا لم يصح اذا لم عملك ربط العقد بمقدار وإنكان راكدا وقلنا انه غر مملوك لم يصح وان قلنامملوك فقال القفال لايصح أيضا لانه يزيد فيختلط المبيع والاصح الجواز كبيع صاع من صبرة وأما الزيادة فقليلة فلا يضركما لو باع القت فىالارض بشرط القطع وكمالو

السلم فىالترياق والقشطة كافىكلام البلقيتي (فاجاب) بانه يصح السلم في ذكر لانضباطه ( سئل) عن شخصضمن المسلم فيهثم صالح المسلم عن دس الضمان هل يصح أم لا لان المسلم فيه لاتجوز الاستبدال عنه (فأجاب) بأنه بجوز الاستبدال عنه فقدقال امام الحرمين الاموال الثابتة فى الذمة تنقسم ثلاثة أقسام أحدها ماثبت معوضافي محل المبيع بالثمن والثاني ماثبت ثمناو الثالث ماثبت بسبب من الاسباب وليس متصفابكو نه ثمنا ولامثمنا كالقرض فيذمة المقترض وقيمة المتلف والمال المضمون فيذمة الضامن الى أن قال فأما ما ثبت قرضاأو قيمةعن متلفأو لازما عن جهة ضان فالاستبدال عن جميعها جائز أه وقال الغزالي رضى الله عنه كل دس ثبت لابطريق المعاوضة بجوز الاستبدال عنه وقال آلمتولي أمامايلزم بالضمان فليس بطريق المعاوضة وقال الشيخان ماليس بثمن ولا مثمن كدين القرض والاتلاف فيجوز الاستدالءنه بلاخلاف كا لو كان بده عين مال بغصبأوعارية بجوزبيعه منه انتهى وقال الرافعي فيباب الضمان إذالضمان محض الالتزام وليس موضوعا على قواعد المعاوضات اه وقال الاسنوى

ولوباع الماء معقراره نظر انكان جاريا فقال بعتك هــــذه القناة مع مائها أولم يكن جاريا وقلنا الماء لا يملك لم يصح البيع في الماء وفي القرار قولا تفريق الصفقة أه ولا تنافي بين الموضعين الاخبرينخلافًا للاسنوى وغيره وانتبعهم المصنف أىصاحب العباب في احياء الموات فقال ولا في قراره خلافا للشيخين بل تحمل ماقاله في الثاني من صحة البيع فيهما على أن المراد انه يصح في الارض بطريق القصد والملك وفي الماء بطريق البيع والاستحقاق ويؤيده قول صاحب التلخيص ودخل الماء فىالبيع تبعا هذا إن كانت الصورة في محل قرار الماء المملوك أما إذا أربد محل النبع فيهما بطريق القصد أومحل النبع أو القرار غير المملوك فلا يصح فيهما وما قاله في الثالث منصحته فىالارض فقط على أنالمراد أنه لايصح فىالصورة المذكورة بطريق الملك الافىالارض دون الماء فانه يصح فيه بطر يق الاستحقاق وما ذكره صاحب التلخيص صرح به جمع متقدمون لانها غير مملوكة فانكانت مملوكة لم يمكن تسليمها لاختلاط غير المبيع به والحيلة فياستحقاقهاان يعقد على القرار فيشترى نفس القناة أوسمها منها فاذا ملك القرار كان أحق بالماء على قول الكل انتهت وعبارة البيان لايصح بيع سهم من ماءكذا لانه غير مملوك وكذالايصح أن يقول بعتك الليلة أو يومامن ماءكذالآن الزمان لايصحبيعه ولكن الحيلة فيمن أراد أن يشترىماءالعين أوسهما منها ان يُشترى العين نفسها أوسهمامنها كذآ ذكره أصحابنا انتهت والحاصل أن محل نبع الما. من القناة اماأن يكون مملوكا أولا وانما المملوك المحل الذي يصل الماء اليه فعلى الاول انوقع البيع على الارض أوعلى قرارشربها المذكور أوالقناة كله أوجزء منه معينصح وكان في دخول الماء الموجود الخلاف المذكور في باب الاصول والثمار وان شرط دخوله عمل بمقتضى الشرط وفي الثاني اذا ورد البيع على الارض وعلى القرار صح بيع الارض ولم بدخل الهاء الذي هو غير مملوك وأنما يدخل في ذلك استحقاق الارض فيه المسمى بالشرب و لاينا في ذلك قول الشيخين في الآصول و الثمار لاتدخل مسائل الياء في بيع الارض مع شربها من القناة والنهر المملوكين الا أن يشرطه أو يقول محقوقها لانهذاكما ترى في الشرب المملوك ومامر في الشرب الغير المملوك انتهت عبارة الحاشية المذكورة وكان الاقتصار على كتابة مافيها كافيا في جواب السؤال لكن أحببت زيادة الايضاح في هذه المسئلة لانها مهمة ومن ثم لابأس بالاشارة الى اشياء تتعلق بها من أن البلقيني اعترض عبارة الروضة المذكورة في احياء الموات فقال وما ذكره في بيع ماء البئر من تعليل عدم الجواز بأنهُ مجهول كلام غير مستقم فان الجهالة فيمثل ذلك لاتضر كبيع الصدة التي لايعلم مقدارها اه وما ذكره هو الذي ليس بمستقم فانه في الروضة لم يقتصر على التعليل بالجهل فقط بل قال ويزيد شيأ فشيأ الخ وبه اندفع تشبيه البلقيني لماء البئر بالصبرة المذكورة وايضاحه ان الصبرة يحيط العيان بجوانبها ويمكن حزرها فيقل الضرر فيها بخلاف ماء البئر المتزايد شيأ فشيأ فان العيان لايحيط به فيكثر الضرر هذاواضح لاخفاء فيه وسيأتي عي البلقيني نفسه مايصرح به وقال أيضا وقوله ويزيد شيأ فشيأ فيختلط ويتعذر التسليم يخالفه ماذكره فيصورة القفال خلاف ما ذكره في الروضة تبعا لاشرحلان صورة المسئلة انهناك ماء آخر ينبع ويختلط بالراكد والنبع مستمر ولا يقمع البيع الا مقارنا للاختلاط انتهى ومازعمه من أن الاصح هو قول القفال لآيلتفت اليه فان الشيخين صححا خلافه والمعول في الترجيح ليس الاعليهما \_ اذا قالت حذام فصد قوها ، فان القول ماقالت حذام ، ومنان ماذكره أولا يخالفه ماذكره فيصورة القفال يرد بوضوح الفرقيين الصورتين فان الماء في الصوره الاولى مجهول كمامر بخلافه في الثانية فانه لاجهل فيه لأن الصورة أنه راكبد والمبيع

فىشر حالمنهاج عبر فى الحرر بعبارة واخحة شأملة فقال وانثبت لاثمنا ولامثمنا كدىنالقرضوالاتلاف فيجرز الاستبدال عنه بلا خلاف وهكذا عارة الشرحين والروضةأ يضائم ان تعبير المحرر يؤخذ منه الجواز في مسائل كثيرة منها الموصى به في الواجب بتقدر الحاكم في المتعة أو بسبب الضمان وكذلك زكاة الفطر اذا كان الفقراء محصورين وغير ذلك في الدىن الثابت بالحوالة نظر يحتمل تخربجه على أن ألحواله بيع أملا ويحتمل أن ينظر الىأصله و هو المحال مه فيعطى حكمه إه وقال القمولي الديون الثابتة في الذمة لاعن معاوضة كبيل القرضو اتلاف المال وأرش الجنابةو الغصبو الصداق وغوض الخلع اذاجعلناهما مضمونين ضان مد قال الامام والواجب بطريق الضان وفيه نظر لانه فرع أصل ينقسم الى هذا والىغيرەفينېغى أن يجرى عليه حكمأ صلهوان أرادمه المال المضمون بقوله الق متاعك فيالبحروعلي ضانه ففيهمعاوضةضمنية لكنها ليست حقيقية اه و صرح الرافعي وغيره بان دفع الضامن للحقفي ضمنه اقراض ذلك المدفوع المضمون عنه ثمم انتقاله للمضمون له بحيث يثبت في

انما هو آصع معلومة منه فليس فيه الا اختلاط المبيع بغيره الذى نظر اليه القفال وسيأتى الجواب عنه وقال آيضا وما ذكره من القياس على بيع صاع من صبرة لايستقيم لان الصبرة ليس هناكشي. يزيد فيها بخلاف صورة الماء فان فرض أنَّ الصيرة كانت في موضع وهناك شيء من جنسها ينزل عليها من السقف أو من ثقب في الحائط ونحو ذلك فانه لا يصح البيع اذا لم يتعين المختلط فان تعين المختلط وباع من غيره صح اه وقوله لا يستقيم هو الذي لا يستقيم ولا نظر لفرقه بانه ليس فيها شيء يزيد بخلافه هنا لما ذكره في الروضة من أن الزيادة قليلة فلا تضر فكان الزيادة هنا كلا زيادة وإذاكان كذلك أتضحت المساواة بين المسئلتين ولم ينظروا لصورة الفرق الذى ذكره البليقني وقوله فان فرض الخ لا حاجة بنا اليهلانا بينا أن الكلام في صورة لم تحصلفيهازيادة وأنهامع ذلك نظيرة مسئلتنا وقال أيضا وما ذكره من القياس على القت لا يستقيم فان الزيادة فى القت من عينه بخلاف المساء والصبرة التي ينزل عليهاشيء آخر فان الزيادةمن غير ذلك وأيضافقد تكونالزيادة في القت كثيرة وقد أُطَّلقوا ثبوت الحيار للبائع في صورة القت ولاً يأتي مثل ذلك فيما نحن فيه انما يثبت الخيار للمشترى اهوما ذكره هو الذي لا يستقيم لان النووي لم يقصد التشبيه بينهما الا من حيث ان الزيادة في كل من القت والماء المذكور "قُليلة تافهة لا ينظِّر اليها في الغالب وسواء أكانت من العين أو من شيء بماثل لتلك العين فائدفع نظره لذلك في الفرقلانه لا يرتبط به هناك كبس معنى وقوله قد تكون الزياده في القت كشرة يرد بان الكلام انما هو في الغالب وفيها من شأنه ومن شأنها في القت والغالب فيها انها قليلةً فلا ينظر الى أنها قد تكثر وقال أيضا وقوله كما لو باع صاعاً من صبرة وصب عليهاصرة أخرى فان البيع بحاله قياس مردود فان البيع وقع على الصاع من الصبرة قبل الاختلاط وصح و في صورة الماء ونحوها وقع البيع مقارنا للاختلاط. فلم يصحاه وليس القياس مردوداكما زعمه بل هو مقبول فان حدوث الخلطولو في مجلس البيع لا يمنع صحته مع أن الواقع في المجلس حكمه حكم الواقع في العقد فكذلك مقار نته للبيع في مسئلة المــادلا تمنعه واعترض أيضا قولَه ويبق البيع ما بقى صاع من الصبرة باعتراض أعرضت عنه لانه لا يناسبمانحن بصدده واعترض أيضا قول الروضة واوباع الماء معقراره نظران كانجاريا الخفقال وهوكلام غير مسلم في صورة الجارى فان مجرد الجريان لا يقتضي بطلان بيع المـاء تفريعاً على أن المـاء الذَّكور مملوَّك اذا كان الجريان ينتهي الى مقطع بحيث يمكن الاستيلاء عليه فان كان ينتهي الى نزول في محر ونحوه فهذا ينبغي أن يصح البيع فيه وما نزل منه في البحر كتلف بعض المبيع قبل القبض اه وقوله ان ذلك غير مسلم لا يَلْتَفْت اليه لما مر عن الروضة وقوله مجرد لجريان الخ ممنوع لمامرمن الجهل بقدره وعدم امكأن تسليمه وكونه ينتهى الى مقطع يمكن الاستيلاء عليه لآ ينظر آليه لندرة امكان ذلك ودعواه أنماتلف بنزوله الى نحو بئر كتلف بعض المبيع قبل القبض غير صحيحة لان الصورة في تاف المبيع قبل القبض انه كان تسلمه قبل تلفه حين البيع مقدورا عليه بخلافه هنا ومنها انى ذكرت المسئلة ايضا في شرح الارشاد وفيه زيادة على ما مروعبارته ولايصح بيع ما. بشر اوقناة دونهما لانه مجهول ويزيد شيأ فشيأ فيختلط المبيع بغيره ويتعذر التسليم ومنه يؤخذ ما صرح به القاضىمن انه لوباعه بشرط اخذه الآن صح وكذاً يصح بيع صاع من ما. بئر او قناة راكد لقلة زيادته فلا يضر بخلاف الجارى إذ لم يمكن ربط العقد بمقدار مضبوط منه لعدم وقوفه وبيع بئر مع مائها الظاهر أو جزئها الشائع أن عرف في المسئلتين عمقها وما ينبع في الثانية مشترك بينهما فان اشتراهااو جزأهاالشائع دون الماء او اطلق لم يصح لئلا يختلط الماء وفي الروضة كاصلما لو باع ماء القناة مع قراره والماء جار لم يصح البيع في الماء و في القرار قولا تفريق الصفةةورده

ذلك أحكام القراض فلا يرجع الضامن على المضمون عنهالا مالمثل الصورى لذلك المدفوع ولوكان المدفوع متقو مااهو لايخالف جواز الاستبدال المذكور ما سأذكره منكلام الاصحاب من انه لا يصح صاحضا من المسلم فيه لانه مصور مصالحته عن المسلم فيه قألالرو بانيفالبحرضمان السلمفيةجائزوقدذكرناه فلوضمن فصالح الكفيل عماله بشيء يأخذه منه لا يصح الصلح لان الصلح بيعولا بجوز بيع المسلم فيه من الكفيل لانه بيع مالم يقبضه ولو قال في لفظ الصلح صالحنى عمالك في ذمة المسلم اليه بثمن المثل الذي أسلته اليه لم يصحأ يضالانه اقالة والاقألة من غبر العاقد لا تصح وقال القاضي أبو الطيب اذاصالحالضامنعلىءوض اخذه لمبجز لمعنيينأ حدهما أنه بيع المسلم فيه قبل قبضه أوالثآني أنه اخذعوض عمافىذمة غبره وذلك لا بجوزوقال\آروياني نص آلشافعيعليجوأز ضمان المسلم فيهو يفارق الحوالة لانها يطالب فيها ببدل الحق وفي الضمان يطالب بنفس الحقاه وقال المتولى اذاصالح عن المسلم فيه على رأس المال قال ابن شريح يجوز ويكون فسخا للعقد فامااذا كان بالمسلم فيه

جمع بان مالايجوز بيعه أذا كان مجهولا وبيمع غيره يبطل البيع في الجميع بناء على أن الاجازة بالقسط والقسط غير ممكن للجهالة وبجاب مان المشكل انما هو أجراء خلاف تفريق الصفقة في القرار وأما عدم الصحة في الماء فمراده بذاته لايصح بطريق الملك الا في الارض دون الماء فانهانما يصح فيه بطريق الاستحقاق ومن ثم صرح فيها قبيل تفريق الصفقة بصحة البيع فيهما أى فى الارض بطريق القصد والملك وفى الماء بطريق التبع والاستحقاق ولا تناقض بين كلاميهما خلافا لمن ظنه والكلام في محل قرار الماء المملوك لان ملكه لايستازم ملك الماء بل يكون أحق به أما محل نبعه المملوك فيصح البيع فيهما بطريق القصد لان ملكه يستلزم ملك الماء وأما محل نبعه أو قراره غير المملوك فلا يصح البيع فيهما وخرج بقول الشيخين جار الواقف فيصح البيع فيمه أيضا ان عرف العمق وبما تقرر علم أنه لايصح بيع نصيبه من ماء جار فطريقه أن يشترى نحو القناة أو بعضها ليكون أحق به انتهت عبارة الشرح المذكور ومنها أنه هل بجوز الشرب من الماءالمذكوروجوابه ان فيه تفصيلا وهو انه مر أن المآء انملك محل نبعه كان مملوكا أو محل وصوله وقراره كان مستحقاو انلم يملك شيءمن ذلك كان مباحا فالشرب من الثالث ظاهر وكذامن الثاني ويجوز دخول الارض المملوكة لاخذه وليسلصاحها المنع منذلك حيثاعتيددخول الناسله قاله العبادى والمتولىواطلاق بعضهم آنه ليس لاحدأن يدُل فيه دلوا ضعيف أو مجمول على ما دخل من ذلك دار انسان أو ملكهُ الذي لم تجر العادة بأن الناس يطرقونه فإن الدخول له حينئذ يتوقف على اذن المالك وأما الشرب من الأول فان كان يجرى على وجه لايحتفل بهملاكه واطردت عادتهم بأنهم لا تمنعون منــه أحدا جازالشربمنهوان كان في ملاكه من لايعتسر اذنه كصغير قاله البلقيني وألحق بهالتقاطالسنا بل فيجوز وان كان مالكها صغيرا ونحوه قال بخلاف الاعرأض عن كسرة فانه أنها يصح ممن يعتبر اعراضه وعلى تسليم ما ذكره من الفرق بين التقاط السنابل والاعراض عـن الكسرة فقد يفرق بان السنابل لايمكن استيعابها بالاخذ بل لابد من سقوط شيء منها فبعضها فاثت على المالك ضرورة فحيننذ لم يفترق الحال في مالكها بين صحة اعراضه وعدمها لان الآخذ منها ليس ملحظه الاعراض عنها حتى نعتد في المالك أهلية الاعراض بخلاف الكسرة فان سبب أخذها الاعراض فاعتبر فيها أن يكون المعرض ممن فيه أهلية الاعراض ومنها ان ما يستى من العيون التي يقع فيها الشراء هل يجب فيه العشر أو نصفه وجوابه ان الماء ان وصل الى زرعه او نخـله من غير شراء ولاضمان وجب فيه العشر وان وصل اليه بشراء صحيح فان صدر على القرار دخل الماء فى البيم بطريق شرعي أوعلى الماء بطريق شرعي وجب فيما يزرع عليـه نصف العشر لحصول الماء الذي للزرع بالمؤنة قال البلقيني وما يزرع بعد ذلك على الماء المستحقفي صورة بيعالقرار والماء لايتعلق منه مؤنة على الذي ينزرع بعدذلك فيجب فيه العشر وان بقيت بقية مما قابل الماء فالواجب ما يزرع بالماء المـذكور نصف العشرولايتناولكلام ابن كج الآتي ما اذاوقع الشراء على محل النبع والماء الموجودلان الماء وان قابله قسط من الثمن الا انه لا يتكرر الحكم فيه وانها بجب نصف العشر حيث بقيت بقية من الماء تقابل بقسط من النمن في الزراعة الثانية ونحوها وان وصل اليه بشراء فاسد ضمنالماء بمقتضى العقد الفاسد فكل ما يسقيه به بجب نيه نصف العشر وحيث توجه الشراء إلى الماء وحده في كل زرعة وجب نصف العشروحيث لم بملك محل النبع لم يصحشراء الماء الذي لاماك عليه كمامر فان اشتراه وزرع عليه لزمه العشرورجع على البائع بماأخذه منه من ثمن الماء لانه مباح بخلاف من زرع بماء مغصوب اوبملوك اشتراه فاسدًا فانه يلزمه نصف المشركما قاله ابن كج لانه يضمن الماء فيهما والمعتمد كما رجحه الشيخان من خلاف طويل فىالمسقى

ضامن فأراد أن يصالح به علىمال امامن جنس رأس المالأوغىر جنسهلابجوز لأنالفسخ إنمايتصورمن العاقدين وأما من العاقد وغبره فلاويكون اعتياضا محضا اه والباء في قوله ان يصالحا مه بمعنى عن وقال البغوى إذا ضمن المسلم فيهضامن المصالحه المسلم عنه لم يجز لانه بيع المسلمُ فيه قبل القبض آه وفى شُرَح المنهاج للسبكي لو ضمن ذمي لذمي دينا على مسلم وتصالحا على خمز فالاصح أنالمسلم لايرأ ولا رجع الضامن لان المسلم لآعاك الخراه وقولهُم اذا ضمن دين زكاة لأيصحمن الضامن دفعه الابعداذن المضمون عنه لاحتياج الزكاة الى النية اه وقال ان الصباغ يصح ضمان المسلم فيه لانه دين لازم كالقرض ولايشبه بالحوالة لانه يطالبه فيها ببدل الحق وفى الضمان يطالبه بنفس الحق اه ومعناهأن ذمة المحالءليه مشغولة بالدبن قبل الحوالة وذمة الضامن لم يتعلق سها دين الا بالضمان وقال أبو الطيب الحوالة مشتقةمن تحويل الحق فلذلك نقلته من ذمة المحيل والضمان مشتقمنضم ذمةالى ذمة فلم ينقل الحق اه وقال السبكي اذا أتى الدن من هوعليه أوضا منه وجب قبوله أما المتدع فانكان

يماء القنوات والسواقي من النهر العظيم أنفيه العشرولانظر لمؤنةالقنوات وانكثرتلان المقصود بها اصلاح الضيعة والانهار تشق لاحيًا. الارض واذا تهيا توصل الما. الىالزرعمرة بعد أخرى بخلاف الستى بنحو النواضح فان مؤنته تتحمل لنفس الزرع ومنها أن السائل ذكر أنهفي الروضة ذكر بيع المآء في باب الاصول والثمار أيضا وعبارتها فيه لاتدخل مسايل الماء في بيع الارض ولا يدخل فيه شربها منالقناة والنهر المملوكين الاأن يشرط أويقول بحقوقها وفى وجه لا يكفى ذكر الحقوق ﴿ فرغ ﴾ لوكان في الدار المبيعة بئر ماء دخلت فيالبيع والماء الحاصل في البئر حال البيع لا يدخل على الصحيح وفي وجه يدخل كالثمرة الني لم تؤ بر للفرق وان شرط دخوله في البيع صح على قولنا الماء مملوك بل لايصح البيع دون هذا الشرط والا اختاط الماء الموجود للبائع بما يحدث للمشترى وانفسخ البيع قلت فان قلنا لا يملك صح البيع مطلقاً بل لا يجوز شرطه لانه لا يملك ويكون المشترى أحق به لانه في ده كما لو توحل صيد في أرضه والله سبحانه وتعالى أعلم وَّذَكَّر الخلاف في الماء وفروعه ياتي في احياء الموات ان شاء الله تعالى انتهت عبارتها وأنت خبير بان هَذه العبارة لم تستى لبيان حكم الماءبل لبيان أنه يجب شرط دخوله أولانهم ما ذكره هنا استشكل بقولهم صح بيع دار بدار وان كان في كل بئر ما. ولااشكال لان كون اليا. تابعا بالاضافة لا ينافيه كونه مقصوداً في نفسه حتى يشترط التعرض له في البيع كاذكر فالحاصل أنه من حيث أنه تابع بالاضافة اغنفر منجهة الربا ومنحيث انهمقصود في نفسه اعتبر التعرض له في البيع ليدخل فيه وأما قول السائل وما يشترط الرؤية منه فجوابه أن الماء حيث كان مملوكا وورد عليه البيع بطريقه الشرعى المعلوم مما مرفلا بد منرؤية الموجود منه حال البيع كما قاله صاحب البيان ويؤيده قولهم فى بيع الصبرة تكفى رؤية ظاهرها وكذا سائر المتهائلات والياء منها فتكفى رؤية ظاهر الياء الموجود فى البئر ونحوها وقول أبى اسحق لاتشترط رؤيته ضعيف وان أفتى به جمع وكذلك تشترط رؤية محله ففي البئر لابد من رؤية مامختلف الغرض به عندأهل الخبرة من جدرآنها ونحوها وفى نحو القناة لابد من رؤيتها جميعًا بأن عبَّس الهاء عنها ولا تكفي رؤيتها من ورائه وانكان صافيًا بخلاف نظره في الاجارة كما قرر في محله هذا ما تيسر في هذه المسئلة الطويلة الذيل والله سيحانه وتعالى ولى التوفيق والهداية وهو أعلم بالصراب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه فى شخص وجد جارية ذاهبة فوضع بده عليها مدة طويلة وصاريبحث عن مالكها فلم يظفر به ثممانه تضرر بسبب النفقة عليها فرفع أمرها الى قاض من قضاةالمسلمينشافنيوأخبرهبالقضية نمان القاضي أقتضي رأيه الكريم أن يبيعها عليه بثمن معلوم ويجعله تحت يد الشخص المذكور لامانته ودينه فارسل الى أرباب الخبرة من الدلالين وثمنوا الجارية المذكورة بثمن معلوم وأذن القاضى للشخص المذكور أن يدفع ثمن الجارية المذكورة لمالكما اذا وجده أو لوكيله أو لقيم شرعى عنه فاستمرت الجارية المذكورة تحت يد الشخص المذكور فهل الوطءصحيح جائز والأولاد منها أحرار أفتونا مأجورينوهل يعرأمن الله تعالى بسبب ذلك في الآخرة واذا شهد شاهدان على القاضي المذكور بعد موته انه ثبت عنده وحكم بالقضية المشروحة اعلاه فهل يكفى ذلك واذأتعذر شاهد منالشاهدىن المذكور بنهل يكفى بمين الشخص مع الواحد أملا ﴿ فاجابٍ ﴾ اذا توفرتالمصلحةفييع الامة المذكورة فباعها القاضي يعا صحيحا بشروطه ومنها أن يكون بثمن المثل حالا من نقد البلد ملكها المشترى وحل له وطؤها فالاولاد منها أحرار وهي أم ولد له فليس لمالكها أخذه منه وانما له الثمن فقط واذا وافق ظاهر الامر باطنه المذكور كانالمشترى بريئا في الآخرة ولا يثبت حكم القاضي بما ذكر الا بعدلين ولا يكفي عدل ويمينوالله أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ فى شخص اشترى دارا وقبضها ثمم أسكنها شخصا آخرمم بعد

عنحيلم بجب القبول وان كان عن ميت فان كان وار ٩٠ وجب وان تبرع غير الوارث ففه ترددللناضي حسین اه و هذا کما تری في احضار المسلم فيه لافي الاستبدال عنه فأنهر اجع إلىقول المصنف وان امتنع من قبوله هناك لم يجبران كان لنقله مؤنه أوكان الموضع مخو فاوالافالاصه اجبارهوقالاالسبكيواعلم أن الدن الذي على الاصل هو الذي على الضامن كفرض الكفاية الواجب على جماعة وذلك ماعتبار ذاته ويعرض له التعدد باضافته الى الاصيل والضامن اه وليس فيه مايدل على منع الاستبدال عن دين الضمان وانمــا معناه أتحادهما في الجنس والقدر والصفة اذ من المعلوم أنذمة الضامن لم تشتغل بعقدالسلم كذمة المسلم اليّه وظأهر أنه لايخالف جوازالاستبدال المذكور قولهني الروضة كاصلبافي ماب الوكالةلو الرأ وكيل المسلم اليه او قال لآ أعلمك وكيلا وانما النزمت لكشيأ وابرأتني منه نفذ فىالظاهر ويتعطل نهحق المسلموفي وجوب الضمان عليه قولا الغرم بالحيلولةوالاظهروجوبه لكن لايغرم مثل المسلم فيه ولا قيمته كيلا يكون اعتياضا عن المسلم فيه مونانما يغرم رأس

مدة أقربان الدار المذكورة ملك من أملاك الساكن المذكور وصدقه الساكن على ذلك ولم بزل مستمرا على سكناه الى أن توفى المقر المذكور فادعى بعض ورثته أعنى المقر المذكور ان الدار المذكور حال الاقرار مبيعة لشخص معلوم بيع عدة وأمانة فهل تسمع هذه الدعوى من الوارث أو لابد من دعوى المشترى أو تسمع من كل منها واذا سمعت الدعوى تمن يسوغ وثبت ما ادعاه فهل تنزع الدار من الساكن أو لا و اذا انتزعت فعادت إلى الو ارث باقالة أو غيرها هل بجب عليه ردها للمقر له اولا وهل عودها الى الوارث بغير اقالة كعودهابها أمملا واجرة المثلمدة السكنىبالدارالمذكورة تلزم الساكن اذا قلتم بفساد الافرار أم لا ﴿ فاجاب ﴾ بيـعالعدة الخالى عن الشرط المفسد صحيح عندنا فليس للوارث الدعوى به لان الحق متمَحض لغيره وهو المشترى وتسمع دعواه بذلك فأن أثبت الشراء من الميت قبل اقراره انتزع العين من المقرلهو يلزمه للمشترى اجرة مثلها مدة وضع يده عليها وهي ملك المشتري وُحيث عادت للوارث فانكان مصدقًا لمورثهفي أقرارها نتزعها المقرَّله منه مطلقا والافان عادت اليه من جهة مورثه فانكان يسلب العود اليه ارثه كالاقالة انتزعها منه ايضا لانهخليفةمورثهاولامن تلك الجهة لم ينتزعهامنه اخذا من قولهم لو تزوج بمجهولة فاستلحقها ابوه ولم يصدقه لم ينفسخ نـكاحه والله تعالى اعلم ﴿ وسئل ﴾ عن رجل لهضيعة بها شرب من الياء فباعها من آخر ولم يذكر الشرب فقال البائع لم البعة بل هو باقالي وقال المشترى مابذلت المال الكثير الا للضيعة وشربها ماالحكم واذا قال البائع بعتكها وأبحت لك شربها بكذافقبل المشترى مممقال أردنا بهذا اللفظ البيع في الجميع فقال البائع بل في الارض فقط واذا قال بعتكها بخمسين دينارا وبعتك شربها بخمسين او أبحته لك بخمسين فقال قبلت بمائة ما الحكم ولو باع بكناية ثم مات او غاب ولم تعلم نيته ماحكمه ولو اشترى من آخرضيعة فاحدث فيهاعمارة عيناوا ثر اثم استحقت فهل لهالرجوع بقيمة عمارته على البائع واخذ العين أم لا ومن المشترى ثم ادعى انه لم ر وعكسه من المصدق ﴿ فأجاب ﴾ المنقول ان يع الارض لايدخل فيهمسيل الماءولاشربها بكسر الشين أى نصيبها من القناة والنهر المملوكين حتى يشترط ذلك كما يقول بعتك الارض يحقوقها أو بشربها قال السبكي وغيره ومحل هذا في الخارج من ذلك عن الارض أما الداخل فيهـا فلا ريب في دخوله اله ولا ينافى ما ذكروه هنا قولهم لو اكترىأرضالزراعةأو غراس دخلالشربونحوه مطلقا لان المنفعة المستأجر لها ثم لاتتم بدونه فلم يدخل الا بالشرط بقيده المذكوراذا تقرر ذلك فحيث اتفقالبائع والمشترى على عدم ذكر الشرب في صلب العقد انكان داخلا فيالارض ملكه المشترى ولا نظر الحكلام البائع حيننذ وإن كان خارجًا عنها فهو باق على ملك البائع ولا حق للمشترى فيه وان قال انه إنما مذل الماء في مقابلة الارض معه لان القصود والنيات لاتعتبر في مثل ذلك بما المدار فيه على اللفظ وحده ولا تأثير فيه للنية وحدها فان لم يَتفقا على ذلك بان قال المشترى بعتني الارض مع شربها وقال البائع اتما بعتك الارض وحدما تحالفا حيث لا بينة لها أو أقاما بينتين متعارضتين فيحلف كل منهما يمينا يجمع نفيا واثبانا ثمم إن استمر نزاعهما فسخاه أو أحدهما أو الحاكم وقول السائل وإذا قال البائع بعتكما وأبحت لك شربها بكذا الخ محتاج الجواب عنه إلى مقدمة أن أمحتك اماه بكذا هلهو من كنامات البيع وفيها خلاف حررته في شرح الارشاد وعبارته وليس منها أى الكَّناية أبحتك اماه بكذا قال في الجموع لانه صريح في الاماحة مجانا فلا يكون كناية في غرها اه قال شيخنا أي شيخ الاسلام زكريًا ستى الله عهده وفيه نظر والا أشكل بانعقاده بلفظ الهبة المصرح فيـــــه بانه مع ذكر العوض صريح في البيع اه وبجاب بان اقتران العوض بالهبة يمنع انصرافها لمعناها من التمكن مجانا ويصرفها إلى التمليك بعوض بخلاف الاباحة فانه ليس العراقيين واستحسنه ورأبت في تعليق الشيخ ابي حامد أنه يغرم للبوكل مثل المسلم فيه اهر سئل) عن قول ا الجلال السوطى في كتاب الاشباه والنظائر المسلمفيه بجب تحصله ولو مأكثر من تمن المثل اذالم يوجد الابه ولا ينزل ذلك منزلة الانقطاع جزم به الشيخان قاله السكي فىفتاويە وعلى قياسە إذا لم يوجدمثله الآبأكثرمن ثمن المثل ففي وجوب تحصيله وجهان رجح كلامر جحون وصحح النووىعدم الوجوب لان الموجود بأكثر من ثمن مثله كالمعدوم كالرقبة وماء الطهارة ويخالف العين حيث بجب ردها وانالزمفيمؤنته أضعاف قيمتها الىآخر ماساقه من ذلك و نظائره فهل يؤخذ من ذلك أن المديون لو كان عاصيا ماستدانته وصرفه لايجىرعلى بيعماله عرضاكانأو نقداأو منفعة لوفاءذلك الإبثمن مثله حالا من نقدمحله ولوكان مرهونا به املاحتی لوعلقطلاقا على عدم وفاء ذلك في مدة معلومةوكان يظن وجود راغب فىشراءملكە بىمن مثلة حالامن نقد محله عند محله فلم يرغب فيه الابدونه فهل بحر على بيعه لتخلصه منحنثه املابحبعليه كما لابحبفي فاءدينه وانكان عأصيابه وإذاكان نوجد

لها معنى مستقر حتى يكون ذكر الثمن صارفا له لانها صريحة في الانتفاع لا في تمليك العين كما حققته في بعض الفتاوي اخذا من كلامهم ثم ان تأتي الانتفاع بغير استهلاك العين كانت كالاعارة والاكانت كالضيافة فيملك قبيل الازدراد على الخلاف فيه فعلم أنها لاتصلح للكناية هنا لانها لاتحتمل تمليك العين ابتداء بوجه انتهت عبارة شرح الارشاد واذآ تقرر ان لفظ الاباحة لايصلح أن يكون من كنايات البيع فيكون قوله بعتك الآرض وأمحتك شربها بكذا مشتملا على ما يصح بيعه وهو الارض وما لا يصح بيعه وهو الشرب من حيث استعال لفظ الاباحة فيـه فتتفرق الصفقة فيصح البيع في الارض ويبطل في الشرب ويتخبر المشترى ان جهل ما ذكر في الاباحة فان أجاز البيع أو عَلم حَكم الاباحة المذكورة لم يلزمه الاقسط الارض منالثمن باعتبارتوزيعه على قيمتها وقيمة الشرب فأذا قيل قيمتها مائة وقيمة الشرب عشرون خصها من الثمن خمسة أسداسه وبطل البيء فى سدسه المقابل للشرب فيلزم المشترى خمسة اسداس الثمن فقط وقول البائع في هذه الصورة أعني قوله بعتكما وأبحت لك شربها بكذا انما أردت البيع في الارض فقط أى حتى بحب له كل الثمن ويأخذ الشرب لا يلتفت اليـه لان لفظه يناقض منويه فيلغو ويصح البيم في الارض بقسطها من الثمن في الشرب وما يقابله من الثمن كما تقرر وقول السائل وإذا قال بعتكها مخمسين دينارا الخ محتاج لمقدمة أيضا هي أنهم ذكروا خلافا في عكس هـذه الصورة وهو مالو قال بعتك هذآ بالف فقال قبلت نصفه بخسمائة ونصفه بخسمائة وعبارة شرح الارشاد في هذه فقال قبلت نصفه بخسيمائة ونصفه بخسيمائة أي فلايصح على ما أشعر به تسليمه استشكال الرافعي لها بأنه أوجب له عقدا فقبل عقدين لتعدد الصفقة بتفصيل الثمن ولو من جانب واحد ولا تنافى خلافا للزركشي لانه سلم الصحة منحيثالنقل والاستشكال منحيثالمعني والذي يتجه فيذلك انه اننوى تفصيل ما أجمله البائع دون تعدد العقد صح وانأطلق أونوي تعدد العقد لريصح وعليه بحمل الـكلامان ثم رأيت في كلام الزركشيمايؤيد ذلك وقولهمالصفقة تتعدد بتفصيل الثمن يحمل على ما اذا وقع التفصيل من جهة من تقدم لفظه كبعتك بهذا نصفه مخمسائة ونصفه بخمسائة فيقول قبلت أو قبلته بالف لان القبول حينئذ يترتب على الايجاب المفصل فوقع مفصلا بخلاف ما اذا أجمل البائع أولا وفصل المشترىلانه أوجدماينافىالاجمال فلم يمكن أن يقال ان قبوله وقع بحملا ففصلنافيه بين ان يقصد تفصيل ذلك فيصح اولافيبطل أما فىالثانية فواضح واما فى الاولى فَلا ُن التفصيل من حيث هو ينافى الاجمال وقضية كلامه خلافا للشارح أي الجوَجري انه لو قال بعتك هذا بدرهم وهذا مدينار فقال قبلت أحدها صح أو بعتك هـذين بألف كل واحد نخمسمائة فقبل احدهما صح للتوافق لان ذلك في حكم صفقتين وهو متجه وفي بعتك سال<sub>ا</sub> وغانما هذين بالف يصح قبولهما بها وان لم يعرف سالما من غانم مخلاف سالها بالف وغاتما بخمسائة لابد من معرفتهما ويفرق بان الاقتصارعلى قبول احدهما هنا جائز فاشترط أن يعرفهما حتى يقبلهما أو أحدهما وثمم يتعين قبولهما معا أو تركهما معا فلا فائدة لمعرفتهما انتهت عبارة الشرح المذكور ومنها يعلم انه لوقال بعتكها بخمسين دينارا وشربها بخمسين دينارا فقال قبلت بمائة صح فيهما وأنه لو قال بعتكها بخمسين دينارا وأبحت لك شربها بخمسين دينارا فقال قبلت بمائة صح في الارض بخمسين ولا يُصح في الشرب والحكم في هذه واضح مما قدمته في بعتكها وأبحت لكَّ شربها بكذاوأما الاولى فوجه الصحة فيها أنه قد علم مما قررته فىبعتك هذا مدرهموهذه مدينارأنه في صورتنا مخير بين قبول الارض والشرب معا وقبول أحدها واذا جوزنا له قبولها فلافرق بينأن

تمن المثل بسفره الى غير بلد رب الدس يلز مه الاذن له فيه ام لاواذ امنعه ربالدس منه بالقاضي فلم يسافرو وجدت الصفة المعلق عليها محنث ام لاو هل من ذلك مالو باع ثوره لشخص بثمن معلوم وامتنع المشترى منأداء بعضه ولم يجدله طريقا في خلاصهالابشرائهمنه ثوره بثمن معلوم قاصه منه بما عليه وتأخر له عليه بقية الثمن ثم ألجأه الى أن علق الطلاق على ان يوفيه له في وقتعيناه بسبب انهلم يبعه لهالا بعدان وافقه عليه فهل يحنث إذا فات الوقت بلا و فاءكمن قال له ظالم ان فلا نا أو ماله عندك فأنكر وحلف كاذباام لاكمسئلة اللص والحال انهايجدله طريقا فىخلاصحقه الاالشراء والحلف على وفاء بقية الثمن فاجاب) ما نه لا بحر على بيع ماله ندون ثمن مثله بمالايتسائح به مطلقا سواء أكان مرهونا أملا عصى بسببه ام لاعلق على عدم وفائه طلاقا اوعتقا أم لا لكنه بحنث بعدم وَفَائِهُ فِي اللَّهُ اللَّهِينَةُ لتمكنه من وفائه بالبيع على الوجه المذكور ويحنث بعدم الوفاء في مسئلة ثمن الثوراذا فات الوقت المعين وهو قادر عليه لعدم اكراهه على تعليق الطلاق (سئل) عن قو لالناشرى فى نكته على قول الحاوي ودىنالسلم

يقول قبلت الارض بخمسين والشرب بخمسين أو يقول قبلتهما بمائة لما علم مما ذكرته في نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسائة أن الصفقة قد تعددت بتفصيل البائع لكونه ابتدأ بالتفصيل فكون القبول على وفقــه سواء اوقع مفصلا مثله ام مجملا كما بينته فيما مر بقولى وقولهم الصفقة تتعدد بتفصيل الثمن يحمل على ما إذا وقع التفصيل من جهة من تقدم لفظه الخ فتأمله فان فيه الفرق بينصورتناهذه المذكورة في السؤال وعكسها التي هي صورة الخلاف الذي حكيناه آنفا وإذا مات احد العاقدين بالكناية ولم يدر هل نوى بها البيع او الشراء لم يعتد بها وكان المبيع باقيا على ملك البائع لانهذا هوالاصل المحقق فلايعدل عنه الابيقين وأما اذا غاب فينتظر الى أن يحضر أوبرسل اليه حتى تعلم نيته ﴿ وسُمَّلُ ۗ رضى الله عنه عن مسئلة فاجاب فيها بجواب مختصر ثُمَّ بلغه ان بعض المفتين أفتى فيها بخلاف ذلك فصنف فيها تصنيفا سهاه بتنوير البصائر والعيون بايضاح حكم يبع ساعة من قرار العيون وقد أردت أن أذكره برمته هنا وانكان تصنيفا مستقلا لانه في حكم الفتاوى باعتبارأصله كما علم مما تقرر وذلك التصنيف (أحمدك) اللهم ان أبقيت في هذا العالم طائفة ظاهرين على الحق لايضرهم من خذلهم الى أن يأتى أمر الله وأشهد أن لا اله الا الله وحده لاشريكله شهادة أنجو بها من أن أنظم في سلك منأضله الله على علم لما أنه اتخذ اليه هواه وأشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي ارسله الله قاصما لظهور المعاندين بحجتي منطقة وفحواه صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الذين لم يخشوا فى الله لومة لائم ولّم يلتفتوا لما سواه ماقام بنصرة هذا الدين من فرغ نفسه لله وراقبه في سره ونجواه ( اما بعد ) فان العلم بحمد الله لم تزل أنديته غاصة بأهلها ورياضه مغدقة يوبلها وحدائقه بها حدّق التحقيق محدقة وربوعه محفوظة بلوامع الحجج المونقة وعرائسه سافرة النقاب لمن بذل لها ملك نفيسه مصونة الحجاب عمن تطاول اليها بمجردتمنيه وهويسه وأهله همقوام الدينوقوامه وبهمائتلافهوانتظامه وعليهمالمعول فيعقل الشوارد وتقييد الاوابد بمحكم البرهان وواضح التبيان لما أن الله أخذ عليهم الميثاق أن يبينوه ولا يكتموه وحرم عليهم أن يكونوا كالذين نبـذوه وراء ظهورهم وطرحوه فلذلك وجب على من علق باذيالهم ودخل تحت نعالهم وتأسى بافعالهم وأفوالهم وتأهل لفهم عباراتهم وأحاط باشاراتهم أن لايجمد على ظواهر العبارات وان لا يركن الى البدعة والعناد او الجهل او البطالات فان ذلك متكفل بالحرمان وقاض بالخذلان نسأل الله النجاة منالمهالك وانيسلكبنا أوضح المسالكانه بكل خبر كفيل وهو حسبي ونعم الوكيل هذا والداعى لى الآن ثالثرجب أسأل الله نيل الارب الى تألَّيف هذا الكتاب المحتوى على غاية من التحقيق وفصل الخطاب الموسوم (بتنوير البصائروالعيون بايضاح حكم بيع ساعة من قرار العيون ) انه رفع الى فى أثناء شهر جمادى الآخرة سنة تسع وأربعين وتسعائة سؤال في بيع ساعتين منقرار عين كذا فاجبت عنه بجواب طويل مشتمل على تفصيل في ذلك ثم رفع إلى السؤال ثانيا باخصر من الاول وطلب منى اختصار الجواب فاختصرته ثم بلغني انجمعا خالفوني في ذلك تشبثا باطلاق الامام البلقيني مع أني بينت في كل من ذينك الجوابين معناه وبحمله واستدللت علىذلك بكلام الائمة وقواعدهم فلم يسمعوا لذلك قيلا بل افتوا باسينبئك عنهم أنهم فيهذه الحادثة كالانعام بل هم اضلسبيلا وكيف والعمر قد ذهب اما فياللهو والطرب اوفى تفهم كلام العرب او فى تحصيل الحطام من وجه حلال اومن حرام وانى لمن هذا وسمه و تاسس عليه رسمه ان يتحدث بالبراز اويقرب منهذا الجاز تالله ليقامن عليهم من الحجج مايقصم ظهورهم ويمنح ظهورهموفاء بذلك الميثاق الاكيد ورجاء لحصول المزيد فانعلام الغيوب هوالمطلع على القلوب اساله بعز ربوبيته وكمالى صمديته ان يعاجل من تعمد في هذه القضية عصبية او عنادا او هوى

اىفانەلا يصحفيەشىءمن التصرفات اعنى العتق والايلادوالتزويج محلاف ماتقدم في المبيع هل هو معتمد ام لا (فأجاب) بأن ماذكره واضحاذالاعتاق والايلادوالتزويجلامكن اير ادشيءمنهاعلى مافي الذمة سواء أكان مسلما فيه ام ميعا فقوله مخلاف ماتقدم في المبيع اي المعين (سئل) هل يشترط في صحة السلم حضور عدلين عند عقده فقد عد في شرح تنقيح اللباب من شروطه ان بكو ن مو صو فا بصفة معلومة لهما ولعدلين غيرهما لبرجع اليهم عند التنازع آه فمفهو مهان ذلك شرط اعنى حضور هن عندالعقد لامعر فتهم لذلك (فاجاب) بانه ليس مفهوم شرح التنقيح ماذكر فىالسؤال وانمآ معناه انه يشترط معمعر فةالعاقدين صفات المسلم فيه معرفة عدلين غبرهما والله اعلم ﴿ باب القرض ﴾ (سئل)هل يجوز قرض جزءمن عقاروهل يردمثله اوقیمته (فاجاب) بانه بجوز وهو محمولكاقاله السبكي على مااذا لم يزد الجزء على النصف لان له حينئذ مثلافيجو زاقراضه كغدره ويرد مثله لاقيمته (سئل) عن القرض في الذمة ثمم يعينه في المجلس هل

يجوز اولاوجهان ماالاصح

أو فسادا بسطوات انتقامه وحرمان انعامه وأن يوفقنا أجمعين لسلوك سنن الهدى ولاجتناب سبب الردى انه اقرب مجيب وما توفيقي الابالله عليه توكلت واليه أنيبور تبته على مقدمة وخاتمة وسبعة أبو ابأما المقدمة ففي ذكر السؤال والجواب بنوعيها واما الابواب فأربعة في ذكر أحوال المسئلةالاربعة التي فصلتها في كل من الجوابين والخامس في الـكلام على ماوقع في الروضة من التناقص في بيع الماء والقرار وبيان الجمع بين عبارتها ورد ماوقع في ذلك للمتكَّلمين عليها والسادس في بيان حكم عيون مكة تخصوصها وهل هي مملوكة منبعا ومجرى وهل يصح بيعها أولا والسابع في الفرق بين الحكم بالصحةوالحكم بالموجب وفي بيان ماينقض فيه قضاء القاضي ومالاينقضوأما الخاتمة ففي ذكر مَا اطلعت عليهمن أجوبة الخالفين والكلام عليها وبيان ما اشتملت عليه ما يصم عنه الآذان وتتنزه عن تصوره الاذهان والمسئول من كرم الله وفضله أن يهديني الى سواء السبيل وان يجعلني ممن أعلا شرفهم بقوله الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم أعانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيّل ﴿ مقدمة ﴾ رفع الى سؤال صورته ماقولكم رضى الله عنكم ّفيما اذاباع شخص من آخر حصة من قرار عين كذا جارية وهذه الحصة قدرها سدس سهممن أربعة عشر سها مشاعا من جميع العين لكن عبر عنها في مكتوب الشراء بما يتعارفه أهل عيون بلدة البيع من التعب بر عنأجزاء السهم من القرار والماء الجارى به بالساعات وعن الساعة من ذلك بالوَّجبة التيهي أثنتا عشرة ساعة كما يعبر عن مثل ذلك في البلاد الشامية بالاصابع ويسمون ذلك في بلد البيع كلـه سقيـة لانه لا مخفى أن الشريك في القرار شريك في المـاء التابع له من أجـل مشاركته في القرار فعسيركاتب الشراء عن المبيعالذي هو حصة من القرار بما يستعمل فيه وفيها هو تابع له من الماء وملخص عبارة مكتوب الشراء بعد ان أذن الحاكم الشرعي فلان الشَّافعي لفلان الفلاني في شراء المبيع الآتي ذكره لنفسه وليقية ورثة والده مٰن البائع الآتي ذكره بالثمن الآتي ذكره فيه إذنا صحيحًا شرعيا اشترى فلان الفلاني المأذون له لنفسه ولبقية ورثة والده المشمولين بحجر الشرع الشريف من فلان البائع عن نفسه جميع الحصة السقية التي قدرها ساعتانَ من قرار العنن الفلانية بما للحصة المذكورة من حق من قرار العنن المذكورة ومقرها وممرها وشعوبها وذيولها ومجارى مائها ومن مائها الجارى بها من فضل الله تعالىاشتراء صحيحا شرعيا مستكملا لشرائط الصحة واللزوم بثمنجملته كذا مقبوض بيد البائع من المشترى وتسلم البائع الثمن وسلم للمشترى جميع المبيع المذكور تسلما شرعيا بعدالرؤية والمعرفة والمعاقدة الشرعية وثبت ذلك عند الحاكم الشافعي الآذن المذكور وحكم بموجبه ومات الحاكم والمتعاقدان والشاهدان فهلهذاالحكم صحيح أملاواذاقلتم هو صحيح فهل يقتضى صحةالتبايع المذكورأم فساده وهل لحاكم شرعى نقض التبايع والحكم به أم لا لاسما مع كون الحاكم الشَّافعي المذكور من أهل العام الوافر وكمالالنظر فىفروعالفقهوغيره كما هومشهوربذلك وهل يقتضي صحة ماتقدمذكره قول الأمام النووىرضي الله عنه فيروضته ولوياع الماء مع قراره نظر انكان جاريافقال بعتك هذه القناة مع ماثها أو لم يكن جاريا وقلنا الماء لايملك لم يصح البيع في الماء وفي القرار قولا تفريق الصفقة وقوله بعد ذلك بنحو اربعة أسطر ولو باعجزأ شائعا منالبئر او القناة جاز وما ينبع مشترك ببنها الهلايقتضى ذلك صحة ماذكر واذاقلتمان قوله وفي القرار قولاتفريق الصفقة يرجح صحة ببع القرار فقط في الصورةالمذكورة فهل يكون المشترى مستحقا للماءالنابع به لكونه نابعا في ملكه كما يؤخذ من المسئلة الثانية وايضا فهل التعبير في مكتوب الشراء عن الحصة المبيعة من القرار بقوله الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار العين الفلانية مخل بالتبايع او بالحكم به او غير مخل بذلك

منهما (فاجاب) مان أصحهما جوازه ولو سلمه له بعد مفارقته المجلسو قبل طول الفصل (سئل) عن قرض المنفعة هل بحوز أولا وجمان (فاجاب) مان الذيفي الروضه في مأب القرض المنع وفيها كاصابها فى ماب الاجآرة االجوازو حمل ألسبكي والبلقيني وغيرهما الاول على منفعة العقارات كما متنع السلم فيها ولانه لايمكن ردمثلها والجواز على منفعة غيره كما بجوز السلم فيهاو لأمكان و دمثلها الصورى والاسنوى الاول على منفعة العين المعينة لامتناع السلم فيهاو الجواز على ما في الدمة وقال بعضهم ان الاقربماقاله السبكي وغيره (سئل) عن قول ابنقاضي عجلون في تصحيحه والمختار فيالصغير تبعالجماعةجوازةرضالخبز فىردمثله وزنا وفى الخير وجهان رجزم في الانوار بمنعه اه هل مراده ما لخس الروبةاوخمرةالعجينفان قلتم بالاول تحالف ظاهر قول الروضة وذكرصاحب التتمة وجهين في اقراض الخبر الحامض احدهما الجوازلاطراد العادة مه و فی فتاوی القاضی حسین لابجوزاقراضاارو بةلانها تختلف بالحموضة اه(فاجابًا) بانهقداوهمكلام التصحيح انهما مسئلة واحدة وليس كذلك بل مافي الروضة

لا مكان تأويلها بما يصححها فاجاب رضى الله عنه بقوله قد استفتى شيخ الاسلام السراج البلقيني عن هذا السؤال بعينه فلم يصرح فيه نفسه بشيء وبيانه أن الجمال من ظهيرة قال في سؤاله له العيون التي يمكة المشرفة وغيرها من بلّاد الحجاز لايعرف الذيينبع منهاغالبا وإنها يجرى في مجاراليأن يعرز الى الارض التي يسقيها ويتبايعونه بالليالي والايام والساعات يشتري الشخص من آخر ساعة من النهار الى الليل بثمن معلوم ويتصرف فيها فهل يصح هذا ويملكه ثم قال السائل بعد أسطر وجرت عادتهم انهم يكتبون اشترى فلان من فلان ساعة من قرار كذا فهل ذلك معتدر أملافاجاب البلقيني رحمه ألله تعالى وأطال ومع ذلك لم يصرح في جواب السؤال الثاني بشيء في النسخة التي رأيتها الآن وإنها أجاب في الحقيقة عن الاول فقط وعبارته بعد فرضه الكلام في ملك محلاالنبع والمجرى وأما شراء المساء المذكور ساعة من النهار أو الليلفهذا لا يصح لجهالة المبيع وبعد فرضهالكلام في ملك الثاتي فقط اذا صدر بيع في هذه الصورة على الماءالكائن في الارض فلا يصح لانه غير مملوك لصاحب الارض مم قال وماذكره في السؤال من أنه لا يعرف الاصلالذي ينبعمنه غالباجوامه انه لا يصح بيع الماء في هذه الصورة لانه غير مملوك والتبايع الواقع بالليالي والايام والساعات كله غير صحيح لانه لم يصادف ملكا للبائع فىذلكولاً يملك المشترى شيأمن ذلك ولو فرعنّا على الصحيح أن المآء يملك فانه ليس هناسبب يقتضي ملك الماء اه فهو مطلق لعدم صحة بيع الماء المقدر بساعة مثلا وغير متعرض لخصوص ما اذا بيعت ساعة مثلا من قرار كذا وإن أكدبكل لان تعليله بعدهاصريح في أنالفرض أن المبيع هو منغبر تعرض اللقراروهذا الفرض المخصوص فيه تعرض للقرار والزمان معا فما المعتبر منهاكما أشأر اليه السائل فلم يجب عن هذا الخصوص بشيء وإنا أجيب بكلام مطلق لا يحتج به في مثل ذلك وعلى تسليم شموله له فهو متوقف على تقدير مضاف بعد منأىمنماءكذا اذ لايظهر القول ببطلان البيع فيهذا الفرض المخصوص الا بتقدير ذلك المضاف وهو غير لازم اذاللفظ كمايحتمل تقديره فيبطل يحتمل عدم تقديره وارتكاب مجازفيه فيصح مان يراد بالساعةالجزء مدليل قوله من قرار عين كـذا لان من هنا للتبعيض لاغبركما لايخفى ومنالتبعيضية صريحة في اتحاد ماقبلها مع مابعدها مفهوما وحقيقة فهي قرينة ظاهرة في أن المراد بالساعة الجزء اذلاً يقال ساعة منمحل كمذاالابارتكاب ذلك التجوزواذا دارالامربين تصحيح لفظ بتجوز منغير تقدير محذوف رابطا له بتقد ير محذوف كان تصحيحه أولى من ابطاله لوجهين أحدهما ان احتمال الصحة مقدم على احتمال البطلان كما يصرح به قاعدة ان القول قول مدعى الصحة غالبًا عملًا مان الظاهر في العقود الجارية بين المسلمين الصحة وانكانت خلاف الاصل الثانى أن الجاز أولى من الاضمار على قول قال به كثيرون وعلى الاصح من أنهيا سيان لاحتياجكل منهما الى قرينة فالمجاز هنا أولى عملا بقاعدة أن تصحيح اللفظ حيث أمكن أولى من ابطاله وقد عولوا على مادلت عليه من التبعيضية في بعض مسائل الصبرة ولم ينظروا لاحتمال أنهالابتداء الغاية أو بيان لمفعول محذوف الاعلى بحيث لبعض المتأخرين قيده بما أذا أراده فليعولوا عليها هناكذاك أذا تقرر ذلك فالذي دل عليه كلامهم ان المتبايعين اذا ارادا بقرلها ساعة او ساعتين من قرار عين كذا جزأ معينا من محل النبع أو المجرى المملوك ضح البيع نظير ماذكروه في مسائل منها بيح ذراع من ارض مع ارادة الشيوع او التعيينولم ينظروا الى ان الشيوع لايفهم من مطلق لفظ الذراع الا بتأويل ومنها البيع بثلاثة آلاف الا ما يخص الفا او مدينار الادرها وارادالاستثناء من القيمة المعلومة بل في مسئلتنا اولي بالصحة منهذهلان مااراد فيها يدلعليه ظاهر قولهمامن قرارعين كذا وما أراده بالاستثناء لامدل عليه ظاهر اللفظ بل يدل على خلافه وتخيل فرق بين المبيع والثمن بأنه غير مقصود لذاته ولذا جاز

مسئلتان الاولى في اقراض خميرة العجين ولهذا قال الاذرعي عقب قولها أحدهما الجواز لاطراد العادة مهو مهقال اسريج وهو المختار اذ العادة المسامحة مهوقال الزركشي عقبه فيه اشعار بترجحه اذلم ينقل عن غيره ترجيحاً وهو قياس ما ذكره الرافعي في اب السلم من جوازه في المخيض الخالص منالياء ووصفه بالحموضة لايضر لانها مقصودة فيه ولا شك أن الخمر كذلكاه وعليه فسردمثله وزيا والثانية في اقراض الروية وهي كما قال الجوهرى وغبره مايلق من اللبن الحامض على اللىن الحليب لىروب وقال الاذرعي عقبةولها وفي فتاوى القاضى حسين لابجوز اقراض الروبة لانها تختلف بالجموضة والمختار خلاف ماقاله القاضي من المنع الما ذكرناه في خمىرة آلخيز اه ويجاب عها ذكره بشدة الحاجة الىالاولى فسومح في اقر اضها مخلاف الثانية وقال الاصفوني في مختصر هافي الخمر الحامض وجهان ولابجو زاقراض الروبة ( سئل ) عالو اقترض شخص من شخص انصافأ فلوسأ جددآ أواشترى منهسلعة بفلوس جددوكانت في ذلك الوقت كل جديدىن بدر هم مثلاثم أبطل الساطان المعاملة مها

وجعلها بالمنزان مثلاوأخرج

الاستبدال عنه بخلاف المبيع غيرمؤثر لان الارادة لها تأثير في المبيع أيضا كإقالوه في مسائل الذراع والصاع وغيرها فاباطة الحكم مهالاتنافى قصده لذاته وآنما لميكتف بالنية فيما اذاكان فى البلد نقود مختلفة الفيمة ونويا أحدها لان اللفظ هنا وهو قوله بعشرة مثلالادلالة لهعلىشيء وضعا ولاقرينة فلو أثرت النية معه لكان فيه أعمال لها وحدها وهو ممتنع فها ذكره بثبرط وفى مسئلتنا اللفظ. دال على المنوى باعتبار ما قررناه وما سنقرره فليس فيه أعمالٌ للنية وحدها بل بمــا دل عليه اللفظ الموافق لهـا وانأريد بذلك مدلولهـا الحقيقي مع تقدير ماء بطل البيع وان لم بريدا شيأفان اطرد في عرفهاالتعبير بالساعة في مثل هذا التركيب عن الجزء المين من القرار المملوك صح البيع أيضاكما يصرح به قول المجموع ردا على صاحب البيان ومن تبعه اذا عبر بالدراهم عن الدنانير صح لانه يعبر بها مجازا كقولك في عشرين درهما مثلا هذه دينار إذاكان ذلك هو صرفها أي هذه صرف دينار فهو من مجاز الحذف اهوّيؤيده تصريحهم في الثمن عنــد اطلاقه بحمله على المتعارف بينهم واو غسر نقد ومن ثم قال ان الصباغ لوقال بعتك هذا بعشرة أثواب وأطلق وكان لهما عرف انصرف اليه كالنقدين اه واذا ثبت أن للَّعرف تأثيراً في تخصيص المطلق في البيع مه ثبت ماقلناه هنا من الصحة. اذا أطلقا واطرد عرفهاكما ذكر وان أطلقا ولم يطردلهما بذلك عرف فهذا هو محل النظر والتردد والقاعدتان السابقتان قاعدة تصديق مدعى الصحة وقاعدة أن تصحيح اللفظ أولى من ابطاله ما أمكن يرجحان الصحة هنا أيضا ويعضدها قول الموثق مستكملا لشرائط الصحة واللزوم ان كان بمن يعولعليه في معرفة ذلك نعم ان أطلقا واطرد عرفهما بان المراد بذلك بيع الما مقدرا بزمن لم يبعد القول بالبطلان حينتذ ولو اخناف الوارثان في الارادة صدق مدعى الفساد نظر ماقالوه في الذراع لكن لايتأتى هذا هنا لحكم الحاكمالمستلزم لثبوت موجب الصحة عنده من حيث الصيغة بناء على ماقاله السبكي وغيره والحاصل أن حكم الحاكم لاينقض إلا بعد تحقق موجب نقضه وأما مع عدم تحقق موجبه فلا يمكن القول بنقضه كما يصرح به كلامهم وقد ظهر بما قررته أن موجب النقض لم يتحقق وان هذا اللفظ له محتملات بعضها صحيح وبعضها باطل ومع ذلك فلا نبطله إلا إذا تحققنا أنذلك الاحتمال الباطل هو المراد ولم نتحققه ولا ينافى ما تقرر قولها جميع الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار عين كذا لاناإذا فرضناأن المرادبالساعتين جزء معين من القرار المملوك أو حملنا اللفظ على ذلك لما مر صح تسمية ذلك الجزء سقية لانه سببها ويدل عليه قول الموثق بما للحصة المذكورة من حق من قرار العين المذكورة الخ فان قلت القرار المذكور أولا هو القرار المذكور ثانيأ والعبارة تقتضى تغايرهما وإن حصة السقية غبرهماقلت لاتقتضى ذلك لان قوله ومقرها ومابعده معطوف على قوله قرار أي ومن حق من حقوق المقر والممر وحقها غيرهما كماهو واضح وغاية مافيه أن الموثق تفنن فعس بالقرارأولا ثم عسر ثانيًا عنه بالمقروأعاده مختلفًا لفظه مع اتحاد معناه لبيان شمول البيع لجميع حتوقه وقول الموثق ومن مائها الجارى مها النخ صريح في أن المراد بالساعتين جزآن من القرآركما قررناه ويدل له التعبر بالسقية إذ هي فغيلة عمني فاعلة أي ساقية إذ الساقية اسم للقرار لا للماء وما ذكر في السؤال عن الروضة لايقتضي صحة البيع فيما ذكر إلا بالتقدير الذي ذكرناه وأن المراد بالساعة الجزء وانها محمولة عليه عند الاطلاق على أن كلام الروضة قد تناقض في ذلك وقد بينت الجمع بينهما في جواب بعض أسئلةوردت من حضر موت مع الرد على البلقيني في اعتراضاته عليها في جوآبه السابق بعضه وحاصل ماتجتمع به عباراتها أن المملوك ان كان محلالنبع فوقع البيع على ذلك كله أو جزء شائع منه معين صح وجرى في دخول الماء الموجود عند البيع ماقرروه في باب الاصول والثمار وانكان المملّوك هو القرار صح أيضاً وَلَكُنَ لَا يَدْخُلُ المَاءُ لَانَهُ فِي هَذَهُ الصَّوْرَةُ غَيْرُ مَلُوكَ لَهُ وَانَّا يَدْخُلُ فِي ذَلْكُ استحقاق الارض فيه المسمى بالشرب ومراد الروضة بعدمالصحة في الماء في الصورةالتي اجرى فيها خلاف تفريق الصفقة انه لا يصح بطريق الماك الافي الارض دون الماء فانه انما يصح فيه بطريق الاستحقاق ومن تم صرح فيها أواخر المناهي بصحة البيع فيهما أي في الاصل بطريق القصد والملك وفي الماء بطريق التبع والاستحقاق فلا تناقض بين كلاميها خلافا لمن ظنه وفائدة اجراء خلاف تفريق الصفقة في القرآر حتى يبطل في الماء الرجوع بما يقابله من النمن لانا ان قلنا بالصحة فيه فهي بطريق الاستحقاق وماكان كذلك لا يقابل بحزء من الثمن فاذا قوبل به اقتضى ذلك بطلان البيع فيه وفي الارض على الضعيف وفيه وحده علىاأصحيح فاتضحوجه جريان الخلاففي الارضر وآنآ واناجريناهفيهاوقلنآ بالبطلان في الماء فانما هو من الحيثية التي قررناها آنفا والكلام كما علم بما تقرر في محل قرار الماء المملوك دون محل نبعه لان ملكه لا يستلزم ملك الماء بل يكون المالك أحق به أما محل نبعه مع قراره المملوك كل منهما فيصح البيع فيهما بطريقِ القصد لان ملكه يستلزم ملك الماء وأما محل نبعه وقراره غير المملوك فلا يصح البيع فيهما فتأمل ذلك فانه مهم ومن ثمم اضطربت فيه الافهام وكثرت فيه السقطات والاوهام فآن قلت ينافي ما تقرر من الجواب قول جمع ردا لما في الروضة ما لا يجوز بيعه اذا كان مجهولاً وبيع مع غيره بطل البيع في الجميع بناء على أن الاجازة بالقسط والقسط غير مكن للجهالة قلت انما يتضح ردهم أن لوسلمنا لهم دعوى الجهالة بالقسط وهي غير مسلمة فقد قال جمع في نحو الحل والخمر والشاة والكلب أو الخنزيران الباطل يقوم عند من يرى له قيمة كاهل الذمة فكذلك الماء هنا يقدر عند من يرى له قيمة ويصح بيعه مطلقا وهم المالكية وعلى المعتمد من أن ذلك يعتبر بما يشابه كالخل والعتر كذلك يعتبر الجارى هنابما يشابه فيقدر راكدا ويوزع الثمن عليه مع الارض فان قلت فما حكم عيون مكة هل هي مملوكة لاربابها قراراومنبعا أو قرارا فقط قلت بل قرارا ومنبعاكما يصرح به قول الروضة وأصلها لوصادفنا نهرا يسقى منه أرضون ولم ندر أنه حفر أي فيكون مملوكا أوانخرقأي فلا يكون مملوكا حكمنا بانهمماوك لانهم أصحاب يد وانتفاع اه على أن مانحن فيه أولى بالملك من صورة الروضة لان صورتهاليس فيها قرينة على الملك غير وضع الَّيد وهنا مع وضعها قرينة أخرى وهي بناء تلك العيون الذي هو صريح في ملك الباني لمحل ذلك البناء فان قلت كيف يصح البيع في تلك العيون منبعا وقرارامع عدم رؤيتهما قلت أما ما تحت الارض منمجري العيزوذيلها فلايشترطرؤيةجميعه لتعذره كاساس الجدار وكما بحثه الاذرعي من عدم اشتراط رؤية المستتر في ذي الوجهين وان سهل بالفتق وانما الذي يشترط رؤيته منها ما مختلف به الغرض أخذا من أن البُّر لا يشترط رؤية جميعها بل ما مختلف به الغرض منها عند أهلُّ الخبرة من جدرانها ونحوها وأما القناة الظاهرة فلا بد من رؤيتها جميعها مانُ يحبس الماء عنها ولا يكفي رؤيتها من وراثه وان كانصافيا ثم رأيتالبلقيثي تعرض لما فيالسؤال فقالوماجرتالعادةفي مكة المشرفة منأنهم يكتبوناشترى فلان ساعةمنقرار عينكذا غيرصحيح ولا معتبر وطريق البيع أن يقع على القرار الذي هو محل النبع اه وهو غير مناف لما ذكرته من وجوه منها أنه اطَّلَق عدم الصحة ولم يبين مدلول ذلك اللفظ ولا ما فيه من الاحتمال ونحنقد فصلنامحتملاته وبيناكل واحدمنها وما بدل لهمنكلام الائمة فلاينافي اطلاقه تفصيلنا بل يتعين حمل اطلاقه على الوجه الباطل الذي قدمنًاه وهو ما اذا ارادا ان المبيع الماء مقدرا بزمن او اطلقا وعرفهما ذلك ومنها انه لم يبين لمـا ذكره دليلا ونحن قد بينا لمـا ذكَّرناه ادلة من كلامهم سما ما قدمناه عن مجموع النووى وعن ابن الصباغ ولا يسع البلقيبي ان يقول اذا اراد بالساعة جزأ

غىرھاكل أربعة بدرهم مثلا فهل للمستحق المطالبة بقدر الانصاف من الفلوس التيأخرجتأو لايستحق الاتلك المعاملة التي كانت حالة العقد عددا ( أ جاب) انه لايلزم المقترض ولا المشترى الامن تلك المعاملة القدعة عدداعتارا عالة اللزوم لا محالة الادا. (سئل)عن شخص أقرض شخصا ذهبا بمدينة الروم مالاتم جاءالمقرض فوجد المقترض بمصر مثلاو قيمة الذهب بمصرأعلي من قيمته بالروم فهل له المطالبة بمثل الذهبُ أو بتميمته في بلد الاقراض (فأجاب) بانه لا يطالبه بالمثل فى هذه الصورةوانايطالبه بقيمة بلد الاقراض

﴿ كتاب الرهن ﴾ (سئلُ)رحمه الله عما لوقال المرتهن قبل وفاء الدىن المرهون به فككت الرهن أو أبطلته أو فسخته فهل ينفك الرهن بذلك أم بهاذا ( فأجاب) با نه ينفك الرهن بفسخ المرتهن (سئل) عمالو کان از بد علی عمرو دىن شرعى ثابت لازم فرهن بكر ما هو ملكه تحت مدز مدعلى ذلك فهل يصح الرَّهن المُذَكُور ويباع في ذلك الدن أو لا (فأجاب) نعم يصح الرهن ويباع في ذاك الدين (سئل) عمالورهنحانو ناوأقبضه مم غابسنين فهل المرتهن أن يأخذمن أجرة الحانوت

مايفي بدينه من غير اذن الراهن ( فأجاب ) بانه لابجوز للبرتهن أن يأخذ مزأجرة الحانوت مايفي بدينه بل لايتصور ذلك إذ المسمى أواجرة المثلدن فى الدُّمة للراهن فلا يصح قبض المرتهن اياه فطريقه أنيرفع الامرإلى الحاكم ويثبت ذلك عنده فيوفيه الحاكم منها ( سئل ) عن مكان مشترك بين اثنين وأحدهما ساكن فيه ثمم اشترى حصة الآخر نهمأظهر شخص مستندآ بأن الحصة المبيعة رهنها مالكها على دين له عليه في مدة سكني الشريك وفيهانه اعترف بتسليمها وكذبه الشريك الساكن في قبضه الرهن فهل القول قول المرتهن بيمينه في انه قبض المرهون فاذا حلف تبين بطلان البيع أو قول المشترى بيمينه فى أنه لم يقبض المرهون وإن يدملم تر تفع عن المكان (فأجاب) بأنالقول قول المشترى بيمينه لانه مدع صحةالعقد والمرتهن فساده ولانالاصلعدم ارتفاع يده عن المكان ونقل أمتعته منه ولان الاصل عدم لزوم الرهن فاذا حلف تبين بطلان الرهن بالبيع لانه يحصل به الرجوع عنه قبل قبضه (سئل)عنشخص استعار شيئأ ليرهنه بدينه بشرطه

فرهنه بهثم مات المعرفأدي

معيناً من القرار المملوك يبطل البيع لانه حينئذ يكون مخالفاً اصريح كلام أثمته من غير مستند بل لايسعه أيضاً أن يقول بالبطلان إذا اطرد عرفها بالتعبير بالساعة من القرار عن الجزء المعين من القرار المملوك لمخالفته لصريح كلامهم الذي قدمته عن آلجموع وغيره وإذا ثبت أنه في هانين الحالتين ملزوم بالقول بالصحة فلا يستدل بكلامه على بطلان حكم الحاكم لما قدمناه أن حكم الحاكم يصان عن النقض ما أمكن وأنه لا يصار لنقضه إلا إذا تحققنا موجب نقضه ولا نتحقق موجبه في هذه الصورة إلاإذا ثبت أنهما أرادا بالساعة من القرار حقيقتها من مائه أو من القرار نفسه وهو غير مملوك وأما إذالم يثبت ذلك فلايمكن القول بنقضه كيفوله محتملات بعضهاصحيح وبعضها باطلولم يثبتوجودذلك الباطل ومنها أنَّ قول البلقيني وطريق البيع ان يقع على القرار آلذي هو محل النبع صريح فيأنسبب البطلان في ساعة من قرار كذا ليس هو ذكر الساعة فحسب بل عدم ايرادالبيع على مَحل النبع وهذا غير صحيح لتصريحه هو وغيره بصحة بيع الجزء من القرار المملوك وإنّ كان غير محلَّ النبع فان قلت ما وجه صريح قوله وطريق البيع الخ في أن سبب البطلان ماذكر قلت وجه ذلك انه إذا كان السبب هو ذكر الساعة من قرار عين كذا لم يكن قوله وطريق البيع الخ ملائمًا لما قبله ولامرتبطاً به فإن البيع إن وقع على محل النبع أو غيره هو في ذلك سواء فكيف مع ذلك يقول وطريق البيع أن يقع على القرار الذي هو محل النبع اللهم إلا إن يريد بذلك طريق البيع الذي يملك به آلياء والحاصل أن ما ذكره هنا ينافيه ما قدمه نفسه أول جوابه وهذا يضعف كآلامه ويوجب عدم اعتماد اطلاقه البطلان ويبين أن الحق مافصلناه وقلنــــاه وإن كنا معترفين بنقص مقامناً عن مقامه إلا أن الحق أحق أن يتبع على انه رحمه الله كان فى أكثر أحواله غير متقيد بكلام أئمة مذهبه لوصوله مرتبة من مرتبـــة الاجتهاد بل لاقصاها كما قاله تلميذه أبو زرعة ويؤيد ذلك أنه جرى في جوابه هذا على مخالفة الروضة في أماكن كثيرة والحق فيها مافى الروضة كما بينته في جواب غير هذا واشرت آليه فيها مر ومن مخالفته لما فيهــــــ ا قوله بصحة بيع الياء الجارى وهذا أدل دليل على انه لم يرد باطلاقه البطلان في ساعة من قرار كذا إلا إذا كان المراد الماء وحده وان المراد بالساعة مفهومها الحقيق وأنله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ثم رفع إلى سؤال ثان صورته ماقولكم في قضية شرعيـة موقع بها مستند شرعي ملخص مضمونه بعد أن أذن الحاكم الشرعىالشافعىفلان لفلان الفلانى فى شرآء المبيع الآتى ذكره فيه انفسه ولبقيـة ورثة الحصة السقية التي قدَّرها ساعتان من قرار العين الفلانية في الوجبة المعروفة بكذا وعدة وجبات العين المذكورة أربعة عشر وجبة كل وجبة اثنا عشر ساعة كل ساعة قيراطان كبيران بما يجب للحصة المذكورة من حق من حقوق العين المذكورة ومقرها وبمرها وشعوبها وذيولها ومجارى مائها ومن مائها الجارى بها يومتذ من فضل الله تعالى اشتراء صحيحاً شرعيها مستكملا لشرائط الصحة واللزوم بثمن جملتـه كذا وثبت ذلك لدى الحاكم الآذن المشار اليه وحكم بموجبـه فهل البيع المذكور على هذاالوجه صحيح أم لا وهل الحكم بابطاله نقض لحكم الحاكم أم لاوهل حكم الحاكم في هذه المسئلة متضمن للحكم بصحة العقد أم لا وهل هذه الصورة مطابقة لما افتي به الامام البلقيني رحمه الله ببطلان البيع فيهأم لا وهلينقضحكم حاكم شرعي من أهل العلم والنظر في فروع الفقه وغيره بافتاء عالم مثله أو أعلى منه أو يحمل حكم الحاكم على السداد ما أمكن فاجاب بقوله البيع المذكور فيـــه تفصيــل وهو انه يصـح فيما إذا أراد العاقدان بالساعة جزأ معيناً من قرار العين الذي هو محل النبع أو المجرى المملوك أو لم

المرهون فهل لهمالرجوع به على المستعير أم لا (فاجاب) بانه لارجوع لهم به عليه (سئل)عالو أدى صاحب العين المعارة للرهن الدن من ماله فانه ان كان ماذن الراهن رجع والافلا فما الفرق بينهاو بين مالوضمن بالاذن وأدىبغيرالاذن (فاجاب) بانه لا اشكال فيها لان المدون اعاأذن في الضمان المؤدى من ثمن المرهون لامن غيره مخلاف الضمان فى تلك فانه مطلق (سئل) هل يصح رهن القصب قبل مدو صلاحه قياسا على رهن الثمرة قبل ىدو صلاحهاكما أفتى به الجلال الحلى أم لا كاأفتى مه بعضهم (فأجاب /بانه يصح رهنهقيل بدوصلاحه كالثمرة قبل مدوصلاحها اذاكان بدبن حال وشرط قطعه وبيعه أوبيعه بشرط القطع أوأطلق أوىاجل يحلمع الادراك أو بعده أوقبله وشرط القطعوالبيع ولا يصح رهنها فماعدا ذلك وعليه محمل ماأفتي مه بعضهم (سئل)عنشخص غرس أشجارا وأثمرت فأكل شخص من ثمارها بغير اذنمالكها ثممات مالكها فهل يصح تحليل الوارثأولاوهلااذاأكل شخص من الثار يكون الاجر لغارسهاأولوارثه (فأجاب) بان منغرس

يريداه لكنه عرفها حال العقد ويبطل فما اذا أرادا بها جزأ من الماء الجارى والحكم بابطال البيع مطلقا غير صحيح ونقض حكم الحاكم لايجوز الاان تعذر حمله على معنى صحيح وأما اذا لم يتعذر كما هذا فلا يجوز نقضه كما صرح به الائمة منهم التاج الفزارى وجماعة من أثمة عصره ردا على القاضي ابن خلكًان لما خالفهم ثم رجع اليهم بل نقل الشيخان في الروضة وأصلما عن الغزالي وأقراه أنحكم المستقضى للضرورة اذا وافق مذهب الغمر لاينقض بناء على أن له أن يقلد من شاء اىمن الاثمة الاربعة وهو الاصح وحكم الحاكم المذَّكور متضمن للحكم بصحة العقد كماصرح به السبكي وعبارته الحكم بالموجب صحيح ومعناه الصحة مصون عن النقض كالحكم بالصحة وان كان أحط رتبة منه فان الحكم بالصحة يستدعى ثلاثة اشياء اهلية التصرف وصحة صيغته وكون التصرف فى محله والحكم بالموجب يستدعى الاولين فقط وهما صحة التصرف وصحة الصيغة انتهت واعتمدها الكيال السيوطي في جواهره والتنظير فيها انسلم ليس لما يرجع لرد ماقاله من تضمن الحكم بالموجب اصحة الصيغة كما هوظاهر ولاينافيها قول غيره فى الحكم بالموجب انصحيحا فصحيح وان فاسدا ففاسد لان معناه ان صح لوجود الشرط الثالث فصحيح وان فسد لفقده ففاسد وأما الحكم بصحة الصيغة فالحكيان متفقان عليها وعلى تسليم ان بينهما فرقا فةءمرف الحاكم عل بسطه وليست هذه الصورة مطابقة لما أفتى به البلقيني من كل وجه لان فيها زيادات منها حكم الحاكم واذنه وفيها قرائن دالة على أن المراد بالساعة الجزء ومنها قوله ومن مائها الجارى بها يومئذ وكل ساعة قيراطان اذ المعنى التي قدرها قيراطان من قرار عين كـذا وهذا بما لايتخيل فقيه البطلان فيه ومنها قول الموثق مستكملا اشرائط الصحة واللزوم على أن كلام البلقيني يتعين حمله على الحالة الثالثة اذلا يسعه القول بالبطلان في الاولتين أما الاولى فلماً تقرر من دلالة اللفظ علىماأراده مع التصريح بنظائرها في كلامهم وأما الثانية فالتصريح بنظيرها في شرح المهذب وغيره وقاعدة أن تصحيح اللفظ أولى من اهاله وأن دعوى الصحة مقدمة على دعوى الفساد لان الظاهر فىالعقود الجارية بين المسلمين الصحة يؤيدان ماحملنا عليه كلامه واذا تعارض حكم وافتاء فان كان في صورة علم حكمها في المذهب قدم موافقه وان كانت في حادثة مولدة لم يتعرض لها اهل المذهب كصورة السؤال فانالم نعلم البلقيني فيها سلفا ولاخلفا موافقا ولا مخالفاً فانكان كل من المفتى والحاكم فيه اهلية الترجيح والاستنباط لمينقض حكم الحاكم لافتاء المفتى وان كان المفتى اعلم وان تأهل لذلك المفتى وحدَّه تعين على الحاكم الرجوع اليه والا تأتى في نقضه مامر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واذقد انتهى الكلام على المقدمة فلنشرع الآن فىذكر احوال المسئلة التي ذكرناها فيالجوابين السابقين مفردين لكل حال بابا فيه البرهان عليه من كلامهم فنقول ﴿ الباب الاول فيذكر الحال الاول ﴾

وهو مااذا اراد المتعاقدان بالسَّاعة من القرار جزأ معينا مشاعًا من القرار المملوك الذي هو المجرى او المنبع او مايتحصل الماء فيه وقد قدمنا فى كل من الجوابين ان البيع يصح حيئذ وقدمنادليل ذلك لكن محتاج الى بسط وبيانه ان الائمة صرحوا بنظير ذلك في مسائل منها قول النووى فيشرح المهذب كالروضة واصلها وغيرهما وجرى على ذلك في الجواهر وزاد فيه تفصيلا ينته فحشرح العباب وعبارة شرح المهذب قال اصحابنا اذا قال بعتك هذه الصدة كل صاع مدرهم على ان ازيدك صاعا فان اراد بذاك هبة صاع لم يصح بلا خلاف لانه شرط عقد في عقد وإن اراد بيعه صاعا آخر من غير الصبرة لم يصح لانه إذا كان الصاع مجهولا فهو بيع مجهول وانكان

غرسا فله ثواب من أكل من تمره بسبب غرسه الي فناء المغروس وللوارث ثوابماأ كلمن ثمره فيمدة استحقاقه بغىر معاوضة ومن تعدى بأكل شيء من الثمار قبل موت الغارس فلوارثه الراؤهمنه (سئل) عنرجلاشترىمن آخر عينا بثمن معلوم وقبضها ثم رهنهاتحت بدبائعها بثمنها وأقبضه الآهأوثبت ذلك لدى حاكم حنبلي وحكم بموجبه ثم اتصل لحاكم شرعى شافعي ثم ثبت عنده بشهادة عدايزأن المرتهن أشترىمن الراهن العين المرهونة بثمن معلوم بشرط انهمتي أحضر له الثمن في أى وقت شاء لا حق للشترى المرتهن فيها وأن عجزعنه يكون لاحق للبائع فيها وثبت عنده أيضا أن المشترى اعها لآخر يشهد بذلكمستنداقرار شرعي محکوم به من حنق و أن البيع صدر منبهاحال بقاء العين على حكم الرهن وبقضية ذلك ثبت عنده أن البيع الثاني والثالث فاسد والعين ىاقية على الرهن والدن كذلك وحكم ببقاء الرمن وبطلان ماحدث بعده من البيوع والانتقالات وبقاء الدين الاولوالعينالمرهؤ نةعلى ملكراهنهاو سقوطالثمن عن المشترى الثاني حكما

معلوماً لم يصح أذا كانت الصبرة مجمولة الصيعان لانه يجهل تفصيل أنثمن وجملته وأن أراداً نه يزمده صاعاً من هذه الصدرة وأنها ان خرجت عشرة آصع كان الثمن تسعة دراهم فينظران كانت الصَّدة مجهولة الصيعان لم يصح البيع بلا خلاف لأنه لا يعلم حصة كل صاع وانكانت معلومة الصيعان فوجهان مشهوران فى كتب العراقيين حكاهما الشيخ أبو محمد وغيره أصحهما يصح البيع وبهذا قطع امام الحرمين والغزالى والبغوى والرافعي ومعظم الخراسانيين فانكانت عشرةآصع فقد ياعه كل صاع وتسع صاع بدرهم والثانى لايصح ورجحه الشيخ أبو محمد والرويانى وآن العراقيين كلهم جزموابه سوى القاضي أبي الطيب وغلط في هذه الدعوى والخلاف مشهور في ذلك في كتب العراقيين كالشيخ أبى حامد والماوردي والحاملي وغبرهم والممذهب الصحة وان قال بعتك همذه الصبرة كل صاع بدرهم على ان أنقصك صاعا فان أراد ضم صاع اليه فالبيع ماطلوان أرادانهاان خرجت تسعة أصع أخذت منك عشرة دراهم فانكانت الصيعان مجهولة لم يصح البيع بلا خلاف وانكانت معلومة فوجهان الصحيح الذي قطع به العراقيون والجمهور وغيرهم صحة آلبيع فانكانت تسعة آصع فقد باع كل صاع بدرهم وتسع والثأنى لا يصح لقصور العبارة عن الحمل المذكور اه كلام شرح المذهب وهو ظاهر بل صريح فيما ذكرته في هذه المسئلة من التفصيل لانهم اذا أداروا البطلان والصحة على ارادتهما في هذه المسئلة مع ظهورها في المعنى المبطل اذ قوله على ان أزيدك أو على ان انقصك ظاهر بل صريح في الشرط ومع ذلك لم ينظر والمجرد اللفظفيه بلعلقوا الحكم بارادتهما ان ارادا شيأ والا فالبطلان عملا بما دلُّ عليه اللفظ وإذا اناطوا الحكم بالارادةهنافاوليُّ في مسئلتنا لما ستعلمه موضحا مبسوطا وهو ايضا ظاهر او صريح في انهما اذا ارادا بالساعة من القرار ما قدمته آنفا صح البيع وتأمل قوله آخركلامه والثاني لا يصح لقصور العبارة عن الحمل المذكور في أنه صريح في أن الارادة يرجع اليها وأن خالفت ظاهر اللفظ أو قصر عن الحمل عليها بأن كان مدلوله لآيني بها وبيانه ان قوله بعتكهاكل صاع بدرهم علىأن انقصك صاعا دال على رد صاع اليه بان يسقطه عنه فلا محسب في مقابلته ثمنا فرد الصاع اليه بالمعنى الذكور هو مدلول هذا اللفظ المفهوم ببادي. الراي فاذا اراد خلاف هذا المدلول وهو انها ان خرجت تسعة آصع اخذ منه عشرة دراهم وصيعانها معلومة صح البيع نظرا لهذه الارادة لان اللفظوان سلم انه ظاهر فيما مر هو محتمل لذاك المراد فصحت ارادته منه ولو على بعد ومع ذلك صححوا البيع نظرا لهذه الارادة ولم ينظروا الىقول الوجه الضعيف انالعبارة تقصرعنهذا الحملووجهمانظروا اليه ما ذكرته من انا وان سلمنا قصورها عن الحمل باعتبار ما يفهم من ظاهرها ببادى. الرأى الا انها مع ذلك تحتمله واذا احتملته صحت ارادته منها ولو على بعدكما تقرر بناء على الاصح ان البيع ينعقد بالكناية وأن لم يحتف به قرائن تفيد العلم خلافا للامام وهذا كله اعدل شاهد واظهر دليل على ما ذكرته من أن العاقدين أذا أرادا في مسئلتنا بالساعة من قرار عين كذا ما قدمته صح العتد وان سلمنا ان اللفظ يتصر عن هذا المراد فكيف واللفظ ظاهر اذ من في قولهما جميع الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار عين كذا لا تحتمل هنا عند من له ادني ذوق والمام بكلام ائمة النحو غير التبعيض ومن زعم انها لبيان محلالبيع فقد سا. فهمه وطغى قلمه كما سيأتي الكلام على عبارته من سوءالتحريف والغلط مبسوطًا في الخـاتمة واذا كانت من للتبعيض كانت صريحة في اتحادما بعدهامع ماقبلها مفهوما وحقيقة فهي قرينة ظاهرة على ان المراد بالساعة الجزء اذ لايقال ساعة من محل ذلك الامع رعامة تلك الارادة فوجب النظر اليهالدلالة من علمها وعلى ان المراد بالساعة غير مفهومهااللغوى وكفي من قرينة على هذا التجوز الظاهر وقد عول الفقها. على

صحيحا شرعيا نهمادهي ولد المرتهن على المشترى من أبيه بالمن بطريق الحوالة من أبيه لدى حاكم شافعي (فاجاب) بانشر اءهمن ابيه قاسد من وجهبن احدهما صدوره فى العين حال رهنها والثاني ان البائع لم يسلمه العين المبيعة وانه لم يصدر بينها ابجاب وقبول وعرض المدعى عليه مستند الرهن ومستند الشافعي المصرى وفتاوى العلماء والمذاهب الأربع بالقاهرةوالشامالحروستين الموافقة لحكم المصرى فلم يصغ لذلك ولم يلتفتاليه وسأل المدعى عليه الحاكم ان علف والد المدعى على نفي ما اجاب به فحلف و الد المدعى ان المشترى تسلم منه العين المبيعة التسلم الشرعي بعد صدور العقد بينهماوأ نهقلب ذلك التقليب الشرعي وقبض ذلك منه بعد أن ثبت عنده بشهادة ثلاثة شهود معرفة ألعان وجريانها. في ملك باتعها المدعى عليه الى حان بيعماله وانهاكانت مرتبئة تخت بده وأن راهنها باعها له بيعا صحيحا شرعيا منغير شرط حصلٌ فىذلك ولا مفسد له بابجاب وقبول بالطريق الشرعي بعد تقلسها التقليب الشرعي وأنه قاصه بثمنها عندينه وتسلمها منالراهن التسلم الشرعى وأن المتابعين

من التبعيضية ولم ينظروا الى احتمال غيرها المرجوح الاعلى بحث ذكرته في شرح الارشاد وعبارته لاإذا قال بعتك منها كل صاع بدرهم فلا يصح لان البعض الذي دلت عليه من يتناول القليل والكثير فينتفي التخمين وبه يعلم أنهما لو قصدا بمن ابتداءالعاية أوأنها بيان لمفعول محذوف صح وهو غير بعيد بخلاف مااذا لم يتفقا علىقصد ذلك أو أطلقا انتهت فتأمل كيف أخذوا بمعنى من التبعيضية في هذه المسئلة لظهوره ولم ينظروا إلى احتمال كرنها بيانية اولابتدا. الغابة الاعلى ذلك البحث المقيد بما اذا أرادا بها أحد هذين بل في هذا البحث المأخوذ منعلتهم كما علمته من العبارة السابقة وبه صرح في الخادم دلالة لما ذكرناه في مسئلتنا من الارادة لان البيع اذا صح مع ارادة غير التبعيض مع أنه خلاف ظاهر اللفظ فأولى أن يصح في مسئلتنا مع ارادة التبعيض الَّذي هو ظاهر لفظ من فان قلت لانسلم ان ماقدمته هو ظاهر اللَّفظ لان فيه اخراج الساعة عن موضوعها قلت لايضرنا ارخاء العنان معك وان وافقناك على ان ما ذكرناه خلاف ظاهر اللفظ لكنهما إذا نويا به معنى صحيحاً يصح البيع كما علمته أن كان لك أدنى فهم من عبارة شرح المهذب السابقة على ان ما عللت به دعواك عدم التسليم من ان فيه اخراج الساعة عن ظاهرها يبطله ان لفظ الساعة ليس المراد به هنا مدلوله الزماني لان العبارة تأباه ولا تحتمله اذ قولها جميع الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار عين كذا لا يحتمل الا أن يراد بالساعة هنا جزء من الياء او جزء من القرار فالساعة غير مستعملة في مدلولها الزماني على كل من التقديرين واذا خرجت عن مدلولها الى مدلول آخر وجب النظر إلى مادل عليه ظاهر اللفظ. من غير تقدير وهو جزء من القرار لما قدمناه وأما ارادة جزء من الباء فيتوتف على مضاف محذوف مقدر بعد من أي التي قدرها جزآن من ماء عين كذا واذا دار الامر بين مدلول لفظ من غير تقدير ومدلوله بتقدير كان الاول هو ظاهره عند جميع العقلاء وكان الثانى خلاف ظاهره فصح ما قلباه من ان الجزء من القرار هو ظاهر اللفظ فاذا أراده صح البيع كما علم بالاولى مما مر عن شرح المهذب بل علم منه كما قدمته أنا وان سلمنا انه خلاف ظاهر اللفظ ونوياًه صح البيع فان قلت لا نسلم أن الساعة هنا مستعملة في غير مدلولها الزماني لان الحصة السقية اسم للماء والتي قدرها ساعتان تقدير له بالزمان وهذا هو مُلحظ القائلين بالبطلان قلت زعم ان الحصة السقية اسم للماء باطل كما سيأتى بيانه في الخاتمة في الرد على من زعم ذلك بل سيأتي ثم ان السقية فعيلة بمعنى فاعلة أي سافية وهي اسم للبحل لاللها. وكيف يتوهم مع قولها السابق في السؤال بما للحصة المذكورة من حق من قرارًا العين المذكورة ومقرها وبمرها وشعوبها وذيولها ومن مائها الجارى بها يومئذ من فضل الله تعالى فقولها ومن مائها الجارى بها صريح في أن المراد بالحصة السقية جزء من القرار اذ لو اريد بها جزء من الماء لم يصح قولها ومن مائها الجارى بها يومئذ واذا بطل ان المراد بالحصة السقية جزء من الماء بطل أن يراد بالساعتين تقدير الماء بزمن اذلاماء مذكور حينتذ حتى يقدر بزمن فتعين ان الساعة هنا مستعملة في غيرمدلهولها فان قلت كما ان قولهما ومن مائها الجاري ما يدل على أن المراد بالحصة جزء من القرار كذلك قولها من حق من قرار العن المذكورة ومقرها وبمرها وشعويها وذيوكها ومجارى مائها يدل على أن المراد بالحصة جزء منالّماء فما المرجح قلت المرجح انْ هَـذا ليس صريحًا في الدلالة على الجزء من الما. وقولهما ومن ماتها الجارى بها صريح في الدلالة على الجزء من القرار فقدمنا الصريح على المحتمل ووجه احتماله أن قولهما من حَق منقرار العينيتعين أن تكون من الاولى فيه بيانا لها في بما ومن الثانية محتمل أن تكون بيانا لحق اى من حق هوالقرار والمقر الخ وان تكون للابتداء لوجود شرطها المقرر فىالرضىوغىره

تفرقامن مجلس البيع عن تراضواجازة وأثبتاعقد البيع ثبوتا صحيحا شرعيا وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا فهل حكم الدمشق صحيح أم لا (فأجاب) مان ما حَكُم به الدمشقى من الزام ذلك الرجل مالمبلغ المذكور ثمنا عن العين المبيعة صحيح معتدبهولا يعارضه حكم المصرى بالنسبة الشراءالمرتهن ألعين المرهونة من راهنها لان بينته لم تؤرخ يوقت واحد فلا تعارض بينهاحينئذ لامكان الجمع بينهها بسبق الشراء الشآهدبه بينة حكم المصري وتأخرالشراء الشاهد به بينة حكم الدمشقي أوعكسه وقدم بينة حكم المصرى ان البيع صدر بينهما حال بقاء العين على حكم الرهن بينة على بطلان شراءالمرتهن الذىشهدت بهوقد استفدنا منشهادة البينتينان شراء المرتهن وقع مرتين المرة الاولى بالشرطالمذكور والثانية بلا شرط إذ العمل بشهادة البينتين عند امكانه واجب وحينئذ فالمعمول بهحكم الدمشقي وتبن بطلان حكم المصرى ببقاء الرهن ومارتبه عليه وعلى تقديرأن بينتيهأر ختاه بوقتواحدفانهما يتعارضان بناء على قبول الشهادة بالنفي المحصور لاحاطة العلم بهو هوالاصحوحينئذ فيرجع الامرالي الاختلاف

أىمبتدأ من القرار وان تكون تبعيضية أى منبعض القرار والاحتمالان الاولان يقتضيان الجزء من الماء والثالث يقتضي الجزء من القرار فكان هذا اللفظ محتملا وكان قولهما ومن مائها الجاري المعطوف علىمن حق لاعلى من قرار كماهو جلى صريحًا في أن المراد بالحصة الجزء من القرار فأخذنا بالصريح وتركنا المحتمل هذا انكانت عبارتهما منحقمن قرارالعين النحكارأيته فى بعض الاسئلة فان كانتمن حق من حقوق العين الخكما رأيته في سؤال آخر فهو دليل لما قلناه لان قوله ومقرها وبمرها الخ معطوف على العين أى من حق منحقوق العينوحتوق مقرها الخ وانظر قول الموثق ومن مائها الجارى بها يومئذ فانه لم يعطفه على ماس قبله بل على قولهم من حق فحكانه يبين ما للحصة بشيئين أحدهماحقوق العينوما عطفعليها والثانى الماء الجارى بها وبهـذا يتجه أتم اتجامماقررناه وحررناه ومنها قول الشيخين وغيرهما ماحاصله لو باع ذراعامن نحوأرض مجهولةالذرع لم يصحنهم ان عينا ابتداء الذرعمن طرف لا من غيره كبعتك ذراعا من هنا في جميع العرض الى حيث ينتهي فىالطول أوعكسه صح ومتى علم ذرعها وأرادا أو احدهما معينا لم يصح وان لم يريدا ولا أحدهما ذلك صح و نزل على آلاشاعة فأن اختلفا صدق المعين أى سواء أكان البائر أم المُشترى خلافا لبعض شراح الارشادلانه أعرف بنيته ولان مطلق لفظ الذراع لايفهم منه معنى الاشاعة الا بتأويل و به فارق مالوقال لآخر خذه قراضا بالنصف ثم قال المالك أردت النصف لى أى ليبطل العقد للجهل نحصة العامل حينئذ وادعى العـامل العـكس ليصح اذ ما فضل عنه يستحقه المـالك علىالاصل فان العامل يصدق لان الظاهر معه والظاهر فيها نحن فيه مع المعين لما مر اه فتامل تفصيلهم في المعلومة الذرعان بينأن يريدا معينا أولا مع قولهم انمطلق لفظالذراعلايفهم منهمعني الاشاعة إلابتاويل "بجده صريحاً في أن الارادة يدار عليها الحكم صحة وفسادا سُواء أكان ما أراداه موافقًا لما دل عليه ظاهر اللفظ أولا لكن بشرط ان يكون اللفظ يحتمل ولو بتأويل وإذا تقرر ذلك وعلمت انه صريح كلامهم اتضح لك ما قلناه في مسئلتنا من انهما إذا ارادا بالساعة من القرار ما قدمته صح البيع سواء أجعلنا ذاك ظاهر اللفظ أم جعاناه تحتملا منه ولوبتاويل وإذا قام البرهان عندك فما مرآن للفظ اشعارا ظاهرا بذلك المرآد فليصح البيع اذا اراداه كما نطق به كلامهم وتعليلهم في هذه المسئلة ومسئلة شرح المهذب السابقة فان قلت قضية قولهم فان اختلفا صدق المعين الخ ان العاقدين أووارثيهما اووارث احدهما والآخرفي مسئلتنا لو اختلفا في ارادة الجزء منالقرار بآنقال احدهما اردناه وقال الاخر اردنا جزأ من الماء صدق الثاني فيبطل العقد قلت هنا تحقيق ينبغي التفطن له وهو انهم،عللوا البطلان في مسئلتهم بتعليلين قدمناهما فعلى التعليل الاول يصدق مدعى ارادة الماء حتى يبطل البيع في مسئلتنا لانه اعرف بنيته وعلى التعليل الثاني يصدق مدعى ارادة الجزء من القرار حتى يصح البيع بناء على ماقدمناه من أن هدا ظاهر اللفظ هذا ان جعلنا كلا من هدنن تعليلا مستقلا وهو الظاهر الموافق للاصل وهو عدم تركيب العلة كما صرحوا به فان جعلنا العلة مركبة منهما اقتضى ذلك تصديق مدعى الصحة ايضا في مسئلتنا لان مدعى البطلان فيها وانكان اعرف بنيته لكنه مدع ماليس بظاهر اللفظ فليسكمدعي البطلان في مسئلتهم لانه ثم اعرف بنيته ودعواه موافقة لظاهر اللفظ ودعوىمدعى الصحة مخالفة لظاهره لما مر ان الاشاعة لاتفهم من مطلق لفظ الذراع الابتاريل وامامدعي الصحة فيمسئلتا فدعواه موافقة لظاهر اللفظكما علمته مما تقرر مبسوطا قبل فينبغي ان يصدق على القاعدة في دعوى الصحةوالفساد وابما خرجت عنها تلك الصورة التي ذكروها فصدق فيهامدعي البطلان للمعنى المركب من العلتين وهو انه انضم لكونه اعرف بنيته ان دعواه موافقة لظاهر اللفظ ودعوى خصمه مخالفة لظاهره

في صحة العقد وفساده والاصحفيه تصديقمدعي الصحة بيمينه وقد حلفه الحاكم الدمشقى قبل الزام المدعى عليه بالمبلغ على ألوجه المذكور وقد قالو الوشهد اثنانانه باعه العبد مع الزوال بمائة وأخرى أنه باعه معالزوال بثمانين تعارضتاو لوأطلقتا ولم تعينا وقتاأو اطلقت احداها ثبت الثمنان ولو ادعىكل من اثنين على ذى اليدأنه ماعماله بكذاوطالبه بثمنها وأقام كل منهها بينةفان اتحد تاريخهما تعارضتاواناختلف لزمه الثمنان وكذاان اطلقتاأو احداهافي الاصحويشترط في اختلاف التآريخ أن يكون بينهازمن مكنفيه العقد الاول ثم الانتقال منه ثم العقدالثاني والالم بجب الثمنان ولو شهد شاهدان الهباع من فلان متاعه بكذاو شهدشاهدان أنهكان في ذلك الوقت ساكتا ففيقبول الشهادة الثانية خلاف للاصحاب لانهاشهادة على النفى و الاصح القبول لانالنفي المحصور كالاثبات في امكان الاحاطة به فتتعارضان ولوادعي انهذا العبد لفلان وانه وكله بالخصومة فيه شمقال بعد ذلكهولىاشتريتهمنموكلي وأقام عليه بينة قبلت منه اذا تخللز من يتصورفيه الشراء من الموكل ولو أقام بينة

فان قلت قد اتضح الحكم فها اذا قلنا بتركيب العلة لكنه خلاف الاصلكما مر وأما إذا قلنا بعدم التركيب الموآفق للاصلّ فها المعتمد من التعليان قلت الذي دل عليه كلامهم ان المعول عليه منها هو الثاني وبيانه أنهم لم يجعلوا الفارق بين ماقالوه من تصديق البطلان في صورة الارض ومدعى الصحة في صورة القراض الا ما أفاده التعليل الثاني ولو نظر ناللتعليل الاول لوقع في كلامهم التناقض فدل تصريحهم بتصديق مدعى الصحة في صورة القراض على أنهم لم ينظروا لكونه أعلم بنيته وانما نظروا لما تقرر من الفرق بينهما وهو أن الظاهر فى صورة القراض مع العامل فصدق وحكم بصحة العقد وفىصورة الارضمع المعين فصدق وحكم بالبطلانومنهذا ينشأ لكضابطدل عليه كلامهم وهو ان العاقدين أووارثيهما أووارث أحدها والآخر متى اختلفا في الارادة صدق مدعى ارادة مادل عليه ظاهر اللفظ سواء اقتضت ارادته الصحة أم الفساد واذا انضحت لك هذه القاعدة لما علمت أنها مأخوذة من صريح كلامهم اتجه لك ماقاناه في مسئلتنا من تصديق مدعى الصحة لما قررناه سابقا أن ظاهر اللفظ موافق لدعواه هذا انكانت الصيغة الصادرة بينهما ماس فىالسؤال أمااذاكانت بعتك ساعة منقرار عينكذا ولميزيدا علىذلك فان أرادا بالساعة ماقدمته صح البيع هذا أيضا وانقلنا انه خلاف ظاهر اللفظ لما مر مبسوطا واناختلفت ارادتهما فهل محل نظرَ وقضية مامر من ان منالتبعيض وانها قرينة ظاهرة علىارادة الجزء من القرار وان ارادة الماء تستدعي تقدير مضاف لابدل عليه ظاهر اللفظ تصديق مدعى الصحة هنا أيضا لان ظاهر اللفظ معه ومنها قولهم لوقال بعتك هذه الثمرة بثلاثة آلاف الا مايخص الالف بالنسبة للثمن صحالبيع وكان استثناء للثلث وان أرادا مايخصه بالنسبة للقيمة أولم يريدا شيئا لميصح البيع للجهل بقدر المبيع حينئذ اه فتأمل تعويلهم على الارادة في هذا اللفظ المحتمل واناطتهم الصحة بما اذا كان الاستثنآء من الثمن والبطلان بما أذا أرادا الاستثناء من القيمة أرأطلقا ولم ينظروامع للارادة إلى أن اللفظ ظاهر فيخلاف المراد أولالما علمته من كالامهم هنا وفيها مر أنه حيث أمكن تنزيل اللفظ على المعنى المراد ولو بتأويل صحت ارادته منه وأنيط الحكم" بها صحة وفسادا ومنها قول النووى في شرح المهذب لوقال بعتك هذا بمائة دينار الاعشرة دراهم أو بمائة درهم الا دينارا قال المتولى والرافعي ان علما قيمة الدينار بالدراهم صح وإلا فلا هذا كـلامهما وينبغي أنلايكـفي علمهما بل يشترط مع علمهما بالقيمة حالة العقد قصدهما الاستثناء منها وقول صاحب البيان اذا باعه بدينار الادرهما صح على المشهور غريب والاصح أنهما اذا علما قيمته وقصدا الاستثناء منها صحوالا فلا قال فىالبيان ولوقال بعتك بألف درهم من صرف عشرين بدينار لم يصح لان المسمى هي الدراهم وهي مجهولة ولاتصير معلومة بذكر قيمتها قال وانكان نقدالبلد صرف عشرين بدينار لم يصحأ يضالان السعر مختلف ولايختص ذلك بنقد البلد قال ابن الصباغ وهكذا تفعل الناس اليوم يسمون الدراهم ويتبايعون بالدينار ويكون كل قدر من الدراهم معلوم عندهم دينارا قال وهذا البيع باطل لان الدراهم لايعس بها عنالدنا نيرحقيقة ولامجازا ولايصح بالكناية هذا مانقلهصاحبالبيان وهو ضعيف بلالاصح صحةالبيع بالكناية كما سبقأول كتاب البيع وعلى هذا اذا عبربالدنانير عن الدراهم صح انتهى كـلام شرح المهذب وفىالنسخة التي عندى الآنو نقل بعض المحققين عنه أنه علل قوله صح بقوله لانه يعبر بها عنها مجازا كـقوله فيعشرين درهما مثلا هذه ديناراذا كان ذلك هو صرفها أىهذه صرف دينارفهو من مجاز الحذف انتهى فانظر تفصيله في مائة دينار الاعشرة دراهم و في مائة درهم الادينارا بين أن يعلما القيمة ويقصداالاستثناء منها فيصح البيع وأن لايعلماها أو لا يقصدا الاستثناء منها فلا يصح تجده صريحا فيجريان التفصيل الذي قدمته في مسئلتنا وفي صحة البيع فما

بألف درهم ثم أقام المدعى عله سنة بأن ذلك الالف من مال الشركة لم يكن دفعا إلينة المدعى لانه يحتمل أفه كان من مال الشركة شمانه صار متعديا فيه و بالجلة فنظائر ماذكرته كثعرة (سئيل) عما لو مأت الراهن قبل قبض المرهون ثمماقبضه وارثه هل بختص المرتهن بالمرهون كما هو ظاهر كلامهم أم لا كا أقتى به البلقيني (فاجاب) فأنه بختص المرتهن بالمرهون فيقدم بثمنه على الغرماء (سئل)عن قول الدمري حادثة رجل عليه دين رهن يه كرما وحل الدن و هو غائب وأثبت صاحب الدن الاقرار والرهن والقبض وغيبة الراهن وثبتعتد الحاكمان قيمته قدر الدين فأذن في تعويضه للعربين عن دينه مم بعدمدة قامت بينة أن قيمته بوم التعويض أكثروكان ومالتعويض يومالتقويم الاولوأجاب الشيخ يستمر التعويض ولا يطل بقيام البينة الثانية مهما كان التقويم الاول محتملا لانه بيع في دين واجب على صاحبة فلا يطل بالبينة المعارضة ولان فعل هذاالمأذون كفعل الحاكموقد اختلف فيه هلهوحكم اولاوعلىكل تقدير لابجوز نقضه الا مستند والبينة المعارضة لاتصحمستندا اه هلهو

اذا ارادا بالساعة مامر بل مسئلتنا أولى فان الاصل في الاستثناء ان يكون من الملفوظ قبله 'وهو هنا في صورة الصحة ليس كذلك وانما هو من القيمة المنوية مع ان اللفظ المذكور لايدل على هذا المنوى حقيقة ولامجازا على مايأتي فاذا اثرت فيه النيمة وأخرجته عن ظاهره المفتضي للبطلان مطلقاً فأولى ان النية تؤثر في مسئلتنا وتفيد الصحة في الحالة التيقدمناها وانظر أيضا تضعيفه لكلام ابن الصباغ مع تسليمه لتعليله بأن الدراهم لايعسر بها عن الدنانـــر وقد سبق ابن الصباغ بذلك جميعه شيخه القاضي أبو الطيب وانظر أيضًا هذا التجوز الذي نظر اليه النووي وما فيه من تـكلف أنه من مجاز الحذف حتى يصح المعنى عملا بأنه يصح البيع بالكناية فظهر لك مما تقرر في كلامه أنه يصح البيع بالكناية في المعقود عليه كما يصح بها في الصيغة وفي أنها لو نويا باللفظ الدال على المعقود عليه خلاف ظاهره صح البيع نظرا لتلك النية و أن سلم أنه لايعمر بذلك اللفظ عن ذلك المنوى وحينئذ اذا نويا بالساعة مامر صح البيع وان سلمنا أنه لايعبر بالساعة من القرار عن الجزء منه لما تقرر من انعقاد البيع بالمسكناية في المعقود عليهوان لم يعمر باللفظ الدال على ذلك عن المعنى المنوى ولايشترط أن يحتف بالنية قرائن تفيد العلم بالمنوى ولاتجزىء تلك القرائن بلا نية خلافا للامام ومرفى الجوابالمبسوط رد ما پتوهممن الفرق في ذلك بين الثمن والمثمن وقدقدمت لك من كلامهم في المثمن في غير هذه الاخبرة ماهو صريح في أنه لافرق بينهما في أن النية تؤثر في كل منهما و ان نافاها ظاهر اللفظ فان قلت صرحوا في النقَّدَين المختلفي القيمة ولاغالب بأنه لابدمن التعيين لفظا ولاتكفى النية بخلافه في الخلعلانه أوسع وفياً لو قال من لهبنات زوجتك بنتي ونويا واحدة لان ذكركل من العوضين هنا وآجب فاحتيط له بذكره لفظا بخلافه ثم وهذا يمارض مامر من الاكتفاء بالنيـة قلت لامنافاة لان النيـة فيما مضى وقعت في لفظ مشتمل على تركيب يحتمل معنى صحيحاومعنى فاسدا فكل منها مدلول عليه بذلك اللفظ فصح ان يقصـد به واحـد منها ولم يكن فيه تعويل على النية وحـدها بل على مايوافقها ما دل عليـه اللفظ وأما هنا ففيـه تعويل عليها وحدها اذ الدينار في بعتك بدينار مثلا والحال أنثم دنانير من أنواع مختلفة القيمة والغلبة غير مفيد لواحد من تلكالانواع بعينه فاذا نويا نوعا منها كان فيه أعمال للنية وحدها لان الملفوظ به لااشعار له بواحدمن تلك الانواع لانه بمنزلةالجنسالعام وهو لادلالة له علىخصوص نوع من أنواعه فلم تصح أرادة نوع منهاوأيضا فالدينار مثلا في هذهالحالة مجهول والبيدع بالجهول باطُّل اذ لا تأثير للنيـة قيـه لمـا يلزم عليـه من وقوع التنازع بن المتعاقدين لا الى غاية فيما اذا اختلفت نيتهما اذ لا مرجع يرجعان اليه حينئذ لان الدينار لاظهور له في الدلالة على بعض أنواعه دون بعض بل دلالته على كل من أنواعه واحدة بخلافمامر في المسائل السابقة فان اللفظ فيها دلالة ظاهرة على معنى ومحتملة على غيره فاذا نويا الغبر وانفقا على نيته صح والاحكمنا عليهما بما اقتضاه ظاهر لفظهما وهذا الفرق أوضح من الفرق الآول وان كان الاول أدق وبهيتضح لك ان الفرق ببن البيع والنكاح فما لو قال زوجتك بنتي ونويا واحدة وهو ان قوله بنتي ليس جنسا شلملالانواع مختلفة ولاهو بمنزلته وانما هو متضمن لوصف لازم مضاف اليه انحصر ذلك في الخارج في أشخاص معينة فاذا نويا واحدة منها صحولم يكن فيه تعويل على النيـة وحدها بتعيين تك الاشخاص وانحصارها وعدم تناول اللفظ لغبرها وهذا الجواب أولى وأوضح منالجوابالسابق آنفا فتامل ذلك فانه من دقيق الفقه البعيد على اولئك تصور بعضه فضلا عن نقضه قل فأتوا بـورةمنمثله والاحرمتمالظفر بوصله فانقلت ماوجه قولهم لو قال بعتك بدينار وأرادبهمقدارا معينًا من الدراهم لم يصح قلت يوجه بمخالفته لعرف الشرع في الدينار مع تصييرالثمن حينتذمنويًا

المعتمد(فاجاب)بأنوجه ماذكره أن شهادة القيمة مدركما الاجتهادوقد تطلع بينة الاقل على عيب فمعها زيادة علم لكنه يخالف ماأفتي مهان الصلاح فمالو قأمت بينة بأن قيمة سلعة اليتيم مائة مثلافاذن الحاكم في بيعها سأفييعت مائم قامت بينة أخرى بأن قيمتها مائتان من أنه ينقض البيع والاذن فيه ا ه وحيننذ قيحمل كلام السبكي على ماإذا تغرتهيئة الكرم وتعذر تحقيق الامرفيه فان كلام ان الصلاح في سلعة قائمة يقطع فيهابكذب البينة الشاهدة بأن قيمتها مائة **هَانِ فرض مثله في الكرم** تبين بطلان بيعه والاذن فيهوكلام السبكي كالصريح فيها قلته (سئل) عماً لوباع عدل الرهن بثمن المثل ثم زادر اغب في زمن الخيارزيادة يتغابن بهاهل ينفسخ البيع أم لا (فاجاب) بأنه لاينفسخ (سئل) عن قول الاصحاب ليس لراهن الارض بعداقاضها أن يبنى فيهاو لاان يغرس فان فعل قلع بمدحلو لاالجل انزادت قيمة الارض بالقلع فهلالقلعو الحالةهذه جار سؤامكآنت الاشجار وقفا وشامل لما أذا كان على الشجرة ثمرة وباعها بشرط الابقاء الى أوان الجذاذ وحل الاجل قبله وماإذا

كان أجر الناء مدة وحل

وهذا لايكفي فان قلت بردعلي ماقررته في هذا البياب جميعه القاعدة المشهورة وهي أن الاصطلاح الخاص لايرفع الاصطلاح العام ويعبرعنها بأنه هل يجوز تغيير اللغة بالاصطلاح وهل يجوز للمصطلحين نقلَ اللفظ عن معناه في اللغة بالـكلية أويشترط بقاء أصل المعنى ولايتصرف فيه بأكثر من التخصيص فيه قولان للاصوليين وغيرهموالمختار الثانى ومن فروعها لو اتفقالخاطب والمخطوبة على ان يعبر في العقدءن الالف بألمفين وجباً على الاظهر اعمالا للفظ الصريح ومقـا بله بجب ألف فقط عملا باصطلاحها قال امام الحرمين وعلى هذه القـاعدة تجرى الاحكام المتلقاة من الالفاظ فلو قال اذا قلت أنت طالق ثلاثًا لم أرد به الطـلاق بل القيام مثلاً أوواحدة لم يعتبربما تراضياعليه على الاصح ولو عم في ناحية استعمال الطلاق في ارادةالانطلاق ثم خاطبها به مريدًا به حلالوثاق لم يقبل منه والعرف انما يعمل في ازالة الامام لافي تغيير مقتضى الصرائح ا ه ومنها لو قال متي قلت أنت على حرام فانى اريد الطلاق ثم قاله فقيل تطلق عملا بما قاله قبل وآلاصحڧالروضة أنه كما لو ابتدأ به لاحتمال أن نيتــه تغيرت ومنها لو قال من له أمة أربد أن ألقبها محرة ثم قال باحرة ففي البسيط الظاهر أنها لاتعتق آذا قصد النـداء ومنها لو قال أريّد أن أقر بمــا ليس على ثمم قال لفلان على الف قال الشيخ أبو عاصم لغي اقراره وقالصاحب التتمة الصحيحازومه كما لو قال له على الف لاتلزمني قلت ليس في هذه القاعدة ولا في فروعها مايشكل على ماقلناً ه الا على ماقالوه مما ذكرناه وذلك لان محل هذه القاعدة كما علمت من تقريرها أن يؤتى بافظ له مدلول يصح استعماله فيه في ذلك المقام ثم يراد به لفظ آخر من غير قرينة تدل على هذا النقل والاستعمال غير مجرد الاتفاق والاصطلاح السابق على أن يعبر بهذا عن هذاولذلك اتضح ماقالوه من أنهلاعبرة بهذا الاصطلاح والاتفاق لآن فيه الغاء اللفظ الصريح مع صحة استعماله في مدلوله بمجرد اصطلاح سابق وهذايمتنع لضعف تلك القرينة وهي الاصطلاح السابق عن أن يؤثرفي الصريح ويصرفه الى غير مدلولهومن ثم لم ينعقد البيع بالمعاطاة وان اطردت العادة بعدهابيعاولم يستحقالصانع شيأ بغير عقد وان اطردت العادة بأجرته وماذكرناه في مسئلتنا أخذا بما ذكروه في المسائل السابقة ليس فيه شيء من ذلك وانما فيه الاتيان بلفظ لايمكن استعماله في مدلوله اللغوى ولايتوهم عاقل منه ذلك ولما لم يمكن حمله على مدلوله اللغوى تعين حمله على ما يمكن استعماله فيه عملا بقاعدة ان تصحيح اللفظ ما امكن اولى من الغائه وبالقرينة الصريَّحة في ان المرآد به غير مداوله وهي قولها هنا من قرآر كـذا فظهر ان هذه القاعدة لاتشبه مانحن فبه وشتان بين لفظ صريح امكن استعاله في مدلوله في ذلك المحل المستعمل فيه نقدمته قرينة ضعيعة عند استعاله اريد صرفه عن مداولهذاك الى مداول آخر لم يذكر هو ولا ما يدل عليه لمجرد تاك القرينة الضعيفة ٧ ولم يمكن استعماله في مدلوله في ذلك المحل المستعمل فيه اقترن به لفظ صريح في المرنى المراد الممكن صرف ذلك اللفظ اليه علىضرب من التجوزلتلك القرينةاللفظية القوية ومع هـذا الفرق الواضح بين هذين المفامين لايتخيل التباس احدهما بالآخر وبما يؤيد ما قررته قولهم الصريح يصير كناية بالقرائن اللفظية كانت طالق من وثاق لان اول اللفظ م تبطا بآخره وأجاب الشافعي عمايقال قد يعقبه بعد طلقتك الصريح ندم فيقول منوثاق بأنه لامعني لهذاالتوهم لانالكلام المتصل يتعلقالحكم بجميعه لابيعضه كلااله آلاالله ولايقال آنه خاف منالنفي فاستدرك بالاثبات ويؤيدما قررته ايضا فول الرافعي في الافرار اللفظ. وان كان صريحًا في التصديق قد تنضم اليه قرائن تصرفه عن موضوعه الى الاستهزاء وبعد ان اتضحلك هـذا المقام وزال عنك مااستولى على القائلين ببطلان البيع في مسئلتنا مطلقا من العنـاد والايهام صار الحق لديك جليا والمخالف فيما قلناه من التفصيل والصحة في الحالة السابقة غبيا وساغ لك ان تؤكد الايمان لماقام عندك من جلى

الاجل قبل مضى المدة

المذكورة وإذا غرس الراهن اوبني في الارض المرهونة ثم عند حلول الاجلاذن في بيع الشجر او البناء مع الآرض فها كيفية تقويمها هل تقوم وحدهاذاتشجرأو بناكا فى تقويم ام الولد المرهونة (فاجاب) بان کلامهمرز شامل للاحوال المذكورة والتقويم فيهاكما في تقويم ام الولد المرهونة (سئل) عن رجل توفی عن ورثة ثلاثة بنين ولاحدهم عليه دىن تسعة دنا نىرو قىمة التركة تسعة دنانير فوفاه اثنان ستة فهلبجرصاحب الدسءلي أخذ ثلث التركة في مقابلة الثلاثة الباقية ام يسقط ثلث الدى الذى يقابل بحصته ويبقى له عليها ستة أ (فاجاب) بانهقد بر تت ذمة الميت من الدين لأنه سقط منهما يلزمصاحبه أداؤه لوكان الدن لاجني (سئل) عن رجل رهن جماله كلها مم بعدمدة باع جملا فجاءه : المرتهن وادعى على المشترى أن هذا الجل من الجمال المرهونة فانكر المشترى رهن هذا الجمل فهل القول قول المشترى لان الاصل عدم رهنه حي يقيم المرتهن بينة برهنه أم القول قول المرتهن وعلى المشترى البينة بنفى رهنه ام يفصل بين أن

يكون رهن تبرع فيصدق

المشترى تنزيلا له منزلة

البرهان على أن هؤلاء لم يستندوا فيها قالوه الالمحض العناد والتقليــد والجود على ظاهر عبارة لم يؤيدوه بنقلولابادني تأييد هذا معتصريح عبارات الائمة بما ذكرناه وأوضحناه وقررناه حتىصار على غاية منالايضاح والظهور ومنُّ لم يجعلالله له نورا فما له من نور ﴿ البَّابِ الثَّانِي فِي الْحَالَةِ الثَّانِيةِ ﴾

وهي ما اذا أرادا بالحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار عين كذا الى آخر ماتقدم في السؤال الماء مقدرا بزمن فيبطل البيع حينئذ عملا بنيتهما لان بيع الماء على هذا الوجه باطل مطلقا وان كان في أصل بيع الماء وملكة تفصيل وهو أن الماء إما أن يكون في بئر أونهر أو فناة وذلك القرار الذى فيه الماء اماً أن يكون ينبع منه أو يصل اليه نم يسقى منه الاراضى فالاول ان ملـكه واحد أو جمع كان الماء مملوكا لهم على حسب الشركة في القرار ويصح بيع الهاء الراكد هنا ان قدر بجزء معلوم كالنصف أو بنحو مائة رطل لابنحو ساعة مناليلأونهارللجهل المبيع ولاينافيه ذكرهم فى قسمة ماء القناة المهيأة بالامام والساعات لان القسمة يتسامح فيها مالا يتسامح فى البيع لكونهـــا ليست بيعا حقيقيا من كلوجة اذ هي مترددة بينه وبين الافرآز ثم تارة يغلب شبهها بالبيع وتارة يغلب بالافراز وبهذا تعلم الجواب عن قول الاذرعي بعد أن ساق كلاما طويلا والحاصل ان الرافعي لم يبين أن الاوجه المذكورة في المهايا"ة من تفاريع قولنا بأن ماء النهر والقناة يملك أولا يملك بل أطلق الكلام اطلاقا تبعا للغزالى وامامه وإذا قلنا انه مملوك فكيف ينقدح القول بالقسمة مهايأة على القولى بأن القسمة بيـع هـذا لا سبيل اليـه وأما إذا قلنا انها افراز حق فهذا موضع تأمل والم أر له ذكرا في كلامهم هذا فتأمله اه وكلامهم ظاهر ان لم يكن صريحا في جريان المهايأة وأن قلنا بالملك ولا اشكال فيـه وان قلنا القسمة بيع حقيقي من كل وان لم مملك مجل النبع أحد وأنمـا كان المملوك هو المحل الذي بجرى فيـه الماء أو يصل اليـه فالماء الجاري فيه أو الواصل اليـه غير مملوك لاحد فاذا خرج منه كان باقيا على اباحته ثم اذا صدر بيع فان وقع على محل النبع المملوك أو على جزء منه معلَّوم صح و لم يدخل الماء الموجود عند البيُّع. الا بالشرط وان وقع على المحل الذى يجرى فيـه أو يصل اليه الماء ومحل النبـع ليس مملوكا لاحدأو كان أعنى محل النبع مجهولا ولا قرينة تدل على ملكه كالبناء عليه أو السقى منه أخذا من عبارة الروضة الآتية المصرحة بذلك لم يدخل الماء في البيع لانه غير مملوك له ومن ثم لو وقع البيع على الماء في هذه الصورة لم يصح وانما الذي يدخل من ذلك استحقاق الارض المسمى بالشرب ومما محكم فيه بملك القرار الذي هو محل النبع أو غيره مما مر أن يكون عليه يد وانتفاع لان ذلك حينتُذ دال على الملك له وللماء النابع له في الصورة الاولى اعنى ملكه لمحل النبع وشاهد ذلك قول الروضة كأصلها فىاحياء الموات لوصادفنا نهرا تسقىمنه أرضون ولم يدرأنه حفر أوانخرق حكمنا بأنه مملوك لانهمأصحاب يد وانتفاع وخرج بقولى فيما مر ويصح بيع الماء الراكد الماء الجارى فلا يصح بيعه و لا بيغ نصيبه منه للنهي عن بيع الماء في صحيح مسلم وهو محمول على ذلك وللجهل بقدره وَلان الجاري وان فرضأ نه مملوك في صورة ملك محل النبع فلايمكن تسليمه لاختلاط غير المبيع به فطريقه إذا أراد أن مملكه أو يستحقه أن يشترى محل النبع الملوك أوالقناة مجتمع الما. المملوك فاذا ملك الاول ملك الماء واذا ملك أحدالاخبرين كان أحَقَّ به هذا ملخص ما فيَّ هذه المسئلة أعنى ماك الماء وبيعه وفيه زيادة بسط تاتى في الكُّلام على عبارات الروضة في ذلك المشتملة على شبه تناتض و بما قررته ان فهمته تعلم محل قول البحر لا بجوز بيع المياه من القناة والعيون بلاخلاف لانها غيرتملوكة فانكانت مملوكة لم يمكن تسليمها لاختلاط غير المبيع به والحيلة

الراتين رهنه وبين ان المرتين رهنه وبين ان يكونشرطافالعقدفيصدق المرتين الم تمتنع مخاصمة المرتين المشترى واتما كيف الحال(فاجاب) بانه تسمع دعوى المرتين المذكورة والقول قول المشترى بيمينه ولافرق فى المشترى بيمينه ولافرق فى المشترى بيمينه ولافرق فى المشترى والمشروط فى عقد التبرع والمشروط فى عقد التبري المناولة ال

﴿ كِتَابُ التَّفَلِيسِ ﴾ (سئلرجمه الله)عمن اشترى سلعة ثم حجر عليه و لم و ف مناو ضمنه ضامن هل منع من ريحوع صاحب السلعة فيالذإضمنه بغيراذنهاملا (فإجاب) بانه لا رجوع له فها لتمكنه من تحصل الثمين من ضامنه (سئل) عمن ثبت عليه دن وهو موسر فجبسه الحاكمعليه مل يجب على الحاكم أن يأمره أولايبيع ماله لوفاء الدين أويأمره بالوفامين غير تميين بيع فان امتنع تخير الحاكم بين بيع ماله واكراهه عليه أوألحاكم مخير من الابتداء من غير امر فاذا قلتم به فما الفرق بينه وبين الرهن (فاجاب) بان المدبون الملي بحب عليه اجاءماعليه من الدن الحال اذاطلبه مستحقه فيجبعلى الجاكم امره بهفان امتنع

في استحقاقهاان يعقد على القرار ٣ كان أحق بالماء فيشترى نفسالقناة أوسهها منها فاذا ملكالقرار كان أحق بالماء على قول الكل اه وبه يعلم أيضا محل قول البيان لايصح بيع سهم من ما.كذا لانه غير مملوك وكذا لايصح ان يقول بعتك ليلة اويوما من ماء كذا لان الزمان لايصح بيعه ولكن الحيلة فيمن أراد أن يشتري ماء العين أو سها منها أن يشتري العين نفسها أو سهما منها هكذا ذكره أصحابنا اه ولا بأس بالتنبيه هنا على فائدة حسنة تتعلق بما نحن فيه وهي ان النووي قال فى الروضة فى احياء الموات ولايجوزبيع ماء البئر والقناة فيهما لأنه مجهول ويزيد شيأ فشيأ فيختلط فيتعذر التسليم وان باع منه أصبعا فانكان جاريا لم يصح اذ لا يمكن ربط العقد بمقدار وانكان راكدا وقلنا أنه غير مملوك لم يصح وأن قلنا مملوك فقالالقفال لايصحأ يضا لانه يزيدفيختلط المبيع والاصح الجوازكبيع صاع منصيرة واما الزيادة فقليلة فلاتضركما لوباع القت فىالارض بشرط القطع وكما لو باع صاعاً من صبرة وصب عليها صبرة أخرى فان البيع بحاله ويبقى المبيع ما بقى صاع منالصدة ولو باع الماء مع قراره نظر ان كان جاريا فقال بعتك هذه القناة مع مائها او لم يكن جاريا وقلنا الماء لا يملك لم يصح البيع فى الماء وفى القرار قولا تفريق الصفقة اه وسيأتى الجمع بين هذه العبارة وما ناقضها تحسب مايظهر ببادىء الرأى فى البــاب الخامس وانمــا سقتها هنا لان البلقيني اعترضها باعتراضات متعلقة بما نحن فيه فأحببت ذكرها لارد تلك الاعتراضات التي أوردها عليها فمنها قوله وما ذكره في بيع ماء البئر من تعليل عـدم الجواز بأنه مجهول كلام غير مستقيم فان الجهالة في مثل ذلك لاتضركبيع الصبرة التي لايعلم مقدارها اه وماذكره هو الذي ليس بمُستقيم فانه في الروضة لم يقتصر على التعليل بالجهل فقط بلقالويزيد شيأ فشيأ الخ وبهذا أندفع تشبيه البلقيني لماء البئر بالصبرة المذكورة وأيضاحه أن الصبرة يحيط العيان بجوانبها ويمكن حرزها فيقل الغرر فيها بخلافماء البئر المتزايد شيئافشيئا فان العيان لايحيط به فيكثر الغرر وهذا واضح لاخفاء فيه وسياتى عن البلقينى نفسه ما يصرح به ومنها انه قال آيضا وقول الروضة ويزيد شيئاً فشيئا فيختلط ويتعذر التسليم يخالفه ماذكر في صورة القفال والاصح فيها قول القفال خلاف ما ذكره فى الروضة تبعا للشرخُ لان صورة المسئلة انهناكماء آخرينبيع ويختلط بالراكد والنبع مستمر فلا يقع البيع إلا مقارنا للاختلاط اه ومازعمه من انالاصح قول ألقفال لايلتفت اليه فانالشيخين صححا خلافه والمعول فىالترجيح ليس الاعليهما

اذا قالت حذام فصدقوها ، فان القول ما قالت حذام

والعجب من ترجيحه هذا مع قول الرافعي ردا على القفال والوجه أن يبني قول القفال على مذهبه من أن بيع صاع من صبرة مجهولة الصيعان لا يجوز اه وما قاله في الصبرة ضعيف فكذا ما قاله في الماء المشابه لها ومازعمه أيضا من أن ماذكره في الروضة أو لا يحالفه ماذكره في صورة القفال يرد بوضوح الفرق بين الصورة بن فانه في الصورة الاولى مجهول كما مر مجلافه في الثانية فانه لاجهل فيه لان الصورة انه راكد و المبيع أنما هو اصبع معلوم فليس فيه الا اختلاط المبيع بغيره الذي نظر اليه القفال وسياتي الجواب عنه ومنها أنه قال أيضا وما ذكره في الروضة من القياس على بيع صاع من صبرة لا يستقيم لان الصبرة ليس هناك شيء يزيد فيها مخلاف صورة الماء فان فرض ان الصبرة كانت في موضع وهناك شيء من جنسها ينزل عليها من السقف أو من ثقب في الحائط ونحو الصبرة كانت في موضع وهناك شيء من جنسها ينزل عليها من السقف أو من ثقب في الحائط ونحو ذلك لم يصح البيع اذا لم يتعين المختلط هو وباع من غيره صح اه وقوله لا يستقيم هو الذي لا يستقيم ولذن الن ينا المسئلتين ولم ينظر لصورة فكان الزيادة هنا كلا زيادة و إذا كانت كذلك ا تضحت المساواة بين المسئلتين ولم ينظر لصورة فكان الزيادة هنا كلا زيادة و إذا كانت كذلك ا تضحت المساواة بين المسئلتين ولم ينظر لصورة

منهأجده الحاكم عليهفان امتنع وله مال ظاهر من جنس الدىن وفاه الحاكم منه أومن غرر جنسه ماعه الحاكمعليه أوأكرهه على بيعه والفرق بين مسئلتنا وبين مسئلة المرهون حيث يبيعه الحاكم عند امتناع الراهن أنه قد حجر على نفسه فيهوأن حقالمرتهن تعلق به فاستحق ببعمه له (سئل) عما إذالزم مال ذمة شخص لا في مقابلة مال وادعى عجزه عن القيام به وقد كان أولا اءترف بالقدرة والملاءة هل يقبل قوله من غير بينةأو لابدمن بينة تخبر باطنه سواء أعهد له مأل أملاوهلاذاذكرأنماله تلف وقلتم لابد من بينة تشهد بتلف ماله يفصل في. ذلك بينماإذا ادعى تلف المال بسبب ظاهرأوخفي كاقيل مهنى الامينأولابد من الشهادة على التلف مطلقاً على أنهم قالوا ان الغاصب لو ادعى تلف العين المغصوبة فالقول قوله بيمينهلانهريما يعسر عليه اقامة البينة فعللوا القول قوله مع بمينه بالعسر ولولوح الفرق بان الغاصب يلزمه ألبدل أوالقيمة الا أنالمستشكل أن يتمسك بان يد الغاصب اشتغلت بمال فهوكشغل بد المقترض مثلا وكيف يشهدالشاهد على تلف ما لا مكنه الاطلاعءايه (فأجاب) بقوله أما المسئلة الاولى

يقبل قوله

الفرق الذي ذكره البلقيني وقوله فان فرض الخ لاحاجة بنا اليهفانا بينا أنالكلام فيصعرة لمتحصل فيها زيادة وأما مع ذلك فنظيرة مسئلتنا ومنها انه قالأيضا وما ذكره في الروضة من القياس على القت لايستقيم فان ازيادة في القت من عينه بخلاف الماء الصبرة التي ينزل عليهاشيء آخر فان الزيادة من غىرذلك وأيضا فقد تكون الزيادةفىالقت كثيرة وقد أطلقوا ثبوت الخيارللبائع فى صورةالقت ولا يَأْتَى مثل ذلك فيما نحن فيه انما يثبت الخيار للمشترى اه وما ذكره هو الذي لا يستقيم لان النووى لم يقصد التشببيه بينهما الا من حيث ان الزيادة فى كلءن القت والماء المذكور قايلة تافهة لا ينظر اليها في الغالب سواء كان من العين أومن شيء ماثل لتلك العين فاندفع نظره لذلك في الفرق لانه لاير تبط به هناكبير معنى وقوله قد تكون الزيادة فى القت كثيرة برَّد بأن الـكلام انها هو فىالغالب وفيامن شأنه ومن شأنها فى القتوالغالب فيها فيه انها قليلة فلا ينظر إلى أنها قد تكثرومنها انه قال أيضا وقول الروضة كما لوباع صاعا من صبرة وصب عليها صبرة أخرى فان البيع بحاله قياس مردرد فان البيع وقع على الصاع من الصبرة قبل الاختلاط فصموفى صورة الماء ونحوها وقع البيع مقارنا للاختلاط فلم يصح آه وما زعمه من أن القياس مردود ليس فى محله بل هومقبول فان حدوث الخلط ولوفى مجلس للبيع لايمنع صحته معأن الواقعنى المجلسحكمه حكم الواقع فىالعقد فكذلكمقارنته للبيع في مسئلة الماء لا تمنعه ومنها انه أعترض قول الروضة ويبقى المبيع ما بقيصاع من الصدرة بانها أنَّ علمت صيعانها للمتعاقد ن فتنزيل المبيع على الاشاعة هو المذهب فاذا تلف من الصبرة شيء تلف بقدره من البيعوان حمل مّا ذكر على ان تكون الصيعان مجهولة فقد حصل الاختلاط فاذا لم يبق الاصاعمن المختلط فكيف يبقى البيع فيه و بعضه غير مبيع وسبقه الى نحوهـذا (بنالنقيب فقال وقول الروضة ويبقى المبيع ما بقى صاع من الصبرة انما يأتى آذا قلنا ان البيع ينزلعلى صاع مبهم لانه مشاع اهومنها انه قال وقول الروضة ولوباع الماءمع قراره نظران كان جارياالخفقال وُهُو كلام غير مسلم في صورة الجارى فان مجرد الجريّان لا يقتضي بطلان بيع الماء تفريعاً على أن الماء المذكور مملوك إذا كان الجريان ينتهي الى مقطع بحيث يمكن الاستيلاء عليه فان كان ينتهى الى نزول فى بحر ونحوه فهذا ينبغى أن يصح البيع فيه وما نزل منه فى البحر كتلف بعض المبيع قبل القبض اه وقوله انذلك غير مسلم لايلتفت اليه لما مر عن الروضة وقوله مجرد الجريان الخ ممنوع لما مر من الجهل بقدره وعدم أمكان تسليمه وكونه ينتهى الى مقطع يمكن الاستيلاء عليه لا ينظراليه لندرة امكان ذلك ودعواه أنماتلف بنزوله الى بحركتلف بعض المبيع قبل القبض غير صحيحة لان الصورة في تلف المبيع قبل القبض انه كان تسليمه قبل تلفه مقدورًا علَّيه حين البيع بخلافه هنا فكيف يقاس مايصح بيعة على مالا يصح بيعه قال الاذرعى عقب قول الروضةوأصاباً ولابجوز بيع ماء البئر والقناة فيهما لانه مجهول لاخفاء أن هذا فيالبئرالنابعة أما لو كانت صهربجا يجمع ماءالمطر اويسوق الماء اليها من نهر و نحوه فماؤها كالماء في اناءاذا عام عمقهاو سعتها علوا وسفلا عليه دخول ملك الغير لاجـلهوقال الامام بملك مابدخل في نهره وقناته على الاصح وهو صعيف وقدتناقض كلام الآمام وتبعه الشيخان فقال هنآ ان توحل الصيد فى ارض له سقاها لا يقتضى الملك وان قصده وقال في كـتاب الصيد يملـكه ان تصده وجمع البلقيني بأن نفس التوحل لايقتضي الملك وان قصد التملك وما هنا فيما اذا قصد بسقى الارض توحـله فيملك به قطعا أى كما يملك الماء هنا بالحفر وبما تقرر يعلم ان ما يدخل من السيل الى صهاريج جدة وغيرها لا يملكه اربابهاولا يصح بيعهم له وأنما يصيرون احق به فقط وان حفروا لهمشارب واعدوها حتى اذا

فهابل لاندمن بينة تشهد بتلف ماله بعد اقراره المذكوروان لم يعهدله مال والتفصيل في دعوى التلف بين أن يكون بسبب ظاهر وبينأن يكون بسبب خفي انماهو في قبول قول مدعيه بيمينه وأما الثانية وهى دعوى الغاصب تلف المغصوب ففيهآ التفصيل المذكور فى الوديعة فى قبول قوله ( سئل ) عن تقييد المحبوس اذاكان لحوحا وجهان ماالاصح منهما ( فأجاب ) بان اصحها جو از هان اقتضته المصلحة (سئل)عن شخص أثبت أعسار هلدى حاكمانه فقسر لامال له ظاهرا ولا باطنا ثمادعيعلى آخر أناه تحت مده مالافهل تسمع دعواه أُمْلًا (فاجاب) بأنه تسمع اذ المال المنفى في شهادة الاعسار هو مايقدر على الوفاء منه حالا والمدعى مه هذا ليس كذلك و أنكان صادقا في دعواه (سئل) عما اذاطلب المدون من الحاكمالحجر عليه بجب أم يستحب كما نقل عن العباب (فأجاب)مانه بجب على الحاكم الحجر كماجزه مه جاعة منهم صاحب الانوار وان المقرى فى شرح الارشادوان جرىبعض المتأخرين علىأنه جائزلا واجب (سئل) عمن عليه دىنولەوظائف ولونزل عنها مدارهم لوفاه هل مكلف ذلك لجربان . العادة بالنزول

جاء دخل الى صهاريجهم منها نعم بحث الزركشي أخذا من كلام صاحب البيان أن الماء لو دخل داره فأغلق عليه بابها ملكه كما لو أغلقها على صيد دخل الى ملكه وعليه فأصحاب الصهاريج اذا أغلقوها على مافيها ملكوه وسيأتي عن ان الصلاح أن الدولاب الذي مديره الماء اذا دخل الماء في كيزانه يملكه صاحب الدولاب بذلك كما لو استقاّه بنفسه قال غيره وفي معناه مايديره مدابته من طريق أولى انتهى ومر أن المأخوذ منه في نحو اناء يملكه آخذه قال ان المنذر اجماعا قال واجماعهم على ذلك دليل على أن النهى عن بيع الماء ليس المرآد به جميع المياه ويجوز أن يراد به المجهول كالمياه التي يتبايعها أهل الشرب وغيرهم يبيع الرجل منهمما يجرى فينهره فيوم وليلة بكذا وكذا انتهى وقيل لابملك الماء مطلقا وان أخذُه في نحو انا بل هو أولى به وحكاه القاضي والامام عن أبي اسحق لكن رده ان أبي الدم بأن المعروف عنه أن المأخوذ في نحو اناء يملك قال الزركشي وهو الظاهر ويؤيده مامرُ عنابن المنذر من حكاية الاجماع وفي الانوار أن الانهار والسواقي اذا كانت مملوكة بأن حفر نهرا يدخل فيه الماء من الوادى العظم أو من النهر المنخرق منه فالماء باق على اباحته لكن مالك النهر أحق به كالسيل يدخل ملكه فليس لاحد مزاحمته لسقى الارضين وكذا للشرب والاستعال عند الجهور انتهى وبين بقوله وكذا الخ أن المعتمد من قول الشيخين وأما الشرب والاستعمال وسقى الدواب فقال الشيخ أبو عاصموالمتولى ليس لهالمنع ومنهم مرأطلق أنه لايدلى أحد فيه دلوه هو الثانى لكون الجمهورعليه وسيأتي فىالباب الخامس فىالكلام على عبارة الروضة فيباب الاصول و الثمار وفي الباب السادس ما يتعلق ببيع الماء فليكن منك على ذكر ﴿ المابِ الثالث في الحالة الثالثة ﴾

وهي مااذا لم يقصد العاقدان بالسَّاعتين المذكورتين جزأ من قرار ولا ماء ولكن اطرد عرفهما حال العقد باستعمال الساعة منالقرار فيجزء معين منه وقد قدمت في كل من الجوابين السابقين أنالبيع يصح فيهذه الحالة أيضا والدليل عليه أمور الاول قولهم لو باع بنقد وثمم نقد غالب متحدأو متعدد لميختلف غلبة ولاقيمة صحالبيعوحمل عليه وانكان ناقصا أو زائدا أوفلوسا سواء اعسها ام بالدراهم كما اقتضاه اطلاقهم خلافا للاذرعي بلقضية اطلاقهم الحمل عليها ايضا وان عَرْبَالْنَقَدُ وَلَيْسَ بِبَعِيْدُ اوْكَانْحَنْطَةُ وَثَيَابًا فَتَأْمَلَ حَكْمُهُمْ بَصِّحَةُ البِّيعِ في هذا وتنزيله على المتعارف وأنلم يكن اللفظ ظاهرا فيه والم ينظروا للكونه مجهولا من حيث اللفظ لانه من حيث العرف معلوم فكان علمه المستند له كالتصريح به في العقد ومن ثم صرح ابن الصباغ بما قدمته عنه في الجواب. السابق في المقدمة فكذلك الساعة من القرار في صورتنا اذا غلب عند قوم استعمالها بمعنى الجزء المعين منه يحمل عليه ويصح البيع نظرا لتلك الغلبة ولذلك العرف وكانهماقالا جزأ معينا من القرار الثاني قول القاضي لو اعتيد البيع بعشرة ثم يعطى تسعة ودانقا عمل فيه بالعادة انتهى والعمل بها في مسئلتنا أولى لان ماقاله فيه الغاءاللفظ بالكلية فان العقد وقع بعشرة دنا نبر ولم يعمل بمدلول هذا اللفظ ولابما يحتمله رجوعا للعادة فاذارجع اليها فى إلغاء اللفظ الواقع فى العقد بالكلية وتنزيله اعنىالعقد على مايذكر فيه بوجه نظرا المعادة فأولى ان يرجع اليها في استعمال اللفظ بمعنى لفظ آخر اعتيداستعماله فيه وينزل العقد على ذلك الثالث قولهم بجوز التعامل بالمغشوشة واوفىالذمة وانجهل قدر الغش نظرا للعرف ومن ثمم لو راجت الفلوس رواج النقود ثبت لهما احكامها وإذا ثبت لها أحكامها نظرا للعرف مع انها لايطلق عليها نقد حقيقة ولامجازا فكذلك يثبت للفظ الساعة حكم لفظ الجزء اذا اعتيد استعماله فيه وان لم يطلق احدهما على الآخر

حقيقة ولامجازا الرابع وهو اظهر في الدلالة على المدعى في مسئلتنا بما قبله قولهم اذا اطردت

مذلك أملا (فأجاب) مانه متى تمكن من ذلك أرمه ( سئل ) هل يمنع الزوج من زوجته المحبوسة مع قول الاذرعى محتمل انهاكآلرجل أولا بمنع كما قال الدمىرى تحبس المرأة عندنساء ثقات أوذى رحممحرم ولاتمنع من ارضاع ولدهافي الحبس ويمنع الزوج عنها قاله الماوردىوالرو بانىوابن الرفعة قال الشيخو فيه نظر بلينبغي أن لاتمنع لانهحق واجب عليها (فآجاب) بان كلام الماوردىوالروياني وانالر فعةمحمول على منع الحاكم منه اذا اقتضته المصلحة (سئل)عن المريض والمخدرة وانالسبيل هل بحوز حبسهم كاحكى صاحب الروض في حبسهم وجهين قال شارحه أقرم الحبس أملاكإةال فى الانو اروغيره بل و كلمم ليترددوا اه (فأجاب) ان الراجح عدم حبس المذكورين (سئل) عمن ماتءن أو لادو زوجات وعليه ديون ثمم باع أحد الاولادشيأمن مال مورثه باذن والدته أعنى زوجة المت فهل يصحفي نصيبها من الثمنأم لاوادآ مات شخص وله دىنوعليه دىن فقبض الوارثالدين فهل لغريم الميت مطالبة الدافع مالمال أملا (فأجاب) بقوله أما المسئلة الاولى فالبيع فيها باطل في جميع المبيع وأما الثانية فلابجوزفيها لغرسم

العادة نزل اللفظ فى العقود عليها وان أضطربت لم تعتبر ووجب البيان وان تعارضت الظنون فى اعتبارها فخلافوهذا الاصل ذكره الامام فقالكل مأيتضح فيه اطراد العادةفهو المحكم ويصسر كالمذكور صريحاً وكل ما تعارضت الظنون بعض التعارض في حكم العادة فيه فهو مثار الخـلاف اه فتأمل قولهم ينزل اللفظ في العقود عليها وقول الامام كل ما يتضح فيه اعتبارها فهو الحكم ويصبر كالمذكور صريحا تجـد ذلك نصا في مسئلتنا بتنزيل لفظ الساعة من القرار على الجزء منــــه إذا اعتيداستعالها فيه الخامس قول القفال العادة المطردة في ناحية تنزل منزلة الشرط كاعتياد منافع الرهن للمرتهن فهي بمثابة شرط عقد فيعقد حتى يفسد الرهن وجعل الاصطلاح الخاص بمنزلة العادة العامة فان قلت قال الزركشي ان الجمهور لم يساعدوه في هذين قلت الجمهور لا يخالفونه الا في قول تنزل منزلة الشرط حتى يفسد العقد وأما في أصل اعتبار العادة الخـاصة فلا يخالفونه فيه فقد صرحوا باعتبارها في مسائل منها ما مر من أن المعاملة لو غلبت في بلد بجنس أو نوع من النقود أو العروض انصرف الثمن اليه عند الاطلاق فى الاصح ومنها ان العادة المطردة في زمن الواقف وبلده منزلة منزلة شرطه ومنها في بيع الثمرة التي بدا صلاحها بجب ابقاؤها الى أوان القطاف والتمكن من السقى بهائها عملا بالعرف فنزل منزلة الشرط باللفظ وقولهم في الفاظ الايبان إنها تختلف باختلاف عادات الناس في المحلوف عليه كما في مسئلةالرؤس ونحوها ومنها اعتبارهم غالبشياه البلد في الشاة الواجبة في خمس من الابل وغالب قوتهافي نحوزكاة الفطر والكفارة وغالب ابلما في الديات وبقي مسائل أخرى كشيرة اعتبروا فيها العرف الحاص لا يخفي على الفقيه استخراجها فان قلت فلم نزلوها منزلة الشرط في مسئلة الثهار السابقة وفيما لو بارزً كافر مسلما واعتيد أمانكل من عدوه فانه بمنزلة شرطهما ذلك فلا يجوز لنا اعانة المسَّلم كما جرى عليه الشيخان وغيرهما تبعا للنص ولم ينزلوها منزلة الشرط فى مسئلةالرهن السابقةأيضاخلافا للقفال ولا فما لوجرت عادة قوم بقطع الحصرم قبل النضج خلافا للقفال أيضا فى تنزيلها منزلة الشرط حتى يصح بيعه من غير شرط الفطع و لا فى بيع العينة بان يشترى شيأ مؤجلا بأقل مما باعه نقدا اذا صار ذلك عادة خلافا للاستاذ أبي اسحق والشيخ أبي محمد فانهما نزلاها منزلتها حتى يبطل العقدان قلت يفرق بأن الاولين من الامور التوابع غير المقصودة لذاتها أما فى الاول فلائن وجوب الابقاء الى الجذاذ أمر تابع لصحة العقد ومترتب عليها فأثر فيه العرف لضعفه وأماالثانى فلاً ن الاعانة وعدمها من الامور التابعة للمبارزة فأثر فيها العرف لضعفها أيضا وأمامسئلة الرهن وبيع ألحصرم والعينة فهى متصودة لذاتها فلم يقوالعرف فيها على أنيؤثر بطلان الاولى والاخيرة ولآن الصيغة فيهمها وقعت صحيحة مستوفية لشروطها الظاهرة وغايةالعرف أن يجعل الشرط مضمرا واضار المفسد لا يقتضي الفساد ولا صحة الثانية لان الحصرم غير قابل لايراد البيع عليه الامعشرط القطع ولم يوجد ذلك وأيضا فهذا الشرط معتد بلفظه في البيع وان لم يترتب عليه أثره فيما اذا لم يجبُّ الوَّفَاء به وما بلفظه لا يؤثر فيه عرف ولا غيره فتفطن لهذا الفرق فانه يزيل عنكُ في هذه القاعدة من العمايات ما لا بهتدى لشيء منه كثير من المتفقية السادس قول الروضة كاصلها ثم العادة الغالبة انما تؤثر في المعاملات لكـثرة وقوعها ورغبة الناس فيما يروج فيها غالبا ولا تؤثر في التعليق والاقرار بل يبقى اللفظ على عمومه أما في التَّليق فلقلة وقوعه وأما في الاقرار فلانه اخبار عن وجوب حق سابق وربما يقدم الوجوب على العرض الغالب اه وكالاقرار في ذلك الدعوى فلا تنزلالدعوىبالدراهم علىالدراهمالغالبةوفرق الاصحاب بما مر فقالوا آنها اخبار عماتقدمفلا يقيد ما العرف المتاخر بخلاف العقد فانه أمر باشره في الحال فقيده العرف وهذا كله ظاهر في الدلالة

الميتمطالبة الدافع بشىء عا دفعه (سنل) عن عليه ديون ولم يحجر عليه وله أرقاء تستغرق الدبون قيمتهم مممانه أعتقهم فرارأ من بيعهم في الدن هل يصح عتقه أو لا (فأجاب) بأنه ينفذ منه عتقجيع أرقائه إن أعتقهم في صحته (سثل) هل بجوز حبس غريم قدرناً على ماله أو تمكّناً من يبعه كماقاله المتولى أملا كما حكى صاحب الذخائر عن الاصحاب المنع وعلله بأنهر بمايقعد فيه ولايبيع فيتضمن ذلك تأخبر الحقوق وحكي أيضأفي الروضة في ماب التفليس عن الاصحاب التخير بين حبسة ليبيع أوبيعه بغير اذنه (فأجاب) بانالحاكم يتخير بحسب المصلحة (سُئل) عمن مات وعليهديون وخلف تركة وبعض أرباب الديون غائب أو كلهم وفى التركة حيوان وما يخاف فساده فهل للحا كرأن يبيع ذلك بغير إذن الغائب أن أذن المحاضرأولم ياذنويحفظ النمن حتى يحضر الغائب أملاوهلإذاكان فيالتركة عين مرهونةفي حياة الميت هل للحاكم بيعها بغير زذن الغرماء وإنكان بعض المرهون يغ بالدن المرهون مهأولاوهل للحاكم بيعها كليا في هذه الحالة عند امتناع الوارثمن قضاءالدين أوبيعه أملا(فاجاب) بانّ

لما قلناه وكلام الشيخين صريح في ذلك لان مانحن فيه من المعاملات فيجرى فيه التعليل المذكور فان قلت لا دُلالة في هذا كله لما ذكرت لان فحرى عباراتهم انها في الثمن وما ذكرت إنما هو في المثمن وفرق واضح بينهما إذالمثمن مقصودة لذاته مخلاف الثمن ولذا جاز الاستبدال عن الثمن دون المثمن قلت بل فيه دلالة أى دلالة لما ذكر تهلانهم لم يذكروا الثمن علىجهة الاختصاص به بل على جهةالتمثيلعلىأنهمأجروا العادة في المثمن بل في المسلم فيه الذي هوأضيق أنواع المثمن فقد قالوا لو أسلم اليه في لحم وأطلق حمل على اللحم مع العظم المعتاد فيجبر على قبوله عملا بالعادة وقالوا لو أسلم فيمكيل أو موزون وثمم مكاييل او موازَّىن ولم يبينا واحداً منها حمل على الكيل أو الوزن الغالب فانظر جعلهم العرف مؤثراً في شمول اللحم للعظم مع مغايرته له حقيقة واستعمالاً وفي صحة العقد مع عدم شرط صحة السلم من بيان الكيل أو الوزن نظراً إلى أن العرف صير ذلك كالمذكور في العقد فيهها فان قلت قد صرح الامام بأن العرف إنما يعمل فىإزالةالابهام لافى تغيير مقتضى الصرائح وما ذكرته فيه تغيير لمقتضى الصريح إذ الساعة صريحة في الزمان فلا يغيرها العرف عن مقتضاها قلت ليس المراد بالصريح ما فهمته إذ لايفهم ذلك من لفظه فقيه بل ولامتفقه وإنما المراد بالصريح صيغ العقود والحاول وكلامالامام صريح فىذلك فانه قال فى بابالاقرار لوعم فى ناحية الاستعال الطلاق فى إرادة الخلاص والانطلاق ثم أرادالزوج حل الطلاق فى مخاطبة زوجته على معنى التخليص وحل الوثاق لم يقبل ذلك منه والعرف إنما يعمل في إزالة الابهام لافي تغيير مقتضي الصرائح اه فهذا صريح فى أنمراده بالصرائح ماذكرته ومسئلتنا ليست منّ هذا القبيل لان لفظ الساعة فيها لايقال فيه صريح في الاصطلاح فلا يشمله كلام الامام فان قلت فلم اثر العرف في غير الصريح ولم يؤثر فيه قلت لان الصربح وضع شرعى وضعه الشارع ليناط به احكام كشرة تترتبعليهولاً توجد بدونه والاوضاع الشرعية التي لهذه المثالة لانغير عن معانيها للاوضاع العرفية لما يلزم على ذلك من نسخ الحكم الشرعي بشيء حادث بعد استقرار الشريعة غير متلقى من الشارع والوضع الشرعي إنما ينسخ نوضع شرعي مثله وأماغر الصريح فانها ألفاظ وكل استعالها إلى مستعملها بناء على أن الاصطلاح الخاص رفع الاصطلاح العام وبه قال جماعة من الاصوليين والفقهاء أو بشرط ان لايمكر. استعالماً في موضوعها اللغوى بناء علىماقدمناه وحررناه بأوضح عبارة وأظهر دليل وإذا تقرر أن الالفاظ غير الصرائح بهذه المثابة اتصح ما قلناه أخذاً من كلامهم من أن للعرف فيها تأثراً وإخراجا لها عن مدلولها إلى مدلول آخر سواء اكان عرفاًعاماأمءرفاًخاصاً فان قلت رد ماقررَته تقديمهم الوضع العرفى علىالوضع الشرعى فى مسائل كما لو حلف لا ياكل لحماً أو لايجلس على بساط او لا يقعد في سراج أو تحت سقف او لا يضع رأسه على و تد او لا ياكل ميتة أو دماً لم يحنث بلحم السمك ولا بالجلوس على الارض ولابالقُّعودتحت السما. ولا يوضع رأسه على جبل ولا باكل السمك والجراد ولاباكل الكبد والطحال وإن سمى الله تعالى لحم السمك لحما والارض بساطاً والشمس سراجا والسهاء سقفا والجبال أوتاداً وسمى الني صلى الله عَليه وسلم السمك والجراد منة والكند والطحال دما قلت قد اشرت لك إلى الجواب عن جميع هذا في أول الجواب السابق بقولى وضعه الشارع ليناط. به الخ وحاصله أن النسمية التي وقعت في كلام الشارع في هذه الصور لم تقع على جهة التكليف بتلك الاسهاء لان الشارع لم يرتب عليها احكاما كلفنا مها حتى تكون تلك النسمية مقصودة له مخلاف ألفاظ العقود ونحوها فانهوضع تلك الالفاظ لتفيد الاحكام التي رتبها عليها فالتسمية مقصودة له فلاتغير لعرف ولا لغره ومها بدلعلى ذلك انه لو حلف لا يصلي أو لايصوم أو لا ينكح لم يحنث إلا بالصلاة والصوّم الشرعيّين دون الدعاء

الحاكم يبيع الحيوان وما يخاف فسأده للمصلحة إذا لم يكن للميت وارث يصح تصرفه وبحفظ ثمنه وكآذا حكم بيعه العين المرهونة اذا طلبهمر تهنها ومتى امتنع الوارث من بيع العين المرهونة ومن قضاء الدىن عند طلب المرتهن تخبر الحاكم بين البيعو بيزاجياره الوارث عليه ومتى وفي بعض المرهون بالدىن المرهون به فعــل الحاكم ما فية المصلحة من بيع كله أو بيع بعضه ﴿ باب الحجر ﴾ (سئل)رحمه الله عمن قال لصغبر اقض هذه الحاجة كستى داية أو حمل متاع ففعله الصناس برضاء هل بحوز املا (فاجاب) نعم بحوزذلك للقائل ان ظن رضا ولى الصغىر بذلك الفعل وكان لا يقابل باجرة ولايضر بالصغير والافلا بجوز(سيّل) عن امرأة محجور عليها بسفه ضاعت نسخة صداقها فاقرت أن بقية صداقهاعلى زوجهامن الفضة الفلانية كذا الحال منها كذاوان كساويها المتجمدةلهاعليه كـذا وكـذا كسوة من غيرز يادة على ذلك فهل بصح الافرارالمذكورو تؤاخذ به المرأة المذكورة سواء أكانو الدهاحاضر الاقرار المذكور أم ميتا حتى يمتنع عليها وعلى والدها أن مدعى زيادة على ذلك أوغلا جنسه ولا

والامساك وان سميا صلاة وصوما لغة وإلا بالعقد وان لم يعن به في العرف غير الوطء ولو قال ان رأيت الهلال فأنت طالق فرآه غيرها وعلمت به طلقت إذ الرؤية شرعا بمه في العلم بدليل قوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتموه فصوموا ومن ذلك لو باع أو نكح أو طلق أو راجع هاز لا وان عدذلك أهل العرف لغوا لان الشرع حكم عليها بالصحة و بما تقرر علم انه حيث تعلق بالوضع الشرع حكم لم يغير عنه لعرف و لا لغيره سواء أكان صريحا أم غيره السابع قول صاحب الكافى فى باب الطلاق واذا اجتمع فى اليمن الحقيقة اللفظية والدلالة العرفية فأيها أولى بالاعتبار فيه وجهان أحدهما واليه ذهب القاضى حسين الحقيقة اللفظية أولى و اللفظ متى كان مطلقا وجب العمل باطلاقه عملا بالوضع اللغوى والثانى واليه ذهب محي السنة أى شيخه البغوى الدلالة العرفية لان العرف عملا بالوضع اللغوى والثانى واليه ذهب محي السنة أى شيخه البغوى الدلالة العرفية لان العرف يحكم فى التصرفات لم تأكل فامر أنى طالق فخرج ولم يأكل شم قدم اليوم الثانى فقدم له ذلك الطعام فأكاه فعلى الإول لا يحنث وعلى الثانى يحنث اه فانظر تعليل البغوى بقوله لان العرف يحكم فى المتمن أيضا الثامن قول ابن العرم فى مسئلنا وفى أنه لا يختص تحكيمه بالثمن بل يحكم فى المثمن أيضا الثامن قول ابن الصلاح فى فتاويه العرف الخاص هل ينزل فى التأثير منزلة العام والظاهر تنزيله فى أهله بتلك المنزلة العرف وفتاويه العرف الخاص هل ينزل فى التأثير منزلة العام والظاهر تنزيله فى أهله بتلك المنزلة العرف وفتاويه العرف الخال الباب الرابع فى الحالة الرابعة هى المثمن المسئلة الوقف لان العربة بعموم اللفظ الموهذا شامل لمسئلتنا وان كان ابن الصلاح انها ساقه فى بعض مسائل الوقف لان العربة بعموم اللفظ الموهذا شامل لمسئلة المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المورد المؤلفة الم

وهي ما اذا لم يريدا بالساعتين جزأ من القرار ولامن الماء ولا اطرد عرفيها باستعالهمافيواحد من القرار أو الماء وهذه الحالة للنظر فيها مجال وقد قدمت في الباب الاول البرهان الواضح على ان اللفظ ظاهر في الدلالة على الجزء من القرار وقضية هذا صحة البيع ويؤيده قاعدة ان اعمال اللفظ سيما في معناه الظاهر أولى من اهماله ويحتمل فساده لانا وان سلبناً أن ظاهر اللفظ ذلك لكنه باعتبارات لايهتدى لها أكـئرالعامه بل المتفقهة ومن ثم أشـكل على أو لئك المخالفين ويحتمل التفصيل فى ذلك بين العارفين بالعربية وغيرها وبين الجاهلين فني العارفين يصح لانهـذا اللفظ اذا وقع منهما تبادر عندهامن من التبعضية ومن مائها الجاري بها يومئذ ومن غير ذلك من القرائن السابقة ان المراد بالحصة السقيةالتي قدرها ساعتان من قرار كـذا جزء من نفس القرار واذا كان هذا هو المتبادر عندها فالبيع عندهما صحيح وفي غيرهما بان يكونا جاهلين او احدهما جاهلا يبطل البيع لان احدهما لايتبادر عنده من هـذا اللفظ الجزء السابق بل المتبادر عندهما المـاء وقد لا يتبادر عندهما منهما شيء لما فيه من نوع تعارض اشرنا الى الجواب عنه في الباب الاول وهذا الاحتمال الاخير يؤيده مسائل ذكروها في الطلاق وغيره وعلم بما قررته أن لهذه المسئلة ثمانية احوال الاربعة السابقة في الايواب الاربعة والخامس ما اذا اطلقا وعرفهما حال العقد انصراف ذلك للماء والحكم فيه البطلان كماعلم ممامر في الباب الثالث والسادس ما اذا اختلفا في الارادة وقد مر حكم ذلك في الباب لاول والسابع مااذا اختلفا في العرفوحكمه البطلان كايصرح به كلامهم والثمن ما اذا اختلفا في المعرفة بنا. على الاحتمال الثالث وحكمه البطلان كما مر آنفا واذ قد اتضح لك ما قررته في هذه الاحوال الثمانية ومايدل لاكثرهامن كلامهم الظاهر أو الصريح علمت ان ما مر عن البلقيني في الجواب الاول يتعين حمله على الاحوال الباطلةمن تلك الاحوال الثمانية وان من فهم من كلامه البطلان مطلقا تقايدا لهمن غير تامل فقد ركب متن عميا. وخيط خبط عشوا. كما يتضح مرسياق فتاويهم المنادية عليهم بالخسار والجهل والغباوة فىالحاتمة انشاء الله تعالى

يكون إقرارها المذكور كاقرارها مدىن عليها (فأجاب) بانه لااعتبار باقرار المرأة المذكورة فلا يمتنع على وليها أن يدعى زيادةعلىذلكاوغيرجنسه فان وافقها الزوج على القدر الذي ذكرته ثبت باقراره (سئل) عبن ملك ولدهشيئآ نمجعل قبضهله ثم باعه وقبض الثمن ثمم ادعى بطلان البيع لانه ملكولده فهل تسمع دعواه بذلك والحال أن ولده تحت حجره سواءقال حين البيع ان المبيع ملكه أم سكت امملك ولده أملا تسمع (فأجاب ) أنه إن كان قالحين بيعه بعته على ولَّذَى وكان بيعه ذلك الشيء نافذاً على ولده لاستجاعه ما يعتبر فيه شرعالم تسمع دعواه وكذا إنقال حال بيعه هو ملكي وانانتفي الامرإن سمعت دعواه (سئل )عن قولهم فى بلوغ الطفل أ و خروج المني فلو أحس بانتقال المنى من صلبه فامسك ذكره فرجع المنى ولم يخرج من الذكرشيء فهل يحكم ببلوغه مذلك كما ذكره الزركشي في الخادم أم لالانه خلاف الحقيقة وقياساعلى الغسل إذلابجب مذلك فانهم قالوافيه المراد بخروج المنىفىحقالرجل والبكر بزوزه عنالفرج إلىالظاهر فانقلتم بالاول فها الجواب عن تعبيرهم بالخروج ومن قال

﴿ البابِ الحامس فىالـكلام علىماوقع فىالروضة من التناقض فى بيع الماء والقرار وبيان الجمع بين عباراتها ورد ما وقع فى ذلك للمتكامين عليها ﴾

اعلم أن كلام الروضة تناقض فى ذلك وعبارتها قبيل الربا من زياداتها وما تعم به البلوى مااعتاده الناس من بيع نصيبه من الماء الجارى من النهر قال المحاملي في اللباب هذا باطل لوجهين أحدهما أن المبيع غير مُعلوم القدر والثاني أن الهاء الجارى غير مملوك وسيأتي هذا مع غيره مبسوطاً في آخر كتاب إحياء الموات إن شاء الله تعالى وعبارتها أواخر تفريق الصفقة من زياداتها ومنهـا أي من المنــاهيماناله صاحب التلخيصقال نهى عن بيع الياء وهو محمول علىماإذا أفرد ماء عين او بئر أو نهر بالبيع فان باعه مع الارض بأن باع أرضاً مع شربهـا من اليا. في نهر أو واد صح ودخل اليا. فىالبيع تبعا وكذا إذاكان الهاء فىإناء أوحوض مثلا مجتمعاً فبيعه صحيح منفرداً أوتابعاً انتهم وبما ذكره صاحبالتلخيص صرح به جمع متقدمون كالقاضي والقزويني في الحيل وعبارتها قبيل الوقف ﴿ فصل ﴾ في بيع الماء أما المحرز في إناء أو حوض فبيعه صحيح على الصحيح وليكن عمق الحوض معلوماً وكايجوزبيع مآءالبئر والقناة فيهما لانهجمول ويزيد شيئآ فشيئأ فيختلط فيتعذر التسليم وإن باع منه أصبعاً فان كانجارياً لم يصح إذا لم يمكن ربط العقد بمقدار وإن كان راكداً وقلنا إنه غير مملوك فيصح وإن قلنا مملوك فقال القفال لايصحأيضاً لانه يزيد فيختلط المبيع والاصحالجوازكبيعصاع من صدة وصب عليها صدة أخرى فان البيع بحاله ويبقى البيع ما بقى صاّع من الصدة ولو بآع الهاء مع قراره نظرإن كانجارياً فقال بعتك هذه القناة مع ما ثها أو لم يكن جارياً وقلنا الهاء لا يملك لم يصح البيع في الهاء وفي القرار قولا تفريق الصفقة وإلاّ فيصح ولو باع بثر الياء وأطلق أو باع دارا فيها بئر جاز ثممإن قلما يملك فالموجود حال البيع يبقى للبائع لا للمشترى قال البغوى وعلى هذا ٣ البيع حتى يشترط أن الها. الظاهر للمشترى لئلا يختلط الماء وإن قلنا لايملك فقد أطلقوا أن المشترى أحق بذلك الماء وليحمل على مانبع بعد البيع فأما ما نبع قبله فلا معنى لصرفه إل المشترى قلت هذا التأويل الذي قاله الامام الرآفعي فاسد فقد صرح الاصحاب بأن المشترى على هذا الوجه أحق بالماء الظاهر لثبوت يده على الدار وتكون يده كيد آلبائم فىثبوتالاختصاص به واللهأعلمواو باعجزأ شائعا من البئر أوالقناةجاز وما ينبع مشترك بينهمآ إما اختصاصاً مجرداً وإما ملحكا انتهت وعبارتها فى باب الاصول والبَّار ﴿ فرع ﴾ لا يدخل مسايل الماء في يــ الارض و لا يدخل فيها شربها من القناة والنهر المملوكين إلاأن يَشتَرط أو يقول بحقوقها ولوكان فىالدار المبيعة بئر ماء دخلت فى البيع والماء الحاصل فى البئر حال البيع لا يدخل على الصحيح وإن شرط دخوله فى البيع صمّ على قواننا الماء مملوك بللا يصحالبيع دون هذا الشرط وإلا اختلط الماء الموجود للبائع بمآ يحدث المشترى وانفسخ البيع قلث فان قلنا لايملك صح البيع،طلقاً بل لايجوزشرطه لانه لايملكهويكونالمشترى أحقىه لانه في يده كما لوتوحل صيد في أرضه والله أعلم وذكر الخلاف في الماء و فروعه في احياء الموات ٣ إن شاء الله تعالى انتهت و لا تنافى بين الموضع الثانى والثالث خلافاً للاسنوى وغيره بل يحمل ماقاله في الثاني من صحة البيع فيهما على أن المراد آنه يصح في الارض بطريق القصد والملك وفي الماء بطريق التبع والاستحقاق والحاصل ان الثانية مفروضة في غير مافرضت فيه الثالثة لانها مفروضة فيما إذًا باع أرضا مع شربها من الياء في نهر أو واد والثالثة مفروضة فيما إذا باع الماء مع قراره قالثانية ليس فيها تعرض للماء أصلا وإنما فيها تعرض للشرب وهو من حقوق الارض فلذلك صح البيع ودخل الماء فيه تبعا ويؤيده قول صاحب التخليص ودخل الماء تبعا 

به غیر الزرگشیومادلیله وما الفرق بين الغسل والبلوغ ( الجاب) بانه يحكم بباوغ الطفل بمنا ذكروان لم يسم خروجا وتعبيرهم بألخروج خرج مخرج الغالب وقد قاله الاسنوى وغيره والفرتي بين البلوغ بالمي المذكور وعدم وجوب الغسل بهأن المعتبر في البلوغ العلم ما نزال المني وفي وجوب الغسل به حصوله في الظاهرأوما هو في حكمه كو صوله الي ما بجب غسله في الاستنجاء من باطن الثيب كما يعتبر في وجوب طهارة الحدث الاصغروالخبث وصوله الى الظاهر (سئل) عن البينة الشاهدة بالرشد هل يكفي فيها أنهرشيد صالح لدينه ودنیاه أولاً بد من بیان السبب الذي هو مقتضي الرشد (فاجاب) ما نه تكفي الشهادة المذكورة ولا يشترط فيها بيان أسباب الرشد لانهاكثيرة (سئل) عن قولهم في باب الحجر بجبعلى ألولى تنمية المال هل تضمن بتركه رمحا يظن حصوله لواتجركما لوترك علف الدايةحتى تلفت أو ترك بيع الفر صادحتي فات وقتهأم لأكمالو ترك التلقيح للشجرأو تركاجارةالعقار ( فأجاب ) ما نه لا يضمن الولىشيأنما فات من الربح ( سئل )عما اذ ماع بالغ شأمن ماله لآخرو أقضه ثم علم بذلك والدهفقال

وهو الرأكد فيصح فيه كالقرار ومالا يصح بيعه وهو الجارى فلا يصح البيع فيه وانما يصح في القرار عملا بتفريق الصفقة وملكه يستلزم ملك الماء الحادث بعد البيع وبهـذآ اتضحءدمالتناقض بين هاتين العبارتين لان كلامفروضة في غير ما فرضت فيه الاخرى ثم المراد بالقرار في العبارة الثالثة محل النبع لان ملكه يستلزم ملكه الماء ففصل فيـه بين الراكـد والجارى ويطلق القرار أيضًا على الحجلالذي يجتمع فيه الماء وملكه لايستلزم ملك الماء بل ان مالكه أحق بالماء الحاصل فيه ولا يصم ارادة هــذا فىالعبارة الثالثة لان الماء فى هذه الصورة لايصم بيعه مطلقارا كـداكان أوجاريا لمآ تقرر انه غير مماوك والواقع في العبارة الثالثة التفصيل بين آلراكـد والجاري فوجب حملها على ما يصح بيعهالمستلزم لكونهمملوكا وانها يمليكه ان ملك محل نبعه أو كان حاصلامن غيرماء مباح ذان قلت جرت عادة الشيخين كما يعلم ذلك باستقراء كلامهما بانهما يستعملان بأمر مريدين بها كأن وحينئذ فقول الروضة في العبارة الثانية بان باع أرضا مع شربها لا يقتضي حصر الصورة فىذلك بل يشمل قوله قبله باعه مع الارض ذلك وغيره كبيعة مع القرار وحينشذ فينافى ماقالاه في الموضع الثالث قلت انما يحمل بان على كان حيث علم عدم حصر الحكم في ذلك والا فالاصل في بان انها تدلعلي حصر الحكم فيما بعدها وعلى التنزل فلو سلمنا ان بأن هنا بمعنى كائن وان المراد بالارض خلاف المتبادر منها وانها تشمل القرار المذكور في العبارة الثالثة فبحمل القرار في الثانية على المحل الذي يجتمع فيه الماء أو على المجرى المملوك فيصح البيع فيه بطريق القصد ويدخل الماء تبعا لاقصدا لانه غير مملوك فلا يصح ايراد العقد عليه جارياكان أوراكدا وأماالقرارفي الثالثة فقد مر حمله على محل النبع وحينئذ فلا تنافى بين العبارتين أيضا وان سلمنا ما ذكرواواذا تاملت ما تقرر في العبارتين علمت أن المخالفة بينهما أن سلمت أنما هي في الجاري أما الراكد فهما متفقان على صحة بيعهمع الارض والقرار بشرطه ومر فيالبابالثاني ذكر كلامالبحر والبيان وبيان محملهما وماله تعلق بماهنا فراجعه فانه مهم سيما رد اعتراضاتالبلقيني على عبارةالروضة الثالثةوأما ماذكره في الموضع الرابع فهو لم يسق لبيان حكم بيع المـاء بل لبيـان انه بجب شرط دخوله أولا وقول الشيخين في هذا الموضع ولا يدخل فيه شربها من القناة والنهر المملوكين الا ان يشترط او يقول بحقوقها لاينافي ما تقدّم لان هذاكما ترى في الشرب المملوك وماس في الشرب الغير المماوك وبعد ان بانالك صحة عبارتها وانه لاتناقض فيها ولا اعتراض عليها فلنذكر ما وقع للمتكامين عايها من اشكال وجوابونقد ورد تتميما للفائدة فنقول قول الروضة في العبارة الثالثة وفي الفرار قولا تفريق الصفقة رده جمع بان مالا بجوز بيعه اذاكان مجهولا وبيع مع غيره يبطل فرالجميع بناء على ان الاجازة بالقسط والقسطغير ممكن للجهالة واك أن تقول انمآ يتضح ردهمانسلم لهمدعوى الجهالة مالقسط وهي غير مسلمة فند قال جمع في نحوالخل والحمر والشاة والـكلب أو الخنزير ان الباطل يْقوم عند من يرىله قيمة كاهل الذمَّة فكذلك الماء هنا يقدر عندمن يرى له قيمة ويصحح بيعه مطلقاً وهم المالكيةوعلى المعتمد من ان ذلك يعتبر بما يشابه كالخل في المثال الاول و العنز في المثال الثانىكذلك يعتبر الجارىبما يشابهه فيقدر الموجود منه حال البيع راكدا ويوزع الئمن عليه مع الارض وفيشرحالمهذب تبعا للشيخ أبي حا مد والجرجا بيوغىرهما ان المراد بالمجهولالذياذاضم للمعلوم يبطلالعقد فيهماوا لافترق الصفقة ان يجهل من سائر الوَّجوه كبعتك هذا العبد وعبدا آخرُ أما إذا جهله العاقد فقط وهو معين في نفس الامر كحاضر وغائب وقلنا بفساد بيع الغائب فني صحة بيعه قولا تفريق الصفقة في بيع عبده وعبد غيره أرجحهماالصحة في عبده ذكره البغوي في فتاويه وبه يعلم جواب ثان عماردوا به كلام الروضه وآجراءها خلاف تفريق الصفقه في القرار وهوان

الماء المضموم للقرار ليس مجهولا منكل وجه بلهو معلوم منبعض الوجوه فغايته انهكبيع الغائب مع الحاضر وقد علمت أن البغوى اجرى فيه خلاف تفريق الصفقة وانه لااعتراض عليهاً فان قلت صرح القاضي بأن الماء الجاري مجهول منكل الوجوه وهو يرد ماذكرته قلت لايرده لان القاضي لم يذكر ذلك بالنسبة لعدم صحة بيعه وهو بالنسبة لذلك مجهول منكل وجه وأما فما نحن فيه فليس مجهولا منكل وجه لان المدار فيه على مايعلم بوجهما حتى يمكن توزيع الثمن عليهوعلى المعلوم الذي معه ويما يعلمك بأن الماء ليس مجهولا منكل وجهان الشيخين قالا لو سقىأرضه بما. يملوك للغبرلزمه قيمة الماءواعترضهما الاسنوى بأن الصواب لزوم مثله لانهمثلي الافي صورة واحدة وهي مالوغصبه فىمفازة وبازوم المثل فىمسئلتنا صرح ابن الصلاح فانه سئل عمن له دولاب على نهر عظيم غيرمملوك يديره الماء بنفسه ويرتفع الماء اليه في مواضع مهيأة له فهل يدخل الماء في ملكه بمجرد صيرورته في كيزان الدولاب كما لو استقاه لنفسه في اناء ولو كان الماء ينصب من الدولاب في ساقية مختصة بملك صاحب الدولاب فجاء جار له فخرب الساقية حتى انصب الماء الى أرض الجار وسقى به أرض نفسه فاالذي يازمه فأجاب بقوله نعم مملكه بمجرد حصوله في كيزان الدولاب ويجب على الغاصب مثل ذلك الماء محصلاً في الموضع الذي أخذه منه قناة أو غيرها فان تراضياً على أخذ قيمته جاز انتهى المقصودمنه وانتصر آلاذرعىللشيخين بأن ماصوبه الاسئوى فيه نظر ظاهر ومافاله ابن الصلاح من تصرفه و هو مشكل فان الماء ربوى ومعرفة مااغتصب من ماء نحو القناة وسقى به الارض كيلاأو وزنا لايكاد ينضبط أصلا ولاسما اذا طالت المدة فكيف السبيلالى معرفة الماثلة فىالقدر واذا تعذر ذلك ولاشك فيه في معظم الآحوال فلا سبيل الى الالزام بمثل مجهول وحينثذ فيغرم القيمة للضرورة تخمينا انتهى وتبعه الزركشي فقال الماء الذي تسقى به الارض لا يتصور ردمثله امالكثرته أولعدم ضبطه أولعزة وجودو فيكون كمالو عدمالمثل فيرجع بقيمته واذا تأملت ماتقرر علمت أنالماء معلوم من بعض الوجوءان اوجبنا قيمته أومن كلهاان اوجبنا مثله واذا تصور وجوب قيمته خرج عن الجهل المطلق والمحذور في ضم الجهول الى المعلوم حتى يبطل البيع فيهما أنما هو تعذرمعرفة القسط وحيث تصور وجوب القيمة فيمياه القنوات لم يتعذر القسط فيأن صحة اجراء الشيخين خلاف تفريق الصفقة في بيع الماء والقرار وانه لااعترض عليهما في ذلك وان اغتر كشرون بقول الاسنوى وغيره ينبغي البطلان فيهما لتعذر الاجازة بالقسط للجهل بالياء واعلم أن اجراء خلاف تفريق الصفقة لايتاتى في مسئلتنا التي سئلنا عنها لان العاقدين فيها في الحالين السابقين فىالبابين الاولين لم يوردا البيع على الماء والقرارمعا وانما اورداه على القرار وحــــده وجعلا الماء تابعا بدليل قولهما بما للحصة المذكورة من حق الخ ثم قالومن ماثها الجاري بها يومئذ فلم يجعلا الماء من جملة المبيع وأنما جعلاه من توابعه فهو بيان للواقع وإذاكان كذلك قَالبِيع لم يقع الاعلى القرار فيصح فيه بكل الثمن ولا يتأتى فيه خلاف تفريق الصفقة السابق في مسئلة الروضة لما علمته من الجمع السابق بين عبارتها هنا وعبارتها في البيع فعلى فرض ان مافيها في احياء الموات ضعيف لا يرد ذَلك على صورتنا فتنبه لذلك فانه بما ينبغي التنبيه عليه وعلم بما قررته في الجمع بينالموضع الثاني والثالث ضعف الجواب عن ذلك بأن مراد الروضة بعدم الصحة في الماء في الموضع الذي أجرى فيه خلاف تفريق الصفقة انه لا يصح بطريق الملك الافي الأرض دون الماء فانه انما يصح البيع فيه بطريق الاستحقاق ومن ثم صرح فيها في الموضع الثاني بصحة البيع فيهما اى في الارض بطريق القصد والملك وفي الماء بطريق التبع والاستحقاق وبما يضعفه ايضا انه يلزم عليه رداجراء الروضة خلاف تفريق الصفقة فيالموضع الثالث وقديجاب بأن فائدة إجرائه

ولدى غبر رشيد فالبيع ماطل وقال المشترى أنه رشيدفمن القول قوله بيمينه (فأجاب) بان القول قول والده بسمينه من غبربينة استصحابا لحكم الحجر وانأفتي بعض المتأخرين يما يقتضي خلافه (سئل)هل الاصلفىالناس ألحجر أو عدمه رقاجاب بان الاصل استصحابه حتى يغلب على الظنرشده بالاجتباد وأما منجهل حاله فعقو ده صحيحة كمن علم رشده و قدقال ان الرفعة لمهار أحداقال بعدم صحة عقده أله وأن عبر بعضهم انمنشرط العاقد الرشدفانه قديفهم اشتراط تحققه وليس بمراد (سئل) هل يشترط في الوصى الذي يلى.أمر الطفل أو نحوه العدالة الباطنة كافي شرح المنهج في باب الحجر أم لاكما فيه وفي غيره في ماب الوصاما (فأجاب) بانه يشترط فيه العدالة الباطنة لان الايصاء أمانة وولاية على محجور عليه فقدقالو افي ماب الحجر ويكفى في الاب والجد العدالة الظاهرة فأفهم اشتراط العدالة الماطنة في الوصىوالةيم وهوظاهر وقال ابن العظار صاحب النووى تفريعا علىولاية الدم ينبغيأن يتقيد ثبوت ولايتها بالعدالة عندالحاكم ولا يكتفي بظاهر العدالة يعنى مخلاف الاب والجـــد بل ذكر

أم الذي بلغ غيررشيد كافي

شرح المنهج (فاجاب) بان

ماذكر ليس مخلاف معنوى

أذ القائل بالثاني لايقول

النووي في فتاويه في الحنانه أنه شترط في المرأة العدالة الباطنة فيما اذا تنازعت هي وغرها قال ولابد من العدالة الباطنة و الظاهرة وقالوا في ماب الايصاء وشرط الولي التكليف والحربة والاسلام والعدالة وكفامه التصرف وعدم التغافل والعداوة ثم قالو او حاصل الشروطأن تقبل شهادته على الطفل اله ولابخفىأنهم حيثأ طأقوا اشتراط العدالة انما بريدون ماالياطنة الاأن يصرحوا تخلافها كما في شاهدى النكاح وأما ماصرح مه الهروى في أدب القضاء من أن المراد بعدالة الوصى العدالة الظاهرة وجرىعليهشيخنا في ماب الايصاءكمص المتأخرين فمحمول على وصي غير المحجور عليهم جمعا بين الكلامينوهر حينئذنظير ماقاله بعضهم فمااذا أودع المودع أمينا بشرطه أن الظاهر الاكتفاء فيه أولا لعدم رؤيتها ﴾ بالعدالة الظاهرة قال لعل تعبيرهم بالامانة دون العدالة لذلك وقد صرح السبكي بانالمراد بالامن مستور العدالة ( سئل ) هل المعتمد في السفيه المهمل أنه الذي بلغ رشيدائم بذر

فى القرار حتى يبطل فى الماء الرجوع لما يقابله من الثمن لانا وان قلنا بالصحة فيه فانما هي بطريق التبع والاستحقاق وماكان كذاك لا يقابل بجزء من الثمن فاذا قوبل به اقتضى ذلك بطلان البيع فيه وفى الارض على الضعيف وفيه وحده على الصحيح واعلم أن الاسنوى قال وما ذكراه أي هنا من عدم صحة البيع في الماء قد سبق عن زوائده في آخر البيوع المنهى عنها عن القفال انه يصح وأقره عليه وما ذكره أيضا في الارض من تخريجها على قولى تفريق الصفقة كيف يستقيم مع أن الماء المذكور مجمول وقد سبق في تفريق الصفقة أن ما لا يجوز اذا كان مجمولا بطلالبيع فى الجميع بناء على أن الاجازة بالقسط فانه غير مكن للجهالة اه وقد قررت لك فيما سبق الجواب مبسوطا واضحا عن اعتراضيه هذين ٣ ابن العماد بما فى بعضه نظر فلذا ذكرت كلامه لابين ذلك نمها اعترض به ان الذي في البيع لم يسبق عن القفال بل عن صاحب التلحيص وهو ابن القاص والقفال شارح التلخيص لا أنه مصنفه اه وهو محتمل ويحتمل ان للقفال كتابا اسمه التلخيص لكن على فرضه الآعتراض على الاسنوى متوجه أيضا اذ لاقرينة علىأن المرادبقول الروضة في باب البيع قال صاحب التلخيص هو القال بل الظاهر المتبادر أنه ابن القاص لان تلخيصه مشهور متقدم فهو أولى بالنقل عنه على أن الذي نقلاه هنا عن القفال كما مر في العبارة التالثة منع بيع الماء في الصورة السابقة وهذا يبعد أن يراد بما مر في البيع عن التلخيص تلخيص القفال ان سلم ان له كتابا اسمه ذلك واعترضه أيضا بان ماقالاه هنا لايخالفما مر عن صاحبالتاخيص لان مامر ثم محله في الماء الراكد اذ المراد بالشرب فيه الصاء الراكد على الارض أو جميع الماء الذي أحاط. به الوادى أو النهر وهو غير جار اه وقدمت في الجمع بين هاتين العبارتين ما يعام منه ان تاملته ما في هذا الجراب صحة و فسادا واعترضه أيضا بان دعواه ان ماء النهر مجمول حتى يبطل في أرضه أيضا باطلة لان الياء الراكد معلوم بالمشاهدة والرؤية تحيط به ومعرفة عمقه بما يسهل الوقوفعليها اه وهذا الاعتراض عجيب فان ابن العاد نفسه قدم ان ما قالاه هنا مفروض في الجارى وما في الروضة في البيع مفروض في الراكد واذا قرر ذلك فكيف يرد على الاسنوى بان ما هنا في الراكد فوقع في التناقض الصريح من غير تأمل فكانت دعواه انما هنا في الماء الراكد هي الباطلة لما قدمه ولَّان كلام الشيخين صريح في جريان خلاف تفريق الصفقة في القرار وان كان الماء جاريا فالوجه في ردكـلام الاسنوى ما قدمناه واستدنا علته بـكلامهم فراجعهفانه مهم لم يتنبه له أحد فيها علمت ﴿ الباب السادس في بيان حكم عيون الحجاز مخصوصها هل هي مملوكة اومباحة وهل يصح بيعها

أعلم أن الذي دل عليه كـلام الائمة أنهاءلوكة ففي الروضةُواصلها لوصادفنا نهرايسقي منهارضونُ ولم ندر انه حفر ای فیکون مملوکاأو انخرق ای فلا یکون مملوکا حکمنا بانه مملوك لانهم اصحاب مد وانتفاع انتهى وعيون الحجاز اولى بكونها مملوكة من النهر الذى فرض الشيخان الكلام فيه لآنه ليس فيه قرينة دالة على الملك غير وضع اليد بالاستقاء منه واما عيون الحجاز ففيها قرينة اخرى اقوىمن مجردالاستقاء وهي البناء الموجُّود على تلك العيون الذيهوصريح في ملك الباني لمحل ذلك البناء فان قلت في الانوار وشرحه ما يخالفه ذلكوهوان ما نبع من موضع لايختص باحدوما لاصنع للآدمي في اخراجه واجرائه كالفراتودجلةوجيحونوسائر آوديةالعالموالعيونڧالجبالوالموات فالناس فيها شرع ولا يجوز لاحد المنع من اخذ مائها لشرب اوطهر او غيرهما ولا ان يتحجرها وليس للامام اقطاعها بالاجماع كما نقله القاضي ابو الطيب وغيره ولا يبيعها من طريق اولي وهذا

فىالتسمية التى مرجعها الى الاصطلاح ولامشاحة فيه (سئل) عن الخنئى اذا حاض أو امنى هل يحكم ببلوغه أو لا ( فأجاب ) بان الراجح ان الحنثى اذا حاض أو أمنى بأحد فرجيه لا يحكم ببلوغه و ان رجح فى الروضة و أصلها خلافه و الله تعالى

﴿ كتاب الصلح ﴾ (سئل)رحمه الله عن حفر البروالحوض وشقالنهر في المسجد اذا ضبق على المصلين أوشوش عليهم هل بجوز أو يكره أو يحرم وبجبالمنع والازالة أملا (فاجاب) به نه بحرم حفر البئرو الحوض وشقالنهر وغرس الشجر فيالمسجد ان حصل بذلك ضرركائن ضيقءلي المصلين والاكره (سئل) عا اذا بني أحد الشريكين أو غرس في الارضالمشتركة بغىراذن شريكه هل له أن يقلعه مجانا كاصرح مه في الانوار في اب العارية أم لا يقلع على المنقول كما فهم من كلام صاحب بسط الانوار في بأب الصلح فأن قلتم بأحدها فما الجواب عن الآخر (فأجاب) بأن للشريك قلع بناء شريكه وغراسه مجاناكما صرحوا بهوليس المنقول الذي ذكره صاحب بسطالانو ارفي هذه المسئلة بلفي مسئلة أعادة

كما ترى شاهد أى شاهد على أن عيون الحجاز لا بملك منبعها لانها ماشمله قوله والعيون في الجبال والموات وقدحكم عليهابانه لايجوز تحجرها ولاأقطاعها ولابيعها قلت لادليل فيهذا ولا شاهد لعدم ملك عيون أودية الحجاز لانكلام الانوار وشرحه المذكور مفروض فما علمت اباحة أصله فانه قال فصل الماءاقسام الاول مانبع منموضع لايختص باحد ولاصنع للا دّميين في اخراجه واجرائه فقد فرض المكلام في فرد مخصوص وهو ماعلم أنه نبع من موضع مباح من غير صنع لآدمي فياخراجه واجرائهومثل ذلك مماذكره ومنجملته عيون الجبال والموات وعيون أودية الحجاز ليست كذلك لانا لم نعلم ان أصلها قبل البناء عليها هلكان مباحا لكونه نابعا بنفسه في غير بملوك كجبل أوموات فجاء الىكل عين منهاجماعة واستولوا عليها بطريق وحازوها وبنواعليها ثمم تلقاها ورثتهم عنهم من منذ قرون عديدة الى وقتنا هذا أو مملوكا لكونه لم يكن في ذلك الموات منبع وانما جاً. منحفره الىأن صادف منبعا فبني عليه وتحجره ثم ملكه ورثته من بعده واستمر عَلَى ذلك من منذ تلك القرون وهذا التردد الذي أبديته لايمكن أحدا دفعه الاانكان من السوفسطائية الذين ينكرون حتى المحسوسات التي هي أقوى من الضروريات فاذا ثبت أن هذا التردد في عيون الحجاز لامدفع له ثبت أن عيونها بمنزلة النهر الذي فرض الشيخان الكلام فيه وثبت ماقلناه من أنها أولى بالملك منذلك النهر لان فيها قرينة أخرى أقوى وأظهر من قرينة وضع اليد وهي البناء عليها الصريح في الملك على أن وضع اليد فيها أقوى منه في النهر لان وضعها فيه آنها هو بالاستقاء منه وأما وضعها هنا فهو بالتصرف فيها بهدم مابني عليها وعمارته وبالتبايع فيها وحيازتها كابرا عن كابر من منذ قرون مديدة بل بعضها ذكره بعض المؤرخين في أواخر القرن الاول فالناس وحينتُذ فهل بقى بعد هذا قرينة على الملك اقوى من هذه القرينة كلا لاينكر ذلك الآمن عدم عقله اوغلب عليه هواه وجهله فان قلت هل تجد نظيرا غير مسئلة النهر يقاس عليه مسئلتنا ايضا قلت لذلك نظائر منها قول الائمةلووجدناجذوعا لانسانموضوعة علىجدارغبره فقال صاحب الجدار هذه موضوعة بغير حق وقال صاحبها بل هي موضوعة بحق ولا بينة حكمنا يانها موضوعة محق وان لصاحبها حق الوضع علىذلك الجدار حتى لو هدم اوانهدم واعيد جازله اعادتها عملا بالظاهر اى وانكان الخصم هو بانىالجدار لظاهر كلامهم فاذا حكموا باستحقاق ملك الغيرلمجردهذه القرينة المحتملة ولم يبالوا باحتمال انها وضعت بغير حق مع ان هذا الاحتمال هو الموافق للاصل من عدم الاذن وحكم حاكم يرى ذلك لكنه خلاف الظَّاهر من بقائها اذالتعدى يتسارع الى انكاره ولا يسكت عنه حتى لايكون بهبينة فاولى ان يحكموافي عيون الحجاز بانها ملك لواضعي الايدي عليهامن منذ تلك القرون العديدة لان القرينة فيها اظهر واتم ولايقال لم يصرح الفقهاء فيها بشيء لانا نقول ذكرهم النهر في مسئلة الروضة واصلها السابقة ليس التقييدكما لايخفي على اصاغر المتفقهة بل للتمثيل حتى يلحق به مافي معناه فكيف ماهو اولى منه ومن النظائر ايضا ماصححه في الروضة من أنهم لوتنازعوا في قدر انصبائهم من النهر جعل على قدر انصبائهم من الارض عملا بالظاهر ان الشركة بحسب الملك واما قول البلقيني الاصح بمقتضى القواعد انه يكون بينهم بالسوية لانه في الديهم والقرائن لاينظراليها كما نص عليه في الجدار انه لاينظر فيه الى الدواخل والخوارج وأنصاف اللبن ومعاقد القمط وفي متاع البيت مختلف فيه الزوجانانه انكان بيدها حلفا وجعل بينهما ولانظرلما يختص باحدهما عادة فهو وان سلم شاهد لنا ايضا علىانه يمكن ان بجاب عنه بان النهر ليسفى ايديهم حسابل حكما تبعاللارضكما يأتى بسطه انشاءالله تعالى واذاكان تابعا للارضارم

أحد الشركان الجدار المتهدم بآلة نفسه وعبارة الانوار فياولو أرادأحدها اعادة ماأنهدم بآلة نفسه لم عنع اذاعاد على الارض الختصة مه قال في بسط الانوارتبع فيهذا التقييد التعليقة على الحاوى وتعيا أبضااليارزيوهو نفهمانه عنع اذاار ادالاعادة على الأرض المشتركة والمنقول خلافه اه وقد اشارالىذلك ان ااوردى بقوله وبعضالنأس يراهفي المختص بالاساس (سئل) عن نصب الميازيب على الشوارع واستعالها هل هوخاص بماء المطرأم بحوز في غده كما في غسل الثياب وُالنجاسات كما هو ظاهر الحديث الذيأورده ان الرفعة في المطلب ان العباس ذبحله فرخانوصب على دميها ماء فأصاب عس رضى الله عنه ثم أعاده حين قال له العباس ان الذي صلىالله عليه وسلم وضغه بيدهرواهاحمدفي مسندهام ثم صارف يعارض هذا الحديث ويصرفه عن ظاهره (فاجاب) بانه بحوز لصاحب المنزاب استعاله في ماء المطرو ما عسل الثياب والنجاسات اذ كلامهم شامل له و انمامنعو االصلح

بمال على اجراء الغسالات على

سطح الغير لان الحاجة

لاتدَّعو اليه مع جهالتــه

(سئل) عما لوغمر سبيلا

ان يحكم عليه بقضيتها تبعا لها لان التابع يعطى حكم متبوعه وبهذا علمت الفرق بين مسئلة الروضة ومسئلتي الجدار ومتاع البيت فان اليد على كل منها مستقلة و ليست تابعة لشيء فعمل بقضيتها وهي التساوى وأما في مسئلة النهر فهي تابعة لليد على الارض فاعطى حكمها وهذا فرق واضح جلى وان نقل المتأخرون كلام البلقيني هذا ولم يتعرض أحد منهم لرده فيما أعلم ومن تلك النظائر أيضا ما في الانوار وغيره من أنه لوكان لارض ساقية من نهر ولم يكن لها شرب من محل آخر حكم عند التنازع بان لها شريا منه عملا بالظاهر وكذا يكون شريكًا لاهل النهر حيث لا شرب لها من موضع آخر وان لم يكن لها شرب منه عملا بالظاهر هنا أيضا ومن تلك النظائر أيضا ما في الانوار أيضا من أنه لوكان النهر ينصب في أجمة علوكة أو غدير علوك وحول النهر أراض مماوكة ونوزع في المـاء جعل بين صاحب الاجمة واصحاب الاراضي قال شارحه لان الظاهر اشتراكهم فيه وظاهر عبارته أنها مناصفة بينصاحب الاجمة وأصحاب الاراضي اه فتامل عملهم بالظاهر في هذه والتي قبلها يتضح لك ما في الروضة وماقسنا عليه فان قلت سلمنا جميع ما ذكرًا لكن حفر البئر والقناة في الموات ليس مقتضيا للملك مطلقاً بل فيه تفصيل وهو أنه ان كان للمارة كانت مسبلة لـكافة المسلمين لا يجوز بيعه ولا تحجره ولا يجوز للحافر طمها لتعلق الحق بهم وان كان لارتفاقه فهو أولى بمائها حتى يرحل فان عاد فهو كغيرة وليس له طمها هنا أيضا وأن لم يقصد شيأ فهو والناس فيها سواء وانكان للتملك فهي كالحفورة بملكه وحكم ما نبع بملكه بنفسه او بعمل أنه يملكه على الاصح لانه نماء ملكه واذاكان في المحفورة في الموات هذا التفصيل وأنه لا يملك الا في صورة وفي ثلات صور لا يملك كما تقرر فها وجه ترجيح هذه الحالة الرابعة على الحالات الثلات قلت هذا التفصيل آنما يتاتى حيث علم قصد الحافر أما اذا جهل قصده كما في مسئلتنا فلا يتاتى فيها ذلك التفصيل بل يتعين الحكم فيها بالقرائن الظاهرة التي مر الكلام عليها آنفا وهي قاضية بملك واضعى اليد عايمًا وحينئذ فليس هنا تغليب حالة واحدة على حالات ُثلاث لماتقرر ان محل تلك الاحوال حيث علم قصد الحافر وما ذكر من أن حكم القنوات حكم الآبار هو ماذكره الشيخان الاأنحفرها لمجرد الارتفاق لايكاد يتفق قال السبكي والقناة في بلادنا اسم لما بجرى فيــه الماء الواصل من غيرها قال وفي تعليق القاضي حسين لو حفر القناة فنبع فيها ملكها وهو يقتضي أنها تحفر لينبع الماء فيها وعلى هذا يصح اطلاق الرافعي أنها كالشر وأما اذا كانت محل الجريان فهى كالبئر فَفَى ملك الجارى فيها خلاف اه أى والاصح انه لا يملكه بل لايستحقه فان قلت لادليل فما تقدم علىالروضة وأصلها في النهر لقول الزركشي ماقالاه من الملك مشكل لان الاصل عدم الحفر وكثير منالانهارغير مملوك والمحق مناليد فيه الانتفاع والستيمنه ولايكفىذلك لدلالة اليد على الملك واليد الدالة على الملك هي الني يكون معها الاستيلاء ومنع الغير فان وجد ذلك دل على الماك والافينبغيأن لا يحكم بكونه مملوكا لهم بليقال مختص بهم واليد إنما تدل على ذلك وانكانت تدل على الملك في غير هذه الصورة ولكن هنا عارض المالك أن العرف يقضي بعدم تمكنهم من بيعه والتصرف فيه وانما تكون أملاكهم التي يسقونها منه لهاحق سقيها منه وذلك اختصاصبه لاملك ويعضد هذا بانالاصل عدم الحفر ولايقال الاصل عدم الانخراق لانالحفر بفعل فاعل والانخراق بدونه وأيضا لو أثبتنا الملك فيأرض النهر لاصحاب الاملاك لاحتيج عند شرائها الىمعرفة قدر مائها منارض النهر والمجرى الواصل منه اليه ولما صمحالشراء الابذلك وان كان يجوزافراده بالبيع ولم يقل بهأحدنعم ذلك ظاهر فىقناة أو ساقية ظهر اختصاصها واستيلاؤهم عليها بحيث لا يستنكر تصرفهم في ذلك اه كلام الزركشي ومع هذا الاشكال الظاهركيف

أوغرس شجرة ليشرب الناسمنه أو يأكلون من ثمر هاأو دكة بفناء داره في طريق متسع من غبر ضرر هل بجوزله ذلك و لايوم طالقلم لان المصلحة عامة في الاولين ولانه فيالاخدرة في حرىم ملكة والاطبأق الناس عليه فيها من غير انكاركاقاله السكى خلافا لان الرفعة اولا (فاجاب) بانه بجوزله ما ذكر في الاولىن لمافيه من المصلحة العامة ولابحوزلهذلكفي الاخدرة وقد قالالسبكي فيهاولمأر من صرح بالمسئلة وقدقال الاذرعي أنماذكره بعيدمنكلامهم وقدصرح البندنيجي بمنع بناء الدكة على باب الدارو الدكك اثما تبنى في أفنية الدور لاعلى أنواتها ولافرق بينالدكة العالية وغيرها (سئل) عنقول عماد الدسادعي عليه ألفا فقال صالحني منهاعلى خمسهائة أوأبرأنى منهاولي بينة وعجزعنها قال البغوى فلا يكون اقرارا لانه لم يقربانه يلزمه وقد يصالحءلى الانكار وكذالو اقام بينة على وفق قوله لا يحكم بالباقي اه هل ذلك معتمدأ ولاو اذاقلتم باعتماده فما الفرق بينه وبينقولهأ برأنىأوأ برأتني حيث يعد ذلك اقرارا (فاجاب) بأنه هو المعتمد والفرق بينه وبين قوله أبرأنيأوأ برأتني ماذكره

يستدل بكلام الروضة وأصلها على مسئلتنا قلت لو سلمناللزركشي اشكاله هذا وأنه لاجواب عنه لم يكن ذلك قادحا فىالاستدلال بكلامهما لان من قواعدهم ان الاشكال لا يرد المنقول وان لم يكن عنه جواب فكيف والجواب عناشكال الزركشي هذا سهل وبيانه أنقوله لأنالاصل عدم الحفر لاتأثيرله لما علم مما قرنا آنفا انا لانعتبر الاصل في مثلذلك وانما نعتبرالظاهر بدليل ماقدمناه عنهم في مسئلة الجذوع وغيرها وانما قدم الظاهر على الاصل في مثل ذلك لان الظاهر هنا استند الي أمر حسى دال على الملك مستمر إلىحال الحكم به وهووضع اليد فأشبه تقديمهم الظاهر علىالاصل في ول الظبية المشهورة وقوله وكثير من الانهار غبر مملوك ليسفى محله لانه لاتأييد فيــه لاشكاله اذ ذلك الكشير ليس على ملكه قرينة فلا يقاس ما نحن فيه به وقوله واليد الدالة على الملك الخ شاهد لنا لان سقى اراضيهم منه مع انحصار سقيها فىذلك وعدم وجود ماء لها غيره اذ الفرض ذلك كما جريتعليه فيشرح الارشاد دليلظاهر على استيلائهم عليهوعلى منعهم للغير منأخذ مايتعطل به سقى أراضيهم فالاستيلاء والمنع المذكوران ملزومان للسقى والانحصار المذكورين سواء وجدا أعي الاستيلاء والمنع بالفعلاء بالقوة اذ لايشترط فيهبا وجودهما بالفعل بليكمفيوجود ماتقضي العادة معه بالاستيلا. والمنع ولو بالقوة على أن الاستيلاء مستلزم للمنع وعكسه والاستيلاء موجود في مسئلتنا بالفعل فانه لآمعني لهُ في النهر الا انحصار الانتفاع به في شخص وقد تقرر لك ان الانتفاع به منحصر فيأرباب تلك الاراضي وكانوا مستولين عليه وعبارة الشيخين مشيرة الى هذا فانه لايةم التردد في أنه حفر أو انخرق الامع وجود استيلائهم وأما مجرد السقى منه مع عدم الاستيلاء بأن يكون يحيث أن من احتاج لسوق شيء منه الى أرضه أجراه منه اليها من غير أن يتعرص له أحدفهو مانع لوقوع التردد في انه حفر او انخرق لفيام القرينة الظاهرة من عدم المنع مما ذكر على عدم الملك وبهذآ الذي قررته يعلم رد قوله والا فينبغي الخ لانه انوجد الاستيلاء بآلمعنيالذيقررته كان علوكا لهم والالميكن مملوكا لهم ولامختصا بهم بليكون الناسفيه سواء لانه لايد حينئذ اذ منلازم اليدالاستيلاء اوالمنع فيهذا الموضع وغيره وفرقه بينهها بقوله ولكن هنا عارض الملك أن العرف الخ يرد بأنه لاعبرة بقضاء العرف بعدم تمكنهم من بيعه والتصرف فيه لان قضاءه بذلك انسلم انما يكُون لعارض وهو لاأثرله واما مع ذلك العارض فالعرف لايقضى بذلك بل بخلافه أذ من لازم الاستيلاء عرفا وشرعا التمكن من التصرف فامتناعه لامر عارض لايقتضي بطلان قضية الاستيلاء وقوله وذلك اختصاصبه لاملك قد علمت رده وكذلك علمت رد قوله ويعضد هذا بانالاصلالخ وقوله وايضا لوأثبتنا الملك الخ يرد بما قدمته عنالروضة منانهم اذا تنازعوا فىأرض النهركانت بينهم بنسبة اراضيهم فحينئذ من اثبت منهم له جزأ من أرض النهركان الحكم فيه ظاهرا ومن لم يثبت منهم ذلك كان له منه بنسبة ارضه فاندفع قوله لاحتيج الخ لانه لا محتاج لذلك لانه معلوم كما قررناه ویلزم من علمه رد مافرعه علیه مما بعده فان قلت سلمنا رد اشکال الزرکشی بما ذکر احکمنه رد ما قاله الشيخان منحيث النقل فانه قال اعلم ان الرافعي انها اخذ هذا الفرع من التتمة والذي فيها انحكمه حكم المملوك ولعل مراده في الانتفاع وعدم تقديم بعضهم على بعض ثم أنه أنا فرضالمسئلة في نهر على حافتيه اراض منه تسقى وهو اقرب لان اصحاب الاراضي المجاورة له قد يقال انهم لاحاطتهم به أصحاب ايد بخلاف ما اذا كانت الاراضي التي يسقى بها بعيدة عنه والمجاري منه اليها يتخلل بينها اماكن لغيرهم فالقول بان منسقىمنه مالك له لاوجه له وقد صرح الماوردي بالمسئلة وحكى فيها وجهين فقال لوكانالنهر الصغير غيرمعروف الاصل هل هومباح أو مملوك فقد اختلف اصحابنا هل يجرى عليه حكم الاباحة او حكم الملك على وجهين احدهما انه في حكم المباح

البغوى بقوله وقد تصالحا على الانكار بل الغالب وقوعالصلح على الانكار ولهذا لو اختلفا هل وقع على الاقرارأو الانـكار صدق مدعی و قوعه علی الانكار(سئل)عن الجار هل له منع جاره من فتح الكوات التي يقع النظر منهاعلي داره أم ليس له منعه منه ( فأجاب ) بأنه ليس لهمنعه منه و إن جرى بعض المتأخرىن علىخلافه تىعآ لصاحب الشافي (سئل) عا إذاتصرف فيالشارع بها يضرالمارة هل لكل أحد إزالته أو الامام فقطكما نقل عن المطلب (فأجاب) بأنالمزيل للضرر المذكور

الامام ﴿ بابالحوالة ﴾ (ستُل) عن الاقالة في الحوالة هل تجوزكما نقله البلقيني وغيره عن كافي الخوارزمي أو لا تجوز ( فأجاب ) بان الاقالة لاتجوز فيها كما جزم به الرافعي في كتاب التفليس وكذلك القمولى والسبكي وقال المتولى الحوالة من العقو داللازمةولو فسخت لاتنفسخ (سئل) عن رجل سأل رجلا أن يطلق ابنته فلانةعلى مبلغ فىذمته معلوم فاجاب سؤ الهلذلك مممقالأحلت أبنتك فلانة بذلكعلى ذمتك بماوجب لهاعلى فقال قبلت ذلك لهسا على نفسي فهل يصح ذلك أم لابد من قوله أحلتك وهذا قول من جعل أصلها على الخطر اه ومع كلامه هذا فكيف يستدل له بكلامهما على مسئلتنا قلت هو لم يات بما يرده نقلا فانكلام التتمة الذي ساقه موافق لما قاله الشيخان وقوله ولعل مراده الخ غير مقبول منه فانه إخراج للفظ عن ظاهره بغير مستند وقوله ثم إنه الخيقال عليه فرضه الكلام في ذلك لا يقتضي أن كلامه غير موافق لكلامها بل هو مع ذلك موافق له لانه لم يقصد بهذا الفرض التقييد بل مجرد التصوير لان مدار المسئلة كيف فرضها على أنه متى وجد السقى والانحصار السابقان وجد الملك لوجود آلاستيلاء حينئذ ومتى انتفيا انتفى وبهذا يرد قوله بخلاف ماإذا كانت الاراضي الخ ووجه رده أن التعويل هنا إنما هو على القرينة الظاهره ومع وجود السقى والانحصار المذكورين القرينة الظاهرة قاضية بانه ملكهم لوجود خاصية الملك من الاستيلا. والمنع السابقين ولانظر لبعد أراضيهم عنهولا لتخلل مجاربهم فيملك الغير لانكلا من هذىن أعني البعدُّ والتخلل ليس منافياً لتلك القرينة لان كثيراً من الآتهار المماوكة تُوجد فيه ذلك ولانَّ أهــل العرف لايمنعون من إضافة النهر إلى أربابه مع وجودكل من ذينك ومهذا تعلم ان قوله فالقول بان من سقى منه مالك له لا وجه له هو الذي لاوجه له لان الشيخين لم يقولا ذلك حتى يلزمهها مه وإنما قالا انه ملك لهم وعللاه بانهم أصحاب يدوانتفاع وقد تقرر لك أنهم لا يكونون أصحاب يد إلا إذا وجد السقى والانحصار السابقان ومتى وجداً وجد الملك لاستلزام. ا وجود الاستيلاء والمنع السابقين أيضآ وقد تقدم عنه نفسه أن وجودهما يستلزم الملك وقوله وقد صرح الماوردى بالمسئلة وحكى فيها وجهين فقال الخ جوامه أن الشيخين رجحا ثانيهما والتعويل في الترجيح ليس إلا عليها وإن لم يعرف لها سلف فيه فكيف ولها سلف أيسلف وهوكلام التتمة السابق فان قلت سلمنا رد جميع ما قاله بما مر عنه لكنه فصل تفصيـلا حسنا فينبغي أن نقول به في مسئلتنا فانه قال بعد أن ساق مامر وحصل من هذا أن للبسئلة صورتين إحداهما أن يكون نبع النهر في أراضيهم المملوكة فليكن القول بالملك والثانية أن يكون نبعه بموات أوكان يخرج لهم من مد عظيم فهو ياق على الاياحة قلت هذا التفصيل وإنكان حسنا فيذاته إلاأن اجراءه في مسئلة الشيخين ليس بحسن لان الصورة كما مر أن النهر ومن جملته محل نبعه لم يدر هل حصل بواسطة حفر أو بواسطة انخراقه من نهر عظيم وأما التفصيل الذي قاله فهو مبني على تحقق الحال وعند تحققه تارة يكون محل النبع في ملك فيكون مملوكا وتارة يكون في مباح فيكون مباحا وبهذا ظهر لك اناجراء هذا التفصيل في مسئلة الشيخين سهو منشؤه الغفلة عن صورتها إذ مع ملاحظة صورتها لايمكن جريان هذا التفصيل فيها لان محله عند العلم محال المنبع ومحلها عند التردد فيه وشتان مابينهما هذا وينبغى لك أن تتفطن لدقيقة وهي أن اشكال الزركء بي إنما يتوهم وروده مع ضعفه على مسئلة النهر وأما عيون الحجاز فكملام الزركشي صريح في انه لايرد عليهالانه قال واليد الدالةعلىالملك هي التي يكون معها الاستيلاء ومنع الغير فانوجد ذلك دل على الملكوهذاموجود في عيون الحجاز لان كل عين منها لجماعة مستولين عليها لا يمكن أحداً غيرهم أن يشاركهم فيها ولا ان ياخذ من مائها شيئا يسقى به أرضه إلا برضاهم والزركشي قائل بالملك عند وجود ذلك فهو قائل بالملك في العيون من غير نزاع له فيها وإن كان منازعا في النهر لان الوجه الذي نازع فيه في الانهار لم يوجدجيعه في العيون وأيضا فانه قال ولكن هنا أي في النهر عارض الملك أن العرف يقتضيعدم تمكنهم من بيعه والتصرف فيه وهذا غير موجود في العيون فان العرف والحس قاضيان منمنذ قرون عديدة انهم يتصرفون فيها بالبيع والهبة وغرهما فلم يعارض الملك فيها شيء عند الزركشي فكان قائملا بالملك فيها محسب مادل عليه كلامه هذاو بعد انظهر لك من كلامه ذلك فلا يضرك ان سلمت له

لابنتك على نفسك مذلك فيقول قبلت لهاذلك وهل هذه المسئلة مسطورة أملا ( فأجاب ) بأنه لاتصح الحوالة بالصيعة المذكورة لانهاعقد لايمكن ان يعلقها بغيرالعاقد ولم يجر بينهها مخاطبة بللا بدمن اسنادها إلىالمخاطبكقولهأحلتك لابنتك على نفسك مذلك وهذه المسئلة مأخوذةمن قوطمإن منشروط البيم إسناده إلى المخاطب الافي مسئلة المتوسط وكرن القبول عنوقع له الابحاب فلو باع زيداً فقبله وكيله أووارثه بعد موته لم يصح او خاطب ولده الصغير مثلا حين باع مال نفسه لولده بقوله بعتك كذا ثم قال قبلته لابنيلم يصح لفساد الإيجاب بالخطاب وانماط يقهأن يقول بعت هذا لابني وقبلت لهالبيع وكون الايجاب صادراً للقابل فاوقال بعت موكلك فقال قبلت لموكليلم يصح يخلاف النكاح ولقولهم أن الحوالة بيمدن بدن جوز للحاجة ولآيخالف ماقررته قول السراج البلقيي في اختلاع الاب بصداق ابنته أنما يقعر جعيا اذا اختلع الاب بالصداق نفسه فان عبر بالصداق على معنى مثل الصداق وقامت قرينة تقتضىذلك منحوالةااز وجعلىالاب وقبول الاب لهابحكمانها تحت حجره فالذي أفتيت به في

اعتراضه السابق وكان بمكننا أن نذكر هذا ولا نتعرض لردكلامه لكن أحببنا أن نبين تزييف ماأورده على الشيخين وأن كلامهما فى خصوص المسئلة جار على نهيج الصواب والاستقامة ولذا أقرهما عليه المتاخرون سيما مشايخ الزركشي كالاسنوى والاذرعي والبلقيني ومن تبعهم فان قلت قد توهم بعض المفتين من كلام آلجال بن ظهيرة وأسئلته لشيخه شيخ الاسلام السراج البلقيني أن عيون أودية مكة لاتملك مطالماً وعبارة السؤال المتعلقة بذلك العيون التي بمرالظهران منأعال مكة المشرفة وغيره من بلاد الحجاز لايعرف الاصل الذي تنبع منه غالبا و إنما يجرى في مجار الى أن يبرز الىالاراضي التي يبقي فيها ويتبايعونة بالايام والليالي والساعات يشترىالشخص منآخرساعة من النهار الى الليل بثمنمعلوم ويتصرف فيها فهل يصح هذا ويملكه علىالمذهب الصحيح فىأن الماء يملك أم لا وعبارة الجواب المتعلقة بهذا السؤال ومآذكر ه في السؤال من انه لا يعرف الآصل الذي تنبع منه غالبا جوابه انه لا يصح بيع الما. في هذه الصورة لانه غير مملوك والتبايع الواقع بالليالي والايام والساعات كلهغىر صحيح لآنه لم يصادف ملكاللبائع فىذلك ولا بملك المشترى شيئا من ذلك ولو فرعنا على الصحيح ان اليَّاء يملك فانه ليس هنا سبب يقتضي ملك الياء والسبب الذي قديقتضي ملك الماء قد مر فان كان هناك يد على محل النابع فهي دالة على الملك للمحل والماء النابع منه وفي الروضة تبعاً للشرح في احياء الموات لو صادفنا تهرايسقي منه أرضون ولم يدر انه حَفْرأو انخرقحكمنا بانه مملوك لهم لانهم أصحاب يد وانتفاع وهذا شاهد لما ذكرناه انتهت فهل هذا التوهم من كلام السائل أو الجيب صحيح اوفاسد وما وجه فساده قلت هو توهم فاسد ووجه فساده ان السائل لم يذكر الا أن محل النبع لايعرف غالبا ثم سآل هل يصح ذلك التبايع الذي ذكره أو لاو حينتذ فتوهم عدم الملك من هذا دليل و اضح على مزيد الجهالة والغباوة لانه وطا لسؤاله عن صحة البيع الذي ذكره بان محل النبع لايعرف غالبًا فهو لم يحكم بشيء حتى ينسب إليه فمن نسب إلى عبارته هذه انه حكم فيها بعدم ملك محلالنبع فقدكذب وافترى وأما الجيب فكلامهصريح فىملك عيونمكة فانهحكم بانه متى كان على محل النابع يدكان مملوكا ومتى لم يكن عليه يدكان مباحًا نمم استدل للاول بعبارة الثبيخين التي ساقها وقد علمت بما مر في الكلام على عبارة الزركشي أن محل النابع في عيون مكة عليه يد أي يد فليكن مملوكا وقول البلقيني وما ذكره في السؤال من انه لايعرف الاصل الذي تنبع منه غالبا جوابه انه لايصح بيح الماءفي هذه الصورة لانه غير مملوك محله حيث جهل اصله ولا يدعليه لاحد بدليل قوله بعده فان كان هناك يد على المحل النابع فهي دالةعلى الملك للمحلو الماء النابع منه وفي الروضة النخ فعلمنا من صريح كلامه أن الجهل بآلنبع إنما يؤثر عدم الملك حيث لايد عليه لاحد وانه متى كان عليه يد لاحدكان مملوكا وعلمنا من كلامه أيضا بقرينة سياقه لـكملام الشيخين المذكورة واستدلاله مها على ماقاله انه ليس المراد باليد هنا اليد الحسية بل تكفى اليد الحكمية بأن يكون ذلك الماء النابع من ذلك المحل لسقى أراض لاماء لها غيره ويكون اهلها يعدون ،ستولين عليه لتصرفهم فيه ومنعهم من يشاركهم فيه وهذاكله موجود في عيون مكة كمامر فلا شهة تقرر في عيونأودوية الحجاز أنها بملوكة منبعا ومجرىوغيرهما فيصحبيعها كلما أو جزءمعين منهاثم ماوقع عليه البيع منذلك انأمكنت رؤيته فلابد منها ولا يكفى منوراءالماء ولوصافياوان لم يمكن رؤيته كمحل النابع فيعيون الحجاز فانه مع البناء الذي عليه وعلىحريمه غائص في الارض نحوقامة فاكثراكتفي برؤية ما يمكن لانه يستدل بمآ يمكن على مالا يمكن ولتعذر الحفر حتى ينكشف ويرى لان بعض العيونقد ينتهى الى جبـــــل أووهدة عظيمة اونحوذاك فلوكلفالنــاس الرؤية فيه لشق

ذلك ونحوه أن الطلاق يقع باثنا عثل الصداق انتهى ( سئل ) عمن ادعي علي شخص ان فلانا أحالني عليك بكذا فصدقه ثمظهر ان فلا نالم محله فيل تصديقه يثبت الحوالة أولا وهل ترجع على مدعى الحوالة بما قبضه من دينها أو لا ( فاجاب ) بان تصديقه يشت الحوالة بالنسبة للزومه دفع دينها لمدعيها ولارجوع له عليه بشيء بماقيضه من دينها (سئل) عن صاحب دين ادعى على المدنون أنه أحاله مه على فلان فانكر المديون الحوالة وحلفعلي نفيها هل يبرأ من الدين لاعتراف صاحبه بداءته أم لارفاجاب) مانه لا يسرأ المديون من الدين المذكور لانه انكان صادقا فالدس باقءليه فلصاحبه مطالبته بهوإنكانكاذبافقد أحال بينه ويين حقه محجده وحلفه والحيلولة موجبة للضمان على الصحيح وجواب ما علل به فيالسُّؤال أن صاحبالدينانما اعترف بىراءة المديون في مقابلة مًا ثبتله على فلان واذالم يثبت رجع الى حته وقد نص الشافعي رضي الله عنه على هذه العلة في نظير ما نحن فيه فقال في الأم فمالوأقرأحدالابنين بأخ وكذبه الآخر لايثبت الارثوقاسه على مالوقال اشتريت منك هذه الدار

ذلك عليهم مشقة شديدة لا تطاق بل يؤدى ذلك الى عدم وقوع البيع فيه بالكلية فيكان اللائق بقواعدهم المسامحة بعدم اشتراط رؤية ما تعذرت رؤيته والدليل على ذلك من كلامهم أمور الاول قول الشيخ أبي اسحق في المهذب اذا رؤى بعض المبيع دون بعض ينظر فان كانهما لاتختلف أجزاؤه كالصبرة من الطعام والجرة من الدبس جاز بيعه لآن برؤية البعض يزول غرر الجهالة لان الظاهر ان الباطن كالظاهر وان كان ما يختلف نظرت فان كان ما يشق رؤية باقيه كالجوز في القشر الاسفل جاز بيعه لان رؤية الباطن تشق فيسقط اعتبارها كرؤية أساس الحيطان اه وأقره النووى فى شرحه على هذه العبارة وهي ظاهرة فى عدم اشتراط رؤية جميع المبيع فيمسئلتنا وانه اذا بع فيها المنبع والمجرى اكتنى برؤية بعض المجرى دون الباقى لتعذَّر رؤيته فهو أولى بالعفو مـن الجوز واللوز في قشرهما لان المشقة في مسئلتنا أعظم ولا يقال ليسملحظ الاكتفاء برؤيةظاهرهما فقط أن بقاء الباطن فيه من مصالحه لانا نقولهذا ملحظ آخرلم ينظر اليه الشيخأبو اسحق وانمانظر للمشقة فعلم من كلامه أن كلا من المشقة والصلاح علة مستقلة يصح النظر اليها على حيالها واذا ثبت أن المشقة كذلك كما صرح به كلامه الذي ذكرته وقياسه لذلك على أساس الجدران ثبت الاكتفاء في مسئلتنا برؤية بعض المبيع لان المشقة فيها أعظم فان قلت ملحظ الاكتفاء برؤية ظاهره كونه صوانا خلقيا قلت ممنوع فقد صرح المتولى بانهلاتكفي رؤيةصدفالدروصرحالاصحاب بانهلايجوز بيع المسك في فأرته قبل فيحها مع أن الصوان فيهما خلني فبطل النظر الى مجردكون الصوان خلقيا وفارق هذين نحو الجوز بأن التفاوتفيهما وانقل يؤدى الىضرر كبىرلايحتملءرفالانهمالنفاستهما يكون قليلهما بمال عظيم والصوان غير الخلقي في نحو الخشكنان والتَّعك المحشوكالخلقي فان قلت المقصود بالذات في مسئلتنا هو المبيع وهو غير مرئىقلت وكذلكالمقصودبالذات فيمسئلةالشيخ هو اللب وهو غير مرئى فان قلت على رؤية القشر تدل رؤية اللب بخلاف رؤية بعض الجرى فانها لا تدل على رؤية المنبع قات ممنوع فان رؤية الفشر لادلالة لها على رؤية اللب بوجه كما يصرح به كلام المجموع بل ولا ٣ يمنع فيه ولا الجهالة بهومع ذلك لم يشترطوا رؤيته للمشقة فكذلك المبيع لا يشترط رؤيته في صورتنا لذلك الثاني كلام النووي في شرح المهذب فانه علل عدم اشتراطقشر نحو البيض والرمان والبندق والقشر الاسفل من الجوز واللوز بان تسليمه لا يمكن الا بتغييرءين المبيع وهذا موجود في صورتنا لانه لا يمكن رؤية المبيع الا بهدم البنا. الذي عليه ويحفر مأ حوله من التراب المتراكم عليه وفى ذلك تغيير لعين المبيع وهو المنبع وما عليه من البناء والمجرى الذي يجرى فيه الماء منه الى الاراضى و انما قلنا ان ذلك هو المبيع بحسب ما ظهر لنا من أحوال أهــل تلك العيون وأقوالهم وأما فرض وقوع البيع على المنبع وحده دون المجرى فبعيد يشهد الحس بخلافه فانا نرى واضعى الايدى على تلك العيون يعمرون المجرى ويصلحونه ويتصرفون فيهالمدة الطويلة من غير منازع ولا معارض وهذا دليل الملك كما صرحوابهواما فرض وقوعه علىالمجرى دون المنبع فهُو ممكن ولامعارض له وحكمه في الرؤية انه يكفي رؤية بعض ذلك المجرى لانه لا يمكن رؤية كله آلا بمشقة شديدة وتغيير لعينه بالحفر والهدم وقد علمت بما مرعن المهذب وشرحه ان كلا من المشقة والتغيير المذكورين دال على عدم اشتراط رؤية الجميع ومر ان ملك المجرى دون المنبع لا يقتضي مَّلك الماء الجارى فيه وانما يكون ملك المجرى أحق بما جرى فيه الثالث تصريحهم في البئر بانه لا يشترط رؤية كلها وليس ملحظ ذلك الا مشقة رؤيتها واذا سامحوا بعدم اشتراط رؤية ذلك فبها مع سهولة رؤية ذلك بنزح مائها وسد منبعها فاولى ان يسامحيا في صورتنا برؤية المستتر تحت الار ض من المنبع ومن المجرى فان قلت انما سامحوا في ذلك في البئر لانه

بألف وأنكر البيع لأ مستحق عليه الالف لانه أنمأأ ثبتها فيمقابلة ماثبت له ولم يثبت ( سئل ) عن شخص تو في و له دن على آځر فاحال بعض ورثته شخصا علىحصته منه نم قبضها المحتال فهل لباقى الورثة مشاركته فيهاكما لو قبضها المحيل أولا (فاجاب) بانه لا يشاركه فيها احد من الورثة لانه قبضما بجهة البيع لا بجهة الارث (سئل) عما لوقال أحلتك على فلان بكذاولم يقل بالدين الذي لك على فول هو صريح أو كناية (فاجاب) بانه صريح كا صرحوابه وانصحح البلقيني وغيرهانه كناية ولاينافي صراحته عند الاطلاق جواز ارادة الوكالة به (سئل) عن رجل له دىن على آخر وقد ضمنه آخر باذنه فاحال صاحبه آخر علىالاصيل والضامن فهل له ان یاخذهمن أسما شاء أميرا مالحوالة المذكورة الضامن (فاجاب) بان للبحثال أخذه من أمما شاءسواءقال المحيل احلتك بالدىن على الاصيل او الضامن لتآخذه منأيها شئتأو قال احلتك به عليهما فان قيل إنه اذا أحاله بدنأو على دىن به رهن اوضان انفكالرهنو برىءالضامز قلناصورة مراءة الضامن اذا احالبه علىالاصيل وام

تابع فهو كاساس الجدار ومغرس الاشجار كما صرحوا به قلت لوسلمنا ذلك لكان فيها شاهد أي شآهد فانهم لم يشترطوا نزح ماثها حتى برى محل النابع منها مع اختلاف الاغراض برؤيته لانها تتفاوت بتفات كبره وصغره وغزارة مائه وقلتها وغير ذلك ومع ذلك كله لم يشتر اوا رؤيتــه كما يصرح به كلامهم في باب الاصول والثمار واحيا. الموات واذا آم يشترطوا رؤيته مع سهولتها بعض السهولة بنزح ماء البئر وسد منبعها ومع انه لا يترتب على ذلك تغيير لعين المبيع فاولى ان لا يشترطوا في صورتنا رؤية محل النابع وما تحت الارض من المجرى لتعذر رؤيتهما لان المشقة فيهما أعظم منها في البئر ولانه لا يمكن رؤيتهما الا بتغيير عين المبيع وقد علمت بمامر عن المجموع ان ذائ مانع لاشتراط الرؤية الرابع قولهم لابد في الحمام من رؤية بالوعته وألحق به الزركشي فيذلك بالوعة الدار ومعلوم انه ليس المراد برؤية البالوعة حفر التراب عنها حتى يرى اصلها وطيها المستتر بالارضوائما المراد رؤية فمها الظاهرفقط فكذلك فيمسئلتنا لايشترط حفر الارض حتى يرى ماتحتها بل الشرط رؤية ماظهر بما يختلف الغرض برؤيته الخامس قول الاذرعى ويشبه أن يكون اعتبار رؤية الوجهين فىالثوب محله فىالصفيقوغيرالخيط أما المخيط بوجهين من الجوخ والصوف النفيس ونحوهما فالظاهر أنه يكفي رؤية كل واحد من الوجهين دون المستتر منهما كما في كباب العزل و نحوها اه وكانوجه بحثه هذا ان في فتق المستتر من الوجهين المنضمين نوع مشقة فاذا سامح الاذرعي في رؤية ذينك الوجهين مع ان كلام الاصحاب ظاهر في اشتراط رؤيتهما حتى في صورته فأولى أن لايشترط رؤية المستتر في صورتنالان المشقة فيها أعظم على ان لنا ان نقيس صورتنا علىماقالوه في كباب العزل التي قاس عليها الاذرعي بحثه المذكور ونقولوجه اكتفائهم برؤية ظاهر الكباب مشقة نقضها ولايتوهم أن ظاهرها يدل على باطنها لانهما يختلفان اختلافاكثىرا وإذ اكتفىبرؤية ظاهرهاللشقة نقضها فكذا يكتفي في صورتنا برؤية ما ظهر من المجرى دُّون ما استتر فان قلت ينافي ماذكرت قول الزركشي ان رؤية الجدار المستور بالطين ونحوه لاتكفى اذقد يكون بعضه لاقيمة لهأومتساقطأ والقيمة نختلف بذلك قلت هذاالبحث في اطلاقه نظر وانما يتجه اذا منع نحو الطين من معرفة ما هو مبنى به هل هو حجر أو آجر أولين أو خشب اوقصب لان الغرض يختلف بذلك حينئذ اما اذا عرف انه مبنى من حجر مثلا بان يرى بعضه ورآه قائها من غير ميل او مائلا ورضى به فلاوجه لاشتراط ازالة ذلك الساتر لان الاغراض لاتختلف بوجوده وعدمه حينئذ وقوله اذ قديكون بعضه لاقيمه له أومتساقطا والقيمة تختلف بذلك يرد بان القيمة وان اختلفت به الا ان رؤية الجدار مستورا او مائلا يعلم بها مافيه من الخلل وعدمه فلا يحتاج لازالة سترته لانه اذا علم ماهو مبنى به ورآه مستويا أوماثلا لميفده ازالة سترته شيأ لم يكن حاصلا قبل الازالة فلاوجه لاشتراطها السادس قول الكافى ضابط ما يشترط فيــه الرؤية ان يرى من المبيع مايختلف معظم المالية باختلافه وهو معنى قولهم تعتبر الرؤية في كلشيء بحسب مايليق به عند أهل العرف فالعرف مطرد في صورتنا بانهم لايرون فيها غير ما قدمناه ولايتشوفون قط الىرؤية المنبع ولاالىرؤية ما استتر منالمجرى لتعذر ذلك او تعسره كما مر السابع قولهم في اجارة الحمام والبيع مثلها في اشتراط الرؤية كما صرحوا به يشترط رؤية وجهى الدست الذي يسخن فيه الماء ان أمكن رؤيتهما والاكفي ما يمكن رؤيته وهذا نص صريح في صورتنا ان مالا يمكن رؤيته لايشترط وليس المرادبسلب الامكان فيعبارتهم استحالةذلك بل لحوق المشقة فيهلو اشترطنا رؤية وجهيه فانه لايكن ذلك غالبا الا بهدم بعض البناء الذي على الدست و في هدمه مشقة و تغيير لعين المستاجر وكذلك لايمكن رؤية المبيع في مسئلتنا الا بهدم بعض البناء الذي عليه وفيه مشقة

يتعرض للضامن بالحوالة أيضا ( سئل) عمن أحال ىدىن على ميت وليس به الأشاهد فمن يثبته منهما (فأجاب) بان لكل منهما اثباته أماالحيل فلانه مالك الدىن في الاصل ولان لأثبأته تحصل براءته نمن دين المحتال وأماالمحتال فلانه بدعى ملكا لغيره منتقلا منه اليه (سئل)ءن شخص عليه دىن مُمْ توفى الى رحمة الله وله تركة فهل تصح الحوالة به عليها أم لا (فاجاب) مانها تصح ففي فتاوىصأحب البيان هل تصح الحوالة انقلنا يعتبر رضا المحال علمه لم تصح وان قلنا لايعتبر صحت ان كان له تركة والا فوجهان أحدها تصح لانه يصح ضمانما عليه فصحت الحوالة كدين الحي والثانى لاتصحلانه مأبوس منحصولة وعن الاصبحي صاحب المعين تصح الحوالة على دّمة الميتويكون الحقمتعلقا بالتركة قالوقولهم انهلا ذمة للميت يريدون به في المستقبل لافيا مضي وأما الحوالة على التركمة فقال الاذرعي أفني فقهاءعصرنا بدمشق بفسادهاأ خذامن قول الاصحاب انه لابد فى الحو الة من ثلاثة أشخاص ورأيت لقاضي حماه ما يتضمن القول بالصحة فىفتوىلەوالظاهر الاول وقال الزركشي الظاهر الاول لالما ذكروه بل لان شرط الحوالة

وتغيير لعينه فكذلك لايوجبون فيصورتنا لان المشقة والتغيير فيها أكثر ﴿ تتمة ﴾مرمايعلم منهأنه لوباع واحد من الشركا. في النهر الارض المملوكة مطلقًا لم يدُّخل الشرب في المبيع لانه ملكمنفصل عنه لا يتنارله اطلاق اسم المبيع فان قال محقوقها الداخلة فيها رالمنفصلة عنها دخـل قال السبكي وبيع حق الماء من الامورُ التي تعم بها البلوى في الشام فان غالب بيوتها لها حقوق ماء من مجار وقنوات تنتهى الى الانهار الكتبار فان بيعت الدار محقوقها فلا اشكال فى ذلك وان اقتصر على بيم الماء فهو باطل والوراقون يحتالون فىذلك فيجعلون المبيع جزأ معلوما من خشبة يجرى فيها المَـاء ومالها من الحقوق وذلك بأطل أيضا لان ذلك لا يمكن ضبطه بجز. معلوم من النهر وأيضا النهر غير مملوك لبيت المـال ولا لغيره بل هومباح لجميع الحلق فلا يجوز بيعه لاشتداد الحاجة اليه كما أجمعوا على المنع من اقطاع مشارع الماء لاحتياج آلناس اليها ومُذهبها أن للنهر حريما ورأيت فى ديار مصر من الفقهاء من يستنكر العائر التي على حافات النيل ويقول لا بجوز احياؤها وهذا عمت به البلوى في جميع البلدان واذا رأينا عمارة على حافة نهر لا نغىرها لاحتمال أنها وضعت بحق وانما الـكلام في الابتداء أوما عرف حاله اه وفيه فوائد تتعلق بهذا الباب وببعض الابواب السابقة فلذلك أخرته الى هنا فمن ذلك قوله فان بيعت الدار الخ فانه يعلم منه مع ما قررته قبله أول التتمة ان الارض المستحقة لشرب مملوك من نهر أو عين اذا. بيعت لايدخل شربها إلا ان نص عليه أوقال محقوقها مخلاف شربها غير المملوك فانه يتبعها مطلقاكما مر ذلك في الباب الخامس وهذا التفصيل لايفيده كلامالسبكي بلظاهر كلامه أن حقوق الدار من المجارى والقنوات المذكورة لاتدخل في بيعها الا ان قال بحقوقها وليس هذا على إطلاقه بل فيه هذا التفصيل على ان كلام السبكي ظاهر أو صريح في أنَّ تلك الحقوق ليست عملوكة واذا كانت غير مملوكة دخلت في بيعً الدار وان لم يقل بحقوقها وقوله والوراقون يحتالون الخ نظيره احتيال الوراقين فى مكة على بيع الماء فانهم يجعلون تلك الحيلة السابقة في السؤال وهي ايقاع البيع على جميع الحصة السقية التي قدرها ساعتان مثلا من قرار عين كذا ، ما للحصة المذكورة من حق الخ مامر لكن الفرق بين الحيلتين انحيلة الشاميين باطلة مطلقاً لما قاله السبكيمين ان الجزء المعلوم من الخشبة التي يجرى فيها الماء من النهر لايمكن ضبطه بجزء معلوم من النهر وأنالنهر غبر مملوك بخلاف-يلةالمكيينفانها تصح في أحوال وتبطل في أحوال كمامرت لك كلما واضحة مفصلة لانهما إن أرادا بالساعتين جزأ معلوما من القرار المملوك أوكان ذلك عرفها انتفىماقاله السبكىمن سبب البطلان في حيلة الشاميين لان المكيين يريدون بالقرار المنبع والمجرى وهما مملوكان والجزء الذى يقع عليه البيع منهما معلوم مضبوط ولو فرض أنهم أرادوا بالقرار المجرى وحده أوالمنبع صح البيع أيضا لوقوعه على جز.معلوم مضبوط إلا أن الاول يستلزم ملك الماء بخلاف الثانى فانه إنمآ يستلزم استحقاقه كامر ذلك مبسوطا وقدتتمرر لكأن عيون الحجاز مملوكة منبعا وبجرى وأنه يصحبيعها وإنكان بعضها غىر مرئى فان قلت هلمنحيلةالمكيينصورة صحيحة على كل تقدير قلت نعم بآن يرد البيع على محل النابع والمجرى بلفظ لاايهام فيهكبعتك قرار عين كذا منبعا ومجرى أو منبعا فقط أومجرى فقط لكن إذاو قع على المنبع وحده لا يستحق الاجراءفى المجرى المملوك واذاوقع على المجرى وحده لايستحق شيئا من ماء المنبع المملوك فالاحوط إيقاع البيع على المنبع والمجرى معا ومرفى عبارة الشيخين في احياءالمو اتوغيره عن البغوى انه لايصح البيع فيها إذا باع بئر الماء وأطلق أو باع دارا فيها بئر ماءأنه لايصح البيع ّحتى يشترط أن الماءالظاهرللمشتّرى لئلا نختلط الماءان فان قلت يمكن أيضا تمحل حيلة للشاميين قلت أما في صورة السبكي المذكورة فلا يمكن لان تلك

ان تكون على دىنو الحوالة وقعت على التركة وهي أعيان (سئل)عن محجورة لهادىن على شخص وله على والدهاووالدتها نظيره فقال أحلتك لابنتك عليك وعلى زوجتك بمالهـا على من الدين فقبلها هل تصح الحوالة (فاجاب) بأنها تصح إذاكان فيهامصلحة للمحجور عليها محيث يوفيانهادين الحوالة سئل) عن رجلساً لزوج ابنته التي هي تحت حجره ان يطلقهاعلى نظيرمالها عليه من صداقها الحال و المؤجل ومندن آخروها عالمان بذلك فاجا به لذلك ثم احالها على ذمة والدها وقبل والدها الحوالةوحكم بذلكحاكم شافعي فهل الحوالة المذكورة صحيحة ام لا (فاجاب) بانهانكانو الدها موسر ابدن الحوالة ويبدله لها صحت والا فلا تصح وحقها ماق فىذمة زوجها ولهمطالبةوالدها بماوجب عليه وحكم الشافعي في الحالة الثأنية ماطل (سئل) عما لو أحيل على شخص فبان المحال عليه ميتاحال الحوالة هلتصح الحوالة ويأخذ من تركته املا (فاجاب) بان الحوالة صححة بل الحو الة على الميت صحيحةو ياخذالمحتال المال من التركة (سئل) عن المحالعليه اذاقبلالحوالة

ولميكن بذمته دين للمحيل

الخشبة لاحقطا فى ذلك فلو فرض صحة وقوع البيع على جزء معلوم مضبوط منها لم يفد استحقاق شىء من الماء وليس الفصد بالحيله هنا مجرد صحة البيع بل البيع الصحيح المستلزم لملك الماء او استحقاقه وقد علمت استحالة هذا فى صورة السبكى أما الملك فلان الماء غير مملوك وكذلك محله لان ذلك النهر من الانهار العامة وقدم فى عبارة الانوار أنه لايملك مطلقا وأما الاستحقاق فلان تلك الخشبة التى وقع البيع عليها لااستحقاق لها فى ذلك النهر وانما الاستحقاق للدور فا تضحانه لاحيلة لهم فى ذك (الباب السابع فى حكم القاضى وفيه فصلان)

﴿ الفصل الاول ﴾ في بيان الحكم بالموجب والحكم بالصحة وما يتفرع عليهما من المسائل وما يستدعى أنه من المقدمات والتتمات والداعي إلى هــــــذا الباب ان بعض المفتين السابقين لتقدمه عليهم في المعرفة والتصور واتباعهم لهفى الخطا والتهور زاد عليهم لمـــا عذل وقيل لهكيف تقول ببطلان البيع مطلقا والقاضي فلان قد حكم بموجبه وهو من الجلالة والعلم بالمحل الذيلاينكرفقال.معتذراً افتائى ببطلان البيع مطلقا ليس فيه معارضة لحكم الحاكم المذكورة لانه حكم بموجب البيع ومن موجبه في هذَّه الصورة الفساد اذ معنى الحكم بالموجب الحكم بموجب تلـُ الصَّيعَة من الفساد والصحةفنحن لم ننقض حكم الحاكم المذكور بل عملنا بقضيته وقضيته فيهذه الصورة الفساد لفساد الصيغة فيها اه كلام هذا المفتى بمعناه بحسب مابلغني عنه وسيتضح اك زيفه وفساده كيف وهو مخالف لمن تـكلم على ذاك من أكابر الاصحاب كشريح الروياني ومن أكابر المتأخرين كالسبكي والبلقيني والولى أبي زرعة وستأتيك الصرائح الكثيرة الشهيرة منكلامهم بالردعلي هذا المفتي ومن تبعه من الاغبياء الجامدين على ظاهر عبارة وقعت في نحو أدب القضاء للغزى من غير أن يفحصءنأصلهابل ولا فهمت على وجههاكما يتبين لك ذلك كيف وشيخناشيخالاسلام زكرىاسقى الله عهده بمن عبرها وقد صرح في شرح الروض بما يوافق كلام الائمة المذَّكورين من أن الحكم بالموجب يستلزم الحكم بصحة الصيغة وسأملىعليك منذلك جملامستكثرةواناحتاجذلكالىطول لان الكلام على ذلك مهم جدا فانه ليس في كتب الفقه الا الاشارة اليه مع شدة الحاجة الى بيانه وتحقيقه كيف والحكام من المذاهب لم يزالوا مختلفون في معنى هذىن الحكمين وما يتعلق بهما نقضا وابراما واثارا والزاما ففرغ ذهنك لعلك أن تفهم هذا المقام وتسلم مما وقع فيه من غلبه هواه ونفسه من الزلل والملام واعلم ان الكلام في ذاك يستدعي مقدمات ولواحق فلا يستمنك ذاك فان فيه فوائد فريدة ونفائس عديدة فاقولاالحكم لغة القضاء والابرام والاتقانوالمنع والاحاطة واصطلاحا هنا ما يصدر من متول عموما وخصوصا راجعا الى عام من الالزامات السابقة له في القضاء علىوجه مخصوص والصحة لغة زوالاالعلة واصطلاحا موافقة ذىالوجهينالشرع وقوعاأو استتباع الغاية أو تر تب الغرض المطلوب من الشيء أو الاعتداد بالشيء على ماحرر في الاصول واختار السبكي انها صفة لازمة للصادر منالانسان بما يعتبر فينفيه الفساد عنه قال فخرج بلازمة الاستقراء واللزوم والقبول ووقف العقود فليس شيء منهذا بلازم للصادر المذكور ولايلزمه غير وصف الصحة ومن ثم قال الامام الموقوف في بيع الفضولي على القول به الملك لاالصحة وخرج بالانسان ما صدرمنالله تعالىأو ملائكته وكذا من الانبياء فىالتشريع والابلاغ فلا يوصف بالصحة بل بالحق ونحوه أومنالجن لانا لاندرى حالهم فيالتكليف أومنالبهائم فلايوصف بصحة ولافسادوالحاصل انه لايوصف بالصحة الامايمكن وصفه بالفساد اذا تقرر ذاك فالحكم بالصحة عبارة عن اظهار المتولى قضاءه بنحو حكمت فيامر ثبت عنده وجوده بشرائطه الممكن ثبوتها انذلك الامر صدر منأهله في محله علىالوجه المعتبر عنده في ذاك شرعا وأما في موجب الشيء بفتح الجيم فهو عبارة عن الاثر

و إنماأر ادتسو مف الحتال هل مكون الحال مه لا زمالة أملًا (فاجاب) بانه يلزم المحال عليه الدين المحال به مؤ اخذة له ماقر أره نعم إن صدقه المحتأل في أنه لأدين للمحيل عليه تبين بطلاتها ﴿ كتاب الضمان ﴾ (سئل رحمه الله عن شخص عليه عشرون دينارا فضمنها شخصان فهل یکونکل منيمامطاليا تكليا كاصححه المتولى وصوبه السكي أو بنصفها كارجحهالماوردي والبندنيجى ومال اليه الاذرعي (فاجاب) مان المعتمد مطالبة كل من الضامنين بنصف الدس فقط (سئل)عن معرفة الضامن وكيل المضمون لههل تكفي عن معرفته أم لا (فاجاب) نعم تكني عنها (سئل) عمالو قال ضمنت لك الدر اهمالتي على فلان أوأبرأتك من الدراهم التي لي عليك والضامن والمبرى الايعلم قدرها هل يصحفي ثلاثة لانه المتيقن (فاجآب) بانەپكونضامنالثلاثة أو منر ثامن ثلاثة (سئل)عمالو قالأنت في حل من كـ نــا هلهو صريحفي البراءة أو كناية فيه وجهان أيهماأصح (فاجاب) بان الاصم أنه صريح في الابراء (سئل) عن ضامن ادعى على الاصيل انه دفع الدين المضمون لربه وأقام بينة بماادعاه ثهمأخذه من الاصيل ثم طالبه

المترتب على ذلك الشيء وحينئذ فالحكم الموجب هو اظهار المتولىقضاءه بامر ثبت عنده أو بالالزام مما يترتب على ذلك الامر منه على الوجه المعتبرعنده في ذلك شرعا ثم الموجب منه ظاهر وخفي فان استحضر الآثار كلها وعنها في حكمه فظاهر والا فكذلك على الارجم إذا كان الحاكم مقلدالمذهب يرتبط به فمهماكان موجبه في ذلك المذهب تناوله الحكم واعلم ان الموجب والمقتضى مختلفان خلافا لمن زعم اتحادها اذ المقتضي لا ينفك والموجب قد ينفك فالاول كانتقال الملك للمشترى بعد زوم البيع والشانى كالرد بالعيب فالموجب أعم وأفهم التعبير فى الحد بالاظهار أن الحكم ليس أنشاء من كل وجه و بدل عليه قول الشافعي رضي الله عنه في الرساله في ترجمة الحجة في تثبت خرالو احد ألا ترى قضاء القاضيّ على الرجل للرجل انما هو خبر يخبر به عن بينة ثبتب عنده أو اقرار منخصم أقربه عنده فأنفذ الحكم فيه وهذا نص صريح في ان الحكم اخبار أي فيه شائبة منه لان الانفاذُ الذي هو الانشاء تضمن احبارا عن مستند الحكم السابق فمن هذه الحيثية يكون خبرا لاحتماله الصدق ان وجد ذلك المستند الشرعي والكذب ان لم يوجد ومن حيث الانفاذ يـكون انشاء اذ لا يحتمل صدقا وكذبا من هذه الحيثية وانما يوصف بالصحة والفساد والبطلان بخلافالعقودفانها محض انشاء اذ لاتتضمن الاخبار عن شيء سبق ومهذا يعلم أن الاصح ان تصرف القاضي بمجرده لا يكون حكما لانه الالزام بشيء وقع والعقد الى الآن لم يقع بخلاف تصرفه في قضية رفعت اليه وطلب منه فصلها فاله حكم بصحة ذلك التصرف لتضمنه الآخبار عن شيء سسبقوهو استيفاء تلك القضية لشروطهاوانما لم ينظروا الى ذلك فى مجرد لانه لا قرينة عليه ظاهرة وهنا عليه قرينة وهى رفع القضية اليه وطلب فصلها منه وعلى هذا التفصيل يحمل قولهم فىمواضع ان تصرفه حكم وقولهم في مواضع أخرى انه ليس محكم فتأمل ذلك فانه مهم وقد مرت منياشارة اليه في الجواب المختصر السابق في المقدمة ثم رأيت السبكي قال تصرف الحاكم حكم قطعا كالحكم بالصحة والموجبأوغير حكم قطعا كسماع البينة او فيه تردد والارجح انه غير حكمكما أذا باع او زوج والارجح انه حكم كفسخه لنحو بيع بنفسه وخرج بالقضاء في التعريف الثيوت فليس محكم بالثابت على الاصح عندنا وعند المالكية والحنابلة خلافا لمن ذهب الى انه حكم والتحقيق آنه بالنسبة الى تعديلالبينة وقبولها وجريان ذلك المشهود به حكم واما بالنسبة الى الالزام فلا لانه لم نوجد الالزام وفائدة الثبوت عند الحاكم عدم احتياج حاكم آخر الى النظر في البينة وحكمه جوّاز نقله فوق مسافة العدوى واما صحة ذلك الامر فلا دلالة عليها لان الحاكم قد يثبت الشيء ثم ينظر كونه صحيحا او باطلا ولهذا اختار السبكي التفصيل بين ان يثبت الحق او ألسبب فانه يثبت بسببه كـقوله ثبت عندى ان زيدا وقف هذا فليس بحكم لانه يتوقف بعد ذلك على نظر آخروهو ان الوقف صحيح اولا وان ثبت الحق كقوله ثبت عندى ان هذا وقف على زيد فهو في معنى الحكم لانه يتعلق به حق الموقوف عليه ولا يحتاج الى نظر آخر وان لم توجـد صورة الحكم فيه وبذلك ظهر ان المـدعى لو طلب فى القسم الاولُّ من الحاكم ان يحكم له بلزومه لم يلزمه حتى يتم نظره في صحة الوقف فانه قد يكون على نفسه او منقطع الاول وفى الثاني يلزمه لانه بعد ثبوت الحق يلزمه الحكم به قطعا قال ورجوع الشهود بعد الثبوت لم اره منقولا والذي اختاره انه في القسم الثاني كالرجوع بعدالحكم فلابمنع الحكم وفي الاول يمنعه ونقل الثبوت في البلدفيه خلاف والمختار عندىفي القسمالثاني القطع بجوازاانقل وتخصيص محل الخلاف بالأول والاولى فيهالجوازايضا وفاقا للامام تفريعا على آنه حكم بقبول البينةقال في شرح المنهاجو الثبوت المجردجائز في الصحيح والفاسد فاذا اراد الحاكم ابطال عقد فلابد من ثبوته عنده حتى بجوزله الحكم بابطاله ومعنى

رب الدىن بەفاجاب بان الضامن دفعه لهثم اخذه منى فقال رب الدين انه لم مدفعه وصدقه الضامن على عدم دفعه فهل لرب الدين مطالبة الاصيل به (فاجاب) بان تصديق الضامن رب الدنعلى عدم دفعه يكذب بينته فيؤ آخذباقرار ويرجع عليهالمديونبما دفعه له و لرب الدين المطالبة به لمن شاء من الاصيل والضامن ( سئل ) عما لواعسر المشترى بالثمنويه رهن يفي بهاو ضامن مليء هليمتنع على باثعه الرجوع الىء يرمتاعه وان لم يأذن المفلس في ذلك او لا بدمن اذنه فيه (فاجاب) بانه يمتنع عليهالرجوع واناريأذن نىواحد منهمارسىل) عمالو اذن اشخص في قضاء دينه فضمن وأدىءن جهة الضمان برجع ام لا (فاجاب) بأنه لآرجو عراله (سئل) عن قول المنهاج في بابالضمان والاصح اشتراط معرفته المضمون لههل المرادمعرفته بالعين له في المطلب لا النسب كادل عليه كلام الماوردى وصرح به ابن کجو صاحب المعنن وعبارته المراد معرفة العين لامعرفة المعاملة كما نقله بدر الدين بن شهبة وهلهومعتمد اولاواذا قلتم به فماالفرق بينه و بنن مالوباع بشرط الكفيل حيث قالوا تكفي معرفته

الثبوت المجرد في العقد الصحيح انه ظهر للحاكم صدق المدعى ويستثني من جواز الثبوت قول الجرجاني لايجوز التسجيل بالفسق لان الفاسق يقدر على اسقاطه بالتوبة فلا فائدة فيه قال الغزالي ولعله عند عدم الحاجة الى ذلك فأما عندها كابطال نظره فيتجه الجواز والتوبة انما تمنح في المستقبل لاالماضي ويجوز التنفيذ ولو من غير دعوى وحلف فينحو ميت وغائب وأفهم التعريف أنالقضاء مرادف للحكم وقد يغايره فيطلق القضاء على مافيه من الاخبار والحكم على مافيه من الالزام وعكسه باعتبار ان حكم الله في الواقعة قضاء والزام به وعلم من الممكن ثبوتها السابق فىالتعريف ان جميع الشروط لايعتبر ثبوتها فى الحكم بالصحة أو الموجب فان جملتها فى البيع مثلا القدرة على التسليم أو التسلم فلا يكلف أحد من الخصمين اثبات انتفاء نحو الغصب والرهن مًا ينافى تلك القدرَّة لتعذره أو تعسره ويفرق بين هذا واشتراط انحصار الارث بان هنا قرينة ظاهرة على انتفاء ذلك وهي وقوع البيع المقتضى عادة وروده على ماوجدت فيه شرائطه مخلاف انحصار الارث فانه لاقرينة عليه ظاهرة ولاخفية فاحتيج لثبوته ولاينافى ذلك كتابة الموثقين طائعا مختارًا في محته وسلامته لان هذا زيادة في التأكيد وليس بشرط في الحكم بنحو بيم أو اقرار بل يقضى عليه مععدم ذكر ذلك فان أدعى اكراها لم يصدق الابقرينة تدل على الاكراه والمعتبر غالبًا في التسجيلات بالحكم بالصحة في الوقف و نحوه اثبات اليد والحيازة اكتفاء بشهرة الصادر منه ذلك ورشده وطلب الحكام الشهود في النكاح وخلو الزوجة من الموانع زيادة احتياط للابضاع قال السبكي وقولنا أي في التعريف السابق للحكم بالصحة أن ذلك صدر من أهله في عله هو محط الحكم بالصحة ومن هنا يظهر الفرق بينه وبين الحكم بالموجب بانه مر في تعريفه أنالقضاء بالالزام بالمترتب العام أو الخاص فالالزام به منجهة الخصوص يتضمن صحته بالنسبة الى ذلك الحاص لامطلقا ومن ذلك يظهر بين الحكم باصحة والموجب فروقأحدها أن الحكم بالصحة منصبالي نفاذذلك الصادر الثاني أن الحكم بالصحة لايختص بأحمد والحكم بالموجب يختص بالمحكوم عليه به الثالث أن الحكم بالصحة يقتضي استيفاء الشروط والحكم بالموجب انها مقتضاه ثبوت صدور ذلك الشيء والحكم على المصدر بموجب ماصدرمنه ولا يستدعىذاك ثبوت أنهمالك مثلا ولابقية مايعتبر فىالحكم بالصحة وبهذا صار خالصا لان القصد حينئذ الحكم على البائع أو الواقف مثلاً بموجب ماصدر منه لااثبات أنهملكه الى حين البيع أو الوقف مثلاً وهذا اذا حكم القاضي على البائع أو الواقف بموجب ماصدر منه فاما اذا شهدعنده أن هذاو قفأوهذ امبيع أو هذه منكوحة فلان فآن الحاكم يحكم بموجب شهادتهم ويكون ذلك متضمنا للحكم بصحةالوقف ونحوه فليعرف الفقيه الفرق بين الشهادة بالصدور او المصدر او اسم المفعول وليقس على ذلكواذ اكان الحكم بالموجب مستوفيا لما يعتبر فيالصحة كان اقوى لوجود الالزام فيه وتضمنه الحكم بالساعة والحكمان كما افترقا فيامور بجتمعان في امور بينهما عموم وخصوص من وجه فان صح الصادر اتفاقافي موجبه لم يمنع الحكم بالصحة فيه العمل بموجبه عند غير الحاكم بهامثاله التدبير صحيح اتفاقا وموجبه عند الحنفي منبح البيع فلو حكم بصحته جاز للشافعي الحكم بموجبه عنده ومنه جواز البيع اى لانه لاتعارض بين الحكمين بخلاف مالو حكم بموجبه فان الحكم بالبيع يمتنع على الشافعي التعارض حينتذ وما يفترقان فيه انكل دعوىكان المطلوب فيها الزام المدعى عليه بها اقربه اوقامت به البينة فالحكم فيهما حينتذ بالالزام وهو الموجب لابالصحة وَلَكُن الحكم به يتضمن الحكم بصحة الاقرار ونحوه ومنذاك الحكم على زان بموجبزناه فانهيكون بالموجب لابالصحة وهذا ضابط حسن والحكم بالحبس حكم بالموجب لابالصحة الاان اختلف فيه وطلب الحكم

بالمشاهدة او بالاسم و النسب (فاجاب) بانه انما لميكف في صحة الضان معرفة الضامن المضمونله وهو مستحقالدين باسمهو نسبه لتفاوت الناس في استنفائه تشديداو تسهيلافلا تفيده المعرفة شيأ فيحصل لهالضرر لو صح الضان بها اما بالمطالبة الشديدة واما باخذالدىنمنهوقد يتعذر أو يتعشر عليه مطالبة المضمون لهبان يأخذالدس من المضمون قبل أخذهمنه وأنما اكتفى بمعرفته عين المضمون له لان الظاهر عنوان الباطن فيغلب على ظنه سها أن استيفاء وللدين على وجه النسهيل فيضمن أوعلى وجه التشديد فلا يضمن ومعرفة الكفيل ليست نظير مسئلتنا وانما نظيرها معرفة المكفولله وحكمهاحكم مسئلتنا وقد على ماذكرته أن محل عدم الاكتفاء معرفة الصامن المضمون له باسمه ونسبه تضرره باحتمال كونه شديد المطالبة والكفيلمتىكان شديد المطالبة سهل سها و صول الدين استحقه فهو أنفع للمكفول ﴿ باب الشركة ﴾ (سئلَ)رحمه الله عن رجلين

عقدالشركة علىمال ليعمل فيهأحدهمامتبرعا والربح بينهماعلى قدر ماليها تمم أقر أحدها في مجلس عقدهما أن المال المعقود

بها بطريقه ولو حكم بالموجب حينئذكان متضمنا الحكم بصحة الحبس المختلف فيه وبما يفترقان فيه أيضا أن الحكم بتنفيذ الحكم المختلف فيه يكون بالصحةولو من مخالف يجيز التنفيذ في المختلف فيه لا بالموجب الأمن موافق لان الحكم بالموجب الزام بذلك الشيء وهو متنع من المخالفلانه حينئذ يكون مبتدئا الحكم فيه ولا يبتدى الحكم بما يرى غيره أصوب منه ووقع في الام نصان أن من رفع اليه حكم لا يراموهو بما لاينقض نصأنه يتخبربين أن يحكم به أولاونصانهلايحكم به والاول محمول على الحكم بالصحة والثاني على الحكم بالوجب ويجتمعان في أمور منّها أنه لا ينقض الحكم بواحد منهمااذا لم يخالف نصا ولا اجماعا ولا قياسا جليا ُوانمااستويا في عدمالنقص لتضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة اما عاما عند استيفاء الشروط أوخاصا بالنسبة الى المحكوم عليه بذلك نعم ان وقعالحكم بالموجبغير مستوفالشروط الحكمبه جاز لمن لا يراءنقضه لانهحكم مختلف فيه وهو غير الحكم المختلف فيه فان حكم حاكم بصحة ذلك الحكم المختلف فيهامتنع نقضه وهذا تحقيق يتعين التنبيه عليه ومنها جواز نقلهما وان بعدت المسافة بخلاف الحكم بسماع البينة على ما فيه نما ليس هذا محل بسطه ومنها لوحكم حنفي بموجب اخراج القيمة في الزكاة وهو سقوط الفرض بذلك أو بصحة اخراجهاكانا سراء فيمتنع على الساعي المخالف أن يطالب المــالك باخراج غير القيمة أو شافعي لوارث نازءً وصيفي الصرموطلب اخراج طعامبدله عن ميت بصحةصومه أو بموجبه امتنع على الوصى اخراج الطءام ومطالبة الوارث أو حنبلي لمن فسخ حجه الىالعمرة بشرطه فلم تمكنه الزوجة بصحةذاك النمسخ أوبمرجبه فيلزمها نمكينه ولايقع الحكم باحدهما في نحوطهارة استقلالا بل تبعا كنعليق عتى بطهر ما فاذا حكم حاكم بصحة الطلاق أو بموجب ما صدر من المعلق تضمنذاكالحكم بطهارة الماء ولو حكم حاكم بعدالة من يصلي المكتوبة مع مس فرج أو عدم قراءة الفاتحة مثلاكان متضمنا للحكم بصحةوضيئه أو صلاته ٣ ولايتصور الحكم اقامة الجمعة فيه فالحكم على المعلق بقضية تعليقه يتضمن ألحكم بصحة اقامة الجمعة فيه بالنسبة لالزام ذأك الشخص لا مطلقا وجميع الاملاك بدخلها الحكم وبحكم آذا اعتقد ملكا بصحة ملكهوبحكم بموجب ماقامت به البينة عنده في ذاك على معتقده فيستُوى في ذاك الحكمان والمعاملات كَالبيع بانواعه يدخلها الحكم بالصحة والحكم بالموجب يتضمن أشياءلا يتضمنها الحكم بالصحة كالالزام بمجر دالعقداذا كان الحاكم بمن لا يثبت خيار المجلس وان قلنا ان لغيره نقضه وكالالزام بالاقباض وغيرهمما وجبهعقد البيع وعلى هذا لا ينتفى الحكم بمرجب الببع مطانمًا على قصد الالزام بالافباض الآاذا ثبت عنده أنه لا حبس للبائع وبحوز أن يحكم بالمرجب فها ذكر بالنسبة لمـا يتمتضيهالحال لا مطلقا لئلايكون ملزما بما لا يلزم والحـكام يتساهاون في ذاك ولو حكم حنفي بموجب بيع بعد ثبوت ماك البائع وانه من اهل التصرف لم يكن ذك حكما منه بصحة البيع بل بالملك ان وقع بعد قبض المشترى لان الفاسد عنده يفيد الملك وله ان محكم هنا استقلال بالماك او بموجب ما جرى لا بصحة البيع ولا بصحة القبض وجمع الفسوخ يدخلها الحكمان وكل يمين والزام فيما لميقع لا يحكم فيه بالصحة بل بموجبها وهو الالزام واذا حكم بموجب النرض ومن عقيدته ملكه بالقبض ومنع رجوع المقرض في عينه بعد القبض امتنح او بصحته لم يمتنع لان صحته لا تنافي الرجوع فيه او بموجب الرهن او الالزام بمقتضاه امتنع على المخالف الحكم بشيءمنالآثار التيلا يقول بها ذاك الحاكم او بصحته لم يمتنع على المخالف ذاك ولايدخل الحكم بالصحة حجر صبااو جنون اوسفه لمامرانه لا يوصف بها الا ما يصحوصفه الفسادو الحجر حكم الشرع وانما يدخله الحسكم بالموجب فلو دبر أو أوصى فحكمشافعي بموجبه امتنع على غيره الحكم بما يخالف ذلك ولوحكم من يرى صحة تدبيره

فيهملك لولدهفلان دونه بالطريق الشرعي وأن اسمه فيذلكعارية والحال أن الولد المقرله لم يأذن لوالده في ذلك ثمّم سافر الشريك بالمال واتجر فيه ومكث بيدهمدة وهو بخسر تارةويربح اخرى ودفع للولد ولابيه من المآل نقدات متفرقة ثم استفتى الشريك عن عقد الشركة فاجيب بأنه باطل باقرار عاقده وادعىالشريك أن كلا من الوالد وولده لايستحق من الربح شيئاً فقالله المقرلهاني رددت اقرار والدى المذكور أى ليكون عقد الشركة صحيحا ويستحق والده الربح فهل العقد ماطلكا ذكرأم لا وهل دعوى الشربك مسموعة وهل بُرد الولداقرار أبيه يلغو الاقرار حتى بالنسبة إلى الشريك وتبطل دعواه بطلان الشركة أم لايؤثر رده في حق الشريك لانه مؤ اخذفه باقراره وان فسر الاب اقراره ما لهبة و رجع فيها هل يفيده ذلك صحة الشركة ويشارك في الربح أملاوإذاقلتم لافادعي الولد أنه كان اذن لابيه في التصرف في ماله واقام بينة بذلك فهل تسمع دعواه وبينته بعداعترافه بانه رد اقرار أبيه (فأجاب) بأن العقدالمذكورصحيح ولا يؤثر فيهاقرارعاقده وإن صرح بعدم اذن و لده له فيه

بموجب حجر الصي لم يتناول الحكم بصحة تدبيره وحجر المرض يدخله الحـكم بموجبه فى مواطن الاختلاف فاذاوجد فمن يمتنع اقراره لوارث امتنع على الشافعي الحكم بصحة اقرأره لأوارث ولوحكم حاكم بموجب حجر المرض لم يتناول الحكم بموجب اقراره للوارث فلايمتنع على المخالف ابطاله لان الحكم بالموجب إنها يتناول ماكان على المحكوم عليه لاماكان له ألآ ترى أن الحكم بموجب البيع على البائع يتناول ما كان عليه دون مَّاله من المالك ونحوه فتأمل ذلك وقس عليه ولان أقراره للوارث ان تقدم على الحكم فالعلة فيه ماذكر وان تأخر فالحكم لا يتناول التصرفات المتجددة وإنها يتناول الموجب الذي هو الاثر لاالتصرف الجديد ويدخل الحكمان أيضا في بقية المعاملات كالاقرار أما الحكم بالصحة فظاهر لانه قد يصح وقد يفسدفبالحكم بصحته يظهر أنه وجدت جميع شروطه المصححة له ولو كان الاقرار ببيع عين فهل يتضمن الحكم بالاقرار الحكم بصحة المقر به قال الهروى لايتضمنه علىظاهر المذهب والارجح أنه يتضمنه لانه لايحكم بصحةالاقرار الابعدان يثبت عنده صدوره من أهله في محله وأما الحكم بالموجب فهو ترتب آثاره عليه الموافقة لعقيدة الحاكم فاذا حكم بموجب اقرار الوالد ومن عقيدتُه أنه لايرجع امتنع عليه الرجوع بعد الحكم او أنه يرجعلم يكن ذلك حكما له بالرجوع لان الحكم بالموجب يقتضي ترتب آ ثاره على المحكوم عليهدون ثبوتهاله هذا الازيادات في خلاله ملخص كلام السبكي في كتاب له مستقل في ذاك لكن النسخة التي رأيتها لا تخلو من سقم فلذا حذفت منها كثيراً مع فهم أكثره بما ذكرته وفيه الدلالة لبطلان ماقدمته عن ذلك المفتى من وجوه ظاهرة لمن له أدنى بصيرة منها مامر في تعريف الحكم بالموجب فانه قاض بأنه لم يتصور الحكم بالموجب والالم يفسره بمآ مر عنه ومنها قوله فالالزام به من جهة الخصوص يتضمن صحته النخ وفي هذا من الظهور على بطلان ذلك الافتاء مالا يخفي ومنهــا قوله فاما إذا شهدا عنده أن هذا وقف أو هذا مبيع وهذه منكوحة فلان فان الحاكم يحكم بموجب شهادتهم ويكون ذائك متضمنا للحكم بصحة الوقف ونحوه فليعرف الفقيه الخ وهذا هو صورة مسئلتنا المذكورة في السؤال السابق في المقدمة فان الحاكم لا يحكم فيها الابموجب ماشهد بهالشهود من البيع وقد علمت أن الحكم بموجب الشهادة حينئذ متضمن للحكم بصحة البيع كما صرح به هذا الحبرالذي لم يأت بعده في المتأخر ن من يدانيه فضلا عن أن يساويه لو فرض مخالفتهم له فكيف في هذه القضيـة بابراز مامر عنه أول هذا الباب بماكان غنيا عن ابرازه فان عليه عاره وشناره مابقي هذا الكتاب ومنها قوله فالحكم فيها حينئذ بالالزام وهو الموجب لابالصحة ولكن الحكم به يتضمن الحكم بصحة الاقرار ونحوه ومنها قوله ولو حكم بالموجب حينتذ كان متضمنا للحكم بصحة الحبس المختلف فيه ومنهاقوله لاينقض الحكم بصحةالاقرار ونحوه ومنهاقولة لاينقضالحكم بواحد منهيا وانها استويا في عدم النقض لمتضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة اما عاما الخ ومنها . قولهأو بموحب ماصدر من المعلق تضمن ذلك الحكم بطهارة الياءو منها قوله و يحكم بموجب ما قامت به البينة عنده فى ذاك على معتقده فيستوى فيه الحكم بالصحة والحكم بالموجب ومنها قوله والحكم بالموجب يتضمن أشياء لايتضمنها الحكم بالصحة كالالزام بمجرد العقد الخ فهذه كلها صرائح فى بطلان ذلك الافتاء ومعلنة بان المفتى به لم يلحظ فىذاك الافتاء غيرحدسه وهويسه وكملام السبكى كله ناطق بان الحكم بموجب صيغه متضمن للحكم بصحتها فتامله وتنبه لها ذكرته لك من تلك الوجوه على ما لم أذكره ثم بعد ذلك اقض على افتاء ذاك المفتى بها ينشر حله صدرك وكيف يتوهم من له أدنى ذوق أن معنى الحكم بموجب صيغة ماذكره منالصحة والفساد مع حده بهامر وقولهم انهيتناول الآثار

لتضمنه دءوى فساد العقد فلا يقبل قوله فيها إذا لمَ \* يصدقه فيهاشر يكه فيستحق كلمن العاقدين من الربح بنسبة ماله ويردالو لداقرار أبيه يلغوحتي بالنسبة إلى بطلان الشركة إذا قيل له قبل وجود الردوإذا قيل ببطلانعقد الشركةوفسر الاب اقراره بالهية وأنه رجع فيها بعدة لا يفيُّده الصحة ولاتسمع دعوي الولدالمذكورة ولابنته بعداعترافه مالر دالمذكور (سئل) عمالو حلب الداية المشتركة أحد الشركاءمن غبر إذن شركائه فهل يصبر ضامناً لها أولاأو باذنهم فهل يصير عارية (فأجاب) بأنه يصرضامنا لحصصهم بالحلب المذكور فانحلها باذنهم صارت حصصهم عاربة وإلا فمفصوبة (سئل)عن رجلين أحدهما زىدوالآخرعمروخلطامالا ثم عقد االشركة عليه وتسلبه زيد ثم أذن له عمرو في السفر إلى مكانكذاوأن يشترى .ويبيع ما أحب واختاروا الربح بينهما نصفين وزيدمتبرع بالعمل فيحصة عمرو فاقرفي مجلس عقدالشركة بأن المال المعاقد عليه ماك لبكر يستحقه ورثته بالطريق الشرعى وان اسمه فى ذلك عارية وكتب بذلك كله وثيقة شرعية بتأريخ واحد ولم يذكر فيها أن الولد أذن

بشرطها وأنه يمنع المخالف من التعرض لشيء من تلك الآثار ومع ماقرره السبكي فيه مر. جميع ماتلي عليك فمع هذه الصرائح لايفسر الحكم بالموجب بمامر عن ذلك المفتى إلامن انطمست بصيرته وفسدت طويته أسأل الله تعالىالعافية لى ولا حبابي في الدنيا والآخرة وبما يبطل ذلك الافتاء أيضاً ماأفتي مه السبكي لما سئل عن امرأة وقفت داراً ذكرت أنها بيدها وملكها وتصرفها على ذريتهما وشرطت النظر لنفسها ثم لولدها وأشهد حاكم شافعيعلىنفسه بموجبالاقرار المذكور وثبوت ذلك عنده و بالحكم به و نفذه شافعي آخر فأراد حاكم مالكي المذهب ابطال هذا الوقف بمقتضي شرطهااالنظر لنفسها واستمرار بدها عليها ومقتضى كون الحاكم لم يحكم بصحته وإن حكمه بالموجب لايمنع النقض وافتاه بمصر بعض الشافعية بذلك تعلقاً بما ذكرهالرافعي عنأبي سعيد الهروى في قول الحاكم صح ورود هذا الكتاب علىفقيلته قبول مثله وألزمت العمل بموجبه انه ليس محكم وصوب الرافعي ذلك فقال في جوابه الصواب عندى أنه لا يجوز نقضه سواء اقتصر على الحكم بالموجب أم لا أي فان حكم بالصحة فلاوليس هذا الحصر في شيء منكتبالعلم فليسمنشروط امتناع النقض أن يأتى الحاكم بلفظ الحكم بالصحة قال ولان الحكم بموجب الاقرار يستلزم الحكم بصحة آلاقرار وصحة المقر مه في حق المقر فاذا حكم المالكي ببطلان الوقف استلزم الحكم ببطلان الاقرار وببطلان المقر مه في حقالمقر قالولان الاختلاف بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب إنما يظهر فيما يكون الحكم فيه بالصحة مطلقاً على كل أحداً ما الافرار فالحكم بصحته إنما هو على المقر والحكم بموجبه كذلك قال وأما مانقله الرافعي عن الهروى فالضمير فى قوله موجبه عائد على الكتاب وموجب الكتاب صدورما تضمنه من اقرار أو تصرف أو غير ذلك وقبوله والزام العمل به هو انه ليس بزور و انه مثبت الحجة غير مردود ومن ثم يتوقف الحكم بآعلى أمورأخر منها عدم معارضته بينة أخرى كما صرح به الهروى فىبقية كلامه وغير ذلك ولذلك قال الرافعي الصواب أنه ليس يحكم ونحن نوافقه على ذاك في تلك المسئلة أمامسئلتنا هذه فالحكم بموجبالاقرار الذى هومضمون الكتاب ولميتكام الرافعي ولا الهروى فيه بشيء فزال التعلق بكلامهما اه فتأمل ماحققه هذا الامام ونقحه وبين مه مراد الرافعي والهروى وأن تمسك ذلك المفتى بكلامهما خطأ وانانحصارامتناع النقض فىالحكم بالصحة لمهوجد فىشىء منكتب العلموان الجكم بموجبالاقراريستلزم الحكمبصحةالاقراروصحةالمقرمهفحقالمقر وأن الحكمين انهايفترقان فيها يكون الحكم فيهبالصحة مطلقا على كلأحد أما الاقرار فالحكم بصحته إنها هوعلى المقر والحكم بموجبه كذلك وبعدأن اتضحلك ذلك تعلم فساد ماوقع لذلك المفتى السابق كله أول هذا الباب إذالحكم بموجبالاقرار كمااستلزم الحكم بصحته منحيث الصيغة كذلك الحكم بموجب البيع يستلزم الحكم بصحته منحيث الصيغة وأيضا فالبيع في مسئلتنا كالاقرار في مسئلة السبكي من حيث أنهما خاصان إذ الحكم فيهما على المقر والبائع دون كل أحد وقد بين السبكي كما علمته من كلامهم ومن كلامه الذي سقته أولًا أن الحكم بالصحة والحكم بالموجب في هذا لئلا يزل قدمه ويطغىقلمه كما وقع لذلك المفتى وفقنـــا الله واياك لادراك الصواب بمنه وكرمه آمين وللولى أبي زرعة العراقي تصنيف حسن في الحكم بالصحة والحكم بالموجب وكلامه فيه صريح بانه لم يركـتاب السبكيولا افتاءه اللذين ذكرتهما لك من أول الباب إلى هنا وذلك انه نقل عن شيخه البلقيني فروقا بينهما وهي في كلام السبكي وسألخص تصنيفه وأنبه على ما وافق فيه السبكي وما خالفه وأبين مافي كلامه نما بردعلي ذلك المفتي ويبين بطللان كلامه قال عهدنا الحكام على طريقة في الحكمين وهي ألحكم بالصحة عند قيام بينة عادلة باستيفاء شروط

لابيه في عقد الشركة و الحال أنهرشيدوان زيدامصدق لعمروفى اقرارة فهل تنفسخ الشركة بالاقرار المذكور قياساعلى ماذكره النووي فى روضته قبيل الباب الرابع من كتاب الاقرار من أن البائع لشيء بشرط الخيار اذاأقر مذلك الشي في زمن الخيارلغىر المشترى صح اقراره وانفسخ البيع لان له الفسخ هذاكلامه واذا انفسخ البيع الذي في أصله اللزوم بآلاقراربالمعقود عليه فى زمن الخيار فالشركة التي هي جائزة أبدا أولى بذلك أملا تنفسخ بهلاحتمال أن الأبوكيل عن ولده في الشركة المذكورة قياسا على ماذكر هالنو ويوغره أيضا منأنه لوقال الدين الذيعلى زيد لعمر وأسمى في الكتاب عارمة كان اقراراصحيحا ويحتمل انه وكيل عنه فىسبب ثبوت الدىن فان قلتم بالاول فها الجوابءن الفياس الثاني و اذا مضتمدة فأقربكر مانه أذن لابيه في عقدد ألشركة وصدقه ونارعهما وُ مِد فَهِ لِي يَقِيلُ قُولُهُمَا ويفيدهما ذلك صحــة الشركةأولابد من ثبوت الاذن قسل الشركة (فأجاب) بانه لاتنفسخ الشركة بالاقرار المذكور لان المقربه فيه لم يتعلق به حق لغبر المقر فامكن تنفيذهمع بقائها ولانه قد

العقد الحكوم به وبالموجب اذلم تقم باستيفاء شروطه فهو عندهم احط رتبة من الحكم بالصحة ويرد عليهم أن عمالهم هذا يدل على أن الحكم بالموجب لايزيد على مجرد الثبوت لـكن مازالوا يرون له تمييزا على مجرد الشوت وان الراجح فيما لو طلب جمع بيدهم أرضمن قاض قسمتها بينهم من غير اقامة بينة على أنها ملكهم لايجيبهم قال شيخنا البلقيني تخرج من هذا انه لايحكم بالموجب بمجرد اعترافها بالبيع ولا بمجرد قيام بينة عليها بما صدر منهما لان المعنى الذي قيل هنا يأتي هناك وفيها قاله نظر فأنهم قد لايكونون مالكين فيكون متصرفا في ملك غيره بغير اذنه وأما الحكم فاتماهو في تصرف صدر من غير الحاكم ورفع اليه فقديحكم بصحته وقد يحكم بموجبه والاصطلاح ان الاول يكون عند قيام البينة باستيفاء الشروط والثاني يكون عنداهال البينة ذلك فاما لو قامت البينة نوقوعه على خلاف الشروط المعتبرة فانه لايحكم بصحة ولا موجب وعلى كل تقدير فلم يتصرف الحاً كم فيملك غيره بل الغير هو المتصرف والصّادر من الحاكم حكم على ذلك التصرف فلا يلزم من امتناع الحاكم من القسمة هنا امتناعه من الحكم بالموجب وان لم تقم البينة باستيفاء الشروط والظاهر أن المراد بقولهم لايجيبهم انه لايازمه اجابتهم بل يجوز له أنتهى وما نظر به في كلام شيخه واضح فالوجه جواز الحكم بالموجب بمجرد ألاعتراف وقيام البينة المذكورين وما أورده أولا على الحكام واضح أيضًا فالصواب كما يأتى ان للحكم بالموجب تميزات على مجرَّد الثبوت وتأمل قوله فأما لو قامت البينة يوقوعه على خلاف الشروط المعتبرة فانه لايحكم فيه بصحة ولاً بموجب فانه صريح في بطلان ما ابتدعه ذلك المفتى حيث زعم أن معنى الحكم بالموجب الحكم بموجب تلك الصيغة من الصحة أو الفساد وعجيب كيف ساغ له ابتداع هذه المقالة مع ان كتابُ الولى المذكور عنده وفيه التصريح بهذا وبما يأتى وكـأنه بادر لـكـتابة ذلكمععدم النظرفي هذا الكتاب وإنما لم يقل ذلك لما يترتب عليه إنه يحكم بالموجب وإن ثبت عنده فساد الصيغة أو انتفاء الشروط في العاقد والمعقود عليه وهذه زلة يتعين عليه أن يتوب الى الله منها لما علمت ان كلامهم صريح في ابطالها و تزييفها قال الولى وجدت لشيخنا فروقا بين الحكمين أبداها الاول ان الحكم بالصحة ينصب الى انفاذ ذلك الصادر من نحو بيع ووقف والحكم بالموجب ينصب الىأثر ذلك الصادر وفيه نظر لان الاول اذا انصب الى ماذكره ترتب عليه انفاذآ تاره وكيف ينفذ ولا تنفذ آثاره لاسيما والصحة عند جمع أصوليين استتباع الغاية اىكون الشيء تتبعه غايته ويترتب وجودها على وجوده فالحكم ببما حكم بترتبآثارها عليها وكيف يقال فىالحكم بالموجب انه ينصب للا "أَارخاصة وكيف يثبت أبدون ثبوت المؤثر لها فالحكم بثبوتهامترتب على الحكم بثبوت المؤثر بلاشك فلولا صحة ذلك العقد لماحكم القاضي بترتب آثاره عليه فالصواب تضمنالحكم بالموجب الحكم بالصحة والالما ترتبت الآثار فالصحة هي الحكم الجامع لجميع الآثار وحينئذ فظهر استواء الحكم بالصحةو الحكم بالموجب لانه لايحكم الابموجب مأصح دون مآفسد ولا يصح الشيء وتتخلف آثاره عنه فاذا حكم بالصحة فقد حكم بترتب آثاره عليه والتحقيق ان الحكم بالموجب يتناول الآثار بالتنصيص عليها للاتيان بلفظ عام يتناول جميع آثارها فان موجب الشيء هو مقتضاه وهو مفرد مضاف فيعم كلموجب بخلاف لفظ الصحة فانه آنما يتناول الآثار بالتضمن لابالتنصيص عليها ومقتضى ذلك ان يكون الحكم بالموجب اعلى وهو بخلاف الاصطلاح وكـأن الحكم بالصحة انما علت مرتبته عندهم لاختصاصه بما ثبت فيه من وجود الشروط لكن هذا يرجع الى ألاصطلاح فيما اظن ولا يظهر الفرق المذكور معنى من جهة اللغة ولامنجهة الشرع فلاينبغيان يصدر من حاكم حكم الا بحجة معتبرة امابينة واماعلم واما اقرار الخصمالذىهو صاحباليدوامااليمين المردودة وانما

تضمن صدور عقدها ومأ ترتب عليه اذن المقرله اذ لايكون اسم المقرفىذلك عارية الافي هذه الحالة فانه مدلول الخبر الصدق واحتمال كذب مخبرهفيه ليسمن مدلوله بلهو احتمال عقلى و قدصدق المقرله على ذلك وهذا نظير مالوقال الدىن الذىعلىزيدلعمرو واشمىفى الكتاب عارية والفرق بينهها وبين مسئلة الاقرار في زمن الخيار اشعار اقرار البائع بعدم الرضا ببقاء البيع وهو ينفسخ به مخلاف الشركة فانها أنما تنفسخ بالتصريح بما يقبل رفعها وتعلق حق المشترىبالمبيع فيها ومنافاة الاقرار للبيع اذا كان الخيار لهما أذ ملك المبيع موقوف حينئذ فليس مملوكا للمقرله بل ليست نظيرتهما فان قال فيها واسمى في ذلك عارية صارت نظیرتها ولم يبطل البيع وبحمل على تُوكـيل آلمقر له فيه كما مر والاخبار عن ذلك المقرله بالمبيع فيها إذاكانالحيار لهما تجاز ماعتبار ما كان قبل العقد ويقبل قول عمرو ولده بيمينهما في الاذن المـذكور فاذا حلفا استمرت صحةالشركة

واستحق بكر ربح نصيبه

(سئل ) عمن باع حصته من دابة وسلمهاللمشترى

بغىر اذن شريكه فتلفت

المشترى فهل

نازعت شيخنا في استنباط هذا من مسئلة القسمة لا في أصل الحكم فاني موافق عليه فاذا قامت البينة فحكم بالصحة فقد حكم بترتب غايته عليه منغير تنصيص عليها لابعموم ولابخصوص وان حكم بالموجب فقد أتى بصيغة شاملة لجميع أحكامه فان صيغة العموم فىتناولها لسكل فرد فردكلية فكانه نص بذك على جميع آثاره فان قلت فهل يترتب عليه بذلك جميع آثاره المتفق عليها والختلف فيها قلت أما المتفق عليها فلا يحتاج فيها إلى حكم وأما المختلف فيها فها كان منها قدجاء وقت الحكم فيه نفذ ومالم يجيء فيه وقت الحكم لم ينفذ مال الاول أن يحكم حنفي بموجب تدبير فمن موجبه عنده منع بيع المدبر فقد حكم به في وقته لانه منع للسيد منه فامتنع عليه فاذا أذناله شافعي فيهلم يعتدبه لآن فيه نقضاللحكم الاول وليس للشافعي أيضا الحكم بصحة بيعه لووقع فانه وقع باطلا بقضية الحكم الاول ومثال الثانى أن يعلق شخص طلاق أجنبية على تزويجه بافيحكم مالكيي أو حنفي ،وجبه فاذا تزوجها فبادر شافعي وحكم باستمرار العصمة نفذ حكمه ولم يكن ذاك قضا للحكم الاوللانه لم يتناول وقوع الطلاق لو تزوجها لانه أمر لم يقع الى الآن فكيف يحكم على مالم يقعوالحكم إنها يكون في متحقق فها هذا منه الافتوى وتسميته حَكَّما جهل أو تجوز يعني به حكم الشرع عنده أنه نبه والزم به وكيف يلزم بما لم يقع ومما يوضحه أنهلو لم يأت بصيغة عموم وهو الموجب بلحكم مهذه الجزئية الحاصة فقال حكمت بوقوع الطلاق ان تزوجهالريصادف محلا وعد سفها وجهلا وكيف يحكم بشيء قبل وقوعه كبيع هذا أو نـكاح هذه لو وقع بشرطه بخلاف مامرعن الحنفي في المدبر فانه وقع فى وقته فأفهمذلك فانه حسن وقع بسبب عدم تدبره خبط فىالاحكام وقد ظهر أنتوجيه الحكم الى وقوع الطلاق على من لم يتزوج بها محال والحكم بمنع التزويج بها أفسد منه فان النكاح صحيحٌ بلا توقف وانما الكلام في الوقوع بعده ولا يدري هل يقع ـ كاح أولافلا يمكن توجيه الحكم الى منع النـكاح ولا الى وقوع الطلاق في عصمة لايدرى هل تقع في الوجود والوافع قبلالنكاحالتعليق وهو غير موقع في الحال فكيف بحكم على شيء لم يوجد بشيء لم يقع وقس على هذين بقية الامثلة فقد عرفت الفرق الذي أوجب الفرق بينهما أه والفرق الذي نقله عن البلقيني هو عين الفرق الاول السابق في كلام السبكي ومرادهما أعني السبكي والبلقيني بهــذا الفرق الذي قالاه ما ذكره الولى بقوله والتحقيق الخوقوله فالصواب تضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة الخ هو عين قول السكي واذا كان الحكم بالموجب مستوفيالما يعتبر في الصحة كان أقوى الخ وما ذكره في صورة التدبيرمربعينه فى كلام السبكي وقوله فان موجب الشيء هو مقتضاه تبع فيه بعضهم وقد مر عن السبكي أنَّ الموجب أعم مم رأيته تعقب ذلك كما سيأتي حكايته عنه مم اذا تأملت كلام الولى هذا المأخوذ أكثره من كلام السبكي السابق كما أشرت لك الى ذلك وجدته صريحا في بطلان ما مر عن ذلك المفتى سما قوله فلو لا صحة ذلك العقد لما حكم القاضي بترتب آثارُه عليه فالصواب تضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحةوالالماتر تبتالآ ثار الخ فانظر ذلك وتعجب ممن يخالف كلامالائمة ايثارا لهواه وحظه قال الولى الفرق الثاني بين الحكمين أن الحكم بالصحة لايختص باحدوالحكم بالموجب بختص بالمكحوم عليه بذاك وفيه نظرأيضا فان من وقفعلى نفسه لومّات قبل حكم حاكم بصحته أو بطلانه فأراد أحد ورثته بيعه فمنعه حنفي وحكم بموجب الوقف لم يختص به بل لو آراد وارث آخر بيع حصتهامتنع وكيف يسوغ له بعد حكم الحنفي بموجبه و لو كان الحاكم بالموجب شافعياجاز للو ارث الثاني البيع ولم بحز للحنفي منعه مع حكم الشافعي السابق اه وهذا الفرق الذي نقله عن شيخه هو عين الفرق الثاني السابق في كلام السبكي السابق و بحاب عن نظره هذا بان المراد بعدم الاختصاص في الحكم بالصحة انه ليس فيه الزام لأحد بشيءمعين بخلاف الحكم بالموجب فان فيه الزاما للمحكوم عليه

يضمن البائع حصةشريكه أم يضمنها المشترى (فأجاب) بأن للشريكأن يأخذقيمة نصيه عنشاءمنهماوقرار ضانها على المشترى وأن جهل كونها لغير بائعها خلافا لبعض المتأخرين في قوله الظاهر أنه على البائع الاأن يعلم المشترى (سئل) عن شريكين اشتريا سلعةللشركةوأشهد أحدهما على الاخر بتسليمهاو أذن أهفى السفر بهاوبيعها وغير ذلك بمقتضى وثيقة شرعية فسافر الشريك وغاب مدة ثم مات فادعى شريكه على آخر بانه تسلم منه العين المذكورة ليسلمها اشريكه ولم يسلمها له فتصرف فيها لنفسه وطالبه بردها أو قيمتها بشرطه فانكر ذلك وقال له أنت اشهدت على شريكك بتسليمها فقال نعمو لكن ما نسلم مي الا أنت وعندى بنة تشهدعليك بالتسليمفهل تسمعدعواه املاواذا قلتم بسماعها فهل تقبل بينته ام له تحليف خصمه فقط (فاجاب) بانه تسمع دعواه المذكورة لان الوثائق في الغالب يشهد عليهاقيل تحقق مافيها وتقبل بينته فانام يقمها فله تحليف المدعى عليه (سئل) عن قبولهم قول الشريك رددت المال وعدم قبولهم قوله اقتسمنا اذالرد لازم القسمة ان لم يحملالاول

دون غيره بما يترتب علىذلكالامركمايعلمذلك من تعريفهما السابقين عن السبكي وقد بسط السبكي الـكلام على الفرق الثالث السابق عنه بما يعلم منه جواب آخر فراجعه قال الولى العراقي عن شيخه الفرق الثالث أن الحبكم بالصحة يقتضى استيفاء الشروط والحبكم بالموجب لايقتضى استيفاءهادائها ومقتضاه صدورذلك الحكمءن المصدر بمرجب ماصدرعنه وفيه نظر فقدقدمت عن شيخنا المـذكور انه استنبط من مسئلة امتناع القاضي من القسمة فيما إذا لم تقم بينة بانه ماك طالبيها ان الحكم لا يقع بصحة ولا بموجب الا بعد استيفاء الشروط وهـذا الفرق الذي يعمل به الناس الان وفيه ماقدمته ثم ان في تعبير الشيخ عن هذا الفرق نظرا فكان ينبغي أن يعبر بان الحكم بالصحة متوتف على ثبوت ان المتعاطى لذلك التصرف استوفى المشروط فيه فاذا وقع للقاضى بيع لا يحكم بصحته حييثبت شروط البيع من كون المبيع ظاهرا منتفعاً به مقدورًا على تسلمه مملوكا للعاندين أولمنوقع له العقد معلوما بخلاف الحكم بالموجب فانه لايتوقف على ثبوت استيفاء الشروطوليت شعرىكيف يكون حكم القاضي بثبوت جميع الاثار ثابتا اذالم يثبت أن العاقد استوفى الشروط ومنفيافهاإذا ثبت انه استوفى الشروط وهذا مما لايعقل اهوهذا الفرق الذي نقله عن شيخه هو عينالفرق الثالث السابق فكلام السبكي وتنظره فيه بما ذكره يعلم الجواب عنهمنكلام السبكي فانه بسط الكلام على هذا الفرق بما وضحه فتأمله سما قوله وهذا اذا حكم القاضي على البائع أو الواقف بموجب ماصدر منه الخوقول الولى من كون المبيع ظاهرا الخ مر عن السبكي ما قد ينافيه فانه قيدفي تعريف الحكم بالصحة الشروط بالممكن ثبوتها تم قال وعلم منه أن جميع الشروط لايعتبر ثبوتها في الحكم بالصحة أو الموجب فان من جملتها في المبيع القدرة على التسليم النَّجوقد يجاب بعدم المنافاة لان كلام الولى في اثبات نحو القدرة وكلام السبكي في آثبات انتفاء منافيها فاثبات بجر دالقدر ةشرط دون اثبات انتفاء منافيها وحاصلهذا المبحثأن الحكم بالصحة لاىد فيهمن ثبوت ثلاثة أشياء أهلية العاقدين ووجود الصيغة المعتبرة عنده والملك والحكم بالموجب يكفى فيه ثبوت الاولين ذكره السبكى وقدمته فى الجواب المختصر السابق فى المقدمة و بالثالث صرح ابن أبى الدم فقال يشترط ثبوت ملك المنصرف وحيازته تحت يده حال العقد سواء أكان الحكم بصحة بيع أو إجارة أو وقف أورهن أو عارية أما الاقرار فلا يتوقف الحكم بصحته الاعلى ثبوت اليد فقط للمقر لان ثبوت الملك له ينافي الاقرار ويبطله فان انضم الىثبوت يد المقرحالة الاقرار ثبوت الملك للمقر له جازالحكم بصحة الاقرار وبالملكاللمقرله وصرح أيضا بانه لو أقر بعين في يدغيره اربد جاز الحكم عليه بالموجب لا بالصحة والراجح انهيكفي للحكم بالصحة ثبوت الحيازة وأن لم يثبت الملك لكن بشرطها أى الحيازة وهي مشاهدة التصرف مع طول المدة وعدم المنازع وبها قررته أولا يجاب عن قول الولى وليت شعرىالخووجهه أن الحكم بالصحة انما اشترطت فيه الثلاثة لان الصحة المتوقفة عليها هي المقصود بالذات فاحتيج فيها لاثبات شروطها بخلافها فىالحكم بالموجب فانها مقصودة بالتضمن كمامر فاحتيج فيه الى اثبات الأولين فنط دون الثالث لما مرعن السبكي أنه متوجه إلى الزام نحو البائع بموجب ما صدر عنه لا الى اثبات انه ملكه إلى حين نحو البيع فتأمل ذلك فانه مهم وبه تزول الاستحالة التي ذكرها الولى وبما تقررعلم أن الولى والبلقيني والسبكي متفقون على انه لا بد من اثبات الاولين في الحكمين واختلفوا فى الثالث فالاول يشترطه والاخيران لايشترطانه وبهذا يزيد لك اتضاح ماقـدمتــهمن بطلان ما ابتدعه عنه ذلك المفتى من قوله السابق ولقد زاد التعجب منه في عدم مراجعته لكتاب الولى معكونه عنىده ولكلام البلقيـني والسبكي بل ولـكلام بعض مشايخـه أو من هـو في رتبة مشآيخه حيثقال للحكم بالموجب شرطان الاول ثبوت وجود الصيغة المعتبرة عنسده

على جميع المال المشترك (فاجاب) بانه لا مخالفة بين قوليهما المذكورين اذالاول في دعوا در دالمال وقوله فيمه مقبول لانه أمين والثاني فيدعواه أن ما بيده من مال الشركة ملكه بالقسمة مع قول الآخر هو ماق علىشركته لان الاصل عدم القسمة (سئل) عن قولهم في باب الشركة وبجرى الخلاف فيها لو فسدت الشركة وأختص أحدهما بالعمل هل يرجع بنصف أجرته على الآخر ومقتضاه أن الاصح انهلاير جعوبهجزم فىالانوارهلصورته فما اذافسدت بغير شرطز يادةله والافيجبله نصف الاجرة أو أقل ويشهر الى ذلك قول الارشادلاقى زائد بلاطمع فاشار الى العلة التي معها الحكم دائر (فاجاب) بان صورتها ان لا يشترطلن اختص بالعمل من الربح زيادة على نسبة ماله (سئل) عن شريكين أذن أحدها للاخر في السفر بالمال المشترك والتصرف فيمه بالبيع والشراء فسافريه ثمادعي أنه فسخ الشركة فهل يقبل قوله بلا بينة كايقبل في الرد والشراءلنفسه املايقبل الابينة (فاجاب) بانه لايقبل قوله بلابينة جرياعلي القاعدة المقررة وهي ان من قدر على الانشاء قدر

ومعناه ان كانمالكا فتصرفه هذا صحيح فكانه حكم بصحة تلك الصيغة الصادرة منذلك الشخص وهو نافع فى الصور المختلف فيها اه وهذا هو معنى قول شيخنا فى ادب الفضاء للحكم بالصحة ثلاثة شروطأ حدها ثبوت أهلية المتعاقدين بشهرتهما أو بالبينة ويكفىفى ثبوتها قبول البينة انهجائز التصرف ثانيها وجود الصيغة المعتبرة ثالثها ثبوت الملك واليد حالة العقد نعمالحكم بصحة الاقرار لايتوقف على ثبوت الملك بل على ثبوت اليد خاصة للمقر لان ثبوت الملك له ينافى الاقرار وأما الحكم بالموجبفله شرطان ثبوتالاهلية ووجود الصيغة فالحكم بالصحة أخصمن الحكم بالموجب فكل ماجازللقاضي أن يحكم فيه بالصحة جاز له أن يحكم فيه بالموجب ولا عكس كما لو أقربعين بيد غيره لزيد فان الحكم فيه بألموجب لابالصحة فقول السبكي ان ألحكم بالموجب حكمبالصحة الاانه دونه في الرتبة فيه نظر بل الحكم به حكم بما تقتضيه البينة فيه فان كان صحيحا فصحيح أو فاسدا ففاسد اه فمعنى قوله ان كان صحيحا الخ انه ان بان وجود الشرط الثالث المشترط في الحكم بالصحة فالحكم بالموجب صحيح بل وأقوى من الحكم بالصحة وان لم يوجد ذلك الشرط فالحكم بالموجب فاسد اذ لا يمكن ترتب الآثار مع انتفاء الملك وآنمــا قلنا آنه يستلزم الحكم بصحة الصيغة دون الملك لما مر عن السبكي انه الزام المحكوم عليه بما عليه وأما ماله فلا يتصور الزامه به واذا لم يتصور الزامه به فلايثبت الحكم بالموجب لما علمت أنه الالزام يما يترتب علىذلكالامر الىآخر مامر في تعريفه ولقد صرح شريح الروياني وناهيك به منأجلاء الاصحاب ومتقدميهم بما قاله المتأخرون منان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بصحة تلك الصيغة حيث قال لو أقر شخص بين بدى القاضي محق فقال له الزمتك بموجب اقرارك قيـل لا معنى له لان الحق واجب قيــل اقراره وقيل بل له فائدة لان الافرار يُكُون مختلفا في صحته فاذا ألزمه به كان حكمابصحته وعلى هذا لوادعىانه كانمكرها على اقراره لم تسمع دعواه ولابينته بعد الالزام اه واذ قلنا بصحة الالزام فلو ألزم بعد غيبة المقركان كالحكم على الغائب اه ووجه دلالته على ماقلناه ماصرح به الرافعي وغيره من أن التعليل انما يكون بمتفق عليه قال الرافعي لكن غالبًا واذا ثبت ذلك علم أن قوله لانالاقرار الخ دال على الاتفاق على هذه العلة الني هي صريحة فيا قلنا فان قلت فلم لم يقل بذلك فى علة الاول قلت علة الاول صحيحة أيضا الا أنها لاينتج منها عدم الفائدة التي ادعاها القائل الاول لما تقرر من أن لها فائدة أي فائدة ولولا الاتفاق على تلك الفائدة لم يقل بها الشاني وبهذا يندفع ما قد يتوهم من أن هذا يحتمل أن يكون من خلاف الغالب على أن هذا النوهم مدفوع أيضاً بان الاصل في الغالب ان يحتج به حتى يعلم خروج ذلك الشيء من ذلك الغالب و اما تنظر شيخنا في كلام السبكى المذكور فيجاب عنه بان قول الشيخ بل الحكم حكم بما تقتضيه البينة فيــه الخ مر عن السبكي ما يصرح به فالسبكي لا يخالف فيذاك ومعنى قوله ان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة انه يستلزمه على فرض وجود شرط. الحكم بالصحة في الباطن و الافالسبكي مصرح بان شرط الحكم بالصحة الثلاثة السابقة وبالموجب الاولان منها فعلم من ذلك أن قوله بالاستلزام معناه ما ذكرته ويدل عليه قوله ان الحكم بالصحة أعلى مرتبة من الحكم بالموجب وليس ذلك الالما قررته من أنااحكم بالصحة لا يحتمل على فرض صدق البينة والحكم بالموجب يحتمله وان فرض صدق البينة لانه لايشترط. فيه شهادتها بالملك فعلى فرض صدقها يحتمل انتفاء الملك فيكون الحكم فاسدا وعلى كل تقدير فلا دلالة لذلك المفتى فىكلام شيخنا هذا لما صرح به ان الحكم بالموجب يشترط فيه الشرطان السابقان ومن جملتهما وجود الصيغة المعتبرة فان قلت لم يصرح بالمعتبرة تلت

على الاقرار الامااستثنوه ولماذكرفي السؤال (سئل) عنقول الشيخزكريارحمه الله في شرح الرّوض في اثناء ماب الشركة وان اشترى بعين المال المشترك او باعه بغبن فاحش فيهما صح في نصيبه فقطأى دون نصيب شريكه عملا بتفريق الصفقة وانفسختالشركة فينصيبه وصار المشترى فى الثانية والبائع في الاولى شريك شريكه هل هذا الكلام واضح بالنسبة للاولىفيا لو كان مال الشركة مثلا ستين وهو ببنهما مناصفة فاشتری به عینا تساوی اربعين واذاقلتم بوضوحه فما وجهه ام ليس بو اضح وفيه تجوز لانالشراءيصح في نصف الدين بنصف الثمن والنصف الآخر ماق على ملك البائع فيفرز للبائع نصف الستين يفضل ثلاثون يستردها الشريك الذي لم يصح الشراء بالنسبة اليه ولاشركة بينه وبينالبائع لما تقدم من استرداد الفاضل بعد افراز الثمن (فاجاب) بان الكلام المذكور واضح بالنسبة للاولى كالثانية لان نصيب الشريك لم يحدث فيه نقص بتصرف شريكه المذكور وانكانت العين المشتراة تساوی درهمین لان الشريك لا تعلق له سما والضررفي المسئلتين مختص بالمتصرف والحاصل أن

أل فيها للعهد الذكرى لسبق لفظها مقيدا بالمعتبرة فلم يحتج للتقييد به في هذه لعلمه من ألالعهدية على أنه صرح بذلك فيشرحه للروض فقال معنى الحكم بالموجب أنه ان ثبت الملك صح فمكانه حكم بصحة الصَّيْغة اه فتامل عبارته هذه تجدها صريحة في جميع ما ذكرته وبذلك صرح غير الشيخ ايضاً منااسبكي وجمع آخرىن فقالواشرط الحكم بالموجب وجود الصيغة المعتبرة اذلايتصورالالزام بترتب الآثار الصحيحة لذلك العقد الاان صحت صيغته فتأمل ذلك تعلم فساد أخذ ذلك المفتى ما مرعنه من عبارة الشيخ السابقة عن ادب القضاء فان العبارات في هذا المبحث جميعها قد تليت عليك في هذا الباب و لا أعلم أن أحدامن الائمة له كلام في هذه المسئلة غير ما ذكرته وما سأذكره وكله صريح فى الرد على ذلك المفتى ويلزم على ما قاله ذلك المفتى ان الحكم بالموجب مرادف للثبوت المجرد وهو خرقلاجماع الشافعية وغيرهم ووجه استلزامه ذلك أنالحكم بالموجب اذا لم يشترط فيه صحة الصيغة كان هوعين الثبوت كما يعلمهما مر في مبحث الثبوت المجرد او أثل هذا الباب قال الولى عن شيخه الفرق الرابع أنه اذا كانالصادر صحيحا باتفاق ووقع الخلاف فيموجبه فالحكم بالصحة لايمنع من العمل بموجبه عند غير الحاكم بالصحة ولو حكم فيـه بالموجب امتنع العمل بموجبه عند غير الحاكم بالموجب ولا بأس بهذا الفرق لكن اطلاقه في الحكم بالموجب آنه يمتنع العمل به عند غير الحاكم بالموجب لابد من تقييده بأن يكون قد جاء وقت الحكم بموجبه عنده وان لم يكن موجبه عنـد الحاكم الاول اله وهذا الفرق هو عين قول السبكي السابق فانصح الصادر اتفاقا واختلف في موجيه لم يمنع الحكم بالصحة فيه العمل بموجبه عند غير الحاكم بها مثاله التدبير النح قال الولى عن شيخه الفرق الخامس ان كل دءوى كان فيها الزام المدعى عليه بما اقربه او قامت البينة به كان الحكم حينتذ بالالزام وهوالموجب ولايكون الحكم بالصحة ولكن يتضمن الحكم بالموجبالحكم بالصحة ومنذلك ان ماليسله وجها صحة وابطال مقتضاه انلا مدخل فيه الحكم بالصحة وانمايدخل فيه الحكم بالموجب قلت لم يظهر لي هذا الفرق فانه اذا ادعى على انسان بمائة فأقر بها في مجلس الحكم أو ثبت اقراره ببينة لم يسمع الحكم بصحة الافرار المذكور بلبموجبه ولايظهر لهذا معنى فتأمل وقد رجع الشيخ رحمه الله تعالى الى ما ذكرته أولا من أن الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة اله وهذآ الفرق ماخوذ من كلام السبكي السابق عنه في فرقه الثاني والثالث وقول الولي لايظهر لهذا معنى ان أراد أن منع الحكم بالصحة لاالزام فيه والقصد ابجاد حكم فيــه الزام فالمراد بمنع الحكم بالصحة هنا منعه من حيث انه لايفيد المقر له لاانه لو وقع لَم يكن صحيحا وان ارادانه لايظهرله معنى في الفرق فقد علمت ظهور معناه فيـه لانه لا يفيد المقرَّ له بخلاف الحكم بالموجب فانه يفيده وقوله وقد رجع الى ما ذكرته أولا من أن الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة ظاهر وقد مرعن السبكي والبقيني والولى على أن الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة وانمامر عنذلك المفتى مخترع باطل لا اصل يعضده ولا مستند يؤيده قال الولى عن شيخه الفرق السادس أن تنفيذ الحكم المختلف فيه يكون بالصحة عند الموافق وكذا عند المخالفالذي بجبز الننفيذ في المختلف فيه ويكون بالمرجب اذا أربد به الالزام محكم الحاكم في الحكم المختلف فيله فيكون الامر فيه كما تندم في الحكم بالصحة فقول القاضي حكمت حكم فلان مسأو لقوله حكمت بموجب حكم فلان اذا أريد هذا المعنى وهوالالزام محكم الحاكم وانأر بديه الالزام بذلك الشيء المحكوم فيه فيجوز ذلك من الموافق دون المخالف لأنه ابتداء حُكم بذاك الشيء من غير تعرض للحكم الاول وذلك لابجوزعند المخالف قلت لم يتحررمن هذا الكلام فرق بين الحكمين لانه ذكر انه أذا أريدالالزام محكم المخالف في موضع الخلاف استوى الحكمان و ان أريديه الالزام من غير توسط

المشترى في الثانية صار ﴿ باب الوكالة ﴾

مالكالنضيب بائعه والبائع فى الاول صارما الكالما بطل البيع فيه فقط (سئل) رضي الله عنه عمن أشترى لولده الصغير بعين مال نفسه وسمى الولد في العقدهل ينعقد للولدأملا (فاجاب) مانهاذا اشترى لولده الصغير مثلاوهوفي ولايته بعين مال نفسه و سمى الولد في العقد فان العقد يقع للولد لالوالده (سئل) عمن له دين على شخص فاذن له أن يشترى له مه حريرامنالشاموياً تيه به ففعل فنهب الحرير أوسرق فى الطريق فهل يسرأ المدون من الدين لوجو دالاذن كالو أذن له أن يسافر بعين له فتلفت بجامع انكلا من الدىن والعين حق مالى بجب الخروجمنء بدته لصآحبه ويكفر مستحلهو تجبالزكاة فيه وكمالو أذن له أن يدفع ما له في ذمته لزيد ففعل (فاجاب) ما نه لا يسرأ المدون من الدن لان شراء الحرير انماوقع لهلاللآذن اذلايصح أنيكون المدونوكيلا لهفيه لانه يصدحين تذقابضا لنفسه من نفسه و قدعلم أن مال الآذن و هو الدن لم يتلف والتالف انماهو مال المدنون فلا مشابهة بين هذه المسئله وبين مسئلة تلف العين المأذون له في السفر بها وانما صح دفع

حكم المخالف امتنع ذلك بالصحة والموجب فانالمخالف لآيراه وليس هذاتنفيذابل ابتداءحكم بمالم يره الحاكم به آه وهذا الفرق هو عين قول السبكي فيما مر وبما يفترقان فيه أيضا أن الحكم بتنفيذ الحكم المختلف فيه يكون بالصحةالخ الاأن البلقيني زّادعليه بتفصيل أوجب للولى الاعتراض عليه بما ذكر واعلم أن الشيخين حكيا عن ابن كج عن النص أنه اذاكتب الى حاكم بحكم لا ينقض ولم يعتقده بل رأى غيره أصوب منه أعرض عنهولاينفذه لان ذلك اعانة علىما يعتقده خطأتم حكيا عن السرخسي تصحيح التنفيذ قالا وعليه العملكما لوحكم بنفسه مم تغير اجتهاده تغيرا لا يقتضي النقض وترافع خصاء الحادثة اليه فيها فانه بمضى حكمه الاول وان أدى اجتهاده الى أن غبره أصوب منه وَجزم بعض مختصرى الروضة بالاول وفيه نظر لما عرفت من قول الشيخين في الثأني وعليه العمل فانه ترجيح له قال الولى وذكر شيخنا أن الحكمين يستوبان في نحو حكم حنفي بصحة أو موجب نـكاح بلا ولى أو شفعة جوار أو وقفعلى نفس فليس لشافعي نقضه كعكسه في اجارة جزء شائع ويفترقان فى مسائل بعضها الحكم فيه بالصحة أقوى كحكم شافعى بوكالة بغىر رضا الخصم فللحنفى ابطال حكمه بموجها لا بصحتهالان موجهاالمخاصمةصحت أو فسدت لاجل الاذن فالحكم به ليس فيه تعرض للحكم بالصحة فساغ للحنفي ابطاله لان الشافعي جرد حكمه للاثر من غير أنَّ يتعرض لصحة الملزوم ولا لعدمها والحنفى يقول ببطلانها فلم يوقع الشافعى حكمه فى محل الخلاف هذا كلام شيخنا وفيه نظرلما مر أنالحكم بالآثار يتوقفعلي الحكم بالمؤثر فلولا صحةعقد الوكالة لما حكم بترتب آثارها وقد تقدم من كلامه الاخيرأن الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة فان قلت الوكالة يترتب عليها أثر وهوصحة التصرفبعموم الاذنوانفسدت قلتمن جملة موجبهاومقتضاها صحتها عند الشافعي وان لم يرض الخصم فقد تناوله حكمه ولا نسلمان الشافعي جرد حكمه للازم ولم يتعرض لصحة الملزوم ولا لبطلانه بل قد تعرض لها ضمناكما اعترف به الشيخ رحمه الله تعالى او صربحاكما اعتقده لان الصحة من جملة الموجب فدخلت في حكمه بالموجب لانه مفرد مضاف فيعم جميع المواجب ولوكان التوكيل عند الشافعيفاسدا كالوكالة المعلقة لم يسغ له الحكم بموجب الوكالة اعتمادا على صحة التصرف لعموم الاذن لما ذكرناه من ان من جملة الموجب الصحة والوكالة المذكوره باطلة فلم يثبت جميع موجبها فاذا حكم فليوجه حكمه الى ما يترتب عليه من الآثار وهو صحةُ التصرفُ ولا يأتَى بَصيغة تعم جميع المواجب لفساد ذلك اه ومااعترض به كلام شيخه في صورة الوكالة مر عن السبكي التصريح به في قوله واذا كان الحكم بالموجب مستوفيا لما يعتبر في الصحة كان اقوى لوجود الالزام فيه وتضمنهالحكم بالصحة ثم قال وانما استوما في عدم النقض لتضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة اما عاما النح لايقال يؤبد ما قاله البلقيني قوّل السبكي السابق ولو حكم من يرى صحة تدبيره بموجب حجر الصي لم يتناولُ الحكم بصحة تدبير لانا نقول حكمه بموجب الحجر ليس فيه تعرض للتدبير لانه الى لآن لم يقع فلم يستازم الحكم بصحة تدبيره وعلى تقدير وقوعه فليست صحة التد بهر من موجب الحجر فليست هذه كمسئلة البلقيني ألمذكورة وإذا تأملت ما قاله الولى فيها ٱلموافق لما قدمته عن السبكى ولقول البلقيني ان الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة زاد لك ايضاح فساد تلك المقالة السابقة عن ذلك المفتى في تفسير الحكم بالموجب ولا تظن ان كلام البلقيني في هذه الصورة يؤيده لانه مع كونه مردودا ومنا قضا لكلام البلقيني نفسه مفروض في اثر وجه اليه الحاكم حكمه دوَّن المؤثرَ واما في صورة السؤال السابق في المقدمة فالحاكم لم يوجه حكمه بالموجب لا ثر من آثارها اذ المتنازع فيه ليس الا فساد ذلك البيع او صحته وآيضا فالموجب ثم الذى هو الالزام المحكوم عليه بصحة مخاصمة الوكيل له

يترتب على الوكالة الفاسدة كالصحيحة وأما الموجب فيصورة السؤال الذي هو الزام المحكوم عليه بانتقال الملك عنه لا يترتب على العقد الفاسد فعلى فرض أنا نوافق البلقيني في صورة الوكالة على مًا ذكره لاشاهد فيه لما ذكره ذلك المفتى في صورتنا بل ما ذكره فيها بدع بدع منالقولوميلءن جادة الصواب قال الولى عن شيخه والقسم الثاني اي وهو ماالحكم فيه بالموجب أقوى كحنفي حكم بموجب تدبير ٣ بموجب شراءدارلها جاريمنع الحنفي من الحكم بالشفعة و أوحكم بالصحة لم يمنعه من ذلك لان البيع صحيح عندهما أو بموجب اجارة فآنه يمنع الحنفي من الحكم بابطالها بالموت لأن من موجبها الدوام والاستمرار للورثة بخلاف حكمه بالصحةفانه لا بمنعه من ذلك قلتهذهالصورةالثالثة بمنوعة وفارقت الصورتين قبلها بأن الحكم فيهما بالمرجب وقع بعد دخول وقته فنفذ لانه منع المدبر والجاربه من البيع والاخذ بالشفعة فامتنع عليهما كما لو وجهه اليهما صريحا اذ لا فرق بين الخاص والعام وأما الحكم بموجب الاجارة قبل موت المستأجر فلا يمكن توجيهه الى عدم الانفساخ لانه لم يجىء وقته ولم يوجد سببه ولو وجه حكمهاليه فقال حكمت بعدم انفساخهااذا مات المستأجركان لغوأ نظير ما مر في الحكم بتعليق طلاق أجنبية اذ ها من واد واحد اه والصورتان الاوليان سبقتا في كلام السبكي كما ذكره البلقيني والثالثة التي زادها هي التي توجه عليها اعتراض تلميذه ويمكن أن يُوجِه ما قاله البلقيني فيها بانا لا نسلم ان الحكم فيها توجه الى الانفساخ ضمنا ولا صريحا وانما توجه الى بقاء العقد واستمراره وهذا قد دخلوقته فتناوله الحكم بالموجب وبه فارقت مسثلة تعليق الطلاق فانه حال حكمه ثم بالموجب لم يكن هناك شيء حتى ينصب الحكم عليه حتى يستتبع منع التزريج وهنا الحكم بالموجب توج، إلى موجود حال الحكم وهوالبقاء والاستمر ارفصحالحكم فيه ومن لآزمه امتناع الحنفي من الحكم بالفسخ لانه ينافى حكم الشافعي بالبقاء والاستمرار قتامل ذلك فانه مهم يزول به ما اعترض به الولى على شيخه قال الولى وقد ذكر شيخنا المذكور انضابط ذلك انه ان نوزع في الصحة ولم تترتب الآثار الا بعدها كان الحكم بها رافعا للخلاف ومساويا للحـكم بالموجب او في الآثار واللوازم ارتفع الخلاف بالحكم بالموجب لا بالصحة فيكون الموجب اقوى فان ترتبت مع فساده كان الحكم بالصحة اقوى قلت محل ارتفاع الحلاف في الحكم بالموجب حيث كان بعد دخول وقته ووجود سببه ومرتأمثلة ذلك موضحة وبتيمثال فيه توقفوهو ما لو شرط الواقف لنفسه التغيير وحكم حنفي بموجبه ثم غير فيحتمل ان يمتنع على الشا فعي حينئذ الحكم ببطلان ذلك التغير لانه وقع بعد اذن شرعى له فيه وان لا يمتنع اذ لايلزم من اذن الحنفي له فيه وقوعه فقد لا يقع فلم يدخل تحت الحكم بالموجب اذلووجه حكمة اليه فقال حكمت بموجب التغيير او صحته لم يصح لانه حكم على الشيء قبل وقوعه اه ولم يرجحمن هذين الاحتمالين شيأوالذي يتجه الاحتمال الاول ولا نسلم ان الحكم بذلك وقع قبل وقته بل وقع في وقته لانه تضمن الاذنالواقف في التغيير فالاذن وقع له في وقته فلو جازللشافعي الحكم ببطلان تغييره لـكان فيه رفع لحكم الحنفي الصحيح وهو ممتنع وتأمل هذا الضابط الذى ذكره البلقيني وقوله فاستوى الحكم بالصحة والموجب اذاكان المتنازع فيه الصحة تجده صريحا في رد ما مر عن ذلك المفتى وبما يبطله ويسفهه قول الولى ايضا وقد تقررفي الفرق بينااحكم بالصحةوالحكم بالموجبان ااحكم بالصحة متوجه الى نفس العقد صريحا والى آثاره تضمنا وان الحكم بالموجب متوجه الى آثاره صريحا والى نفس العقد تضمنا فليس احدها اقوى من الآخر إلا على ما بحثه من توجيه الحكم بالموجبالي صحة العقد وجميع آثاره صريحا فان الصحة من موجبه فيكون الحكم بالموجب حينئذ أقوى مطلقا لسعته وتناوله الصحة وآثآرها ثم وجدت بعضهم قال ليس الموجب والمقتضى واحداكما افهمه كلام بعضهم لان

الدىن فى مسئلة اذنه له فى أن لدفع ما له عليه من الدين لزيدالصدورته وكيلالصاحبه (سئل) عن قول العلامة ابن المقرى ولو وكله أن يزوجهولم يعينالمرأةلم يصح كافي الوكالة بشراء عبد لم يصفه اه وهذا مامحثه الرافعي بعد أن نقل عن البغوىالصحةوقالالنووي الراجح المختار ماذكره البغوى اله على أنه تقدم في الوكالةما يؤيدالصحة فما اذا قال تزوج لى من شئت وفرقالشارح بينالبا بين مان ما هنا مطلق لا بدل على افراده ومافى الوكالةعام يدل علىجميع أفراده على أنهم صرحواهناك بانهلو وكله في شراء من شاء لم يصح وفرقوا بين البابين مان البيع أضيق من النكاح تقليلاً للغرر فيه لانه يعتمد المال بخلاف النكاح فانه يعتمد البضع فغرر دأقلوان كان النكاح أضيق ماعتبار آخر ولهذآ لا يتزوج له الوكيل الا من تكافئه كما نقله البغوىعن الاصحاب فهل المعتمد ماجزم يهابن المقرى أو قول البغوي الذى رجحه النورى (فاجاب)بان المعتمد ماجرم به ابن المقرى هنا أخذا من كلام النووى فى آخر الياب الثاني من الوكالة حيث قال لو وكله ان يتزوج امراة فني اشتراط تعيينهآ وجهان ذكرهما في البيان وغيره

قلت الاصح أو الصحيح الاشتراط أه فعلم أن كلاماليغوى وجهمرجوح و أن ذكر النووي هنا أنهاار اجم المختار (سئل) عنشخصوكل شخصا في . قبض مبلغ معلوم دينا له وكالة مطلقة مفوضة ثم طالب الوكيل من عنده بالمال وقبض منه ملغا و تعوض في باقيه شيأ من أنواع التجارات فهل له التعويض أم لارفاجاب) بانه لو اقتصر الموكل على التوكيل في قبض الدين لم يكن للوكيل التعويض عنه ولاعن شيء منه فلما زادفي لفظه وكالة مطلفة مفوضة تبين بهانه تجوز بقبض الدىنءن براءة ذِمة المديون،منة باداء أو أواعتياض اذلو لم يفيد ذلك لكان لغوا والفاظ العةودتصان عن الالغاء ما أمكن فحينئذ اعتياض الوكيل عن باقي الدين صحيح برئت به ذمة المدنون (سئل)ءن وكيل عجز بعارض غير دائم هل يستنيب (فاجاب) بانه لا يستنيب ( سئل) عمن وكل في يبع شيءفاخر فتلف هل يضمن أويفرق بينءا يسرع فساده وبين غيره (فاجاب) بانه لايضمن بتاخير بيع مالم مخف تلفه لعدم تقصره ( سئل) عن شخص وكل شخصا فی بیع کـذا وکل مسلم هلهو صحيحو يبقى لكلُّ بيع ذلك وآذا قلتم

المقتضى لاانفكاكله والموجب قد ينفك فقضية البيع اللازم انتقال الملك فى المبيع للمشترى وموجبه أن يرد بالعيب لو وجد وقد لايوجد وقد يرد به وقد لا يرد فعلي هذا الموجب أعم من المقتضى فتعلق بهذا الكلام على أن الحكم بالموجب يدخل فيهمالم يوجد قلت لانسلم هذه التفرقة بلالموجب أقرب الى عدم الانفكاك لان الموجب مفعول أوجب والمقتضي مفعول اقتضي أيطلب فالموجب فيه طلب بتأكيد فكيف يكون ما فيه تأكيد قد ينفك ومالا تأكيد فيه لا ينفك هذا مقتضى اللغة والاصطلاح فمن ادعى خلافه فعليه بيانه وبتقدير تسليم ذلكفلايلزم ن كون الموجب ينفك أن يتناول حكم الحاكم به مالم يوجد انها يُتوجه حكم الحاكم ألى ماوجد كما قررناه اهوما ذكره بعضهم قد مر لك في كلام السبكي وهو و ان سلم فالاخذمنه غير ظاهر لما ذكره الولى فالوجه ما ذكره من ان الحكم بالموجب انما يتناول ماوجدكما مر واضحا مبينا وقد لخصت لك في هـذه المسئلة مالم تجده في كتاب فاعتن بتحريره وتحقيقه وقدتقرر على سمعك من كلام السبكي والبلقيني والولى وشيخنا شيخ الاسلام زكريا وغيرها ماقضي على تلك المقا لة الصادرة من ذلك المفتى بانها من السفساف الذي لايعول عليهولايلتفت اليه وكان من حقها أن لاترفع لها رأس فلا تؤهل لذكرها وردها لكن دعا الى ذلك ماغلب على أناس من الجهل والتعصب فعدوها من محاسن ذلك المفتى وهممعذورون لانهم لا إلمام لهم بشيء من الفقه والا لعدوها من مساويه لانه لم يستند فيها الا الى مجرد حدسه وهوسه تاب الله على وعليه وختم لىواياه بالحسنى انه بــّكل خير كـفيل وهو حسبنا ونعم الوكيل ﴿ فَائدة ﴾ قال البغوى لو رفعلحاكم قضية مشتملة علىوجوه من الفساد المختلف فيهاكتزويج صغيرة لاأب لهاولاجد بغيركف. فادعى عنده بها من أحدوجهيها المقتضيين لبطلانها عندنا فحكم بصحة النكاح من أحدها فالشافعي ابطالهمن الوجه الاخر ﴿ الفصل الثانى فيما ينقض فيه قضاً - القاضي ومالا ينقض ﴾ اعلم ان الاجتهاد لا ينقض بالإجتهاد وَالاصل في ذلكَ اجماع الصحامة كما نقله ان الصباغ وان أبا بكر حكم في مسائل خالفه عمر رضي الله عنهما فيها ولم ينقض حكمه وحكم عمرفى المشركة بعدم المشاركة ثم بالمشاركة وقال ذاك علىماقضينا وهذا على مانقضي وقضىفىالجد قضايامختلفة واتماامتنع النقض لانه يؤدى الى ان لايستقرحكموفيه من المشقة ما لايطاً ق ولأنَّ الاجتهاد الثاني ليس باقوى من الاول قطعا و إنما الظنون في ذلك متفاوتة ومن نمم يجب على القاضي أن ينقض حكمه وحكم غيره وان لم يرفع اليه كما ذكره جمع متقدمون وما اقتضاَّه كلام الشيخين من التوقف على الرفع منازع فيه إذا خالف قطعيا كنص كتاب أو سنة متواترة أو اجماع أو ظنيا واضح الدلالة كخبر الواحد والقياس الجلي وهو ما قطع فيه بنفي تأثير الفارق بين الاصل والفرع أو بعدم تأثيره كقياس الضرب على التافيف او نص فيه علىالعلة وذلك للاجماع في مخالف الاجماع وقياسا عليه فيالبقية وفي تعبيرهم بالنقض مسامحة اذ المراد بهانه لم يصح من أصله وذكرالائمة لَبعض ذلك أمثلة كنفي خيار المجلس والعرايا والقود في المتقل كقتل مسلم بذمي وصحة بيع أم الولد ونكاح الشغار والمتعةوزوجةالمفقودبعدأربع سنبن والعدة وكتحريم الرضاع بعد حولين واختلفوا فينقضها وأكثرهم على النقض وفيه تحرير ليس هذا محل بسطه قال القرافي وينقض أيضا ماخالف القواعد السكاية قالت الحنفية أوكان حكما لا دليل عليه قال السبكي وماخالف شرط الواقف كمخالف النص وما خالف المذاهب الاربعة كمخالف الاجماع قال و اما مجرد التعارض كـقيام بينة بعد الحكم بخلاف ماقامت به البينةالتي حكم فيها فلا نقل

فيه والذي يترجح أنه لانقض به وأطال في تقريره لكن وقع بينه وبين ابن الصلاح مخالفة في شهادة

بقيمة المثل حَمْبِها مم شهد آخران بان ما حكم به دون قيمة المثل وقد بينت الراجح من

بصحته فبلهو مستشيمن شرط أن يكون الوكيل معيناأم لاوهلهي كمسئلة مالوقال وكلتك في بيع كذا وكلأمورىفي نه لأبصح أملا فاجاب) ما نهقد بحث المتأخرين وهي المعتمد وعليها فيصح من غبر المعين كايصحمنه وهوقياس صحة ئيع عبده وما سيملكه كما ذكرها الشيخ أنو حامد وغره بجامع التبعية فيها والوكيل المتبوع في مسئلتنا معين والتاع فيها غيرمعين وهو مستشيمنأن يكون معنناو ليست كمسئلة مالو قال شخص لشخص وكلتك في بيع كذا وكل أمورى فانهالاتصح لكثرة الغرر و في التابع فيها (سئل) عما لووكل ببيع عبدثم أوصى به أو دبره أو علق عتقه هل يكونعز لاللوكيل(فأجاب) نانه مكون عز لاو ان خالف بعضهم في التدبير (سئل) هل بحوز توكيل الأعمى في دفع الزكاة (فأجاب) نعم بجوز ( سئل ) عن قول الانوارفي اب الوكالة قال لمديون اشترلى عبدا بمافي ذمتك فاشترى صح عين الموكل العبد أم لم يعين و بری، مندینه و لو تلف العدفى بده تلف من ضمان الامر أنتهى أمعتمد أملا (فأجاب) بان الاصح عدم صحته للموكل لان الانسان فى از الة ملكه لا يصدوكيلا

ذلك ومافيه من التفصيل فيشرح الارشاد والفتاوي وبجب علىالقاضي أيضاان ينقض جميع أحكام منقبله اذا كان غير أهل وان أصاب فيهاكذا قالوه وقيده بعض المنأخرين أخذا من كلام الغزالي وغيره بمن لمهيوله ذوشوكة لنفوذ أحكام منولاه ولومع الجهل والفسق بلوانكان امرأة على احد وجهين في البحر قال الشيخان وغيرهما نقلا عن الغزالي ولو استقضى مقلد للضرورة فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض حكمه بناء على أن للمقلد تقليد من شاء أى وهو الاصح قيل وهذا انها ذكره الغزالي محثا له كادل عليه كـلامه فيالمستصفى وغيره انتهى ويرد باناوان سلمنا اله بحث له فهو بحث ظاهر وكمفي بتقرير الشيخين وغرها لهوأما اطلاق الانوار النقض ففيه نظر لانهمبنيف كلام الرافعي كالغزالي على الضعيف انه لايجوز للقلداتباع من شاء ومن ثم اعترض الانوار شارحه فقال وماذكره من اطلاقالنقض بمنوع اه فان قلت هذا لايتأتى فيقضاة زماننا لان موليهم يشرط على كل منهم أن يحكم بمذهب مقلده دون غيره انتهى قلت انما يأتى ذلك ان قلنا بصحة التولية ولزوم الشرط وفىذلك تفصيل قال الرافعي لو شرط على النائب أن نخالف اجتهاده أو اجتهاد مقلده لمبحز فانخالف كان شرط حنفي على شافعي الحكم بمذهب أبي حنيفة رضي الله عنه قال فيالوسيط حكم فىالمسائل المتفقة بين الامامين وهذا حكم منه بصحة الاستخلاف ورعاية الشرطلكن الماوردى وصاحب المهذب والتهذيب وغيرهم قالوا لوقلد الامام رجلا القضاء على أن يقضى بمذهب عينه بطل الشرط والتقليد جميعا وقضية هذا بطلان الاستخلاف فىمسئلة الوسيط وأفتى القاضى فى نحو ذلك بالغاء الشرط فقط قال الماوردي ولولم تجر صيغة بشرطكاحكم بمذهب الشافعي أو لا تحكم عذهب أبى حنيفة صح التقليد ولغا الامر والنهى قالولوةالله لا تحكم في قتل المسلم بالكافر مثلاً جاز وحكم فىغير ذلك اه ملخصا وتبعه فىالروضة وحاصله كما قاله البلقيني والزركشي وغيرهما أن الذي عليه الاكثرون بطلان الشرط والتولية وأما الغاء ماصدر من أمر أونهي مخالفين لعقيدة الحاكم مع صحة التولية الذي ذكره الماوردي فقد نازع فيه الرافعي فقال وكان يجوز أن يجعل هذا الامر شرطا أو تقييدا كما لو قال قلدتك الفضاء فاقض في موضع كذاأو في يوم كذا وأشارالي ذلك فىالروضة والكلام فيما اذا حكم المستقضىالمذكور بمذهب مىالمذاهب آلاربعة أمالو حكم بمذهب غيرها فينقض حكمه فقد قال السبكي بجوز للشخص التقليد للعمل في حق نفسه واما في الفتوى والحكم فقدنقل ابن الصلاح الاجماع على انه لايجوز يعنى تقليد غيرالائمه الاربعة انتهى وهذا كلهاذا حكم بمذهب من المذاهب الاربعة غير مذهب امامه امالو حكم بقول أووجه مرجوح فىمذهب إمامه فقال ابن عبد السلام لايجوز مطلقا وفصل السبكى فقال أنكان له اهلية الترجيح ورجحه بدلیل جید جاز و نفذ حکمه ولیس لهان یحکم بشاذ او غریب فی مذهبه و ان ترجح عنده لانه كالخارج عن مذهبه فلو حكم بقول خارج عن مذهبه وقد ظهر لهرجحانه جاز الا ان يشترط الامام عليه التزام مذهب باللفظ أوالعرفكقوله على قاعدة من تقدمه فلايصح الحكم لانالتولية لم تشمله انتهى قال شيخنا في ادب القضاء وسبقه الى ذلك الماوردي فان عني بكملامه هـذا كلامه السابق عنه ففيه نظر لانه يخالفه فتأمله معانه سبق ان كلامه السابق ضعيف وان عنى به مايأتي عنه فكذلك وعلى كل تقدير فكـلام السبكي هذا اعنى قوله الا ان يشرط الامام عليه الخ يخالف مامر عن الشيخين من بطلان التولية وقد يجمع بين قول ابن عبد السلام هنا لايجوز وقول السكي يجوز ان يرجح له مالم يشرط عليه مامر وبين مامر عن الشيخين من جو از الحكم بمذهب الغير وهذا في الحكم بالضعيف في مذهبه الذي لم يوافق واحدا من المذاهب الاربعة والفرق بينهما مامر عن السبكي انه يجوز تقليد غيرالائمة الاربعة فىالعمل انفسه لافي الافتاء والحكم ولاشك ان الضعيف

لغيره لما فيه من اتحاد القابض والمقبض وفي الاشراف لوكان لهفي ذمة شخص مال فاذن له في استلامه فی کذا قال این سريج يصحو المذهب المنع اه فلا يبرأ المدنون من الدىنوالعبدملكد (سيل) عمالو قال اشترلي عبد فلان بثوبك هذا فانعلهل يقع للآمر وبرجع المأمور بالقيمة أو المُسْلِكُمَا هو المنقولأم لاكإقال بعضهم وهل يأتى مثــل ذلك في السلم( فأجاب ) بأنه يقع الشراءللآمرو يقدرا نتقال الملك اليهفي الثوب قرضاً وبرجع المامورعلي الآمر ببدل الثوبولاياتي مثل ذلك فىالسلم والفرق بينهما ظاهر (سئل ) عن رجل قاللآخر أتوكلني في جميع أمورك وفىزوجتك فقال وكلتك فقال قدخلعتهاعن عصمتك بالثلاث فهل يقع الطلاق ألمذكور أم لا (فاجاب) بانه لا يقع الطلاق إذا لم ينو زوجها بلفظه المذكور توكيله في طلاقها لاحتماله عند عدم تلك النية للطلاق ولغيره والاصل بقاء العصمة (سئل) عمالو قال رهنت موكلك كذا أو اجرت او أسلمت او وهبت موكاككذا فقبل الوكيل ذلك لموكله وقبض مايشترط قبضه بالاذنهل يصح ذلك ويازم او لا كالو قالآلبائع لوكيل المشتري

المذكور رأى مغابر للمذاهب الاربعة وإن رجع إلى واحد منها باعتبار القواعد والمأخذ فامتنع أن يشترط عليه التزام مذهب من المذاهب الاربعة لان فيه منعاً له بما يجوز تقليده ولم يمتنع أن يشترط علميه النزام الراجح من مذهبه لامتناع تقليده غيره من الضعيف فىمذهبه فى الحكم والافتاء كما تقرر وفي الخادم ماحاصله إذا حكم مقلد بمذهب امّامه مع علمه به نفذ او بمـــا توهمه منغير النرجيح نفذ وإلافلا نعم انفرض انه اعتقد صحةذلك المرجوح تقليداً لقائله ولهمذهب صحيح لدليل بحسب حاله اوامر ديني وقع في نفسه ففيه نظر يحتمل بطلانه لان ذلك الوجه لايقلد قائله إلا إذا كان مجتهداً وإنما رجع اليه لكون قائله برى أنه مذهب امامه فاذا قال الجمهور خلافه كان قولهم مقدماً على قوله ولانه إنما فوض اليه القضاء وهو مقلد لامام إلا ايحكم بمذهبه فليس لهان يحكم بمذهب أحد من اصحابه قال بخلاف قوله كما لايحكم بقول عالم آخر كذا قاله بعض المتأخرين وفيما قاله نظر فان المقلد إذا قلد وجهاً ضعيفاً جاز له العمل به في نفسه وأما في الفتوى والحكم فقدنقل ان الصلاح الاجماع على أنه لايجوز واما ماقاله آخراً فهوظاهر فيما إذا شرط عليه في التولية النزام مذهب معين وجوزناه فان لم يشرط عليه ذاك جاز اه وقول الزركشي فان المقلد إذا قلد وجها الخ ظاهر في الفرق الذيقدمته بين الحـكم بالوجه الضعيف من مذهبه والحـكم بمذهب الغير هذا كله في الاستخلاف العام أما الحاص كان ولى شافعي حنفيا أو مالكيا في جزئية تصح على مذهب النائب فقط لم يجز في احد وجهين حكاه شريح الروياني واعتمده القاضي كمال الدىن عصري أبي شامة شيخ النووى فابطل تزويج حنني صغيرةوقد اذن لهشافعي وصوب مافعله بعض المتاخرين واستدل بان مذهب الحنفي امتناع القاضي من ذلك الاذن إلاان نصله عليه السلطان بخصوصه ولا يكفي عموم التولية وأيضا فكيف يجوزللشافعي الاذن فبمالم يعتقدهو فارقالتولية العامة بانها تجعله قاضيامستقلا ومجردالاذناستنابة عن المنيب فكيف يستنيب فها لم يعتقده لكن نقل ان دقيق العيد في ذلك أخذا من اعتمادشيخه العزىنعبدالسلام عدم النقض في المسئلة السابقة واعتمده ايضاً الوشامة قال الماوردي ولو أدىشافعيا اجتهاده إلى ان يحكم بمذهب أبي حنيفة في قضية جاز وكان بعض اصحابنا يمنع من اعتزى إلى مذهب ان يحكم بغيره لتوجه التهمة وهذا وان اقتضته السياسة بعداستقرار المذاهب وتمييز اهلها فحكم الشرع لايوجبه لمايلزمه ٣ من الاجتهاد في كل حكم طريقه الاجتهاد اهوكالاجتهادفي كلامه التقليد لما مر عن الشيخين و به يعلم مافي قول ابن الصلاح لا يجوز لاحد ان يحكم في هذا الزمان بغير مذهبه فان فعل نقض لفقد الاجتهاد من أهل هذا الزمان اه على انه يؤخذ من علته ان الكلام فيمن حكم بغير مذهب امامه لا على جهة التقليد له بل اجتهاداً من عنده ولقد استفتى التاج الفزارى واهل عصره عن حاكم بخلاف مذهب امامه فهل ينفذ حكمه مع انه إنها يولى للحكم بمذهب امامه فاجاب شافعيان من معاصريه بانه لا ينفذ الحكم فخطأهما التاج وقال المعروف من مذهبنا انه لوشرط عليه الحكم بمذهب معين فسدتالتولية ووقع لهمعهم ايضا انهم سئلوا عن دار مرهونة باعهًا الحاكم في الدين تمم شهدت بينة أنها وتف مطلقًا من خير ذكر مصارفها ولاكيفية وقفها فهل ينقض البيع الاول بذلك فاجاب التاج وجماعة آخرون بانه لا ينقض فانكر عليهم الشمس بن خلكان وتعجب منهم فناظره التاج فيال الشمس انها باع بناء على الظاهر وقد بان خلافه والقاضي لابيع الوقف فاجامه التاج إن الحكم قد تم بشروطه وهو يصان عن النقض ما امكن والوقف المشهود به في حكم المنقطع وفي صحته خلاف فلا يجوز نقض الحكم المبرم بهذا الامر

بعت موكك زيداً فقال اشتریت له حیث کان المذهب البطلان (فأجاب) بانظاهر كلامهم اشتراط مخاطبة الوكيل فانلم يخاطبه لم يصبح العقد لانه العاقد حقيقة وأحكام العقد تتعلق يهولم يخاطب وظاهر أنه فىالهبة ونحوها تعتس تسمية الموكل في الابجاب والقبولوذكرأن آلشيخ زكرياأ فتى بالصحة (سئل) عن قول شرح الروض قال البلقيني لوعزل الموكل وكيله فىزمن خيار المجلس قبل التفرق ففي البحر أن البيع يبطل وكذا لو مات الموكل في المجلس يبطل البيع لبطلان الوكالة قبل تمام البيع واستشكله تليذه العراقي بموت الوكيل فان الوكالة تبطل ومع ذلك فالبيع مستمر قطعا فينتقل الخيار للموكل على الاصع وبجاب بأنه لايلزم من بطلان البيع عوت من يقع لهالعقد وينتقلاليه الخيار فىالجملة بطلانه بموت غيره هذاوفها قالهفي البحرحكما و تعليلاً نظر اه فيل ذلك معتمد أم لارفأ جاب) مان ماأجاب به شيخنار حمهالته إنمايتأتي لولم يسوالروباني فى الطلان بين عزل الوكيل وموت موكله فالمعتمد استمرار البيع في صورتي العزل والانعزال (سئل) عن رجل وكل

المحتمل فانقطع الشمس ولم يجد جوابا عن ذلك فتأمل هذه القضية وما تقرر في هذا الفصل فان فيه فوائد ونَفَّأَسُ دعا إلى ذكرها قول بعض جهلة المفتين السابقين في حكم القاضي السابق في السؤال المتقدم في المقدمة انه ينقُّض تمسكا باطلاق البلقيني السابق عن فتاويه مع رد ذلك الاطلاق وبيان مافيه من التفصيل على أن كلام التاج هذا مصرح بأن حكم القاضي في مسئلتنا هذه لا ينقض وإن قلنا باعتماد اطلاق البلقيني لان علة التاج تاتي بعينها هنا إذ الحكم هنا أيضاً قد انبرم بشروطه فلا ينقض للامر المحتمل وإذا منع النقض مع تبين الوقف بالبينة بشبهة الحلاف في ذلك فمنعه في مسئلتنا لوجود الخلاف في بيع الماء وقول مالك بصحة بيعه مطلقاً أولى فلو فرضنا أن البيع فى مسئلتنا واقع على الما. وحكم به شافعي لم ينقض حكمه لما مر عن الشيخين والحلام التاج هذا وفقنا الله لطاعته ولا حرمنا خير ما عنده لشر ماعندنا آمين ﴿ خَاتَّمَةً ﴾ في ذكر الاجوية المخالفة لما قدمته في المقدمة وكان من حقها أن لا تذكر لصدورها عنَّ لم يتا ُ هلَّ لفهم باب الاستنَّجاء مثلاً فضلا عن غيره سيما أبواب المعاملات ولذا اشتملت على قبائح من الخطأ والخطل والزيغ والزلل لكن لما كان في ذكرها فوائد كالاعلام بان من يصدر عنه مثل هذا السفساف حقيق بأن لايلتفت لما يقوله بعد اليوم ولا لما ينقله عن المذهب فلا يجوز لاحد استفتاؤه لامه لم يتأهل لفهم كلامهم على وجهه بل يحرفه ويخرجه عن المراد به إلى معنى آخر لاتصح إرادته كان ذكر ذلك لهذه الاغراض الصحيحة غير محظور وغير مخل بجلالة هذا التاليف البديع بل هو من آكد الواجبات وأفضل القربات فمن تلك الاجوية عن نحو السؤال السابق في المفدمة قول بعضهم مالفظه لايصح بيع الحصة من قرار عين كذا لان القرار الذي هو محل النبع غير مملوك له في هذه الحالة لكونه في غير ملكه بل لوكان في ملكه ولم يره العاقدان أو أحد مما لاستتاره بالماء فالبير غير صحيح أيضاً بل الرسلسا رؤيته للعاقدين قبل حدوث الماءفيه لم يصحالبيع أيضاً للنافيت فان من شروط البيع عدم تأقيته بزمان فمتىأقتالمبيع بساعة أوساعتين أوأكثرأوأقل فالبيع غير صحيح أيضاً ومنقال بالصحة فىهذه الْمُسئلة ناظَرَ آلِل أَنَّ الْمُراد بالساعتين جزآن انأراد منالارض أو من آلماء على ضرب من المجاز فمردود لان الساعةقطعة منالزمانوجزء منهأيضاً فعلممن ذلك أنالساعة لاتنصرف إلىغير الزمانلاحقيقة ولامجازالان أحداًلم يستعمل الساعة فىجزءمن الارض ولاالماء لاابتدا. ولا يوضع ثان فلو جوزنا استعال لفظ ثان للزم منه ثبوت علاقة بينماوضعله أولاوماوضعله ثانيا واللازم باطلو أماالقياس على بيع صاءين من صدرة مجهولة الصيعان فلا وجه له لاجتماع شروط البيع في الصاءين من الملك والعلم بقدر المبيع مع تساوى الاجزاء والرؤية وإن كان للبائع تسليمها من أسفل الصعرة وإن لم يكن مرئيا لان رؤية فاهرها كرؤية كلها ولاكذلك القرار المذكور الذى هو محل النبع لانتفاء بعض الشروط فيـه من الرؤية وغيرها ومتى فقد الشرط فقد فقد المشروط اه فتامل هذا الجواب ومااشتمل عليه من السفساف الذىلامعني لهومن فهم كلامهم علىغير وجهه ومنالكذب الصراح وبيان ذلك ان قوله لا يُصح الخ خطأ بل فيه التفصيل السابق في الأنواب المتقدمة وقوله لان القرار الذي هو محل النبع غير مملوك له في هذه الحالة لكونه في غير ملكه كذب قبيح وكيف ساغ له ذلك مع ماقدمته في الباب من كلامهم مبسوطاً محرراً فـكان عليه أن يذكر أقسام المسئلة وتفصيلها وأنى له بذلك وان يهتدى اليه وقوله في هذه الحالة كانه أشار بها إلى حالة تصورها في ذهنه فافتى عليها دون الحالة الخارجية وهي عيون أودية مكل وقوله لم يُصح البيع أيضا للتأقيت الح مما فضح به نفسه ونادى عليها بغاية الغباوة والجهل والمجازفة في دن الله تعمالي وكيف

آخر فى قضية معينة و ذكرها

ثم ذيل بقوله وفي كل أموري وتعلقاتي وكالة مطلقة مفوضة اقامه في ذلك مقام نفسه ورضي بقوله وفعله فيل ما ذكر وكالة صحيحة ام لا (فاجاب) بان ماذكروكالةصحيحةفي تلك القضية المعينة وباطلة فى غبرها لكثرة الغرر فيها بسبب العموم وان محث بعضهم صحتهافي غسرهاأيضا (سئل) عمن وكل شخصافي قبض مال ثم ان الموكل وكل شخصا ثانيا في قبض ذلك المال من الوكيل الاول فهلاذا ثبتتوكالة الثانى وصدقه الوكيل الاول على وكالته بجبعليه الدفع اليه أولا (فأجاب) بانه بجب الدفع المذكور (سئل) عما آذا وكل المؤذن في الأذان وكيلاهل هوجائز اولا بجوز الااذا نصبه القاضي اوالامام فيذلك المحلوهل تجوزالوكالةاذا نصبهالآحادأ وضحوا لنا ايضاحاوا فيايز ول بهالريب ويشفيه الغليل زادكم الله خبراو أمدأ مامكم (فاجاب) بانه لا يصح التوكيل في الاذان لانه قربة أجرها لفاعله فلا تقبل النيابة والله تعالى اعلم

(باب الاقرار)
(سئل) عما اذا اقرالوالد
في مرضموته بمائة دينار
مثلا لولده الصغير ثم ان

يسوغ الافتاء لمن لم يفهم قول أهل مذهبه لايصح البيع المؤقت مع انهذه المسئلة من المبادى التي لا تخنى على اصاغر المتفقهة ومع ذلك لم يفهمها والالم يجعل بيع الحصة السقية التي قدرها ساعتان منقرار عين كذا الى آخر مامر من البيع المؤقت الذي هو تأقيت الملك الى زمن معلوم أو مجهول عِمله ذلك من البيع المؤقت مع انتفاء تأقيت الملك فيه قطعا وانما الذي فيه تقدير المبيع بزمان بناء على استواء التقادير وهو بقاء الساعة على مفهومها والاعراض عن قولها من قرار عين كذا ومابعده وعنالقرائن الدالة على المراد قرينة ظاهرة بل قطعية علىانه لم يتصور معنى البيع المؤقت ولا معنى اللفظ الذي سئل عنه وليته ستر نفسه وأبتى الناس على التوهم فيـه لـكن من أراد الله فضيحته والعياذ بالله افتضح حتى يكون هو الفاضح لنفسه ان لم يفضحها غيره وقوله لان الساعة قطعة من الزمان وجزء منه أيضا بما يعلمك بانه لآ يحسن تركيب الكلام ولآمايتر تب عليه من أن القطعة غير الجزء أن فهم قوله أيضا أو عينه أن لم يفهم ذلك فليختر له أحد الامرين فأن كلاهما شاهد على انه سالبة مهملة وقوله ولامجازا باطل وما الذي قدمه حتى يعلم منه انتفاء ألمجاز وقد قال المفسرون في قوله تعالى هنالك دعا زكريا ربه ان هنا وان كان ظرف مكان الا أنه أريد ظرف الزمان وفي البحر بعد ان ذكر ان اصل هنا ان يكون اشارة للمكان وقد تستعمل للزمان وفي تفسير السخاوندي ان هنا في المكان وهنالك في الزمان وهو وهم بل الاصل ان تكون للمكان سوّاء اتصلتبه اللام والكافأوالكاف فقط او لم يتصلا وقديتجوز بها عن المكان الىالزمان كما ان أصل عند أن تكون للمكان ثم يتجوز بها للزمانكما تقول آتيك عند طلوع الشمساه فاذا تجوز بالمكان عن الزمان في القرآن العزيز فأولى أن يتجوز بالزمان عن المكان في كلام العاقدين وأيضا فالآية لاقرينة فيها لفظا على ذاك التجوز وفى مسئلتنا قرائن لفظية قطمية علىالتجوز وقوله لائن احدا الخ منتهوره ومجازفته وأنىله بهذا النني العام الشامل لاهل زمانه وسائر الازمنة قبلهوقوله فلوجوزنا استمال لفظ الخ بكلام المبرسمين أشبه فاستدل به على عقله وملكته في المعاني والبيان الذي أراد لهذا اللفظ ان يدل الناس على أن له به معرفة فجزاه الله خيرا حيث اقام للناس شاهدا اي شاهد على نفسه حتى يكونوا في أمره على بصيرة وقوله وأما القياس الخ يقال عليه من الذي قاس بيع جزء من القرار على بيع صاعين من صبرة مع ان فرقك انما يتم على بهتانك ان القرار غير مملوك وقوله من المملك الخ بيان لقوله شروط البيع في ذلك وهو خطأ قبيح ومن تلك الاجوبة أيضا قول بعضهم ما ا ظه أما حكم بيع الهاء وحده فغير صحيح كما صرح به الشيخان نفع الله بعلومهما وحكم بيعالها. مع قراره ففيه خلاف طويل مذكور في كتب المذهب لاحاجة بنا آلىذكره وأما المسئلة المذكورة في السؤال أي وهي بيع الحصة السقية التي قدرها ساعتان الخ فقد ذكرها مفصلة شيخ الاسلام البلقيني تغمده الله برحمته وليس منمقامنا التعقب على كلامه وَلا من الادب الردعليه وآما ما ذكر فىالسؤال من وقوع البيع على القرار الذي هو محل النبع فغير صحيح كما ذكره الشيخ جمال الدين النظهيرة رحمه الله والعهدةعليه وعللذلك بانه غير معلوّم وأما ما ذكّر فيالسؤال من حملالساعتين عَلَى جزأَين على ضرب من المجاز فلم يتضح لى وجهه ولعله لسوء فهمى ولقلة على وأما ما ذكر في السؤال من قياس ما ظهر من الهاء على بيع صاع من صبرة مجهولة فقياس خفي وأين باطن الصبرة من محل النبع وفوق كل ذى علم عليم وهذا ما تيسر ذكره مع قصر الباع وعدم سعة الاطلاع والحالة هذه اه وهذا الجواب لما اشتمل عليه من الخبال غنى عن التنفير لكن لا بأس باشارة ما الى بعض مافيه فقوله فغير وقوله ففيه الظاهر انه كان ينعس فتوهم سبق ما يقتضي الجواب بالفاء ولولا انه كان ينعس ما حكم علىحكم البيع بانه غيرصحيح فانه سئل عن البيع فلم يجب عنه

الشرعية ان الوالد وضع مده على أكثر من المال المقربهلولدهوادعي المتكلم بذلك على بقية الورثة فاجاب بعضهم والمتكام على البعض الآخر غير المتكلم على الولد المقر له بان مااثبت بالبينة وهو زائد محاسب به الولد من نفقته ومؤنه ومابحتاجاليه شرعا لان نفقته ومايحتاج اليهلم يلزم والده حيثكان الولد موسر افادعي المتكلم على الولد المقرله ان الوالد حيث لم بذكر في حال حياته ذلك ولم يدعه لم يقبل قو لكم فىالمحاسبة بالنفقة والمؤنة بل يكون ذلك من الوالد تبرعا علىولده فهلالقول قولالورثة المدعى عليهم وقول المتكلم على البقية الاخرىفىالمحأسبةو يعضده أنالو الدلم يعترف باكثر بمااعترف بهوان فحوىكلام المدعى للولد ان ما انفقه الوالد على ولده تبرع به عليه وهوخلاف ألآصل فيحتاج الى اثبات التبرع بالبينةأو القول قول المدعي للولدالمقرله (فاجاب) بانه ثبت للولدما أقرله مهوالده وما قامت به البينة زيادة على ذلك ولا محسب منه ماأنفقه والدهعليه الاان حلف بقية الورثة أن والده انفقعليه بقصدان يحاسبه به أو شهدت به بینة (سئل) عن شخص أمرد أقر أنه ايس له في مكان كذا ملك ولم

وانما أجاب عن حكمه بأنه غير صحيح وهذا والعياذ بالله قد يؤدى الى كفر لان حكم البيح يطلق وبراد به خطاب الله تعالى المتعلق بالبيع ومن حكم على هذا الحكم بانه غير صحيح فلا شك في كَفره كما يصرح به كلامهم في باب الردة في انكار المجمع عليه المعلوم من ألدن بالضرورة فتامل المجازفة كيف تؤدى بصاحبها الى الكفر وقوله كما صرح به الشيخان كذب فأنهمها لم يشكلها على هذا الذي أخبرعنه بأنه غير صحيح حاشاهما الله منذلك على انه انأراد انحكمه لغو وانقصدهالحكم على بيع الماء وحده بأنه غير صحيح فهو مخطىء وكاذب عنالشيخين ايضًا فأنهما لميطلقا مااطلق بل فصلاكما قدمته عنهما وعن غيرهما في الباب الرابع واضحا مبسوطا وقوله لاحاجة بنا الىذكره يقال عليه نعم لا حاجة بك الىذلك بل لايجوز لك الكلام فيه لانك لانتصور ولا تتاهل لفهمه على انك أسات الادب وجهلت أدب الفتوى وكأنك لم تطلع على قولهم يكره للمفتى أن يقتصر في الجواب على قوله فيـه قولان او وجهان اوخلاف اونحو ذلك فان هذا ليس بجواب صحيح فلا يحصل به المقصود بلينبغي أن يجزم بالراجح فان لم يظهر انتظر ظهوره أوامتنع منالافتاءكما فعله كثيرون وقوله وليس من مقامنا الخ يقال عليه وأنى اك بذاك وانت لا تحسن التعمير عن مرادك بل عُمرت عنه بما قد يؤدى الى الكُّفر فلو لم تجب لكان خيراً لك ولسلمت من هذه الورطة التي وقعت فيها على أن كلامك هذا يقتضي أنه لا يعترض على كبير وليس كذلك ولامحاباة في الدين ومن القواعد اعرف الرجال بالحق ولاتعرف الحق بالرجال وقد يفتح علىالصغير بما لم يفتح بة علىالكبيرومن ثممقال بعض المحققين واذاكانت العلوم منحا إلهية ومواهب اختصاصية فليس ببعيد أن يدخر لبعض المتأخرين ماخني على كثير من المتقدمين وقوله كما ذكره الشيخ جمالالدينالخ بهتان قبيح فتمد مرت لك عبارته في الباب السادس فراجعها وقوله ولعله لسوء فهمي يقال عليه أن اردت بذلك حقيقته فهوالواقع كما انبأ عنك جوابك هذا أو التواضع وأنت لست كذلك فقدكذبت ومن تلك الاجوبة أيضا قول بعضهم مالفظه افراد الماء الجاري من نهر أو بئر أوعين بالبيع غير صحيح كما صرح به أئمتنا للنهي عن بيع الماء وللجهل بتمدره والحيلة فيمن أراد شراء ذلك أن يشتري القرار مثلا اوسهما منه فاذا ملك ذلك كان أحق بالماء واذا علم ذلك فالبيع في مسئلتنا غير صحيح للجهل بعين المبيع لاختلاط الموجود بالحادث ولعدم امكان تسليمه شرعآ وقولهم مثلا اشترى فلانساعة أو ساعتن من قرار عن كذا لايراد منه فيما أعلم فىالعادة بمكة الابيع الما مقدرا بزمن ولهذا أفتى شيح الاسلام البلقيني في صورته التي ستُل عنها بعدم الصحة ولا ينافي عدم الصحة في مسئلتنا قوله من قرآر لانه بيان لمحل المبيع فهو صفة لما قبله متعلق بمحذوف وأما احتمال أن يراد بالساعةين جزآن من القرار وكون من قرار ظرفا لغوا ومن للتبعيض فهو وان أمكن اكن لا يخفي أن جعل الزمان الذي هوعرض غير قار جزأ منالقرار الذي هوجسم قار مع مابينهما من التنآفي بعيد جدا ينبو عنه اللفظ لاسما وصف الحصة بالسقية اذ السقية هي المأ. لاالجزآن من القرار بل الوصف المذكور قرينة ظاهرة عند من له ادنى تامل في ان المبيع هو الماء المقدر بساعتين وعلى تسليم ارادة ذلك وقطع النظر عن استعمال اللفظ فها يراد منه عادة فالبيع غير صحيح أيضا لـكون القرارغيرمرئي بلو لا يعرف له اصل كما ذكره عالم الحجاز في زمنه في سؤ اله أشيخ الاسلام البلقيني وصاحب البيت أدرى بالذي فيــه وأما القياس على بيع الصبرة فلا وجه له فيما ظهر لي اه وفيه وجوه من التناقض والفساد وبيان ذلك أن قوله والحياة الخ ينافيه قوله الآتي أنالقرار غير مملوك اذ بينهما تناقض صريح فانه حكم على القرار هنا بانه يشتري وفيما ياتى زعمأنه غبر مملوكو فسادهذا لايخفي على أصاغر المتعلمين فعجيب كيف خفي على هـذا الذي ينصب نفسه للآفتاء لكنه كسابقيه أظهر

بدع احتلاما فهل بجوز للشاهد أن يتحمل عليه أو يشهدعليه بذلك الاقرارولو ادعى أناقرارهكان قبل بلوغه فهل يصدق في ذلك بيمين أوبدو نهوهل تجوز الشهادة ببلوغ شخص اعتمادا على طلوع شاريه أولحيته أولكونه اذذاك على طول الرجال (فاجاب) بانه بجوز للشاهد تحمل ألشهادة على المذكور لذلك والشهادة عليه له ودعوى المقر صباه عند اقراره مقبولة بيمينه إن امكن صياه حينئذ أما اذا قالأناصي الآن فلا تحلف ولاتجوز الشهادة ببلوغ شخصاعتمادا على طلوع شاربه أو لحيته أو طوله (سئل) عن مريض أشهد عليه في وصيته بما نصه وأقرالموصى المشار اليه أنفي ذمته بحق صحيح شرعي لمن بذكر فيه مبلغ كذاعل ما يفصل فيه فمن ذلك ماهولولده فلان عما تأخر له من تركة والدته كذاوماهو لفلان كذاالي آخر تفاصيل المبلغ فهل تقدم جملة المبلغ المقربه للجماعة المذكورين على التفصيل أقرار صحيح للاول والحالمان أمهلم تمت أو ليسذلك اقرارا صحيحا للاو ل لكو نهلها فصل ماأجملأولا قدم اقراره عما تأخر لهمن قبل تركة والدته على ذكــر القدر الذي أقربه

الله فضيحة كل منهم على لسانه وبنانه ليكون ذلك أبلغ فى إقامة البينة عليهم بالجهل وعدم التأهل لهذا المنصب الخطير فإن قلت يمكن أن يتمحل له عذر وإن النجم وخرس لما بلغه هذا الاعتراض وهوأن كلامه هنا في مطلق القرار وفيها يأتي في قرار عبون مكة قلت ان أراد أن مطلق القرار علوك الاقرار عيون مكة فانه غير مملوك كان ذلك خطأ قبيحا أيضا لان كلامهم الذى قدمته فىالباب السادس وغبره موضحا مبسوطا يبطلهوبرده فراجعه فانه صريح فىأن القرار تارة بملكو تارة لايملك وفى أنه لا فرَّق فى ذلك بينعيون الحجَّازوغيرها علىأن كلامه هناصريح فىأن مراده مايشمل قرار عيون الحجازوالا لم يكن لقوله و الحيلة الخ فأندة لان الاستفتاء في عيون الحجاز فاذا كان قرارها عنده لا يملك فكيف يعلم المستفتى حيلة لا يمكنه العمل بها وايضا فلوكان مراده تخصيص الحيلة بغير عيون الحجاز بطل قوله واذا علم ذلك فالبيع في مسئلتنا غير صحيحلان ماقدمهاذا كان مفروضافي غير عيون الججاز فكيف يعلم منه حكم عيون الحجاز واذقد ظهراك ان كلامه هذا مصرح بأن مراده به ما يشمل عيون مكة ظهر لك وقوعه في ورطة التناقض الصريح والتها فت القبيح وكان الموقع له في ذلك انه لم يفهم كلامهم فى القرار لان فيه شبه تناقض كما قدمته لك واضحا مع الجواب عنه فلما لم يفهم ذلك لم يتحصل منه على شيء تـكلم فيه بهوسه فذكر اول جوابه انه،اوك يشتري وانه الذي تتم به الحيلة في استحقاق الماء ثم ذكر آخر جوابه انه غير مملوك وقوله كان أحق بالماء خطأ قبيح أيضاً لانه ان اراد بالقرار المنبح المملوك بطل قوله كان أحق مالماء لتصريحهم السابق في الباب الخامس وغيره بان من ملك ملك الما. وان اراد به المنبح الذي ليسْ بمملوك بطلُّ قوله ان يشتري القرار وقوله كان احق بالماء لان المنبع اذاكان غير بملوك لا يصح شراؤه ولا يكون أحد أحق بمائه كما صرحوا به وقدمته ثم ايضا أن اراد بالقرار المحل الذي يصل اليه الماء ويستقر فيه بطلت حيلته لانه انما جعلها حيلة لاستحقاق الماء الجاري وان اراد بالقرارالمجرى احتاج الى قرينة لان البلقيني في جوابه الذي اعتمده هذا الجيب واضرابه خص القرّار بالمنبع او بما يصل اليه الماء ويستقر فيه ايضا فهذه الارادة يبطلها قول البلقيني الذي اعتمده هو واضرابه جمودا على ظاهره والحيلةأن يقع البيع على القرار الذي هو محل النبع فتأمل هذا الفساد والتناقض الواقع لهذا المجيب في اقل من سطر واعلم ان الذي عبروا به في الحيلة ان يشتري القناة او جزأ منها فيكون أحق بالماء وهذا تعبيرصحيح ولما لميفهم هذأ المجيب الفرق بينالتعبير بألقناةوالتعبير بالقرار ولا مايترتبعلى ذلك مما تقرر عبر بالنرار تابعا للبلقيني في تعبيره به في حيلته وبقوله كان أحق بالماء تابعا لهم فى تعبيرهم بەفىحىلتېم فجعل حيلته ملفقة من حيلة البلقينى وحيلتهم فوقع فى ورطة الفساد والتناقض وهذا شأن من يلفق كلمات من عبارات من غير ان يتامل مايترتب على ذلك التلفيق من الفساد اذ القرار يطلق على المعنيين السابقين حقيقة وعلى المجرى تجوزا فان اريد به المنبع المملوك كان ملكه مستارمالملك الماء وهو مااراده البلقيني بحيلتهوان اريد به الاخير انكان ملكه غير مستلزم لملك الماء لكنه يكون سببا لكونهأحقبه وهو ما ارادوه بحياتهم ولذا لما عبروابالفناة ونحوها عبروا بأحقية الماء فلوتبعهم فىالتعبير بالقناة او المجرى لسلم من هذه الورطةالتيوقع فيها ومن لم يجعل الله له نور ا فما له من نوروقوله اذا علم ذلك فالبيع في مسئلتناغير صحيح الخفاسد لان ما قدمه لايفيد عدم الصحة في مسئلته وانما الذي يفيده على زعمه ماسنذكره وقوله لا برادمنه فما أعلم فى العادة بمكة الا بيع الماء مقدرا بزمن يقالعليه كانهذا المجيبلم يطلع على آداب المفتى والا لما ذكر ذلك اذمنها ان لا يكتب في الواقعة على ما يعلمه بل على ما في السؤال او يقول ان كان كذا فحكمه كذا فعلم ان جزمه بهذه الدعوى وترتيبه بقية جوابه عليها خطأ فاحش حمله عليه

لولده المذكور فيكون ذلك من تقديم الرافع علىذكر المقربه فيكون اقرارا باطلا (فأجاب) مان الاقرار لولده صحيح عملا مالاقرار المجمل وليسفى تفصيله مايقتضي بطلانه لانه محمول على أنه منالتجوزيو الدتهعن جدة له من قبل أبيه أو أمه أو التجوز بتركة والدتهعن مالها المنتقلاليهفيحياتها بطريق شرعى اذ لامحكم ببطلان الاقر ارالا عند تعذر تصحيحه وهومنتف هناولئنسلمناو جودمانعمن تفصيله فهوغسرمؤ ثرفي صحة الاقرار لانه من تعقيب الاقرار عاير فعهلا فيهمن اسقاط القدر المعين لولده فىذمته منءبلغ الاقرار المجمل الذي آسنده محق صحیح شرعی (سئل) عن عقار مشترك بينز بدوعمرو فعوض زید عیرا عن حصته في ذلك عقار ا آخر فقبل عمرو ثم أقر أنه لايستحق بسبب حصته المذكورة على زيدحقاولا دعوى ولاطلبا ولاأجرة ولاشيئاقل ولاجلو ثبت التعويض والاقرار المذكور ان لدى حاكم شرعى وحكم بموجبهمأ واتصل ذلك بقاض آخر فنفذه ثم ماتعمر و فادعت ورثته انه كان مجنونا مطبقا أو مجنونا وقت التعويض والاقرار المذكورين وأقامت

مزيد التعصب لصديقه القائل هو عنه انه ألزمه بالكتابة علىهذا السؤال فلم يسعه التخلف وان لم يسبق لهقطكتابة علىسؤال وبحمدالله أئمة الدين متوفرون قائمون محفظه وردع من عاند أو تعصب علىأنه لوفرض لهتسليم مازعمه فالاحتجاج هنا باطل لانه لاعبرة بالعادة وقت كتابته وانما العبرة بالعرف المطرد حال وقوع البيع المذكور فان قال يستدل بوجودها الآن على وجودها فى ذلك الزمن قلنا لههذا من الاستصحاب المقلوب وفيه من المباحث مالم تحط به والالزمه أن ببين وجه تخريج مازعمه على تلك القاعدة وينظر هل ينتج له ماذكره أولا وعلى تسليم وجود اك العادة وان الاستصحاب المقلوب حجة ففي أي كتاب من كتب الشافعية ان لفظ المتعاقدين اذا ترددبين امرين وهو لايراد منه فى العادة الا أحدهما ونويا المعنى الآخر قدم مايراد منه عادةعلى مانوياه سوّاء كان مصححاً أو مبطلاً فان أتى هذا الجيب بذلك منكتاب فهو متشبث فهاقاله هنا وان لم يأت به منكتاب فهو مجازف متهور و لا بدرى مايقول و لا يعلم مايترتب على ذَلك وقد قدمت في الباب الثالث مافيه مقنع في مبحث العرف في العقود فراجعه فانه مهم على ان مازعمه من العادة المذكورة باطل اذلانخفي عليه ولا على غيره انه لانوجد أحد من أهل عيون مكة بملكما. مجردا عن القرارقط بلكل من ملَّك الماء ملكقراره محيث ان ذيل العين ومجراها ومنبعها آذا خرب وتنازع الشركاء في عمارتها عمروها على حسب ملكهم للباء وار رفعوا الامر الىقاضأوامير بمكة لحكم بينهم بذلك وأيضا بعض عيون أودية مكة الآن خراب لايجرى فيها ما. من منذ سنين ومع ذلك فقد أخبرنى بعض الثقات انه اشترى منهذه العين أجزاء وانصورة مشتراها اشترى فلان ساعة مثلا من قرار عين كذا فانظر الى ايقاعهم لفظ الساعة من القرار على عين لاماء فيها وهذ أدل دليل وأعدل شاهد على بطلان مازعمه هذا الجيب أن العادة انه لايراد الا الماء المقدر بزمن وقوله ولهذا افتي شيخ الاسلام الخ يقال عليه يتعين حمل ماافتي به على بعض الاحوال الثمانية التي قررتها لك في الآبواب الاربعة الاول السابقة مبينة مفصلة بدلائلها منكلامهم فراجع ذلك وزد من تأمله حتى يظهر اك فساد ماجمد عليه هذا المجيب واضرابه من الاخذ بظاهر افتاء البلقيني منغىر تأمل فيه ولااحاطة بشيء مناحوال تلك المسئلة وانىلهم بذلك ولم يتأهلوا لفهم الظواهر فضلا عن هذه المضايق وقوله لانه بيان لمحل النبع الخ يقال عليه ليتك لم تتعرض لذلك لانك اذا خلطت فيه مع انه من متعلقات النحو الذي لك فيَّه نوَّع تمييز كنت بالتخليط في غيره احق واولى وبيان النخليطُ فى ذلك ان عبارته فى ان من هنا للبيان وهذا يلزم عليه فساد اى فساد وهو ان مابعد من عين ماقبلها فيكون الماء عين القرار وهذا لايتوهمه عاقل فكيف يحمل كلام العقلاء ومن جملتهم المتعاقدان عليه فان قال لايرد على هذا الاعتراض الا لو قلت انهابيان للسبيح ولم اعدر بذلكوانما عبرت بانها بيان لمحل المبيع فلا يرد على ذلك قلنا له انها اخرجنا عبارتك عن ظاهرها حتى يصح تعبيرك بان من للبيان واما اذا ابقينا عبارتك على ظاهرها فجعلك من للبيان فيها يدل على انك لم تستحضر معنى من البيانية والالم تجعلها بياناللمحل لانه باطلهنا على كل تقدير ففي الرضي عند قول المتن وللتبيين كمافي قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح انيكون المجرور يدل على ذاك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان ولعشرين انها الدراهم وللضمير فىقولت عزمن قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لايطلق على ماهو مذكور قبله او بعده لان ذاك المذكور بعض المجرور واسم الكل لايقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة أكثر من عشرين فمن تبعيضية لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فمن مبينة لصحة اطلاق اسم

بذلك بينة وحكم ءوجبها أيضا حاكم شرعى فهل ينقضالحكم الاول المنفذ المذكورأم يعملبه وينفى الحكم الثاني أم يتمارضان فيتسأقطان (فاجاب) مانه يتمين بطلان الحكم بالتعويض والاقرار المذكوريزوهو الحاصل من تساقطهما أيضا (سئل) عن قول ابن الوردى فىمسئلة ذكرت عنه وهي مالوقال له عندي اثناعشر درهاو سدساكم يلزمه فقال يلزمه سبعة دراهم اذ المعنى اثنا عشر دراهم واسداسا فيكون النصف دراهم وهي ستة دراهم والنصف اسداساوهي ستة أسداس بدرهم فهذه سبعة ولو قال اثنا عشر درها وربعالم يلزمه سوى سبعة ونصف ولو قال أثنا عشردرهاو ثلثايلزمه ثمانية أو نصفا فتسعة ثم مكدا هذا نص كلامه فهل قول ابن الوردى مذكور في مذهب الشافعي في هذه المسئلة ( فاجاب) بان ما حکی عن ابن الوردى في هذه المسئلة ليس ببعيد بل هو جار على القواعد اذالاثناعشر مبهمة وقدأتى بعدها بممزين مفسرين لها فحملاً عند انتفاء تفسيرالمقرأو وارثه على تميىز كل لنصفها دفعا للتحكم وعملا بقول امامنا الشافعي رضي الله

المجرور على العشرين ولا يلزم أن يكون المأخوذ في نحو أخذت من الدراهم أقل من النصف كما قال بعضهم لانه لايمتنعأن تصرح وتقول أخذت منالثلاثين عشرىن ومن العشرة تسعةوقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء رهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه وكـذلك الاوْثان نفس الرجس فلا تـكون مبدأ له وانها جازتقديم من المبينة على المهم في نحو قولك أنا منحظه في روضة و من رعايته في حرم وعندى ن المال ما يكفى ومن الخيل عشرون لان المهم الذي فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت أَنَافَى شيء من حظه في روضة وعندي شيء من المالها يكفي وكذا قولك يعجبني من زيدگرمه أي من خصال زید کانك قلمت یعجبنی شیء منخصال زید کرمه و مثله کسرت منزید یده أی شیء من أعضاء زيد يده ففي جميع هذا ما هو المعطوف عليه معطوف والذي بعد منعطف بيان له كل ذلك اليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني من زيد شيء أي شيء من أشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه أو كرمه فقد بينت ذلك الشيء اه فتأمله تالم أنه انأراد بن هنا أنها بيان لما قبلها كان فاسدا كمامر وكذا ان أراد بها أنها بيان لمحل المبيع لما علمت من تعريف من البيانية لان محل الذي أراد بيانه هنا ليس مذكورا بعد من مع مجرورها ولا قبلها فلا يصح أن يكون من بيانا له ودعوى أنه بيان له ينيء عن جهل مدعيها وتأمل رد الرضى لكلام الزمخشري تعلم أنه لايصح في من هنا أن تكون للابتداء خلافا لمن زعمه وايضاح مافى الرضى أيضا ماحاصله مع زيادة عليه أن معنى الابتداء فيمن ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيأ عتدا كالسىر والمشي ويكونالمجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون ّالفعل المتعـدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وخرجت منالدار لان الخروج الانفصال ولو بأقل من خطوة فالتبرى والخروج اصلان للانفصال المتد ومن ممم لم تكن للابتداء في قوله تعالى أسس على التقويمناول يوم نودي للصلاة من يوم الجمعة لان التأسيس و النداء ليسا حدثين تمتـــدن ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فمن في الآيتين بمعناها واذا تقرر ذلكفمن فيمسئلتنا لايصح ان تكون للابتداء لان الفعل المتعدى بها وهو اشترى ليس حدثا ممتدا ولا اصلا لمعنىممتدفهو كالتأسيس والنداء فى الآيتين نعم قال المبرد وعبد القاهر والزمخشرى ان اصل من المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك أخذت من الدراهم مبـدأ الاخــــذ فعليه يصح ارادةذلك في مسئلتنا وليت هذا المجيب تعسف وجعل من بمعنى في فانه كان لا يتوجه عليه هذا الفساد العظيم الذي لزمه لما جعلها للبيان وإذا بطل ما زعمـه من انها للبيان وما زعمـه غيره من انها لمحض الأبتداء تعين انها للتبعيض كما قدمته او ائل الكتاب لصدق حد من التبعيضية على من هذه باعتبار التجوز الذي قدمناه ﴿ فائدة ﴾ قال في البحر في الآية السابقة ان من لبيان الجنسو تقدر بالموصول عندهم اي الرجسُ الذي هُو الاوثان ومن انكر كونهَا لبيان الجنس جعلها لابتداء الغاية فكانه نهاهم عن الرجس عاما ثمم بين لهم مبدأه إذ عبادة الوثن جامعة لكل فساد ورجس وعلى القول الاول يكون النهى عن سائر الأرجاس من موضع غير هــذا قال انعطية ومن قال انمن للتبعيض قلب معنى الآبة فافسده وقد يمكن التبعيض فيها بان معنى الرجس عبادة الوثركاروىعنان عباس وغيره فكانه قال فاجتنبوا من الاوثان الرجسوهو العبادة اذهى المحرمة منها وقوله فهو صفة لما قبله يقال عليه هذا بما يصرح بانه بيان لما قبله وانه ليس بيانا لمحل المبيع فوقع فيالتناقض والفساد ثممانهاناراد بأنه حال لاصفة ولايقال الحالوصف في المعنى لانهذا إعتناء لايقال فيمنهو فيمقام الافصاحعن معرفته بالنحو وجزاه اللهخيرا فلقـد افصح

عنه أصل ما انبئي عليه الاقرار أن أازم اليقين وأطرح الشكو لاأستعمل الغلبة ولهذا لميقل بلزوم المقر إثنا عشر درهمأ وسدس درهم حملاللكسر على أنه معطوف على الاثنى عثم درها وأن المقر أخطأفي نضبه اوأنه منصوب بفعل مضمر ولا بلزومه أربعة عشر درها واثني عشرسدسا وحينئذ فيلزم المقرفىالصورةالاولىسبعة وفي الثانبة سبعة ونصف وفي الثالثة ثمانية وفي الرابعة تسعة وعلى هذا القياس ولكن الاصحان الكسر في هذه المسائل وتخوهامن الدراهم فيلزمه في الاولى اثناعشر درها وسدس درهم وفى الثانية اثنا عثىر درها وربع درهم وفي الثالثة إثنا عشر درها وثلث درهم وفي الرابعة اثنا عشر درهما و نصف در هم (سئل)عن أظهر مستندا بأقرار شخص له بدين شم أفرأن اسمه في المستند عاربة وأن الدين المقر به لفلان وصدقه وأحال يهشخصائم بلغذلك من نسب البه الاقرار في ذلك المستند فاظهر مستندآ محكوما فيه ماقرار ذلك الشخص بانعليه لننسب المهالاقراركذاوكذاوانه لاحق له ولااستحقاق في جهته إلى آخر الالفاظ المكتبة على العادة وتاريخ

وبين وليست أل فىالحصة هنالوقوعها على معين مثلما فى اللئيم يسبنى كما لايخفى وان أراد آنها صفة لقدرها أو لساعتين كان أظهر فيالمراد لانالجاروالمجرور ليسوصفالقدرولالساعة لانهما بزعمه لم يذكرا إلالبيان أن المبيع مقدر بزمن وحينئذ فلا يصح وصفهها بالجار والمجرور المذكور وقوله متعلق بمحذوف ظاهره أنهصفة لساعتين أولقدر إذ لايتعلق بمحذوف إلا حينتذ بخلاف ما إذا كان صفة لجميع أوللحصة فانه يتعلق باشترى المذكور لا بمحذوف وحينئذ ظهرلك تناقض كلامه لان من قرار إذا كان وصفاً لقدر او لساعة وكانت من فيه للبيان لزمه أن القدر أو الساعتين هو عين القرار وهو باطل كما مر ثم كلامه صريح في أن من البيانية لا يكون ظرفهـــــــــا إلا مستقرأ و من التبعيضية لا يكون ظرفها إلا لغواً وهو باطل وادعاء ذلك أو كتابة مايفهمه دليل ظاهر على الجهل والتهور فيه إذ من الشائع الذائع أن كلا من هذين يصح أن يكون ظرفاً مستقراً ففي الرضي ومثال التبعيض أخذت من الدراهم والمفعول الصريح مجذوف اي أخذت مر. الدراهم شيئاً وإذا لم تذكر المفعول الصريح أوذكر تهمعرفاً نحو أخذت من الدراهم هذا فمن متعلق بأخزت لاغير لانه يقام مقام المفعول نحو أخذت من الدراهم والدراهم مأخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول آلمنكر نحو أخذت شيئا منالدراهم جاز أن يكون الجار متعلقا بالفعــل المذكور وأن يكون صفة لشيئاً فيتعلق بمحذوف أىشيئاً كائنا من الدراهم فيجوز إذا تقدم على النكرة أن يكون حالا من النكرة الموصوفة قال تعالى خذ من أموالهمصدقةأوصفة نحو اخذت من الدراهم أي منالدراهم شيئا اه وكلامه هذا صريح فيما ذكرته منأن ظرف التبعيضيـــة يصح ان يكون لغوا وان يكون مستقرآ فتأمل ذلك وامعن النظر فيه ليظهر لك ما ارتكبه هذا الجيب من القبائح والمجازفات سيما في علمه الذي يزعمأنه ليس له نوع تمييز إلا فيه ولقد وقع للقاضي افضل الدين الخونجي العلامة في المنطق المتميز فيه بمالايتميز بنظيره في بقية العلوم انه أراد ان يستعمل منطقه في حد التركة فزيفه بعض محققي الفقهًا. طردًا وعكسًا ثم قال وإن كانت هذه صناعات جدلية لكن حملنًا على ذكرها أنه أحب ان يستعمل في الفقه صناعته فأحببنا معارضته أي بنفس صناعته اه ويؤيده انه يلزم من التميز في الفقه على وجهه التميزفيما يتعلق به من العلوم و لايلزم من التميز في بعضها التميز في الفقه بل و لا التأهل لفهم ظواهره فضلا عن حقائقه فافهم ذلك ولا يعزب عنك قول الفاروق رضى الله عنه في قصص القرآن العزيز الـكلام لك ياجارة فاسمعي وعي وقوله لايخفي ان جعل الزمان الذي هو عرض غير قار جزأ من القرار الذي هو جسم قار الخ يقال عليه تعجباً من قبيح خطئه وزلله سبحانك هذا متانعظيم لانه إذا فرض احتمال أن راد بالساعتين جزآن من القرار فكيف يتوهم مع ذلك ان هذا فيه جعل الزمان جزأ من الجسم لآنا إذا استعملنا الساعتين مرادا بهما الجزء لم يدلاً حينئذ على الزمان مع ملاحظة ذلك وإذا كان هذا هو فرضه نفسه فكيف يتوهم معه أن هنأ زّمانا جعل جزأ من مكان وكانه ظن ان هذا التمويه الذي راج له أوراج عليه لما قيــل انه من أكثر جوابه هذا يروج على غيره حاشا وكلا وقوله اذ السقية هي الماء باطل صراح وانما هي لغة اسم لنبت فان أخذت من حيث مدلولها لفظا كانت فعيلة بمعنى فاعلة أي ساقية وحينشذ تكون صريحة في مدعانا اذ الساقية لغة النهر الصغير وهو اسم لحل الماء فهي على التقدير الثاني دليل ظاهر في مدعانا وعلى الوضع اللغوى لا دلالة فيها لان استعمالها حينتذ في الماء او في محله بجاز فلا يدل على أحدهما الا بقرينة وما قلناه عليه قرائن لفظية ومعنوبة مخلاف ما قاله أولئك فان قال السقية عرفا اسم للماء قلنــا عاد النزاع السابق في الساعة ولم يكن قيها دلالة أيضــا لان محــل النزاع لايستدل به فبطل قوله بل الوصف المذكور قرينــة ظاهرة الخوقوله لكون القرار غير مركى بل

هذا المستند متأخر بايام عن

مستندذلكالاقرارومتقدم على تاريخ الاقرار بان اسمه عاريّة اوالحوالة فما الحكم فيذلك (فاجاب) بان المعمول به المستند المحكوم فيه بالاقرار بالمبلغ وعدم الاستحقاق ولااعتبآر عستند الاقرار بان اسمه عارية او الحوالة (سئل) عما لوأقرز بدلعمر وبشيء وانه طائع مختار في هذا الاقرارثم قال كنت مكرها عليه ولى بينة تشهد بالاكراه فهل تسمع دعواه وتقبل بينتهمعمخالفتهما لاقراره المذكورسوا احكم موجيه حاكم شرعي املا وسواء كانت هناك قرينة دالة على الاكراه أم لافان قلتم تقبل وتسمع فها الجواب عما ذكره الفقهاء ان من شروط الدعوى ان لاينافيها دعوى أخرى وانهلو ادعى علىواحد انفراده بالقتل ثم على آخر شركة أو انفر ادا لم تسمع الثانية (فاجاب) بانهان بین فی دعو اهما اکره به وأنهأكره على الاقرار بالطواعية والاختسار وشهدت بنته كذلك سمعت دعواه وقبلت بينته وقدمت على تلك البينة في جميع الاحوال المذكورة في السؤ الءوالافلا تسمعولا تقبل وحينئذ لم يسبق من المدعى ما ينأفي دعواه المسموعة اذ السابق منه على وجه الاكراه لااعتبار يه (سئل) عن شخصين

ولاتملوك قد سبق انه ناقض فىهذىن بذكره الحيلة السابقة أول جوابه فلينظر أىالنقيضين يختاروقد عقدت لملك القرار باباذكرت فيه حكم اشتراط رؤيته ومايشهد لذلك فتامله ليتبين لك ماوقع فيه هذا الجيب من قبيح الخطأ والخطل وفاسد التهور والزللكيف والسؤال الذي رفع اليه فيـه عن البلقيني ولم يعول في افتائه الاعلى ماقاله بحسب زعمه الفاسد ان طريق البيع ان تقع على القرار الذي هو محل النبع وقد ذكر هـذا طزيقا لبيع عيون مكة بالذات لانها هي محط السؤال وكلامه صريح فىانه لايشترط رؤيته وقد مرنم مايصرح بذلك منكلام الائمة فراجعه وقوله ولايعرف له أصل باطل أيضا اذ الجهل بالاصل لا ينافى الحكم لواضع اليد بالملك كما مر فى كلام الشيخين وغيرهما فىالباب السادس وقوله كما ذكره عالم الحجاز النخ يقال عليه هدا تحريف لكلامه كماسبق ثم مبسوطاً فراجعه على انه انما ابرز ذلك في مقام السؤال والسائل لايحتج بكلامه سما وقدرده شيخه كما مر أيضا بل لوفرض انعالم الحجازهذا خالف الشيخين في تصنيف أوافتاء لم يَلتفت اليه وقوله وصاحب البيت أدرى بالذي فيه يقال عليه كانك تشسر بذاك الىنفسك بجامع أنك مكي مثله فجزاك الله خيراً لقد بذلت جهدك في اظهار درايتك للناس وكيف لاوجوا بك هذا مع امعانك في تحريره وتنقيحه الايام العديدة ومراجعتك لمن أملي عليك أكثره أو حرره لك على مَا قيل مني. عن تلك الافكار الغريبة والانظار العجيبة واتساع خرقك على راقعه وشلل ساعدك على رافعه فجاء سعيه هباء منثورا وحق نفسه وكان أمر الله قدرا مقدورا تاب اللهعلينا بكرمه ووفقنا لآداء شكر نعمه ومن علينا بالاخلاص في القول والعمل وعصمنا من الخطأ والخطل والزال وبصرنا بعيوب نفوسنا الابية وأجزل لنا سوابغ جوده المواهب العلية وختم لنـا أجمعين بالحسنى وبلغنا بفضله المقام الاسني وجاد علينا برضاء في هذه الدار والىان نلقاه آنه هو الجواد الكريم الرؤف الرحيم والحمد لله الذى هدانا لهذا وماكنا لنهتدى لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام آلأتمان الاكملان على عبده ورسوله محمد وآله وأصحابه ما دام سودده وعلاه آمين ووافق الفراغ من تصنيفه خامس شعبان من شهور سنة تسع وأربعين وسبعائة أحسن الله خاتمتها في عافيـة من كل فتنة أومحنة انه على ذلك وغدره قدير وبالاجابة جدير فهو حسبنا ونعم الوكيل واليه مفزعنا فيالكثس والقليل ولا حول ولا قُوة الا بالله العلى العظيم ربنا تقبل منا انكُ انت السميع العليم وتب علينًا انكأنتالتواب الرحبم دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أنالحمدللهرب العالمين ﴿ وسئل﴾ رضى الله عنه وادام النفع بعلومه هل يدخل في بيع الارض السفوح الذي ينزل منها السيل الىالارض المبيعة وفي بيع الدار المحلات التي يطرح فيها القهامات ويطعم فيها الدواب وان لم يقل بحقوقها أم لايدخل شيء منذلك الابذكره أوبذكر الحقوق واذا عرفالموثن أنهما أرادا ذلك بمقتضى العادة هل له أن يكتب الوثيقة بذلك أم لايجوز له كتب ذلك الا بتعيينه في البيع أوبذكر الحقوق أوباخبار البائع بارادة ذلك ولو قال المشترى اشتريت دار فلان فاكتب لي مه وثيقة هل يجوزله وهل يكفى آخبار ثقة بذلك وقلتم في بعض اجوبتكم نفع الله سبحانه وتعـالى بكم وبمصنفاتكم انه لابجوز للموثق أن يكتب الانما يشهد فهلبجب عليه ذلك اذا أراد مراعاة تحمل الشهادة وذلك قديتعسر فماالحكم ﴿ فاجاب ﴾ نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله لايدخل في نحو بيع الارض مسيل الماء ولاشربها أي نصيبها من القناة والنهر المملوكين حتى يشرطه كان يقول بحقوقها هذا في الخارج عنها اما الداخل فيها من ذلك فلاريب في دخوله كما نبه عليــه السبكي رحمه الله وغيره وانما دخل ذلك مطلقا فما لو اكثراها لغرس أو زرع لان المنفعة لا تحصل بدونه اما تصيبها من مباح كالسفوح المذكّورة في السؤال والظاهر ان المراديها مجارى

صدر بينها أقرار بعدم الاستحقاق وحكم بموجبه قاض شافعی شم ادعی أحدها على الآحر لدين وانهسهاعنهحال الافرأر فاستمهل المدعى عليه ليآتي بدافع فامهل فذهب إلى قاضحنني وطلبخصمه الىعنده فاحضرهواتصل بهالاقرارفحكم علىمدعى السهو بعدم معارضته خصمه بسبب فهل حكمه صحيح مانع من سماع الدعوى المذكورة (فأجاب) بأن حكم الحنفي لا اعتبار به لمخالفته لماحكم مةالشافعي اذ قوله ،وجبه من قوله حكمت بموجبه مفرد مضاف لمعرفة فيعم فكا نه قال حكمت بكل مقتض من مقتضياته ومنها سماع دعوى السهو فها وقع من الحنفي غير مانع منها (سئل) عن شخص اقر لشخص بكذوكذا أشرفيا أمم مات صاحب الدين والمدون فاختلفت ورثتهما فقالت ورثة صاحب الدن ان المبلغ المقر به ذهب وقالور ثةالمديونانه فضة فاالحكم في ذلك (فاجاب) بان الاشر في يطلق في العرف على القدر المعلوم من الذهب والفضة فهو بحمل فيرجع فىتفسيره الىالمقر ثم الى ورثته فالقول قولهم γ هذه الاسئلة لم توجد فى غالب النسخ فاذا فيها بعض السقامة وهي نحو

الياء التي يصل منها السيل الى الارض فهي من جملة حقوقها فينتقل الاستحقاق فيهاكما هو ظأهر الى المشترى وإن لم يقل بحقوقها رأما نجو الدار فانكانت فىشارع لىميكن لها حريم حتى يدخل فى بيعها وانكانت فى درب مسدودكان لها حريم فيدخل هو وما فيه فى بيعها وان لم يقل بحقوقها وليس للموثق أن يكتب الا ماتلفظ به أو ذكرا أنهما أراداه وأماكونه يفهم بمقتضى العادة منهما انهما أرادا شيئا ويكتبه من غير أن يذكراله أنهما أراداه فذلك لايجوز مطلفا لأنهما قد لابريدانه فيجبعليهأن يستفسر كلا منهما عن لفظه ومراده بهويكتب ألفاظهماكما هي حتى اذا رفعت لحاكم قضى فيها بمذهبه وهذا ظاهر جلى لا اشكال فيه وليس في مراعاته عسر بوجه من الوجوء فعلى الموثق الاحتياط في ذلك ماأمكمنه وليتامل فوله صلى الله عليه وسلم على مثل هذه فاشهد فلا يجوز تجمل الشهادة الا بها تيقنه دون ماظنه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ٧ ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه ونفع بعلومه وبركته المسلمين فيمن له عند رجل دراهم في وقت ٣ محلها فطالب مالكها الذي عليه العين فقال له ماعندي ما أخلصك به ولكن اصد على الى حصاد الحنطة يعني الصيف وهو فى وقت الشتاء فقال صاحب الدراهم لاباس انى أبعى بيعهــــا منك كل محلق بربعتى حب الى الصيف هل يصح هذا واذا قلتم لايصح فهل يستحق صاحب الدراهم حقه متى شاء وهلااذا أيسر الذي عليه الدين وقال لصاحبُ الدراهم خذ فقال ما آخذ الا الحب الذي في ذمتك فانك غررتني ﴿ فَاجَابِ ﴾ رحمه الله تبـارك وتعالى بأنه لايصح البيع المذكور لان وقتالبيع المراد بهالحصاد مِجَهُول ولصَّاحِب الدِّن المطالبـــة متى شاء وَلَيْسَ لَهُ طلب الحبِّ والله سبَّحَانُه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله تبارك وتعالى عنه عن شخصين ابتاعا عينا بثمن معلوم بالـوية بينها وضمنَ كل وأحـد منها صاحبــه فيما يحضر من الثمن نحو الصيف هل يصح هــذا الضمان أم لا وإذا قلتم بعدم الضمان هل يلزم كلَّا منهما ما يحضر من الثمن أم لا بعد البيع أوضحوا لنا ذلك ﴿ فَاجَابٍ ﴾ رحمه الله تبارك وتعالى بقوله يسح الضمان والبيع فما ذكر وانما يبطل البيع فيما أذا شرطاً فيه ان كلا يضمن الآخر والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿وَسُمُّلُ ۗ نَفَعَ اللَّهُ تَبَارِكُ و تعالى بعلومه لم يثبت الخيار للبائع في مسئلة تلفي الركبان دون المشترى في مسئلة النجش مع ان كلا وجد منه تقصير في البحث والتفتيش ﴿ فَاجَابِ ﴾ نفع الله تبارك وتعالى بعلومه وبركته المسلين بقوله المشترى مقصر أكثر لسهولةً البحث عليه لكونه في البلد بخلاف البائع لا سيما اذا كان غريباً لايعرف احدا من اهل تلك البلد ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن شخص اشترى من آخر نصف زرع وشرط البائع على المشترى اناًلزرع مرهون عنده بالثمن أعنى عند البائع فهل يصح البيع والرَّهن أم يفسدان وقول الامام الاذرعي في التوسط وبنبغي أن يكون المشروط رهنـــ ه غير المبيع فلو شرط كون المبيع نفسه رهنا بالثمن بطل البيع على المذهب وبه قطع الاصحاب اله فهل هو نص في المسئلة أم لا والمسئول منكم حكم الله سبحانه و تعالى في ذلك فان لم يأت جوابكم عن ذلك والاحصل في ذلك مشقة عظيمة وفتنة ومع علمكم أيضا ان الاصحاب ذكروا فيالدعاوي ان من استحق عينا فله اخذها ان لم يخف فتنة والاوجب الرفع الى القاضي فاذا لم يكن في البلد قاض فهل يجوز قهر من هي تحت يده ولو حصلت الفتنة أولاً فان قلنم ليس هو في المسئلة المسؤل عنها لان البائع له حبس المبيع لاستيفاء الثمن قلنا أن المشترى له نصف الزرع المبيع قبل البيع فامتنع البائع من تسليم جميّع الزرع الا بتسليم ثمن النصف المبيع ﴿ فَاجَابٍ ﴾ نفع الله تبارك وتعالى بقوله ان كان المشروط رهنه هو النصف المبيع بطل البيع ما بمانهم فيأن القدر المقر مه من الفضة (سئل) عن أعيان مشتركة بين زمد وبنته القاصرة وحماته له ثلثها ولينته نصفها ولحماته سدسها فاقر أنها لبنته وحماته وليسله فيهاشيء ولم يبين مالكل من بنته وحماته فهل تكون الاعيان المذكورة بين بنته وحماته نصفين عملا بظاهر اقراره المذكور أم اثلاثا لبنته الثلثان ولحماته الثلث سواءقال اردت ذلك ام لا لانحصته تقسم بين بنته وحماته زيادةعلى حصتهما ولوقال بعدالاقر ارأردت انحماتي لهاالسدس وبقية الاعيان لبنتي فهل يقبل قولەفىذلك بيمين أمدونه ( فأجاب ) بأن الاعيان آلمذكورة تكون بينبنته وحماتهأثلاثا لبنته الثلثان ولحماتهالثلثحملالاقراره على ما ينفذفيه و هي حصته فتكون مقسومة بينهها زيادة على حصتهم سواء أقصد ذلك ام اطلق ويقبل قوله في إرادته المذكورة ان صدقته حماته عليها بلا يمين و (لافبيمين (سئل) عمن ادعى على إنسان بشيء وقال عندي شاهد يشهد بهفقال إن كان لك على به شاهد فهو عندي فهل ذلك اقرار ام لا (فأجاب) بأنه ليس باقرار لانه لم يجزم بالاقرار ولانالواقع لايعلق بخلاف مالوقال ان شهد شاهدان على به فها

والشرط وكذا ان شرط رهن الـكل أو رهن الزرع او نصفه او اطلق وإنكان النصف غـير المبيع صحا وللبائع حينئذ حبس جميع الزرع حتى ياخذ ثمن النصف ولا يجوز حيث خيفت فتنــة أن يستقل المستحق بالاخذ بل يلزمه الرفع إلى حاكم ذلك المحل او محل قريب منه إن نفذ حكمه فيه فان فرض الحلو عن الحاكم فامر نادر فلا يعول عليه واللهسبحانه و تعالىأعلم ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تعالى عمالذا كان لزيدعبد مثلا ولعمرو عبدفباع زيدعبده من عمرو بخمسة وعشرين ذهبا فرانسة ثم باع عمر وعبده من زيد بمثل ذلك الثمن ثم ابرأكل منهما ذمة صاحبه من ذلك النمن المعلوم ثم بعد ذلك أبق عبد عمرو الذي أشتراه من زيد وثبت عبد زيد الذي اشتراه من عمرو مستحقًا ببينة بين يدى حاكم وهو في غير محل و لايته فهل ينفذحكمه في غير محل و لايته و إذا أراد كل منهما الرجوع على صاحبه بالنمن المعلوم فهل لكل منهماالرجوع علىصاحبه بعد براءة الذمةمنالثمن الذيعقدبهأم لا﴿ فَاجَابِ ﴾ رضى الله تعالىءنه ونفع بعلومه المسلمين بقوله لاينفذحكم الحاكم فيغير محل ولايته وابراء ذمّة مشترى العبد الذي خرج مستحقالم يصادف محلا فان ذمته لم تشتغل للبائع بشيء وأما العبد الذي أبق فان كان الاباق عيباً بآناً بق عندالبائر قبل البيع اوقبل القبض فالبيع مع ذلك صحيح وابراء البائع ذمة المشترى من الثمن صحيح أيضاً فاذار دعليه الآبق بعدعوده لم يرجع عليه بشيء والله سبحانه و تعالى اعلم ﴿ وسئل ﴾ رضى الله ترارك و تعالى عنه هل يجوز التفريق بنن الجارية وولدها الذي لم يمنز وكداً البهيمة قبل الاستغناء عن اللن بالنذر المنجز والمعلق بموت مالكها فقد نص شيخ الاسلام زكريا ستى الله تعالى عهده فى شرح المنهج على جواز التفريق بالوصية والنذر المعلق مطلقاأو بالموت وهل يفرق بين التفريق بالنذر لجهة تحريره وغيره ﴿ فاجاب ﴾ رضىالله تبارك و تعالى عنه بقوله الجواب عن هذه المسئلة يترتب على مسئلة التفريق بينهها بالوقف وقد جزم شيخنا في شرح المنهج بجواز التفريق به كالعتق وسنده في ذلك قول الزركشي رحمه الله تبارك و تعالى في خادمه سكتوا عنَّ امور منها الوقف ولم ار فيه نقلا ويشبه انقلنا الملك فيه للهسبحانه وتعالى فكالعتق وإلا فكالهبة ويخالف العتق بتءوف الشارع اليه لما فيه منزوال الرق واستقلال العبد بنفسه وليس هذا المعنى موجودا فى الوقف ويشهد لذلك آنه لو باع عبداً بشرط اعتاقه صح و لو باعه بشرط الوقف لم يصح اه فا فهم قو له إن قلنا الملء فيه لله سبحانه وتعالى فكالعتق انالمعتمد عندهجواز التفريق بالوقف لانالاصح انالملك فىالموقوف لله سبحانه وتعالى والذىجريت عليه فىشرح الارشاد خلافهوعبارته والاوجه خلافالماجزم بهشيخنا رحمه الله تعالى في شرح المنهج أخذا من كلام الخادم ان الوقف ليس كالعتق لان من وقف لايملك نفسه لانتقال الملك فيه لله سبحانه وتعالى مخالاف من عتق ولان الموقوف لايستبد بنفسه فلا يقدر على ملازمة الآخر بخلاف العتق ثمم رأيت بعض المتأخرين صوب ذلك انتهت وأشرت بقولى ثم رأيت الخ إلىقولالكمال الرداد فيشرح الارشاد قال شيخنافي شرح الايضاح وفي جواز التفريق بالوقف ثلاث طرق أحدهما بجوز كالعتق والثانى لايصح كالهبة والثالث مبنى على اقوال الملك فانقلنا ينتقل إلى الله سبحانه وتعالى جازوإلا فلا اه وهوغريب لمأجده فى كتابوالصواب الثانى لانه لايماك نفسه فلم يتمكن من ملازمة الآخر اه وعلى ماذكرته من امتناع الوقف فيها فيفارق الوصية بما ياتي فيها من انه لا ضرر فيها ولا ملك حال مع احتمال أن الموت قد يتا خر عن زمن التحريم بخلاف الوقف فان فيه الضرر في الحال كمامر إذا تقرر ذاك في الوقفعلم أن الدي يتجه فىالنذر بالولد أو الام انه إن كان معلقا ،وت أو غيره انعقد قياسا على ماذكروه من صحة الوصية باحدها لعدم الضرر فيه فىالحال ولعل موت الموصى يكون بعد زمن التحريم فكذلكالنذرالمعلق

صادقان حيث يكون مقرابه لانهالا يكونان صادقين الا اذا كان علىه المدعى به الآن فيلزمه (سئل) عن شخص طلقزوجته ثمصدر بينهما اقرار بعدمالاستحقاق ثم ادعى أنه نسى الشيء الفلاني وأنكرت نسيانه فهل القول قولها أو قوله (فاجاب) مان القول قوله بسنه في أنه نسبه فاذاحلف كذلك استحقه (سئل)عمن ادعىدينا لمررثهعلى آخر فادعىاداءهللمورثوأقام به بينة فادعىالو ارث أنهاقر به بعدموت مورثه فاجاب مانه حال اقراره كان ناسيا لادائه فهل تسمع دعواه النسيان (فاجاب) مانه تسمع دعواه النسان لغلبته على الانسان (سئل) عمن قال في اقراره مدس لمورث شخصوانه ماق في ذمتي الي وقتالاقرارثم أنكربقاءه وادعىدفعه للمورث وأقام به بينة فهل تقبل أم لا لتكذيبه لهاءامر (فاجاب) ما نه لا تقبل بينته مدفعه المقر به لما ذكر (ستل) عن شخصين صدر بينهما اقرار بعدم الاستحقاق ومن الفاظه ولانسياناتم ادعى أحدهما نسيان شيء فهل تسمع دعواه أم لا (فاجاب) بانه لاتسمع دعو اه لمخالفته لما أقربه أولا ولانه انما يعذر بالنسيان اذا لم يسبق منه تصريح بالتزام حكمه ولهذالوقالواللهلا أدخل

لا ضرر فيه في الحال ولعل وجود المعلق به يكون بعد زمن التحريم وهو التمييز فان وجد قبله تأتى فيه ما ذكرته في شرح الارشاد في الوصية وعبارته فان مات أيَّالمُوصي قبله أي قبل زمـــن التحريم وقبل الموصى له بأحدهما الوصية احتمل أن يقال يغتفر التفريق هنا لانه فى الدوام وان يقال بياعان معاكما ياتي في الرهن لكن يفرق بان المرهون ثم مبيع فلوجوزنا بيعه وحده لـكان فيه تفريق ابتداء مخلافه هنا فالذي يتجه هو الاول انتهت فكذايقال في النذر المعلق لووجدالمعلق عليه قبل التمييز جاز المنذور له حيث لم يرد أخذ أحدها ٣ المنذور له به وان لزم منه تفريق لانه لم يقع ابتداء وقصدا بل دواما وتابعا والشيء يغتفر فيه فى الدوام وتابعا ما لا يغتفر فيه فى الابتداء ومقصودا وانكان أعنى النـذر باحدهـما منجزا فانكان بعتق أو مـا يؤل اليه كنذر لله على أن أتصدق بهذا على أبيه فلا توقف في جوازه لتصريحهم بجواز التفريق بالعتق والنـذر به حـكمه حكمه أما فى الصورة الاولى فواضح واما فى الثانية فلأنَّ الماك فيها للمنذور له وقع ضمنا والشيء يغتفر فيه ضمنا مالايغتفر فيه مقصودًا ومن تممجوزوا دخولاالمسلم في ملك الكافر فيهذهاالصورة لما ذكرناه وانكان ليس بعتق ولا بما يؤل البه كعلى أن أهب هـذا القن لزيد فالذي يتجه المنسع فى هذه الصورة لان المنذور به فى هذه الصورةوانلم يملكهالمنذور له الا بالقبض غايتهانه كالمرهون بجامع ان كلا منهما لا يملك الا بالقبض وقد صرحواً بمنع التفريق بالهبة فيكون النذر أولى لان المتهب قبل القبض ليس له مطالبة الواهب بما وهبله بخلاف المنذور له مطالبة الناذر قبل القبض بما نذر له به فتعلقه أتم من تعلق المتهب فأذا امتنعت الهبة مع ضعفها عن تسويغ المطالبة فالنذر القوى على تسويغ المطالبة أولى بالامتناع والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿ وسئل ﴾ رضى الله تبارك وتعالى عنه عن قولهم يحرم بيع العنب لعاصر الخر ويصح والسلاح للحربى ولأيصح فاالفرق بينهما ﴿ فَاجَابِ ﴾ بَانَ الْأُولُ فَيه تَسْبِ بِعَيْدُ لَلْمُعْصِيَّةً لَاحْتِيَاجِهُ الى العَصْرُ وَالْمُعَالَجَةُ فَاشْبُهُ بَيْعُ الْحُدَيْدُ لَحَرْبِي يَعْلَبْ عَلَى الظن انه بجعله سلاحا بخلاف بيع السلاح نفسه ﴿ وَسَتُل ﴾ رحمه الله تعالى عن حدوث العيب بعد القبض في زمن الخيار ما حكمه ﴿ فاجاب ﴾ نفع الله تعالى بعلومه بقوله قال ان الرفعة القياس بناؤ دعلى ما لو تلف حينئذ قبلاالفسخ والارجح على مَّا قاله الرافعي انقلنا الملك للبائع انفسخ لعدم امكان نقل الملك والا فلا اه ويفهم من التعليل ان الانفساخ عام فما اذا تلف المبيع بآفة أو باتلاف أوالبائع المشترى أو غيرها وهو ظاهر كما قاله بعض المتآخرين ولو عيبه المشترى والصورة ما سبق فان فسخ البائع غرم المشترى الارش ورجع بجميع الئمن وان أجاز فلا شيء للمشترى ﴿ وَسَئُلَ ﴾ نفع آلله تعالى بعارمه عمن باع ثمرة بشرط القطع جاز المشترى بيعها مخلاف ما او اشترى عبدا بشرط العتق فما الفرق ﴿ فاجاب ﴾ نفع الله تعالى بملومه بقوله العتق مستحق على المشترى فليس له نقله الى غيره بخلاف اَلقطع فانه يسقط بالتراخي ﴿ وسئل ﴾ رضى الله تعالى عنه عمن قال بعتك كل صاع من هذه الصبرة بدرهم لا يصح البيع وهو مشكل بما لو قال والله لا أطأكل واحدة منكن فانه يصدر موليا من جميعهن فما الفرق ﴿ فاجاب ﴾ نفع الله تعالى بعلومه و بركته بقوله لا اشكال لان الحاَّلف عين المولى منهن اعنى كل وَاحدة من نسائه بخــلاف مسئلة البيع فان المذكور فيها ليس تعيينا للمبيع بل تفصيل لئمن صيعانه وإلا لزم ان يكون ثمن جمسيع الصدرة درهما واحدا فالمبيع مجهول ففسد البيع ﴿ وسئل ﴾ نفعنا الله سبحانه و تعالى بعلومه عمن قال أشركتك فما اشتريته صح وحمل على المناصَّفة مخلاف ما لو قال بعتك هذا بالف دراهم ودنانير لم يصح فما الفرق بينهما ﴿ فاجابٍ ﴾ رحمه الله تعالى بقوله بفرق بان الاشتراكحيث يطلقُ كان ظاهرًا في المناصفة فعمل مهذا الظاهر مخلاف العطف في المسئلة الثانية فانه ليس ظاهرًا في الدارعامداولاناسيا فدخلها

ناسيا حنث (سئل) عمن ستعارأعيانا منشخبصفهل تتضمن استعارته اقراره علكهاللمعرر أم لا (فاجاب) مانها ليست إقرارا علك معرها لها (سشل) عن امراة أقرت بدن لا بنهائم أحالته بهعلى ذمةزوجهافي غبته وحكر بصحة الحوالة حاكمشافعي ثم اقر بحضرة حاكم حنين أن لاحق له فى دن الحو الة و انه لو الدته ممادعي يهعلى زوجها واقر مه له او قبض منه شبأو أنظره في باقيه من غبر وكالة منها فهل يصح اقرار الولدأو دعواه وأنظاره أملاوهل لها مطالبةزوجها مدينها أملا (فاجاب) بانه يصح اقرارالولدولاتصحدعواه ولاانظاره ولهاقيضه ولها مطالبة زوجها بجميع دينها (سئل) عمن أقر بحرية أمة مم اشتراها بثمن معين ثمم تزوجت وأتت بولد ثم اطلع البائع على عيب بالثمن ثم استردها فلمن تكون قيمة الولد (فأجاب) بانه متى فسخ البائع البيع بالعيب استردها لعدم اتفاقها على عتقها وأما ولدهــا لذكورفهوحروليس لاحد طاب قيمته أما البائع فلاعترافه بحدوثه على ملك مشتربها لانالفسخ برفع العقد منحينه لامن أصله واما المشترى فلاعترافه

ذلك بل يحتمل أنه أراد تساوى الواجب من كل وتفاوته ولامرجح فبطل للايهام وعدم المرجح ﴿ وَسَمَّلُ ﴾ رضى الله تعالى عنه بما لفظه ماحقيقة النقد وهل لفظ الدرهم والدينار والذهب وَالْفَضَة يَعْمُ المَضروبِ وَغَيْرِه أَو يُختَصَّ بَالْمُضروبِ وقد وَقَرَ للشَيْخِينَ وَغَيْرِهَا تَقْيِيد ذلك بالمُضروب فهل ذلك ُحقيقة أو مجاز ۗ ﴿ فَاجَابِ ﴾ نفعنا الله تعالى بعلومه بقوله فسر الشيخان وغيرها النقد بالدراهم والدنانير المضروبة فيحتمل ان لفظ المضروبة صفة مخصصةأو موضحةفلامفهوتم لها لكن قُول الماوردي رَّحمه الله تبارك وتعالى قد يعبر بالدراهم عن غير المضروبة يرشد الى الثانى ان جعلنا التعبعر به عنه مجازا وهو الظاهر من استقراء كلامهم ولان المتبادر من لفظ الدينار والدرهم انما هو المضروب نعم الذهب والفضة أعم مطلقا من الدراهم والدنانير لصدقهما بغير المضروبة فاذأ قيدا بالمضروبة ترادف الدراهم والدنانسرعلي ما مر فعلم عا تقرر أن وصف النقد بالمضروب لامفهوم لهومن ثمم اعترضوصف الحاوى والمحررله به وأن لفظالنقدلايشمل الفلوسوانراجت ومااقتضاه كلام الشيخين في البيع من شموله لها فغير مراد بدليل كلامهما في باب القرض ﴿ وَ سُئُلُ ﴾ رضَى الله تعالى عنه عَمَّا اذا غلب من جنس العروض نوع فَهُل ينصرف الذكر اليه عَنُد الاطَّلاق في العقد كالنقد أو يفرق ﴿ فأجاب ﴾ نفعالله تباركو تعالى بعلومه بقولهالذيرجحه في اصل الروضة الاول وكذا رجحه في المجموع قال وصورة المسئلة ان يبيع صاعا من الحنطة بصاع منها او بشعر في الذمة وتبكون الحنطة والشعير الموجودان في البلد صنفاً معروفا او غالبا فياللُّه لا يختلف ثمّ يحضره بعد العقد ويسلمه في المجلس ا ه وبتأمله يعرف انه لافرق بين ان لايكون في البلد غير النوع الموصوف أو تتمدد الانواع ويغلب احدها وهو ظاهر وبه صرح الغزالي وغيره وان وقع نزاع في ان عبارة المتولى التي نقل الرافعي المسئلة عنها هل تفهم ذلك أو تقتضي التخصيص ولكن الحق الاول وقياسه ماصرحوا به ايضا من انه لو وقع التعامل في بلد بنوع واحد من الفلوس العددية او بأنواع وأحدها غالب انصرف الاظلاق اليه وكذا في الثياب ومن ثم قال ابن الصباغ لو قال بعتك هذا بعشرة اثواب واطلق وكان لهما عرف انصرف اليه كالنقدين ﴿ وَسُئُلَ ﴾ رحمه الله تبارك و تعالى هل بجوز التعامل بالفلوسالعددية نوعاً فيالذمة وإذا تُعددت انُواعها فَهْل يَأْتَى فَى كُلُّ نُوعٍ منها ماذكُّرُوهُ فِي النقد وهل يَكُنِّي التَّعِينِ بالنَّيَّة كالخلع والا فها الفرق وما الفرق ايضا بينه وبين مالو قال من له بنات زوجتك بنتى وعينا واحدة بالنية فانه يصح ﴿ فَاجَابِ ﴾ نفعالله تعالى بعلومه المسلمين بقوله تجوز المعاملة بالفلوس العددية عددا في الذمة كما قاله القاضي وأقره ان الرفعة وأفتى به ابن الصلاح رحمهم اللهتبارك وتعالى بعد انكان منع منه قال القاضي لان القصد اعدادها لاوزنها ثم اذا تعددت انواعها اما ان يغلب احدها اوتستوى ذان استوت فتارة تتفاوت قيمتها وتارة لأففى الحالة الثانيـة لابجب تعيين كما في البيــان واعتمــده الاسنوى ويؤيده قول الرافعي لوكان في البلد صحاح ومكسرة لم يغلب احدها ولاتفاوت بينهما صح العقد بدون التعيين وسلم المشترى ماشاء منهما وفى الحالة الاولى لابد من التعيين باللفظ ولأيكفى بالنية وفارق الخلعبانه يغتفر فيه مالا يغتفر في البيعمن التعليق والصحة بالمجهول والنجس وغير ذلك واما مسئلة النكاح المذكورة في السؤال فالحكم المذكور فيها هو ما ذكره الاسنوى واستشكلها بمسئلة البيع واعترض قوله الاصح فيها الصحة بان الصورة التي ذكر الشيخان فيها الصحة انماهي فبما لوكَّان اسم بنته الواحدة فاطمة وقال زوجتك فاطمة ولم يقل بنتيونوياها ثم قالاً ولوكان له بنتان فصاعدًا فلا بد من تمييز المنكوحة بالتسمية او الاشارة بان يقول بنتي هذه او بالوصف بان يقول بنتي الكبرى أو الوسطى وهن ثلاث قال المكتفون بالنية او ينوى واحدة

بكونه حر الاصل (سثل) عمالوأطلق الاقرار بالبلوغ ولم يعين نوعا ففي قبوله وجهان الهمآ أصح (فاجاب) بان الاصح استفساره لاحتمال دعواه بلوغه بالسنوقدقال الاذرعي المختار استفسار ه(سئل)عما لوقال له على ألف استشى أوأقرضه منه مائة ففي كونه استثناء صحيحا وجهان أيما أصح (فاجاب) بان الاصح آنه استثناء صحيح حتى لاّ يلزمه الا تسعائة (سئل) عن قول الغزى فيأدب القضاء أقر آخر بقبض مال من شخص ثم قال أقرر رت ولم أقبض فله التحليف فلو اقر بالقبض وبوصول السبب اليه لم يكن له التحليف مامثال اقراره بالقبض و يوصول السبب اليه (فاجاب) بان مثالااقراره بقبض المال ويوصول السبب أن يقر البائع أو المقترض مثلا بقبض الف درهم ويوصول الثمنأو القرض (سئل) عما لو ثبت دىن واقرار بعدم الاستحقاق بتاريخ واحد هل يقدم الدنكاقالهان الصلاحأم يقدم الاقرار بعدم الاستحقاق كإقاله في الانو ار و ماالمعتمدفىذلك(فاجاب) بانه يحكم ببينة الاقرار المثبتة فانه يثبت به أصل شغل ذمته اذلولاه لجعانااقر ارالمقرله تكذيباللمقرو لايصارالي

بعينها وان لمبجر لفظا بميزا اه وهذه الصورة الاخيرة هي صورة الاسنوى ولم يصحح الشيخان فيها الصحة بلريما يشعر قولهما وقال المكتفون بالنية بعد ما قبله إن الاكتفاء بالنية هنآ مقالة ويجاب بان تصحيح الشيخين الصحة في المسئلة الاولى وان قوى اعتراض ابن الصباغ فيها بان الشهود لايطلعون على النية يدل على أنهما موافقان للمكتفين بالنية في المسئلة الثانية بجامع أن في كل من المسئلتين اكتفاء بالنية فان قلت يمكن الفرق بأنه في المسئلة الاولى لم تتعدد بنانه وانما أتى بلفظ يشمل بنته وبنت غيره شمولا بدليًا وقصد تزويج بنت الغير بعيد جدًا فكان الحمل على بنته اولى للقرينة الدالة عليه الظاهرة فيــه فلذلك أثرت فيه النية بخلافه في المسئلة الثانية فان بناته متعددة وقوله بنتى يشمل كلا منهن وليس ثمم قرينة غير النية تكون عاضدة لها فلايلزم من الاكتفاء بالنية في المسئلة الاولى الاكتفاء بها في المسئلة الثانية لوجود قرينة ثم وهي عدم شمول/لفظه لبنت الغير فيحالة شموله لبنته وبعدم ارادة بنت الغير وعدم وجود قرينة هنا ظاهرة ظهور تلك القرينة لآن قوله بنتي يشمل كلا من بناته في حالة واحدة لانه مفرد مضاف ولا بعد في ارادة أي واحدة منهن قلت جوابهم عن الاعتراض السابق في النكاح وهو ان الشهود لا يطلعون على النيــة ولذا لم يكتف بالكناية فىالنكاحبانه انما لم يكتف بها فىالعقد لان الصيغة هى المقصود والزوجة بالنسبة لها أمر تابع فاغتفروا النية فيالامر التابع ولم يغتفروه في الامر المقصود فهذا يدل على الاكتفاء بالنية في الزوجة لكونها أمرا تابعا بالنسبة للصيغة سواء أوجدت قرينة ظاهرة تؤيد تلك النيـة ام لا وفهم بعضهم تخصيص المسئلة الثانية بما إذاكان له بنات اسم احداهن فاطمة فقال زوجتك بنتي فاطمة فجعلهذا هو محل الحلاف مخلاف مالوقال بنتي فقط فانه لايصح جزما ولبسكما زعم بل الخلاف جار في الصورتين والاوجه فيهما الصحة وعليه فيفرق بينهما وببن بعتك هذا بعشر بن درهما وهناك نقدان مستويان في الغلبة وقيمتها متفاوتة حيث لم يكتف هنا بالتعيين بالنية بأنه ليس هنا قرينة دالة على المتصود بوجه من الوجوه غير محض النية فلم يؤثر بخلافة في النكاح فان بعد ارادة بنت الغير فيما اذا قال زوجتك فاطمة أوالاضافة اليه في زوجتك بنتي قرينة دالة على المقصود غير النيـة فلا يلزم من الاكتفاء بالنية مع وجود قرينة دالة عليها الاكتفاء بها مع عدم قرينة دالة على المقصود بوجه من الوجوه الحآلة الثانية ان يغلب احد انواع الفلوس فيحمل الاطلاق عليه كالنقد فان عين غيره تعين وصحح الرافعي رحمه الله تعالى أنه لو غلب فيالبلد دراهم عددية ناقصة الوزن أو زائدته نزّل البيع وغيره من المعاملات عليها بخلاف الاقرار والتعليق وكذا يقال في الفلوس بل أولى لان الغالب عدم النظر لوزنها بل لمجرد عددها ﴿ وسُتُلُ ﴾ رضي الله تعالى عنه عما اذا كان المبيع أو الثمن في الذمة فهل يضر جهل العاقدين بجمتله حالَ العقداذَا ذكر فيه مايعلم به مقدار الجملة بآلتأمل بعد ذلك ام لا ﴿ فاجاب ﴾ نفعنا الله تسبَّحانه و تعالى بعلومه بقوله ذكر الشيخان وغيرهما في مسائل الصبرة وبيع المرابحة ومسائل الدور في تفريق الصفقة وغيره ذلك ما يصرح بالصحة حيث ذكرا ما يعلم مه مقدار الجملة بالتأمل بعد ذلك بالطرق الحسابية كطريق الجبر والمقابلة وغبرهما سواء كان ذلك بما يعسر علمه على العاقدين او غبرهما بلقضية اطلاقهم الصحة وان ذكرا في العقد ما يعسر استخراجه على أهل بلد كبعتك بمائة دينار ونصف وربع دينار الاخسة عشر درهما وتسع وعشر درهم فان شرط الصحة في نحو هذه المسئلة ان يعلّما قيمة الدينار بالدراهم فلوكانت قيمة الدينار فيه سبعة عشرو ثلثا وربعا مثلااحتيج فياسخراجه الىمزيد تكلف حساب يعسر استخراجه علىكشر ومعذلك يصح العقد ﴿ وسئل ﴾ أبقاه الله سبحانه وتعالى بما لفظه وقع في الثمن خلاف فقيل هو النقدّ وقيل ما التصقت به الباء و الاصح انه ان كان احد العوضين

ذلك مالاحتمال واذا ثبت أصل الشغل فلا يترك باحتمال تأخر الاقرار ألثانيعن الاقرار المثبت وهذا بعضما ذكره ان الصلاح ولا يخالفه مأفى الانوار فانه مفروض فى الابراموعبارة الانوار قال أبو العباس بن القاص في أدب القضاء ولوجاء بصك في الرائهمنه فان لم يكن لهما أو لواحد منهماً تاريخ أوتار بخهما واحد أو تآريخ البراءة متأخر لم یلزمه شیء وان کان تأريخ الاقرار متأخرا لزمه وليكن هـذا فيما إذا كان مع كل واحدمن الصكين بينةأواقراروالا فالحكم بالكتاب المجرد مستبعد (سئل) عمالوقال اشهدوا على بان لفلان على كـذا هل هو اقر ارأم لاكما أفتى به ابن الصلاح أم يفصل بين أن يصدر ذلك من عرف منه استعاله في الاقرار أوبنسبته الي نفسه مان يأتى مهمزة المتـكلم ( فأجاب ) بانما ذكر أقرار فني الروضة إن كتب لزيد على ألف درهم مم قال للشهود اشهدوا على مما فيه فليس ىاقرار كما لوكتب عليه غيره فقال اشهدوا على ماكتبزنداه وعللوه بان الكتابة بلالفظ ليست اقرارا ويؤخذمنه أنه لو تلفظ مه کان اقرارا و فی فتاوى الغزالي إذا قال اشهدوا على أنني وقفت

نقدا فهو الثمن والا بان كامًا نقدت أو عرضين فما دخلت عليه الباء ما ثمرة الخلاف وإذا كان الثمن أو المثمن جزافا كنفت معاينته هل يعم النقد وغيره وهليقيد بما يحيط به التخمين وهل كراهة التخمين تشمل المذروع وغيره ﴿ فأجاب ٰ ﴾ نفع الله سبحانه و تعالى بعلومهو يركته المسلمين بقوله تظهر ثمرة الخلاف في مسائل منها ما لوَّ باع نقداً بنقد فعلىالاول لامثمن فيه أو عرضا بعرضفلا ثمن فيه بلهو مقايضة كماقاله الرافعي أو مبادلة كما في الروضة ومنها إذ! قال بعتك هذه الدراهم بهذا العبد فعلى الثانى العبد الثمن وعلى الاول والثالث فى صحة العقد وجهان كالسلم فى الدراهم والدنانير لانه جعل الئمن مثمنا ومنها إذا باعه ثويا بعبد موصوف صح فان قلنا أن الثمن مالصق به البا. فالعبد ثمن ولا يجب تسليم الثوب في الجلس وان لم نقل ذلك فقيل يجب تسليم الثوب لانه سلم نظرا للمعنى وقيل لا لانه ليس بسلم لعدم اللفظ والفلوسوان راجت كالعروضوالقيمة خلاف الثمن لانها ماينتهي اليه رغبات الناس ويعبرعنه بثمن المثل وقيد الاذرعي في الغنية صحة بيع الجزاف حيث قال قضية إطلاقهم انه لا يشترط كيله ولا وزنه ولا ذرعه ولاعدهوهوظاهر فما تخمنه الناظر اليهعند تأمله أما لو عظمت الصبرة عظما متفاحشا أوكثر غيرها من المعدود والموزُّون والمـذروع كئرة لايخمن الناظر اليه قدره فني الاكتفاء بمجرد معاينته نظر لكثرة الغرر ويؤمده انه لوباغ صبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض أرمائعا ونحوه فىظرف مختلف الاجزاء دقة وغلظالم يصحلعدم إفادة التخمين برؤيته فهو بجهول القدر اهوما قيد به محتمل ويحتمل ترجيح إطلاقهم ويفارق ما استشهد به بان نحو الارتفاع والانخفاض شيء لم يحط به البصر بوجه فمنعه لافادة التخمين أفوى من مجرد الكثرة لان البصر مع ذلك يحيط بها ظهرمنه وليس في باطنه ما يخالف ماأدركه النظر في ظاهره فالاوجه ما اقتضاه اطلاقهم والّذي فيزوائد الروضةوالمجموعكراهة بيعالجزافوهويشمل المذروع وغيره وما وقع في التتمة ما يقتضي استثناء المذروع غير متجه ﴿ وَسُمْلُ ﴾ رضي الله تبارك وتعالى عنه عما إذا وقع البيع او نحوه بفلوسعددية ثمقبل قبضهاغىرالسلطان أونائبه حسابها بزيادة فيعددها المقابل بالدراهم او نقص فيه فيا الذي يلزم المشترى وهل القرض و نحوه كالبيع ﴿ فأجاب ﴾ نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه المسلمين بقوله الذي يلزمه إقباض الثمن منها على حَساَب ماكان التعامل بها حالة العقد وان وقع التغيير المذكور قبل لزومه بان كان خيار المجلس أو الشرط باقيا فيما يظهر ولا عبرة بها حدَّث بعد ذلك من التغيير وبذلك صرح في النقد الشيخان في البيع والنووّى فى المجموع وزوائد الروضة فىالقرض وعبارة التتمة إذا باعمالهبنقد معين فمنع السلطان من المعاملة بذلك النقد لايفسد العقد خلافا لأبي حنيفة رضيالله تعالىعنه ولكن انكان العوض مشارا اليه فيسلم ماوقع عليــه وإن كان قد التزمه فىالذمة فياتى بالقدر الملنزم فى الذمة من ذلك النقد ويسلم ثم قال وإذا جاء بذلك النقسد فعلى البائع قبوله ولا خيار له لان التغيير ما عاد إلى العين وانها قلت فيه رغبات الناس فصار كالواشترى شيأ فرخصت الاسعار واو جاء بها حــدث لايجب قبوله اه وشمل قوله معين المعين بالذكركان لم يكن غالب اوبالانصراف اليه كائن كان ثم غالب اولم يكنثمغيره وبه صرح فىالمجموع وقال الماوردي لوحصلت في ذمةرجلدراهم موصوفة فحظر السلطان المعاملة بها وحرمها عليهم لم يستحق صاحب الدراهم غيرها ولم بجز أن يطالب بقيمتها خلافا لاحمد لان نهاية ذلك ان يكون نخسا لقيمتها وما في الذمة لا يستحق بدله لنقصان قيمته اه ملخصاو تناولت عبارته البيع والقرض وغيرهما بخلاف عبارة المتولى قبل وقوله وحرمها عليهمظاهره ان تحريم السلطان معتبر في مثل هذا وأنه يحرم التعامل بما منع من التعامل به وليس ببعيد واستبدل له يقوله تعالى وأولى الامر منكم وبقول النووى في فتاويه إذا امر

جميع أملاكي وذكر مصارفها اولم یذکر شیثا صار الجميع وقفا ولايضر جهل الشهود بالحدود ولا سكوته عنذكر الحدود اه و أن نقل بعضهم عن الغزالي انهقال إن ماذكر فىمسئلتناليس ماقرارلان الموجود منه صيغة أمر لاصيغة اخبار فكانهقال اشهدوا على بما تعلمون به قبلذلك أمالو اتى مهرة المتكلم فقال أشهد على بأن لفلان على كذا فهو اقراروهذاظاهرلا يحتاج للتنبيه عليه (سئل) عمن اقر لزید بیقر هل یکون كالدراهم فيحمل على ثلانة ام يقبل تفسيره بأقل (فاجاب) مانه يلزم المقر لُهُ ثلاثة من البقر لانه اسم جنس جمعىو يفرق بينه وباين واحده بتاءالتأنيث وأقله ثلاثة كالجمع بخلاف اسم الجنس الآفرادي (سئل) عن رجل أقرأن هذا اليت واثاثه ملك لينته فلاية مم توفى فوجد فىالبيتختمة ويبقرق ونقدامثلا فهل تستحق البنت الجميع لان الاثاث يطلق عليه كافي مسئلة مالو اختلفالزوجان فىأثاث البيت على م أن الأضافة بمعنى في اى الاثاث الذي يستعمل في البيت أو الاضافة بمعنى اللام التي الاستحقاق فلا مدخل النقدو لاالختمة ولاالسقرق فانها لانستعمل في البيت

ولى الامر الناس بصيام ثلائة أيام الاستسقاء عند الحاجة اليه يكون الصيام واجبا عليهم قال ومنأخل به عند الحاجة والحالة هذه أثم ولك ان تقول يحتمل ترجيح ذلك ويحتمل ترجيح خلافه ويفارق مسئلة الاستسقاء بأن الصوم فيها سنة فاذا أمر به الامام صار واجبا خلافا للبلقيني ومن تبعه واستشهاده بنص الشافعي رضيالله تعمالي عنه على عدم وجوب الصوم مردود بخلاف النهي عن التعامل بنقد فانه غير سائغ له فلا تجب طاعته فيهوالذي يتجه في ذلك أخذا من قولهم في باب الامامة تجب طاعة الامّام فيغيرأمر محرم ومن قولهم إذا سعر الامام وجب امتثاله وإناحرم عليه أنه يحرم التعامل بها ظاهرا لما فيه من شق العصا لا باطنا لتعدى الامام بتحريم المعاملة بها نعم ان رأى فىذلك مصلحة عامة حرمالتعامل بها مطلقا على الاوجه وإذا تأملت ماتقررعلمت انمسئلةً الفلوس اولى من مسئلة النقد لان مسئلة النقد فيما أبطله الامام بالكلية ومسئلة الفلوس لم يبطلها بل غير حسابها فان فرض أنه ابطلهـــا فهي كمسئلة النقد أيضًا لجريان العلة التي عالوا بها النقد فيما مر عند أبطاله في الفلوس إذا أبطلت وتوهم فرق بينهما لايجدي فاحذره بل نقل عن المذاهب الثلاثة أنها قائلة بتساويها في ذلك ﴿ وسئل ﴾ رضى الله تباركُ وتعالى عنه بما لفظه قال في البيان لو قال بعتك بألف درهم من ضرب عشرين بدينار لم يصح لان المسمى هي الدراهم وهي مجهولة فلا تصير معلومة بذكر أقيمتها قال وانكآن نقد البلد صرف عشرين بدينار لم يصح أيضا لان السعر يختلف ولا يختص ذلك بنقد البلد قال ان الصباغ رحمه الله تبارك وتعالى وهكذا يفعل الناس أليوم يسمون الدراهم ويتبايعون بالدنانير ويكون كل قدر من الدراهم معلوم عندهم دينارا قال وهذا البيع باطل لان الدراهم لايعبر بها عن الدنانير حقيقة ولا مجازا ولا يصح البيع الكناية اهكلام صاحب البيان رحمه الله تبارك وتعالى وقضيته أنهم لوكانوا يعبرون بالدراهم عن الفلوس الجدد ويسمون عددا خاصا منها معلوما عندهم بالدراهم كما في مصر واقليمها لميصح انيقال بعتك بألف درهم فلوس جدد بل هذه أولى بالبطلان لان الدراهم اذا لم يعبر بها عن الدنانير لاحقيقة ولا مجازا مع تشاركهما في النقدية وكونهما رىويين ووجوب الزكاة في عينهما وغير ذلك فالفلوس اولى بان لاَيطلق عليها الدراهم لاحقيقة ولا نجازا فما العتمد فى ذلك ﴿ فاجاب ٓ ﴾ نفع الله تعالى بعلومه وبركته المسلمين بقوله ما في البيان ضعيفكما قاله في المجموع وأيضا فهو آنما بني البطـلان على عدم صحة البيع بالكناية وهو ضعيف وعلى ان الدراهم لايعبر بها عن الدنانبر لاحقيقة ولا مجازا ولیس كذَّلك بل يعمر بها عنها مجازا ومن شم قال النووى اذا عبر بها عنها صح أي ويكون تعبيره بذلك مجازا كقولك في عشرين درهما مشلا هذه دينار اذاكان ذلك هو صرفها اي هذه صرف دينار فهو من مجاز الحذف وأيضا فتعليله بان السعر يختلف خلاف فرض المسئلة وبان ذلك لايختص بنقد البلد لايضر لان العبرة ببلد العقد وأيضاً فلان قوله بعتك بالف درهم من الفلوس الجدد ليس كقوله بعتـك بالف درهم من صرف عشرين بدينار لان القصد الفلوس وتقدير اعدادها بالتعبرعنها بالدراهم إنما هو على وجهالاختصارويقا بلكل درهم منها بعدد محدود معلوم حالة العقد فاذاكان مايقابل الدرهم أربعة وعشرين فلسا فكانه قال بعتك باربعة وعشرين ألف قلس فالدرهم المعبر به عن الفلوس لا جهالة فيه وليس مقصودا وانما المقصود الفلوس بخلاف قوله بعتك بالف درهم صرف عشرين بدينار فان الدينار المعبر عنه بالدراهم لبس هو المقصود ثمنا وانما المقصود الدراهم المسهاة غير أنه قدرها بما ليس مقصودا بالنقد ولو قال يمائة درهم حمل على الفضة المضروبة دون الفلوس اذ المجاز لابد فيه من قرينة وهي التقييد هنـا لفظ ـــا لأغير وما ذكره في البيع بجرى مثله في سائر المعـاملات

(فاجاب) بانه لا تستحق ألختمة ولاالنقدو لاالسقرق لامورمنهاأن الاقرارمبني على اليقين فقدقال الشافعي رضيالله عنه أصل ما أبني عليه الاقرارإنألزم اليقين وأطرحالشكو لاأستعمل الغلبة ومنهاأن تقدير اللام في الاضافة هو الاصل ولذلك محكم مهمع صحة تقديرها وتقدير غيرها بحو يدزيد ومنهاأن مذهب الجمهور أن الاضافة لاتقدر بغير منواللامونحومكر الليل والنهار مقدر باللام عندهم على التوسع بل ذهب ان الصائغ آلى أن الاضافة على معنى اللام على كل حال (سئل) عمن أتهم بسرقة فضرب ليصدق نأفر وقاتم بصحة اقراره فهل بجوز ضربه أو الامريه (فاجاب) مان من ضرب ليصدق قال الماوردي ان أقر حال الضرب كره العمل به بل يترك ويستعاد فان أقر عمل به نقله في الروضة تم قال وقبولاأقرار دحال الضرب مشكل لانه قريب من المكرهو لكنه ليسمكرها اذالمكرهمن اكره علىشيء واحدوهنا آنماضرب ليصدق ولاينحصر الصدق فىالاقرار وقبول اقراره بعد الضرب فيه نظر إن غلب على ظنه اعادة الضرب انلميقر وقال السبكي اذا انحصر الصدق فيه وعلمه المكره فالظاهرأنه اكراه

﴿ وَسَئُلُ ﴾ رضى الله تعالى عنه عمن قال بعتاك نصف هذه الصبرة وصاعاً من نصفها الآخر فهل يصح أُمُلا﴿ فَاجَابٍ ﴾ نفعالله تبارك و تعالى بعلومه بقوله ذكر القأضي أنه لا يصح وخالفه الامام رحمهما الله تبارك و تعالى فقال يصح اذا صححنا بيع صاع من صبرة مجهولة الصيعان ﴿ وسئل ﴾ رضى الله تبارك وتعالى عنه بما لفظه في الروضةلو قال بعتك هذه الشاة الارأسها مثلاً يصح اذاكان المقطع معلوما بخلاف بعتك رأس هذه الشاة وهيمذبوحة فانه لايصح فيا الفرق﴿ فاجابِ ﴾نفع الله بعلومه المسلمين بقوله كان الفرق بينهما أن المبيع في الاولى ما عدا الرأس من بَقية الشأة وهو معلوم لا جهالة فيه بوجه لان الفرض أن انقطع معلوم والمبيع في الثانية الرأس وهي ما دامت متصلة بالجثة مجهولة وانكان المقطع معلوما لانهآ مشتملة على آنعطافات وعروقوأعصاب لا تظهر الابعد أنفصالها فلم يصح بيعها ما دامت متصلة للجهالة ﴿ وسئل ﴾ أبقاه الله سبحانه وتعالى قالوا في البيعلو شرط ما يناني مقتضاه كان لايقبض المشترى المُبيع أولًا ينتفع لم يصح وفصلوا في نظير ذلك في النكاح اذا شرط فيه أن لا يطأ الزوج بين أن يكون الشارط الزوجة فلا يصح أو الزوج فيصح النكاح ويلغو الشرط فهلا قيل بنظير ذلك هنا ﴿ فاجاب ﴾ نفعالله تبارك وتعالى بعلومه وبركته المسلمين بقوله قضية كلام القاضي حسين بل صريحه جريان مثل ذلك التفصيل في البيـع ايضا فانه قال لو اشترى طعاما وشرط أن يطعمه لغيره صح البيع انكان الشارط المشترى فيحتمل ترجيحه وبحتمل ترجيح ما اقتضاه كلام غيره كالشيخين رحمها الله تبارك وتعالىوغيرهامن البطلان في البيع مطلَّقًا ۚ والتفصيلُ في النـكاح على أنَّ للرافعي رحمه الله تعالى فيهاشكالاطويلا مقررافيمحـله وعلى هذا فقد يفرق بأن البيع لما كان من المعاوضات المحضة التي تفسد بفساد العوض كان الشرط المنافي لمقصوده مفسدا له مطَّلقا وان وقع بمن له الحق تنزيلا لاشتماله عليه· منزلة اشتماله على العوض الفاسد بخلاف النكاح فانه من العقود التي لاتفسد بفساد العوض فلم يفسده الشرط الا حيث وقع من غير من له الحق لتحقق المنافاة حينئذ لمقصوده منكل وجه بخلاف ما اذاوقع بمـن له الحق لان المنافاة حينتذ لم تتحقق من كل وجه فهي كاشتماله على عوض فاسد وذلك لا يفسده ﴿ وَسُئُلَ ﴾ رضى الله تعالى عنه عمن باع في مرضه عينا قيمتها مائة بخمسين ليس له غيرها وعليه دين مائة فها الحـكم في هذا البيع ﴿ فاجابٍ ﴾ نفع الله تعالى بعلومه المسلمين بقوله قضية ما ذكروه في الخلع صحة البيع في نصف العدَين بجميع الجنسين وحينتذ يثبت للمشترى الخيار وقد صرح الماوردي رحمه آلله تبارك وتعالى بنظير المسئلة فقال لو باع المريض وارثه عبدا بمائة يساوي ماثتـين ولم بجز الورثة فنصفه بالمائة وصرح الدارمي بمثله وزاد جريان قولي تفريق الصفقة ﴿ وَسَمُلُ ﴾ رَحْمُهُ الله تباركُ و تعالى بما لفظه اشترى عبد بين جماعة حصة واحد منهم فيه منه فهل يصُّح أولًا كما اذا اشترى في ذمته بغير اذن سيده ﴿ فَاجَابِ ﴾ نفعنا الله تعالى به وبعلومه بقوله نعم يصح لان هذا عقد عتاقة فـــكا أن البائع أعتقه وحَنتذ فيسرى الى ياقيه ان كان البــاثــع موسراً ببقية قيمته وليس هذا كما نظر به السائل لان الباقين لا يملكون الاعتراض على البائع في بيع نصيبه ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه بما صورته وكله ببيع كتاب فباعه مع كتاب آخر للوكيل في عقد وأحد هل يُصح فيهما أو لا ﴿ فاجاب ﴾ نفع الله تمالى بعلومه بقوله يبطل في الجميع و لايدخله تفريق الصفقة لانه غير مأذون فيه ذكره في البيان لمكن قضية كلامهم في صحة بيعه لعبده أن تفريق الصفقة مدخله وهو ظاهر ﴿ وسئل ﴾ نفعنا الله بعلومه عن القول بصحة بيع المعاطاة هل يشترط لفظ من أحدهما اولا ﴿ فاجاب ﴾ نفعنا الله تعالى بعلومه بقوله لايشترط.ذلك كما في المجموع وغيره ﴿ وَسَلُّ ﴾ رحمه الله تعَالَى بما لَفظه ما تقولون في بيعالمهدة المعروف بمكة وغيرها هل هو صحبيح

لانهلابخليهالابه اه وهو مأخوذ من تعليل النووى فيحمل كلام النووى على غبر هذه الحالة وقال العلائي ماقالهالنووىصحيح ولا ينبغي ان يكون لهذآ الاقرارأ ثروقال الاذرعي فيها يفعل في زماننا من الضرب ليقربالحق ويراد الاقرار عااتهم بهالصواب انه اکر اهسوا . أقر به حال الضرب أم بعده وعلم أنهلو لم يقر ضرب ثانيا وحينئذ فالراجح أنه اذا انحصر الصدق في اقراره وعلمه المكره لم يصح أقرأره لانه لا يخليه الابه وكذااذا اراد بهاقراره بما اتهم به وسواءأقرحالالضرب أم بعده وعلمأ نهلو لم يقر ضرب ثانياوقال الزركشي الظاهر مااختار هالنووي من عدم قبول اقراره في الحالين هو الذي بجب اعتماده في هذه الاعصار من ظلم الولاة وشدة جراءتهم على العقويات اھ ولا بجوز ضربه ولاالامربه (سئل) عن رجلين تحاصما فقال احدماللا خران لي عليك فضلافقد اقرضتك عشرة دنانىر ذهباأوصلتنيمنها ثمانيةو بق لي منهاديناران في ذُمتك فقال خصمه مااقترضت منك شيئاواني استحق عليك الثمانية التي اءترفت بوصولها مني ثم ادعى بها عليه عند الحاكم فانكر فاقام عليه المنة ماقر اره المذكور فهل يؤاخذ بقوله المذكورأولا

﴿ فَاجَابٍ ﴾ نفعنا الله تبارك و تعالى بعلومه بقوله هو صحيح معتدبه يترتب عليه سائر أحكامه حيث خلاعن شرط فاسدكتأقيت وتعليق وشرط ينافى مقتضاه كان تكون الاجرة مثلا لغير المشترىونحو ذلك ولاعبرة بما يسبق العقد من تواطؤعلى مالو وقع فىالعقد لأفسده هذا هو مذهبنا ولاتغتر بما قد أطاله في ذلك بعض علما. اليمن بما يخالف ماقررناه وينحو في اكثره نحو غير مذهبنا ﴿ وَسَمَّلُ ﴾ رحمه الله تبارك و تعالى عن نقل الاذرعي عن البغوى رحمهما الله تبارك و تعالى أنه لوكان بيُّن اثنين أرض مناصفة فباع أحدها منها قطعة مدورة لم يصح في شيء منها فما العلة في ذلك مع صحة بيع المشاع هل هي كون الباقي ننقص قيمته أو يحمل على ما اذا كانت هذه القطعة في وسط الارض ولايمكن استطراق المشترى اليها ﴿ فَاجَابِ﴾ نفعنا الله بعلومه بقوله صورة المسئلة كما آاله بعضهم فيما اذاكانت المدورة منالارض ألمبيعة فيغيرطرف مبيكر ببيكار تلكالمدورة منالارض المدورة كما هو الغالب على الاراضي المملوكة وحينئذ فالعلة عدم تمكن المشترى منالوصول الى المبيع لانه محفوف بملك الشريك سواءأ كانت القطعة المبيعة في وسط الارض أم طرفها فانا لانجدقطعة مدورة منارضفى وسطها أوطرفهاغير المبيكر ببيكارهاالاوهى محفوفة بشىء مناجزاءتلك الارضو تصور خلو جزء يسىرمن بعض تلك الجهات عن الإحاطة لاعبرة به لانه لقلته لا يكاد يدرك له حقيقة محسوسة فلا يمكن الآستطراق منه الا بخرق شيء من غير المبيع المشترك فلاجله امتنع البيع المذكور لالنقص قيمة الباقي والالاستوى اذن الشريك وعدمه وقد قيد البطلان بغير آذن الشريك اذا تقرر ذلك علم امتناع بيع أحد الشريكين قطعة منالارض المشتركة بغير اذن شريكه حيث كانت محفوفة بباقى الارضَ المُشتركةسواء أكان المبيع مدورا أم مثلثا أم مربعا أم غير ذلك كما اشار اليه الاذرعي بقوله وقيس به مافي معناه ﴿ وسئل ﴾ رضي الله تعالى عنه بما لفظه ذكر الاذرعي في تفريق الصفقة أنه لو قال احد الشريكين لآخر بعتك نصف هذه العين وكمانت بينهما مناصفة صح وحمل على النصف الذي يملكه البائع فكيف هذا مع ما في الروضة في التشطير انه يصح ومحمل على الاشاعة حتى يصح في نصف ما يملكه فقط فاالفرق ﴿ فاجاب ﴾ نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقولهماذكره الاذرعي رحمه الله تبارك و تعالى هو مافي زيادة الروضة في العتق وما رجحوه في التشطير من الاشاعة هوفي الصداق فقط والفرق ان الصدآق جميعه للزوجة الاان يحصل الفراق فلفظهآ بالتصرف فيه صدر منها حال ملكها للجميع ولا مرجح يقتضي اختصاص اللفظ ببعض المملوك حالة التصرف دون بعض فحمل اللفظ المطلق على الاشاعة اذ لامرجح واما البيع فانما يملك البائع فيه حال تصرفه النصف فحمل اللفظ المطلق على ما يملكه لان الظاهر ان الانسان لايبيع مالاً يملكه فهذا مرجح للحمل على الحصر دون الاشاعة فعمل به ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تعالى عن قول النووي رحمه الله تعالَى في الروضة واو وقف على طرف الارضوقَال بعتكَ كذا ذراعا من موقفي هذا في جميع العرض الىحيث ينتهي في الطول صح هل مايفهم منه من التقييد بما صوره معتبر ام لا ﴿ فَاجَابَ ﴾ نفعالله سبحانه وتعالى بعلومه بقولَه قوله وقف وقوله فيجميع العرضوقوله الى حيث ينتهي في الطول تمثيل لاتقييد اذلافرق بين أن يقف على طرفها أو في وسطها اذا عين جهة المبيع من موقفه وعلم ممره ولافرق بيزأن يقول فيجميع الارض أونصفه او ثلثه مثلا ولا بين ان يقول الى حيث ينتهى في الطول او يسكت عن ذلك فان قوله يعني ذراعا من مو نفي هذا في جميع العرض يستلزم ان يكون المبيع من الموقف إلى حيث ينتهى الذراع في الطول فذكر ه زيادة ايضاح كماذكر و بعضهم ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تعالى بما لفظه لايخفي عليكم مايقع في بندرجدة والاسكندرية وغيرهما من أنه قديباغ الشي.بسعر كذا ثم

لانه ذكره بصيغة الماضي

على سبيل المن والحكاية لا في جو اب الدعوى عليه بذلك كالو قال كانت على أو كان لك عندى كذافانه ليساقرار لانهلم يعترف في الحال بشيء والاصل براءة ذمته وسوا فيذلك ألدىن والعينكاهومصرح مه في كلام الشيخين و غيرهما (فاجاب) ما نه تلزمه الثمانية الدنانس لخصمه لاقراره بقبضها منه إلا أن يثبت اقراضه أياه فقد قالواولو قال أخذت من فلان ألفا كان لى عنده قرضا أو وديعة أمر بالرد الى المقرلةثم بالدعوى ولو قال أعطآني ألفا لاشترى له به العبد وقد اشتريته مه وكذبه بطل اقراره في العبدو لمزمه الالف التي أقرله بهاوالفرق بين مسئلتنا وبين ما ذكرفي السؤال واضح (سئل) عن جماعة لهم دتنعلى شخصو فاهم بعضه أمم قارضهم عن بعضه الآخرثهمأقركلمن الفريقينأنه لايستحقعلي الآخر حقا مطلقاووسع الالفاظ ثم ادعى نسيان قدر زائدعلىذلكوالحال أن ماادعینسیانه ذکرفی مجلس الخصومة مرارا وأحضر من لده ورقة مسطرابهاالقدر المتصادق عليه فهل تسمع دعواه أم لا ( فأجاب ) بانه لا تسمع دعواه اذ نسيانه لذلك القدر عقبماذكر بعيدنادر فلا يلتفت اليه

نوزن هو وظرفه وبحط للظرف مقدار معلوم مصطلح عليه وللوزان شيءوللحال شيءوقديعتادون . دخول الظرف وقدلافها الحـكم فىذلك كله ﴿ فأجاب﴾ نفعنا الله تعالى بعلومه بقوله الذى دل عليه كلامهم أنه لا أثر للعرف المطرد في ذلك وغيره بل ان اشتمل البيع على جهالة أو اشتراط ما ليس مبيعًا لغير مالكه أو نحو ذلك بطل البيع وأما ماأفتى به بعضهم في نحو ذلك بما يخالف ذلك حيث قال انه يجرى في ذلك على العادة المطردة كما قاله ابن عبد السلام في الوقف بالعرف المطرد يقتضي أنه شرط فى العقد أن الجميع من الظرف والمظروف مبيع كلكذا منه بكذا على ما اعتيــد ويحط من ذلك قدر عشرين مثلا فلا يجب ثمن زيد في مقابلته وكان العشر أو نصفه مردودا على ذلك بالتوزيع وما جعل في العقد ثمنا للقنطار مثلا فهو ثمن له ولما رد عليه من الموزع فكانه قال في صورة حط العشر قنطار ٣وتسع قنطارمن الظرف والمظروف بكـذا وهـذا بما لايتردد فيه أحد للاجماع الفعلي السكوتي في الاعصار والامصار ولأن العادة محكمة ولا فرق في ذلك بينان يكون المبيع لمن يعبر عن نفسه أو غيره اه ففيه نظر والفرق بين المبيع والوقف ظاهر والاجماع الفعلي ليس موجودا وكون العادة محكمة فما للعادة فيـه دخل وهذا ليس منه ثم رأيت البلقيني سئل عن بيح ما يوزن كل قنطار منه بوزن معلوم على ان يطرح أرطالا معلومة بسبب الظرف ونحوه وقد يزىدوقدينقص عن القدر المطروح فأجاب بان البيع في هذه الحالة لا يصحوه ويؤيدماذكرته ويؤيده أيضاً قول الروياني كالاصحاب لو قال بعتك هذا الثمن بعشرة على ان أزنَّه بظرفه ثم اسقط مناالثمن بقسط وزنالظرف ان علماعندالعقـد وزنهوقدر قسطه صح البيعوإن جهلاه أواحدهما لم يصح لجهالةالثمن قالوا وهذا بخلاف مالوقال بعتك هذا السمنكل رطل بدرهم ثمم اطرح وزن الظرف فانه يصح لان حاصله بيع السمن جميعه كل رطل بدرهم فلا يضرجهالة وزن الظرف أه ويؤيده ايضا إطباقهم على انه لوقال بعتك هذا السمن كلرطل بدرهم على ان يوزن الظرفمعه ويحسب على المشترىوزنه ولا يكون الظرفمبيعا كانالبيع باطلالانه شرط في بيع السمن أن يوزن معه غيره وليس ذلك الموزون مبيعا فلم يصح هكذا اطلقوه ولم يفرقوا بينأن يعلماوزن الظرف ام لاويؤيده ايضامافى شرح المهـذب.من انهاذا اشترى سمنااوغيره من المائعات اوغيرها فى ظرفه كل رطل بدرهم مثلا على ان يوزن بظرفه ويسقط ارطالا معينة بسبب الظرفولا يوزن الظرف فالبيع باطل بلا خلاف لانه غرر ظاهر قال وهذا من المنكرات المحرمة التي تقع في كثير من الاسواق﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تعالى عمن باع أمة ثم ادعى انها حامل بحروأنكر المشترى فمن المصدق منهما ﴿ فَاجَابِ ﴾ نفعنا الله تعالىبعاومه بقوله إذا انكر المشترى اصلالحمل صدق فان ثبت بالعرض على القوابل وادعى البائع حريته لـكونه اعتقه اولكونه منوطء شبهة اولكونه منهلم يصدق اخذا بقاعدة يصدق مدعى الصحة ﴿ وسئل ﴾ رحمالته تعالى عمن قال أدحقي الى هذا الصي هل يبرأ إويفرق بين العين والدين ﴿ فَاجَابِ ﴾ نفعنا الله تعالى بعلومه بقولهالذي عليه اكثر الاصحاب انه لايبرأ في الدين بل صرح بهجمع منهم انه لايصح قبضه للعين ايضا وأمامافي الوسيطمنانه لو قالرد الوديعة اليه برىء فالبراءة فيه ليست لصحةالقبض بلللاذن منه المنزل منزلةالاذن في الاتلاف ولو اذن لهباتلاف مالهفاتلفه لم يضمنوانعصي وما في البيان من صحة قبضه و لو للدين ضعيف على انه ناقض نفسه فقال في محل آخر لا يصبح ﴿ وسئـل ﴾ رحمه الله تعالىءنالمقبوض بسومالاجارة اوالبيع هلتضمن منافعهلو مكث مدة عند القابض ام لا﴿ فاجاب﴾ بقوله الذي ذكروه ان المقبوض بالسوم مضمون فيحتمل شموله للمقبوض بسوم البييع والاجارة وللعين والمنفعة ويحتمل تخصيصه بعين المقبوض بسوم البيع بخلاف منفعته وبخلاف

المقبوض بسوم الاجارة عينه ومنفعته وللنظر في ذلك مجال ولكن الشاني هو المنقدح لات يد المستأجر يد أمانة فلا يضمن العين والموجب لضمان المنفعة اما العقد أو التعدى ولم يوجد واحد منهما ﴿ وَسَتُل ﴾ رحمه الله تعالى عما اذا تلفظ البائع بالصريح فاجاب المشترى بالكناية أو عكسه فهل هو مُن تو افق الابحاب والقبول ﴿ فاجاب ﴾ نفع الله تبارك و تعالى بعلو مه بقوله نعم هو من تو افقهما فيصح العقد بلا توقّف في ذلك لمن راجع كلامهم ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تباركو تعالى عن الفرق بين بطلان البيع في بعتك نصفك و وقوع نحو الطلاق بطَلَقت نصفك ﴿ فاجاب ﴾ نفع الله تبارك و تعالى بعلومه المسلمين بقوله الفرق ان نحو الطلاق والعتق عهدت فيه السراية والتعمر بالبعض عن الكل فاثر ذلك فيه بخلاف نحو البيع فانه يشترط فيه وقوع الخطاب صحيحا وبعتك نصفك غير صحيح أما على السراية فواضح اذ البيع لا يقبلها وأما على التعبير بالبعض عن المكل فلانه مجاز لم تقم عليه قرينة ﴿ وَسَئُلُ ﴾ رَحمه الله تبارك و تعالى هل تجوز المعاملة بالمغشوشة وهل هي مثليةٌ وما المراد بكونها مثَّلية هلُّ هو فيالسكة أو في قدر الغش أوفي غرذلك ﴿ فَاجَابَ ﴾ نفع الله تباركو تعالى بعلومه المسلمين بقوله الاكثرون علىجوازالمعاملة يها وانجهل قدر مافيها منالفضة وفى التتمة ان جوزنا المعاملة بها فهى مثلية والافهى متقومة واذا أتلفت قال ان الرفعة ضمن قيمتها بالنقد الآخر وبالعكس بِلاخلاف وكانه أخذ ذلك من قول الشيخ أبيحامد وغيره فىالدعوى بها أنه يذكرقيمتها من النقد الآخر وهذا من هؤلاء الجماعة فيه تصريح بآنها متقومة فان قلنا بانها مثلية كما مرَّ عن التتمة فينبغي كما قاله السبكي والاذرعي ضمانها بمثلها من السكه التي أتلفت وان جهل معيارها أو من سكة اخرى ان راجت رواجها ولم تتفاوت قيمتها ﴿ وسئل ﴾ رضى الله تبارك و تعالى عنه عما اذا خرس البائع او الراهن قبل الافباض أوفى زمن الخيَّار أو نحو ذلك ولم يكن له اشارة مفهمة فما الحمكم ﴿ فَآجَابٍ ﴾ نفع الله تبارك و تعالى بعلومه المسلمين بقوله يقوم القاضي مقامه فيفعل هو او نائبهمافيه مصلحته ﴿ وسئل ﴾ رضى الله تبارك و تعالى عنه هل ذكر حدود المبيع وما يعرف به فى العقد مما يطول به الفصل أو لا ﴿ فاجاب ﴾ نفع الله تعالى بعلومه المسلمين بقوله هذا من مصالح العقد بل قد يكون منواجباته اذا تُوقفت معرفة المبيع عليه وحينئذ فلايضر ذكره وانكاناعارفين بتلك الحدود قبل العقد ﴿ وسئل ﴾ رضي الله تعالى عنه عما اذ اختلفا في رؤية المبيع فمن المصدق منهما ﴿ فَاجَابٍ ﴾ نفع الله تعاَلَى بعلومُه بقوله المعتمد الذي صرح به الشيخان وغيرهما ومثى عليه البلقيني وغيره قال ولا تغتر بخلافه أي وان قال به جمع متأخرون كالاسنوي والاذرعي والزركشي أن القول قول مثبتها لانهالموافق لقاعدة أنالقول قول مدعى الصحة ولان اقدام المنكر على العقد اعتراف منه لصحته ففيه تكذيب لدعواه ولان الاصل في العقود الجارية بين المسلمين الصحة كما صرحوا به ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تعـالى عن جماعة باعوا أرضا بيعا صحيحا وحكم به حاكم حنفي المذهب ومضى على ذلك سنون فادعى البائعون ان ذلك المبيع وقف علينا فهل تسمع دعواهم بعد الشوت لدى الحاكم والحكم به ﴿ فاجابٍ ﴿ نفعنا الله تعالى بعلومه بقوله هذه المسئلة مع قطع النظر عن حكم الحنفي المذكور تناقض فيها كلام الشيخين في مواضع والمعتمد فيها بل الصواب ان البائع ان قال حين البيع هو ملكي لم تسمع دعواه ولابينته وان لم يقل ذلك باناقتصر على بعتك سمعت دعواه وبينته فان لم تكنله بينة حلَّف المشترى انه باعه وهو ملكه وحكم الحاكم المذكور لا يمنع ما ذكرناه من التفصيل فقد صرحوا بانه ليس من المرجحات وما في أصل الروضة عن الشيخ أبي اسحق لا يخالف ماذكر ﴿ وَسَتُلَ ﴾ رحمه الله تبارك و تعالى عمن أقر بالبيع وقبض الثمن ثم ادعى انه لم يقبضوانه قدم الاشهاد على القبض فهل تسمع دعواه لتحليف خصمه أو لا ﴿ فاجاب ﴾ نفعنا الله بعلومه بقوله نعم

على فعله ذاكر اللتعليق مم ادعى نسيانه للظهار عقب فعله فامسكها فانه يصبر عائدا (سئل) عن شخص أبرأشخصامن دنله عليه ثم ان المرأقال الدن الذي أبرأتني منه لك على فهل یکوناقرارامهام لا(فاجاب) لايكوناقر ارأبه لأنمااتي به جملةواحدة ينافى اولها آخرها فبلغوو براءةذمته منذلكالقدر تنافىالاقرار بهلىر تەفصار كالوقال دارى هذهاو ثوبي هذالزيدوكالو قال له على الف من ثمن خمر أوكلب فعلم أن هذا ليس من تعقيب الاقرار برفعه كقوله له على من ثمن خرويحتمل بدلالة السياق أن تقدير كلامه كان لك على (سئل) هل اقرار السفيه فها يثبت ضمنا صحيح كماقاله الزركشي أملا ( فأجاب ) بان اقراره المذكور صحيح كما لو أقر بقصاص فعفا مستحقه عن الدية (سئل) عن قولهم انه لو اقر بعین صدق فی دعوىالو ديعة والردو التلف هل يشمل مالوقال المقرله أنماهىءاريةأولافانقلتم نعم فما الفرق بينها وبين ماأذا قال المالك أعرتك وقالالآخر أودعتني فان المصدق المالك (فاجاب) مانه انما يصدق المقر في دعوى الوديعة لان لفظه ليسفيه مامدل علىضمان

ولادينية وصورة المسئلة أزالعين باقيةعند اقراره وحينئذلا تسمعدعوىالمقر لهانهاعار بةلانهاغس ملزمة إذ لاضمان بسبيها على الاختلاف بعد تلنها فالاصح تصديق المالك بيمينه فاذا حلفعلي نني الوديعة ضمنها المقر لان الاصل عدم الائتهان الدافع الضمان ولان الاصل أن منكانالقول قوله في اصل الاذن كانالقول قوله في صفته على أن بعضهم صرح بان المصدق المقروانه لاضمان عليه إذا حلف (سئل)عمن قبضت صداقها من معراث زوجها واقرت أنها بعد ذلك لا تستحق عليه ولاعلى احدمن ورثته ولا في تركته حمّا ولا استحقاقا ولا دعوى ولا طلبا ولافضة ولاذهب ولاديناولاعيناولاصداقا ولاً بقية من صداق ولا كسوةو لانفقة ولامتعة ولا تفررأ عن ذلك ولاحقا من الحقوق ولا شيئاً قل و لاجل لما سلف من الزمان وإلى تاريخه وأبرأت ذمتهم ويدهم وامانتهم البراءة الشرعية وهيجاهلة او ناسةانها تستحق علمه فرشأ أو توابعه كلحاف وغيره وآلةأكل وشرب وطبخ فهل إذاادعت الجهل او النسيان يقبل قولهـــا بيمينهـــا وتطالب بحقها من ذلك أولا وإذا

تسمع دءواه لتحليف خصمه كايصرح به كلامهم في اب الرهن واماماوقع في الجواهر في اب الاقرار من أن المذهب انه لاتسمع دعواه لتحليف خصمه فيهذهالصورة ففيه نظر نقلا ومعنى فالوجه خلافه ﴿ وَسُدِّلَ ﴾ رضي الله تعالى عنه بما لفظه لايخفي ماعليه اليهود والنصاري من بيع الخور وتعاطى الرُّبا وغير ذلك فهل تحل معاملتهم وهداياهم وتحرم معاملة من أكثر ماله حرامآولا ﴿ فأجاب ﴾ نفعنا الله بهبقوله حيث لريتحقق حراماً معيناً جازت معاملتهم وقبول هديتهم فانه صلى الله عليــه وسلم قبل هداياهم أما إذا تحقق كا ن رأى ذميا يبيع خمرا وقبض ثمنه واعطاه للسلم عن دين أو غيره فانه لا يحل للمسلم قبوله كما قاله الشيخان ونقل الزركشي وانن العهاد عن النص ما يوافقه ووجهه ان الاعتبار بعقيدتنا وإن كنا نقرهم على ذلك وكذا يقال في الإكل من أمو ال الظلمة ومن اكثر امو اله حرام فيكره مالم يعلم عين الحرام أوما اختلط بهويمكن معرفة صاحبه كمافي المجموع فان لم يمكن معرفته صارمن اموال بيت المال وحديث البيهق وغيره من لم يسأل من أن مطعمه و لامن أن مشر به لم يبال الله عز وجل من أىأبواب جهنم أدخله ظاهر فيمن يقدم على تناول ما حل بيده وان علم انه من حرام فأما من لم يعلم فلا يصدق عليه ذلك وإن اقتضى الورع تركه وقول الغزالي في غير البسيط تحرم معاملة منأكثر ماله حرام بالغفي المجموع فيرده وقال ليس من مذهبنا وانميا حكاه أصحابنا عن ألامهرى المالكي ولوعلم أنَا كَثْرُمافي يد آلسوقة حرام لم يجب السؤال خلافا للغزالي ووافقه ان عبـُد السلام فما لو اعترف ان بيده الف دينار حرام فيها واحـد حلالُكما لو اختلطت حمامة برية بألف حمامة بلدية وفرق بأن هنا أصلايعتمد عليه وهواليد المقتضية للحل مخلافه في مسئلة الحمامة ومن ثم لم يخرجوه على القولين في النجاسة والطهارة لان الاصل هنا الحلو ترجح ماليد وليس هناك مثل هذا المرجح فثار الحلاف وفارق ايضا مالو اختلطت مذكيات محصورة بميتات محصورة بأن الميتة حرام لذاتها ولاقرينة تدل عليها بخلاف الحلال بيد من اكثر ماله حرام وظاهر كلام المالكية تحريم الاخذ والمعاملة إذا كان الاكثرحراما واشتبه واختلف فيه الحنابلة ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تعالى عمن باع شيأ في يده لايدري هوله أم لا وقبض ثمنه فهل يحل له او لا ﴿ فاجاب ﴾ نفعنا الله تعالى بعلومه بقوله قال في البحر ينبغي أن لايحل له لانه مكلف في نفس الامرَ بالاحتياط ماأمكن وهو ظاهر إذا اجتهد فلم يظفر بعلامة تدل على انه له ولانظر لدلالة اليد على ألملك لان محله بالنسبة لغير ذي اليد وأما ذو اليد إذا لم يدر استنادها لما يدل على الملك فلا تكون دالة على الملك في حقه وتحتمل خلافهأخذا بعموم قولهم اليد دالة علىالملك ويدل للاولجواز معاملة منيعلم اختلاط ماله بحرام من غير وجوب اجتهاد في تمييز الحلال من الحرام ووجوبه على ذي اليد إذا اختلط مافيها عرام وعلل بأن العدرة فيذلك به لابنا, وإذا جهل وتصرف في المشتبه من غير اجتهاد فالاثم عليه لأعلينا فان قيل كيف يعول عليه مع العلم بظلمه وفسقه قلنا لان دلالةاليدكافية على انهفىالروضةوالمجموع قال لو اخر فاسق او كتابي انه ذكي هذهالشاة قبلناه لانه من أهله ذكره في التتمة اه ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تعالى عن قوم عرفوا بعدم توريث البنات كاهل بحيلة فما حكم ما يجلبونه لمكة من الحب واللوز والزببب ﴿ فَاجَابِ ﴾ نفعنا الله تعالى بركته وعلومه بقوله أن علم أن ما بايديم اكتسبوا منه شيئًا من وجه حل اولم يعلمشيء فلايحكم على ما بايديهم بالحرمة وتحل معاملتهم مع الكراهة ان كانأكثر ما بايديهم حراما ولا يجب سؤالهُم عن الحلّال والحرام خلافا للغزالي فيهما وإن لم يكن لهم إلا ذلك الموروث فان علمت عين مالكه وبقاؤه لم يجز تصرفهم فيه وإن فقد المالك او جهلت عينه فهو مال بيت المال وإن كانت العين الموروثة ارضا فزرعه\_ ا ببذره حل تصرفه فيه وتعلقت أجرة الارض بذمته وللمحب الطبرى في ذلك افتاء فيه التحذير عن الشراء منهم والتغليظ

قلتم بقبول قولهاوطاابت بها فهل تعطى الفرش جديدا ولاتجبر علىغىره اذاكان عتيقا أولاواذا اطردت عادة مثلها بآلة الطبخ نحاسا تعطاه أولا (فاجآب) بانه يقبل قولها بيمينها في جهلها يوجوب ذلك لها على زوجها حين اقرارهااذا كانتىمن مخفى عليها ذلك ويقبل قولها بيمينها في نسيانها ذلك حينئذ فاذا حلفت يمين الجهل أوالنسيان أوجب الحاكم لها ذلك مراعيا حال زوجها من يسأر واعسارو متى اطردتءادة أمثالها بكون آلة طبخيا نحاساوجب لهاذلك وكلام من نفي و جوب ذلك محمول على غيرهذه الحالة (سئل) عمالو اتحدتاريخ الاقرار وتاريخ الراءة هل تقدم بينة الراءة كإفاله في الانوار ويشهدله بذلك مافى الباب السادس في مسائل منثورة تتعلق بآداب القضاء في الروضة (فاجاب) بأنه تقدم بينة الابراء على بينة الاقرار لان الابراء انما يتأتى في دس ثابت في الذمة وليست هذه مسئلة ابن الصلاح وانماأفتي فيماأذا قامت بينةعلى اقرارهانه لايستحق عليه شيئا وتاريخهما واحدفانا نحكم ببينة الاقرار لانه يثبت بهأ الشغل وشككنا في دفعه والاصلء دمه ثم استدلله

على فاعله وهو محمول على ان ذلك ورع والا فهو مخالف لقو أعد المذهب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله تعالى عنه عنشراء الارقاء الموجودين في الاسواق مع عدم التخميس كيف يحل واحتمال جلب كافر لهم بعيد وللنووى رحمه الله تبارك وتعالى فىذلك تصنيف بينوا حاصله ﴿ فاجاب ﴾ نفعنا الله تعالى بعلومه بقوئه حاصل المذهب في ذلك انه حيث لم يعلم انه من غنيمة لم تخمسَ ولم تقسم حل شراؤه لان طريق ملكه وانكان الرق اثر الكفر لاينحصر فىالغنيمة لاحتمال أن يكون حربيا أخذه من حربى أو قهر حربيا واسترقه ولوأياه فانه يملكهمنغير أنخمس عليه نعم لو قهر أباه أو ابنه عتقا عليه فلا يصح بيـ 4 لهماكما رجحه الشيخانومع ذلك فقد قال الاصحابان المسلم اذااشتراه منهوأخرجهالى بلادما ملكه بالقهر وكذا لواشتراه منحرى شراهمن اصلهأ وفرعه وكالحربي فيما مرالذمي فما يأخذه الذميون من الحربيين بقتال أوغيره لايخمس أيضا فمتى احتمل كون الرقيق من هذه الانواع لم يحرم شراؤه ولا وط. الانثى منه اعتمادا على ظاهر اليد لاحتمال انتقالها اليه شرعا أما بما مرّ أوعمن سرقها على ما يأتى أو بشرائه خمسها من أهل الفيء على رأى الرافعي أو كلهامنهم الكانت فياً أو من الغانمين ان كانت غنيمة وقد كان بعض المتورعين اذا أراد التسرى بحارية اشتراها ثانيا من وكيل بيث المال. ومثله القاضي بناء على ما في فتاوى السبكي ولا يبقى بعد ذلك الاحتمال بقاء الثمن أو بعضه في الذمة وهو سهل وان علم أن الآخذ له مسلم ولو بسرقة أو نهب لم يجز الشراءمنه قبل تخميسه بناء على وجوبهحتي في نحوالمسروق وهومارجحهالشيخان لكن رجح مقابله مرجحون واعتمده كثير من المتأخرين فعليه بحل شراؤه و ان لم يخمس وعلى الاول بحملةول أصحابنا أصول الكتاب والسنة والاجباع متظاهرةعلى تحريم وطء السرارى اللَّاتي يجلبنَّ اليوم من الروم والهند والترك الاأن ينصب الامام من يقسم الغنائم من غير حيف وقول الفزاري لا يجب على الامام قسمة الغنائم بحال ولا تخميسها وله أن يفضل ويحرم بعض الغانمين رده النووى رحمه الله تبارك وتعالى فى تصنيفه فى المسئلة ووافقه ابن الرفعة والسبكي وغيره، ا بانه خارق للاجماع فى ذلك ولو انتصر لقول أبي حنيفة وحكمي عن مالك وأحمد رضي الله تبارك وتعالى عنهما وأن المشافعي رضي الله تعالى عنه قولا بمثله وهو أن الامام أو الامير اذا قال للغايمين دون غيرهم قبل الغنيمة لابعدها من أخذشياً من الغنيمة فهوله صح لكان له وجه رعليه فلوكان الامام والغانمون مقلدين لابى حنيفة وفعلوا ذلك فهل يحل للشافعي ما دام على معتقده الشرآء مسهم الاوجه لا لائه يرى أنهم غير مالكين عنده فان قلد امامهم جاز فان قلت فاذا علم أنها غنيمة لم تخمس فهل له طريق الى تملكها قلت ان علمت عين الغانمين فلا طريق اى ذلك والآبان أيس من معرفتهم فهى مال ضائع وهو لبيت المال وحينئذ فلمن يستحق في خمس المصالح شيأ أن يتملكها بطريق الظهر اذا لم يتمكّن من الوصول الىحقه من بيت المال كما اقتضاء كلام الجموع حيث قال عن الغزالى وأقره لولم يدفعالسلطان الىكل المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل بجوز اخذ شيء منه قال فيه أربعة مذاهب أحدها لا بجوز لانه مشترك ولايدرى حصته منه حبة أو دانق أوغيرهاوهو غلو والثانى يأخذ قوت كل يوم فيه والثالث كفامة سنة والرابع يأخذ مايعطي وهو حقه والباقون مظلومون قال الغزالي وهو القياس لانه ليس مشتركاكالغنيمة والمدراث لان ذلك ملك لهم حتى لو ماتوا قسم بين ورثتهم وهنا لا يستحق وارثه شيأ وهذا إذا صرفَ اليه ما يليق صرفه اليه اه فتقرير النووى والغزالى رحمها الله تبارك وتعالى على ترجيح الرابع لكونه القياس ظاهر في اعتماده لذلك فيتفرع عليه جواز الاخـذ ظفرا سواء أكان هناك أحوج منه كما اقتضاه كلام البغوى أم لا خلافا للسبكي وبه صرح ان الفركاح وان جماعة حيث قال في المنال الضائع ولمن كان في يده إذا عدم الحاكم العادل أن يصرفه لنفسه أذا

(سئل) عن شخص اقرأنه لا يستحق على نلان حقا ولااستحقاقاوليسلهعليه دعوى ولاطلب يوجه من الوجوه ولابسببمن الاسباب ولافضة ولاذهبا ولا فلوسا ولاقاشا ولا عسلاو لاسكرأ ولامحاسا ولارصاصا ولاشيئا قل ولاجل لسالف الزمان وإلى تاريخه بحميع ألفاظ البراءة التي بذكرها الشهود مم ادعى النسان ماعين اعلاه كمسل مثلا فقال كان له عشرة أرطال عسل نحل مثلا وما أبرأت إلا من عسل القصب ونسيت عسل النحلفهل يقبل قوله في ذلك مع تعيين جنس العسل أوّلاً أو قال ما أبرأته الامن الذهب السليمي وكان لى عنده ذهب قایتبای و نسیته فهل يقبل قوله ذلك أولا (فاجاب) بانه لايقبل منه ذلك لانه سبق منه ما يناقضه اذقوله مثلاولاعسلاولا ذهبا نكرة فيسياق النو فتعم ومدلول العام كلية فكانه قاللاأستحق عليه شيأ من العسل و لاشيأ من الذهب بخلافمالوادعي نسیان شیء لم مذکر لفظه الدال عليه في اقراره فانه يقبل قوله فيه بيمينه لان النسان ما جبل عليه الإنسان (سئل) عن شخص له على آخر دىن فقال القاضي خلص لي

كان بهذه الصفة وهو عالم بالاحكام الشرعية أي واقتصر على ما يليق أن يصرف اليـه من ذلك وبالجواز أيضا صرح الأذرعي بحثا قياسا على مال الغريم قال بلأولى ونقل عن محقق عصره الجلال المحلى ما يقتضى الجواز أيضا فهو المعتمد وبدل له أيضا قول ان عبدالسلام انقيل الجزية للاجناد على قول أو المصالح العامة على قول وقد رأينا جماعة منأهل العلم والصلاح لايتورعونَ عنها ولا يخرجون من الخلاف فيها مع ظهوره فالجواب أن الجند قدأ كاوا من مال المصالح التي يستحقها أهل العلم والورع وغيرهم بمن يجب تقديمه أكثرها فيؤخذ من الجزية ما يكون قصاصا ببعض ماأخذوه وأكلوه فتصدر كمسئلة الظفر اه فما نقله عنه الزركشي من اطلاق منع الاخذ ظفراً من بيت المال يحمل على ما إذا كان الآخذ غبرعالم بالاحكام الشرعية أو أخذ فوق حقه وإلا فاطلاقه ضعيف وإن اقتضى كلام السبكي في فتاويه الميل اليه وفي بعض كتب الحنفية ان من له حظ في بيت المال فظفر بما هو لبيت المال فله أخذه ديانة ﴿ وسئــل ﴾ رحمه الله تبارك وتعالى عمن قلد اماما في اسقاط الزكاة عنه فهل لمقلد من ام ير عدم سقوطها الشّراء منه ولا اعتبار بعقيدته ﴿ فاجاب ﴾ نفع الله بعلومه المسلمين بقوله فيفتاوي السبكي ماحاصله انه لورأى مسلما يتصرف تصرُّفا فاسداً في اعتقاده جائزاً في اعتقاد المتصرف لم يجز له قبضه عن دن له عليه وانكان بما لاينقض فيه تضا. القاضى بناء على أن المصيب واحمد وهو الاصح مالم يتصل بحكم حاكملانه يفيد الحل باطنا وهمذا صريح في مسئلتنا بانه حيث ام يقلد ذلك الامام ولا حكم حاكم بسقوط الزكاة لايحـل الشراء منه وهو ظاهر خلافًا لمن أطال فيه بما لايجدى والفرق بين الزكاة والمعاملات ليس في محله اذ المـدار على أن يقدم على ما يعتقبد حل تناوله وهو حيث بتى على تقليد امامه ولا حكم يعتقد عدم حل تناوله قدر الزكاة ومطالبته وغير ذلك من الفروع و لا نظر لعقيدة المشترى ﴿ وســـــُـل ﴾ رحمه الله تبارك وتعالى عما إذا باعه دارا بشرط ان يبيعه عبده فالبيع الاول باطل واماً الثانى فأنأتيا به مع الجهل ببطلان البيع الاول فهو باطل أيضا أومع علمهما لا أحدهما به صح فاناختلفا فىالعلم فهل القول قولاالبائع أُوقول المشترى ﴿ فَاجَابِ ﴾ نفعنا الله بعلومه بقوله ان اتفقا علىالعلم أو الجهل فواضح وان ادعى البائع أو المشترى أنهما عالمان والآخر انهما جاهلان صدق مدعى الجهل بالنسبة لنفسه لان جهله لايعلّم الا من جهته وقد علم ان احدها اذا كانجاهلا يبطل وان قال احدهما انا وانت عالمان فقال الآخر أنا عالم وأنت جاهل صدق الاول نظير ما مر اذ علمه انما يعرف من جهته فصدق فيه وان قال أنا جاهل وأنت عالم صدق الثاني كما مر ولا تخرج هذه المسئلة على مدعى الفساد ومدعى الصحة كاختلافهما في الرؤية اذ الاصح تصديق مدعيهما مطلفا لما قررته من ان دعواه العلم والجهل لايمكن الاطلاع عليها الا من جَهَّته بخلاف الرؤية أو عدمها اذ يمكن اقامة البينة على ذلك وظاهرانه حيث صدقنا واحدا فيما مرفانما نصدقه بيمينه ولوعلم من حالمدعىالعلم او الجهل خلاف دعواه كفقيه حاذق ادعى الجهل ببطلان البيع والشرط وكفريب عهد بتعلم لنشئه ببادية بعيدة أو باسلام ادعى العلم بذلك فهل يصدق حينئذ مدعى الصحة أويصدق منساعدته شواهد الحاللنظر فيه مجال وكلامهم فيما لوادعي قدم العيب او حدوثه والعادة تشهد بخلافه يوميء الى ترجيح الثاني ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تبارك وتعالى بما لفظه اذا حكر الامام فيعزر مخالفه وقضية ذلك انه يحرِم البيع بخلاف ماسعر به وانكان سرا فهل هوكذلك ﴿ فَاجَابِ ﴾ نفعنا الله تعالى بعلومه وبركته قضية قولهم يعزر فىكل معصية لاحد فيها ولاكفارة كَذَلك وأن كانت أغلبية اذلم يستثنوا ذلك منطردها ولا من عكسها لكن قولهم لو أمر الامام بمحرم لم يجبامتثاله ربمايتوهم

ديني من فلأن فتوجه القاءم الى باء من عليه الدن فقال له لفلان علىك مائتًا نصف فادفعهما له فقال بسم الله فهل يكون ذلك اقرارا اولا وهل للقاضي أن محكم مذلك وللشهو دالحاضر بنالشهادة عليه مذلك ام لا (فاجاب) مان ما ذكر ليس اقراراً فليس للحاكم أن يحكم بذلك ولا للشهود أن يشهدوا بلزومه وانما يشردون باللفظ الواقعمنه وقدعلمانه لايلزمه مهشيء (سئل) عمن أقر بحرية رقيق شماشتراه بشمن معين فعتق عليه باقراره نم اكذسب مالاثهما طلع البائع له على عيب في الثمن فهل لهفسخ العقد ويصبررقيقا كاكأن ام لاو آذا قلتم نعم فهل تعودالا كساب للبائع اولالان الفسخ رفع العقد من حينه لأمن اصله (فاجاب) مان له فسخ العقد فيصد رقيقا كماكآن ولا تكون الاكساب للبائع لماذ كرفي السؤال بل توقف لان المقر ان كان صادقا في اقراره فهي للمقر له والافهى للمقر وعلى وقفها فان عتق فهي له والافلوارثه بالنسب فقد قالوا لونقض ذمي عهده والتحقىدارالحربواسترق فاله الذيعندنا مامان ان عتق فهو لهو قالو الواسترق حربى وله دىن على مسلم او

منه خلاف ذلك والذي يتجه اعتماده انه حيث كان برى جواز التسعير وجبت طاعته ولو في السر وحيث لاوجبت طاعته في الجهر خوفا منالفتنة لآفي السر لان امرَّه بمحرم في اعتقاده ينبغي أن لا يكون له حرمة الا في الجهر لانه حينئذ يخشى من عدم طاعته قيام الفتنة ووقوع مفسدة أعظم وأما قولهم لو أمر الامام بمحرم لم يجب امتثاله فليس المراد به أن يكون محرما في اعتقاده بل ان يكون محرماً في اعتقاد المأمور والمأمور به هنا وهو البيع بثمن كذا ليس بمحرم على المأمور فوجب امتثال الامر حينئذ اذ لاحرمة على الما مور في امتثاله وظاهر كلامهم في ابالامامة انه لو أمر بمكروه وجب امتثال أمره وينقلب الفعل حينئذ واجبا وليس ببعيد فان قلت التحكمر اكراه على البيع الابثمن كذا وشرط البائع الاختيار فكان ينبغى بطلان البيع من أصله لان بيع المكره ياطل وان كانالمكره له هوالامام قلت صورة الاكراه الذي ذكروه أن يقال لشخص بع كذا والاسربتك اونحوه واما التحكير هنا فليس فيـه الامر بالبيع مطلقا أو بثمن كذا حتما بل المراد اذا اوقعته باختيارك يكون بثمن كذا فليس فيـه اجبار على بيعه البتة بل على ثمن معين اذا اختار ايقاع البيع ﴿ وسئل ﴾ رحمه الله تعالى عن قول الغزالى يحرم التفريق بين زوجته الحرة وولدها قبل التمييز بالسفر بخلاف المطلقة لامكان صحبتها له هل هو معتمد ﴿ فَاجَابِ ﴾ نفع الله تعالى بعلومه بقوله مقتضى كلام المتأخر بناعتماده ويشهد للحرمةعموم قوله صلى ألله عليه وسلممن فرق بينوالدة وولدها فرق الله بينه وبين احبته يوم القيامة ويؤخذ من علته المذكورة في السُؤال ان المتزوجة بغيره والمطلقة العاجزة عن السفر لعلة أو فقر كالتي في عصمته وهو متجه وقضية كلامه انه لا فرق في الحرمة بين السفر الطويل او القصير ولا بين سفر النقلة وغيرها وهو قريب اذ يلزمه في سفر النقلة السفر بزوجته أو طلاقها وأنه بجوز السفر بان المطلقة القادرة على السفر وان كانت الحضانة لها ولو كان غير سفر نقلةوهو قريب ايضا ﴿وسْتُلْ﴾ رحمه الله تبارك وتعالى عما اذا قال بـع عبدى هذا بألف فباعه من رجلين قال البغوى والقمولى لا يصح فهل مثله الشراء والولى وعامل القراض كالوكيل أولا ﴿ فاجاب ﴾ نفعنا الله تعالى بعلومه بقولهمآقالاه صحيح لانه خلاف الماذون فيه ولامصلحة ويؤيده قُولاالروضة اذا امره بشراء عبداوبيعه لم يجز العقد عَلَى بعضه لضررالتبعيض وان فرض فيه غبطة اه وهو شامل لكلامهما ولمسئلة الشراء وقضية كلامهما أن الولى وعامل الفراض كذلك لكن الاشبه بقواعد باب القراض وتصرف الاولياء الجواز اذا كان هناك غبطة بلمصلحة لانها محققة ووقوع ضرر التبعيض متوهم ﴿وسئل﴾ رضى الله تعالى عنه عن شخص متكلم على أيتام باقامة من حاكم شرعى وللايتام المذكورين حصة مندار عامرة قائمة على أصولها فباع القيم المذكور الحصة المذكورة وسلم ثمنها فىحصة من خربة دائرة لانفع بها اشتراهاللايتام المذكوريُّن عوضا عن الحصة العامرة المبيعة وذكر المورق في مكتوب الشرآء ان القيم فعل ذلك لمارأى فيه من الحظ والمصلحة والحال أنهما لم يثبتا لدى حاكم ثمم ذكر المورق أيضًا ان الحربة المشترى منها الحصة ملاصقة لدار التمحاني وآنها مخلفة عن هبة الله والحال أن الحربة الملاصقة للدار المذكورة ليست مخلفة عن هبة الله ولا ملكها قط وانما هي اشخص آخر واضع يده عايها مدة حياته ثم ورثته من بعده وان الخربة المخلفة عن هبة الله ملاصقة لهذه الحربة الجارية في ماك الشخص الآخر الفاصلة بينها وبين الدار المذكورة وثبت العقدان المذكوران لدى حاكم شافعي وحكم بموجب ذلك فهل يكون مجرد قول القيم ان فيذلك الحظ والمصلحة كافيا أم لابد من ثبوتهما لدى حاكم شرعى وهل يكون قول المورق أن الخربة المبتاع منها الحصة ملاصقة لدار التمحانى وانها مخلفة عن هبة الله والحال انها ليست كذلك كما بين يقتضى فساد عقد الشراء حيث

ذمي لم يسقط بلهو ماق في ذمة

تبين ان البائع باع ما لم يماك فانه وارث هبة الله أم لا يقتضي ذلك ﴿ فاجاب ﴾ نفعنا الله تعالى بعلومه بقوله الولَّى أباكان أو غيره شراء عقار ما لم تنتف المصارة عنه كَاشرافه عَلَى الحراب وبيعه لحاجة كنفقة وكسوة ان لم تف غاته بها ولم يجد من يقرضه أو لم بر في القرض مصلحةولغبطة كان طلب منه بأكثر من ثمن مثله ووجد مثله ببعض ذلك ولا يجوز لّغير ذلك ثم ان كان البائع أ ا أوجدا ورفعه الى القاضي سجل على بيعه ولا يكلفه اثبات حاجةأو غبطة مخلاف الوصي والامين فانه لا يسجل على بيعهما الا إن أثبتا الحاجة أو المصلحة وانكان هوالذي أقامه وأما مسئلة الدار فان قال ما لـكما أو نحوه بعتك دارى وليسله غبرها أو أشار اليها كهذه الدار صح البيعوانغلط في حدودها أو سماها بغير اسمها وان قال بعتك الدار التي في المحلة الفلانية وحدودها وغلط في حدودها لم يصح هذا حكم بيعها وأما حكم الدعوى بها والشهادة فان كانت مشهورة باسم خاص بها كدار الندوة لم تحتج لدكر شيء من حدودها والا فانءلت بثلاثة حدودجاز الاقتصار عليهاوان لم تعلم الا بالحدود الآربعة وجب ذكرها ومتى ذكر الشاهد الحدود وأخطأ في واحد منها لم تصح شهادته اذا تقرر ذلك فقول القيم لا يكفى فى الحظ والصلحة بل لا بد منثبوتهما عندالحاكم والآ كان بيعه باطلا وقول المورق فما ذكره السائل قادح في صحة شهادته وفي صحة البيع على التفصيل الذي قررته والله سبحانه وتعاتىأعلم

﴿ باب الربا ﴾ ﴿ وَسَئُلُ ﴾ رضى الله تعالى عنه عمن معه حب وجاء بعض أهل بلده يبغى شراء ذلك الحب فأسس صَاحب ذَلَكَ الحب الشَّتري على قاعده عندهم يعني انهم اصطلحوا على أن العشرين مدا بثلاثين مدا مثلا ثم بعد ذلك صاحب ألحب قال لرجل آخر أسلملي هذه الدراهم على هذا الرجل بثلاثين مد حب فاسلم ذلك الشخص الى الذي يبغي شراء الحب وشرى بها ذلك الحب المتقدم ذكره فهل هذه الحيلة تخلص صاحب الحب بعد ان أسس قبل ان العشرين بثلاثين ﴿ فاجاب ﴾ بان الحيلة المخلصة من الربا جائزة عند الشافعيرحه الله تباركو تعالى لكنها مكروهة رعاية لخلاف جماعةمن أهل العلم حرموها وقالوا انها لا تفيد التخلبص من الربا واثمه فاذا كان شخص شافعيا وأراد أن يفعل شيأ منها ليتخلص به من الربا جاز له ذلك كان يقول الذي معه لمن جاءيشتري منه أسلمت اليك هذه الدراهم في ثلاثين صاعاً صفتهاكذا ويذكر جميع صفاتها التي يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا ويعطيه في المجلس تلك الدراهم ثمم يهبه ذلك الحب الذي معه وينذر مرمد الشراء لمصاحب الحب بثلاثين صاعا في ذمته ٣ وصاحب الحب درهما في ثلاثين صاعا في ذمته وصاحب انحب يهبه ما معه أو ينذر له به أويشترى مامعه منالحب بدرهم ويسلم صاحب الحب درهما في ثلاثين صاعا ونحو ذلك من الحيل الصحيحة المانعة منالوقوع فىورطة الربا والله سبحانه وتعالىأعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ ٧ فيمن معه سمن فيأتيه بعض الناسفيقول لا أبيع هذاالسمن الا الربعية الى الصيف مثلا وقُتا مجهولًا وفي عرفهم عند حصاد زرع الصيف فاراد المشترى أن يشترى من ذلك السمن فقال بل اسلم ثو بك او خاتمك في حب معلوم الى اجل معلوم ففعل البائع ممم ان المشترى قبض رأسمال السلم الذي اسلم اليه وتنحي عنه قليلا ثم قال لصاحب السمن المتقدم ذكره بعت مني هذه الربعية السمن بهذا الثوب او الخاتم فباعه فهل يحل على هذا الوجه ام لا وهل الخلاص بمن في ايديهم نقدان احدها ٣ والآخر من هذه السكة المعروفة في مكة وهي الكبار واراد احد المتبايعين ان يصرف من الآخر فتعاقدا بزائد احد النقدين على الآخر مقدار الغش في العشرة واحــد فها الطريق المخلصة في ذلك ﴿ فاجاب ﴾ بان الحيلة الاولى صحيحة مخلصة من الربالكنها مكروهة كسائر الحيل وقالجماعة

المدنون كوديعة فبوقف فانعتق فلهو انمات, قيقا ففيء (سئل) عن شخص أجاب من قال له اي شي. علمته في فاو س فلان او في فلوس فلان التي اخذتها منه بقوله ارسلتهاولم يأخذها او قاعدین مصرورین بصرتهم أى وقت طلبهم دفرتهم اليه فهل يكون هذا الجراب اقرار افي الصورة الاربع او فيشي. منها او لایکوناقرارا(فاجاب) بانجوامه الذكور اقرار منه بان الفاوس الذكورة مملوكة لفلان لان حقيقة الاضافةان تكون للملك لانهمقدر فيهمافي الاستفهام السابق فيصبر تقدره في الصورة الاولى فلوس فلان ارسلتهااليهولم ياخذها او قاعدين مصرورين بصرتهم اىوقت طلبهم دفعتهم له وفىالثانية فلوس فلان التي اخذتها منه ارسلتها اليه ولم ياخذها او قاعدىن مصروران بصرتهم آي وقت طلبهم دفعتهم اليه وقد اكداقرارهالمذكور بقوله ای وقت طلبهم دفعتهم اليه (سئل) عن اخبار عدل ببلوغ صي بالسن هل يقبل قوله في ذلك ام لاو في شهادة عدلين ببلوغه مطلقا منغسر تفصيل بسن او غيره همل تقبل او لا ٧هكذاهذاالسؤال بالنسخ

> وليتأمل قيه فانه لا يكاد يفهم لما به من الخفاء

وفي شهادتهما بالوغه بالسن منغبربيان تاريخ هل تقبل أو لأوفى شهادتهما يبلوغه بالسنوالحال أنه شهد آخران بانه صيهل يحكم ببلوغه أوبصباه عملا باستصحاب صياه أوكيف الحركم في ذلك (فاجاب) بأنه لأيكفي اخبارالعدل المذكور وتقبل شهادة العدلين ببلوغه مطلقاومتي شهدا ببلوغه بالسن فلابد فىشهادتها من بيان و يعمل بشهادة الاولين ان بيناسنه والاعمل بشهادة الآخرين ﴿ باب الاقرار بالنسب ﴾ (سَئل) عن قو لهم في الاقرار بالنسب يشترطأن لايكذبه ألحس ولاالشرعهل يعم ذلككل اقرارأ وهوخاص بالاقرار بالنسب وهل نص على العموم أو الخصوص أحدومن الذي نص على ذلك واذاقيل بالخصوص بالنسب فهاالفرق (فأجاب) بأناشتراط أنلايكذب المقرالحسولاالشرععام في كل اقرار ولايخص الاقرار بالنسب والأصحاب وان عبروافيه بقولهم يشترط أن لا يكذبه الحس ولاالشرع فقدذكروا معنى ذاك فى الاقرار فعبروا بقولهم يشترط في المقرله أهلية أستحقاق المقربهأي حسا وشرعا وعللوه بأن الاقرار بدونه كذب وذكروا صوراكثرة لايصح فيها الاقرار لتكذيب الحس والشرع فيها للمقر فمن

من أهل العلم كمالك وأصحابه واحمد وأصحابه بحرمتها وأنها لاتفيد التخلص من الربا واماالحيلة في بيع أحـد النقـدين بالآخر الزائد فهي أن يهب كل منهما صاحبه مافي يده أو ينــذر له والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وِسُئُلُ ﴾ هل يجوز للمسلم أخذ الربا منالحربي ويقرر عليه في المعاملات وبالتطفيف وغـيره وما َ المراد من الحربي وماعلامتـه ﴿ فأجابٍ ﴾ بأن الذي صرح بهأتمتنا ان العقد مع الحربي بالاختيار كهو مع المسلم فلامد من حل مَأْخذه المُسلم منه بعقد ان توجد جميع شروط البيع فيه والالم بحل له أكله ولا التصرف فيه فعلم انه لايجوز أخذ الربا منهولاالتطفيف في كيل أو وزن ومن فعل ذلك عزر عليه التعزير الشــديد والمراد بالحربي الـكافر الذي ليس له أمان بنحو عقد جزية أو تأمين مسلم بشروطهما المعروف فى كتب الفقه ﴿ وَسَتُلُ ﴾ عماجرت بهالعـادة في هـ ذا البلد الامين من بيـ ع المحلق الردىء هل يصح بيعه بفلوس خالصة مع علم المشترى برداءته ومع جهله بذلك كما قالو ابصحة بيع زجاجة لمن ظنهاجوهرة قالوا ولاخيار له لتقصيره بترك البحث فهل هذا كذلك فىالصحةوعدم الخيار أم لا أو يصح مع العلم دون الجهل كما فى الثمن المعين حيث بانت سكته مخالفة لسكة البلد أو لايصح بيعه اذا علم أوظن أن مشتريه يغش به أحدامن المسلمين أو يصح البيع في هذه الحالة أي حيث علم أو ظن أنه يغشه مع التحريم كما في بيح الرطب والعنب من يتخذه خمرًا فان لم يعلمأو يظن ذلك فهل يكره ذلك أمهل قلو باع المحلق المذكور بعثمانى وفلوس فهل يصح ذلك و تكون الفضة التافهة التي في المحلق الردىء كحبات شعير لاتقصدلقلنهاحيث بيرع بر ببر وَفَى أحدهما حبات يسيرة لاتقصد او يكون ذلك من قاعـدة مد عجوة فلا يصح فى ذلك ولو باع محلقا جديدا بعثمانيين اوبعثماني وشيء آخر من حب اوتمر مع الحلول والتقابض هلي يصح ذلك في الصورتين او إحداها أم لا لان الفاعدة هنا ان الجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة وهل معاملةالصغار كمعاملة غيرالمحجورعليهم فيجواز المعاطاةمعهم علىالمختار ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بانه حيثراي المعاقدان المحلق المذكور جاز بيعه بالفلوس المذكورة هذا أنكانكل منّ غشه وخمالصه مقصودا اوكانالمقصود خالصه فقط لكن علما قدره اما لوجهلا ذاك او احدهما فلا يصح البيع قياسا على ماقالوه فىاللين المخارط بالماءولاينافى ذلكقولهم وتصح المعاملة بالمغشوش فيه معاينة وفىالذمة وان لم يعلم عيارها لحاجة المعاملة بها ولذلك استثنيت من قاعدة ان ماكان خليطه غير مقصود وقدر المقصود مجهول كمسك مخلوط بغيره ولبن مشوب بما. لاتصح المعاملة به اه لان كلامهم هذا في المغشوش الذي يتعامل الناس به كما يدل عليه قولهم لحاجة المعاملة بها وكلامنا في شيء مزيف لايتعامل به كايدل عليه اول السؤال وما لاتر وجالمعاملة بهلايعطى حكم مار اجت المعاملة بهلاضطرار الناس الى هذا دون ذاك وحيت ظن المشترى سلامته من الغش او من كثرته فبان خلاف ذلك ثبت له الخيار لانه عيب كما يصدق عليه ضابطه وليس هذا نظير مسئلة الزجاجة لانذاتها ليس فيها عيب وانما اخلف الظن فيها وحيث علم البائع بعينه عيبا حرم عليه بيعها الا بعد تبيينه لذاك العيب فان سكت اثم وصح البيع ولايصح بيع المحلَّق المذكور بعثمانى وفلوس مطلقًا لانه من قاعدة مد عجوة وليست الفضة التي في الجانبين غير مقصودة حتى تقاس بحبات الشعير المذكورة لان قليل النقد يقصد ويؤثرفى الوزن بخلاف قليل الشعىر فأنه لايقصد ولايؤثر فىالكيل وكذلك لايصح بيع المحلق الجديد بعثمانيين الا ان اتفقا و زنا تخلاف بيعه بعثمانىوشىء آخرفانه لايصح مطلقاو اختار بعضهم ان معاملة الصغار كالبالغين ولايعدهذا من مذهبناوانكان قائله منا والله اعلم﴿وسئل﴾ بما مضمونه وصلكتابكم العزيز ولفظكم الشافىالوجيز فقرأهالمملوك وقبلهوفهم مفصله وبحمله ووضعه على الرأس والعين لكن ظاهر قول سيدى إلهما اذا رأيا المحلق المذكور وعلماعينه جازييعه ولااثم

الاول مالوقاللداىةزيد أوداره على كمذا ومالو قال لحمل فلانة على كذا واسنده الى جهة لاتمكن في حقه كاقرضني إياه أو باعني به كـذا وما لو أقر بحمل لانسان وأسنده الي جهة لاتمكنفي حقه ومالو أفر لمسجد أو رياط أو مدرسة أو مقدرة وأسنده الى جهة لا تمكن وما لو قال له على الإلف الذي فىالكيس ولميكن فيهشىء ومنالثاني مالواقر لرقيق عقب اعتاقه بدنأوعين ومالو ثبت له دن فأقربه لغره محيث لا يحتمل جريان نقل كالاقرار بدن الصداق والخاع وارش الجناية عقب ثبوتها ومالوقسمت تركة بينجماعة فاقرو احد منهم بما مخصه لاخروما لو قال داری أوثوبیأو ملكيأو مااشتريته لنفيي الهلانومالو قال له على ەن ئىن خىر أو كلب أو خنزير أوسرجين أو من عقد فاسدأو ضمان بشرط. الخيار أو براءة الاصيل أو نحوه كذا ومالوأقر الكنيسة أو بيعة ( سئل) عن رجل ذكر في وصية انه لا وارثله مع بنته إلابيت المال وأسند وصيته الىشخص ثم ات فحضر الوصىعلى البنت القاصرة وامينالحاكمعن

البنت الاخرى لغيبتها

وحضر عامل بيت المال

فباعواماهناكمنالاعيان ووفوا ما عليه من

على بائعه وان علم اوظن ان المشترى يغش به غيره لانه لم يلتفتالى تسطير ما في السؤال من بيع الرطب او العنب بمن يتخذه خمرا وقول سيدى هذا اذا كان كل من غشه و خالصه مقصود اهل المراد سيدى أنه مقصود للمشترى فقط أومقصود فيالجملة وهل المراد مقصود على أنفراده أوعلى الهيئة الاجتماعية فالسائل مستفيد جزاكم الله تبارك وتعالى خيرا ﴿ فاجاب ﴾ الحمدلله رب العالمين من الواضح أن البائع أذا ظن أن المشترى يغش بالمبيع المعيب مطلقاً ولم يضطر ألى البيع لهحرم عليه لانماكان سببالحرام حرام وانها حرم بيع العنب ونحوه المذكور مطلفا لان سبب الحرمة هنا امرخارجعن البيعوثمامر ذاتى في المبيعوالمرآد بالقصد المذكورقصدهمنفردا اومتضمنافيالعرف ﴿ وسئل ﴾ هل يجوز بيع سمن الغنم بسمن البقر لانهما جنسان أمهلا ﴿ فاجاب ﴾ بقو له يجوز بيع سمن الغنم بسمن البقر متفاضلا بشرط الحلول والتقابض في المجلس ﴿ وسئل ﴾ عمن اعطى خبازا درهما وقال اعطني بنصفه خبزاو بنصفه الآخر نصف درهم صحيحا فاعطًاه ماقال ماالحكم ﴿ فاجاب ﴾ بقوله ان جعل الدرهم فىمقابلة الخبز والنصف درهم من غير تفصيل فهو ربا وان فصل فقَال اشتريت منك بنصفه خبزا ونصفهالآخربنصف درهم صحيحا صح فىالنصف الاول مطلقاوأما النصف الثاني فلايصح بيعه بنصف درهم صحيح الا أن يستوياوزناوقيمة والاكان ربالانهمنالقاعدة المشهورةبقاعدةمدعجوة ﴿ وسئل ﴾ عن عين مبيعة بين شخصين وها يعلمان بها سابقا حاضرة كانت اوغائبة وشهد شاهدان بينَهما بذلك ولم يعلما العين المبيعة فهل يصح هذا البيع فاذا قلتم بصحة ذلك هل للحاكم ثبوته والحكم به على الحكم المشروح ام لابد من ثبوت الحدود عنده بها سواء اكان بالشاهـدين الاولين ام غيرهما اوضحوا لنا ذلك ﴿ فاجابٍ بقوله اذا علم العاقـد ان العين المبيعة بالرؤية ولو قبـل العقد بشرطه ثم أوردا العقد عليها بحضرة شاهدىن لم يرياها ولم يعرفاهاصح البيعويشهدالشاهدان على الصيغة الواقعة بينهما وذلك معنى الحكم بالصحة والموجب بشرطه وان لم يشهد الشاهدانءنده بالحدود لان القصد هنا ثبوت العقد فحسب واما المعقود عليه فلا يحتاج للشهادة بحدوده الااذا وقع تنازع في عينه الغائبة عن مجلس الحكم﴿ وسئل﴾ بمالفظه قال الرافعي في الرباوالتخاير فيالمجلس قبل التقابض بمثابة التفرق يبطل العقد خلافاً لان سريج وقال في الخيار لو تقابضا فيعقــد الصرف ثم اجازا في المجلس لزم العقد وإن اجازاه قبل التقابض فوجهان احدهما إن الاجازة لاغية لان القبض معلق بالمجلس وهو باق فيبقى حكمه فى الخيار والثانى انه يلزم العقد وعليهما التقابض اه وتبعه في الروضة في البابين ولم يرجح شيأ فما المعتمد ﴿ فَاجَابَ ﴾ بقوله الذي رجحه في المجموع لزومالعقدوزاد ثالثا انه يبطلالعقد واستشكل بما فيالربا واجاب ما في الخادم والتعقبات بان مافي الربامحمول علىما أذا تفرقا بلاقبض وما في الخيار علىما أذا تقابضاقبل التنمرق واعترض مامور الأول ان البطلان لو كان محمولاً على مااذا تفرقا بعد التخاير بلا قبضوليس مرتباً على مجرد التخاير لامتنع الخلاف فيه للاجماع على بطلان العقد عند التفرق بلا قبض وقد علمت ثبوت الخلاف كما حكياً عن ابن سريج فوجب فرض المسئلة فيما اذا لم يوجد تفريقالنانيانه في الروضة صحح تبعا لبعض نسخ الرافعي فيمااذا باع دينارا بعشرة دراهموليسمع المشترى إلا خمسة فدفعهااليه ثماستقرضها وردها اليه عن الثمن بطلان العقد ووجهه ان قرض الخسة المذكورة تصرف فى زمن خيار الباذل والتصرف في الشيء أذاكان في زمن خيار باذله باطل إذا وقعمع غير الباذل وصحيح أذاو قع معه ويكون اجازة للعقدواذا ثبتان قرض الخمسة اجازة للعقدبطلالعقدفها لمم يقبض بناء على انمجر دالاجازة مبطل كالمتفرق وإن التفرق قبل قبض بعض العوض مبطل للعقد فيها لم يقبض إذا تقرر ذلكعلم فساد ماسبق من الجمع لان البطلان في هذه المسئلة مرتب على مجرد الاجازة الثالث قولهما إن

دىنشرعىوقسموا مابتي ثلثاه للمنتين تحت يدالوصي وأخذ الباقي عامل بيت المال ثم اثبت شخص انه ان أخي الميت لا يو مه فهل إذا تعذرر دما اخذهالعامل يفوتعلى العاصب وحده ام تنقض القسمة ويقسم ما بق تحت يد الوصى بين العاصب وبين البنتين ويفوت مااخذه على الجميع ويكون من باشر الاعطآء طريقافي الضمان فاجاب) بأنه ايس مااخذه العامل حصة العاصب بلهو من اصل التركة شائع بين جميع الورثة وتنقض القسمة ويقسم ما بقى من التركة تحت مدالو مى فللبنتين ثلثاه و العاصب باقيه و ما أخذه . العامل يستحقجميع الورثة اخذهان بقيو بدلهان تلف وليست مسئلتنا نظار مسئلة قبض الحاكم من مال المفلس حصةغريم غائب ثم تلفت تحت بده حيث لا يرجع عليه بقية الغرما . بشي و لا تتقض القسمة لان الحاكم نائبعنه فيالقيض فكانه قبضه وتلف تحت مده مخلاف مسئلتنا فانقبض العامل فيها غير صحيح لتبين انه لاولاية له على ذلك فهاقبضه ونزلة ماغصب من التركة قبــل قسمتها أو سرق ولا يكون من ماشر اعطاء ذلك القدرطريقافي الضمان (سئل) عن ابنتي عم أقرتا بانعمو بيدهما

التخار بمثابة التفرق يقتضي انه بمنزلته وقائم مقامه ومستقل بترتبالبطلان عليه كاترتب البطلان على التفرق وإلا لكان المقتضىالبطلان إنما هو التفرق وجعل التخابر بمثابته لغو لا فائدة له الرابع انه في المجموع حكى البطلان في المسئلة مقترنا بالوجهن الآخرين وهو يقتضي ان الاوجه الثلاثة وأردة على صورةً واحدة فجعل البطلان في صورة والآخرين في أخرى تصرف مخالف لما اقتضاه كلامه اه ولبعض هذه الاعتراضات اتجاه فالاحسن أن يعتمد مافى المجموع ويضعف غيره ولا يصار إلى الحمل لما يلزم عليه مما ذكر ﴿ وسئل ﴾ عمن باع شاة فىضرعها لبن بمثلها او بابن او دجاجة فيها بيضة بمثلها او بيضة لم يصح بخلاف دار فيها بئر ماء بمثلها فما الفرق ﴿ وَأَجَابُ ﴾ بقو له يفرق بأن الماءليس مقصودامع الدار بوجه بل هو تابع لها مخلاف اللبن والبيضة فأمها مقصودان مع الشاة والدجاجة فكانا منقاعدة مد عجوة لانمنشروعها أن يكون كل مما اشتمل عليه العقدمقصوداً لاتابعا ﴿ وسئل ﴾ عن قشر البن هل هو ربوی أم لا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله الذی دل علیـه کلامهم انه غیر ربوًی لأنه لابد في الربوى من أن يكون يعد للاكل على هيئته كما صرحوا به ومن ثم لاربا في الحيوان وإن جاز بلمه كصغار السمك ولا في حب الكتان ودهنه ولافي نحو الورد ومائه والعود لان هذه كلها لاتعد للاكل على هيئتها ولا شك ان قشر البن أولى من هذه بكونه غير ربوى لان بعض هذه يتناول على حالته وأما قشر النن فلا يتناول على حالته أصلا فلا يعد مطَّعُومًا ﴿ وَسُئُلُ ﴾ قالوا في قاعدة مدعجوة لايجوز بيع السمسم بالشيرج ونحو ذلك بما المقابل للآخر ضمني بخلاف السمم بالسمسم لان الشيرج ضمني في الجانبين فلآيؤ ثروقالوا في مسئلة بيع نحومد ودرهم بمد ودرهم لو تساوت قيمة المد من الجانبين الم يضر لان التقويم يعتمد التخمين وهو حزر قد يخطأ والجهل بالماثلة كحقيقة المفاضلة ويشكّل على هذا ما قالوه في بيع صحاح ومكسرة من فضة بصحاح ومكسرة من فضة من أن ذلك من قاعدة مد عجوة بشرط أن تنقص المكسرة عن قيمة الصحاح بخلاف ما اذاساوت المكسرة قيمةالصحاح فنظروا الى تساوىالقيم هنا أيضامع أن ذلك تخمين قد يخطأ فما الجواب ﴿ فاجاب ﴾ بقوله أنافعلوا ذلك لأن هذين الشيئين لما اتَّحَدُ نوعها كأن الاصل جوازٌ بيعهما بمثلهما مطَّلقا لكن لما اختلفت القيمة صارت المُكسرة بصفة غير صفة الصحيحة فنزل اختلاف صفتيهما منزلة اختلاف جنسها أونوعهما ولانظر لاختلاف صفتهما مع الاتحاد في القيمة لانه اختلاف لايرتبط به اثر الا منحيث انالاغراض قدتتفاوت في ذلك ولا نظر اليه هنا وايضا فالتساوي هنا يمنع توزيع ما في الجانب الآخر لاتحاد النوع والصفة مخلافه ثمم فان العقد مشتمل على جنسين مختلفينوذلك يقتضى التوزيع وان فرض تساوى قيمة الشيئين والتوزيع محقق للمفاضلة او الجهل بالمماثلة ﴿ وسُتُلُ ﴾ عالفظه صحح الشيخانهنا صحة بيعداريها معدن ذهب بذهب وخالفاه في محل آخر وحمل بعضهم ماهنا علىمااذاجهل المعدن حالة البيع وهومشكل اذ العبرة فىالعقود بما فى نفس الامر ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله قديقال انالمبطن هنا هو التوزيح بالكيفية التيقرروها وحيث جهلاه كان تابعا بالأضافة آلى المقصود من الدار في ظنهما فلم يشتمل شيء من طرفي العقد على ما لين مختلفين في ظنهما حتى يتأتى التوزيع نمم هل يلحق جهل المُشترى فقط لانه تابع بالنسبة آلى ظنه أو لا لتحقق مقتضى الترزيع بالنسبة لظن البائع فلا يترك لقضية ظن المشترى كلُّ محتمل وللنظر في الاقرب منهما مجال والثآتي أقرب للجهل الساَّبق فترجيحه غدربعيد ﴿ وسئل ﴾ بما لفظه هل يقوم القبض التقديري في الربويين بان بمضى زمن بمكن فيه الوصول الى العينين الغائبة ن عن الجلس مقام الحقيقي أم لا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله له لآبد من القبض الحقيقي كماصر حوا به أرض مخلفة عن جدهما الملحق به فيل تؤخذان باقرارها فيرث المقربه

ثلث ما بيدهما وان لم يثبت نسبه أملاكما لوأقر أحد الانبن الحائزين بثالث فانكره الآخر حيث قلتم لايشارك المقر ظاهرا فان قلتم لا إرث فما الفرق بين هذا وبين ما اذاأقرأزاز بدعلى عمرو ألفا وهو ضامنه فيه حيث قلتم له مطالبتهوان لم يثبت على عمروو ما اذا اعترف الزوج بالخلع

وانكرت الزوجة حيث محكم بالبينونة وان لم يثبت المال الذي هو الاصلفيهاواذا أقام ان العمالمذكوربينة هل يعتبر في قبولها تعرضها لكونه

ان فلان بن فلان حتى

تنتهي الى الجد الملحق به أم يكفي تعرضها لكونه

انءممنالذكوروالاناث أم لايعتبر شيء من ذلك ويكفي أن تشهد مانهذا ابنالعمو نحوذلك ويحمل على الوارثكالوأقر باخوة

مجهول ثم ادعى أخوة الرضاع أو الاسلام (فاجاب) مانه لاتو اخذان باقرارهمافلا يرث المقر

به شيأ بما بيدهما كما لو أقرأحد الابنين الحائزين

بثالث وأنكره الآخرلان الارث فرع النسب ولم

يثبت لانمنشرط ثبوته أنيكونالمقروارثاحائزا

لتركة الملحق بهو الفرق بين

﴿ وسئل ﴾ عن قول العباب في تفريق الصفقة وان كان باختيار كان علم عيب أحد العبدين قبل الْقَبِض أُو بعده فاراد رده الى أن قال وكذالورضى بذلك بعدتلف السليمين فيستقر له بقسطه ويعتبر أقل قيمه منالعقد الى القبض ويسترد قسط المردود ويصدق البائع بيمينه في قيمة التالف!ه والذي يظهر لى أن حاصل قوله وكذا لو رضى بذلك بعد تلف السليمين جواز رد أحد السليمين دون الآخر بعد تلفهما جميعابرضا البائع على طريق الاقالةفيغرمالبائع قيمة المرودويسترد قسطه من الثمن وان حاصل قوله ويعتبر وأقل قيمه راجع لمسئلة السليمين المذكورة وعلة تصديق البائع بيمينه انه غارم لكن على هذا كمأأنه غارم بقسط المردودالمتفاوت ذلكالقسط بتفاوت القيمة كذلك المشترىغارم بقيمة المردود فينبغي أنيصدق المشترىفي قيمة المردود باعتباركونهغارمالهاكما صدق البائع باعتبار كونه غارما للقسط المخلتف محسب القيمة فيكون كل منهما مصدقا باعتبار وقد أرسلت بذلك الى بعض الفضلاء لكثرة ماعنده من الموادفاجاب عا نصه قوله في السؤال وكذا لو رضى بذلك بعد تلف السليمين خطأ من النسخة التي وقف عليها السائل وصوامه كما فيالنسخة الني وقفت عليها بعد تلف السليم فيقتضى بقاء أحد العينين وحينئذ فصورة المسئلة أن البائح وافق المشترى على رد العين المذكورة ولا نزاع في جواز ذلك ولايتأتي حينئذ انه من باب الآقالة اذ ذاك على مقتضي النسخة التي رددناها ويؤبد ما ذكرناه عبارة ان المقرى فيروضه وانكان باختيار ارد بعض المبيع بالعيب لم يجز انلم يستقل كاحد الخفين وكذا ان استقل كاحد العبدين ولو تلف أحدهما فلورضىالبائع برده جاز فيقوم العبدان سليمين ويسقط المسمى فانكان السليم تالفا واختلفا في قيمته فالقول قولة بيمينه وكل ممن ذكر غارم ماعتبار اه فهل ما قاله من أن نسختنا خطأ صحيح وهل خطؤها منجهة المعنى أيضا أولا أفتونا في ذلك وأنتم العمدة فيما هنالك ﴿ فاجاب ﴾ بقوله عبارة العباب مع شرحى له ﴿ وَانَ رَضَى ﴾ البائع برد المعيب فيهما جاز مطلقاً لاسقاط حقَّه وحينتُذ ﴿ فيقوم ﴾ وجو با ﴿ المبيعان ﴾ اللَّذَان أحدهما معيب ﴿ سليمين ويقسط المسمى على قيمتها ﴾ اذ لو وزع َ عليهما مع العيب َلادى آلى خبط وفسادكما دل عايه ألامتحان فالصواب تقدير السلامة وهي فائده عظيمة نافعةفي مسائل كثبرة ذكره الزركشيوكذا يقومان سليمين ويقسط المسمى كاذكر ﴿ لُو رَضَّى ﴾ البائع ﴿ بِذَلْكُ ﴾ اى برد المعيب منهما ﴿ بعد تلف السليم ﴾منهما ﴿ ويعتبر ﴾ فيما إذا اختلَّفا في قيمة السليم ٱلتَّالف لاعتبار التقسيط ﴿ اقلُّ قيمه ﴾ اى التسليم التالف ﴿ من ﴾ حين ﴿ العقدالي القبض ﴾ كايعلم عاياً تي في مبحث الارش ﴿ ويسترد قَسَط المردود ويصدق البَّائع ﴾ فيما إذاً ادعى المشترى مأيقتضي زيادة المرجوع به علىما أُعَتر ف به البائع ﴿ بيمينه في قيمة التالف ﴾ لأنه غارم ولان الثمن ملكه فلا يسترد منه الا ما اعترف به قال الزركشي ولم يصرهنااحد الىالتحالف ولو قيل به لم يبعد لان اختلافها في قيمة التالف اختلاف في ثمن الباقي ولواختلفا فيه ابتداء تحالفا فكذاينبغي هنا ثم رأيت القفال ذكره احتمالاووجهه ماذكرته اه وهو بعيد ولا نسلم ان اختلا فهما في قيمة التالف اختلاف في ثمن الباقي وانماهو اختلاف فيما يخصه عند التوزيع الطارىء بعد العقد والاختلاف في الثمن انما يقتضى التحالف انكان اختلافا فىالثمن الذى وقعبه العقد وماوقع بهالعقد هنا متفق عليه ولكن لماطرأ تلف أحدها واختلفا في قيمته طرأ الاختلاف فيما يخصكلا عند التوزيع انتهت عبارة الشرح المذكور وبقوله بذلك أى برد المعيب منهما يعلّم فساد قوله في تلك النسخة الني عندكم بعد تلف السليمين لانها تناقض ماقبلها المفروض في ان أحدهما معيب فهي فاسدة منجهة ذلك مطلقا لصحة ما ذكر تموه في ذاته لا بالنظر لمافي متن العباب كماعلم بماقررته وقول المجيب وحينئذ فصورة المسئلة الخ وقوله ويؤيد ذلك الخ كله غير محتاج اليه لأنه مصرح به في

مسئلتنا ومسئلة الضمان والخلع الملازمة فىمسئلتنا إ بين النسب والارث اذ النسب سبب الارث به ويلزم من عدمه عدمه ومنءو جودهوجوده وانتفا اللازمة في المسئلتين المذكورتين أما مسئلة الضمان فلان المعتبر في مطالةالضامن بينة ثبوته بولو باقرارهمع تكذيب الاصيل له لآنه لاملازمة بين مطالبة الضامن به وبين مطالبة الاصيل اذقد تمتنع مطالبة الاصيل به دون الضامن كان أعسرا ونذر صاحب الدن أن لا يطالبه به مدةكذاأوماتالضامن والدين مؤجل وقدتمتنع مطالبة الضامن به دون الاصيل كانضمن الحال , مؤجلا أجلا معلوما أو أعسر أو مات الاصيل والدىن مؤجلوأمامسئلة دُّعوى الزوج الخلع مع انكارالزوجةلهفا بمآحكمن فيها بالينونة مؤاخذة له ماقر اردلانه مالك لعصمتها ولاملازمة بين البنونة وثبوت العوض لوجودها ندو نه في طلاقها قبل الدخول والطلقة المكملة لعدد طلاقها ولافرقنى قبول البينة الشاهدة بنسبابن العمالمذكوروبين شهادتها بانه فلان بن فلان بن فلان حتى تنتهى الى الجد الملحق به وبينشهادتها بأنه ابن عمهمالايهما أولانوسهما

العباب على وجه أظهر من قوله أولا وان رضى وقوله ثانيا وكذا لو رضى بذلك الخ ﴿ باب الخيار ﴾

﴿ وَسَمَّلُ ﴾ عن مسئلة فاجاب فيها بجوابَ مُختصر ثم بلغه أن بعض المفتيين أفتى فيها بخلاف ذلك فصنف في ذلك تصنيفا ساهاصابة الاغراض في سقوط الخيار بالاعراض وقد أردت أن أذكره برمته هنــا وانكان تصنيفا مســتقلا لانه في حـكم الفتاوى باعتبار أصله كما علم، ماقررته وذلك التصنيف الحمد لله الذي أيقظ للقيام باعباء المعضلات أقواما من عليهم بتوفيقه الباهر سلطانه وهداهم عند تزاحم الآراء في عويصات المسائل الى سلوك جادة الصواب الساطع برهانه وأشهد انلاالهالاالله وحده لاشريك لهشهادة أكون بها انشاء الله بمنعلا مكانه وسعدبه اخوانه وأشهد أنسيدنا محمدا عبده ورسوله الذي بوأهالةمن منازل قريه وانعامه ماارتفع به على سائر الشئون شأنه صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه صلاة وسلامادا ئمين متلازمين مآدامت تترادف على وارثيه آلاؤه واحسانه وبعد فقد وقع في غضون مااستفتيت عنه سؤال ظننت جوابه سهلا واني للـكلام فيه ببادئي الرأي أكون أهلاحتي احدقت النظر فيه فوجدته صعب المرتقى عالى الذرى فلذاك أعملت الفكر فيه حتى من الله على باصابة الغرض فيه بالاحاطة بقوادمه وخوافيه اكن بحسب ماظهر لي سبيله ووضح لدى دليله فان وافق الحق والا فالخطأ والخطل والتقصير هو وصفى اللازموشأ بىالدائم فلا جل ذلك افردته بالتأليف وزيادة الايضاح وحسن التصنيف حتى ينظر فيه الفضلاء ويعول عليه ان شاء الله سبحانه و تعالى النبــلا. وسميته آصابة الاغراض في سقوط الحيار بالاعراضوالله اسأل وبنبيه الذي لم يلحق شأو كماله ني اتوسـل ان ينفع به وان يبلغني المأمول بسببهانه القريب المجيب وماتوفيقي الا بالله عليـه توكلت واليه انيب اما السؤال فحياصله انسان اشــترى من آخر ارضا مشتملة على نخل ثم تقايلاً ثم ادعى البائع بطلان الا قالة وحكم له الحاكم الشرعى بذلك بشرطه مم بعد ذلك ظهر أن من الارض المذكورة مغرس نخلة من النخل المذكور مملوكًا لغير البائع حين البيع فهل يتخير المشترى حينشذ واذا قلتم نعم فهل يمنع خياره بملك البائع المغرس المذكور واعطائها له او اعطاء مستحقها اياها للشترى اولا واما الكلامعليه ففي مقامينالاول في اثبات الخيار والثاني في سقوطه فالذي يصرح به كلامهم ان المشتري يتخير بذلك لتفريق الصفقة عليه واما ماوقع في فتاوی ابن الصلاح حیث سئل عمن اشتری سهاما فی اماکن متعددة بثمن معلوم ثم خرج بعض المبيع مستحقاً من أنه أذا كان الجميع في صفقةو أحدة وكان الاستحقاق في بعض الأماكن دوُّن بعض فالبيع باطل في الجميع وان كان المستحق جزأ شائعا في الجميع صح البيع فيما ليس مستحقا بقسطه من الثمن المسمى فغريب جدا والموافق لـكلامهم صحته في الصورتين فيها ليس مستحقا بقسطه من الثمن المسمى وكأنه لحظ في التفرقة تعذرتو زيعه في الاول دون الناني وليس كذلك كما هو ظاهروا ذا خيرنا المشترى فارادمالك المغرس غمر البائع هبته للمشترى لم يسقط بذلك خياره وهذا ظاهر وأنما الخفي أن البائع أذا ملك ذلك المغرس فعند علم المشترى بأن له الحيار وهبه له أو أعرض له عنه فهذا هو الذي يترددالنظرفيه والذي ظهر لي فيه بعد التمهل اياما ومزيد الكشف لبعض الكتب المتداولة فان جلها معدوم من قطر الحجاز ان المشترى يبطل خياره بمسامحة البائع له بالمغرس المذكور هبة او اعراضا ويدل على ذلك من كلامهم امور الاول قولهم اذا اتحد المبيع صفقة لايرد المشترى بعضه بعيب قهرا الآاذاكان البعض الآخر للبائع فحينتنذ يرد عليـه البعض قهراكما اعتمـده القاضي و من تبعه و هو الاو جه كما ببنته في حاشية العباب لان العلة الصحيحة في امتناع ردالبعض انما هي الضرر الناشيء من تبعيض الصفقة عليه وبملكه للبعض الآخر يزول التبعيض فلا ضرر عليه

ولا تقبلشادتها بالعان ابن العم لصدق العم بالعم من الام وٰهو غير ٰوارات فشمادتها هكذا غدمقبولة واءامنأقر بأخوةمجمول الم قال أردت أخوة الرضاع أو الإسلام فانما يقبل منه لانه خلاف الظاهرولان المقر محتاط لنفسه فما يتعلق به فلا يقر الا عن تحقيق (سئل)عن امرأة ادعتأن ولدها ان فلان ثم أقامت بينة أنه ابنه رلد على فراشه من موطوءته وحكم بها وللملحقبه بينة منكرة لذلك نه أقامت بينة تشهد باقرار الملحق قبل مو ته بانه عتيق من الملحق به غیران له وحکم مافها المعمول به منها (فاجاب) بان المعمول به الحكم بالبينة الشاهدة على اقراره بانه عتيق لفلان لا انله اذ تبین به عدم شماع دعوى ابنتيه وعدم قبول بينتها وبطلان الحكم مالان القاعدة أنكل من كان فرعا لغيره لا تسمع دعواه بما يكذب أصله و لا تقبل بينته به (سئل)\* عن باع عبدا مم استلحقه هل يثبت نسبه أم لا ( فاجاب ) بانه يثبت نسبه بشرطه ثم ان ثبت نسبه بالبينة أوصدقه المشترى تبين بطلان البيع و الافلا (سئل)عمن المتلَّحق زوج ابنته أو زوجة ابنه 🛴 بشروط الالحاق هل يثبت

فيه فلزمه قبوله وتعليل مقابل كلام القاضي الذي جرى عليه كثيرون بانه وقت الرد لم يردكما تملك يرد بانه وان لم يردكما تملك لكن لاضرر عليه فىالرد حينتذ فلاَّوجه لامتناعهوالتعليل باتحادالصفقة وتفريقها بمجرَّده لا يصلح للتعليل وأنما وجه العلة ما فيه من الضرر غالبًا ۚ فَآلَت العلتان الى شيء واحد وهو انتفاء الضرر وهو منتف فيما قاله القاضي فكان هو الحقيق بالاعتماد وبمن اعتمده الاذرعي فانه رجح انالعلة انما هي الضرر وكذلك الزركشي فانه قال بعده وهو ظاهر لرجوع الكل اليه قال ومثله لو وهبه منه اه فانظر الى كونهم ألزموا البائع بالقبول حينئذ لعدم الضرر فقياسه أن يلزم به المشترى في مسئلتنا لعدم الضرر فها نوجه فانا اذا الزمناه بالقبول لا نلزمه بـكل الثمن وائما نلزمه من الثمن بقسط غير المستحق وّانما خيرناه فورا بعيب التبعيض وبمسامحة البائع له كما مرزال هذا العيب بالكلية فلذا قلنا بسقوط خياره وبه فارق ما لو اطلع على عيب قديم فارادالرد به فقال البائع أمسكه وخذ أرش القديم وأمالو حدث عنده عيب وقد أطلع على عيب قديم فاراد ضم أرش الحادث الى المبيع ورده فانه لا يجاب البائع في الاولى ولا المشترى في الثانية لانالعيب لا يُزول ببذل ارشه ففي الزّام قبول المعيب ضرر ولومع أخذ الارش فمن ثم لم يلزموا بذلك البائع ولا المشترى لانه لايزيل الضرر بالكلية علافه في مستلتنا فان مساعة البائع له يما مر تزيل ضرره بالكلية فلذا لزمه قبوله وسقط خياره فان قلت الذى اعتمده شيخ الاسلام زكريا ستى الله تعالى عهده مقابل كلام القاضي السابق وهو يؤيد عدم اجبار المشترى في مسئلتنا على القبول قلت قد بان لك انه ضعيف وان اعتمده شيخنا المذكرروأفتي به وعلى تسليمه فهو لا يؤيد ذلك لان العلة فيه كماعلم بما مر أنه وقت الرد تبعضت الصفقة عليه صورة وأن لم تتبعض عليه حكمافلم يردكما بملك فكذالم يجسر البائع على القبول لانه خلف التبعيض شيء آخر وهو عدم رده كما تملك وأمافي مسئلتنا فلايتاتى فيها ذلك لان علة تخبيره التبعيض وبمسامحة البائع يزول من غير ان مخلفه شيء آخر الامر الثاني قولهم لو بان عيب الدابة وقد انعلما ونزع النعل يعيبها فلا رد له ولا قسخ ان نزعه والا فله الرد ويلزم البائع القبول لانه لامنة عليه فيهولا ضرروليس للمشترى طلبقيمتها فانها حقيرة فيمعرض رد الدابة فقياس الزام البائع القبول هنا الزام المشترى به في مسئلتنا بجامع زوال العيب بالترك في المسالمتين من غبر لحوق منة ولم يخلف ذلك شيءآخر ووجه عدم المنة في ذلك ان ما يقع في ضمن عقد يكون في مَهَابِلَةً تُوفير غرض لبادله فلم توجد فيه حقيقة المنة لا سيما وقد انضم لدلك اجبار الشرع له على القبول فهو كاره له والكاره للشيء لا يتوهم لحوق منة اليه منه يوجه من الوجوه فان قلت الزام البائع بالقبول مع عدم تغريمه قيمة النعل للشترى مشكل فلا يقاس عليه على القاعدة ووجه اشكَّاله انهم لاحظوا جانب البائ خشية من لحوق الضرر به دون جانب المشترى مع لحوق الضرريه اما بالتزام معيب او بتكليفه النزول عن ملكه في النعل وكان القياس ان يطالب بأرش العيب القديم كما في الصبغ لمسكن لم يصر اليه احد من الاصحاب قلت أما عدم القياس على المشكل مطلقا فممنوع كما يعلم من كلام الاصوليين وعلى التنزل فمحلمحيث كانالاشكال مسلمااماحيثكان مدفوعا فانه لا تأثيرله لا في الحكمولا في القياس عليه وهوهنا كذلك لانا لم نراع جانب البائع فحسب بل راعينا كلا من الجانبين فان الصورة ان النزع يعيبها فلو امرناه به لا جحفنا بالبائع ولو امرناه بامساكها معيبة لا ج-فنا به فعدلنا الى طريق وسط يندفع به الاجحاف عن كل منهما وهوردهامع النعل والحكم ببقاء النعل على ملك المشترى حتى اذا سقطت يلزم البائع ردها كما يأتى وانما لم يقل احد من اصحابنا بوجوب ارش العيب القديم كمافى الصبغ لوضوح الفرق بينهما فان الصبغ لا يمكن ازالته الا بتلف عينه بخلاف النعل وايضا فألصورة ان قلع النعل يضر بها وبالمشترى لانه يحدث بها

نسه أولاواذا ثبت نسبه هل ينفسخ النكاح أولا (فاجاب) بانه يثبت نسبه في المسئلتين ولا ينفسخ النكاحان لم يصدق الزوج (سئل) عن شخص أقر بأن هذا الصغير ولدى علقت بهأمتي فلانة مني وله أولادأخرته اابلغأنكر بنوة المقر وأقريانه ابن فلان فهل يقبل انكاره حتى ينتني نسبه ولا يرث منة أملا ( فاجاب ) بانه لااعتبار بانكاره ولاباقراره لاناحكمنا بشوت النسب والارثمنالجانبينوالنسب يختاط له فلا يندفع بعد ثمو ته كالثابت بالبينة وكالو انكره حالصغره ولهذا لو صدقه المقرحيننذ لم يطل نسه لانه لا يقبل رجوعهعنه فبرث المستلحق حصتهمن تركة مستلحقه لان الارث فرع النسب وهو ثابت فيثبت فرعه إذلامانعمنهمن كفرأو نحوه والكاره لااعتبار يه لدخولها في ملكة قهرا وقد قال الاصحاب لو مات شخص فقال ابنه لست وارثه لانه كان كانمر افسئل عن كفره فقال كان معتزليا أو رانضيا فبقال لذلكمبراثه وأنت مخطىء في اعتقادك لان الاعتزال والرفض ليس بكفرولو قضيحنفي لشافعي بشفعة الجوار فأخذالشقص مممقالأخذته باطلا لاني

لاأرى شفعة الجوار لايسترد

عيبًا يمنع الرد بخلاف نظيره في الصبغ الامر الثالث قولهم لايدخل في البيع بذر أو زرع ما يؤخذ دفعة بلّ يتخير به المشترى ان جهله مالم يتركه له البائع أو يقول أنا أفرغه في زمن يسير فلاخيارله لانتفاءالضرر في الاولى وتداركه حالا في الثانية كما او آشتري دارا ثمرأي خلابسقفها يكن تداركه حالا اوبالوعة مفسدة فقال أنا أصلح السقف وأنقى البالوعة فلا خيار البشترى ويلزمه القبول في مسئلة الترك ولا نظر للمنة لما مر فانظر الى كونهمألزموا المشترىالقبولهنالان الترك يندفع ضرره قطعا فكذا يقال بنظيره فيمسئلتنا فان قلت عبارة الجواهر تقتضي خلاف ذلك وهي ولا خيار للمشترى كالو امكن تدارك العيب في زمن يسير كازالة استدادالبالوعة او الحش اورد الآبق او المغصوب او ازالة المرض بدواء في زمن يسير اوميلان السقف والجدار من غير احتياج اليءين جديدة انتهت فقضية قوله منغير احتياج الى عين جديدة ان الخيار فيمسئلتنا لايسقط قَلَت ليس قضيتها ذلك لان العين الجديدة انما ضرت لانها تحتاج الى مضى زمن طويل فى الاصلاح بها غالبا فالامتناع فيها ليس لذاتها بل لما تستلزمه هي من طول الزمن فان فرض الاصلاح بها فيزمن يسير فلا وجه لامتناعه وان فرق بينها حينئذ وبين الدواء الذي يسقى للمبيع حتى يزولُ مرضه فانه لا يضركما علمته في كلام القمولي نفسه نم رأيت كلام القاضي حسين في فتاويه صريحا فيما ذكرته من أن العلة ليست الاحتياج لعين جديدة بل تجدد عين غير تلك العين أو التصرف في ملَّك المشترى أى بما لا يحتمل لطول زمنه حتى لا ينافى ما مر وعبارة الخـــ ادم بعد ذكر نحو عبارة الجواهر السابقة ومن تتمة المسئلة انه لو اشترى دارا فالهدمت قبل القبض فأصلحها البائع لا يبطل خيار المشترى لان هذه العين غير تلك العين ولانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه كمن غصب نقرة وطبعها دراهم بجوز للمالك اجباره على نقد الدراهم ورده الى الاول وأخذ أرش النقصان قاله القاضي حسين في فتاويه و لم يفصل بين ان يعيدها بتاك الآلة او بغيرها انتهت فانظر الى قوله ولم يفصل النح فانه يعرف به ان قول الجواهر من غير عين جديدة ليس بشرط نعم محل كلام القاضي ما اذا طآل زمن الاصلاحكما هو العالب فيصورة الهدم التي فرضهاومن ثم احترزالشيخان وغيرهما عنها بقولهم كخلل بسقفها بمكن تداركها حالا لا يقال قوله لان هذه العين غير تلك العين صريح في موافقة كلام الجواهر لاناً نقول لوكانكذلك لم يصح قولاالزركشي عقبه ولم يفصل الخوانماأراد به انالمعاد بعدالهدم ولو بالآلة الاولى مخالف البناء الاول في الصورة وغيرها فهذا الاعتباركانت هذه العين غير تلك العين الامر الرابع قولهم يسقطخيار المشترى فيها إذا اشترى ارضا فيهادفين من حجر او خشب او غيرهما لا تدخل وكان تركها غير مضر وقلعها مضر لكونه ينقص قيمتها ار يحتاج في نقلها لمدة لها اجرة بتركها له ولا نظر لما فيه من المنة لما مر وهذا الترك اعراضلا تمليك فَللبائع الرجوع فيها فاذا رجع عاد خيار المشترى فلو وهبها له بشروط الهبة لزمه القبول وسقط خياره ولا رجوع للبائع حينتذ وهذا كما ترى ظاهر في لزوم القبول في مسئلتنا فان قلت صرحوا في هذه المسئلة بان البآئع لو قال انا آخذ الحجارة واغرم آرش النقصاو اجرة مده النقل لم يلزم المشترى اجابته وهذه هي التي نظيرة مسئلتنا قلت بمنوع بلبينها فرق واضح وذلك لان غرم الارش لايزيل النقص بالكلية وكذا اعطاء اجرة مدة النقل لا يزيل الضرر بالكلية لان تفويت الاستعال على للمشترى زمنا طويلا فيه ضرر عليه وإن اخذمقابل ذلك التفويت بالكلية فافترقا وبما قررة، يعلم الفرقيين عدم إروم القبولللاً رش اوالاجرة وبين لزوم قبولالاحجاروحاصله ان قبولهـــا يخلاف القبول هنا فأنه لا يزول بهالضرر بالكلية كما تقرر وهذا أولى وأوضح من الفرق بينهما بان قبول الاولين فيه منة بأجنى يخلاف قبولاالثاني اعنى الحجارة فان المنةحصلت

منه ولو مات عن جار له وولدها بنكاح فقال وارثه لاعلكها لانهاصارت أم ولد بذلك وعتقت بموته فيقال له هر علوكتك و لا أثرلاقراره فيهذهااصور الثلاث فيملك فيهاماأقربه لفساد ما استند المه فيها (سئل) عنقول الدمىرى أفتى الشيخ برهان الدن المراغي مدرس الفلكمة بدمشق في امرأة اشهدت على نفسها أن هذا أأرجل ابن عمها وصدقها أن العصوبة ثبتت ومرثها إذا ما تتوهى مسئلة تعم البلوي بهالاسما إذا كان ألمقر به غائبافكثيراما يقرمريض بأناله وارثا غائبااما ابن عمأوأخفيضع وكيلبيت المال مدعلي المال مدعيا بأنبيت الماللايمنع ولا يندفع مذه الدعوى وأفتى الشيخ باندفاع وكيل بيت المال بذلك وحفظ هذا المال بمجرد هذا الاقرار حتى يحضر الغائب قالوفى فتاوىالقاضي وشيخه القفال وابن الصلاحما رشد إلى ذلك اه هل هو معتمد ( فأجاب) بأن ماأفتي به المراغي مردودإذ الحاقها النسب بعمها باطل لانه وإن كان ميتا فشرطه أن يكون الملحق وارثاللملحق به حائزا لتركة لولا الالحاق نعم ان فرض ماأفتی به فمأ إذ انحصر ارثه فيها لعدم ارث بيت المال صح

فيه بما هو متصل بالمبيع يشبه جزأه الامر الخامس قولهم لو اشترى ثمرة يغلب اختلاط حادثها بالموجود في الصور الاربع قبل التخلية أو بعدها لم ينفسخ العقـد بل يتخير المشترى ان وقع الاختلاط قبل التخلية مالم يسمح له البائع بالحادثة فان سمح له بها هبة أو اعراضا فلاخيار لزوال المحذور ثم هل المراد أنه بجوز للشترى المبادرة بالفسخ إلا أن يبادر البائع ويسمح له فيسقط خياره أو ليس له المبادرة بذلك إلا بعد مشاورة البائع قضية كلام الشيخين الاول وقضية كلام التنبيه الثانى وهو ماحكاه فىالمطلب عن نصالشافعي والاصحاب ورجحه السبكي قال في المهات ومعنى تخييره رفعه الامر للحاكم ليكون هو الفاسخ كما صرح به جمع لانه لقطع النزاع لا للعيب وكلام الرافعي يوهم خلافه اه ملحصا وهو مردود فان ما قاله مفرع على أن الحاكم في باب التحالف هو الذي يفسح أما على المذهب فلايفسخ إلا المشترى كاقاله الرآفعي فهو الوجه وزعمه أنماذكر ليس عيبًا ممنوع بل هو عيب لصدق تعريفه عليه ولا دخل للحاكم في الرد به بخلافه في باب التحالف الذي لا يكون إلا عنده وعليه فالخيار فورى ولهما التراضي على قدر من الثمرة وعند التنازعالقول قول ذى اليد بيمينه في قدر حق الآخر وهي بعد التخليــة للشَّترى قالوا ويجرى جميع ما تَقرر في بيع نحو الحنطة من المثليات ومتماثل الاجزاء حيث تختلط بحنطة البائع ولم تتميز بنحو كبر وجودة أماً لو اختلط متقوم بمثله فينفسخ العقد لان الاختلاط يورث الاشتباه وهو مانع من صحة العقــد لو فرض ابتداء وفي نحو الحنطة غاية مايلزم الاشاعة وهي غير مانعة وهذه هي العلة الصحيحة وبها يندفع استشكال بعضهم للفرق بين المثلى والمتقوم حيث قال ذلك إن كان لو سمح بالثمرة كلها يملكها المشترى فلم لايملك القطع كله إذا سمح به البائع وحينئذ يتصرف فيه ولا فرق بينهماوإن كان لايملك الثمرة وإنمأ يتصرف فيهآ مشاعة وتكون مشتركة بينهما فالمفهوم منكلام الاصحاب خلافه ومنقال بالفسخ لايرد عليه شيء من هذا ولعل الحامل على الفرق بين الثماروالشياهأنالثهار تكون في الغالب قليلة مرغوبةعنها بخلاف الشياه وهذا انصح لزم عليه التخصيص باليسير فلا يطرد في الثمار الكثيرة والحنطةالكثيرة والاصحاب لميفرقوااه المقصودمنه فتأملةوله والاصحاب لميفرقوا وانجيع ماذكره مردودبالعلة السابقةالمصرحة بالفرق بيننحو الشياه ونحو الثهار قلت أوكثرت قال بعض المحققين وفيما ذكرواأن المختلط لايكون هالكاوإلا لانفسخ البيع ولايمنع القول بالاشتر اك ببوت الخيار لتبدل المستحق بغيره فيبعض المبيع فالموجب للخيار هناهو هذا التبدل وهذا التبدل ينتفي بمسامحة البائع بحصته فسقطهما خيار المشترى ولانظر المنة خلافا لمن نظر فيها لانها فيضمن عقد كمافى ترك الفعل فى الرد بالعيب ومن ثم قال الشيخ عز الدين في مختصر النهاية ان أثبت الخيار فترك البائع حقه من الثهار أجبر المشترى على القبول وسقط الخياركما في ترك النعل في الرد بالعيب كذا ذكره الاصحاب اه وفي البسيط لو قال لاتفسخ فتد وهبت لك الثار بطل خياره ويجبر على قبوله كما يجبر البائع على قبول النعل محافظة على لزوم العقد ومحتمل أن يقال لايجبر لان النعل صار كالوصف للدابة وهو تبعو القبول فيه هين اه ورد صاحب الوافى احتماله هذا الذى أبداه أخذا من النهاية بأنه لم يوافقه عليه أحد قالوا ولو اشترى شجرة وعليما ثمرة للبائع وجرى الاختلاط كما سبق لم ينفسخ بلّ يقال للبائع أترضى أن تترك جميع الثمرة للمشترى فان نعل لزم المشترى قبوله فان امتنع قيل للمشترى ذلك فان ترك ازمالبائع قبوله فانامتنعافسخالعقدلتعذرامضائهقالاالبغوى وهذا مخلاف المسئلة الاولى حيث قلنا مدعى البائع إلى ترك حقه ولا يدعى المشترى لان المبيع هناك هو الثمرة فاذا ترك المشترى حقه لّا يبقى في مقابلة الثمن شيء وهنا المبيع هو الشجرة فتركُّ الثمرة الحادثة للبائع لايخلي الثمن عنالعوض أماإذاتشاحا

🧣 باب العارية 🧳 (سئل) عمالوقال أعرتك لتعلفه وقلتم انه اجارة فاسدة يوجب اجرة المثل هل رجع ببدل العلفعلي المالك أم لارفاجاب) بأنه رجع به على ألمالك لانه لم يبذله إلافها تقابله المنفعة وقد غرم بدلها (سئل) عما افهمه كلام اليمني في شرح ارشاده من أنه لو أو قدناراً فی مستأجر له او مستعار او بموات وجب ضان ماتلف بهمعتمد أم لاكما في الانوار (فاجاب )بان عبارة شرح أرشاده وإذا أوقد نارآفي غير ملكه ضمن سواء اسرف املا أيإذا كان متعدما ايقادها فه بدليل قول شروحه و ما يقادعدو ان فمتى او قد في موات او في ملك غيره غبر متعد بايقاده فيه كُّكونه مستأجراً له او مستعارامنه أوباذن مالكه فهوكمالو اوقدفى ملك نفسه ( سئل ) عمن مات ولد جاموسته فاستعار عجلة لاجل لبنها وتشرب من اللبن شم ماتت فهل هي عارية فيضمنها أم اجارة فاسدة فلا يضمنها ( فأجاب ) بأنهان قال مالكها لآخذها أعرتكما لتشرب من لن جاموستك فهى اجارة فاسدة نظر اللمعني فلا يضمنها (سئل) ماالمعتمد فبمالورجع المعير ولم مختر المستعبر القلع وفياإذافرغتمدةالاجآرة (واجاب)بانالمعتمدأنكلا

فينفسخ العقد هذا حاصل ماقرروه في هذا المحل وهذاكما ترى سما ماقدمته عن بعض الحققين ظاهر فيما قلناًه في مسئلتنا لان الاجبار على القبول فيه هنا وثم مصلحة امضاء العقد والمسامحة هنــا وثم مزيلة للضرر من كل وجه يوجب القول في تلك بمـاقالوا في هذه لاتحادهامعها ولانظرللمنة لمامرولا إلى أن من شأن البار أنه يتسامح بها لما مر من أنه لافرق بين قليلها وكثيرها وأنذلك لايختص بها بل يعم سائر المثليات وإن كثرت ولا إلى مايتوهم من الفرق بين ماهنا ومسئلة النعل لمامر من أن احتمالُ الغزالي المبنى على ذلك لم يوافقه عليه أحد الامر السادس قولهم يتخير المستأجر بانقطاع ماء الارض المستامجرة للزراعة ولها ماء معتادللعيب إلا إن أبدله المؤجر بماء آخر ووقت الزراعة باق ولم تمص مدة لمثلها أجرة فلا خيار له لزوال موجبه فتا مل كيف جعلوا سوق الهاء اليها من مكان آخر موجبًا لازالة سبب الخيار من التضرر بانقطاع الاء فكذا المسامحة هنا موجبة لازالة سبب الخيار من تفريق الصفقة عليـــه الامر السابع قولهم لو قال العرماء للقصار خذ أجرتك ودعنا نكون شركاء صاحب الثوب أجبر على الاصح أى لانه لاضرر عليه فيأخذ اجرته بخلاف مالو قالوا للبائع لانفسخ ونقدمك بالثمن فانه لايلزمه اجابتهم لاحتمال لحوقالضرربه بظهورغريم آخر فانه يزاحمه وبما تقرر يعلم أن الفرق الصحيح بين هاتين المسئلتين هو ماذكرته لاما ذكره بعضهم من أن سبب عدم اجباره في الثانية تحمله لمنتهم لان هذا يرده قولهم بالاجبار في الاولى مع أن فيه تحمل منتهم فالوجه في الفرق هو خشية لحوق الضرر وعدمها ثم رأيت الاذرعي صرح بمأ يصرح بها ذكرته حيث قال في توسطه وأما التعليل بالمنة فغير ظاهر إذ قد تكون المنة له بان تكون السلعة تساوى ضعف ثمنها فيكون الحظ لهم اه فان قلت جميع ما ذكرته يمكن الفرق بينه و بين مسئلة السؤال فان جميع ماذكروه في أن الاعراض أو الهبة يكون مسقطاً إنها هو في أمور تتعلق مالمبيع وتتصل به فلذا تسامحوا فيها وجعلوا المسامحة بها مسقطة للخيار ومسئلةالسؤال ليستكذلك قلت بجرد التعلق والاتصال بالمبيع لادخل له فى أسقاط الخيار بالمسامحة كما علمته من كلامهم وإنها الذي عللوا به رعاية مصلحة امضاء العقد تارة وزوال الضررتارةأخرى وهذا الثاني هو العلة الصحيحة لاطرادها بخلاف الاولى فانها تقتضي سقوط الخيار بقول البائع للشترى خذ أرش القدىم وأمسكه وقد صرحوا بخلافه فعلمنا ان العلة الصحيحة انهاهو انتفاء الضرر من غير أن يخلفه شيء آخر ولاشك أن الضرر في مسئلتنا ليس بينه وبين المبيع تعلق بل بينهما تعلق تام من حيث اشتمل العقد عليهم لفظا وكذا حكما ألا ترى ان الثمن يوزع عليهما عند الاجازة فلم يقطعوا النظر عما فسد فيه البيع بل جعلوه منظورا اليه بل النظر الله من حيث التعلق اقوى من النظر إلى نحو اليهار التي حدثت بعد البيع وقبل التخلية واختلط المبيع بها فان قلت قد صرح الشيخان وغيرهما بما يقتضي انه لايسقط خيار المشترى بالمسامحة وذلك لانهم قالوا لو باعه أرضا او صبرة على انهامائة فخرجت زائدة او ناقصة صح البيع للاشارة وخير منعليه الضرر وهو البائعف الزيادة والمشترى في النقص ولايسقط خيار البائع بقول المشترى له لاتفسخ وانا أقنع بالقدر المشروط شائعا ولك الزيادة ولا بقوله لاتفسخ وآنا أعطيك عمن الزائد ولا يسقط خيار المشترى بحط البائع من الثمن قدر النقص قلت لا تاييد في هذا العموم سقوط خيار المشترى بالسامحة بل ربيها يكون فيه تاييد اسقوطهوذلك لانه انها لم يقسط خيار البائع بقولالمشترى اقنع بالقدر المشروط شائعا ولك الزيادة لان ثبوت حق المشترى شائعا بجر ضرر سوء المشاركة ولا بقوله أعطيتك ثمن الزائد لما فيه من لزامه تمليك ماله لغيره بلا ضرورة أى وهذا فيه ضرر على البائر فعلم أنسبب عدم اجبار البائع علىماقاله المشترى في الصورتين هو لحوق الضرر به لو أجبرناه على ذلك وأما

منالمعىروالمؤجر يخبربين ان يبقيه باجرة المثلوبين ان يتملكه بقيمته و بين ان يقلعه ويضمن ارش نقصه (سئل) عن رجل تسلم اصنافامن الغلال والبقسماط والجبن من جماعة على سبيل السوم بالعقبة وتصرف في الاصناف المذكورة بالعقبة نم ظفروا به في القاهرة والنقل. ونة فإذا يلزمه (فاجاب) بانه يلزمه أقصى قيم المتقوم وهو البقساط من وقت تعديه فيه الى وقت مطالبته مه والمثل في المثلي وهو الغلال والجبن ٣ منحين تعديه بتصرفه فيه الىحين تلفه (سئل) هل المعتمد فيما لووقفالمستعبرالبناء أو الغراس أنه ليس له التملك بالقيمة ويتخبربين الخصلتين الآخر تينكاقاله جمع أم يتعين الابقاء بالاجرة كاقاله جمع (فاجاب) بان المعتمدالاول(سئل) هل يقبل قول المستعبر في تلف العارية بسبب الاستعال المأذون فيه عند احتماله اولا (فاجاب) بانه يقبل قوله فيه بيمينه لعسراقامة البينة عليه ولان الاصل براءة ذمته (سئل) عن المقبوض بالسوم اذا تلف هل يضمن بالقيمة وانكان مثليا كاأفتى به شيخناالولى انعبد السلام الدمياطي حيث قال وان ادعى تلفه صدق بيمينه وضمنه بقيمته

مسئلتنا فاجبار المشترى على القبول لا يلحته به ضرر مطلقاً كما مر غير مرة فلا قياس بين هذا ومسئلتنا واما عدم سقوط خيار المشترى بحط البائع قدرالنقص فسببه انالعقد لم يتناول قد النقص حتى يحط ماقابله من الثمن وانما وقع العتمد مقابلاً فيه الثمن جميعه بهذا القدر الموجود وهذا فيــه ضررعلى المشترى ولانه خلاف ماشرطه وحط البائع له ماذكر لايزيل ضرره لان ذلك الحط لافائدة فيه لما تقرر من انه مخالف لما وفع العقد به فلا يسمى حطا ولا يزول به الضرر المقتضى لثبوت الخيارويدل علىما ذكرته من أنالعقد لم يتناول قدرالنقص قولهم وإذا أجازوا فبالمسمىلابقسطه لانالمتناول بالاشارة ذلك الموجود لاغىر وإذا أجاز البائع فالجميع للمشترىولايطالبه للزيادة بشيء اه وبهذا يزيد اتضاح فرقان ٣ ما بين هذه المسئلة ومسئلتنا لانمسئلتنا لم يقع انعقاد العقد فيهــا مقابلا فيه الثمن جميعة بالمستحق وغيرة وانما وقع الانعقاد فيها مقابلا فيه غير المستحق بقسطه من الثمن وأما المستحق فلم يصح العقد فيه ولا فما قابله من الثمن ومن ثمم لو أجاز المشترى فيها لم يلزمه الاالقسط من الثمن فان قلت ما ذكر من ان البائع لا يسقط خياره بقول المشترى اعطيك ثمن الزائد لما فيه من الزامه تمليك ماله لغيره بلا ضرورة صريح في أن المشترى في مسئلتنا لا يسقط خياره بمسامحة البائم له لعن العلة المذكورة وما ذكرته من أن ذاك فيه ضرر بخلاف هذا فيــه خفاء قلت ويزولَ هذا الْحُفاء بزيادة ايضاح ما ذكرته وذلك أنه تقرر من صريح كلامهم أن الاشارة تناولت جميع ذلك الموجود في حالتي الزيادة والنقص ومن ثم لو اجاز البائع كان الجميع للمشترى ولا يطالبه للزيادة بشيء فالزيادة وقعت هي والقدر المشروط مقابلين بجميع الثمن ولذا ثبت الخيار للبائع للحوق الضرر له بتناول العقد ازيد من المشروط وقول آلمشترى اعطيك ممن الزائد لا يدفع المقابلة المذكورة التي حصل الضرر المقتضى للخيار بسببها فلم يكن قول المشترى المذكور مسقطًا لخياره لبقاء ما حصل الضرر بسببه مع قوله ذلك وعدم زواله به وهذا هو المراد والمآل من علتهم المذكورة لان العقد اذا وقع متناولا للزيادة من حيث الاشارة فيــه لجميــع الموجودكان في أول المشترى أعطيك ثمن الزائد الزام للبائع بتملك الثمن من غير ضرورة مع أن ذلك التملك لايدفع السبب المقتضى لاختياره لبقائه وأن فرضنا أنه علك الثمى لما تقرر أن سبب الحيار تناول العقد للزيادة أيضا وهذا التناول موجود سواء أجبر البائع على تملك الثمن أم لمبجبر عليه واذ قد اتضح ذلك بهذا التقرير المصرح به كلامهم فكيف يتوهم مشابهة هذه المسئلة لمسئلتنا فان مسئلتنا سبب الخيار فيها تفريق الصفقة على المشترى كما صرحوا به وهذا السبب ينتني بمسامحة البائع بما وقم التفريق بسببه فلزم المشترى قبوله وسقط به الخيار لانه لا ضرر عليه فيــه بوجه فان قلت ما ذكرته في مسئاة السؤال هل هو خاص بها لكون البقمة المستحقة متصلة بغير المستحقة أو هو عام فيها وفي غيرها قلت بل هو عام في كل مسئلة وقع تفريق الصفقة فيها وثبت بسبب ذلك خيار المشترى كما اذا اشترى عبدن أو عبدا وأرضا في صفقة فبان أحدها مملوكا للغير حين البيع وكان عندالتبين ملكا للبائع أو بادر البائع وملكه قبل أن يبطل خيار المشترى فلما أراد المشترى الفسخ بسبب تفريق الصفقة عليه بادر آلبائع وسامحه به فيلزمه القبول ويسقط به خياره كما تقرر فان جميع ماقررته صريح فيأن العلة في سقوط. الخيار ليس هو اتصال المستحق بغيره حسا وانما العلة في ذلك أن بالمسامحة بدَلَك ينتفي الضرر عن المشترى ويزول بها السبب المقتضى لخياره وهو تفريق الصفقة عليه مع رجوع ما قابل الفاسد من الثمن اليه فانا وان ألزمناه قبول المسامحة المذكورة لاتلزمه بالاجازة بجميعالثمن بل بقسطه الصحيح من الثمن فحصل له المملوك بقسطه وغير المملوك بلاشىء وبحصوله له يزول السبب المقتضى لخياره وهو تفريق الصففة عليه فلذا سقط به خياره

وان كان مثلبا كما قاله الاسنوى في المهات وفىطرازالمحافل وقالبلا خلاف كاقاله الرو راني في البحر وإطلاق الشخين يقتضيه اه وتبعه على ذلك الحجازىفىمختصر الروضة وهو المعتمدلكن كلام شيخنا شيخ الاسلام زكريا في شرح الروض يقتضى لزوم المثل فىذلك فانهقيدةولاالروضة تضمن العارية بقيمة يوم التلف وكذا يضمن المقبوض بالسوم بقوله بقيمته يوم تلفه انكانمتقوما اهوقال في العارية انالوجه التفرقة بين المثلى والمتقوم قال واقتصارهم فىالعارية على القيمة جرى على الغالب من أنالعارية متقومة والقول بانهلافرق بينالمثلىوالمتقوم غير مستقيم اه ويضمن المشلي بالمثلي والمتقوم بالقيمة كاأفتيتم بهحيث قلنم واماالعاريةفالعارية فيهأ مضمونة بقيمة يوم التلف والمتلف مضمون بالمثلفي المثلي والقيمة في المتقوم وكذا المقبوض بسوم أو بيع فاسداو تعد اه وكما فىشرحالروضوماالمعتمد المفتى به وماالجواب عن مقابلة (فاجاب) بان المعتمد المفتى مه أن المضمون بالسوم يضمن تلفه عثلهان كانمثليا وبقيمته انكان متقوما فقد قال السراج اللقيني في تدريبه المضمونات

فان قلت مر في مسئلة اختلاط البار أنه هل المراد أنه يجوز للمشترى المبادرة بالفسخ الا أن يبادر البائع ويسمح له فيسقط خياره او ليس له المبادرة بذلك الا بمشاورة البائع فقضية كلام الشيخين الاول وقضية كلام التنبيه الثانىوهو ماحكاه فيالمطلب عننص الشافعي والاصحابواختارهالسبكي فهل يأتي ذلك هنا قلت محتمل أن يقال يأتي ذلك هنا ومحتمل أن يقال الراجح هنا الاول وان قلنا انالراجح الثانى وهذا هو الاقرب ويفرق بان ملك البائع ثم المختلط متحقق فوجبت مشاورته لينظرهل يسمح أولا وأما هنا فملك البائع لما فسد فيه البيع غير متحقق بل الاصل انه لم بملكه فلم يلزم المشترىالبحث لان فيه مشقة عليه فان قلت قد لايكون عليه مشقة وصورته أن يعرض له أمريقتضى أنه لاببطل خياره بان عرض مالاينافي الفورية كاكل او حمام وعلم في هذه الحالة ان البائع ملك المستحقفهل يتجه فىهذه الحالة مشاورة البائعقلت لايتجه وجوب مشاورته مطلقا لانه مقصر ببيع مالايملك ومن ثم لم يثبت له خيار وان تفرقت الصفقة عليه وكان معذورا فى ذلك فساغ للمشترى المبادرة بالفسخ مالم يبادر بالمسامحة هو ويسمح قبلفسخ المشترى فحينئذ يسقط خياره فانقلت مرثم كلامالمهات فيمعنى التخيير وانه مردود فهل يجرى نظيره هنا قلت نعم يجرى ذلك جميعه هنا بجامع أنموجب الخيار هنا وتممالعيب كما مر ولادخل للحاكم فىالرد به فانقلت قال ان المقرى ثمم وتملك الثمره هنا بالاعراض كالأعراض عنالسنابل وانما لم يُملك النعل بالاعراض عنها لان عودُهُما الى البائع متوقع ولاسبيل هنا الى تمييز حق البائع اه فهل يقال بذلك هنا أيضا قلت ماةاله فيه نظر بلصريح كلامهم ما يأتي من الفرق بين الاعراض عن النعل وعن نحو كسرة الخبز ويؤيده أيضا انالاعراض هنا وعنالنعل سواء ويرد فرقه بان التمييز هنا متوقع أيضا فهوكعود النعل ويؤيده قولالزركشي وعلىقياس النعل لو اطلع على ثمرة المشترى من ثمرة البائع وعلم بتمييزها بطريق من الطرق باخبار أهل الخبرة أو بخبر ني مثلا وجب ردها عليـه لانه لم يسمح بها مطلقا بل للحوف من الفسخ عند التعذر على الوقوف على الحقيقة فاذا علمت بطريقها فليردها عليه ولو أكلها المشترى قبل التبين أو تصرف فيها فلا ضمان كما لو استعمل النعل فيرجل الدابة حتى بلي وهذا وان لم يصرحوا به لكنه فقه ظاهر والقواءد تشهد له اه لا يقال توقع عود النعل أقرب من توقع التمييزكما لايخفي لانا نقول ذلك وانسلمناه لايقتضى صحة ماقاله على أن نفى السبيلالىالتمييز وقد علمت أن السبيل اليـه ممكن سما وكلامهم كالمصرح أو مصرح باستوائهما في عدم ملك كلّ منهما بَالاعراض ثم لوُّ فرض اعتهاد مّا قاله فلا يأتى نظيره هنا لان علته لا تجرى هنا لتمييز المعرض عنه هنا فالوجه انه لا مملك ما فسد فيه البيع اذا أعرض البائع عنه له بخلاف ما اذا وهبه له وقبله بشرطه فانه بملكه قان قلت هل يأتي فيه ماقاله الزركشي من أنه لو تصرف في نحو الثمار لايضمنها وقاسه على مآذكره في النمل قلت نعم ممكن ان يأتي ذلك فما اذاكان الذي فسد العقد فيه تفوت عينه في الانتفاع به لانه الذي يشبه مأفرُض الزركشي الـكلَّام فيه من الثَّهار ونحوها أما في نحو الاراضي فلايأتي فيه ذاك نعم لو عاد فيه البائح فلا أجرة على المشترى للمدة التي انتفع مه فيها لان المعرض عنه غايته أنه كالعاركما يفهم مما ذكرته في حاشية العباب وعبارتها والمراد بالاغراض هنا خلاف ماقالوه في الاعراض عن نحو كسرة خبر لان الاعراض اما مطلق بان يحصل بالاختيار بلا ضرورة فاذا أخذه الفير ملكه وليس لمالكه الرجرع فيه واما مقيدكما هنا فانه مقيد بحالة اتصاله بالدابة فاذا انفصل عنها عاد الى ماا كه وجب رده عليه عقب السقوط. فورا وأن لم يطلبه كما اقتضاه اطلاقهم لكن يحتمل أن يقال الواجب عليـه النخلية وهي المرادة بالرد في كلامهم وان يقال بل الواجب عليه الرد حتيقة كالعارية بجامع انه أبيح له الانتفاع بكل منهما فكما لزمه ثم

فىالشريعة أقسام قسم يرد فيه المثل مطلقاً و هو القرض وقسم تردفيه القيمة مطلقا ولوكان مثلياعلى الاصح وهو العاريةوقيم يفترق فيه الحال بين المثلى و المتقوم كالمغصوب والمشاع والمشترى شراء فاسداعلي الاصحالمنصوص خلافا للماوردي وغيرهاه وظاهر ان هذا جار على القياس وأماكلام الرويانى الذى نقله عنه الاسنوى نافيا الخلاف فيه فجارعلي طريقة شیخه الهاوردی ( سئل ) عمن مذر طينه فحمله السيل إلى أرض غيره فاعرض عنه فهل يزول ملكه بمجرد الاعراض حتى لونبت في الأرض المنتقل اليهاملك صاحبها أملابد من قصد تملكه(فأجاب)بأنهلايزول عنه ملكه بمجرد اعراضه ولايملكهصاحبالارض نعمان كان لاقيمة له كحبة أو نواة وأعرض مالك عنه وهو مطلق التصرف ملكه صاحب الارض (سئل)عمالو نبت فيارضه شجرأوزرع من عندالله تعالىهل بماكه اولاوهل كذلك آذا أبيع في ارضه ماء أو لا ( فأجاب ) مانه مملك ما نبت او نبع في مُلَّكُهُ ( سُئُلُ ) عن رجل أعارآخر دارا فهل للمعس دخولها بعد العارية وان كان في الدار زوجة المستعير وامتعته وان لم

بعد انقضاء العارية الرد فكذلك هنا ولعــــل هذا أقرب فان قلت اطلق الزركشي انه لاضمان بالتصرف وظاهره صحة تصرفه فكيف يكونعارية قلتءمراده التصرف بغير النقلعن ملكه بدليل مانظر به من استعمال النعل حتى بلي فان قلت مر في مبحث الاحجار قولهم وهذا الترك اعراض لاتمليك فللبائع الرجوع فيها فاذا عاد رجع خيار المشترى فهل ياتى نظير ذلك هنــا قلت نعم فاذا أعرض البائع للمشترى عما فسد فيه العقد سقط خياره ولزمه القبول فله حينئذ التصرف في ذلك المعرض عنه لكن بالانتفاع ولو بايجاره للغير لابالبيع ونحوه لانه غير مالك له ثمم اذا رجع البائع فيه عاد خيار المشترى لانه مادام لم يرجع فسببالخيار منتف فاذا رجع عاد سبب الخيار فان قلت هذا فيه ضرركبير على المشترى من حيث انه يصير كالمحجور عليه في هذا المعرض عنه اذ ليس له الاالانتفاع بهلااخراجه عن ملكه قلت لاضرر في ذلك عليه لان هذا الانتفاع في الحقيقة لم يبذل المشترى فىمقابلته شيئًا فهو محض ربح استفاده لانما بذله من الثمن انما هو فى مقابلة الذى صح فيه البيع وهذا ألذي فسد فيه البيح آنها استفاده في مقابلة ثبوت الخيـار له وإذا حصل ذلك الانتفاع في مقابلة ذلك الشيءكان ذلكغايتفيمراعاةجانبهوغايته فيالربح فلاضررعليه في ذلك نوجه سيما وخياره أو خيار وارثه يعودبعودالبائعأووارثه فىذلكالمعرضعنه وعلىفرضالمحال وهو أنعليه ضررا فى ذلك فلا نظر اليه لعين ما قالوه في الاعراض عن الاحجار من أن المشترى لا يملكها به فلا ينفذ تصرفه فيها بالبيع ونحوه فكالم ينظرواهناالى تضرره انفرض واسقطواخياره بالتركمعه فكذلك لوفرض تضررهفي مسئلتنا لاينظر اليمو يسقط خياره وهذا آخرما يسرالله بهفي هذه المسئلة ولعل الله يفتح فيها بمايزيدها ايضاحا وبياناجعلناالله بمن لجاً في مهماته اليه وعول فيما يرتبك فيه من المضايق وينوبه من المتاعب عليه وأمدنا بتوفيق بديع منعنده لا يبقى فينا ذرة لغيره وأدام على قلو بنا شهود انعامه وسوابغ بره وخيره وختم لنا بالحسني وبلفنا من فضله المقام الاسني فهو حسبنا ونعم الوكيل واليه مفزعنا في الكثير والقليل ولاحولولاقوة إلابالله العلىالعظيم ماشاءالله لاقوة الا بالله الحليم الكريم الرحمن الرحيم والحمد لله أولا وآخرا وباطنا وظاهرا والصلاة والسلام الاتمان الاكملان الازكيان الانميان الاطيبان علىخلاصةسر الوجودوعين التعينات فىمقامى التجلى والشهودسيدنامحمد وآله وعلىأصحابهوأزواجه وذريته وخلفائه ووارثيه واتباعه ومحبيه ماقام لله بنصرة هذا الدىن قائم فاظهر الحق وناضل عنه بسنانه وقلمه ولسانه ولم يخش فى الله لومة لائم وأعذنا اللهم من شؤم نفوسنا ومن علينا بطواعيتها لناحتي نستريح من شرورها وارزقنا الاخلاص حتى ندأب في تطهيرها من خبائثها وتتوالى عليها بشائر سرورها واصحب ذلك كلهبرضاك عناالى أن نلقاك على ذلك فنرفع فى دار شهودك على أعلى الاراثك مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحس أولئك رفيقًا مع من اخترت عمالهم عليك في تلك الدار بقولك دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيهـا سلام وآخر دعراهم أن الحمد لله رب العالمين ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن رجل باع من رجل آخر ثوبا بثمن معلوم وقبض البائع من المشترى بعض الثمنو تأخراه بعضالثمن ثم ان البائع جاءالي المشترى وطالبه بمابق له من الثمن فأختصها نم ان المشترى سأل البائع أن يقيله فقال البائع له أقلتك ثم طلب منه الثوب فظهر ان الثوب رهنه المشترى المذكور تحت يد شخص ثالث على دين له فهل هذه الاقالة صحيحة أم لا لكون الثوب مرهونا تحت يد شخص آخر ﴿ فاجاب ﴾ بقوله عبارة الروضة كاصلها ولا تجوز الاقالة بعد تلف المبيع ان قلنا بيع والا فألاصح الجواز كالفسخ بالتحالف اه ومنها يعلم جوازها ولو بعدالرهن وأن قبضه المرتَّهن ويؤيده مافي المطلب وغيره من

يكن المعىرمحرمأ للزوجة وعندها من يؤمن معه الالمامهاأملاوهل يشترط فيالرجوع في العارية اللفظ أويكني من المعدر الاستيلاء على المعار (فاجاب) بأن للبعىر دخوله المذكور ويحمل الرجوع عن العاربة باستيلابه على المعار ﴿ بابالغصب ﴾ (سئل)رحمه الله عمن غصب فمحاً فباعه نهم تصرف في ممنه أولم يتصرف فيه فمن مالك الثمن المذكوروريحه هلهو الغاصب او مالك القمح (فأجاب) بأن الثمن باق على ملك باذله وهو المشترى فان اشترى الغاصب شيئا بعينه فالشراء باطل او فی ذمته و نقده فيه فالربحله (سئل) عن قول العلامة الزركشي فيقو اعده إذاجو زناالمعاملة بالمغشوشة فهيمثلية وإذا تلفت لاتضمن عثلها بل يضمن قيمة الدراهم ذهبأ وقيمة الذهب فضة كذا نقلهان الرفعة وهويشبه قولاالشيخ أبيحامدوغيره في الدعوى بها أنه بذكر قيمتها من النقد الآخر اه وجزم في الروض في الدعاوى بقول الشيخ أبى حامد وغده فقال ويقوم مغشوش الذهب بفضة كعكسه قالشارحه فيدعى مائة دينار من نقد كذا قيمتهاكذادرهما أو مائة درهم من نقد كذا

صحتها في الآبق قالوا لان الاباق لا يزيد على التلف وهي تصح في التالف فأولى الآبق وإنما امتنع رد نحو الآبق والمرهون المقبوض بعيب لان الرد برد على المردود ولا مردود ويؤخذ من قول الشيخين كالفسخ بالتحالف ان البائع بعد الاقالة مخيّر بين أن يرجع بقيمة الثوب وان يصبر إلى فكاك الرهن وياخذه واللهأعلم ﴿ وسئل ﴾ رضىالله عنه عن قوله فى الروض فرع إنما تقبل دعوى جهل الرد بالعيب عن أسلم قريباً أو نشأ بعيداً عن العلماء وتقبل في جهل كونه أي الرد فورا من عامي يخفي مثله عليه كرحدمذا القربوالبعد ومن العامي ﴿ فَاجَابِ ﴾ رضي الله عنه الذي يتجه في ضابط البعد والقرب فيها ذكر وفي نظائر ذلك أن المدعى الذي جهل الرد بالعيب متى كان على مسافة يلزمه السفر منها للتعلم لم يعذر في دعواه ذلك ومتى كان على مسافة لا يلزمه السفر منها للتّعلم عذر وضابط لزوم السفرله إنه متى قدر عليه لمزمه وإن طال كما اقتضاه اطلاقهم ومعنى قدرته عليه أن يستطيعيم وينبغي ضبط الاستطاعة هنا بالاستطاعة التي ذكروها للحج فان قلت يفرق بينهما بان هذا واجب فورى والحج على التراخي قلت هي معتبرة في الحج وإن وجب فورا هــذا كله حيث سمع في عله باحكام الشرع فحينئذ ياتى فيهالته صيل الذي ذكرته أماإذا لم يسمع فيه بذلك بان خلى محله الذي هو فيه عمن يعرف حكم الرد بالعيب فهو معذور سوا. أقرب محله من العلماء أم بعد عنـــــه و يؤيدماذكرته آخرا قول الأذرعيءن الكافى فى نظير مسئلتنا وفى حكم من قرب عهده بالاسلام من نشأ ببادية نائية لم يسمع فيها باحكام الشرع أي الاحكام التي فيها نوع خفاء لاكل أحكامه كما هو ظاهر والظاهر كما علم تما مرأنه لافرقفي البعد هنا وفي نظائره بينان يكون بين محله ومحل العلماء مسافة القصر أواقل او أكثر لكن عسر عليه الانتقال لبلد العلماء لخوف او عدم زاد او ضياع دعواه جهل الردبالعيب ونظائره وأماإذا انتفى ذلك فانه لايعذر لانه يجب عليهالسفر لتعلم المسائل الظاهرة دون الخفية وإن بعدت المسافة بالشرط السابق والمراد بالعامى من يعرف الاحكام الظاهرة دون الخفية ومن ثم فرقواهنابينه وبين من قرب اسلامه أونشأ بعيدًا ﴿ فَهُلُ تَقْبُلُ دَعُواهُ جَهُلُ أُصُلُ الرد بالعيب لانه يجمِّله بخلاف العامى فانه لا يجمله لظهوره لاكثر النـاس ومن لم يظهر له عد مفرطا ومغفلا فلا يعتد به وأما دعوى الجهل بالفورية فيقبل حتى من العامي لان أكثر العوام يجهلذلك ومن ثم قال أصحابنا الغالب ان منعلم ثبوت الردبالعيب يعلم صفته منأنه على الفور فعلم انه مسلم له ماذكره إذ لاغالب في ذلك والمراد بالعامي في عرف الاصوليين غير المجتهد المطلق فالمقلدون كلهم عوام عندهم وإن جلت مراتبهم وفي عرف الفقها. من يعرف الظاهر من الاحكام الغالبة بين الناس دون الاحكام الخفيةودقائقها والاحكام النادرة والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿ وسئل ﴾ مما لفظه علق شريكان في عبد عتق نصيبهما بمتناقض ولم يتبين الحال فباعا نصيبهما لثالثَ عتق عليه النصف إن كان بينهما انصافا وإلا فاقل النصيبين فلو وجد المشترى بذلك العبد عيبا هل يثبت له الارش وإذا ثبت فعلى من يرجع به ﴿ فاجاب ﴾ بقوله القيـاس النُّبوت وانه موقوف الى البيان نعم لو ماتا وورثها واحد والثمن فى ملكها فالفياس ان للمشترى المطالبة بالارش وعلى الوارثاعطاؤه من ذلكالثمن ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عمن شرط الخيار لاجنبي هل يقــال انه من قبيل التمليك كتفويض الطلاق للزوجة حتى يشترط قبوله على الفور أو من قبيل التوكيل فياتى فى قبوله الخلاف ﴿ فاجاب ﴾ بقوله مقتضى تصريح البغوى بانه لا ينعزل بالعزل ووالد الرويانى بانه لايجوز شرطه لاجنى كافر والمبيع عبد مسلم أو محرم والمبيع صيد وان خالفه ولده وان الشارط لو مات لم يبطل خيـار الآجني ترجيح الاول واعتمـــده بعضهم اذ لو كان توكيـــلا

قيمتها كذا دينار قال في الاصل هكذاذكر مالشيخ أبو حامد وغيره وكأنه جواب على أن المفشوش متقوم فان جعلناه مثليا فينبغي أن لايشترط التعرض للقيمة وقضيته كإقاله جماعة منهم الاذرعي أن الصحيح عدم الاشتراط لان الصحيح أنها مثلية بناء على جواز المعاملة بأوهو الاصحهذا كله كلام شيخنا في شرح الروض وكأنه كوؤلاء الجماعةلم برواقول ان الرفعة والشيخ أبىحامد وغيره السابق ان هذا حيث لم تتاف المغشو شةفان تلفت لم يضمن عثلهاالي آخرها ويكون هذاجمعا حسنابين القول عثلية المغشوشة ومعاملتها معاملة المتقوم وهوفقهجيد لاضررفيهمن جانبالمعطى ولا الآخذ كا لا محفى لا سما ليسفى كلام الاصحاب سوى الاطلاق وكلام ان الرفعة والشيحأ بيخامدوغيرهما مقيد فيحتمل الاطلاق عليه وأيضا تقرير الشيخين كلام الشيخ أبى حامدوغيره ظاهرفيه ولايتوهم ذوفهم قاصر أن مسئلة ابن الرفعة فى تلف مضمون بتعد مثلا لابتصرف شرعى مخلاف مسئلة الاذرعي ولان مسئلةالدعاوى خاصة بما يقع فىالدعوىوظاهرأن ذلُّكُ لاأثر لهوحينتُذ فاذا

اقترض شخص من آخر

لا نعزل بالعزل ولجاز شرطه له وانكانكافرا أو محرما في مسلم وصيد لان الكافر يجوز توكيله في شراء المسلم ولا يعزل بموته ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه بما لفظه ضبطهم العيب المثبتُ للخيار بما ينقص العين أو القيمة الخ منقوصَ العكس بما اذا اشترى من وجد مه برصا ورضى به ثم وجد به برصا آخر لاينقص القيمة فآن هذا البرص الآخر عيب يثبت به الرد و لاينقص عينا ولا قيمة ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله لايرد ذلك لان هذا عيب لنقصه القيمة في نفسه لو انفرد وان لم يظهر به نقص بواسطة انضامه الى مثله الذي خرح بسببه عن أن يكون منقصا فاشبه ما إذا اشترى مريضا في النزع فوجد به عيبًا ينقص القيمة في نفسه لكنه لا ينقصها هنا لوجود هذا المرض فان ذلك لا مخرجه عن كرنه فی نفسه منقصا مثبتاً للرد فیرد به ﴿ وسئل ﴾ رضیالله عنه ورحمه عمناشتری عبداً فقطع یده ولد المشترى قبل القبض ثم مات و لا و أرث له سوى الولد القاطع فما حكمه ﴿ فاجاب ﴾ بقوله يثبت للوارث الخيارفان فسخ لزمه نصف القيمة للبائع ويسترد الثمن وإن أجازلزَمه كل الثمن ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه عن حدوث العيب بعد القبض في زمن الخيار بفعل المشتري فهل يثبت له َ الخيار به كتمييب الاجنبي أو لا لانه من فعله ﴿ فاجاب ﴾ بقوله قال الرافعي لو عيب المشترى المبيع قبل القبض لا خيار له لحصول النقص بفعله بَل يمتنع بسببه الرد بسائر العيوب القديمة ويجعل قابضا لبعض المبيع هذا على الصحيح وهو أن اتلاف المشترى قبض وعلى الوجه المنسوب الى رواية الشيخ أبى على لا يجعل قابضا لشيء من المعقود عليه وعليه ضمان اليدبار شها المقرر وهو نصف القيمة كالآجنبي وقياسه أن يكون له الخيار اه ومفهومه كما قاله بعض المتأخرين از، المشترى آنما لم يثبت له الخيار يكون العيب سابقا عليهفلم يثبت الخيارلذلك لالان العيب فعل المشتري قال فيستفاد منه أنالخيار إذا لم يكن سببه وجود العيب قبل القبض يثبت للمشترى اذا تحقق سببه كالخيار للعيب انتقدم على العقد اذا كان بفعل المشترى مان عيب عبدا مثلا في مد انسان ثم اشتراء منه فانه يثبت له الخيار بشرطه وكالخيار العيب الواقع في زمن خيار البائعاذاً قلنا الملك له وهو الاصح فلواشتري شخص عبدا بشرط الخيار لبائعه ثم عيبه يثبت الخيار للمشترى لان غاية تعييبه إياه أن يكون قبضااذا صدر قبل القبض وهو لا أثر له هنا مع منع ثبوت الخيار بناء على أن العيب الواقع فى زمن خيار البائع يثبت الخيار للمشترى وان كان بعد القبض فيثبت الخيار هنا أيضا لمــــاسبق من أن وصف كون العيب بفعل المشترى طردى لا أثر له وأنمداز ثبوت الخياروعدمه على وجود سببه وعدمهويؤمد ذلك أن التلف ينفسخ به البيع إذا وقع في زمن خيار البائع ولو بعد القبص كما قاله الرافعيفي أقوال الملك وأنه لا فرق بين إتلاف الاجني وإتلافالمشترى كمَّا هوالظاهر ولاشك ان وزان التعييب في اقتضاء الخيار للمشترى وزان التلف في اقتضاء الانفساخ فمن اقتضت مباشرته التلف انفساخ العقد تقتضى مباشرته التعييب ثبوت الخيار فيه اه ﴿ وسئل ﴾ عمن اشتري شيأ فرأى به عيبا ورضى به ثم قال إنما رضيت لاني طننته العيب الفلاني وقد مانخلافه فهل تقبل دعواه ﴿ فاجاب ﴾ بقوله رضي الله عنه عمن اشترى عينا بها اثر وقد رآه ثم قال ظننته غير عيب فبان عيبا فهل له الرد ﴿ فاجاب ﴾ بقوله انكان ذلك بما قد مخفى على مثله صدق بيمينه وله الرد﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عَمَن اشترى بذرا على انه ينبت فزرعه في ارض صالحة للانبات فلم ينبت فمَاالحكم في ذلك فان جماعة اختلفت فتاويهم في ذلك ﴿ فاجاب ﴾ بقوله افتى بعضهم بانه ليس للمشترى الا ما نقص من قيمته وافتى آخر بان البائع يغرم للمشترى اجرة البقر اللاتي حرث عليهن وجميع الخسارة ويرد

ذها أو فضة مغشوشينكما فىالنقودالان أوعاملها في نوع من أنو اع العاملات وأخرجها مالكها منده بنوع من انو اع التصر فأت وطالبه صاحب الحق مه ماذا يقضى عليه القاضي أيقول ان الرفعة ومن تبعه لانه الأقوم الاعدل بلا معارض منصريح كلام الاصحاب أم كيف الحال وهل المعتبر قيمة يوم ترتب الحق في ذمة من علم الحق أويوم طلب صاحب الحق حقهأم كيف الحيال أوضحوا لنا ذلك مبسوطا مشبعا مستندا الىصريح نقلان كان فان حاجبة القضاء والافتاء دعت الىذلك (فاجاب) بأنه ليس الجمع المذكور في السؤال تقييداً لاطلاق كلامهم وأنمأ هو تخصيص لعموم كلامهم فان كان ان الرفعة حينتذ مستثنى منقولهمان المثلي يضمن لمثله تلف أوأتلف لكن كلام الشيخين وغرهما يرده فبزالروضة كأصلها فإكان مثلياضمن بمثلهوماكان متقوما فبالقيما ثم فيها أيضاأما الدراهم والدنانىر المغشوشة فقال المتولى أنجوزنا المعاملة سها فهيي مثلية ولهـذاصحـم في ال في ضة جو از الشركة فيها وقمد استثنوا من ضمان المسلى عشله مسائل ولم يستثنو االمغشوشة والاستثنا معيار العموم بل صرحوا

اليه جميع قيمه البذر ولا وجه لذلك ولاقياس يعضده بل الوجه ماأفتي به بعضهم من أن للمشترى الارش وهو جزء منالثمن نسبته اليهنسبة مابين قيمته صالحا للانبات وغيرصالحهذا انكان عدم انياته لعيب فيه فان كان لنحو عارض في الارض بقول أهل الحبرة لم يرجع بشيء ولو جعلا الانبات شرطا في العقد وأرادا الصلاحية فالحكم كذلك أو وجوده بالفعل فسد العقدكما هوظاهر لمدم القدرة عليه فعلى البائم حينشذ رد الثمن وعلى المشترى رد البذر أو أقصى قيمه ﴿ وسشل ﴾ رضي الله عنه عمن اشترى جارية فوجدها لاتحيض أو يطول طهرها فهل هو عيب ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقوله الاول عيب ان كانت في سن تحيض فيه النساء غالباً وهو عشرون سنة كما قاله القــاضي حسين وكــذا الثاني اذا تطاول طهرها بحيثجاوز العادة كافى الكفامة ﴿ وسئل ﴾ عن رجل اشترى جارية ثم رأى فيها عيبا يمكن حدوثه وقدمه فاختلف البائع والمشترى فمن المصدق منهما وهل يكرني قول البائع لا أعلم فيها عيبا ويرد عليـه أولا وهـل يازم المشترى اليمين انه وقت اطلاعه على العيب لم يقصر في الرد ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقوله المصدق في ذلك هو البائع بيمينه لكن لا يكفي قول في الجوابو الحلف ماعلمت مذا العَيب عندي ويكفى فيهما لايستحق على الرد به أو ما اقبضته الاسلما او اقبضته وما به من عيب ولا يمكن في الأخبرة من الحلف على أنه لايستحق الرد عليه ولوقال في الجواب ليس بقديم حلف على البت فيقول لقد بعته وما به هذاالبيح وإذا اجاب جوا باصحيحاو حلف حلفا صحيحا لريثبت للمشترى عليه رد فان قدر ثبوت رد له فقال البائم لقد قصرت في الرد على الفورصدق المشترى بيمينه وثبت له الرد ﴿ وسئل ﴾ عن قوله صلى الله عَلَيه وسلم الخراج بالضمان هل هو على اطلاقه فىالعموم فى الملك وغيره من غصب وسوم ووديعة اذا تعدى عليها ام هو محتص بالملك فقط كما في الحـديث المتضمن للعبد الذي وجد به المشترى عيبا ثم رده من غير خراج وإذا قلتم يختص بالملك فما وجــه التخصيص والحديث عام في الماك وغيره فانه لو هاك ملك عليه من ماله ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقوله حديث الحراج بالضان له قصـة اشار اليها السائل وبهـا يتبين المراد منه وهي ان َرجــلا أبتاع من آخر غلاماً فاقام عنده ماشاء الله ثم وجد به عيبا فخاصمه الى النبي صلى الله عليه وسلم فرده عليه فقال يارسول الله قد استعمل غلامي فقال الخراج بالضمان رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه ومعناه ان فوائد المبيع للشترى في مقابلة انه لو تلف كان من ضانه واورد عليـــه المغصوب والمبيع قبل قبضه فان كلا منهما لو تلف تحت ذي اليد ضمنه وليس له خراجه واجيب عنهما بان الضمان هنـا معتــــر بالملك لانه الضمان المعهود في الخـــبر ووجوب الضمان على ذي اليد فــما ذكر ليس لكونه ملكة بل لوضع يده على ملك غيره بطريق مضمن وعن الثانى ايضـا بقصر الحـبر على سببه وهو فيما بعد القبض فعلم الجواب عما قاله السائل وان كل ما استحق خراجه لكونه ملكه كان من ضمآنه لو تلف فيـلزم من استحقاق الخراج الضان بالمعنى المـذكور ولايلزم من الضمان استحقاق الخراج فها في الحديث موجبة كلية وهي مآذكر اولا ولايرد عليها شي. والموجبة الـكلية لايلزم انعكاسها كنفسها فلا مبالاة بما يرد على عكسها لانه لايتم ايراده الا أن قلنا أنها تنعكس كنفسها دائما وليس كذلك فتا مله ليظهر لك الجواب عن قول السائل فما وجه التخصيص الخ ﴿ وسئل ﴾ عن قول الارشاد ثم كل من عتق ورهن الى ان قال وكل من البائع فسخ ومن المشترى اجازة هل ذلك في خيار المجلس ام لاو ظاهره انه مفرع على خيار الشرط لقو له فان خير امعا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله هو جار فی کل منالخیارین کما هو جلی لمن نظر ادنی نظر فی کلامه و کلامهم وعجیب من قول السائل نفع الله تعالى بهلقوله فان خيرا معا فاستدلاله بهذا على ان الكلام في خيار الشرط في غاية الغرابة لان ثبوت الخيار لها لايتوهم احد افتراق الخيارين فيه وانما الذى يتوهم افتراقهما فيه

بدخو لهاقى الحكم المذكور كما تقدم وحينتذ فكلام ابن الرفعة والشيخ الى حامد وغيرهمبني على رأى مرجوح وهو كونها متقومة أوكونها لاتصح المعاملة بها في القواعد المذكورة بعد ماذكر في السؤال وهذا كله انما يتمراذ اجعلناها متقومة وقد حمٰل الرافعي في الدعاوي كلام أبي حامد عليـه فقال لعله جواب على ان المغشوش متقوم فان جعلناه مثليا فينغى أن لا يشترط التعرض وقد قال المتولى انجو زنا المعاملة بالمغشوشة فهي مثلية والا فمتقومة وعلى تقدير صحة ماقاله فالاصحجو ازالمعاملة بهاو به يترجحكونها مثلية فقولان الرقعة مردوداه وقالفىالتوشيخ وهوغير مسلم وقضية كونها مثلية على الاصح ضمانها مالمثل وهو الوجه اه وقد علم انالشيخين لم يقرراكلام الشيخ أبىحامدبل نبهاعلى ضعفة وقد صرح بذلك شريح فىروضته فقال قال الاصطخرى وانكان يروح في البلد زائفة فادعاها كم تسمع لانهالاتنضبطحتي يقول قيمتهاكذا وقال غيره لا يحتاج الى ذكر قيمة الدراهم الزائفة ان كانت تروج في البلد ويتعامل بها أو كانت معلومة واصلالوجهينفي

ثبوته لاحدها فهو ظاهر في خيار الشرط وفيه نوع خفاء في خيار الجلس ولكنه لمن عنده أدنى تأمل غير خفي اذ يمكن أن أحدهما يلزم العقد دون الآخر وهما بالجلس فهو لازم منجهة الملزم جائز منجهة غير الملزم لبقاء خياره ﴿ وسئل ﴾ عن قول العباب ولوابهم الحيار في احد العبدين بطل البيع اه فأفهم انه لو شرطه في أحدها معينا لم يبطل وثبت له الخيار بالنسبة اليـه دون الآخر وأن تفرقت الصفقة على البائع ويوجه بانه بموافقته على الشرط رضى بذلك وقال القمولى ولو باع عبدين مثلا وشرط الخيار في أحدها لا بعينه بطل البيع ولو شرطه في أحدها معينا ففي صحته قولًا الجمع بين مختلفي الحسكم الخ اه والظاهر من الصحة ثبوت الخيار بحسب الشرط فسكون له رد المشروط فيه الخيار فقط ولامانع من ذلك الابنقل صريح وقد سألت بعض الفضلاء عن ذلك فقال لايحوز رد أحدهما بل يردهما جميعا وشرط الخيار في أحدهما ينزل منزلة وجود عيب في احدهما وهويمنعرده وحده فتفضلوا بالحقفىذلك ﴿ فاجاب ﴾ بقوله عبارةشرحيعلى العبابوخرج بمعلوما ما لو أبهم الخيار في أحد العبدين مثلا أوفي حصة أحد البائعين فانه لايصح البيعكا أفهمه في النانية قول الفمولي لواشتري واحد من اثنين بشرط الخيار في نصيب احدهما بعينه صح البيع او فاوتقدره فيالعبدين على الابهام كان شرط في احدهما خياريوم وفي الآخر خيار يومين فلايصح أيضًا لما يأتي وخرج بذلك مالو عين من خصصه منهما بالخيار أو بالزيادة فيه على الآخر فانه يصح ويثبت الخياركما شرط كالبيع يبطل مع الابهام ويصح مع التعيين أنتهت وهيأعني قولهما ويثبت الخياركما شرط صريحة فيها ذكرتموه وهوواضح وانالزم عليه تفريق الصفقه لانه يغتفرني الدوام وفي الامور التابعة ما لا يُغتفر في الابتداء وفي الامور المقصودة وأما المتنزيل الذي ذكره بعض الفضلاء فهوتمحل لاوجهله ولادليل عليه ومثله لايصاراليه الاان اطبق الاصحاب اوجلهم على حكم بضطر في توجيهه الى ذلك التنزيل على انه لوسلم لزم عليه ان اشتراط الخيار في أحدهما لغو لافائدة لهوهو مخالف لصريح كلامهم فالوجه بلالصواب ثبوت الخياركما شرط ومنثم جزمت به نقلا وبحثا

﴿ باب المبيع قبل قبضه ﴾ ﴿ وَسَمَّلَ ﴾ هل يشترط تلفظ البائع بَالتخلية في آلمبيع العقار لقبضه أو يكفي السكوت مع التمكين وَالْفَرَاغُ مِن أَمْتُعَةُ البَائِعِ ﴿ فَاجَابِ ﴾ لابد مع التَخْلَيَةُ فَى نحو العقار من لفظ من البائع يدل عليها مَعَ تسليم مفتاح نحو الَّدار وتَفْريغها مَن متاع غير نحو المشترى سواء البائع وآلاجنبي واقتصار السائل على أمتعة البائع تبع فيه بعضهم وقد اعترض عليه بأنه غالط وان الصواب انه لافرق بين أمتعة البائع والاجنى وآلله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ شخصان تعاقدا رهنا او مبيعا وتسلم المرتهن أو المشترى بعض العين المبيعة أو المرتهنة هل يكفى قبض البعض في الكل وبحرى عليها احكام الـكل أم لابد من قبض الكل في الصورتين ام في احدهما واذا قلتم بقبض الكل فلا بد من قبضه كله حقيقة في المنقول وهل يكني وضعه بين يديه من غيرمانع شرعي ام لابدمن قبضه بيده و اذا قلتم في غير المنقول بالتخلية فلو كانت العين ألمبيعة او المرّتهنة مشغولة بالامتعة واخرجهاماعداشيثا يسيراكرحاةاو زير اوحصير مثلالم يخرجها واستمرت بهابرهة من الزمان هل يخير المشترى او المرتهن بين الفسح وغيره ام يبطل البيع والرهن من اصلم. ا وهل يكون الفسح على الفور اذا علما بالامتعة الباقية وهل لذلك مدة معلومة بعد البيع او الرهن او يكون عقب العقد بحسب الامكان لذلك ﴿ فاجاب ﴾ لايكتفي بقبض البعض عن الكل في نحو بيع أو رهن بل تنفرقالصفقة ويكفى في اقباض المنقول وقبضه وضعه بن يديه محيث لومد يده اليه لنا له مع علمه به وان نهاه او قال لا اريده واستثنى السبكي مناشتراط التخلية الحقير من الامتعة كالحصير وبعض

جوازالدراهم المغشوشة مجهولة ففي صحة المعاملة بها معينة وفي الذمة اربعة أوجه أصحها الجواز فيهما لانالمقصودرواجهافتكون كبيع المعاجين والثانى عدم الجواز فيها لان المقصود الفضة وهي مجهولة كما نص الشافعي والاصحاب على أنه لا بحوز بيع تراب المعدن لان مقصوده الفضة وهي مجهولة كالابجوزييع اللن المخلوط بالماء باتفاق الاصحاب والثالث تصح المعاملة باعيانهاو لايصحالتزامهافى الذمة كمايصح بيتع الجواهر والحنطة المختلطة بالشعير معينة ولايصح السلم فيها ولاقرضها والرابع انكان الغش فيهاغالبا لمبجز والا فيجو زقال أصحابنا واذاقلنا بالاصحفباع مدراهم مطلقا ونقد البلد مغشوش صح العقد ووجب من ذلك النقدوانقلنا بالآخرين لم يصجمكذاذكرالخراسانيون وغيرهم المسئلة وقال الصيمري وصاحبه صاحب الحاوى اذا كان قدر الفضة في المغشوشة مجهولا فله حالان أحدهما أن يكون الغش بشيء مقصودله قيمة كالنحاسو هذالهصورتان احداهما أنتكون الفضة غبر ممازجة للغشكالفضة على النحاس فلا تصح المعاملة بهالافي الذمة ولامعينة لان المقصود الآخر غىرمعلوم

الماعون فلا يقدح فى التخلية واطلاقهم ينافيه فعليه يصح القبض بالنسبة لغير محل تلك البقعة ولاخيار هنا حتى يسئل هل فورى ام لا لان الصورة ان المبيع باق لم يتلف منه شيء فان تلف منه شيء انفسخ فيما لم يقبض وخير المشترى حينتذ على الفور والواجب في التخلية التفريغ بلا اعجال فوقالعادة ولوكانغير المنقول أو المنقول الذي بيد المشترى غائبًا أمانة كان أو مضمونًا كفي فيــه التخلية معمضي زمان بمكن فيه الرصول أي عادة كها هوظاهر للسبيع والتخلية في غيرالمنقولوالنقل في المنقول وحكم المرهون حكم المبيع فما ذكر والله أعلم ﴿ وَسَمُّل ﴾ عما لو أتى الغريم الى غريمه بما له فوضعه بين بديه بامر من ولى الامر ليأخذه بعد وَضعه ولم يجر من رب الدين قبض يحصُّل به الضان لو استحقَّقهل بعد قبضا املا ﴿ فَاجَابِ ﴾ المعتمد فيهذا من خلاف وقع في الروضة وتناقض فيه كلام الاسنوى وصاحب الانواركما بينته في شرح الارشاد انالمدن لووضع الدن بين يدى مستحقه بحيث لو مد يده اليه لناله مع علمه به اكتفى به فيه كالمبيع في الذمة بجامع أن كلا تسلم واجب عليه فاكتفى بذلك فيه كما يكتفي به منالغاضب وبه فارق ذلك الابداع حيث لايحصل بمثلةً وفارق ذلك ايضا عدم الضمان لو خرج مستحقا بان ضمان الاستحقاق ضمان عدو آن و هو لا يتحقق يدون حقيقة اليد وظاهر انه يجرى في مسئلة الدين ما ذكره الامام في المبيع من انه لوكان بين المتعاقدين مسافة التخاطب فأتى به البائع الى أقل من نصفها لم يكن قبضا أو الى نصفها فوجهان أو الى أكثر من نصفها كان قبضا ولو وضعه على يمينه أو يساره والمشترى تلقاء وجههلم يكن قبضا ويعلم من ذلك ان هذا مستثنى مما مر من اشتراط آن يكون بحيث تناله يده فهذا كله ياتيٰ في مسئلة الدن كما قدمته من الجامع بينه وبين المبيع ولا فرق في جميع ما تقرر بين أن يأمره حاكم بوضعه لذلك وأن يضعه كذلك بلا اذن والله أعلم ﴿ وســـثل ﴾ رضى الله عنه بما لفظه نفوذ عتق المشترى للمبيع قبل القبض وان كان للبائع حقّ الحبس والمشترى معسر يشكل عليه عدم نفوذ اعتاق المرهون اذاكان الراهن معسرا ﴿فَاجَابِ﴾ بتموله الفرق ان الراهن حجر علىنفسه بخلاف المشترى واعترض بانأحد الورثة اذاكانَ معسرًا لا ينفذ اعتاقه عبد التركة مم انه لم يسبق منه حجر على نفسه ولما كان هذا الاعتراض قويا جدا اختار البلقيني التفصيل هنا بين الموسر والمعسر قياسًا على التفصيل ثمم ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه عمن أسلم فيدينار بثوب فهل يجوز الاستبدال عن الدينار نظرًا إلى أنه ثمنَ بناء على الاصح إن الثمن في العقد أذا جمع عرضًا ونقداً هوالنقد أولا يجوز نظرا الى انه دين سلم فما المعتمد ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله تردد في ذلك الاذرعي والظَّاهِرُ كما قاله بعضهم الثاني ﴿ وَسَئُلُ ﴾ عنقولالارشاد وَبوضعه بين يديه لالضان اناستحق قالالشيخ زكريا رحمه الله فيشرح البهجة أي وأن لم يكن وضعه بين يديه بامره فان كان بامره ضمنه وهذا يخالف اطلاق المصنفوغيره فليحرر ذلك ﴿ فاجاب ﴾ بقوله اطلاق الارشادوغيره محمول على هذا التقييدالذي صرح به شيخنا وغيره ومن ثم جزمت به في شرح الارشاد وهوظاهر لانضمان الاستحقاق ضمان عدوان وهولايتحقق بدون حقيقة اليد ولاشك ان امره بوضعه بين يديه بمنزلة وضع يده عليه والله اعلم ﴿ باب الالفاظ الطلقة ﴾

(وسئل) رضى الله عنه فى شجرة مستحقة الابقاء فى ملك لآخر هل لآخر جمع تراب تحت هذه وان أضر بما لك الشجرة بحيث ان من علا التراب من آدمى أوغيره ينال ثمرها وورقها أو لمالك الشجرة منعه (فاجاب) بان الذى يتجه ان لمالك الشجرة منع صاحب الارض من جمع التراب حولها ان أضربها بان حصل لهامنه عدم نمو أو نعوه مخلاف ما اذا اضر بمالكها بان ترتب عليه ما ذكر فى السؤال لان غايته انه كالجار وقد قالوا ان للانسان ان يتصرف فى ملكه بما يصر المالك لا الملك

ولا مشاهد فلا تصح المعاملة بهاكالفضة المطلية مذهب الثانية أن تكون الفضة بمازجة بنحاس فلا تجوز المعاملة بها فىالذمة للجهل ماكالابجوز السلم في المعجو نات و في جو از ها على أعيال اوجيان أصحيما ويه قال أبو سعيد الاصطخرى وأنو على ان ألى هدية تصح كما يصح بيع الحنطة مخلوطة بشعس وكالمعجو نات وإن لميصح فيهاالسلم الحال الثاني أن يكون الغش مستهاكما لا قيمة له كالزئبقوالزرنيخ فان کانا ممتزجین لم تجز المعاملة بها في الذمة ولا معينة لانالمقصودمجهول متزج كتراب المعدنوإن لم يكوّنا عتزجين بأن كانت الفضة على ظاهر الزرنيخ والزئىق جازت المعاملة باعيان الان المقصود مشاهد ولا تجوز في الذمة لان المقصود مجبول هذاكله لفظ صاحب الحاوى وقال صاحب الحاوى وغيره والحكم في الدنانير المغشوشة كهو في الدراهم المغشوشة قال صاحب الحاوى ولوأتلف الدراهم المغشوشة إنسان لزمه قيمتها ذهبا لأنه لامثل لها هذا كلامه وهو تفريع على طريقتهم وإلا فالاصح ثبوتها فىالذمةفيجت مثلها

اه وحينئذ فاذا اقترض

شخص من آخر ذهبا

مغشوشاأو فضة مغشوشة

فكذلك مالك الارض له أن يتصرف بها بما يضر مالك الشجرة لا بما يضر نفس الشجرة على أنه يسمل على مالكها منع من برقي على ذلك التراب لاخذ ثمرها أو ورقها فليس في جمع التراب حينئذ اضرار به من كل وجه ﴿ وسثل ﴾ رضى الله عنه لو باع نخلة بها أولاد فهل يدخل أولادها في مطلق البيح سواء أكان الاولادُ صغارا أم كبارا فقد تكون قيمة الاولاد أو الواد أكثر من الام أو لا تدخل الاولاد إلا بالشرط﴿ فأجاب﴾ بقوله الذي اقتضاه كلامهم وصرح به بعضالمتأخرين وأفتى به جماعة أن الاولاد المذكورَة تدخل ان كانت رطبة سواء أكانت صغيرة ام كبيرة لانّها جزء من الام فأشبهتاغصامها ومه يعلم ان الـكلام في اولاد متصلة بأصل الام ملتصقة به أماماتميز عن الام بمنبت مستقل فلا يعد من الاولاد بل هو شجرة مستقلة فلا تدخل في بيعشجرة أخرى أصغرمنه ار اكبر وإن اتحدمعها في العروق التي بباطن الارض ويدل على دخولها آيضا ما ذكره بعض المتا ُخرين من ان وقف الشجرة المذكورة يتناول اولادها وافتى جمع محققون بان ماحدث بعد الوقف منالاولادحكمه حكم الام فيكونوقفا وقال جمع بل يكون للموقوف عليه كالثمروكل من المقالتين يدل على ما ذكركما هوظاهرويدل علىذلك ايضا قولاالاذرعي وغيره والموجو دللاصحاب فيما حــدث من أولاد الشجرة المبيعة أوانتشر من اغصانها حولها في ارض البائع ثلاثة اوجه أصحها استحقاق ابقائها كالاصل وقاسوا ذلك على نخانة الاصل والعروق المتجددة وكلامهم يقتضي ان العروق الزائدة فيالارض متفق على ابقائها كيف كانت فعلم ان المنقول تبقية الحادث من اولاد الشجرة أو غيرها بما وضع بحق وأغصانها المنتشرة وعروقهأكذلك تبعا لاصلها سواء الحادثة والقديمة والله تعالى اعلم ﴿ وسئل ﴾ رضى اللهعنه في أرض فيها شجر ولشخص خمس تلك الارض وَ ثَلَاثَةً أَحْمَاسَ ذَلَكَ الشَجَرُ مُثلَاوَ الْبَاقَى لَغَيْرِهُ فَبَاعَ نَصِيبُهُ مِنَ الْارْضُ الذي هو الخنس بيعامطلقافهل يدخلخمس الشجر فقط أو يدخل جميع ما يملكه في ذلك الشجر ﴿ فاجاب ﴾ بقوله ان من المعلوم ان البيع إنما يصح في الارض بطريق القصد وفي الشجر بطريق التبع وآنه ليس ملحظ التبعية اجتماع الارض والشجر في ملكشخصواحد من غير اعتباركون الشجر تابعا لتلك الارض لكونها اصلية وإنما ملحظها اجتماعهما في ملك شخص وأحد مع الاعتبار المذكور فاذا تقرر ذلك بان انه لا يدخل في ييع خمس الارض المذكورة إلا خمس الشجر فقط وذلك لانه إذاكان مالكا لخس الارض مشاعا ولثلاثة اخماس الشجر مشاعا كان له في مغرس كل شجرة خمس وفي كل شجرة ثلاثة اخماس فالبيع في المغرس إنما انصب على خمس فيستتبع ذلك الجنمسخمسا من الشجر لان الثلاثة اخماس التي له في الشجر خمس منها في ملكه وخمسان في ملك شريكه وكذلك من باع حصته من ارض و في تلك الارض جميعها شجر له لا يتناول بيع حصته إلا ما يخصها من الشجر دون مايخص حصة شريكه من الشجر لانه تابع لارض شريكه لا لارض نفسه فلا يمكن ان يكون بيع ارض نفسه متناولا ١١ ليس فيها وإنكان ملكه لانتفاء ملحظ التبعية الذي قررته اولا وهوكون الارض البيعة اصلا لذلك الشجر وكذلك ما نحن فيه لما عرفت من انكل شجرة ليس للبائع في مغرسها إلا الخمس فتكون الاخاس الثلاثة التي له في الشجر منها خمس شائع في خمسه الشائع والخمسان الباقيان له إنما هما في نصيب شريكه من المغرس فلا مكن ان يتناولهما بيع خمسه من المغرس لانقطاع ملحظ التبعية بينهما وببن خمس المغرس المبيع إذ ملحظهما إنما هوكون الارض المبيعة اصل الشجر التابع لها لكونه نابتا فيها والنابت هنا في خمس الارض المبيعة إنا هو خمس الشجر دون خمسيه كما تقرر فاتضح ما ذكرته من ان بيع خمسه من الارض لايتناول إلا خمس الشجرفقطوان الخسين الباقيين له من الشجر يستمران على ملكه ولا شيء له في مغرسهما في حصة شريكه هذا

أو عامله سما في نوع من أنو اعالمعأملاتوأخرجها مالكُما من مده بنوع من أنواع التصرفات أو أتلفيا شخص متعديا لزمه مثلبا فاذا رفع الى الحاكم قضى عليه سا لابقسمتها كإقاله ان الرفعة هذا ولكن الاولى حمل كلامانالرفعه والشيخ أبيحامد وغبره علىمااذا كأنت قيمة المغشو شةمتفاوتة أولزمت المدعى عليه بسبب يصمن فيه المثلى بقيمته لاعمثله كمن استعارها للتزبين وتلفت تحتىده وحينئذ فيكون كالامهم جارىاعلى المذهب موافقا لكلام غيرهم ومتى كانالواجب قيمة المغشوشة فالمعتبر فيها ومالمطالبة انلم يعلم سبيها آلموجب لهاو ألا فألمعتس ماقررهالائمة فيه فيعتسرفي المغصو بةأقصى قيمتها من الغصبالىالتلفوفىالمتلفة بلاغصبقيمة يوم التلف وفىالمعارةقيمة يوم التلف وهكذا (سئل)عن اعطى شخصا أبن بها ثمكل يوم بكيل معاوم وهو مختلط من جواميس وغنم ولم يعلم قدركل منهما على أن يحاسبه آخر الحول بهما خرج الثمن ثمم اختلفا آخر الحول فى الثمن فهل يلزمه ردا لمثل أو القيمة واذاقلتم بها فهل هو منقبيل المعاطاة أوالسوم فيلزمه قيمة يوم التلف البيع الفاسد

ماظهر الا تنفيهذه المسئلة ولعلنا نظفر له بصريح فيكلامهمان شاء الله تعالى ﴿ وسئل ﴾ لووجدنا نخلة لرجل وأولادها لا خر فتنازعا فيمغرسها فهل يختص بها مالك الام أم اليد فيه لهما فلوكانت النخلة فىأرض تزرع فادعى الزارع الملك فيما يزرعه ماعدامحل الغرسوعاكسه صاحب النخلة فهل اليد لصاحب الارض أو لصاحب النخلة ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله الذي يظهر أن اليد فى المغرس انهاهي لمالك الام لمامر فيالجواب الثانيءشرمن أن الام هيالاصل وان الاولادكاغصانها فهي تابعة لهاوالنابع لايفرد بحكم عنمتبوعه من الجهة التي اقتضت تبعيته له وأيضا فيد مالك الام على مغرسها متيقنة ومالك الاولاد يحتمل ان له مداوان لايد له فعملنا مالمتيقن والغيناالمشكوك.فيه وأيضا فملكالاولاد لايقتضي ملك المغرس لانها لامغرس لها حتى يدخل في يعما مثلا تبعاو بهذا يتضح اندفاع ما يتخيل منان الملك لها كسائق وقائد لدابة ووجه اندفاعه وضوح الفرق بين الصورتين فان الذي عليهاليد متعدد ولاحدها مرجح وهو مالك الام لما تقرر من تيقن ملك للبغرس ومن أن ملك الام يستلزم استحقاقه وملك الاولاد لايستلزمه ولايقتضيه لانها بمنزلة أغصان الشجرة كما صرح به بعضهم وملك بعض أغصان الشجرة لايثبت استحقافا فيمغرسها بوجه فكذلك ملك ماهو بمنزلة أغصانها وهوأولادها لايثبتاستحقاقا فيمغرسها فكانت اليدعليهلمالك الام فقطكما بان لك اتضاحهماقررته هذافىأولاد متصلة باصلالامظاهرا أما المتميزة بمغرس ظاهرفان يدمالكها علىمغرسها لاستقلاله حينئذ وان اتحدت مع غيرها فىالعروق الى بباطن الارضكما مر واذا اختلف مالك الاموالاولاد الني تدخل فيالبيع ٣ وجدت أولاد أخر فانالتصقت ظاهرا بالام فلمالكها أوبهما فلهما والالتصاق في اطن الارض مع التمييز بمغرس لايعتبر كمامر نظيره وسببه ان المراد بالدخول في باب الاصول والثمار انها هو من آب العرف المطرد غالبا ولاشك ان اهل العرف لايعدون المستقل بمغرس تابعا لغيره واناتصلت عروقه بعروقه في ماطن الارض بلكثير من الاشجار يكون بينهما تهايز ظاهر ومسافة طويلة في ظاهر الارض مع الاتحاد في العروق في باطنها فلو اعتبرنا ذلك لخرجنا عن قاعدتهم وقول السائل فلوكانت النخلة الخ جوابه اناليد على المغرس لصاحب النخلةوعلى ماعداه من بقية الارض المزروعة لصاحب الزرع كما أفاده قولهم والحمل فىالحيوان والمتاع فىالدار ونحو الزرع فيالارض كل منها يثبت اليد لمالكه نظراً للغالب من أن الظرف تابع للمظروف ومحله ان لم يكن لاحدهما يد على المتنازع فيه حتى لاينافي قولهم آخر الصلح لايكفّي ترجح بكون امتعة احدهما في الدار واللهسبحانه وتعالى اعلم ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه لوكانت ارض لجماعة على الاشاعة ولاجنى فيها شجر فاراد ان محفر تحت شجرَه اجأنة لحفظ الماء او اراد ان بجعل على اصوله شيئًا منَّ التراب لاستمساك الشجر أولاجل نماء الثمر أو أرادوضع زبل أذلك هل له ذلك أم لا ولو كان لكل منهم فيها شجر فاراد احدهم ان يجعل تحت شجره ما ذكر فهل بجاب اولا ﴿ فَأُجَابِ ﴾ بأن الاجنبي الذي له الشجر في الأرض المذكورة اما ان يكون مستعيراً أو مستا جراً وحكمهما واضح وهو آنه انكانت الاعارةاو الاجارة للمغرسوماحوله جازلهان ينتفع بما حوله انتفاعا يعود على شجره ينفع من غير أن يحصل به ضرر في الارض نعم إن نص على نوع في عقد العارية اوالاجارة جازله فعله وإنكان فيه ضرروانكانت للمغرس وحده اوكان استحقاقه لبقاء الشجر في تأك الارض من جهة بيع و نحوه كوصية ووقف ونذر وما شابه ذلك لم بحز له ان يتصرف فيماحول المغرس بشيء مطلقاسواء اضر الارض ام لا لانه لايستحق فيالاجارةالامنفعة ألمغرس فقطوفي العارية ونحو البيع لايستحق الاالانتفاع به ببقاء الشجر فيه من غير اجرة عليه في مقابلة ذاك الابقاء فلاحق له فيما حول المغرس بوجه واذا لم يكن له حق لم يجز له الانتفاع

مانه يلزم الآخذ للمن ردمثله لكونه مأخوذا بشراء فاسد فان تعذر المثل لزمه اقصى قيمه من الاخذ إلى تعذر المثل (سئل) عمن أتلفولد ميمة تحلبعليه فانقطع لنبا ماذا يلزمه (فاجآب) بانه يلزمه قيمة الولدوارش نقص أمهوهو ما بين قيمتها حلو ما و قيمتها ولا لبن لها ( سئل ) عن أمين تحت يده عين مقومة فتعدی او قصر فیها حتی تلفت هل يضمنها بأأضى قيمها أوبقيمة يومالتلف ( فاجاب ) بانه يضمنها باقصى قيمها من التعدى أوالتقصير فيها إلى تلفيا (سئل) عمالو اعطى زيد عمرا غزلا مبيضا قياما بعضه أبيض وباقيه مصبوغ فنسجه عمرو ظهورا بلحمة هي ملكه باذن زید او بغیر اذنه فهل يكون عمرو غاصبا للغزل المذكور ضامنا له أو يكون شريكا لزىد في الظهور فان قلتم بالاول فهل يضمن الغزل الابيض والمصبوغ بمثلهما أو قيمتهما وهل مملك عمرو الغزل المذكور بعـد الضمان (فاجاب) بانه يصدر عمرو غاصباللغزل المذكور وصار كالهالك فيضمن الغزل الابيض والمصبوغ بمثلهماو بملكهما عمرُو وهذا ان كان بغير اذنز مدو إلااشتركافيهما ( سئل ) ما الاحسن من

به نعم ان صب الماء في أصل شجره جاز له لانه حينئذ لم يستعمل الا المغرس الذي يستحق الانتفاع به ويؤيد ذلك قولهم في المستعير بعد رجوع المعير له دخول أرض المعير لستي غراسه واصلاح بنائه وإذا جاز ذلك للمستعير بعـــد الرجوع في العارية فلان بجوز نظيره في مسئلتنا أولى فان اضطر إلى حفظ الاجانة بان توقفت حياةالشجر على ذلك إلىوضع تراب توقف عليهاستمساكها احتمل أن يقال يلزمه التمكين من ذلك لا مجانا بل باجرة ولعل هذا أقرب نظير ماقالوه من ان المعبر لو رجع قبل ادراك الزرع لزمه أن يبقيه باجرة إلى الحصاد ومن انه لو رجع جاز للمستعير دخُول أرضه ولو بغير اذنه لسقى غراسه واصلاح بنائه وعليه أجرة مدة الدخول آن تعطلتمنفعة أرض المعير عليه مدخول المستعمر فلا يمكن حينئذ من الدخول بالاجرة ومحل التردد المذكو رحيث لاضرر يعود على مالكالارض بتمكين صاحب الشجر من وضع ماذكر فيها غير فوت منفعتها أمااذا كان في ذلك ضرر يعود عليه من اتلاف شجرة أو نحوه فينبغي أن لا يمكن صاحب الشجر من ذلك مطلمًا ويؤيده قولهم من باع شجرة و بقيت لهالثمرة لم يكلف قطعها من غير شرط قبلوقت العادة إلا إذا تعذر الستى وعظم الضرر ببقائها فيكلف قطعها دفعا للضررعن المشترى وقولهمفي هذه الصورة أيضًا السقى لَحاجة الْمَار على البائع وبجبر عليه او على القطع إن تضرر الشجر ببقاء الثمار اه ووجه المشامة بين هذه ومسئلتنا أنَّ أبقاً. الشجرة ثم في أرض الغيركابقاء الثمرة هنا على شجر الغير فكما راعوا هنا مصلحة مالك الارض وهو المشترىورأوا ان حصول الضرر به يوجب قطع ثمرة البائع فقياسه النظر هنا لمصلحة ملاك الارض فيكون لحوقالضرر بهم مجوزا لهم منع صاحب الشجر من وضع شيء في ارضهم يضرهم وإن عادت منفعته على الشجر فأن قلت قياس ما قالوه ثم بما ذكرته انهم لا بجبرون هنا على تمكينه منالسقى باجرة الذي رجحته قلت ليس قياسه ذلك لان الغرض كما تقرر أنّه لا ضرر يعود عليهم بتمكينه من ذلك فلزمهم كما يلزم المشترى في تلك تمكين البائع من السقى ودخول ملكه له ان كان امينا مراعاة لمصلحة ملكه وهو الثمرة فان قلت قياس هذا أنه يمكن من وضع ما ذكر بلا اجرة لان ظاهر كلامهم في البائع انهيمكن من الدخول للسقى بلا اجرةً قلت يفرق بَان من شأن الدخول لسقى الثمرة ان لاتطول مدة لها اجرة بخلاف مانحن فيه و خلاف دخول المستمير فها مر لسقى غراسه وإصلاح بنائه على ان تعلق البائع هنا اشد لان المشترى لما اقدم على شراء الشَّجر دون الثمر كان موطناً نفسه على الرضا ببقاء الثمرة ومن لازمه الرضا بدخوله أسقيها ومن ثم لو ضر السقى احدهما ونفع الآخر وتنازعا فسخ العقد ولا يتجه القول بنظير هذا في مسئلتنا اذا كان انما استحق الشجركما مروقول السائل ولو كان لكل منهم فيها شجر الخ جوابه ان الحكم لا مختلف بذلك بل يأتى في كل واحد من الشركاء مع البقية نظير ما تقرر في الاجني كما يدل عليه كلامهم في باب الصلح والله تعالى اعلم ﴿ وسَنَّلُ ﴾ رضي الله عنه لوكانت ارض متفرقة لاشخاس لاحدهم في نصيبه منهآ زرع وللآخر فيهاً شجر أو لكل في نصيبه زرع او شجر فاراد احدهم السقىلنفع ملكه وامتنع الآخر لضررملكهوالحال انهذه الارض في يد هؤلًا. الملاك منتقلة من اهاليهم من وارث إلى وارثام تنتقل إلى واحد بصورة عقدحتي يقال يفسخ العقد فهل بجاب طالب السقى لانه يستحق السقى ام الممتنع إذ لاضرر ولاضرار فان قاتم يجاب طالب السقى فهل عليه ضمان ما نقص بسبب السقى كالمستعير يدخل لنحو سقى باجرة لما عطل فان قلتم يفردكل منهم ملكه بسقى فقد لا مكن إلا بتعطيل بعض منفعة الارض التي منهامنفذالماء بسبب وضع الحواجز التي ترد الماء فما حكم ذاك ﴿ فاجاب ﴾ امدنا الله من مدده بان كلام السائل نفع الله به مصرح بان الارض المذكورة متمايزة الحصص وبان تلك الحصص المهايزة في

أوجه فبالوأبر دماءفي وم صائف فألق فيهآخر حجارة محماة فأذهب برده فلاشيء عليه لانه ما. على هيئته وتسريده مكن أم يأخذه المتعدى ويضمن مثله باردا أم ينظر ما بين القيمتين في هَذُهُ الحالةُ ويؤخذُ منه التقاوت (فاجاب) بان الارجم الثالث (سئل)عن المنقول فيالروضة وغيرها عن المذهب والنص فها لو خلط المغضوب عثله ولم يتمتز من أنه يصبر كالهالك وغيا زاده الروض من أن الحكم بجارفي خلطه بمفصوب آخر لغبره وقال شيخ الاسلام في شرحه انه مقتضي كلامأصلهوغدهوأنهأوفق عامر منقول البلقيني أن المعروفعند الشافعيةانه لأعلك شيئامنه ولا يكون كالمالك وعاحكاه صاحب البحر من أن فيه وجهين أخدها يقسم بينهما والثاني يخيران بين القسم والمطالبة مآكمتُل مع ما في فتاوٰى النووى حبث سئل عما اذا غصب انسان دارهم أوحنطة من جماعة منكل واحد شيئا معينًا ثم خلط الجيع ولم يتمنز ثمفرق عليهم جميع المخلوط على قدر حقوقهم هل بجوز لهم أخذ قدر حصصهم أملافاجاب بانه محللكلو احدمنهم أخذ قدر حقه اذافرق جميعه على جمعهم فإن فرق على بعضهم

كلمنها لمالكها زرع أوزرع وشجر وأراد أحدهم سقى مافى أرضه ومنعه الباقون لان سقيه لارضه يضر ملكهم واذاكان هذا هوفرض المسئلة يأتى فيه ماذكروه فيباب احياء الموات من انه متى تصرف فىملكه على العادة جاز و ان تضرر به جاره ولا ضمان عليه آذا أفضى الى تلف كمالو اتخذ بثرا علىالاقتصاد المعتاد بملكه أوحفر با لوعة كذلك فأختل بذلك حائط جاره أو نقص بها ما. بتره بخلاف مالو جاوز العادة فانه تمنع ما يضر الملك دون المالك فعلم أن منأراد سقى أرضه على العادة جازله ومكن منه وان تضرر به جاره ولا ضمان عليه حينتذ لما نقص بسببه وفارق المستعبر المذكور في السؤال فانكان مربد السقى لايتوصل لسقى أرضه الايوضع الحواجز أوبعضها فىارضجاره ولم تكن مستحقة الوضع فيهافان سمحله جاره بذلك والالم يجبر جاره على أن يسامحه بأجرة ولادونها وانكان يتوصل اليه بوضع الحواجز المذكورة في ارض مباحة فان اختصت منفعتها بأرض فمؤنتها عليه أو باراضي الجميع فهي عليهم بحسب أملاكهم والله أعلم ﴿ وَسَتُلَ ﴾ هل يدخل في بيع الارض السفوح التي ينزل منها السيل الى الارض المبيعة وفي بيع الدَّار مفاسحة التي يطرح فيها القامات ويطعم فيها البهائم وانلم يقل بحقوقها أو لا يدخل شيء من ذلك الابتعيين واذا عرف كاتب الوثيقة أنهما أرادا ذلك بمقتضى جرى العادة بذلك هل له أن يكتب الوثيقة بذلك أو لا بجوز له كتب ذلك الا ماخبار البائع بذلك قال اشتريت دار فلاف فاكتبلى بها وْثيقةهل بجوزله وهل يكفي اخبار ثقة بْدلك ﴿ فَاجَابِ ﴾ رضي الله عنه لا يدخل في بيع الارض مسيل الماء ولا شربها أي نصيبها من قناة أونهر مملوكين ونبه السبكي وتبعه الاذرعي وغيره على أن محل ذلك في المسيل أو الشرب الخارج عن الارض بخلاف الداخل فيها فانه لاريب في دخوله وانما دخلت هذه الثلاثة عند ايجارها لزرع أو غرس لان المنفعة لاتحصل بدونها هذاكله عند الاطلاق أما لو قال محقوقها فيدخل كل من هذه الثلاثة مطلقا والذي صرح به الشيخان انه يدخل في بيع الدار حريمها أي المملوك ومن ثم قال في الجواهر وغيرها ويدخلُّ في بيع الدار حقوقها الخارجة عنها كمجرى الماء وحريمها وشجرها الذي فيه ان كانت بطريق منسد بخلاف التي بالشارع فانه لاحريم لها مملوك وسواء في دخول الحريم المملوك ونحوه قال يحقوقها أم اطلق بان قال بعتك الدار وسكت ويجوز لمن شهد على قول البائر بعتك الدار الفلانية أن يشهد بهذا اللفظ وهو مقتض لدخول الحرَّم مع عدم بيان الصيغة الصَّادرة من البائع قيل لهذلك ويكتفي منه القاضي بذلك ان كان فتيها وقيل لا يكتفي منه بذلك مطلتا وهو الاصح لان على الشاهد ان يفسر ماشهد به ويبينه ثم ينظر القاضي فيه بما يقتضيه نظره وليس له أن يكون مفتيا شاهدا هذا كله في الشهادة وأما كتابة الوثيقة فلا عبرة بها اذلا يثبت بها حق فلا يدار حكم على كتابتها وعدم كتابتها فلو جاء انسان لموثق وقال له اكتب لى وثيقة بشراء دار فلان فاني شريتها تعينعليهاذا أراد الكتابةمعتمداعلي اخباره أنيقول قال فلان انه اشترىدارفلانالخ وليس له أن يجزم بالشراء في كتابته الا اذا كان له طريق الى ذلك لان القلم احد اللسانين كما صرحوا به فكمابحب التحرىفي صدق المنطقكذلك بجبالتحرى فيصدق الكتابة وكذالو اخبره البائع بالبيع فيتعبن عليه التحرى بأن يسند اليه ذلك كما تتمرر في المشترى فان اخبره ثقة بذلك كتب اخرنى فلان بشراء فلان أوقال فلان ان فلانا اشترى او باع كـ ذاو الله سبحانه اعلم ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه بها لفظه يصح بيع ا لارض الني فيها حجارة مدفونة وان علمها المشترى وهُوَ مشكلً بعدم صحة بيع صبرة من طعام تحتها دكة وعلمها المشترى ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بتوله الفرقأن البيع فىالعسبرة مستند الى التخمين ووجود الدكة المعلومة يمنعه فيعظم الغرر بخلاف البيع في الارض ﴿ وسئل ﴾

ازم المدفوع اليه أن يقسم القدر الذي أخذِه عليه وعلى الباقين بالنسبة الى قدراموالهم وانه لوأخذ انسان دراهم او حبا او غيره لغيره وخلطه بماله وللم يتمنز فله عزل قدر الذي لغدهو يتصرف فىالباقى وقد أتفق أصحابنا ونصوص الشافعي على مثله فنها إذا غصب حنطة اوزيتا وخلطه بمثله قالوا يدفع اليـه من المختلط قدر حقه وبجل الباقي للغاصب وأجاب أيضا عما اذ أخذ المنكاس مين انسان دراهم وخلظها بدراهم المكس تمرد عليه دراهم قدردراهمه من ذلك المختلط من انه لا بحوز ذاك الاان يقسم بينه و بين الذين أخذت منهم بالنسنة أله فها فيها بالنسبة لخلطا المغصوب ماله أنمآ يتأتى على القول الثاني من مقابل المذهب والنص في اصل الروضة وبخلطه بمغصوب آخر لغبره انما يدل على ترجيح قول البلقيني فاوضحوا لناالجوابغث ذلك وعاسئل عنه تفريعا على المنقول في الروطنة وغرها معأن ماأجات به هو مقتضي قو لهم تحرُّم معاملة من ماله حرام اذاقلنًا بملكه بالخلط الما يعرضك معاملته الم (فاجاب) بان لمعتمد مأفى الروضة وغيرها منأنه لوخلط المفصوف بمثله أى من ماله و لم يتميز ضار

رضى الله عنه عن شخص لهشجرة مغروسة في ملك غيره محق كان باعه شجرة من غير شرط قلعها أوقطعها فبسقت فروعها وكثرت أغصانها وزادت عروقها في الارض حتى تضرر بها مالك الارض فهل يقطع مازاد بعد الشراء ﴿ فاجاب ﴾ بقوله صرح الاذرعي وغيره بذلك فقالوا والموجود للاصحاب فيما حدث من أو لاد الشجرة المبيعة أو انتشر من أغصانها حولها في هواء أرض البائع ثلاثة أوجه أحداها استحقاق ابقائها كالاصل وقاسوا ذلك على نخانة الاصل والعروق المتجددة وكلامهم يقتضي أن العروق الزائدة في الارض متفق على ابقائها كيف كانت ولبعض شراح الوسيط في ذلك كلام كالمتناقض حيث قال في شجرة قديمة لرجل في أرض آخر ولم يعلم ماسبب ملكه لها فزادت عروقها واغصانها آنه ليس لصاحب الارض قطع تلك الشجرة ولا شيء من أغصانها القديمة وان تضرر لان الظاهر أنها بحق أما ماطال من الاغصان على ماعهد ففيه احتمال اه وقال في رجلين لاحدها أرض وللا خر شجرة أغصانها منتشرة ومع ذلك تزيدكل سنة زيادة جديدة ان لصاحب الارض ازالة تلك الاغصان المنتشرة في هواء ارضه لملكه له وليس لغيره ان ينتفع به الا باذنه سواء القديمة والحادثة وجمع بعضهم بين كلاميه بأن الاول في شجرة لشخص نابتةً في أرض لآخر ولم تخرج أغصانها عن هواء تلك الارض التي هي نابتة فيها الى هواء غيرها والثاني محمول على أرض لشخص وشجرة لآخر نابتة في غير الارض المذكورة ثم انتشرت أغْصانها الى هواء تلك الارض المجاورة لارض الشجرة اذا تقرر ذلك فالمنقول تبقية الحادث من اولاد الشجرة المبيعة أو غيرها بما وضع محق واغصانها المنتشرة وعروقها كذلك تبعا لاصلها سواء الحادثة والقديمة ﴿ وَسَمَّلُ ﴾ رضى الله تعالى عنه هل يدخل في نحو بيع دار مشتملة على علووسفل ومخازن في السَّفَل لَكُن لَا طريق اليها وانها أبوابها نافذة إلى الشارع مع أن الابواب أيضا في جدارها وهل يصح بيع بعض هذه الدكاكين واذا صح فهل يصر الجدار الذيهي فيه مشتركا بن المشتريين لتلك الدكاكن أولا ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله لاخفاء أنه مدخّل في بيع الدار عنــد الاطلاق جميع ماأحاطبه بنيانها وكذا ما اتصل بها مما بني الصلحتها كمستحموغير هوانخرج عن مسامتتها لان العرف قاض بأنه منها وحينئذ فالدكاكن المذكورة منها لاشتمال حيطانها عليها وان نفـذت أبوابها منالشارع ولا فرق بنن أن يكون في جهاتها الاربع أوبعضها واذا باع مخزنا أو مخزنين لاثنين صح ويكون الجدار المذكور عند الاطلاق مشتركا اذ ليس نسبته الى أحدهما بأولى مَنْ غَيْرِهَا ۚ ﴿ وَسَمُّلُ ﴾ عَمَنَ نَذُرُ لَآخُرُ بِدَارُ وَبِجَانِبِ الدَّارُ جَرِينَ مَثَلًا خَارِجٍ عَن تربيع الدَّارُ وُطريقها تمر مَى الدار فَهل يدخل في النذر بالدار ﴿ فاجاب ﴾ بقوله صرح جماعة من الاصحاب بأن الهبة تتناول مايتناوله البيع وألحق به غيرهم الوقف والصدقة والوصية وبحوها ولاشك أن النذركذلك فيدخل فيه مآيدخل في البيع وقد صرحوا بأن الحمام ان عد من مرافق الدار دخل وألافلا وبأن حريمها بشجرة النابت فيه يدخل انكان فيطريق غيرنافذ والافلا وبذلك علمأن مًا ذكر في السؤال أن عد من مرافق الدار دخل والا فلا وأن لم يعد من مرافقها بل من حريمها فان كانت في شارع لم يدخل أو في طريق غير نافذ دخل والله اعلم ﴿ وسَتُلُ ۗ رضي الله عنه بما لفظه قال فىالانوار قالالقفال انمايدخل فىمطلقالبيع يدخل تحت الاقرار ومالا فلا الا الثمرة غيرالمؤبرة والحملوالجدار أي فأنها تدخل في البيع ولاتدخل فيالاقرار لبنائه على اليقين وبناء البيع على العرف نقله الشيخ زكريا في شرح الروض فافهم كلامه أنه إذا أقر بارض فيها شجر وتحوذلك ماعدا ماذكره أنه يدخل في الاقرار لكن في باب الاصول والثماران الاقراركالرهن كما اقتضاه كلام الرافعي أى لانه لايدخل ماذكر فهل ماذكره القفال مبيء لي طريقة مرجوحة لكون

كالها لك لانهلا تعذر ردة أبداأشبه التالف أبداو لانا لوجعلناه مشتركا لأحتجنا الى البيع وقسمة الثمن في بعض الصور فلا يصل المالك الى حقه ولا الى مثله والمثل أقربالىحقه من الثمن فانتقل الىذمته وملك المغصوبالذىخلطه بملكه بطريق التعة له ولهـذا لايتصرف فىالمغصوب الا بعد اعطاء المغصوب منه مثل المغصوبوأماخلطه مغصوبآخر لغبره فالمعتمد فيه أن لا بملك شيأ منه و لا يكون كالَّمـا لك كما قال البلقيني انه المعروف عند الشافعية وأفتى بهالنووى لامازاده صاحب الروض فيه وان اقتضاه تعليـل الرافعي لمقابل المذهب بقوله لان نقل الملك بذلك خصوصا اذاكان الخلطان مغصوبين من شخصين تمليك محض التعدى اه والفرق بينهما وجود التبعية في ذلك دون هــذا وما في فتاوي النووى بالنسبة لخلط المغصوب بماله جار على المذهب من أنه يصدر كالهالك ويصبر بدل المغصوب في ذمته وانه لايتصرف فيالمخلوط الابعد اعطاء المغصوب منه مثمل المغصوب وأماقولهم تحرم معاملة من ماله حرام فهو جار على القولين كما يظهر بادنی تامل (سئل) عمن

أخذتر اىامن أرضموقوفة

الشيخين صرحابخلافه أم لا ﴿ فاجاب﴾ بان المعتمد ماقالوه فى باب الاصول والثهار من ان الاقرار كالرهن ولا ينافيه كلام القفال المذكور فى السؤال لانه نبه بالثلاثة المستثناة فيه على ماهو مثلها أو أولى منها بعدم الدخول كالشجر فان كان مراده الحصر فيها كان كلامه ضعيفا ﴿ باب التحالف ﴾

﴿ وَسُئُلَ ﴾ رضى الله عنه عما لو اختلف البائع والمشترى للارض في ادخال مالا يدخل واخر اجما يدخل فادعى المشترى الادخال في الاول والبائع الاخراج في الثاني وأقاما بينتين فظهر في الأول أن بينة المشترى مقدمة لانها ناقلة والاخرى مستصحبة وفى الثانيه ان تعرضت بينة المشترى لادخال ماذكر فهما سواءوالافبينة البائع مقدمة هل هو كذلكأو لا ﴿ فاجاب ﴾ رضى الله عنه بان المتعاقدين اذا اختلفا في ادخال مالا يدخل في البيع كان قال المشترى بعتني العبد بثيابه وقال البائع بل بعتك العبد فقط ولم يتعرض واحد منهما للثيآب فحينتذ الاختلاف راجع الى قدر المبيع لان حاصل دعوى المشترى أنه يقول المبيع العبد والثياب وحاصل دعوى البائع انه يقول المبيع العبـد دون الثياب وقد صرح الاصحاب بانهما اذا اختلفا فى قدر المبيع وأقاما بينتين فان أرختا بتاريخ واحد أو أطلقت واحدة وأرختالاخرى أولم تؤرخ واحدة منهما تعارضتا وحينت ذيتحالفان وآن أرختا بتاريخين مختلفين قضى بمقدمة التاريخ لأيقال بينة المشترى ناقلة ملك الثياب اليه وبينة البائع مستصحبة ملكها للبائع فكان القياس تقديم الاولى مطلقاً لانا نقول ليس مانحن فيه من تلك القاعدة لان الاختلاف وقع في كيفية العقـد النَّاقل فكل من البيتين ينقــل زائدا على الآخرى لايقتضي ترجيحا اذ الصورة انه لم بحر بين المتعاقدين الاعقد واحدوانهما اختلفا في كيفية وقوع ذلك العقد فاذا قامت البينتان باختلاف كيفيته تعارضتا وان اختلفا في اخراج مايدخل في البيع كأن قال المشترى بعتني الارض ولم تستثن مافيها من نحو الشجر فهو من جملة المبيع وقال البائع بل استثنيته فهوخارج من المبيع كان ذلك الاختلاف راجعا الى الاختلاف في قدر المبيع أيضًا فحيننذ ياتي فيه جميع ماتقدم في الصورةالتي قبله حرفا بحرف فان أقاما بينتين تعارضتا الاان يسبق تاريخ احداهما فيحكم بهالايقال ان تعرضت بينة المشترى لادخال ماذكر فهما سوا. والا فبينة البائع مقدّمة لانا نقول الصورة كما علمته أنهما اختلفا في استثناء نحو الشجر فالمشترى يقول لم يستئن والبَّائع يقول استثنيته واذاكانت الصورة ذلك لم يتصور الا أن بينةالمشترى تقول لم يقع استثناؤه في العقد وبينة البائع تقول وتع استثناؤه فيه وحينئذفكيف يتصور أن بينةالمشترى تارة تتعرض للادخال فيتعارضان وتآرة لافتقدم بينةالبائع على ان البينة لايتصور منهاالشهادة بالادخالوعدمه لانهماحكمان من أحكام المبيع والبينةلاتتعرض لمثل ذلك وإنما تتعرض لسبب الادخال من السكوت عن الاستثناء ولسبب عدمه من ذكر الاستثناء فان تعرضت للادخال أوعدمه مِن غير ذكر سببه سألهما الحاكم عن سببه وانكان فقيهين موافقين لمذهب الحاكم على العتمد من اضطراب في المسئلة والله أعلم ﴿ وسئل ﴾ رضي الله تعالى عنه بمالفظه كيف رجحوا الصحة في تفريق الصفقة مع أن البطلان هو آخرَ قولي الشَّافعي رضي الله تعالى عنه كما قاله الربيع والاخر من قوليه يجب العمل به ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله قال بعضهم يحتمل أن يكون أحد بالدال فصحفه الى آخر بعض النساخ ويدل علَيه إطباق أكثر الاصحاب على خلافه وقدقالالسبكي ان النص اذا عدل عنه أكثر أثمتنا لايعمل به وايضا فكون الآخر هو الراجح أغلبي فقط والا فالقديم متقدم ورجح في مسائل كثيرة ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عما لو باع زيد بكرا حبا فادعى خالد أنالمبيع له والبائع كان وكيلا له وقد خاالهه في الثمن بان باعه بالعرضولم يأذن له الا بالنقد أو أطلق هل يكفيه تصديق الوكيل اباه على مدعاه أم يلزمه البينة اذا أنكر المشترى كون المبيع له وفي

مأبحب عليه (فاجاب) ما نه بجب عليه ردهان بقي والا قمثله وارش نقص الارض ويكون للموقوف عليه (سئل) عمااذاغصب غير متمول كحبة حنطة أوغير مال كجلدميتة هل هوكسة ويكفر مستحله وهل لنا صغدرة يكفر مستحلها (فاجّاب) مان غصب ماذكر صغبرة ويكفر مستحله فقد قيدكون الغصب كبرة عا تبلغ قيمة المغصوب منه ربع مثقال كما يقطع به في السرقةو من استحلحراما بالاجماع معلو مامن الدين بالضرورة كفروان كأن صغىرة (سئل / عما سئل ِ عنه السكيو هو أن شخصا هدم جدار مسجد غير مستحق الهدم ما يلزمه فاجاب بانه يلزمه اعادته ولايأتىفيهضان الارش كما قيل في الجدار المملوك والموقوفوقفاغيرتحرير لانهمامالان والمسجد ليس بمال بلهو كالحر ولذلك لاتجبأجرته بالاستبلاء عليه حتى يستوفى منفعته اه هل هو المذهب أملا ( فاجاب ) بان المذهب وجوبار شهلااعادته كافي غيره كالحر (سئل) عن قولشيخ الاسلام زكريافي شرح البهجةوظاهره أنها تراقأ يضامع الشك في أنها محترمةوهو محتمل يحتمل تقییده بما اذا وجدت بأبدى الفساق ما المعتمد

معاطاة وقعت بين اثنين فادعى أحدهما أنها مبايعة شرعية مشتملة على جميع ما تتوقف عليه صحة المبايعة شرعا وأنكر الآخر بلادعي انها محض العاطاة وهي في عروض وكمّل منهما شيء معين هل يصدق مدعى البيع الشرعي أم نافيه حيث الاصل عدمه وفي هذه المسئلة اذا اتفقا على البيع الشرعي ولكن ادعى أحدهما أنه باع الآخر عروضه بنقد معلوم واشترى عروضه بمثل ذلك الثمنو تقاصا وأنكر الآخر بل ادعى أنه باع عروضه بعروض هل يصدق أحدهما أم المسئلة من اختلاف المتبايعين فيتحالفان وينفسخ البيع اذالم تكن بينة وفي الشاشات غير النشورة هل يصح بيعها قبل النشر أم لا واذا قلتم بعدم الصحة فهل يحل اشتريهااستعالها والحالة هذه املا وهل يفرق بين العالم والجاهل في حلية الأستعال أم لا وفي اختلاف المتبايعين في صفة عقد أو شرط فأقام أحدهما بينة على مدعاه وأقام الآخر بينة على عدم وقوع ما شهد به الشهود في مجلس العقد على مقتضي النفي المجعول بعد اتفاقهما على الزمان والمكان وهل تقدم بينة المثبت أم النافى وفى مسئلة الشاشات اذا عاند المشترى ولم يردها والبائع يريدهافرارا من بطلان البيع وعدم حلية الثمن هل يلزم ولى الامر الزام المشترى ردهاو تأديبه ان آمتنع واذاترك ولى الامر ذلك مع العلم و القدرة هل يا مم أم لا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله لا يكفى تصديق الوكيل بل لا بد من بينة أخذا بما ذكره الشيخان في اللقيط وقبيل الصداق واخر الدعاوى فان لم تكن له بينة جاز له أن يطلب يمين المشــترى ان المبيع ملك لبائعه فان نكل حلف المدعى وانتزع المبيع منه ويصدق مدعى صحة البيع لوقوعه بصيغة صحيحة عملا بالقاعدة المشهورة وقدموا فيها الغالب والظاهر على الاصل لان الشارع متشوف الى انبرام العقود ولان الاصل عدم المفسد في الجملة واذا اتفقا على البيع الشرعي وتنازعا فيما ذكر من بيع كل عرض بنقد أو بالعرض الآخرلم يكن لهذا النزاع فائدة فلآ تسمع دعواها لا تفاقهماعلى أن كلاملك عرض الآخر وان أحدهما لا شيء له على الآخر وانما النزاع في سبب الملك هل هو عقدان أو عقدواحد ومثل ذلك لا غرض فيه ولا فائدة له فان فرض ان فيه فائدة سمعت دعواهما وحلف كل على نفي قول صاحبه ورجع عرض كل منهما اليه لان كلا منهما قد أثبت بيمينه نفي دعوى الاخر فتساقطا وانما رد الى كل عرضه مع انه ينكر استحقاقه لدعواه استحقاق العين المقابلة فلما تعذر ابقاؤهما رد عليه مقابلها الذي بذله كما هو شان تراد العوضين عند الفسخ أو نحوه و لا يصح بيـع المطوى الا بعد نشره ورؤية جميعه ولا يحل لمشترى الشاشات المسذكورة قبل النشر امساكها آن كان مقلدا لمن يشترط الرؤية كاما منا الشافعي رضي الله تعالى عنه وعلم ان مذهبه ذلك او قصر في التعلم فان عاند ولم يردها الزمه الحاكم بذلك وادبه ان امتنع بالحبس والضرب وغيرهما بما يراه زجرا له ولأمثاله وبجب على الحاكم ذلك اذا علم وقدر والا اثم يل ربما يفسق بذلك وينعزل والبينتان المذكورتان متعارضتان فيتساقطان ويتخالف التعاقدان ثمم يفسخان العقد او يفسخه الحـــاكم والله تعالى اعلم ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عمن قال بعتك هذا بالف فقال بل وهتنيه حلف كل على نفى دعوى الاخر وهو مشكل بما لو بعث اليه بشى فقال الباعث قرض وقال الآخر هدية صدق المبعوث اليه بيمينه و ١٢ لو قال السيد اعتقته بعوض والزوج كذلك وقال العبد والزوجة بل مجانا صدقاً فما الفرق ﴿ فاجاب ﴾ بقوله انما صدق المبعوث اليه للقرينة الدالة على قوله وهي البعث بخلاف مسئلتنا فانه لا مرجح فيها وآنما صدق العبد والزوجة لانالعتق والطلاق متفق عليه ودعوى زيادة عليه وهي المال مدفوعة بإصل براءة الذمة مخلاف مسئلتنا فان الملك لم يتفق الحالفان على سببه ولا مرجح لجانب احدهما ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه بما لفظه في القوت عن الروباني لو اختلفا في شرط اشهاد او شاهدىن تحالفاً وعن الجويني لو قال بعتك هذا بالفين بمالك

(فاجاب) مانها تحرم اراقشها حال الشك للاجماع على تحريما تلافها قبل عصرها فيستصحبالي وجو دمقتضي جوزاه (سئل)عن شخص دفع الى آخر سكرا في عسله ليعوضه له مندين له عليه ففلقه واستخرج عسله وبيضه فهلهومثلىفيلزمه مثله أومتقوم فتلزمه قيمته (فاجاب) بانه لیس مثلی لانكلا منسكره وعسله غبر معلوم ويلزمه مثل السكر ومثل العسل الاأن يكون السكر الخام أكنر قيمة منها فيلزمه اقصى قيمه من حين تعديه بتصرفه فيه الىحين تلفه (سئل) عما لو أتلفحليامغشوشا كحلخال مإذا يلزم المتلف (فاجاب) بانه يضمن الخلخال المغشوش تمثله ويضمن صفته من نقد البلد (سئل) عن الفول المدشوش هل هومثلىأو متقوم لانه يختلف اختلافا ظاهراولا ينضبطواذاقلتم بانهمتقوم وغصب شخص منآخر فولابطريق الحجاز يلزمه قيمته بذلك المكان اولا(فاجاب) بانالفول المذكورمتقوم لماذكر في السؤال ويلزم غاصبه أقصى قيمه لذلك المكان من حين غصبه الى تلفه والله تعالى

(كتاب الشفعة » (سئل) رحمه الله عن قولهم في الشفعة يشترط في المشفوع امكان القسمة

على فقال بل بالف لم يتحالفا فما المعتمد في ذلك ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله قياس كلامهم أن الأول معتمد والثانى ضعيف وهوظاهر ﴿وسئل﴾ عن التحالفَ في نحو البيع لا يفسخ العقد بخلاف اللعان فما الفرق ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله الفرَّق ان اللعان تحقق للفرقة المؤبدة فقطع النكاح حينئذ بمجرده مخلاف التحالفَ فان الغرض منه تحقيق الواقع ومن ثم لو تصادقا بعده اقر العقد ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عما اذا اختلف الوكيلان في صيغة عقد معاوضة تحالفا فلو أراد الموكلاًن أو أحدها مع أحد الوكيلين ان يتحالفا فهل لهما ذلك و اذا اختلفالوكيلان في حدوث نحو عيب فمن يحلف ﴿ فَاجَّابٍ ﴾ بقوله تحالف الوكيلين هو المعتمد ويجوز تحالف الموكلين وأحدها ووكيل الآخر قَبل تحالف الوكيلين ويقوم مقامه وبجاب طالبه أخذا بما حكاه الاذرعي عن الحاوي من أنا اذا قلنا للاب الحلف فيصغر الزوجة في الاختلاف في المهر وكانت وقت التحالف بالغة حلف على احدالوجهين لمباشرته العقد قال وعلى الوجهن لوامتنع الاب حلفت وآنما الخلاف في جواز حلفه مع بلوغها ثم قال الاذرعي وهذا صحيح لكن يعارضه قولهم فيما اذا بلغت الصغيرة قبل التحالف تحلف هي لا الولى وصحوا أيضا في نكاح البكر البالغة اذا اختلف الولى والزوج آنها التي تحلف لا الولى وعللوا ذلك بانها من اهل اليمين وهذا يقتضي تحالف الموكلين في صورتنا ولا يفهم منه امتناع تحالف الوكيلين كما توهم لانهما انما تحالفا هنا لمباشرتهما العقد بخلاف الزوجة فما ذكر وأذا اختلف الوكيلان في حدوث نحو عيب فالظاهركما بحثه بعضهم بناء حلفهما على جوآز الرد بالعيب للوكيل فحيث قلنا يرد بالعيب حلف اذا توجهت اليمين فيجانبه وحيث لارد له لايحلف وقد محجوا فيها اذ اشترى الوكيل سلعة ثمم رام ردها بعيب ان لَّلبائع تحليفه انه مارضي بها الموكل ﴿ وسئل ﴾ عَمَا اذا اتَّفَقَ العاقدان بعد البيع على شرط مفسد لكَّن قال احدها هو بعد لزوم العقُّـد وقال الآخر قبله أو قال البائع قبلته فورا فانكر المشترى القبول أو الفورية فمن المصدق منهما وفي الانوار أولاأبيع لواختلفا في القبول فقال أوجبت ولم تقبل وقال قبلته صدق بيمينه وذكر آخر الخلع ما يناقضه وكذا في تمليك الزوجة طلاقها فما المعتمد ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله قضية القاعدة من ان الاصح تصديق مدعى الصحة أن المصدق هنانافي وقوع الشرط المفسد فيزمن الخيار أوالعقد وان اتفقاً على وجوده لايقال كون الاصل عدم وقوعه زمن الخيار فالاصل أيضًا عدم انقضاء الخيار لانا نقول تعارضا فتساقطا واستصحبنا اصل بقاء العقد على حاله واصل عدم المفسد ويؤخذ من كلامهم في الخلع تصديق نافي الفورية ونافي أصل القبول اذ لافرق بين الخلم وبين غيره في مثل هذا وكلام الانوار اول البيع ضعيف أو أن الضمير في صدق عائد على الموجب المفهوم من قوله أوجبت أي صدق الموجب وهو البائع في نني القبول ولافرق بين أن يقع اختلافهما في مجلس التواجب أو لا ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عمن قال اشتريت منك هذين النخلتين مثلا فقال بل هذه فقط وتحالفا ثم فسخا البيع فهل اذاكان المشترىاستغلالنخلتين.مدة يضمن تمرتها أولا ﴿ فَاجَابِ ﴾ بِقُولُهُ أَمَا النَّخَلَةُ التي اتَّفَقَاعَلَى انهامبيعة فلا يضمن ثمرتها لأن الفسخ أنما يرفع العقد منحينه لا من أصله واما التي اختلفا فيها فيضمن تمرتها وان اوهم اطلاقهم خلافه لانه مخصوص كما قاله بعضهم بما اذا اتفقا على صحة البيع في الكل وانما اختلفا في وصف زائد على ذلك اما اذا وافق البائع على البعض فقط فالمختلف فيه تكون ثمرته للبائع بحكم الاصلكما لو اختلفا في ذلك منفردا فانضامه الى غيره لايوجب غير حكمه وان أوجب التحالف ﴿ وسَمْلُ عَمْنُ قَالَ بَعْتُكُ بثلاث أواق نقدا فهل يصح اذاكانا ببلد جرى عرفهم واطرد باطلاق النقد على نوع من الدراهم ولا يطلق على غيرها ولا يعرفون النقد الاذلك أولا يصحكا لو قال بثلاث أواق ونويا دراهم

هل المراد ان يقسم بقدر الحصةالمشفوعة ام يقسم نصفين مطلقاً (فاجاب) بان المراد ان مشتري ألحصة لوطلب القسمة اجىر شريكه عليها ولهذا ثبتت الشفعة لمالك عشر الدار الصغيرة إذا باع مالك التسعة الاعشار ولو باعمالك العشر لم تثبت لشريكَه (سئل)عن قولهم فى الشفعة هل يحر المشترى على القبض و يأخذ منه او . يأخذ من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشترى فيه وجهان أيريما أصح ( فاجاب ) بأن للشفيع تكليف المشترى قبض الشقص من البائع وله ايضااخذهمن البائع ويقوم قبضهمقام قبض المشترى (سئل) عمااقتضاه كلامهم من أن المعتبر في الشفعة تعدد الموكل لا الوكيل في جانب البيع والشراء معتمد أم لاكما نقل عن الرافعي من اعتباره في جانب الشراء واعتبار الموكل في جانب البيع (فأجاب ) بأن المعتمِد في جانب البيعاءتبار الوكيل لاالموكل فقدقالوا لووكل أحد الشركاء الثلاثة أحد شريكيه ببيغ نصيبه فباع نصيبها صفقة بالاذن لم نجوز للثالث تفريق الصفقة بل باخذالجميع أو يتركه لان الاعتبار بالعاقد لابالمعقود له (سئل) عن اعراب قول المنهاج في هذا

معينة ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله الاوجه الصحة كما لوباع بدراهم وأطلن وثم نوع غالب منهاويكون اختلاف الجنسكَاختلافَ النوع وفارق هذا ما ذكر في السؤال بانالثمن مصرحيه هنا والابهام الذي فيــه خصصه العرف و ثملم يصرح بالثمن بوجه والنية لانقوم مقام التصريح به كما ذكروه ﴿ وسئل ﴾ عن رجل باع عن أيتام شخص يسمى فتح الله الشرواني بطريق الآذن من حاكم شافعي حصصًا منعقار عامر آهل صار اليهم بالميراث منوالدهم واشترى لهم حصصا منعقار والم يصرح بحقيقة المسوغ ولا بثبوت ثمن المثل وانما ذكر المورق شاهد التبايع في مكتوب التبايع بعد آن توفي الخواجا هبة الله الشرواني وانحصر ارثه في أولاده الخسة الذين منهم فتح الله المذكور ثم توفي فتحالله وانحصر ارثه في أولاده الستة الايتام وسماهم بالمكتوب المذكور اشترى مأذون الحاكم الشآفعي هوالخواجا محمد سلطانالعجمي يعني به الرجل المذكورلاولاده فتحاللهالستة بمالهمن الاذن المشروح لوجود المسوغ الشرعي المقتضى لذلك التابت لدى الحاكم المشار آليه من المصونات فاطمة وعائشة وصفية عمات الايتام المذكورين جميع الحصة الصائرة اليهن بالارث من والدهن هبة الله التي قدرها ثلاثة أسهممن اصل سبعة أسهم من جميع أحدعشر عزلة مكة المشرفة وحددهم بالمكتوب وجميع الخربة الملاصقة لبيت التمجانى بمكة ولم يحددها والحال آنها ليست ملاصقة لبينت التمجانى وإنمآهىملاصقة لخربة أخرىملك للغيرفاصلة بينالخربة المبيعة وبيتالتمجانى ومنجميع الدار المعروفة بالمكين عكة وحددها بثمن قدره سبعائة أشرفي وخمسون اشرفياو قاصص المشترى الثلاثة النسوة البائعات بالثمن بنظير ماباعه منهن عن الايتام من العقار الآتي ذكره فيه و تسلم المشترى مااشتراه للايتام المذكورين وذكرالمورق فى كتاب التبايع أنالماذون له باعن الايتام من عمتهم فاطمة سهماو ثلاثة أخماس سهم من الاصل المعين أعلاه من جميع الدار الكبرى الكاملة أرضا وبناء المتشملة على علووسفل ومنافع ومراقى وحقوق بثمن معين بمكتوب التبايع قاضصت البائع بذلك بنظير مااشتراه منها للايتام المذكورين أعلاه وباع أيضا الماذون له المذكور عن الايتام من عمتهم عائشة نصف سهم من الدار الكبرى الكاملة المشتملة على منافع ومرافق وحقوق بثمن معين بالمكتوب وقاصته بالثمن بنظير ماابتاعه منها للايتام وباعايضا المآذون له عن الايتام من عمتهم صفية سهمين من الاصل المذكور من جميع الدار الكبرى المشتملة على مرافق ومساكن واشتمالات وحقوق بثمن معين بالمكتوب المذكوروقاصصت البائع بالثمن بنظير مااشتراه منها للايتام المذكورين وحدد المورق كلامن الدور الثلاثة المذكورة وثبت لدىالحاكم الشافعي الآذن مضمون التبايع والمقاصصة وحكم بموجب ماأشهذ بهعلى نفسه كلمن التبايعين المذكورين فيمولم يثبت عند الحاكم معرفة الدورولا نمن المثل لهاباعه الماذون له ولا وجود الحظوالغبطة ولم يصرح بحقيقة المسوغ ثم توفى أحد شاهدىالتبايع بطريق الشهادة على خطه وبشهادة رفيقه في ذلك عند حاكم مالكي اشهاد الحاكم الشافعي الآذن فهل للماذون له المذكور أن يبيع عن الايتام ما كان عامر ا آهلا من العقار معداً للاستغلال أنمي غلة ما اشتراه لهم ويشترى لهم ماكان خرابا دائرا تكب فيه القامات والاوساخ وهل ماذكره المورق من المسوغ من غير تصريح كاف و لا يتبعين ثبوت ثمن المثل والحظ والغبطة أم لا بد من بيان سبب المسوغ وثبوت ثمن المثل والغبطة وهل ما ذكره الشاهد في تعريف الخربة بكونها ملاصقة لدار التمجاني والحال أنها ليستملاصقة لها ولا محددة يكون ذلك مانعا من صحة البيع فيها أم لا يكون مانعا وماالذي يتناوله الحكم بالموجب المشروح اعلاه ﴿ فاجاب ﴾ بقوله لايصح بيع القبم المذكور ولا شراؤه لعدم وجود مسوغهما الشرعي على ما ذكره السائل لان شرط بيعه أن يكون

الياب ولا يتملك شقصا لم يره الشفيع على المذهب هل يصحّ ان يكون من باب التنازع فيكون كل من يتملك ويرنى طالبا للفاعلية فى الشفيع أم لا يصح وعلى انه من باب التنازع هل يتوجه عليه اعتراض الاسنوى كالعراقي حيث قالا وتعبيره بالظاهر بعد المضمّر يوهم التغاير بينها الهاما ظاهرا أم لا يتوجه لان باب التنازع نوع من العربية شائع كثيرا مستعمل من غير نكير (فاجاب) بأنه يصح كونه من باب التنازع ويتوجه عليه اعتراض العراقي كالاسنوى لان الابهام لايندفع به ويصح ان يكون الشفيع فاعلا ليتملك وفاعل تره ضمير عائد على الشفيع لانه وإن تآخر لفظا فهو متقدم رتبة وتقديره حينئذ ولأ يتملك الشفيع شقصالم ره على المذهب

(باب القراض) رحمه الله عن رجل (سئل) رحمه الله عن رجل قبض مبلغا من مالكة قراضا ثم طالبه رب الهال برده فادعى القابض أن العرب قطاع الطريق تعرضوا وزلوا مها وأخذوا منها أعياناو المبلغ من جلنها قهرا حكم قطاع الطريق علم الغصب الملحق ما السرقة فيصدق بيمينه أم

هناك حاجة كنفقة أو كسوة لم تف غلة العقار بها ولم يجد من يقرضه أو لم ير فى القرض مصلحة او غبطة كان طلب منه بأكثر من ثمن مثله ووجد مثله ببعض ذلك ومتى انتفى شرط بماذكر بطل البيع وشرط شرائه أن لا تنتفي المصلحة عنه كاشرافه على الخراب فان انتفت كما ذكره السائللم يصح وما ذكره المورق من المسوغ غيركاف لاختلاف العلماء في تفاصيله على ان قوله لوجود المسوغ الشرعي الخ يحتمل احتمالاً ظاهرا أن يكون علة لاذن الحاكم للقيم المذكور في التكلم على الآيتام لالشرآئه لهم فلا يكون في هذه المسئلة حينئذ شهادة بمسوغ الشراء لا بحملة ولا مفصلة ويؤيد هذأأ يضاقول المورق بعدذلك وثبت لدى الحاكم الشافعي الشرعي الآذن مضمون التبايع والمقاصصة النح فان هذا فيه إيماء إلىأن الحاكم لم يثبت عنده المسوغ السرعي الذي ذكرته للبيع ولا للشرا. فنتج من ذلك انهما باطلان وانه بجب على كل من رفع اليه ذلك وثبت عنده من حكام المسلمين اظهار بطلان ذلك والالزام بالعمل به وماذكره الشاهد من تعريف الخربة مقتض لبطلان البيع إن كانت صيغة البيع بعتك الخربة الملاصقة لكذا بخلاف ماإذا قال بعتك هذه الخربة الملاصقة لكذا أو خربتي الملاصقة اكذاوليس لهغيرهافانالببع يصحولايؤثر الغلط حينئذ والحكم بموجب الشيء لايقتضى الحكم بصحته لتوقفه على ثبوت و لاية العاقد على ذلك الشيء فيجوز للحاكم بل يجب عليه أن برجع عن حكمه بالموجب ان ثبت عنده ما يقتضي رجوعه عنه لعدم تو قفه على ثبوت ملك العاقد أو و لا يتة فوجو ده لايقتضي ثبوت احدهذين فاذاثبت انتفاؤهما وجبعليه الرجوع عن محكمه بالموجبوعلى غيرهالغاء ذلك الحكم وعدم الاعتداد به ولا ينافي ما ذكر أن المعتمد تناول كل من الحكم بالصحة والحكم بالموجب جميع الآثار المترتبة على الحكم لان محل ذلك كما علم مما تقرر ما إذا كان الحكم بالموجب صحيحا بأنالم يتبين مايناقضه أماحيث تبين مايناقضه فلا يعتد به كما في مسئلتنا فان الحكم فيهأ بالموجب لوفرض انه يعمجمع مافى المستند من البيع و الشراء وغيرها وما يتوقفان عليه لم يعتدبه إلا إن ثبت عنده مع ذلك وجود المسوغ المقتضى لصحة بيع القيم وشرائه ولم يثبت ذلك فوجب السعى فىنقضها ورد أعيان الايتام المبيعة الهم والمشتراة إلى أربانها والله يعلم المفسد من المصلح ويجازى من عمل سوأ بعدله آمين ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عما إذا أخرج حنفي مثلا القيمة عن مآله الزكوى أواشترىمالكي بالمعاطاة فهلللشآفعي الشراء منالهال الزكوي ومن الهال المأخوذ بالمعاطاة اعتبارا بعقيدة البائع أولا اعتبارا بعقيدة المشترى ﴿ فاجاب ﴾ بقوله الذي يظهر أنذلك ان حكم به من يراه جأز الشرآء منه سواء أقلد الشافعي به أم لا كان الحكم يحله باطنا أيضاً وإن لم يحكم به احد لم يجز للشافعي الشراء منه مادام مقلدا للشافعي رضي الله عنه لانه حينئذ يعتقد تعلق الزكاة به في الأولى وبقاءه على ملك بائعه في الثانية فلا بجوز له أخذه ولو بعقد إلا ان قلد القائل به ثم رأيت بعضهم بحث الجواز مطلقا قال لاعتقادنا تكليف المخالف بحسب عقيدته حتى قلنا باستعمال ماتوضأ به حنفي لم ينو ثم قال انه رأى كلام السبكي دالا على تحريم الشراء وان عنده فيه نظرا وانه لايجرى في الزكاة لانها من قبيل العبادات وبرد ماعلل به بانا وان اعتقدنا تـكليفه محسب عقيدته لكن نعتقد تكليفنا أيضا بحسب عقيدتنا فنقره على ذلك ولايجوز لناالنصرف فيهعملا بالعقيدتين وانما حكمنا باستعال ماء الحنفي لان المدار في الاستعال على ماأزال مانعا ولاشك ان ماءه كذلك لانا نعتقد فيه ذلك بحسب ظن المستعمل ويرد قوله لايجرى فىالزكاة لانها من قبيل العبادات بانها وانكانت كذلك لكن لا اثر لذلك في تخصيص الحكم بالمعاملات على ان كونها من قبيل العبادات انما هو باعتبار الاصل والا فعند ارادة بيع المال الزكوى بعد اخراج القيمة هي الآن من

حكم السبب الظاهر الذي لم يعرف فيطالب بدينة عليه مم يصدق في التلف به وإذا قلتم نعم فهل يعتبر فى قبول البينة تعرضها لعموم أخذ قطاع الطريق المذكورين واستغراقه لجميع مآفى المركب التي فيها الملغ ام يكنف تعرضها لوقوعذلك في المركب المذكورة ولو كان المأخوذ الذي رأته بعض ما فيها كمافى نظره من الحريق (فاجاب) بان قطع الطريق المذكورمن السبب الظاهر فتجرى فيه أحكامه حتى لوعرف وقوعه وعمومهولم يحتمل سلامة المبلغ منه صدق العامل بلا تمين وإنجيل وقوعه أثبته بالبينة ثمم حلف على التلف مه ويكنق تعرض البينة لو قوعه في المركب المذكورة ولوكان المأخو ذالذي رأته بعض مافيها وقد علم مما قررتانه لوتعرضت البينة لعموم أخذ القطاع واستغراقه لجميع مافى المركب التي فيهآ المبلغ لم يحلف العامل معها (سئل) عمالو اختلفافيأن المقبوض قرضأوقراضأووديعة اوغصب او امانة فمن المصدق منهما رفاجاب) بان القول قول المالك بيمينه مسائل في الاختلاف المذكورة وان خالف بعضهم في بعضها (سئل) عن شخص ادعى على آخر انه دفع لهمبلغا على سبيل القراض الشرعي

قبيل المعاملات فالمتجه ما قدمته وكلام السبكي دال عليه لكنه محمول على ما إذا لم يحكم حاكم ولم يقلد امام البائع ﴿ وستل﴾ رضى الله عنه بما لفظه قالوا من صرائح البيّع لفظ التَّقرير ما صورته ﴿ فاجاب ﴾ بقولهَ صورته ان ينفسخ العقد ويريد اعادته فيقول البائع قررتك على موجب العقد الأول ويقبل الشترى أو يقول المشترى أما على ما كنت عليه من البيع ويقبل البائع أخذا من قولهم او تكفل ببدن فابرأه المستحق ثم وجده ملازما الغريمه فقال اتركه وانا علىماكنت عليه من الكفالة صح ﴿ وسئل ﴾ عن كناية البيع هل يشترط فها ما يشترط في كناية الطلاق من اقتران النية بكل اللفظ أوَ بعضه ﴿ فاجاب ﴾ بقوله يحتمل الحاقما بها ويحتمل أن يقال يكفى الاقتران بالبعض ويفرق أن هناك ملك بضع تحقق فلآيزال الا بيقين فاشترط مقارنة النية لحكل اللفظ احتياطا للابضاع بخلافه هنا فلم يجر فيـــه القول باشتراعا مقارنتها لكل اللفظ ﴿ وسئل ﴾عمالو قال بعتك بألف فقال اشتريت نصفه بخمسائة ونصفه بخمسائة صح عند المتولى واستشكله الرافعي ما الجواب عنه ﴿ فاجاب ﴾ بقوله بتأمل تعليل المتولى منانه لم يرد الاتفصيل ما اجملهالبائع وبتأمل وجه استشكال ٱلرافعي من أنه أوجب عقدا فقبل عقدين يعلم أنه لا إشكال اذ مقتضي كلام المتولى انه لم يرد التفصيل من حيث تعدد الصفقة بل من حيث بيان الاجمال السابق وحينئذ فان أراد التفصيل .من حيث التعدد بطل لمـــا قاله الرافعي ولا ينافيه كـلام المتولى فان أطـلق فالظاهر البطلان اذ مقتضى كلامهم فى تفريق الصفقة تعددها مفصلة فىأحد الجانبين وان لم يرد المفصل لكن محله أخذا مما قررناه ما اذا لم يرد عدمالتفصيل كما هوظاهر ﴿ وسئل ﴾ عما اذا غلب على الظن اتخاذ الحربى الحديد سلاحا فهل يحرم بيعه له ﴿ فَاجَابَ ﴾ بقوله نعَّم قياساً على بيع العنب لعاصر الخرر ﴿ وسَئْلُ ﴾ عما اذا تلفظ البائع بحيث يسمعه مَن بقربه ولم يسمعه المشترى لعارض لغط ونحوه فقبل البِّيع مريَّدا الابتداء فهل يقع قبوله جوابا أم لا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله يحتمل وقوعه جوابا لوقوعه بعده في نفس الامر ومدآر العقود عليه ويحتمل خلافه لانه صرفه عن الجواب بقصده الابتداء والاول أقرب وقصد الابتداء لاينافي كونه قصد اللفظ لمعناه اذمعناه هنا إفادة التمليك وهي حاصلة سواء أقصد الابتداءأم الجواب ولو تلفظ به من غير قصدا بتداء ولا جواب احتمل الجزم بأنه لايعتد به واحتملخلافه ﴿ وسئل ﴾ بما لفظه لووكل الجد فى الطرفين هنا فهل يبطل كالنكاح أولا ﴿ فَاجَابَ ﴾ بقوله يحتمل الحاقه بُه و يحتمل خُلافه و الفرق أن النكاح يحتاط لهما لا يحتاط لغير ه و الأقرب الاول اذلا اختلال فى الصيغة فلا يتعلق به احتياط فكما منعوه ثم مع انتظام الصيغة كذلك متنع هنا للمعنى الذى عللوا به نهم ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن قولهم يصحبيع السبع لمنفعة صيده هلَّ يشتمل الصيد بالطبع وبالتعليم ﴿ فَاجَابُ ﴾ بقوله حيث كان ما يصطاده يحلُّ بان وجدت فيه الشروط التي ذكروهافى كتابالصيد صَحبيعه سُواء أووجدت فيه تلكالشروط بتعليم أولابتعليم أصلا﴿ وسئل ﴾ عما لو باع بوزن عشرة درآهم فضة هل يصح ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله ان قال مضروبة أوغير مضروبة صح والا بطل لتردده بينهما ولا يحمل على النقد الغالب نعم ينبغى حمله على ما اذا اختلفت قيمة المضروب والسبيكة والا فالذي يظهر الصحة ﴿ وسئل ﴾ عما لو باع صاعا من الصبرة الجهولة ونصف باقيمالم يصح أو نصفها وصاعاً من النصفُ الآخرُصحماالفرق بينهـما ﴿ فاجاب ﴾ بقوله قد يفرق بأنُ الجهل في الاولى أشد وذلك لانه لها ذكر الصّاع صارت الاحاطّة بنصفُ الثاني ضعيفة بخلافه في الثانية فانالاحاطة بجميع الصبرة أقوى منها بها بعد اخراج صاع وذكر النصف لا يقتضي ضعف تلك الاحاطة بل قوتها فلا يضر ذكر صاع من النصف الآخر هذا غاية ما يوجه به ذلك على أن لباحث أن يبحث استواءهما في البطلان أخذاً من قولهم لو باع المجهولة الاصاعامنها بطل لان ماعدا

فاجاب بانه مادفعه له الاقرضا فهلالقول قول ربالمالأو الآخذفان قلنم القول قولربالمال فهل' يلزم الآخذ القيام لرب المال بربحه أم لا وهل القول قوله فىدفع المال اربه معاقراره بانهقرض أملا (فاجاب) بان القول قول المدعى عليه بيمينه لاقوله فاذاحلف كان المال ورمحه لهوبدل القرضفي ذمته ولايقبلقوله فىدفع ﴿ باب المساقاة ﴾ (سئل) هل مدخل الليف وُالجِريد والكريَّافِ في المساقاه أبلاو هلاذا شرط للعامل جزءمنها أوجميعها هل بصح أم لار فاجاب) بانه لاتدخل المذكورات في المساقاة بلهي للبالكولا تصح المساقاة لانالشرط فهما خلاف قضيتها في المسئلتين (سئل)عن رجل ساقى آخرعلى ٣ أنشاب وألزم ذمته أعمال الساقاة ثم ضمنه شخص عنها ثم هرب العامل فيل الضمان صحيح فليزم الضامن القيام باعمال المساقاة أم لا ( فاجاب ) مان الضمان صحيح فيلزم الضامن الاعمال التي تلزم العامل (سئل)عمن ساقى آخرعلى جزء شائع منحديقة نخلمثلا علكها فهل تصح المساقاة أملا (فاجاب) مانه لاتصح ( سئل ) عن رجل ساقى على نخل مدة

المال لربه الاببينة

نصف الباقي والصاع في الاولى وما عدا الصاع من النصف الآخر في الثانية مستثنى وهو مجهول بل البطلان هنا أولَى لانهم اذا حكموا به مع كون المستثنى معلوما فبالاولى أن يقال في المستنى المجهول بذلك ﴿ وسئل ﴾ عمالو كانت الدابة محملة بامتعة المشترى فهل يصح قبضها ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله يحتمل الحاقها باكسفينة ألصغدرة ويحتمل وهو الاقرب الفرق بأن السفينة بالبيوت أشبه فأعطيت حَكَمُهَا يَخَلَافُ الدَّابَةِ ﴿ وَسُئُلَ ﴾ عن باع أمة وادعى أنها معتوقة أومستولدة فهل يقبل قوله بيمينه أو لابد من بينة ﴿ فاجابٌ بقوله الذي يظهر أنه لابد من بينة قياسا على مالو باعه ثم قالكنت وقفته ولا يقال ان العتق حق الله تعالى والشارع متشوف اليه لانا نقول قد تعلق به حق المشترى فلابد من ثبوت ما يدفعه ﴿ وسئل ﴾ عمن اشترى شيئا من آخر فادعى ثالث أن هذا المبيع ملـكه فصدقه البائع لكن قال اشتريته منك واقام شاهدا ثم نكل عن الحلف معه فهل يحلف معه المشترى ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ بقوله لاحلف معه المشترى وان ترتب على ذلك نفعه ببقاء العين في يده لان اقامة شَاهد من واحد وحلفآ خر غبر معهود ولان الحجة حينئذ ملفقة وهو ممتنع ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عمن باع مسلما ومعناه إلزام المشترى بما يلحق البائع من الدلالة وغيرها فهلّ يصح ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله كان ابنالرفعة في حسبته يمنع أهل سوق الرقيق من ذلك وظاهره انه لافرق بين أن تكون الدلالة ونحوها معينة أولا لكن اعتمد السبكي الصحة اذاكانت معلومه وكمأنه جعله جزأ من الثمن يخلاف مالو باع من اثنين وشرط أن يكون كل منهما ضامنا للا تنحر فانه لايصح البيع اذلايمكن فيها ذلك قال الاذرعي لكنه هنا شرط عليه امرا آخر وهو ان يدفع كذا الىجهة كذا فينبغي ان يكون مبطلا مطلقا اه والذي يتجه عندي آنهان قال بعتك بكذا وللدلَّال منه كذا صح أووتدفع له منه كذا لم يصبح لان الاول ليس فيه ماينافي مقتضي العقد بخلاف الثاني فانه شرط عليه الدفع وهو ينافي مقتضي العقد ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه عما لو تقدمت الرؤية على العقد فيما لايتغير غالبا فاشتراه ثم وجده متغَرا بمالا يُنقص العين او القيمة فهل مخير أو لا ﴿ فَاجَابَ ﴾ بقوله كل من التخير وعدمه محتمل والاقربُّ الاول لاختلاف الوصف الذيُّرآه واقدم على العقدمعتقدا بقا.ه ولواتفتا على وقوع التغير بعد الرؤية ثم ادعى البائع تأخيره عن العقد وادعى المشترى تقدمه عليه فالذي يتجه تصديق البائع لان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن والاصل أيضا سلامته عند العقد بخلاف مالو قال البائع للشترى رأيته كذلك فان المشترى هو المصدق لانه يدعى عليه علمه بهذه الصفة والاصل عدمه ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه هل يتصور وجوب السوم ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله نعم يمكن ان يقال بوجوبه فيها لورأى عاصر خمر يشترى عنبا وتحققانه يعصره خمرا ولم يندفع الا بالسوم عليه لانه من بأب الآمر بالمعروف ومحتمل خلافه وقديقال بجوازه اذا توهم ذلك منه والاقرب خلافه لانالسوم ايذاء محقق فلابد من تحقق سبب يبيحه ولم يتحقق ويتأتى هذا التفصيل فىالبيع على البيع والشراء على الشراء حيث لاعذر وفى كل بيع حرم على المشترى قبوله ﴿ وستل ﴾ رضى الله عنه بمآلفظه قولهم لو فرق بين الام وولدها بوقف جاز مشكل انكان وقفا على ُخدمة أنسان مثلاً لانه يلزم عليه تأبد التفريق بينهما اذ للموقوف عليه منعه من امه وعكسه بخلاف الموقوف علىنحو مسجد اوجمةعامة فليحمل كلامهم عليه ﴿ فاجاب ﴾ بقوله كـلامهم اعم ويجابعن الاشكال بانوقفه على انسان كايجاره مدة تجاوز البلوغ وهُو جائز وايضا فالوقف تربة فسومح فيه وان سلم الله يلزم عليه ماذكر ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه هل لذير البائع المشترط للعتق مطالبة المشترى به ﴿ فاجاب ﴾ بقوله مقتضى قولهم للبائع ذلك كالملنزم بالنذر انه لايختص بالبائع ومقتضى قولهم لانه ازم باشتراطه الاختصاص به والاوجه الاول لقولهم تسمع الدعوى في حقوق الله ترالي من كل احد

خمس سنين ثم باع النحل في أثناءمدة المساقاة هل البيع صحيح أم لا (فاجاب) بأن البيع المذكور باطل لان للعآمل حقافىالثمرة التيلم تخرج فكان المالك استثنى بعضها (سئل) هل تصح المساقاة على الاشجار المرهونهأم لالانها تنقص القيمةوقيا ساعلى منع اجارة المرهون و تزويجه (فاجاب) بانهان نقصت المساقاة قيمة الاشجارلم تصح بغسراذن المرتهن والاصحت (سلل) عمااذاساقيعلىغىرالنخل والعنب تبعالهما وفى تاك الاشجارماينتفع بورقه كالتوتاو ببعض أغصانه كالمرسين فهل يستحق العامل جزأهأم لاكاأفتي به البلقيني (فاجاب) با نه لايستحق العامل شأ مما ذكر من الورق والاغصانكالايستحقشيأ من سو اقط أغصان النخل والكوناف والليف (سئل) عن شخص ساقي شخصا مساغاة شرعية ثممسقطمن نوىالمساقى عليه ونبت منه شيء هل تکون ثمر ته مشتركة بينهها أميختص ما المالك (فاجاب) بانه يختص بها المالك اذ من شرط صحة الماقاة كون المساقي عليه مرثيا معينا مغروسا(سئل)عن رجل بينه وبين والدنه قطعة أرض مشتملةعلى اشجار فاجرهالشخص وساقاه

وقد صرحوا بان هذا منها ﴿ وسئل ﴾ بما صورته الاصح في تفريق الصفقة ان الخريقدر خلاوفي باب نكاح المشرك انه يقوم عند من يرى له قيمة فماالفرق ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله قد يفرق بان الكفار حين قدموا على العقد الواقع في الشرك وسموا فيه خمراكأنوا يعتقدون مقابلته بقيمة فاجريناهم على معتقدهم وان أسلموا بعد بخلاف المتبايعين فان قلت مقتضاه انهما لوكانا ذميين قوم فى البيع أيضا قلت امًا ان يلزم ذلك واما أن يقال التقويم ثم انما هو لمعرفه ما بتي من مهر المثل الواجب في الذمة والتقويم بالنسبة لما في الذمة أحوطوأضبط وأما هنا فالقصدمعرفة مايقابل الباطل والصحيح وذلك حاصلٌ بتقدير الخمر خلافان قلت قدروا الـكلب هنا شاة وفي الوصية عند من يرى له قيمةً قلت كان الفرق أيضا إن القصد ثم معرفة الثلث ولايعرف الا إن قدر له قيمة وأما هنا فالقصد توزيع الثمن وهو حاصل بتقديره شاة ﴿ وسئل ﴾ عمن اشترى شيأ بثمن معلوم ثم بعد لزومالبيع دفع للبائع نصفا ربحا فهل يجوز له قبولهَ أو لا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله الذي يظهر انه اذا دفعمه له ظاَّنَا انه من الثمن لم بجز للبائع أخذهوان علم أنه خارج عن الثمن و انما دفعه له تبرعا جازٍ أخذه فان شك البائع فلم يدرأدفعه له بالظن المذكور أو مع العلم المذكور لم يجز له أخذه أيضا لان الغالب من أحوال العامة انهم يعتقدون لزوم الدَّفِّع في مثل هذه الصورة وان ذلك ملُّ للبائع م جملة ثمنــه الذي وجب له ﴿ وسئل ﴾ بما صورته قالوايحرم بيع الثوب الذي ينقص بقطعه ولا يصح البيع فهل لهحيلة ينتفي بهاًحرمة ألقطع ويصح البيع ﴿ فاجابَ ﴾ بقوله ذكر في المجموع له طريقا وهر انه يواطئه المشترى على أن يشترى منه ذراعا مثلا بكذا فيقطعه ثم يشتريه وأنت خبير بان هذه آنما هي طريق لصحة البيع لا لانتفاء حرمة القطع الذي فيه اضاعة مال وقد يجاب بانه سومح له في القطع حينتذ رجاء لغرض الربح وظاهر كلامهم في غير هذا المحل ان اضاعة المال انما تحرم ان قصدت عبثا وهذه ليست كذلك نعم لو زيد له على قيمة المقطوع مايساوى النقص الحاصل في الباقي فالظاهر انه يصح البيع حينئذ فلا حرمة قبل البيع اذ لا اضاعة مال حينئذ البتة فلا محتاج الى الحيلة المذكورة ومحمل كلام المجموع على خلاف هذه الصورة ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عما اذا باع شيئا في الذمة بلفظ الشراء هل يكون بيعا أو سلما ﴿ فاجاب ﴾ بقولهالذي صححه الشيخان انه بيع لاسلم وهو المعتمد وان نقل الاسنوى فيه اضطرابا وقالالفتوى على ترجيح انه سلم وعزاه للنص وغيره واختاره السبكي وغيرهاذ التحقيق حمل النص وغيره على انه سلم من حيث المعنى فقط ﴿ وسئل ﴾ عمن باع من آخر أرضا وكان صفة البيع أن قال بعت منكمنأرضي هذه زرعة هذه الأرض وأشار الى أرض هما يعلمانها بالمشاهدة ولآيعرفان قدرها فهل يصحالبيع والحالة هذه أم لا فانا وجدنا في كتاب الكفاية اذ قال بعتك بزنة هذه الصخرة ذهبا أو مل.هذه الغرارة طعاما صبح فهل المسئلة قياس مسئلتنا أمَّ لا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله الذي يتجه فيهذهالمسئلةعدم صحة البيم بدليل قول المجموع وغيره ولو قال بعتك من هذه الدارعشرة أذرع كل ذراع بدرهم فانكانت ذرعاتها مجهولة لهما أو لاحدهما لم يصح البيع بلا خلاف بخلاف نظيره من الصبرة فانه يصح على الاصح والفرق ان أجزاء الدار تختلف دون اجزاء الصبرة اه وبما تقرر يعلم ان هذه المسئله لاتقاس بمسئلة الكفاية المصرح بها فيكلام الرافعي والنووي رحمهما الله تعالى في المجموع والله سبحانه وتعالى أعلم ( وسئل ﴾ عن بيع الآبار المحفورة الحاصل فيهاما. إذا شهد على المتبايعين بصدور التبايع الصحيح الشرعي فيها وفي حقوقها وطرقها ومشتملاتها بعدالنظروالتقليبالشرعيولم يتعرض الشهود للماء الحاصل في الا بار فهل يصح البيـع والماء مع السكوتعن التصريح به وهل يشترط في بيعها بيع الماء معهـا وهل الاشهاد المذكوركاف في ادخال المـا. وهلأذااختلفت

على ما بامن الاشجار بغير اذنها فهل يصحان أو يصحان في نصيبه دون نصيبها (فاجاب) بانهما باطلتان حتى في نصيبه ويلزم المستأجر اجرة الارض ومثل ما أخذه من الثمرة المساقاة أم لارفاجاب) نعم

تجوز ﴿ باب الإجارة ﴾ (سئل) رضي الله عنه عما لواستأجر انسان من آخر حوانيت وكتب الشهود استأجر فلانمن فلانجميع الحوانيت الثلاثة أربع سنو ات باجر ةقدرهاأر بعة آلاف درهم مقسطة عليه كلشهر مائتادرهم وعشرة دراهم على عدد شهور المدة فاذاهومال أكثرمنالقدر المعين أولاجملةوادعي وارثالمستأجرأن الاجارةا تكن الا بالمبلغالمجملوان التقسيط غلطمن الشهود وانالذي يلزمني هو تقسيط المبلغ المجمل على شهور المدة المعينة حسما تاتي حصة كل شهر بالتقسيط الصحيح فهل يعمل بالتقسيط الذي ينافي القدر الجمل ويلغو المجمل أو بالقدر المجمل مقسطا كل شهر ماثتا درهموعشرةدراهم حسيا تاتي شهورمنفذفيهاالقدر المجملوفي آخرشهران بقي أقلمن القسط يعطى ولميزد على ذلك ولم تعتبر شهور حميع المدة ويعضده صيانة

المتبايعــان في ذكره فاحتج المدعى لدخوله بالاشهاد المذكور يكفيه ذلك أولابد من بينة تشهد بصريح ذكره ﴿ فَاجَابَ ﴾ بقوله لايصح بيع الآبار الا ان نص على دخول مائها في البيع مخلاف مالو نفاه أو أطلق ولايكني عن النص علية قولهما يحقوقها على ماقد يقتضيه كلامهم لاسماكلام الانوار وقد يوجـه بان المـا. ليس من حقوق البئر فهو كمزارع القرية الخـارجة عنها معها فانها لاتتناولهاوانقال بحقوقها قالوا لان العرف لايقتضى تناولها لكن يشكل على ذلك قولهم لاتتناول الارض مسيل مائها وشربها من نحو قناة مملوكة حتى يشرطه أو يقول بحقوقها انكان خارجا عنهما كما صرح به جماعة فالذي يتجه ان قولهما بحقوقها بمنزلة النص على دخول المــاء قياســا على ما ذكروه في الارض معمسيل المـا. ونحوه بلأر لي لانالحقوق اذا تناولتنجو المسيل والشرب.مع خروجهما عن الارضومع امكان الانتفاع بها بدونها وعدم دخولها في مساها فاولى ان يتناول المآء لانه ليس بخارج عن البُثرُ ولا يمكن الانتفاع بهـا مدونه ولدخوله في مسماها وبذلك يفرق بينــه وبين مامر في مزَّارع القرية معهاً فاتجه الحاق المـاء بالمسيل والشرب دون المزارع على أن قولهما ومشتملاتها ظاهر أو صريح في شمول الماء اذ هو بمعنى مااشتملت البئر عليه و من جملة مااشتملت عليه الماءالذي فيها فحينت ذ لا يَتُوقف في الصورة المستول عنها ان الماء يدخل فيها وانما الذي فيه نوع توقف مالو اقتصر على قوله بحقوقها اذا تقرر ذلك فبيع الآبار المذكورة في السؤال صحيح والاشهاد المذكوركاففي دخول الماءفلا محتاج الحتج به آلى بينة تشهدبصريح ذكره الماء في العقد ﴿ وسئل ﴾ عن دار بيعت وفي بعض جوانبها مخازن تنفذ أبوابها الى الشارع وليس لها منفذ من الدار مع ان هذه المحازن داخلة في بيع الدار فهل تدخل هذه المحازن في مطلق بيع الدار لاشتمال الدار عليها كما أفتى به بعض المتأخرين لانها داخلة في تربيعها وإن لم تنفذ اليهاكما في بعض دور مكة أو لاتدخل في مطلق بيعها اذ لاتعد منها كما أفتى به بعض فقهاء المتاخرين من اليمن وكما قال الاصحاب في باب القدوة ان المساجد المتلاصقة اذا لم ينفذبعضها الى بعض لايصح اقتداء من هو في واحد منها بمن هو في آخر قالوالانها لاتعد مسجداً واحداً وقال صاحب العباب في التجزئة في باب الايمان ولو حلف لايدخلالدار وفوقها حجرة بابهاخارجالدار فدخلها لميحنث فان قيل باب الايمانمبني على العرف قيل كذلك قديعالون بالعرف في باب ببع الاصول والثمار ﴿ فَاجَابُ ﴾ بقوله المنقول في الحجرة المتصله بالدار انهالاندخل في بيعها صرح به الصيمري والماوردي واعتمده ابن الرفعـة والقمولي وغيرهما قالوا لخروجها عنحدود الدار التىلاتتمىزالا بهاويه يرد قول السبكىينبغىان تتبعهاالحجرة المتصلة بها لاقتضاء العرف ذلك وما علل به ممنوعٌ فقد أحالوا هنا ماذكروه في الايمان في عدم دخول مزارع القرية فيها كما لايحنث مدخولها من حلف لامدخل القرية وفي غير ذلك فعلمنا ان ملحظ البابيز واحدومن المقرر الهلاعث بدخول تلك الحجرة منحلف لايدخل الدار لانها لاتعد منها فكذا لاتدخل في بيعها ومثايا آلمخازن المذكورة في السؤال بل هي عينها وقول الاذرعي في مسائل هنا الرجوع الىعرف الناحية متعين وكذا الىالقرائن كزيادة الثمن الدالة علىارادة دخول نحو المزارع يرده اطلاقهم الصريح في أنه لاعبرة بعرف محالف ماذكر و ه لانه خاص و ماذكر و همناك عام والعام مقدم غالبا وقدذكر الشيخانوغيرهمافيالكرم مايعلم به انه لافرق في تناولماذكروه لما ذكروه هنا بين أن بحرى البيع في بلد يعتاد أهله اطلاق ذلك على ذلك وأن لا لما تقرر أن العبرة بالعرف العاموقد تقلواعنه ما ذكروه فلامساغ لمخالفته ويؤيد ماتقرر فىالحجرة والمخازن المتصلة بالدار قول ابن الرفعة وغيره في حمام الدار الذي يجب القطع به ان الدار انأحاطت به بان كان في وسطها أو كان خارجها وشملته حدودها دخل سواء استقل أم لا وانخرج عن حدودها

٦

الكلامعن التنافي (فاجأب) بأنه بجمع بين الـكلامين بتقسيط المبلغ على أول المدة كل شهر مائتا درهم وعشرة دراهم فيتأخرمن المبلغ بعدتسمة عشرشهرا عشرة دراهم (سئل) عما إذا كان لانسان غراس في أرض خراجية يعطى خراجها كل سنة لمتـكام عليهاو مضيعلى ذلك سنون فاراد المتكلم عليها أن يؤجر هالانسان آخر فهل يمكن من ذلك ويعمل في العراسكاذكروا في ماب الاجارة أو كاذكروا في باب العارية من التخيير بين الامورالثلاثة اوبين الامرىنوفى فتاوى البلقيني مايدل على عدم تمكنه من ذلك وهل المفهوم من كلام البلقيني هو ذلك او غيره (فاجاب) بأنه مكن المتـكلم على الارض من اجارتها لغبر صاحب الغراسان أمكن تفريغها منه في مدة لا اجرة لمثلها ولم يسترها الغراس ويعمل في الغراس كما ذكروا في باب الاجارة والعاربة وما في فتاوي البلقيني لا مخالف هذا (سئل)عمن استاجر شخصا لقراءة ختمة كاملة ارجماعة لقراءتها فهل تصح الاجارة مع أن المنفعة تعود على القارى الان تو اب القراءة له كماهوالمنقول فيمذهب الإمام الشافعي والحالأن

لم يدخل وان لم يستقل ثم ساق كلام الماوردي وغيره السابق في الحجرة ويؤيد ذلك أيضا ماصحه ابن ابي عصرون مناوجه ثلاثة في الساباط الذي على حائط الدار انه ان كان على حائطيه دخل او على حائط لم يدخل فاذا كان على حائط فقط فهو متصل بها كالمخازن المذكورة وقدعلت انه لايدخل فكذلك تلك المخازن ٧ فان قلت قال في العدة تدخل المظلة كرواشن الدار وهي تدخل فيها وان فرض ان لها مايا أيضا منخارجها لانها منها وانما تنقطع نسبتها عنها انكان لها باب من خارج وليس لها باب منداخلها فانقلت مسئلة السؤال ونظائرها مشكلة تصويرا لانالدار لايصح بيعها إلا انذكرت حدودها الاربعة وكذا مادونها ان تميزت به على المعتعد وحينئذ فاذاحددالدارفان دخلت تلك المخازن أو الحجرة في الحدردكانت مبيعة قطعا فاي محل يتحقق فيه خلاف الاصحاب والسبكي على أن بعصهم نازع في الاحتياج للتحديد بانها إن كانت مرثية كغي عن ذكر الحدود وإلا لم يكف عن ذكرها وعلى هذا فالاشكال باق أيضا لانها إذا رأيا وأشآرا إلى المبيع دخلت المخازناً و الحجرة ان تناول ذلك اشارتها و إلا لم مدخلا فاي مساغ لذلك الحلاف أيضاً قلت أما الاول فيجاب عنه بان صورته أن فيكون المشترى يعرف الدار وما بجانبها فيقول له بعتك دارى التي بمحلة كذا فحيننذ قوله دارى الخ هليتناول مااتصل بها أولا فالاصحاب يقولون لايتناوله لانه لا انفرد عن الدار بمدخل مستقل مع عدم نفوذه اليها كأن مستقلا عنها غير تابع لها فلم يشمله لفظه وضعا ولا عرفا والسبكي يقول بليشمله عرفا لاتصاله وقدقالالاذرعي فيتوسطه عقب كلام السبكي فيه شيء إذلابد أن يكون المبيع معلوما مشاهدا مشاهدة تنفي الجمالة والحاصل أنه ان بين له البائع الدار ومااتصل بها وأورد العقد على الجميع فلا شك في دخول الجميع وان اقتصر على اسم الدار فقط وعلمالمشترى خدودها لميدخل غيرها إلا بالتنصيص وأن لم يبين حدودها لاختلاطها بالدور حولها بحيث لاتمنزها الرؤيةإلا بالتوقيف علىالحدود فهذا محلقولاللوردىوغيره لاتدخل الحجرة والساحة والرحبة المتصلة بالدار لخروجها عن حدودها التي لاتتميزالابها ولايصحالعقدالا بذكرها فان ذكر احدين وتميزت بهما صح اه وأما الثاني فيجاب عنه ايضًا بأن الرؤية لاتغني عن ذكر الحدود مطلقاً لانة قد يرى دورا متلاصقة ثم يشترى بعضها فلابدمن ذكر الحدود أو بعضها ونحو ذلك مما يميز والله اعلم ﴿ وسئل ﴾ عن الارش المتعلق برقبة الرقيق اذا اختار سيده فداءه بالذي له فى ذمة صاحب الارش من الدين وكان الدين قدر الارشوعلى صفته فهل يصح اختياره بذلك ويكون مثل تقاص الدينين أم لا ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله آختيار السيد الفداء لايلزمه بلله الرجوع عنه فحينئذ اذا اختار فداءه بماله من الدينَ في ذمة ألجني عليه لايقتضي تقاصا والالزم بيع الدين بالدين وهو حرام باطل اجماعا ﴿ وسئل ﴾ عن رجل عجان خباز يجعل الخبز للبيع ويبيعه على الناس وهو أبرص أجذم ذو حكة وسوَدا. فهــــل يجوزله أن يباشر النخبز المذَّكور وهو بتلك الصفات ام لا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله لا يجوز له بيع ما باشر نحو عجنه الا أن يبن للمشترى حقيقة الحال لان المشترى لَو اطلع عَلَى ذلك لم يُشتره منه في الغالب وكل ما كان كذلك يكون كتمه من الغش المحرم وقد قالصلي آلله عليه وِسلم من غش المسلمين فليس منهم وقد نقل غير واحد عن الأئمة انه بجب على السلطان او نائبه أن يخرج من به نحو جذام او برص من بين اظهر الناس ويفرد لهم محلا خارج البلد وينفق على فقرآئهم من بيت المال والله اعلم ﴿ وسئل ﴾ عن انسان يشترى ويكتال او يزن باوفى ثم يبيع معتدل معتاد فهل يحرم عليه ذلك مطلقاً او يفصل بين علم بائعه أولا ﴿ فاجاب ﴾ رضى الله عنه بقوله اذا اتفق هو وبائعه على انه يشترى منه بهذا الكيل أو المهزان ثم اتفق هو والمشترى منه على انه يبييعه بكيل او منزان آخر عيناه جاز ذلك اذلاغش منه فيحال شرائه ولافيحال بيعه لانه

γ هكذا بالنسخ ولينظر جواب الشرط

المستأجر غائب عندالقراءة حتى لا يكون له ثواب مستمع ( فاجاب ) بأنه لاتصح الاجارة المذكورة إذا لم تكن القراءة عند قىر ولاحضرهاالمستأجر ولم يعقب القارى القراءة بالدعاء للمستأجر ولم يكن ذاكراً له وإلا صحت فانموضع القراءة موضع بركة وتنزل رحمة وهذا مقصود ينفع الميت او المستأجر والدعاء بعد القراءة أفرب اجابة وذكر القارى المستاجر حضور له في قلبه فاذا نزلت الرحمة على قلبه شملت المستأجر المذكور (سئل)عن دار ملك جماعةأو وقفعليهمسكن شخص فيه\_امدة ولزمه لهمأجرة المثل فاخذ منه بعض الجماعة المذكورين من الاجرة بقدر حصته فقط فهل يختص بالماخوذ المذكور أم يشاركه فيه الباقون (فاجاب ) بانه مختص القابض عاقبضه من حصته فلا يشاركه فيه غبره (سئل )عن حادثة وقعت في حياة مو لا ناشيخ مشايخ الاسلام الجلال المحلى وهيمان شخصااستاجر مكانأ باجرةمؤجلة ومات قبل حلول ألدين وقبل استىفاءالمنفعة فافتى مولانا قاضي القضاقشرف الدس المناوى بحلول الدين وهو ظاهر جرما على القاعدة وأفتىمولانا شيخمشايخ الاسلام المحلى بأن الدين لابحل وفرق بين هذه المسئلة وبين غرهامن الدون بان

لايتصورمععلم المتعاقدين ورضاهما وأما اذا باع بغير ما اشترى به موهما المشترى منه انه انما باعه بنظير ما اشترى به فهو غش ظاهر وقد قال صلى الله عليه وسلم من غش المسلمين فليسمنهم وضابط الغش المحرم أن يشتمل المبيع على وصف نقص لو علم به المشترى امتنع من شرائه فـكل ما كان كذلك يكون غشا محرما وكل مالاً يكون كذلك لا يكون غنا محرما ﴿ وسئل ﴾ بما صورته ما الحكم في بيع نحو المسك لكافر يعلم منه أنه يشتريه ليطيب به صنمه وبيّع حيوان لحربى يعلم منه أنه يقتله بلا ذبح لياكله ﴿ فاجاب ﴾ بقوله يحرم البيع فىالصورتين كما شمله قولهم كل ما يعلم البائع أن المشترى يعصى به يحرم عليَّه بيعهله وتطييب الصنم وقتل الحيوان الماكول بغير ذبح معصيتان عظيمتان ولو بالنسبة اليهم لأن الاصحأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة كالمسلين فلاتجوز الاعانة عليهما ببيع ما يكون سببالفعلهاوكالعلم هنأغلبةالظن واللهأعلم ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه قال فى الروضة فى باب الصلحلو قال بعتك المبيع الذي أعرفه أناو أنت صح هل هذا يصح بالنسبة إلى المتبايعين او لوجرى هذا المقال لدى الحاكم جازلهالتسجيل، ليه والحكم بمجرد هذه الصيغة أم لالان للحكم طريَّقا آخر ﴿ فاجاب ﴾ بقوله ذكر في الروضة هذه المسئلة مقيساً عليها فرع آخر يعلم منه المراد منها وهو ولو ً أفر لآخر بمجمل فصالحه عنه وها يعرفانه صح الصلح وان لم يسمه و احد منها كمالو قال بعتك الشيء الذي اعرفه أنا وانت فصورة المسئلة انشيئًا معهودًا لهما وهما يعرفانه وهو بما يكفى فيه تقدم الرؤية على العقد أن لم يكن حاضرًا بمجلسه فاذا قال مالكه للا خر بعتك الشيء أي المعهود بيننا الذي أعرفه أنا وانت صح البيع وان لم يسمياه لان المدار في صحة البيع على وجود شروطه في نفس|الامرفاذاكاناصادقين فىمعرفتهما وارادتهما لذلك الشيء المعهود صح آلبيع ظاهرا وباطنا وان لم يكونا كذلك صح ظاهرا باعترافهما لاباطنا لفقد بعض شروطه اذا تقررذلك فلوصدرذلك بين يدىحاكم فله أن يسجل به وله بعد جريان مسوغ الحكمله أن يحكم بصحةالبيع معتمدا علىجريان عقده بين يديه واعترافهما بتوفر شروطه المستفاد منقولها الذي أعرفه انت وكما ان له الحكم بالاقرار بجريان عقدالبيعوان لم يذكر المقر شروطه فكذلك لهالحكم مماذكر بالاولى لجريان العقد يحضرته واعتراف المتبايعين بانه وقع مستُّوفياً لشروطه ﴿ وسئل ﴾ عن المشترى اذا أقاله البائع في ارض باعه اياها وقد زرع المشترى الارض هل عليه أجرة في المدة بعد الفسخ أم لا ﴿ فاجابَ ﴾ بقو له عليه اجرة ذلك كما صرحو أبه نظيره في باب بيع الاصول والثمار فان قلت الارض حال زرع المشترى كانت ملمكه فهو لم يزرع الا ملك نفسه فكيف لزمته الاجرة وقياس قولهم لوباع أرضا مزروعة فرضى المشترى بها لزمه ابقاء زرع البائع من غير اجرة لانهزرعملك نفسه فلايؤمر بالقلع قبل اوانه عدم الاجرة في مسئلتنا قلت يفرق بين الصورتين بان ملك المشترى حال الزرع كان غير مستقر فلمازال راعينا كونه وضع زرعه يحق لكونه زرع ملكه فلم يمكن البائع من القلع وكون الملك زال عنه وصارت الارض ملكا للبائع فلم يفوت عليه اجرتهامدة بقاءالزرع فيهافكان في ابقائه بالاجرة جمع بين مصلحتي المشترى والبائع لوجود مسوغ كل كما تقرر وأما زرع البائر فقد وقع في ملك نفسه المستقر ثم بعد ان دخل في ملك المشترى خيرناه ولما خيرناهكان بسبيل من ان يفسخ ويرجع الى ثمنه فاذا اختار الاجازة كان موطنا لنفسه على الرضابه من غير اجرة فهذا هو السّبب في عدّم استحقاق المشترىللاجرة فيهذهالصورةوهو لابوجد نظيره بل ضده فىالمسئلةاًلاولى فاتضحالفرق بينهما واناحداهما لاتلتبسبالاخرى فتامله ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن ارض فيها بذر شجر باعها و لذرها هل يصحالبيع اولا كحاملوحملها ﴿ فَاجَابُ ﴾ لايصح البيع فيها حيث لم يكن البذر يفرد بالبيع ولم يدخل عند الأطلاق ولايقال يصحفالارض

الميت في غيرها استوفي ما يقابل الدين وفى هذه المسئلة لميستوف مايقابله فلم بحل الدين و هذا الكلام وأن كان ظاهرا بيادي. الرأى فيلزم عليه ان التركة تصدر مرهونة بالدىنو هذا ضررعلى الورثة فان قلتم بان مايصيرم مونابالدن بقية المنفعة فقد لا تغي بالدس وانقلتم بانالورثة يتخيرون بينأن يعجلوا الدىنو ينفك الرهن فالتعجيل نوع تبرع وقدتكون الورثة قاصرين فقراء لا مكن الوصى أن يتبرغ عليهم ولاان يقترض عليهم مالًا للانفاق مع وجودمالهم وقدلا بجدمن يقرضه فان قلتم يعجل الوفاء لاجل ضرورتهم فذاك وظاهر اختلاف هذىن الشيخين انه ليسفيهانقل صريح فان كان مولانا يستحضر فيها نقلا فليتفضل بافادته والافان كانيرى رأى المناوى فلااشكال أو رأى المحلى فليتفضل محل مايلزم عليه من الاشكال رفاجاب) بنعم تحل الاجرة المؤجلة بموت المستأجركما افتي به الشرف المناوي فقد قال الاصحاب أن الدين المؤجل بحل بموت منهو عليهوعللوه بخراب ذمته وهذه العلة موجودة في مسئلتنا وقال البلقتني في تدريبه وتحل الدنون المؤجلة موت المدنون بلاخلاف الا فىصورةواحدة علىوجه

تفريقًا للصفقة لان شرط القول بتفريق الصفقة أن يكون مافسد فيــه البيع معلوما حتى يمكن التوزيع عليه وهنا البذر مجهول جهلا مطلقا فلا يمكن التوزيع عليـه فان دخل عند الاطلاق صح البيع في الكل وكان ذكره تأكيداكما بحثه الاسنوى وغيره وفارق بيع الحامل مع حملها بان الحمل غير محقق الوجود فابطل التصريح به وجعله مقصودا العقد لانه يورت جهالة المبيع ﴿ وسئل ﴾ هل يصح بيع المكاتب ولو بشرط عتقه فتنفسخ الكتابة وكذا المستولدة بشرط الاعتاق ﴿ فَاجاب ﴾ بقوله آلذي نص عليـه الشافعي رضي الله عنه صحة بيع المكاتب باذنه وبطلانه بغير اُذنه سوآء بيع بشرط العتق أم لا وعليه حملوا حديث بريرة رضي الله عنها فانها كانت مكاتبة وبيعت باذنها وحيث صح بيعه انفسخت الكتابة وقول البلقيني يصح بيعه بشرط العتق من غير اذنه من تفرده وانما جازبيعه مننفسه لانقبوله اياه متضمن للاذن وآمتنع بيع المستولدة ولو بشرط عتقها وباذنها لان ثبوت حق الحرية فيها أقوى منها في المكاتب ﴿ وسئل ﴾ بما لفظه تبايعا وبينهما حائل يمنع رؤية الاشخاص لاسماع الاصوات هل يصح أولا ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بقوله نعر يصح لانهم لم يشترطو االاسماع كل كلام صاحبه بلي صرحوا بصحة بيع الاعمى وشرائه ألى رآه قبل العمى ولنفسه وبصحة تبايع الغائبين نعم ان كانوراء الحائل جماعة اشترط تسمية المشترى حتى يتميز منهم ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه بمالفظه بينهما عين مشتركة باع أحدها حصته وهي تحت يد الآخر فارادً قبضها وتسليمها للشترى أوأن شريكه يأذن له في ذلك فامتنع فهل يأذن الحاكم عنه وهل يتصور الاقباض مع عدم اذن الشريك من غير ضمان عليهما ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله صرحوا بان احد الشريكين لا يستبد بالعين المشتركة لتكون تحت يده الا باذنَ شريكه وانما تكون تحت يدها أويد عدلوحينتذفهرفع شريكه للحاكم ليرفع يده عن حقه ويأذن للمشترى في قبضه ثم يكون بيدها معا ذان امتنع نصب القاضىعدلا لتكون العين تحت يده نيابة عنهما ثم يأمره بقبضها للمشترى وحينئذ لاضمان علىأحد نعم ان ثبت للبائع حق الحبس اشترط اذنه ﴿ وسئل ﴾ اذا كان بين المبعض وسيده مهاياً ه صح في نو بة سيده شراؤه لاضمانه فما الفرق ﴿ فاجاب ﴾ بقوله يفرق بانالشراء فيه تحصيل لايتصور تضررالسيد به بخلاف الضان فان فيه التزامَ تغريم ربما يعود على السيد بضرر وهذا فرق ظاهر وانكان الاشكال المذكور في السؤال للرافعي ونقلوه عنه ولم أر من تعرض لجوابه وقد ظهر جوابه ولله الحمد ﴿ وسئل ﴾ عما اذا اختلف المتبايعان في انقضاء الاجل والمتآجران في انقضاء مدة الاجارة فهل يتحالفان أو يصدق أحدهما ﴿ فاجاب ﴾ بقوله ان نشا الاختلاف في الانقضاء من الاختلاف في قدر الاجل مع الاتفاق على وقت العقد تحالفا وان اختلفا في ابتدائه صدق مدعى بقائه لانه الاصل ﴿ وسئل ﴾ رضىالله عنه اختلف كلام الشيخين فيمن قبض مقدرًا فقالًا لو أقر بجريان الكيل أى اوَالوزنَ فَي المبيع اوالثمن لم يسمع منه خلافه و في الروضة لو اقر باقباض رهن وقال لم يكن اقراري عنحقيقة سمعت دعواه لتحليف خصمه وان لم يذكر لافراره تاويلا وفصلا في اختلاف المتبايعين بين ما يقع مثله بين الكيلين فيقبل و ما لا فلا ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله لا تناقض لان معنى قولهما او لالم يسمع منه خلافه انه لايصدق بيمينه فلا تسمع دعواه ليحلف هو بلليحلف خصمه كما قاله البلقيني وحينتُذ فيوافق هذا ما ذكر عن الروضة فيالرَّهن وتفصيلهما المذكور في اختلاف المتبايعين مفروض فيما اذا لم يقر القابض بوصول حقه اليه وانما قال بعد جريان الكيل أو الوزن كنت أظن تمام حتى فبان ناقصا فتعارض هنا اصل عدم قبض الـكل وظاهر عدم الغلط فيصدق ان أمكن في العادة الغالبة أن يبخس به في الكيل أو الوزن فلا يصدق في ان العشرة تسعة خلافًا لمن زعم أنه يمكن البخس فيه ﴿ وسئل ﴾ عمن باع عينا من زيد بعشرة ثم قال البائع لزيد المذكور قبل لزوم البيع

وهو منقتلخطا أوشبه عمد اذالم يوجد للجانى عاقلة ولامال في بيت المال او ثبث باعترافه فانه تؤخذ الدية من الجاني مؤجلة فلو مات حلتعلى الاصحوما يتعلق بالضامن يأتى فى بابه وقال الزركشي في قواعده و بحل الدىن بموت المدنون بلا خلاف الافى ثلاث صور الاولى المسلم اذالز مته الدية ولامال له ولاعصبة تحمل بيت المال فلو مات اخذمن بيتالمال مؤجلاو لايحل لان الدية تلازم التأجيل وصورتان على وجه أحداها اذا لزمت الدبة فى الخطأ أو شبه العمد الجاني كالو اعترف وانكرت العاقلة فانها تؤخذ من الجانىمؤجلة فلوماتهل تحل الدية حتى تؤخذ من تركته حينئذ وجيان أصحمما نعم والثانىلاتحل بموته لان الدية يلازمها الاجل الثانية ضمن دينا مؤجلا ومات الضامن لانطرعليه الدين في وجه والاصحخلافه اه ومن القواعد ان الاستثناء معيار العموم وفىفتاوى البلقيني مسئلة شخص أجر ارضااقطاعية لشخصمدة تلىمدة اجارته باجرة مؤجلة واعترف المستأجر بانها تحت مده قبل صدور عقد الاجارةثم توفىالمستاجر المذكور قبل او ان الزرع فاستولى شخص وزرع

بعتكها بعشرين فقبل فهل يصح البيع الثاني ويكون فسخا للاول أم لا فان قلتم بصحة الثانى فهل يكون كالحاق الزيادة فىالثمن حتى يصير الثمن ثلاثين ام لا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله بيغ البائع والخيار له المبيع ولو للمشترى فسخ وصحيح كما يصرح به كلامهم فاذا قبله المشترى صح قبوله وارتفع حكم البيع الاول فلا يلزمه آلا العشرون التي وقع بها العقد الثانى وليس ذلك كالحاق الزيادة قبل اللزوم لانصورة ذلك أنالزيادة ألحقت مع تقرير العقد الاول فوجبت مضمومة اليه وأما هنا فالعقد الاول ارتفع ومنلازم ارتفاعه ارتفاع ثمنه فلم يجب الاثمن الثانىلاغيره ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عما قاله الاصحاب من بطلان بيع عبديهما بالف أو أحدها بحصته من الالفُّ وعللوا ذلك بحمل حصة كل واحد منالثمن لكنهم ذكرواً في تفريق الصفقة الصحة بالحصة في بيع عبده وعبد غيره فما المعتمد في الفرق بينهما ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله قد ذكرت هذا الاشكال وجوآبه في شرح المنهاج وعبارته فان قلت يشكل على ما ذكر فيعبده وعبد غيره بل وعلى كل ما ياتى من أن الحصة في الحل بالحصة منالمسمى باعتبار قيمتهما قولهم لوباعا عبديهما بثمن واحد لم يصح للجهل بحصة كلءندالعقد لان التقويم تخمين وهذا بعينه جار فها هنااذ نحو عبده الذي صح البيع فيه ما يقابله مجهول عند العقد فما الفرق قلت يفرق بان الجهل هنا لا يترتب عليه محذور وهو تنازع لا الى غاية لاندفاع الضرر بثبوت الخيار للمشترى مخلافه في تلك فان صحته فيها يترتب عليها ذلك المحذور أى ولايمكن ثبوت الخيار فيها اذ لاموجب له بعد فرض صحته فيهما وهنا الموجب تفريق الصفقة علىالمشترى فان قلت قد لايتخير المشترى لكونه عالما بالمفسد فلم صح البيع في الحل حينتذ مع الجهل حالة العقد بحصته من الثمن ووقوع التنازع بينهما لا الى غاية وأنقطاعه بةول المتمومين جار فىالصورتين بلا فرق قلت يفرق بان ايراد العقد عليهما مع العلم بالحرام منهما نادر فاعطوه حكم الغالب مع عدم الصحة فىالحرام اعطاء لكل منهما حكمة لا فى ثبوت الحيار تغليظا عليه ولم يبالوا بتخلف علتهم فيه لندروه والتعاليل انما تناط بالاعم الاغلب فتامله ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه بما لفظه ذكروا فى البيع فيما اذا ألحق زيادة عدم الفرق بين أن ياتى بصيّغة شرّط أم لا وقالوا في الوكيل لا يلزمه الآشهاد الااذا أتى الموكل بصيغة اشهادكما حكى عن المرعشي وقول الارشاد في الوكالة فان أمر به وجبيقتضي خلافه وذكروا فيما اذا باع زرعا بشرط أن يحصده البائع أنه لافرق في بطلان البيع بين أنيأتي بصيغة شرط أملا وفي الرهن فيها اذا أذن الراهن في بيع المرهون أنه يصح الااذا شرط تعجيل حقه ولم يبينوا أنه لابد لفساد الشرط منان يأتي بصيغة شرط أملا وقد ذكروافي الكفالة مايقتضي الفرق بين الشرط. وعدمه في بطلانها فيما اذا تكفل ببدن رجل وشرط. في نفس العقد أنه يغرم أنها تفسد مخلاف مااذا لميأت بصيغة شرط وفى الوقف ان الواقف اذا شرط أن يأكل من الوقف وأن يقضى منه دينه أنه يبطل ولم يبينوا حكم مااذا أتى بصيغة اخبار ولو قال وقفت كذا ولى النظر هل يكون كالشرط. أم لا وغير ذلك من النظائر وهل فرق فىالعقود التى ليس فيها خيار بين أنيأتي بكلامه فيها متصلا بصيغة العقد فيلزم أولا فلايلزم أويقال اذا انفصل عنصيغة العقد يفصل بين أن يطول فلايلزم أو لا يطول فيلزم ﴿ فَأَجَابَ ﴾ بقوله أن تحرير ماذكروه في الحلق نحو الزيادة في زمن خيار المجلس أو الشرط هو أن يتفقا على ذلك فأنفاقهما عليه متضمن لفسخ العقد الاول سواء وجدت صورة شرط من احدهما ووافقه عليه الآخر إم لا ومن ثم لو شرط احدهما في زمن الخيار نحو زيادة ولم يوافقه الا خرعليهالم يضركما صرح به الامام حيث قال ولوانفر داحدهما بذكر زيادة صحيحة وامتنع من قبولها الثاني لم يلحق ولكن لو تمادى الشارط و لم يفسخ استمر العقد صحيحا ولغت الزيادة اه قال الاذرعي وهذاانقاله على وجه الالتماس وطلب الزيادة اوالحط لاغير

الارض عدوانا فهل تحل الاجرة بموتالمستأجروهل تنفسح الاجارة عوته او ينتقل للورثة الاستقاق فيه وهل يطالب المؤجر الورثةأو الذي تعدى وزرع واذا طالب الورثة فهل يرجعون على المتعدى (فاجاب) نعم تحل الاجرة المؤجلةو لاتنفسخ الاجارة بموتالمستأجر وهذاكله قبل أن يضع المتعدى يده على الارض فاذا وضع مده عليها فكل زمن مضي تنفسخ فيهالاجارةويرتفع الحلول الذىوقع بموت المستأجر لان ذاك أنما يكون لو بقبت الاجارةعلى حالها واذامضت المدةويدالمتعدىقائمة فقد انفسخت الاجارة في الجميع وارتفع الحلول المذكور وانكآن المقطعأخذ شيأ من تركةالميتوجبرده على الورثة وهذه مسئلة نفيسةلم تقعلى قطو يستحق المقطع أجرة المثل على المتعدى بالوضع وليس للورثة تعلق بآلمتعدى إه وأمامافرق بهالجلال المحقق المحلى بين مسئلتنا وبين غيرهافهو منتقض باشياء منها حلول دين الضامن يمو تهو حلول الصداق على الزوج لموته قبل وطئه زوجته معأنكلا منهمالم يستوف مايقا بل الدين والجو ابعن

الاشكال الموردعلي ماأفتي

مهالمحقق المحلى أن الاجرة

المؤجلة اذا لم نقل محلولها

فظاهر وان قال لا أرضى الا أن يزيد فىالثمن كذاأو قالالمشترى لاأرضى الا أن يحط عنى كذا ففيه نظر فتامله اه قلت مراد الامام الاول لقول الشيخين وغيرهما في باب الحيار فيما يحصل به الفسخ ويحصل بقول البائع في زمن الخيارلا أبيع حتى يزيد في الثمنوقول المشترى لاأفعل و بقول المشترى لا اشترى حتى ينقص الثمن وقول البائع لا أفعل وبطلب البائع حلوله والمشترى تاجيلهاه واذا تاملتما تقرر علمت أن ماهنا لا يشكـلعلىمسائل الشرط الآتية لان الملحظهناغىرالملحظ ثم لما عرفت أنهما ان توافقا على نحو الزيادة تضمن ذلك فسخ العقد الاول وانشاء عقد ثانوان لم يتوافقًا على ذلك كان العقد الاول باقياً بحاله ما يقل لاأرضى الا بزيادة كذا مثلا لتضمن هذا منه فسخ العقد الاول وهو جائز له لان الغرض أن الخيار لهما وتحرير ماذكروه فيصورة الوكيلأن من وكل في بيع بشرط الاشهادلم يصح بيعه إلاإن وجدالاشهاد ثم صورة شرطه كما صرح به المرعشي واقتضاه كلام غيره وارتضاه الزركشي وغيره أن يقول له بع بشرط أن تشهد أوعلي أن تشهد بخلاف ما إذاً قال له بع واشهد فانه لا يكونَ الاشهاد حينتنشرطا وكلام الروضة كالصريح في ذلك فانه نقل عن البغوى أنه لو قال الولى للوكيل لا تزوجها الا برهن أو كفيل بالصداق لزم الوكيل الاشتراطوالالم يصح أو زوجها بكذا وخذ بهكفيلافزوجها بلاشرط صحلانه امربامرين امتثل احدهما اه وبه يعلم أن ملحظ الوكالة غير ملحظ صور الشرط الآتية ايضا وبيانه انه إذا امره بامرين فان جعل احدها شرطا في الآخر أو كان الثاني لا يوجد مستقلا وانما يوجد تابعا للاول كشرط الخيار في البيع توقفت صحة الآخر على وجوده وان لم يجعل احدهما شرطاكذلك وانما امره بهما فقط فله أنَّ يأتي باحدهما دون الآخر أذ لا يلزمه أمتثال جميع أوامر موكله الخالية عن الاشتراط وكلام الارشـــاد لانخالف ذلك بل هو عين الشق الثاني لان معناه ان الموكل إذا امر وكيله بالبيع وآن يشرط الخيار قيه لفلان توقفتصحة بيعه على شرط الحيار لفلان وبهذا يفرقبين بع واشهد وبين بع واشترط الخيار لفلان فانه في الاول يصح بيعه الحالي عن الاشهاد وفي الثاني لا يصح بيعه الخالى عن شرط الخيار وإيضاح الفرق ان الاشهاد على البيع امر مستقل اجنى عنه فلم يلزم من مجرد الامر بهما اناحدهما شرط في الآخر مخلاف شرط الخيار فانه لايمكن استقلاله وائما يكون تابعا للبيع دائما فلزم من بجرد الإمر به مع البيع توقف البيع عليه فتاملهفان قلت كل منهما سواء في استثناء جوازهما لمصلحة العقد والاشهاد على البيع والخيار فيه فكل منهما تابع للبيع وكما يوجد الاشهاد في غير البيع كذلك الخيار يوجد في غير البيع قلت هما وإن اشتركا في ذلك احتكن تميز الخيار بان جنسة من لوازم البيع التي لا يمكن انفكًاكه عنهاو ثبوته في غير البيع إنما هو بطريق القياس على البيع ولا كذلك الأشــــادكما هو واضح والحاصل أن الخيار الصقّ مالبيع من الاشهاد فجاز أن يختص عن الاشـهاد بلزومه بالامركما تقرر فان قلت ما الفرق بين بع واشسهد وبعتك واحصده اذهذا يتضمن الاشتراط دون الاولقلت الفرق بينهماواضح بماياتي لان إيقاع هذا في صلب العقد اخرجه عن حيز الوعد الى حيز الاشتراط بخلاف واشهد فانه وقع امرا بجردا غىر واقع فىصلب العقد مشتمل على إيجاب وقبول فلم محتف به ما يصرفه الى الاشتراط وتخرجه عن موضُّوعه من كونه امرا مجردا والحاصل ان و احصده أُقَدَّن به ما اخرجه عن موضوعه تخلاف واشهد وهذا ظاهر للمتامل وتحرير ما ذكروه في بيع الزرع ونحوه يعلم من قولي في شرح العباب وصورة الشرطالمفسد في سائر صوره ان يقول بعتك أواشتريت منك بشرط كذا او على كذا او وافعل كـذا او تفعل كـذا بالاخباركما في المجموع فانهقال وسواء قال بمتكه بالف على أن تحصده او ونحصده وقال الشيخ ابو حامدلا يصحالاولقطعا وفي الثاني طريقان اه لكن قوله نحصده ينبغي قراءته

بالموت لاتتعلق بالتركة فينفذ تصرف الوارثفي جيعها فقدقال الائمة ان الموت كحجر الفلس في تعلق الدىون بالتركة وقالوا ان الديون المؤجلة لاتتعلق بمال المحجور عليه بالفلس ولا تدخل في قسمته ولا بدخر لها شيء (سئل)عن خاط استؤجر لتضريب ثوب باعدادخيو طمعلومة وقسمة بينة متساوية باجرة معلومة ثم انهضر بة وخاطه بأنقصمن العدد واوسع من القسمة المشروطة عليه فهل يستحق الإجرة بكمالها ام بالقسطام لا يستحق شيئا لمخالفته وعدمالتمكن من اتيان ماترك لماعلل فيمن دفع الى نساج غزلا لينسجه ثوبا طوله عشرة في عرض معلوم فجاء بالثوب وطوله احدعشر فلااجرةلهوان جاء وطوله تسعة فانكان طول السدىعشرة استحق من الاجرة بقدره و انكان تسغة فلا وعللوه بماتقدم فيل تلك كهذه ام بينها فرق ( فاجاب ) بانه لايستحق الاجىرالمذكور على عملهشيئا من الاجرة لمخالفته المشروط. وعدم التمكن من اتمامه ولهذه المسئلة نظائر في كلام الاصحاب منهاانو اع المخالفة فىمسئلة الاستشجآر للنسبج المذكور بعضهافي السؤال ومنهامالواستأجره لنسخ كتاب فغير ترتيب الابواب فان امكن

بالنون ليصح المعيى وأما قراءته بالتاء فلا يصح لان الحصد لازم للمشترى فلايكون شرطه عليه فاسدا بخلاف مالوقال البائع وأحصده أنا أو ونحصده نحن فانه شرط فاسد لمخالفته مقتضي العقد فابطله وظاهر كلام بعضهم أنواحصده ليسشرطا والمعتمد الاول ويوافقه تسويتهم بينبعتك هذهالنخلة بشرط ان ثمرتها لك وبعتك وثمرتها لك وقضية هذا ان نحو بعتك وأقرضتك أو اشتريت منك واقرضتك باطلمثلو تقرضني وعليه فيوجه بان ايقاعه فيصلب العقد يفهم انه اخرجه منحيز الوعد الىحير الاشتراط قال العبادي ولوباع بعشرة على ان يحط منها درهما جازلانه عبارة عن تسعة أو ان يبه منها درهما فلاوهذا اىالاول اذا قلنا ان الابرا. اسقاط اه وسيأتي انه لايطلق القول في الابراء بالاسقاط ولابالتمليك بليختلف باختلافالفروعوالمدارك وحينئذفالذي يتجهعدمالصحةلان اشتراط الحط او الابراء عليه اشتراط لما فيه منشائبة عَقد قوية فاثرتالفساد كالهبة وحينئذ فليس ذلك عبارة عن تسعة كما زعمه نعم انأراد بذلك التعبير عن عشرة فلا يبعدالقول بالصحة حينئذ وكذا لوقال على ان يسقط منها درهم ومر انه لو باعه هذه الصبرة كلصاع بدرهم على ان يزيده صاعاهبة اوبيعا لم يصح واستشكل بما لو اقرضه عشرة على ان يقرضه عشرة واجيب بانه لا معارضة في صورة القرض بخلافه هنا وفي ذلك اشكالا وجوابآ نظر والقياس بطلان القرض بهذا الشرط كما يصرح به كلامهم الآني أوآخر باب القرض انتهت عبارة الشرح المذكور وبقولي وعليه فيوجه بانايتاعه في صلب العقد يفهم انه اخرجه من حيز الوعد الى حيزالاشتراط يعلم سركونهم جعلوا قوله واحصده اووبحصده الذي هو اخبار محض مثل الشرط لانه لما وسطه بين طرفي العقد أو الصفة بالظرف المتأخر كان ذلك منه متضمنا للشرطيةفهو اخبار مراد به الانشاء بحسب مادل عليه لفظه فاثر الفساد فعلم اتضاح الفرق بين هذا وببن مامر في نحو بع واشهد اذ لادليل فيه على الاشتراط لما مرفيه موضحا اذهو مجرد امر بشيئين امتثلاحدهما دون الآخر وتحرير ماذكروه فىالرهن يعلم منقولى في شرح الارشاد وافهم قوله بشرطه انه لابد من اللفظ باشتراط. ذلك فلااثر لقصده ولالتلفظه به على غير صورة الشرط كـأذنت لك في بيعه لتعجل واطلق فيصحالاذن والبيع بخلاف مالو نوى به الاشتراط على ما بحثه السبكي ورد الزركشي له بانه كمالو نكح بشرط اذاوطي. طلق يبطل فان لم يشترطه ونواهصح ذكره فيه نظر لانالذي فيه مجرد نية والذي في ذاك لفظ مع نية وهو اقوى ويتجه أن يأتي هنا نظير مام في البيع اى بيع الوكيل المشروط عليه الاشهاد منان على انتجعل كالشرط بخلاف وتجعل انتهت عبارة الشرح المذكور وبقولى فيها ويتجه ان يأتي هنا الخ يعلم انملحظ ماذكروه في الرهن هو ملحظ ماذكروه في بيع الوكيل المشروط عليه الاشهاد فيه وقد مر مافيه فلا يشكل على مامر في صورشرط البيع المفسد وبما قررته فيها عن السبكي والزركشي منان الخلاف انما هوفى نية الشرط وأما لفظه فمبطل بلا خلاف يعلم اندفاع قول السائل نقع الله به ولم يبينوا انه لابد الخ بل بينواذلك كما تقرر و تحرير ماذكروه فىالكفالة يعلم من قولى فى شرح الارشاد وفسدت الكفالة انشرط في عقدها الغرم عند تعذر تسليم المكفول بان قال كفلت بدنه بشرط الغرم اوعلى أنى أغرمأو نحوه لانه شرط ينافى مقتضاها وفسد أيضا التزام المال لانه صر الضمان معلقا اما اذا قال كفلت بدنه فان مات فعلى المال فان الذي يفسد التزام المال فقط قالة الماوردي ومحله مااذالم يردمه الشرط أما اذا أراد فان وافقهالمكفول له بطلت الكفالة ايضا والارجع الى الاختلاف في دعوى الصحة والفساد فيصدق مدعى الصحة ثم قلت فيه لا بصيغة وعد كقوله أؤدى المال اواحضر الشخص او المال لان الصيغة لاتشعر بالالتزام ولان للوعد لايلزم الوفاه به نعم ان صحبه قرينة التزام صحكا بحثه في المطلب و ايده السبكي بكلام الماوردي وغيره

الناءعلى بعض المكتوب كائن كان عشرة أنواب فكتبالباب الاولآخرا منفصلا محيث يبني عليه استحق بقسطه من الاجرة و إلا فلاشيء لهو منها مالو استأجره لكتابةصك في بياض فكتبه بلغةغير التي عيناهافانه لا اجرة له (سئل) عمن استأجر اجيرا لحمل أحمال إلى مكة المشرفة فتسلمها وحملها على جماله مم نهبت في اثناء الطريق فهل يستحق الاجس القسط من الاجرة المسهاة أولا يستحق شيئاً ( فأجاب ) بأنه لا يستحق شيئاً منها اذيعتىر فيوجوب القسط في الاجارة وقوع العمل مسلما وظهور اثره على المحلومثلها الجعالة (سئل) هل بجوزا بدال المستوفي به أولا ( فأجاب )نعميجوز الداله وبجبر عليه الاجير (سئل) عمن استاجر قطعة أرض للزراعة فرويت ومكث الياء على عاليها إلى خروج اوان زراعته وفوات الانتفاع به فهل

للستاجر الخيارفي القطعة

أوفيها مكثالهاء عليه وهل

خياره على الفور او التراخي

( فاجاب ) بانه تنفسخ

الاجارة فيها فاتت منفعة

زراعته ويسقط من

الاجرة المسهاة مايقابله ويثبت للمستاجر الخيار

فبما منفعته باقية وخياره

على الفور ومن أفتي بانه

على التراخى ناقلا له عن مقتضى كلام الرافعى وظاهر ذلك أنه عند القرينة صريح لكن قال الاذرعي يشبه انه كناية وأيده غيره بما لو قال دارى لزيد فانه ليس باقرار إلا ان قصد بالاضافة كونها معروفة به ونحو ذلك وفى التاييد بذلك نظر والاولى تأييده مان الصراحة لاتؤخذ من القرائن كما لاتؤخذ منالاشتهار وعلى الاول فـكالقرينة نية الااتزام كما أُخذه الزركشي بما لو قال طلقي نفسك فقالت أطلق وأرادت به الانشاء فانها تطلق حالا ولا ينافيه القول بان الفعل المضارع عند تجرده للحال أى لانه باعتبار الاصل انتهت عبارة الشرح المذكور وبها في المحلين الكفالة والضهان يعلم أنه يلحق بالشرط مالو قال على ان تغرم أو نحوه كعلى أن أغرم وكذا لو قال وأغرم إنا ونوى به الشرط ووافقه الآخر وإلاصدق مدعى الصحة وإن قيام القرينة كنية الشرطية ومذا كله يعلم رد اطلاق قول السائل وقد ذكروا في الكفالة ما يقتضي الفرق الخ فان قلت ما الفرق بين ما نقرر في الكفالة وما مر في البيع قلت الفرق هنا نظير مامر أن ايقاع وتحصده فى صلب عقد مشتمل على إيجاب وقبول صيره كالجزء من الصيغة فاثر فسادها مطلقا وأما الكفالة والضمان فليس فيهها عقد كذلك وإنما هو من طرف الكفيل او الضامن فقط فاغتفروا فيه مالم يغتفرنى البيع لانه يحتاط له أكنر وبهذا علم ان الكفالة أشبهت الرهن وبيع الوكيل المشروط عليه الاشهاد فيها مر فيهما بجامع ان كلا من الثلاثة ليس فيه إلا لفظ من طرَّف واحد فتقاربت أحكامها مخلاَّف البيع فان فيه لفظين من طرفين فـكان وقوع نحو احصده بينهما قرينة واضعة على أنه للشرط فأبطله لما مر لانه يحتاط فيه مالا يحتاط في غمره وتحرير ماذكروه في الوقف يعلم من قولي فيشرح الارشاد أيضا ولايصح الوقف بشرط ان ياكل منه كآئن وقفه على الفقراء على ان ياخذ معهم من ريعه ولا بشرط أن ينتفع منه بشيء كان وقف عينا بشرطأن ينتفع بها مم قلت وقول عثم ن رضي الله عنه في وقفه بئر رومة دلوى فيها كدلاء المسلمين ليس شرطاً بل اخبار بان للواقف أن ينتفع يوقفه العام ثم قلت ماحاصله ويتبع شرطه في نظر على الوقف لنفسه أو لغيره كما يتبع في مصارفه وحيثشرط النظر لغيره حال الوقف لم يكن له نظر فليس له عزل من شرط نظره حال الوقف و لو لمصلحة و لانظر لتفويض النظر أو التدريس حالة الوقف كما يحثه الرافعي وصححه النووى لعدم صيغة الشرط خلافا للبغوى حيث ألحقه بالشرط ولافرق في الشرط بين أن يقولوقفت وشرطت أن يكون زيد مدرسا أو وقفت بشرط كونه مدرساكما أفهمه كلام الشيخين وغيرهما واعتراض المصنف كالاسنوى الثانى بان زيدا قد يقبل وقدلايقبل فتكون الصيغة مفسدة لاصل الوقف من اجل التعليق مردود بان الباءفي بشرطه للملابسة أي وقفا ملتبسا لهذا الشرط مشتملا عليه لاللتعليق وفارق وقفت وشرطت وفوضت بأن فوضتجملة مستقلة لاتعلق لها بالاولى فكانت واقعة بعدلزومالاولىلاستقلالكل منهماوعدمارتباطه بالآخر فلم يفترق الحال بين التفويض الواقع حال الوقف وبعده لذلك مخلاف وقفت وشرطت لانشرطت من تتمات ماقبلها أي باعتبار أن القصد شرطت مقيدة له فوجب العمل بقضيتها قال السبكي ومورقو كتب الأوقاف تارة يقولون وشرط الواقف النظر لفلان وتارة يقولون وجعل النظر لفلان ويفهمون منها معنى واحدا وهو الاشتراط والظاهرأن ذلك إنما يكون بمنزلة الشرط إذا دلت القرينة عليه بأن بجعله في ضمن الكتاب ويشهد عليه بأنه وقف على هذا الحكم وما أشبهه حتى لو قال في الكتاب وبعد تمام الوقف وجعل النظر لفلان او شرطه له لم يصح فالحاصل أنه إذا أورد الوقف على صفةدل عليها بصيغة الشرط او الجعل او التفويض او غيرها لزم جميع مادل عليه كلامه الذي اوردالوقف عليه بخلاف ما اذا اورد الوقف وحده نم ذكر تلك الشروط متراخية او متعاقبة فانها لاتلزم ولاتصحوفىاطلاقه ذلك نظر

وتصريح جماعة منهم البلقيني فى تدريبه و الزركشي وأنه غلط من افتى بخلافه فقد وهم إذ كلامهم في مسئلة غير مسئلتنا (سئل) عمالو ادعىاجيرالحج اووارثه بعد موته على المستأجر مالاجرة فأنكر المستأجر اتياناالاجير باعمالالحج فهل يحتاج إلى بينة تشهد به أملا(فاجاب) بأن القول قول الاجير بيمينه في اتيانه بأعمال الحج فان مات فالقول قول وارثه فيه ( سئل ) عما لو اختلف المؤجر والمستأجر في قدر ماصرفه في العارة التي اذن له فيها فمن المصدق (فاجاب) بان القول قول المستاجر بيمينه إن ادعى قدرا محتملا وإلا احتاج إلى البينةولا يغنى عنهـــا الاشهاد من الصناع مانهم صرف علىيدهم فيهاكذا لانهم وكلاء المستاجر في الصرف فيقبل قوطم عليه لأعلى المؤجر (سئل) عمن استاجر صاحب مركب على حل كتان حطب من الصعيد إلى مصر ليوصله لانسان ثم بعدا يصاله احاله ببعض أجرة حمله على آخر شمظهر استحقاق الكتان لآخرفمن تلزمه اجرة حمله وهلرجع المحيل بمااحال به وتبطل الحوالة أم لا (فاجاب) بان الاجرة المسهاة لازمة للمستاجر والجوالة صحيحة فليس للمحيل الرجوع بشيءمما أحال به

يتلقى بما مر فى وقفت وشرطت وبجاب بانماذكره إنما هوفى عباراتالاوقافالمحتملةلصدورهامن الواقف على ماهو عليه وعلى غيره فاحتيط لهابماذكر وما مر إنما هو في لفظ الواقف المحقق فعمل بما يدل عليه اه الغرض من عبارة الشرح المذكور وبها يعلم ان سائر شروط الواقف لا تؤثر إلا إن كَانت بصيغة التبرط أو مرادفه كوقفت كذا على أن آكل منه أو على ان أكون ناظره أو على أن لايؤجر وكذاكل صفة أورد الوقف عليها ودل كلامه على اشتراطها فانها تلزم بخلاف ماليس فيه صيغة شرط ولا مرادفه ولا أورد الوقف عليه كذلكفانه يكون لغوالايعمل به في البطلان ولافي الصحةوبهذا يعلم رد قولاالسائل نفع الله به ولم يبينوا حكم ماإذا أتى بصيغة اخيار ولعله لم بركلام السبكي وغيره مماذكر المعلوم منه أيضا أن قوله وقفت كذا ولى النظر لايفيد الشرطية لانهذكر بعد تمام الوقف ولم يدل على اشتراطه بشيء نعم إن نوى به الاشتراط احتمل أن يعمل بهأخذا بمامرفي كلامهم فىالضمان وغيره واحتمل الفرق بانه بتمام قوله وقفت انقطع حقه عنه بالكاية فلم يبق له فيه تصرف نوجه حتى يقبل قوله ان نوى بما أتى به بعد تمام الوقف الشرطية وهذا أقرب وإذا تاملت ماتقرر في الوقف وماقبله علمت أن الابواب لها ملاحظ مختلفة يحتاجادراكهاإلى.زيدتامل ومراجعة لمداركهم وعللهم ومحط نظرهم وتصرفهم وإن ترددالسائل بين العقد الذى لاخيار فيه فيلزم مااتصل بصيغة عقده بخلاف غيره مطلقا وإن أطال الفصل مردهما تقرر فىالوقف فانه لاخيار فيه ومع ذلك لايعمل بما اتصل بعقده كما تقرر عن السبكي ﴿ وستلُّ ﴾ بما لفظه ماحكم الالفاظ التي تقع بين أهل مليبار في البيع وليس فيها دلالة ظاهرة على البيع بل عندهم لا يكون بيعًا إلا بها فهل يعامل ذلك معاملة لفظ البيع أم لا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله لا تكون تلك الالفاظ الني ايس فيهاد لالة ظاهرة على البيع صريحة فيه أصلاً وكذا لاتُكون كُناية فيه إلا ان احتملته ولم تكن موضوعة لعقد آخر يجد نفاذا لاستعالها فيه على القاعدة المقررة فيذلك وهي أن ماكان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره ولو بين السائل تلك الالفاط لـكانالـكلام عليها باعيانهاأظهر منه عليها اجمالاً إذ شتان مابين التفصيل والاجمال فإن السائل لانمكنه أن ينزل هذا الاجمال الذي ذكرناه على تلك الالفاظ إلا إن كان عنده ملكة علمية لهتدى بها إلى حقائق تلك الالفاظ وحقائق فهم ماقاله الائمة في نظائرها أو في مرادفاتها ﴿وسئل﴾ بمالفظهقولهم يجوز زيادة الثمن والمثمن في مجلس العقد مشكل جدا لانه ان لم بجدد عقد فلاً بيع ولا ثمن وإن جدد لم تكن صورة المسئلة فان قيل قد صرح بانه لابد من لفظ مدل هنا على التراضي ليقوم مقام الابجاب والقبول فالجواب أن هذا يستلزم انهم قائلون في بعض الصور بالمعاطاة على المذهب وكلامهم في أول البيع مدفعه فما الجواب عن ذلك ﴿ فاجاب ﴾ بقوله لااشكال فى ذلك لان الخيار مجلسا وزمنا ما بتى منع أروم العقد و بجعل ما بعده منَ الزمن بمنزلة حرىمه ولذاكان اشتراط شرط فاسد فىذلك تحرتم يُفسدالعقد من أصله تنزيلاً له منزلة الواقع في صلبه إذ حرىم الثبيء ملحق به اذا تقرر ذلك فزيادة احدهما في الثمن او المثمن مع رضا الآخر في ذلك الحرىم منزلةمنزلة الزيادة الواقعة في صلب العقد في لزومهامن غير انشاء عقد لها تقرر أن الواقع في الحرىم بمنزلة الواقع في صلب العقد وحينئذ فلا يحتاج هنا الى ابجاب وقبول ولا انعقاد هنابمعاطاة وانهاغاية الامر أن زمن جواز العقد بعدانقصائه منزلمنزلة زمنه فيما بين الابجاب والقبول بجامع عدم لزوم العقد فى كل فكما أن للموجب بعد ابجابه أن يزيد وينقصُ ويَكُون القبول لهذا الآخير دون الاول لنسخهبه فكذلك لكل مابعده وقبل ازومه الحاق الزيادة والنقص ان رضى الآخر ويكونذلكفسخاللاول بمجردلفظ الزيادة مع الرضا والله ﴿ باب معاملة العبيد ﴾ تعالىأعلم

(سئل)عمن استا جر دابة معينة لحمل كذا إلى بلد كذافتلفت الدابةفي اثناء الطريق فهل يستحق صاحبها القسط من الاجرة المساة أم لا فان قاتم لا كا تقدم الافتاء منكم بذلك فما الجواب عافى الارشاد وغيره في باب الاجارة من قولهمو تنفسخ بقسط في عينه بتلفمعقودعليه (فاجاب) بانه يستحق صاحب الدابة القسطمن الاجرة المساة ولم يتقدم لي افتاء في هذه المسئلة بعدم استحقاقهمن الاجره ألمسماة والذى تقدم افتائي فيه بعدم الاستحقاق هو مااذا تلفت العين المستأجر لحملها في أثناء الطريق فقد قال الشيخان لواكتراه لخياطة ثوب فخاط بعضه ثهماحترق وكان محضرةالمالك او في ملكه استحقاجرة ماعمل بقسطه منالمسمى لوقوع العملمسلما او لحمل جرة فزلق فى الطريق فانكسرت فلا شيء له والفرق ان الخياطة تظهر على الثوب فوقع العمل مسلمالظهور أثره على المحل والحمل لايظهر اثرهعلي الجرةاه وبماقالاهعلىمانه يعتبر في وجوب القسط في الاجارة وقوع العمل مسلماً وظهور اثره على المحل (سئل) عن ناظر على صهر يجسبيل ادعى ان واقفه اذن له في اجار ة سطحه للبناء هل يقبل قوله ام لا

﴿ وَسَئُلُ ﴾ رضى الله عنه في رقيق استودع شيأ بغير اذن سيده وأتلفه فهل يتعلق الغرم بذمته أو رقبته وفيما لو جاء أيضا إلى شخص وقال أرسلني سيدى لتعطيني ثويا من ثيابك حتى يراه ايشتريه فصدقه ودفعه إليه وأتلفه فهل يتعلق الغرم أيضا بذمته او برقبته فان قلتم يتعلق الغرم برقبته كما قاله الدميري في الاولى وقاس عليه القاضي حسين الثانية فهو مشكل بقولهم لو اشــتري أو اقترض بلا إذن لم يصح وإن أتلفه تعلق الضمان مذمته فيطالب به بعد عتقه لانه وجب برضا مستحقه ولم يأذن وبقولهم ضابط الحقوق المتعلقة بالرقيق انها ان ثبتت بغير اختيار أربابها كاتلاف وتلف بغصب تعلقت برقبته أوباختيارهم كما فى المعاملات فان كانت بغير إذن السيد تعلقت بذمته وكسبه ومال تجارته ووجهالاشكال انه فيصورة الاستيداع استودع برضا المستحق وفي صورةالتصديقفي الارسالدفع برضاهأيضا فالقصد مايحل هذاالاشكال ﴿ فاجاب ﴾ بقوله الذي يحل الاشكال المذكور ان المالك تارة يصدر منه ما يدل على الاذن منه له في الاتلاف بعوض في مقابلته كالبيع والقرض فان كان بغير اذن السيد تعلق بذمته لان المالك قد صدر منه ما يدل على الرضا بهاوعلى انه لم يطمع في التعلق بالرقبة بوجه فعاملناه بما دلـعليه تصرفه وتارة لايصدر منه مابدل على ذلك امابان لم يصدر منه شيء بالكلية كافي اللاف القن ما له مجانا أو صدرمنه ما لا يدل على الاذن منه له في الا تلاف كاستيداعه أياه وما قيس به مما ذكر عن القاضي فان كلا من هـذين لم يصدر من المالك مايدل على اذن منه في اتلافهما لافي مقابل ولا في غير مقابل وإنما الذي صدر منه الرضا يوضع القن يده عليه وعلىظنه أمانته وهذا مقتض لحفظ العين ولردها كما هي على مالكها فاذا أتلفها القن حينئذ تعلق بدلها برقبته لأنه جان عليها وقد نقول أن بدل الجناية متعلق برقبته فاتضح الفرق وزال الاشكال مع أنه ليسفى هذا الاشكال من مزيد الخفاء ما يوجب استعظامه الذي دلُّ عليه السؤال والله سبحانه وتعالىأعلم ﴿ وسئل ﴾ عن العبيد الذين يخدمون أرباب الولايات ويعلم رقهم ولا يعرف لهم مالك معين ما الحكم فى تصرفهم وانكاحهم ﴿ فاجابٍ ﴾ بقوله متى علم رق قن لم يجزلاحد معاملته ولا ينفذ تصرفهولا يصح نـكاحه حتى يعلم أوَ يظناذنْسيده والله أعلم ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عمن أقر بانه كان مملوكا لفلان وأعتقه فهل تجوز معاملته ﴿ فاجاب﴾ بانه لا نجوز معاملته ولانكاحه حتى يعلم عتقه أواذن السيد له وقد أفتى البغوى فيمنأقر كساكت بالرق فشهدشاهدان بحريته لايحكم بها سواء أكانالمقر له حاضرا أمغائبا لانهم يشهدونها ظاهرا وهو أعلم بحال نفسه نعمان شهدا بان المقر لهأعتقهقبلا ﴿ باب السلم ﴾

(وسئل) عن رجل قالت له امرأة تعمل لى غرارتين من غسول بخمسين نصف فضة فقال لها نعم وقبض منها الخسين ولم يقع بينهما تبايع ثم ما تت فهل للورثة أخذ الغسول أو الدراهم (فاجاب) لا يلزم الرجل المذكور إلا الحنسون نصفا التى قبضها من المرأة المذكورة مالم تقم عليه بينة با نه عقد معها عقدا كبيع أوسلم صحيح في غرارتين من الغسول أما السلم في الغسول اغير صحيح والله تعالى أعلم (وسئل) عن شخص أسلم سلما شرعيا با يجاب وقبول في حنطة معينة وجعل الاجل سلخ صفر هذا العام وجعل مكان التسليم بندر جدة من غير زيادة على ذلك فهل يصح السلم وتحمل لفظة البندر على المرسى و تكون مؤنة الحمل من المرسى و تكون مؤنة الحمل من المرسى الى شاطىء البندر على المسلم أو تحمل لفظة البندر على شاطىء المساحل كما هو المتعارف على ألسنة الناس ان البندر اسم للقرية فيصح فتكون مؤنة الحمل من المرسى إلى شاطىء البندر أو لا يسم المسلم وإذا قلم بالصحة لاحدالشقين شاطىء البندر أو لا يصح السلم رأسا للسكوت عن بيان مكان التسليم وإذا قلتم بالصحة لاحدالشقين

(فاجاب) مانه يقبل قوله لانه أمين (سئل)عمن أجر عينا ثم قامت بينة بعدم رؤيته تلك العين فهل تسمع هذه الشهادة حي يتبين بطلان الاجارة أولا (فاجاب) بانه لاتسمع لكونها شهادة بنفي غبر محصور (سئل) عن شخص أجر لنفسه لآخر مدةمعلومة لينتفع بهالمستأجر فماشاءهل تصح الاجارة كمالو استأجر أرضآلينتفع بهاكيف شاءأم لا (فاجاب) بأنه لا نصح الاجارة للغرر والفرق بين هــذه وبيناجارةالارضواضح (سئل) هل محبس للدين من وقعت على عينه اجارة وتعذر العمل في الحبس أملا (فاجاب) بانه لايحبس (سئل) عما لو عجزمؤجر الدابة اجارة ذمةعن ابدالها اذا تعيبت هللستاجرها الخياركما قاله الاذرعي (فاجاب) بان له الخيار (سئل) عماأفتي بهالنووي وتبعهعليهصاحبالانوار فيآخر الحجر منأنهلو مات رجل عن ابن صغير وله زوجة فحملته أمه آلى أبيها فاستخدمه مدةقبل البلوغ وبعده يلزمه أجرة عمل الصبي الى بلوغهو رشدههل ذلك على اطلاقهأم محمول على ما اذا أكر هه على العمل كإفىالروضة ومختصراتها وغرها في بابالغصب (فاجاب) بانه بجب اجرة مثل الاس الى بلوغه و رشده

و تعرض منتسب الى مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه وأفتى بالبطلان واستند في ذلك للجهل بمكان التسليم فهل يامم على ذلك لاقتحامه الباطل وهل بجب على ولى الامر وفقه الله منعه وأمثاله من ذلك وتعزيره بما يليق به زجرا ومنعا له من العود آلى مثــل ذلك وهل يكون تعزيره بالاشد لعظم الجراءة على مثـل ذلك وبالاخف لخفة الجريمة وهـل ورد فىالحـديث النبوى التهديد على الرجوع في مثل ذلك والاخبار عنه صلى الله عليه وسلم بان ذلك يظهر في آخر الزمان ﴿ فَاجَابُ ﴾ اذا اطردالعرف بأن البندر اسم لمحل مخصوص صحالسلم ولزم المسلم اليه حمل المسلم فيه وُجميع مؤنته الى أن يصل به الى ذلك المحل وان لم يطرد العرف بذلك بانكان تارة يطلق على الشاطيء وتمارة يطلق على المرسى لم يصح السلم حينتذ ومن اطلق البطلان في ذلك لم يصب ممم أن لم يكن متأهلاللافتاء حرم علميه أن يتجرأ على هذا المنصبالخطير ووجب علىحكام المسلمين زجره عنالدخول فيه فان لم يمتنع والا لزمهم تعزيره التعزير الشديد الزاجر له ولامتثاله عن الخوض فى مثل ذلكلما يترتبعليه من أضرار المسلمين ما ٧ الامور الباطلة وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم وعن الصحبانة ومن بعدهم أشياء كثيرة في الحط على من سلك هذا السبيل الاقفر بغير حقه فليحذر من لم يتاهل له عن أن تقول له نفسه أنه أهل له فيكون متبوأه الناروبئس المصير والله تعالى أعلم﴿ وسئل ﴾هل يتصور الصلح عن دين السلم ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله :عم يتصور بان يقو لصالحتك عن الحبُّ الذي في ذمَّتي برأس مال السلم لانه حيننذا قالة بلفظ الصلح وليس بيعالامتناعه في دين السلم والله تعالى أعلم ﴿ وسئل ﴾ هل تمكن حيلة في الاستبدال عن المسلم فيه ﴿ فاجاب ﴾ بقوله نعم بآن يتفاسخاعقد السلم ثم يقّع الاستبدال عن رأس المال وهو جائز مطلقا ويتعنُّ التقابض قبل التفرق كيلا يصير بيع دين بدين ﴿ وَسَمُّلُ ﴾ عما اذا وجد المسلم اليه رأس المال الذي قبضه قبل التفرق معيبًا بعده فهل له رده وأخَّــذ بدله ﴿ فَاجَابٍ ﴾ يَانَ لَهُ ذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ التَّفْرِقُ عَنْ مِجْلُسُ الرَّدِ قَبْلُ قَبْضُ البَّدُلُ وَالْأَ بَطُلُ الْعَقْدُ كَمَّا فَي الصَرف ﴿ وسُتُلُ ﴾ هل يتصور صحة الصلح عن دين السلم مع تصريحهم بامتناع الاعتياض عنه ﴿ فَاجَابٍ ﴾ بِقُولُهُ نَعُم يَتُصُورُ ذَلِكُ بِأَنْ يُقُولُ صَالَحَتُكُ عَنْ دَيْنَ السَّلَمُ الذِّي في ذَمَّتي عَلَى رأس مال السَّام فيصَّح الصلح و تسكون اقالة لابيعا لامتناعه في دين السلم

﴿ باب القرض ﴾

(وسئل) رضى الله عنه عن الحلى المجوف كالاسورة المحتاجة الى اللحام بالنحاس وغير المحتاجة اليه ايصح القرض فيه ام لا ( فاجاب ) بان النحاس الذى وقع به اللحام لحاجة أو غيرها منى علم ولم يورث جهالة فى النقص صح قرضه والا فلا ( وسئل ) عن مال القراض او الآمانة او الوديعة اذا مات العامل او الوديع او الامين ولم يوجد فى تركة كل منهم شىء من ذلك فهل يؤخذ من تركته قية ذلك او مثله اذا ثبت ذلك بطريقه الشرعى اولا يؤخذ من تركته لاحتمال تلف ذلك في حياته او رده ( فاجاب ) بقوله اذا مات امين ولم توجد الامانة التي تحت يده او اوصى بها الى فاسق او قال هى توب ولم يميزه ما شارة اوصفة ضمن وان لم يخلف ثو بامثلا لتقصيره ولا نه عرضها للفوات إذ الوارث يعتمد ظاهر اليد و بدعيها لنفسه يخلاف ما اذا ميزها فى وصيته عند عدم التمكن من الرد للمالك او وكيله فانه لا يضمنها وان لم توجد فى التركة و اما اذا لم يتمكن بما ذكر بان مات فجاة او قتل غيلة او اوصى الى عدل ولو وارثا ايضا بميزا او عجز عن الرد للمالك ووكيله نم لقاض ثم عدل فلا ضان لعدم تقصيره ولو وجد فى التركة مثلها حيث لم يميزها لم يتعين لها لاحتمال تلفها بل بجب قيمتها فى التركة ولو لم يوص وادعى الوارث التاف وقال انما يتعين لها لاحتمال تلفها بل بجب قيمتها فى التركة ولو لم يوص وادعى الوارث التاف وقال انما لم يوص وادعى الوارث التاف وقال انما لم يوص لعل التاف كان بغير تقصير او لعلها تلفت قبل ان ينسب لتقصير وادعى المودع التقصير

كما أفتى به النووى و تبعه صاحب الانو اروغيره لان الصىوالحجورعليه بسفه ليسأ من اهل التبرع منافعهماالمقابلة بالاعواض فهو على اطلاقه وأمامسئلة الروضة وغيرها فصورتها فى الرشيد فلا مخالفة بينها (سئل) عمالو أخطأ النقاد فظهر بمانقده غشو تعذر الرجوع على المشترى فلا ضانعليه قال في الخادم كذاأطلقه صاحب الكافي وهو ظاهر فيها اذا كان متدعا فانكان بأجرة فيضمن ولاأجرةله كالواستأجره للنسخ فغلط في حال الكتابة فانه لاأجرة لهويغرم أرش الورق اه هل المفتى به الاول اوالثاني (فاجاب) مان المفتى به ما أطلقه صاحب الكافي والفرق بين مسئلتنا ومسئلة النسخ ظاهر (سئل) عما لوحكم حاكم بصحة أجرة وقفوان الاجرة أجرة المثلثم أقيمت بينة بانهادون اجرة المثلهل يتبين بطلانها كا في يبع مال اليتم فيحاجته ام لا ويفرق بينهما ( فاجاب ) بانه يتبين بطلان الاجارة والحكم بها لان القاضي أنما حكم بناء على البينة السالمة من المعارض وقد مان خلاف ذلك فهو كالو أزيلت لد الداخل ببينة أقامها الخارج ثم جاءصاحب اليد ببينة فان الحكم ينقض لمثل هذه العلة فالاجارة

صدق الوارث بخلاف مااذا لم يجزم بالتلف كأن قالأجوز انها تلفت علىحكم الامانة فلم يوصبها لذلك اوعرفت الايداع ولم ادر كيف كانالامر فيضمن لانه لم يدع مسقطا وآذا تعدى العامل بدفع مال القراض الىآخر كان العامل ضامنا ثم اذا تصرف الآخذ بان كان اشترى مه فان كان بعين مال القراض فالبيع باطل وللمالك الرجوع بعين ماله على كل من وضع يده عليه من العامل والايدى المترتبة على يدُّه وان كان قد اشترى في ذمته ثم سلم المال في ثمنه فالشراء صحيح والربح للمشترى ويضمن للمالك قدر ماسلمه في الثمن من مال المالك وللمالك هنا أيضا أن يغرم العامل وكل من وضعيده علىمالهمتفرعا عن تعدى العاملوالله تعالىأعلىم ﴿ وسئل ﴾ عمن قالملكتك هذا بمثله كان اقرآضا فاناقتصر على ملكتك وادعى نية المقابل فهل يُصدّق ﴿ فَاجابٍ ﴾ بقوله قوله ملكتك هذا فقط صريح في الهبة فأن اختلفا في ذكر المقابل صدق نافيه لان ألاصل براءة الذمة مع اتفاقهما على صدور صيغة الهبة ﴿ وسئل ﴾ عمن اقترض عشرة دراهم مغشوشة وأراد أن يبد له عنها خمسة غير مغشوشة أو عكسه مع الرضا فهل يجوز أو أقرضه عشرة آصع من بر وأراد أن يبد له نوعا آخرمنه فهل يحوز ايضا عملاً بقول الانوار ولافرق بينالربوي وغيره فيالاجودوقياسهانالاردأ كذلك ﴿ فَأَجَابٍ ﴾ بقوله الذي هليه العمل واختاره جمع متأخرون وأفتوابه صحة اقراض المغشوشة وحينتذ فَالْمُقْتَرْضُ أَنْ يُرِدُ أَجُودُ أَوْ أَكْثُرُ مِنْ غَيْرُ شُرَطُ بِلْ يَنْدُبُ وَلَهُ رَدُ أَنْقُصُواْرِدًا انْ رَضَى المُقْرَضُ كما قاله ابن الملقن في عمدته هذا اذاكان آلمردود من جنس المقرض ونوعه والا فهو بيع حقيقة فتجرى فيه جميع أحكامه التي ذكروها في الاستبدال ﴿ وسئل ﴾ عمن اقترض نحو خشب و بني عليه فهل للمقرض الرجوع في عينه لبقائها ﴿ فَاجَابِ ﴾ بَقُولُهُ لَيْسَ لَهُ ذَلَكَ لَانْهَا صَارَتَ كَالْهَالِكَة ﴿ وَسُمُّلُ ﴾ عَمَنَ اقْتَرَضَ عَيِنَا ثُمُ رَدُهَا وَبُهَا عَيْبُ وَاخْتَلْفًا فَي حَدُوثُهُ بَيْدُ المُقْتَرَضُ فَمِنَ المُصْدَقَ مَنْهِمَا ﴿ فَاجَابَ ﴾ بقوله المصدق المقترض كما أفتى به بعضهم لانه لم يعترف بالسلامة عندالقبض وعلى المقرض البَينة بذلك ﴿ وسئل ﴾ عما لو اعطى الزيادة عند الاقتراض للضرورة الشديدة للاطفال الجياع بحيث أنه أذا لم يعط الزيادة لايحصل القرض فهل يندفع أثم أعطاء الزيادة في هذه الحالة للضرورة أم لا ﴿ فَاجَابُ ﴾ بقوله نعم يندفع اثمم اعطاء الزيادة في هذه الحالة للضرورة ققد صرح اصحابنا بان المضطر لوعلم منذى الطعام انه لايبيعه الا بزيادة على ثمن مثله جاز له الاحتيال على أخذه ببيع فاسد حتى لايلزمه الا ثمن المثل او قيمته ﴿ وسئل ﴾ نفع الله به هل الافضل القرض أو الصدقة ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله القرض أفضل كما جزمه ان الرفعة والنشائي.وغيرهما لخبر درهم الصدقة بعشرة وَالْقَرْضُ بَيْمَانِيةُ عَشْرُ وَوَجِهِ ۚ إِنْ طَالِبِ القَرْضُ انْمَا يُطْلِبُهُ عَنْ حَاجَّةً غَالبًا يُخلاف طالب الصدقة واعترض بخبر من أقرض درهما مرتين فله مثل أجر صدقته مرة وفي ذلك بسط ذكرته في شرح الارشاد ﴿ وَسُئُلُ ﴾ بما لفظه ما حكم النقوط. المعتاد في الافراح هل يرجع به ام لا ﴿ فَاجَابُ ﴾ بقوله الذي أفتي به النجم البالسي وغيره انه كالفرض يطلبه هو ووارثه وخالف في ذلك البلقيني واعتمد ابن العماد الاول فقال لان الامر دائر فيه بين الهبة الفاسدة والقرض الفاسد وجريان العادة بالمكافأة يجعله أقرب الى القرض الفاسد وأبعد من الهبة الفاسدة لقصده العوضية وبني على الرجوع انه يرجع به على من أقبضه له ولو نحو الخاتن حيث قصد العوضية ما لم يكن سلمهله باذن ذى الدعوة والارجع عليه اه والاوفق بكلامهم ماافتي به البلقيني لان القصود والعادة في مثل ذلك لااعتباربها الا ترى الى قولهم لوأهدى الى غيره شيئا لم يرجع عليه بشيء وان كان المهدى أدنى والمهدى اليه اعلى وانت قصد الثواب ﴿ باب الرهن ﴾

كالبيع وان قال بعض المتأخرين ان في مسئلة البيع نظرا وصورة المسئلتين ان العين باقية (سئل) عما لواستأجر مركبامثلا إلى موضع معين بشرط ان لابحاوزه فخالف شمعادالي المكان المشروط هليضمن قياساعلى ماقالو هفى القراض والوكالة أم لا (فاجاب) بانه مضمن المستأجر اذاكانت اجارتهالى بلوغذلك الموضع فقط (سئل) عن قولهم يشترط كون الاجرة في اجارة الذمة مقبوضة في المجلس ولو لم تعقد بلفظ السلم مخالف ماقالوه فبالو عقد على ما فى الذمة بلفظ البيع حيث اكتفوا مالتعيين فاالفرق (فاجاب) بان المسئلتين مخرجتان على أن الاعتبار بصيغ العقوداو بمعانيهاو الاصحاب تارة يعتبروناللفظ قطعا وتارة عكسه وتارة بحرون خلافا ويرجحوناعتبار اللفظ وهوالاكثرومنه المبيع فىالدمة بلفظالبيع وقدقام الاجماع في بيع غبر الربوى على عدم اشتراط القبض في المجلس وقد يرجحون اعتبار المعنى كافى الاجارةو حينئذفالفرق بين المسئلتين ورودعقدا لاجارة على معدوم اذ المنافع معدومة وأيضا فلاتمكن استيفاؤها دفعة فجتروا ضعفها ماشتراط قبض اجرتها فيالمجلس مخلاف

﴿ وَسَتُلُ ﴾ اذا قلتم ان الرهن أمانة في يد المرتهن ولايسقط بذلك شيء من دينه وكان المرهون مثلا غراسا والمرتهن يأكل تمارها مدة مديدة فهل للراهن مطالبة المرتهن بما أكل من الثمار أم لا ﴿ فاجاب﴾ ان اباح الراهن للمرتهن الثمار اباحة صحيحة لم يكنله الرجوع عليه بشيء والارجع عليه بَمُلُهَا ان كَانتَمِثْلَيْهُ وقيمتها ان كانت متقومة والله اعلم ﴿وَسُئُلُ وَسُئُلُ وَضَيَّ الله عنه عن رهن ناقة ثم تُوفَى عنذكرو بنتين فاراد المرتهن حلبها فهلله اكل لبنها وهلاذا عاوضه الولد بولدها او نصفها عن دينه الذي فيجهة المتوفى يسرى على أخواته أم لا ﴿ فَاجَابِ ﴾ يحرم على المرتهن أن يتناول شيأ من لبن الناقة منغير رضا الورثة المذكورين واذا اعطاه الولد ولدها او نصفها عندينه صح فما يملكه بما يلزمه من الدين انعرفا ذلك وكذاً يصح فيما تملكه أختاه انكان وصيا عليهما وكان في ذلك مصلحة فان لم يعرفا ذلك أولم يكنوصيا أو لم يكن مصلحة لم يصح التعويض المذكور والله اعلم﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه ادعى زايد انه رهن رهنًا عند عمرو في شيء معلوم فانكر عمرو الرهن وقالًانه لبكر وهو الراهن له فانكر بكر فهل لزيد تحليف عمره إنه مارهن عنده ذلك الرهنواذا حلف فهل لبكر مع سبق انكاره مطالبة عمرو بالرهن لاقرارهله به ام لا ﴿ فاجابٍ ﴾ بقوله نعملزيد تحليف عمرو كَمَا ذَكَرَ وَلِيسَ لَبِكُرُ استحقاق فيالرهن لانكاره الااذا أقرلَه به عمرُو ثانيا وصدقه ثمماذا بطل تعلق زيد وبكربالرهن لما ذكر فان أثبت المرتهن أمه رهندام بيده او باعه القاضيووفاهدينه بشروطه وان لم يثبت ذلك انتزعه القاضىمنه وحفظه الى ان يظهر مالكه ولايبقيه بيد المرتهن وليست هذه الصورة كالصورة التي وقع فيها تناقض في الروضة في جواب الدعوى وتعارض البينتين كما هو ظاهر لمن تأمل تلك أى في محليها المذكورين مع هذه ومع كلامهم في باب الإقرار والله أعلم ﴿ وسئل ﴾ فىشخص عليه دين شرعى رهن فية جميع داره ثم أقر بعد الرهن المذكور لبعضورثته ببعض الدار المرتهنة ثم توفى فدفع أحد ورثته من ماله الدين الذي على والده المذكور بغير اذن بقية الورثة فهل له الرجوع به عليه لثبوته اذا حازوا شيأ من التركة او على تركته او على الدار المرتهنة او على الجميع لياخذه مما شاء فاذا انفك الرهر. بالدفع المذكّور هل يبطل الاقرار المذكور أم لا يبطل ويصح الاقرار لبعض والباقي للورثة أم لا ﴿ فَاجَابِ ﴾ لارجوع للوارث بما اداه على بقيَّة الورثة ولاعلى الدار المرهونة لتبرعه بالاداء عنهم منَّ غير اذنهم وينفك رهن الدار بالدفع المذكور وبعد انفكاكها يستحق المقر له ببعضها ذلك البعض وباقيها لجميع الورثة ﴿ وَسُمُّلُ ﴾ رضي الله عنه قن لا يجوز اعتاقه الا باذنه ما صورته ﴿ فاجاب ﴾ بقوله أن يكون له على سيده دين فيرهنه نصفه والله تعالى اعلم ﴿ وسئلت ﴾ عن قول المنهاج فاسدكل عقد كصحيحه فى الضمان قال فى الشرح بعدكلام يستثنى منه مسائل طرداً وعكسا ولم يبين ماهي ﴿ فاجبت ﴾ بقولى قولهم فاسدكل عقد كصحيحه في الامانة والمضمان يستثني من كل منهما مسائل فما استثنى من الاول الشركة فان كلا من الشريكين لايضمن عمل الآخر مع صحتها ويضمنه مع فسادها وهذه فيها تجوز اذ عدم ضمان العمل في الصحيحة لايسمي أمانة كما هو جلى فالتعبير بضمانًا وعدمه أحسن من التعبير بأمانة وضمانًا كما بينته في شُرَح الارشاد مع الرد على شارحه في عَكسه كـذلكومنذلك الرهنوالآجارة اذاصدرا من متعد كغاصب فتلفت العين في يد الغاصب أو المرتبن أو المستاجر فان للمالك تضمينه وأن كان القرار على المتعدى مع أنه لاضمان في صحيح الرهن والاجارة وبما يستثنى من الثاني قول المالك قارضتك علىأن الربح كله لى فهو قراض فاسد ولا اجرة للعامل وقول المساقىساقيتك علىانالثمرة كله لى فانه كالقراض في الفساد وعدم استحقاق اجرة كما بينته في شرح الارشاد وعقد الجزية من غير الامام فانه فاسد ولا جزية على الذمي وعرض العين المكتراة على المكترى اذا امتنع من قبضها الى

المبيع في الذمة فيهما (سئل)عن شخص تعدى بعمل مفتاح على مكان مؤجر وصار يسكن فيه أحيانا في غيبة مستأجره فهل تلزمه اجرة مثلهمدة سكناه فقط (فاجاب) بانه تلزمه أجرة مثله مدة سكناه فقط ازوال كل غصب باستيلاء المستحق الحاصل بعده (سئل) عن شخص استأجرشىرجة مدة.عاو مة باجرة مبلغهاعن كل يوم تسعة عثامنةوذلكخارج عن تسعة عشررطلا من الشبرج في كلشهر وعن قنطأر زيت طيب فيشهر رمضان والحالان العين المؤجرة مشغولة حالة الاجارة بامتعة للغبر لا مكن نقلها إلافيايزيدعلى ثلاثة أيام فهل الاجارة صحيحة املار فاجاب) بان الاجارة باطلةلا وجه اولها توقف انتفاع المستأجر بالعين , المؤجرة على مضى تلك المدة يو اسطة استيلاء غيره عليها فتصرفي معنى اجارة عين لمنفعة مستقبلة ثانيما جهالة الاجرةبذكرمطلق الزيت مع ان الغرض بختلف باختلافه ثالثها جهالتها بذكر مطلق الشيرج مع أن الغرض مختلف باختلافه (سئل) عمن استأجر ارضا للبناء وبني عليهاوو قف البناء مسجدا وانقضت المدة وارادمالكماهدمه فهلله ذلكمع غرامة ارش نقصه

مضى المدة فانالاجرة استقرت عليهولوكانت الاجارة فاسدة إلم تستقر والمساقاة علىودىمغروس أوليغرسه ويتعهده مدة والثمرة بينهما وقدر مدةلاتتوقع فيها الثمرة فانها فاسدة ولا أجرة للعامل بخلافماذا ساقاه على ودى يغرسه ويكون الشجر بينهما فان الاوجه انه يستحق أجرة المثل لدخوله طامعا فيشيء لميحصل لهومحل الضابط المذكور اذاصدرالعقدمن رشيدفلو صدرمنغيره مالايقتضي صحيحه الضمان كان مضمونا ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه عناارهن على الكب الموقوفة كما جرت به العادة هل يصح ﴿ فاجاب ﴾ َ بقوله الَّذي صرحوابه ان من شرط المرهون به كونه دينا ومقتضاه بطلان ذلك كغيرها منالاعيان وبه صرح الماوردى لكن أفتى القفال فمااذا وقف كتابا أوغيره وشرط انلايعار الا برهن بلزوم هذا الشرط ولايعار إلابرهن وبحث فيه السبكي بما حاصله انهان عنى الرهن الشرعي فلا يصح الرهن أو اللغوى وأراد أن يكون المرهون تذكرة صح وان لم يعلم مراده فيحتمل بطلان الشرط حملا على الشرعى ثم لايجوز اخراجه بالرهن لتعذرهو لابغيرهامالانه خلاف شرط الواقفواما لفساد الاستثناء فكأنهقال لايخرج مطلقا ولوقال ذلك صحلانه غرض صحيح لان اخراجه مظنة ضياعه وبحتمل صحة الشرط حملاعلي المعنى اللغوى قال وهذآ هو الاقرب تصحيحا للكلام ماأمكن اه واعترض الزركشي قوله الاقرب صحتهو حمله على اللغوي لان الاحكام الشرعية لاتتبع اللغة وكيف يحكم بالصحة مع أنه لايجوز لهحبسه شرعا وأى فائدة في الصحة حينتذ اه وقد يجاب بأن تسميته رهنا مع كون المرهون به عينا تدل على قصده للرهن بالمعنى اللغوى لاالشرعي وحينئذ فما قاله السبكي متجه ويكون الواقف شرط لجواز الانتفاع بالموقوف شرطا وهو وضععين عندالناظر أو غىرهالى انقضاء غرضه تو ثقةوأمنا منالنفريطنى ضياعه وهذا معنى صحيح يقصد شرعا فوجب اتباع شرطه وبه يعلم رد تضعيف بعضهم لما قاله القفال مان الراهن أحد المستحقين والراهن لايكون مستحقا وبان المقصود بالرهن الوفاءمن ثمن المرهون عند التلف وهذا الموقوف لوتلف بلاتعد ولاتفريط لم يضمن ﴿ وَسُئُلُ ﴾ عن قولهم لايجوز بيع المرهون بدوناذن المرتهن هل يستثني منه شيء ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله عَلَوا ذلك بأنه يفوت الوثيقة ومنه يؤخذ انه لوكان المرهون مستعارا من مالـكه فأشتراه منه الراهن جاز وان لم يأذن المرتهن في ذلك لانه لم يفوت الوثيقة بلأكدها بكون المرهون صار على ملكه الاقوى من كونه مستعارا له ﴿ وسئل ﴾ عمن استعار اباه او ابنه من مورثه كعتيقه ورهنه بدين عليه هل يصح ﴿ فاجابٍ ﴾ بقوله قضية اطلاقهم الصحة فان قلت بل قضية بعالان رهن المعلِّق عتقه بصفة يمكن سبقها حلول الدين البطلان هنا ايضا تنزيلا للقرابة منزلة تعليق العتق ولدخول المرهون فيملك أصله مثلا منزلة وجودالصفة قلت يفرق بينهما بانه ثمم جرى سبب العتق وهو التعليق ولم بجر هنا للعتق سبب اصلا اذ سببه موت المورث المقتضى لدخوله في ملك الراهن وعتقه بالقرآبة وهذا لم يوجد بعد فتنزيل القرابة منزلة التعليق غير صحيح اذالقرابة قبل الدخول فىالملك ليست سببا اصلا واذا بطل تنزيلالقرابة منزلة التعليق بطل تنزيل الدخول فيالملك منزلة وجود الصفة ثم هذاكله انها يتأتى ان قلنا انه إذا مات المورث ودخل المرهون فيملك الراهن يعتق مطلقا أوان كان موسرا لامعسرا كاعتاق الراهن للمرهون وكل منهذين محتمل ويحتمل انه لايعتق مطلقا رعامة لحق المرتهن وعليه فيتعين الجزم بالصحة والفرق حينئذ بينه وبين المعلق عتقه بالصفة المذكورة واضح فان قلت ماالاوجهمنهذه الاحتمالات الثلاث قلت الاوجه هوالثاني وهو انهيعتق عليه إنكان موسرا لامعسرا لانه إذاكان اعتاقه لاينفذ الامع يساره فالاعتاق القهرى عليه اولى ونفوذه مطلقا أقرب من عدم نفوذه مطلقا واقرب منهماالتفصيل المذكوركما تقرر ﴿ وسئل ﴾ عن شخص مات وخلف ميراثا وورثه ومن

مُدة معاومة لينتفع مه في

صناعة الحرير بان يعطيه

كل بو مكذاو كذاو يعلمه تلك

جملة الميراث جارية فاعتق بعض الورثة نصيبه منها قبل وفاء الدين والمعتق موسر وفى بقية الميراث ما يني بالدين فهل يصح العتق و يسرى أم لا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله أفتى الشمس بن اللبان بانه يعتق ويسرى كالو اعتق المالك عبده المرهون قالَ بل أولى بالنفوذ لان الرهن قهرى من الشارع فهو نظير بيع المالك المال الزكوى اذا قلنا ان تعلق الزكاة به تعلق الرهن فان المذهب الصحة وان منعنا صحة عتق الراهن للمعنى المشار اليه اه وأفتى النجم البالسي بانه لايصح العتق وان قل الدىن قاللانا وان قضينا بان الدين لا منع انتقال الملك فىالتركة الى الورثة أبطلنا تصرف الورثة فيهاقبّل قضاء الدين على المرجح اه والاول هو المذهب كما في الروضة وانما يبطل تصرف الورثة حيث لم يكن هناكَ خلفٌ ويسار المعتق خلف أىخلف وحينئذ فعليه أقل الامرين من الدن وقيمة الجارية كاعتاق الجاني ﴿ وسئل ﴾ اذا باع عدل الرهن فبعد انقضاء الخيار تبين زيادة راغب في زمنه هل يتبين الفسخ ﴿ فَأَجَابِ ﴾ بقوله الظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم الانفساخ اذلا تقصر منه حينئذ ﴿ وَسَئُلَ ﴾ رضَى الله تعالى عنه سؤالاصورته ذكر جماعة آنه اذاكان للوارثعلي الميت دنسقط منه بَقَدَر ارثُه حتى اذاكان حائزًا سقط الجميع واستدرك عليهمالسبكي وصوب أن يُقال يسقطُ من دينه مايلزمهأداؤه منذلكالدين لوكالاجنى وهونسبة ارثهمن الدينان كانمساو ياللتركة أواقلوما يلزم الورثة أداؤه منذلك انكان اكثر ويستقر له نظيره من الميراث ويقدر اله أخذ منه ثم أعيد اليه عنالدين وهذا سبب سقوطه وبراءة ذمة الميت منه ويرجح علىبقية الورثة ببقية مابجب أداؤه على قدر حصصهم وقد يفضي الامر الى التقاضي اذا كان الدين لوارثين اه واعترض بعضهم كلام السبكي وبعضهم قال لافرق بين عبارته وعبارة من غلطهم فالقصد بسط ذلك بامثلة وبيان الحق فيه بسطا شافيا ﴿ فَاجَابِ ﴾ بان الصواب ماقاله السبكي واعترضه بعضهم فقال صوابه نسبة ارئه من التركة لامن الدين وكما ته اراد بذلك الفرار من اطلاق الارث منالدين وعليه فكان يتعين عليه أن يرمد لفظ الدين بعد كان من كلام السبكي فيقول أن كان الدين الح وعلى تسليم ماذكره فهو لايعبر عنه بالصواب اذغاية مافى كلامالسبكي انه تجوز فىالعبارة ولعل ايثاره لهلافيه من الاشارة الى مااعترض به والتفاوت بين عبارته وعبارة من اعترض عليهم ظاهر ونقل عن الفتي انه قال مراد الجماعة بقولهم يسقط منه بقدر ارثه منه اىمثله فانكان عشرة سقط عشرةوعلى هذا سواء اكان بنسبة ارثه ام لا ومراد السبكي ان الساقط انما هو بالنسبة فيسقط ثمن الدين ان ورث ثمن التركة وعلى هذا والفرق بينهما ان الدين لوكان ستة عشر مثلاوالتركة اثنىءشر فعلى الاول يسقط درهم ونصفلانه قدرارثه منالتركة وعلىالثاني يسقط درهان لانهما نسبة ارثه وهو الثمن وهما نمن التركة انتهى واعترض بانه انكان مراده بقوله بقدرار ثه منه اى من الدين فهذا ماذكره السبكي لكنه قيده بماإذا كانت التركة مثل الدين أواكثر منه وإن كان مراده بقدر ارثه منه اي بقدر مايرثه من تركة الهالك حتى إذا ورث منه عتمرة سقط من دينه عثمرة وهكذا فىالاقل والاكثر فهو ظاهر الفساد فانه يقتضي انه لوكَانالوارث اثنين ولاحدها خسون والتركة مائة سقط دينه جميء ولا قائل به وليس مراد السبكي مامر عن الفتي مطلقا بل انكان الدين مثل التركة او اقل فان كان اكثر كالمثال الذي ذكره فىالستة عشر والاثني عشر وارث الدائن ثمن التركة فمقتضى كلام الجماعة انه يسقط من الدين درهان بل قضية ماحكاه السبكي عنهم سقوطها وإن لم يخلف تركـة اصلا لانهما من الدين نسبة ارث صاحبه من الهالك وهومعني قولهم يسقط من دينه بقدر ارثه ومراد السبكي باعتراضه انه إذالم يكن تركة لم يسقط شيء من دين الوارث اذلا يجب على الورثة حينئذ قضاءشيء من الدين لوكان لاجنبي و انكانت تركة وهي أقل وجب عليهمان يتضوا من دين الاجنبي بقدرها

الصناعة هل تصح الأجارة أولا (فاجاب) بآن الاجارة باطلة الجهالة التعليم (سئل) عمن استاجر داية اجارة فاسدة فوقفت منه في الطريق فارسلهامع شخص لمالكها فتلفت منغىر تقصيرهل يض نهاأولار فاجاب إبان لمالكما مطالبة كل منهما بقيمتهاوقرار ضانها على المستأجر (سئل) عمن استأجر أرضا لينتفع بها كيف شاء فغرس أو بني أفتها فهل بجب عليه أجرة مثلما بعدمضي مدة الاجارة كما فيأدب القضاء للغزى في ياب الاجارةفيمناستأجر داراشهر افتسلماو تمتفي یده شهرین و هی مغلقهٔ نعليه أجرة المثل للزيادة على الشهراه وفي الانوار نحوهأولاكما فيروضان المقرى في الارض وكما نقل عنفتاوىالصانىفي الدار منأنازوم الاجرة فمابعد المدة مبي على أن العين بعدهامضمونة والصحيح أنها أمانة فلاتلزمه أجرة ونقل نحوه عن انشهاب الرملىوهولوأمسك الدار مثلاولم يغلقها وانتفعها المدةالزائدة تلزمه أجرة المثل أم لا (فاجاب) بانه لا أجرة عليه في مسئلة الارض لما بعدمدة الاجارة لعدم تعديه لان ذلك في حكم النارية وانمأ ضمن أجرة الزيادة في مسئلة أدب القضاءلان اغلاقها

فقط والزائد على قدرها في ذمة الميت فإن كان الدين لوارثه في هذه الحالة سقط من دينه ما يجب على ذلك الوارث اداؤه لوكان لاجنبي فاذاكانت الستةعشر المذكورة لمن ورثالثمن والبّركة اثناعشر وجب على الورثة ان يقضوا من الدين اثنى عشر فقط ويبقي لصاحبه أربعة في ذمة الميت فيسقط من دين صاحبالثمن حصته من اثني عشر وهو درهم و نصف وهذامراد السبكي بقوله وما يلزم الورثة أداؤه ان كان أي الدين أكثر من التركة أي والساقط من دين الوارث جزء نسبته اليه كنسبة ارثه اليه ان لم يكن أكَّنر من التركة والا فالساقط جزء نسبته اليه كنسبة ارث صاحبه من القدر الذي يجب على الورثة اداؤه لوكان لاجني والواجب أداؤه حينتذ هو قدر التركة و بمــا تقرر ظهر التفاوت بين عبارة السبكيوالجماعة ومما يزيده ايضاحاأنه لو مات مناثنين وعليه ثمانون دينارا عشرون لاحد ابنيه وستون لاجني وتركته ثمانية دنانيرفقط كان للابن الدائن منهاديناران حصته من توزيع الثمانية بينه وبين الاجنى على نسبة دينهما فدينار منهما عليه ودينار منهما على أخيه فيسقط الذَّى عليه من دينه ويستقر له من التركة ثمنها ويبقي من حصته منها وهي النصف ربعو ثمن في معنى المرهون حتى يؤدى للاجنبي ما بجب عليه اداؤه من دينه وهو ثلاثة دنانير هذا مقتضى كلام السبكي قال بعضهم وفي سقوط الدينار المـــــذكور من دين الابن واستقرار ثمنالتركة له قبل أن يتسلط الاجنى على ثلاثة دنانبر مندينه نظر لايخفى ولعل مرَّاده باستقرار نظير ما سقط من دين الوارث ما اذا لم يكن دىن لاجنى اه وما ذكرة محتمل ومحتمل تقرير كلام السبكي على ودائنه غائب مفقود الخبر او معلومه ولم يجد وارثه قاضيا امينا فهل افرآزه قدرحصة الدين يبيح له التصرف وهل له حيلة غير ذلك وكذا فيما اذاوجب عليه الحج ﴿ فاجاب ﴾ بقوله حيلته في الحج ان يبادر بالاستئجار ويسلم الاجرة الى الاجير ثم يتصرفواما في وفاء دين الغائب فلاحيلةلهالا الدفع اليه أو الى من يقوم مُقامه وقول بعضهم حيلته ان يحـــــكم عدلاً في ذلك فيفرز له قدر حقه فان لم يجد قاضيا ولا محكماكفي افراز عدل فان لم يجد عدلا تصرفوضمن النقص غير سديد اذ شرط التحكيمرضا المتحاكمين ولم يوجدوايضا فاموآل الغائبين والمفقودين آنما يحفظها ويستنيب في حفظها الحاكم دون غيره فحينتذ لا يجوز التصرف مطلقا حتى يدفع للمستحق او من يقوم مقامه ﴿ وسَمَّلُ ﴾ رضى الله تعالى عنه عن وضع المرتهن المرهون في حرز مشترك بينه وبين امين فسرق هل يضمنه ﴿ فَاجَابَ ﴾ بقوله حيث كان المرتهن مختصا باليد فازالها عنه كان وضعها في الحرز المذكور ضمن ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن قول شيخ الاسلام زكريا في شرح الروض ولاينفك شيء من الرهن مًا بقي شيء من الدين الا ان تعدد العقد او مستحق الدين قال الشيخ كان رهن عبدا من اثنين بدينيهماعليه صفقة واحدة وان اتحدت جهة دينيهما كبيع واتلاف ثم برى. عن دين احدهما وهذا يشكل بان ما اخذه احدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن باخذه ويجاب بان ما هنا محله اذا لم تتحد جهة دينيهما او إذاكانت السراءة بالابراء لا بالاخذ اه فقوله محله الخ ينافي قوله اولا كااروضة وان اتحدت جهة دينيهما وينافي قول الاصل وفي وجه ان اتحدت جهة دينيهما لم ينفك شيء بالبراءة عن احدهما وانما ينفك إذا اختلفت الجهة والصحيح الانفاك مطلقا فما الجواب عن ذلك ﴿ فاجاب ﴾ بقوله لامنافاة لان قوله اولاً وان اتحدت جهة دينيهما انما ذكره ليبين شمول المتن له حتى يطابق عبارة اصله وليتوجه الاشكال الذي ذكره ثم سلك في الجواب عنه طريقين الاولى تخصيص ما هنا بالصورة المتفق عليها وهي اذا لم تتحد الجهة وحينئذ لايتوجه الاشكال اصلا الثاني سلمنا ان ماهنا عام في الاتحاد

منزلةالانتفاع اولهذالو وضع متاعا في بقعة من المسجدو أغلقه لزمه أجرة جميعه وقدقال الغزى في أدب القضاء بعد تلك المسئلة بخلاف مالو استأجر دابة شهرا فتمت في يده شهرىن لابجبعليه أجرة المثلُّ لمازاد على الشهر أه فعلم أنه لا مخالفة بين كلام الغزى والروض وعلم أنه لوانتفع بها بعد مدة أجارتها لزمه أجرة مثل مدة انتفاعه بها (سئل) عما لو أجر شيئا ثم ماعه شم تقايل المؤجس والمستأجر الاجاردأوياع ملكه ثم أجره المشترى ثم تقابل المتبابعان السع أو وهب ملكه لفرعه ثتم أجره الفرع ثم رجع في هبته أو ماع ملكه ثم أجر المشترى ثهم اختلفا وتحالفا ثمم فسخاه أو باع ملكه ثم أجره المشترى ثم أفلس فرجع البائع ما فلاسه أو ماع ملكة ثم أجره المشترى ثمم رده على البائع بعيب قديم بتراضهما على الرد فلن تكون الاجرة أوالمنفعة فى المسائل الست على المعتمد ( فاجاب ) بأن الاجرة للبؤجر فنها عدا الرابعة وأما هي فللمشتري فيها المسمى وعليه أجرة مثل المدةالباقية منوقتالفسخالي انقضاءمدة الإجارة (سئل) عن قولهم ان اجارة البطن الاول تنفسح بمو ته إذا أجر

بطريق النظرو الاستحقاق

وعدمه لكن محله ما اذاكانت البراءة بالابراء وحيئذ فلا يتوجه الاشكالأصلا اذلاأخذهنا حتى يقال ان الماخوذ مشترك بينهما أما اذاكانت البراءة بالاداء فالمعمول به صريح كلا مهم في غير هذا المحل من أنه منترك بينهما فلا تنفك حصة أحدها من الرهن ولاينافي ذَلَك كلام الروضة المذكور لانُ الوجـه الضعيف انما فرض كلامه في البراءة لا في الاداء ومعنى قولهم والصحيح الانفكاك مطلقا أي سواء اتحدت الجهة ثم اختلفت في صوره البراءة لا في صورة الاداء بدليل قولهم ان ما يؤخـذ مشترك بينهما ﴿ وسـئل ﴾ رضى الله عنـه عن قول الشيخ زكريا فى شرح الروض أيضا ولا ينتقل المرهون الى عدل أوفاسق آخر الا ان اتفقا أي العـاقدان على ذلك وان حدث به فسق و نحوه و تنازعا فيمن يكون عنده نقله الحاكم عند من يراه قال ابن الرفعة هذا اذا كان الرهن مشروطا في بيع والافيظهر ان لا يوضع عند عدل آلا برضا الراهن لان له الامتناع منأصل الاقباض فهل مابحته ابن الرفعة معتمدأولا﴿ فاجاب﴾ بقوله مابحثه ابن الرفعة فيه نظر لان ماذكره من علته في محل المنع وذلك لانه ان أراد أن له الامتناع في الاصل لم يفد لانه ليس له امتناع الان وان أراد أن له آلامتناع الان فهو مخالف لصريح كَلامهم اذ يد العدل ليست نائبة عنيد الراهن فقط بل عن يد الراهن والمرتهن بدليل قولهم للعدل رده اليهما لا الى أحدها الا باذن والا ضمنه إن تلف ببدله ورده الى المرتهن ليكون رهنامكانه فهذا صريح في لزوم الرهن وامتناع الراهن من الرجوع فيه فظهر أن كلام ابن الرفعة غير صحيح لتعليله مابحثه بمالا بجدى انأراد المعنى الاول أومخالف لصريح كلام الاصحاب ان أراد المعنى الثاني ﴿ وَسُتُلُّ وَضَّى اللَّهُ عنه عن قول الشيخ زكريا أيضا في شرح قول الروض أرش المرهون وقيمته أن ضمن رهن ولو كان في ذمة الجاني ثم محلكون ماذكر رهنا في الذمة اذا كان الجاني غير الراهن والا فلا يصـير مرهونا الا بالغرم كما يؤخذ بما مر فيما اذا لزمه قيمة ما أعتقه اذلا فائدة في كرنه مرهونا في ذمته بخلافه فيذمة غيره اله قال في الخادم وكان الفرق أنه بالاتلاف صار فاسخا للعقد فلا بد عند أخذ بدله من تجديده بخلاف اتلاف الأجنى فهل ذلك كله معتمد ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله عبارة الروض فيما اذا لزمه قيمة ما أعتق اذا اعتق الموسر مرهونا مقبوضا عتق في الحال وغرم قيمته وتصير رهنا وهي محتملة لصرورتها رهنا في ذمته قبل الغرم ولكونها لانصىر الابعده لانوضع العطف بالواو ذلك لكن قال الشارح وتصير من حين غرمها فحمله علىالثاني فان كان مستند الحمل المذكور عدم الفائدة كما ذكره في المسئلة الثانية فممنوع فيهما اذ يتصور له فائدة أي فائدة وهي مالو حجر على الراهن بفلس بعد العتق أوالاتلاف وقبل غرم القيمة فيقدم المرتهن بقدر قيمة المرهون على الغرماء لانها بدل المرهون الذي لولا اتلافه لقدم به فليقم بدله وان كان في ذمته متمامه فكان للحكم عليها في ذمته بكونها رهنا فائدة تعود على المرهون بمصلحة أي مصلحة بل هذه اعظم من فائدة كونها رهنا في ذمة الجاني الاجنى فان الفائدة هي ان الرتهن يتعلق بها اذا قبضها الراهن منه ولو حكمنا بانها لا تصير مرهونة الا بقبضه لها لم يترتب عليه ضياع حق المرتهن مخلافه في مسئلتنا فان الحكم فيها بذلك يترتب عليه ضياع مجموع حق المرتهن بمخاصمة الغرماء فيها في صررة الحجر التيذكرناهاواك كان مستند الحمل كلام الاصحاب فهووان كان معتمدا لكنه مشكل بما قررناه وما فرق به في الحادم بما ذكر في السؤال بمنوع فانه مجرد دعوى ﴿ وَسُئُلُ ﴾ رضى الله عنه عن امرأة رهنت مصاغا عند امرأة أخرى بمبلغ معلوم علىأن تلبس ذلك المُصاغ مأدام الدين في ذمتها فلبست المرتهنة ذلك المصاغ مدةمن الزمآن ثم تلف منها بغير تقصير فهل يلزمهاقيمة المصاغ أم لا فاجاب بتوله يلزمها قيمة المصاغ مطلقا سواء اتلف بتقصير أم غيره ﴿ وسئل ﴾ عن

فهل اذااجر المستاجرمنه هل تنفسخ الاجارة أملا (فاجاب) بانه لاتنفسخ الاجارة الثانية بانفسآخ الاولى لعروضه فيستوفي الثانى المنفعةمدة اجارته اسئل) عمالو أجرشيا نم أجره مستاجره لآخرثم تقايـل المؤجر الاول والمستاجر الثانى المالك للمنفعة هل تصح الاقالة ام لا(فاجاب)بانه لا تصح لعدم جريان عقد الاجارة بينها (سئل) عما لو اجره عينافاجرهاالمستاجرافيره نهم تقايل المؤجر والمستأجر الاولهل تصحمعكو نهغير مالك المنفعه كما استظهره السبكر ومافائدته (فاجاب) بانها تصحوفا تدتها أنقطاغ علقة الآجارة بينها (سئل) هل تصح اجارة السفن اجارة ذمة كالدواب اولا كالعقار (فاجاب) بانه لاتصحاجارتها اجارةذمة لانها لاتثبت فيها لجهالتها ولهذا لايصح السلم فيها فبتعين فيها اجارة العين كالعقار (سئل) عما لو ارضعتالام ولدهامن غير شرطاجرةمنالاب لكن قصدهاالرجوع على الاب باجرةالمثلواشهدت بذلك مناولالرضاع فهل تستحق اجرةكالوانفقتاو اقترضت له لترجع باشهاد اولا وهللوارضعتةمنغيرشرط اجرة ومن غير اشعار بوجوب اجرة لهلو امتنعت

انسان رهن عندآخر رهنا على مبلغ معين فتسلم المرتهن ذلك ودفعه لفتاه ليدخله فيحاصل اسيده فادخله الفي في حاصل سيـده بحضوره وطريقة هذا السيد أنه أذا أراد أن يدخل شيأ الى حاصله أو يخرج شيأ منه يتعاطى ذلك جميعه من يد هذا الفتى ومع ذلك لم يفارق سيـده مفتاح الحاصل والجريع بحضوره ثمم لم يشعر الا وقدغيب الفني بالاباق فتفقد السيـد حاصله وأمتعته فاذا بالفتي قد اختلس منه أعيانا ونقدا ومن جملة ذلك الرهن المذكور فجاء صاحب الرهن وطلب رهنه بعد أباق الفتى ققال له السيد قد وداه الفتى معه وراح وهذه لغة هل بلدة السيــد وقصد بوداه الفتى مع وراح اى اختلسه وأبق به فلما سافرالمرتهن المـذكور الى بلدة غر البلدة التي اخلتس منهــا ماذكر ادعى على وكيله وأقام بينة على المرتهن انه لما طلب منه الرهن قال وداه الفتي معــه وحمــل الحماكم والشهود قول السيمد وداه على أنه أعطاه للفتي وحكم القاضي على الوكيل باللزوم ودنعه من مال موكله قيمة هذا الرهن والحال أنه ماقصد بوداه الا اختلسه الفتي فهل القول قول السيه على قصده الذي قصد اذا كان ذلك مصطلح لغة أهل بلدته أم لا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله بد المرتهن على الرهن يد أمانة فاذا تلف من عنده بغير تفريط منه لم يضمنه ولاخفًا. أن تمكين العبَّد الامين من دخولُ محل المرهون ليس تقصيرا فاذا اختلسه من غير تقصير سيده لم يضمنه سيده ويقبل منه دعواه ذلك بيمينه وان قال وداه الفتي معهوراح لان ذلك أيس اقرارا بانه مكنه من أخذه لالغة ولاعرفا فحكم الحاكم الشافعي بما ذكر في السؤال باطل لاعبرة به﴿ وسئل﴾ رضي الله تعالى عنه عمن رهن عبده بدينآخر من غيراذنه فهل يصح ﴿ فاجاب ﴾ بقوله نعم يصح الرهن المذكور وكانهضمن الدين في عين معينة ذكره أبن الصلاح ﴿ وَسُئُلُ ﴾ رضي الله تعالى عنه عما اذاارتهن الـكافر مصحفاأومسلّما فهل يمكن من قبضه لصحةالرهن أو يقبضه لهالحاكم ﴿ فاجاب ﴾ بقوله يقبضه له الحاكمو لا يكن من قبضه أصلا أخذا من قولهم لو أسلم الكافر المبيع قبل قبضه لم يتبضه بل يقبضه له الحاكم فان قلت مكن الفرق بأن الماك في مسئلة الرهن للراهن فليس في وضع الـكافر يدهلجرد صحةالقبض اهانةولا آذلال بخلافه في البيع فان الملك له ففي وضع يده ذلك قلت ممنوع بل المسئلتان على حد سواء اذا لااهانة ولا اذلال في وضع اليد فيهما بمجردالقبض وانما منع من ذلكصونا لهماعن الدخول في يده وان انتفى ذلك على ان لك ان تدعىعدم انتفائه اذ مجرد وضع يده اهانة واذلال فى الجملة فمنع منه طُرداللباب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله تعالى عنه أذا أتلف المرتهن الرهن ثم الرأ الراهن المرتهن من ذلك فهل تصح البراءة أمَ لا ولورهنه المرتهن باذنالراهن بعد ازومالرهن فهل يصحأم لا ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله اذ علم المالك مالزم ذمةالمتلف منمثل أو قيمةصح ابراؤه منه والا فلا ويصح الرهن فيهاذكر أخذا من قولهم بيع المرهون أو رهنه أو هبته من المرتهن صحيح سواء ابتدأ الراهن بالايجاب أم لاويكون فسخا لرهن لان قبول المرتهن لذلك مستازم لرضاه بالفسخ فكذا في صورة السؤال رهنهمن غيره الما ُذُونَ له فيه من الراهن مستلزم لرضاهما بالفسخ فيكون فسخا ﴿ وسئل ﴾ رضى الله تعالى عنه عن رجل رهن أمته بدىن معلوم فحبلت منه بوطء حال الرهن بغير اذن المرتهن وهو معسر فبيعت لقضاء دين المرتهن ثم انتقلت الى ملك الراهن بالارث من مورثه وكان على مورثه دين يستغرق جميع التركة التي من جملتها الجارية المذكورة فهل تباع في دين الميت أولا وهل فرق بين أن يكون وارثه موسرا أو معسرا أم لا ﴿ فاجاب ﴾ بقوله الظاهر بيع الامة المذكورة في دين الميت وان كان الوارث موسراً لانه وإن ملكها بالارث لكنه ملك محجورعليه فيه لان التركةمرهونة بالدىنوان أيسر الوارث اذ لا يلزمه قضاء الدين من غيرها واذا ملكها ملكا محجورا عليه فيه لم يمكن نفوذ الايلاد حينتـذ لانه يلزم عليه ضياع أهل الدين وبقاء ذمـة الميت مشغولة بدينـه مع تفويت ملـكه

التام عليه بمالا يعود عليه منه مصلحة ولاكان سببا فيه فانقلت لمرلم تعتقء على الوارث الموسر ويلزمه قيمتها لاهل الدن لانه تسبب في عتقها بسبق ايلاده لها قلت ذلك الايلاد قد بطل حكمه ببيعها أولا مادامت خارجة عن ملكه وانتقالها الى ماكه بالارث مع كونها مرهونة بدين الميت كحروجها عنملك الوارث لما تقرر أنه يلزم من عتقها عليه محذوروهو آما ضياع أهل الدين ان لم يلزم الوارث بشيء وكذا بقاء شغل ذمة الميت وضياع ملكه عليه من غير فائدة تعود عليه مع كونها مرهونة به وأما تـكايف الوارث بدل قيمتها مع انقطاع حكم الايلاد الى الآن ولو لزمذلك للزمهاذا أيسرأن يشتريها لتعتق عليه فكها أنهم لم يلزموه بهذآ بوجه نظرا الى خروجها عن ملكه فكذا لايلزمه بذل القيمة في مسئلتنا حتى تعتق نظرا إلى أن تعلق دن الميت برقبتها صيرها كالحارجة عن ملكه بجامع عدم نفوذ تصرفه فيها فان قلت عتق الوارث الموسر لقنالتركةجائز وإن تعلق مهادىن وتلزمه قيمته فنفذ تصرفه فلم لايلزمه ذلك هنا قلت فرق بين المتبرع والملزم فلا يلزم من صحة تبرعه بالعتق وتوطينه نفسه على بذل القيمة تبرعا أنا نلزمه ببذل القيمة في مسئلتنا مع عدم ظهور سبب يقتضي التزامه بذلك هذا مَا يظهر في هذه المسئلة وهو جلى من قواعدهم ومداركَهم ﴿ وسئل ﴾ رضى الله تعالى عنه عن عين مرتهنة في دين شرعي وامتنع الخصم من الاداء أو مات أو غاب هل الحاكم الشرعي جبره أو وارثه أو وكيله على بيع العين المرتهنة أو على بيع غيرها من ماله الحاضر أو الغاّئب ليوفى دين خصمه بعد استيفائه الوجوم الشرعية إذا امتنع فلو قالكل عن ذكر لايباع في دينه إلا العين المرتهنة فقط هل يسمع قوله أم لا ويبيع الحاكم مآشا. من أمواله وإذا امتنع أيضا كل ممن ذكر من الاداء هل يحبس آلى أن يبيع أو يبيّع الحاكم من غبر حبس أوضحوا لنّا ذلك ﴿ فأجاب ﴾ اذاكان بالدين رهن وضامن فللسرتين طلب الوِّفاء من أيهما شاء وإنكان به رهن فَقَط فله طلب يعه أوقضاء دينه ان حل فاذا بيع المرهون ولم يتعلق برقبته جناية قدم المرتهن بثمنه على سائر الغرماء وعلم منطلبه احد الامرين على ما فىالنهاية ونقله ابن الرفعة عن الاصحاب أن للراهن أن يختار البيع والتوفية من ثمن المرهون وان قدر على التوفية من غيره ولانظر لهذا التأخير وان كان حق المرتهن واجبا على الفور لان تعليقه الحق بعين الرهن رضا منه باستيفائه منه وطريقه البيع ولاينافي ذلك تعلق حق المرتهن بغير الرهن ايضًا لان معناه ان المرهون قد لا يوفي ثمنه الدين اويتلف من غير تقصير فيجب الوفاء من بقية مال الراهن ولاماياً تي من اجباره على الاداء او البيع لانه بالنسبة للراهن حتى يوفى ما يختار لا بالنسبة للمرتهن حتى يجبره على الاداء من غير الرَّهن واذا طلب منه أحد الامرين فامتنع أجبره الحاكم على أحدهما بالحبس وغيره فان أصر على الامتناع باع الرهن عليه بعد ثبوت الذين وملك الراهن والرهن وكونه في محل ولايته وقضى الدين من ثمنه ويفرق بين توقف بيع الحاكم هناعلى الاصرار وجواز بيعه لمـال المفلس مطلقاً بان الحجر ثم أوجب كون القاضي نائبًا عنه قبل البيع فجاز له أن يتولاه مطلقاً بخلاف الرهنفانه لايقتضي ذلك فلم يثبت للقاضي ولاية بيعه الابعد الآنفساخ واذا قام المرتهن حجة بالدين وملكالراهن وبالرهن فيغيبة المرتهر باعه الحاكم ووفى من ممنه وظاهر آنه لايتعين بيعـــــه هنا وفيما مر الا اذالم يجدلةما يوفىالدين من غيره اوكان بيعه أصلح ولوباعه المرتهن عند العجز عن استئذان الراهن والحاكم صح ووكيل الراهن اوالمرتهن كهو قيما ذكر فيـه ووارث الميت مثله فيما ذكر أيضا نعم ان مات وعليه دين لغير المرتهن فازالمرتهن بقيمة رهنه وما فضل له يضارب به مع الدائنينوالله تعالى اعلم ﴿ وسئل ﴾ رضى الله تعالى عنه فيما اذا شرط البائع على المشترى رهنا في صلب العقد ويكون العين المبيعة فاذا قلتم بعدم الصحة فاذا شرط عليه رهنا واطلق ولميعين العين

فتستحق أجرة المثل على الاب ويستشىمن قولهم ولا أجر لما مدون شرط عملا فااستثنوا عامل الزكاة والمساقاة حيث يستحق الاولالعوض وإناميهم والثاني إذا عمل ماليسمن أعمالها ماذن المالك فانه يستحق الاجرة خصوصا اذا كان محجورا عليهارق أوسفهأو نحو هلانهاليست من أهل التبرع أو لاتستحقكالقصار والخياط والغسال لكنحيثكانت م أهل التبرع كما أشار اليه الاذرغي ( فأجاب ) بأن الراجح لاأجرة لهافي مسئلة الارضاع على الاب ولا رجوع لها بما أنفقته على ولدها من مالها أو بمــا اقترضته الا اذاامتنع الاب من ذلك أو غاب واذن لها الحاكم فيه او اشهدت عليه عند عجزها عند الحاكم ولا فرق في ذلك بن الرشيدة وغرها واما في مسئلتي الانفاق والاقتراض فلعدم اهليتها واما في مسئلة الأرضاع فلان لن الآدمية لا يعتاض عنه غالباو ان وقع في عبارة بعضهم مايقتضي آنها ترجع على الآب عا انفقته من مالها او مما اقترضته بغير اذن الحاكم ان اشهدت (سئل) عها لوأعارأواجر ما تعددت جهة انتفاعه كارض تصلح للزراعة والغراس والبناء ودابة للركوب والحمل وعمم بقوله انتفع به كيف شئت هل

والمستاجران ينتفع بماهو العادة فيه حتى لوخالفها ضمن او لاو هل تصح اعارة ماذكر أو اجارته اذا لم يبين جهة الانتفاع ولم يصرح بالتعميم اولا (فاجاب) مانه بحب على كل منهما أن ينتفع بما هو العادة فيه فان خالفها ضمن ولاتصحاعارةماذكرولا اجارته آذا لم يبين و لم يعمم (سئل) عن في عاد الرضى لابی محی زکریا (مسئلة) في متاوي القفال لوكان في يده حانوت فاجره لآخر وكان ياخذمنه الاجرة سنين فادعى اجنبي آنه وقف عليه فالدعوى على من بيده الحانوت الآندون من أخذ منه الاجرة اه فهل ذلك معتمد حتى لاتكون له الدعوى بذلك على المؤجراوليس بمعتمد فله الدعوى على المؤجر المذكو رأيضا كإهوظاهر كلامهم فى الغصب و ان قاتم باعتماد مسئلة القفال فما الفرق بينها وبين كلامهم في الغصب (فاجاب) بان ماذكره القفال ظاهراذ فبضالمؤجر الاجرةلم يصح فاجرة مثل الحانوت لمدة وضع المستأجر يده عليه باقية في ذمته فله مطالبته ما حيث بقيت دعواه وأما دءوى العين فلا تسمع الا على من هو مستول عليها وليس العقار منقولا لتتوجه الدعوى بردهعلي

المبيعة ولاغيرها ثم انالمشترى أرهنه الدين المبيعة هليصح البيع ورهنالعين المبيعة أولا أوضحوا لناذلك ﴿ فاجاب ﴾ لا يصح البيع بشرط رهن المبيع سواء أشرط أن يرهنه اياه قبل قبضه أم بعده فان رهنه بعدقبضه بلا شرط اومع شرط مطلق الرهن صح البيع والرهن ﴿ وسئل ﴾ عن حر مسلم صغير رهنه أبواه أو أحدهما أو قرابته لعدم ما ينفق عليه وليس هناك بينة فلما بلغ وأراد فراقه طالبه المرتهن بما أنفق عليه فهل عليه أن يؤدى شيأ منه والحال انه لو لم ينفق هو لالجات الحال الى هلاكه أولا وأن قاتم لا فهل يجوز لاحد أن يصلح بينهما بأعطاء شيء ليتخلص من يده أذا لم يقدر القاضى على اجراء الحنكم بغير أداء شيء أو لا ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله الرهن المذكور باطل وأما ماأنفقه المرتهن عليه فان كان باذن الولى وشرطله الرجُّوع به عليه اوباذن الحاكم رجع به عليه وانكان لاباذن أحدهما فانكان الصغير غير مضطر فلا رجوع للمنفق على أحد وانكان مضطرا فان اطعمه ساكتا فلا شيء له وان قالكان بعوض حلف المالك ورجع علىالصغير إذا بلغ ولا يجوز الصلح عندنا علىانكار بلءلي إقرار فاذا وجد الاقرار وتوافقا على الصلح جاز للقاضي أن يقرهما عليه ﴿ وَسَنَّلُ ﴾ بما لفظه ما منشأ اختلاف السبكي واهل عصره الذين استدرك عليهم ماهو مشهور عنه فيُدين الوآرث الموجب لتفاوت المقالتين ﴿ فَاجَابَ ﴾ بقوله يظهر التفاوت بينهما بالمثال فاذا كانت التركة ثمانين ودين الوارث الذي هو الصداق كذلك فهم يقولون يسقط من دين الوارثة فما اذا خلفزوجة وابنا بنسبة ارثها الذي هو الثمن فسقط من دينها عشرة اذ هي التي يلزمها اداؤها لوكان الدين لاجني وحده فاذا ادتهاكان لها التصرف وأما اذاكان لها فلا محتاج الى وقوع تراد من نفسها بل يسقط ثمن الدين بمجرد موت الزوج اذ لا يعقل الحجرعلى الشخص في ماله ولومنعت من التصرف في ثمن التركة حينئذ لزم الحجر عليها في ملكها اذ الدين لا بمنع الارث فمن ثم قالوا يسقط. ثمن الدين يعني ان لها التصرف في ثمن التركة لاستحالة الحجر على الآنسان في ملكه ولا تعلق لغيره وأما هو فلايخالفهم فيذلك بل فيها اذاكان دين الوارث أكثر من التركة كان يكون ثمانين وهي اربعون فظاهر كلامهم سقوط. ثمن الدين وهو يقول الساقط من دين الزوجة ما يلزمها آداؤه لو كانت الثانون لاجني وهو خمسة فقط فهي الساقطة من دينها ويقدر أنها أخذت منها ثم أعيدت لها من الدين وهذا أظهر من زعمهم سقوط الجميع أذ لوكان لابنه الحائز عليه ثمانون والتركة أربعون فمقتضى قولهم أن يسقط الجميع لزعمهمانه يسقط قدر ارثه وقدرارثه جميع التركة وسقوط جميعه لاقائل به وهو يقول انما يسقط من دين الحائز أربعون لانها التي يلزمه أداؤها لوكان الدين لاجنى اذ وجوب قضائه منالتركة لامن خالص ماله واذا سقط من دينه اربعون بقيت ذمةالمورث مشغولة باربعين يلقى الله تعالى بها اذا لم يبرئه الوارث فان كان أقل من التركة كان يكون اربعين وهي ثمانون قهذه ومسئلة استوائهما لا اختلاف فيها لانه هو وهم يقولون في صورة الزوجة السابقة ان الساقط خمسة لا غمر فلم يبق اعتراضه عليهم الا فيما اذا كان الدين أكـثر وكلامه هو الحق وليس معنى السقوط السقوط من أصله حتى لا بجب الا قضاء سبعة أثمان الصداق فان هذا لا يقوله هو ولاهم بل سقوط يؤدى الى صحة تصرف الوارث في مقدار ارثه لاستحالة الحجر عليه في قدر حصته مع انه لادين لغمره فقول السبكي ويرجع على بقية الورثة بما بجب أداؤه محله فيما اذ تساويا كثمانين وثمانين فلما التصرف في عشرة لا في سبعين الا ان أداها اليها الورثة لامتناع الاستقلال يالتصرف قبل الاداء من بقية الورثة فيما عدا حصتها وقد يفضي الامر الى التقاص فيها اذا كانالدين لوارثين كما اذا كـان له ابنان لـكلّ عليه أربعون فاذا كانتالتركة ثمانين لم يحتج اتى أن يقضى أحدهما الآخر عشرين ويستبد الدائن بقبض عشرين لأنه اذا طالبه بعشرين

وظاهرأ نهإذا ثبت الوقف ساغ للدعى المطالبة للمؤجر بأجرةمثلالعقار لمدة وضع بده عليه والمستأجر بأجرة المثل لمدة وضع يده عليه ولا بخفى ان الستأجر الرجوع على المؤجر ما قبضه منه (سئل)عنشخصاستأجر دارا مدة معينة وسكنها هووعياله ثم استمروابعد مدة الاجارة ساكنين فيها ثم غاب المستاجر واستمرت عياله فيها هل تلزمه اجرة المدة الزائدة ام تلزم جميعهم (فاجاب) بانهتوزع اجرةمثل المدة الزائدة على مدة الاجارة على عدد الساكنين سا لان الديم أيدي ضأن (سئل)عمن استأجر ارضا للزراعة قبل ريها والتزم بكافة رما فطلع ماء النيل فروى بعضهاولم بروالبعض الآخروقدجرفهاالمستاجر وعجز عن ريه فهل تلزمه أجرةمالم روأم لا(فاجاب) بانهمتي تعذرت زراعة مالم بروانفسخت الاجارة فيه وسقط عنه من الاجرة المسماة مايقابله وثبت له الخيار في فسخ الإجارة فيما روىهذا انلم يقع التزآم المستاجر فيعقد الاجارة والاأفسده ولزم المستاجر اجرة مثل مازرعه منها هذا آخر مام اهش الجزء الثاني من فتاوي الرملي ويليه ما مهامش الثالث أوله سئل غمن استاجر عينا

طالبه الآخر بها بل يتصرف كل منها في أربعين من غير أداء فاحفظ هذا فانه مهم ومن ثم تعب بعضهم في تحريره كذلك والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿ باب التفليس ﴾

﴿ وسئل ﴾ رضىالله تعالى عنه فى رجل أعسر وهو من ذوى البيوت والاعيان ورؤس أهل الزمان فادعى عليه احد دائنيه بدين صحيح شرعى لدى حاكم شرعى حنني فالتمس الحاكم جوابه فاجاب بان الدين المدعى به متعلق مذمتة حال عليه لكن ليس له قدرة على وفائه و لا على بعضه و ان قلوله بينة تشهد باعساره فالتمس الحاكم المشار اليه منه البينة بينة اعساره واحضر له فوق الثلاثة بمن يعرف حاله واعساره فاستخار الله تعالى الحاكم المشار اليه وحكم باعساره والحالة هذه فهل لاحد من دائنيه الدعوى عليه سواء سمع او لم يسمع وهل اذا سمع بالاعسار بجوز له اولا وهل يبق للمعسر دست ثياب يليق محاله ومركوب ومسكن وخادم ونفقة عياله شهرىن أو ثلاثة او أربعة او أقل أولا ﴿ فَاجَابٍ ﴾ رضى الله تعالى عنه بقوله متى ثبت اعساره لم يجز لاحدّ حبسه و لاملاز مته ويباع في دينه مسكنه وخادمه ومركوبه وان احتاج اليها وكذلك كتبه وبسطه وفرشه ويترك له الحقىر من لبد وحصير ولباس لائق به وبمن تلزمه نفقته حتى الطيلسان ويزاد فى الشتاء مايقيه العرد ولو تعود فوق أللائق به رد الى اللائق به أو تعود دون اللائق به لم يعط الاماتعودبه ويترك له ولممونه قوت يوم القسمة فقط فعلم انه متى وجد مع المعسر مال أخذ منه وأعطى لغرمائه ولم يترك منه الاماذكر ومنه قوت يوم القسمة لاأكثر من ذلك ﴿ وسئل ﴾ عن قول الفقهاء ان القاضى يبيع مال المفلس ولو فى غير ولايته واشترط بعضهم فى بيع اَلقاضى مال الممتنع أن يكون المال بمحل ولايته ولم يظهر للسائل الفرق بين المفلس والممتنع بل الممتنع أولى فهل ما اشترطه بعضهم من التفرقة بينهما موافق عليه أو لا أو يفرق بينهما بان بيع القاضي مال الممتنع اذا كان المال في غير محل ولايته لايفيد شيئًا مع قيام الامتناع اذ الوفاء متوجه عليه قبل ذلك والامتناع موجود قبل البيع وبعده فلم يفد بيع القاضي لما كان في غير محل و لايته شيئا ﴿ فاجاب ﴾ بان ما ذكر عن الفقهاء كانه ما خوذ من قول الجواهر في باب الفلس باع الحاكم ماله وصرفه في دينه سواءكان ماله في محل ولاية هذا الحاكم أو في ولاية غره ومن تصريح ان عبد السلام بذلك أيضا وكذلك الازرقي في شرحه للتنبه في باب الفلس فانهقال وقول الشيخ باع الحاكم ماله أي ولوكان ماله غائبًا عن محل ولاية هذاالحاكم وهوكذلك على ما صرح به في فتاوى القاضي حسين في كتاب النـكاح اه والذي في فتاوى القاضي أن المديون اذاكان حاضراً في البلد وامتنع من بيع ماله الغائب لقضاء الدىن عنه عند الطلب باعه الحاكم لفضاء دينه وبهذا تعلم أن المفلس والممتنع حيث كاناحاضرين بالبلد سأغ للحاكم أن يبيع مالها وان لم يكن بمحل ولايته لما مر في الجواب الذي قبل هذا من أنه حيث كان المحكوم عليه حاضرًا لم ينظر الى محل ماله وحيث كان غائبًا نظر الى محل ماله فاذا كان بغير محل ولايته لم يبعه الا اذاكان المالك حاضراً وبهذا ظهر أنه لافرق بين المفلس والممتنع وان مانقل فى السؤالءن بعضهم في بيع القاضي مال الممتنع غير صحيح الا أن يحمل على ما إذا أمتنع ثم غاب فيبيع القاضي عليه حينتذ بشرط كون الممتنع بمحل ولايته واللهأعلم ﴿ وسئل ﴾ عنمدين ملكجميع املاكه هبة او مجانا لآخر او اقر بها له وغالب الظن ان ذلك فرار من قضاء الدين ماالحكم ﴿ فَاجَابِ ﴾ بقوله إذالم محجرعليه صح تمليكه واقراره وإن غلب على الظن ذلك بل وان تحقق و لكنه َّيائم بذلك ويعاقب عليه في الآخرة العقابالشديدواللهأعلم

﴿ تَمُ الْجُزِءُ الثَّانَى مَنْ فَتَاوَى العَلَّامَةُ ابْ حَجْرِ الفَقْهِيَةُ الْكَبْرَى وَيَلِيهِ الْجُزِءُ الثَّالَثُ أُولُهُ ﴾ ﴿ كَتَابِ قَرْةُ الْعَيْنُ بِبِيانَ أَنْ التَّمْرَعُ لَا يَبْطُلُهُ الدَّيْنَ ﴾

					40	a 10° 00	44	
1		1	llekai	الكدى	الفتاءي	الثاني من	ت الجزء	. فهر سد
	سب	0.	-	6,5		•	-	-

ر فهرست الجزء التاني من الفتاوي السكبري للعلامة ابن حجر ﴾							
صحيفة الباب السادس في بيان حكم عيون الحجاز الخ ١٩٨ الباب السابع في حكم القاضي و فيه فصلان ١٩٨ الفصل الاولى في اينقض فيه قضاء القاضي ومالا ينقض فيه قضاء القاضي ١٣٧ باب الربا ١٤٠ و الخيار ١٤٠ و الخيار ١٤٠ و المبيع قبل قبضه ٢٤٧ و المبيع قبل قبضه ٢٤٠ و المبلغ قبل قبضه	صحيفة  ٢ باب الجنائز  ٣٧ د آرك الصلاة  ٣٧ كتاب الزكاة  ١٥ باب زكاة القطر  ١٥ باب زكاة القطر  ١٥ د صدقة التطوع  ٣٥ كتاب الصوم  ١٩ د المحتكاف  ١٩٣ باب البيع  ١٩٣ نوير البصائر والعيون بايضاح حكم يبع  ساعة من قرار العيون						
۲۶۲ و الحيار ۲۵۳ و المبيع قبل قبضه	۹۱ ، الحج ۱۹۳ باب البيع ۱۳۶ تنويرالبصائر والغيون بايضاح حكم يبع						

\*( تد)\*

## ﴿ فهرست فتاوى الرملي التي بهامش الجزء الثاني من الفتاوي الكبرى لابن حجر ﴾

٢٥ أيأب صلاة الخوف

٢٧ ، اللباس

٢٩ ﴿ صلاة العيدين

٠٠ و شالاة الاستسقاد . و المالات

١٣ ، تارك الصلاة من المشاكرة

٣٧ كتاب الجنائز

٢٤ كتاب الزكاة

٤٦ باب زكاة الحيوان

٤٧ . من تلزمه الزكاة وما تجب فيه

ركاة النابت بيري والمالية بيري والمالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية ٤٨ . زكاة النقد

٠٠ . زكاة التجارة ليين و دو و ١٧٠٠

٤٥ « زكاة الفطر

٥٦ كتاب الصوم

٧٩ باب الاعتكاف

٨٠ كتاب الحج

١٠١ بابمحرمات الآحرام بدم والاصار والفرات

١٠٧ كتاب البيع

١٢٠ ، الربا

۳۲۰ و المناهي

١٣٤ باب الخيار

١٤١ باب المبيع قبل قبضه

١٤٨ بابالتوليةوالاشتراك ألحاطة والمرائحة

١٥٠ ، يبع الاصول والثار

١٥٣ ، التحالف

١٥٥ ، تصرفات الرقيق

١٠٦ كتاب السلم

١٦٧ باب القرض

الرهن الرهن

١٨٠ كتاب التفليس

ممم باب الحجر ١٩٠ كتاب الصلح

١٩٣ باب الحوالة

١٩٩ كتاب الضان

٢٠١ باب الشركة

، ۲۰۹ وكالة

۲۱۰ . الآقرار

بهناه والاقرار بالنسب

٢٤٧ , العارية

وه٧٠ والنصب

٢٦٢ كتاب الشفعة

٢٦٤ باب القراض

٣٦٦ « المساقاة

۲٦٧ « الاجارة

( تىد )

12 3 E. . .